



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

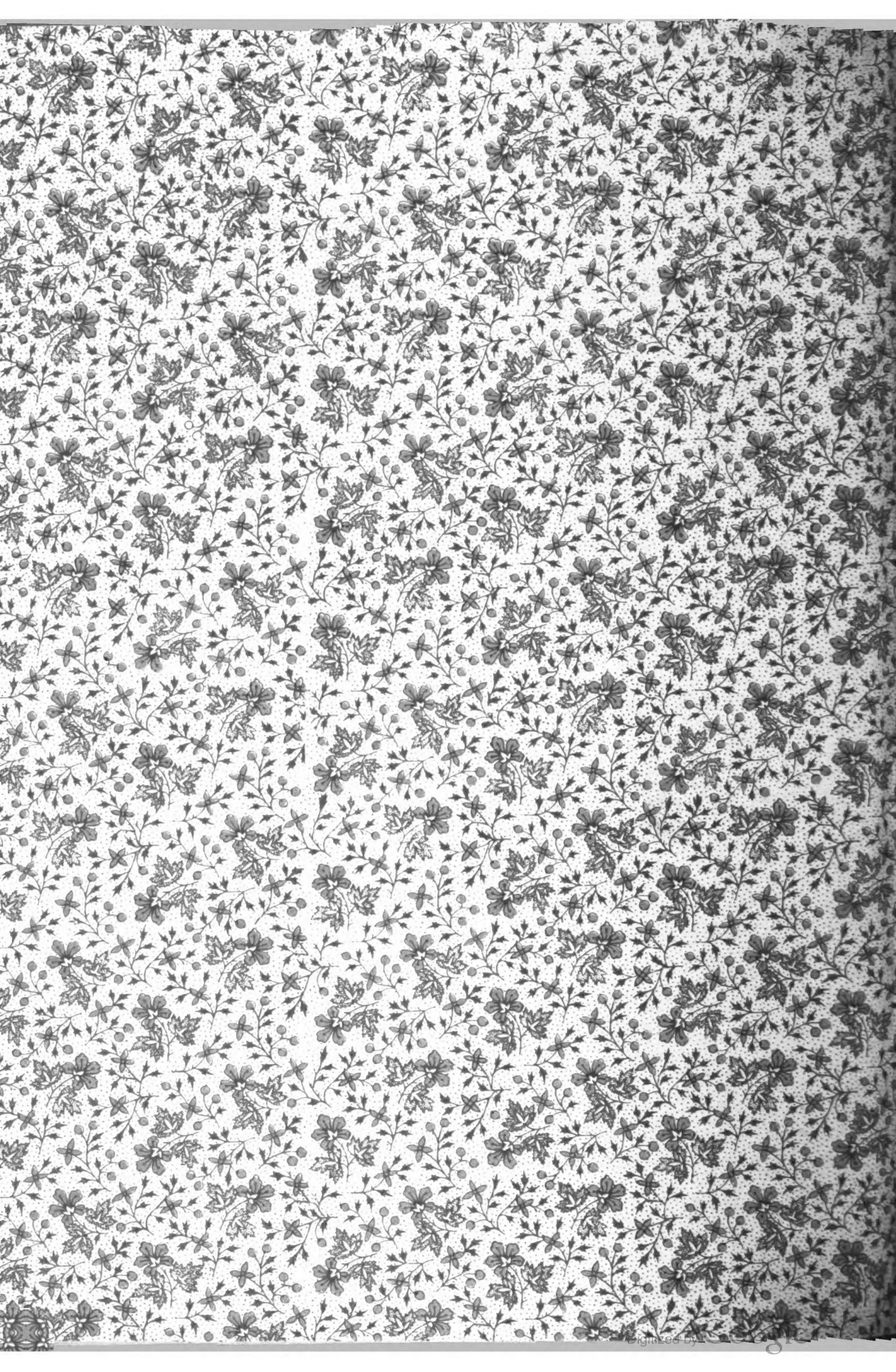
Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

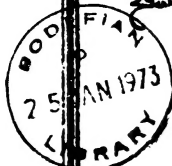
About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



Arab. d. 5076/3

- ٢ مطلب مجرد الغبن الفاحش في البيع بدون تقرير لا يوجب الفسخ على ماله
الفتوى
- ٣ مطلب بيع عقار الصغير من غير من له الولاية بدون مسوغ لا يصح أصلاً ولا
توقف على الإجازة
- ٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ مع الإكراه على البيع بموت المكره فلو ارثه الفسخ
مطلب لا ينتقل الرضا بالتقرير للوارث
- ٤ مطلب ما يعرف بالنموذج يكفي في إسقاط خيار الرؤية برؤية بعضه
مطلب شراء متعيماً بعيب فظهر به عيب آخر قديم فله الرد به
- ٥ مطلب باع أرضاً ثم ادعى أنها واقف لا تقبل وفي قبول البينة اختلاف وتفصيل
مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي
- ٦ مطلب إكراه الحاكم المدينون على بيع ماله لقضاء ما عليه من الدين سائغ شرعاً
مطلب بيع الرهن المستعار موقوف على رضا المبيع وله استخلاصه بأداء الدين
- ٨ مطلب شرط إجازة بيع الفضولي قيام المتبايعين والمبيع وكذا الثمن لو عرضا
مطلب إذا باع للمشتري ثانياً بعد الأول باز يد من الثمن الأول أو انقص بنفسه
- ٩ الأول
- ١١ مطلب تسمع الدعوى على المشتري الثاني بعد القبض بدون حضور البائع
مطلب ادعاء الشراء من واحد ولم يؤثر أو أراضوا فهو بينهما وإن أحدهما
أسبق يقضى له اتفاقاً
- ١٢ مطلب يرجع المشتري على بائعه بالثمن إذا كان الاستحقاق بالبينة
مطلب لا يجبر البائع على قبول الحوالة بالثمن
- ١٣ مطلب في حكم بيع الأب أو الوصي أو شرائهما عقاراً أو الصغير شفيح
مطلب لا يثبت العيب بقول الأمة مع جحود البائع
- ١٤ مطلب لا تقبل البينة على قدم العيب ولا يحلف منه مكره ما لم يثبت قيامه عند
المشتري أولاً
- ٢١ مطلب في بيان الشرط الفاسد منه التأجيل إلى أجل مجهول
مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أنواعه
- ٢٢ مطلب لا تتوقف صحة الأقالة على بقاء المتعاقدين فسخ من الوارث
مطلب للمشتري الرجوع بالنقصان بعد هلاك المبيع المعيب
- ٢٣ مطلب يجوز بيع الأب عقاراً صغيراً بمثل القيمة أو بغيره إذا كان محموداً أو



- مستورا
 ٢٤ مطلب باع بعض المبيع المثلث ثم اطلع على عيب قديم بالساقى يكون له رده وبه
 يفتى
 ٢٥ مطلب الحوالة من البائع على المشتري بالثمن لا تبطل برو المبيع
 ٢٥ مطلب تبطل الحوالة بقدر الشرط
 ٢٦ مطلب القول للمشتري بيمينه في النقصان وان وزنه البائع
 ٢٧ مطلب وجد بشريه عيبا فاصطلم مع البائع على رد دراهم من الثمن صح ويجعل
 خطأ وبعبكسه لا تكون رشوة
 ٢٨ مطلب لو ارث البائع بالاكراه الفسخ اذا ثبت اكراه مورثه على البيع
 ٢٨ مطلب ظهور الاستحقاق في بعض المبيع قبل القبض يوجب الخسارة في الكل
 وبعبده في القيمي فقط
 ٢٨ مطلب التغرير انما يعتبر من احد المتبايعين او الدلال
 ٢٩ مطلب افلس المشتري بعد قبض المبيع باذن البائع فالبايع اسوة الغرماء في
 الثمن وليس له الاختصاص بالمبيع
 ٣٠ مطلب قول الرجل بعني هذا الشيء لفلان ليس من الاضافة الى الموكل بخلاف
 بيع عبدك من فلان
 ٣١ مطلب باع بيتا معيننا من دار او جزأ من بيت معين منها قبل القسمة بدون اذن
 الشر كاه لا يجوز
 ٣٢ مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة بعد القبض تمنع من الرد بالعيب
 ٣٣ مطلب في حكم عود العيب القديم عند المشتري
 ٣٥ مطلب فيما لو استحق بعض المبيع هل يخير في الباقي او لا وتفصيل ذلك
 ٣٥ مطلب جهالة المستثنى تفسد البيع
 ٣٥ مطلب لا يجوز بيع حق التعلی
 ٣٦ مطلب في حكم بيع الوفاء
 ٣٦ مطلب فيما لو هلك بعض المبيع او كله قبل القبض
 ٣٦ مطلب الوصف لاحصائه من الثمن الا اذا ورد عليه القبض او الجناية
 ٣٨ مطلب باع أحد الشر كاه قطعة معينة من دار قبل القسمة كان لشريكه ابطال
 البيع
 ٣٩ مطلب يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب
 ٤١ مطلب ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العيب من الاباق وثبوت

- تكرره عند كل من المتبايعين
- ٤١ مطلب البخر عيب في الحجارية لافي العبد الان يفحش
- ٤٢ مطلب في حكم تصرف من يحسن ويفيق حال افاقته وتفصيل ذلك
- ٤٥ مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا
- ٤٥ مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها
- ٤٦ مطلب يسلم الثمن أو لا ثم المبيع وهلاكه قبل القبض من ضمان البائع
- ٤٧ مطلب يصح بيع المبيع من بائعه بزيادة عن الثمن الاول قبل انقضاء بعده
- ٤٧ مطلب تخليص الثمر على الشجر قبض وبيان شروطها
- ٤٩ مطلب في بيع المفضض والمزركش
- ٤٩ مطلب في بيع المموه
- ٥٢ مطلب لا يصح بيع أحد الثمرين بغير شجرة معينا من المشترك بلا اذن شريكه
- كبيع بيت من دار كذلك
- ٥٢ مطلب يسقط خيار الرؤية بتصرف المشتري في المبيع قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالاجارة
- ٥٤ مطلب لا يكون امتناع البائع من قبضه المبيع في الرد بالعيب مانعا من صحة التولية
- ٥٥ مطلب لورد المبيع على الوكيل هل له الرد على الموكل فيه تفصيل
- ٥٧ مطلب متى عين المشتري ما يعرف بالعيان انتفى القرار
- ٥٨ مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبيئة للمشتري
- ٥٨ مطلب المماطلة في دفع الثمن لا تقتضي فسخ البيع الصحيح اللازم
- ٥٩ مطلب الفساد بالا كراه لا يمنع الفسخ فيه كل تصرف يقبل النقص بخلاف غيره
- ٦٠ مطلب اصطفا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطامن الثمن وعلى العكس لالا أنه رشوة
- ٦١ مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته يرد عليه مبيع
- ٦٣ مطلب عند اختلاف الجنس في البيع لا يصح العقد أصلا ومع اتحاد وفوات الوصف المرغوب فيه يصح ويتخير المشتري
- ٦٣ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول للمدعي الحدوث والبيئة للمدعي القدم
- ٦٤ مطلب زوائد المبيع فاسد مضمونة بالعقد

- ٦٤ مطلب للمشتري الرد بظهور الخيانة في المراجعة
- ٦٥ مطلب اذا قبض المشتري المبيع فأسد برضا بائعه ملكه بمثله أو قيمته يوم قبضه
- ٦٦ مطلب الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة
- ٦٧ مطلب اشترى شيئاً ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن
- ٦٧ مطلب ما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسد له قبل وجود الجديد
- ٦٩ مطلب في شروط اجازة بيع الفضولي
- ٦٩ مطلب رد عليه بعيب قديم بقضاء يكون له الرد على بائعه وان برضاه لا
- ٦٩ مطلب لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش
- ٧١ مطلب لا يفرق بين صغير وذی رحم محرم منه الابحى مستحق
- ٧١ مطلب جهل المشتري المبيع يمنع صحة البيع لاجه البائع
- ٧١ مطلب الوكيل بالشراء لا يملك البيع
- ٧١ مطلب بيع المستأجر موقوف على اجازة المستأجر وملك الاجازة
- ٧٣ مطلب يخالف شراء الفضولي ببيعة في التوقف على الاجازة الا عند الاضافة الى الغائب في السكلامين أو أحدهما على الخلاف
- ٧٥ مطلب خيار الغبن والتغرير هل يورث ولا
- ٧٥ مطلب باع أحد الشر كاه فخلا معينا قبل القسمة بدون اذن الباقي فلم يبطال البيع
- ٧٦ مطلب التغرير يحصل من أحد المتعاقدين والدلال لا من غيرهما
- ٧٧ مطلب تقدم بينة المشتري على زيادة مدة الاجل
- ٨٠ مطلب أفلس ومعه عرض شراءه فقبضه باذن بائعه فهو اسوة الغرماء
- ٨٢ مطلب له الفسخ بخيار الرؤية وان رضى بالقول قبلها
- ٨٣ مطلب تقدم بينة الاكراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ
- ٨٦ مطلب رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر له ردهما أو أخذهما
- ٨٦ مطلب اشترى شيتين ووجد بأحدهما عيبا له ردهما أو أخذهما قبل قبضهما أو أحدهما فلو بعد قبضهما له رد المعيب وحده
- ٨٨ مطلب لا ورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم عند الاستغراق
- ٨٨ مطلب القبض شرط ابقاء السلم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها
- ٨٩ مطلب يبيع أحد الشر كاه صبيبه من المشترك بغير الخطأ والاختلا يصح وفي المشترك بأحدهما لا يصح بدون اذن
- ٨٩ مطلب لا يكون مجرد السكوت معتبرا بعد الايجاب

- ٩١ مطلب لا يدخل الزرع في بيع الارض الا اذا ثبتت ولا قيمة له
- ٩٢ مطلب صح عقد الاعمى ولولغيره وله خيار الرؤية ويسقط خياره بوصفه قبل الشراء ويثبت بذلك بعده
- ٩٣ مطلب بيع الذكران نافذ عليه وكذا ساثر تصرفاته الا في بيع
- ٩٣ مطلب أجاز بيع الفضولي وكان الثمن نقدا صار له أمانة في يد الفضولي
- ٩٣ مطلب يفسد البيع شرط فاسد في صلبه وهو ما لا يقتضيه العقد الخ
- ٩٣ مطلب لا يبطل حق الفسخ بموت أحد المتبايعين في غلظه الوارث
- ٩٤ مطلب يشترط في الرد بالابق وجوده عند المشتري والبائع حال صغر العبد او بلوغه
- ٩٤ مطلب الوطاء والمس والتعجيل بشهوة يمنع الرد بالعيب ولو ثيبا ويرجع بالنقصان
- ٩٧ مطلب لا يصح بيع البائع المنقول قبل قبضه باذن مشتريه لاجله ولا ينفذ باجازته
- ٩٨ مطلب فيما يمتنع معه الرجوع بالنقصان وما لا يمتنع
- ١٠٠ مطلب البيع في مرض الموت بالمحاباة لغير الوارث يكون وصية في قدر المحاباة
- فإنقذ من الثالث
- ١٠١ مطلب في الرجوع بالنقصان بعد ذبح المبيع وعدمه
- ١٠١ مطلب ظهر بالمصوغ المبيع عيب بعد كسره يمتنع الرد ويرجع بالنقصان
- ١٠٤ مطلب بيع البهائم بشرط الحمل فاسد
- ١٠٤ مطلب لا يصح بيع الجنون ولا شرأوه
- ١٠٨ مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع
- ١٠٨ مطلب القول لمنكر الرؤية والبيعة لمدعيها
- ١٠٨ مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصد وشروط الرؤية
- ١٠٨ مطلب يمتد خيار الرؤية بجميع العمر ما لم يمنع منه مانع
- ١١٠ مطلب في حكم البيع القاسد
- ١١١ مطلب في حكم بيع المالك المضموم الى الوقف
- ١١٣ مطلب شرى بقرعة على أنها حامل فسد البيع
- ١١٤ مطلب اشترى الشجر للقطع فقطعه فنبت من أصوله أو عروقه فهو للبائع وان قطعه من أعلاه للمشتري
- ١١٤ مطلب شرط الخيار في صلب العقد أو بعده صح
- ١١٦ مطلب بيع المريض مرض الموت له وص ورثته موقوف على اجازة الباقي ولو بمثل القيمة
- ١١٦ مطلب ليس للمشتري المطالبة بالثمن ولا الرجوع بالنقصان قبل العود من الاباق

صحيفة

- ١٢١ مطلب البيع بدون ذكر الثمن فاسد وعلمك المشتري بالقبض باذن البائع بقيمته يوم قبضه ويمتنع الفسخ بينا المشتري فيه
- ١٢٤ مطلب الاصح أن الشرط الفاسد بعد العقد لا يلحق به
- ١٢٤ مطلب في شروط بيع الفضولي
- ١٢٧ مطلب شري شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه آخر لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري
- ١٢٩ مطلب باع مساحة على أن يبني بها مسجداً أو طعماً على أن يتصدق به يفسد البيع بهذا الشرط الفاسد
- ١٣٤ مطلب سكوت المثلث عند عقد الفضولي وكذا بعده العلم لا يكون اجازة
- ١٣٥ مطلب شري لآخيه بلا توكيل ولم يجز نفذه على المباشرة لم يصف
- ١٣٧ مطلب وقف بيع المرهون والمستاجر على اجازة المرفهين والمستاجر
- ١٣٧ مطلب لمشتري المرهون والمستاجر الفسخ وان علم بهما على المفتي به
- ١٤٤ مطلب في حكم شراء الوصي للوصي عن لا تقبل شهادته له
- ١٤٨ مطلب في حكم البيع بشرط الحزم كذا في البائع أو شرط أن لا يأخذ الجباية من المشتري
- ١٤٩ مطلب بيع المر يرض لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القيمة
- ١٥٢ مطلب القول بان مشاهدة مطلق التصرف يمنع من سماع الدعوى بلا توقف على مضي المدة بمحض مراض للنصوص
- ١٥٢ مطلب مشاهدة الغير يتصرف بالايجار لا تمنع الدعوى
- ١٥٢ مطلب بيع عشرة افدنة شائعة من مائة فدان بمنزلة بيع عشرة أسهم من مائة
- ١٥٤ مطلب في حكم الاستصناع
- ١٥٦ مطلب يصح بيع الاب المستور عقار ابنه الصغير بلا توقف على مسوغ حيث خلا عن العين الفاحش
- ١٥٧ مطلب في تفصيل حكم ما لو اشترى حانو تاعلى ان غلته كذا فظهر أقل
- ١٥٧ مطلب لا يمنع من الرد بالغرور موت الغار مع بقاء الغرور
- ١٦١ مطلب في بيع العين المستأجرة وعدم توقف صحة البيع على فسخ الاجارة بالنسبة للبائع والمشتري
- ١٦٣ مطلب في تفصيل حكم هلاك المبيع قبل قبضه
- ١٦٣ مطلب في حكم بيع مبلغ في القوم مائة

- ١٦٣ مطلب في حكم بيع المستأجر
- ١٦٤ مطلب في حكم ما لو ظهر بعض المبيع القيمي مستحقا
- ١٦٥ مطلب لارجوع في الاستحقاق باقرار المشتري وحده بل بينة أو اقراره مع البائع
- ١٦٥ مطلب في حكم ما لو ظهر المبيع مستحقا بعد البناء وفيما يرجع به على البائع
- ١٦٦ مطلب ذلك المبيع في يد البائع قبل القبض ولو بالتخلية رجح المشتري بالثمن
- ١٦٧ مطلب في حكم ما لو اشترى أرضا كل ذراع بكذا فوجدها ناقصة أو أكثر
- ١٦٩ مطلب يصح المحط من المبيع ان كان دينالا ان كان عينا
- ١٧١ مطلب في حكم بيع الثمر
- ١٧٣ مطلب تعتبر قيمة البناء في الرجوع بالاستحقاق يوم التسليم
- ١٧٥ مطلب اختلاف في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعي الحدوث والبيئة لمدعي القدم وتقدم عند التعارض
- ١٧٥ مطلب الفسخ قبل الرؤية يصح دون الرضا
- ١٧٥ مطلب مجرد التوكيل بالرؤية لا يفيد
- ١٧٥ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ لاسترداد الثمن
- ١٧٦ مطلب في كيفية التحالف عند اختلاف المتبايعين في مقدار الثمن وشروطه
- ١٧٦ مطلب اذا كان المحدث الى البحر والبحر تارة ينزل عن جزء لا يدخل في المبيع
- ١٧٦ مطلب ساحل البحر لا يملك
- ١٧٧ مطلب في الزيادة في الثمن والتمن وشروطها
- ١٧٧ مطلب اذا فاق الوصف المرغوب فيه وهلك المبيع في يد المشتري يرجع بالتفاوت
- ١٧٨ مطلب للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى استيفاء الثمن وهو أحق من سائر الغرماء
- ١٧٨ مطلب فيما قيل في ميراث الفسخ بخيار الغبن والتغريرو عدمه وخيار العيب وفوات الوصف المرغوب فيه
- ١٧٩ مطلب وقف بيع المستأجر لغير دين على اجازة المستأجر
- ١٧٩ مطلب باع المستأجر بلا اذن مستأجره ثم باعه من مستأجره هل يفسخ الاول وينفذ الثاني أو لا خلاف
- ١٨٠ مطلب في الطريقة التي يجوز بها شراء والى الحكومة عقار بيت المال لنفسه
- ١٨٠ مطلب لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وان كانت لا تفسد بالشرط الفاسد
- ١٨١ مطلب في حكم بيع الملك المضموم الى الوقف

١٨٤ مطلب اذا حدث نقص في المبيع فاسد عند المشتري بغير فعل البائع ضمنه

المشتري

١٨٧ مطلب لا يصح بيع المعدوم وما له خطر العدم

١٩٢ مطلب يدخل البناء والشجر في بيع الارض بلا ذكر

١٩٢ مطلب باع أرضا بحدودها ولم يسم لكل ذراع ثمنا فظهرت زائدة الاذرع فهي للمشتري بلا ثمن زائد

١٩٣ مطلب اشترى أرضا ولم ينص على طريقته - ولم تذكر الحقوق والمرافق ليس له المرور في أرض البائع

١٩٤ مطلب ابرأ وكيل بيت المال من ثمن ما باعته عن جهة بيت المال صحيح وضمن كبراء الوصي والوكيل

١٩٦ مطلب باع أرضا على أنها مائة ذراع مثلا فظهر أنها أكثر فالزيادة للمشتري بلا ثمن حيث لم يسم لكل ذراع ثمنا

١٩٧ مطلب باع على أنه ان لم ينقد الثمن الى اربعة أيام فاكثرفلا بيع فسد البيع

١٩٨ مطلب لا تبطل الكفالة بموت الكفيل

١٩٩ مطلب الالتزام والدفع بدون أمر المدفوع عنه لا يوجب الرجوع

١٩٩ مطلب الكفالة بالامانة باطلة

٢٠٠ مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولو من تركته

٢٠٠ مطلب لا تصح الكفالة بلاقبول ولا مع جهالة المكفول له

٢٠٠ مطلب ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به

٢٠١ مطلب لا يلزم الابن بدین ابيه بدون كفالة به

٢٠١ مطلب ابرأه من الدين ثم أقربله به بطل الاقرار بخلاف الاقرار بالعين بعد الابرأه

العام

٢٠٢ مطلب تصح الكفالة بالمغصوب

٢٠٣ مطلب اذا أدى الكفيل بالامر الدين ملكه فاذا قفل به شخص صحيح

٢٠٤ مطلب لا تصح الكفالة بمال الشركة الا اذا انقلب دينها قبلها

٢٠٥ مطلب لرب الدين مطالبة الكفيل وكفيل الكفيل

٢٠٥ مطلب لا تصح الكفالة بتعيين الامانات ومنها مال المضاربة

٢٠٦ مطلب لا تصح كفالة الوارث عن ميت مفلس

٢٠٧ مطلب الكفالة بلا اذن أو اجازة لا توجب الرجوع بمأداه الكفيل

٢٠٨ مطلب على الكفيل بالنفس احضار المكفول اذا علم مكانه والا فلا

- ٢٠٨ مطلب يحاخص رب الدين غر ماء الكفيل في تركته
- ٢٠٨ مطلب تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح
- ٢٠٩ مطلب برهن على أن هذا المحاضر كفيل عن الغائب بامر وعلى الدين قضي له على المحاضر والغائب الخ
- ٢٠٩ مطلب يؤخذ كفيل بالنفقة الى شهر وان علم أنه يغيب أكثر أخذ بقدرها
- ٢١٠ مطلب أدى الكفيل بامر المكفول عنه له الرجوع عليه وأخذه من تركته
- ٢١١ مطلب يباع على المديون أصيلاً أو كفيلاً كل ما لا يحتاج - في الحال ان امتنع عن الاداء والبيع بنفسه
- ٢١٢ مطلب للمكفول له مطالبة كل من الكفيل والمكفول ما لم تشتط براءة المكفول
- ٢١٣ مطلب قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على دفع كان عليه الجميع بمنزلة ما يابعت فلاناً على
- ٢١٦ مطلب لرب الدين ملازمة المدين بعد ما خلى القاضى سبيله
- ٢١٧ مطلب الكفالة بالعارية بعد دلا كما لا يصح ما لم تنقلب مضمونة
- ٢١٧ مطلب للطالب مطالبة كل من المدين والضامن على التعاقب فلو ضمنهما معا طالب كلاهما بالنصف
- ٢١٨ مطلب الكفالة بالدين الساقط بالابراء لا تصح
- ٢١٨ مطلب تصح الكفالة عن ميت ترك ما لا بمقداره
- ٢٢٠ مطلب لو أدى كفيل الكفيل المال يرجع به على الكفيل الاول ولا يرجع على الاصيل ويرجع الاول على الاصيل
- ٢٢٠ مطلب يؤخذ المال من تركته الكفيل حال بجموته وان كان مؤجلاً
- ٢٢٠ مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعد ابرائه العام وصيه بشئ لم يكن ظاهراً لادعوى أحد الورثة على بعضهم بعد ذلك
- ٢٢١ مطلب لا يشترط في الحوالة رضا المحيل
- ١٢٣ مطلب لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة
- ١٢٤ مطلب أحاله وضمن له مال الحوالة تصح
- ٢٢٦ مطلب لا يشترط حضور المحتال عليه محل الحوالة بل الشرط قبوله حين علم بها
- ٢٢٦ مطلب تبطل الحوالة المقيدة بموت المحيل ويكون المحتال اسوة غرماء المحيل
- ٢٢٧ مطلب رد المبيع بعيب لا يبطل الحوالة المقيدة بالنعم
- ٢٢٨ مطلب شرط المحتال الضمان على المحيل صحيح وتكون كفالة
- ٢٢٩ مطلب أحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال

- ٢٢٩ مطلب المراد بالشتر الذي يستحقه القيم من مال الوقف أجر مثل عـ لـ
- ٢٣٠ مطلب للقاضي ان يحكم بين أهل الذمة اذا اخطأوا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه
ويحكم بينهم بحكم الاسلام
- ٢٣١ مطلب ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة
- ٢٣١ مطلب لو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب القاضي وصيا
وقيل يامر الورثة بالبيع الخ
- ٢٣١ مطلب يعطى لارباب الديون ما ائتمنوه من ديونهم بعد مدة التسليم اذا لم يثبت
غيرهم ديناً
- ٢٣٢ مطلب لا يقضى على غائب ولا له الا بحضور نائبه
- ٢٣٢ مطلب تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبه بما يراه القاضي
- ٢٣٢ مطلب لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب وعلى من باشره التعزير الا لاثق بحاله
- ٢٣٣ مطلب لا ينزل القاضي بعزل نفسه قبل علم من ولاه
- ٢٣٣ مطلب يعمل بخط الباع فيما عليه لا فيما له
- ٢٣٤ مطلب لا ينفذ الحكم بالطلاق على الزوج الغائب بشهادة البينة
- ٢٣٤ مطلب لا أحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء لا الى
وارث آخر
- ٢٣٥ مطلب أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين في دعوى العين بشروط ثلاثة
وفي الدين لا يتوقف على كونه ذائداً
- ٢٣٦ مطلب الاعنى لا يصح قاضيا ولا نائباً للقضاء
- ٢٣٧ مطلب فيمن يعمل بخطه
- ٢٣٨ مطلب من صار مقضياً عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده فيها
- ٢٣٨ مطلب الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه ترد
- ٢٣٩ مطلب العبرة للواقع لا لما كتبه الكاتب
- ٢٣٩ مطلب لا يجوز تحليف الشهود
- ٢٣٩ مطلب لا ينفذ القضاء بشاهد وعين
- ٢٤٠ مطلب اليد من أقوى ما يستدل به على الملائم والقول لورثة ذى اليد بينهم
- ٢٤١ مطلب ليس للقاضي تزويجه أمة غائب ومجنون وعبد مـ اـ لـ أن يكاتبهما
ويبيعهما
- ٢٤٢ مطلب عقار بيده أحدث آخر يده لا يصير به ذائداً
- ٢٤٣ مطلب اذا اتفقت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من ما لهم اتفقوا على التركة

لهم فلهم ذلك وكذا في الوصايا

- ٢٤٤ مطلب مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا
- ٢٤٥ مطلب ادعاء الشراء من واحد أو آخر أقدم الأسبق
- ٢٤٥ مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج
- ٢٤٥ مطلب تقبل البينة بعد عين المدعي عليه كما بعد القضاء بالنكول
- ٢٤٦ مطلب لا تعتبر اليد الحادثة والعبرة في اليد للأسبق
- ٢٤٦ مطلب قال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على دعواه وبرهن المدعي عليه على الإبراء أو الإيفاء ولو بعد القضاء قبل بخلاف مالوزاد نحو ولا اعرفك
- ٢٤٧ مطلب إذا لم يثبت الخارج الآن دعواه المالك في العقار لأنه أثبت سابق وضع يده عليه يكون ذايد وذو اليد خارجا فتقدم بينته
- ٢٤٨ مطلب ينصب القاضي وصية الله صومة مع صغر الورثة أو غيبتهم إذا كانت غيبتهم منقطعة والأفلا
- ٢٤٨ مطلب البلد المنة قطع بحيث لا يصل إليه العبر ولا يجي منه
- ٢٥٣ مطلب برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه
- ٢٥٣ مطلب يعمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة
- ٢٥٤ مطلب اتسم الورثة التركة ثم ظهر دين محيط بها تنقض القسمة إلا أن يقضوا الدين من عند أنفسهم
- ٢٥٥ مطلب في طريق بيع التركة وإثبات الحق في الورثة بالغ وقاصر بلاوصى
- ٢٥٥ مطلب لا يقضى على غائب ولا لا بدون نائب عنه
- ٢٥٦ مطلب فرق بين أن يزال الوكيل بشئ خاص بموت الموكل وبين أن يزال القضاء والنواب والامراء والعمال بموت الوالي أو السلطان
- ٢٥٦ مطلب النهي عن الشيء أمر بضده
- ٢٥٨ مطلب إذا ذكر القاضي أنه حكم بعد إقامة الدعوى والشهادة والتزكية يقبل قوله مادام قاضيا
- ٢٥٨ مطلب لا اعتبار بالجرح المجرد بعد التزكية
- ٢٥٨ مطلب التناقض في موضع الحفاء عفو وليس محصورا
- ٢٥٩ مطلب ولاية بيع التركة الغير المستغرقة للورثة وولي اليتيم لا للقاضي ما لم يمتنعوا عن إيفاء الدين والبيع لأجله

صحيفة

- ٢٦٠ • مطلب سلم الشفعة بناء على أن الثمن كذا فظاهر أقل لا تسقط شفيعته
- ٢٦٠ • مطلب لا يجبر بعض الورثة على تحرير التركة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة بيت المال والقاضي برغبة أحدهم
- ٢٦١ • مطلب تعدد الاسم جائز والغلط فيه لا يضر
- ٢٦٢ • مطلب محل قولهم يوم الموت لا يدخل القضاء إذا لم يكن تاريخ الموت مستقيماً عند الكل والافلا يقضي القاضي لمن ادعى حقاً بعده هذا التاريخ للتيقن بكذبه لا يكون الموت لا يدخل تحت القضاء
- ٢٦٢ • مطلب ينصب القاضي وصي في التركة المستغرقة بالدين لبيعها حيث امتنع الورثة من إيفائه
- ٢٦٣ • مطلب وهم فيما قبل في القضاء على الغائب وله وإن القول به ليس مذهبا لا في حنيفة لا يعتد به
- ٢٦٧ • مطلب يجوز تعدد الأسماء
- ٢٦٨ • مطلب يعمل بخط التاجر فيما عليه إذا كان محفوظاً عنده وفيه بيان ما قبل في خط كاتبه
- ٢٦٩ • مطلب ذكر أن جسد الميت فلان غير ما ثبت أولاً وأقام البينة لا تقبل حيث اتصل القضاء بالاولى
- ٢٦٩ • مطلب أحدى البنتين إذا سبقت واتصل القضاء بها لا تنقض
- ٢٦٩ • مطلب في حكم القاضي الذي بين أهل الذمة بشريةتهم
- ٢٧٠ • مطلب نورفع لقاضي المسلمين حكم قاضي الذميين ينقضه ولا يحكم الأبرياء بالاسلام
- ٢٧٠ • مطلب انما يحكم قاضي المسلمين بحكم الاسلام بين أهل الذمة إذا ترفعوا اليه ورضوا بحكمه
- ٢٧٠ • مطلب ادعى دفع الدين للميت وأقام البينة هل يحلف فيه كلام
- ٢٧٣ • مطلب أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه
- ٢٧٤ • مطلب فيمن يعمل بخضه وشرط ذلك
- ٢٧٦ • مطلب في قضية المضاعنة التي صدرت في حق قاضي الجيزة واستحقاقه العزل من عدمه
- ٢٧٨ • مطلب لا يترتب على القاضي استحقاقه العزل بمجرد خطئه في بعض الأحكام بلا تعمد
- ٢٧٨ • مطلب لو أخطأ القاضي في الحكم لا يضمن ما لم يتعمد الجور

- ٢٨٠ مطلب المعلق على شيئين أو أشياء لا يوجد بدون جميع ما علق عليه
- ٢٨١ مطلب في مناقضات وقعت بين قاضي بربر ومفتيها وقاضي كردفان
- ٢٨١ مطلب يحكم بالطلاق في وجهه الزوج أو وكيله بالخصوصة لافي وجهه وكيله للنقل وتعتبر البينة في وجهه في حق منعه من نقلها
- ٢٨١ مطلب يثبت القباضي لاحضار المدعى عليه الغائب ان أقام المدعى بينة على دعواه ولو مستورة
- ٢٨٥ مطلب يصح بيع الوصي تركه مستغرقة لو بقيتمها وليس للغيراء ابطاله
- ٢٨٦ مطلب مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة لاتباع التركة الا باذنهم
- ٢٨٧ مطلب اشترى بعض الغرماء شيئا من التركة المستغرقة فالثلث مستحق لجميعهم
- ٢٨٧ مطلب المشروط له الاستبدال لا يملك ان يسع من لا تقبل شهادته له الا بالخيرية
- ٢٨٨ مطلب جبرولي الام الذي يملكه بعد تحقق السفة لديه واقامة قيم ينفذ
- ٢٨٨ مطلب قضاء الامير المفوض اليه نصب القضاة مع وجود قاضي البلد المولى من قبله جائز
- ٢٨٩ مطلب لو ثبت ان القاضي قضى بشهادة الاجير الخاص لمستأجره والفلاح اشغفه لا ينفذ قضاؤه
- ٢٩١ مطلب الاقرار ملزم بنفسه والقضاء معه اعانة
- ٢٩٢ مطلب المحكم بالنسب حكم على الكافة
- ٢٩٥ مطلب لا ينزع عشي ممن في يده بمجهة انوقف بمجر دافادة القاضي بفهم ذلك الوقف من قيودات المحكمة وانكارا واضع اليد
- ٢٩٨ مطلب في نسخ لائحة المحاكم الشرعية لما سبقه من الاوامر والامور والمنشورات الخ
- ٢٩٩ مطلب القضاء على الميت بحضور وارثه بعد استيفاء اللازم صحيح كالقضاء على الوارث
- ٢٩٩ مطلب يكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه
- ٢٩٩ مطلب يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه وعلى الوكيل بينة قامت على الموكل وبالعكس
- ٣٠٠ مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت
- ٣٠٠ مطلب المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة
- ٣٠١ مطلب في كيفية ما يصير اجراؤه لو حضر غريم الميت رجلا يدعى انه وارث الميت

وان له عليه كذا

٣٠٤ مطلب يقضى النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه

٣٠٤ مطلب لو عزل القاضى عن القضاء ثم رد لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه الخ

٣٠٤ مطلب لو عزل القاضى بعد اقامة البينة ثم أعيد فرفعت اليه تلك الخصومة الخ

٣٠٥ مطلب لو أن قاضيا قلدا القضاء وأذن بالاستخلاف فأمر رجلا ليس مع الدعوى

والشهادة وبأل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضى

لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم واذا رفع الامر الى القاضى لا يقضى بما وقع بل يامر

بإعادة البينة

٣٠٥ مطلب ما وجدته في ديوان قاض قبله لا يعمل به

٣٠٨ مطلب فيما اذا ارتاب القاضى في أمر الشهود

٣٠٩ مطلب الشهادة لا ترد بمجرد التهمة

٣٠٩ مطلب فيما ترد به الشهادة ولو عرف القاضى الشاهد بجرح أو عداوة لا يسأل عنه

٣٠٩ مطلب فيما يشترط لجواز التعديل

٣١٠ مطلب لا يضر الاختلاف في اسم المجد مع كون المتنازع فيه واحدا معروفا

٣١٠ مطلب لا تقبل شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دينوية

٣١٠ مطلب تقبل شهادة الاخ لاختيه

٣١٠ مطلب لا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادات الا بختناق وذف وجرح وقتل

٣١٣ مطلب الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا

٣١٣ مطلب شهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه

٣١٣ مطلب يجب موافقة الشهادتين لفظا ومعنى عند الامام واكتفاء بالموافقة

معنى

٣١٣ مطلب برهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل في مكان كذا لا تقبل

٣١٤ مطلب شهادة النفي المتواتر مقبولة

٣١٤ مطلب تقبل البينة لو أقامها المدعى عليه بعد عيّن المدعى

٣١٥ مطلب اختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع لجواز تعدد الاقرار

٣١٥ مطلب بينة الا كراه في الاقرار أولى من بينة الطوع ان ارادوا اتحد التاريخ والا

فبينة الطوع

٣١٦ مطلب أخبرها عدل بموت زوجها فصدقته وتزوجت ثم أخبرها آخر بخيانته

لا يطل نكاح الثانی ولا يفرق بينهما

٣١٦ مطلب تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدود وودلت عذر حضور

الاصل لموت او مرض الخ

- ٣١٦ مطلب في شاهد الحسبة اذا آخر شهادته لغير عذر
- ٣١٧ مطلب لا تقبل شهادة الا جبر الخاص ولا شيخ القرية
- ٣١٩ مطلب لا يقدر في شهادة الشاهد ان للشهود عليه دعوى عليه بشئ آخر
- ٣٢٠ مطلب رجوع أحد الشاهدين في مجلس القاضي بعد القضاء لا يبطل القضاء ويضمن النصف
- ٣٢٠ مطلب لا يتوقف ضمان الشاهد بالرجوع بعد القضاء على قبض المال على المفتي به
- ٣٢١ مطلب ادعى رجوع الشهود عند غير القاضي وبرهن لا يقبل
- ٣٢١ مطلب تحاصم الشهود والمدعى عليه تقبل لوعده ولا مال لم يساعده المدعى أو يكتر منهم ذلك
- ٣٢٢ مطلب الشهادة اذا خافت الدعوى لا تقبل
- ٣٢٢ مطلب تقبل شهادة كاتب الوثيقة حيث كان عدلا
- ٣٢٣ مطلب في قبول الشهادة على الشهادة وما يعتبر فيها
- ٣٢٣ مطلب تحمل المصبي العاقل الشهادة وأداها بعد بلوغه قبلت
- ٣٢٤ مطلب من موانع قبول الشهادة العصبية الخ
- ٣٢٤ مطلب انما يعتبر المانع من قبول الشهادة وقت الاداء لا وقت التحمل
- ٣٢٥ مطلب لا تقبل الشهادة في نسب بنوة العم مع عدم ذكر الجدة الجامع
- ٣٢٦ مطلب لا يتحقق الا كراهه مع غيبة المدكره
- ٣٢٨ مطلب في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع
- ٣٢٨ مطلب في اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو الانشاء والاقرار في نحو البيع لا يضر
- ٣٢٨ مطلب الشهادة باكثر من المدعى باطله بخلاف الاقل للاتفاق فيه الا اذا وفق
- ٣٢٨ مطلب شهد أحدهما بالف والآخر بالف ومائة تقبل ان ادعى الاكثر الاقل
- الأن يوفق
- ٣٢٩ مطلب في الاعذار التي تقبل بها الشهادة حسبة مع التأخير
- ٣٣٠ مطلب أفنى بعضهم بعتة اقرار السارق مكرها وهو محمول على الهبة في حق الضمان
- ٣٣١ مطلب الطعن في الشهود بعد التزكية والحكم بانهم مستأجرون على الشهادة غير مقبول شرعا

- ٣٣٢ مطلب لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء
- ٣٣٢ مطلب شهد بالبيع وقبض الثمن ولم يسميا الثمن تقبل
- ٣٣٢ مطلب لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة السلطانية الخ
- ٣٣٣ مطلب تقدم بينة المحقة على بينة المرض
- ٣٣٣ مطلب لا تقبل شهادة مشايخ الحرف والمعرفين والاجير الخاص
- ٣٣٣ مطلب في اجارة المسلم نفسه من الذمي وفي اجارة الاما كن منهم
- ٣٣٥ مطلب الشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى
- ٣٤١ مطلب شهد أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل
- ٣٤١ مطلب لا تقبل شهادة أهل الذمة على المسلمة
- ٣٤١ مطلب اذا لم يتعين المشهود عليه الميت بذكر اسمه لا يكفي بذلك في الشهادة
- ٣٤١ مطلب تقبل الشهادة حسبة لا تبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى
- ٣٤٤ مطلب المعتبر في قبول الشهادة أهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل
- ٣٤٥ مطلب لو أن القاضى لم يرد شهادة الاجير الخاص مثلا حتى زال المانع من قبولها فأعاد الشهادة جازت الثانية
- ٣٤٥ مطلب كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا
- ٣٤٥ مطلب الشهادة اذا كانت على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبته الى جده
- الا اذا كان يعرف بأقل من ذلك
- ٣٤٥ مطلب المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك
- ٣٤٥ مطلب تقبل شهادة المعتق وابنه على عبده بطلاقها ثلاثا حسبة
- ٣٤٦ مطلب لا يكفي في شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل
- ٣٤٧ مطلب لو خالفت الشهادة الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها أو نقصان كذلك لا يمنع قبولها
- ٣٤٧ مطلب الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع
- ٣٤٧ مطلب بينة المحقة أولى من بينة المرض
- ٣٤٧ مطلب شهادة السماسر العدل مقبولة ما لم تكن فيه اباؤه كالدلال
- ٣٤٧ مطلب لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل وفيما قبله نزاع
- ٣٤٨ مطلب لا حاجة الى بيان الجنس والقدر والنوع والوزن في الشهادة مع الاشارة
- ٣٤٨ مطلب تقبل الشهادة بالتسامع لا تبات أصل الوقف دون شروطه
- ٣٤٩ مطلب لا يلتفت القاضى للشهادة على الجرح المجرد ولكن يركى الشهود فان عدلوا سمر او علنا قبلت شهادتهم

٣٥٠. مطلب بينة الخارج على الملك المطلق أولى من بينة الخارج على الوقف
٣٥٠. مطلب لا تقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه ان خاصم
٣٥١. مطلب بينة المشتري أنك بعت منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله
لأبائتها العارض
٣٥١. مطلب بينة الخارج أنى اشترته من أبيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذى اليد
أن أباه مات منذ عشر سنين
٣٥١. مطلب بينة أن زوج فلانة مات أو قتل أولى من بينة أنه حي
٣٥٢. مطلب سألهما القاضي عن الزمان والمكان فقالا لا نعلم تقبل
٣٥٣. مطلب يقضى بينة الخارج في الملك المطلق ان اتحد التاريخ أو لم يثرخا
٣٥٤. مطلب يشترط التديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه
٣٥٤. مطلب في تفصيل حكم الشهادة بالموت
٣٥٥. مطلب بينة البيع والهبة يعوض أولى من بينة الرهن وبغير عوض بالعكس
وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استحسانا
٣٥٧. مطلب تقبل شهادة ابني البائع على بيع أبيهما
٣٥٨. مطلب شهد أبان جماعة أخذ به ورواهما بفرق مركب ومن فيهما ومنهم فلان ومات
بسبب ذلك لا تقبل
٣٥٨. مطلب تقبل شهادة الفروع بعد التكمل اذا ادبت بعد موت الاصول
٣٥٩. مطلب القول المدعى العفة والبيئة المدعى التلحمة حيث فسرهما
٣٦٠. مطلب لا تكلف البيئة الى ذكر نسب المدعية وهي حاضرة مشار اليها
٣٦٠. مطلب القول المدعى المضاربة والبيئة المدعى القرض
٣٦٢. مطلب الاقرار بان جميع ما تحت يده وما ينسب اليه مشترك ليس من باب الاقرار
بالمجهول بل هو عام
٣٦٢. مطلب اختلاف في شيء هل كان وقت الاقرار أو حدث بعده فالقول لورثة المقر
والبيئة على ورثة المقر له
٣٦٣. مطلب شهد الشهود وذكر واحدود الارض ولم يذكر وامقدارها أو ذكره فظهر
أقل أو أكثر أو قالوا انها يذرفها كذا فظهر أكثر أو أقل تقبل كالدعوى فيما
يظهر
٣٦٥. مطلب لا بد لشاهد الحسبة أن يدعى ما يشهد به عند عدم وجود مدعى غيره
٣٦٥. مطلب ليس المراد بقوله ليس لنا مدعى حسبة أنه لو ادعى الشاهد حسبة ترد
شهادته

صحيحة

- ٣٦٧ مطلب في حادثة رفعت من طرابلس الغرب الى تونس وأجيب عنها من مقاديرها واستقهم عما قيل فيها
- ٣٦٧ مطلب شهيد رجلان ان زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخر ان أنه حي كان شهادته الموت والقتل أولى
- ٣٦٧ مطلب كون شهادة الحياة اذا أرخت بتاريخ متأخر أولى محلها الديانة لا القضاء
- ٣٦٩ مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
- ٣٦٩ مطلب تقبل شهادة الفروع بعدموت الاصول الخ
- ٣٧٠ مطلب لا تقبل شهادة الابن بان أباهما أوصى الى رجل لو ينسكركمجرهما نفعا فلو ادعى تقبل استحسنانا
- ٣٧١ مطلب قال الشاهدان انهما لا يعرفان اسماء أصحاب الحدود و يعرفان الحدود اذا وقفوا عليه فتوجهها اليه مع أمين القاضي وأشار اليه فوجد طبق الدعوى تقبل
- ٣٧٢ مطلب في الاختلاف في تقديم بينة التكاح و بينة الطلاق وتفاصيل هذه المسئلة
- ٣٧٦ مطلب للقاضي أن يسأل الشاهد عما طعن به فيه طعنًا مجردًا فان أقر به رد شهادته وله ان لا يسأل و يطلب التزكية
- ٣٧٧ مطلب اذا ذكر الشهود بعد الطعن المجرد واقامة البينة علنا تقبل شهادتهم
- ٣٧٧ مطلب لا تقبل شهادة غير المسلم على المدعى عليه المسلم وتقبل شهادة غير المسلم على مثله اذا كان عدلا في دينه
- ٣٧٨ مطلب بينة زيد أنها زوجته أولى من بينتها أنها امرأة عمر والمنكر
- ٣٨٣ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على دفع ثمن ما به للموكل من مال نفسه
- ٣٨٣ مطلب ولاية قبض الثمن في البيع للوكيل به دون الموكل
- ٣٨٣ مطلب لا يجبر الوكيل بالبيع على تقاضي الثمن وله اعادة الموكل به الا أن يكون باجر
- ٣٨٤ مطلب يصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي
- ٣٨٤ مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل
- ٣٨٤ مطلب القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه للموكل
- ٣٨٥ مطلب قال الاسير لا يخرج لصني فخالصه رجوع بلا شرط على الصحيح
- ٣٨٥ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل
- ٣٨٧ مطلب للموكل العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير
- ٣٨٧ مطلب في مسائل يطرق فيها على الوكالة اللزوم

- ٣٨٨ مطلب الوكيل بالبيع يملك الاقالة الا في مسائل بخلاف وكيل الشراء
- ٣٨٩ مطلب في شرط لزوم الوكالة بالخصومة بدون رضا المخصم
- ٣٩٠ مطلب بتقييد نفاذ بيع الوكيل بالبيع المطلق بالقيمة وبالنقد وعلى المغي به
- ٣٩٢ مطلب انما يملك وكيل البيع بالبيع بالنسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة
- ٣٩٣ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بل يقع للوكيل
- ٣٩٤ مطلب عين الوكيل بالشراء ثمنًا وخالف بزيادة وقع الشراء للوكيل
- ٣٩٤ مطلب القول للآمر في تعيين الثمن وان برهنا قدم برهان المأمور
- ٣٩٥ مطلب أمره بشراء معين بلا بيان ثم فقال المأمور اشتره بكذا وقال الآمر بنصفه
- تحالفاو يلزم المبيع المأمور
- ٣٩٦ مطلب الامر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر يوجب الرجوع على الامر مع الخ
- ٣٩٦ مطلب اذا مات الوكيل مجهلا مال موكله يضمن
- ٣٩٩ مطلب كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها يقبل قوله بيمينه
- ٣٩٩ مطلب يقبل قول الوكيل بقبض الدين بعدم موت الموكل في حق نفي الضمان عن نفسه لافي براءة المديون
- ٤٠٠ مطلب وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع مالم يفوض له ذلك
- ٤٠١ مطلب ادعى الوديعة وشهد أن المودع أقر بالادعاء تقبل كافي الغصب
- ٤٠٣ مطلب ليس للوكيل طلب الاجر بدون شرط اذا لم يكن ممن لا يعمل الا بالامر
- ٤٠٣ مطلب يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه حسب الامر في حق نفي الضمان عن نفسه
- ٤٠٣ مطلب للوكيل تسليط الموكل على قبض ماوجب بعقده
- ٤٠٣ مطلب قال الموكل أمرت بنقد وقال الوكيل أطلقت فالقول للآمر الى آخره
- ٤٠٤ مطلب الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا موكل آخر
- ٤٠٥ مطلب لا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعى الوكالة به عن المالك بعدم موته
- ٤٠٨ مطلب ينعزل الوكيل بجنون الموكل كجنونه مطبقا وان لم يعلم الا آخر
- ٤٠٩ مطلب ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه الغريم أمر بالدفع اليه الى آخره
- ٤١٠ مطلب للمأمور بالعمارة والاتفاق من ماله الرجوع وان لم يشترطه على المصالح
- ٤١٢ مطلب وكيل الحفظ لا يملك الخصومة
- ٤١٣ مطلب وكيل الخصومة لا يملك الصلح فيرتد برد الموكل
- ٤١٧ مطلب الوكيل لا يوكل الا باذن أمره او تفويضه كاعمل برأيك
- ٤١٨ مطلب الوكيل بشراء شيء معين لو شراءه لنفسه بحضور موكله وقع الشراء لنفسه

٤٢٠. مطلب الوكيل لا يوكل الا باذن فيما عدا ما استثنى
٤٢٠. مطلب قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا او مطلوبا الى آخره
٤٢٠. مطلب تصادق الوكيل والموكل على القبض واختلاف في الدفع للموكل الى آخره
٤٢١. مطلب المأمور بالعمارة من مال نفسه ليرجع لا يقبل قوله بيمينه الى آخره
٤٢٥. مطلب عمر دار زوجته لها بما له باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها
٤١٥. مطلب أحد الورثة يتنصب خصما عن الباقي في دعوى الدين على الميت
٤٢٦. مطلب خالف الوكيل أمر موكله لا الى خير لا ينفذ بيعة
٤٢٧. مطلب الوكيل العام يملك المعاوضات ومنها البيع وان لم ينص عليه
٤٢٩. مطلب الوكيل العام لا يملك التبرعات بل المعاوضات الخ
٤٣٠. مطلب التوكيل كما يصح منجزا يصح معلقا وضافا
٤٣١. مطلب القول للآخر في أن الوكيل اشتراه لنفسه حيث لم يعين المبيع الى آخره
٤٣٢. مطلب يقبل قول الرسول بيمينه في اصال الامانة الى ربه
٤٣٢. مطلب المختار ان القاضي اذا علم بالمدعى تعنتا في ابراء التوكيل لا يملكه من ذلك
- ويقبل التوكيل بالخصوصة من الخصم الخ
٤٣٣. مطلب يقبل قول المرأة بيمينها أنها من المخدرات اذا كانت من الاشراف ولو ثيبا
٤٣٣. مطلب عزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه بالعزل
٤٣٥. مطلب الوكيل بقبض الدين يملك الخصوصية فيه بخلاف الوكيل بقبض العين
- الا اذا وكل بها ايضا
٤٣٦. مطلب أحد الورثة يتنصب خصما عن الباقي في اثبات النسب
٤٣٦. مطلب اذا لم تكن العين مجعولة قلل وكييل بقبضها ولاية القبض الى آخره
٤٣٧. مطلب اذا مات الوكيل المفوض اليه بعد توكيله آخر لا ينزل الثاني بموته ولا بعزله
- وينعزلان بموت الموكل
٤٣٧. مطلب ليس لاحد وكيلين وكلاء مع الانفراذ بالتصرف الى آخره
٤٣٨. مطلب التوكيل بالاستقراض لا يصح
٤٤٢. مطلب لا يقبل قول الوكيل في الاتفاق من ماله ليرجع بدون اقامة بينة الى آخره
٤٤٣. مطلب في عدم جواز توكيل وكيل الوكيل المفوض اليه التوكيل وكيلا مائلا
- الى آخره
٤٤٥. مطلب الوكيلة ببيع الرهن لازمة ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
- ولا بعزله
٤٤٦. مطلب في الاختلاف المحاصل في لزوم التوكيل بالخصوصة بدون رضا الخصم
٤٥٠. مطلب القول في الامانة قول الامين بيمينه الى آخره (تمت)

(ما شاء الله كان)

الجزء الثالث من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للامام
الواحد والوديع المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار
المصرية حالي سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
الفقيه الحنفى الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية

١٩ ١٢٦٢

١٣ ١٢٦٤

٢٤ ١٢٦٢
مطلب مجرد الغبن
الفاحش في البيع
بدون تغرير لا يوجب
الفسخ على ما به الفتوى

ذی القعدة سنة

احدهما قاصرة والاخرى بالغة وترك طاحونة معدة للاستغلال فباعها الولد المذکور
 لشخصين بمثل معلوم بدون اذن البالغة لكونها غائبة وقت البيع وبدون مسوغ شرعى
 لبيع نصيب القاصرة لكونه ليس وصيا عليها فهل يكون البيع في نصيب القاصرة غير
 نافذ ذلك في نصيب البالغة حيث لم تجز به بل رده وأبطلته وهل يلزم أجره المثل
 لنصيب القاصرة (أجاب) ينفذ البيع في نصيب البالغ المباشر لمقد البيع دون نصيب
 أخيه البالغة بدون اذنها أو اجازتها وبيعه نصيب القاصرة بدون ولاية شرعية غير جائز
 بل غير عدم وجود مسوغ لبيع عقار الصغيرة لا يصح هذا البيع أصلا ولا التوقف على
 الاجازة ولو من القاضى ويلزم من استولى على حصة القاصرة أجره المثل مدة استيلائه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه شيخ بلده على بيع ملكه قهر اعنه وله ابن غائب
 ثم مات الرجل المذکور فلما حضر ولده بعد مضي سنة ونصف من البيع وجد دار أبيه
 بيعت بالقهر فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا ينفذ البيع (أجاب) اذا تحقق الاكراه
 الشرعى على البيع ولم يوجد من البائعين ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة تقبضه الثمن
 طائعا يكون للبائع بعد زوال الاكراه فسخ البيع ولا يبهل حق الفسخ بموته فلوارثه حق
 الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة ذكورا جنينة وساقية بثمن
 معلوم واسقطوا حقهم له في ثلاثة وعشرين فدان طين ونصف واستولى على ذلك كله
 مدقق السنين ويده وثيقة بذلك ثم مات واحد من الجماعة المذکورين عن اولاد
 ذكورا أرادوا هدم وباقي الجماعة الرجوع على المشتري المذکور الذى هو المسقط
 له في جميع ما ذكروا متعللين بان البيع والاسقاط كانا بالاكراه فهل لا عبرة بتعللهم حيث
 لم يثبت الاكراه بالوجه الشرعى (أجاب) اذا لم يثبت الاكراه الشرعى على البيع والاسقاط
 لا يكون للبائع والمسقط حق الفسخ كما لا يكون للوارث والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا عن أبيها اكرهها شيخ البلد بالحبس والضرب على بيعها في
 دين على زوجها الغائب وباعتها مكرهة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع فاسدا ويحجر
 المشتري على رد الدار لرأى المالكة المذكورة لاسيما ان الزوج حضر من غيبته ويريد
 ان يدفع له الثمن (أجاب) اذا كان البيع الصادر من المرأة المذكورة بالاكراه الشرعى
 ولم يوجد منها ما يفيد الرضا لا يكون البيع نافذا ويكون له فسخ البيع بعد زوال
 الاكراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة سواقي وأرض زراعية بخیلها
 وأشجارها على يد قاضى بلدهم ويده حجج باسمه وختمه وصار يتفع بها المشتري مدة
 خمس سنوات وأنشأ فيها أشجارا ونخيلاً وأصلها بعد أن كانت خرسا فالآن ادعى عليه
 الجماعة المذكورة دون بانهم كانوا وقت البيع ضايقهم الحماكم على دراهم كان طلبها منهم
 وانهم يدعون ذلك مكرهين فهل على فرض ثبوت دعواهم الاكراه اذا قبضوا منه الثمن
 بعد ذلك طائعين محتارين ودفعوه فيما طلب منهم يكون ذلك اجازة منهم لاسيما وقد

٢٤
 مطلب بيع عقار الصغير
 من غير من له الولاية
 بدون مسوغ لا يصح
 أصلا ولا التوقف على
 الاجازة

٢٦
 مطلب لا يبطل حق
 الفسخ مع الاكراه على
 البيع بموت المكره
 فلوارثه الفسخ

٢٦
 ذى الحجة

٣
 ١٢٦٤

ذى الحجة سنة

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

٥

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

٨

مطلب لا ينتقل الرد
بالتعريض للوارث

تدعى معه قبل ذلك بعضهم بالاكرام المذكور ثم صدق له على صحة البيع واجازة فلا
عبرة بدعواهم الا كراه بعد ذلك (أجاب) قبض الثمن طوعا اجازة للبيع الصادق بالاكرام
على فرض تحققه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نصف دار على كمالها فجاءه بئمن
معلوم وقبض الثمن ودفعه لمخضمه فيما عليه بورده لمجته الديوان ومضى على ذلك مدة
تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات البائع فاراد وارثه ابطال البيع متعللا بان أباه انما باع
نصف الدار المذكور لكونه مضطرا للبيع بسبب ما عليه من المطالبات لمجته الديوان
وترافع مع واذع اليه عند نائب قاض بناحية فيكم النائب المذكور بفسخ البيع
لكون البائع انما باع لكونه مضطرا بسبب المطالبات الديوانية وخلافها فهل يكون
البيع صحيحا ولا عبرة بحكم النائب المذكور بفسخ البيع لاجل ذلك (أجاب) ليس لو ارث
البائع فسخ البيع بمجرد ما ذكر من ان مورثه باع نصف الدار لاجل ايفاء دين كان
عليه ولا يصح حكم النائب بالفسخ لاجل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
هو واخوته فعرضوها للبيع بالدلالة ليدفعوا ثمنها في نظير دية شرعية ترتبت على الرجل
المذكور فباعها الرجل المذكور الذي ترتبت عليه الدية عن نفسه وبطريق وكالته
الشرعية عن اخوته وعن باقي شركائه في الدار باختياره وكتب للمشتري بذلك حجة شرعية
ثم بعد مدة ادعى الرجل المذكور انها بيعت بغير حضرته وبغير اذنه فاراد المشتري اقامة
البينة عليه الشاهدة بالبيع فتغلب على المشتري بما لم سياسي ونزع الدار من يده فهل
اذا عزل المحاكمومات الرجل ولم تمض مدة خمس عشرة سنة للمشتري ان يثبت البيع على
ورثة الرجل وينزع الدار من أيديهم واذا تعللت الورثة بان حجة مورثهم الاصلية تحت
أيديهم لا عبرة بتعللهم وله اقامة البينة عليهم بان مورثهم باع قبل موته (أجاب) للمشتري
اثبات البيع في وجهه وارث البائع حيث لا مانع من سماع دعواه بذلك ولا عبرة بما
تعلل به الوارث والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترتوا نخيلا مع اسقاء
منفعة الارض لهم ووضعوا أيديهم عليه مدة ثلاث عشرة سنة ثم باعه المشترون
اسقاطهم منفعة الارض لاخر فاشترى عليه نخيلا وأضافه ووضع يده على النخيل مد
سنتين ثم باع جميع النخيل مع اسقاط منفعة الارض لجماعة ووضعوا أيديهم على النخيل
والارض مدة عشر سنين فهل اذا ادعى وارث البائع الاول بعد هذه المدة الطويلة ان
مورثه باع نخيله مع اسقاط منفعة الارض بدون قيمته الا ان لا تسمع دعواه خصوصا وار
القيمة تختلف باختلاف الزمن والرغبة واذا ادعى الاكرام لمورثه على البيع بعده
المدة لا تسمع دعواه سيما وانه مشاهد لتصرف المشتريين والبائعين من بائع الى بائع
(أجاب) لا رد بغبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد فقبا بالناس ان غره والا لا
ينقل الرد بالتعريض للوارث على ما استظهره مضنف تنوير الابصار ودعوى الاكرام
مضى هذه المدة ونحوها مع التمكن منها لا تسمعها القضاة لانهى والله تعالى أعلم (سئل)

مطلب ما يعرف بالتزوج
يكتفي في اسقاط خيار
الرؤية برؤية بعضه

مطلب شراء معييا بعيب
فظهر به عيب آخر قديم
فله الرد به

في رجل اشترى من ذمي جانب حر يريد اخله ا كياس ففتح له بعضها وفصل معه الثمن
لكل درهم بشمن معلوم ما عاينه من ذلك ثم بعد عقد البيع وجد باقي الحرير الذي
بد اخله الا كياس قيمته اقل من قيمة ما عاينه المشتري وقت الشراء فهل يكون له رده
بخيار الرؤية حيث لم يرض به (اجاب) نعم يكون للمشتري خيار الفسخ والمحال ما ذكر
حيث وجده اردا ما عاينه وذلك بخيار العيب على قول لا بخيار الرؤية لان مثل ذلك
مما يعرف بالتزوج فيمكن في سقوط خيار الرؤية برؤية ما عاينه منه وفي الدر
ورد المختار من خيار الرؤية وكفي رؤيته ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة والمراد بها
ما لا تتفاوت احاده قال في الفتح فان دخل في البيع اشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت
كالمكيل والموزون وعلامته ان يعرف بالتزوج فيمكن برؤية واحد منها في سقوط
الخيار الا اذا كان الباقي ارد اعماراى فيخشى ان يكون له الخيار اى خيار العيب لا خيار
الرؤية ذكره في الينابيع وعال في الكافي بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها
ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف اى صاحب الهداية والتحقيق
انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله
الى اسم العيب بل الدون ثم قال والمحصل انه اذا كان الباقي ارد اعماراى لا تسكن رؤية
بعضه اى لا يسقط بها الخيار مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب
على ما في الينابيع او يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو
انه ان كان الباقي معييا بقي الخياران والا فخير الرؤية فقط اه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن غائب وبنت قاصرة وعن زوجة وترك دارا فباع شيخ البلد نصيب
الابن الغائب ونصيب البنت القاصرة في الدار لامرأة اجنبية بشمن معلوم قبضه شيخ
البلد منها ثم حضر الابن الغائب وبلغت القاصرة ولم يحجز البيع فهل يكون البيع
فاسدا وتجبر المرأة على رد المبيع للابن والبنت قهرا عنها ولها المطالبة بالثمن على من
دفعته له (اجاب) اذا لم يحجز الابن البالغ البيع الصادر من شيخ البلد بدون ولاية شرعية
ورده بطل في نصيبه كما انه باطل عند عدم الاجازة ممن يملكها مع المسوغ في نصيب
القاصرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا فيها عيب اطلع عليه المشتري
في بعد ان مكثت عنده مدة فظهر بها عيب آخر قديم فذهب المشتري ليردها به فانكره
البائع فهل اذا ثبت بالبيننة الشرعية ان العيب الثاني الذي ظهر قديم يكون للمشتري
ردها به (اجاب) اذا ثبت ان العيب قديم عند البائع ولم يتحقق رضا المشتري به يكون
للمشتري الرد به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض معلومة باعها لرجل
بشمن معلوم وقبض ثمنها وتسلمها المشتري بعد تخلية البائع لها واصلا لها وبني فيها سورا
بعد ضمها الى ملكه وهياها للزراعة وصنع فيها ايضا فسقية وغير ذلك حتى انه صرف
على ذلك مبلغا جسيما فهل اذا جاء البائع وادعى انه كان قد وقف تلك الارض

ذى الحجة سنة

٢٥ ١٢٦٤
مطلب باع أرضاً ثم ادعى
أنها وقف لا تقبل وفي
قبول البينة اختلاف
وتفصيل

٢٨ ١٢٦٤

محرم ١١

١٦٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٦ ١٢٦٥

المذكورة من مدة سابقة على تاريخ البيع على نفسه ثم على ذريته ونسله وعقبه من بعده
لا عبرة بدعواه بذلك ولو أثبت بالبينة الشرعية ونفذ البيع سيما وقد صرف المشتري من
ماله مبلغاً جسيماً سد الباب ودر الفاسد (اجاب) اذا باع أرضاً ثم ادعى انه كان وقفها
قبل البيع وأراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة
الدعوى ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه
والاصح كافي العمادية والبرازية قبولها وفي خزانة الاكل وبه نأخذ وفي الخلاصة وهو
المختار وذكروا في رد المختار ان التحقيق التفصيل وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو
الموقوف عليه تقبل بينته على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئاً من الغلة لعدم صحة
دعواه ثم قال بخلاف ما اذا كان المدعى غيره من المستحقين لعدم التناقض منهم وأما اذا
كان الوقف على الفقراء او على المسجد فتقبل البينة ويثبت الوقف بالفرق بين كون
المدعى هو البائع أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة بنخلها وساقية
أكرهها الحماكم بالضرر ببيعها لآخر فباعها بثمن معلوم فهل اذا مات بعد البيع عن
ابن واحد ادعى كل منهما على واضع اليد علمها بانها ملك مورثه وانه قد باعها مكرها وأثبت
الاكره بطريقه الشرعي يحكم لهما بما أخذاهما من واضع اليد ويبطلان البيع اذا لم يوجد
مانع شرعي (اجاب) اذا ثبت الاكره الشرعي على بيع النخل والساقية يكون لو ارث
المكره فسحق البيع حيث لم يوجد ما يدل على الرضا صريحاً ولا دلالة كقبض الثمن طوعاً
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جاموسة حاملاً وقبضها المشتري ثم من بعد
ذلك باعها المشتري لرجل آخر ومكثت عنده نحو خمسة اشهر وهو يستعملها في الحرث وغيره
حتى اقلت علاميتها ونقصت عن أصلها فبعد ذلك أراد المشتري الثاني ردّها على بائعها
متعللاً بأن بيع الحامل لا يصح فهل لا عبرة بعلامتها بذلك حيث لم يشترط في صلب العقد
الحمل ولا قبله ولا بعده ويكون البيع صحيحاً فاذا (اجاب) ليس للمشتري فسحق البيع
بما تعلل به والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة
هي ان شخصاً مات عن ابن و بنت قاصرين وخلف خيراً لا باع العم نصيب القاصرين
متعللاً بدين على المتوفى مع انه لم يكن وصياً وبعد بلوغ الولدين تخاصمهما مع المشتري لدى
حاكم سياسي فحضر فقيه ائتمى بنفاذ بيع العم الذي لم يكن وصياً فهل يصح البيع في نصيب
القاصرين (اجاب) لا يملك العم بيع مال القاصرين المذكورين بدون وصاية شرعية
للدين على فرض ثبوته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وخلف تركته وله
ورثة وعليه دين للناس يستغرق جميع التركة فأرسل القاضي وكيلاً من طرفه لتحرير
التركة وبعث بحضرته وللزوجة وكيل فاشترى أمتعة لنفسه وأخذها في المجلس ثم مات
قبل دفع ثمنها فهل يلزم المشتري الثمن ويؤخذ من تركته حيث كان ثابتاً بالبينة
الشرعية ولا تطالب الموكلة بثمن ما اشتراه الوكيل لنفسه (اجاب) يطالب المشتري

المذكور

المذکور بن ما اشتراه لنفسه ان كان حيا و يؤخذ من تركته بعد موته حيث ثبت ذلك عليه بالطريق الشرعي ولا تطالب الموكلة بذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فربا بشرط انها حامل وقال له انها تساوى كذا من الثمن وأخذها بذلك اعتمادا على قوله ثم ظهر انها لا تساوى هذا الثمن وانه مغبون ومغرور بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل يكون له رد ما على بائعها وأخذ ما دفع له من الثمن بمقتضى أوراق حاله بها ولا يجبر المشتري على قبولها ولو قال له أقوت لك جزأ من الثمن ولم يرض المشتري (اجاب) اذا كان الامر ما هو مذکور بالسؤال يكون للمشتري رد الفرس المذکور على بائعها واسترداد ما دفعه من الثمن جبراً على البائع لا من أولهما فساد البيع بشرط الحمل والثاني تحقق الغبن الفاحش والغرور فيثبت له خيار الفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبويه وثلاثة بنين وبنتين واخ واختين وزوجة والاولاد قصر وعليه دين مستغرق لا تركه فهل للقاضي ولاية بيع التركة المستغرقة للديون ويصح للاخ والام شراء شيء من التركة بمن المثل فاكثر واذا كان لهما مدين ثابت يخصم دينهما من ثمن ما اشترياه (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي ولكل من الاخ والام حسب ما دينهما من ثمن ما اشترياه بعد ثبوت دينهما بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد ذكور واثبات بالغين وغير بالغين وترك دارا فباعها الزوجة بغير اذن الورثة البالغين ولم تكن وصية على القصر فهل يكون البيع غير نافذ في نصيب الاولاد المذکورين والمحال ان الزوجة باعت الدار بغير حضور الورثة لكونهم كانوا في النظام ثم حضروا وأرادوا ابطال البيع وردده ولا هبة بتعلل المشتري بطول المدة والمحال ما ذكر (اجاب) بيع الام نصيب شركائهم في الدار على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وقفت وقفاً على نفسها ثم بعد ذلك على ذريتها ونسلها وعقبها ثم على عتقائها ثم على ذرية العتقاء وأولادهم وشرطت النظر لجماعة غير مستحقين في وقفها ثم انحصر الاستحقاق في ولد من أولاد العتقاء فهل اذا باع الناظر مكاناً من الوقف بدون مسوغ شرعي لا ينفذ ذبيعه لاسيما ولم يكن مشروطاً بذلك ولا غيره من الشروط في كتاب الوقف فيرد الوقف لجهته ويعمل فيه بشرط الواقف (اجاب) لا يصح للناظر بيع عقار الوقف بدون مسوغ شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر جنينة ذات أشجار ونخل أرضاً وبناء وغراساً وبعد مدة يريد الرجوع في المبيع المذکور ونزعه من يد مشتريه متعللاً بدعوى انه كان مكرهاً من قبل الحاكم الشرعي على البيع المذکور لوفاء دين ثابت عليه فهل لا يجاب الى هذه الدعوى ولا سبيل الى اكل أموال الناس بالباطل (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد دعواه الا كراه على الوجه المذکور اذا لا كراهه من القاضي لو تحقق على البيع لوفاء الدين عند امتناع

١٢٦٥

١٦

مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٨

صفر

١٢٦٥

١
مطلب كراه الحاكم
المديون على بيع ماله
لقضاء ما عليه من الدين سائغاً شرعاً

المديون سائق شرعا ولا يترتب عليه جواز الفسخ من المكروه في الدر من الحجر والقاضي
يحبس الحر المديون ليباع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بالأمر وكذا
لو كانا دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحسننا الاتحادهما في الثمنية اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار مشتركة بينه وبين اخوته اكرهه
شيخ بالده بالحبس ايا ما شتم بالضرب على بيعها فباع جميعها مكرها بغير اذن اخوته فهل اذا
ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على
البيع لا يكون نافذا في نصيبه ولا بد فيه ايضامن ان يكرهه على التسليم وقبض الثمن
والانفذ البيع كما مر متنا افاده في رد المختار من آخر الاكراه كما لا ينفذ في نصيب اخوته وان لم
يثبت الاكراه حيث كان بدون اذنه وواجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار مشتملة على بئر ماء آلت لهم بالارث عن مورثهم باعها أحد الورثة لاخر بدون
اذن الباقين في مقايضة بدار اخرى لم يكن فيها بئر وقيمة الاولى اكثر من قيمة الاخرى
باضعاف فهل اذا ثبت ان احد الورثة باع المكان المذكور بالقرور والغبن الفاحش
بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين يكون له فسخ البيع في نصيبه ولا يكون نافذا في
نصيب الورثة بدون اذن واجازة منهم (اجاب) لا ينفذ بيع احد الورثة في نصيب
باقيهم بدون اذنه وواجازتهم واذا تحقق الغبن الفاحش مع التعسر يكون للبائع فسخ
البيع في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جانبا من الكسب وكتب
عليه وثيقة بالثمن في ذمته وذلك قبل رؤية المبيع فلما رآه بعد ذلك رده على بائعه وقبله
منه البائع ونصرف فيه ماله بالبيع لا يخرج ثمن مات صاحب الكسب قبل ان يأخذ
منه المشتري الوثيقة فارادت ورثته مطالبة بما فيها فهل بعد نبوت قبول البائع المبيع
وقبضه له ويبيعه لغيره لا يكون لورثته مطالبة المشتري الاول بشئ من الثمن (اجاب)
اذا تحقق ان المشتري فسخ البيع قبل موت البائع وقبضه منه البائع وباعه لا خلا لا يكون
لورثته مطالبة المشتري الاول بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية
حامل من غيره وحلبا والمالك أخ مديون لشخص فاستعارهما وورثهما الاخ المديون
عند رب الدين باذنه ثم بعد ذلك طلب المالك الجارية والحلي من رب الدين فادعى ان
أخاه المديون باع له الجارية من أصل دينه فهل اذا ثبت الملك في الجارية والحلي
للمالكهما الذي هو وأخو المديون المذكور ولم يأذن بالبيع ولم يحجزه يكون له أخذهما
من رب الدين بعد أخذه دينه ويحجز رب الدين على التسليم (اجاب) لا يملك الاخ المدين
بيع امة اخيه المرهونة باذنه بدون اذن المالك المعبر واجازته وللمالك المعبر استخلاص
الرهن بأداء الدين ورجوع بمأداه على المستعير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة
اشقاء اشتروا عقارا وملكوه وحازوه مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وتصرفوا فيه
بالمدم والبناء والبائع حاضر ساكت بلا مانع مشاهد تصرفهم ثم بعد موت البائع ادعى

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

٩

مطالب بيع الرهن
المستعار موقوف
على رضا المعير وله
استخلاصه بأداء الدين

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٩

مطلب شرط اجارة
بيع الفضولي قيام
المتبايعين والمبيع
وكذا الثمن لوعرضا

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

١٩

مطلب اذا باع للمشتري
ثانيا بعد الاول بازيد
من الثمن الاول أو
أنقص ينفسخ الاول

١٢٦٥

٢٣

وللمشتري انهم وضعوا أيديهم على العقار المذكور بطريق السكن والعارية
لا يبيع مع ان المشتري صار منهم شراء العقار المذكور على يد بيعة من المسلمين بموجب
حجة شرعية متوفرة للشروط والاركان فهل لا عبرة بدعواه العارية وانسكاره البيع بعد
ثبوته (اجاب) اذا ثبت بيع المورث العقار حال صحته لا يكون ميراثا عنه فليس
لواثقه بعد موته معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
باع ليعادته المملوكة له بالغبن الفاحش والغرور فهل يكون للبائع فسخ البيع اذا ثبت
الغبن الفاحش مع التغير له في ذلك (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم القوميز ونبت التغير يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب عن بلده وعليه خراج للبري فأكراه الحاكم رجلا آخر على دفع الخراج المذكور
وباع له نخيل الغائب في نظير ما دفعه فحضر الغائب وأجاز البيع ومضى على ذلك اثنتان
وعشرون سنة ومات كل من المشتري ومالك النخيل الاصل فهل اذا أراد ورثة مالك
النخيل الرجوع على ورثة المشتري المذكور ولا يجابون لذلك حيث تحقق ما ذكر
(اجاب) اذا ثبت اجازة المالك بيع الفضولي وكان كل من البائع والمشتري والمبيع
قائما وكذا الثمن لوعرضا لا يكون لوارث المالك معارضة المشتري بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم أسلمها له في مقاطع
فلم يعلمه العدو وذرع كل مقطع طولا لا عرضا ولم يبين الرقة وغيرها والصنعة ونحوها
بما شرط في السلم وأجل ذلك بخمس عشرة سنة وأخذ المسلم من المسلم اليه طينته رهن
فهل يكون السلم باطلا وللمسلم اليه رد الدراهم الى المسلم ونزع الطين منه قبل مضي
الأجل (اجاب) لا يصح السلم بدون استيفاء شرائطه المعتمدة شرعا وحيث لم يصح
يكون لب السلم استرداد رأس المال وعليه رد الارض المذكورة وفي الدر من السلم
ويصح أي السلم فيما يمكن ضبط صفته بكونه وورثته ومعرفة قدره كعكيل
وموزون وخروج بقوله ممن الدراهم والدنانير لانها اثمان فلم يجز فيها السلم خلافا لمالك
وعلي بن أبي طالب كجوز وبيض وفلس وكثري ومشمس وتين ولبن بكسر الباء وآجر
على من يمين بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذرعى كثوب بين قدره طولا وعرضا وصفته
كطين وكنان ومر كب منهم ما وصفته كمل الشام او مصر او زيد او عمرو ورقته او غلظه
ووفيه ان يبيع به اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داره بثمن معلوم لرجل
آخر وعلى البائع مال لمجدة الديوان فأمر المشتري بدفعه عنه من أصل الثمن فدفعه المشتري
عنه ياقبه بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم أنكر البائع البيع فباعها ثانيا للمشتري المذكور
بريعة عن الثمن الاول وقبض الزيادة أيضا بحضرة بيعة تشهد بذلك وبانه باع باختياره
ووضع المشتري يده عليها نحو ثلاث عشرة سنة وبنى فيها ثم أنكر البائع قبض الثمن
واحتج بقبض الزيادة فقط فهل لا عبرة بانسكاره القبض مع وجود البيعة (اجاب) اذا

ربیع الاول سنة

باع المالك بعد البيع الاول بثمن أكثر من الاول أو انقص ينسخ الاول ويعتبر البيع الثاني كما في رد المختار من أوائل البيوع وحيث ثبت دفع المشتري ديناً على البائع بأمه يكون للمشتري حسب ما به من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل محبوس على دين وله عقار قد دخل عليه رجل غير الدائن ليغره في شراء بعض العقار بكذا ولا يساوي إلا كذا وذلك البعض معلوم المقدار فمن شدة كرب المحبوس قال بهتك بناء على اخباره والمحال انه لم يعلم ثمن المثل وقت العقد فبعد خروجه من السجن ظهر له ان الثمن الذي وقع عليه العقد ثلث ثمن المثل فهل يكون ذلك غروراً ويثبت للبائع الرجوع في المبيع (اجاب) اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك داراً فباعها احداً لابنين لرجل أجنبي في غيبة الاخ والاخت بدون اذنها ورضاها ما به فهل لا ينفذ البيع الا في نصيبه فقط دون نصيب بنتية الشركاء ويكون له ما أخذ نصيبهما من دار والدهما ولو مضى على ذلك ثلاث عشرة سنة مع غيبتهم ما وافرار كل من البائع والمشتري بانها ملك للورثة المذكورين وانها مشتركة بينهم (اجاب) نعم لا ينفذ البيع الا في نصيبه فقط دون نصيب بقية شركائه المذكورين والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين كبيرين باع أحدهما داراً خربة لرجل آخر وأخوه حاضر بالبلد وعالم بالبيع المذكور ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء والاخ المذكور مشاهد للتصرف المذكور ولم ينازع ثم ادعى الآن ان له فيها ملكاً فهل لا تسمع دعواه (اجاب) اذا كان الامر كما هو مפור لا تسمع دعوى الاخ المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد قاصر وللولد خال أخذه عنده من غير ان يكون وصياً عليه لامن قبل أبيه ولا من قبل القاضي وليت بيت استولى عليه خال القاصر وباعه بدون مسوغ والولد قاصر ثم بعد بلوغ الولد بعدة من السنين أراد فسخ البيع وأخذ البيت عن هو تحت يده فهل يكون بيع المحال فاسد اولول بعد بلوغه أخذ البيت عن هو تحت يده (اجاب) بيع المحال عقاراً والبنيم غير صحيح والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بناء عملوا كلها في أرض موقوفة لشخص بثمن معلوم بحضرة بينة تشهد بذلك وقبضت منه الثمن ثم بعد ذلك باعته لغيره بثمن معلوم فهل يكون البيع الاول صحيحاً نافذاً ويكون بيعها الثاني بدون اذن المشتري الاول غير نافذ ولا يكون للجار الاخذ بالشفعة من المشتري الاول (اجاب) لا تثبت الشفعة في البناء في الأرض الموقوفة والبيع الثاني بدون اذن المشتري الاول واجازته غير نافذ وللمشتري الاول رده حيث صح البيع له ولزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أثواباً معلومة من الشيت الا فربحى ثم بعد مدة طهر فيها عياني ينقص كل منهما القيمة ولم يعلمها المشتري أحدهما انه يكشف لونه بالفرك عند غسله والثاني عيب

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٨

المجوف فهل للمشتري رده على البائع ولو باحدهذين العيين والرجوع عليه بما قبضه
من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري بمشربه عيبا ينقص الثمن عند التجار اهل
المعرفة يكون للمشتري اخذه بكل الثمن اوردته فاذا كان ماذكر بالسؤال ينقص الثمن
عند التجار يكون للمشتري رده بعد ثبوت قدمه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٥

١٨

في جنيته مشتركة بين رجلين تعدى شيخ البلدة على أحدهما وطلب ان يبيع له ثلثها
فامتنع من البيع فحبسه وحبس ولده على بيع ثلثها والادفع ولده للنظام وادعى بانه
يحبسه عنه تسعمائة قرش في الدفتر والحال انه لم يدفع عنه شيئا قبضه له وهو بهذه الحالة
تولى اذا كان الاكرام على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا يتقذو يكون له استرداد ما باعه
من المشتري جبر اعليه (اجاب) اذا اكره الشخص بقتل أو ضرب شديد متلف او حبس

١٢٦٥

١٨

او قيد مد يدين حتى باع يكون للمكره فسخ البيع بعد زوال الاكرام فان قبض عنه طوعا
او سلم المبيع طوعا عنقه ولزم وان قبض وسلم مكرها لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
قطعة أرض وفيها ساقية وذلك الرجل مجاور لرجل من طرف الحماكم فطلب منه الرجل
للقد كور البيع فامتنع فطلبه للحماكم فقهره الحماكم على البيع فاني فضر به الحماكم
وجبته حتى باع وكتبه حجة على البيع وذلك من مدة احدى عشرة سنة فهل لا يتقذ البيع

١٢٦٥

١٨

وله أخذ الارض ويدفع القدر الذي دفعه له (اجاب) اذا اكره الشخص بقتل أو ضرب
شديد متلف او حبس او قيد مد يدين حتى باع يكون للمكره فسخ البيع بعد زوال الاكرام
فان قبض عنه طوعا او سلم المبيع طوعا عنقه ولزم وان قبض وسلم مكرها لا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تعدى على ثلث جاموسة يملكه غيره فباعه لذي شوكة بغير اذن

١٢٦٥

٢١

المالك ومضى على ذلك أربعة أعوام وهو تحت يد المشتري مع عدم تمكن المالك من
القبض والقيام بحقه فهل اذا ثبت العذر الشرعي لا يضره علمه وسكوته وله القيام متى
يمكن (اجاب) اذا لم يوجد من المالك اذن بالبيع ولا اجازة لا يكون البيع المذكور نافذا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع نصف بيته بثمن معلوم لاحد اولاده بحضرة بقية

مطلب تسمع الدعوى

اولاده الباقين الذكور والاناث وقبض البائع بعض الثمن من ولده المشتري المذكور
فمقت الحجة تحت يده حتى يقبض بقية الثمن ثم غاب المشتري لبعض اشغاله وحضر فوجد
الاب باع نصف البيت المذكور لشخص آخر ووضع المشتري الثاني يده على ما اشتراه ثم
طالب البائع المذكور فهل يكون للمشتري الاول الدعوى على المشتري الثاني واثبات
عمرائه من بائعه المذكور قبل شراء الثاني بدون حضور البائع المذكور وهل تقبل
شهادة الاخوة الذكور والاناث لايهم بشرائهم من والده قبل شراء الثاني واذا ثبت
شراء المشتري الاول يرجع المشتري الثاني بما دفعه على بائعه وينزع نصف البيت
الذي كور من المشتري الثاني ويسلم للمشتري الاول (اجاب) نعم تسمع الدعوى على
المشتري الثاني بدون حضور البائع حيث كانت الدعوى على المشتري الثاني بعد قبضه

على المشتري الثاني بعد القبض بدون حضور البائع

ربیع الاول سنة

مطلب ادعیاء الشراء
من واحد ولم یؤرخا او
أرخا سواء فهو بينهما
وان أحدهما أسبق
یقضى له اتفاقا

٣ مطلب يرجع المشتري
على بآئنه بالثمن اذا
كان الاستحقاق بالبینة

٢١ ١٢٦٥

٢٨ ١٢٦٥

ربیع الثاني

٤ ١٢٦٥

مطلب لا یجبر البائع
على قبول الحوالة
بالثمن

٧ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

المبیع كما أفاده فی جامع الفصولین وفيه ادعیاء الشراء من واحد ولم یؤرخا او أرخا سواء
فهو بينهما نصفان لاستواءهما فی الحجة وان أرخا واحدهما أسبق یقضى لاستبقهما
اتفاقا وتقبل شهادة الاخ العدل لآخیه ٣ و یثبت رجوع المشتري على بآئنه بالثمن اذا كان
الاستحقاق بالبینة والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل انشأ سفینة وعليه مؤن تكالیفها
لرجل تاجر فباع له رجل وقال له شاركني فیها فقال المنشي المالك ادفع نصف الكلفة
للتاجر المذکور وأنا أشاركك فیها وتفرقا ولم يدفع الرجل المذکور شيئا من الكلفة
للتاجر المذکور ولم یقبضها وبقيت تحت يد المالك وأجرها مدة ثم ردها المستأجر
وتفاسخا الاجارة وقبضها المالك من المستأجر وباعها للتاجر المذکور فی دينه الذي له
عليه بحضرة من وعد بالشركة فهل والحال هذه اذا تصرف من وعد بالشركة فیها قبل
قبضها ودفع ما أمر بدفعه باجارة او بیع يكون غیر نافذ ولا تعتبر دعوى من ادعى انه
اشتري نصفها منه قبل ما ذكر ويكون الحق فیها للتاجر المذکور وما المحكم (اجاب)
تصرف من وعد بالشركة فی السفينة المذکورة بالبیع ونحوه غیر نافذ على الوجه
المستطور وحيث باعها مالکها المنشي لها للتاجر المذکور بثمن معلوم كان الملك فیها له
والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتري من آخر دارا بناحية الرف بثمن معلوم فی
ذمته بكفالة رجل به الى أجل معلوم بعد ان قال له البائع انها تساوی هذا الثمن وزیادة
فاستلمها منه اعتمادا على قوله وقعد فیها أياما فلائل ثم أحضر أهل الخبرة وعاینوها
فأخبروا انها لا تساوی هذا الثمن وانه مغبون فی قدر لا یدخل تحت تقویم المقومین
وخرج منها حالا فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يكون للمشتري رد المبیع وابطاله
(اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش والتغریر من البائع كما هو مسطور يكون للمشتري فسخ
البیع والله تعالى أعلم (سئل) فی جماعة اشتروا امیانا من تركة شخص فشرط النقد
فعنده مطالبتهم بثمن ما اشتروه أرادوا ان يدفعوا ثمنه رجعا من الديوان فهل اذا لم یرض
الوارث بقبض الرجوع يكون على المشتري دفع ثمن ما اشتروه قهرا (اجاب) لا یجبر البائع
على قبول الحوالة بالثمن ویجبر المشتري على دفع ثمن ما اشتراه طالا والله تعالى أعلم (سئل)
فی صغیر یملك دارا بطریق الارث عن والده باعها رجل أجني فی صغیر المالك بغير
حضوره بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البیع نافذا حيث لم یثبت المشتري ان المالك
باع وهو بالغ واشتري عن یملك البیع عن القاصر (اجاب) بیع عقار الصغیر على
الوجه المذکور غیر صحیح حیث لا مسوغ وله نقضه بعد بلوغه حیث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) فی رجل یملك حجر طاحونة باعها رجل أجني لا آخر بثمن معلوم من غیر اذن
مالکة ومن غیر اجازته فهل اذا ثبت ذلك بالبینة الشرعية يكون البیع فاسدا ویجبر
المشتري على رد المبیع للمالك المذکور حیث لم یجوز المالك البیع (اجاب) لا ینفذ بیع
ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل مات عن بنتین

١٢٦٥

٢١

وزوجتين وولد قاصر وخلف تركته ومن التركة عبد وقد أقام الرجل المذكور قبل موته
أخاه وصيا على وراثته فباع الوصي العبد المذكور بأذن وراثته البالغين وبأذن القاصر
أيضاً الرجل آخر بثمن معلوم واعتق المشتري العبد بعد قبضه ثم بعد ذلك ادعى الولد
المذكور بطلان البيع متعللاً بأن بيع الوصي العبد هو قاصر باطل واعتاق المشتري غير
ناخذ فهل يكون بيعه صحيحاً واعتاق المشتري نافذاً ولا عبرة بتعاليه المذكور (أجاب) بيع
الوصي عبد اليتيم لأجنبي بثلث حال ولا يته عليه صحيح واعتاق المشتري منه نافذ
ويمنع القاصر بعد بلوغه من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك مواشي وغيرها وله ابن بالغ فتصرف الابن في بيع بعض مواشي والده في غيبته
وباعها بغير إذن والده ورضاه فهل إذا لم يجز والده البيع ولم يرض به لا ينفذ تصرف الابن
المذكور ويسترد المبيع من يده المشتري جبراً عليه وإذا تعلل المشتري بأن المواشي
المذكور كورة يسهل الابن لأعبره بتعاليه (أجاب) بيع ملك الغير بدون إذن المالك
وأجازته غير نافذ وإذا رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة يملكه بين
شركاء بعضهم موجود والبعض غائب فما كان من مشايخ البلدة المذكورة إلا
أحضروا الموجودين وبايعوهم المحضة التي تخصهم قهراً عنهم وباعوا خاصة الغائبين
من تلقاء أنفسهم بغير رضاهم ولم يكن للمشايخ في الطاحونة المذكورة شيء فهل يسوغ
لهم البيع أم لا (أجاب) بيع ملك الغير بدون إذن المالك وأجازته غير نافذ فإذا رده
المالك بطل ولكن كره شرعاً إذا ثبت ما يقتضي الإكراه بدونه فسخ البيع إذا لم يوجد
منه ما يفيد الرضاء صريحاً أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
سفيحة بقدر معلوم مؤجل لأجل معلوم ثم بعد ذلك غاب المشتري في جهة حتى مضى الأجل
وزيادة قصدي ذلك ثم بعد ذلك قبض وكيل البائع من المشتري الثمن ودفعه للبائع المذكور
وصار المشتري واضحاً بما يده على السفينة من وقت البيع ومن بعد دفع الثمن منذ ثلاث
سنوات وهو ينتفع بها باطلاع البائع ومشاهدته لذلك فهل إذا أراد البائع إبطال البيع
لكون المشتري لم يدفع الثمن إلا بعد مضى الأجل بأشهر لا يكون له ذلك ولا يبطل البيع
(أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بمجرد تعاليه المزبور والله تعالى أعلم (سئل) في أرض
مستصلحة ساقية وثلاث مولات صالحة للزراعة مشتركة بين جماعة على الشيوخ باع
أحدهم جميعها من غير إذن باقيهم ولا حضوره فهل البيع من أحدهم باطل لاسيما إذا
كان بدون ثمن المثل (أجاب) إذا باع أحد الشركاء عينا مشتركة بدون وكيل من
باقي الشركاء نفذ البيع في نصيبه ولا ينفذ في نصيب باقي شركائه بدون إجازتهم
والله تعالى أعلم (سئل) في وصي من قبل القاضي على أخيه القاصر باع ما يخصه
ويخصي أخاه القاصر في عقار ورثاه عن أبيهما بدون القيمة بغبن فاحش يبيع ما يبيع
على ضرر المشتري لذلك الوصي فما حكم ذلك (أجاب) بيع الوصي عقار الصغير

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٩

والحال ما ذكر غير صحيح في نصيب القاصرو له الفسخ في نصيبه أيضا بالغبن القاحش والغرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض زراعية بادل أحدهما الآخر بأرضه واستولى كل منهما على أرض صاحبه وحفر أحدهما فيما أخذه بئرًا ثم بعد ذلك رجع كل منهما في المبادلة ورضي كل منهما بذلك وترك أحدهما حقه في البئر لصاحب الأرض ونزل عنه نزولًا شرعيًا باختياره بحضرة جمع من المسلمين ووضع كل منهما يده على أرضه مدة تزيد على ست سنين فأراد شيخ البلد أخذ البئر لنفسه من واطئ اليد متعللاً بأنهما ملك للغير وأنه أحق بهما من واطئ اليد المستحق للأرض فهل لا يجب ذلك ويمنع من معارضة واطئ اليد حيث لم يثبت له ملك في البئر المذ كورة (أجاب) لاحق لشيخ البلد في البئر المذ كورة حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه المحاكم على بيع عقاره بدون القيمة فهل إذا ثبت ألا كراهه بالبيعة الشرعية يكون البيع المذ كورة غير نافذ للبائع الرجوع على المشتري في العقار المذ كور وأخذه منه بعد دفع ما قبضه منه من الثمن (أجاب) إذا تحقق ألا كراهه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وتسليمه المبيع كذلك يكون للمكره بعد زوال ألا كراهه فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار تحصه فدار واحد منهما قدرها بالأذرع مائة وأربعون ذراعاً ودار الآخر خمسون ذراعاً فقبضت داراً ومن كانت داره أقل في الأذرع اشترى من رجل ثالث اثنين وخمسين ذراعاً ودفع ثمنها وسلمها الرب الدار ودفع له ثمن بقية الأذرع الزائدة ووضع كل منهما يده على دار الآخر من مدة سبع عشرة سنة وزيادة وبسبب أحدهما وثيقة بذلك ثم مات كل من المتبادلين عن وارث فأراد وارث أحدهما إبطال التبادل والبيع المحاصل من مورثه بغير وجه شرعي فهل لا يجب لذلك خصوصاً مع وجوده وحضوره ومشاهدته لتصرف مورثه وعدم منازعته (أجاب) إذا ثبتت المبادلة والمقايضة في الدارين المذ كورتين لا يكون لوارث أحد المتبادلين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة باعها لأخيه بثمن معلوم غبنه وغره فيه بقوله أنها تساوي هذا الثمن فبعد ذلك ظهر أنه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم القومين وأنه غره بقوله المذ كور فهل إذا ثبت الغبن القاحش والغرور بشهادة البيعة الشرعية يكون للمشتري فسخ البيع والحال هذه (أجاب) للمشتري الفسخ حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاده الذكور والاناث القصر وفيهم ولد بالغ فباع داراً من ممتلكات والده المشتركة بينه وبين باقي الورثة فهل لا ينفذ بيعه في نصيب أخوته القصر ويكون لهم بعد بلوغهم إبطال البيع في حصتهم وأخذ نصيب أخيهم البالغ بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدار الثمن (أجاب) إذا لم يكن إلا أخ المذ كور وصيا على أخوته القصر لا يكون بيعه نافذاً في نصيبهم

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٢٣

جمادی الثانية

١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ •

مطلب فی حکم بیع
الاب أو الوصى أو شرأئهما
عقار أو الصغير شفیع

من الله ارمه مطلقا وكذا لو كان وصيا ولا مسوغ ببيع عقار الصغير واذا استوفيت شرائط
الشفعة يحكم لمدايمها وفي أحكام الصغار للاستروشن من فصل الشفعة ولو باع الاب
دارا لنفسه وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى
لو بلغ كماله ان يأخذها ذكر هذه الجملة شمس الاثمة السر خسي رحمه الله تعالى وهكذا ذكر
الحنوزي في شرحه وأحاله الى نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما الوصى اذا اشترى دارا
لنفسه أو باع دارا له والوصي شفيعها فلم يطلب الوصى شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ ثم
قال وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى الاب دارا لنفسه وولده الصغير شفيعها فليس للصبي
اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داره وولده الصغير شفيعها كان للصغير ان يأخذها
بالشفعة اذا بلغ اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم على
الشرع وفيها سباح كثير له قيمة فباع بعضهم الدار المذكورة بدون اذن الشركاء
لشخص يعين فاحش وأخذ المشتري السباح وهدم بعض البناء وأحدث فيها بناء آخر فلما
علم باقي الشركاء أخذوا ونصيب البائع بالشفعة ووردوا البيع في نصيبهم وابطلوه وادعى
المشتري ان البائع باع نصيبهم بطريق الوكالة عنهم فهل على فرض ثبوت التوكيل
لا يكون بيعه نصيب الشركاء بالعين الفاحش نافذا ولهم أخذ نصيب البائع بالشفعة
ويكون المشتري ضامنا للسباح الذي أخذه وضامنا لما هدمه من البناء أم لا (أجاب)
مفتي بيع الوكيل بما قل أو كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالتقود وبه يفتى وللشريك
الشفعة ويحكم له بها بعد استيفاء شرائطها وعلى المشتري ضمان ما أتلفه من الدار
المذكورة وضمان ما استولى عليه ماله قيمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر قطعة أرض خربة من ماله لنفسه خاصة وأحدث فيها أبراجا للعمام ووضع يده على ذلك
مدت عشرة سنة وهو يتصرف فيها فادعى الآن أخوه انه اشتراها من المال المشترك
بينهما ولا يثبت له على ذلك فهل لا عبرة بدعواه بدون بينة شرعية واذا أبرز الاخ وثيقة
بشهادته مشايخ البلدة على ان له الثلث فيما اشتراه الاخ من ماله لنفسه لا عبرة بها ولا تقبل
شهادتهم حيث لم يثبت انه اشتراها له ولا خيه من المال المشترك بينهما (أجاب) لا يثبت
الاستبراء بمجرد دعوى الاخ المذكورة ولا يقضى بصلح لم يثبت مضمونه وشهادة مشايخ
القرية غير مقبولة والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دارا بطريق الارث عن
أبهم أحد ههنا والآخر الباقي قصرا فاشترى شيخ البلد البالغ بالضرب على بيع نصيبه ونصيب
الآخر في الدار لا تجزى بوعاله مكرها فهل اذا ثبت الاكراه بالينة الشرعية لا يكون البيع
نافذا (أجاب) لا يصح البيع في نصيب القاصر وان لم يتحقق الاكراه حيث لم يكن البائع
وصيا على اليتيم أو كان ولا مسوغ لبيعه واذ تحقق الاكراه الشرعي على بيع نصيب
البائع يكون للكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص
ورقوا فخلعوا عن أبيهم وقبل القسمة كره الحماكم بعض الورثة على بيع الفخيل والحمال أن

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

البيع قد وقع باقل من ثمن المثل فهل يكون البيع فاسدا في حصة من حضر وحصة من لم يحضر (أجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذة فاذا رده المالك بطل ولم يكره شرعا بعد زوال الاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أشجارا أرادت رجل أن يشتريها منها فباعها له تلك المرأة بثمن دون القيمة بقوله لها هي لا تساوي الا كذا فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع باطلا حيث رده المالك (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المتولين والتغريب بما ذكر يكون للبائعة فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له بعض أشجار فوضع الم يده عليها وباعها بثمن معلوم واستهلكه في شؤون نفسه والحال أن الابن المذکور له صنعة يشتغل فيها بعد موت أبيه فهل اذا بلغ يكون له مطالبة عمه بقيمة ما باعه من الاشجار حيث لم يكن وصيا عليه (أجاب) اذا لم يكن الم وصيا على ابن أخيه لا يكون بيعه للاشجار المذکور نافذا وللقاصر بعد بلوغه أخذها من واضع اليد عليه ما حيث لم يتحقق ملكه لها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وترك طين فلاحه أيضا وقبل قسمة التركة مات أحد الابنتين عن ابن قاصر فباع الم والعمة جزءا من الدار والطين المشترك في زمن صغر ابن الاخ المذکور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويكون له بعد بلوغه وحضوره من غيبته أخذها كان يستحقه والده في الدار والطين المذکورين (أجاب) لا تباع حصة القاصر في الدار المذکورة بدون مسوغ شرعي ولو كان البائع وصيا للقاصر بعد بلوغه أخذ حصته في الدار بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا يجوارها دار لزوجه وأخيه فباع داره ودارهما الرجل بثمان معلوم بدون اذنها ورضاها فهل لا يكون البيع نافذا الا في داره فقط دون دارهما ولهما الاخذ بالشفعة فور علمهما بالبيع (أجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير بدون اذنه واجازته وللعار الاخذ بالشفعة بعده اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دارا بعضهم غائب وبعضهم حاضر فأكراه شيخ البلد المحاضرين بالمحيس الشديد والضرب الشديد على بيعها لذي فباعوها له بالاكراه فهل اذا تحقق الاكراه المذکور يكون البيع غير نافذ ولهم ابطال البيع المذکور ولو مضى على ذلك نحو عشر سنين حيث لم يوجد ما يدل على الرضا (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحا ولا دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون له فسخ البيع في نصيبه بعد زوال الاكراه والبيع في نصيب غيره موقوف على اجازته فان رده بطل كما يطل بفسخ البائع قبل الاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ارسل ولده الى خاله في بلدة أخرى خوفا من مشقة الاشغال وصار في معيشة خاله الى أن كبر وزوجه خاله من

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥

١٢

ماله ثم مات الخال عن تركه وله ورثة فباع الولد عبدا من تركه خاله بدون اذن ورثته
 فهل يبيعه غير نافذ ويرد الى التركة (اجاب) ليس لابن الاخت المذکور ملك فيما كان
 يملكه من الاموال حيث كان في عائلته ومعيناه ولم يثبت اختصاصه بشئ من ذلك
 ويبيع ملك الغير لا ينفذ بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 يملكان ساقية وما عليهما من الاشجار باع احدهما لثري بكذا نصف حصته في السكك
 وقدرها ستة قناريين بطل بطل معلوم وقبض البائع الثمن ودفعه فيما عليه من الاموال ثم
 ادعى البائع المذکور ان شيخ البلد اكرهه على البيع فهل اذا ادعى المشتري ان البائع
 قبض الثمن بعد البيع طائعا محتارا وثبت ذلك بالبينة لا عبرة بدعوى البائع الا كراه
 لا سيما وقد اقر بعد البيع بعخته (اجاب) قبض الثمن طائعا اجازة لبيع المكره على فرض
 تحققة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم اعطته مالا يشتري به لها
 عقارا ومواشي من خيل وابل وغيرها فاشتري ذلك لها ثم انه باع من ذلك العقار
 والمواشي بغير اذن أمه المذکور كورة جزأنا ثعائهم مات قبل ان يقسم شئ من ذلك ووضع
 المشتري يده على الكل فهل يبيع الولد المذکور مال أمه بدون اذنها غير صحيح واذا قلتم
 بعدم النجاسة فهل للام محاسبة المشتري على اجرة عمل تلك المواشي وأجرة ذلك العقار
 حيث كان مشغولا بامتعة ذلك المشتري أولا يلزمه شئ (اجاب) بيع الابن عقار امه
 ومواشيها بدون اذنها غير نافذ واذا لم تجزوه وردت به بطل ومنافع الغصب لا تضمن الا فيما
 استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا علوا وسفلا من جماعة آخرين بموجب
 حجة شرعية فادعى رجلان انهما اشتريا حاصلين في البيت من بعض الملاك بعد بيعهم
 جميع البيت للمشتري الاول بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت البيع في جميع البيت
 للمشتري الاول بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بدعوى الرجلين الشراء
 بعد ذلك ويمنعان من معاوضة المشتري (اجاب) اذا ثبت دخول الحاصلين فيما اشتراه
 الرجل المذکور كور بالوجه الشرعي لا يكون بيعهما الغيرة بعد ذلك نافذا بدون اذن المشتري
 لهما أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية وتقبضها ثم اراد
 المشتري ردها على البائع مدعيان بهاداء الاسهل وانه قديم عند البائع وأنكر البائع
 دعواه وقال انه اذا كان بهاداء فحدث عند المشتري فهل لا يكون للمشتري ردها عليه
 حيث لم يتحقق قيامه عند المشتري ولم يثبت انه كان قديما وموجودا في ملك البائع
 قبل بيعها ولا يثبت قدمه ووجوده عند البائع بقول الامة حيث كذبها البائع المذکور
 واذا اراد المشتري ثبات قدمه عند البائع بالبينة قبل أن يتحقق وينت قيام العيب
 الا في وجوده عند المشتري لا يسمع منه ذلك ولا خصومة له مع البائع ولا تقبل بينته على
 دعواه يقدم العيب حيث كان مما يحدث مثله أم لا (اجاب) نعم لا يكون للمشتري رد الامة
 على ما عاهد عواها ان بها العيب المذکور حيث لم يتحقق قيامه عنده وقدمه عند البائع

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

١٦

جادی الثانية سنة
مطلب لا يثبت العيب
بقول الامة مع جود البائع

مطلب لا تقبل البينة
على قدم العيب ولا
يخلف منكزه ما لم
يثبت قيامه عند
المشتري أولا

١٦ ١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥٠

٢٩ ١٢٦٥

١ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

بالوجه الشرعي ولا يثبت العيب بقول الامة مع جود البائع ولا تطلب البينة من المشتري
على قدم العيب الا بثبت وجوده وقيامه عنده قال في البحر اذا ادعى عيبا يطلع عليه
الرجال ويمكن حدوته فلا بد من اقامة البينة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن
قدمه وحدوته لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند الامام على
الصحيح لان الخلاف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا
بعد قيام العيب اه والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة بنين في معيشة واحدة يملكون نصف
جاموسة فباعوها وصرف المتصرف ثمنها في الدار على العائلة فان عزل واحد منهم بعد
ذلك وانفرد في معيشة وحده ويريد طالبة أكبرهم بنصيبه من ثمنها فهل لا يجاب لذلك
شرعا حيث بيعت وصرف ثمنها وهو معهم في المعيشة واذا كان لامهم التي ماتت خلق
مرهون على دين عايلها يتعلق الدين به ويؤدي من ثمنه ويقسم الباقي على ورثتها (أجاب)
اذا كان صرف الثمن بتقويض باقي اخوته واذا كان ضمن الاذن العام يكون نافذا
عليهم وليس لاحدهم تضمينه والمرتهن احق بالعين المرهونة فبعد بيع الرهن يوفي
دينه من ثمنه جبراً على الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين أختين
شقيقتين ماتت احدهما قبل قسمتها عن زوجها وابنها القاصر فباعتها احدى الأختين
في غيبة ورثة الأخت الغائبتين فهل لا ينفذ بيعها الا في حصتها فقط دون حصته ورثة أختها
ويكون لورثة الأخت الأخذ بالشفعة فيما ينفذ فيه البيع فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن
(أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير الا باذنه أو اجازته فاذا لم يوجد أحدهما ورده المالك
بطل وللشريك الأخذ بالشفعة اذا توفرت الشروط والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوها الرجل بتعريضه بقوله لهم انها لا تساوي
الا كذا وكذا من الدراهم قدرا ينقص عن قيمتها فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع
الغرور وثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لاربها فسخ البيع واستردادها من
المشتري (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين مع
تغريب المشتري بما ذكر يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
نصف جاموسة باعه لآخر بثمن معلوم مؤجل باجل معلوم وقبضها من البائع وسكن فيها
مفعلاً بان النصف الذي باعه لآخر له من أمه في بلدة أخرى في معيشة وحده فهل لا يجاب
لذلك ولا يمكن من ابطال البيع بدعواه المذكورة ولا يكون له منعه من يد المشتري الا
اذا حضر الاخ المذكور وادعاه وأثبتته بالطريق الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا
ينزع المبيع من يد المشتري بمجرد دعوى البائع المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم مؤجل باجل معلوم وقبضها من البائع وسكن فيها
مدة من الزمان ثم اراد قبل حلول الاجل ردها على البائع بغير وجه شرعي فهل في هذه
الحالة يمنع المشتري من ردها على البائع ويلزمه دفع الثمن له بعد حلول الاجل (أجاب)

مضمونه شرعا وتوقف صحة الوقف على بيان مصرفه فلا بد في الشهادة من بيان المصرف
وفي رد المختار ولعل هذا على قول محمد الذي اشترط التصريح بذلك كجهة لا تقطع اما على
قول أبي يوسف الذي لا يشترط ذلك فلا تتوقف صحته على بيان المصرف وهو المرجح نعم
لو صرح فيه بجهة تقطع فقط لا يصح اتفاقا اذا التايد ولو لمعني كوقوفه شرط اتفاقا والله
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم وباع أحد الحاضرين الدار بدون
إذن من الآخرين وعلمهما ولم احضر الغائب وعلم بالبيع لم يحجزاه وكان المشتري
استولى على ثلثه بجوار الدار بغير إذن مالكها وادخلها في الدار المذكورة فهل
للآخرين أخذ حصتهم من المشتري ويمطل البيع في نصيبهما ومالك الخربة أخذها
إذا حضروا بيعها لمن يشاء (أجاب) يتوقف البيع في نصيب الغائب عن مجلس البيع من
الشركاء على إذنه فإذا صدر البيع بدون إذنه فله بعد حضوره رده في نصيبه والتصرف
فيه ومالك الخربة رفع يد المستولي عليها بالوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا تعدى عليه رجل أجنبي وباعها لآخر بغير إذنه وبغبن فاحس وادعى بانه
وكيل عن المالك فهل إذا لم تثبت وكالته له في بيعها بالبيعة الشرعية لا ينفذ تصرفه
فيها أو يكون له ربهانها من المتعدي عليها بدون طريق شرعي وإذا ألتف شيئا منها
يكون عليه ضمانه (أجاب) إذا لم يثبت الاذن يبيع الدار المذكورة من مالها ولم يحجزه
المالك بعد صدوره ورده بطل ويكون لمالكها ربهانها من هي تحت يده بطريق التعدي
وعليه ضمان ما ألتفه منها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده المذكور
البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية وترك أطينان
زرعة فاستمر الجميع في المعيشة بدون قسمة فتصرف البالغ منهم وباع الدار والساقية
وبعض الطين لرجل أجنبي فهل إذا لم يكن وصيا على القصر ولا قسما لا ينفذ تصرفه الا في
نصيبه فقط دون نصيب اخوته ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حصتهم من المشتري بعد ثبوته
بالطريق الشرعي (أجاب) حيث لم يكن البائع المذكور وصيا لا يجوز البيع منه في
نصيب القصر من الورثة ويجوز في نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا
بالميراث الشرعي عن والدها تسحب زوجها وتخرج من البلد وتخرجت معه وغابت مدة
من السنين فأخذ شيخ البلد النخل وسلمه لرجل أجنبي فصار ينتفع به ثم باعه لرجل أجنبي
أيضا من غير إذنها ورضاها فهل إذا لم تجز البيع ولم ترض به وورثته لا ينفذ تصرفه فيه
و يكون لها أخذه من المشتري حيث كان هناك بينة تشهد لها بالملك (أجاب) إذا لم يكن
ثمة مانع يمنعها من الدعوى بالنخل المذكور وثبت مالها فيه بالوجه الشرعي يكون
لها رفع يد المشتري له من الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ نصف عجلة
جاموس من غيره بضمن معلوم بشرط ادائه من أولاده فهل يسوغ لصاحبها الاصل
أخذها منه قهرا بلا عوض لتعليق شرط الاداء على أجل مجهول ولا عبرة بتبريتها ولو بعد

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٥

سنة
١٢٦٥
مطلب في بيان الشرط الفاسد
ومنه التأجيل الى أجل
مجهول

وجوب

٢٩

شعبان

٩

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

رمضان

٢

١٢٦٥

مدة (أجاب) يفسد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو لبيعه
هو من أهل الاستحقاق ولم يحز العرف به ولم يرد الشرع بمجوازه ويجب على كل منهما
فجته قبل القبض وبعده مادام البيع بحالة في يد المشتري اعدا ما للفساد من الشروط
الفاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد
والاجل لا يثبت الا بالشرط فاذا جهل افسده لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم
ورود الشرع بمجوازه اذا الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارين احدهما بالميراث الشرعي عن أمه والثانية بالميراث عن والده
مشاركة بينه وبين أخته فامر شيخ البلد الاخت ببيعها فباعها في غيبة الاخ في النظام
بدون اذنه ورضاه وأعطى شيخ البلد الدار الثانية لقرىب له فهل يكون له نزعها من يده
حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالميراث الشرعي بالينة الشرعية ولا ينفذ تصرف
اخته في نصيبه من دار والده اذا لم يحز البيع ولم يرض به (أجاب) يبيع ملك الغير بدون إذن
المالك غير نافذ واذا رده المالك قبل الاجازة بطل وليس لشيخ البلد اعطاء عقار الغير
لا تجز بدون وجه شرعي وللمالك انتزاع عقاره ممن هو تحت يده حيث ثبت ملكه له بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة أكره ذوشوكة أحد الورثة
على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد بسبب دين عليه لا وفاء له الا من ذلك فهل
اذا باعها لا ينفذ ببيعته في نصيب بقية الورثة اذا لم يحز بيعه ولم يرضوا به ويكون لهم انتزاع
حقهم من المشتري المذكور بعد تحققه بالطريق الشرعي (أجاب) البيع في نصيب
باقي الشر كاعلى الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثلث
سبع فخلات بارضه ووقع البيع بالصيغة الشرعية وتصرف وحاز المشتري ذلك المبيع
في حال حياة البائع ثم مات بعد ذلك البائع فهل اذا اراد الورثة ابطال ذلك لا يجابون
لذلك (أجاب) بعد تحقق البيع الصحيح الشرعي من المورث لا يكون للوارث معارضة
المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار عن والده
بالميراث الشرعي فتعدى عليها رجل من أقاربه وباعها في غيبته لرجل أجنبي بدون اذنه
ورضاه فهل لا ينفذ ببيعته ولا تصرفه في ملك غيره بدون طريق شرعي ويكون له نزعها من
يد المشتري (أجاب) لا ينفذ ببيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن والده من مدة خمسين سنة وهو يتصرف
فيها فاراد الا أن يبيعها فطلب منه من يريد الشراء حجة شراء والده فاجبره بانهاضعت منه
فهل اذا باعها يصح بيعه ولا يتوقف صحته على وجود الحجة القديمة حيث كان هناك من
يشهد له بالملك ولم يكن هناك منازع فيها (أجاب) لا يتوقف صحة البيع على وجود ذلك
بيد البائع واليد كافية في ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
رجل وقطر باعها شيخ البلد لرجل بغير اذن ولا تمهل اذا لم يحز الرجل يبيع شيخ البلد

رمضان سنة ١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ١٩

مطلب الزيادة المنفصلة
المسئولة تمنع الرد
بالعيب والفسخ بسائر
أنواعه

١٢٦٥ ٢٥

شوال

١٢٦٥ ٧

مطلب لا تتوقف صحة
الاقالة على بقاء
المتعاقدين فتصح من
الوادع

لا ينفذ في نصيبه ولا في نصيب القاصر مطلقا (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية فاذا لم يجزه المالك ورده بطل وبيع نصيب القاصر من تلك الدار ان صدر عن لا يملكه بلامسوخ ولا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باه لا آخر بفن فاحش وتغير بره هل للبائع فسخ عقد البيع ورده وهل له محاسبة المشتري بما استغله من الثمر والجر يدا القائمين وقت البيع (أجاب) اذا تحقق ان البيع بالغبن القاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ونبت التغرير بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع المذكور وما استغله المشتري من الثمر والجر يدا القائمين وقت العقد فهو من جلة المبيع فيضمنه المشتري للبائع بعد الفسخ يده في الثمر المتبقي برمحل ما تلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب قال في الدرر بقى مالو كان قيميالم أده قال في رد المحتار وهل يرجع بقدر ما غبن فيه أولا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف ان ماذ كره في القنية مفروض في المثل لان الغزل مثلي الى آخر ما ذكره من الاستدلال على انه مثلي ومن جملته تصریح جامع القصولين بانه مثلي وتورك بذلك على ما في حاشية السيد الطحطاوي من عده الغزل قيميما وتوركه على الشارح بانه لا وجه للتوقف ثم بحث في رد المختار ان له رد الباقي قياسا على خيار الرجاء في المراجعة اموالو كان الثمر والجر يدا القائمين بعد قبض المشتري ذهكر في الهداية من الفصل الثالث من خيار العيب ان الزيادة المنفصلة المتولدة كالولد والثمر تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أنواع الفسخ عندنا اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر نصف مهرة مشتركة بينهما شمن معلوم بحضرة بينة من المسلمين وطلب البائع الثمن في مجلس البيع فوعده المشتري انه بعد مضي يومين اعطيك الثمن فتفرقا بعد ذلك مدة اليومين وبعد ذلك ارسل المشتري الى البائع ان احضر اقبض الثمن فامتنع عن القبض وقال انا رجعت عن البيع وادعي ان له شركا في نصف المهرة المذكورة والمهرة المذكورة بنت فرس شركة بين البائع والمشتري من مدة ست سنوات وفي كل عام يبيعان نتاجها ولم ير المشتري شركا بخلاف هذا الثمر بل فهل للبائع المذكور ان يرجع في بيع نصف المهرة المذكورة أم لا وهل تكون دعوى البائع المذكور ان له شركا مسموعة (أجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكر وليس له فسخ البيع بتعطله المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ام اقصا حصة في عقار وقطعة أرض زراعية باعت ذلك لرجل شمن معلوم في ذمته ومات قبل دفعه فطلبت الثمن من ورثته فجزوا عن دفعه وادعوا الحصة في العقار والارض المذكورة وقبلت ذلك فهل اذا سلموا المافي ذلك طائعين مختارين يكون الحق في ذلك للو ليس لهم بعد ذلك الرجوع عليها ودفع الثمن الذي كان على مورثهم (أجاب) لا يشترط اقصا الاقالة بقاء المتعاقدين فتصح من الوارث وحيث تحققت الاقالة للشرعية من ورثة المشتري فيما يبيع من العقار لا يكون لهم معارضة البائعة المذكورة في ذلك والله تعالى

سنة شوال

سئل (في رجل باع دار مع جانب نخيل باع شيخ البلد الدار مع بعض النخيل لرجل
 بجنبي وقبض الثمن من المشتري وذلك من غير اذن المالك ومن غير اجازته فهل
 لا الم يجوز المالك البيع بكون البيع فاسدا ويجبر المشتري على رد النخيل للمالك
 المالك كور) (اجاب) لا يفسد بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته فاذا لم يوجد الاذن
 ولا الاجازة فمن المالك ورد البيع بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جلامن
 ثم لم يطلع على عيب ظاهر فيه ثم بعد ثلاثة ايام هلك فعابنه اهل المعرفة فقالوا انه
 هلك بعيب قديم في باطنه فهل والحال هذه يرجع المشتري على البائع بارش العيب
 (الجواب) اذا ثبت العيب القديم يكون للمشتري بعد هلاك المبيع الرجوع بالنقصان
 سواء كان هلاكا بعد رؤية العيب او قبلها كما في النهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى من عليه اموال اميرية فباع الحما كم نخيله بثمن معلوم لاجل استيفاء ما عليه من
 الاموال فبعد ذلك اجاز صاحب النخيل بيع الحما كم بالثمن الذي باع النخيل به فصار
 المشترون يتصرفون في النخيل تصرف الملاك في املأكم وتقاسم المشترون النخيل بينهم
 فباع واحد منهم حصته في حياة صاحب النخيل المجهز لبيع الحما كم ثم مات صاحب
 النخيل وهو المجهز وخلف بنتا فأرادت استرداد النخيل من المشتريين فهل اذا ثبت
 هذا كفي السؤال لا تجاب لذلك (اجاب) ليس طينت الميت المجهز للبيع استرداد
 النخيل من اشتراه اذا كان الحال ماسطروا والله تعالى اعلم (سئل) في صبي له حصه في بيت
 وله أب فقير لا يقدر على النفقة عليه فباع الأب تلك الحصه بزيادة عن ثمن المثل لاجل
 النفقة على ذلك الصبي فهل يكون بيع الأب حصه ابنه في هذه الحال صحيحا فاذا وهل
 اذ بلغ ذلك الصبي يكون له رد بيع أبيه الحصه وتصرفه فيها وليس له ذلك (اجاب)
 لا تقوى على ان الأب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة او بغبن يسير يجوز اذا كان الأب
 مجرودا أو مستورا الحال وان كان مفسدا لا يجوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي
 عن ثلاثة اخوة اشقاء واخت شقيقة لهم وام وترك ذكرا ثم مات أحدهم عن اخويه
 واخوته وامه ثم باع أحد الاخوين والام حصتهما في الحانوت لاخته بيمينه وقبض الثمن
 ثم طاب الاخ المشتري مدة ومات الام فتعدى الاخ البائع وباع الحصه التي اشتراها
 اخوها الغائب منه ومن الأم لظنه موت أخيه وعدم قدومه فهل اذا قدم الغائب ولم يجوز
 المبيع يكون له أخذ الحصه المباعة ويرجع المشتري الثاني بثمنه على البائع له (اجاب)
 يسع ذلك الغير موقوف على الاجازة من المالك فالمشتري أو لا بعد تحقق شرائه بالوجه
 المتبرعي وبما بيع الثاني وللمشتري الثاني الرجوع بما دفعه من الثمن على بائعه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانا من بن القهوه واطلع عليه وعاء بعد
 حله ورأى ما به من الخصى وغيره من العيوب بحضرة بينة شرعية فهل لو رجع الآن
 فله رد وجهه لا يعيب من العيوب التي رآها وقت البيع لا يجاب لذلك ويكون البيع

١٢٦٥

٨

مطلب للمشتري الرجوع
بالنقصان بعد هلاك

المبيع المعيب

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٢

مطلب يجوز بيع الاب
عقار الصغير بمثل القيمة
او بغبن يسير اذا كان
مجردا أو مستورا

١٢٦٥

٢٤

مطلب باع بعض المبيع
المثل ثم اطلع على عيب
قديم بالباقي يكون له
رده وبه يفتي

لا زمانا فذا (أجاب) اذا اطلع المشتري على عيب بالمبيع ورضى به لا يكون له الرد بذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث جاموسة أراد السفر لجهة فوكل أخاه على أولاده ومناعه وكالة مفوضة فاحتاج أولاده فباع الأخ الوكيل ثلث الجاموسة لمن له الثلثان بعد طلوعها السوق وتسعيرها بمن المثل وزيادة وبعد حضوره من سفره بأربع سنين واجازته للبيع ورضاه به يريد الآن فسخه وابطاله تعنتا منه فهل اذا كانت اجازته للبيع بعد حضوره من سفره ثابتة بالبيعة الشرعية لا يجاب لفسخه وابطاله ثانيا اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبتت اجازة المالك البيع المذکور على فرض كون البائع ليس وكيله لا يكون له فسخه بعد هابدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا خربة من آخر بمن معلوم في غيبة المالك لها وبني فيها بناء من ماله لنفسه ثم بعد مدة حضر المالك من غيبته واجاز له البيع بحضرة بيعة شرعية فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا فذا واذا أراد الرجوع بعد ذلك على المشتري لا يجاب لذلك (أجاب) ليس للمالك نقض بيع الفضولي اذا ثبت عليه انه اجازته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب دخان معلوم القدر بالوزن باعه لجماعة في خيشة بعد رؤيته ظاهرة فقط فبعد الشراء ويبيع البعض منه ظهرا منه معيب ومغشوش غشا كثيرا ينقص ثمنه كثيرا فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يكون لهم رد باقيه ودفع ثمن ما يبيع منه حيث كان معلوما قدره بالوزن (أجاب) اذا باع المشتري بعض المبيع المذکور ثم اطلع على عيب قديم بالباقي يكون له رده بعد تحقق العيب الموحب للرد بشرعا على ما به يفتي في رد المختار من خيار العيب اما الوبايع بعض المكيل أو الموزون ففي الذخيرة انه عند هابدون ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكره في الاصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد رفقيا بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الحنابلة وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الوالوجية والمجتبي والمواهب اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وخیلا بأرضه باع ذلك لرجل بمن معلوم وكتب في شأن ذلك وثيقة شرعية بشهادة البيعة الشرعية ووضع المشتري يده على المبيع وصار ينتفع به المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة فالآن ادعى وارثه على واضع اليد بأن البيع صدر من مورثه بالا كراه قبل موته ويريد نقض البيع وابطاله بمجرد دعواه مع انه كان حاضرا موجودا مشاهدا لبيع مورثه وشهادته في الحجة المذكورة ومشاهد التصرف المشتري المدة المذكورة ولم ينزع فهل لا تقبل دعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) اذا لم يثبت الا كراه الشرعي على البيع بطريق شرعي لا يكون لوارث البائع فسخ البيع ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله

١٢٦٥

٩

على أعلم (سئل) في رجل باع جاوية لآخر بثمن ورائد عن قيمتها بقول البائع
 يشتري هي تساوي كذا من الدراهم فأخذها تبع القول فهل اذا ثبت الغرور وانه
 يتحقق في الثمن غشاً فاحتيا يكون للمشتري رد البيع وابطاله (أجاب) اذا تحقق
 الغش فاحتيا مع التغرير من البائع أو الدلال يكون للمشتري فسخ البيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في ثلاثة رجال أولاد أعمام لهم دار خربة مشتركة بينهم بالسوية باعوا جانباً منها
 رجل وكتبوا له حجة بالشراء وباقي الدار لهم بالسوية ثم مات كل من الثلاثة رجال عن
 ورثة فباع ورثة أحدهم باقي الدار للمشتري المذکور مدعيانها والورثة فأنكر باقي الورثة
 حصوله ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا ينفذ بيعه الا في نصيبه فقط دون
 نصيب بقية الورثة بل يخص كل منهم بنصيبه الذي آل اليه عن والده (أجاب) لا ينفذ
 بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك
 ثلث عنده شرعاً وترك ورثة قصر او بالغين واقم للقاصروصى وعلى الميت دين فاعلى
 الورثة ابد القون ووصى القاصر رب الدين في نظير دينه قطعة ملك قيمتها نحو السبعين
 قرشاً والدين مائتان وورضى كل بذلك ولم تكتب حجة بذلك فهل ليس للورثة ولا للوصى
 قبض ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) كتابة الصك ليست شرطاً في صحة البيع فاذا
 تحقق بالوجه الشرعي بيع ما ذكر لاجل الدين الثابت شرعاً لا يكون لاحد المتعاقدين
 قبضه بدون طريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكاناً بثمن
 معلوم مؤجل بأجل معلوم بعد معاينته له وقبضه من البائع وسكن فيه مدة من الزمان
 ثم اراد المشتري قبل حلول الاجل ان يرد على البائع متعللاً بأنه اشتراه منه بغبن
 فحش مجرد عن غرور البائع له فهل في هذه الحال يمنع المشتري من رده على البائع ويؤخر
 دفع الثمن للبائع بعد حلول الاجل (أجاب) لا رد بغبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد
 من غرور والا لا خيث لم يوجد تغرير لا يكون للمشتري المذکور رد البيع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى سفينة بثمن معلوم على شرط ان جاولتها كذا او قبض ربهاب بعض
 ثمنها وباقيه كتب له سنداً به وأحال ربهاباً رجلاً آخر على المشتري بباقي الثمن فقبل المشتري
 حاله على هذا الشرط فهل اذا ظهر ان السفينة جاولتها اقل مما شرطاه يكون للمشتري
 جوع من قبضها أو البيع باطلاً وتكون الحوالة باطلة لانه لم يقبلها الا على شرط ولم
 يوافقها وان لم يرها ولم يعاينها (أجاب) نعم للمشتري المذکور فسخ البيع والحال
 في التغرير من الحوالة سئل في قروي عليه دين لبدوي ألح عليه بطالبه فباع لرجل
 من آل البدوي عليه بثمنه فقبل الحوالة قائلاً ان أعجب أبوي الحمار فلم يعجبهما
 فبطل بائعه هل للبدوي طلب عليه أم لا (أجاب) لا طلب للبدوي عليه والحال هذه
 الحوالة يفقد الشرط اهـ وهنا شرط في الحوالة كون جولة السفينة كذا ولم
 يكون من قبيل الحوالة المقيدة بالشرط الذي لم يوجد كما في حادثة الخيرية فبطل

ذی الحجة

١٢٦٥

٣

مطلب الحوالة من البائع

على المشتري بالثمن

لا تبطل برد المبيع

مطلب تبطل الحوالة

بفقد الشرط

ت

مهديه

ف

٤

ذی الحجة سنة

وان كانت الحوالة الصحيحة المهيبة بالثمن لو هي ردت ورد المبيع بعيب بقضاء لا تبطل الحوالة استحقاقا لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين كما في رد المختار من اواخر اختيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وعن اولاد قصر وبلغ وخلف تركه فعند حصر التركة اقام القاضى وصيا على القصر فقامت التركة بمعرفة الوصى ووكلاء الزوجات والبائعين واخذ كل ما يخصه وجعل الباقي حصة القصر تحت يد أمين وكان من جملة الموروث مثل ارض اخضر وقطن وقوم على البالغ من الورثة بقيمة مثله بمعرفة أهل الخبرة والوصى ووكلاء الزوجات واستلمه وصرف عليه من تقية وعمارة وادارة سواق ايلان ونهاوا بمواشيه التي قومت عليه بمثل قيمتها وخدمه وصرف عليه من ماله الى ان ادرك وانتهى اوانه واراد الوصى ووكلاء الزوجات ان يرجعوا عليه ويفسخوا البيع الماصل في الزرع فهل لا يسوغ لهم تقضه حيث قوم على البالغ بقيمة مثله وقت التقويم وصرف عليه وخدمه الى انتهاء ادراكه او يكون لهم تقض البيع وردده الى القاصر والزوجات (اجاب) لا يسوغ للوصى والوكلاء الزوجات فسخ البيع بعد صدوره صحيحا بان اتوا بمنعون من معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جنيته فباعها زوجها في غيبته الرجل اجني من غير اذنها ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت الملك للزوجة في الجنيته المذكورة بالبينة الشرعية يكون للزوجة فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للملكة المذكورة (اجاب) اذا ثبت الاستحقاق في الجنيته للمرأة المذكورة بالوجه الشرعى يؤمر بوضع اليد عليها برفع يده وتسليمها للما يبيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه جانباً من النطرون ليس من مال الشركة واستلمه المشتري بعد الوقوف على مقداره بكتابة البائع وأخبره له بقدره ثم سافر به المشتري ووزنه أهل الديوان كالعادة الحار بديوان الجمر فكظهر انه ناقص من الوزن ثمانمائة وأربعة وثمانون رطلاً فهل يصدق المشتري في مقداره ما استلمه من النطرون ولا يلزم بدفع ثمن النقصان ويكون القول للمشتري في مقدار المبيع المذكور حيث لم تثبت الزيادة التي يدعيها البائع بشهادة البينة ولم يقر المشتري باستيفاء جميع المبيع الذي وقع عليه الشراء لاسيما والمبيع ليس قائماً بعينه بل هلك بتصرف المشتري ببيعته له كما وجد ونعذر دمه بمرأته (اجاب) القول للمشتري بعينه في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يقرانه قبض منه المقدار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء باعها لآخر بثمن معلوم قبضه من المشتري ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها تبول في الفراش واراد رد ها على البائع بالعيب المذكور فاصطلح معه على رد ثلاثة آلاف فضة من الثمن في مقابلة رضاه بالعيب المذكور ودفعها له بحضور بينة شرعية فاخذ المشتري الجارية وباعها لآخر من مدة ثلاثين يوماً

١٧ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٣
مطلب القول للمشتري
ببینه فی النقصان
وان وزنه البائع

سنة محرم

١٢٦٦ ٢

مطلب وجد بمشربه
عينا فاصطلح مع البائع
على رد دراهم من
التمن صم ويجعل حطا
وبعكسه لا تكونه رشوة

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٤

فما اشترى الثاني عليه ويريد المشتري الاول ردها على البائع الاول بالعيب
فكروا ففهم لا يجاب لذلك اذا ثبت رضاه بالعيب المذكور واخذته للثلاثة آلاف
فما اشترى الثاني عليه ولا يمكن من ردها بالعيب المذكور اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
فما اشترى الثاني عليه بالرضاه بعد العلم وبكل مفيد الرضا ومنه العرض على البيع
فما اشترى المذكور ردها المبيع على بائنه حيث كان الامر ما هو مسطور وفي الدرمن
فما اشترى الثاني عليه وجد اشترى بمشربه عينا او اراد رده فاصطلحا على ان يدفع البائع
فما اشترى الثاني عليه ولا يرد عليه جاز ويجعل حطامن التمن وعلى العكس وهو ان يصطلحا
على ان يدفع المشتري الدراهم للبائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز
في الصغيرى ادعى عينا فاصطلح على مال ثم برى او ظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما
اشترى ولو زال بما لجمه المشتري لا قنية له وذكر في رد المختار ان الاخير معبر عنه في جامع
الفصولين بقرول الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بستان غاب عن وطنه
معهود جمع فوجد رجلا باعها والحال انه لم يكن عليه مال للدويان ولادين ثم بعد مدة
جاءه المالك ففهم لا يكون له فسخ البيع حيث لم يأذن به ولم يجزه واذا ادعى المشتري انه
معهود ردها من الحصه وادار اذ اخذها من المالك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم للمالك فسخ
البيع اذا كان الواقع ما هو مسطور وللمشتري الرجوع بالتمن على بائنه بعد تحقق ذلك شرطا
واقفا على اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر جانب معلوما من الدراهم على جهة
القرض ورهن منزلا يملكه وسله للقرض ثم بعد مدة دفع المقرض للرجل المذكور ومنه
مبلغ القرض وخطا المبالغين وعقد اشركه على ان يكون الربح بينهما مناصفة ومضى على
القرض مدة من السنين وهو يقر في المال ثم باع الراهن الرهن من زوجته من غير اذن
الرهن ومات ففهم لا ينفذ البيع ويكون للرهن استيفاء ماله من الرهن ويكون هو
الحق من غيره (اجاب) لا ينفذ بيع الراهن الرهن بدون اذن المرتهن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل باع لبنته في حال صحته وسلامته نصف دارا وعلو كاله وقبرا طامن حصه
في ملاحونه واسقط حقه من قطعة أرض زراعه له معلومة القدر في مقابلة ما عليه من
الدين الثابت لها عليه وكتب لها بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون ففهم لا يصح بيعه
فما اشترى لبنته ويكون نافذا (اجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع الصحيح البات
من وجه شرعي ويسقط الحق من أرض الزراعة الاميرية بالاسقاط والترك اختيارا
فما اشترى لبنته او غيرهما حيث صدر ما ذكر حال الحصه مستوفيا شرائطه
فما اشترى لبنته (سئل) في امرأة تملك حصه في مكان آلت اليها عن أمها فتصرف
فيها بما يشاء بالبيع غير انهم اورضاها ففهم اذا لم تجز تصرفه ولم ترض به لا ينفذ بيعه
فما اشترى لبنته وابطاله وانتراعها ممن هي تحت يده اذا كان الحق ثابتا لها فيها
فما اشترى لبنته (اجاب) يسم الاب عقار بنته البالغة العاقلة بدون اذنها واجازتها

غير نافذ واذا ردته بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه فهراعنه بغين فاحش فهل تسمع دعواه الا كراه عليه واذا ثبت يكون له فسخ البيع أولا (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا او دالة يكون له بعد زوال الا كراه فسخ البيع ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بستانا وارضاً بجواره جبره ذو شوكه على يديه هما ومات البائع فهل يكون لوارثه رفع يد المشتري بعد تحقق الا كراه الشرعي على البيع ولا يسقط الخيار بموت البائع (اجاب) نعم لوارث البائع بالا كراه فسخ البيع بعد نبوت الا كراه الشرعي عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطن وسمسم ظاهر في ارضه اشتراه منه رجل بالغين الفاحش والغرور بقوله انه لا يساوي الا كذا فهل اذا ثبت انه باعه بدون القيمة مع الغرور وانه مغبون بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين بقول أهل الخبرة يكون للبائع فسخ البيع وأخذ مبيعته (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا مشتملة على بيوت ومناقع ومرافق علوية وسناية فهل اذا ظهر ان ارضها مستحقة للغير وجارية في وقف على غير البائع وليس للبائع فيها سوى منفعة التاجر مسانحة بالحكر يكون للمشتري الرد وفسخ البيع بلا رضا البائع حيث ظهر استحقاق بعض المبيع المذكور لغير البائع ولمشتري والمحال هذه الرجوع بما دفعه من الثمن ولا يجبر على دفع باقيه وهل اذا اشتراها قبل رؤيته لداخل جميع بيوتها وقت الشراء ثم رآها بعد ذلك ولم تجبه يكون له ردها على البائع بخيار الرؤية ولا يجبر على قبولها وهل اذا اشتراها وأحضر أهل الخبرة بالاثمان وأخبروا انه مغبون غبنا فاحشا وغيره الدلال غرورا قوليا على عادة الدلالين واشتراه بعد غروره له بقوله انه يساوي كذا ونحو ذلك يكون للمشتري رده على البائع جبراً عليه بالغبن الفاحش مع غرور الدلال المذكور (اجاب) للمشتري المذكور رد المبيع والمحال هذه اذا لم يوجد منه ما يسقط خياره الثابت له بكل مما ذكر في السؤال أما الاول وهو استحقاق بعض المبيع فالرد به من باب الرد بخيار العيب وهو أي الاستحقاق يثبت الخيار في الكل ان ظهر قبل القبض ويثبت في القيمي ان كان بعده كما في الدر من خيار العيب وهذا فيما يضره التبعض كما في جامع الفصولين وأما الثاني فمن باب خيار الرؤية وأما الثالث فمن باب خيار الفسخ بالغبن مع التغرير والتغريب يتحقق من أحد المتبايعين للآخر أو من الدلال وفي رد المختار عن الخبرة ان مفهوم قولهم ان غير أحد المتبايعين الآخر أو الدلال فله الفسخ أنه لو غره رجل أجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد مملوك محرمة رجل باعه ذلك الرجل حال غيبة حرمة عن المنزل والمحال ان الرجل لا يبيع ما يقول من عتبه قائم به ولم يصدر منها توكيل ببيعه فهل لا ينفذ بيعه ويكون لها أخذه شرعاً لا سيما ولم تجز البيع بعد صدوره منه وردته ولم يوجد منها ما يدل على الرضا

(اجاب)

مهرم سنة

١٢٦٦

٩

مطلب لوارث البائع

بالا كراه الفسخ اذا

أثبت ا كراه مورثه

على البيع

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦ ٢٣

مطلب ظهور الاستحقاق

في بعض المبيع قبل

القبض يوجب الخيار

في الكل وبعده في

القيمي فقط

مطلب التغرير انما

يعتبر من أحد المتبايعين

او الدلال

قوله في مختار الصحاح

وحرة الرجل حرمه

وأهله اه منه

١٢٦٦

٢٣

(أجاب) اذا تحقق ما في السؤال لا ينفذ البيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عطين ذراعة وعليه سواق شاركه رجل في زراعته فقام ثم بعد مدة باع المزارع نصف
 الأرض والسواق لحما كم الجمجمة بناحية الفيوم من غير اذن مالكه فلما علم بذلك المالك
 ذهب ليرفع يده عن العطين المذكور فافكره الحما كم المذكور على بيع النصف الثاني
 واخذ منه بالا كراهه هل اذا ثبت البيع بالا كراهه وانه لم يجز البيع فيما باعه المزارع
 المذكور لا يكون البيع نافذا ولما لك ان يضع يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير
 بدون اذن المالك واجازته فله فسخه كما ان له ذلك فيما باعه مكرها حيث لم يثبت عليه
 ما يقدر ضاه بالبيع صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) من
 صاوى الضابطية في رجل اشترى من آخر عرضا وأجلأثمه الى أجل معلوم رضيا به وقبض
 المشتري العرض من البائع وقبل حلول الاجل أفلس المشتري المذكور وثبت عليه
 دون كثير فهل اذا وجد البائع بعض عرضه عند المشتري وأراد الاختصاص به دون
 باقي الغرماء لا يجازى لذلك (أجاب) اذا اشترى شخص عرضا وقبضه باذن بائعه قبل
 انقضاء الثمن ثم أفلس يكون البائع اسوة باقي الغرماء في ثمنه وليس له الاختصاص بذلك
 المبيع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا ساقية عن موردتهم فادعى
 عليهم رجل بانها له وانه أنشأها وجددها ولم يثبت ذلك لدى الحما كم الشرعي وحكم بتمنع
 وبانها ملك للمولاء الجماعة وكتب له موثقة بذلك مشمولة بختمه ثم مات المدعى عن ابن
 فباعها ذلك الابن لرجل ذي شوكة فهل يكون البيع باطلا للجماعة المذكورين منع
 ذي الشوكة عنها (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته واذا رد
 المالك البيع بطل وترفع يد المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك حاموسه باع ربعها لرجل معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك أراد مالك الربع ان يبيعه
 لثلاث ثلثة ارباعها للدراهم م طلبها الحما كم منه لجممة الميرى فلم يررض فباعه لرجل آخر
 ثم بعد ذلك ادعى البائع على المشتري الربع انه اشتراه بغبن فاحش فقال المشتري بل
 اشتريته باز يمين الثمن وذهب معه الى السوق ليختبر الثمن فوجده باز يمين الثمن
 ثم ركه البائع لكشترى ومكث عنده اربع سنين فهل اذا ادعى البائع الغبن بعد ذلك
 فلو اذ باطل البيع لا يجازى لذلك (أجاب) اذا وقع البيع صحيحا لا يجازى البائع
 فسخه بدون تحقق الغبن الفاحش فيسه مع الغرور ويجوز للغبن بدون تغير على فرض
 صحته لاوجب الفسخ على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي وكل رجلا
 دخل في شرا عارية له فاشترى الوكيل جارية للوكل وشرط البائع على الوكيل المشتري
 ان لا يرد ولو ظهر بها عيب ثم بعد مدة طويلا حدث فيها مرض فهل والحال هذه للوكل ان
 يرد الجارية على الوكيل أو البائع أولي من له ذلك (أجاب) اذا حدث عيب بالمبيع عند
 المشتري لا يكون له رده على وكيله ولا على بائعه جبر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي

١٢٦٦

١١

صغير

١٢٦٦

١١

مطلب أفلس المشتري
 بعد قبض المبيع باذن
 البائع فالبايع اسوة
 الغرماء في الثمن وليس
 له الاختصاص بالمبيع

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

صفر سنة

٢٣ ١٢٦٦

ربيع الاول

١١ ١٢٦٦

مطلب قول الرجل
بمعنى هذا الشيء فلان
ليس من الاضافة
الى الموكل بخلاف
بع عبدك من فلان

١٢ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦

شركة أكره آخر على بيع داره له بالمجس وغيره وبعد البيع لذى الشركة المذكور سكتها
ذلك المشتري الى الآن فهل هذا البيع باطل والدار باقية على ملك البائع ويلزم الساكن
المشتري المذكور أجرة الدار مدة سكناها وتنزع الدار منه قهر الاسماء وهناك بيعة مستقيمة
تشهد بوجود الاكراه الشرعي على البيع (أجاب) اذا ثبت الاكراه على البيع فهو المحبس
المديد أو الضرب الشديد ولم يثبت على البائع رضاه به صريحا ودلالة كقبضه الثمن طائعا
يكون للبائع بعد زوال الاكراه فسخ البيع واسترداد المبيع ولا أجر له والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى بضاعة من انسان بثمن معلوم كل قنطار منها بكذا مع ذكر جهه القناطير
وكتب بذلك وثيقة مضمونها ان فلانا الفلاني الوكيل عن فلان الفلاني في شراء
الصنف الفلاني اشترى مني قدر كذا من القناطير كل قنطار بكذا وفي مكتبة اخرى من
البائع مضمونها اني بعت الى فلان يعني المشتري بالسعر المذكور وأعطينا السماح في
ذلك ولا يمكن الرجوع وان عقد البزار الذي كتب فهو على مقتضى ما سمعنا له ولا يمكن
فسخ البيع والشراء المر بوط بمقتضى الشروط ثم ان البائع أرسل يطالب التاجر الذي
زعم المشتري انه موكله في الشراء له فانكر وقال لم افوض له في ذلك ولم يكن الشراء لي
وان كان اشترى فاطلبه فلما أنكر باع البائع البضاعة لغير المشتري الذي زعم انه وكيل
فلان بدون اذن المشتري واجازته وقبض الثمن من المشتري الثاني فهل لا ينفذ البيع
الثاني بدون اذن الاول واجازته سواء قل وقت ارادة الشراء ان فلانا وكنت ان اشترى
له هذه البضاعة أو لم يقل أم يقبل ذلك (أجاب) شراء زاعم الو كالة على الوجه المذكور
نافذ عاياه وتعلق حقوق العقده والبيع الثاني بدون اذنه واجازته غير نافذ وقد صرح
في جواشي الدر بانه لو قال بعني هذا الشيء فلان لا يكون من اضافة العقد للوكل
فلا يتوقف على اجازته وبان صورة الاضافة على ما في الفتح ان تقول بع عبدك من فلان
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باعها ذو شركة والحال ان منهم من هو غائب
عن البلد ومنهم المحاضريها وبعضهم القاصر وقبض ذو الشركة الثمن لنفسه ولم يكن
مستحقا ولا مأذونا ولا موكل في ذلك وبعد حضور الغائب جبرهم على اجازة البيع بالمجس
المديد والضرب الشديد بدون تسليم الثمن لهم فهل اذا كان الامر كذلك يكون البيع
باطلا وهل يجبر المالك على دفع كلفة بناء احدنه المشتري (أجاب) البيع على الوجه
المذكور غير نافذ وما بناء المشتري يؤمر بقلعه ان بناه بانقاضه المملوكة له حيث لا ضرر
بالارض والا يآخذ المالك بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك دارا وماقية وجانب اطيان تسحب من بلده وتر كها فبعد عوده وجد شيخ البلد
وزعها على رجل من أهل البلد والذي وزعت عليه تصرف فيها بالبيع بدون اذن من
المالك فهل لا ينفذ تصرفه في مال غيره ويكون للمالك بعد حضوره من غيرته فسخ
البيع وابتناله (أجاب) مال الدار والساقية اجازة البيع الصادر من القضاة

فيمنع بطلان البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابن غم شقيق
 وعن ابن ابن غم آخر أنزل منه درجة وعن خالته وترك دارا فوضع الابن بعده على داره
 قضية الاقرب وباعها لآخر بدون اذن الاقرب ورضاه فهل لا ينفذ بيعة ولا تصرفه
 فيحقق ما ذكر بالطريق الشرعي وماذا يخص كل وارث (أجاب) لا ينفذ البيع
 في الحال هذه والميراث للاقرب منهما والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان
 قضية معلومة القدر في بيت مشتركة بينهما مناصفة فباعها أحدهما لآخر بمن معلوم
 من علم أخيه واذنه وقبض معظم الثمن من المشتري وبعد مضي مدة أشهر أنكر الاخ الاذن
 بالبيع ولا يثبت عليه فهل ينفذ البيع في نصيب البائع واذا باع البائع المذكور جرأ من
 حصته التي باعها أولا في غيبة المشتري لا ينفذ بيعة الثاني حيث كان هناك يثبت
 شرعية تشهد بالبيع الاول وبقبضه معظم الثمن (أجاب) نعم ينفذ البيع في نصيب
 البائع لا في نصيب أخيه بدون اذنه واجازته وبيع بعض ما نفذ فيه البيع لغير المشتري
 الاول موقوف على اجازة المشتري أولا والله تعالى أعلم (سئل) في داره ورثة
 جماعة باع أحدهم جرأ معينا قبل القسمة وحدث فيه المشتري بناء فهل يكون البيع
 باطلا أولا (أجاب) اذا باع أحد الشركاء بيتا معينا من العقار المشترك أو نصيبا من
 بيت معين منه قبل القسمة يكون لباقي الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب
 البائع فيما باعه لاحتمال ان يقع في نصيب شريكه عند القسمة والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين اخوين لكل واحد النصف فيها ثم ان أحد الاخوين باع نصف
 الدار المملوكة له والنصف المملوك لأخيه لرجل في غيبة أخيه ثم حضر الاخ بعد ذلك
 ولجأ ببيع أخيه ورضى به وصار مشاهدا للوضع يد المشتري نحو خمس عشرة سنة ثم مات
 عن ورثة أرادوا ابطال البيع في نصيب أبيهم وأخذوه من المشتري فهل اذا ثبت ان
 هو ورثهم أجاز البيع وسكت بعد ذلك أكثر من خمس عشرة سنة ومات ولم ينازع
 المشتري لا يكون لهم منازعة ولا دعوى على المشتري بعد ثبوت الاجازة ورضاه بالبيع
 ومشاهدته المدة المذكورة بلامانع (أجاب) ليس للورثة المذكورين معارضة
 للمشتري حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وعن ثلاثة بنين منها وترك لهم دارا ثم مات أحد البنين عن أمه وأخويه ووضع أحد
 الاخوين يده على الدار المذكورة وباعها لرجل أجنبي في غيبة أمه وأخيه بغير اذنها
 فماذا يفعل لهما فهل لا ينفذ بيعة فيما يخصهما بالميراث الشرعي من الدار المذكورة ويكون
 ما باع من البيع وابطاله في نصيب ما وما الحكم (أجاب) لا ينفذ البيع في ملك الغير
 من اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار ونخل
 ميراث الشرعي عن أمه مشتركة بينه وبين ابن خال له غائب فوضع رجل أجنبي يده
 في غيبتهما وباع النخل كله لرجل أجنبي بغير اذنها ورضاهما فهل اذا حضر

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٣

مطلب باع بيتا معينا
 من دار أو جرأ من بيت
 معين منها قبل القسمة
 بدون اذن الشركاء
 لا يجوز

١٢٦٦

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٦

٤

أحد الشریکین من غیبتہ یكون له فسخ البیع وابطالہ فی نصیہ (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعی لاحد الرجايز المذکورین ملک فملاذ کر بلا مانع لا ینفذ بیع الغیر ملائکہ بدون اذن المالك واجازته واذارده بطل والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة یتحققون مکاناتلقوه عن اصولهم ثم غاب منهم جماعة فوق مسافة القصر والحاضر بالبلد حصل له ذهول فی عقله فاستولى رجل علی المكان مدعیاً انه اشتراه ممن حصل له ذهول ثم حضر الغائبون فهل اذا ثبت أن الحاضر کان ذاهلاً لا ینذبعه فی جمیع المکان وعلى فرض ثبوت صحة البیع ینفذ فی حصة الحاضر دون الغائبین ولهم مطالبة واضع اليد برفع یدیه (أجاب) لا ینفذ البیع من احد الشرکاء فی نصیب باقیمه بدون اذنهم واجازتهم لذلك وینفذ فی نصیبه اذا ثبت بیعه مختاراً حال صحوه والا فلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى من آخر بقرة بثمن معلوم دفعه له فبعد مدة أشهر ظهر بها عیب قديم بعد ولادتها عنده فردها علیه به فقبلها منه واستلمها بعد اعتراف البائع بالعیب بحضرة بینة شرعية ورد له بهض الثمن والا آن توقف فی دفع الباقي فهل اذا ثبت ما ذکر بالبینة الشرعية یجبر البائع علی رد باقي الثمن للمشتري (أجاب) حیث رد المشتري البقرة للبائع وقبلها منه بالتراضی لا یكون للبائع الامتناع عن دفع باقي الثمن للمشتري أما لو لم یتراضیا علی رد البقرة المذکورة فیمتنع ردھا بالعیب لمحصل الزیادة المنفصلة المتولدة بعد القبض وهی الولد هنا لا تمنع الرد بالعیب كما فی الهندیة من الفصل الثالث من خيار العیب والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشترى داراً من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع یدیه علیها نحو ثلاث سنین وهو ینتفع بها فبعد ذلك أراد بائتها بطل البیع فیها وأخذها منه لیکونه کان تحت یدیه دار بالشراء من ذلك المشتري بثمن من الدراهم ایضاً بصفة أخرى فخرجت مستقمة للغیر وأخذت منه زعامانه کان شرط علی المشتري أن الدار المذکورة ان أخذت منه یرجع علیه فی الدار الاو لی المذکورة والمشتري ینکر الشرط المذکور ولا ینتفع به بذلك فهل یكون البیع صحیحاً فاذا و لیس له الرجوع فیها بتعلله المذکور (أجاب) یفسد البیع بشرط لا یقتضیه العقد ولا یلائمه وفيه نفع لاحدهما او لم یبیع هو من أهل الاستحقاق ولم یجبر العرف به ولم یرد الشرع بحجوازه فاذا تحقق فساد البیع بالشرط الفاسد وجب علی کل واحد من المتعاقدين فسخه قبل القبض أو بعده ما دام البیع بحاله فی ید المشتري اعدا ما للفساد ولا یتحقق الفساد لا یكون لاحدهما فسخه جبراً علی الآخر بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة یملکون بقرة عشرة باعواها بثمن معلوم لرجل فقبضها وصار ینتفع بها مدة ستة أشهر ثم تجت عند فوجد لیهما قلیلاً عن أمثالهما فاراد فسخ البیع وردھا للبائعين فهل لا یجوز لذلك (أجاب) لیس للمشتري فسخ البیع بغير وجه شرعی کان یتحقق فی المبیع ما یعد عیباً عند الناس بحيث ینقص ثمنه عند التجار وفي الهندیة من الفصل الثانی فی

١٢ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦
مطلب الزیادة المنفصلة
المتولدة بعد القبض
تمنع من الرد بالعیب

١٨ ١٢٦٦

٢٢ ١٢٦٦

ربیع الثانی سنة

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

١٨

جادی الاولی

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢١

مطلب فی حکم عود العیب
القديم عند المشتري

خیار العیب اشتري بقرة فوجدها لا تحلب فان كان مثلها يشتري للحلب فله ان يرد
وفن كان مثلها يشتري للحمل اه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل له نصف فدان
برسم أخضر باعه لرجل آخر برسم معلوم فی الذمة بحضرة بينة شرعية ثم باعه لغيره بعد
البيع الاول فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان عقد المشتري الاول سابق على المشتري
الثاني يكون الحق فيه له دون الثاني (اجاب) حيث صدر البيع الاول من المالك
لمرجل المذکور واستجمع البيع شرائطه الشرعية لا يكون للبائع بيعه من آخر ثانيا
بالوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل له جاموسان فرجل من بلده وترهما
بباعهما كما بالبلد السياسي ثم بعد مدة حضره احبهما فهل له نقض البيع ويرجع
يهما على المشتري واذا قلتم به فهل يجب عليه سمنهما ولينهما وجبتهما (اجاب) للمالك رد
بيع النضولي واذا رده بطل وله تضمين ما استهلكه المشتري من اللبن كما أفاده فی
الفتاوى الرحيمية والله تعالى أعلم (سئل) فی جماعة غائبين لهم حصّة فی دار باعها بعض
الشركاء فی غيبتهم فهل اذا حضر الغائبون يكون لهم رفع يد المشتري عنها حيث لم يجزوا
البيع (اجاب) لا ينفذ البيع فی نصيب الغائبين بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم
(سئل) فی أخوين لهما اخوات فباع الاخوان أرضا مشتركة بينهما وبين أخواتهما
والاخوات يعلمن بيع الاخوين الأرض وصار المشتري يتصرف فی الأرض تصرف الملاك
فی املاكهم وكل من الاخوين والاخوات مشاهد لهذا التصرف ولم ينازع أحد
من المذکورين المشتري فی تصرفه مع قدرتهم على المنازعة فهل اذا كان الحال كذلك
وأرادت الاخوات المذکورات المنازعة متعللات بعدم بيع نصيبهن لا تسمع دعواهن
حيث شاهدن التصرف المذکور من المشتري مدة تزيد على سبع سنين وفي وقت البيع
كن بالغات عاقلات قادرات على تخليص حفظهن من الأرض من يد المشتري (اجاب)
اذا كانت الأرض ملك جميع الاخوة كما هو منذ كور لا يكون بيع الاخوين نصيب
اخواتهما نافذا بدون اذنهن والله تعالى أعلم (سئل) فی جارية اشترها رجل من المالك
لها ثمن معلوم واشترط على البائع سلامتها من العيوب وبعد مضي ثلاثة أشهر من بيعها
ظهر فی أنفها ووجهها ورم فاحش فاخبر به المشتري البائع فقال انه حارة فلم يصدقه
وأراه الادل الخبيرة العارفين فی ذلك فاخبروا بانه من المبارك وانه قديم فيها فهل اذا
ثبت انه فيها من قبل بيعه لما يكون ذلك عيبا ترد به شرعا وللمشتري الرجوع على البائع بما
أقبضه من الثمن (اجاب) اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا يتقص الثمن عند التجار يكون
له رد المبيع على بائعه بعد تحقق قدمه عند البائع بالوجه الشرعي وهذا اذا لم يحدث فی المبيع
عيب آخر فان حدث بمنع الرد ويرجع بقصان العيب القديم وكذا لو زاد العيب واختلقت
حالته قال فی رد المختار من خيار العيب عن البرازية لو كان به عرج فبرئ بعالمجة البائع
ثم عا عند المشتري لا يردده وقبل يردده ان عاد بالسبب الاول اه وأفاد فی الدر بعد ذلك

ان العبد اذا حم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه له رده والا لا وفي الهندية من
الفصل الثالث من خيار العيب اشترى جارية بيضاء احدي العينين ولم يعلم بذلك ولم
يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد يباضا فعلم بذلك كان له أن يردّها ولو قبضها وهي
بيضاء احدي العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض ثم عاد يباضا لا يكون له أن
يردها كذا في قساوي قاضي خان اه ثم قال وفي قساوي أي الليث اشترى عبدا وبه
مرض فآزاد المرض في يد المشتري فليس له أن يردّه على البائع لكن يرجع بنقصان
العيب كذا في الظهيرية رجل اشترى عبدا كان محموا عند البائع كأن تاخذه الحمى كل
يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلمه المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في المنتقى ان للمشتري
أن يردّه ولو انه صار صاحب فراض بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع
بالنقصان ولا يردّه ثم قال واذا كان في المشتري حمى غيب في يد البائع وزال ثم عاد في يد
المشتري ان عاد ثانيا غيبا له الرد لاتحاد السبب ولو كان الثاني ربعا لا يكون له الرد
لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو على هذا ويخرج
من هذا جنس هذه المسائل كذا في مختار القساوي ثم قال لو كان بالبيع أثر قرحة
وبدت ولم يعلم به فعادت قرحة وأخبر الجراحون ان عوددها بالعيب القديم لم يرد ويرجع
بالنقصان هكذا في القنية اه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مات والدهم وورثوا عنه
قطعة أرض ملوكة له ابعاضها مختلفة منها ما هو نافع ومنها ما هو غير نافع فقبل قسمتها
بينهم باع أحدهم قطعة معينة منها لاجني من غير تعيين ما يخصه منها ومن غير اذن
شركائه وهم بقية الورثة فهل ينفذ هذا البيع أولا واذا كان فيه عيب فالحش سبب
تغير من أحد المتبايعين ماذا يكون الحكم في هذا البيع الهمة أم الفساد (أجاب)
حيث كانت الأرض ملوكة لجميع الورثة وباع أحدهم قطعة معينة منها قبل قسمتها
يكون للشريك الآخر ابطال البيع وصرحوا بثبوت الخيار للبائع بالعين الفاحش مع
التعريض والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم فباعها بعض الورثة
في غيبة باقي الشركاء بثمن معلوم فهل لا يكون البيع نافذا في نصيب الغائب منهم بدون
اذنه واجازته وله أخذ نصيب من باع بالشفعة جبراعلى المشتري اذا توفرت شروط الأخذ
بالشفعة وانتفت موانعها (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الغائب بدون اذنه واجازته
ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى أشجارا في بستان وقف معلومة المقدار وكتب في ذلك حجة شرعية واستثنى
البائع على المشتري وقت البيع أشجارا قديمة معلومة المقدار لمجهة أصل الأرض ثم ادعى
ناظر الوقف ان من الاشجار المبيعة بعض أشجارا وعددها قدر معلوم لمجهة الوقف خلا
المستثنى له وأثبت ذلك بالبينات الشرعية فهل يكون للمشتري فسخ البيع والرجوع على
البائع ويثبت له الخيار حيث ثبت الاستحقاق لمجهة الوقف في بعض الاشجار المبيعة

في مختار الصحاح الغب
بالكسر في سقي الابل وفي
الحجى يوم ويوم والغب في
الزبارة قال الحسن في كل
اسبوع يقال زرغب تزد
حبا قلت وهو حديث
مروى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وغب كل
شيء عاقبة اه وفيه الربع
بالكسر والحجى تاخذ
يوما وتدع يومين ثم تجي وفي
اليوم الرابع يقال ربعت
عائيه الحجى وقد ربع
الرجل على ما لم يسم فاعله
فهو ربوع اه انتهى منه
٢٧ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

مطلب فیما لو استحق
بعض المبیع دل یخیر
فی الباقی اولا وتفصیل
ذلک

(أجاب) فی جامع الفصولین استحق بعض المبیع فلو لم یميز الا بضرو کذا وکرم وأرض وزوجی خفوه صراعی باب وقن یتخیر المشتري والا فلا اه وفيه ولو استحق بعض المبیع قبل القبض بطل فی قدر المستحق ویخیر المشتري فی الباقی کما سواه أو وث الاستحقاق عیا فی الباقی اولا لتفرق الصنعة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غیره یخیر لما من التفریق ولو قبض كله واستحق بعضه بطل المبیع بقدره ثم لو اوث الاستحقاق عیا فمابقی یخیر المشتري کما لو لم یورث عیا فیسه کتوبین أو قسین استحق أحدهما أو کیلی أو وزنی استحق بعضه اذ لا یضر تبعية منه فمشتري أخذ الباقی بحصته بلاخیار اه وهذا فی المبیع الصحيح البات أما الفاسد فالواجب علی القاضی فسخه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتری أشجارا معلومة المقدار مغروسة فی بستان بحق القرار واستثنى البائع من المبیع وقت المبیع قدرا من الأشجار القديمة معلومة العدد مجهولة العین وقت المبیع محتلفة بالمبیع غیر متخيزة وغیر معلومة للمشتري وقت المبیع فهل لا یجوز المبیع علی هذا الوجه وللمشتري فسخه (أجاب) نعم لا یجوز المبیع والمحال هذه کافی البحر وغیره لان جهالة المستثنى تؤدي إلى النزاع فیفسد المبیع والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل بک جارية سوداء وله زوجة أذنت آخر فی بیعها فهل اذنی یأذن مالکها الزوجة ولا یغیرها فی بیعها وكان المبیع بغیر حضوره وعلمه ولم یجزه مالکها بعد العلم لا یتكون نافذ أو لئلا أخذها ممن هی تحت یدیه ولا عبرة بقول مأذون الزوجة بالمبیع انه وکیل عنه وقت المبیع بدون اثبات شرعی (أجاب) ان ثبت توکیل المالك فی المبیع أو اجازته له بعد صدوره نفذ والا فلا ولا عبرة بأذن زوجته والله تعالى أعلم (سئل) فی امرأة تملك دارا ببلاد الريف أراد شیخ القرية أخذها منها لا یخرین وبعطى لها ببلاد أخرى من البلد فلم ترض فهل لا تجبر علی أخذها لها وإذا كان لها زوج وجب له شیخ القرية علی ان یتکب له ورقة نیابة عن زوجته بانه رضی بیدل الدار لئلا کورة فی غیبة زوجته وکتبها خوفا من شیخ القرية لا یتكون ذلك نافذا علیها یدورن انهما ورصاها (أجاب) نعم لا تجبر المرأة المذکورة علی ذلك وحيث لم یکن زوجها وکیل لا عنها بل بالبدالة لا یتكون ماصدر منه نافذا علیها ولو طوعا والله تعالى أعلم (سئل) من وکیل لوقف الحرمین عن مکان معلوم مکان هدم ما ولم یبق من المکان العالی الا حائطان ویراد بیع المعلوم جهة الوقف بشمن معلوم وما وجد فی جهة العلوم ان نقاض لا یساوی هذا المبلغ بل أقل منه بکثیر فهل لا یصح بیع العلوم والمحال هذه (أجاب) لا یجوز بیع حق التعلی ولا یمکن التعلی علی الوقف شراء شیء الوقف من غلته یا کثر من قیمته بالغبن الفحش والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل زعم بک دار مع ابن أخیه وزوجة والده بالمیراث لشرعی أمره شیخ البلد بیعها لصراف البلد فامتنع فشد علیه فباعها له بتغریر لا یشتري له بانها لا یساوی الا کذا من الدراهم قدرا یتقص عن قیمتها فی غیبة باقی

مطلب جهالة المستثنى یفسد
المبیع

مطلب لا یجوز بیع
حق التعلی

جادی الثانية سنة

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٥

مطلب في حكم بيع
الوفاء

رجب

١٢٦٦

٥

مطلب فيما لو ملك
بعض المبيع او كله قبل
القبضمطلب الوصف لاحصة
له من الثمن الا اذا ورد
عليه القبض او الجناية

الشركاء فهل اذا تحقق الغبن الفاحش مع الغرور وثبت بالمدينة الشرعية يكون لاربابها
فسخ البيع واستردادهما من يد المشتري (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير
يكون للبائع فسخ البيع في نفسه والا فلا ولا ينفذ البيع في نصيب ابن الاخ والزوجة
بدون اذنهما واجازتهما وان لم يثبت غبن وتغريب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا آخر أحال رب الدين به رجلا آخر عليه فاشترى ذلك المحال عليه سفينتين بثمن
معلوم أقل مما عليه من الدين المحال به بدون قيمتهما على انه ان وفاه الدين في أربعة
أشهر تكون السفينتان لبائعهما وان لم يوفه الدين في المدة المذكورة يكون البيع
لازما وكتب كل منهما وثيقة بما ذكر فهل لا يكون البيع لازما وله فسخه (أجاب) في
بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض الاحكام
حتى ملك كل منهما الفسخ وصحح في بعض الاحكام تحل الانزال ومنافع المبيع ورهن
في حق البعض حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد نقله
وينبغي أن لا يعدل في الاقتناء عن القول الجامع كذا في حواشي الدر المختار عن الشربلالية
وبناء عليه لا يلزم بيع الوفاء ولكل واحد من المتبايعين فسخه وقيل ان حكمه حكم
الرهن في جميع الاحكام وهو المقتضى به في الديار المصرية وعليه فللبائع استرداده بعد
أداء الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة بثمن معلوم بعضه
حال وبعضه مؤجل الى أجل معلوم ولم يقبض المشتري البضاعة من البائع وسافر الى
محل اقامته ثم بهد ذلك أرسلها البائع مع شخص آخر للمشتري فله اوصلت الى ساحل البحر
نقص من البضاعة طرد فهل اذا قبض المشتري البضاعة الا الطرد المذكور يلزم البائع
ماتقص من البضاعة ولا يلزم المشتري لكون المبيع قبل قبضه من ضمان البائع (أجاب)
اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وهلك باقاه فسمووية ينظر ان كان النقصان
نقصان قدر بان كان مكيلا أو موزونا أو معدودا يفسخ العقد بقدر الهالك وتسقط
حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فيبقى له شيء من الثمن وهلاك كل
المعقود عليه يوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه يوجب
انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخا
بخصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصا
وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الارض وأطراف
الحيوان والمجودة في المكيل والموزون لا يفسخ البيع أصلا ولا يسقط عن المشتري شيء
من الثمن لان الاوصاف لاحصة لها من الثمن الا اذا أورد عليها القبض أو الجناية لانها
تصير مقصودة بالقبض والجناية والمشتري بالخيار ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء
ترك لتعيب المبيع قبل القبض كذا في واقعات المفتين عن البدائع وهذا اذا لم تذ
الاوصاف في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر كانا مبيعين قصدا

لا يباع حتى لو ما تأقيل القبض ياخذ الأرض بمحضتها ولا خيار له اه كافي رد المختار من
 الاستحقاق وقوا الا اذا أورد عليها القبض المراد به قبض المشتري حتى لو قبض المبيع
 ثم استحققت الاوصاف كالشجر والبناء في بيع الدار يكون له حصه من الثمن كافي رد
 المختار أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من الالماس
 بثمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض الثمن دراهم وباع له أيضا جذا كافي حانوت بشمن
 مخين معلوم تسكمله للثمن ثم بعد مدة استحق الجذك المبيع على يد المحاصكم الشرعي
 فهل يكون لبائع الالماس الرجوع على مشتريه بثمن الجذك الذي استحق واذا ثقل
 بانه مقايضة وانه باع الالماس باقل مما اشتراه من مدة سنين مضت ولم يحصل في البيع غرور
 ولا غبن لا عبرة بتعاليه (أجاب) اذا ثبت الاستحقاق بالبينة يثبت للمشتري الرجوع على
 بائعه بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة مختربة حدودها ظاهرة معلومة من قديم
 الزمان على كها رجلان ملكا شرعا وبذلك واحد منهما حجة شرعية تتضمن ما يستحقه
 منها وتضمن ذكر حدودها باع مزارع أجنبي قطعة أرض داخله في حدودها المهيئة
 بحجتها ما بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت ببينة شرعية ان القطعة الأرض المتاعة من
 مقافع الوكالة داخله تحت حدودها ولم تنتقل عن ملك المالكين لها بناقل شرعي
 الى الآخر يكون له ما طالبة المشتري لها برفع يده عنها وهل اذا كان بجوار الو وكالة
 المذكورة وكالة أخرى بعضها وقف وبعضها ملك تشتمل على أما كن علوية وسفلية
 وتعدى رجل أجنبي وأحدث عمارة بغير اذن من الناظر والمالك في مكان من أما كنها
 العلوية وسد بابها الاصلى وفتح بابها من المسكان الذي تحته وفتح بابا على الطريق وصيره
 مكانا على حدته يكون للناظر والمالك مطالبته بازالة ما أحدثه من البناء واعادة المسكانين
 مع بابيهما كما كانا حكم أصلهما (أجاب) وقف يبيع مال الغير على اجازة المالك فان أحازه
 نفذ وان رده بطل وترفع يد المتعدي على عقار الوقف والمالك حيث لا مانع وما أحدثه
 القاصب المذكور من البناء ان أحدثه بانقاضه المملوك له يؤمر برفعه ان لم يضر
 والتمسكه الناظر للوقف والمالك بقيمته مستحق القلع وان هدم شيئا من الاصل فعليه
 ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مقدار من المقاطف الخوص باعه لآخر
 بغير معلوم مؤجل باجل معلوم وبيد المشتري وثيقة شرعية بذلك ثم قبل قبضه باعه
 البائع لرجل آخر مدعيان له فيه شر يكالاجل ابطال البيع فهل يكون البيع الاول
 نافذا ولا عبرة بدعواه المذكورة (أجاب) لا ينفذ البيع الثاني حيث ثبت البيع
 الاول مستحجما لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين
 اثنين ماتت احدهما عن زوجها وعن ابن قاصر منه فهل اذا أراد الاب بيع نصيبه
 ونصيب ولده لاجل تخريبه وشرائه مكان بدله انفع لابنه منه يجاب لذلك شرعا ولا يكون
 الشر بركة منه من ذلك (أجاب) للاب بيع عقار ابنه بمثل القيمة حيث كان محمودا

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٧

شعبان

رمضان

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٠

بين الناس وليس للشر بركة المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصانا أراد رجل أن يشتريه فقال له مالكة انه يساوي كذا وكذا من الاكياس فاشتراه منه على ما قال فهل اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور من البائع للمشتري بالبينة الشرعية وظهر بقول أهل الخبرة انه لا يساوي الثمن الذي ذكره له البائع يكون له رده على البائع المذکور لاسيما والمشتري لا يعرف الثمن المخيل (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التعرير يكون للمشتري فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث الشرعي على الشيوخ عباغ أحد الشركاء قطعة معينة منها قبل القسمة بدون اذن من الشركاء فهل يكون بيعه غيـر نافذ في نصيب باقي الشركاء في القطعة المذكورة ولهم ابطال البيع في نصيبهم منها ويكون لهم أخذ نصيب البائع بالشفعة اذا توفرت شروطها جبرا على المشتري واذا ادمم المشتري شيئا منها تعديا يكون ضامنا لما هدمه (أجاب) اذا باع أحد الشركاء قطعة معينة من دار مشتركة قبل القسمة كان لشریکه ابطال البيع وعلى المتعدي ضمان ما أنقله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم في ذمته فبعدهم في أربعة أيام أراد ردها على البائع متعللا بانها مريضة فاصطلح المشتري مع البائع وترك له من الثمن نصف كيس وقبض منه الباقي بخضرة بيضاء شرعية وبعد مضي ثلاثة أشهر يريد ردها على البائع متعللا بالمرض الاول الذي ادعى به أولا فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من ردها على بائعها بعد دروسه بالمرض (أجاب) اذا رضى المشتري بالغيب بعد العلم به لا يكون له الرد به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدين وجارية باعهم لآخر بثمن معلوم قبض بعضهم وراهم واشترى جانب بضاعة من المشتري بباقي الثمن ونصرف المشتري في البضاعة بالبيع والآن يريد ابطال البيع متعللا بأن الرقيق ملك لغيره وهو غائب بجدة والحال ان الرفاق باسم البائع والملك له محقق في ذلك فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بذلك ولا عبرة بتعلله المذکور (أجاب) لا يجب البائع لفسخ البيع بدعواه ان ما باعه مملوك لغيره وينع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف بستان باعه لآخر بغبن فاحش وغرور وبشرط ان المشتري يقضي للبائع أمرهما من عند آخر ولم يقضه المشتري من الاخر حسب الشرط الذي اشترطه فهل يكون البيع بالغبن الفاحش والغرور والشرط المذکور فاسدا وان كتب به حجة (أجاب) للبائع فسخ البيع بعد تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث الشرعي عن اصولهم تسحب بعضهم من البلد نحو عشرين سنة فباعها الحاضر منهم لرجل أجنبي بدون اذن باقي الشركاء فاجازتهم فهل لا ينفذ بيعه في نصيبهم ويكون لهم الرجوع عنهم من غيبتهم ففسخ البيع ورده واستردادها من المشتري اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة الشرعية (أجاب) لا ينفذ بيع أحد الشركاء في نصيب

باقينهم

- يهدون اذنتهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سئل) في ذى اشترى جارية بثمن
ثم فوجدها عيبا كان عند بائعها ينقص الثمن عند التجار فهل له الرد بخيار العيب
٢٢ ١٢٦٦
(ج) اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا ينقص الثمن عند التجار يكون له رد المبيع بعد
مقدم العيب عند البائع بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع ابن
يه يستحقان ستة قراريط في ساقية باع الم ثلاثة منها الرجل اجنبي على الشيوع من
ثلاث عشرة سنة فهل اذا اراد ابن الاخ جعل ما بيع مناصفة بينهما وبين عمه وما بقى
٢٨ ١٢٦٦
للك لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في الثلاثة قراريط المذ كورة (اجاب) اذا
الم ما يخصه في الساقية المذ كورة لا يكون لابن اخيه معارضته ولا جعل نصف
بيع من نصيبه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارين
تبدل كل من صاحبه سبعين ذراعا من داره ذراعا بذراع على يد بينة شرعية برضا كل
هما وهدم كل منهما ما اخذه من صاحبه وبناه وحازمه مدة تزيد على خمس عشرة سنة
هل اذا اراد أحدهما الرجوع على الآخر بعد تلك المدة لا يجاب لذلك ويكون
لا يتبدل صحيحا واذا اراد أحدهما ترك الخروج من باب داره بغير وجه شرعى وأن
خرج من باب دار صاحبه يمنع من ذلك (اجاب) اذا صدرت المعاوضة المذ كورة صحيحة
لا يكون لأحد المتعاضين نقضها بدون وجه شرعى وليس لأحدهما اتخاذ أرض
غيره طريقا بدون اذن المالك ورضاه حيث لم بشرط ذلك في عقد الشراء لما اشتراه
من دلو الجار المذ كور ولم يوجد ما يفيد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك
خف جاموسة باعه ولدها في غيبته من غير اذنها ولا وكالتها فهل هذا البيع صحيح أولا
ثالثا تم بعمته فهل ثبت للمرأة المذ كورة الرجوع على المشتري بالثمن ولو مع التراخي
٧ ١٢٦٦
هـ عليها بذلك (اجاب) اذا كان الملك ثابتا للمرأة في نصف الجاموسة المذ كورة
لأن البيع الصادر من ولدها فيه على الوجه المذ كور نافذا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم بشرط انه يرى من العيوب الشرعية ومن
عجز الحمل على يد بينة من المسلمين ثم بعد ذلك ادعى المشتري انها حامل معتمدا على
دعائها ان الحمل من سيدها البائع فهل اذا لم يثبت بالطريق الشرعى ان هذا الحمل منه
بأن يلد البائع ولم تقم بينة على ذلك لا يكون للمشتري ردّها عليه ولو تحقق ان بها
حبالا (اجاب) يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم سواء علمه البائع
أو وقع عليه المشتري او لم يقف ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض
فإنه عيب فاذا ثبتت البراءة من العيوب بالوجه الشرعى لا يكون للمشتري رد الجارية
لأن كورة بما ذكر ولا تصير الجارية أم ولد للبائع بمجرد دعواها انها حبل منه والله تعالى
أعلم (سئل) في شخص له شركة في بستان وهو غائب عنه نحو عشرة أعوام ولم يأت له
أخبار بحقيقة البستان فجاءه رجلان وأخبراه بأنه قد تاف وتخرب وطلبنا منه شراءه على

١١ ١٢٦٦
مطلب يصح البيع
بشرط البراءة من كل عيب

هذا الوصف وقال له لم يساؤالا هذا القدر المشتري به فباعه على حكم ما أخبراه فهل يكون ذلك غرورا من ماله فاذا ظهر بخلاف ما يبيع عليه له ابطال البيع (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش مع التغرير من المشتري للبائع كان للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عليهما دين لانا من متفرقة فباع بعض أصحاب الدين شكوا المديونين الى الحاكم السياسي فسجن المديونين مدة ثم اطلقا وكان للمديونين سفينة ملك لهما فباعا ثلثي السفينة برضاهما يابا بالرجل اعلمهم مدين خارج عن الجماعة الذين شكوا الى الحاكم وخصم ماله من ثمن ثلثي السفينة وودع الى المديونين باقى الثمن وكتبت حجة شرعية بالبيع وسعت في البحر مدة ثم بعد المدة حضر الرجلان المديونان مع باقى الديانة وأرادوا منازعة الذى اشترى ثلثي السفينة وابطال البيع فهل والحال هذه لا يصح فسخ البيع (أجاب) لا يفسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما بدون وجه شرعى حيث لا حجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وعليه ديون جبر عليها فأتا راديبه لأجل سداده فاشتره منه رجل بالغبن الفاحش والغرور بقوله له انه لا يساوى الا كذا وكذا وقد رايت قصص عن قيمته فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور يقول أهل الخبرة يكون البيع فاسدا ويحسب المشتري على رد المبيع لبائعه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعى يكون للبائع فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا تجارية بئى معلوم فى ضمن مقايضة ومكنت تحت يد المشتري بخوسنة وباعها لآخر حتى وصلت الى رابع بائع ثم ردت على الباعة بربح قد ظهر عليها وأراد المشتري الاول ردها على بائعها متعللا أنها ردت عليه بما ذكر والحال انه يعترف بانه لم يكن بهاريج أصلا مدة مكثها عنده المدة المذكورة وحصل بينهما منازعة فى شأن ذلك بين يدى القاضى واصطلحا مع بعضهما بين يدى القاضى على أن البائع يقبلها ويترك له المشتري بعض الثمن ويدفع البائع له الباقي فرضى بذلك كل منهما وقبض المشتري بعض الثمن وسامح البائع وبراءه من البعض الباقي بشهادة البينة الشرعية فهل اذا أراد المشتري بعد ذلك ان يرجع عليه فيما ترك له وبراءه وسامحه منه لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) اذا اصطلح المتبايعان بعد وجود الغيب بالمبيع على أن يدفع المشتري دراهم الى البائع ويرد المبيع لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الأم عن ابنها الثانى ثم مات الأخ الثانى عن ابن فعاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابن عم الاب وابضا عايدة على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى انه اشتراها من امرأة من أقارب المالك لها ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه الشراء حيث لم يأذن لها المالك بالبيع ولم يحجزه ويكون البيع غير نافذ ويحجر المشتري على رد الدار المذكورة (أجاب) اذا لم يثبت المدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أم

١٢٦٦

١١

١٢٦١

٢٧

ذى القعدة

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٦

ذی القعدة سنة

فمنه عن الدار المسد كورة وتسليمها للوارث اذا كان مقرابا يصل المالك للمورث والله
 اعلم (سئل) في رجل اشترى عبدا من آخر فبعد مدة ابق العبد ولم يعلم له مكان
 المشتري الرجوع منه على البائع متعلا بانه وقت البيع اخبره البائع بانه لا يهرب
 بل لا يكون له الرجوع والحال هذه بشئ الا بعد ظهور العبد وثبت الا باق عليه
 فمعه عليه بذلك (اجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود العبد من
 ابق كافي الدرر ولا بد له بدعي الباق من تكرره عند البائع والمشتري حال صغر
 لم يذلو كبره كافي الدرر وحاشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا باعه
 لآخر بمن معلوم قبضه البائع منه و بعد مضي نحو سنة ونصف يدعي المشتري ان العبد
 ابق وان البائع ضامن له من الاباق لاجل ان يسترد الثمن منه فهل لا يجاب لذلك ولا
 يمكن من استرداد الثمن من البائع مادام الرقيق ابقا ولو اقام بينة بالشروط المذكورة
 (اجاب) ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل العود من الاباق مع توفر باقي شروط
 الا باق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر رقيقا ثم وجد في فمه
 خمر لم يعلم بوقت الشراء ويريد الان المشتري المذكور ان يرد المبيع المذكور هذا
 العيب المستور فهل يكون البخر المستور عيبا يرد به المبيع بعد ثبوته بالوجه الشرعي
 حيث لا مانع من الرد شرعا والحال هذه (اجاب) البخر عيب في الجارية لا في العبد
 الا ان يفحش بحيث يمنع القرب من المولى ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له نصف جاموسين اخذ احدهما لهما كم وباعها ودفع ثمنها في الخراج
 الذي عليه ثم وافته الشريك الاخر على الثمن الذي وقع عليه العقد من الحماكم وابق
 الشريك نصف ثمنها في ذمته على جهة السلف ثم اخذ الشريك الثاني الجاموسة الثانية
 ورضعها تحت يده خوفا عليها من المحكام ومكثت عنده مدة طويلة الى ان مات فبعد
 موته ارادت ورثته ان تستقل بالجاموسة الباقية في مقابلة المبيعة فهل والحال هذه
 لا يكون لهم استقلال بها في مقابلة المبيعة ويكون له نصف الباقية ونصف نتاجها قهرا
 من الورثة واذا بيعت او بيع نتاجها من غير اذنه واجازته لا ينفذ في نصيبه ويرد (اجاب)
 ليس للورثة المذكورين منع الشريك الحماكم عما يخصه في الجاموسة ونتاجها اذا لم
 يثبت استقلال ما يملكه في ذلك للورثة هم اولهم بنا قل شرعي وهم مطالبته بما بذمته من
 الدين بعد ثبوته شرعا ولا ينفذ البيع في ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شجرة معلومة من الصنط بثمان معلوم من
 الثمن ادهم دفعه للبائع بالجلس بحضرة يدنة من المسلمين وكتب بذلك حجة شرعية من
 القاضى ثم بعد مدة من الزمان اراد رجل فوشوكة ان يبطل البيع ويشتريها من
 البائع لنفسه بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا
 فخذ او ليس لاحدهما رخصة المشتري في ذلك (اجاب) ليس لذى الشوكة المذكور

١٦
 ١٢٦٦
 مطلب ليس للمشتري
 مطالبة البائع بالثمن
 قبل عود العبد من
 الاباق وثبت تكرره
 عند كل من المتبايعين

٣٠
 ١٢٦٦
 ذى الحجة

٥
 ١٢٦٦
 مطلب البخر عيب في
 الجارية لا في العبد
 الا ان يفحش

٦
 ١٢٦٦

١٢٦٦

ابطال البيع الصحيح النافذ شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
عقار واضع يده عليه فادعى آخر أن له فيه نصيبا ثم باعه بغير حضور واضع اليد وواضع
اليده سكنت مدة شهر والمشتري لم يتصرف فيه ثم نازع واضع اليد فهل لا يعد سكوته اقرارا
منه (أجاب) نعم لا يكون سكوت المالك اجازة للبيع وتسمع دعواه المالك بعد سكوته
حيث لم يكن بينه وبين البائع قرابة ولا زوجية ولم يحصل من البائع تسليم للمشتري ولم
يحصل من المشتري تصرف بحضرة المالك وعلمه مع السكوت والا لا تسمع دعوى المالك
بعد ما ذكره المالك فصح بيع الفضولي اذا لم يثبت اجازته له بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى سفينة من رجل بثلثين معلوم ولم يقبضه فخاء البائع بعد مدة
يطلب ثمنها من المشتري فادعى ان الثمن مؤجل الى ما يستغل من بطنها بيده فهل بذلك
يصح البيع واذا صح هل يلزمه دفع الثمن حالا أم كيف (أجاب) اذا صح البيع بخلوه
عن مفسد ولم يثبت للمشتري بدفع ثمن السفينة المذكورة حالا حيث لم يؤجل الى أجل
معلوم بل أجل الى مجهول جهالة فاحشة وهذا اذا ثبت كون تأجيل دين الثمن
الى ما يستغل منها حاصل لا بعد العقد لا في صلبه امالو كان في صلب العقد فانه يفسده
وهذا بناء على القول المصحح بان الشرط المفسد اذا حصل بعد العقد لا يفسده على ان
الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد ودياس لا يفسد ويصح الاجل
كما في رد المحتار من أوائل البيوع والتأجيل في حادثة السؤال من قبيل المجهول جهالة
فاحشة فلا يصح مطلقا سواء كان في صلب العقد أو بعده لكن اذا وجد في صلب العقد
أفسده وان بعده فعلى القول المصحح بعدم التحاقه لا يفسد والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض خربة بثلثين معلوم من أولاد عمه ولم أخ غائب فوقف حصته
الى ان حضر فباعها أيضا مثل بيع اخوته للمشتري المذكور وذلك على يد بيعة من
المسلمين وللبائعين زوج اخنت معهم في معيشة واحدة وللمشتري على زوج الاخنت
المذكور دراهم مال أرض زراعية فطلبها المشتري منه بالمجلس بأن يعطيهما لاولاد عمه في
ثلث القطعة الارض المذكورة فلم يوجد معه دراهم في ذلك الوقت فاحال البائع للقطعة
الارض بثلثها على زوج اخنتهم لان يأخذوا منه ما عليه من مال الزراعية فاحتلوا عليه
برضاهم على يد البيعة الشرعية وكتب بذلك جهة شرعية على يد قاضي الناحية ثم
بعد سنة وثلاثة أشهر ارادوا رد البيع متعللين بان الثمن لم يقبضوه في أيديهم فهل لا عبرة
بتعللهم حيث احتلوا على زوج اخنتهم بثلث القطعة الارض المذكورة برضاهم على
يد البيعة (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع وابطاله بتعلله بعدم قبض الثمن واذا لم يكن
الثلث مؤجلا كان على المشتري دفعه حالا الا اذا ثبتت الاحالة الشرعية به بعد عقد
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بيتا باعه بعضهم بثلثين معلوم لا جني في
غيبه باقي الشركاء فاعلم الشركاء بالبيع فلم يجيزوه وطلبوا اخذ حصصه الشريك البائع بالشفعة

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٨

محرم

١٢٦٧

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٤

مطلب في حكم تصرف من
يجن ويفيق حال افاقته
وتفصيل ذلك

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢١

والبيع والاشهاد على ذلك فهل يكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويكون
للمتخذه الشريك البائع بالشفعة حيث توفرت شروطها واذا بني فيه المشتري بناء يؤمر
بنصفه او يفتى له بقيمته قائما (اجاب) لا يتخذ البيع في نصيب باقي الشركاء بدون
انهم ولو جازتهم ويقضى للشريك بالشفعة بعد توفرت شروطها ويأخذ الشفيع باليمن
وقيمة البناء مستحق القلع لو بني المشتري أو كلف الشفيع المشتري قطع بنائه والله تعالى
اعلم (سئل) في قرية من قرى الريف فيها أرض خالية من البناء عريم للقرية وبدخلها
قطعة أرض خالية لا مال لها أيضا فهل اذا ملك شيخ القرية فيها أحدا بدون اذن نائب
السلطان لا يجاب لذلك ولا يصح بيعه لها لبعض الناس لان لكل شخص من أهل القرية
نصيبا (اجاب) لا يصح البيع والتملك الا من المالك او من يقوم مقامه في ذلك
بيع شيخ القرية شيئا من حريمها المدة لمنفعة العامة لا يصح لاسيما اذا كان بدون اذن
من يملكه حيث لم يكن البيع ملكا خاصا بالبائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
حصه في ساجية اشتراها منه رجل آخر بالقبض الفاحش مع التعرير له بقوله انها لا تساوي
لا كذا فهل اذا ثبت الغبن الفاحش مع الغرور وان البيع بدون القيمة بقول أهل
الخبرة يكون البيع غير نافذ (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش في البيع مع التعرير
يكون باطلا فسخ البيع والغبن الفاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين والله
عالي اعلم (سئل) عن تصرف من يجن ويفيق وبه خلل متقطع نارة يغيب عقله
ونارة يظهر فهل يبيع موشراؤه جائز (اجاب) اذا تصرف من يجن ويفيق حال افاقته
مع نوره فذلك العاقل على ما صرح به الزيلعي وقيدته الشرع بل لا يما اذا كان لا فاقته
وقت معلوم فتصرف في ذلك الوقت اما اذا لم يكن لا فاقته وقت معلوم فتصرف في حال
الافاقه كان حكمه حكم الصبي يتوقف على اجازة وليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك من اولاده الذكور والاثان وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من صغار وغيره
ومن ذلك نصف بيت وضع عليه يده عم الورثة الوصي على القصر من قبل القاضي
لكونهما النصف الثاني وهدم جميعه واعاده بنقصه وغيره بدون اذن الورثة ومن
غيره ثم بعد كمال القاصر منهم ويريد الآن ان يعطيهم دراهم بدل نصيبهم من البيت
او يتركهم ليدل نصيبهم منه كانا آخر ويختص هو بجميع البيت فهل اذا لم يرضوا
بذلك يجبرون على ما اراد منهم (اجاب) لا يجبر المالك على بيع ماله بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بيت وله اخت تملك حصه فيه
ايها الله ما بطريق الارث عن مورثهما فباع الاخ حصته وحصه اخته بغير اذنها
ولما كانت تملك الاخت البيعة في حصتها واخذتها ثم بعد مدة باعها لاختها بموجب حجة
شرعية فهل اذا تحقق ما ذكره واراد المشتري الاول ان يأخذ حصه الاخت المذكورة
من الارث لا بدخولها في البيع الاول لا يجاب لذلك (اجاب) بيع الاخ المذكور

نصيب اخته بدون اذنها موقوف على اجازتها فان اجازت البيع نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار مشتركة بينهم بطريق الارث أراد كل منهم
بيع نصيبه في الدار المذكورة فباع كل نصيبه وكان فيهم رجل غائب عند البيع باع
أخوه نصيبه ثم بعد البيع وقبض الثمن بمدة حضر الغائب وعلم بالبيع ولم ينزع ثم غاب
بعد حضوره وحضر ثانيا ولم ينزع وغاب ثانيا وحضر بالناحية ثالثا وأراد أخذ نصيبه
الذي تصرف فيه أخوه ويريد أيضا الأخذ بالشفعة في نصيب أخيه فهل تسقط شفيعته
بمجرد علمه حيث لم ينزع أولا وثانيا وهل اذا سكنت عن فسخ البيع أخيه في نصيبه ليس له
الرجوع على المشتري (أجاب) يبيع الاخ نصيب أخيه بدون اذنه موقوف على
الاجازة فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن ولم يطلب الشفعة
فور علمه بذلك بطلت شفيعته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غاب عن بلده
فباعها شيخي بلده لا آخر في غيبته بدون اذنه واجازته ثم حضر رب الدار وطلب رفع يد
المشتري عنها فرفعه لذي شوكه فخبسه وضر به على انه يصدق على صحة بيع شيخي البلد
المذكور فهل اذا صدق وهو مكره بالمخس والضرب لا يكون هذا التصديق والمحال
هذه نافذا فتكون داره باقية على ملكه وترفع يد المشتري عنها (أجاب) اذا لم يثبت
المشتري اجازة المالك البيع بالطوع والاختيار يكون للمالك رد البيع وفضه ورفع يد
المشتري عن الدار المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة
بثمن معلوم في الذمة وأخذها المشتري وباعها لرجل آخر وقبض ثمنها فطلب رب
السلعة الثمن من المشتري فادعى ان له ديونا على بعض الناس من مال شركة بينه وبين
رجل آخر ومتى استخلص منهم يدفع له ثمن السلعة المذكورة فهل لا يجاب لذلك ويجبر
على دفع ثمن السلعة لصاحبها حيث لم يرض بذلك (أجاب) يجبر المشتري على دفع ثمن
ما اشتراه حيث كان البيع بثلث حال مع قدرته على ذلك ولو يبيع ما لا يحتاجه في الحال
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة اشتراها منه آخر بثلث معلوم في ذمته
بشرط انه يدفعه من بطنها ودورها فهل لا يصح ذلك البيع ويكون فاسدا ويكون
لمالكها أخذها واذا استدان المشتري ديناً من آخر وأمره بأخذها من آخرها ودورها
لا يجاب لذلك ويكون لرب الدين الرجوع به على المستدين لا على رب السفينة (أجاب)
صحيح ان البيع يفسد بالشرط الفاسد فاذا تحقق الشرط المذكور في صلب العقد
كان على كل من المتعاقدين فسخ البيع حيث لا مانع ولرب الدين مطالبة مدينه
بدينه المحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خيلا جاءه رجل آخر وطلب منها
جانبا للشراء ولم يسم له اثنا فأعطاه عشرة منها وأخذ عليه وثيقة بقدر ما استلمه ولم يعين
عنها فبات بعضها عند الاخذ ثم بعد ذلك مات الاخذ وما بقي من الخيول يبيع في تركته
فهل تكون الخيل غير مضبوطة لتكونها مأخوذة بغير عقد البيع وما هلك منها يضيع

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧ ١٢	<p>في صاحب الخيل وما يبيع منها مع التركة يكون له أخذه بعينه ان كان قائما وقيمه ان كان هالكا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته</p>
مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والا فلا	<p>الذين الثمن والا فلا وما يبيع من ذلك بعد موت القايض بلا عقد يكون بيعه موقوفا على اجازة مالكه ويطل برده له اخذه عن هو تحت يده والمخاصمة معه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثم شجره عامين فابلى قبل ان يوجد الثمر وقبض البائع الثمن فهل يكون البيع غير صحيح وللمشتري اخذ الثمن وعلى البائع رده الى المشتري (اجاب)</p>
١٢٦٧ ٨١	<p>بيع الثمرة قبل ظهورها لا يصح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وساقية وله قطعة ارض زراعية اميرية فباع ما ذكر لرجل آخر بشمن معلوم من مدة ثلاث سنين دفع بعضه وبقى البعض بذمته الى الآن فهل اذا ترك له البائع شيئا من باقى الثمن باختياره لا يكون ذلك فصلا للبيع ويكون صحيحا لازما (اجاب) الابرار عن</p>
مطلب لا يصح بيع الثمرة قبل ظهورها	<p>الثمن كلا او بعضا لا يوجب فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا في بلاد الريف باعها لزوج أمها لرجل اجني بشمن معلوم من غير اذنها ومن غير اجازتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ ويحجر المشتري على رد الدار للملكة المذكوورة حيث لم تجز البيع وللمشتري الرجوع بالثمن على من</p>
١٢٦٧ ٤	<p>دفعه له (اجاب) بيع زوج الام دار ربيته البالغة بدون اذنها موقوف على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل وللمشتري الرجوع بما دفعه على من قبضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر توكيلا مطلقا في بيع عقاره فباع الوكيل العقار من آخر</p>
١٢٦٧ ١٠	<p>بشمن معلوم قدره ومعين جنسه وقبض الوكيل الثمن من المشتري ثم بعد مدة تبين فساد العقد والزم البائع برد الثمن للمشتري واخذ المبيع منه فدفع الموكل الثمن للمشتري من صنف آخر غير الذي دفعه المشتري للوكيل عند عقد البيع وهذا الصنف كان في وقت البيع له ثمن معلوم في البلدة وفي وقت رد المبيع حصل فيه زيادة عما كان فهل اذا اراد البائع دفعه للمشتري على حسب ما هو جارسعره في البلدة وقت رد المبيع يكون له ذلك وليس للمشتري ان يقبضه على حسب وقت البيع او يكون للبائع اخذ هذا الصنف من المشتري المذكوور ويدفع له من جنس ما دفع حيث كان معينا ومعلوما</p>
١٢٦٧ ١٦	<p>عند البيع (اجاب) للمشتري استرداد مثل ما دفعه من الثمن للوكيل حيث ثبت فساد البيع ورد المبيع للبائع وقبضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده وله نخيل مملوك له فوكل اخته على النخيل فجاء رجل لاخته وغرها واكرهها على البيع</p>
١٢٦٧	<p>فباعته مع التفرير والا كراهه فهل يكون البيع باطلا ام لا (اجاب) اذا لم تكن الاخت المذكوورة وكيله عن أخيها في بيع النخيل لا يكون البيع نافذا مطلقا وان كانت وكيله به وتحقق الا كراه الشرعي على البيع لا يكون نافذا ايضا والانفذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تجز له جارية باعها لرب الدين من اصل دينه وزاد للبائع مبلغ فأمر</p>

البائع وكيله ان يحوز الحاريرة عنده حتى يقبض المبلغ المذكور من المشتري ويسلمه له
بعد ذلك فدفعه المشتري له حكم امره وقبض المشتري الحاريرة من مأمور البائع المذكور
فهل يكون البيع والحال هذه صحيحا نافذا حيث باعها بتيمة مثلها في ذلك الوقت وليس
للبائع نقض البيع ولا ابطاله بدون وجه شرعي (اجاب) اذا وقع البيع صحيحا لازما
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع
لاخر جانب قمح بثمن معلوم باق في ذمة المشتري ولم يحصل كيل ولا قبض وبقي القمع
تحت يد البائع فهل اذا لم يحصل قبض من المشتري للقمح من البائع المذكور لا يدخل
في ضمانه حيث بقي تحت يد البائع ولم يقبضه المشتري (اجاب) اذا صاع البيع يسلم
المشتري الثمن أولا ثم يسلم البائع المبيع فان هلك عند بائعه هلك عليه لا على المشتري
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له جنون وحصول ذلك الجنون ثابت لذلك
الرجل شرعوا له املاك بهائم واخشاب وعدة تاوت واشجار ونورج وغير ذلك وفي حال
جنونه تعدى عليه ناس فاخذ به بعض هؤلاء الناس بعض تلك الاملاك وله دراهم على
بعضهم باق في ثمن ثوب بقر ثابت كل ذلك بالبيعة الشرعية ثم ادعى هؤلاء الناس على ذلك
الرجل بعد ان شفاه الله من الجنون وطلب املاكه منهم ان ابنه باع تلك الاملاك مع
ان ذلك الابن لم ياذن له أبوه فيما ادعاه الناس عليه فهل والحال هذه لا يثبت ما ادعى به
الناس على ذلك الرجل من بيع الاملاك المذكورة الابنية شرعية وهل اذا ادعى
الغريم رد الدين لا يثبت الا كذلك وهل اذا تلف شيء من تلك الاعيان بالاخذ يلزم
الاخذ بدله بالوجه الشرعي (اجاب) لا يتخذ بيع الابن متاع أبيه الجنون بدون ولاية
شرعية ويؤزم الغريم بدفع ما بذته من الدين لربه ما لم يثبت ايقاؤه بالوجه الشرعي
حال الافاقة اولويه وعلى من استولى على مال غيره تعديا ضمانه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر جانبا من الغلة بعد المعاينة بثمن معلوم لكل اردب وسمى بجلة
المبيع حال العقد واستلم المشتري مفتاح الخزن الذي فيه القدر المسمى من الغلة ووضع يده
عليه فهل لا خيار للمشتري والحال هذه ولا يمكن من الفسخ متعللا بعدم الكيل (اجاب)
لا يمكن المشتري من فسخ البيع الصحيح والحال هذه بلا موجب شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى جنينة فخل معلومة بالمعاينة من آخر بثمن معلوم ووضع
المشتري يده عليها وعمل فيها عملا ظاهرا وفتح فيها عين ماء وذلك باطلاع البائع ومضى
على ذلك سنة كاملة فاراد البائع الرجوع على المشتري في الجنينة المذكورة فهل لا يجاب
لذلك خصوصا والبيع ثابت بالبيعة الشرعية والقبض من المشتري موجود والتصرف
فيها حاصل (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخته من غير
رضا الاخر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى باثمة جنينة
ليكون مالح بعد بدو صلاحه بثمن معلوم دفعا بعضه واستولى عليها المشتريان وصارا

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

مطلب يسلم الثمن أولا ثم
المبيع وهلاكه قبل
القبض من ضمان البائع

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

١٧

فيما كان في أثمارها مدة ثم بعد ذلك حضر البائع واشترى منهما ثمر الجنيحة ثانيا لنفسه
 ضمن معلوم زائد عن الثمن الذي باع لهما به ودفع لهما الثمن مع الزيادة وكتب بذلك
 بغير شرعية بالتخلص بينهما والبراء العام واستولى المشتري الثاني عليها وصار يتصرف
 في أثمارها بالبيع والشراء مدة من الشهر فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون
 البيع الاول والثاني صحيحا نافذا وليس لاحدهما الرجوع على الآخر بشئ من ذلك بعد
 التخلص بينهما والبراء العام (اجاب) يصح بيع المبيع بعد قبضه في المنقول من بآثمه
 بزيادة عن الثمن الاول سواء قد اشترى الاول الثمن قبل البيع الثاني أو لا فإذا كان
 كل من البيع الاول والثاني صحيحا لا يكون للمشتري الثاني مطالبة من اشترى منه بما
 دفعه من الثمن زائد عن الثمن الاول والتخلية بين المشتري والمبيع بلا مانع ولا حائل
 مع الاذن له بقبضه مثل أن يقول له خلت بينك وبينه قبض ولا يمنع من ذلك كون
 المبيع ثمر اعلى الشجر ويصح تخلية الناغل كبر في جوالق لا المشغول كدار فيها متاع
 البائع وفي الجرعن القنينة لو باع حنطة في سنبلها فسلمها كذلك لم يصح كقطن في فراش
 ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوبري
 المتاع لغير البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت وصار المتاع وديعة عنده
 انتهى أفاده في الدرر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر بثمن
 معلوم ثم باعها للمشتري لرجل آخر بثمن معلوم ومضى على ذلك ثلاثة أشهر ثم بعد هذه
 المدة أصيبت الجارية عند المشتري الاخير بداء النقطة فجرح شقها وصارت سطيحة في
 الارض فأراد المشتري ردها على البائع الاول بعد ظهور العيب الجديد عنده فهل
 لا يجب لذلك وليس له ردها على البائع الاول حيث لم يثبت قدم العيب عنده بقول أهل
 الخبرة (اجاب) اذا حدث بالمبيع عيب عند المشتري لا يكون له رد المبيع على البائع
 بذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم وقبضها
 من بآثمها وصار يتفقد بها مدة خمسة أشهر واعترف أنه وطئها مرارا بشهادة بينة شرعية على
 امرأته بذلك وبعد ذلك أراد ردها على بائعها متعللا بأنه ظهر بها بعض نفاخ في بدنها وان
 حكى ما قال له أنه من داء قديم وانها كانت به عند بائعها والبائع ينكر قدمه ولا بينة للدمعي
 على ذلك فهل لا يحكم بردها على بائعها والحال هذه (اجاب) اذا لم يثبت وجود العيب
 وطلعه عند البائع لا يكون للمشتري رد المبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر
 ثمر كرم بعد ظهورها وبدو صلاحها بثمن معلوم من الدراهم بشهادة البينة الشرعية
 فمات اذا أراد البائع ابطال البيع وبيعه لغيره لا يجب لذلك بدو وجه شرعي (اجاب)
 يصح بيع الثمرة والحال هذه وبعد صدور البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين
 منه بدو وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار أكره على
 بيعها من ذي شوكة ولم يجد له مخلصا من يده سوى البيع فباع مكرها فهل اذا ثبت

١٢٦٧

٢٨

مطلب يصح بيع المبيع
 من بآثمه بزيادة عن الثمن
 الاول قبل التقيد بوعده

مطلب تخلية الثمر على
 الشجر قبض وبيان شروطها

١٢٦٧

٢٨

جاءى الاولى

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٢

الا كراه بالينة الشرعية يكون البيع غير نافذ وما حكم الله (اجاب) اذا ثبت الا كراه
الشرعى على البيع يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى دارا بثمان معلوم من مالها ومكث فيها مدة عشرين سنة ثم مات عن
زوجة وأولاد قصر فاراد البائع أخذ الدار من الورثة ويدفع لهم ما أخذ من الثمن فهل
لا يحجب لذلك ولا يفسخ البيع بدون وجه شرعى (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما
لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له حصة في فرس توجه اليه رجل آخر واشتراها منه بالغبن الفاحش والغرور بقوله انها
لا تساوى الا كذا فهل اذا ظهر وتحقق انه غبنه بقدر لا يدخل تحت تقويم المقومين
وثبت الغرور يكون للبائع فسخ البيع لاسيما والفرس المذكورة كانت تحت يد
القاني في بلدة ثانية وأخذها من البائع وهو لم يرها من مدة سنين وجاهل بقدر قيمتها
الا ن (اجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التغرير كما هو مذكور يكون للبائع فسخ
البيع وترفع يد المشتري والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترىوا نخرا على
شجرة بعد ظهوره وبدوا صلاحه بثمان معلوم دفعوا وبعضه ووضعوا ايديهم عليه فهل اذا
أراد البائع ابطال البيع متعللا بان هناك واغنيا بالزيادة لا يحجب لذلك ويكون البيع
نافذا اذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد
المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في شجرة مشتركة بين
رجلين لكل منهما النصف فيه غاب أحد الشرىكين وله ابن فباع الابن حصته من نصيب
أبيه في الشجرة المذكورة للشرىكين الآخر بدون اذن أبيه الغائب وبدون اجازته فهل اذا
ثبت ذلك بالينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويجوز للشرىكين المشتري على رد المبيع
لشرىكه حيث لم يجز البيع (اجاب) بيع الابن بعض نصيب أبيه في الشجرة المذكورة
بدون اذنه موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة يملكون منزلا بعضهم غائب وبعضهم حاضر باع أحد الحاضرين جميع ذلك الى
شخص ذى شوكة من غير توكيل للبائع من باقى الشرىكة فاستولى عليه المشتري وبني فيه
مدة تزيد على عشرين سنة من غير أن يقبض الشرىكة ما يخصهم في الثمن ولم يجزوا البيع
فهل لهم الرجوع فيما يخصهم في المنزل المذكور والمحال هذه حيث لم يكن البائع وليا
ولا وكيل ولا وثق ثبت اجازتهم بالوجه الشرعى وملك الجميع معلوم ولا ينفذ بيع من باع
الا فيما يملك ويتقضى ما بناء المشتري في غير ملكه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
اذن المالك واجازته واذا رد المالك بيع الفضولى بطل وحكم بناء المشتري المذكور في
ذلك العقار حكم بناء أحد الشرىكة في المشترك فان كان ذلك العقار قابلا للقسمة يقسم فا
وقع من البناء في نصيب الباقي ان كان بناؤه من انقاضه المملوك له فهو له وما وقع في
نصيب باقى الشرىكة يؤمر بقلعه الا أن يملكه باقى الشرىكة بقيمته مستحق القلع والله

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٣

مطلب في بيع المفضض
والمرزكش

مطلب في بيع المموه

تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر بخر بخرصة بينه أن يدفع عنه بمجهه كذا عدد ما معلوما
من القريب ويرجع عليه بثمنها عديم بيان الثمن فدفعه المأمور حكم الامر تلك المجهه
ثم عطف طالب المأمور والامر بثمن القرب المذ كورة فانكر الامر والاستلام
فقال ان ثبت المأمور الامر والاستلام بالبينه الشرعية لدى المحاكم الشرعي يكون الامر
مزموعا بثمنها بعرفة أهل الخبرة أو بردها (اجاب) البيع بدون ثمن فاسد وحكم البيع
الفاصله مضمون بمثله ان مثليا والا فبقيمته يوم القبض ان هلك المبيع أو تعذر رده
فان ثبت الدفع بالامر على هذا الوجه وتعذر رد القرب تكون مضمونة على الامر بالقيمة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة مات عن زوجته وعن أولاد قصر منها
وترك لهم فباعها تلك المرأة لغير مصلحة ولا ضرورة ولم يكن للقصر احتياج الى النفقة من
غناها هل اذا لم تكن المرأة المذ كورة وصيا شرعية على أولادها لا ينفذ بيعها الا في
نصيحة فقط دون نصيب الايتام (اجاب) لا ينفذ بيع الام فيما يخص أولادها القصر
والحلال ما ذكر بدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل من قبل امرأة
وصى على تركه فباعها الوكيل بخرصة مندوب من قبل الشرع ومن جملة التركة خناجر
من قطع مطلية بيعت في المزاد فوكت على انسان بقدر معلوم فكتبها مندوب الشرع
عليه في دفتر البيع من غير قبض الثمن وقبل التفرق فسمح المشتري البيع بمجلسه وتفرقا
على ذلك ولم يأخذ الخناجر فهل يكون البيع فاسدا حيث تفرقا قبل القبض (اجاب) اذا
بيع بخرصة مع غيره كفضض وخرزكش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل
أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط وصرحوا في بيع المحلى ان المتعاقدين
ان اقرظ من غير قبض بطل البيع في الحلية فقط ان تخلص بلا ضرر وان لا يتخلص الا
بضرر بطل أصلا كما في الدرمن الصرف فاذا كانت الخناجر المذ كورة مفضضة بان كانت
موصية بالفضة أو البست الفضة فحكم بيعها ما ذكر من التفصيل أمالو كانت مطلية أى
موصية بغير فضة لا تخلص منها الفضة في بيعها جاز بدها هم أقل مما فيها أو أكثر ولا تتوقف
على البيع على التقابض في المجلس لما في رد المختار من الصرف أيضا قال في كافى المحاكم
وانما اشترى بما مموها بفضة بدها هم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان التمويه لا يخلص
الا ترى انه اذا اشترى الدار المموهة بالذهب بثمن مؤجل يجوز ذلك وان كان مافى
مفروها من التمويه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتمويه على ونقل الخبر
التمويه عن المحيط ثم قال وأقول يجب تقييد المسألة بما اذا لم تكثر الفضة أو الذهب
للمموه اما اذا كثرت بحيث يحصل منه شئ يدخل في الميزان بالعرض على النار يجب
حفظه بداره ولم أره لا صحابنا لكن رأيت له لاشافعية وقواعدنا شاهدته فتأمل اه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه بالميراث الشرعي غاب عن بلده فباعها
بخرصة غيبته بدون اذنه ورضاه فبعد حضوره أخذها وسكنها ثم غاب ثانيا فبعد

جمادى الثانية سنة

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٢٤

حضوره أراد الرجل المذ كور منازعته فيها متعللاً ببيع شيخ البلد له فهل لا يجاب لذلك
 ويمنع من معارضة مالكيها فيها بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعلله المذ كور وإذا اتلف
 من أخشابها شيئاً تعدياً يكون عليه ضمان ما أتلفه بعد ثبوته بالطريق الشرعى (اجاب)
 لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته وعلى المتعدى ضمان ما أتلفه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له الثلثان في بستان وشرى به الاثر الثلث فباع صاحب
 الثلثين حصته ودفع ثمنها في دينه وقبض المشتري جميع البستان ووضع يده عليه ومنع
 صاحب الثلث من الانتفاع به متعللاً بأنه اشترى الجميع ممن عليه الدين فهل اذا ثبت
 ان صاحب الثلث يملكه ولم يثبت بيعه ولا اذنه ولا اجازته فيه يكون له وضع يده عليه
 ولا عبرة بدعوى المشتري المذ كور (اجاب) يبيع ملك الغير على فرض ثبوته بدون اذن
 مالكيه موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بضاعة بالنسيئة وتوجه بها الى الصعيد ففرض ومعه جانب قماش فوجد
 الذى باع له البضاعة توفى واقام وصياً على مخلصاته فطالب الوصى الدين من صاحب
 القماش فقال له أمهلنى حتى أبيع القماش وأوفيك الدين من ثمنه فقال له انا آخذ
 ففصله بخمسة قروش ونصف فلم يرض صاحب القماش بهذا السعر حيث انه باع لغيره
 من الديانة وبالنقد سعر ستة قروش فذهب الوصى الى احد التجار المشهورين واشتري
 اليه فحكم احد التجار على صاحب القماش ان يحسبه بسعر ستة قروش ونصف فقال
 الوصى المذ كور انا آخذ بذلك فقال احد التجار المشهورين بالمعرفة انا آخذ وأعطيك
 ثمنه بسعر ستة قروش ونصف فبعد ذلك حلف الوصى بالطلاق انه لا يأخذ احد التجار
 الذى فصله بستة قروش ونصف ولا انت تأخذ القماش حتى أسست وفى الدين واستلمه
 وبعد ذلك تصرف الوصى المذ كور فى القماش بغير اذن صاحبه وذلك فى سنة احدى
 وستين ومات الوصى بعد ست سنين فطلبت وصيه من صاحب القماش باقى الدين الذى
 كان عليه حيث وجد القماش مقيداً فى التركة بسعر خمسة قروش ونصف فهل تلزم
 الوصى بقيمة القماش حيث تصرف فيه بدون رضا مالكيه ولم يحصل بينهم بيع شرعى
 وتحسب قيمته على الوصى (اجاب) اذا لم يتحقق شراء الوصى القماش المذ كور ومن
 مالكيه بالوجه الشرعى وباعه الوصى بدون اذن المالك ولم يميز البيع الصادر من الوصى
 يكون مضموناً على الوصى بقيمته حيث تعذر فسخ البيع ورد المبيع للمالك والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل باع لآخر بهيمة وشرط عليه فى مجلس العقد أنه لا يعرفها من
 هذا الوقت وهى لحم فى قفص فقبلها على ذلك وبعد مدة نحو شهر ظهر بها عيب الغش
 وقد ثبت قدمه بأرباب الخبرة عند البائع ولم يعلمه البائع فهل لا ترد عليه بما ذكر
 (اجاب) اذا تحقق بيعها بشرط براءة البائع من العيوب لا يكون للمشتري الرد عليه
 بظهور العيب المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة مرضت مرض الموت ولها دار

١٢٦٧

٢٤

ومما غابت ذلك وهي في مرض موتها ولديها أحدهما قاصر بدون قيمة المثل وبالعقب
فالحش وبالحياة ثم ماتت بعد ذلك عن زوجها وابنتها من غيرهما فاذا انحص كل وارث
وبحكم البيع لبعض ورثتها في مرضها المذكور بالعقب الفاحش وبالحياة وبدون
والزوج بذلك (أجاب) يبيع المريض في مرض الموت لوارثه موقوف على إجازة باقي
الورثة وإن لم يكن ثم محاباة عندنا ما مننا إلا أن نخرقوا وإن رده

١٢٦٧

٢٥

على والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الشراء من مدة ثلاثين سنة ماتت
لا ن عن ذكروا نثي فملكها بطريق الميراث عن أمهم ما تم تعدي عليها رجل وهدمها
مديانها لنفسه متعللا بأنه اشتراها من رجل قريب للثمة بعد وفاتها فهل إذا ثبت أن
الدار المذكورة ملك للمرأة المذكورة إلى حين موتها وانتقلت لورثتها بالاثبات ولم يكن
لها وارث غير من ذكروا لا ينفذ بيع الرجل المذكور بدون إذن الورثة وإجازتهم (أجاب)

١٢٦٧

٢٥

تم لا ينفذ البيع والمحال هذه بدون إذن المالك وإجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك مهورا أو خروءك فربا باع كل ما يملكه لآخر مقايضة ودفع صاحب المهر
بمبلغ معلوم من الدراهم فوقه ووضع يده مدة فبعد تمام البيع ولزومه أراد المشتري المهر
رده على بائعه لكونه كان برجله عيب أطلع عليه المشتري وعينه ورضى به واشتره على
ذلك متعللا بأنه تولد منه داء آخر وحدث عنده بسبب ذلك فهل لا يكون له الرد بذلك

١٢٦٧

٢٥

والمحال هذه (أجاب) ليس لمشتري المهر المذكور رده على بائعه بما ذكر حيث كان راضيا
بما فيه من العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة من مالكها وقال
المالك للمشتري أنها غشيش لأجل التبري من عيها فأخذها المشتري على أنها غشيش
ومكث تحت يده نحو خمسة عشر شهرا حتى زال غشها فبعد ذلك أراد البائع الرجوع
على المشتري فهل لا رجوع له (أجاب) نعم لا رجوع للبائع في البيع والمحال هذه حيث
كن صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في بلدة أراد السفر فوكل رجلا
آخر وأذن له أن يتصرف في البيت المذكور بالبيع وغيره ثم غاب المالك وبعد مدة
باع الوكيل البيت بثمن معلوم لرجل آخر وسكن فيه المشتري مدة ثم توجه رجل آخر
إلى المالك واشترى منه البيت المذكور بثمن أقل من الثمن الذي باع به الوكيل في
غيب المالك فحصل التنازع بين المشتريين فهل والمحال هذه يكون يبيع الوكيل الأول
مجهول أم يبيع المالك بعد بيع الوكيل صحيح (أجاب) حيث كان يبيع الوكيل المذكور
مجهولا لازما لا يكون للموكل بيعه ثانيا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أعطاه من أرض الزراعة الأميرية لابنه وباع له ما يملكه في ساقية ونخل بها ثمن
معلوم محضرة بينة ثم بعد ذلك أخذ الابن لمجة بعيدة كرها وأبقى الأرض في يد والده
ليزرعها بطريق النياحة عنه ثم جاء الولد من غيبته فوجد والده باع الساقية والنخل
وأعطى الحق من الأرض كرها الشيخ البلد فهل إذا ثبت ما ذكر لا عبرة بما حصل من الأب

بعد سفر ابنه على الوجه المرسوم (أجاب) لا ينفذ تصرف الأب في مال ولده المذكور
وحقوقه حال غيبته بدون نيابة عنه ووكالة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ابن غائب وعن بنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك
فتصرف شيخ البلد في تركته وباعها الرجل أجنبي في غيبة الورثة بدون إذنهم ورضاهم
فهل لا ينفذ بيعه ولا يصح إذا لم يرضوا به ولم يميزوه ويحكمون لهم فسخ البيع واسترداد
المبيع من المشتري (أجاب) تصرف شيخ البلد في تركته الميت حال غيبته ورثته بدون
ولاية شرعية موقوف على رضا المالك وإجازتهم فإن إجازوا وتصرفه نفذ وإن ردوه بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار من زوجه وعن ابن وبنت
قاصر بن منها فباعته الأم للشرى في حال يتهمة ما في غيبة الابن في النظام بدون ولاية
شرعية فهل إذا لم تكن الأم وصيا ولا قيما عليهما لا ينفذ بيعها ولا يصح في نصيبهما
و يكون له ما بعد بلوغهما فسخ البيع وإبطاله واسترداده من المشتري (أجاب)
لا ينفذ بيع الأم نصيب ولديهما من الدار المذكورة والحال هذه ويكون لهما ما بعد بلوغهما
فسخ البيع بعد تحقق المالك لهما فيه بالوجه الشرعي بل لو كان البيع في نصيب اليتمين
من الدار المذكورة لا مسوغ له حال صدوره لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل فباع أحد الابنين بعض
النخيل معينا في غيبة باقي الورثة بدون إذنهم ورضاهم فهل لا ينفذ بيعه المذكور
(أجاب) لا يصح بيع أحد الشركاء نخيلا معينا من النخيل المشترك كما لا يصح بيع بيت
معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أي حذيفة لضرر الشريك بذلك عند
القسمة كما أفاده العلامة الرمل في فتاواه من أوائل اليوم والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك بيتا أذنت لرجل يبيعه فأحضر لها رجلا لمشتري البيت المذكور وأخبرها
معا بأنه لا يساوي إلا كذا من الدراهم فباعته له على أخبارهما والحال أن البيت
المذكور يساوي أكثر من ذلك فهل إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع
المذكور فاسدا أم كيف الحال (أجاب) إذا ثبت الغرور والغبن الفاحش بالوجه
الشرعي يكون للبائعة المذكورة فسخ البيع مع انعقاده صحيا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر حائوتا بمن معلوم بعد أن وكل عنه وكيل في رؤيته ومعاينته هل هو
بالصفات التي وصفها البائع له قبل الشراء فغتمه وأعلمه بها ورضي بها وأقبض الثمن
للبيع وكتب حجة بذلك عند القاضي وصار يؤجره ويقبض أجره مدة سنة فبعد ذلك
أراد المشتري إبطال الشراء ورد الحائوت للبائع منه لا بعد رؤيته له قبل الشراء
فهل لا يجاب لذلك ورؤية وكيله كافية والحال هذه (أجاب) يسقط خيار المشتري
بتصرفه في المشتري قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالبيع المطلق والاجارة
أفاده في حواشي الدر عن البدراعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جرأ في ثلاث

مطلب لا يصح بيع أحد
الشريكين شجرة معينا من
المشترك بلا إذن شريكه
كبيع بيت من دار كذلك

مطلب يسقط خيار الرؤية
بتصرف المشتري في المبيع

قبل الرؤية تصرفا يتعلق به حق الغير كالاجارة

الباقى متفرقة فمات عن ولدين وثلاث بنات ثم مات احد الولدين عن ذرية قباصع الولد
 المتفرقة في ذلك وبعد مضي سنتين ظهر أن على والده ديناً لجهة الميرى فالتزم به الولد
 كور وقسط عليه ثم بعد ذلك قباصع استتبع ورثة أخيه واستحقاق بنتين من أخواته
 فاضى بدموبو كاله عنهم على حسب استحقاقهم في الارث لا أحد عدا مناج
 طبعه لم يكن البائع من حصته وقبض ثمن ذلك وفرغ ونزل له عما يقرب من فدانى طين
 من الدراهم ثم بعد مضي سنتين ادعى الابن المذكو وان ثمن ما بيع من الجزء
 كور في الزرائب دون قيمة المثل وان المبلغ الذي نزل به عن الطين أقل من قيمته
 فطالبان ورثة شر كاه والده في ذلك باعوا بأزيد من ثمن ما باع به ويريدان يكون ثمن
 المثل ثمن ما باع به شر كاه والده المذكو كور أو مثل الثمن المتداول الآن فيما يباع من
 الباقي والمجاور لذلك فهل لا يجب له من البيع فيما باعه من الجزء المملوك له بتعطله بالغبن
 فاجابوا ولو فرض انه باع ملكه بالغبن الفاحش وليس له أضرار معارضة المفرغ له في
 أرض الزراعة به لانه بان بدل الفرغ والتزول قليل على مثل الأرض المذكو كورة بل
 سقط حقه منها بالفرغ والتزول عنها وتر كها اختياراً ولو لا عوض (أجاب) لا رد بمجرد
 من طحش في ظاهر الرواية ويقتى بالردان غره والا لا كما في التوير وعليه فلا يجب البائع
 المذكو لرد البيع بمجرد الغبن الفاحش وحده بدون غرور وحيث اسقط الرجل المذكو كور
 بغيره في الأرض الاميرية وفرغ عنها لغيره وتر كها له باختياره واعرض عنها ووضع
 الفرغ له يده عليها لا يكون للسقط معارضة المسقط له في الأرض ولا رفع يده عنها بتعطله
 المذكو كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر كبا بثمان معلوم على ان يدفع
 بعض الثمن والبعض الآخر مؤجل الى ان يتحصل له شيء من أجزائها ووقع ذلك في صلب
 المقبوض دفع البعض المشروط بتجمله وبقى البعض الآخر على اجله المذكو كور فهل يكون
 البيع على الوجه المذكو كور فاسداً بتأجيله بعض الثمن الى اجل مجهول جهالة فاحشة ولو لكل
 منها فسخه شرعاً (أجاب) البيع على الوجه المذكو كور فاسد وعلى كل من المتعاقدين فسخه
 بطل الله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأل رجلاً ذامعة بالبندق عما تساوى هذه
 البندقية التي بيده فاجابه المسؤول عنها انها تساوى خمسة قروش الى ستمائة قروش
 من البائل المسئول ان يضربها في الماء فضر بها فلم يظهر فيها محل عوارفاً أخذها السائل
 من صاحبها فاشترها منه بأكثرم قال الاسطام المذكو كور ثم بعد مدة جاء السائل
 ليدرك الاسطام وترك البندقية المذكو كورة فيها ثلثا لانها سقطت وانت قلت لي انها صاغ
 في طين الثمن فلما رأى الاسطام انه متلبس بالغضب قال له ان بعت اعطيت لك الثمن
 بطل على ذلك فهل البندقية المذكو كورة فلزم الاسطام المذكو كور (أجاب) اذا لم يصدر
 من بايع بصيغة أو تعاط لا مطالبة على الاسطام المذكو كور بثمان البندقية ولا بقيمة ان كان
 منها هو مسطور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً فباعه

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

من رجل آخر يبلغ معلوم استلمه منه بيع وفاء بشرط فيه انه ان رد البائع الثمن بعد مدة
 عشرين شهرا للمشتري يكون المكان المذكور على ملك البائع وان لم يرد الثمن بعد المدة
 المذكورة يكون المكان على ملك المشتري وبوقتها يتجرر للمشتري حجة ويتصرف في المكان
 كيف يشاء واستلم المشتري المكان على هذا الوجه واستاجر منه البائع باجرة معلومة عن
 المدة المذكورة وكتب بذلك جميعه سنداً بشهادة يئنة فهل حيث كان الامر على الوجه
 المذكور لا يكون هذا البيع لازماً للبائع استرداد مبيع به بعد دفعه الثمن بعد هذه المدة
 وليس للمشتري جبره على بيعه له بيعاً لازماً اذا لم يدفع له الثمن بعد هذه المدة (أجاب) في
 الشربلالية في بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهو انه فاسد في بعض
 الاحكام حتى ملك كل منه - ما الفسخ وصحح في بعض الاحكام كحل الاثرال ومنافع المبيع
 ورهن في حق البعض حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه قال صاحب البحر بعد
 نقله وينبغي ان لا يعدل في الاقتناء عن القول الجامع اهـ وعليه فلكل من المتعاقدين
 المذكورين فسخ البيع وليس للمشتري وفاء جبر المالك على البيع له باناً وكذا لا جبر
 عليه على القول المشهور بان حكمه حكم الرهن وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر عبداً بثمن معلوم على انه بالخيار ولم يرد على ذلك وتسلم المشتري
 العبد والبائع الثمن فوجد المشتري بالعبد عيباً لا يعلمه الا الاطباء فاحضر المشتري البائع
 عند قاضي سيوط وأراد المشتري رد العبد على بائعه بما وجده فيه من العيب المذكور
 فانكر البائع وجود العيب بالعبد فاجبر أهـ لـ الخيرة من الحكماء القاضي بقيام العيب
 بالعبد وبانه به منذ خمسة أشهر قبل البيع فلما تحقق القاضي ذلك وتحقق قيام العيب
 بالعبد في الحال واتضح له قدمه عند البائع أم يرد العبد للبائع وألزمه برد الثمن للمشتري
 فلم يمثل البائع ذلك فامر القاضي بحبس العبد معه تحقيقاً للرد فأتى العبد فهل
 يكون العبد من ضمان البائع ويحجر البائع على رد الثمن للمشتري (أجاب) حيث حكم
 القاضي برد المبيع بالعيب على بائعه وقبضه البائع بالتخلية المذكورة لا يكون المبيع
 مضموناً على المشتري بالهلاك بل يهلك على بائعه وللمشتري الرجوع بالثمن ولا يكون
 امتناع البائع من قبضه المبيع مانعاً من صحة التخلية التي هي قبض حكمها في الهندية
 من الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وفيما لا يكون قبضاً اشترى عبداً
 في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خلعت فأبى المشتري ان يقبضه ثم مات العبد فهو
 من مال المشتري كذا في مختار الفتاوى ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
 غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض امكناً لم يدعه ويقبض من غير قيام صح
 التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وانما قيدنا كونه من ضمان بائعه بالقبض
 الذي يتحقق ولو بالتخلية مع الامتناع عن قبضه كما علمت لما في الهندية أيضاً من الفصل
 الثالث من خيار العيب ولو اشترى عبداً او قبضه ثم رده بخيار الشرط او بخيار الرؤية أو

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٢

مطلب لا يكون امتناع
 البائع من قبضه المبيع
 في الرد بالعيب مانعاً من صحة
 التخلية

العیب ثم ذهبت عینه عند المشتري ضمن نصف الثمن وان ذهبت عیناه یضمن النقصان
 لا ینال البائع اه ففعله من ضمان المشتري قبل تسليمه الى البائع وهذا كله یقطع النظر
 عن صحة البیع فی حادثة السؤال وفساده والاحتیث شراء بخیار الشرط بلا بیان مدته
 یكون البیع فاسداً بالعیب اقدم ویرد على بائعه ویرجع المشتري علیه بالثمن کما فی
 صورة الرد بالعیب ویقال فیہ ما یقال فیها والله تعالی علم (سئل) فی رجل عنده جانب
 من نعام للبیع جاءه شخص فطلب شراءه منه وعابه المرة بعد المرة ثم باعه المالك
 بثمن معلوم للمشتري بعد التقلب والتفریح علیه فهل اذا اراد المشتري رد البیع على بائعه
 ثم لمدة من الزمان متعللاً بان قیمته اقل من ذلك الثمن لا یحجب لذلك ویكون البیع
 ماضياً حیث كان بثمن مثله ولا تغیر من البائع للمشتري (اجاب) لیس للمشتري المذکور
 رد البیع على بائعه والحال هذه بدون موجب شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل
 ذكاه آخر فی بیع جاموسة وتبعها فباعها الوكيل المذکور وقبض الثمن بحضرة الموكل
 وكان ذلك فی شهر صفر ومكثت تلك الجاموسة وابنها عند المشتري ثم مات ابنها عند
 المشتري بعد مضي خمسة وخمسين يوماً وقبض المشتري على البائع الوكيل المذکور
 وزادها الیه حیث ظهر فیها عیب وشهد به جماعة ورضى وکیل البیع بالرد من غیر قضاء
 قاض وبدون حضور الموكل ثم توجه وکیل البیع المذکور بالجاموسة الى بلد الموكل فی
 شهر جمادی الاولی لیردها الیه فی زعمه فلم یجد الموكل بل وجد أخاه فلم یقبلها وتركها
 سائبة فاخذها شیخ البلد عنده حتى یبین المستحق لها ثم حضر الآن کل من المشتري
 ووكیل البیع وموكله وترافعوا لدى المحاكم الشرعیة واحضرت الجاموسة وادعی
 المشتري المذکور على البائع الوكيل بانه اشترى منه الجاموسة وابنها بثمن عینه واقبضه
 ذلك الثمن وسلمه الوكيل الى الموكل وصدق کل منهم على ما هو مسطر بهذا السؤال
 فهل والحال هذه یتعذر الرد من المشتري حیث مات ابنها عنده واذا لم یتعذر ردّها على
 الوكيل وردت علیه فهل له ردّها على الموكل أو یتعذر ردّها حیث قبلها بغير قضاء
 ویكون ذلك بیعاً جدیداً فی حق ثالث والموكل ثالثهما (اجاب) اذا كان المبیع صفقة
 ولمدة شیئین قبضتهما المشتري ثم ظهر باحدهما عیب بعدهلاك الثاني یرد الباقي
 حصته من الثمن كما یرد من رد المحتار وفي التنبیه وشرحیه ولورد مبیع بعیب على
 وکيله بالبیع بیئنه أو نكوله أو اقراره فیما لا یحدث مثله فی هذه المدة رده الوكيل
 على الآخر ولو باقرار فیما یحدث لا یرد من الوكيل اه وهذا اذا لم یصدق الموكل
 بالعیب أما الواقر یلزمه وهذا كله لو كان الرد على الوكيل بقضاء أمالو كان بلا قضاء
 لیس له الرد على موكله ولو كان مقر اسواء كان العیب مما یحدث مثله أو لا لانها اقالة
 وهي بیع جدید فی حق ثالث والموكل ثالثهما كما یرد من حواشی الدر والله تعالی
 أعلم (سئل) فی رجل مات عن ابن وخمس بنات وترك ما یورث عنه شرعاً من عقار

۲۱۲۶۷

۱۴

۱۲۶۷

۲۱

مطلب لورد المبیع على
 الوكيل هل له الرد على
 الموكل فیه تفصیل

٢٢

١٢٦٧

٢٢

١٢١٧

رمضان

١

١٢٦٧

ثوال

٥

١٢٦٧

وسواق ونخيل وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه ارض فلاحية وارض مرهونة فبئع
 الابن بعض الارض لانا غرسوها نخيلا ثم مات الابن قبل القسمة عن اولاد وبقيت
 بنت من البنات ثم ماتت عن اولاد فهل اذا طلبوا نصيب امهم مما يورث شرعا يجابون
 لذلك واذا باع ورثة الابن من العقار شيئا قبل قسمته بدون اذن باقي الشركاء لا ينفذ الا في
 نصيبه (اجاب) لو ارث البنت المذ كورة المطالبة بما يخصها من تركه مورثها ويبيع ملك
 الغير بدون اذنه موقوف على الاحازة فان احازته الملك نفذ وان رده بطل والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وترك لهما دارا فباع احدهما البنتين عن البلد
 وباع الاثنان جميع الدار مع اطلاع البنيتين وسكوتهما وهما حاضرتان وتصرف المشتري
 في الدار المذ كورة بالهدم والبناء الزائد قيمة عن قيمة الارض ومضى على ذلك نحو
 سبع عشرة سنة والبنيتان مطلقتان على ذلك والا ان حضر الابن الغائب واراد ان يبطل
 البيع في الكل فهل لا يجاب لذلك ويكون البيع نافذا في نصيب البائعين وما الحكم في حصة
 البنيتين الحاضرتين الساتنتين المطاعيتين على البيع وعلى التصرف في حصتهما تلك المدة
 وما الحكم ايضا في البناء الزائد قيمة عن قيمة الارض سيما والبنيتان لم يجزى البيع
 (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب الابن الغائب حيث كان بدون اذنه واذا رد البيع فيه
 بطل وكذا لا يكون نافذا في حصة البنيتين ولو مشاهدين للبيع والتصرف ولهما رفع يد
 المشتري وانقرا نصيبهما من يده حيث كان قمارا بصل الملك لهما ولم يثبت اذنهما
 لاخوتهما بالبيع ولا اجارتهما له بعد صدوره وما يثناه المشتري في الدار المذ كورة لنفسه
 مملوك له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها منزل ورجل ساكن فيه بالاجرة فاراد ان
 يشتريه منها بثمن معلوم فوعده انه متى قدر على هذا المبلغ يدفعه لها ويوقع البيع فاجابته
 بقولها حين تقدر على المبلغ المذ كور انجز لك البيع ثم بعد مدة توفي الرجل المذ كور فهل
 يصير المنزل بمجرد قولها ذلك ملكا له او يكون وعدا منها فلا يصح البيع ولا يترتب عليه
 حكم البيع حيث لم يقع من المرأة صيغة تدل على البيع البات (اجاب) لا يترتب على مجرد
 ما ذكره من بيع ولما ملكه المنزل المذ كور التصرف فيه ما لم يثبت بيعها له بالوجه الشرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وعن اربع بنات بالغات
 وترك قطعة ارض خربة فباع الابن نصيبه ونصيب اخوته في القطعة الارض لرجل ذي
 شوكة من غير اذن باقي الشركاء ومن غير اجارتهم بالغبن الفاحش والغرور بقوله انها
 لا تساوي الا كذا وكذا من الثمن فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بقول اهل الخبرة
 يكون له فسخ البيع في نصيبه ونصيب باقي الشركاء حيث لم يجزوا البيع (اجاب) للبائع
 المذ كور فسخ البيع في نصيبه حيث تحقق الغبن الفاحش مع التغرير بالوجه الشرعي
 وباقي الشركاء ففسخ البيع في نصيبهم والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 اثنان من ابيه ولهم ارض ورثوها عن ابيهم ثم غرس الاثنان الارض قبل قسمتها من غير

سنة سؤال

١٢٦٧

٨

من ثمنه ثم باعها من غير اذن ايضا ثم بعد ذلك طالبت بالثمن فقلت مغروسا فهل
 تجلب الاختان لذلك او فمناصف الارض من غير غرس (اجاب) اذا كانت الارض
 مملوكة للورث لا يكون بيع ابنه نافذا في نصيب اختيه منها بدون اذنها واما جازتها
 وليس لهما استحقاق فيما غرسه في الارض المذكورة من ماله لنفسه بل ياخذان
 استحقاقهما في الارض بجهة الارث حسب الفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمانية طقوم مفصلة لم تلبس من الصوف مشغولة
 بالخيش بمن معلوم بعد الرؤية والمعاينة فباع المشتري اربعة منها والآخر ان اراد ان يرد
 الباقي على البائع متعللا بقصرها فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث رآها وعانها
 وقت الشراء بحضرة بينة شرعية (اجاب) قال في الدر المختار متى عان يغني المشتري
 ما يعرف بالعيان انتفى الغرر اه فليس للمشتري المذكور رد ما بقي عنده من الطقوم
 بخيار الرؤية حيث رآها وعانها وقت الشراء ولم يوجد ما يقتضي فساد البيع ولا عبرة
 بغواصه وصف يعرف بالعيان والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه
 حاكمه على بيع داره بالحبس والضرب وقبض الحماكم منها ودفعه عنه في مظلمة
 التوزيع على البلاد من المحاكم سابقا ومات صاحب الدار المذكور عن وارث اراد
 اخذ الدار من واضع اليد عليها ودفع الثمن الذي قبضه الحماكم المذكور فهل يجب
 لذلك ان يكون البيع بالا كراه غير نافذ عند تحققه بعدم الرضا (اجاب) نعم يجب لذلك اذا
 تحقق الا كراه الشرعية على البيع ولم يوجد ما يفيد الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل فقير له اربع نخلات يقات من ثمرها هو وعياله باعها شيخ بلده لآخر قهر اعنه
 وقبض الثمن منه بدون اذن صاحبها ومن غير اجازته ولم يكن عليه دين فهل لا يكون
 البيع بدون اذنه واجازته نافذا عليه وترفع يد المشتري عنها وتسلم المالكها والحال هذه
 (اجاب) نعم لا يكون البيع على الوجه المشروح نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له رقيق فرها ربا من خدمته فلقبه رجل من بلده مقيم بمحل ولم يكن له سيده
 فباعه رجل بثمن بخس اقل من قيمته ومراده حفظه عند المشتري لاجل اخبار المالك به
 فهل اذا حضر المالك له نقض بيعه لاسيما وان المالك لم يأمره ببيعه ولا اجازته ولا رضاه
 وانما امره المالك باحضاره له من أي مكان رآه فيه (اجاب) اذا لم يأمر المالك الرجل
 المذكور ببيع العبد ولم يجز البيع بعد صدوره لا يكون البيع نافذا واذا رده المالك
 على ربه تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معلوما من شبكات الدخان
 ثم علم وسرق منه البعض ثم ذهب بالباقي الى جهة ليبيعه فيها فعرضه على أهل
 النجف فصرقوه بان به عينا قديما فامسك عن التصرف فيه لاجل رده على بائعه فهل اذا
 ثبت عدم العيب ولم يوجد من المشتري ما يسقط خيار الرد بالعيب يكون له رد الباقي
 والمشتري من البائع ولا يكون سرقة البعض قبل اطلاعه على العيب مانعاه من الرد

١٢٦٧

١٤

مطلب متى عان المشتري
 ما يعرف بالعيان انتفى
 الغرر

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٦

ذی القعدة

١٢٦٧

١

(أجاب) اذا قبض المشتري كل المبيع وباع بعضه أو سرق يكون له رد الباقي بالعيب القديم الذي اطلع عليه بعد ذلك حيث تحقق قدمه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى منه آخر نصف جاموسة وهي سليمة من العيوب ومع البائع بينة تشهد له بجهتها وسلامتها من العيوب وقت البيع فقبضها المشتري ومكنت عنده شهرين وخمسة أيام ثم مرضت في آخر المدة عند المشتري وذهبت عنده فادعى المشتري انها ماتت بسبب غش كان فيها عند البائع وأراد أن يأخذ منه نصف ثمنها الذي دفعه للبائع فهل لا يجاب لذلك حيث شهدت البينة الشرعية بجهتها وسلامتها من العيوب وقت البيع (أجاب) اذا ثبت قدم العيب عند البائع يكون للمشتري الرجوع بالنقصان حيث هلك المبيع بيده ولوربهن البائع على حدوثة والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من شريكه حصه من دار بثمن معلوم ووعدته المشتري بأنه يدفع له الثمن بعد مدة قليلة فهل اذا حصل من المشتري مطل في دفع الثمن ليس للبائع فسخ البيع حيث وقع صحيحا بحضرة بينة وليس له الا المطالبة بالثمن فقط (أجاب) ليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما فليس للبائع المذكور الفسخ بدون وجه شرعي ويجبر المشتري على دفع الثمن الحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل باعها ابنه في غيبة أبيه من غير اذن أبيه ومن غير اجازته فحضر الاب ولم يجز البيع فهل لا يكون البيع نافذا ويجبر المشتري على رد المبيع للمالك المذكور قهر اعنه حيث لم يجز المالك البيع النخيل المذكور ولا عبرة ببيع الابن (أجاب) اذا كان المالك في النخيل المذكور ثابتا للاب لا يكون البيع الصادر من ابنه نافذا بدون اذنه واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلا حصل لها مرض فاتها رجل اجنبي وهي مريضة فطلب منها ان يشتريه فقال لها انه لا يساوي الا خمسة آلاف فضة مع انه يساوي أكثر من ذلك فباعته له بناء على ذلك فهل اذا تبين بعد ذلك بقول اهل الخبرة انه يساوي أكثر من ذلك وتحقق الغبن الفاحش والغرور يكون لها فسخ البيع واسترداده من المشتري جبراعليه (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش مع التعرير من المشتري يكون للبائعة المذكورة فسخ البيع وترفع يد المشتري عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في سفينة صغيرة مشتركة بين رجلين لاحدهما ثلثاها وللآخر الثلث فباع ابن من له الثلث ان نصيب والده للشريك من غير اذنه ورضاه في غيبته فهل اذا لم يجز الاب ولم يرض به لا ينفذ ويكون للاب رده وباطاله واسترداد المبيع اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون للاب رد المبيع المذكور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل وله ابن اخذ في النظام فذهب وراء ابنه حتى خرج من جملة السقط ورجع الى بلده فوجد مشايخ بلده استولوا على نخيله وباعوه بغير اذنه واجازته فهل لا يكون بيعهم نافذا بغير اذنه واجازته ويكون له المالكه دفع يد واضع

١٢٦٧

٦

مطلب برهن البائع على حدوث العيب والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري

١٠٦٧

١٢

مطلب المعاينة في دفع الثمن لا تقضي فسخ البيع الصحيح اللازم

١٢٦٧

١٣

١٣٦٧

١٥

١٣٦٧

٢٤

البيع منه ولا تقبل شهادة مشايخ البلدة عليه بأنه أجاز ذلك ورضي به (أجاب) لا تقبل
شهادة مشايخ البلدان وبيع مائة الغير بدون إذن المالك موقوف على الأجازة فإن أجازته
المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر شيئا من النيلة
وقضها فوجد بها عيبا فأراد ردها على بائعها بالعيب فامتنع البائع من القبول فهل إذا
كان ظاهرا تشهده أرباب الخبرة ولم ير من العيوب يجبر على قبول المبيع ورد بعض
الثمن الذي قبضه (أجاب) للثمن الذي قبضه على بائعه إذا وجد به عيبا قديما ينقص
الثمن عقد التجار واسترداد دفعه من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل بعنا له بضاعة في ١٧ شعبان سنة ١٢٦٧ واشترى منها بضاعة وعائناها وذلك الشراء
في مقابلة ثمن البضاعة المأخوذة منا ولكن ما صار وزنها وقت المعاينة ومن بعدها سافر
الذي اشترى منها ووصل محله أخاه وكيلا عنه وأذن له بأن يزن لنا الصنف الذي اشترىناه
منه ويسلمه لنا فوزن لنا وكيلا في ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٦٧ البضاعة وسلمها لنا قبضناها
وسلمنا له السند الذي كان على أخيه والذي صار باقيا طرفنا مبلغ قليل يصير دفعه
له بجمعة خمسة شهور حكم الرضا الذي بيننا وبين البائع وبعد مدة ثلاثين يوما حصل
لصاحب البضاعة الأصلي نفليس في حق الناس في مبلغ جسمي فالآن هل للذ كور
رجوع في البضاعة التي اشترىناها منه من بعد أخذها بثلاثين يوما وتسليمنا له السند أو
صارت البضاعة حقتا في مقابلة ما هو لنا طرفه بموجب السند الذي بيد وكيلا وماله
عليها طلب في شيء من ذلك (أجاب) ليس لغرماء البائع معارضة المشتري فيما اشترى
من غيره بشرائه صحيحا لازما قبل الحجر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
عطى نائب نخل أكرهه المحاكم على بيعه بالمحسب المديد والضرب الشديد فباعه لآخر مكرها
بالمحسب والضرب المذ كورين ثم باعه المشتري لرجل آخر فهل إذا ثبت الإكراه بالبينة
الشرعية يكون البيع غير نافذ ويجبر واضع اليد على تسليم النخل للمكره المذ كور بعد
نوبت الإكراه بالبينة الشرعية (أجاب) إذا تحقق الإكراه الشرعي على البيع بالوجه
الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة
كقبضه الثمن طائعا ولا يمنع من الفسخ بالإكراه بيع المشتري بالإكراه لا يتم بالتراضي
بين المشتري الأول والثاني بخلاف فساد البيع بغير الإكراه فإنه يتمتع الفسخ فيه بتعلق
حق التعر به بعد القبض الأول وكذا الحكم في كل تصرف حصل في المبيع فاسدا بعد
القبض إذا كان تصرفا يمكن نقضه نحو البيع بخلاف ما لا يمكن فسخه إلا عاق فلا يرد بعد
وتجيب قيمته بلافق بين كون الفساد بالإكراه أو بغيره كما يستفاد من عباراتهم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا من آخر بثمن معلوم دفعه له ورد له
جيب قديم وأثبت على يد القاضي وسلم البائع الحمار وقبله منه فهل يؤثر البائع بعد
ذلك يدفع، أقبضه من الثمن ولا يكون له منعه بدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر

مطلب الفساد بالإكراه
لا يمنع الفسخ فيه كل تصرف
يقبل النقص بخلاف غيره

(أجاب) على البائع رد ما قبضه من الثمن حيث رد عليه المبيع بالعيب القديم وقبضه وليس له الامتناع حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أو أن باعها لآخر بثمن معلوم وقبض البائع من المشتري بعض الثمن وأمر البائع الجاهل بحملها ونقلها إلى مكان المشتري فبعد ذلك باعها البائع لغير المشتري بثمن أكثر من الأول فهل لا يكون البيع الثاني نافذا بدون إذن المشتري الأول وله إبطاله (أجاب) بيع ملك الغير بدون إذن مالكه موقوف على الإجازة فإن إجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على نخلة غيره واستهلك ثمرته في مصالح نفسه مدة ثم باعه لرجل في غيبة مالكه بثمن معلوم قبضه منه فهل إذا حضر المالك ولم يجز البيع ولم يرض به يكون له رفع يد المشتري عن النخل ويرجع المشتري بثمنه على من باع له ويكون للمالك تضمين من استولى على نخله واستهلك من ثمرته قدراته صحبه الدعوى (أجاب) على من استولى على ثمرات النخل بغير حق واستهلكها ضمنا أو بيع ملك الغير بدون الإذن موقوف على إجازة المالك فإن إجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بصلًا بثمن معلوم من الأوسية وسافر به ليبيعه في جهة فغاب مدة أشهر فاخذ الحماكم جاموسه من داره ورهنها عند شيخ البلد على ثمن البصل فهل إذا حضر رب الجاموسه من غيبته ودفع ما عليه من ثمن البصل يكون له أخذها مع تاجها وإذا باعها شيخ البلد لرجل آخر بغير إذن المالك ورضاه لا ينفذ يبيعه حيث لم يجزه ولم يرض به ويكون له نزعها من يد المشتري (أجاب) بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على الإجازة فإن إجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جار ية باعها لآخر بثمن معلوم ثم بعد ثلاثة أيام أراد أن يردها على البائع متعللا بأنها كثيرة الشر وانها خبلا في عقلها فامتنع البائع من قبولها منكر الدعواه فترافعا لدى رئيسهما فاصطالحا على يده على أن البائع يردها للمشتري ما تتي قرش وردها له وقبل المشتري الجارية المذكورة على ما بها فهل إذا أراد بعد مدة أن يردها ثانيا على البائع متعللا بما تعلل به أولا لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يردها عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس وهو أن يصطالحا أن يدفع المشتري الدراهم إلى البائع ويرد عليه المبيع لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز كما في التنوير وشرحه وعليه فليس للمشتري المذكور رد الجارية على بائعها حيث وقع الصلح عن العيب على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان قطعة أرض خربة خالية من البناء فباع الأخ نصيبه ونصيب أخته فيها لرجل أجنبي من غير أنهما ومن غير إجازتها ولم تجز لأخت البيع فهل يكون البيع فاسدا في نصيب الأخت ويكون لها أخذ نصيبها من المشتري قهرافه حيث لم تجز البيع (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عليه

١٢٦٧ ٢٤
١٢٦٧ ٢٥
١٢٦٧ ٣٠
محرم ٢
١٢٦٨ ١٣
مطلب اصطالحا على أن يدفع البائع دراهم إلى المشتري ولا يردها عليه جاز ويجعل حطام الثمن وعلى العكس لانه رشوة
١٢٦٧ ٢١

الابنة او اجازته فان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية كان
 اصلها ارض موات واحياها باذن الحاكم فباع نصفها لبنته البالغة الرشيدة بثمن معلوم
 من الدراهم وهو في حال صحته وسلامته وكتب لها بذلك حجة شرعية من نائب القاضي
 ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ابن آخر فأراد الابن الرجوع على الاخت في البيع
 بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من الاب لبنته بالبينة الشرعية وهو في حال صحته
 وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس للابن معارضة اخته في ذلك (أجاب) اذا
 صدر بيع الاب في نصف الارض المذكورة لبنته حال صحته صحيحا لازما لا يكون لاختها
 المذكورة معارضة لها في ذلك بدون وجه شرعي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بماله لنفسه دارا ومكث فيها مدة من الزمان وله أخ موجود فباعها
 للمشتري لا آخر حال حياة أخيه ومكث الاخر فيها سبع عشرة سنة والآن بعد موت
 أخيه يدعي البائع المذكور ان الدار لم تكن ملكا له خاصة بل لأخيه نصفها ما ردا
 بدعواه ابطال البيع في نصفها ولابنته له على ذلك فهل والحال هذه لا تعتبر دعواه المجردة
 عن الاثبات (أجاب) لا تسمع دعوى البائع بما ذكر والحال هذه لانه سعى في
 قرض ماتم من جهته فيرد عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان وعنده خمس
 عشرة نخلة فكتب النخل للبنتين في حال حياته وبأيديهما حجة شرعية بالملك عن أبيهما
 ثم بعد مدة من الايام أخذ الحاكم الرجل المذكور فحبسه فقال له بغني النخل بخمسة
 عشر ربالا فأجابته لذلك من غير رضا خوفا منه وأصبح هاربا من بلده فهل اذا لم تجز
 البنتان بيع أبيهما لا ينفذ بيعه ويكون البيع غير نافذ من أبيهما حيث لم تجزاه وثبت
 بما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا صدر التملك من الاب فيما ذكر من النخل لبنتيه
 المذكورتين مستوفيا شرائط الصحة والازوم قبل بيعه لغيرهما لا يكون البيع المذكور
 نافذا بدون اذنها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار وعليهم دين لمجته الديوان
 فباعها الحاكم كهم مشايخ الناحية بدون اذنها مقتضى أمر صدر لهم من الديوان بذلك
 وقبضوا الثمن بعد ذلك بأيديهم طائعين ودفعوه في الدين المطلوب لمجته الديوان وبعد
 بضي ثلاث سنوات مات المشتري عن ابن أراد بيع الدار وذهب للبائعين المذكورين
 وقال لهم أعطوني ثمن الدار وخذوا داركم فامتنعوا من ذلك وقالوا له بها وتصرف
 فيها لنشت ولا غرض لنا فيها وسلموا في بيعها بشهادة بينة شرعية من أهل البلد
 فباعها الوارث بعد ذلك لا آخر من غير بلدهم بثمن معلوم يحضرتهم واطلاعهم وتسليمهم
 في البيع فيها ثم ان المشتري باعها أيضا الواحد من أهل بلدهم وبنائها وسكنها مدة من
 السن وكل ذلك باطلا عنهم ومثاهدتهم لذلك نحو ثلاث وعشرين سنة والآن أرادوا
 ابطال البيع في الدار وأخذها من واضع البدع عليها متعللين بأنهم كانوا باعوها بدون
 قيمة المثل فهل لا يجابون لا بطل البيع والحال هذه (أجاب) اذا ثبت اجازة ملاك

١٢٦٨

٢١

مطلب من سعي في نقض
 ماتم من جهته يرد عليه
 سعيه

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

الدار البيع طائعين مختارين لا يكون لهم بعد ذلك نقض البيع كما لا يكون لهم نقضه
 بمجرد الغبن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا خربة من آخر فيها قرن قديم
 فهدمه المشتري وبناه دارا لنفسه من ماله من نحو تسع سنين والآن ظهر أن الدار
 المذكورة مستحقة للغير فهل إذا أراد رب الدار المستحق مطالبة بآخرها مدة سكناها لا يحجب
 لذلك وعلى الباقي ضمان ما أتلفه من قبل البناء بقول أهل الخبرة وإذا اتفق رب الدار
 مع الباقي على أنه يدفع له ما صرفه في البناء ويستقطع قيمة ما أتلفه يحجب لذلك ويكون
 للباقي الرجوع عما دفعه للبائع له حيث ظهرت مستحقة للغير (أجاب) إذا اشترى دارا
 وبني فيها فاستحق الرجوع بالثلث وقيمة البناء على البائع إذا سلم النقض إليه يوم تسليمه
 وإن لم يسلمه فبالثلث لا غير كما في الدر المختار وبالجملة فالنار يرجع إذا بني أو غرس بقيمة
 ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع فلا يرجع بقيمة حصص أوطين اهـ ولا مطالبة للمستحق
 على المشتري بالاجرة حيث لم تكن الدار وقتها أوليتم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع لابنه الصغير حصة من دار ثمن معلوم وقبل ولده البيع وصار يورثها ويأخذ
 أجرها مدة طويلة ثم أراد الرجوع وفسخ البيع بعد بلوغ ابنه مدة طويلة فهل لا يمكن
 من ذلك ويلزم الأب دفع اجرة الحصة المبيعة لابنه تلك المدة حيث استهلكها في شؤون
 نفسه بالضرورة سيما وإن الوالد اعترف عند القاضي بالبيع وهل البيع عنده وإذا أعطى
 الوالد المذكور دراهم لرجل أجنبي واعترف بأن الدراهم ملك لابنه القاصر المذكور
 وقال للأجنبي جعلت شريكاً لابني بعد أن وضع الأجنبي دراهم عليها ويكون للثلاث الخمس
 ولابني الثلاثة أنجاس وصار الأجنبي يتجر فيها على هذا الشرط مدة طويلة ويأخذ الوالد
 ربح الثلاثة أنجاس ولولده ثم بعد ذلك أخذ الوالد المال الذي يخص ولده من الشريك فهل
 لأولاد بعد بلوغهم مطالبة الأب بالمال الذي اعترف به وبربحه أو لا (أجاب) للابن المذكور
 بعد بلوغه رشيداً مطالبة أبيه بما ثبت له عليه من المال حيث لا مانع وليس لأحد
 المتعاقدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحاً لازماً بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في ذمي اشترى من آخر صاعاً ودفع له بعض الدراهم وبقي بذمته البعض الآخر وكتب
 له وثيقة بخطه بأن الباقي من ثمن المصاغ كذا من الدراهم ديناً عليه بذمة المشتري
 المذكور ولم يعين أجل فهل إذا طالت المدة يكون للبائع مطالبة المشتري المذكور بما
 بقي بذمته من الثمن المرقوم وإذا تعطل المشتري بأن طول المدة سقط لطلب البائع يباقي
 المبلغ لا عبرة بتعطله حيث كان مقرراً بما ذكر (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلا
 فرضنا كون البيع المذكور صحيحاً لازماً في جميع المصاغ يكون للبائع المطالبة بباقي
 الثمن حيث كان المشتري مقرراً ولكن من المعلوم أن بيع الذهب والفضة بأحد التقدين
 يشترط في صحته قبض البديلين في المجلس محرمة النساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر مقداراً معلوماً من العطر شاه المسمى باللغة التركية كلباغ وقبض المشتري

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١١

وأطلع عليه أهل الخبرة ليبيع لهم منه فظهر وتحقق أنه عطر فتنه وإن عطر القننة عنه
 فإنه والمشتري يحول ذلك ولا يميز بين عطر الشاه وعطر القننة فهل يكون للمشتري رد
 البع ولأخذ الثمن من البائع أو يدفع له بقدر الثمن عطر شاه (أجاب) نعم يكون للمشتري
 البع المذ كروا إذا كان الواقع ما هو مسطور وذلك أما الاختلاف الجنس فيبطل
 مع وأما القوات الوصف المرغوب فيه فيصح ويختير المشتري في قبوله ورده واختلاف
 الجنس مبنى على تفاوت الأغراض وعدمه ولو اشتري عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب
 ملق العقب بالشار إليه دون المسمى وينعقد لوجوده ويختير لقوات الوصف لاتحاد
 الجنس فلا اختلاف الجنس تعلق العقد بالمسمى ويبطل البيع لانعدامه كمن اشتري
 ماعلى أنه ياقوت فاذا هو فراج ولو باعه ليل على أنه ياقوت أجر فاذا هو أصفر صح
 بيع ويختير لاتحاد الجنس وقوات الوصف المرغوب فيه كما يستفاد من الدرورد
 من أرائل البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقره وقبضها
 بقر في هامة كثيرة بالحرث وغيره وولدت عنده فحدث بها شلل وأراد المشتري
 ما على البائع مدعيان أن هذا عيب قديم فهل لا يثبت الرد بمجرد دعواه سيما إذا كان
 أهل الخبرة يقولون هذا عيب حادث وليس بقديم (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع
 عيب الحادث عنده ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع
 بينة للمشتري كفي الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنات وابن
 وفوريتين وترك ما يورثه شرعاً من نخيل ودار فاستولى ابن شيخ البلدة على ما ذكر
 النخيل والدار المذكورة فاشوكة فطلب ورثة المتوفى جهم منه فادعى أنه اشتراه من
 إحدى الزوجتين فهل إذا ثبت البيع يتغذى حصتها دون حصصهم حيث لا اذن
 لهم ولا اجازة قولهم أخذ ما يخصهم بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يتغذى ملك
 من يبدون ولاية شرعية للبائع وإن رده المالك بطل والله تعالى أعلم (سئل)
 من اشترى كة بين جماعة باع أحدهم جميع الدار لرجل ثمن معلوم في غيبة باقي الشركاء
 هل ذلك حضر الشركاء وعلموا بالبيع وقبض الثمن ولم يجيزوا البيع وطلبوا أخذ
 عيب الشر يك البائع بالشفعة فور علمهم بالبيع والثن واشهدوا على ذلك عند العقار
 فيكون البيع غير نافذ في نصيبهم ويحكم لهم بالشفعة في نصيب الشر يك البائع حيث
 لم يشترطها ويحجر المشتري على رد جميع الدار لباقي الشركاء (أجاب) لا يتغذى بيع
 من اشترى كاه في نصيب الباقيين بدون إذنه ويتوقف على اجازتهم فإن أجازوه نفذ وإن
 لم يوافقوا وقضى للشر يك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم
 من في دار مشتركة بين اخوين صارت قسمتها بينهما وأخذ كل واحد منهما اشتقاقه
 بشفعة معلومة وبعد إقامة الجدار بينهما أبقى كل واحد منهما لنفسه جزءاً من نصيبه لير
 من أحدهما جعل عمره ضيقاً والثاني جعل عمره واسعاً وبقي الممران متلاصقين فبعد

٢٢ ١٢٦٨
 مطلب عند اختلاف الجنس
 في البيع لا يصح العقد
 أصلاً ومع اتحاد وفوات
 الوصف المرغوب فيه يصح
 ويختير المشتري

ربيع الاول
 ١ ١٢٦٨
 مطلب اختلاف في حدوث
 العيب وقدمه فالقول
 لمدعي الحدوث والبدنة
 لمدعي القدم

١ ١٢٦٨
 ٥ ١٢٦٨

١٢٦٨ ١١

١٢٦٨ ٢٢
طالب زوائد المبيع فاسدا
مضمونة بالعقد

١٢٦٨ ٢٦

١٢٦٨ ٢٦
مطالب للمشتري الرد
بظهور الخيانة في المراجعة

مدة حصلت مشاجرة بينهما فأراد اقسمة الممر من فطلب صاحب الممر الضيق ان يأخذ
 جانباً من نصيب أخيه اما يبيع أو بمبادلة فامتنع أخوه فهل لا يجبر على شيء ثم اذ كر
 (أجاب) نعم لا يجبر الا على المذكوّر على بيع شيء من عمره المملوك له والله تعالى أعلم
 (سئل) في أخوة بعضهم قاصر والبعض بالغ بما يكون جانب نخيل عن أبيهم فأمسك شيخ
 البلاد أحد الأخوة وحبسه وضر به ضرراً شديداً على بيع النخيل له فباعه له مكرهاً في غيبة
 باقي الشر كاه واستولى على جميع النخيل واستغل ثمره لنفسه مدة فهل اذا ثبت الاكراه
 بالينة الشرعية يكون البيع فاسداً في نصيب البايع ونصيب البايع في الشر كاه أيضاً حيث
 لم يجزوا البيع ويجبر شيخ البلاد على تسليم النخيل لأربابه وللقاصر بعد بلوغهم محاسبته
 على ثمر النخيل حيث كان معلوم القدر واستهلكه في مصاخر نفسه (أجاب) للمكره
 بعد زوال الاكراه فسخ البيع في نصيبه كما البايع شر كاه البايع المذكوّر رد البيع وان
 لم يثبت الاكراه الشرعي حيث كان البايع بدون اذنهم ولم يقاصر بعد بلوغه رشيداً
 مطالبه من استولى على نخيله بعد ما يبدل ما استهلكه من ثمرته وكذا للبالغ والبايع
 بالاكراه بعد فسخ البيع تضمين المشتري زوائد المبيع المنفصلة المتولدة كالثمر حيث
 استهلكها المشتري كما يستفاد من تفهيم الحامدية من أوائل الاكراه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى حصاناً من رجل بثمن معلوم قبضه المشتري من البايع ثم اطلع
 على عيب به في اليوم الثاني فأراد رده للبايع فامتنع من أخذه فهل اذا ثبت العيب بقول
 أهل الخبرة والمعرفة بان هذا عيب قديم يكون للمشتري رده وباطال البيع أو مطالبة
 البايع بالثمن (أجاب) من وجد بعثريه ما ينقص الثمن عند التجار اخذ به بكل الثمن أو رده
 على بائعه فلم يشتري المذكوّر المبيع بالعيب القديم بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جارية على ان ثمنها عليه من بائعها خمسة
 وخمسون ريالاً بعد دفع وياخذ بمحافوقها خمسين قرشاً مع كون الجارية سليمة من العيوب
 وانعقد البيع على ذلك وقبضها المشتري ثم بعد ذلك ظهر أن الجارية كان لها مال قبل
 ذلك باعها الرجل آخر بخمسين ريالاً بعد دفع فظهر أن الجارية عيباً ردت بسببه فخصم
 الرجل الذي باعها للمشتري المذكوّر واشترها على عيبها باربعين ريالاً بعد دفع فهل اذا
 ثبت التدليس في الثمن من البايع والعيب يكون للمشتري ردها (أجاب) اذا ظهرت خيانتا
 البايع في المراجعة باقراره أو برهان على ذلك أو بنكوله عن اليمين اخذ المشتري المبيع بكل
 الثمن أو رده على بائعه فلم يشتري المذكوّر الجارية المذكوّرة على بائعها بعد ثبوت
 خيانتة في المراجعة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين
 مناصقة بينهما مسافة بعيدة فباع أحد الشريكين نصيبه لرجل بثمن معلوم بموجب حجة
 شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فذهب المشتري الى الشريك الثاني ليقتسم النصف
 الذي اشتراه فاخبره الشريك الثاني وأضع اليد بانه باع الربع من نصيبه والربع من

١٢٦٨

٢٦

بیشریکه لا خوفه اذالم یاذن الشریک الغائب لشریکه بالبیع ولم یجزه ولم یرض
 لا ینفذو ینکون بیعه هو لنصیه من الرجل الذکور صحیحاً ناذراً (أجاب) اذا باع أحد
 من یکن حظ شریکه أو بعضه بدون اذنه توقف علی اجازة المالك فان اجازة نفذوان
 بطل والله تعالی اعلم (سئل) فی جماعة أخذوا من آخر دراهم یدفعون له بها لهما
 بیعاً ولم یعینوا له وقت الاستلام ولا قدر الثمن ودفعوا له قدر ما علوما علی مرات متعددة
 فستهلكه صاحب الدراهم بالبیع والتصرف فی نفسه فهل والحال هذه ینکون سلماً فاسداً
 علی من استهلكه ضمانه بثن مثله وقت استهلاكه واذا طلبوا منه الزیادة علی الثمن
 الذکور لا یجیبون لذلك (أجاب) اذا كان البیع فاسداً وقبض المشتري المبیع برضا
 من یجاء اولدالة ولم یمنه البائع ملكه المشتري بمثله ان مثلاً والافقیمة یوم قبضه
 فی بعد هلاکة أو تعذر رده کفی الدوا المختار والله تعالی اعلم (سئل) من قاضی الجیزة
 لمرأاة دعت أنها باعت نخیلاً ثم ارادت فسخ البیع متعللة بانه كان بغير قيمة مثله
 انها تجهل البیع والشراء وانها تطلب ان یدهب معها ینسب من جيرة البلاد وینظروا
 فی ثمن الذکور وورقیمته وانها قبل ان تبیع لهم النخیل المرقوم كانوا واضعین أیدیهم
 فی فم خمس وعشر بن سنة وهم يستغلون ثمره فی کل سنة بمبلغ خمسة مائة قرش وبعد
 باعت لهم النخیل المرقوم فی التاریخ المرقوم وترید الا ان مطالبهم بالاستغلو من
 ثمر النخیل المرقوم فی المدة المرقومة فهل یجیب لذلك وتسمع دعواها (أجاب) لا یفسخ
 من یجزم دعوای الغبن ولا تسمع الدعوی بعده فی خمس عشرة سنة علی فرض صحتها
 بلعدا ما استثنی ان كان المدعی علیه جاحداً والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات
 من ولاده الذکور والانات القصر وترك ما ورث عنه شری عامن النخیل فادعی شیخ البلد
 فی المیت دیناً فاحضر رجلاً من أقارب المیت غیر وارث ولا وصی ولا قیمة وأمره ببیع
 النخیل الذکور فباعه فهل والحال هذه لا ینفذیه واذ باع القصر ولم یجیزوا البیع
 لموضوایه ینکون لهم نزع من واضع الید ومحاسبته علی ما استغله من ثمره حیث كان
 ثابتاً لهم فی نفسه عن مورثهم بالبیعة الشرعیة (أجاب) نعم لا ینفذ بیع الرجل الذکور
 كان الامر ما هو مسطور وللمیتم بعد بلوغه رشیداً انتزاع النخیل الموروث له من واضع
 علیه ومحاسبته علی ما استهلكه من ثمرته حیث لا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی
 ملک قطعة أرض براح خالیة من البناء والانقاض باع منها بعضاً باذرع معلومة
 حدوده الاربع لرجل آخر وكتب له بذلك حجة ثم بعد مدة باع كامل باقی الارض الی
 من یحددها بحدود أربعة الحد القبلی ملک المشتري الاول والبصری وما بقی من الحدود
 من ملک ملائکها شرعاً وعند کتابة الحجة أملی القاضی عن قیاس الارض المبیعة ثانیاً
 فظهر بالارض المذکورة المبیعة ثانیاً زیادة أذرع عن المقاس المحرر بالحجة فهل للبائع
 أن یجوع فی هذه الزیادة أم العبرة بالحدود وتكون حق المشتري الداخلة فی حدوده المصدق

١٢٦٨

٢٩

مطلب اذا قبض المشتري

المبیع فاسداً برضا بائعه

ما سلكه بمثله أو قیمته یوم

قبضه

ربیع الثاني

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

عليها البائع حين البيع (أجاب) العبرة لما وقع عليه العقد لما كتب في الحجة بناء على
الاملاء فحيث صدر البيع في جميع ما فضل عن المبيع أو لا كما هو مذكور لا يكون للبائع
بعد ذلك الرجوع فيما وقع عليه العقد ولا عبرة بالاملاء الصادر بعد العقد والمحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً عن أبيه وجده خرج من بلده وغاب مدة من السنين
ثم رجع لبلده فوجد شيخ البلد تعدي عليه بدون ولاية شرعية وتصرف فيه بالبائع
لثلاثة رجال أجانب واقتسموه، ألا نفهل إذا لم يجز المالك البيع ولم يرض به لا ينفذ
بعضه ولا تصرفه ويكون لملك المنزل فيخ البائع واسترداد عقاره من أيديهم حيث كان
ألقى بآبائه فيه عن أصوله بالطريق الشرعي (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون
ولاية شرعية فإن أجاز المالك نفذ وإن رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له جاموسة وأخر له نور فباع ابن رب الثور الثور لصاحب الجاموسة مقايضة وزيادة على
ذلك ما بقي قرش يدفعه - ما مال الثور فهل إذا كان البيع بمباشرة ابن المالك
المذكور وأجاز له أبوه ورضي به يجبر مالك الثور على دفع المائتي قرش ولا عبرة بانسكار
أبيه بعد ثبوت الإجازة الصحيحة والرضا بالبائع على الوجه المذكور (أجاب) الإجازة
اللاحقة كالوكالة السابقة فإذا ثبت أن المالك أجاز عقداً به المذكور ورضي به لزمه
موجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبداً وقيماً بمثل معلوم
غيره وغبنه فيه البائع بقوله أنه يساوي كذا من الثمن ثم تبين بعد ذلك أنه لا يساوي
ذلك وإن البائع غبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل إذا ثبت الغرور
والغبن الفاحش بشهادة البينة الشرعية يكون للشري فسخ البيع وتسمع الدعوى
بذلك من المشتري ولو بعد إزالته بمثل العبد وجب عليه (أجاب) إذا تحقق الغبن
الفاحش مع التقرير بما ذكر يكون للمشتري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى خيولاً من الميرى للعهد فاشترى منه رجل آخر بعض الخيول
واتفق معه بمحضرة بينة شرعية أنه يدفع له ثمنها حكم ما تاتي به المحافظة من بلاد الروم
حيث لم يعلم الثمن حين ذلك فتأخرت المحافظة مدة أشهر فماذا المشتري الثاني قبل
حضورها أو بيعت تركته وفيها الخيول المذكورة وما قبل مما اشترى به فالمشتري
الاول يريد أخذ الثمن المذكور في المحافظة والودعة يريدون دفع الثمن حكم ما بيعت به
الخيول في التركة فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بان مورثهم اشتراها
بحكم الأثمان التي تاتي بها المحافظة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) شراء المشتري الثاني على
الوجه المستطور غير صحيح وعليه قيمة ما اشتراه يوم القبض حيث قبضه وتعدر رده فتؤخذ
من تركته بعد وفاته وكذا الشراء الاول إذا لم يبين ثمنه حال العقد والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك شبة جاموساً باع نصفها لآخر بثمن معلوم مؤجل فخل الاجل وطلب
البائع الثمن فجوز عن دفعه فتقايلا واخذ البائع مبيعته بدلا عن الثمن ثم بعد ذلك باعها

ربيع الثاني سنة
١٢٦٨ ٣٠

جادی الاولی

١٢٦٨ ١

مطلب اشتری شیأثم اشرك
فيه آخر فهذا بيع النصف
بنصف الثمن

١٢٦٨ ٩

١٢٦٨ ١٢

مطلب ما يكتب في وثيقة
السلم من قوله جديد عامه
مفسد له قبل وجود
الجديد

آخر فبعد ان نجت عند المشتري الثاني ادعى من كان اشتراها أولا الملك فهل لا يجاب
بأن هذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (اجاب) لأملاك للمشتري الاول في الجملة موسعة
كقوة بعد ثبوت الاقالة منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض
فقطعت على أشجار فاسقط حقها من جزء منها جردا عن الشجر ثم باعه بخمس شجرة من جملة
الشجر الذي يملكه غير معينة ولم يبينها بالاقرار ثم قال له شاركك في بقية الشجر ولم يزد
من ذلك شيأ فهل يكون هذا البيع فاسدا حيث جهل المبيع ولا تصح هذه الشركة
(الجواب) بيع الاشجار على الوجه المذكور غير صحيح وله ظ شاركك ان كان للبيع
يصح بشرط علم المشرک فيه وببيان الثمن وقبول الآخر قال في الدرر من الشركة ومن
اشترى عبدا مثقالا له آخر اشرك في فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده
صحيح وزعمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به اه وفي رد المحتار بعد كلام قلت
ومثله في النخبة اشترى شيأ ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي
لشترائه اه ومقتضاه انه ثبت فيه ببيعة احكام البيع من ثبوت خيار العيب
والرق يقره ونحوه وانه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول
المصنف وان بعده أي بعد القبض صح الى آخره فامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر دارا خربة بثلث المثل واستولى عليها المشتري وبناها وصار يتصرف
فيها مدة إحدى عشرة سنة ثم بعد مضي هذه المدة أراد البائع ان يرجع على المشتري متعللا
بغير باعها له بثلث بخمس وذلك للحيلة على ابطال البيع فهل لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه
شرعي ويكون البيع صحيحا فاذا حيث كان الثمن بثلث المثل في زمن البيع يقول أهل
الحجة (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا نافذا لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من الدراهم على راد على ان
يأخذ منه كذا ضريبة مما يزرعه من الارز في ذلك العام كل ضريبة بكذا والضريبة قدر
معلوم عندهما فبعد حصاد الارز دفع له قدر ما منه هو باع منه جانبيا لانا س فاراد دفع
الدراهم معارضة المشتري متعللا بانه احق منهم بسبب دفعه الدراهم على الوجه المذكور
فهل حيث كان دفعه للدراهم في مقابلة ما يخرج من زراعته هذا العام لا يكون له
معارضة المشتري سيما بعد قبضهم لما اشتروه (اجاب) نعم لا يكون له معارضة المشتري
والجمال هدم وليس له المطالبة بالمسلم فيه لفساد السلم بعدم استيفاء شرائطه التي منها عدم
انقطاعه من وقت العقد الى وقت الحل ففي الدرر من السلم ولا أي لا يصح السلم في حنطة
حديثة قبل حدونها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت الحل
فقط فتح ثم قال قلت وعليه فما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسد له أي
قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى اه وقوله في حادثة السؤال مما يزرعه من
الارز في ذلك العام من قبيل ذلك وما قبضه من المسلم فيه يجب رده ان كان قائما والا فعليه

مثله وله رأس ماله كما هو الحكم في البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن قاصرو عن بنتين بالغتين وترك دارا فباعها إحدى البنتين في غيبة أختها وقصر
الاخر فبعد بلوغ القاصر ترافعا لدى المحاكم الشرعي وفسخوا عقد البيع في نصيب الاخر
والاخر واشترى المشتري المذکور نصيبهما منهما بثمن معلوم في الذمة فهل اذا امتنع
من الدفع لهما متعللا بفسخ البيع الاول لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله اذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا يباعها لآخر بثمن معلوم دراهم ودار قومته تلك الدار التي هي من جملة
الثمن بقدر معلوم من الدراهم والبائع لم يعاينها ثم بعد ان عاينها هو وأهل الخبرة تبين انه
مغبون فيها بغرور فهل اذا ثبت الغبن فيما يباعه أو فيما اشتراه بقول أهل الخبرة ونظرهم
في ذلك والغرور بالوجه الشرعي تحل عقدة البيع وترد الدار لصاحبها (أجاب) الغبن
الفاحش مع التغير يثبت لكل من البائع والمشتري خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أربعة بنين وعن أربع بنات وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا من
دار ومواش وغير ذلك مما يورث فقصر فبعض الورثة ببيع بعض من المواشي بدون اذن
بقية الورثة ورضاهم فهل لا ينفذ تصرفه في نصيب غيره اذا لم يجزوه ولم يرض بهو يقسم
جميع ما تركه الاب بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب)
للزوجة الثمن فرضا والباقي يقسم بين الاولاد المذکورين للذكر مثل حظ الانثيين وبيع
احدهم لشي من التركة بدون ولاية شرعية موقوف على اجازة الباقي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى حصانا من امرأة بثمن معلوم في الذمة مؤجلا الى أجل معلوم فبعد
مضي الاجل طالبت به ثمن الحصان المذکور فامتنع من الدفع ويريد ان يرد عليها بدون
وجه شرعي فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ويجبر على دفع ثمن الحصان المذکور لها
(أجاب) بعد صدور البيع من المتعاقدين صحيحا لا يكون لاحدهما فسخه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث عن أبيهم وضعوا
أيديهم عليها مدة ثم خرجوا الى بلدة أخرى خوفا من ظالمهم وأقاموا فيها سوية مدة قليلة
ثم رجعوا الى بلدتهم فوجدوا مشايخ بلدتهم باعوا الطاحونة المذكورة بغير وجه شرعي
واخذوا ثمنها ولم يعطوه مالا كما ولم يدفعوه في جهة تخصهم فهل اذا حضر او لم يجزوا بيع
المشايخ المذکورين لا ينفذ البيع وتكون الطاحونة باقية على ملك اصحابها واذا نعل
المشتري بان المشايخ المذکورين باعوا الطاحونة بحضور ملا كما ورضاهم ولم يكن عنده
بدنة تشهد بذلك لا يعمل بقوله (أجاب) بيع المشايخ الطاحونة المذكورة بدون اذن
ملا كما موقوف فان لم يجزه الملاك وردوه بطل حيث لم يثبت المشتري رضاهم به والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا يباعه لآخر باختياره بثمن معلوم قبضه من
المشتري بموجب حجة شرعية مشمولة بتختم قاضي الولاية ثابتة المضمون بالبدنة الشرعية

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ ٣

فهل اذا اراد البائع الآن ابطال البيع متعللا بانه كان مريضا وقت بيعه له وانه كلفه
 يادقن الثمن الذي باعهمه لايحجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون البيع
 صحيحا نافذا حيث كان هناك بينة تشهد بانه كان صحيحا وقت البيع وانه صدر عن طوع
 واختيار (اجاب) حيث صدر البيع من المتعاقدين صحيحا لازما لا يكون لاحدهما
 منه بدون وجه شرعي فليس للبائع المذكور فسخ البيع بمجرد تعلله بما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف سفينة بثمن معلوم الى اجل معلوم بحضرة
 بينة شرعية ثم بعد وقوع البيع باربعة ايام باع البائع المبيع ثانيا لرجل آخر بدون اذن
 من المشتري وبدون اجازته فهل اذا ثبت البيع الاول من المالك يكون صحيحا نافذا
 ويكون باقيا على ملك المشتري الاول ولا يكون البيع الثاني نافذا حيث لم يجزه (اجاب)
 يقضى للمدعي الشراء اول حيث ثبت شراؤه بتاريخ سابق على شراء المشتري الثاني والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فاستولى الابن على
 الدار مدة ثم بعد ذلك باعها لابن لشيخ البلد من غير اذن اخيه ومن غير اجازتها ثم ماتت
 الاخت عن اولادها ولم تجز البيع فهل والحال هذه لا يكون البيع نافذا في نصيب
 الاخت ويكون لورثتها الاستيلاء على نصيبها في الدار المذكورة ويجوز للمشتري على
 تسليم نصيب الاخت الميتة لورثتها (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية عليه
 فيكون موقفا على اجازة مالكه فان اجازته نفذ وان رده بطل والاجازة بعدموت المالك
 من وارثه لا تصح لان شروطها قيام البائع والمبيع وكذا الثمن لو عرضا وقيام صاحب
 المتاع ايضا كما في الدر من فصل في القضولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع جارية
 لا تحرم بثمن معلوم ثم باعها المشتري لآخر ايضا فحكمت عنده مدة وادعى انه ظهر بها رجل
 ثم ردها للبائع الثاني فقبلها منه ثم اراد الثاني بعد قبولها ان يردها على البائع الاول مع
 انها اخبرت بان الحمل ليس من البائع الاول فهل والحال هذه اذا لم تلد الا بهدمضى ستة
 اشهر من وقت البيع الاول لا يمكن المشتري الاول من ردها للبائع له وهل اذا ولدت لاقول
 من ستة اشهر يكون قبول البائع الثاني لها من اشتراها منه مانع له ايضا من ردها للبائع
 الاول (اجاب) اذا باع شخص ما اشتراه قبل اطلاعه على عيب به فرد عليه بعيب قديم
 يرده على بائعه لورده عليه بقضاء بعد القبض ولورده عليه برضاه بلا قضاء لا يكون له الرد
 على بائعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لرجل مكانا بعضه عن نفسه وبعضه بوكالة
 عن أمه بثمن معلوم على يد قاضي بلد هم وقبض بعض الثمن وكل ذلك من غير اكرام
 عليهما في ذلك والآن يدعى البائع ان ثمن المكان المتباع بخس وانه أنقص من ثمن
 الكل وتوجهها الى المهندس واحضراه وبهيمته اناس وافادوا بانه أنقص من ثمن الكل
 فهل هذا التعلل يفسخ عقد البيع المذكور أم لا (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن
 الفاحش وليس للبائع نقض البيع في حصته بالغبن الفاحش اذا لم ينضم اليه تغريره على

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٧

مطلب في شروط اجازة
 بيع القضولى

١٢٦٨

١٠

مطلب رد عليه بعيب قديم
 بقضاء يكون له الرد على
 بائعه وان برضاه لا

١٢٦٨

١٥

مطلب لا ينفذ بيع الوكيل
 بالغبن الفاحش

مأه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا يبلد الريف باعوها الرجل
 بثن معلوم قبضوه وقبض المشتري الدار وانشا وعمر فيها بناء من ماله وصارت قيمتها بعد
 البناء أكثر من قيمتها وقت الشراء باضعاف اضعاف كثيرة وانتفع بها مدة من السنين
 ثم بعد ذلك مات البائعون الا واحد ادعى بانه كان باع بدون قيمة المثل ويريد ابطال
 البيع لكونها صارت الآن تساوى أكثر من ذلك وينظر لقيمتها الآن فهل بعد ثبوت
 البيع بقيمة المثل في ذلك الوقت من البائعين وانشاء المشتري بها البناء والعمارة
 وانتفاع به المدة المذكورة لا يجاب البائع المذكور لا بطل البيع ولا عبرة بما تعلق
 به (اجاب) نعم لا يجاب البائع المذكور لفسخ البيع في نصيبه بمجرد تعلقه المستور والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في عقار آل لهم بالارث عن مورثهم باع الورثة
 نصيبهم منه لواحد منهم وتصرف فيه المشتري بالبيع ثم بعد ذلك اراد المشتري ابطال
 البيع ورده على الورثة متعللا بانه اشتراه منهم بالغبن فهل يكون تصرفه فيه وبيعه بعد
 الشراء من ورثة أبيه مانعاً له من ذلك لاسيما والمبيع بيد المشتري منه (اجاب) لا رد
 بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور على فرض عدم خروج المبيع عن ملك المشتري بالمبيع
 الصحيح البات والله تعالى أعلم (سئل) في زيد اشترى من ورثة عمر وروهم ذكور واناث
 بالغون راشدون قطعة أرض برا حاخالية عن الانتقاض بثن معلوم من مدة سنوات يمنع
 البناء فيها من طرف الحكومة والانتفاع بها آيلة لهم بالارث وقبضوا الثمن وحرروا سند
 مبيعة مدمو غاموضوا به جملة شهود فهل اذا فرض من بعد مدة ثلاثين يوما من البيع
 وقبض الثمن انه صار الترخيص في البناء والانتفاع بالارض المذكورة يسوع للبائعين
 المذكورين الرجوع على المشتري المذكور ونقض بيعهم واسترداد الارض المذكورة
 منه وهل يجبر المشتري على ذلك (اجاب) بعد صدور البيع من أهله في محله صحيحا لازما
 لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعى فليس للبائعين المذكورين والمحال
 هذه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته القاصرة وترك
 ما يورث عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته قطعة أرض مغروسة أشجارا بها ساقية فباع
 الزوج المذكورة نصيب بنتها من الأشجار والساقية ولم تكن وصيا عليها ثم بعد
 مضي مدة قليلة أقرت البنت بالبلوغ واجازت البيع وسنها عند الاقرار ثلاث عشرة سنة
 والظاهر يكذبها في هذا الاقرار فهل والمحال هذه لا تعتبر اجازتها للبيع الصادر من
 أمها سيما وانها لم تبين ما بلغت به من حيض أو غيره (اجاب) في التنوير وشرحه وقف
 بيع مال الغير لو الغير بالغ بالغافلا ولو صغيرا او مجنونا لم ينقض أصلا كافي الزواهر معزيا
 للماوى اه ومنه يعلم عدم نفاذ بيع مال القاصرة المذكورة باجازتها بعد بلوغها لعدم
 اعتقاده أصلا الا ان العلامة ابن عابدين نقل ما يخالفه وجهه من قسم الموقوف اذا كان له
 مجيز حال صدوره من وفى أوقاض وعليه فينفذ باجازه القاصرة بعد بلوغها والمحال هذه

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

رجب
١١

١٢٦٨

١٢

وقوى ذلك فراجعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أسيرام فأطار به ذوى
الرحم المهرم منه الصغار ثم أراد ان يفرق بينهم بالبيع فامتنعوا من ذلك فهل يجوز له
ذلك أم لا (اجاب) لا يفرق بين صغير وذى رحم محرّم منه الا اذا كان بحق مستحق
تكرّ وجهه مستحقا ودفع أحدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده بعيب والمراد عدم المحل
وكرهية التفريق لافساد البيع والبيع والشراء في ذلك سواء وعن أبى يوسف انه
يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في الجميع زيلعي أفاده أبو السعود
في حاشيته على مسكين من أواخر البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
بها لآمرأة بنتن معلوم وتواعد على قبض الثمن الى أجل معلوم وأقبضها الدار ثم بعد
ثلاثة أيام باعها ثانيا لرجل آخر بالثمن الاصلى الذى باع به أولا للمرأة المذكورة وقبض
منه الثمن فهل اذا كان مع المرأة بينة ببيع الرجل المذكورة لها الدار أولا لا يكون له
البيع ثانيا وتبقى الدار على ملك المرأة المذكورة ولم يكن الا الثمن المعلوم (اجاب)
اذا أثبتت المرأة المذكورة شراءها لما ذكر بتاريخ سابق على بيع المالك لذلك
الرجل لا يكون البيع الثانى نافذا بدون اذنها واجازتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفى الى رجة الله تعالى عن بنته وأخيه والبنت في بلد غير بلد أبيها فجاء ابن أخى الميت
الى البنت وطلب منها بيع ما يخصها من تركه أبيها وهى جاهلة بما يخصها من تركه أبيها
فقدوا وجنسا وعينا فوكلت في بيعه شخص جاهلا بعين التركة وقد درمما يخص الوارثة
منها باع الوكيل المذكورة عنها فهل لا يصح البيع لمجهل الوارثة وجهل وكيلها بالعين
والقدر والجنس ولها الرجوع (اجاب) أفاده في تنقيح الحمادية ان جهل المشتري المبيع
يمنع صحة البيع لاجهل البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدروا معلوما
من الدراهم ليشتري له به عجلة جاموس بطريق الوكالة عنه فاشترى الوكيل بالقدر
المعلوم لموكله ووضعها عند رجل آخر لينتفع بها باذن موكله ثم بعد مدة من الزمان
ادعى واضع اليد بان له ثلثا فيها باعه له الوكيل فهل اذا ثبت ان الشراء للموكل بماله خاصة
دون الوكيل وباع الوكيل بغير اذن الموكل واجازته يكون البيع غير نافذ (اجاب)
لو كيل بالشراء لا يملك البيع فبيعه بغير اذن المالك موقوف على اجازته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل استأجر أرض زراعة من مالكها مدة سنتين باجرة معلومة وأشغلها
للمستأجر نزع موقبل فراغ المدة باعها مالكها بافظ البيع بثمن معلوم لا آخر ولم يسلم له
المستأجر فيها فهل لا يكون البيع نافذا (اجاب) يبيع المالك العين المستأجرة موقوف
على اجازة المستأجر فيملك المستأجر الاجازة دون الفسخ الى الصحيح والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا يحوارها قطعة أرض خربة يملكها أيضا سافر الى جهة ومات
فباعت اولاد كور واثان وبيحواره دار باعها مالكها لرجل اجنبي بثمن معلوم مع جزء
من القطعة الارض المحرّبة المملوكة للجار والمتوفى فحين علم الوارث ببيع الجار أخذ

١٢٦٨

٣

مطلب لا يفرق بين صغير
وذى رحم محرّم منه الا
بحق مستحق

١٢٦٨

١٥

مطلب جهل المشتري
المبيع يمنع صحة البيع
لاجهل البائع

١٢٦٨

١٩

مطلب الوكيل بالشراء
لا يملك البيع

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٥

مطلب بيع المستأجر
موقوف على اجازة
المستأجر وملك الاجازة

بالشفعة بحضرة بينة فهل يكون له ذلك و يكون تصرف الجار بالبيع فيما لا يملكه غير نافذ حيث ثبت الملك فيه للوارث عن مورثه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته و يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان باعه لرجل آخر بالوجه الشرعي باليجاب وقبول من الطرفين على يد مأذون من طرف القاضي بحضرة جمهور من المسلمين وجرت الصيغة الشرعية ثم بعد ذلك اراد المشتري المذكور بعد تسليم السندات واعتراف البائع بقبض ثمن المكان المذكور ان يرد المنزل بعد قبضه ووضعه عليه المحقر من طرفه وان يفسخ البيع ويرده الى صاحبه الاصلى فهل لايجاب لذلك (اجاب) بعد صدور البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد وباعها لرجل أجنبي في غيبته بغير اذنه ورضاه فهل اذا لم يجز الوارث المذكور بيعه ولم يرض به لا ينفذ ويكون له فسخ البيع واستردادها من المشتري حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أمه بالبينة الشرعية (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك قبل صدور البيع أو اجازته بعده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا وكتلت زوجها في بيعه بحضرة بينة شرعية فباعه لرجل أجنبي بثمن مثله من مدة إحدى عشرة سنة وزيادة بموجب وثيقة بيد المشتري والآن تريد ابطال البيع متعللة بأنهم لم تاذن له ولم توكله ببيعها فهل لايجاب لذلك ولا يمكن من نقض البيع اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لايجاب المرأة المذكورة الفسخ البيع حيث ثبت توكلها ببيعها وباعه وكيلها بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ابنا قاصرا فقيرا وترك له فدان طين اميرى باعه ابن عمه لآخر ولم يكن وصيا ولا قيه ولا مصلحة للقاصر في ذلك أصلا فهل يكون المحق في ذلك الفدان للابن المذكور وتصرف ابن العم فيه غير نافذ (اجاب) لا يجزى التوارث في الارض الاميرية واللاحق بها ابن المتوفى عنها حيث كان قادرا على دفع ما عليها من المؤن ولا ولاية لابن العم المذكور في مال ابن عمه القاصر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنتان بنت غائبة في الشام وبنت حاضرة في بلاد الام فاردت هذه المرأة ان تبيع ما تملكه من عقار وغيره لبنتها فوقكت البنت الحاضرة تزوجها في ثمن نصف العقار وغيره من الام فقبل الوكيل الثمن للحاضرة والغائبة وأسقطت الام أيضا للغائبة قطعة أرض زراعية واضيف الايجاب والقبول في حق الغائبة لها في البيع والاستقاط ثم ماتت الام قبل حضور الغائبة واجازتها الشراء فهل اذا لم يكن صدر من الغائبة توكل لهذا الشخص ولم يحصل منها اجازة للشراء قبل موت البائعة لا ينفذ البيع في نصيبها في العقار ويكون نصيب هذه البنت على ذمة المرأة الميتة يورث عنها شرعا (اجاب) حيث لم تجز البنت الغائبة المذكورة الشراء والمحال هذه حال حياة أمها المالكة لا يكون شراؤها وج

١٢٦٨

٢٩

رمضان

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٣٠

مطلب يخالف شراء
الفضول يبعه في التوقف
على الاحازة الا عند
الاضافة الى الغائب
في الكلامين أو أحدها
على الخلاف

اختتمها ما نفذ عند الاضافة في الايجاب والقبول لها او يكون ما اشترى لم ياتر كة عن
الام البائنة اما عند عدمها فينفذ الشراء على من باشر وفي الدر من فصل في الفضولي قيد
بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فيوقف
هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع
بعته لفلان يتوقف بزانية وغيرها اه وفي رد المحتار قوله فقال البائع بعته لفلان أي
وقال الفضولي اشتريت لفلان كما في البرازية وغيرها لان قوله بيع أمر لا يصلح ايجابا وفي
الفتح قال اشترته لاجل فلان فقال بعت او قال المالك ابتداء بعته منك لاجل فلان فقال
اشتريت لم يتوقف لانه وجد نفاذا على المشتري لانه اضيف اليه ظاهرا وقوله لاجل فلان
يحمل لاجل شفاعته اورضاه اه وذ كره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا
اضيف العقد في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته واقره في البحر لكن في
البرازية أيضا لو قال اشتريت لفلان وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف اه
وظاهره انه ينفذ على المشتري لكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق السكر ايسى
وقال بعل العقد في اصح الروايتين لانه خاطب المشتري فرده لغيره فلا يكون جوابا فكان
شطر العقد بخلاف قوله بعت لفلان فقال اشتريت له أو قبلت ولم يقل له وقوله بعته من
فلان فقال اشتريت لاجله أو قبلت فانه يتوقف لاضافته الى فلان في الكلامين قال في
النهر وعلى هذا فلا كفاء بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر اه ثم بعد
كلام قال فصار المحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والا
نفذ على المشتري مالم يصف الى الآخر صريحا فيسقط اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات وترك ثلاثة اولاد وبنات أحدهم بالغ والثلاثة قصر وتولى المبالغ حصة شياخة في
بلده فطلب منه ما تاريا ل نفسه الحماكم على ذلك فباع ما يملكه وما يملكه اخوته القصر
من نخيل فهل لا ينفذ البيع في نصيب القصر ويكون للقصر بعد بلوغهم من قبض البيع
واخذ ما يخصهم من واصل اليد عليه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا ينفذ
البيع في نصيب القصر ويقضى لهم بأخذ ما يخصهم من النخيل الموروث لهم عن أبيهم
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعمى وكل بصير في شراء نخيل معينة من
مال الموكل فاشترى الوكيل تلك النخيل من مالكة واستولى عليها الموكل وصار يتنفع
بها مدة سنين في حياة البائع المذكور فهل اذا اراد ورثة البائع بعد موت مورثهم ابطال
البيع لا يجابون لذلك وتبقى يد المشتري المذكور عليه (اجاب) حيث صدر البيع من
المورث صحيحا لازما حال صحته لايجاب وارثه بعد وفاته لم يمتح بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخيل عن مورثهم أكرههم شيخ بلدهم
على بيع النخيل له بالضرب الشديد والحبس المديد فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي من
الشيخ المذكور بالمدينة الشرعية يكون لهم فسخ البيع واسترداده من يد شيخ البلد المذكور

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

حيث لم يكن عليهم ديون ولا مطالب لجهة الديوان (أجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على بيع التخييل المذكور يكون ان كره على ذلك فبيع البيع بعد زوال الا كراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع عينة من الكتان سلمها لرجل وذكراه ان عنده من هذه العينة مقدار كذا فاشترى منه القدر الذي ذكره بمبلغ معين وشرطا احضار الكتان المذكور وتسليمه بمولاق فاحضر وكيل البائع جميع الكتان الى بولاق وصار الوزان بزن فيه بحضرة وكيل البائع ووكيل المشتري فقبل تمام وزن الكتان ومعرفة مقداره وتسليمه لو وكيل المشتري احترق جميعه بالنار فهل لا يكون للبائع مطالبة المشتري بثلث الكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض صحة البيع لا يكون للبائع مطالبة المشتري بالثلث اذا هلك المبيع قبل تسليمه للمشتري او وكيله في ذلك والا طولب بثلث ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بطريق الارث عن امهم ما أحدهما قاصر غائب والاخر بالغ حاضر فباع البالغ الحاضر جميع الدار لرجل آخر بثلث معلوم في غيبة القاصر بغير ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ بيع نصيب القاصر فاذا حضر القاصر بالغار شيدا ولم يحجز البيع يكون له فسخ البيع وأخذ نصيبه وهل له محاسبة واضع اليد باجرة المثل (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقار الصغير بدون عقد اجارة اجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لزوجه وابنته بيتا سكناه على التفاضل بينهما بثلث معلوم الزوجة بحق الربع وابنته بحق الثلثة الارباع وبعده وقوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشتري ساعدهما من الثلث وكان ذلك بحال صحته على يديينة تشهد بذلك وكان ذلك في يوم خمسة عشر مضت من شهر ربيع الاخر سنة ٦٨ على يد ما ذون من المحكمة الكبرى ومقيد بسودته كالجاري لا جل تحرير الحجة بموجبه ولداعي عدم دفع المحصول بوقت الم تحرر حجة بذلك حتى ان البائع توفي في شهر رمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لاحد من بقية ورثته منازعة ما فيه (أجاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصلح فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرعي لا يكون البيت المذكور تركة عن البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة بالميراث عن أبيهم ما فباع الاخ لاخته اربعة قراريط من نصيبه بمائة وخمسين ريا لا وباعت له هي نصف جاموستها التي عليها بمائة وخمسين ريا لا بموجب وثيقة بذلك ثابته المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا اراد الاخ بعد ذلك ابطال البيع والرجوع على اخته فيما باعه لها بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدر البيع من أهله صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر قطعة ارض بطريق الوكالة مملوكة لموكله

ذی القعدة سنة

بالغرو ورو الغبن الفاحش بقوله للمشتري انها تساوى كذا مبلغا زيادة عما اشترى به
 للمشتري بحضرة بيعة مع عدم رؤية المشتري لها ومضى على ذلك مدة من الشهر فهل
 اذا ثبت الغرو والغبن الفاحش بالوجه الشرعى يكون له ردها على البائع لاسيما اذا
 رآها بعد مضي تلك المدة ووجد هامعينة بعيب قديم قبل الشراء ولا تصلح للزراعة
 (اجاب) للمشتري رد المبيع بالعيب القديم كما ان له رده بالغبن الفاحش مع التغرير وخيار
 الرؤية بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مشتركة
 بين جماعة باع أحدهم نصف حصته منها لابنه في حال صحته وسلامته بحضرة بيعة شرعية
 وكتب بذلك حجة شرعية مشموله بخط وختم قاضي ناحيتهم وبعد مدة مات البائع عن ورثة
 أنرا دعوا على المشتري أن مورثهم باعه نصف المحصة في الأرض المذكورة بدون قيمة
 المثل ويريدون بذلك فسخ البيع فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت البيع بالوجه الشرعى
 وبمن لثل (اجاب) نعم لا تجاب ورثة البائع لفسخ البيع الصادر من مورثهم حال صحته
 بمجرد دعواهم انه كان بالغبن الفاحش على انهم اختلفوا في كون خيار الغبن والتغرير
 يفرض تحققه بوث أو لا استظهر مصنف التنوير بالتصريح بهم بان الحقوق المجردة لا تورث
 وفي حاشية الاشياء لابن المصنف وبه أفق شيخنا العلامة على المقدسى مفتى مصر وعزى الى
 الدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية ما يخالفه وما الى انه بوث اختيار
 العيب وقوله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب القراض أفاده في الدرر من آخر
 المراجعة والتولية وذ كر في رد المأثارة قدم في خيار الشرط ترجيح ما بحثه المصنف من انه
 لا يورث اختيار ظهور الحيانة في المراجعة وانه به أشبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى من أخوين دارا خربة بمن معلوم من الدراهم ثم باعها الرجلين أيضا واستوليا
 عليها وبنياها وصارا يتصرفان فيها سبع عشرة سنة ثم بعد ذلك انكر البائع الاول
 البيع وأراد الرجوع على المشتري الثاني فهل اذا ثبت كل من البيع الاول والثاني
 بالبيعة الشرعية يكون البيع فيها صحيحا نافذا وليس للبائع الاول ما رضى واضع اليد
 في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون للبائع معارضة المشتريين المذكورين
 حيث تحقق ما ذكر بالسؤال مستوفيا شرائط لزوم والله تعالى اعلم (سئل) في نخل
 مشترك بين عم وأولاد أخيه فباع العم بعضا منه معين قبل القسمة بغير اذن باقي
 الشركاء ورضاهم لرجل أجنبي في غيبتهم فهل لا ينقذ بيعه الا في نصيبه فقط دون نصيب
 بقية الشركاء ويكون لهم استرداد ما يخصهم من المشتري جبرا عليه حيث كان الحق ثابتا
 لهم فيه عن أبيهم (اجاب) اذا باع أحد الشركاء في النخل نخلا معين قبل القسمة بدون
 اذن باقي الشركاء يكون له ابطال البيع كما في شرح الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل باع دارا وظهر الغرو من الدلال او من المشتري بان قال له بعها فانها لا تساوى الا
 هذا المقدار وظهر الغرو والغبن الفاحش عند أرباب الخبرة فهل رد البيع (اجاب)

١٢٦٨

١٢٦٨

مطلب خيار الغبن والتغرير
 هل يورث أو لا

١٢٦٨

٢٧

مطلب باع أحد الشركاء
 نخلا معين قبل القسمة
 بدون اذن الباقي فله
 ابطال البيع

١٢٦٨

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٨

٧

محرم
مطلب التعرير يحصل من
أحد المتعاقدين والدلال
لامن غيرهما

إذا ثبت التعين الفاحش والغرور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع والأفلا
والغرور كما يحصل من المتعاقدين يحصل من الدلال لمن غيرهما كما استظهره الخبر
الرملی والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض زراعة أراد مشاركة رجل آخر
في زراعتها على أن ما زاد عما على الأرض من الأموال الأميرية يكون بينهما ولم يكن
لصاحب الأرض مواش فأحضر الرجل الآخر مواشى مملوكة له وأراد حسابان نصف
قيمتها على صاحب الأرض ولم يرض صاحب الأرض بذلك فهل لا يجبر صاحب
الأرض على أخذ نصف هذه المواشى ولا يلزم بدفع نصف قيمتها سيما وقد قومها
مال الكها بزيادة عن قيمة المثل وإذا تلف بعض المواشى قبل رضا صاحب الأرض بشراء
نصفها لا يكون ما تلف مضمونا على مالك الأرض (أجاب) لا يجبر مالك الأرض على دفع
قيمة نصف المواشى والمحال هذه وما تلف منها بدون تعد على مالكها والله تعالى أعلم
(سئل) في أيتام قصر لهم دار ببلاد الريف باعها أمهم والمحال أنهم لم تكن وصيا عليهم
لامن قبل الأب ولا من قبل القاضي فهل لا يكون بيعها بدون ولاية شرعية نافذا عليهم
والحال هذه (أجاب) نعم لا يكون بيع الأم عقارا ولا دها الصغار والمحال هذه نافذ بل لو
كان بدون مسوغ لبيع عقار الصغير لا يصح أصلا ولا يتوقف على الإجازة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا لنفسه خاصة باعها أمه في غيبته لرجل آخر بغير إذنه
وأجازته فهل إذا حضر الابن المذكور ومن غيبته واثبت المالك له في الدار المذكورة بالوجه
الشرعي ولم يجز البيع يكون له نزعها من يد المشتري (أجاب) ليس للأم بيع عقار ابنها
البالغ الرشيد بدون إذنه ويكون البيع موقوفًا فإن أجازها المالك نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في ولدين بالعين رشيدين يملكان دارا بطريق الارتع عن أمهما
باعها والدهما في غيبتهما رجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بغير إذنهما وأجازتهما
فهل إذا حضر من غيبتهما ولم يأذنا في البيع ولم يجيزاه يكون البيع غير نافذ (أجاب)
بيع الأب عقار ابنه البالغين بدون إذنهما لا ينفذ ويبطل بردهما فإذا لم يجز الابن البيع
ورده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية حبشية بمكة بثمن
معلوم وقبضها المشتري وسافر بها فلما وصل بها إلى العقبة مات هناك فبعد ذلك
اجتمع مع البائع لمباصر وادعى أنها ماتت بسبب الجدري الذي حدث عند المشتري
وان البائع كان أخبره بانها كانت جدوت قبل شرائها منه هو يريد تعريمه الثمن بسبب
ذلك فهل لا يجاب لذلك والمحال هذه (أجاب) لا يرجع المشتري على البائع بما دفعه له من
الثمن بعدم موت الجارية المبسطة المذكورة ولا بشئ منه بدون وجه يقتضيه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع لآخر عبدا رقيقا بعبدة رقيق آخر وزيادة على ذلك دراهم معلومة
التدرو قبض كل منهما المبيع وبعد نحو عشرين يوما ادعى أحدهما على الآخر بأن بريقه
قطابعينه ويريد رده بذلك فأنكر المدعى عليه فهل إذا لم يثبت المدعى قدم ذلك لا يكون

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٨

سنة

صفر

١٢٦٩

٢٢

مردعي تلك الحال (أجاب) ليس للمشتري رد المبيع بعيب وجده به الا اذا ثبت قدمه عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في نخيل بطريق الميراث عن أبيها باعتها لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم طائفة مختارة ووضع المشتري يده على النخيل وصار يتصرف فيه بالسقي والعمل مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد ابن البائعة الرجوع على المشتري متعللاً بأنهم باعته له بدون القيمة فهل لأعبرة بتعلله بذلك حيث باعته له طائفة مختارة ويمنع من معارضة المشتري ويكون البيع صحيحاً (أجاب) ليس لابن البائعة الرجوع على مشتري الحصاة المذكورة من والدته بمجرد تعلقه المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب شبكات كرز بثمن معلوم مؤجل الى سبعة وثلاثين شهراً ابتداء من رمضان سنة سبع وستين وغايتها رمضان سنة سبعين فأراد البائع مطالبة المشتري بالثمن قبل حلول الاجل فهل لا يجبر المشتري على دفع الثمن قبل مضي تلك المدة حيث ثبت التأجيل الصحيح اللازم بالبيعة الشرعية واذا تعلق البائع بأنه كتب في صك التبايع ان المدة أقل من ذلك لا يعتبر تعلله ولا يكلف البائع البيعة على ان مدة الاجل أقل حيث أقام المشتري بيعة على ذلك الاجل (أجاب) ليس للبائع مطالبة المشتري المذكور قبل حلول الاجل على الوجه المعلوم وتقدم بيعة المشتري على زيادة مدة الاجل ولا عبرة لانكار البائع لها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً لآخر بثمن معلوم وقبض المشتري المبيع ثم ظهر ان نصفها مستحق لآخر البائع وثبت الاستحقاق بالبيعة الشرعية فهل يكون للمشتري الرجوع على بائعه بثمن ما استحق منها (أجاب) للمشتري الرجوع على بائعه بحصة ما استحق اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين امرأتين لكل منهما نصفه باعت احدهما نصيبها الشرى يكتبها بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا تحقق ما ذكر يكون البيع صحيحاً فاذا وليس للشريكة المذكورة فسخ البيع بعد ثبوته شرعاً وبيع ما باعته لرجل آخر (أجاب) اذا ثبت بيع الشريكة نصيبها بالبيت المذكور لشرى يكتبها بالوجه الشرعي لا يكون لها فسخ البيع حيث صدر منها صحيحاً لازماً ولا ينفذ بيعها فيه لآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار ثبت له على الوصية من جدته أم أمه تصرف فيه أبوه حال بلوغه بالبيع لاجنبي من غير اذنه واجازته فهل اذا لم يأذن الابن المذكور بالبيع ولم يجزه لا ينفذ ويكون للابن المذكور استرداد ما بيد المشتري وفسخ البيع المذكور (أجاب) لا يملك الاب بيع عقار الوصية المكلف بدون وكالة عنه في ذلك ويتوقف بيع مالك الغير بدون الاذن على اجازة مالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث ساقية بجانب أشجار عن أبيه ووجهه فادعى عليه رجل بأنه اشتراها من مالك الثلثين قبل موته فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه ولم يأذن المالك في

ربيع الاول

١٢٦٩

٢٧

مطلب تقدم بيعة المشتري
على زيادة مدة الاجل

١٢٦٩

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩ ٣٠

جاءى الاولى

١٢٦٩

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٠

١٢٦٩ ١٣

البيع ولم يحجزه يكون البيع غير نافذ ويمنع من معارضته في ملكه بدون وجه شرعى
 (اجاب) اذا كان الملك ثابتا في ثلث الاشجار والساقية للرجل المذكور بالوجه
 الشرعى لا يكون بيع الشرى يملكه على فرض ثبوته بدون اذن المالك واجازته نافذا
 ولما لا ابطال البيع والاجازة انما تعتبر لو استوفت شرائطها التى منها بقاء المتعاقدين
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا باعها احدهم لرجل آخر في غيبة بعض
 شركائه وبأذن باقيهم فحضر ذلك البعض الغائب وفسخ البيع في نصيبه واخذ نصيب
 شركائه بالشفعة واستولى عليهم انهم بعد مدة باعها جميعها لرجل آخر وكتب له حجة بالبيع
 بحضور من كانوا شركاءه فهل اذا اراد البائع ان يرجع على المشتري بدون وجه شرعى
 لا يجب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع
 الصحيح الا لازم بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لرجل تاجر اشترى جلامن آخر
 سليما ومكث عنده ثلاثة ايام ثم بعد ذلك باعه لآخر سليما ايضا بثمن معلوم فاخذه
 المشتري الثانى ومكث عنده يومين وبعد ذلك اراد رده على البائع له متعللا بانه عض
 ولده والحال انه فقرا عينه واتلفها عنده فهل اذا كان العض حدث عند المشتري الثانى
 واتلاف العين ايضا يسقط الرد القهرى بالعيب الحادث ولو اثبت المشتري أنه قديم عند
 البائع (اجاب) اذا حدث في المبيع عيب عند المشتري لا يكون له الرد بالعيب القديم على
 فرض ثبوت قدمه ويكون له الرجوع بنقصان العيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعى
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لزوجته اتى على عصمته وهو في مرض موته
 بيته الذى هو ساكن فيه بمحاباة وسامحها منه وذلك حيلة على منع وارث آخر فهل لا يكون
 بيعه لزوجته والحال هذه نافذا (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه فيه موقوف
 على اجازة باقى الورثة ولو بمشئ القيمة عند أبى حنيفة فترجعه الله تعالى كإيرائه وارثه فيه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين احدهما بالغ والثانى قاصر ولم يكن للقاصر
 وصى لا من قبل القاضى ولا من قبل الاب وترك والدهما دورا فباع البالغ دارا له
 ولاخيه والحال انه لم يكن وصيا عليه فبلغ القاصر واجل بيع نصيبه في الدار المبيعة
 واخذ نصيب أخيه البائع بالشفعة بعد بلوغه فهل والحال هذه يجب لذلك حيث اخذها
 بعد بلوغه ولم يكن عليه وصى وهو قاصر يأخذ بالشفعة (اجاب) لا ينفذ بيع الاخ في
 نصيب أخيه الصغير والحال هذه ويقضى للشرى بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى شمعاً وارسله لجهة فوجد فيه عيب قديم بمعرفة ارباب
 الخبرة فهل للمشتري رده على بائعه بهذا العيب القديم (اجاب) اذا تحقق قيام العيب
 بالشمع المذكور وتحقق وجوده عند البائع يكون للمشتري رده على بائعه حيث ثبت
 ما هو مذكور ولم يكن هناك مانع من الرد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
 تلقاها بالميراث الشرعى عن والده باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري

جادی الاولى سنة

١٨ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

جادی الثانية

٣ ١٢٦٩

٢ ١٢٦٩

٣ ١٢٦٩

وبعد فني اشهر اراد أن يرد الدار المذكورة على البائع ويأخذ الثمن منه متعللاً بأن
 شيخ البلد التي فيها الدار يقول ان والد البائع عليه ديون لليري لزمته قبل موته والحال
 ان والد البائع المذكورة مات وقد فني بعده موته أكثر من عشرين سنة ولم يطلب
 لليري ابنه مطلقاً فهل يكون البيع صحيحاً لازماً وليس له مطالبة البائع بالثمن ولا عبء
 تعلله بقول شيخ البلد المذكورة بان المتوفى عليه دين لليري ومن يأخذ داره يدفعها له
 (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون للمشتري فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك عبداً باعه من آخر ذي معرفة في العبيد على انه سليم من عيب
 كذا وكذا وما عدا ذلك فبريء منه وباعه المشتري من رجل آخر ثم ظهر بالعبد عيب
 عند المشتري الثاني ورده على المشتري الاول بغير حكم كما هو اراد الاخر ورده على البائع
 فهل اذا كان هذا العيب مما حصلت البراءة منه في عقد البيع لا يكون للمشتري رده
 على البائع سيما وانه قبله من المشتري الثاني بغير حكم الحاكم الشرعي (أجاب) ليس
 للمشتري الاول رد العبد المذكورة على بائعه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له جاموسة شمركة عند آخر تعرض شيخ البلدان عنده الجاموسة وادعى ان عليه ديناً
 فحج من فردة الرأس واستولى عليها وباعها من شريك المالك ولم يثبت ما ادعى به فهل
 لا ينفذ هذا البيع ويرد لعدم اذن المالك فيه ويختار الشريك في رجوعه على شيخ البلد
 او على الشريك (أجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته
 المالك نفذ وان رده بطل ويسترد ملكه ممن هو تحت يده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اقترض من اخيه ثلثمائة ريال معاملة وباعها في نظير هذا المبلغ داره المعروفة الثابتة
 له شرعاً فاستولت الاخت على الدار المذكورة بعد ثبوت الشراء لها ثم مات البائع والمشتري
 واستولت ورثة المشتري على المبيع فغنهم ورثة البائع فهل اذا كان البيع صحيحاً والشراء
 ثابتاً بالبينّة الشرعية ليس لورثة البائع منع ورثة المشتري من المبيع ويمنعون من التعرض
 لورثة المشتري (أجاب) ليس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري المذكورة بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت قاصرة وعن أخيه شقيقة وترك
 ما يورث عنه شرعاً ومن جملة متروكاته حصة في دار باعها عم القاصرة بغير مسوغ شرعي
 وبغير وصاية شرعية فهل لا ينفذ بيع العم المذكورة ويكون للبنت المذكورة فسخ
 البيع واسترداد الحصة المذكورة من يد المشتري بعد بلوغها رشيدة (أجاب) نعم لا ينفذ
 بيع العم في نصيب بنت أخيه القاصرة بل لا يصح أصلاً والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له على ابن اخيه مقداره معلوم من الدين بموجب سندات وبينه شرعية
 فاشترى خاله منه جانباً معلوماً من البن والصابون بثمن معلوم واستلم المبيع وخضم الثمن
 من أصل ما عليه من الدين براضيهما ثم ظهر ان البن الذي باعه المدين لخاله كان اشتراه
 من رجل حضرى بثمن معلوم في ذمته وتسلم المبيع فأراد الحضري أخذ البن من المشتري

١٢٦٩

٣٠

جاءى الاولى

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

البيع ولم يحزه يكون البيع غير نافذ ومنع من معارضة في ملكه بدون وجه شرعى
 (اجاب) اذا كان الملك ثابتا في ثلث الاشجار والساقية للرجل المذكور بالوجه
 الشرعى لا يكون بيع الشرى يملكه على فرض ثبوته بدون اذن المالك واجازته نافذ
 وللا ك ابطال البيع والاجازة انما تعتبر لو استوفت شرائطها التى منها بقاء المتعاقدين
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا باعها أحدهم لرجل آخر في غيبة بعض
 شركائه وبأذن باقيهم فحضر ذلك البعض الغائب وفسخ البيع في نصيبه واخذ نصيب
 شركائه بالشفعة واستولى عليهم ثم بعد مدة باعها جميعها لرجل آخر وكتب له حجة بالبيع
 بحضور من كانوا شركاءه فهل اذا اراد البائع ان يرجع على المشتري بدون وجه شرعى
 لا يجب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع
 الصحيح الا لزم بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع زوجه لرجل آخر
 سليما ومكث عنده ثلاثة ايام ثم بعد ذلك باعه لآخر سليما ايضا بثمن معلوم فاحذه
 المشتري الثانى ومكث عنده يومين وبعد ذلك اراد رده على البائع له متعللا بأنه عض
 ولده والحال انه فقرا عنه واتلفها عنده فهل اذا كان العض حدث عند المشتري الثانى
 واتلاف العين ايضا يسقط الرد القهرى بالعيب الحادث ولو انبت المشتري أنه قديم عند
 البائع (اجاب) اذا حدث في المبيع عيب عند المشتري لا يكون له الرد بالعيب القديم على
 فرض ثبوت قدمه ويكون له الرجوع بنقصان العيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعى
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لزوجه اتى على عصمته وهو في مرض موته
 بيته الذى هو ساكن فيه بمحاباة وسامحها منه وذلك حيلة على منع وارث آخر فهل لا يكون
 بيعه لزوجه والحال هذه نافذا (اجاب) بيع المريض مرض الموت لو ارثه فيه موقوف
 على اجازة باقى الورثة ولو بمثل القيمة عند أى حقيقة رجه الله تعالى كابرائه وارثه فيه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين احدهما بالغ والثانى قاصر ولم يكن للقاصر
 وصى لا من قبل القاضي ولا من قبل الاب وترك والدهما دورا فباع البالغ داره
 ولاخيه والحال انه لم يكن وصيا عليه فبلغ القاصر واطل بيع نصيبه في الدار المبيعة
 واخذ نصيب أخيه البائع بالشفعة بعد بلوغه فهل والحال هذه يجب لذلك حيث اخذها
 بعد بلوغه ولم يكن عليه وصى وهو قاصر يأخذ بالشفعة (اجاب) لا ينفذ بيع الاخ في
 نصيب أخيه الصغير والحال هذه ويقضى للشرى بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى شمعاً وارسله لجهة فوجد فيه عيب قديم بمعرفة ارباب
 الخبرة فهل للمشتري رده على بائعه بهذا العيب القديم (اجاب) اذا تحقق قيام العيب
 بالشمع المذكور وتحقق وجوده عند البائع يكون للمشتري رده على بائعه حيث ثبت
 ما هو مذكور ولم يكن هناك مانع من الرد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
 تلقاها بالميراث الشرعى عن والده باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري

سنة جادى الاولى

١٨ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

جادى الثانية

٣ ١٢٦٩

٢ ١٢٦٩

٣ ١٢٦٩

وبعد ضي اشهر اراد أن يرد الدار المذكورة على البائع ويأخذ الثمن منه متعللاً بأن شيخ البلد التي فيها الدار يقول ان والد البائع عليه ديون لليرى لزمته قبل موته والحال ان والد البائع المذكور مات وقد ضي بعد موته أكثر من عشرين سنة ولم يطالب اليرى ابنه مطلقاً فهل يكون البيع صحيحاً لازماً وليس له مطالبة البائع بالثمن ولا عبءة بتغلبه بقول شيخ البلد المذكور بان المتوفى عليه دين لليرى ومن يأخذ داره يدفعها له (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون للمشتري دفعه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبداً باعه من آخر ذى معرفة في العبد على انه سليم من عيب كذا وكذا وما عدا ذلك فبرىء منه وباعه المشتري من رجل آخر ثم ظهر بالعبد عيب عند المشتري الثانى وردده على المشتري الاول بغير حكم كما لو اراد الاخر وده على البائع فهل اذا كان هذا العيب مما حصلت البراءة عنه في عقد البيع لا يكون للمشتري رده على البائع سيما وان قبله من المشتري الثانى بغير حكم كما لو اشترى (أجاب) ليس للمشتري الاول رد العبد المذكور على بائعه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جاموسة شرقة عند آخر تعرض شيخ البلد ان عنده الجاموسة وادعى ان عليه ديناً فحصد من فردة الرأس واستولى عليها وباعها من شريك المالك ولم يثبت ما ادعى به فهل لا ينفذ هذا البيع ويرد لعدم اذن المالك فيه ويختير الشرىك في رجوعه على شيخ البلد او على الشريك (أجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويسترد ملكه ممن هو تحت يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من اخيه ثلثمائة ريال معاملة وباعها في نظير هذا المبلغ داره المعروفة الثابتة له شرعاً فاستولت الاخت على الدار المذكورة بعد ثبوت الشراء لها ثم مات البائع والمشتري واستولت ورثة المشتري على المبيع فنعهم ورثة البائع فهل اذا كان البيع صحيحاً والشراء ثابتاً بالبينة الشرعية ليس لورثة البائع منع ورثة المشتري عن المبيع ويمنعون من التعرض لورثة المشتري (أجاب) ليس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري المذكورة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت قاصرة وعن أخيه شقيقه وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة متروكاته حصة في دار باعها عم القاصرة بغير مسوغ شرعى وبغير وصاية شرعية فهل لا ينفذ بيع العم المذكور ويكون للبنت المذكورة قد خدح البيع واسترد ادا الحصة المذكورة من يد المشتري بعد بلوغها رشيدة (أجاب) نعم لا ينفذ بيع العم في نصيب بنت أخيه القاصرة بل لا يصح أصلاً والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على ابن اخيه مقدار معلوم من الدين بموجب سندات وبينه شرعية فاشترى خاله منه جانباً معلوماً من البن والصابون بثمن معلوم واستلم المبيع وخضم الثمن من أصل ما عليه من الدين بتراضيهما ثم ظهر ان البن الذي باعه المدين لخاله كان اشتراه من رجل حضرى بثمن معلوم في ذمته واستلم المبيع فأراد الحضرى أخذ البن من المشتري

الثانی متعللاً بأنه عین ماله وقد باعه المشتري لحاله قبل ان يدفع الثمن فهل يكون الحق في البین للمشتري الثاني وليس للبائع الاول معارضة المشتري الثاني في البین المذكور حيث ثبت ما هو ضروري ويكون مطالبته بثمان ماباعه على المشتري منه ولا يتوقف صحة بيع المشتري الاول للبین على دفع ثمنه لبائعه أو يتوقف سيما وقبض ابن الاخت المبيع من المحضري كان باذنه فيمنع المحضري من معارضة المشتري الثاني ولو أفلس ابن الاخت عن أداء الثمن للبائع (أجاب) قال في الدر المختار من أواخر المحرر أفلس ومعه عرض شراء فقبضه بالاذن من بائعه ولم يؤد ثمنه فبأنه اسوة الغرماء في ثمنه فان أفلس قبل قبضه أو بعده لكن بغير اذن بائعه كان له استرداده وجبسه بالثمن انتهى فاذا قبض المشتري الاول البین بعد شرائه باذن البائع لا يكون للبائع له معارضة في المبيع ولا استرداده منه ولا يتوقف صحة بيع المشتري على نقد الثمن لبائعه فيمنع البائع الاول من معارضة المشتري الثاني في المبيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات في غيبته عن زوجة وعن بنت فقط ولم يكن هنالك وارث سواهما وترك جانب نخل ثم ماتت البنت عن أمها فقط ثم حضرت الزوجة من غيبتها وطلبت النخل الموروث عن زوجها وعن بنتها من واصلع اليد فادعى انه اشتراه من رجل أجنبي في غيبته فهل والحال هذه اذا لم يجز الوارث المبيع يكون البيع فاسداً ويجوز للمشتري على تسليم النخل للوارث المذكور كوروله الرجوع بالثمن على من دفعه له حيث كان واصلع اليد معترفاً ومقرراً بالملك في النخل المذكور ولو ورثها (أجاب) بيع الأجنبي المذكور النخل على الوجه المذكور غير نافذ ويؤمر واصلع اليد بشيئ له لو ارث المالك حيث كان مقرراً بأصل الملك للورث ولم يثبت انتقاله له بناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حجارة سوداء فردها على بائعها بالعيب فاشترى أخرى فردها عليه بالعيب أيضاً واشترى ثالثة أيضاً وردها بالعيب وقبل منه الجميع على مرار ثم بعد ذلك أخذ منه حاريتين على سوم الشراء فهل اذا لم تجبه الحاريتان وردهما على صاحبهما يكون له مطالبته بثمان ما اشتراه منه من الحوارى بعد ثبوت قبوله المبيع بعد الرد عليه بشهادة البيعة الشرعية (أجاب) للمشتري مطالبة البائع بما دفعه له من الثمن حيث رد المبيع على البائع بالعيب وقبله والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة أربعة يملكون نخلاً بالمرات عن أبيهم باع اثنان منهم نصفه لرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة ست عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاهم من غير منازعه له تلك المدة والآن اراد ابطال البيع متعللين بانهما باعاه بالاكره فانكر المشتري دعواهما الا كراهه فهل اذا لم يثبت الا كراهه على البيع لا يجبان لذلك ولا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) يس للعاقدین ولا لأحدهما فسخ البيع بعد صدوره صحيحاً لازماً منهما فلا يجاب

۱۲۶۹

مطلب أفلس ومعه عرض شراء فقبضه باذن بائعه فهو اسوة الغرماء

۱۲۶۹

۱۲۶۹

۱۲۶۹

۱۱

- البائعان المذکوران لفتح البيع بمجرد دعواهما الا كراه بدون اثبات مدعاهما ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما بيت مشترك بينهما باع احدهما نصيب اخيه من غير اذنه واجازته ومن غير تو كيل منه في غيبته ثم حضر المالك وأقام نحو خمس سنين ولم ينازع ولم يوجد منه ما يفيد ترك حقه ومات وخلفه وارثه واستمر الوارث غائبا عن بلد مدة تزيد عن عشرين سنة وحضر ببلده زائرا في المدة السابقة مرارا فهل اذا ادعى انه لم يعلم يتصرف عنه في ملك أبيه الى الآن وأراد منازعة المشتري بحجابه لذلك ويقضي له به حيث لم يوجد مانع شرعي وكان الحق ثابتا فيه للأب المذکور بالينة (اجاب) اذا كان الملك ثابتا للمرث المدعى فيما ذكر ولم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع لا يكون البيع نافذا بل يبطل بموت المالك قبل الاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع أربعة قراير في طاحونة أرضا وبناء وعدة ولم يملك فيهن شيئا جلة كافية لاجحة ولا سندولا مال كهن أيضا وكله بذلك ووقت ما باع كان مال كهن غائبا فلما بلغ المالك ذلك أبطل البيع فهل يبطل البيع باطل المالك (اجاب) نعم يبطل البيع على الوجه المذكور برد المالك له والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة دائرة معدة للاستغلال مشتركة بين جماعة فباع رجل أجنبي حصة أحد الشركاء في غيبته لرجل أجنبي بدون اذنه ورضاه فهل تتوقف صحة البيع على اجازة المالك واذا حضر ولم يجزه يكون له فسخه واستردادها من يد المشتري ومطالبة بما استغله من أجرها مدة وضع يده على الحصة المذكورة حيث كان الحق ثابتا فيها بالوجه الشرعي (اجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك صريحا أو دلالة تغذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من ابن أخيه سبعة وأربعين ذراعا في دار من كل ذراع خمسة قروش وقبض البائع الثمن طائعا مختارا بالجلس بحضرة بينة ووضع المشتري يده على المبيع وحازته لنفسه مدة هل اذا اراد البائع الرجوع في البيع على المشتري بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ويمتنع من معارضة المشتري في ذلك خصوصا والاذرع المذكورة في جهة معينة من الدار المذكورة وقت البيع (اجاب) حيث صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد شراء عبدا من آخر بثمن معلوم على ان يقبل الجهادية فامتنع مال كنه من بيعه على هذا الشرط وقال في المجلس بحضرة بينة قبل أول قبل لا يلزمي ولا يرد على الا يعيب شرعي وقبل المشتري على ذلك فهل اذا لم يقبل في الجهادية واراد المشتري رده على البائع بغير عيب شرعي ليس له ذلك (اجاب) اذا صدر البيع خاليا عن الشرط المذکور لا يكون للمشتري رده على بائعه حيث لم يتحقق وجه شرعي لرده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مكلف في معيشة هو وأمه يملك خرسا تقصر فيهما والده بالبيع من آخر بغير اذن الولد وعدم علمه بالتصرف فلما علم ولده

ببيعها ذهب الى المشتري وذكر له ان تلك الفـرس ملكه ولم يكن لوالده فيها حق ومعه
 يئنه تشهد له بالملك والمنازعة فهل والمحال هذه لاحق لوالده فيها ولا ينفذ تصرف الاب
 فيها حيث كان الولد في معيشة وحده مع أمه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن
 المالك واجازته فاذا كان المالك في الفرس المذكورة ثابتا للابن لا يكون بيع أبيه لها نافذا
 بدون اذن ابنه واجازته ويكون للابن رد البيع وإبطاله وانقضاءها من يد المشتري والمحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب أربعة وعشرين سنة بالحجاز وله عقار تصرف
 فيه شيخ البلد ببيعته لدمي من غير اذن ولاتو كـ ل فهل اذا حضر المالك من غيبته ولم يجز
 البيع ولم يرض به يكون له فسخ البيع واسترداده من واضع اليد عليه حيث كان الحق
 ثابتا له فيه عن أبيه (أجاب) ذكر في الدر المختار ان الدعوى لا تسمع بعد خمس عشرة
 سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي ومنه الغيبة مسافة السفر كما في المحادثة
 وصرحوا بان بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان
 رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخلة وشجر سنط باعهما أخوه في غيبة
 المالك بدون اذنه ورضاه فهل اذا حضر المالك من غيبته يكون له رفع يد المشتري
 عنه ما اذا تصرف في شجر السنط يكون للمالك تضمينه قيمته ومحاسبته على ما استغله
 من ثمر النخلة وما استهلكه حيث كان معلوم القدر (أجاب) نعم يكون للمالك ابطال
 البيع المذكور اذا لم يكن باذنه ولم يوجد منه ما يفيد اجازته حال قيام المبيع وعلى
 المتعدي ضمان ما تلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا مملوكا
 لرجل وأخذه بجن معلوم وذلك قبل ان يراه المشتري بداعي ان البيت بمصر والمشتري
 والبائع بناحية سمنود فهل اذا أرسل المشتري لنسيبه بمصر وأخبره بنسيبه بانه لا يساوي
 الانصف الثمن يكون للمشتري رد المسمى الى بائعيه وأخذ ما دفع من الثمن حيث اشتراه
 قبل ان يراه أه لا خصوصا وقد ظهر انه لا يساوي الانصف الثمن واذا قل له البائع ان
 البيع فاسد قبل الرؤية فأخبره المشتري انه راض بالبيع واشترى المكان ساقط الخيار
 لا يكون هذا القول مسقطا لخيار الرؤية ويكون للمشتري رد البيت ولو صدر منه هذا
 القول وقت البيع أو قبله (أجاب) صح الشراء والبيع لما لم يراه والمشتري ان يرده
 اذا رآه وان رضى بالقول قبله أي قبل الرؤية لانه لو لم يرضه القدر بالرضا قبلها لزم امتناع
 الخيار عندها وهو ثابت بالنص فما يؤدى الى بطلانه باطل كما في الدور وغيرها وفي رد
 المختار قوله وان رضى بالقول قبله قيد بالقول لانه لو اجازته بالفعل بان تصرف فيه بزل
 خياره كما في الشرع لانية عن شرح المجمع اه فالمشتري المذكور الخيار الرؤية حيث
 لم يوجد ما يفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها ويشترط لفسخه علم البائع بالفسخ خوف الغرر
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم بطريق الاكراه الشرعي في
 حال غيبة الباقي والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل لا يكون البيع في نصيب

١٢٦٩

١

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٢

رمضان

١٢٦٩

• طلب له الفسخ بخيار
 الرؤية وان رضى بالقول
 قبلها

القاصر والغائب والمباشر للبيع بالا كراه الشرعى نافذا حيث كان الا كراه على البيع
 بما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البينة الشرعية واذا تعارضت بينة الطوع والا كراه تقدم
 بينة الا كراه (اجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية فلا يصح البيع
 في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية ويتوقف في نصيب الغائب بدون وكالة عنه على
 اجازته فان اجازته نفذ وان رده بطل واذا تحقق الا كراه الشرعى على البيع يكون للمكره
 ابطاله في نصيبه بعد زوال الا كراه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا كقبضه الثمن
 طاعا وتقدم بينة الا كراه على بينة الطوع ان اتحد التاريخ والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر كتابا بمبلغ معلوم من الدراهم قبل تصفيته وخلوصه من غشيه
 والمحال ان المشتري لم يره قبل العقد ولا وقت العقد وشرط البائع وقت العقد تصفيته
 فهل والمحال هذه يثبت للمشتري الخيارات في البيع بعد الرؤية فاذا لم يختار المبيع لا يلزمه شيء
 من الثمن (اجاب) نعم يثبت للمشتري المذكور خيار الرؤية حيث اشترى الكتاب ولم يره
 فله الرد بذلك اذا رآه بعد العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
 أربعة جمال بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري وصار يتصرف فيها مدة خمسة
 أشهر الى ان مات البعض وهلك تحت يد المشتري والبعض الآخر تصرف فيه بالبيع
 والشراويريد ان يرجع على البائع بثمن البعض الذى مات تحت يده متعللا بأنه مات
 بسبب عيب قديم ولا بينة له على ذلك فهل والمحال هذه لا عبرة بتعلله بدون وجه شرعى
 وليس له مطالبة البائع بشيء من ذلك (اجاب) لا رجوع للمشتري على البائع بثمن
 ما هلك بيده من المبيع بعد قبضه ويمنع من معارضة البائع في ذلك بدون وجه شرعى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واثان بلغ وقصر وترك ما ورث
 عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته دار فباع أحد البائعين الدار لرجل اجنبي بثمن معلوم بغير
 اذن البائعين واجازتهم وبغير ولاية شرعية على القصر فهل اذا لم يأذن البائعون في البيع
 ولم يميزوه ولا ولاية للبائع على القصر ينفذ البيع في نصيب البائع دون نصيبهم ويكون
 لهم الاخذ بالشفعة في نصيب البائع فور علمهم بالبيع وبقدار الثمن (اجاب) بيع ملك
 الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل
 كما لا ينفذ البيع في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية عليه وبدون مسوغ لبيعه بل
 لا يصح مع عدمه أصلا ويقضى للمشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من بعض تجار العجم جملة مصاحف مطبوعات
 في بلاد الهند بثمن معلوم من الدراهم لأجل التجارة فيها ثم بدمضى مدة من الزمان وجد
 فيها جملة عيوب منها النقص والزيادة والتخريف ورداة الورق فلما طالع المشتري على
 العيوب المذكورة اراد ردها على البائع فامتنع فهل يكون للمشتري ردها على البائع
 بغير اسما وقد اشتهر بين الناس ان الحبر المطبوع به المصاحف المذكورة متقبس

٩
 ١٢٦٩
 مطلب تقدم بينة الا كراه
 على بينة الطوع ان اتحد
 التاريخ

١١
 ١٢٦٩

١٦
 ١٢٦٩

٢٠
 ١٢٦٩

(أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه الخاكّم على بيع جميع ذلك له بالمخس المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهة بالمدينة الشرعية يكون البيع باطلاً ويحجر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهة الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه به صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم وآه فلم يجبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع به حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) شراءه لم يره الشخص جازز وله الخيار إذا رآه فلم يشتري المذکور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضاها باع ذلك لرجل أجنبي بخسمائة قرش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قرش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان ثمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن الفاحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بثمان مائة درهم بموجب حجة شرعية مشهولة بتختم قاضي مصر المحمية من مائة وعشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما المدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذکور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال للدويان ولم تعلم الورثة بذلك وإنشروا دعواه ولم تظهر صحتها ثم حضر شيخ الناحية واحد من الورثة وحجسه وضره ضارباً مبرحاً وتصرف في النخيل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذکور بالبيع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك النخيل إذا علم قدره في كل سنة ويكون النخيل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن المذكرة كراهة شرعية على

١٢٦٩

٢١

شؤال

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١١

ذى القعدة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٢

ذی القعدة سنة

البيع فمضنه بعد زوال الاكراه وعلى من استهلك ثمر النخيل ضمانه مالا كره والمال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وخمس فخلات فيها باع أحدهم
 نصيبه منها وهو النصف بعد القسمة لرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة تزيد عن
 عشرين سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وباع مالك النصف
 الثاني نصيبه للمشتري الاول بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون أيضا
 والآن يدعي وارث البائع أولا كراه مورثه على البيع وكذلك البائع الثاني يدعي
 الاكراه فأنكر المشتري دعواههما فهل إذا لم يثبت مدعى الاكراه على البيع دعواه
 بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وبمنع من
 منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب الوارث المذکور
 ولا البائع الثاني لفسخ البيع والمحال هذه وبمنع كل من معارضة المشتري حيث ثبت البيع
 صحیحا لازما من المورث حال صحته ومن البائع الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
 اقتسما ما بآيديهما من المال المشترك على يد نائب القاضی بموجب حجة شرعية وصار
 كل منهما في معة واحدة على حدة وله زرع ومواش وأشیاء خاصة به فآخذ أحدهما
 في شغل الميرى فتصرف الاخ الثاني في مال أخيه بالبيع والاكل في غيبته من غير اذنه
 ورضاه فهل إذا حضر الاخ ولم يجز تصرفه لا ينفذ ويكون له مطالبته بجميع ما آخذه من
 ماله بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ تصرف الاخ المذکور في مال أخيه
 والمحال هذه ويتوقف بيعه لذلك على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله
 تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلا بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوه لرجل
 بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده على النخيل المذکور وصار يتصرف فيه مدة
 تصرف المالك في املاكهم والآن ادعى رجل على واضع اليد بان النخيل المذکور
 اشتراه من الورثة المذکورين وأظهر له بذلك وثيقة فهل والمحال هذه إذا كان الشراء
 الاول صحیحا لازما بتاريخ سابق على البيع الثاني لا يكون البيع الثاني صحیحا نافذا
 بوضع المشتري الثاني من معارضته إذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم لا يكون بيع المالك
 ثانيا لاخر نافذا بدون اذن المشتري منه أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر نوعا من الموزون من عشرة قناطير الى ثلاثين مثلا وجعل لكل
 قنطار منه ثمنه معلوما ونحوه الاستلام في محل كذا فهل إذا هلك بعض المبيع قبل
 استلام المشتري له لا يطالب بثمن ما هلك (اجاب) إذا هلك المبيع قبل قبضه كلاً أو
 بعضاً هلك من ضمان البائع وليس له مطالبة المشتري بثمن ما هلك بيده قبل قبض
 المشتري له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ساقية كاملة وجانب
 زرع عطن وسمم لم يعلو اعن الارض الا قدر شبر ولم يبدص لاحدهما فظهر ان عدة الساقية
 ليست ملكا للبائع فهل والمحال هذه حيث ظهر ان عدة الساقية ليست ملكا للبائع ولم

٢٥ ١٢٦٩

ذی الحجة

٤ ١٢٦٩

٤ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

(أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور رد المبيع بالعيب جبراً على البائع حيث تحقق العيب بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار أكرهه النجا كم على بيع جميع ذلك له بالمخمس المديد والضرب الشديد فباع له ذلك مكرهاً فهل والحال هذه إذا ثبت ألا كراهه بالبيعة الشرعية يكون البيع باطلاً ويجبر المشتري على رد جميع ذلك للبائع (أجاب) إذا ثبت ألا كراهه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع إذا لم يوجد منه ما يدل على رضاه صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف بيت ولم يره قبل الشراء ثم رآه فلم يحبه فهل له خيار الرؤية ورده على البائع به حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) شراءه لم يره الشخص جائز وله الخيار إذا رآه فلم يشتري المذکور الفسخ حيث لم يوجد ما يبطله وهو ما يفيد الرضا بعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في ساقية مع جانب أشجار بارضاها باع ذلك لرجل أجنبي بخمسائة قرش وقبضها من المشتري ثم بعد سنة باع المشتري ذلك للبائع الأول بالف قرش وقبضه منه واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع سنين ثم بعد هذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع في المبيع على البائع الأول متعللاً بأنه مغبون ومغروور في البيع فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان بمن زائد عن ثمن المثل ويمنع من معارضة المشتري في ذلك (أجاب) ليس للبائع فسخ البيع بدون ثبوت الغبن الفاحش والغرور حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قاعتين باعهما لآخر بمن معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية شمولية بتختم قاضي مصر المحمية من مائة وعشرين سنة وهما بيد المشتري والآن يريد البائع إبطال البيع متعللاً بأنه باعهما للدفع طلب الديانة عنه لكونه كان مديوناً فهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا يملك البائع المذکور فسخ البيع بتعلله بما ذكر ويمنع من معارضة المشتري حيث صدر البيع صحيحاً لازماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تخيلاً لورثته فاستولوا عليه مدة خمس وعشرين سنة ثم بعد مضي هذه المدة جاء شيخ الناحية وادعى على ورثة الميت أنه باق على والدهم مال للدويان ولم تعلم الورثة بذلك وانكروا دعواه ولم تظهر صحتها ثم حضر شيخ الناحية وأحسد من الورثة وجبسه وضربه ضرباً مبرحاً وتصرف في التخيّل بالبيع لرجل آخر من غير إذن الورثة وأخذ الدراهم من الرجل الذي اشترى منه فهل يكون تصرف شيخ الناحية بالبيع أو تصرف أحد الورثة المذکورين بالبيع مكرهاً غير نافذ ويضمن المشتري ما استغله من ذلك التخيّل إذا علم قدره في كل سنة ويكون التخيّل باقياً على ذمة الورثة (أجاب) صرحوا بأن بيع ملك الغير بدون إذن المالك موقوف على إجازة المالك فإن إجازته نفذ وان رده بطل وبأن المكره كراهه شرعياً على

١٢٦٩	٢١	سؤال
١٢٦٩	٦	
١٢٦٩	١١	
١٢٦٩	١١	
١٢٦٩	٤	ذى القعدة
١٢٦٩	١٢	

ذی القعدة سنة

البيع فخصه بعد زوال الاكراه وعلى من استهلك ثم التخليل ضمانه مالا كره والمحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وخمس تخللات فيم اباع أحدهم
 نصيبه منها وهو النصف بعد القسمة لرجل أخني بمن معلوم من مدة تزيد عن
 عشرين سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وباع مالك النصف
 الثاني نصيبه للمشتري الاول بمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون أيضا
 والآن يدعي وارث البائع أولا كراه مورثه على البيع وكذلك البائع الثاني يدعي
 الاكراه فانكر المشتري دعواههما فهل اذا لم يثبت مدعى الاكراه على البيع دعواه
 بالبنية الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من
 منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب الوارث المذکور
 ولا البائع الثاني لفسخ البيع والمحال هذه ويمنع كل من معارضة المشتري حيث ثبت البيع
 صححا لا رما من المورث حال صحته ومن البائع الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
 اقسما ما بايديهما من المال المشترك على يد نائب القاضي بموجب حجة شرعية وصار
 كل منهما في عيشة واحدة على حدة وله زرع ومواش واشياء خاصة به فاخذ أحدهما
 في شغل الميرى فتصرف الاخ الثاني في مال أخيه بالبيع والاكل في غيبته من غير اذنه
 ورضاه فهل اذا حضر الاخ ولم يجز تصرفه لا ينفذ ويكون له مطالبته بجميع ما اخذه من
 ماله بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ تصرف الاخ المذکور في مال أخيه
 والمحال هذه ويتوقف بيعه لذلك على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله
 تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلا بالميراث الشرعي عن مورثهم باعوه لرجل
 بمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده على النخيل المذکور وصار يتصرف فيه مدة
 تصرف الملاك في املاكهم والآن ادعى رجل على واهض اليدبان النخيل المذکور
 اشتراه من الورثة المذکورين وأظهر له بذلك وثيقة فهل والمحال هذه اذا كان الشراء
 الاول صححا لا رما بتاريخ سابق على البيع الثاني لا يكون البيع الثاني صححا نافذا
 ومنع المشتري الثاني من معارضته اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم لا يكون بيع المالك
 ثانيا لاخرنا فذا يدون اذن المشتري منه أولا واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر نوعا من الموزون من عشرة قنا طير الى ثلاثين مثلا وجعل لكل
 قنار منه ثمانية مائة وشرط الاستلام في محل كذا فهدر اذا هلك بعض المبيع قبل
 استلام المشتري له لا يطالب بمن ماله (اجاب) اذا هلك المبيع قبل قبضه كلاً أو
 بعضا هلك من ضمان البائع وليس له مطالبة المشتري بمن ماله قبل قبض
 المشتري له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ساقية كاملة وجانب
 زرع فطن وسهم لم يعلوا عن الارض الا قدر شبر ولم يبدص لاحدهما فظهر ان عدة الساقية
 ليست ملكا للبائع فهل والمحال هذه حيث ظهر ان عدة الساقية ليست ملكا للبائع ولم

١٢٦٩

٢٥

ذی الحجة

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٢٨

ذی الحجة سنة

٢٩ ١٢٧٠

محرم

١١ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

مطلب رأی أحد ثوبین
فاشترهما ثم رأی الآخر
ردهما أو أخذهما

مطلب اشتري شيتين ووجد
بألدهما عيبا له ردهما
أو أخذهما قبل قبضهما
أو أخذهما قبل قبضهما
له رد المعيب وحده

١٩ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

يجز البيع المالك يكون البيع غير صحيح وكذلك السهم والقطن حيث لم يعد صلاهما
(أجاب) إذا ثبت الاستحقاق في البيع توقف البيع على إجازة المالك فإن إجازة نفذ
وان رده بطل وبيع زرع القطن والسهم بعد النبات ولو غمها ما قدر شبر وروته ومهما ولو
لا كل الدواب يصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب
سكر خوامي معلوم الوزن بثمن معلوم من الدراهم قبض المشتري بعضه وتصرف فيه
والباقي عند البائع فهل يجبر المشتري على دفع ثمن المبيع للبائع حيث لم يحصل في المبيع
غبن فاحش ولا غرور (أجاب) إذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم يؤثر
المشتري بدفع الثمن المحال للبائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر سلعة بثمن معلوم وعاب المشتري بعضها والبعض الآخر لم يره ثم بعد عقد البيع اطلاع
المشتري على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع عن استلام جميع السلعة وأراد ردها
على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يكون للمشتري ذلك (أجاب) في التنوير وشرحه
ومن رأى أحد ثوبين فاشترهما ثم رأى الآخر فله ردهما إن شاء لا رد الآخر وحده
لتفريق الصفقة أهـ أي ردهما بخيار الرؤية فإن كان خيار الرؤية ساقطا فله الرد
بخيار العيب بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم يوجد منه الرضا بالعيب وفيه من خيار
العيب اشترى عبدین أي شيتين يتفق بأحدهما وحده صفقة واحدة وقبض أحدهما
ووجد به أو بالآخر عيبا لم يعلم به إلا بعد القبض أخذهما أو ردهما ولو قبضهما رد المعيب
بخصته سألما وحدهما أو بالتفريق بعد التمام انتهى وفي رد المختار قوله وقبض أحدهما
وكذا لو لم يقبضهما كما رآته انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية سوداء
باعها لآخر بثمن معلوم وبعد مدة أيام ادعى المشتري أن يهاجها وترافعا لدى القاضي
وتبين أنه لا ربح بها بعد احضار الحكماء والكشف عليها وحكم القاضي بلزوم البيع
فهل إذا أراد المشتري بعد مدة ردها على البائع متعللا بعيب به أو لا لا يجب لذلك
ويمنع من منازعة البائع بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يثبت المشتري في المبيع عيبا
قديما عند البائع لا يكون له الرجوع فيه صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبد أسليما من العيوب بثمن معلوم
ثم بعد اثني عشر يوما ظهر به عيب قديم عند المشتري فهل والحال هذه إذا ثبت قدم
العيب عند البائع بالبينة الشرعية يكون للمشتري رده على البائع لتقديم العيب (أجاب)
لمشتري العبد المذکور رده على بائعه بالعيب القديم بعد ثبوت به بالوجه الشرعي حيث
كان ينقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه به بعد اطلاعه على العيب
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك ما يورث عنه شرعا من النخل
فباعته أمهما الرجل أجني في غيبتهما من غير إذنهما ورضاها فهل إذا حضر كل من
الابنين ولم ياذن بالبيع ولم يجزه يكون البيع غير نافذ ويكون لهما استرداده من المشتري

حيث

١٢٧٠

٢٢

حيث كان الحق ثابتاً لهما فيه عن أبيهما ولا تكلف البينة معرفة وقت ملك الاب له في أي يوم وفي أي شهر بل تكفي شهادتهما بان التخل ملك لأبيهما من سنة كذا وانهما يتفقانه بالميراث عنه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بعد ثبوت الملك له بالوجه الشرعي بدون اذن المالك او اجازته حيث لم يكن للبائع ولاية ببيع ذلك فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ولا يتوقف قبول بينة للآل على ذكر التاريخ المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد ذكور واثلاث البعوض بالغ والبعوض قاصر وترك بيتاً فباعت الزوجة نصفه لرجل اجنبي بمئة معلوم بدون اذن من البالغ منهم وبدون ولاية شرعية على القصر فهل لا ينفذ بيعها في نصيب البالغ ويكون متوقفاً على اجازتهم ولا في نصيب الايتام اذا لم يحجزه الوصي بل ينفذ في نصيبها فقط (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الزوجة المذكورة في نصيب غيرها من البيت المذكور ويكون موقوفاً في نصيب البالغ على اجازتهم وقد صرحوا بعدم صحة بيع عقار الصغير ولو من الوصي بدون مسوغ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبد أطواشياً سليماً من العيوب بمئة معلوم وأخذ على البائع سنداً بذلك ثم بعد ذلك ظهر به عيب قديم عند المشتري في محل قطع الآلة يقال له داء البرص يقول أهل الخبرة فهل والمحال هذه اذا ثبت قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي يكون للمشتري رده على البائع لقدم العيب (أجاب)

١٢٧٠

٢٦

للمشتري رد المبيع بعيب قديم ينقص الثمن عند التجار بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث عيب آخر عنده والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باع نصفها لآخر بمئة معلوم وبعد شهرين طلب المشتري ردها على البائع متعللاً بان بها عيباً قديماً فامتنع البائع من قبولها منكراً لدعواه فتوا عدم البائع على احضار بينة في ظرف ثمانية أيام فغاب نحو شهرين آخرين حتى ماتت الجاموسة المذكورة فهل اذا لم يثبت ذلك المشتري دعواه العيب بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من منازعة البائع فيما باع بعد دون وجه شرعي (أجاب) اذا لم يثبت العيب القديم في المبيع لا يكون للمشتري مطالبة البائع بشيء وله مطالبة بنقصان العيب القديم بعد هلاك المبيع عند المشتري اذا أثبتته على البائع حيث لم يرض به المشتري بعد اطلاعه على العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بمئة معلوم وادفعها لظاهر بها عيب قديم كانت به عند البائع واطلع عليه أهل الخبرة وأخبروا بانها قديمة وامتنع البائع من قبولها من المشتري وماتت عنده فهل اذا ادعى مع البائع وشهدت للمشتري بينة بقدم العيب وانها كانت به عند البائع ولم يرض به المشتري بعد علمه به يرجع عليه بارش النقص (أجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه بنقصان العيب ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته بتمتته وترك ثلاثة أرباع دار والربع الرابع لعمتيه وعليه دين فهل يتعلق الدين

١٢٧٠

٢٨

صفر

ربيع الاول

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢

يترك ثلاثة أرباع دار والربع الرابع لعمتيه وعليه دين فهل يتعلق الدين

بنصيبه فقط دون نصيب العمتين واذا باع شيخ البلد الدار المذكورة لرجل اجنبي من غير اذن اربابها واجازتهم لا ينفذ بيعه فيها ويكون للعتين وباقي الورثة المذكورين في بيع عقد البيع واستردادها من المشتري وأداء الدين لربه بعد ثبوته حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (أجاب) نعم يتعلق دين الميت بتركته ولا يستوفى من الغير بدون كفاية شرعية ولا ينفذ بيع مال الغير بدون ولاية شرعية عليه ويقدم الدين على الميراث واذا كانت تركة الميت مستغرقة بالدين فولاية بيعها للقاضي وللورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا خرفولا بثمن معلوم من الدراهم فاكثاله المشتري وقبضه وحاز به الثمن المعلوم فهل اذا اراد البائع زيادة الثمن على المشتري بعد قبضه للبيع وحيازته لا يجاب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دارين مشتركتين بين ابني عم مناصفة بالميراث عن اصولهما بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون فباع أحدهما دارا منها لرجل اجنبي في غيبة الآخر بدون اذنه ورضاه وادعى بأن نصف الدار الثانية باعه أبوه لانيه فأنكر دعواه ولا يدينه ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا ينفذ بيعه لنصيبه من الدار الثانية بدون اذنه واجازته ويكون له اخذ نصيبه من الدارين المذكورتين حيث كان الحق ثابتا له فيهما عن أبيه بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ومن باع ملك غيره بدون ولاية شرعية عنه يكون بيعه موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بثرا مبدية بقدر معلوم من الدراهم دفعه لمالك البئر ووضع يده على البئر في ضمن قطعة أرض خراجية استبدلها من بائع البئر استبدلا لا يؤبد الارجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه ثماني عشرة سنة وزيادة فهل اذا مات البائع وهدمت البئر وأراد مالك البئر ان يرجع على وارث بائع البئر بالدراهم التي دفعها للمورثه والمال هذه لا يجاب لذلك (أجاب) بعد صدور بيع البئر صحيحا لازما لا يكون لمشتريه الرجوع بالثمن الذي دفعه للبائع على ورثته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تعاقدوا عقد السلم ولم يقبض المسلم اليه رأس المال حتى تبدل المجلس بآخره ما ثم بعد حلول الاجل طلب رب المال المسلم فيه وأراد المسلم اليه رد رأس المال الى المسلم هل له ذلك حيث ان القبض لم يقع في مجلس العقد (أجاب) من شروط بقاء صحة السلم قبض رأس ماله في مجلس العقد قال في الدر المختار وهو أي القبض شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بالقبض اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركين في جاموسة باع أحدهما نصيبه لاجنبي بشرط انها حامل ثم باع المشتري بهما الشرط ما اشترى المالك النصف

١١٧٠ ١٢

مطالب الورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهم عند الاستغراق

١٢٧٠ ٢٠

١٢٧٠ ٢٤

١٢٧٠ ٢٥

١٢٧٠ ٣٠

مطلب القبض شرط ابقاء السلم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها

ربیع الاول سنة
١٢٧٠ ١١

٢٢ ١١٧٠
مطلب بیع أحد الشركاء
نصيبه من المشترك بغير
الخلط والاختلاط يصح
وفي المشترك بأحدهما
لا يصح بدون إذن

جادی الاولی
٢ ١٢٧٠
مطلب لا يكون مجرد
السكرت معتبرا بعد
الایجاب

٣ ١٢٧٠
٧ ١٢٧٠

الآخر بيعا صحيحا وبعده فني أربع سنين أراد البائع الأول فسخ البيع واسترداد المبيع
منه فهل والحال هذه ليس له الفسخ ولا تسمع دعواه (اجاب) بيع الحاموسة بشرط انها
حامل فاسد وحكم البيع الفاسد انه اذا قبض المشتري المبيع بأمر البائع وكل من عوضه
مال ملك المبيع بقيمته ولكل منهما فسخه الا ان يوجد مانع من الفسخ ومنه بيع
المشتري له بيعا صحيحا فليس له الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة في معيشة
واحدة وبأيديهم مال مشترك بينهم من قعر وكتان وغير ذلك تصرف أحدهم
في غيبة اخوه ببيع شيء منه بغير اذنهما واجازتهما لأمرة أجنبية فهل اذا حضر امن
غيبتهما ولم ياذن في البيع ولم يجيزاه لا ينفذ الا في نصيب البائع دون اخويه (اجاب) اذا
كانت الاشياء المذكورة مشتركة بين الاخوة من الابتداء بأن اشتروها أو ورثوها
كان كل جزء منها مشتركا بينهم فبيع كل منهم نصيبه شائعا جائزا من الشريك والاجنبي
بخلاف ماذا كانت بالخلط أو الاختلاط فلا يجوز البيع الا من الشريك ولا ينفذ
البيع في نصيب الشريك بدون اذنه أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
رجال واثنتين أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر فباع
العمان جميع الدار نصيبهم ما نصيب ابن أخيهم القاصر بدون مسوغ شرعي والحال
انهم لم يمسكوا وناوصيين عليه فهل والحال هذه لا ينفذ البيع الا في نصيب العميين
المذكورين ويكون بيع نصيب القاصر في الدار المذكورة موقوفا على اجازته بعد بلوغه
رشدا فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا يصح البيع في نصيب اليتيم حيث لم يكن
البائع ولاية شرعية عليه مع وجود المسوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
طاحنة مشتركة بينه وبين غيره فطلب بعض الشركاء ان يشتري نصيبه بثمن معلوم
فامتنع من البيع له فزاده في السعر فسكت المالك وتركة ولم يبع فهل لا يعد سكوته
يعا ولا مسقطا لمحقه منها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا ينعقد البيع الا بالایجاب والقبول
صريحا أو دلالة أو بالتعاطي ولو من أحد المجانين في خسيس ونفيس على الاصح المفتي
به ولا يكون مجرد السكرت معتبرا بعد الايجاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر اعيانا منقولة بثمن معلوم من الدراهم دفعها للبائع وبقيت الاعيان تحت يد
البائع حتى هلكت فهل والحال هذه يكون للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن للبائع
حيث لم يستلم المبيع (اجاب) نعم يكون للمشتري استرداد الثمن من بائعه والحال هذه اذا
المبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما
مضمونه ما قولكم في امرأة تملك أبعادية ترديها فاعطت اذن الدلال لبيعهها لها
فلما بلغت الأبعادية مبلغا لا يضاهاى قيمة الثمن وكلت امرأه رجلا في شراء الأبعادية
المذكورة من يد الدلال المذكور ودفعت ثمنها فيها فأراد وكيل المشتري ان يوقع
صيغة البيع مع زوج المالك للأبعادية فالزوج أوقف الامر للاستئذان من زوجته

فی البیوع المذکور بل قیل منه شفاها علی ید بینه تشهد بذلك القول انه لا یحصل السماع
حتى یصیر الاستئذان من زوجته والوکیل للمشتري لم یرض بذلك بل هو مصمم علی وقوع
صیغة البیوع فماذا یكون المحکم فی ذلك (اجاب) اذا لم یوجد عقد التبايع بین المالك
او وکیلها فی ذلك و بین وکیل من ترید الشراء لا بهادیة لا یعول شرعاً علی مجرد کتب
عن بقائه المزدحیث لم یوجد التراضی من الجانبین علی البیوع ولو فرض وقوع العقد
من زوج المالك مع وکیل الاخری ولم یکن الزوج المذکور وکیلاً عن زوجته فی
البیوع یمکن ان ذلک البیوع موقوفاً علی اجازة المالك فان اجازته نفذ وان و دته بطل
والمفتی به انه لا ینفذ بیع الوکیل علی موکله الا اذا کان بمنزل قیمته والله تعالی أعلم
(سئل) فی جماعة لهم ساقية یملکونها ومامعها من الاشجار باع بعض الشركاء الاشجار
جميعها وقبض منها وسلم ذلک للمشتري بغیر اذن الشرکاء ومن غیر اجازتهم فهل یكون
البیع فی نصیبهم موقوفاً علی اجازتهم واذا استهلك المبیع یكون ضامناً لقیمته نصیبهم من
ذلک (اجاب) لا ینفذ بیع ملک الغیر بدون اذن المالك او اجازته ویكون للمالك فسخه
واذا هلك نصیب غیر البائع فی ید من اشتراه والحال هذه یكون مضموناً بقیمته حیث
لم یحصل الاجازة قبل الهلاك والله تعالی أعلم (سئل) فی بیت وتخیل مشترک بین رجلین
مناصفة باع أحدهما نصیبه من البیت والتخیل لشریکه بثمن معلوم قبض بعضه منه
ثم بعد ذلک باعه لرجل أجنبي من غیر اذن شریکة فهل اذا کان البیوع الاول ثابتاً لا ینفذ
بیعه الثاني ویكون الحق فیة للمشتري الاول دون الثاني اذا تحقق ما ذکر (اجاب) اذا تم
البیع الاول من الشرکة یلزم لا یكون للبائع بیعه ثانیاً الاخر بدون اذن المشتري والله
تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك جارية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم سیلمة من
العیوب الشرعیة ثم وضع المشتري یدیه علیها فظهر بها عیب قديم وهو الریح کان عند
البائع فهل والحال هذه اذا ثبت العیب القديم وهو الریح المذکور وأنه کان عند البائع
یکون للمشتري ردها للبائعها واخذ ما دفعه من الثمن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعی
ان المبیع به عیب قديم ینقص الثمن عند التجار ولم یوجد من المشتري ما یدل علی الرضا
بالمبیع بعد علمه بالعیب یكون له رده علی بائعه حیث لا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی
رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجة وترك ما یورث عنه شرعاً ومن جملة متروکاته دار باع
الزوجة المذکورة نصیبها ونصیب ابنها القاصر فی الدار المذکورة بدون مسوغ شرعی
والحال انها لم تکن وصیاً علیه فهل والحال هذه لا ینفذ البیوع المذکور الا فی نصیب
الزوجة المذکورة ویكون نصیب القاصر فی الدار المذکورة موقوفاً علی اجازته بعد
بلوغه وشید فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) لا یصح بیع الام المذکورة نصیب
القاصر والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل) من امین ید المال بما مضمونه شخص
توفی وله ابعادیة بیعت وبها زرع لم یسم فی البیوع زرعه انشخص علی النصف فی مقابلة

البذر والعمل وجنح التكليف والتصف الا يخرج لصاحب الارض في مقابلة أرضه ويريد المشتري أخذ نصف الخارج واحتج بقول أهل خبرة انه حيث كانت جميع التكليف والبذر من المزارعين وبيعت الارض في سنة الزرع فلا شيء لرب الارض ويقتوى عالم شافعي بقوله حيث لم يكن البذر من صاحب الارض الاصل فلاحق له في الزرع لان الزرع تابع للبذر فافاده العمدة وافق للشرع هذا هو المحكم الشرعي والله تعالى أعلم فما المحكم في ذلك (أجاب) اذا وقعت المزارعة صحيحة يكون الخارج على الشرط وكون الارض من أحد النجانبين والباقي وهو البذر والعمل والبقير من الاخر لا يفسدها ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقار ابنه البالغ الرشيد لا يخرج بنه معلوم من الدراهم من غير اذن ابنه ومن غير اجازته فهل والمحال هذه اذا لم يحجز الابن المالك البيع يكون البيع فاسدا ويحجز المشتري على رد المبيع للمالك المذكور (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك حيث لا ولاية للبائع ويكون البيع موقوفا فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر دراهم على ارض شعير أخضر من أرض مخصوصة لزراعة هذا الرجل في سنة معينة والمحال ان المسلم فيه منقطع وقت عقد السلم وشرط عليه ان يكون التسليم يوم حصاده ودفع الدراهم المسلم اليه وحين يحجى المصايد لم يطلع الا شيء قليل من الارز وأخذ المالك في مال الارض فهل والمحال هذه يكون السلم فاسدا لا يجب على المسلم اليه الارجاء الدراهم التي هي رأس السلم كمن أسلم انسانا في حنطة جديدة أو ذرة جديدة حيث انه يمكن ان لا تنبت الارض في تلك السنة ويكون لرب السلم مطالبة برأس ماله (أجاب) السلم على الوجه السطور غير صحيح فلرب السلم المطالبة برأس ماله والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه في رجل توفي ومن جملة ممتلكاته سفينة مجهزة مخصوصة ولما تحرر لها ثم الجهة الموجود بها السفن بنزولها في المزداد وحضور افادة على من يرسي عليه المزداد فقد وردت افادة تنضم من بيان من رست عليهم المزدادات ووردت السفن المذكورة للمهر وسعة وقد تحرر للجهة التي رست المزدادات فيها بقصد حضورهم واستلامهم السفن الراسية فزادها عليهم فتأخروا عن الحضور فتغيرت احوال السفن عن وقت المزايدة وصرف على السفن المذكورة مبلغ الخفاء فهل يحجز الراسية عليهم المزدادات على استلام السفن واذا اجبروا على استلامها هل يكتفونون ملزومين بما صرف من أجرة الخفاء من وقت ما رسا عليهم العطاء لغاية الاستلام (أجاب) على فرض انعقاد البيع في السفن المذكورة يكون المشتري بالخيار ان شاء أخذ المبيع بكل الثمن وان شاء رده اذا حصل في المبيع تغير او حدث به عيب قبل ان يتقبضه المشتري والمبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بثمن معلوم بشرط براءتها من العيوب

١٥
١٢٧٠
مطلب لا يدخل الزرع في
بيع الارض الا اذا ثبت
ولا قيمة له

٢٩
١٢٧٠

٢٩
١٢٧٠

شعبان

١٠
١٢٧٠

فظهر بها عيب قديم وهو الشخيرة فهل والحال هذه يكون للمشتري ردها للبائع وأخذ ثمنها منه (أجاب) من وجد بمشربه عيبا قديما يتقص الثمن عند التجار ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالمبيع بعد العلم بالعيب ولم يحدث بالمبيع عيب آخر يكون للمشتري رده على بائعه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي حيث لا مانع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته بقرة فتعدي خال القاصرين ووكلا رجلا أجنبيا في بيعها بدون ولاية شرعية على القاصرين فهل والحال هذه لا ينفذ البيع ويكون للقاصرين بعد بلوغهما ورشدين نزعها واستردادها مع ثمنها (أجاب) نعم يكون لهما استردادها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يره قبل الشراء خصوصا وان المشتري عاجز النظر ولم يוכל أحدا له في الشراء ثم رآه ولم يحبه فهل له خيار الرقبة ورده على البائع حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) يصح الشراء لم يره ولم يشترى ان يره اذا رآه وان رضى به قبله أي قبل ان يراه لان خياره معلق بالرقبة وصح عقد الاعمى ولولغيره وهو كالبصير وسقط خياره بوصف العقار له قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار به والله تعالى أعلم (سئل) في أمي أيتام كبير ليس وصيا عليهم باع دارهم بثمن معلوم قبضه من المشتري وكتب وثيقة بالبيع وذكر فيها انه باعها بالو كالة الشرعية عنهم ثم بعد بلوغ الأيتام أرادوا نزع الدار من المشتري فهل والحال هذه يحايون لذلك ولا عبرة بهذه الوثيقة التي بيد المشتري ويكون للأيتام أخذ دارهم قهرا عن المشتري واذا كان كذلك فهل الثمن يلزم البائع ولا يخص الأيتام منه شيء (أجاب) نعم يكون للأيتام بعد بلوغ رشدهم انتزاع الدار المذكورة من يد المشتري والحال هذه حيث لم يكن للبائع ولاية البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية وكتب له حجة بذلك ثم بعد عقد البيع ولزومه شرعا عاودة أراد البائع ابطال البيع الصادر منه متعللا بأنه كان سكران بوقت عقد البيع المذكور فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان هناك بيعة شرعية تشهد عليه أنه لم يكن وقت عقد البيع سكران وليس به مانع يمنع عن صحة البيع المذكور (أجاب) قال في حاشية الاشباه نقلا عن الحاشية خلع السكران جائز وسائر تصرفاته الالردة والاقرار بالمحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي الاشباه وشرحا ان السكران من محرم كالمصاحي في التصرفات أصيلا كان أو وكيلًا ثم قال الا في سبع وهي المسائل المتقدمة فيؤاخذ بأقواله وافعاله كلها ما عدا هذه السبع اه وليس منها بيعه أصيلا فعلم من ذلك ان بيعه نافذ عليه وحينئذ لا يكون للبائع المذكور ابطال البيع الصادر منه بمجرد تعطله بما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر مع رجل يتجارة فوضع كل منهما متاعه عند رجل آخر ورجعا الى بلدتهما ثم بعد ذلك سافر أحدهما وباع متاعه ومتاع صاحبه بغير إذنه فهل اذا أجاز صاحب

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٨

مطلب صح عقد الاعمى ولولغيره وله خيار الرقبة ويحذف خياره بوصفه قبل الشراء ويثبت بذلك بعده

١٢٧٠

٢٦

رمضان

١٢٧٠

٧

مطلب بيع السكران نافذ عليه وكذا سائر تصرفاته الا في سبع

- المتاع البیع وأقر البائع بقبض الثمن بحضرة بينة شرعية يحجر البائع على دفع الثمن لرب
المتاع ولا تسلط لرب المتاع على المشتري (أجاب) قال في البحر وإذا أجاز المالك البیع
وكان الثمن نقدا صار مملوكا له أمانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لأن الإجازة اللاحقة
كلو كالة السابقة اهـ وحينئذ فللمالك مطالبة البائع الفضولي بما قبضه من الثمن
حيث كان مقبوضا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عقاره لآخر بشرط
منفعة لاحدهما وقبضه المشتري ثم بعد ذلك مات البائع عن ورثة أرادوا فسخه لدى
القاضي فهل للورثة ذلك حيث كان البیع فاسدا (أجاب) إذا وجد في صلب العقد
شرطا لا يتضمنه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما أو لم یبیع هو من أهل الاستحقاق
بأن يكون آدميا ولم یحجر العرف به ولم یرد الشرع بحجوازه يكون البیع فاسدا أو يكون لاحد
المتعاقدين المطالبة بفسخه ما لم يوجد مانع من موانع الفسخ المذكورة في كتب المذهب
ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما فيخلقه الوارث به يفتي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له أملاك من أطيان وعقار وخلافه وعليه دين فلدیوان فأمرها كم السياسة ببيع
أملكه وسداد ما عليه للديوان فباع ذلك لولد أخيه طائعا مختارا بموجب حجة شرعية من
قاضي بلدته تحت يده بالبيع والشراء ودفع الثمن من مدة تقدمت نحو من تسع عشرة سنة
وهو واضع يده على ذلك يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ثم بعد وفاة البائع
ومضي المدة المذكورة أراد ورثته الميت اللاتي هن بناته أن يدفعن للمشتري ما دفعه من
الثمن ويأخذن الأملاك المتباعدة متعللات بعدم علمهن بالبيع وظنن أنها موهوبة
على الثمن المذكور فهل لأبنة بتعللهن ولا يجب لهما أن ردن حيث كان البیع ثابتا بالوجه
الشرعي (أجاب) إذا صدر البیع من المالك عن طوع واختيار منه مستوفيا شرائط
الصح لا يكون للبائع ولا لورثته بعده رفع يدا المشتري عن المبيع بدون موجب شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ساقية مع جانب أرض زراعية بثمن
معلوم من الدواهم وأسقط البائع حقه في الأرض للمشتري طائعا مختارا بحضرة بينة
شرعية ووضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيها مدة تزيد عن خمس وعشرين
سنة فهل والحال هذه إذا أنكر البائع المسقط ما ذكر وثبت كل من البیع والاسقاط
بالبينة الشرعية يكون كل منهما صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك
بغير وجه شرعي (أجاب) ليس للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له فيما
ذكر إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وأولاده القصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من جملة تبركاته دار فباع أم القصر
بعض نصيب أولادها القصر وأحال أنهم تكن وصيا عليهم وقت عقد البیع فهل
والحال هذه لا يصح بيع الأم المذكورة ويكون موقوفا على إجازتهم بعد بلوغهم ورثاء
أن أجازوه نفذوا وإن ردوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم نصيب أولادها القصر في العقار

١٠ ١٢٧٠

مطلب أحاز بيع الفضولي
وكان الثمن نقدا صار له
أمانة في يد الفضولي

١٢ ١٢٧٠

مطلب يفد البیع شرط
فاسد في صلبه وهو مالا
يتضمنه العقد الخ
مطلب لا يبطل حق الفسخ
بموت أحد المتبايعين فيخلقه
الوارث

سؤال

٢٩ ١٢٧٠

ذی القعدة

١٠ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

ذی القعدة سنة

٢٦ ١٢٧٠
مطلب يشترط في الرد
بالأباق وجوده عند
المشتري والبائع حال صغر
العبد أو بلوغه

٢٦ ١١٧٠

٢٠ ١٢٧٠

ذی الحجة

١٢٧٠

مطلوب الوطء والمس والتقبيل
بشهرة يمنع الرد بالعيب ولو
يبدأ ويرجع بالنقصان

بدون ولاية شرعية حيث لا مسوغ للبائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر عبدا رقيقا بثمن معلوم ثم بهد ذلك وجده معيبا بعيب قديم كان به عند بائعه وهو
الاباق فهل اذا أبق العبد من المشتري وأحضره بهد أباقه يكون له رده على بائعه بهذا
العيب حيث ثبت قدم هذا العيب وأنه كان به عند البائع وتكرر منه بشهادة البينة
الشرعية وأخذ ثمنه منه حيث لم يعلم بهذا العيب ولم يرض به بعده (أجاب) يشترط في
الاباق أن يكون من بالغ أو عجز وهو مما يختلف صغرا وكبرا فاذا تحقق أباق العبد
الذكور عند مشتريه وعند البائع وكان كل منهما حال الصغر بعد التمييز أو حال البلوغ
بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري ما يفيد رضاه بالبائع بعد اطلاعه على العيب يكون
للمشتري أن يردده على البائع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون
أرض زراعية أميرية وبعض تخيل فتجمد عليهم أن يكسار لجهة الدوان من مال الخراج
فطلبه المحاكم منهم فباعوا التخيل لرجل آخر بثمن معلوم طائعين مختارين واسقطوا حقهم
في الأرض له ثم بعد مدة تزيد على تسع وعشرين سنة أرادوا الرجوع في البيع والاستقاط
على المشتري فهل والمحال هذه اذا ثبت البيع والاستقاط عن طوع بالبينة الشرعية يكون
صحيبا نافذا وليس لهم الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك
والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن
وبنت قاصرين وترك ما مورث عنه شرعا ومن حلة متروكة دار فباعت الزوجة المذكورة
نصيبها ونصيب أولادها القصر المذكورين في الدار المذكورة لرجل أجنبي بغير مسوغ
شرعي ولم تسكن وصيا عليهم فهل لا ينفذ البيع المذکور الا في نصيب البائعة المذكورة
ولا يصح بيع نصيب القصر ويكون لهم بعد بلوغهم رضاء ابطال البيع الصادر من أهمهم
والمحال هذه (أجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى جارية من آخر على أنها سليمة من العيوب فنسرى بها ثم باعها لآخر ففرد لها عليه
بعيب ظهر بها وثبت قدمه عند البائع الاول بقول أهل الخبرة بين يدي المحاكم الشرعي
وحيث ان الوطء مانع من الرد فهل له الرجوع بنقصان العيب على بائعه أم لا (أجاب) نعم
له الرجوع بنقصان العيب ما لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به قال في التنوير
وشرحه اشترى جارية فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرددها مطلقا
ولو نيا ورجع بالنقصان لا ممتنع الرد اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في
نخل بالميراث الشرعي عن أبيه مشترك بينه وبين أمه باع أنصفه لأمراه أجنبية بثمن معلوم
منذ أربع عشرة سنة بمواجب حجة شرعية بيد هاتبة المضمون بالبينة الشرعية والآن
يريد الابن ابطال البيع منه لآبائه باع به بالأكراه فانكرت المرأة المشتريه دعواه فهل
إذا لم يثبت دعواه الا كراهه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من منازعتها فيما اشترته بدون وجه شرعي ويكون البيع صحيحا نافذا

(أجاب)

(الجواب) نعم لا مبرة يدعوها المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في معيشة على حدة باع له الاب سبع فخلات بثمن معلوم من الدراهم وهو في حال محض وسلامته واستولى الابن على الفخل مدة الى ان مات الرجل عن ابنه المذکور وعن ابن وبنت آخر بن ومضى على ذلك خمس سنين ثم بعد ذلك اراد الا ان احدا لابنين الرجوع في المبيع على أخيه بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من الاب وهو في حال صحته وسلامته يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحد الاخوين معارضة أخيه في ذلك (أجاب) ليس لاحد الاخوين نقض البيع الصادر من أبيه بعد تمامه حال صحته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بملك فخلات تعدى عليه رجل اخي وباعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بدون اذن من المالك واجازة فهل اذا لم يأذن المالك في البيع ولم يحجزه يكون البيع غير نافذ (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بطون ولا يشرعية ويكون موقوفا فان اجازة المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولاخوته نصف دار ونصف طاحونة باع نصيبه منهما عن نفسه ونصيب اخوته بالو كالة عنهم بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ظهر وتحقق ان البيع بغير بالغبن الفاحش والغرور يكون للبائع فسخ البيع والحال هذه (أجاب) اذا ثبت بالغبن الفاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت التغرير في البيع بالوجه شرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع بل لا ينفذ البيع في نصيب موكله بالغبن الفاحش وان لم يثبت التغرير على قولهما المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وابن وبنت منهما وعن أخ عاصب فماتت البنت عن اخيها وأمها وعن عمها العاصب ثم مات الابن عن امه وعمه العاصب وترك الميت الاول تركه قباع وكيل الذي الزوجتين اشياء من التركة بالغبن الفاحش في غيبة باقي الورثة وبدون اذنهم فهل لا يكون بيعه بالغبن الفاحش نافذا في نصيب موكلته ولا في نصيب الباقي من الورثة (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الوكيل المذکور بالغبن الفاحش في الكل والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملك باعها صاحبها لآخر ثم باعها لثالث قبض منه ثلاثة ارباع الثمن باعها صاحبها الاول ثانيا لاخر فهل اذا ثبت العقد الاول يكون العقد الثاني باطلا (أجاب) اذا كان البيع الاول صحيحا بائنا كان البيع الثاني من البائع الاول لاخر موقوفا على اجازة المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بملك عقارا او اطيانا اميرية بها ساقية وله ابنان مات احدهما في حياة أبيه عن ابن بركة ثم بعد مدة مات المجد المالك المذکور عن ابنه الباقي وابن ابنه الميت في حال صحته وأبيه وكان ابن الابن المذکور في بلدة غير بلدة العقار والطين المذکور فجاء رجل اشترى منه ذلك العقار والطين على زعمه انه مملوك له عن أبيه بغبن فاحش وغرور فبائع فهل اذا كان الواقع ان ذلك العقار والطين مملوك لمجده وان جدّه مات بعد موت

أبيه عن ابنه المذکور لا يكون لابن الابن المذکور حق في ذلك العقار والطين بل يكون خاصة لعنه الميت أبوه عنه بعد موت أبي البائع ولا ينفذ بيع ابن الابن لما ذكره الحال ما ذكره ويمنع المشتري من معارضة عم البائع الواضع يده على ذلك جميعه الى الآن اذا تحقق ما هو مذکور (أجاب) نعم لاحق لابن الابن فيه ما ذكره الحال هذه ولا ينفذ بيعه لذلك العقار والطين بدون اذن عمه المالك له بطريق الخلافه عن ابيه ولو كان يمثل القيمة ويكون البيع والحال ما ذكره موقوف على اجازة المالك فان اجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أميرة مع حصه في ساقية ودار تلقى ذلك عن ابيه فباع جميع ذلك لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واسقط حقه في الارض للمشتري واستولى المشتري على المبيع الآن وصار يتصرف فيه ثم بعد ذلك اراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع فهل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس للبائع الرجوع على المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا وقع البيع والاسقاط صحيحا نافذا لا يكون للبائع المسقط معارضة المشتري المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يأسر جي متسبب في بيع الرقيق فنحو سبعة أشهر سابقة باع لاخر عبدا فاسلمه من العيوب ومعه امة ولباس يساوي العبد وحده ألفين وخمسمائة قرش بهذا القدر ثم بعد مضي المدة المذكورة ادعى المشتري المذکور على البائع الغبن الفاحش والغرور لدى الحاكم الشرعي فأحضر الحاكم الشرعي أهل الخبرة العارفين في مثل ذلك فذكر بعضهم انه يساوي الفين وخمسمائة قرش والخبر بذلك اثنان منهم وذكر بعضهم انه يساوي الفين فقط وهو واحد ومع ذلك لم يقوم مامع العبد من المتاع واللباس الذي بيع معه بهذا الثمن بحيث لو قوم ذلك لبلغ ألف قرش فاكثر زيادة على قيمة العبد وحده التي ذكرها أهل الخبرة فهل لا يعد ذلك غنفا فاحشا اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يكون للمشتري رده (أجاب) نعم لا يعد ذلك غنفا فاحشا بالنسبة للمشتري اذا الغبن الفاحش على الراجع هو ما لا يدخل تحت التقويم فاذا قوم العبد بعض المقومين بمثل الثمن الذي اشترى به لم يتحقق فاحش الغبن لاسيما مع عدم ادخال مامع العبد من الامتعة المذكورة في التقويم ودخولها في البيع ولا يكون للمشتري رده على بائعه اذا كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين يملكون قطعة أرض خالية عن البناء فباعها أحدهم الكبير بطريق الوكالة عنهم في المجلس لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع واحداث فيه بناء من ماله لنفسه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة مع حضور البائعين ومشاهدتهم لتصرف المشتري المدة المذكورة ثم بعد هذه المدة اراد أحد البائعين الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت كل من التوكيل والبيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس لاحدهم

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢

صفر

معاوضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت البيع من أحد الأخوة
 المذكورين بطريق الاصاله عن نفسه والو كالة عن باقي اخوته للرجل المسد كور
 بن المثل طائعا محتارا لا يكون لاحدهم تقضه بدون وجه شرعى حيث استوفى شرائط
 الصحة والازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب بن بطن معلوم
 بحضرة بينة شرعية ثم بعد لزوم البيع وثبوتها بالوجه الشرعى باعه بعد تسليمه الى
 المشتري الاول لا آخر من غير اذن المشتري واجازته في تاريخ متأخر عن البيع الاول فهل
 يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثانى بدون اجازة المشتري (أجاب) اذا
 استوفى البيع الاول شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائع بيع المبيع ثانيا لا آخر بدون
 اذن المشتري الاول ويكفون موقوف على اجازته والحال هذه أمالوم يقبضه
 المشتري فباعه البائع من آخر باذن مشترى الاول لاجله لا يصح المبيع كما لا ينفذ باجازه
 لانه من باب بيع المنقول قبل قبضه كما يستفاد من رد المختار من فصل في التصرف في
 المبيع والتمن قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر حصه في ساقية
 بقدر معلوم من الدراهم وأسقط حقه له من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية ووضع يده
 المشتري على ذلك مدة خمس عشرة سنة والآن يدعى البائع انه كان باع واسقط حقه
 بدون قيمة المثل في الساقية ويريد الرجوع عليه في الارض والساقية فهل يكون
 الاسقاط في الارض المذكورة صحيحا والبيع في الحصة في الساقية نافذا حيث صدر في
 ذلك الوقت بقيمة المثل ولا عبرة بتعلل المدعى المذكور (أجاب) نعم ليس للسقط البائع
 ابطال الاسقاط والبيع بتعلله بمجرد كون ما ذكر بدون قيمة المثل والحال ما ذكر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نصف دار من رجل ودفعت له الثمن ووقع الشراء صحيحا
 شرعيا وشهدت عليه البينة بذلك ثم بعد مضي نحو سبع سنين انكر البائع البيع وادعى
 ان المدفوع اليه من الثمن قرض فهل اذا ثبت البيع بالوجه الشرعى يكون لازما ولا
 عبر ما نكاره ودعواه (أجاب) اذا أثبتت المرأة دعواها الشراء بالوجه الشرعى لا يعتبر
 انكار البائع وينع من معارضة المرأة المذكورة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أسلم لآخر قدرا معلوما من الدراهم لياق له بها بقدر معلوم من البر ولم يذكر
 له سوى ذلك من بقية شروط السلم فهل يكون هذا سلما فاسدا ولرب الدراهم استرداها
 من المسلم اليه ان كانت قائمة أو مثلها ان كانت متعذرة (أجاب) نعم واذا كان السلم فاسدا
 فعلى كل منهما دفعه حيث لامانع ولرب السلم حينئذ المطالبة برأس المال والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك حصه في دار عن مورثها باعتها لرجل بقدر معلوم من الدراهم
 بحضرة بينة شرعية فوضع المشتري يده على الحصة المذكورة ثم بعد ذلك باعت المرأة
 المذكورة الحصة المذكورة لرجل آخر في تاريخ متأخر عن البيع الاول من غير اذن
 المشتري الاول واجازته فهل يكون البيع الاول صحيحا نافذا ولا ينفذ البيع الثانى بدون

ربيع الاول

١٢٧١

٤

مطلب لا يصح بيع البائع
 المنقول قبل قبضه باذن
 مشترى لاجله ولا ينفذ
 باجازه

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٦

ربيع الثاني

١٢٧١

٣

اجازة المشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما لا يكون للبائعة بيع
المبيع ثانيا من آخر بدون اذن المشتري الاول او اجازته بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها في حال صحته وسلامته لزوجه وبناته البالغ بن
معلوم فقبضوها وحازوها في حال حياته واسقط وترك حقها باختياره من ارض زراعتها
الاميرية لمن كل ذلك في مقابلة دين لمن عليه وكتب لمن وثيقة شرعية بذلك ثابتة
المضمون فوضع من ايديهن على الاطيان وصرن بزراعتهما وينتفعن بهما في حال حياته
مدة خمس سنين وزيادته ثم ماتت عنهن وعن عامب فهل اذا ثبت ما ذكره او اراد العاصب
منازعة البنات بعدهن ابين واخذ حصته في الدار والاطيان بالميراث لايجب لذلك
و يمنع من منازعتهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بيع المورث المذكور
حال صحته لزوجه وبناته المذكورات الدار واسقاط حقها من الارض لمن باختياره كذلك
لا يكون للعاصب معارضتهم في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي حيث استوفى ذلك
شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له حصه في منزل رجع من غيبته
فوجد رجلا اجنبيا واضعا يده عليها فطلب المالك رفع يده عنها فادعى شراءها من رجل
يزعم انه وكيل عن المالك للحصة في بيعها فهل اذا انكر المالك المحصة التوكيل ببيعها
ولم يثبت مدعى الشراء الو كالة في بيعها من المالك ولم يجز المالك ما فعله الفضولي لا يكون
هذا البيع صحيحا (اجاب) اذا كان واضح اليد معترف باصل المالك للرجل المذكور وادعى
شراء المحصة من وكيله وانكره المالك في ذلك فعلى مدعى الشراء اثبات دعواه بالوجه
الشرعي فان لم يثبت امر برفع يده عن تلك المحصة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جاموسة باعها لآخر بثمن معلوم وهي سليمة من العيوب فبعد ان
وضع المشتري يده عليها مدة حصل لها مرض واشرفت على الموت عند المشتري فذبحها
وباع لحمها والآن يريد الرجوع على البائع بما دفعه له من الثمن متعللا بانها كانت
مفسوسة فانكر البائع دعواه فهل لايجب لذلك اذا لم يكن العيب المدعى به موجودا
عند البائع المذكور وهل يكون تصرف المشتري الرجوع على البائع مانعا له من الرجوع
بالارض على البائع (اجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بثمن ما اشتراه منه والحال
هذه وليس له ان يرجع بنقصان العيب عليه حيث لم يثبت قدمه وتصرف المشتري ببيع
اللحم قبل العلم بالعيب او بعده يمنع الرجوع بنقصان العيب القديم لحبسه المبيع بهذا
التصرف بخلاف ما لو احدث في المبيع شيئا يمنع الرد ولو برضا البائع قبل العلم بالعيب كما
لوت السويق بسمن او قطع الثوب وخاطه ثم تصرف فيه بنحو البيع فانه يرجع بنقصان
العيب القديم علم بالعيب قبل اخراجه عن ملكه او لم يعلم له عذر الرد قبل التصرف
كما يستفاد من الدر ورد المختار من خيار العيب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
حصه في دار بالميراث عن ابيه واخيه الشقيق ولما حصه فيها ايضا عن زوجها وابنها

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٤

مطلب فيما يمتنع معه
الرجوع بالنقصان وما لا
يتمنع

فباع

١٢٧١

١٥

فباع كل من الابن وأمه نصيبه لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ إحدى عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والآن يريد الابن البالغ ابطال البيع متعللاً بأنه كان قاصراً فهل لا يجب لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بأنه كان بالغاً وقت البيع وباع نصيبه بنفسه ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي بلوغ الولد المذكور رشيداً وقت بيعه لنصيبه لا يكون له ابطال البيع بدون وجه شرعي والقول له بيمينه في كون البيع صدر منه قبل البلوغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلة لا باعه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم بقيمته وقت بيعه من منذ ثمانى عشرة سنة وزبادة فوضع يده عليه المشتري مدة وبعد ذلك باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ومات وباعت ورثته النصف الآخر لرجل المذكور ووضع المشتري الثاني يده على جميع النخل ومات البائع الاول فلا تادعت ورثة البائع الاول على المشتري الثاني بأن البيع بدون القيمة والحال انه بقيمته وقت البيع فهل والحال هذه يكون البيع صحيحاً نافذاً حيث كان بقيمته وقت البيع (أجاب) ليس لورثة البائع ابطال البيع بتعللهم بأن البيع كان بدون القيمة والحال ماذ كروا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار مشتركة مع أخيه باع أحدهما الدار جميعها والآخر غائب فلما حضر أخوه من السفر وطلب حصته من الدار أخبر ببيع الدار كلها فهل لا ينفذ بيع أخيه عليه فيما لا يملكه من غير مسوغ شرعي (أجاب) بيع الاخ نصيب أخيه بدون

١٢٧١

٢٢

توكيل عنه بالغاً أو وصاية عنه قاصر موقوف على إجازته فإن أجازته المالك ضريحاً أو دلالة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم لا خرد درهم معلومة القدر لآتي له بها براوعين له نواعمه ولم يعين له محل تسليمه ولم يذكر له باقي شروط السلم فهل يكون هذا اسماً فاسداً أو يكون لب الدراهم طلباً آمنه ويؤثر السلم اليه بردها (أجاب) إذا فسد السلم كما هنا ففسده ووجب رد رأس ماله للسلم وفسخه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم وهي في حال صحتها وسلامتها ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة خمس سنين ثم بعد ذلك ماتت البائعة عن ابن غائب فحضر الابن من غيبته وأنكر البيع الصادر من أمه في حال صحتها وسلامتها ويريد أخذ الحصّة المذكورة من يد المشتري فهل إذا ثبت البيع المذكور من المالكة قبل موتها بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحاً نافذاً وليس

١٢٧١

٢٦

للابن معارضة المشتري بدون مسوغ شرعي (أجاب) إذا أثبت المشتري دعواه الشراء حال صحة المورد وبالوجه الشرعي مستوفياً شرائط الصحة لا يكون لوارثها معارضة فيما اشتراه بكون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل باع منه اثنتين بأرضهما لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم طائفاً مختاراً بحضرة بينة واستولى المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه ويستغل ثمره مدة سبع سنين إلى أن مات المشتري

١٢٧١

٢٦

جادی الاولى

١٢٧١

١

المشتري على المبيع وصار يتصرف فيه ويستغل ثمره مدة سبع سنين إلى أن مات المشتري

عن ورثة فأراد البائع الرجوع في المبيع على الورثة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا أثبت الورثة الشراء من المالك بالقيمة الشرعية يكون البيع صحيحا فإذا وليس للبائع معارضة الورثة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبت ورثة المشتري شراء مودتهم ماذ كروانه آل لهم بالأثر عنه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع إبطال البيع إذا صدره مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قدر معلوم من البرود يعة في يده باعه لا ثم بغير إذن المالك وأجازته له في ذلك فهل إذا لم يحجز المالك للبر المذ كور البيع المذ كور لا ينفذ ويكون بيع البر المذ كور موقوفا على إجازة المالك فان أجازته نفذ وان رده بطل حيث لم يكن ماذونا بذلك وكان البر موجودا (أجاب) وقف بيع ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه حيث لم يكن ماذونا به ويكون البيع موقوفا على إجازة المالك فان أجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار بالميراث باعها لأخيها شقيقها الشريك لها بثمن معلوم في حال صحتها وسلامتها وأسقطت وتركت له باختيارها حاجةها من قطعة أرض زراعية أميرية تحت يد الأخ أيضا في حال الصحة والسلامة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون أن ماتت عن ابن و بنتين فطلب ورثتها منازعة الحال فيما ذكر متعللين بأن البيع والإسقاط في حال مرض الموت وان البيع بثمن فيه عناية تزيد على ثلث تركتها بعد المقدم على الوصية فأنكر دعواهم فهل إذا كان البيع والإسقاط في حال الصحة والسلامة وثبت ماذ كروا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن البيع والإسقاط في صحة المرأة المذ كورة واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لورثتها معارضة الأخ المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والبيع في مرض الموت لغير الوارث من غير محاباة نافذ ومع المحاباة يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته دار فوضع رجل أجنبي يده على الدار المذ كورة وباعها لرجل أجنبي بغير ولاية شرعية ولم يكن وصيا على القصر ولم يكن للقصر في بيعها مصلحة لهم ولم يكن عليهم دين ولا على أبيهم فهل والحال هذه إذا بلغت الأولاد القصر المذ كورون رشدا ولم يحجزوا البيع المذ كور من الرجل المذ كور لا يصح ويكون موقوفا على إجازتهم فان أجازوه نفذ وان رده بطل (أجاب) بيع الأجنبي المذ كور على الوجه المستطور لا يصح وللأولاد أخذ المبيع من واصل اليد عليه بعد بلوغهم بصفة الرشد حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جاموسة لا ثم بثمن معلوم وقبضها المشتري ومكثت عنده نحو ثلاثة أشهر ثم أراد ردها على البائع متعللا بأن بها عيبا قديما فاحضرها للبائع ليردها له فلم يجده فاطلقتها في بلد البائع فاشرفت على الهلاك فذبحها بعض أهل البلد مع حضور ولد البائع وباعوا لحمها وحفظوا ثمنه فهل تكون من

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٧

١٢٧١

١٧

مطلب البيع في مرض الموت بالمحاباة لغير الوارث يكون وصية في قدر المحاباة فينفذ من الثلث

١٢٧١

١٩

جمادى الاولى سنة

٢٥ ١٢٧١
مطلب في الرجوع بالنقصان
بعد ذبح المبيع وعده

فمن المشتري واذا اراد المشتري الرجوع بثن الجاهوسة المذ كورة على البائع ليس له ذلك (اجاب) لا يكون للمشتري الرجوع على البائع بثن المبيع بعد هلاكه في يده قبل رده على بائعه بالعيب وله الرجوع بنقصان العيب على بائعه عند صاحبه اذ لم يذبحه المشتري او غيره بأمره او غيره بأمره بعد اطلاعه على العيب كما يؤخذ من كلامهم في الهندية من الفصل الثالث من خيار العيب اشترى بغير ائله ادخله داره سقط فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري ان يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ هذا اذا علم بالبائع بعد الذبح اما اذا علم بالعيب ثم ذبحه هو او غيره بأمره او بغير أمره لا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضي خان اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل: ملك دارا من هن اولاد قصر وابن بالغ فوضع خالهم يده على نصيب القصر وباعه لرجل اجني بثن معلوم في حال صغرهم بدون ولاية شرعية عليهم ولا مسوغ فهل اذا لم يكن وصيا ولا قايما عليهم لا ينفذ بيعه في نصيب الايتام ويكون لهم بعد بلوغهم فسخ عقد البيع واسترداد ما بيع من المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يصح بيع الحال حصه القصر من الدار المذ كورة بدون ولاية شرعية ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة الرشد استردادها من مشتريها اذ لم يكن هناك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حلقا من الذهب من رجل صانع وللحق رمانان في طرفيه وزنه سبعة عشر بندقا وثلاث وعبارة ثمانية عشر قيراطا بثن معلوم فبعده مدة طلب المشتري ان يصيغه حليا آخر فمكسرة فردة منه فوجد داخل الرمانه فضة ايضا غشا قدر الثلث وزيادة فهل اذا كان اشتراعه على كونه ذهبيا خالصا وظهر فيه هذا العيب يكون له رده على البائع او يرجع عليه بنقصان العيب اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ظهر بالمبيع المذ كورة عيب بعد كسره امتنع رده على بائعه لمحدوث عيب الكسر والمشتري الرجوع بنقصان العيب القديم على بائعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة من الخشب المعد للبارود عن كل خشبة كذا من الدراهم وعان المشتري بعضه والبعض الاخر لم يره ودفع للبائع جانبين الثمن ولم يستلم شيئا من الخشب المذ كورة ثم بعد ذلك اطلع المشتري على البعض الاخر فوجده معيافا امتنع من اخذ جميعه وأراد رده على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يسوغ للمشتري ذلك ويجبر البائع على رد ما أخذه من الثمن للمشتري (اجاب) اذا تحقق بالمبيع عيب يوجب ردوه وما ينقص الثمن عند التجار يكون للمشتري أخذه بكل الثمن أو رده على بائعه حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في قبض دراهم من زوجهما فقبضها وبعد ذلك باع الرجل المذ كورة للمرأة الموكلة نصف جاموسة معينة بالدراهم المذ كورة واشهد على ذلك وكتب بذلك حجة لدى قاضي الناحية فمضى على ذلك مدة فهل اذا أنكر الرجل البيع المذ كورة وان المرأة ليس لها عنده

٢٧ ١٢٧١
جمادى الثانية

٢ ١٢٧١
مطلب ظهر بالمصوغ
المبيع عيب بعد كسره
يمتنع الرد ويرجع بالنقصان

٣ ١٢٧١

سنة

رجب

١٢٧١

٩

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

شعبان

٦

ماصرف على يد القاضي ثم بعد مدة طلب اخذ ما يخصهم فيما صرفه فانكروا البيع
والاذن له بالعمارة فهل اذا كان البيع والاذن بالعمارة ثابتين لا يجابون لذلك ولا عبرة
بانكارهم ويكون البيع صحيحا فاذا اوله الرجوع عليهم بما يخصهم فيما صرفه حكم
الشرط (اجاب) اذا كان كل من البيع والاذن بالعمارة من الجماعة المذكورين
ليرجع الماذون له عليهم ثابتا بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكارهم
له ويؤثرون بدفع ما خصهم فيما صرفه على عمارة المساكن المذكورة على الوجه المستطور
حيث ثبت صرفه ببلغ معلوم حسب الاذن بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر حصة في ساقية مع قطعة ارض في بعضها اشجار معلومة القدر والبعض
بور من معلوم من الدراهم واسقط البائع حقه في الارض للمشتري طائعا مختارا ووضع
للمشتري يده على المبيع وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد ذلك جاز
الظلم على المشتري فغاب عن البلد مدة ورجع من غيبته فوجد رجلا آخر واداه يده على
حصة الساقية مع الاشجار والارض فطلب رفع يده عن ذلك فادعى انه اشترى ذلك في
غيبته من البائع الاول ووضع يده على المبيع خمس عشرة سنة فهل والحال هذه اذا
ثبت البيع الاول والاسقاط من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا فاذا
ويجوز للمشتري الثاني على تسليم المبيع للمشتري الاول (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من
سماع دعوى المدعي المذكور كره للدعوى مع حضوره بالبلد خمس عشرة سنة من
غير عذروا ثبت استحقاقه لما ذكره بالشراء من المالك الاول والاسقاط بالاختيار ولم يوجد
ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة الاميرية كاهما لما وتر كها باختياره يؤمر واضع
اليدين تسليم ما ذكر اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالارث
عن ابيه وجدته تر كها وسافر الى جهة بعيدة في خدمته غاب فيها مدة ثم حضر فوجد
الساقية بأيدي جماعة اجانب فطلب رفع ايديهم عنها فادعوا انهم اشتروا منه ثمانية عشر
فراط منها متعللين بوثيقة مذكور فيها اسماء اشخاص ميتين غير ثابتة المضمون فانكر
دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشراء منه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة
بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويمنعون من منازعته فيها بدون
وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بدعوى الجماعة الشراء من المالك المذكور بدون اثباتها
بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلامات عن بنت فرماه شيخ
البلد على رجل اجنبي فوضع يده عليه ذلك الرجل باذن شيخ البلد وباعه بغير اذن البنت
الوارثة ورصاهامته لئلا يبايئ شيخ البلد رماه عليه وانه رباة فهل اذا لم تجز البنت البيع ولم
ترض به لا ينقض بيعه له ويكون لها فسخ البيع واسترداده من المشتري حيث كان هناك
بينة تشهد لها بان النخيل ملك لا يبايئ ولا عبرة بتعلل البائع بالتريسة والرمي عليه من شيخ
البلد (اجاب) اذا كان النخل المذكور باقيا على ملك البنت المذكورة عن ابيها ولم

شعبان ستة

ينتقل عن ملكه باناقل شرعى وتحقق ذلك بطريق شرعى لا ينفذ بيع الاجنبى فيه بدون ولاية عنها في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وابن قاصر وترك لهما دارا فباع البالغ الدار المذ كورة لرجل اجنبى بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القاصر فهل والمحال هذه ينفذ البيع في نصيب الاخ البالغ فاذا بلغ القاصر ولم يحجز البيع يكون له اخذ نصيبه ويرد ثمن نصيبه الى المشتري (اجاب) نعم لا ينفذ البيع في نصيب القاصر حيث لا ولاية للبائع عليه شرعا ولا يكون للقاصر بعد بلوغه رشيد افسخ البيع واسترداد نصيبه اليه حيث لا مانع بل لو لم يوجد مسوغ ابيع نصيب القاصر لا يصح أصلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لرجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بيعة شرعية ثم بعد صدور البيع ولزومه منها شرط المشتري على البائع تأجيل بعض ثمن المبيع لاجل معلوم فرضى البائع بذلك الشرط والمحال انه لم يكن ذلك الشرط المذ كور في صلب عقد البيع المذ كور ثم بعد ذلك قبض المشتري للبائع بعض دراهم من ثمن المبيع والبعض الآخر في ذمته لاجل معلوم فغاب البائع في جهة معلومة ورجع من غيبته وأنكر البيع الصادر منه ويريد الآن أن يدفع الدراهم التي قبضها من المشتري منكر البيعة له فهل والمحال هذه اذا ثبت المشتري بيعه له بالبيعة العادلة يقضى له بالبيع المذ كور ولا عبرة بانكار البائع البيع المذ كور بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشراء من مالك العقار المذ كور بالوجه الشرعى وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار البائع له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة مشتركين في بقرتين لكل واحدة منهما النصف في كل بقرة من البقرتين فتفاد صلا مع بعضهما واخذ كل واحد منهما بقرة بثمن معلوم من الدراهم بشرط ان البقرة حامل في صلب عقد البيع ثم بعد ذلك بعدة أيام ظهر ان احدى البقرتين لم تكن حاملا فهل والمحال هذه يكون البيع المذ كور فاسدا حيث وقع الشرط المذ كور في صلب العقد ويكون لمشتريها رد هاهنا الى الشريكة البائعة (اجاب) صرح علماؤنا بان بيع البهائم بشرط الحمل فاسد حيث وقع الشرط المذ كور في صلب العقد فيفسد البيع ويكون للمشتري فسخ البيع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في دار بطريق الارث عن أبيه فحن والعياذ بالله تعالى جنونا ولم يزل مطبقا واستمر في جنونه مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل من أهل البلد بانه اشترى منه الحصاة المذ كورة فهل والمحال هذه اذا ثبت وقوع البيع من المالك في مدة جنونه بالبيعة الشرعية ولم يثبت وقوعه في الصحة لا يصح البيع ولا ينفذ وتكون الحصاة باقية على ملكه (اجاب) يشترط لصحة البيع أن يكون كل من المتعاقدين عاقلا فلا يصح بيع مجنون ولا شراؤه والله تعالى اعلم (سئل) في أخ وأخت يملكان دارا ربة باعاهما الرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم واستولى عليها

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٢

مطلب بيع البهائم بشرط
الحمل فاسد

١٢٧١

٢٢

مطلب لا يصح بيع المجنون
ولا شراؤه

١٢٧١

٢٧

المشتري

١٢٧١

٦

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٣٠

ذى القعدة

١٢٧١

٤

١٢٧١

٨

المشتري وبما يتصرف فيما بالهدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة
ثم مات أحد البائعين عن وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل
والحال هذه اذا ثبت البيع من مورث للمدعى قبل موته بالبيعة الشرعية يكون البيع
صححا نافذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت المشتري
شراؤه من المورث حال صحته بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار الوارث ذلك وليس لهم
معارضته فيما ذكره الابو جهم شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مائة بنت فرسه
باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ سبع عشرة سنة والمشتري يتصرف فيها والآن يريد
البائع ابطال البيع بتعلل الابن أمه لانه لا يملك لابنه والحال ان ابنته معه فى عياله ومعين له ولم
يكن له مال خاص به ولا عجز وحده فهل لا يجاب البائع لذلك ولا يكون له ابطال البيع
ولا عبرة بتعلله المذکور حيث كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية (أجاب) ليس للبائع
ابطال البيع بتعلله المذکور والحال ما ذكر ومن سعى فى نقض ما تم من جهته فسد عليه
مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما قطعة أرض خربة خالية من
البناء فتبادلا بيدا وترك كل منهما ماحقه من نصيبه لآخر باختياره ووضع كل
منهما يده على ما خصه منذ ثمان سنين وحدث أحدهما بناء فيما أخذ ثم هدم حائط
الباقى فأراد اعادته فغضه الذى يادله متعللا بانه يريد الرجوع فى المبادلة فهل لا يجاب
لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا يكون له منعه من إعادة حائطه كما كان ويمنع من منازعته
بلون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا وقع بيع المقايضة
مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتبايعين الرجوع فيما باعه بدون
وجه شرعى ولا يكون له منع الآخر من إعادة البناء فى ملكه كما كان حيث لم يتحقق منه
فقر بين المبيع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا خربا وكل آخر فى بيته
وباعه الوكيل لرجل أجنبي بثمن معلوم وهو ثمن المثل وقبض الوكيل الثمن واستولى
المشتري على المكان وبناء ثم بعد مدة أراد البائع الرجوع فى المبيع على المشتري فهل
والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع صححا نافذا حيث باعه
الوكيل بثمن المثل (أجاب) اذا كان التوكيل بالبيع ثابتا بالوجه الشرعى وباع
الوكيل حسب الوكالة لا يكون للموكل الرجوع فيه بدون وجه شرعى حيث استوفى
البيع شرائط الازوم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى شيئا وزونا لا تتفاوت
القيمة بثمن معلوم بعد تعيين مقداره المبيع ورأى المشتري بعضه وهو المسمى بالعينة
قبل الشراء فأصدا الشراء وبعد تمام البيع أراد المشتري دفعه وعدم قبول المبيع مع
انه لم يجد المبيع متغيرا عما رآه من العينة ولا عيب بالمبيع فهل لا يجاب الى فسخ البيع
بدون رضا البائع وليس له رده بخيار الرؤية حيث رأى بعضه قبل الشراء وهو النموذج
لما فيه حيث وقع البيع صححا لازما والحال ما ذكر (أجاب) نعم ليس له فسخ البيع

المذكور ولا ود المبيع بخيار الرؤية والحال ما ذكر لماصر جوابه من ان المبيع اذا كانت
اجزأه لا تتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرف بالنموذج فيكتفي برؤية واحد
منها في سقوط الخيار أو أفاده في رد المختار في خيار الرؤية عن الفتح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا مع جانب نخيل مات في غيبته عن وارث فحضر الوارث من غيبته وطلب
الدار والنخيل من واضع اليد فادعى واضع اليد انه اشترى ذلك من شيخ البلد فهل والحال
هذه اذا أثبت الوارث الملك في الدار والنخيل عن مورثه بالبيعة الشرعية يكون البيع
باطلا ويجوز المشتري على تسليم المبيع للوارث المذكور حيث لم يجز البيع (أجاب) اذا
ثبت الملك فيما ذكر للوارث المذكور عن مورثه بطريق شرعي ولم يثبت انتقاله عن
ملكه بناقل شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمه اليه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة يملكون عقارا متقربا مشعونا بالتربة وفيه بعض انقاض وبعضهم
غائب فباع المحاضر جميعه عن نفسه بالاصالة وعن باقي شركائه بالوكالة المملقة الثابتة
شرعا فبعد ذلك حضر الغائبون وحين علموا بذلك اقرروا وصاروا المشتري يتصرف فيه
تصرف الملاك بنقل التربة والانقاض وصرفها في جهة له أخرى ومضى على ذلك مدة
تردد الى اثنتين وعشرين سنة وهم حاضرون ومشاهدون لوضع يده وتصرفه المذكور
تلك المدة ولم ينازعوه في شيء ثم اراد المشتري بيع المشتري فعارضه الذين كانوا غائبين
وادعوا ان البيع في نصيبنا كان بغير اذننا ويريدون نقض البيع الصادر من وكيلهم
فهل لا يجابون لذلك حيث كان التوكيل منهم ثابتا شرعيا سيما وقد علموا بالبيع بعد
حضورهم واقروا خصوصا وقد شاهدوا وضع يد المشتري وتصرفه المذكور المدة
المذكورة ولم ينازعوه في شيء (أجاب) اذا كان التوكيل بالبيع من الشركاء المذكورين
لمن باع ثابتا بالوجه الشرعي كما هو المذكور لا يكون لهم نقض البيع المذكور والحال
ما ذكر بانكارهم التوكيل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولد
وبنت منها قاصرين وترك ما يورث عنه شريعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة يدها على
ميراثه بغير وصاية شرعية وصارت تتصرف في ذلك وباعت بعض العقار بدون وجه
شرعي فهل اذا باع القاصر ان اراد افسخ البيع المذكور يكون لهما ذلك حيث صدر
من أمهما بدون وجه شرعي (أجاب) لا ينفذ بيع الام في نصيب القاصرين من العقار
المذكور بدون ولاية شرعية فلهما الفسخ بعد البلوغ حيث لا مانع بل لا يصح بيع
عقارهما بدون مسوغ أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعته ما يخصها من تركة
أبيها شائها قبل قسمة التركة لرجل آخر بمن معلوم من الدراهم فما الحكم في هذا
البيع (أجاب) اذا توفرت شروط صحة البيع ككون المبيع معلوما صح ولو كان المبيع
شائعا والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشترى باحصة في بستان بقدر معلوم من
الدراهم من رجلين فوضع المشتريان أيديهما على ذلك وصاروا يتصرفان في ذلك تصرف

١٢٧١

١٧

١٢٧١

ذى الحجة

١

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٤

النالك في املاكم مدة مع حضور البائعين المذكورين واطلاعهما على ذلك ثم بعد ذلك اراد البائعان الرجوع في المبيع على المشتري وابطال البيع المذكور متعللين بانه غرهما في البيع المذكور فهل والحال هذه لاعتبرة بتعللهم المذكور ويكون البيع المذكور صحيحا نافذا حيث كان بمثل القيمة وقت البيع (اجاب) اذا صدر البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للبائعين نقضه بمجرد تعللهم بالغرور المذكور ما لم يثبت الغبن القاحش والغرور فيه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على ارض زراعية اميرية وتخيّل اسقطوا وتركوا حقهم باختيارهم من منفعة الارض المذكورة لرجل طائعين مختارين في نظير قدر معلوم من الدراهم وباعوا التخيّل المذكور لمن اسقطوا له الحق في الارض المذكورة بقدر معلوم من الدراهم فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة وعلى التخيّل المذكور وصار يتصرف في ذلك مدة من السنين وهو يدفع ما عليهم بالجهة الديوان مع حضور البائعين للتخيّل المذكور المسقطين في الارض المذكورة والان انكر الجماعة المذكورون الاسقاط في الارض والبيع في التخيّل المذكور لو اضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الاسقاط والتبرك بالاختيار في الارض المذكورة والبيع في التخيّل لو اضع اليد بالبيئة الشرعية لاعتبرة بانكارهم المذكور ويمنعون من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كل من اسقاط المنفعة في تلك الارض من اصحاب الحق والبيع لا تخيل منهم مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم فلا اعتبرة بانكارهم وليس لهم معارضة واضع اليد الا ان بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنيتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخيل وغيره ومن حلة ماتر كه اطيان زراعتة الاميرية فباعت الزوجة مع الابن نصيبهما من التخيّل شائعا بماله من حق القرار لامرأة اجنبية بثمن معلوم واسقط الابن وترك حقه باختياره من قطعة ارض زراعية لها بلفظ البيع منذ عشرين سنة وز ياد بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيدا المشتريه وهى تتصرف فيما ذكر من التخيّل والارض من غير منازع لها تلك المدة والآن يريد كل من الزوجة والابن ابطال البيع متعللا بانه وقت البيع كان قاصرا ولم يحضر والزوجة متعلقة بانهم لم يقبض غنا فهل اذا ثبت ان الابن باع بنفسه وأنه كان بالقا وقت البيع وثبت ان المرأة باعت واعترفت بانها قبضت الثمن يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل كل منهما ويمنعان من منازعة المشتريه فيما اشترته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي صدور البيع في التخيّل بما للتخيّل من حق القرار والاسقاط والتبرك الاختيارى في ارض الزراعة الاميرية من مستحقة لها حال بلوغه ورشده لا يكون له ابطال ما ذكر حيث وقع مستوفيا شرائط الصحة وليس للزوجة المذكورة ابطال البيع الصادر منها بمجرد عدم قبضها الثمن على فرض عدم ثبوت القبض عليها

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٣٠

محرم

١٢٧٢

٤

محرم سنة

٤
١٢٧٢
مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون للمشتري رد المبيع

٦
١٢٧٢
مطلب التول لمنكر الرؤية والبيئة المدعى بها

مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذا قصد وشروط الرؤية
مطلب يعتمد خيار الرؤية جميع العصور ما لم يمنع منه مانع

٦
١٢٧٢

بطريق شرعي بل لها المطالبة بالثمن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شعير ياذها على انه ذهب اسلامبولي فبعد مدة سنة اراد المشتري بيعه فبين انه ذهب مصري فهل يكون له رده على بائعه اذا لم يحصل فيه نقص عين ولا قيمة (اجاب) حيث تبين في المبيع خلاف الوصف المرغوب فيه المشروط في العقد يكون للمشتري رده على بائعه اذا لم يوجد منه ما يفيد رضاه بالمبيع بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار من مالكة بثلثين معلوم من الدراهم ولم يدفع الثمن للمالك والحال ان المشتري شاهد المبيع ورآه ورضي به بحضرة بينة شرعية ثم بعد عقد البيع ولزومه انكر المشتري رؤية المبيع وشاهدته له يريد بذلك فسخ البيع ورده على البائع بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت المالك رؤية المشتري ومشاهدته للمبيع يقضي له ببينه ولا يجب للمشتري لفسخ البيع المذكور بتعلله بذلك ويجوز على دفع الثمن للمالك حيث لم يكن في البيع غبن ولا غرور وكان ثمنه من المثل (اجاب) لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية بان ادعى البائع ان المشتري رأى المبيع قبل الشراء وانكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بيمينه والبيئة على البائع لانه مدع والمشتري منكر وخيار الرؤية انما يسقط اذا وجدت رؤية المبيع قبل شرائه فاصد الشراء عند رؤيته فلو رآه لا قصد شرائه ثم شراه يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التنوير ويشتط ايضا ان يكون عالما وقت الشراء بانه مريضه السابق فاذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا تغير فينقض ويجوز لو رآه بعد الشراء ثبت له الخيار ويمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول أو فعل أو يتعيب أو يهلك بعضه عنده وقد اشترط رؤية المشتري داخل بيوت الدار ولا يكتفي برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم سلم في أربعة ارباق مع نوع معلوم بكيل معلوم وأجل معلوم يدفعها المسلم له في حلول الاجل المعلوم فخل الاجل المعلوم ودفع المسلم له الى المسلم اربدين وامتنع من دفع الباقي متعللا بارتفاع الاسعار فهل اذا كان السلم صحيحا مستوفيا للشروط يجبر المسلم له على دفع الباقي ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا استوفى السلم المذكور شرائط الصحة يجبر المسلم اليه على ايفاء رب السلم المسلم فيه عند حلول الاجل ولا عبرة بتعلل المسلم اليه بارتفاع الاسعار بعد عقد السلم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ممتلئة عن اولاده وتركهام ميراثا لم يغاب بعضهم عن بلد الدار وارثا تركب الحاضر منهم ديونا على نفسه خاصة فطلبت منه فباع جميع الدار نصيبه ونصيب باقي اخوته الغائبين بدون توكيل عنهم في ذلك ودفع ثمنها في الدين الذي عليه خاصة فهل اذا حضر الغائب من غيبته ولم يحضر البيع في نصيبه ورده يرتد حيث كان بالغ اقل اوقاف البيع ولم يوكله به وكان حقه في تلك الدار ثابتا

١٢٧٢

١٤

بالوجه الشرعي ولم تبع الدار في دين عليه ولا على مورث الكل (اجاب) نعم يكون
 لا فاسخ في البيع في نصيبه اذ هو موقوف على اجازته والحال ما ذكر في السؤال حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسلم لاخر قد راعه معلوما من الدراهم في مقدار
 من البر ولم يبين له قدر الاجل ولا محل التسليم ولا مكيا لا معلوما ولا نوعه فهل والحال
 هذه يكون هذا اسما فاسدا حيث لم يكن مستوفيا لشرائط السلم الصحيح ويؤثر من استلم
 رأس المال برده ان استلمه منه (اجاب) نعم السلم المذکور فاسد وعلى المسلم اليه رد
 رأس مال السلم الى ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنت
 قاصرة منها وعن بنت وابن من امرأة اخرى وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك
 باقيتان قصصمفت أم القاصرة ووكلت رجلا في أخذ ما يخص بنتها القاصرة بدون ولاية
 شرعية فتصرف الوكيل وباع حصصة القاصرة بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه
 لا يصح هذا البيع ولا ينفذ واذا بلغت القاصرة يكون البيع موقفا على انهما
 واجازتهما فان اجازته نفذ وان ردت به بطل (اجاب) ليس لمن وكلته الام بأخذ نصيب
 بنتها القاصرة التي لم تكن وصيا عليها ولا يبيع نصيب البنت المذكورة في الساقيتين
 حيث لم يكن وصيا على البنت ولا وكيلا بالبيع عن يملك ذلك وحينئذ يكون للقاصرة
 بعد بلوغها فسخ البيع واسترداد المبيع اليها اذا كان له مجز وقت العقد وهذا حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعية
 اميرية بها بعض أشجار اثل فاسقط الرجلان المذكوران حقهما في الارض المذكورة
 (رجل اجني في نظير قدر معلوم من الدراهم باختيارهما طائعين مختارين وباعاله الشجر
 المذکور بقدر معلوم من الدراهم أيضا ووضع الرجل المذکور ريدته على ذلك ومكنه الحاكم
 من زراعة الارض المذكورة وصار يتصرف في ذلك مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينازه
 احده في ذلك ثم مات البائعان المذكوران عن ورثة فانكرت الورثة بيع مورثيهما في
 الشجر المذکور فهل والحال هذه اذا أثبت المشتري بيع مورثيهما في الشجر المذکور
 له بالبيعة الشرعية يقضى له بها ولا عبرة بانكارهم ذلك (اجاب) اذا أثبت المشتري
 شراء تلك الاشجار من الرجلين المذكورين حال صحتهما مستوفيا شرائط الصحة
 والازوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الورثة ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة
 بالغين راشدين في معيشة واحدة اذنوا لاحدهم في التصرف ورضوه أن يكون هو
 المتصرف عليهم في البيع والشراء وغير ذلك ولهم دار مشتركة بينهم فباعها المتصرف
 عليهم بحضورهم ورضاهم بالبيع وأقبضهم الثمن المعلوم ووضع يده المشتري عليها
 وهدمها وبنها مع حضورهم ومضى على ذلك ثلاث عشرة سنة فادعى أحدهم ان نصيبه
 باق على ملكه لكونه لم يוכל البائع بالبيع المذکور فهل يكون قبضهم الثمن ورضاهم
 بالبيع اجازة منهم (اجاب) قبض المال ثمن المبيع او طلبه من المشتري اجازة للبيع

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٧

كافي الدر عن العمادية وهذا على فرض انه لم يوك المالك البائع به والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مكث تحت يده عقار مدهون من رجل آخر خمس سنين وبعدموت ذلك
 الرجل الرهن وقد ترك أولادا أربعة اثنين بالغين رشدين وآخرين قاصرين باع أحد
 البائع عن نفسه وعن أخيه البالغ بطريق تو كيله له من ذلك المهرن ما خصهما من
 ذلك العقار بقدر معلوم من الدراهم وسلم له البائع جميع الحجج والسندات لذلك العقار
 التي كانت تحت يده وحاسبه بمبلغ ما خصهما من دين الرهن والباقي من الثمن تشاؤما
 فيه معه بعد عقد ذلك البيع أنه لا يدفعه له الا بعد تسليمه من ذلك البائع حجة ذلك البيع
 ثم سافر البائع لجهة بها أخوه وطلبه من المشتري بقية الثمن فأرسله لو كيله بتلك الجهة
 بتسليمه لهما باقي الثمن فتسلم منه ذلك الباقي فالآن يريد الاخوان فسخ البيع لسكونهما
 قدر أيا العقار بسبب اصلاح المشتري وتجديده له ازدادت قيمته عما كان فهل ليس
 لهما فسخ ذلك البيع بعد ثبوته ويكون جميع ما ثبت بالوجه الشرعي أنهما استلماه من
 وكيل ذلك المشتري محسوبا عليهما ولم يزمين به (أجاب) اذا تم البيع المذكور واستوفى
 شرائط الصحة وال لزوم ولم يوجد في صلب العقد شرط مفسد للبيع كما جيل الثمن الى أجل
 مجهول جهالة فاحشة أو متقاربة كثير وزلا يكون للاخوان المذكورين فسخه بمجرد أن
 قيمة المبيع ازدادت بسبب ما جدد المشتري فيه من البناء وما أخذه الاخوان
 المذكوران من وكيل المشتري على انه من الثمن محسوب عليهما منه اذا ثبت ما ذكر
 بطريق شرعي اما اذا وجد شرط مفسد فانه يفسد ويكون حكمه أنه يملك بالتقبض باذن
 البائع صريحا ودلالة بقيمته وعلى كل فسخه مالم يوجد مانع ومنه بناء المشتري فيه كما هنا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار فتبادلا بالدارين المذكورين ولم ير
 أحدهما دار صاحبه قبل عقد المبادله فهل والحال هذه يكون للذي لم ير الدار المبادله بها
 الفسخ بخيار الرؤية أم لا سيما وان لم يرها قبل عقد المبادله ويكون له بعد الفسخ أخذ
 داره من يد صاحبه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) يصح شراء الانسان لما لم يره
 ويثبت له خيار الرؤية بعده فيكون له الفسخ به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر حصة في دار وحانوت بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري
 للبائع انهما لا يباويان الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغروفي
 البيع فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع باطلا ويحجر
 المشتري على رد المبيع للبائع (أجاب) لا يكون البيع باطلا بمجرد صدوره بالغبن الفاحش
 والغرور الا انه اذا تحقق كل منهما بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت بعض عقار وحلي ومثقال لبنت ابنها بمن
 معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة وبنت الابن تتصرف في ذلك بعد
 قبضه ثم ماتت المرأة البائعة عن بنت ابنها المذكور وراختها وصارت البنت تتصرف

١٢٧٢

مطالب في حكم البيع الفاسد

١٢٧٢

١٢٧٢

كذلك بعلم موت المرأة في ذلك مدة ست سنوآت ثم ماتت البنت المشتريّة المذكورة
عن ورثة فأراد اختها المرأة المذكورة أن تزعم نصيبها مما باعته اختها لابنة ابنها من يد
الورثة منكرتين للبيع فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع مورثته - مالها ما ذكركم ليس لهما
معارضة وورثة بنت الابن المذكورة بن بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق بيع المورثة
للمذكورة لذلك مستوفيا شرائط الهبة والازوم لا يكون لاختها البائعة معارضة وورثة
المشتريّة في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
باعت عقارا باعه لآخر بثمن معلوم أقبضه اياه بحضرة بينة شرعية بموجب حجة شرعية ثابتة
الضمون فبعد أن وضع المشتري يده عليه مدة أشهر وعمره يدعي البائع بطلان البيع
متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش وأنه لم يقبض بعض الثمن فهل اذا ثبت كل من البيع
وقبض الثمن لا يجاب البائع لذلك ولا يمكن من ابطال البيع ولا عبرة بتعاليه المذکور ويمنع
من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا صدر البيع المذکور
مستوفيا شرائط الهبة والازوم لا يكون للبائع المذکور ابطاله بدون وجه شرعي وليس
للبائع فسخ البيع بمجرد صدوره بالغبن الفاحش اذا لم يكن مغرورا فيه فان تحقق الغبن
الفاحش والغرور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ناقة مشتركة لرجل نصفها واخوين في معيشة واحدة تصفها أحدهما
تصرف باذن أخيه فان تجت ثلاث الناقة فصلا فاستأذن الثاني المتصرف من الاخوين
في بيع النصف وابقاء النصف له ولهما كما هي العادة في كل نتاج مشترك فأذن له في البيع
وبعد أن صار الفصيل جلا يدعي أحد الاخوين بأن له الربع خاصة متعللا بأنه لم يأذن
لشريكه في البيع فهل اذا كان اذنه لأكبره في التصرف بالبيع ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة
بأنكاره ويكون النصف بين الاخوين وشريكهما مناصفة اذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعي (أجاب) من ثبت عليه الاذن بالبيع في نصيبه أو اجازته بالوجه الشرعي
لا يكون له ابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على
ومكان بعضه وقف وبعضه ملك وكل وكيل في بيع جميع المكان فباعه الوكيل
لرجل آخر بثمن المثل فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون
البيع نافذا في المحصة المملوكة للموكل المذکور دون المحصة الموقوفة وترد المحصة
الموقوفة لمجهة وقفها (أجاب) المصريح به في متن التنوير وغيره صحة البيع في مثل ضم
الوقف ولو الوقف محكوم ماله والذي أفتى به مولانا أبو الحسن عود مفتي الديار الرومية
ووافقه بعض العلماء ومنهم صاحب البحر فساد البيع اذا كان الوقف محكوم ماله
أما البيع في الوقف فلا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
تخيلا بثمن معلوم وقبضه واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه تصرف المالك مع
شهادة البائع مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن ينكر البائع البيع ويدعي أن

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

٧

مطلب في حكمه لبيع الملك
المضموم الى الوقف

لاستبلاء عليه كرها بغير حق ومع واضع اليد بينة بالبيع المذكور فهل والحال ما ذكر
 اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية لواضع اليد يقضي بالتخييل له ولا عبرة بانكار البائع
 البيع (اجاب) نعم لا عبرة بانكار البائع البيع اذا أثبتته المشتري مستوفيا شرائط الصحة
 وال لزوم بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا خرق قدر معلوما من البر
 بثمن معلوم لكل أردب بحضرة بينة و بعد تمام العقد ولزومه باعه البائع ثانيا لرجل آخر
 وامتنع من تسليمه للمشتري الاول فهل اذا ثبت البيع الاول بالوجه الشرعي يكون البيع
 الثاني فاسدا وعلى البائع تسليمه للمشتري الاول (اجاب) اذا صدر البيع الاول صحيحا لازما
 لا يكون للبائع بيعه ثانيا من آخر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر جاموسة بقدر معلوم من الدراهم على انها للذبيح عظم في قفة على يد بينة شرعية
 ولم يبين البائع للمشتري ان كانت الجاموسة حاملا او غير حامل ثم بعد مدة ايام تبين ان
 الجاموسة حامل فاراد البائع فسخ البيع واخذ الجاموسة من يد المشتري لظهور الحمل بها
 فهل لا يجاب لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) حيث وقع البيع المذكور
 صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بظهور ان الجاموسة المبيعة حامل والحال ما ذكر والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوة مشتركين في دار فباعها الحاكم بثمن معلوم في دين أميرى عليهم
 وأجازوا البيع باختيارهم ورضاهم وقبضها المشتري وتصرف فيها مدة ست سنوات فهل اذا اراد بعض
 سنة وباعها المشتري لرجل آخر وقبضها وتصرف فيها مدة ست سنوات فهل اذا اراد بعض
 الاخوة الرجوع في حصته ودفع ما يخصه من الثمن متعللا بان الثمن الذي بيعت به قليل
 لا يساوي قيمتها الآن لا يجاب لذلك مع اعترافه بالبيع والاجازة باختياره (اجاب) نعم
 لا يجاب لذلك بمجرد تعلله المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك نصف منزل في ربع باعته لاجنبي بثمن معلوم من الدراهم في مرض موتها والحال
 انه خال عن الحياة فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا نافذا (اجاب) نعم يفند البيع في
 مرض الموت لاجنبي بثمن المثل حيث استوفى شرائط الصحة وكان البائع ذاعقل مختار
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا مشتركا مشتملا على نخيل باع أحده
 الشر كاحصته فيه وحصة ابن أخيه القاصر بطريق الوصاية عليه من القاضي وباعته
 أيضا حصتها أخيه البالغة وأمه ابان نفسها وكتب بذلك وثيقة شرعية فالآن لما بلغ
 القاصر يريد الرجوع في حصته متعللا بقصره وقت البيع وكونه لم تسكن هناك حاجة
 تستدعي بيع عمه حصته فهل اذا ثبتت وصايتها عليه وان يبيعه انما كان لضرورة
 الاتفاق على القاصر لاسيما ووثيقة الوصاية من القاضي بيد المشتري ووثيقة البيع
 مذكور فيها هذا المسوغ (اجاب) اذا كان المذكور وقت بيع حصته ابن أخيه
 وصيا شرعيا عليه وباع تلك الحصة للمشتري المذكور لضرورة الاتفاق على الصغير بثمن
 المثل وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون للقاصر والحال هذه نقض البيع بدون وجه

١٢٧٢ ٨

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ٢٨

١٢٧٢ ٢٨

١٢٧٢ ٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٢ ٤

ثم عي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقرة من آخر بشرط العشر منذ شهرين
فبعد مضي شهر من وقت الشراء تبين ان لا عشر بها فرجع المشتري بها الى البائع
ليردها عليه فقال البائع للمشتري ان لم تكن جسستها نجسها فان ظهرت حاملا فهي لك
وان ظهرت فارغة ردها الى نفسها فاخبره المحسب انها حامل فآخذها المشتري على ذلك
ثم بعد مدة ظهر انها فارغة لا عشر بها فهل يكون البيع بهذا الشرط فاسدا وترد البقرة
على البائع ولا عبرة باخبار المحسب (اجاب) اذا اشترى البقرة المذكورة على انها حامل
فد البيع لانه شرط فاسد لا وصف اذا ما في البطن لا تعرف حقيقة كما صرحوا به والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر معلوم ودفع لها بعضه أمتعة بعد تقويمها
ومعرفة عنها وهو خمس مائة قرش وكان ذلك الزوج قد اشترى لها من أربابها ثمن دين في
ثمنه وقبضها باذن مالئكمها فهل اذا دخل الزوج بالزوجة المذكورة وأراد أرباب الأمتعة
الرجوع على الزوجة وأخذها منها العشرة الزوج بثمنها ليس لهم ذلك ويمنعون عنها
(اجاب) اذا ثبت شراء الزوج لنفسه الأمتعة المذكورة من مالئكمها مباشرة صحيحا مستوفيا
شرائطه الشرعية لا يكون للبائع معارضة الزوجة في تلك الأمتعة التي قبضتها عوضا عن
بعض صداقها من المشتري المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ولد بالغ وبنت بالغتين حاضرين وعن قاصر من وزوجة وبنت بالغتين في بلدهم
بالرفق وترك طاحونة هناك فجاء رجل وطلب ان يشتري الحجر وقاعدته التي يبلدهم
فأعت البنت المحاضرة والزوجة والولد عن نفسه وعن القاصر وعن أخته الكبيرة
القائبة المذكورة والتمزمت المشتري انه اذا نازعته أخته الغائبة والقاصر ان يعيد لوعها
يكون ملزوما بآرائهم ثم سافر الولد الى بلدهم ليستأذن أخته التي يبلدهم فادعت ان
والدها ملكتها جميع الطاحونة بالهبة الشرعية وهو في حال الصحة وقالت استوليت
عليها وضعت يدي وذلك بحضرة بينة فما الحكم في هذا البيع وفي الهبة المتقدمة
عليه (اجاب) اذا أثبتت الأخت الغائبة ما ادعته من الهبة من أيها الحال صحة
بطريق شرعي واستوفت الهبة شرائط الصحة وكان ما يبيع من جلة الموهوب توقف
البيع من غير المالكه على إجازتها فان إجازته نفذ وان رده بطل وكذا الحكم في بيع
نصيب باقي الشركاء بدون ولاية شرعية عليهم لم يثبت الهبة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر سفينة بثمن معلوم وشرط المشتري على البائع في صلب
العقد انه يدفع له نصف الثمن حالا والنصف الآخر الى أجل مجهول وهو حتى يوسقها
معاشا ويسافر بها في دفع له بعد ذلك النصف الباقي من الثمن فما الحكم في ذلك البيع
اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) البيع بثمن مؤجل الى أجل مجهول فاسد
كما هو مخرج به والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما
أطيان زراعة أميرية زرع بعضها برسم الباع المتصرف منها وزرع ثمانية أفدنة عن

٢١
١٢٧٢
مطلب شرى بقرة على أنها
حامل فسد البيع

٢٥
١٢٧٢

جمادى الاولى

٢
١٢٧٢

٤
١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

جمادى الثانية

١١ ١٢٧٢

مطلب اشترى الشجر للقطع
فقطعه فنبت من اصوله أو
عروقه فهو للبائع وان
قطعه من اعلاه فله المشتري

١١ ١٢٧٢
مطلب شرط الخيار في
صلب العقد أو بعده صح

١٤ ١٢٧٢

١٤ ١٢٧٢

البرسيم لرجل اجنبي بمن معلوم قبض نصفه منذ شهرين والآن يريد البائع ابطال البيع
بعد تصرف المشتري فيها متعللا بان اخاه لم يأذنه بالبيع فهل اذا ثبت أنه وكيل عن أخيه
في البيع لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله (اجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع لا يكون للموكل
فيه اذا صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم أما البائع فليس له المعارضة بذلك اذ هو
سعى في نقض ما تم من جهته والله تعالى أعلم (سئل) في اشجار مغروسة في أرض اميرية
فسلم الامير تلك الارض لرجل فاشترى هذا الرجل تلك الاشجار من مالكها وقطعها ثم
بعد القطع اخلفت ثم نزع الامير تلك الارض من واضع اليد عليها وسلمها لاهل تلك
الناحية فهل تكون تلك الاشجار الموجودة ما سلك ان اشترى أصلها الوجود أصلها في
الارض يتصرف فيها مالكها كما في شامو يمنع المعارض له فيها (اجاب) اذا اشترى الشجر
للقطع بدون الارض فقلعه ثم نبت من أصله او من عروقه شجر آخر فانه للبائع وان قطع
من أعلى الشجر فثبت بيعه ون للمشتري كما في رد المختار من فصل فيما يدخل في
البيع تبعا نقله عن البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانين
بمن مع لوم من الدراهم ثم فجر العربيه وشرط المشتري في صلبه العقد أنه لا يدفع له
المن حتى يجر بهما الى غدان أعجبه دفع منهما له وان لم يعجبه ودفعهما عليه وذلك بحضرة
بيته شرعية فأخذهما المشتري وجر بهما فلم يعجبه فردهما على البائع في اليوم الذي وقع
عليه الشرط المذ كور فلم يقبلهما البائع فترافعا مع بعضهما على يد الحاكم فهل والحال
هذه اذا ثبت المشتري وقوع ذلك الشرط المذ كور من البائع بالبيته الشرعية يجبر
البائع على أخذ الحصانين المذ كورين واذا أقام البائع المذ كور بيته بعد ذلك على أنه
لم يكن هناك شرط في صاب العقد لا عبرة ببيته المذ كورة (اجاب) اذا ثبت المشتري
خيار الشرط الى العقد لنفسه في البيع من قبل البائع في صلب العقد أو بعده بالوجه
الشرعي يكون له الرد ولا عبرة حينئذ ببيته البائع على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة أرض ملاصقة لداره من مالكها بمن معلوم من الدراهم فبعد أربع
سنين جدد البائع البيع فأنبته المشتري لدى قاض ثم بعد ذلك ادعى البائع الغبن في البيع
المذ كور مع ان المشتري المذ كور اشترى الارض بالثمن الذي اشتراه به البائع مع قصر
المدة جدد بين البيعين ولم يثبت دعواه الغبن المذ كور فهل لا عبرة بدعوى المدعى
المذ كور المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه
شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على ان البيع لا يفسخ
بجرد الغبن بدون التغرير على ما عليه المعول والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت
المال بما ضمونته ان خليل اغامات عن زوجته وعن بنته البالغة ببلدة شبرخيت وعن
أخواته ببلاد الروم وترك عقارا متخرا فإرادت الزوجة بيع بعضه لتعمير بياقه بدون
اذن باقي الوارثات المذ كورات فماذا يكون الحكم (اجاب) حيث كان المستحق المالك

ثانغية معلومة لا يباع عقاره الا باذنه حيث لا موجب فليس للزوجة البيع في نصيب
 في الورثة بدون اذنتهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر أربعة
 مقيم كهرمان امانة على يد بيعة ليطلع عليها من يرغب شراءها وما يعطى فيها من الثمن يعلم
 صاحبها فتصرف فيها بالبيع بدون اذن مالكها فهل اذا لم يخبر مالكها بالبيع المذکور
 يكون غير نافذ وله ردها من هي تحت يده واذا كان المشتري استهلكها يكون للمالكها
 ضمن البائع قيمتها وهل القول قول المالك في القيمة أو قول الفضولي (أجاب) اذا
 وقع من المالك ما يفيد الاذن بالبيع نفذوا الا لا والقول في القيمة لمن يدعي الاقل والبيعة
 على مدعي الاكثر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تملك حلقا زمر دا بجهة الارث
 عن أبيها باعتها أم القاصرة بغير مسوغ شرعي ولم تكن القاصرة محتاجة الى ضرورة نفقة
 ولا غيرها مع وجود وصي القاصرة فهل لا ينفذ بيع الام الحاق المذکور والحال هذه
 للوصي استرداده من يد المشتري (أجاب) الولاية في مال الصغير للوصي دون الام فلا
 ينفذ بيعها مع وجوده والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
 أرض بالارث عن أصولهم وفيها بعض نخيل وبعض اشجار باعوها الرجل بثن
 معلوم ووضع يده عليها وبنى فيها أمكنة وصار ينتفع بهامدة سنين والآن أنكروا بيع
 بعضها ويريدون منازعة المشتري ورفع يده عنها فهل اذا ثبت بيعهم لها بما اشتملت عليه
 من الحقوق بمقتضى ما في صل التبايع يحدوها الاربع بشهادة البيعة الشرعية
 بذلك لدى القاضي يرضى بها المشتري ولا عبرة بانكارهم البيع في بعضها لاسماوهم
 حاضرون ومشاهدون لتصرفه فيها نحو العشر سنين ولم ينزعه أحد فيها (أجاب)
 اذا ثبت بالوجه الشرعي دخول ذلك البعض في البيع المذکور لا يعتبر انكار البائعين
 له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على ان ياتي له بكل ما تسمر من السمار
 وعند حضور السمار وأخذ منه يدفع له في كل خزمة قدرا معلوما من الدراهم ودفع له
 مبلغا معلوما على سبيل التجيل ثم بعد مدة حضر الرجل المذکور ومعه جانب من السمار
 فوجده معيبا بسبب الفرق ولا يصلح لشغل المحصر فامتنع من أخذه منه وأراد مطالبة
 بما دفعه له من الدراهم بهلاكه هل يمكن له ذلك ولا يجبر على أخذ السمار المذکور
 والمحال هذه لاسيما ولم يبين عدد خزم السمار ولا أجله (أجاب) نعم يكون له المطالبة بما
 دفعه له من الدراهم ولا يجبر على أخذ ذلك السمار والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في أربعة رجال مشتركين في عدتين لساقيتين مات أحدهم عن ابن قاصر
 وتصب ابنان منهما نحو سنين وزجعا فقل الشرىك الرابع العدتين المذکورين
 الى يملدة اخرى في غيبتهما وقصر الابن المذکور واستعملهما مدة نحو تسعة عشر سنة
 وهو منكر وجاهد الحق الشرىك والآن حصل بينهم وبينه نزاع فاقصر بالشرىكة وادعى بان
 الشرىكاه الثلاثة باعوا له ما يخصهم في العدتين المذکورين فانكر الجميع دعواه والمحال

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

١

١٢٧٢

١٢٧٢

٩

انه لا ينفذ ولا سديده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ان لم يثبت دعواه الشراء من
 الشركاء ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم أخذ ما يخصهم في العدين
 المذكورين حيث كان معترفا وكان الحق ثابتا لهم بالطريق الشرعي (أجاب) نعم
 لا عبرة بدعواههم الشراء منهم بدون اثباتها بطريق شرعي ويكون لكل من الشركاء
 الانتفاع بنصيبه من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع عبدا لا تجزى
 انه يرى من كل عيب فاشتراه على ذلك بثمن معلوم من الدراهم ولم يغبن المشتري في هذا
 الشراء ولم يغره ثم بعد مدة أراد المشتري رد المبيع على بائعه مدعي الغبن الفاحش فقط
 بلا تغير ولم يثبت دعواه الغبن المجرد أيضا فهل على فرض حصوله لا يكون له الرد بمجرد
 حيث لم يغره ولا يمكن من فسخ البيع سيما وأنه لم يثبت الغبن الذي ادعاه (أجاب) نعم ليس
 للمشتري رد المبيع على بائعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمفتي به انه لا رد يغبن
 فاحش ان لم يغره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في بيت باعته في مرض موتها
 لبنتها البالغة بقدر معلوم من الدراهم ثم ماتت البائعة المذكورة عن بقیها
 المذكورين وعن ابن عم عاصب فهل والحال هذه اذا لم يجز ابن العم العاصب المذكور
 البيع المذكور للبنتين المذكورتين لا ينفذ البيع ويكون موقفا على اجازته ان اجاز
 نفذ وان رده بطل (أجاب) لا ينفذ بيع المريض مرض الموت لبعض ورثته بدون اجازة
 باقية ولو بطل القيمة على قول الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 قنابله لا تجزى من معلوم وبعد ان مكث عند المشتري نحو ثلاثة ايام ابقى والا ان يريد
 المشتري الرجوع على البائع ومطالبته بالثمن الذي دفعه له متعللا بان عاقبته الا باق فهل
 لا يجب لذلك ولا يكون له مطالبته باسترداد الثمن حيث كان القن غائبا ولا عبرة بتعلله
 (أجاب) نعم ليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الاباق وكذا لا يرجع
 بنقصان العيب مادام القن حيا آية عند الامام رحمه الله تعالى في كافي البحر والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانبا من الارز الاخضر وزنا وكذا جانبا من البهايم
 بغن معلوم لكل من الارز والبهايم والحال ان المشتري لم يعاين ما اشتراه ولم ير عينته
 ولم يقبضه ولم يستلمه ولم يرزنه فهل يكون للمشتري فسخ البيع حيث لم يره وقت البيع
 ولا قبله ويرجع المشتري على البائع بما دفعه من الثمن (أجاب) من اشترى شيئا لم يره صح
 شراؤه وله الخيار فلم يشتري المذكور والحال ما ذكر فسخ البيع بخيار الرؤية ولو لم يكن
 المبيع معيبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وأعقب ذرية بعضها بالغ وبعضها
 قاصر وترك لهم عقارا ومواشي وأمتعة وكان ذلك الميت له وكيل في حال حياته ينوب عنه
 في غيبته فاتفق هو وعمدة الناحية على حصر تلك المتروكات وتعيينها برأيها فخصم ذلك
 الوكيل ببيع فيها له ولغيره وأحضر ذلك العمدة البالغ من الورثة وجبره على ان يبيع عن
 نفسه وعن اخوته دارهم الموروثة لهم لا تجزى هل اذا كان الوكيل ليس وضيا ولا وكلا

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١١

شعبان

١٢٧٢

١٤

مطلب بيع المريض مرض
 الموت لبعض ورثته موقوف
 على اجازة الباقي ولو بطل
 القيمة

١٢٧٢

١٧

مطلب ليس للمشتري
 المطالبة بالثمن ولا الرجوع
 بالنقصان قبل العود من
 الاباق

١٢٧٢

٢٥

من البائع ولا يمينان طرف القاضي يكون يبيعه باطلا لا سيما وقد تحقق انه كان بالغين
 لم يشروا وإذا تحقق ان البائع لم يبيع الدار لوقع في التلف او في أسبابه مع تحقق ان
 العمدية متمكن من ذلك يكون ذلك البيع غير نافذ وكذا قبضه للثمن على الوجه
 المذكور يكون غير اجازة منه ويكون للورثة الرجوع في اعيان التركة واستردادها من
 اخذها بالبائع على ذلك الوجه المشروح وكذا بالنهب في بعض مواش اخذها ذلك العمدية
 لنفسه من التركة من غير ثمن ولا وجه شرعي ولا يكون ما دبحه ذلك العمدية من كتب
 وثائق بالبائع من قاضي الناحية على غير الواقع مانع لهم من الدعوى واسترداد ما ثبت
 انهم حق لهم بالوجه الشرعي (اجاب) اذ لم يكن ذلك الوكيل وصيا من قبل الميت أو القاضي
 ولا وكيل عن البائع من الورثة فيبيعهم متروكات الميت والحال هذه غير نافذ وللورثة أو نائبيهم
 استرداد ما باعه عن هو تحت يده اذا كان قائما حيث لا اجازة عن يملكها ولا مانع واذا تحقق
 الاغراء الشرعي على بيع البائع من الورثة لتلك الدار يكون له فسخ البيع في نصيبه اذ لم
 يصد عنه ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا ولا ينفذ بيعه في نصيب باقي
 الورثة بل لا يشترعية عنهم ولو كان البيع باختياره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 من وكل رجلا آخر في شراء نخيل مغروس مع أرضه من رجل آخر بثمن معلوم دفعه له
 بغيرينة وكتب حجة بالشراء من نائب الشرع وخلت يد البائع عن المبيع ووضع
 ثمنه عليه مدة أربع سنين وهو يستغل ثمره وبعد ذلك توفي البائع وبمده وفاته مكث
 أربع سنين وهو واضح أيضا يده عليه ثم ان ولد البائع يريد الاتن منازعة المشتري وافساد
 والده وياخذ النخل فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية شراء هذا الرجل بالنحو وكيل من
 ولد المدعي في حال حياته ومعاينة والده هذه المدة ولم ينزع واضع اليد يمنع من معارضة
 ثم اليه حديث كانت معارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي
 انما ذكر مستوفيا شرائط العمدية لا يكون لولد البائع معارضة المشتري في ذلك بدون
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمراث عن أبيه باعها الرجل
 بثمن معلوم مقدس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة
 فمروا الآن ادعى رجل اجنبي بان له حصة فيها فانكر المشتري المذكور دعواه
 قال انه لا بينة ولا سند يده يشهد له باستحقاق شيء منها هل لا يجاب لذلك ولا عبرة
 بقول المجردة عن الاثبات واذا تعدى شيخ البلد ونزعها من المشتري بالجبر وتصرف فيها
 ببيع لرجل آخر بدون اذن واجازة من مالكها لا ينفذ بيعه ويكون له فسخ البيع
 واستردادها من المشتري لها من شيخ البلد المذكور اذا ثبت ذلك بالطريق الشرعي
 (اجاب) لا يقضى لمذع بجبر دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا ينفذ بيع ملك الغير
 دون اذن المالك ولا وجه شرعي ويكون موقوف على اجازته فان اجازته نفذ وان رده
 الى الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وجعل يدها بعد رؤية ومعاينة ما ذكر من

١٢٧٢

١٦

سؤال
٤

١٢٧٢

١٢٧٢

مدین له بحاله عليه من الدين وزيادة بعض دراهم دفعها له بحضرة بينة وقبض المبيع
 فهل اذا اراد المشتري رد المبيع على البائع بعد ذلك متعللاً بأنه مغبون في البيع المذكور
 ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر (أجاب) المقتضى به انه لا رد بغير فاحش ما لم يغيره البائع
 فان وجد التعرير مع الغبن الفاحش فله الرد ولا فلا على هذا القول والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت آخرى يبيعها وباعها الوكيل لرجل أجنبي بثمن المثل
 وقبض الوكيل الثمن من المشتري ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها
 بالسكنى وغيرها سنتين ثم بعد ذلك باعت المرأة الدار لرجل آخر متعلقة بأنها وضعت
 الثمن أمانة تحت يد المشتري الاول ولم تأخذه الى الآن فهل والحال هذه اذا ثبت كل من
 البيع والتوكيل بالبيعة الشرعية يكون البيع الاول صحيحاً نافذاً ولا عبرة بتعللها بذلك
 بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان التوكيل بالبيع ثابتاً وصدر البيع من الوكيل
 مستوفياً شرائط الصحة والزوم لا يكون للوكيلة بيع الدار ثانياً من آخر ولا عبرة بمجرد
 التعلل المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وزوجتين وعليه دين
 وترك داراً وبعض مواش تقي بالدين وزيادة قباض الابن الدار والمواشي بدون اذن باقي
 الورثة وبدون اجازتهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري للبائع ان
 ذلك لا يساوي الا كذا وكذا من الدراهم فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش
 والغرور بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب باقي الورثة حيث لم
 يجزوا البيع (أجاب) اذا لم يكن للبائع ولاية بيع ما ذكر بطريق شرعي يكون بيعه في
 نصيب باقي الشر كاه موقوفاً على اجازتهم حيث لا اذن منهم للبائع فسخ البيع في نصيبه
 اذا كان مغبوناً فيه غبناً فاحشاً مع التعرير والان لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع
 لا آخر مقدار معلوم من امر الحجازي في ظرفه بثمن معلوم وغره البائع والدلال وغبنه في
 قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور من الدلال
 والبائع للمشتري وقد وجد الاعلى مراً فقط والاسفل منه صغيراً يكون للمشتري رده على البائع
 وأخذ ثمنه منه (أجاب) نعم يكون للمشتري رده على بائعه اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة من ناحية اسوان واضعين أيديهم على
 أرض زراعة مع جانب نخيل تلقوا ذلك عن آبائهم واجدادهم جيلاً بعد جيل مدة تزيد
 على مائتي سنة تعدى عليهم مشايخ الناحية واخذوا الارض والنخيل وباعوا ذلك بدون
 وجه شرعي لرجل آخر فصار المستحقون للارض والنخيل ينازعون المشتري مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة وهم لا يقدرون عليه مع جور المحكام والمشايخ عليهم ولم يحصل
 منهم سكوت عن منازعته كل سنة فهل والحال هذه اذا ثبت الحق في الارض والنخيل
 للجماعة المذكورة عن أبيهم وجدهم بالبيعة الشرعية لا يصح البيع ولا ينفذ حيث لم
 يجزوا البيع ويحجز المشتري على رد النخيل والارض للمستحقين المذكورين (أجاب)

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

ذی الحجة

٨

ذی الحجۃ سنة

١١٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

٢٩

اذا ثبت الحق في تلك الارض والتخيل للجماعة المذکورين بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواهم لا ينفذ بيع مشايخ الناحية لما ذكر بدون ولاية شرعية عليهم ولا وجه شرعي ويكون للمالكين فسخه واسترداد المبيع الى ايديهم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دار باعها لآخر بثمن معلوم على يد فاضلي بلدهما ووضع المشتري يده عليها فادعى عليه الا ان رجل بانه كان لها وكيل وباع له الدار قبل بيعها المذکور بثمن اقل من الاول فانكرت هي والمشتري دعواه ولا بينة له بذلك فهل يكون بيعها نافذا ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا ينقض البيع الصادر من المالككة بمجرد دعوى بيع وكيلها قبل ذلك للمدعى بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من جماعة مالكيها بثمن معلوم القدر دفعه المشتري لهم وانخرج له بذلك حجة شرعية ومضى على ذلك مدة عشر سنين ثم الا ان ظهر أحد البائعين ينكر البيع المذکور فهل اذا اقام المشتري عليه يدنة شرعية يثبت البيع ولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع المنكر المذکور ونصيبه من تلك الارض مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر انكاره ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن بالغ رشيد ماتت أمه عنه وهو بالغ وتركت له نخيلا اربعة اثم غاب عن البلد مع والده مدة فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير طريق شرعي ثم رجع الابن المذکور الى بلده وطلب رفع يده واضع اليد عن نخيله فادعى انه اشتراه من والده فهل اذا ثبت الملك في التخيل للابن المذکور خاصة دون أبيه وكان بالغ الوقت البيع ولم يأذن لابييه ولم يوكله ولم يجز البيع يكون البيع موقوفا على اجازته ويرتد بده اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا لم يكن للاب والولاية بيع التخيل المملوك لابنه المذکور لا ينفذ بيعه ويكون للابن المالك فسخه حيث لا اذن بالبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ناقه وله اخبعاها الاخر لرجل اجنبي في غيبة أخيه المالك ثم بعد ذلك بعدة حضر كل من المالك والبائع عند المشتري مع حضور المبيع واجاز المالك البيع بحضرة بينة ثم بعد مدة تزيد على عشر سنين أنكر المالك الاجازة وأراد الرجوع في المبيع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت ان المالك اجاز البيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبت اجازة المالك بيع أخيه مستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارا بثمن معلوم سليما من العيوب وصار المذتري يستعمله في أشغاله نحو شهر ثم حصل للعمار عرج حاد عند العرج وأراد ان يردده على بائعه بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن به قبل الشراء هذا العرج المذکور وهذا بائعه (اجاب) ليس للمشتري رد الجار الذي اشتراه بحدوث العرج المذکور

محرم سنة

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

محرم

٦

٧

١٤

١٥

بعد الشراء بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع ثمانية برك فيها نخيل بثمن معلوم بطريق الوكالة عن أبيه لرجل آخر من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه بقطع ثمرته وبيعها ووزع نخيل آخر فى أرضه ثم بعد ذلك مات الوكيل وموكله عن ورثة ادعوا الآن على ورثة المشتري بأن النخيل المذكور وأرضه يستحقونه بطريق الميراث عن مورثهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية التوكيل ببيع النخيل بالثمن المعلوم وثبت البيع أيضا من الوكيل المذكور لمورث المدعى عليهم يمنع ورثة الموكل من معارضة ورثة المشتري (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى تمنع ورثة الموكل من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حصاة فى دار من رجل وكيل عن أخوته وقام عن نفسه فى بيع نصيبه منها وذلك باطلاعهم ورضاهم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم مدة سنين والآن أراد البائع وموكله ابطال البيع والرجوع فيه عليه فهل اذا ثبت التوكيل والبيع بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك واذا علموا على شهود اثبات البيع بأن المشتري كان شيخ فريه وكان له ادارة عليهم وقت البيع لاعبره بتعلمهم حيث لم يكن الآن وقت ثبوت البيع شيخا عليهم ولا ادارة له عليهم (اجاب) اذا ثبت توكيل الاخوة للرجل المذكور فى بيع انصباهم من تلك الادارة وثبت بيعه لذلك ونصيبه منها بثمن المثل بالبينة العادلة وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة والازم لا يكون له ولا لموكله ابطاله بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا كاملا باع نصفه لأكبيه ببيع صحيحا وقبل أخوه البيع وبعد بيعه له باع البيت كله لآخر فهل ينفذ البيع فى نصفه دين نصف أخيه حيث لم يجز بيعه (اجاب) لا ينفذ بيع الآخر ثانيا الا فى مقدار نصيبه من البيت المذكور حيث لم يكن ما ذكروا بذلك من قبل شريكه ويكون بيعه فيما زاد عما يملكه والمحال ما ذكره وقاعلى اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين مات احدهما عن ابن بالغ وعن أولاد قصر وترك ما بورت عنه مشرعا ثم مات الآخر عن أولاد قصر وترك ما بورت عنه مشرعا قصر فى الابن البالغ المذكور على اخوته القصر وعلى أولادهم القصر وباع أملاكهم بدون ولاية شرعية فهل والمحال هذه لا يصح هذا البيع ولا ينفذ ويكون للقصر بعد بلوغهم أخذه واسترداده من المشتري (اجاب) لا ينفذ بيع ابن العم المذكور فيما لا ولاية له على بيعه مما يملكه أولادهم القصر واخوته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى جارية وشرط فى العقد انها سليمة من العيوب الشرعية وان معها مصاغا وبين عنده عقد البيع واستلمها المشتري فوجد بها عيبا قديما ولم يوجد معها شئ من المصاغا المذكور فهل اذا ثبت ان بها عيبا قديما وقد غره البائع ولم يكن معها شئ من المصاغا ترد على بائعها (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى يكون للمشتري ردها حيث لم يوجد مانع ولم يرض بذلك والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) فی امرأة تملك فخلاباعه زوجها الشيخ ببلده من غیر اذن زوجته المالكه ومن
 غیر اجازتها ثم ماتت المرأة ولم تجز البیع عن اولادها الذكور والاناث وعن زوجها
 فالب اولاد الزوجة التخیل من المشتري علی بدنا ثب القاضی فحكم بفسخ البیع وتسليم
 المشتري التخیل لورثة المالكه وأراد شيخ البلد المذکور ان يأخذ فخیلا بدل التخیل
 المذکور من البائع له فهل والمسال هذه لا یجاب المشتري لذلك ولیس له الا أخذ الثمن
 الذي دفعه للبائع (اجاب) اذا حکم باستحقاق المبیع وفسخ البیع یرجع المشتري بالثمن
 بظن ما اشتراه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل دخاخی له عدة فی حانوته من میزان
 وهو ن وغیره معلومة معينة باعها لرجل دخاخی مثله بثمان معلوم دفعه له بالمجلس بحضرة
 شیعث عریة وهو فی حال صحته وسلامته وبعد استلام المشتري لها ترکها فی حانوت البائع
 وذیة الی غد فبعد أن ذهب البائع الی بیته حصل له مرض ومکث مدة ثم مات عن ورثة
 یطلب المشتري العدة من الورثة فنعوه من أخذها منکرین وجاهدین لیبیع مودتهم
 هل اذا کان البیع من مودتهم ثابتا لا یجابون لذلك ولا عبرة بانسکارهم ویكون للمشتري
 ان یفهموا اشتراها من الورثة (اجاب) اذا ثبت الشراء المذکور حال صحة المالك مستوفیا
 برأی الحصة والزوج ثم الورثة بنسایم المبیع لمشتريه حیث لا مانع والله تعالی أعلم
 (سئل) فی رجل مات عن اولاد قصر وترك لهم فخیلا فوضعت امرأه یدها علی بعض
 فخیل تزعم انها اشتريته من أم القصر والحال انها لم تکن وصیاء علیهم فلما باع الاولاد
 قتلهم نزعوا ذلك من یدها بالوجه الشرعی بعد المنازعة معهم اراهم الا ان ترید نزع
 فخیل من یدهم بدون وجه شرعی فهل اذا کان الحال ما ذکر ولم تثبت بیع أم القصر
 للماعن ولاية بالوجه الشرعی یقر التخیل تحت یدهم ویمنعها القاضی من التعرض
 لیکون وجه شرعی (اجاب) حیث لم تثبت بیع الام لسا ذکر عن ولاية بطریق شرعی
 مدعیة البیع عن المعارضة بدون وجه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك
 بابو وجه شرعی باعها لرجل آخر ولم یسم بينهما ثمن وکتب له بخطه کتابا ذکر فيه البیع
 ذکر الثمن وحازها من یزعم الشراء وشغلها بالبناء فهل والحال هذه لا یكون البیع
 صحیحاً شرعاً ولا یعول علی کتاب البائع ولا عبرة بهذا الحوز حیث لم یبین العمل علی
 بیع شرعاً (اجاب) البیع بدون ذکر الثمن حکمه الفساد ولکل من التمتع اقلین المطالبة
 بینه الا ان المشتري لو قبضه باذن بائعه مملکة بقیمة یوم قبضه لانه یدخل فی ضمانه
 ولا تعتبر زیادة قیمته كالمغصوب ویقطع حق الفسخ ببناء المشتري فیما اشتراه من الارض
 شرعاً فاسد اعلی قول الامام الاعظم وحینئذ فالواجب دفع القيمة لا غیر والله تعالی أعلم
 (سئل) فی امرأة تملك حلق الماس قیمته خمسة اکیاس ونحو ثلث کیس فدفعته
 لکنته لامرأة دلالة لتبیعه فباعته لامرأة بخمسة اکیاس بعد رضا المالكه بذلك
 والقبضت الدلالة الحلق للمشتري وقبضت منها بعض ثمنه ووعدها بالباقي لیوم

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٤

صفر

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٨

مطالب البیع بدون ذکر
 الثمن فاسد ویملکه
 المشتري بالقبض باذن
 البائع بقیمة یوم قبضه
 ویمنع الفسخ ببناء المشتري
 فيه

سنة

محرم

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

٦

٧

١٥

١٠

بعد الشراء بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع ثمانية برك فيها نخيل بثمن معلوم بطريق الوكالة عن أبيه لرجل آخر من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه بقطع ثمرته وبيعها ووزع نخيل آخر فى أرضه ثم بعد ذلك مات الوكيل وموكله عن ورثة ادعوا الآن على ورثة المشتري بأن النخيل المذكور وأرضه يستحقونه بطريق الميراث عن مورثهم فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية التوكيل ببيع النخيل بالثمن المعلوم وثبت البيع أيضا من الوكيل المذكور لمورث المدعى عليهم يمنع ورثة الموكل من معارضة ورثة المشتري (أجاب) نعم إذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى تمنع ورثة الموكل من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حصة فى دار من رجل وكيلا عن أخوته وقام عن نفسه فى بيع نصيبه منها وذلك باطلاعهم ورضاهم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم مدة سنين والآن أراد البائع وموكلوه إبطال البيع والرجوع فيه عليه فهل إذا ثبت التوكيل والبيع بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك وإذا علموا على شهود أثبات البيع بأن المشتري كان شيخ قرية وكان له إدارة عليهم وقت البيع لأعباء بتعلمهم حيث لم يكن الآن وقت ثبوت البيع شيئا عليهم ولا إدارة له عليهم (أجاب) إذا ثبت توكيل الأخوة للرجل المذكور فى بيع انصباهم من تلك الدار وثبت بيعه لذلك ولنصيبه منها ثمن المثل بالبينة العادلة وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة والأزوم لا يكون له ولا لموكله إبطاله بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا كاملا باع نصفه لأخيه ببيع صحيحا وقبل أخوه البيع وبعد بيعه له باع البيت كله لآخر فهل ينفذ البيع فى نصفه دون نصف أخيه حيث لم يجز بيعه (أجاب) لا ينفذ بيع الآخر ثانيا إلا فى مقدار نصيبه من البيت المذكور حيث لم يكن ما ذورنا بذلك من قبل شريكه ويكون بيعه فيما زاد عما يملكه والمحال ما ذكره وقفا على إجازة المالك فإن إجازة نفعه وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين مات أحدهما عن ابن بالغ وعن أولاد قصر وترك ما يورث عنه مشرعا ثم مات الآخر عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه مشرعا تصرف الابن البالغ المذكور على أخوته القصر وعلى أولادهم القصر وباع أملاكهم بدون ولاية شرعية فهل والمحال هذه لا يصح هذا البيع ولا ينفذ ويكون للقصر بعد بلوغهم أخذه واسترداده من المشتري (أجاب) لا ينفذ بيع ابن المذكور فيما لا ولاية له على بيعه عما يملكه أولادهم القصر وأخوته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى جارية وشروط العقد أنها سليمة من العيوب الشرعية وإن معها مصاغاوين عند عقد البيع واستلمها المشتري فوجد بها عيبا قديما ولم يوجد معها شيء من المصاغا المذكور فهل إذا ثبت أن بها عيبا قديما وقد غره البائع ولم يكن معها شيء من المصاغا المذكور هل ترد على بائعها (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعى يكون للمشتري ردها حيث لم يوجد مانع ولم يرض بذلك والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) فی امرأة تملك نخيلا فباعه زوجها الشيخ ببلده من غير اذن زوجته المالكه ومن غير اجازتها ثم ماتت المرأة ولم تجز البيع عن اولادها الذكور والاناث وعن زوجها فطالب اولاد الزوجة النخيل من المشتري على يد نائب القاضي فحكم بفسخ البيع وتسليم المشتري النخيل لورثة المالكه وارشع البلد المذکور ان ياخذ نخيلا بدل النخيل الذي كور من البائع له فهل والحال هذه لا يجاب المشتري لذلك وليس له الاخذ الثمن المحذوفه للبائع (اجاب) اذا حكم باستحقاق المبيع وفسخ البيع يرجع المشتري بالثمن لا بغير ما اشتراه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل دخا نخيلا له عدة فی حانوته من ميزان وهو من غيره معلومة معينة باعها الرجل دخا نخيلا مثله بثمن معلوم دفعه له بالمجلس بحضوره ميتة شرعية وهو في حال صحته وسلامته وبعد استلام المشتري لها تركها في حانوت البائع وذبحه الى غدف بعد أن ذهب البائع الى بيته حصل له مرض ومكث مدة ثم مات عن ورثة فطالب المشتري العدة من الورثة فنعوه من اخذها منكرين وجاحدين ببيع مورثهم فهل اذا كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويكون للمشتري ان ينفذ الشراء من الورثة (اجاب) اذا ثبت الشراء المذکور حال صحة المالك مستوفيا عن اهل العدة والارزوم تؤمر الورثة بنسليم المبيع لمشتريه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل مات عن اولاد قصر وترك لهم نخيلا فوضعت امرأته يدها على بعض رجل تزعم انها اشتريته من أم القصر والحال انها لم تكن وصيا عليهم فلما بلغ الاولاد منهم نزعوا ذلك من يدها بالوجه الشرعي بعد المنازعة معهم اراهم الآن تريد نزع النخيل من يدهم بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحال ما ذكر ولم تثبت بيع أم القصر لغيرها من اهل البيت ولا لغيره بالوجه الشرعي يقر النخيل تحت يدهم ويمنعها القاضي من التعرض لغيره من وجه شرعي (اجاب) حيث لم تثبت بيع الام لما ذكر عن ولاية بطريق شرعي لمصلحة البيع عن المعارضة بدون وجه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل يملك نخيلا فباعه شرعي باعها الرجل آخر ولم يسم بينهما عن وكتب له بخطه كتابا ذكر فيه البيع المذكور الثمن وحازها من يزعم الشراء وشغلها بالبناء فهل والحال هذه لا يكون البيع صحيحا شرعا ولا يعول على كتاب البائع ولا عبرة بهذا الحوز حيث لم يبين العمل على صحة الشراء (اجاب) البيع بدون ذكر الثمن حكمه الفساد ولكل من المتعاقدين المطالبة بغيره الا ان المشتري لو قبضه باذن بائعه مملكه بقيمته يوم قبضه لانه به يدخل في ضمانه فيعتبر زيادة قيمته كالمعصوب وينقطع حق الفسخ ببناء المشتري فيما اشتراه من الارض شرعا فاسد ا على قول الامام الاعظم وحينئذ فالواجب دفع القيمة لا غير والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة تملك حلق الماس قيمته خمسة ا كياس ونحو ثلث كياس فدفعته لملكته لامرأة دلالة تليق ببيعته لامرأة بخمسة ا كياس بعد رضا المالكه بذلك والبيعت الدلالة الحلق للمشتريه وقبضت منها بعض ثمنه وودعدها بالباقي ليوم

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٤

صفر

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٨

مطلب البيع بدون ذكر
الثمن فاسد ويملكه
المشتري بالقبض باذن
البائع بقيمته يوم قبضه
ويعتبر الفسخ ببناء المشتري
فيه

صفر سنة

٢٠ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

٢٦ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٠٣

ربیع الاول
٣ ١٢٧٣

معلوم فاقبضت الدلالة المالكية ما اخذته من المشتري ووعدها باق الثمن في ذلك
الميعاد ثم بعد هذا كله ادعت المشتريه ضياع الحق منها فهل حيث كان البيع صحيحا
شرعيا نافذا والمشتريه مقرة به وبقبض المبيع يلزمها الثمن كله للمالكه واذا كان
عنده المالكه رهن على باقى الثمن يسوغ لها حبسه حتى تأخذ ذلك الباقي (اجاب) نعم يلزم
المشتريه دفع باقى الثمن الذى بذمتها والحال ما ذكر واذا كان الرهن المذکور صحيحا
يكون للرهن حبسه الى استيفاء حقه وضياع المبيع من يد المشتري بعد القبض
لا يوجب سقوط شئ من الثمن وهذا عند صحة البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا من مالها بثمن معلوم من الدراهم بخضرة بينة شرعية ووضع المشتري يده
على الدار وصار يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مع حضور البائع ومشاهدته
لتصرف المشتري مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة ثم بعد ذلك أنكر البائع البيع وأراد
الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري البيع من المالك بالبينة الشرعية
لا عبرة بانكاره ذلك ويمنع من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم
اذا ثبت المشتري دعواه الشراء بالثمن المعلوم من البائع بالوجه الشرعى لا عبرة بانكاره
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك دارا وعليه دين لا آخر معلوم
القدر فباع ورثته البائعون الدار التي تركها مورثهم لرب الدين في مقابلة دينه بعد
ثبوته منذ أربع عشرة سنة بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون والآخر تريد الورثة
البائعون الرجوع وفسخ عقد البيع منكرين له فهل اذا كان البيع منهم ثابتا لا يجابون
لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعة المشتري (اجاب) اذا ثبت البيع المذکور
من الورثة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا عبرة بانكارهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا له ولاخوته من مالها بثمن معلوم من الدراهم دفع بعضه
للبائع بالجلس والبعض الآخر باق بذمته ثم مات البائع عن بنت فدفع المشتري باقى الثمن
للبنات المذكورة ثم بعد مدة من السنين أنكرت البنات البيع من مورثها وأرادت الرجوع
في المبيع على يد نائب القاضى فطلب من المشتري بينة تثبت له ذلك فاحضر البينة
وشهد كل منهما على حديثه طبق دعوى المشتري فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة
الشرعية (اجاب) اذا ثبت البيع المذکور بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار البنات والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل ان الخيل الذى تحت يده ملك لوالدها وانها
تستحقه بطريق الارث عنه وطلبت عند القاضى تريد نزاع الخيل منه فادعى الرجل
المذکور انه اشترى الخيل المذکور من والدها قبل موته فانكرت دعواه فابرز صكا
مضمونه أنه اشترى الخيل من والدها قبل موته ولا يثبت له تثبت مضمون الصك الذى
بيده فهل والحال هذه يكلف بينة فان عجزت عن الخيل من تحت يده لبنات الميت حيث
كان معترفا بان اصل الملك في الخيل لوالدها (اجاب) اذا عترف اليه بالاصل

١٢٧٣

١٠

الكلورث المدعية وادعى الانتقال اليها الشراء وعجز عن اثباته بوجه شرعي يؤمر بتسليم
 تلك الاوارة حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نخيلا باعته
 زوجها المبالغ بتم معلوم من الدراهم عند الحما ثم الشرعي وكتبت له بجهة شرعية ثمانية
 الفهمون في حال صحتها وسلامتها واعترفت بانها قبضت الثمن بخضرة بينة من المسلمين
 تشهد بذلك ووضع المشتري يده على النخل مدة ثمان سنوات وهو يتصرف فيه تصرف
 المالك في املا كهم ثم ماتت البائعة عن ورثة فهل والمحال هذه يكون البيع صحيحا
 فقد اذا انكر باقي الورثة بيع مورثهم متعلمين بعدم علمهم بالبيع لاعبرة بانكارهم
 البيع بعد ثبوته من مورثهم بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بيع الام من ابنها
 ماد كحال صحتها واختيارها بيعا صحيحا بالوجه الشرعي لاعبرة بانكار باقي ورثتها ماد كر
 بعته وتماما والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء
 مزرعة على حدة من جماعة مشتركين فيها بتم معلوم وسلمهم الثمن وجعلوا ثمنها
 المذ كور تبرع بالعمارة معه ثم بعد مضي مدة من الزمان وجد البائعون المذ كورون
 وانما الزيادة فهل يكون هذا البيع صحيحا ولا يجابون لابطال البيع (اجاب) اذا صدر
 البيع من الجماعة المذ كورين للرجل المذ كور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون
 البائعين ابطاله بعد ذلك بمجرد وجود من يرغب في الشراء باز يد من الثمن الاول والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة ارض بنخلها ووضع المشتري يده عليها
 ثم تزد على عشرين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري فوضع ورثة المشتري يدهم
 على الارض والنخل المذ كورين مدة تزيد على سنة والآن انكر ورثة البائع بيع
 مورثهم فهل اذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم من مورث الورثة المنكرين للبيع
 لاعبرة بدعواهم (اجاب) نعم اذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم لما ذكر بالوجه الشرعي
 ويعتبر انكار ورثة البائع ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ربع فرس له
 بتم قبض المشتري الفرس كلها باذن بائعها واستولى عليها ثم بعد تمام العقد مستوفيا
 شروطه وانقضاء مجلسه شرط البائع على المشتري أن يكون له فائضتان من نتاجها الاثان
 على ان يكون باقي الفرس له في مقابلهما ثم بعد مضي ثلاث سنين باع هذا الرجل الثلاثة
 الارباع الباقية له في الفرس لرجل غير المشتري الاول وشرط له بعد تمام عقد البيع
 بتم قبض شرائطه ما كان شرطه لنفسه على المشتري الاول من ان الفائضتين تكونان
 له ثم بعد مضي سنتين اراد المشتري الثلاثة الارباع أن يتصرف في نصيبه ففعله شريكه
 ثالث الربع مريد البقاء الفرس عنده حتى تنتج عمل بهذا الشرط ولم تنتج الفرس الى وقتنا
 هذا فهل والمحال هذه يجوز لكل من هذين الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره
 ونحو ذلك لا تخضعه ولا عبرة بهذا الشرط المذ كور حيث انه وقع بعد تمام العقدين
 (اجاب) لا بد من كون الشرط الفاسد المقيد للبيع مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد ملو

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٤

ربیع الاول سنة
مطلب الأصح أن الشرط
الفاقد بعد العقد لا يفتق
به

٢٧ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣

ربیع الثاني ١٢
١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣
مطلب في شروط بيع
الفضولي

التحق بعد العقد قيل بالتحقق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الأصح كما في جامع الفصولين كما
في رد المحتار فإنه إلى القول الأصح يصح البيعان المذكوران حيث لم يكن ذلك الشرط مقارناً
للعقد ويكون لكل من الشرين أن يتصرف في نصيبه بالبيع وغيره بالوجه الشرعي ولا
عبارة بهذا الشرط على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من
مالكها بمن معلوم ووضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها إلى أن مات عن
أخت فوضعت الأخت يدها على الدار وصارت تتصرف فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة
هي وأخوها من قبلها ثم ادعى الآن ورثة البائع أن الدار باقية على ملكهم وأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع في الدار فهل والحال هذه إذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون
البيع صحيحاً نافذاً ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم إذا ثبتت
الاخت المذكورة شرعاً مورثها تلك الدار من مورث الورثة المذكورين وانها آلت
اليها بطريق الارث عن أخيها بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على حصة في بيت ادعى عليه رجل آخر أنه يملكها بطريق
الارث عن مورثه فأقر واضع اليد واعترف أن مورثه باعها لرجل أجنبي وإن الأجنبي
باعها لواضع اليد فأنكر المدعي ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الشراء من مورث
المدعي قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون ثبوت شرعي ويجب واصل
اليده على تسليم الحصة للمدعي حيث كان معترفاً ومقرراً بالملك فيما عن مورثه (أجاب)
نعم لا عبرة بدعواه الانتقال عن ملك مورث المدعي بدون ثبوت شرعي ويؤثر بالتسليم إلى
ورثته من أقر له بالملك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن
عند زوجته قدر معلوماً من الفخل على مبلغ معلوم من الدراهم وكتب لها وثيقة بذلك ثم
بعد مدة دفع لها المبلغ المذكور وصار واضع يده على الفخل مدة تزيد على أربعين سنة ثم
ماتت الزوجة المذكورة عن ابن أراد الابن أن يطالب أباه بالفخل الذي هو واضع يده
عليه متعللاً بأنه كان باعه لأمه فأنكر أبو الابن دعواه ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت
الابن أن أمه اشترت الفخل من أبيه بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من
معارضة أبيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) القول للاب بيمينه في انكاره البيع
والبينة على ابنه المدعي له كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وخلافها فباع الابن المذكور حصته وحصته
أحدى البنين المذكورين في الدار المذكورة لرجل أجنبي من غير إذن ولا إجازة منها
للبيع ثم مات وترك ما يورثه كذا وأراد أخذ حصته أمه في الدار المذكورة فهل والحال هذه إذا
لم تجزأ الابن المذكور بالبيع حال حياته والابن كذلك لم يجز يكون البيع باطلاً (أجاب)
بيع الفضولي موقوف على إجازة المالك إذا كان البائع والمشتري والمبيع قائماً بأن لا يتغير
المبيع بحيث يعد شيئاً آخر لأن إجازته كالبيع حكماً وكذا يشترط قيام الثمن لو كان عرضاً

معینا و کذا یستبرط قیام صاحب المتاع ایضا فلا تجوز اجازة وارثه لبطلانه بموته كما
 مرحوبه فاذا لم یکن البائع المذکور ما ذونا فی بیع حصه اخته کان فضولا فاذا
 ماتت المالكه قبل الاجازة بطل البیع فی نصیبهها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له دار
 واطیان وانشجار فی بلد و هو مقيم فی بلدة أخرى وله ولد فباع الولد ذلك من غیر ان یعلم
 الاب مدعیان اباؤه وکله بالبیع فاشتری احداهما لی تلك البلدة من الولد ما یساوئ خمسة
 عشر سبعة و هو لا یدخل تحت تقویم المقومین فهل یكون البیع موقوفا علی اجازة
 المالك حیث لم توجد بینة التوکیل (اجاب) بیع الابن مال ابيه بدون اذنه موقوف
 علی اجازته فان اجازة نفذ وان رده بطل وان کان وکیلا تقید بیعه بمثل القيمة علی المفتی
 هو الله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملک نخیلا بالمیراث عن اصوله باعه لثلاثة رجال
 بالسوية بثمن معلوم منذ خمس وعشرین سنة ووزیادة بموجب حجة شرعیة بذلک ثم مات
 البائع منذ خمس عشرة سنة و هو بایدیهم تصرفون فیهم من غیر منازع لهم فیہ والآن یرید
 قریب البائع منازعتهم وابطال البیع مدعیان ان النخیل له بالمیراث عن البائع منسکرا
 لیسبب سبب ان الحجة ضاعت عن کانت یدیه من المشترین ومتعللا بطلبها منهم فهل اذا
 کان هناك بینة تشهد بالشرا من مورثه لا یجیب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذکور
 ولا بالنسکاره وینع من منازعة المشترین فیما بایدیهم من النخیل المذکور اذا تحقق
 ملاک بال طریق الشرعی (اجاب) اذا ثبت البیع المذکور بالوجه الشرعی لا یعتبر
 انکار ورثة البائع له والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملک ساقیه باعها لآخر من مدة نحو
 ثلاثین سنة و زیادة بثمن معلوم ثم مات المشتري عن ورثة ذکور و انات فاشتری البائع
 نصیب بعض الورثة وصار یستعمله مع باقی بعض الورثة والآن یدعی البائع انها کانت
 تحت ید مورثهم بالرهن فانکر و ادعوا فهل اذا کان هناك بینة تشهد بشراء مورثهم
 منه لا یجیب لذلك ولا عبرة یدعوا الرهن ولا یكون له رفع ید باقی الورثة عن نصیبه حیث
 کانت ید البیوع الی الآن اذا تحقق ما ذکر بالوجه الشرعی (اجاب) نعم لا یجیب لذلك
 والله اعلم (سئل) فی رجل یملک دارا بطریق الارث عن مورثه غاب
 لجهة بعيدة فوق مسافة القصر فلما رجع من غیبه وجد شیخا یباع الدار المذکورة
 لآخر اذ یدعی بغير اجازته ولم یکن وکیلا عنه فی ذلك ولم یکن علیه دین لجهة الدیوان ولا
 لغيره فهل والحال هذا اذا لم یجز المالك المذکور بعد حضوره من غیبه یبیع شیخا یباعه فی
 الدار المذکورة لا ینفذ البیع ویكون موقوفا علی اجازته ان اجازة نفذ وان رده بطل واذا
 بنت المشتري المذکورة بعض بناء فی الدار المذکورة لمالك الدار ان یتملک منها بقیمة
 مغلوها ویكون للبانية رفع البناء اذا لم یضر بالارض (اجاب) بیع شیخ البلد والحال
 ما ذکر موقوف علی اجازة المالك فان لم یرض به بل رده بطل وتکلف المشتري قلع
 ما بنیته ان لم یضر حیث کانت قیمته اقل من قيمة الارض الا ان یتملک رוב الارض

١٢٧٣ ١٧

١٢٧٣ ٢٢

١٢٧٣ ٢٣

جادی الاولی

١٢٧٣ ٩

بقیمته مستحق القاع برضاها والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل واضع يده على جانب
 نخيل بارضه رهنا على قدر معلوم من الدراهم دفعه فاروقة في تطير دين كان على ملاكه
 باذنهم ثم بعد مدة من السنين باع المرتهن النخيل لرجل اجني واسقط منفعة الارض له
 وذلك بدون اذن الملاك الراهنين وبدون اجازتهم له بذلك فهل والحال هذه اذا لم تجز
 الملاك ذلك يكون البيع والاسقاط من المرتهن غير نافذين ويجبر المشتري على تسليم
 النخيل والارض للملاك بعد دفعهم دراهم الغاروقة (اجاب) اذا لم يوجد من الملاك
 المذكورين ما يفي بسقوط حقهم من تلك الارض ولم يوجد منهم تعليق في النخيل
 المذكور للرجل الواضع يده عليه لا ينفذ بيعه في النخيل ولا اسقاطه للارض بدون اذنهم
 او اجازتهم والانفذ والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل يملك دارا وعيد اوله اطيان زراعة
 اميرية وله بنت بالغه رشيدة فافر في حال صحته وسلاطته يدين ابنته المذكورة وباعها ثلثي
 داره شائعا بثمن معلوم واسقط وترك حقه باختياره لما من قطعة ارض زراعة اميرية
 معلومة من طينته بالقطر البيع واعتق عبده عتقا منجزا بالجلس واوصى له بثالث ماله
 بموجب وثيقة شرعية بذلك بآية المضمون فوضعت البنت يدها على الدار والطين مدة
 نحو ثلاث سنين في حال حياة الاب ثم مات الابن عن بنته وعن باقي وراثته فطلب وراثته
 ابطال ما ذكر منكرين وجاحدين له فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية لا يجابون
 لذلك شرعا ويكون البيع والاسقاط والاعتاق والايصال لمعتقه فيما عدا ما ذكر نافذا
 ولا عبرة بالانكار اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت صدور ما ذكر
 جميعه حال صحة الرجل المذكور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يكون لباقي
 وراثته ابطال ولا عبرة بانكارهم بعد الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل واضع يده
 على نخيل بالشراء من آخر وهو يتفقع به مدة نحو ست عشرة سنة ادعى عليه جماعة بانه
 ملكهم عن مورثهم فاعترف المدعى عليه باصل الملك للورث وادعى انه اشتراه من
 مورث المدعين المذكورين وادعى الورثة المذكورين مشاهدون لتصرفه وانتفاعه به
 المدة المذكورة وعالمون ببيع مورثهم له ولم ينزعوه المدة المذكورة فهل اذا ثبت بيع
 مورثهم للنخيل المذكور بشهادة البينة الشرعية يمنعون من دعواهم ويحكم به لواضع
 اليد (اجاب) نعم اذا ثبت بيع مورث الورثة المذكورين ما ذكر لواضع اليد به ما نافذا
 بالوجه الشرعي لا يكون لهم منازعته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل
 اشترى شبقة من آخر بثمن معلوم وبعد بضعة ثلثة أشهر ظهر به عيب قديم فهل
 اذا ثبت ان العيب قديم يكون للمشتري رده على بائعه واسترداد الثمن منه بالطريق الشرعي
 (اجاب) اذا ثبت بالمبيع عيب قديم قبل الشراء بالوجه الشرعي ولم يوجد من المشتري
 ما قبل على الرضا به بعد العلم بالعيب يكون له رده على بائعه حيث لا مانع والافلا والله
 تعالى أعلم (سئل) فی رجل واخاه يملكان دارا عن ابيهما استبدلاها من رجل واخيه

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٢

جادی الثانية

١٢٧٣

٤

بلاخرى بدلا مؤيدا او وضع كل منهما يده على ما استبدله وتصرف فيه تصرف المالك في
 لا حكم بالهدم والبناء وغير ذلك مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازع ولا مدافع لهما
 بتلك المدة والآن تنكر الاخت الاستبدال بعدموت أخيها وتريد الرجوع في البذل
 قيل اذا كان الاستبدال ثابتا بالوجه الشرعي لا تجاب لذلك لاسيما بعدمضى تلك المدة
 (اجاب) اذا ثبت بيع الاخ والاخت المذكورين دارهما للرجل المذكور وأخيه وأخذنا
 لهما منهما دارهما المملوكة لهما مستوفيا شرائط الصحة لا عبرة بانكار الاخت لذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن امه وضع يده عليها لمدة من السنين
 وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء ثم تسحب من البلد وغاب نحو سنة فوضع رجل أجني
 يبيعها وسكنها بغرا ذن مال كهما مدة نحو عشرة أشهر والآن حضر به وطلب رفع يده
 عنها فادعى انه اشتراها منه فأنكر دعواه والحال انه لا بينة ولا سند يده يشهد له بذلك
 قيل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لرب الدار أخذها منه
 ورفع يده عنها حيث كان الحق ثابتا له فيها عن امه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى
 له بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
 النصف في مكان مجعول قهوة والنصف الاخر لأخته شقيقة باع نصفه لأخته
 بكه صاحبة النصف الآخر بثمن معلوم وجرى عقد البيع والشراء بينهما على يد
 شرعية وبعد أيام باعه لرجل آخر بثمن معلوم بموجب سند شرعي وعلى يدي بينة
 فلو حصل التصادق بينهما مالى القاضى على أكثر من الثمن الحاصل به الشراء
 بجهة المجعولة القدر بناء منهم على زعمهم القرار من أخذ الشر يكة بالشفعة فهل اذا
 بشرع سبق الشراء الاول منه لا ينعقد الثاني ويقضى بفسخه شرعا وهل اذا سافر
 باع لبلدة اخرى للتجارة بمال من أم وال المشتري الثاني يقضى على المشتري الثاني
 من وجبر التحقيق دعوى المشتري الاول عليه في وجهه (اجاب) اذا أثبت المشتري
 شراءه لما ذكر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي في وجهه ذى اليد المشتري
 يكون للمشتري الاول نقض البيع الثانى حيث كان شراؤه من المالك بتاريخ
 على شراء المشتري الثانى وانما قيدنا الخصوصية مع المشتري الثانى بكونه ذايده لانه
 نقض المبيع بل كان في يد البائع لا بد لاثبات استحقاق المشتري الاول من حضور
 والمشتري في الدرم الاستحقاق اشترى شيأ ولم يقبضه حتى ادعاه آخر انه لا تسمع
 له بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليه ما اه وفي رد المختار قوله للقضاء
 بالان المالك للمشتري واليد للبائع والمدعى يدعيها فشرط القضاء عليه ما حضورهما
 الله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة خالية عن البناء
 بالدار لنفسه وسكنها مدة عشرين سنين ثم مات عن ابن فوضع يده عليها مدة ست
 سنين بموت أبيه وجب وثيقة بذلك من نائب الشرع بالبلد والآن يريد ابن

١٢٧٢

١٠

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

١٧

مطالب شري شيأ ولم يقبضه
 حتى ادعاه آخر لا تسمع
 دعواه بدون حضور البائع
 والمشتري

۱۲۷۳

۱۸

۱۲۷۳

۳۰

رجب

۱۲۷۳

۳

البائع منازعة ابن المشتري ونزعهما منه منكر البيع أيهما والحال أنه موجود بالبلد وشاهد
للتصرف فيها تلك المدة فهل إذا كان البيع ثابتاً من أبيه لا يجاب لذلك ويمنع من منازعة
ابن المشتري فيما تركه له والده (أجاب) إذا ثبت البيع من أبي الابن المذکور تلك
الدار حال حياته بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
قطعة أرض أبغادية بأعمال رجل يثنى معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية ووضع
المشتري يده عليها ودار يتصرف فيها مدة ثم باعها للبائع لرجل آخر غير المشتري الأول
بتاريخ متأخر عن البيع الأول يثنى أزيد من الأول ثم باعها للبائع المذکور لثالث يثنى
أزيد من الثاني والأول فأراد المشتري الثاني والثالث إبطال البيع الأول متعللين بأن
بيع البائع له بالغبن الفاحش فهل إذا أثبت المشتري الأول أنها يثنى المثل وقت البيع
لا عبرة بتعللها المذکور وروى يكون البيع الأول صحيحاً لازماً (أجاب) إذا صدر البيع
الأول من المالك مستوفياً شرائط الصحة وال لزوم يكون كل من البيع الثاني والثالث
موقوفاً على إجازة المشتري الأول فإن إجازته نفذ وان رده بطل وليس للمشتري الثاني
والثالث إبطال البيع الأول بمجرد تعللها ما بان كان بالغبن الفاحش إذ لا يوجب مجرد
تعللها بذلك بطلان حيث ثبت بالوجه الشرعي تقدمه على شرائطها مستوفياً شرائطه
الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وزريبة معدة لربط الدواب مات عن
أولاده وزوجته ومن جملة أولاده ولد قاصر فأقام القاضى وصياً على الولد القاصر فباع
الورثة البالغون والزوجة ما خصهم في الدار والزريبة عن أنفسهم وباع الوصى حصة
القاصر معهم من رجل يثنى معلوم بين يدي الحاكم الشرعي بعد ثبوت المسوخ الشرعي
أبيع حصة القاصر المذکور وخرجت بذلك حجة شرعية باسم المشتري ووضع يده المشتري
عليها مدة اثنتين وعشرين سنة يتصرف فيهما بالهدم والبناء تصرف المالك في أملاكهم
وهم معه بالبلدة مشاهدون له ولم ينزعه أحد منهم في ذلك بدون عذر شرعي يمنعهم من
ذلك ثم بعد تلك المدة مات المشتري عن ابن فوضع الابن يده عليها بعد أبيه اثنتي عشرة
سنة يتصرف في ذلك وهم أيضاً مشاهدون له ولم ينزعه أحد منهم فهل إذا أراد أحد الورثة
البالغين البائعين إقامة دعوى شرعية على وارث المشتري بعد تلك المدة متعللين بأن
والده أخذها بالغبن الفاحش والغرور لا تسمع دعواه حيث مضت تلك المدة وهم
مشاهدون المشتري وولده (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في
الأرض والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة
باعها لابنه يثنى معلوم في حال صحته وسلامته بموجب حجة شرعية من قاضى المحروسة فوضع
الابن يده عليها وبعد مدة باعها لرجل أجنبي يثنى معلوم منذ أربع وعشرين سنة بموجب حجة
شرعية ثابتة المضمون وهي بيد المشتري يتصرف فيها والآن يريد الابن البائع إبطال
البيع بعدموت أبيه متعللاً بأنه تلقاها عن أبيه مع باقي الورثة بالميراث وإن له شركاً وإن

غير نافذ في الكل فإنكر المشتري المذ كور دعواه فهل إذا أقام المشتري بينة بأن الابن
 البائع له اشترى العقار المذ كور من أبيه في حال صحته وباعه للرجل المذ كور لا يجاب
 الابن لذلك وينبغي من منازعة المشتري فيما باعه له ولاشفعة لورثة الاب إذا تحقق ما ذكر
 بالطريق الشرعي (أجاب) لا تسمع دعوى البائع المذ كور والحال هذه لأن من سعى في
 حق ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه وإذا أثبت المشتري الثاني شراء بائعه من أبيه
 ثم شراؤه من بائعه بالوجه الشرعي لا عبرة باتسكار البائع وباقي الورثة ذلك إن ادعواها
 منرا ثامن مورد منهم منكرين لبيعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل
 باعه لآخر بمن معه الموم قبضه منه بحضور نائب بالده وكتب حجة شرعية بالبيع وصدق
 عليها قاضي قسم ناحيته هو موضع المشتري يده على النخيل خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى
 البائع عدم البيع ويريد نزاع النخيل من تحت يد المشتري ثم تراه ما عـلى يد قاضي القسم
 وصدق البائع على البيع في نظير دراهم اخذها من المشتري ثم بعد ذلك صاروا ضامرا يده
 عدة ترديد على ثمان وعشرين سنة والبائع شاهد لتصرف المشتري تلك المدة فهل إذا أثبت
 البيع أولا والتصادق لا عبرة بدعواه ويكون الحق في النخيل للمشتري (أجاب) إذا أثبت
 المشتري شراؤه لما ذكر من مالكه مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بطريق شرعي لا يعتبر
 انكار البائع لذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بجوار مسجد باعه
 لآخر بمن معه الموم دفع له المشتري بعضه ووعد به بياقيه لاجل الموم ثم بعد ذلك مات المشتري
 من ابن فطلب ابنه دفع باقي الثمن للبائع واخراج حجة الشراء فغضبه ويريد فسخ البيع
 لا لأن ابنا بالوراث اشتراه على أنه يدخله المسجد ويوسعه به فهل إذا ثبت أنه اشتراه لنفسه
 فمن هذا الشرط ولم يثبت وجود الشرط لا يجاب لذلك ولا يمكن من فسخ البيع ولا عبرة
 بطلان المذ كور إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) إذا صدر البيع المذ كور
 بخلافه لا يمكن للبائع فسخه بمجرد تطلبه المذ كور بدون ثبوت ما يقتضي الفساد
 شرط فاسد في صلب العقد وقد مثلوا الشرط الفساد الذي فيه نفع للمشتري بما إذا باع
 حبة على أن يبنى بها مسجد أو طعما على أن يتصدق به ككفي حواشي الدر عن الفتح
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع نخيلا لزوجته من آخر باذنها وأمرها له بذلك ووضع
 المشتري يده عليه وصار يتقفع به ويدفع خراجة لجهة الديوان مدة نحو اثنتي عشرة سنة
 ثم باع زوجها البائع وعلمها أو مشاهدتها تصرفه فيه المدة المذ كورة ثم مات زوجها
 البائع المذ كور فادعت على المشتري بالنخل المذ كور وتر يد دفع يده عنه منكرة لاذنها
 أمها زوجها بالبائع المذ كور فهل إذا أقام المشتري بينة شرعية على البيع من زوجها
 أمها وأمرها له بذلك لا يعتبر انكاره أو تمنع من المعارضة له بدون وجه شرعي (أجاب)
 لا يثبت المشتري المذ كور شراء النخيل من زوجها وإن البيع صدر منه باذنها بالوجه
 الشرعي لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا مملوكة لغيرها

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٩

مطلب باع مساحدة على أن
 يبنى بها مسجد أو طعما
 على أن يتصدق به يفسد
 البيع به هذا الشرط الفاسد

١٢٧٣

١٣

سنة رجب

٢٥ ١٢٧٣

شعبان ١ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

بدون مشارك لها ولا لمرأة أم ثم ان المالكة المذ كورة سلب عقلها وجنت وفي حال جنونها
وكلت أمها رجلا في بيع الدار المذ كورة قباعها الوكيل من آخر بالغين الفاحش وقبض
الثلث من المشتري وحين زال جنون المرأة المذ كورة وبلغها ما فعلته أمها من التوكيل
بالبيع ردت البيع ولم تجزه فهل يكون لها ذلك وأخذ الدار المبيعة من المشتري حيث لم
تمكن الأم قيمة ولا وصيا عليها ولم يوجد منها ما يبدل على الرضا بالبيع بعد افاقتها من
المجنون خصوصا والبيع بغبن فاحش (أجاب) نعم لك المالكة بعد افاقتها بدار البيع
والاستيلاء على ما تملكه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا وحصة في طاحونة وحصة في ساقية شاة تين فباع ما ذكر
لابنته وابنها بالغين بثمن معلوم وهو في حال الصحة والسلامة في مقابلة دين له ما عليه
ثم بعد مدة ماتت عن بنته المذ كورة وعن أخ شقيقه والآن يريد الاخ ابطال البيع
المذ كور منكره فهل اذا كان البيع ثابتا لا يجاب لذلك ويمنع من منازعته ما يدون
وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت البيع المذ كور حال صحة البائع مستوفيا شرائط الصحة
واللزوم بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار وارث البائع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك بيتا تخرى بمشكونا بالاتربة ماتت عن زوجها وعن بيت المال فاشتري رجل ما خص
بيت المال بثمن معلوم واشتري ما خص الزوج بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة
المضمون فترح المشتري الاتربة وبني فيما اشتراه بيتا وشيده والآن يريد الزوج البائع
منازعة المشتري فيما باعه له متعللا بأنه باعه بالغبن الفاحش والغرور فأنكر دعواه فهل
اذا لم يثبت دعواه الغبن الفاحش والغرور ولا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه منه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى
للمدعي بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها خساو فجلاو بعد ظهورهما باع ما ذكر لرجل أجنبي
بثمن معلوم أقبض المشتري بعضه للبائع بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقلع المشتري
الفعل بعد بدو صلاحه وباعه والآن بدأ صلاح الخس وطالب المشتري قلعه فنه
البائع ويريد فسخ البيع متعللا بان له شر يكاوان الغير زاد في الثمن فهل اذا كان البيع
ثابتا لا يجاب للبائع لفسخ العقد حيث كان وقت البيع منتفعا به (أجاب) اذا صدر
بيع ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة ولم يوجد فيه شرط مفسد للعقد لا يكون للبائع فسخه
بمجرد تعلله بان له شر يكاوان الغير زاد في الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ورثة بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضع بعض أقارب الميت
غير الوارث له يده على العقار بغير وجه شرعي وباعه لآخر بغير اذن البائع ولم يكن وصيا
على القصر ولم يكن له ولاية عليهم ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل والحال هذه اذا بلغ
القصر رشدهم ولم يحيزوا البيع المذ كور والبائع أيضا لا ينفذ يكون موقفا على

بأنه سم ان اجازوه نفذ وان رده بطل (اجاب) البيع على الوجه المسموع مع رد
المالكين له غير معتبر شرعا ولا يكون البيع في نصيب القصر في العتار بلا مسوغ
موقوف بل لا يصح أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت حصة في أرض
وانقاض دار بمن معلوم مقبوض بيد البائع شراء بقاء شرعيها مستوفيا للشرائط الشرعية
في تاريخ سابق و بنت تلك الأرض ونصرفت فيها بالاستغلال مدة مديدة مع علم ابن
البائع البالغ العاقل بذلك ومشاهدته للتصرف فهل اذا ادعى الابن المذ كورانه اشترى
تلك الحصة من أبيه البائع المذ كور بتاريخ لاحق وفرض انه أثبت دعواه بذلك
الشراء لا ينفذ بيع الاب له بعد بيعه لواقعة اليد بغير صحيحا لازما ويكون البيع موقوفا
على اجازة المالك المذ كورة فان اجازته نفذ وان رده بطل (اجاب) نعم لا ينفذ البيع

التالي على فرض ثبوته بتاريخ لاحق وللتبوية أولا بطله والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عر حصة رجل آخر بقدر معلوم من الدراهم في طاحونة باذنه ثم بعد ذلك أعطى
صاحب الحصة الرجل المعمر نصف تلك الحصة في نظير ما عليه من الدراهم التي عمر بها
ووضع يده عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة ثم الآن نازعه وارث البائع بعد تلك المدة وهو
حاضر ساكت من غير عذر شرعي وكان مورثه حاضرا ساكنا كذلك أيضا كثر من
خمسين سنة فهل اذا أثبت المعمر اعطاء المورث نصف تلك الحصة له في نظير
ما على المورث من الدراهم لا يمكن الوارث من ذلك ويكون نصفها لذلك المعمر في نظير

مبلغ عمارته (اجاب) اذا أثبت المعمر بيع مورث المذعي تلك الحصة له بما ترتب له
على المورث من دين العمارة بالوجه الشرعي لا يكون للوارث منازعته فيها بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أشخاص على الشيوع باع
أحدهم جزءا معينا في جانب من الدار فهل لا يكون البيع صحيحا حيث كان بدون إذن من
الشركاء ولم تقع فيها قسمة قبل ذلك ويكون لكل منهم أخذ نصيبه منها بالطريق الشرعي
(اجاب) نعم لا يجوز البيع المذكور والحال هذه وللشريك ابطاله والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا اشترته امرأة وصى على ابنها القاصر له من ماله بثلثي معلوم
هو أقل من قيمته الى أجل معلوم فلم اجد الاجل طلب الثمن من الوصي المذ كورة
فامتنعت من ذلك وأرادت رده على بائعه بدون وجه شرعي فهل لا تجب لذلك وتخير على

دفع ثمنه (اجاب) اذا صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون
للمشترية رد المبيع بدون ثبوت عيب قديم فيه مثلا والله تعالى أعلم (سئل) في ولد
صغير واخيه يملكان نخيلا مشتركا بينهما وبين رجل آخر قد استولى عليه شريكهما
وباعه جميعه لرجل آخر بغير ولاية له عليه ما في ذلك ثم بعد البيع بلغ الصغير رشيدا فهل
حيث كان الامر ما ذكر لا ينفذ البيع في نصيبهما وينزع عنهما هو تحت يده ويحاسب على
غيره في المدة التي استولى عليه فيها (اجاب) لا ولد المذ كور بعد بلوغه رشيدا واخيه

استرداد نصيبهما من التخييل اذا كان ملكهما فيه ثابتا بطريق شرعي ولم يكن للبائع ولاية في بيع ذلك النصيب ولهما ما تضمن من استولى على نصيبهما من ثمرته بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها الزوجته في حال صحته وسلامته بثمن معلوم بحضرة بينة شرعية فوضعت يدها عليها وسكنتها في حياته مدة سنين ثم مات الزوج عنها وعن ورثة غيرها واستمرت المرأة واضحة يدها عليها حتى ماتت عن ورثة فطلب ورثة الزوج منازعة ورثة الزوجة في الدار المذكورة وأخذها منهم مدعين ان الدار كانت بيد الزوجة رهنًا ومتمعلنين بورقة بالرهن مقطوعة الثبوت فانكر ورثة الزوجة دعواهم فهل اذا ثبت أن الزوج باع الدار المذكورة لزوجته في حال حياته وصحته لا تجاب ورثته لذلك ويمنعون من منازعة ورثة الزوجة ولا عبرة بتعللهم ولا بالورقة المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت البيع من الزوج حال صحته لزوجته مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي تمنع ورثة الزوج عن معارضة ورثته في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض باع نصفها معينًا لرجل آخر بيعًا صحيحًا مستوفيًا للشرائط والاركان بثمن معلوم من الدواهيهم في ذمته وحددت بالحدود بحضور بينة شرعية مع المعاينة والمشاهدة بدون غبن وبدون اكراه فهل والحال هذه يكون البيع صحيحًا لازماً واذا كان البائع المذکور تعدى بعد البيع الاول وباعها لرجل آخر لا يصح البيع ولا ينفذ ويكفون موقوفًا على اجازة المشتري الاول (اجاب) حيث وقع البيع الاول صحيحًا لازماً لا يكون بيع البائع ثانياً لغير المشتري الاول بدون اذنه نافذا ويرتد ببرد المشتري الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين في ذمته لا يخرق فاعطاه دراهم مضافة على الذي في ذمته واتفقا على ان ذلك القدر رأس سلم على غلال معلومة القدر ياخذها ربحها في زمن الحصول وبعد وصولها لربها المسلم تباع ويقسم الربح بينهما ما مناصفة فاعطاه المسلم اليه جانباً من المسلم فيه وعجز عن باقيه فاخذ المسلم من المسلم اليه من امانة في نظير ذلك فهل والحال هذه لا يكون للمسلم جهة المسلم اليه الا رأس السلم وهو الدين مع التقدير المجعول رأس سلم لفساد السلم خصوصاً مع جهل أجل تسليم المسلم فيه (اجاب) من شروط صحة السلم بيان الاجل ونقد رأس مال السلم في المجلس فلا يصح في الدين الا اذا نقده في المجلس كما يستفاد من الدر من السلم فاذا فسد السلم لا يكون لربه الا أخذ رأس ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً لآخر في غيبة مالكها وقبض منه ثمنها ثم بعد ذلك حضر مالكها وطلب رفع يد المشتري عنها فامتنع حتى يقبض الثمن الذي دفعه لبايعه فهل يؤمر برفع يده ولا يكون البيع نافذاً بدون اجازة المالك ويرجع بالثمن على البائع الذي قبض منه الثمن ولا يلزم مالكها شيء منه (اجاب) بيع الفضولي موقوف على اجازة المالك فان اجازته نذوان رده بطل وله استرداد المبيع من يد مشتريه والحال هذه فاذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير القرص على ملك المشتري كما في

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٩

والجائر من الفضولي فله استرداده من الفضولي ولا يتوقف قبض مالك المبيع له على
استرداده المشتري الثمن من يد الفضولي على ما يظهر والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
كان نخيلا سافرا من بلدهما الى جهة من اعتداء شيخ البلد عليهما ووضع زوجته
عليهما يد على النخيل المذكور وباعت النخيل المذكور بغير توكيل منهما لها في
بيع ذلك ولم يكن عليه ادين لالجهة الديوان ولا لغيره من رجل بشئ معلوم ووضع
المشتري يده عليه ثم مات أحدهما في غيبته وترك أولادا قصر اومات الآخر بعد ثلاثة
أيام بعد حضوره لبلده وترك ورثة قاصرين فبعد بلوغ أولاد الميتين وحضورهم بالبلد
سألوا عن النخيل المترك عن مورثيهم فوجدوه مبيعا ووضي على بيعه خمس عشرة سنة
فهل اذا ثبتت الورثة المذكورون أن النخيل المذكور ملك لمورثيهم ولم يأذن كل منهما
ببيع المذكور ولم يحجز البيع لا ينفذ البيع للرجل المذكور وترفع يد المشتري عن
النخيل ويؤثر بتسليمه للمورثة المذكورين حيث كان المشتري معترفا ومقرابا بالنخيل
المذكور ملك لمورثيهم وتسمع دعواهم ولا عبرة بطول المدة المذكورة (أجاب) اذا كان
اليد مرقا بملك ما ذكر مورثي الورثة المذكورين وادعى بيع زوجته أحدهما المذكر
في حياتهما بدون ولاية شرعية يكون بيعها والحال ما ذكر باطلا اذا لم يثبت توكيلها
في بيعه وأجازتهما لبيعها قبل الموت والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يملكان نصف
الأرض عن أصولهما باع أحدهما نصيبه ونصيب شريكه في الدار المذكورة لرجل
بشئ بالغبن الفاحش والغرور وبغير إذن وتوكيل من شريكه فهل اذا ثبت الغبن
فالحش والغرور يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه واسترداده من يد المشتري واذا لم
يثبت الشريك الآخر بيع نصيبه لا ينفذ البيع المذكور ويكون موثوقا فإجازته نفذ وان
يطلب (أجاب) يبيع الاخ نصيب أخيه بدون ولاية كاذن موقوف على إجازته ولو بمثل
السبب ويرتد بدرا المالك والبيع في نصيب البائع اذا ثبت انه بغبن فاحش وتغير
بطله فسخه حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في
أرض اذا أن يشترى الحصه المذكورة من مالكها ووعدته بان يأتي له بثمنها وهو يبيعها
في الحصه المذكورة باقية تحت يده مال كها مدة تزيد على شهر الى الآن فهل لا يكون
بيعا صحيحا شرعيا وللمالك التصرف في الحصه المذكورة بما شاء من شاء بانواع
التميرات الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) مجرد الوعد بالبيع عند
تضار الثمن بلا عقد شرعي لا يكون بيعا والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين
زوجين بالميراث عن أصولهم لم تقسم فباعها بهضهم الآن في غيبة باقيهم لرجل أجنبي بغير
إجازتهم متعللا بان أباه كان اشتراها قبل موته من مالكها الاجني فان ذكر باقي
الزوجين بدعواه والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له باستحقاقها فهل اذا لم يثبت دعواه
في ميراثه لا يجب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المحرمة عن الاثبات ولا ينفذ بيعه الا في

١٢٧٣

٢٩

ذی القعدة

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٥

نصيبه دون نصيب باقي الورثة وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل منهم ما يخص أباه حيث كانت بيد جميع الورثة وكان الحق ثابتاً لهم فيها عن أصولهم (أجاب) إذا كانت الدار بيد الجميع فادعى أحدهم الاختصاص بها بطريق الشراء الشرعي وأنكر الباقي دعواه كلف اثباتها فان اثبتها بطريق شرعي قضى له والا فلا ولا ينفذ بيعه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم ثابت بالاثبات الشرعي وكان لمن عليه المبلغ المذكور جزء في دار فباعه له بالمبلغ وكتب بذلك وثيقة وكتب الكاتب لها أنه اسقط له حقه في الدار المذكورة في مقابلة المبلغ المذكور لمجهله وهو عدم تمييزه بين صيغة البيع والاستقاط فهل إذا كان الأمر كما ذكر يعمل بالواقع ولا عبرة بما كتبه الكاتب (أجاب) حيث كان الصادر في الواقع ونفس الأمر من المالك لذلك الجزء بيعاً صحيحاً في مقابلة ما عليه من الدين للشترى يكون معتبراً لا سبيل إلى نقضه بدون موجب شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة على الشيوع أحدهم غائب فباع أحد الحاضرين قطعة معينة من الدار المذكورة لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم في غيبة الغائب فحضر الغائب بعد أن مكث غائباً مدة سنين ولم تقسم الدار المذكورة بين الشركاء فهل هذه لا يصح هذا البيع من أحد الشركاء للقطعة المعينة بدون قسمة الدار المذكورة وبدون إذن من باقي الشركاء ورضاهم ويكون لهم إبطال البيع والمحال هذه (أجاب) قال في الدر المختار ولو كانت الدار مشتركة بينهم باع أحدهم بيتاً معيناً أو نصيبه من بيت معين فلا تخارن يبطل البيع ومنه يعلم أن لغير البائع من الشركاء في هذه الحادثة إبطال ما باعه أحدهم من القطعة المعينة المذكورة بدون إذنهم ورضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً من مال ومواش وساقية وأشجار وغير ذلك فقام قاضي الناحية شيخ البلد وصيا عليهم لينفق عليهم من المال الذي تركه لهم والدهم ويحفظ لهم ما تركه لهم والدهم فقصر عليهم بغير مصلحة وأبقى بعضه تحت يده وباع البعض الآخر لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم بالغبن الفاحش بدون القيمة لغير مصلحة ولغير اتفاق على القصر فهل والمحال هذه إذا باع الأشجار والساقية والمواشي لغير مصلحة وبغبن فاحش لا ينفذ تصرفه ويكون للقصر بعد بلوغهم رشداً أخذ ما تركه لهم والدهم وانزعاه ممن هو تحت يده (أجاب) يبيع مال القصر بالغبن الفاحش من الوصي لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باعه رجل أجنبي مع حضور المالك بالمجلس ولم يوكله المالك في البيع ولم يجزه واستمر المالك واضعاً يده على البيت وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية إلى الآن فهل والمحال هذه إذا لم يجز المالك البيع يكون البيع غير نافذ ولا يعد حضور المالك بمجلس البيع وسكوته إجازة للبيع (أجاب) سكون المالك عند العقد ليس بإجازة خائفة قال في حواشي الدار

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢١

قوله

مطلب سكون المالك عند الفضيولى وكذا بعد الغم لا يكون إجازة

ذى القعدة سنة

١٢٧٣

٢٣

١٢٠٣

٢٣

مطلب شري لاختيه بلا
توكيل ولم يجزئه ذعلى
المباشر لم يضاف

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

٩

ذى الحجة

قوله عند العقد أى عقد الفضولى وكذا سكوتة بعد العلم لا يكون اجازة والله تعالى
أعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى دار باعها لاختيه فى نظير قدر معلوم من الدراهم
ثم مات المشتري عن ورثة فوضعوا أيديهم على الحصة المذكورة مدة تزيد على خمس
عشرة سنة والآن أنكر البائع بيع تلك الحصة لاختيه فهل إذا ثبتت الورثة يبيع الرجل
المذكور ولورثتهم بالوجه الشرعى لأجرة بانكار البائع بعد ذلك (أجاب) لا يعتبر
الانكار بعد الاثبات بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين كل منهما فى
معيشة على حدة اشترى أحدهما حصة من دار يبلغ معلوم له ولاختيه مع غيبته من
غير توكيل عنه فحضر الاخت الغائب عن مجلس الشراء ولم يجزه بعد عرضها عليه
بل رده فهل يقع الشراء للمشتري حيث لم يجزه الا لاخت الشراء ولم يكن وكيلاً عن اختيه سيما
وقد دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (أجاب) حيث اشترى لاختيه بدون توكيل
عنه فى ذلك ولم يجزه الا لاخت المشتري له نفذ الشراء على المباشر للعقد وهذا إذا لم يضاف إلى
المشتري له فى الإيجاب والقبول أو فى أحدهما على الخلاف فى ذلك والا لا ينفذ على المباشر
واقتضى تعالى أعلم (سئل) فى أخوين يملكان داراً بالارث عن أبيهما باع قريهما منها جزءاً
معيّنًا لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فى غيبتهما بدون إذن منهما واجازة ولم يكن
طليهما ديناً للغير ولا لغيره فبعد مدة من السنين أحضر الحماكم أحدهما من غيبته ولم
يتمكن من منازعة المشتري لكونه أكثر أيامه غائباً عن البلد وهما ربا من الحماكم وحين
تمكن نازع المشتري لدى الحماكم الشرعى والمشتري يعترف بأن الملك فى الجزء المذكور
للمنازع المذكور وتعلل بمضى أربع عشرة سنة بعد البيع مع اعترافه له بالملك فإذا يكون
الحكم فى البيع (أجاب) إذا اعترف واضع اليد بالملك للأخوين المذكورين فى جميع
تلك الدار وادعى شراء جزء منها من قريهما فلم يثبت بالوجه الشرعى أن البائع وكيل
عن المالكين أو أنهما أجازا بيعه لا ينفذ البيع المذكور والله تعالى أعلم (سئل)
فى عقار مشتركين بين جماعة باع بعضهم نصيبه منه للبعض الآخر بعد المزايدة فيه بينهم
بالمطالع من له معرفة فى ذلك من محلتهم ومنزل عن ذلك لشريكه وسامح كل الآخر
وحصل بينهم التخالص والبراء العام ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع فيما باعه
متعللاً بأنه مغبون فى البيع فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا صدر البيع
فى ذلك النصيب من المالك له مستوفياً شرائط الصحة لا يكون للبائع فسخه بمجرد
تعلله بالغبن الفاحش ما لم يثبت أنه مغبون ومغروء فى ذلك البيع فإن تحقق الغرور مع
الغبن الفاحش كان للبائع فسخه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك داراً
وله أربع بنات وابن باع الدار لثلاثة بثمن معلوم وقبضه منهم وهو فى حال صحته وسلامته
ووضع أيديهن على الدار المذكورة سنتين مع وجود أبيهن ثم مات الأب عنهن وعن
ابنهن فأراد الابن أن يجعل الدار ميراثاً يأخذ نصيبه منها بالارث فهل إذا ثبت شراء

ذی الحجة سنة

١٢٧٣

١٦

البنات من أبيهن قبل موته بالبيعة الشرعية لا يجاب الابن المذکور لذلك ويكون الحق في الدار المذکورة للبنات (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل الاب لبناته المذکورات في الدار المذکورة حال صحته مستوفيا شرائط الفحمة واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لابنه جعل المبيع تركه عن البائع بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين اخوين لكل منهما نصف كل من البيتين باع أحدهما نصفه في بيت منهما لاخته بثمن معلوم وباع الآخر نصفه في البيت الآخر لاخته البائع له بثمن معلوم أيضا بعد الزيادة والتراضي على الثمن الذي عيناه واستقر المثلث في جميع كل بيت منهما لواحد منهما ثم أراد أحدهما فسخ البيع بدعواه انه مغبون فيما استراه من أخيه فهل لا يفسخ البيع بمجرد دعواه الغبن بدون اثبات الغبن والغرور بالوجه الشرعي حيث استوفى البيع شرائط الفحمة افيدوا الجواب (اجاب) لا يفسخ البيع بمجرد دعواه المذکور والمحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بثلثين بعد بدو صلاحه من مال له بثمن معلوم من الدراهم بعد ان عاين المشتري الثمن ثم بعد مدة من الايام ادعى المشتري ان الثمن فيه بعض فسخ وانه لا يساوي الثمن الذي اشتراهه ويريد ان ينقص البائع بعض الثمن وطال النزاع بينهما فقال المشتري للبائع يعطى الى الثمن يكذا وكذا أقل من الثمن الاول فقال له بعتك فقال قبلت فما الحكم والمحال هذه في البيع الاول والثاني (اجاب) البيع بثمن أقل من الثمن الاول بعد البيع من المشتري الاول يوجب فسخ الاول ويكون المعول عليه هو الثاني بالثمن الذي سمياه أقل من الثمن الاول والله تعالى أعلم (سئل) في ابن أعمى في عائلة أبيه يأكل ويكتسى ولا كسب له باع عنزة أبيه بدون اذن أبيه واجازته بثمن معلوم لم يقبضه من المشتري فهل يكون لابي رد البيع وابطاله واذا ادعى المشتري انه دفع الثمن للابن البائع المذکور وانكر الابن البائع المذکور ولا بيعة له على ذلك سوى شطر من البيعة لا عبرة بدعواه حيث لم يكن معه شطر آخر وكان المشتري معتقفا بان العنزة ملك لابي (اجاب) نعم للاب ابطاله والمحال ما ذكره ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك دارا وعليه دين ثابت بالبيعة الشرعية فاستولى رجل اجنبي على الدار الى ان حضر الوارث من غيبته وباع الدار لواضع اليد بثمن معلوم دفعه في الدين الذي على مورثه ثم بعد مدة تزيد على سبع عشرة سنة انكر الوارث البيع واراد الرجوع على المشتري في المبيع فهل والمحال هذه اذا ثبت البيع من الوارث بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره سيما انه اقر واعترف بالبيع بعد وقوعه بحضرة بيعة شرعية (اجاب) نعم اذا ثبت البيع المذکور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الفحمة واللزوم لا يعتبر انكار البائع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه دين لرجل آخر فوضع رب الدين يده على البيت ثم مات المدين عن وارث فاراد الوارث ان يدفع الدين ويأخذ

١٢٧٣

١٦

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

البيت من رب الدين فأدعى رب الدين أنه اشتراه من مورثه قبل موته فأنكر الوارث دعواه
 الشراء ولا بينة للدعي على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت المدعي دعواه الشراء من
 المورث قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ذلك بدون وجه شرعي ويجبر رب
 الدين على تسليم البيت للوارث المذكور بعد أخذه الدين من الوارث سيما ولم يكن يثبت
 مدعي الشراء حجة بذلك من المحاكم الشرعية ولا من غيره (اجاب) نعم إذا لم يثبت الشراء
 بوجه شرعي لا يعتبر مجرد دعواه ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 يملكون أرضاً بها أشجار وساقية وبناء باعوها لرجل آخر في ظهير منفعة قطعة أرض
 أخرى أميرية بطريق المقايضة والاستبدال وزيادة دراهم من ملاك رقبعة الأرض الأولى
 المذكورة ثم بعد مدة تبين للمشتري الأرض الأولى المملوكة أنها مستأجرة لرجل آخر
 مدة سنتين في القابل ولم يعلم المشتري المذكور ولم يرض المستأجر بتسليمها إليه ولم يجز
 البيع فهل إذا كان الأمر كذلك يكون للمشتري المذكور فسخ البيع (اجاب) وقف
 بيع المرهون والمستأجر والأرض في زراعة الغير على إجازة مرتين ومستأجر وزراع
 وليس للرهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ إن لم يعلم بالإجارة والرهن عند
 أبي يوسف وعندهما له ذلك وإن علم وعزى كل منهما إلى ظاهر الرواية كما في الفسخ لكن
 في حاشية الفصولين للرملي عن الولوالجية أن قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى أفاده في
 الدرر وحواشيه رد المختار ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
 أخوين كل منهما في معيشة على حدة اشتري أحدهما داراً له ولاخيه مع غيبته بدون
 تركيل من الآخر وبدون إذن منه فعرض الآخر المشتري المبيع على أخيه فلم يجز الشراء
 للصادر له من أخيه فهل يقع الشراء للباشر للعقد حيث كان الأمر ما هو مسطور سيما وقد
 دفع المشتري الثمن من ماله الخاص به (اجاب) حيث لم يكن المباشر للعقد وكلا من أخيه
 في الشراء فاشترى لأخيه فإن أضاف الشراء لأخيه بان قال بيع كذا لأخي فقال البائع بعته
 منه توقف ذلك الشراء على إجازة الآخر المشتري له فإن إجازته فسخ وان رده بطل وإن لم
 يصف الشراء لأخيه وقم الشراء لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها
 لآخر بمن معلوم من مدة تزيد على ثلاثين سنة بموجب وثيقة فوضع المشتري يده عليها مدة
 من السنين ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فبناها ورثة المشتري مع مشاهدة
 ورثة البائع وإطلاعهم وعدم منازعتهم لهم والآن تريد ورثة البائع منازعة ورثة المشتري
 وإبطال البيع متعللين بأنها يدهم وهما على مبلغ من الدراهم فأنكروا دعواهم فهل إذا
 كان البيع من مورثهم ثابتاً لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذكور وإذا مات شهود
 الوثيقة وكان هناك بينة تشهد بالبيع تقبل شهادتها ويكون الحق فيها لورثة المشتري إذا
 تحقق ما ذكر (اجاب) إذا ثبت البيع من المالك المذكور ولورثه وأضحى اليد على الدار
 المذكورة مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار ورثة البائع لذلك

١٢٧٤

١٢

٣ هذا السؤال يتبع محله

بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٧٣

وأمر هنا سهواً

مطلب وقف بيع المرهون

والمستأجر على إجازة المرتين

والمستأجر

مطلب لمشتري المرهون

والمستأجر الفسخ وإن علم

بهم أعلى المفتي به

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٢

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن أبيها ماتت عن ابن وبنت
 قاصر من فوضع عهدها عليه في حال يتهمها ببيعها الرجل أجنبي بدون ولاية شرعية
 عليها فهل يكون البيع موقوفا على إجازتها وما يكون لهما بعد البلوغ فسخه
 واستردادهما من المشتري واخذها بالفريضة الشرعية منه حيث كان الحق ثابتا لهما فيها
 عن أمهما إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يبيع الم عمار ولدي أخيه بدون
 ولاية شرعية عليهما حال صغرها غير صحيح أصلا عند عدم المسوغ والله تعالى أعلم
 (سئل) في أخوين اشترى باحصة في دار من امرأة بمثل معلوم من الدراهم وكتب بذلك
 حجة شرعية من قاض هناك ووضع المشتريان أيديهما على المحصة وصارا يتصرفان فيها
 مدة تزيد على تسع وعشرين سنة ثم ماتت البائعة عن ابن فانكر الابن البيع وأراد
 الرجوع في المحصة المذكورة فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورثته قبل موتها
 بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الوارث ذلك بدون وجه
 شرعي (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور من مورثته المنكر حال حياتها مستوفيا
 شرائط الصحة وال لزوم لا يعتبر انكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا اقرب
 حال صحته وسلامته يدين لزوجته معلوم القدر وباعها الدار المذكورة في مقابلة الدين
 الذي عليه لها بحضرة جمع من المسلمين بموجب حجة شرعية من نائب القاضي فيعدان
 وضعت يدها عليها مدة من السنين مات الزوج عنها وعن ورثة غير هاتين الورثتين
 يدها عنها وأبطل بالبيع منكرين وجاحدين له وجعل الدار تركة فهل إذا كان الاقرار
 والبيع من مورثتهم ثابتا في زمن الصحة لا يجاوز لذلك ولا تكون الدار تركة عن مورثتهم
 بل يكون الحق لها خاصة (أجاب) إذا ثبت البيع المذكور حال صحة الزوج البائع
 مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة ذلك ويمنعون من
 معارضة المشتري في الدار المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى دارا من مالكها ووضع يده عليها مدة نحو عشرين سنة ثم مات المشتري عن ورثته
 ووضعوا أيديهم عليها بعد موت مورثهم والآن أنكر البائع البيع وقبض الثمن فهل
 إذا أقام ورثة المشتري بينة شرعية وشهدت على البائع بالبيع لمورثتهم وقبض الثمن
 منه قبل موته يمنع من معارضة الورثة وإذا باع الدار ثانيا لغير المشتري بعد موته لا يصح
 البيع ولا يكون نافذا بعد ثبوت البيع منه أولا (أجاب) نعم إذا ثبت ورثة المشتري
 شرعا ومورثتهم تلك الدار من البائع المذكور بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار البائع ذلك
 وإذا باعها ثانيا بعد موت المشتري يكون البيع المذكور موقوفا على إجازة المالكين لها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا فوضع الابن يده
 عليها وباعها لرجل أجنبي في غيبة أخته عن مجلس العقد بغير إذنها وتو كملها له في ذلك
 فهل يكون البيع في نصيبها موقوفا على إجازتها وإذا لم تجز ولم ترض به يكون لها فسخه

١٢٧١

٢٦

١٢٧٤

٢

١٢٧١

٣

١٢٧٤

٤

واسترداد

١٢٧٤

٩

استرداد نصيبها من المشتري ولو مضى على ذلك اثنتا عشرة سنة حيث كان الحق ثابتاً
لجميع أعيانها (أجاب) إذا كان المشتري المذكور موقفاً على إجازتها حيث لا اذن من المالك
للبيع ولا ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار بنت أخيه
القاصرة بدون ولاية شرعية عليه وتبرع بالاتفاق عليها من ماله الخاص به واشهد على
بنت بنته شرعية ثم باع المذكور بعض عقار القاصرة المذكور بدون ولاية شرعية
على القاصرة ولم يكن وصياً عليها ولم يكن بيع العقار لمصلحة للقاصرة ثم ماتت القاصرة
عن أمها وعن أخت وأخ لام وعن عمها المذكور ولم تجز الام ولا أولادها المذكورون
لبيع المذكور فهل والحال هذه لا يصح هذا البيع ويكون لهم استرداد نصيبهم من يد
المشتري ولذا أراد المذكور أن يرجع على تركه البنت المذكرة كورة بما تبرع به من
الاتفاق على القاصرة المذكرة لا يجاب لذلك (أجاب) نعم البيع المذكور غير صحيح ولورثة
البنت المذكرة كورة استرداد حصصهم من العقار المذكور عن اشتراؤه من عم القاصرة بدون
ولاية شرعية والحال هذه حيث لا مانع ولو وجدت إجازة منهم للبيع المذكور اذ لا نفيد
من عدم الانعقاد وليس لمن تبرع بالاتفاق على بنت أخيه المطالبة بما تبرع به بدون وجه
بشيء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من ملاكها بن معلوم دفعه للبائعين
بشروط قاضي بلدهم وكتب القاضي للمشتري حجة بالشراء ووضع المشتري يده على الدار
فمضى على ثمان عشرة سنة والبائعون حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف المشتري
بهم والبناء وزرع فيها بعض نخل ثم بعد مضي تلك المدة أنكروا البيع ويريدون نزع
الدار من تحت يد المشتري فهل اذا ثبت البيع منهم للمشتري بالبيعة الشرعية لا عبرة
بكلهم البيع وتكون الدار المذكرة كورة باقية على المالك المشتري وليس لهم رفع يده
ولو لحال ما ذكر (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في عقار

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١١

يقبض الاذن عن مورثه باعها الرجل بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على
بعضها يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سبع سنين ثم بعد
مضي تلك المدة باع الباقي حصّة العقار المذكور لرجل آخر غير المشتري المذكور بتأريخ
يبر عن البيع الاول فهل والحال هذه اذا لم يجز المشتري للعقار المذكور اولاً لبيع
بعض المذكور في العقار المذكور لا ينفذ بيعه ويكون موقفاً على إجازته ان اجازته
بذلك وان رد بطل ويكون البيع الاول للمشتري المذكور صحيحاً فاذ لا البيع الثاني
يأبى بيع الباقي ما ذكر ثانياً غير المشتري الاول موقوف على إجازة المشتري الاول
الحال ما ذكر كحيث تحقق صدور البيع الاول مستوفياً شرائط الصحة والبروز وحيث قد
كون للمشتري الاول ابطاله او اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة
أحد سبب بينهم عقار ومواس تحت أيديهم فباع أحدهم من ذلك بعض عقار ومواس

١٢٧٤

١٥

لابنه وقبضه الابن ثم تنازع الاخوة في ذلك وادعى البائع ان ما باعه لابنه خاص به
 وادعى المشتري ذلك وادعى باقي الاخوة الاشتراك فيه كباقي الاموال ولم يجز والبيع
 في نصيبهم فهل اذا ثبت المشتري اختصاص أبيه البائع له بما باعه له وأن أباه كان
 اشتراه لنفسه خاصة من مال خاص به بطريق شرعي يقضى له بما اشتراه ويمنع عماء من
 معارضته في ذلك ولوا اتفق أبوه البائع مع أخوه به على الاشتراك في ذلك بعد عقد البيع
 وقبض المشتري المبيع ولا يعتبر اقراره بالاشتراك بعد البيع والقبض حيث تعلق به حق
 المشتري ولم يصدق على ذلك الابن المذكور (أجاب) نعم اذا ثبت المشتري اختصاص
 أبيه بما باعه له بطريق شرعي يقضى له بما اشتراه منه ولا يعتبر اقراره به بعد البيع والقبض
 بما يفيد مشاركة أخوه له فيما باعه لابنه والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ولدين وترك لهما دارا وطينا فباع أحدهما الدار والطين في غيبة أخيه بغير اذنه
 فهل لا ينفذ البيع في حصته ولا أخيه أخذ حصته من المشتري قهر احيث كان البيع
 غير نافذ (أجاب) اذا تحقق ان الاخ الغائب حصته فيما باعه أخوه بالوجه الشرعي وكان
 حقه في الطين باقيا لم يوجد ما يفيد سقوطه كترك اختيار في الارض السلطانية يكون
 تصرف أخيه في نصيبه من ذلك بدون توكيل موقوف على اجازته والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور واثبات فباع أحد الشركاء نصيبه بنفسه لامرأة
 من الشركاء بثمن معلوم وباع امرأتان نصيبهما للشريكة بثمن معلوم منذ تسع وعشرين
 نصيبهما مع حضورهما ونصيب أخيهما الغائب للشريكة بثمن معلوم منذ تسع وعشرين
 سنة والآن مات كل من الرجل الذي باع نصيبه بنفسه والمشتري عن ابن فيريد ان البائع
 نصيبه مع المرأتين منازعة ابن المشتري وباطال البيع متعللين بان شيخ البلد أخذ الثمن
 ودفعه في خراج كان على أبيهم فهل اذا كان البيع من الرجل والتوكيل من المرأتين
 ثابتا لا يحايون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا في نصيب الرجل والمرأتين وموقوف في
 نصيب الغائب ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا كان البيع من الرجل وتوكيل
 المرأتين والتوكيل منهما ثابتا مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون
 للمرأتين وابن الرجل البائع ابطاله في نصيبهم بمجرد التعلل المذكور بدون وجه شرعي
 وموت احد المتعاقدين في البيع الموقوف قبل الاجازة مبطل له والله تعالى اعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين رجل وبنت عمه يملكها بالسوية بجهة الارث عن مورثيهما وهما
 يتصرفان فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة حياتهما ثم سافرت بنت العم الى جهة
 فوق مسافة القصر فباع ابن العم الدار المذكورة حال غيبة بنت العم بدون ولاية شرعية
 عليها في ذلك ولم تجز البيع المذكور فهل اذا ماتت عن ابن بالغ ولم يجز البيع المذكور
 في نصيب امه لا ينفذ البيع (أجاب) اذا باع الرجل المذكور حصته ابنة عمه في الدار
 المذكورة بدون اذنها ولم تجز البيع حتى ماتت يبطل البيع في نصيبها ولا يتوقف على

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

٦

ربيع الاول

أحقوق وارثها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من ملاك بثمن معلوم بيبعا
 بشامستوفيا بشرائط العصة وقبضه ولم يكتب بذلك حجة من القاضي باعه من آخر
 بيبعا صحيحا أيضا ثم تحرر له من قبل بائعه حجة بشرائه المكان المذكور مؤخر تاريخها عن
 يبعه للمشتري الثاني وبعد تحرير الحجة في التاريخ المتأخر باع المشتري الاول ما باعه
 للمشتري الثاني على الوجه المسطور لثالث بثمن فائدا غراء المشتري الثالث له في
 ذلك مع كون المشتري الثاني بعد شرائه المتأخر عن شراء بائعه المشتري الاول في الواقع
 ونفس الامر المستجمع لكل من الشرائع شرائط العصة مع القبض بنى في المكان
 المذكور بعد الشراء الثاني وتصرف فيه فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي ولم يحز
 المشتري الثاني البيع للمشتري الثالث المتأخر عن شرائه لا ينفذ البيع له ويكون باقيا
 على ملك المشتري الثاني حيث صدر شراؤه بعد تلك البائع له المكان المذكور في
 الواقع ونفس الامر وان كانت حجة الشراء المكتوبة باسم المشتري الاول متأخرة التاريخ
 عن بيعه للمشتري الثاني سيما وهو مصدق على ذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي
 بيع المشتري الاول للمشتري الثاني المكان المذكور بعد شرائه من البائع الاول
 مستحقة ما شرائط العصة وال لزوم يكون بيع المشتري الاول لثالث بتاريخ متأخر عن
 بيعه للمشتري الثاني موقوف على اجازة المشتري الثاني في رد بدله ولا يضر كون تاريخ
 حجة المشتري الاول متأخر عن بيعه حيث ثبت انه شراء سابقا على بيعه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة تملك خمس نخلات بالميراث عن أبيها باعتهن في حال صحتهن وسلامتهن لأمرة
 أخرى بثمن معلوم في ذمتها فقبضتها المشتري ووضعت يدها عليها من ذمتين وزيادة وهي
 تتصرف فيها وتستغل ثمرها مع حضور البائعة والآن تريد البائعة الرجوع وباطال البيع
 منكروة جادة له فهل اذا كان البيع منها تلك المرأة ثابتا لا تجب لذلك ولا عبرة
 بابتكارها وعلى المشتري دفع الثمن اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور
 مستوفيا بشرائط العصة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم بالغ وبعضهم قاصر وعن زوجتين وترك الجميع
 تركه ومن جملته اداران معلومنا الحدود والجهات وهم ساكنون فيهما وواضعون
 أيديهم عليهما والآن يدعي عليهم شخص آخر بانه اشترى دارا من الدارين المذكورتين
 من احدى الزوجتين المذكورتين وحصة شائعة من الدار الثانية من بعض الاولاد
 البالغين وأظهر بذلك حجة لم تستوف شرائط الشرع فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه
 المجردة المذكورة حيث كانت بدون الوجه الشرعي وعلى فرض اثباته الشراء عن ذكر
 بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع الا في نصيب البائعين المذكورين فقط ولا ينفذ في نصيب
 الباقي حيث كان البيع في نصيبهم بدون مسوغ شرعي (اجاب) اذا كان للمشتري
 المذكور معتق فبالاكثر فيما اشتراه من بعض الورثة بينهم يكون شراؤه فيما زاد على

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٣

ربیع الاول سنة

نصيب من باع له موقوفا على اجازة مالكيه حيث لا ولاية للبائع ولا اخذ من المالكين
فحينئذ يكون لهم الرد والاجازة في نصيبهم حيث لا مانع لعدم مسوغ في نصيب القاصر
والله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يملكان دارا تقيماها بالارث عن وورثتهما ووضعها
أبيهما عليهما مدة من الزمان ثم فاباعن بدهما ورجعا فوجد اشبح بدهما واضعا يده
على الدار فأراد اخذها منه فسلم لهما بعضهما وامتنع من تسليم البعض الآخر متعللا بأنه
اشتراه من شخص أجنبي في غيبتهما والمحال ان البائع لم يكن وكلا عنهما ولم يحجز اما قطعه
بعد حضورهما فهل والمحال هذه يكون البيع موقوفا على اجازة مالكيه ان اجازة نفذ
وان رداه بطل فيكون لهما نزع البعض الآخر من يده ويكون باقيا على ملكهما ومنع
شخص البلد من معارضتهما بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان المشتري المذكور مقرا
بملك فيما اشتراه من الاجنبي المذكور للشخصين المذكورين أثبت ذلك بالبيعة
الشريعية يكون شرؤه له موقوفا على اجازة المالكين اذا لم يكن البائع مأذونا من قبلهما
بالبيع ولم يكن له ولاية يبيع ذلك ويرث بدهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته ملك
بيتا باعته لامرأة أخرى بمن معلوم من الدراهم هو وضعت المشتري يدها عليه مدة تزيد
على عشرين سنين ثم ماتت البائعة المذكورة عن ابن عم غائب فحضر الآن وادعى
استحقاقه فيه بطريق الارث عن مورثته البائعة المذكورة فهل والمحال هذا اذا ثبت
الشراء نهافي حال حياتها لايجاب لذلك (اجاب) اذا أثبتت المشتريه شراء البيت
المذكور من مورثته المدعى حال صحتها مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي يمنع المدعى
المذكور من معارضة المشتريه فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع
جاموسة بشرط الحمل فاطلع على البيع المذكور فاقض فحكم بفساده و أمر برد البيع
فامتثل المشتري لذلك وأراد البائع قطع شيء من الثمن الذي كان تقدمه له المشتري من غير
حدوث عيب في المبيع فهل لايجاب لذلك ولا يمكن منه (اجاب) نعم لايجاب لذلك
ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون
جانب نخيل باعوه لرجل بمن معلوم وقبضوه منه بحضرة بيعة ووضع المشتري يده مدة أربع
سنين وهو يتصرف فيه بحضرة البائعين ومشاهدتهم لذلك ثم مات المشتري عن ورثة
تصرفوا وصى القصر يتصرف في النخل مدة أربع عشرة سنة ثم بعد بلوغ القصر
باعوا النخل الموروث لهم عن أبيهم لرجل بمن معلوم فهل يكون البيع الثاني صحيحا
نافذا حيث بلغت القصر رشدهم وكانوا هم البائعين واذا أنكر البائعون لايبهم البيع له
قبل موته ويريدون نزعهم من يد المشتري الثاني لا عبرة بانكار البيع حيث كان هناك
بينهم عينة تشهد بانهم باعوه لايبهم قبل موته (اجاب) اذا أثبت المشتري الاخير
بالوجه الشرعي شراء النخل من القصر المذكورين بعد بلوغهم بصفة الرشد مستوفيا
شرائط العقد وأن ذلك آيل اليهم بطريق الارث عن أبيهم وان لماهم اشترا من الجماعة

١٢٧٤

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٨

المذكورين

كورين شراء صحيح الا يعتبر انكار الجماعة ماذ كرولا يكون لمهم معارضة المشتري
 غير في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 بعت في دار من اخوته وامه بمن معلوم قبضوه منه وقت البيع له واشترى منهم أيضا
 بعت في طاحونة وكتب بذلك حجة شرعية بعد قبض الثمن ومضى بعد البيع مدة تزيد
 على ثلاثين سنة ثم مات البائعون عن ورثة فادعى وارث احد البائعين ان مورثه لم يبيع
 بعت البيع فهل اذا اثبت المشتري الشراء من البائعين المذكورين بالبرهان الشرعي
 مبرقباته كمال وارث احد البائعين البيع ويكون ما اشتراه المشتري بابقا على ملكه
 بعت وارث احد البائعين من معاوضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اثبت
 المشتري المذكور شراؤه لمصلحة مورث المنكر مستوفيا شرائه المصلحة بالوجه الشرعي لا يعتبر
 كماله الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين اشترى با جانب نخيل مع اسقاط منفعة
 منه لهما وهو نحو ثلاثين نخلة واحد الاخوين اشترى من مالك النخيل الاصل والآخر
 بعت من المشتري من مالك النخيل شراء صحيحا شرعا بحجج من القاضي وبينة تشهد
 بانه من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة والآن اولاد مالك النخيل أنكروا البيع
 بصله ويريدون نزع من الاخوين المذكورين مع أنهم حاضرون بالبلد ومشاهدون
 بغير من غير معارضة في ذلك وقد أقروا بالبيع ثم أنكره ثانيا فهل حيث كان عند
 اخوين بينة وحيج شرعية تشهد لهم بذلك وباقرار اولاد مالك ببيع أبيهم لا عبرة
 بكلامهم ويعنعون من منازعة الاخوين المذكورين (اجاب) اذا ثبت انتقال
 النخيل ومنفعة الارض عن ملك مورث المنكرين المذكورين بالوجه الشرعي لا يعتبر
 كمالهم لذلك لواقعة تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صنفا يسمى بالخولن كان
 يابري صلى انه من العال الجيد بمن معلوم من الدراهم بناء على قول البائع انه يساوي
 من المذكور وادسه المشتري لجهة من الجهات لاجل أن يباع فيها ثم ظهر وتبين انه
 مع آخر صنفا العقاري من الرديء وانه يساوي أقل من الثمن المذكور بغير فاحش ويريد
 بعتي رده على البائع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتعير بالوجه الشرعي
 في عدم وجود ما يمنع الرد فهل له ذلك (اجاب) اذا تحقق قواف الوصف المرغوب فيه
 شروط في العقد يكتفون موجبا لخيار الرد على البائع وان لم يتحقق الغبن الفاحش
 في مورد في البيع للمذكور الموجب للرد أيضا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
 بعات عن زوجته وعن ابنين قاصرين منها وعن ابن قاصر من غيرها ولم يترك ما يورث
 من مولى دار فاستدانت أم القاصرين دينا من رجل أحبب لتنفقه على القصر وأسكنت
 صاحب الدين في دار القصر ولم يكن لها ولاية شرعية على القصر في التصرف عليهم ثم
 بعت بعتي عشر سنين بلغ احد القصر رشيدا وطلب الدار المذكورة من الدائن ويدفع له
 من فادعى ان ام الابنين القاصرين باعتهما بالدين وفي تنكر دعوته فهل والحال هذه

١٢٧٤

٢١

جادی الثانية

١٢٧٤

١

١٢٧٤

١١

لا يثبت البيع بمجرد دعواه ولا يجب لذلك (اجاب) من المعلوم ان من ادعى بيع ملك
الغير له لا يقضى له بدعواه المحررة عن الابواب بطريق شرعى وليس للام ولاية بيع
عقار القصر المذكورين بدون وصاية شرعية عليهم على فرض ثبوته والله تعالى أعلم
(سئل) في امر آة اشترت من امها ثلاثة اما كن لها ولا بنها وبنتها القاصرين بطريق الوصاية
الشرعية عليهما ووضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم بعد ذلك ماتت الام البائعة
المذكورة عن بنتها المذكورة وعن ابن ابن اخيها العاصب فقط فانكار ابن ابن الاخ
المذكور البيع المذكور لبنت المتوفاة المذكورة وولديها المذكورين فهل والحال هذه
اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعى حال صحة البائعة المذكورة لا يجب لذلك ولا
عبرة بانكاره (اجاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل المورثة المذكورة حال صحتها مستوفيا
شروط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار أحد الورثة لذلك ولا يكون
المبيع تركة عن البائعة و يتقيدنا بشرأ الوصى للينيم من لا تقبل شهادته له بكونه وصى
الاب وعدم الغبن القاحش او اليسير عند الامام في أدب الاوصياء من البيع عن المجامع
الا صغر بيع الوصى مال الصغير وشراؤه ممن لا تقبل شهادته له كانه لاده ومما اليك
ان كان بمثل القيمة او بالاكثر يجوز وفاقا وان كان بنهاش الغبن لا يجوز اجا طوان
كان يسير الغبن وقليله اختلفوا فيه فعند الامام لا يجوز وعندهما يجوز كالضارب
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جده حصة معلومة شائعة في فحل
وعقار بمن معلوم من الدراهم من غير افراز واستولى ابن الابن على المبيع شائع
جده البائع له مدة من السنين ثم مات المجد البائع عن وارث فأراد الوارث ابطال البيع
متعللا بان مورثه باعه من غير افراز فهل يكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بتعلل الوارث
بذلك (اجاب) الشيوع في الحصة المبيعة من التخل والعقار المختصير بالبائع بلا شركة
لا يبطل البيع فلا تنوقف صحته على الافراز والحال هذه والله تعالى لم (سئل) في رجل
يملك فخلتين باعهما الرجل آخر بمائة ومائتين قرشا و امره بعد البيع بان يدفع الثمن فيما
عليه من الخراج للبرى فدفعه له ووضع المشتري يده على الفخلتين المذكورتين مدة خمس
وثلاثين سنة والمشتري يتصرف فيهما الى الآن من غير منازع له فهل اذا مات البائع
عن ابن في انشاء تلك المدة وطلب الآن منازعة المشتري ورفع يده عنهما متعللا بانه
لا يعلم ببيع أبيه لا يجب لذلك اذا كان البيع من أبيه ثابتا بالينة الشرعية ولا عبرة
بانكاره (اجاب) اذا ثبت بيع الفخلتين المذكورتين من قبل أى المنكر طائعا مختارا
مستوفيا شروط الصحة وال لزوم بالطريق الشرعى لا يعتبر انكار وارثه المذكور ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ دراهم ثمن اشياء باعها له فطالبها
فقال انا اعطيتك بالدراهم مقرونة افرنجية جديدة فاخذها منه على انها جديدة وانها
تساوى ثمن الاقة الواحدة منها عشرة قروش يقول ولم يرها ولم يعاينها وقت الشراء بل

مطلب في حكم شراء الرضى
للصبي ممن لا تقبل شهادته له

وجب

١٢٧٤

١٤

أخذ بقوله فوجدها قدسية ولا تساوى ربع الثمن الذى أخذها به فهل والحال هذه يكون له ردها بالفرد والغبن الفاحش اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى ويكون له أيضا ردها بخيار الرؤية حيث لم يرها وقت الشراء ولا قبله (اجاب) نعم للمشتري رد المبيع المذكور والحال هذه اذا الغبن الفاحش والفرد مجوزان للرد بانفرادهما وكذا خيار الرؤية وكذا فوات الوصف المرغوب فيه وهو كونها جديدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذمية اشترت بيتا من امرأة ذمية أخرى بثمن معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة من الشهور أنكرت البائعة البيع وأرادت الرجوع على المشتري المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من المالكة المذكرة بالبينة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار البائعة (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور مستوفيا شرائط الصحة والزوم

١٢٧٤

١٨

بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار البائعة البيع وليس لها الرجوع فيه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك بيتا فوضع احد البنين يده عليه في غيبة باقى الورثة فوق مسافة القصر وباع نصفه لامرأة أجنبية ثم باعتها تلك المرأة لرجل أجنبي في غيبتهم أيضا ناحية الواح فهل اذا حضر باقى الورثة من غيبتهم واثبتوا بالبينة الشرعية ان البيت المذكور لا يبيعهم وانهم الوارثون له

١٢٧٤

شعبان

٥

يقسم بين جميع الورثة بالفرض الشرعية ويكون لهم رفع يد المشتري عما يخصهم ولا ينفذ البيع الا في نصيب البائع فقط واذا أنكر المشتري حقهم لاجل مضاررتهم لا عبرة بانكاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت الغائبون حصصهم في ذلك البيت بالوجه الشرعى ولم يكن البائع وكيل عنهم فيما باعه يكون بيعه في الزائد على نصيبه موقوفا على اجازتهم ويرتد بردهم ويكون لهم الاستيلاء على انصباهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من مالكها بثمن معلوم من الدراهم ودفع لها بعض الثمن وأجلت البائعة بعض الثمن الباقى على المشتري لاجل معلوم ثم بعد ذلك بعدة من الايام اجتمع المشتري مع البائعة وقالت البائعة للمشتري ان لم تدفع لى الثمن بعد مضى أجله فلا يبيع بيننا فهل لا عبرة بقولها هذا ويكون البيع نافذا وليس للبائعة فسخ البيع المذكور بعد مضى أجله (اجاب) مجرد قول البائعة بعد عقد البيع ذلك لا يوجب فسخ البيع بعدم الدفع عند الاجل لكن يجب على المشتري دفعه بعد حلول الاجل ويجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اواثن معلوم ودفع للبائع بعض الثمن وقبض المشتري الدار ووضع يده عليها مدة سنتين ثم مات البائع عن ورثة قصر وبلغ قبل قبض باقى الثمن فهل اذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية لدى القاضى يحكم للمشتري بمحقة البيع ويؤمر المشتري بدفع باقى الثمن لورثة البائع البالغ وصى القصر منهم (اجاب) اذا كان البيع المذكور صحيحا نافذا واثبتته المشتري في وجه وصى القصر أو البالغ من الورثة بالبينة العادلة مستوفيا

١٢٧٤

١٢

مجهودا واثبتته المشتري في وجه وصى القصر أو البالغ من الورثة بالبينة العادلة مستوفيا

١٢٧١

٢٠

شعبان سنة

شرائط المحنة يحكم للمشتري بدعواه ويؤمر بدفع باقي الثمن اذا اثبت انه دفع بعضه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض وقف ولناظر داوم مستحقها قطعة أرض ملك بجوارها ثم أقام الناظر المستحق المذکور وكيل عنه في تأجير الملك والوقف المذکور فقط سنة بسنة ثم بعد ذلك بمدة مات الناظر وآل الملك لورثته فهل اذا باع هذا الوكيل القطعة للأرض الملك المذکور لا تخول لا ينفذ بيعه ويكون لورثة الناظر نقض بيع الوكيل المذکور حيث كان بدون توكيل منهم وبدون وجه شرعي ويكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه وهو الوكيل المذکور (أجاب) اذا صدر البيع من الرجل المذکور بدون اذن المالك للبيع وبدون ولاية شرعية يكون بيعه موقوفاً على اجازتهم فان اجازوه وهم من أهل الاجازة نفذ وان ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعنى يملك نصف دار شائعاً في جميع الدار يلاذ الريف وكل رجلاً في بيعه له فاشتراه من الوكيل المذکور رجل بثلث قليل وغرمه غبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغرور والظن الفاحش بشهادة البيئة الشرعية يكون للبائع فضه (أجاب) نعم يكون له فضه والمحال ما ذكر حيث لا مانع بل على قول الصاحبين بتقييد بيع الوكيل بالبيع المطلق بمثل القيمة والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين في دارين وكل له قدر معلوم من الدارين فاعطى كل نصيبه صاحبه في احدى الدارين على وجه الاستبدال وصار الصلح بينهم والتوافق على ذلك فهل والمحال هذه يمضي الصلح ولا يصح الرجوع لاحدهما على الآخر (أجاب) اذا استبدل كل من الشريكين نصيبه من احدى الدارين بنصيب الآخر من الدار الاخرى وتراضيا على ذلك كان ذلك بيع مقايضة لا سبيل الى نقضه بدون وجه يوجب له والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ورثة بالميراث نحن اصولهم فباع بعضهم نصيبه شائعاً ل احد الشركاء بثلث معلوم منذ ست سنين والآن طلب المشتري اخراج حصة بالشراء منهم فذهبه من ذلك متعللين بان العقارات زادت ثمنها عن وقت البيع ويريدون مطابقتها بزيادة الثمن فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم ولا يمكنون من نقضه اذا ثبت ما ذكر (أجاب) مجرد زيادة قيمة المبيع بعد زمن بيعه لا يوجب رجوع البائع على المشتري بزيادة على الثمن الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وله أربعة أفدنة وثلث من أرض زراعية أميرية فباع ربع الساقية شاذم الرجل آخر بثلث معلوم وأسقط وترك حقه باختياره من الأرض المذكورة في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية بذلك فوضع المشتري يده على ذلك مدة أربع سنين ثم باع المشتري المذکور ما اشتراه لآخر بثلث معلوم منذ ثمان سنين بموجب حجة شرعية فوضع المشتري الثاني يده على ما ذكر مع الانتفاع به والآن يريد البائع الاول منازعة واضع اليد ومنعه من الأرض وبيع الساقية متعللاً بأنه كان يوضع ما ذكر يده الاول رهنًا فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع والاسقاط منه ثابتاً لا يجاب

٢٩ ١٢٧٤

١٥ ١٢٧٤

٢١ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

لذلك

١٢٧٤

٢٧

ذی القعدة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٥

١٢٧١

١٢

١٢٧٤

١٣

الكتاب ولا عبرة بتعلله ويمنع من منازعة واضع اليد المذ كور فيما اشتراه اذا ثبت ما ذكر
(اجاب) نعم اذا كان البيع والاسقاط المذ كوران ثابتين بالوجه الشرعي مستوفيين
شرائط العدة لا يعتبر انكاره اياهما وليس له منازعته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى عبدا رقيقا من مالكة بثمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض
الثمن وبقي بدهته البعض الآخر ثم بعد مضي سنتين اراد البائع ان يأخذ باقي الثمن المذ كور
من المشتري المذ كور فادعى المشتري ان بالعبد المذ كور عينا قديما كان عند البائع ولا
يثبت له على ذلك فانكر البائع دعواه فهل اذالم يثبت المدعى المذ كور دعواه العيب
القديم المذ كور بالبينه الشرعية لا عبرة بها ويجبر على دفع باقي الثمن للبائع المذ كور
(اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك دارا مهدومة البناء ترك بلدته واقام مع اولاده ببلدة اخرى حتى توفي بها
ولست له اولاد مقيمين بهامدة نحو ثلاثين سنة ثم بعد ذلك حضر اولاده ببلدة والدهم
فوجدوا رجلا بنادار والدهم واقام فيها فافترقوه في ذلك فادعى عليهم بان والده حال حياته
اشترى اها من والدهم حال حياته بموجب حجة ولكن ضاعت فهل والحال هذه يطالب
مقبى الشراء ببيئته تثبت شراء والده للدار المذ كورة من والدهم حيث لم يكن عنده
حجة من جهة صندوق (اجاب) نعم يطالب بذلك والحال ما ذكر حيث أنكرت الورثة بيع
مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض ابعادية من مالكة بثمن
معلوم من الدراهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده عليها وصار يزورها وينتفع بها مدة
سنتين اراد البائع الرجوع في المبيع المذ كور وفسخ البيع منه لئلا يان المشتري غبنه
وقرعه في بيع ذلك فانكر المشتري دعواه فهل اذالم يثبت البائع المذ كور الغبن الفاحش
والغرور بالبينه الشرعية لا يكون له فسخ البيع المذ كور ويمنع من معارضة المشتري
المذ كور في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط
العدة والازوم ولم يتحقق فيه غبن فاحش وغرور بطريق شرعي لا يكون للبائع فسخه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في ارض باعها لرجل آخر بثمن معلوم فبني المشتري
فيها شاء وسكنها ثم بعد مدة ادعى البائع انه مغبون في الثمن ويريد الرجوع في الحصة
المذ كورة بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن غرور من المشتري للبائع في ذلك (اجاب)
للبيع للبائع فسخ البيع بعد صدوره مستوفيا شرائط العدة والازوم بدون اثبات الغبن
الفاحش والغرور فيه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
وغيرهما وبنين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جسيمة ما تركه مكانه فقترب باع
الزوجان والبنان نصيبهم في المال المذ كور لاهل الابنين شائعا بثمن معلوم وابرأه
عن الثمن وكتب في شأن ذلك حجة من المال كم الشرعي وصار المشتري يتصرف في المبيع
بالهدم والبناء وينتفع به مدة سنتين والا ان اراد بعض البائعات ابطال البيع والرجوع في

شعبان سنة

شرائط الصحة يحكم للمشتري بدعواه ويؤمر بدفع باقي الثمن اذا اثبت انه دفع بعضه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض وقف ولناظرها داوم مستحقها قطعة أرض ملك بجوارها ثم أقام الناظر المستحق المذكور وكيلًا عنه في تأجير الملك والوقف المذكور فقط سنة بسنة ثم بعد ذلك بمدة مات الناظر وآل الملك لورثته فهل اذا باع هذا الوكيل القطعة للأرض الملك المذكور لا تخلف لا ينفذ بيعه ويكون لورثة الناظر نقض بيع الوكيل المذكور حيث كان بدون توكيل منه وبدون وجه شرعي ويكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه وهو الوكيل المذكور (أجاب) اذا صدر البيع من الرجل المذكور بدون إذن الملاك للبيع وبدون ولاية شرعية يكون بيعه موقوفًا على اجازتهم فان اجازوه وهم من أهل الاجازة نفذ وان ردوه بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعمى يملك نصف دار شائعا في جميع الدار ببلاد الريف وكل رجلا في بيعه له فاشتراه من الوكيل المذكور رجل بثلث قليل وغرمه غيبته في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا ثبت الغرور والخبث الفاحش بشهادة البيئة الشرعية يكون للبائع فضه (أجاب) نعم يكون له فضه وأعمال ما ذكر حيث لا مانع بل على قول الصاحبين بتقيد بيع الوكيل بالبيع المطلق بمثل القيمة والله تعالى اعلم (سئل) في شريكين في دارين وكل له قدر معلوم من الدارين فأعطى كل نصيبه لصاحبه في إحدى الدارين على وجه الاستبدال وصار الصلح بينهما والتوافق على ذلك فهل وأعمال هذه يضي الصلح ولا يصح الرجوع لأحدهما على الآخر (أجاب) اذا استبدل كل من الشريكين نصيبه من إحدى الدارين بنصيب الآخر من الدار الأخرى وتراضيا على ذلك كان ذلك بيع مقايضة لا سبيل إلى نقضه بدون وجه يوجب والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ورثة بالميراث نحن اصولهم فباع بعضهم نصيبه شائعا لأحد الشركاء بثلث معلوم منذت سنين والآل طلب المشتري إخراج حجة بالشراء منهم فذهبه من ذلك متعللين بأن العقارات زادت ثمنها عن وقت البيع ويريدون مطابقتها بزيادة الثمن فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم ولا يمكنون من نقضه اذا ثبت ما ذكر (أجاب) مجرد زيادة قيمة المبيع بعد زمن بيعه لا يوجب رجوع البائع على المشتري بزيادة على الثمن الأول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وله أربعة أفدنة وثلاث من أرض زراعية أميرية فباع ربع الساقية شاذم الرجل آخر بثلث معلوم وأسقط وترك حقه باختياره من الأرض المذكور كورة له في مقابلة مبلغ من الدراهم بموجب حجة شرعية بذلك فوضع المشتري يده على ذلك مدة أربع سنين ثم باع المشتري المذكور ما اشتراه الآخر بثلث معلوم منذت سنين بموجب حجة شرعية فوضع المشتري الثاني يده على ما ذكر مع الاتفاقه به والآل يريد البائع الأول منازعة واضع اليد ومنعه من الأرض وربع الساقية متعللا بأنه كان وضع ما ذكر يده الأول رهنًا فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع والاستقاط منه ثابتا لا يجب

٢٩ ١٢٧٤

١٥ ١٢٧٤

٢١ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

لذلك

١٢٧٤

٢٧

ذی القعدة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٥

١٢٧١

١٢

١٢٧٤

١٢

لکتاب ولا عبرة بتعلاه ويمنع من منازعة واضع اليد المذکور فيما اشتراه اذا ثبت ما ذکر
(أجاب) نعم اذا كان البيع والاسقاط المذکوران ثابتين بالوجه الشرعی مستوفيين
شرائط العدة لا يعتبر انكارهما اياهما وليس له منازعته بدون وجه شرعی والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى عبدا رقيقا من مالکة بثمن معلوم من الدراهم ودفع له بعض
الثمن وبقي بده منه البعض الآخر ثم بعد مضي سنتين اراد البائع ان يأخذ باقي الثمن المذکور
من المشتري المذکور فادعی المشتري ان بالعبد المذکور عيبا قديما كان عند البائع ولا
يغني عنه في ذلك فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت المدعی المذکور دعواه العيب
القديم المذکور بالبينة الشرعية لا عبرة بها ويجبر على دفع باقي الثمن للبائع المذکور
(أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات بطريق شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا مهدومة البناء ترك بلدته واقام مع اولاده ببلدة أخرى حتى توفي بها
ولدت له اولاده مقيمين بها مدة نحو ثلاثين سنة ثم بعد ذلك حضر اولاده ببلدة والدهم
فوجدوا رجلا ينادي بالدمهم واقام فيها فافتا زعوه في ذلك فادعی عليهم بان والده حال حياته
اشترى اياهم من والدهم حال حياته بموجب حجة ولكن ضاعت فهل والحال هذه يطالب
مفیی الشراء ببينة تثبت شراء والده للدار المذکور من والدهم حيث لم يكن عنده
حجة مسجلة عند قاض (أجاب) نعم يطالب بذلك والحال ما ذكر حيث أنكرت الورثة بيع
مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض اعبادية من مالکها بثمن
معلوم من الدراهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده عليها وصار يزرعها ويتقنع بها مدة
والآن اراد البائع الرجوع في المبيع المذکور ففسخ البيع متعللا بان المشتري غبنه
وقهره في بيع ذلك فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت البائع المذکور الغبن الفاحش
والغرور بالبينة الشرعية لا يكون له فسخ البيع المذکور ويمنع من معارضة المشتري
بالمذکور في ذلك بدون وجه شرعی (أجاب) اذا صدر البيع المذکور مستوفيا شرائط
الصح وال لزوم ولم يتحقق فيه غبن فاحش وغرور بطريق شرعی لا يكون للبائع فسخه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في أرض باعها لرجل آخر بثمن معلوم فبني المشتري
فيها بناء وسكنها ثم بعد مدة ادعی البائع انه مغبون في الثمن ويريد الرجوع في الحصة
المختصة بذلك فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن غرور من المشتري للبائع في ذلك (أجاب)
ليس للبائع فسخ البيع بعد صدوره مستوفيا شرائط العدة وال لزوم بدون اثبات الغبن
الفاحش والغرور فيه بطريق شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين
وبنتين من غيرهما وبنتين وترك ما مورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه مكان مخرب باع
الزوجتان والبنتين نصيبهن في المكان المذکور لاحد الابنتين شائعا بثمن معلوم وابرأه
من الثمن وكتب في شأن ذلك حجة من الحاکم الشرعی وصار المشتري يتصرف في المبيع
بالهدم والبناء ويتقنع به مدة سنتين والآن اراد بعض البائعات ابطال البيع والرجوع في

١٤ ١٢٧٢

١٦ ١٢٧٢

٢٣ ١٢٧٤
مطلب في حكم البيع بشرط
المحرك على البائع أو شرط
أن لا يأخذ الجبائية من
المشتري

نصيبه متعللا بأنه لم يأخذ منه وينكر البراءة منه فهل اذا ثبت بيعه وبراءة هو وباقي
البائعات من الثمن للمشتري بشهادة البينة الشرعية يمنع من دعواه ولا يجاب لابطال البيع
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن
بنيتين وترك بيتا فوضع أحد البنين يده عليه في غيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع
نصفه لامرأة أجنبية بغير إذنهم وتوكلهم له ثم بعد ذلك باعته تلك المذكورة لرجل
أجنبي في غيبتهم أيضا فوق مسافة القصر فهل اذا حضر باقي الورثة وأثبتوا أن البيت
لأبيهم وأنهم الوارثون له يكون لهم رفع يد المشتري عن نصيبهم ولا ينفذ البيع الا في نصيب
البائع واذا امنعهم المشتري من البيع الثاني الذي باعه الا بمتعللا بطول المدة لاعتبار
بعله حيث كانوا قاطنين فوق مسافة القصر اذا ثبت ما ذكر (أجاب) الغيبة فوق مسافة
القصر عذر شرعي تسع معه الدهوى فاذا حضر الغائبون وأثبتوا استحقاقهم لحجز من
المبيع بالوجه الشرعي ولم يكن البائع وكيل عنهم بالبائع يكون لهم ابطاله في نصيبهم
والاستيلاء عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب من سن القيل نحو
الحسين قنطارا باع لآخر ثلاثة قناطير منها بشرط أن يكون جرها على البائع وبقيت
مع جملة السن المذكور من غير وزن ولا اقرار بشرط أن البائع يسلمها للمشتري في
المحروسة وذلك البيع وهو ما يلا دبر برقتل صاحب السن الذي هو البائع في سفينة
مصاحب السن المذكور متوجهه لبيعه في المحروسة فغرقت السفينة وهلك معظم
السن وبقي منه نحو اثنا عشر قنطارا فطلب المشتري من البائع بعد وصولهما الى المحروسة
الثلاثة القناطير المشتراة المذكورة فامتنع من تسليمها له وتعلل عليه بأمور غير مفيدة
فهل يكون البيع بشرط المحرك على البائع فاسدا وبؤمر برد ما قبضه من ثمن الثلاثة
القناطير للمشتري المذكور (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور فاسد فيفسخ
وللمشتري استرداد الثمن من البائع ففي الهندية من أوسط الباب العاشر في الشروط التي
تفسد البيع والتي لا تفسده ولو اشترى بشرط وذكرة عبارة فارسية تعريها أن المجران
يرفعون له الاجال فالبيع فاسد وكذا الوبايع بشرط أن لا يؤخذ منه الجبائية ولو اشترى
على أن الجبائية الاولى ليست على المشتري واتفقا على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة
اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بنى فيها احدهما بناء لنفسه بغير إذن
شريكة بانقراض اشتراها وغير بعض معالمها ثم بعد ذلك باع الشريك الثاني الذي لم يبن
فيها حصته في الدار المذكورة لشريكه بثمن مع الموم من الدراهم بقيمتها خالية عما احدث
فيها من البناء ووضع الشريك المشتري يده على جميع الدار المذكورة كمدة والآن اراد
البائع الرجوع على المشتري المذكور وفسخ البيع متعللا بأن المشتري غبنه في بيع
الحصة المذكورة غبنا فاحشا ولم يدع البائع الغرور في البيع فانكر المشتري المذكور
دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت البائع الغبن المذكور والغرور لو ادعاه أيضا بالبينة

الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ولا يكون له فسخ البيع بتعاله
 المذکور ولا ينظر لارتفاع قيمتها بسبب بناء الشريك المشتري فيها قبل الشراء (اجاب)
 دعوى المدعي على فرض صحتها وكونها ملزمة لا يقضى له بمجرد هابدون اثباتها بطريق
 شرعي ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب ما أحدثه المشتري المذکور قبل شرائه من البناء في
 الدار لنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مريضة مرض الموت باعت فيه لامها عقارا
 بجزء معلوم من الدراهم ثم ماتت فيه عن أمها وعن ورثة آخرين لم يميزوا بالبيع المذکور
 الصادر من المرأة المذكرة لامها فما الحكم والحال هذه في البيع المذکور اذا تحقق
 ملاذ كره بالوجه الشرعي حيث لم تجز الورثة المذكرة ذلك البيع (اجاب) بيع المريض
 مرض الموت لو ارثته موقوف على اجازة باقية الورثة ولو كان يمثل القيمة عند الامام والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه من
 التخييل فوضع رجل اجنبي يده عليه ودفع ما كان عليه من الخراج للمري فاقسكتة احدي
 البنات من يده ودفعت له القدر الذي دفعه ورفعت يده عنه ثم بعد ذلك اشترت نصيب
 أمها واختها من التخييل المذکور بثمن معلوم على يد نائب الشرع منذ عشرين سنة وهي
 تنصرف فيه من غير منازع لم يافيه تلك المدة ثم ماتت الام وماتت احدي البنات عن
 ورثة والا ن تريد الاخت الباقية وورثة اختها منازعة المشتري فيه وابطال البيع
 منكرين وجاحدين له فهل اذا كان البيع من الام والاختين لاختهما ثابتا لا تحجب
 الاخت ولا ورثة اختها المنازعة المشتري ولا عبرة بالانكار المذکور (اجاب) اذا ثبت
 البيع المذکور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار احدي البائعات
 وورثة الاخرى البيع الصادر منهن وليس للفريقين منازعة المشتري في ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أصوله باعها لآخر بثمن
 معلوم فوضع المشتري يده عليها مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع
 وجود البائع ومشاهدته لتصرفه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هنالك مانع شرعي
 يمنعه من التداعي ثم مات المشتري عن ورثة فوضعوا أيديهم عليها منذ عشرين سنة
 وزادوا الا ن يريد ابن البائع بعد موته منازعتهم فيها ونزعها منهم منكر او جاحد البيع
 مورثه فهل اذا ثبت البيع من مورثه لمورثته بالوجه الشرعي لا يحجب ابن البائع لذلك
 شرعا ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة الورثة في الدار المذكرة بدون وجه شرعي
 لا سيما مع وجود حجة بالشراء من أبيه (اجاب) اذا ثبت البيع المذکور مستوفيا شرائط
 الصحة والزوم من مورث الابن المذکور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعة ورثة المشتري
 في ذلك ولا يعتبر انكاره البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ابن وبنت
 وورثة وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وسواق ومواش وامتعة فاستولى الابن
 المذکور على متروكات والده واستمر على ذلك مدة من السنين والبنت متزوجة برجل

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢

مطلب بيع المريض لو ارثته
 موقوف على اجازة باقية
 الورثة ولو يمثل القيمة

١٢٧٤

١٥

بيع الاول

١٢٧٥

١٦

ربيع الاول سنة

آخر وغائبة عن بلد تلك المتروكات ثم بعدمدة طلبت البنت المزدكورة ما يخصها من منقولات تركه والدها فاضاحها الابن المزدكورة على شيء في نظير ما يخصها من تلك المنقولات واستمر العقار مشتركا بينهم فباع الابن المزدكورة السواقي لرجل آخر حال غيبة أخته بدون اذنها ولم يكن على المورث دين باع ذلك لاجله ومضى على ذلك لمدة من السنين مع اعتراف المشتري باصل الملك والمورث البنت المزدكورة فهل يكون لها من البيع نصيبها من ذلك حيث لم تجزؤه ويكون لها مطالبة أخوها بما يخصها من باقي العقارات الذي تحت يده حيث كان ذلك ثابتا بوجه شرعي ولم يدخل ذلك في الصلح السابق بينهم واذا استولى عمها على بعض متروكات من ذلك يكون لها الاستيلاء على نصيبها منه أيضا حيث كان مقررا ملك مورثها في ذلك ولو مضى على ذلك مدة من السنين (اجاب) ما باعه الابن المزدكورة من نصيب أخته في السواقي بدون توكيل عنها في ذلك وبغير ولاية شرعية والحال ان حقها في تلك السواقي ثابت يكون لها من البيع نصيبها اذ لم تجزؤه كما ان لها مطالبة كل من أخوها وعمها بنصيبها الثابت لها فيما هو تحت أيديهما من متروكات أبيها والاستيلاء على ما لم يدخل تحت الصلح المزدكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالشرع بموجب حجة شرعية بيده باعه لآخر بمثل ما هو عليه قبضه من المشتري بمحضرة بينة شرعية وكتب له بذلك سند أبيده فوضع المشتري يده على المنزل المزدكورة مدة وصار يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة له فيه ثم مات البائع عن ورثة بلغ فطلب ورثته الآن اياه بالبيع ونزعه من المشتري منكرين له ومعتلين بعدم خروج حجة له من بيت القاضي فهل اذا كان البيع من مورثهم وقبض الثمن في حال صحته ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاوزون لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع المزدكورة من المورث حال حياته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثته ابطاله بدون موجب ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بسطرة وسحقا موضوعا كل منهما في خيش بشرط انه جدي ولا عيب فيه واحضر البائع له العينة وراها جديدة ثم بعد تصرف المشتري في بعض ذلك ظهر به عيب وأنه قديم ورد عليه فهل والحال هذه للمشتري الرد على البائع حيث ظهر به عيب أولا (اجاب) صرح علما وثابان المشتري اذا باع بعض ما اشتراه قبل اطلعه على العيب ثم ظهر عيب قديم بما اشتراه يكون له رد ما بقي من البيع ولا يرجع بنقصان ما باع في المثل عند محمد وعليه القتوي وفي القيمي بالاجماع وهذا لما لم يوجد ما يمنع الرد عند المشتري وصرحوا أيضا بان ما باعه المشتري بعد القبض فرد عليه بعيب ان رد عليه بقضاء قاض كافله رده على بائعه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دابروا شادروا حوتان باعها كلها لآبته بمثل ما هو عليه ولم يدفع ثمنها لآبته في دين لهم على الاب المزدكورة فدفعت لهم الثمن المزدكورة

١٢٧٥

٢٦

جادي الاول

١٢٧٥

٧

جادي الثانية

١٢٧٥

١٠

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٧

١٢٧٥

٢٠

١٢٧٥

١٦

شعبان

فدين أبيه باطلاعه وكل ذلك والاب في حال صحته وسلامته وبعد مضي أربع سنين من وقت البيع مات الاب عن ابنه المذ كور وعن ورثة آخرين وعن جماعة يدعون بدين على الميت ويريدون جعل ماباعه لابنه المذ كور تركه عنه توفي منه ديونه ويشاركه فيه بقية ورثة أبيه بالميراث عنه فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت صدور بيع أبيه فيه لابنه المذ كور بشهادة البينة الشرعية في حال صحته وسلامته وإن لم يكن له تركه سوى ما ذكر (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من صحة البيع المذ كور ولزومه وتحقيق صدوره حال صحة البناء وسلامة عقله وعدم حجره مستويا بشرط الصحة وال لزوم لاسيلا الى نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا باعته في مرض موتها لابنتها الثالثة بثلث معلوم بالمحابة ثم ماتت عن بنتها المذ كورة وعن ابن بالغ لم يحجز البيع المذ كور لعدم موت أمه فهل يكون البيع المذ كور موقوفا على اجازة الابن المذ كور ان اجازة نفذت منه بطل (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أميرية فباعها بغير اسقاط حقه من منفعتها لرجل آخر وباعه ما فيها من الاشجار بثلث معلوم فباع المشتري المسقط له يده على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث فباع يده على ذلك فأراد المالك قطع البائع ورفع يد الوارث المذ كور عن ذلك منكر البيع والاسقاط المذ كورين فهل اذا أثبت الوارث الاسقاط والبيع لمورثه بالوجه الشرعي من الرجل المذ كور لا عبرة لانكاره ويقضى للوارث بذلك (اجاب) اذا أثبت الوارث المذ كور البيع والاسقاط فيما ذكر لمورثه من قبل الرجل المذ كور طائعا مختارا استوفيا كل منهما شرائط الصحة وال لزوم وان كان ذلك آلا منه عن مورثه واستوفى شرائطه المعتبرة شرعا لا يعتبر انكاره لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا مريضا بالبيع على يد دلال فصار رجلا ن كل منهما يريده في ثمنها فأخبره الدلال بالدارين كفيده عن شرائها فباعها الثاني ثم تبين له انه لم يكف يده وانه يريد ما باعها بغير ما باعها به وقد كان قبض بعض الثمن وتبين له انها تساوي أكثر مما باعها بكثير فحصل بين البائع والمشتري المنازعة فرد البائع ما قبضه منه وقبله منه المشتري عن شراء الدار المذ كورة وقبله ربهما ثم اجتمع المشتري المذ كور مع من كان يريد شراءها فقرر الذي كان اشتراها بانه تنازل عن البيع ورجع على الدلال بما كان دفعه له وأخبره بانه فسخ البيع ثم بعد مضي سنتين من ذلك رجع يدعي على المالك الدار ملكه بذلك الشراء مع بقاء الدار تحت يده مالكة الى الآن فهل اذا ثبت فسخ البيع بينهما واقراؤه بالفسخ بشهادة البينة الشرعية لا يكون له معارضة ذلك فيما يدعون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت فسخ البيع واقراؤه بالمشتري فسخه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة البائع فيما فسخ البيع فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك قطعة أرض زراعة مملوكة

ر بيع الاول سنة

آخر وغائبة عن بلد تلك المتروكات ثم بعدمدة طلبت البنت المذكورة ما يخصها من منقولات تركه والدها فاضاحها الابن المذكور على شيء في نظير ما يخصها من تلك المنقولات واستمر العقار مشتر كايينهم فباع الابن المذكور السواقي لرجل آخر حال غيبة أخته بدون اننها ولم يكن على المورث دين باع ذلك لاجله ومضى على ذلك لمدة من السنين مع اعتراف المشتري باصل الملك والمورث البنت المذكورة فهل يكون له ما في البيع في نصيبها من ذلك حيث لم تجزوه ويكون لها مطالبة أخوها بما يخصها من باقي العقارات الذي تحت يده حيث كان ذلك ثابتا بوجه شرعي ولم يدخل ذلك في الصلح السابق بينهما واذا استولى عهما على بعض متروكات من ذلك يكون لها الاستيلاء على نصيبها منه أيضا حيث كان مقر املك مورثها في ذلك ولو مضى على ذلك مدة من السنين (اجاب) ما باعه الابن المذكور من نصيب أخته في السواقي بدون تو كيل عنها في ذلك وبغير ولاية شرعية والحال ان حقها في تلك السواقي ثابت يكون لها ما في البيع فيه اذ لم تجزوه كما ان لها مطالبة كل من أخوها وعما بنصيبها الثابت لها فيما هو تحت أيديهما من متروكات أبيها والاستيلاء على ما لم يدخل تحت الصلح المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالشراء بموجب حجة شرعية بيده باعه لاخر بمن م معلوم قبضه من المشتري بحضرة بيعة شرعية وكتب له بذلك سند ايده فوضع المشتري يده على المنزل المذكور مدة وصار يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة فيه ثم مات البائع عن ورثة بلغ فطلب ورثته الآن اياه ال البيع ونزعه من المشتري منكر ين له ومعتلين بعدم خروج حجة له من بيت القاضي فهل اذا كان البيع من مورثهم وقبض الثمن في حال صحته ثابتا بالبيعة الشرعية لا يجاوز لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي اذ اتحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت البيع المذكور من المورث حال حياته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثته ابطاله بدون موجب ولا عبرة بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ببطرقة وسجقا موضوعا كل منهما في خيش بشرط انه جدي ولا عيب فيه واحضر البائع له العينة وراها جديدة ثم بعد تصرف المشتري في بعض ذلك ظهر به عيب وأنه قديم ورد عليه فهل والحال هذه للمشتري الرد على البائع حيث ظهر به عيب أولا (اجاب) صرح علماؤنا بان المشتري اذا باع بعض ما اشتراه قبل اطلاعه على العيب ثم ظهر عيب قديم بما اشتراه يكون له رد ما بقي من البيع ولا يرجع بنقصان ما باع في المثل عند محمد وعليه الفتوى وفي القيمي بالاجماع وهذا لما وجد ما يمنع الرد عند المشتري وصرحوا أيضا بان ما باعه المشتري بعد القبض فرده عليه بعيب ان رد عليه بقضاء قاض كان له رده على بائعه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وشارد وحنوتان باعها كلها لاتبه بثمن معلوم وأمره بدفع ثمنها لجماعة في دين لهم على الاب المذكور فدفع لهم الثمن المذكور

١٢٧٥

٢٦

جادی الاولی

١٢٧٥

٧

جادی الثانية

١٢٧٥

١٠

سنة

حب

فحينئذ يبيعه باطلا مع كل ذلك والاب في حال صحته وسلامته وبعد مضي أربع سنين من وقت البيع مات الاب عن ابنه المذکور وعن ورثة آخرين وعن جماعة يدعون بدين على الميت ويريدون جعل ماباعه لابنه المذکور تركه عنه توفي منه دينونه وبشاركه فيه وعن ورثة أبيه بالميراث عنه فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت صدور بيع أبيه فيه لابنه المذکور بشهادة البينة الشرعية في حال صحته وسلامته وإن لم يكن له تركه سوى ما ذكره (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من صحة البيع المذکور ولزمه وتحقق صدوره حال صحته وسلامته عقله وعدم حرجه مستوفيا بشرط الصحة والازم لا سبيل الى نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا بآبائه في مرض موتها لا بنتها الثالثة بنت معلوم بالحياة ثم ماتت عن بنتها المذکورة وعن ابن بالغ لم يحز البيع المذکور بموت أمه فهل يكون البيع المذکور موقوفا على اجازة الابن المذکور ان اجازته نفذ في نفسه بطل (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعتي أرض أميرية فباعهما بثلثي قيمتهما لرجل آخر وباعه ما قيمتهما من الانحصار بثمن معلوم فباع المشتري المسقط له يده على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث فباع يده على ذلك فأراد ان يسقط البايع رفع يد الوارث المذکور عن ذلك منكر للبيع الاسقاط المذکورين فهل اذا أثبت الوارث الاسقاط والبيع لمورثه بالوجه الشرعي في الرجل المذکور لا عبرة لانكاره ويقضي للوارث بذلك (اجاب) اذا أثبت الوارث في مذكور البيع والاسقاط فيما ذكر لمورثه من قبل الرجل المذکور طائعا مختارا مستوفيا كل منهما شرائط الصحة والازم وإن كان ذلك آل إليه عن مورثه واستوفى ثبوت شرائطه المعتبرة شرعا لا يعتبر انكاره لما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بعض أرضها للبيع على يد دلال فصار رجلا من كل منهما يربى في غناها فآخذه الدلال بعد الزجاءين كفيده عن شرائها فباعها للثاني ثم تبين له انه لم يكف يده وأنه يريد ان يباعها بضعف ما باعها به وقد كان قبض بعض الثمن وتبين له انها تساوى أكثر مما يباعه بكثير فحصل بين البائع والمشتري المنازعة فرد البائع ما قبضه منه وقبله منه المشتري عن شراء الدار المذکورة وقبله ربهما ثم اجتمع المشتري المذکور مع من يريد شراءها فافقر الذي كان اشتراها بانه تنازل عن البيع ورجع على الدلال بما دفعه له وأخبره بانه فسخ البيع ثم بعد مضي سنتين من ذلك رجع يدعي على المالك الدار مملوكة بذلك الشراء مع بقاء الدار تحت يده مملوكة الى الآن فهل اذا ثبت فسخ البيع بينهما وأقراره بالفسخ بشهادة البينة الشرعية لا يكون له معارضة في ذلك فيما يدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت فسخ البيع وأقرار المشتري بفسخه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة البائع فيما فسخ البيع فيه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك قطعة أرض زراعة مملوكة

1270

7

150

v

1, vo

2.

شعبان

1250

17

له اقسمتها ورثته من بعده ثم مات احد الورثة المذکورين عن ورثة وترك حصته التي
 خصته من مورثه المحدودة المعروفة من الارض المذکورة فانتقلت تلك الحصة
 لورثة الوارث المذکور والآن قامت امرأة على ورثة الوارث المذکورين تدعى
 عليهم بان المورث الاصلي باع ثمانية افدنة شائعة في الحصة المذکورة وان المورث
 الاصلي قبض منها كذا ثمانية وانه اقر لها في مرض موته بذلك لدى بيته وتريد اخذ حصة
 شائعة قدرها عشرة افدنة من ضمن الايمان التي بيد دورثة وارث المورث الاصلي بعد
 وضع يدهم عليها وتصرفهم فيها برعها وبيعها واخذ غنائم مع مشاهدة المدعية
 المذکورة لذلك مدة خمس سنين فهل تسكون دعواها المذکورة صحيحة واقرار المورث
 الاصلي لها في مرض موته بذلك جائز نافذ وقبول بينها على ذلك مع عدم التعدي لها
 تدعيه ويكتفي بذلك حد ودجلة الارض التي منها تلك الافدنة المدعي بها ولا يمنعها
 مشاهدة التصرف المذکور بالزرع والاجارة واخذ القلة (اجاب) قال السيد الطحطاوي
 نقلا عن حاشية أبي السعود على الاشياء متى ثبت ان خصمه عاين ذا اليد تصرف في
 المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً له من
 الدعوى ولا تقبل بينته ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة
 سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسع الا في الارث وتجهو على عدم
 معانسة التصرف انتهى وهذا بحث معارض للنصوص الذي حكى عليه الاجماع وهو
 انه لو شاهد غيره اعار ملكه او آجره او رهنه لا يكون اقراراً بأنه ملكه كما تقدم ذلك مع
 بيان وجهه انتهى والذي قدمه هو قوله وقيد بالبيع لانه لو كان مكانه عارية او اجارة
 او رهن لا يكون اقراراً اجماعاً لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولان الانسان قد
 يرضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه انتهى وماده بالقاعدة قولهم لا ينسب
 الى ساكت قول وهذا صريح في ان مشاهدة الغير يتصرف بالايجار لا يمنع من سماع
 الدعوى والزرع من قبيل الانتفاع بالملك بلا اخراج الارض عن ملك مالكها فلا يمنع
 مشاهدته من سماع الدعوى ايضاً اخذ اجماعاً كروا الدعوى ببيع عشرة افدنة شائعة
 من ارض معينة مع تحديد الارض التي من جلتها المدعي به الشائع صحيحة ولا توقف
 الصحة على تحديد المبيع الشائع بل لا يتصور تحديده وهذا على فرض كون البيع في
 مشاع وهو الذي يتوقف عليه صحة هذا البيع فاذا كان العرف جارياً بأنه اذا ذكر
 عشرة افدنة شائعة من مائة فد ان مثلاً براد بذلك عشر الارض بلا ارادة تعيين لجهة من
 الارض ووقع الاصطلاح على ذلك يكون ذلك من قبيل بيع عشرة أسهم من مائة سهم من
 دار ويصح البيع اجماعاً والافه من قبيل بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار مثلاً
 ويكون البيع فيه غير صحيح على قول الامام والاقرار من المريضة مرض الموت لا يجني
 بانه كان باع له كذا وقبض ثمنه صحيح نافذ من كل المالك حيث لا محاباة في البيع والله

١٢٧٥

٧

مطلب القول بان مشاهدة
 مطلق التصرف يمنع من
 سماع الدعوى بلا توقف
 على مضي المدة بحث
 معارض للنصوص

مطلب مشاهدة الغير
 يتصرف بالايجار لا يمنع
 الدعوى

مطلب بيع عشرة افدنة
 شائعة من مائة فد ان بمنزلة
 بيع عشرة أسهم من مائة
 سهم

تعالى أعلم (سئل) في دارم هونة عند رجل على دراهم مات راها قبل وفاء الدين واستمرت الدارم هونة مدة من السنين حتى حضر الورثة البالغون العاقلون لدى مأذون من جهة المحاكم الشرعية وحضر المرتين وطلب الورثة منه شراء الدارم المذكورة وخصم ماله وما بقي من الثمن يدفعه لهم فلم يرض بالثمن الذي طلبته الورثة وكان في المجلس رجل أجنبي فعرض الورثة عليه شراء الدارم بمبلغ معين على أن يدفع منه الدين والباقي يسلمه لهم فرضي بذلك واشترى الدارم المذكورة من الورثة المذكورين بالمبلغ الذي وقع عليه التوافق بينهم وبضوءه وفوا منه الدين واستلم كل منهم ما يخصه وتحرر له بذلك حجة شرعية والآن ادعى الورثة المذكورون أنهم باعوا تلك الدارم بدون القيمة وأنهم وقت البيع لا يعلمون قيمتها ويريدون ردها وفسخ البيع فهل لا يقضى لهم برد الدارم المذكورة حيث الحال ما ذكر سمي ولم تتحقق دعواهم أن البيع بدون القيمة ولم يتحقق أن التركة مستغرقة بالدين (أجاب) إذا صدق البيع من الورثة المذكورين مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون لهم نقضه بمجرد دعواهم أنه بدون القيمة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وترك حصة في عقار فادعى بعض الورثة أنها باعته تلك الحصة في مرض موتها وأقبضها الثمن ويرغم أن عنده بينة تشهد له على دعواه فهل والحال هذه يكون البيع باطلا سيما إذا كان بدون قيمة المثل إذا لم ترض به الورثة (أجاب) يبيع المريض مرض الموت أبعض ورثته لا ينفذ بدون إجازة باقية لهم ولو بمثل القيمة عند أي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة المذكورة يد دعوى على العقار بغير وجه شرعي وباعت حائوا تالاجني بغبن فاحش ولم تكن وصية على القصر ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل إذا بلغ القصر رشدهم ولم يجزوا البيع المذكور لا ينفذ ويكفون موقوفا على إجازتهم أن أجازوه نفذوا ورددوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم المذكورة والحال ما ذكر في السؤال في غير نصيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية أميرية وبها بعض أمكنة وزوجها وكيل عنها في دفع تراجمها للمري فقط فباعها زوجها لآخر بمبلغ معلوم فلما علمت زوجته بيعه ودت البيع ولم تجزه وصار المشتري يكاتبها ويرسل لها على إجازة البيع له فحو ثلاث مرات وكل مرة يزيد لها مقدارا من الثمن الذي باع به زوجها فلم ترض ولم تجز له البيع وهي تأمره برفع يده عن الأرض فيمتنع فهل إذا رفعتها للحاكم الشرعي وتحقق عنده بيع زوجها بدون إجازتها ورضاهما يؤثر برفع يده عن الأرض المذكورة وتسليمها لها (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الحيزة مضمونها ادعى رجلان على آخر أن أحدهما اتفق معه على إنشاء مكب طوله سبعة وعشرون شبرا كاملة الدوامس والحق والدقة ويكون له نصفها في نظير مبلغ ذكره دفعه للصانع فاحضر

١٢٧٥

١٤

شوال

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٧

ذى القعدة

١٢٠٥

٦

له اقتسمتها ورثته من بعده ثم مات احد الورثة المذکورين عن وريثة وترك حصته التي
 خصته من موزنه المحدودة المعروفة من الارض المذکورة فانقلت تلك الحصة
 لورثة الوارث المذکور والآن قامت امرأة على وريثة الوارث المذکورين تدعى
 عليهم بان المورث الاصلي باع لها عشرة افدنة شائعة في الحصة المذکورة وان المورث
 الاصلي قبض منها كذا ثمننا وأنه أقر لها في مرض موته بذلك لدى بيته وتريد أخذ حصة
 شائعة قدرها عشرة افدنة من ضمن الايمان التي بيد دورته وارث المورث الاصلي بعد
 وضع يد هم عليها وتصرفهم فيها بزرعها وبيعها وأخذها ثماع مشاهدة المدعية
 المذکورة لذلك مدة خمس سنين فهل تكون دعواها المذکورة صحيحة واقرار المورث
 الاصلي لها في مرض موته بذلك جائزناذ وتقبل بيته على ذلك مع عدم التعدي لما
 تدعيه ويكتفي بذلك ودون جلة الارض التي منها تلك الافدنة المدعى بها ولا يمنعها
 مشاهدة التصرف المذکور بالزرع والجاراة وأخذ الغلة (أجاب) قال السيد الطحطاوي
 نقلا عن حاشية أبي السعود على الاشياء متى ثبت ان خصمه عاين ذا اليد تصرف في
 المتنازع فيه تصرف المالك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً له من
 الدعوى ولا تقبل بيته ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة
 سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع الا في الاوث وتجوهر على عدم
 معارضة التصرف انتهى وهذا بحث معارض للنصوص الذي حكى عليه الاجماع وهو
 انه لو شاهد غيره أعاره ملكه او آجره او رهنه لا يكون اقراراً بأنه ملكه كما تقدم ذلك مع
 بيان وجهه انتهى والذي قدمه هو قوله وقيد بالبيع لانه لو كان مكانه عارية او اجارة
 أو رهن لا يكون اقراراً اجماعاً لانه لم يستثنه فيكون داخل في القاعدة ولان الانسان قد
 يرضى بالاتفاق بملكه ولا يرضى بخروجه عنه انتهى وماده بالقاعدة قولهم لا ينسب
 الى ساكت قول وهذا صريح في ان مشاهدة الغير يتصرف بالايجار لا يمنع من سماع
 الدعوى والزرع من قبيل الانتفاع بالملك بلا اخراج الارض عن ملك مالكها فلا يمنع
 مشاهدته من سماع الدعوى أيضاً أخذ إمامنا كروا الدعوى ببيع عشرة افدنة شائعة
 من ارض معينة مع تحديد الارض التي من جلتها المدعى به الشائع صحيحة ولا توقف
 العحة على تحديد المبيع الشائع بل لا يتصور تحديده وهذا على فرض كون البيع في
 مشاع وهو الذي يتوقف عليه صحة هذا البيع فاذا كان العرف جارياً بأنه اذا ذكر
 عشرة افدنة شائعة من مائة فدان مثلاً براد بذلك عشر الارض بلا اعادة تعيين لجهة من
 الارض ووقع الاصطلاح على ذلك يكون ذلك من قبيل بيع عشرة أسهم من مائة سهم من
 دار ويصح البيع اجماعاً والافهم من قبيل بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار مثلاً
 ويكون البيع فيه غير صحيح على قول الامام والاقراء من المريضة مرض الموت لا جني
 بانه كان باع له كذا وقبض ثمنه صحيح نافذ من كل المال حيث لا محاباة في البيع والله

٧
 ١٢٧٥
 مطلب القول بان مشاهدة
 مطلق التصرف يمنع من
 سماع الدعوى بلا توقف
 على مضى المدة بحث
 معارض للنصوص

مطلب مشاهدة الغير
 يتصرف بالايجار لا يمنع
 الدعوى

مطلب بيع عشرة افدنة
 شائعة من مائة فدان بمنزلة
 بيع عشرة أسهم من مائة
 سهم

تعالى أعلم (سئل) في دارم هونة عند رجل على دراهم مات رهنها قبل وفاء الدين واستمرت الدارم هونة مدة من السنين حتى حضر الورثة البالغون العاقلون لدى ماؤون من جهة المحاكم التبرع وحضر المرتين وطلب الورثة منه شراء الدارم كورة ونخصم ماله وما بقي من الثمن يدفعه لهم فلم يرض بالثمن الذي طلبته الورثة وكان في المجلس رجل أجنبي فعرض الورثة عليه شراء الدارم بمبلغ معين على أن يدفع منه الدين والباقي بسلمه لهم فرضي بذلك واشترى الدارم كورة من الورثة المذكورين بالمبلغ الذي وقع عليه التوافق بينهم وقبضوه ووفوا منه الدين واستلم كل منهم ما يخصه وتحرر له بذلك حجة شرعية والآن ادعى الورثة المذكورون أنهم باعوا تلك الدارم بدون القيمة وأنهم وقت البيع لا يعلمون قيمتها ويريدون ردها وفسخ البيع فهل لا يقضى لهم برد الدارم كورة حيث الحال ما ذكر سمي ولم يتحقق دعواهم أن البيع بدون القيمة ولم يتحقق أن التركة مستغرقة بالدين (أجاب) إذا صدق البيع من الورثة المذكورين مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا يكون لهم نفعه بمجرد دعواهم أنه بدون القيمة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وترك حصصا في عقار فادعى بعض الورثة أنها باعته تلك الحصص في مرض موتها وأقبضها الثمن ويرغم أن عنده بينة تشهد له على دعواه فهل والحال هذه يكون البيع باطلا سيما إذا كان بدون قيمة المثل إذا لم ترض به الورثة (أجاب) يبيع المريض مرض الموت أبعض ورثته لا ينفذ بدون إجازة باقيهم ولو بطلت القيمة عند أي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة تصم وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فوضعت الزوجة المذكوردة يدعا على العقار بغير وجه شرعي وباعت حائونا لا جني بغبن فاحش ولم تكن وصيا على القصر ولم يكن البيع بمسوخ شرعي فهل إذا بلغ القصر ردهم ولم يجزوا البيع المذكور لا ينفذ ويكفون موقوفا على إجازتهم أن أجازه نفذوا ورددوه بطل (أجاب) لا يصح بيع الأم المذكوردة والحال ما ذكر في السؤال في غير نصيبها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية أميرية وبها بعض أمكنة وزوجها وكيل عنها في دفع ثراجهما للمري فقط فباعها زوجها لا تخير بمبلغ معلوم فلما علمت زوجها بيعه ودت البيع ولم تجزه وصار المشتري يكاتبها ويرسل لها على إجازة البيع له نحو ثلاث مرات وكل مرة يزيد لها مقدارا من الثمن الذي باع به زوجها فلم ترض ولم تجزله البيع وهي تأمره برفع يده عن الأرض فيمتنع فهل إذا رفعتها للحاكم الشرعي وتحقق عنده بيع زوجها بدون إجازتها ورضاهما يؤثر برفع يده عن الأرض المذكوردة وتسليمها (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي الجيزة مضمونها ادعى رجلان على آخر أن أحدهما اتفق معه على إنشاء مكب طوله سبعة وعشرون شبرا كاملة الدوامس والمحاق والدقة ويكون له نصفها في نظير مبلغ ذكره دفعه للصانع فاحضر

١٢٧٥

١٤

شوال

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٧

ذی القعدة

١٢٧٥

٦

١٢٧٥
مطلب في حكم الاستفناع

محرم
٣

١٢٧٦

١٢٧٦

٢٠

الصانع ما يلزم لذلك وبعد الابتداء في انشائها حضر الرجل الآخر واستمرى من الصانع النصف الآخر بمبلغ عينه دفعه له بشرط تميمها على الثمر الاول وانها الى الآن لم تتم وبلغ مقاسها بعد تركيب اضلاعها ثلاثة وثلاثين شبرا وانها يطلبان العامل بتسميتها وتسليمها له ما وانها الآن موجودة بمكان كذا وأجاب بالاعتراف بالتوافق المذكور وانه أنشأه كبا طولها سبعة وعشرون شبرا وأخر بين طول كل واحدة ثلاثة وثلاثون شبرا وانه بعد ذلك باع نصف المركب البالغ مقاسها سبعة وعشرين شبرا التي أنشأها حسب التوافق مع أحدهما لآخر بالمبلغ الذي ذكره وانه قبضه وانها الى الآن لم تتم عمارتها فالحكم في هذا التوافق (أجاب) التوافق بين اثنين على ان يصنع أحدهما موكبا ويكون نصفها للمستصنع مع بيان أوجهها ولم يذكر أجل الاستفناع ان جرى به التعامل والا لا يصح فيفسخ الا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال فيصح بيعه بالعادة وعلى فرض صحته استصناها لا يجبر أحدهما عليه فهو عقد غير لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف حتى كان لكل واحد منهما ما خيار الامتناع من العمل وأما بعد الفراغ من العمل قبل ان يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع ان يبيعه بمن شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشرطة سقط خياره والمستصنع الخيا في ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة باع اثنين منهم نصيبهما ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل بثمن معلوم من الدراهم دفعه له ما وكتب حجة شرعية من قاضي بلدهم ووضع المشتري يده على الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من بناء وغيره مدة عشر سنين ولم ينازعه أحد من البائعين والموكلين المذكورين مع اطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآل أراد أحد الموكلين المذكورين نقض البيع في نصيبه منكرتو كيله في بيع نصيبه فهل اذا أثبت المشتري توكيل الرجل المذكور للبائعين له بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون البيع صحيحا نافذا (أجاب) لا عبرة بالانكار مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل ملك لشخص يريد بيعه فحصلت الزيادة في ثمنه من شخص ولم يره ثم اجتمع الذي زاد في الثمن مع المالك يجلس ليقع صيغة البيع بينهما فامتنع المالك قائلا اني لا أبيع منزلي ولو بلغ في الثمن مائة كيس ثم بعد مضي سبعة أشهر أراد مالك المنزل المذكور الزام من كان يريد شراءه بالثمن الذي كان عينه ولم يرض به المالك فامتنع من كان يريد الشراء من شرائه فهل حيث لم يصدر بينهما بيع شرعي بل امتنع المالك من بيعه بالكلية وتفرقا على عدم البيع لا يجبر من كان يريد شراءه على قبوله ودفع الثمن والحال هذه (أجاب) نعم لا يجبر على شرائه وقبوله والحال ما ذكر بالسؤال حيث لم يصدر بينهما بيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وأقبضه البعض وبقي البعض والمبيع في يد البائع ثم بعد مدة من الايام طالب

البائع

سنة

محرم

المشتري يباقي الثمن فامتنع من تسليم الثمن وطلب الاقالة من البائع فاقاله بمحضرة
 شرعية وقبض المشتري المدفوع من الثمن من البائع ثم بعد مدة من السنين طالب
 المشتري البائع بالدار المذكورة منسكرا للاقالة فهل اذا اقام البائع البينة على الاقالة
 فهو الثمن تقبل حيث استوفت شرائطها ولا يعتبر انكاره (اجاب) نعم تقبل حيث
 لا مانع ولا يعتبر الانكار والله تعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت يملك بيتا باعه من
 زوجته واجني لكل منهما نصفه ثم بعد ذلك مات عن زوجته المذ كورة وورثة آخرين
 لم يجيزوا ذلك فماذا يكون الحكم في البيع المذ كور حيث كان في مرض الموت (اجاب)
 البيع في مرض الموت للاجنبي بمثل القيمة نافذ فان كانت فيه محاباة تكون المحاباة له
 حصية تنفذ من الثلث والبيع لاحد الورثة فيه موقوف على اجازة باقيهم ولو كان بمثل
 القيمة عند الامام الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لولديه البائعين دارا
 وبعض مواش وجانب نخيل واسقط لهما حقه من منقعة ارض النخيل المذ كورو كتب
 لهما بذلك حجة شرعية لدى قاضي ناحيته واستلما ذلك وتصرفا فيه حال حياة والدهما
 بعدة تسعين سنة وما يدنعان ما على الارض والنخيل من المال لمجة الديوان المدة
 بالمد كورة فهل اذا مات الرجل المذ كور عن ولديه المذ كورين وورثة آخر واراد احد
 الورثة اخذ نصيبه من ذلك بالارث عن مورثه واثبت البيع والاسقاط المذ كورين
 بالوجه الشرعي يمنع احد الورثة المذ كور من معارضتهما في ذلك حيث المال ما ذكر
 (اجاب) اذا تحقق كل من البيع والاسقاط المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة بالوجه
 الشرعي حال الصحة لا يكون ما ذكره عن البائع المسقط والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر ابعادية بناحية الصعيد وهما بمصر وقبض البائع من المشتري
 بعض الثمن ثم بعد ذلك اطلع المشتري عليها فلم تجبه ووجد هارديته ولم يرض بها فهل ثبت
 له خيار الرؤية حيث اشترى اقبل ان يراها ولم تحرر بها حجة ولا تقسيط (اجاب) من
 اشترى ولم ير فله الخيار اذا راي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر دارا بمن معلوم به سد معاينته لها وتفرجه عليها واستلمها واجرهما من آخر ومضى
 بعد ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك حصل بالدار خلل فأراد المشتري المذ كور رد الدار
 المذ كورة على بائعها متعللا بان الخلل قديم في ازمنة ملك البائع وان البيع بالبائع
 الفاحش فهل اذا لم يثبت ان الخلل قديم عند البائع لا يكون له ردها ولا عبرة بما تعلل به
 من الغبن الفاحش (اجاب) اذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمشتري
 المطالبة بفسخه بمجرد تعلله بان بها خلا لا قديما بدون اثبات ان البائع عيا قديما عند
 البائع ولا بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في
 قاصر بن لهم ابعاض حصص في عقار يخاف عليها من القرب وغلتها لا تفي بعمارتهما اراد
 ابرهما ببيع الحصص المذ كورة بمثل القيمة وشرا اءدار بينهما فباع للصغير بن فهل يسوغ

١٢٧٦

٢٣

صفر

١٢٧٦

٧

ربيع الاول

١٢٧٦

٩

جادي الاول

١٢٧٦

١٩

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٥
مطلب في حكم الاستفناع

محرم
٣

١٢٧٦

١٢٧٦

٢٠

الصانع ما يلزم لذلك وبعد الابتداء في انشائها حضر الرجل الآخر واشترى من الصانع النصف الآخر بمبلغ عينه دفعه له بشرط تميمها على الثمر الاول وانها الى الآن لم تتم وبلغ مقاسها بعد تركيب اضلاعها ثلاثة وثلاثين شبرا وانهما يطلبان العامل بتسليمها وتسليمها لهما وانها الآن موجودة بمكان كذا وأجاب بالاعتراف بالتوافق المذكور وانه أنشأه كبا طولها سبعة وعشرون شبرا وآخر بين طول كل واحدة وثلاثون شبرا وانه بعد ذلك باع نصف المركب البالغ مقاسها سبعة وعشرين شبرا التي أنشأها حسب التوافق مع أحدهما لئلا يخرج بالمبلغ الذي ذكره وانه قبضه وانها الى الآن لم تتم عمارتها فالحكم في هذا التوافق (أجاب) التوافق بين اثنين على ان يصنع أحدهما مراكبا ويكون نصفها للمستضع مع بيان أوجهها ولم يذكر أجل الاستفناع ان جرى به التعامل والا لا يصح فيفتح الا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال فيصح بيعه بالعادة وعلى فرض صحته استصناعا لا يجبر أحدهما عليه فهو عقد غير لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل وأما بعد الفراغ من العمل قبل ان يراه المستضع فكذلك حتى كان للصانع ان يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشرطة سقط خياره والمستضع الخيا في ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة باع اثنين منهم نصيبهما ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل بثمن معلوم من الدراهم دفعه له ما وكتب حجة شرعية من قاضي بلدهم ووضع المشتري يده على الأرض المذكورة وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من بناء وغيره مدة عشر سنين ولم ينازعه أحد من البائعين والموكلين المذكورين مع اطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآن أراد أحد الموكلين المذكورين نقض البيع في نصيبه منكرتو كيله في بيع نصيبه فهل اذا أندت المشتري توكيل الرجل المذكور للبائعين له بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون البيع صحيحا نافذا (أجاب) لا عبرة بالانكار مع الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل ملك لشخص يريد بيعه فحصلت الزيادة في ثمنه من شخص ولم يره ثم اجتمع الذي زاد في الثمن مع المالك بمجلس ليوقع صيغة البيع بينهما فامتنع المالك قائلا اني لا أبيع منزلي ولو بلغ في الثمن مائة كيس ثم بعد مضي سبعة أشهر أراد مالك المنزل المذكور الزام من كان يريد شراءه بالثمن الذي كان عينه ولم يرض به المالك فامتنع من كان يريد الشراء من شرائه فهل حيث لم يصدر بينهما ما يبيح شرعي بل امتنع المالك من بيعه بالكلية وتفرقا على عدم البيع لا يجبر من كان يريد شراءه على قبوله ودفع الثمن والحال هذه (أجاب) نعم لا يجبر على شرائه وقبوله والحال ما ذكر بالسؤال حيث لم يصدر بينهما بيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وأقبضه البعض وبقي البعض والمبيع في يد البائع ثم بعد مدة من الايام طالب

البائع

سنة	محرم	١٢٧٦	١٣	صفر	٧	١٢٧٦
سنة	محرم	١٢٧٦	١٣	صفر	٧	١٢٧٦
سنة	ربیع الاول	١٢٧٦	٩			
سنة	جمادی الاولى	١٢٧٦	١٩			
سنة		١٢٧٦	٢٢			

باع المشتري بياقي الثمن فامتنع من تسليم الثمن وطلب الاقالة من البائع فاقاله بحضرة
 مشرعية وقبض المشتري المدفوع من الثمن من البائع ثم بعد مدة من السنين طالب
 المشتري البائع بالدار المذكورة منكر الاقالة فهل اذا اقام البائع البينة على الاقالة
 ورد الثمن تقبل حيث استوفت شرائطها ولا يعتبر انكاره (اجاب) نعم تقبل حيث
 لا مانع ولا يعتبر الانكار والله تعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت يملك بيتا باعه من
 زوجته واجني لكل منهما نصفه ثم بعد ذلك مات عن زوجته المذ كورة وورثة آخرين
 لم يجزوا ذلك فماذا يكون الحكم في البيع المذ كور حيث كان في مرض الموت (اجاب)
 البيع في مرض الموت للاجنبي بمثل القيمة نافذ فان كانت فيه محاباة تكون المحاباة له
 وصية تنفذ من الثلث والبيع لاحد الورثة فيه موقوف على اجازة باقيهم ولو كان بمثل
 القيمة عند الامام الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لولديه البائعين دارا
 وبعض مواش وجانب نخيل واسقط لهما حقه من منقعة ارض النخيل المذ كورو كتب
 لهما بذلك حجة شرعية لدى قاضي ناحيته واستلما ذلك وتصرفا فيه حال حياة والدهما
 بعدة تسع سنين وهما يدفعان ماعلى الارض والنخيل من المال لمجته الديوان المدة
 بالذ كورة فهل اذا مات الرجل المذ كور عن ولديه المذ كورين وورثة آخر واد احد
 الورثة اخذ نصيبه من ذلك بالارث عن مورثه وانبتا البيع والاسقاط المذ كورين
 بالوجه الشرعي يمنع احد الورثة المذ كور من معارضتهما في ذلك حيث الحال ما ذكر
 (اجاب) اذا تحقق كل من البيع والاسقاط المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة بالوجه
 الشرعي حال الصحة لا يكون ما ذكر تركه عن البائع المسقط والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر ابعادية بناحية الصعيد وهما بمصر وقبض البائع من المشتري
 بعض الثمن ثم بعد ذلك اطلع المشتري عليها فلم تجبه ووجد هارديته ولم يرض بها فهل ثبت
 له خيار الرؤية حيث اشتراها قبل ان يراها ولم تحرر بها حجة ولا تقسيط (اجاب) من
 اشترى ولم ير ظه الحيار اذا راي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر دارا بمن معلوم به عدم عايته لها ونفجره عليها واستلمها واجرهما من آخر ومضى
 بعد ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك حصل بالدار خلل فأراد المشتري المذ كور رد الدار
 المذ كورة على بائعها متعلا بان الخلل قديم في ازمنة ملك البائع وان البيع بالبائع
 الفاحش فهل اذا لم يثبت ان الخلل قديم عند البائع لا يكون له ردها ولا عبرة بما تعل به
 من الغبن الفاحش (اجاب) اذا صدر البيع مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمشتري
 المطالبة بفسخه بمجرد علمه بان بها خللا قديما بدون اثبات ان بالمبيع عيبا قديما عند
 البائع ولا بمجرد الغبن الفاحش بدون غرور على ماعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في
 قاصر بن لهم ابعاض حصص في عقار يخاف عليها من التخرب وغلتها لا تفي بعمارتهما اراد
 ابوهما بيع الحصص المذ كورة بمثل القيمة وشرا بدار بينهما فباع للصغيرين فهل يسوغ

جادی الثانية سنة

٢٠
مطلب یصح بیع الاب
المستور عقار ابنه الصغیر
بلا توقف علی مسوغ
حش خلا عن العین
الفاحش

رجب

١٢ ١٢٧٦

شعبان

١٢ ١٢٧٦

رمضان

١٥ ١٢٧٦

للاب المذ كور ذلك حيث كان مستورا الحال لا يعرف بالفسق والمجانة (اجاب) نعم
للاب المذ كور ذلك والحال ما ذكر بالسؤال بل لا يتوقف بيع الاب حينئذ على مسوغ
من مسوغات بيع الوصي حيث خلا عن كونه بعين فاحش والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك ثمانين ذراعا من دار بالارث عن والدها باعتبار اولاد اخيها بمش معلوم عن
كل ذراع ستون نصفافضة من غير اكرام ولا اجباو بحضرة بينة من المسلمين يشهدون عليها
بذلك البيع ولم تقبض الثمن فهل اذا ارادت الرجوع على اولاد اخيها لا يسوغ لها ذلك
ويكون البيع صحيحا فاذا ولا تمكن من الرجوع وليس لها الاقبض الثمن (اجاب) اذا
صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة والازوم لا يكون للبائعة نقضه بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل آخر بمش معلوم من
الدراهم وودفع ثمنها المشتري للبائع وأخذ حجة التبايع الشاهدة للبائع بالملك بحضرة بينة
شرعية من المسلمين يشهدون بالبيع ووضع يده المشتري على الدار المذ كورة وتصرف
فيها تصرف المالك في أملا كهم بالهدم وغيره ولم يكن في البيع غرور ولا غش فاحش
والآن يريد البائع ابطال البيع واسترداد الدار المذ كورة من المشتري مئة للأبعدم
خروج حجة التبايع من بيت القاضي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت البيع
المذ كور بالوجه الشرعي ولا عبرة بتملة المذ كور بعد ثبوت البيع (اجاب) ليس للبائع
بعد صدور البيع مستوفيا شرائط الصحة والازوم ابطاله بدون وجه شرعي وبمجرد عدم
تحريره بالبيع لا يجوز له فسخه ما لم يكن هناك وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى له ولزوجته بيتا مناصفة بينهما على السوية وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك
بعده باعت الزوجة المذ كورة نصف البيت المذ كور لزوجها المزبور بحضرة بينة شرعية
بمش معلوم اقربت باخذه وذلك بحال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة ماتت الزوجة
المذ كورة عن زوجها المذ كور وباقي وورثة والآن باقي الورثة المذ كورين شرعوا في
مناوعة الزوج المذ كور بدعوى أن نصف البيت الذي باعت الزوجة لزوجها باقي
للزوجة وميراث مئة للين بان الزوجة المذ كورة لم يحصل منها بيع للزوج ولو حصل البيع
لانخرج الزوج حجة فهل والحال هذه اذا اقام الزوج بينة على البيع له منها وقبض الثمن من
الزوج باقرارها لدى البينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكفون البيت المذ كور بتمامة
للزوج ولا يؤخذ بعدم اخراج الحجة وتمنع الورثة حينئذ من معارضتهم للزوج المذ كور في
البيت المزبور (اجاب) اذا ثبت الزوج المذ كور يبيع زوجته نصف البيت المزبور منه
حال صحته مستوفيا شرائط الصحة والازوم بالوجه الشرعي لا يكون النصف المذ كور
ميراثا عنها ويختص به المشتري المذ كور وليس لباقي الورثة معارضته في ذلك والحال هذه
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى وكالة بمش معلوم من الدراهم
على ان اجرتها المستأجرة بها وقت البيع كذا من الدراهم في كل سنة فتمين للشترى ان

اجرتها

استها وقت البيع أقل مما أخبر به البائع المذكور والمحال ان العرف في بلد المبيع انه لا يشتري العقار الا على قدر واقع اجرة فهل يكون للمشتري والمحال ما ذكر في فسخ البيع المذكور حيث تبين فوات ما شرطه البائع (اجاب) اذا باعها على ان اجرتها كذا وقت العقد والعرف ان الرغبة في الشراء تكون بحسب الاجرة تبين خلاف ما ذكره البائع يكون للمشتري فسخ البيع لانه من باب فوات الوصف المرغوب فيه كبيع العبد على انه كاتب او خبز مثلا فظهر بخلافه وان كان هذا من باب الشرط الفاسد يكون مفسدا المبيع فيوجب الفسخ أيضا فعلى كل يكون للمشتري في هذه الحادثة الفسخ وفي الهندية من الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده واذا باع حائونا على ان غلتها عشرون فاذا هي خمسة عشر فان اراد بذلك انها كانت تغل فيمأمضى كذا فلا يفسده العقد وان اراد بذلك انها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وان اطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئا فالعقد فاسد هكذا في المحيط اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا باعه لابنه البالغ بالغروروا الغبن الفاحش من الابن لابييه وبعده مضي سنة وشئ مات الابن المشتري وبقي العقار تحت يد الاب مسدة ثم طلب ورثته الميت حقهم في ذلك العقار المذكور فادعوا عتف بالبيع لمورثهم وادعى انه كان بالغروروا الغبن الفاحش وعنده بضعة تشهد بالغروروا الغبن المذكورين فهل تسمع دعواه الغروروا الغبن الفاحش بعد اعترافه بالبيع واذا ثبت ما بالبيعة الشرعية يكون له فسخ البيع المذكور (اجاب) نعم يكون له فسخ البيع بعد ثبوت الغبن الفاحش والغروروا بالوجه الشرعي ولو بعد موت العاوم بقاء المغرور حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك اعترافه باصل البيع كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مزرعة بالبحر عرضها للبيع على يد وكيله فقال شخص لهاشتريها بسبعة آلاف قرش وصدر هذا الكلام مع الوكيل فاستشار الوكيل المالك حاله اظهر من يريد على هذا المبلغ فنظر فلم يجد فرجع الوكيل الى مريد الشراء و اراد ان يستلم المبلغ ويسلمه المزرعة فقال لا استلم الا بعد اطلاع اهل الخبرة واجراء صيغة البيع فاحضروهم واطاعوا عليها فوقعوا قيمتها لا تزيد على اربعة آلاف قرش فامتنع مريد الشراء من الشراء فهل والمحال هذه لا يلزمه شيء لعدم حصول صيغة البيع أم كيف المحال (اجاب) اذا لم يصدوين من مريد الشراء فوين وكيل المالك بيع بايجاب وقبول ولا عاوط من الجانبين أو أحدهما لا يجبر من مريد الشراء على قبول المبيع ودفع ثمنه ولو كانت قيمة المبيع تساوي ما ساومه به من الثمن ومجر دما هو مذكور بهذا السؤال على الوجه المسطور به لا يعدي به ما شرع الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا عرضها للبيع بموجب قائمة مزاد فباع شخص واعطى زيادة على القائمة وختم عليها ولم ير المالك المذكور قبل اعطاء المزايمة فهل اذا عاينها بعد ذلك ولم تعجبه لا يجبر على شرائها حيث لم تعانها وقت الزيادة فيها ولا قبل ذلك بل يخبر سيجها ولم يحصل ايجاب وقبول في

١٢٧٦

١٧

مطلب في نصيب حكم
مالواشترى حائونا على أن
غلتها كذا فظهر أقل

١٢٧٦

٢٢

مطلب لا يمنع من الرد
بالغروروا الغارم
بقاء المغرور

جادی الاولی

١٢٧٧

١٤

١٦

١٢٧٧

بيع تلك الدار ولم يوجد منه بعد رؤيتها ما يدل على رضاه بها (أجاب) لا يجبر الرجل
المذكور على قبول تلك الدار ودفع ثمنها شرعا إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين بينهما عقار مات أحدهما وترك اولاداً صغارا وكورا
وانا ناولم يوص عليهم أخاه الحى ثم باع الحى بعض هذا العقار قبل وشد الاولاد من غير
اذن من القاضي وانما لم فلما بلغ الاولاد ارا دوا دالبيع في حصصهم فهل لهم ذلك نظرا
لبيعه من غير اذن من القاضي والحكم مع انه ليس وصيا عليهم (أجاب) نعم والحال هذه
حيث لا مانع وهذا على فرض وجوده سوغ للبيع من مسوغات بيع عقار النيم والالم
ينعقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ونصف ارض معصرة خالية من
الآلة واللاستعمال باعها لرجل بثمن معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده عليها حامدة
تريد على خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فوضع ورثة
المشتري ايديهم على ذلك ثم تعدى بعد ذلك ورثة البائع على ورثة المشتري وباعوا ما باعه
مورثهم ثانيا لرجل آخر بتأخير متأخر عن بيع ورثتهم فهل اذا لم تجز ورثة المشتري
المذكور بالبيع المذكور لا ينفذ ويكون البيع موقفا على اجازة المالكين ان
اجازوه نفذ وان ردوه بطل (أجاب) اذا كان البيع الصادر من مورث البائعين قبل
موتهم لمورث الاخرين حال حياته ثابتا بالوجه الشرعى ومات المشتري والمالك فيماد كر
لورثته ثم باع ورثة البائع المبيع من قبل مورثهم لرجل آخر بتأخير متأخر بدون اذن
المالكين ولا وجه شرعى يكون بيعهم موقفا على اجازة المالك فان اجازوه نفذ وان
ردوه بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالارث الشرعى وكلا وارثا
قريباهم في بيعها لرجل فباعها منه ووضع المشتري يده عليها مدة اربع وعشرين سنة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مع حضور الوكيل وموكله المذكورين ثم بعد ذلك
مات بعض الموكلين عن ورثة منهم الوكيل المذكور فانكر البيع الصادر منه في الدار
المذكورة مع ورثة من مات من الموكلين فهل اذا ثبت بيع الوكيل المذكور المذكور المذكور
المذكور عن موكله بالوجه الشرعى يقضى للمشتري بها ولا عبرة بانكار الوكيل المذكور
الا ن وورثة بعض الموكلين بالبيع سيما مع حضورهم وقت البيع المذكور (أجاب) اذا
ثبت توكيل المالكين للرجل المذكور ببيع الدار المرقومة وانه باعها للمشتري المذكور
بيعا مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يعتبر انكار البائع وبعض الورثة بعد
موت مورثهم وليس لهم معاوضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة لكل منهم حصص معلومة فباعوا عن البلد وبقى منهم
واحد فباع حصته وبعض حصص الباقين لرجل آخر ثم باع الآخر ثم تصرف
المشتري الاخير فيها بالهدم والبناء في بعضها واروا ضاعها بعد سبع عشرة سنة مع حضور
ابن عم الغائبين ومشاهدته وعدم نزاعه ثم مات الغائبون عن ابن عمهم المذكور ولا

رجب

١٧

١٢٧٧

٢٠

١٢٧٧

سنة رمضان

وأورث لهم سواء فهل يكون له أخذ ما يملكه كونه في الدار المذ كورة بالميراث ويكون بيع
شريكهم بعض نصيبهم حال غيبتهم موقوفاً حيث لم يكن وكذا لولا أن يكون لوارثهم
الاستيلاء على ما كان يخصهم في الدار بالميراث لاسيما مع اعتراف المشتري الأخير بذلك
وأقراره بالحصة المذ كورة للوارث المذ كور ولا عبرة بطول المدة المذ كورة (أجاب) يكون
لوارث المذ كور أخذ نصيبه بالارث عن مورثه المذ كورين من تلك الدار في ما عدا
البناء الذي أحدثه المشتري الشريك لنفسه على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو
مستطور بالسؤال إذ الإقرار حجة على المقر به ما لم يعوجه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(مثل) في رجل يملك داراً متخربة باعها لآخر ببيعاً صحيحاً بمش معلوم وقبضه البائع منه
جميعه وذلك بحضور نائب القاضي وجماعة من المسلمين فهل يكون هذا البيع صحيحاً إذا
يحكم بمقتضاه ولو لم يخرج بذلك حجة مسجلة من الحاكم الشرعي (أجاب) لا تتوقف صحة
البيع على إخراج حجة به حيث صدر مستوفياً شرائطه المعتمدة شرعاً والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن بنته وأبيه وأخته شقيقة وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملته جانب
طين إيعادية مملوكة ثم ماتت إحدى البنتين عن اختها شقيقة لها وجاهها أي أبيها فقط ثم
مات الأب عن بنته وزوجته وبنت ابنته فوضعت بنت الابن يدها على الإيعادية المذ كورة
وباعتها بغير إذن باقي ورثة الأب وبغير علمهم وأجازتهم فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في
نصيب بقية الورثة المذ كورين ويؤثر المشتري برفع يده عن نصيبهم وتسليمه إليهم (أجاب)
إذا ثبت نسب جميع الورثة المذ كورين من الرجل المذ كور وثبت ملكه لتلك الإيعادية
واتقأ لها بالميراث عنه لورثته المذ كورين بالتعاقب على الوجه المستطور بالطريق الشرعي
وكان يبيع البنت المذ كورة تلك الإيعادية بدون إذن باقي الورثة وبدون إجازتهم ولم يوجد
ما يوسع لها يبيع انصباً باقي الشركاء يكون لهم فسخ البيع في انصبائهم واشترادها
إلى أيديهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من نائب صهر جرت الكبرى في
رجل توفي عن زوجته وولديه منها وصار حصر تركته وقسمتها بينهم وأخذ أحد الولدين
حصة وتراضت الزوجة على ترك حصتها في الأعيان لأحد ولديها وتأخذ منه القيمة
وأجلت له أخذ القيمة إلى أجل معلوم ثم بعد ذلك ادعت الغبن في التقويم وتريد أخذ
حصة أعيانها فهل تجاب لذلك وتعاد القسمة ثانياً أم لا (أجاب) إن قدر تلك الحصة عن
معلوم وكانت تلك الأعيان وقت التراضي معلومة للولد واه وتراضى على أن الولد
يأخذها لنفسه في مقابلة ذلك المبلغ وأجل أجلاً معلوماً ولم يدفع عن المبيع في المجلس
ولم يكن فيه أحد النكدين ولم يوجد هناك مفسد للبيع انعقد ذلك بيعاً ولا ينقض بمجرد
دعوى الغبن فيه إذ على فرض تحققه لا يفسخ البيع به بدون غرور والافلا والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة باعته لجماعة من أرحامها حصة من منزلها شائعة بمش معلوم
وأبرأهم منها وقبضوها وكتب في شأن ذلك سنداً مشتمل على بيعة ثم بعد مدة ماتت

١٢٧٧

٢٥

ذى القعدة

١٢٧٧

٢٢

ذى الحجة

١٢٧٧

١٧

محرم

١٢٧٨

٢

٣

١٢٧٨

البائعية عن أولاد أخ عصبة ذكور أرادوا إبطال البيع لكونه مشاعاً بدون قبض ثمن
فهل إذا ثبت بيع البائعية وأبرأها المشتري من الثمن في حال صحته طاعة مختارة بشهادة
البينة الشرعية يكون البيع نافذاً ولا عبرة بتعلل أولاد أخيه أو الحال هذه (أجاب) إذا
صدر البيع صحيحاً لازماً لا يبطل بمجرد كون المبيع مشاعاً وكون الثمن مبرأ منه بدون قبض
والله تعالى أعلم (مثل) بخطاب وارد من الضبطية مؤرخ في ٩ و سنة ١٢٧٨ مضمونه
ان حضرة مدير بنی سويف اشترى من بعض ورثة المرحوم حافظ افندي مدير المنية
سابقاً حصتهم في الاعدادية الكائنة بمديرية المنية المخلفة عن المرحوم موردتهم وأرسل
تقسيم الاعدادية مع وكيل البائعين والشهود التي تثبت توكيله شرعاً بالافادة من هذا
الطرف الى مديرية المنية لاجل توقيع المبايعه واخراج الحجة اللازمة والا آن قد علمنا من
افادة حضرة المشتري الواردة لهذا الطرف ان قاضي مديرية المنية توقف في تحرير الحجة
باعتلاله انه لا يجوز تحرير الحجة على الشيوخ بل لابد من تقسيم الاعدادية وبعدها تحرير
الحجة بما يخص البائعين وعلى ذلك ما صار اجراء الاشهاد بالمبايعه نظر التوقف القاضي
ولكون حضرة المشتري هو مدير بنی سويف وسبق شراء الاعداديات بالمديرية طرف
حضرتهم مع الشيوخ وتحريرها جميع شريعية فلاحظ ان التوقف في ذلك من قاضي المنية
ليس له محل ويرغب الاستفهام من حضرتكم عن جواز وعدم جواز الشراء وتحرير الحجة
بالاعداديات العشورية على الشيوخ لاجراء ما يقتضي فلهذا لزم ترقية حضرتكم تؤمل
من بعد مطالعة ما توضيح ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك للعلمومية (أجاب) قد علم
ما بخطاب حضرتكم هذا والافادة عن ذلك ان الشيوخ لا يمنع من صحة البيع شرعاً ولا
يتوقف تحرير الحجة ببيع حصه من الاعدادية المحكي عنها على قسمتها انما يلزم بيان حدود
جميع الاعدادية ومساكنها في الحجة كالحجاري والبيع يصير ايقاعه على جزئيات منها
كالربع او النصف او غير ذلك حسب الواقعة والاعلومية تحرروا والله تعالى أعلم (مثل) من
الضبطية في ٣ ج سنة ١٢٧٨ مضمونه ولوانه سبق الاستفتاء من حضرتكم عن بيع حصه بعض
ورثة مرحوم حافظ افندي مدير المنية سابقاً شائعة في الاعدادية المخلفة عنه الكائنة بمديرية
المنية لحضرة محمد بك سلطان مدير بنی سويف بناء على ماورد لهذا الطرف من حضرتهم
واعطيت الافادة من حضرتكم بالتعوير الا انه من بعد الاجابة من حضرتكم وردت افادة
مديرية المنية متضمنة الاستعلام عن جملته وجوه بناء على ما أجابه قاضي المنية
وبالاعتناء قدمت البائعتين الواجه اتى أوضحها القاضي المذكور فاعطيت الافادة
منه ما في الاوراق طيه وكذلك المسائل مر عا دل المستأجر لتلك الاعدادية أجاب شفاهاً
بعلومية بالبيع رضاه وليس له معارضة فيه وحيث من الاقتضاء الافادة من
حضرتكم عما أوضحه قاضي المنية وتوضح من البائعتين والمستأجر لزم تحريرهم لحضرتكم
تؤمل من بعد مطالعة ما توضح بالاوراق طيه ترد الافادة الواضحة من حضرتكم عن تجويز

١٢٧٨

١

وعدم تجوز ذلك لاجراء اللازم لموافقة الاصول (اجاب) قدورد خطاب حضرة تكم المتعلق بالاستفهام عن بيع حصة بنت ورحم المرحوم حافظ افندي مدير المنية سابقا شائعة في الایجادية المحلقة عنه الكائنة بمديرية المنية لحضرة محمد بك سلطان مدير بني سويغ من حيث الاوجه التي ذكرها حضرة قاضي المنية وانه بالسؤال من الوارثتين المذكورتين عن تلك الاوجه اجابنا من حيث الشيوخ بالا حلة على ما افلدها سابقا الطرف حضر تكم عن ذلك من حيث عدم تعيين عدد الورثة لحضرة القاضي وحصر الارث فيهم واستدعاء المال لتبوت ما ذكر بالطريق الشرعي لينبني عليه عقد المبايعه بعدم معرفة نصيب كل شخص بان وراثتها محققة عند القاضي ومقيد مضمونها بسجله بحجة الصلح المحكي عنها في اقاوتها وانه يفرض التشكك في الوراثة عند قيد المبايعه في المضبطة يجري التبوت حسب الجاري وان معرفة نصيب كل منهما من خصائص وظيقته الى آخر ما ذكرنا بالا فائدة وذكر بجواب حضرة تكم ان المستأجر للابعدية لماسئل اجاب شفاها بعلمه بالبيع ورضاه وليس له معارضة فيه وترغبون اعطاء الافادة من هذا الطرف بعد الاطلاع على ما في الشقين المرفوقين مع هذا الحال ان ما يتعلق ببيع الحصة الشائعة فقد سقت الافادة عنه وأما من جهة معرفة الورثة وحصر الارث فيهم فافي جواب الوارثتين المذكورتين فيه الكفاية وأما توقف القاضي في تحرير الحجة التي هي عبارة عن اشهاد من البائع انه باع وقبض الثمن ومن المشتري انه قبل البيع وقبض المبيع حسب اقرارهما بذلك لديه على فسخ الاجارة فليس في محله لانه ليس بالزم لصحة البيع مع عدمه لان بيع المستأجر نافذ في حق البائع والمشتري ما لم يفسخه المشتري موقوف في حق المستأجر الى مضي مدته أو فسخ الاجارة ومع كونه موقوفا في حق المستأجر لا يملك فسخه من قبل نفسه بل له حق حبس العين الى مضي مدتها أو فسخها فان أجاز البيع ورضى به انفسخت الاجارة ونفذ البيع في حقه أيضا وهذا اذا لم يكن البيع لغرددين على المؤجر للبائع لا وفاقه الامن ثمن العين ولو كان الدين قايلا كدرهم فاكثرولا فرق في ذلك بين كونه ثابتا بيمينه أو اقرار من البائع أو مشاهدة من الناس أمالو كان البيع لذلك العذر فلا يتوقف فسخ الاجارة على رضا المستأجر بالبيع وهذا ما لزم افادته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بقرة بثمن معلوم حال من امرأة وزوجها ودفع له ما كثر الثمن فاحذ البقرة ومكنت عنده مدة طويلة فمخوار بعة أشهر ثم ذهبت المرأة الى بلد المشتري مع زوجها الطلبي يباقي ثمن البقرة فلم يجداه فاحذ البقرة من منزله وذهبها وابعاهان فهل هذا البيع غير نافذ لانها على ملك مشتريها وتزعم من يدمشتريها الثاني جبراعنه وترد مشتريها الاول وليس للزوجة البائعة وزوجها الا باق الثمن الذي بيعت به (اجاب) اذا تحقق البيع المذكور اولاً من المالك بتاريخ سابق من توفيات شرائط الصحة واللزوم يكون بيع المرأة وزوجها المذكورين ثابتا بتاريخ لاحق بدون ما يوجب فسخ البيع

مطلب في بيع العين
المستأجرة وعدم توقف
صحة البيع على فسخ
الاجارة بالنسبة للبائع
والمشتري

شعبان

١٢٧٨

٢٢

الاول موقوف على اجازة المشتري الاول فان اجازة نفذ وان رده بطل ويكون له استرداد البقرة الى يده حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من يبت المال في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ بمضمونه امرأة تدعى امينة البيضاء قدمت عرضا للصلح تنهى به ان الحرمه تخا قبل وفاتها باعت لما منزل بخط الحضرة عثمانية قرار يط بحوش الربانية وعشرة دكاكين ومصبغة وخمارة وقهوة وطاحونة ومنزل بسوق التبن ببولاق بموجب سند بخطها ولم تحجر لها بذلك حجة شرعية ولمناسبة وفاتها وضبط متروكاتها لتلمس ثبوت ما ذكر مع ثبوت ما خصها من تركه زوجها على جاري ولد المتوفاة وللزوم تحقيق ما ادعته المذ كورة قد طلب السند المذ كورو بمناظرته وجد مذ كورابه ان ضها باعت الا ما كن المذ كورة الى امينة المذ كورة بمبلغ اثني عشر ألف قرش وخمسمائة قرش عملة صافا وساحتها من الثمن نظير اقامة شعائر المكتبة اعني ثمن كساو وثمن حصر وثمن مياه واجرة فقيهه وكامل ما يلزمه وان يصير اعطاء مبلغ ألف قرش من طرف امينة الى جمعة الابد معفق المرحوم على جاري وكذا يصير اعطاؤه دكانا من دون اجرة لاجل معاشه منها مادام مقيما فيها ولا يكون له حق في تأجيرها لغيره ولا في حضور المدعية ومعه بعض الاشخاص الذين اسماؤهم بالسند المذ كورو والسؤال منهم شفاها عن معرفتهم بالمتوفاة وحدود الاماكن واسماء المجاورين وهكذا اجابوا باجابة لا تفيد شيئا مما هو لازم شرعا وحيث الامر كاذ كرو السند موضح به ان البيع والمساومة لم يقع الا لاجل اجزاء ما اشارت باجراته فهل مع كون البيع والمساومة من اجل ذلك يقبل من المدعية دعوى البيع في العقار من المتوفاة ام كيف وتنفيذ ما اوضحت عنه المتوفاة بالسند نظير البيع والمساومة يكون باى كيفية (اجاب) البيع المذ كور بهذه الشروط فاسد فسيله الفسخ اذ فيه شرطا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاجني من اهل الاستحقاق وذلك مفسد لعقد البيع فيجب فسخه حيث كانت الشروط المذ كورة في صلب عقد البيع ولا يسلم للشترية في المبيع بعد موت البائعة على هذا الوجه ما لم تثبت الانتقال اليها بناقل صحيح شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها لرجل اجني بثمان معلوم من الدراهم وقبض الثمن من المشتري وهو في حال الصحة والسلامة وكتب في شأن ذلك سنداً مشمولاً بخطه وختمه لدى بيعة شرعية تشهد بذلك ومضى على ذلك شهران فاكثر ثم مات البائع عن وروثة أنكرت بيع مورثهم في الدار المذ كورة بسبب عدم خروج حجة من قاض فهل اذا اثبت المشتري البيع المذ كور بالبيعة الشرعية في وجه وروثة البائع يكون البيع صحيحاً نافذاً (اجاب) اذا ثبت البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة واللزوم بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الوروثة ذلك ويحكم بهمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قد راع معلوما من خردا لحام المعنى بالرمال كل اردب بكذا قدر معلوما من الدراهم ودفع له جميع الثمن بشرط طاع بعضهما ان يكون تسليمه في محل كذا على انه اذا اراد انقص فحسابه من الثمن فهل اذا

١٢٧٩

٧

١٢٧٩

١٥

هذه المبيع المذكور في يد البائع قبل تسليمه يهلك على البائع ويرجع المشتري على
 يائمه بعد دفعه له من الثمن (اجاب) اذا هلك المبيع في يد البائع قبل التسليم بفعل البائع
 لو باع قسما بية او بفعل المبيع نفسه يظل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن اذا
 كان دفعه اليه ولو كان الهلاك بفعل اجني فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع واخذ
 الثمن فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء امضا ويرجع على الجاني فيضمنه وان هلك بفعل
 المشتري فعليه منه ان كان البيع مطلقا او شرط الخيار له وان كان الخيار للبائع او كان
 البيع فاسدا الزم ضمان مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان قيميا والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته وارده من المحافظة وورثة ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ مضمونها طلب افادة
 المحكم الشرعى في بيع مبلغ كان في جهة مصلحة بيت المال باسم امرأة تسمى نسوخ
 الحبشية عاتت وكانت المصلحة المذكورة دفعته للقومية المحمدية واثبت رجل وراثته
 لتلك المرأة بعد موتها باعلام شرعى فادعى شخص نصرانى شراء ذلك من الوارث
 المذكور ويطلب هذا المبلغ وفائضه (اجاب) ما صار اجرا وفي هذه القضية اولوا وآخر الم
 يمكن على مقتضى الشرع وبيع المبلغ الكائن بالقومية بتقويت المال باسم نسوخ الحبشية
 سواء كان ديننا او عيننا لا يصح من ولريها والمحال هذه ولو فرض انه مملوك لها وانه
 انتقل لوارثها بطريق الميراث فهو بيع فاسد فسد بسبيله الفسخ ورد بدله الى المشتري حيث
 كان الواقع فيه بها وهذا ما يقتضيه الشرع ويكون مستحق المبلغ الكائن بالقومية
 وبيت المال قبضه من جهته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حانوت زياتة فيه
 صانع تركه لبيع فيه البضاعة المعدة للبيع في هذا الحانوت وغاب الى جهة ثم رجع فوجد
 صانعه قد باع بديرية فخاضا بلاذن المالك لرجل واخذ منه ثمنها فطلب صاحب الدرية
 اخذها منه فامتنع من ردها اليه حتى يأخذ منه ثمنها الذي اخذه منه صانعه فهل يكون
 لصاحب الدرية اخذها منه ويؤم المشتري بالرجوع بالثمن على صانعه بعد تحقق المالك
 له فيها بالوجه الشرعى ان لم يجز بيع صانعه فيها (اجاب) نعم للمالك ذلك والمحال ما ذكر
 اذا لم يكن البائع ماذونا في مثل هذا البيع فيرتد بده وللمشتري الرجوع على الفضولى
 بالثمن الذى قبضه منه بعد الفسخ ورد المبيع ماله لله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر قطعة ارض مملوكة له ابعادية فوجدها المشتري مستأجرة للغير من بائعها
 المذكور فهل لا يمنع صحة البيع كونها مستأجرة حيث كان المشتري قابلا وراضيا بذلك
 (اجاب) نعم لا يمنع صحة البيع الا انه موقوف في حق المستأجر الى مضي المدة فان تمت نفذ
 البيع في اصح الروايات ان لم يجز البيع وللمشتري خيار الفسخ ان لم يرض ببقائه الى انتهاء
 المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لآخر سبعة قراريط ونصف قيراط وسهما
 ونصف سهم في مكان مشترك بينه وبين المشتري بثمن معلوم سماه وسعر كل قيراط
 خمسمائة وثلاثون قرشاً على دارية فهل اذا ثبت ان البائع له في المكان المذكور سبعة

١٢٧٩
 مطلب في تفصيل حكم هلاك
 المبيع قبل قبضه

جادى الثانية
 ٤
 ١٢٧٩
 مطلب في حكم بيع مبلغ في
 القومية

شعبان
 ١١
 ١٢٧٩
 مطلب في حكم بيع المستأجر

رمضان
 ٢٣
 ١٢٧٩

سؤال
٦
١٢٧٩
مطلب في حكم ما لو ظهر
بعض المبيع القيمي
مستحقا

٢٣
١٢٧٩

ذی القعدة

٢٢
١٢٧٩
مطلب لا رجوع في
الاستحقاق باقرار
المشتري وحده بل
ببينة او اقراره مع البائع

قرار يوطى ونصف قبر اطا يكون البيع صحيحا فيما يملكه البائع ويطل فيما زاد اذا ثبت
ذلك بالبينة وكان في ملك البيع (اجاب) نعم يطل البيع فيما ثبت بالبينة انه مستحق
لغير البائع ويثبت للمشتري الخيار في الباقي بين اخذه بحصته من الثمن أو تركه مطلقا سواء
كان قبل القبض أو بعده حيث كان المبيع قيميا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
مكنا باع ثلثه لرجل بثمن معلوم منذ احدى عشرة سنة وكتب بذلك وثيقة مشمولة
بختمه واسمه وشهادة بينة شرعية وجمع من المسلمين ووضع المشتري يده عليه المدة
المد كورة وصار سا كنافيه ويتوقع به الى الآن ثم ان صاحب الثلثين ترتب بذمته دين
ثمن مبيع لا شخص عجز عن ادائه ويريد ارباب الدين اخذ جميع المكان في نظير دينهم
ويقولون ان يبيع ثلث المكان المد كور من ماله لئلا يشتري المد كور باطل لكونه لم
يكتب به حجة معجزة من الحاكم الشرعي والورقة الدمغة لا يعمل بها فهل اذا ثبت البيع
بشهادة البينة الشرعية يحكم للمشتري به حجة البيع ونفاذه ولا عبرة بما تعلل به ارباب الدين
لا سيما ومالك الثامن معترف ومصدق على صدور البيع منه للمشتري على الوجه المد كور
ولم يصحده (اجاب) لا توقف صحة البيع ونفاذه شرعا بعد صدوره مستوفيا شرائط
الزوم على كتابة حجة من الحاكم الشرعي به وتسجيلها فلا عبرة بما تعلل به ارباب
الدين على هذا الوجه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم مكان باعوه على
يد وكيلهم لرجل بثمن معلوم وعند كتابة حجة بالشراء المد كور ظهر لأدون القاضي
بمطالعة الحجة التي تشهد لهم بالملك انهم يملكون ثلاثة وعشرين قراطا وثلاثة وعشرين
سهما وربع سهم فقط وما زاد عن ذلك ملك لغيرهم فهل يكون البيع في نصيبهم
صحيحا نافذا ولا ينفذ فيما زاد عن ذلك ويكون للمشتري الخيار حيث ثبت البيع في الزائد
على نصيب البائعين بشهادة البينة الشرعية لا بمجرد ظهور ذلك من الصل المد كور
(اجاب) نعم يكون البيع في نصيبهم صحيحا نافذا ولا ينفذ في ما ظهر استحقاقه للغير اذا ثبت
الاستحقاق بالبينة او باقرار المشتري في حق نفسه او باقراره مع البائعين في حق الكل
اذا اقرار حجة قاصرة على المقر ويطل البيع فيما ظهره مستحقا أي باطل المستحق بعد
الحكم بالاستحقاق او بتراضي البائع والمشتري على الفسخ او رجوع المشتري على البائع
بالثمن وتسليمه اليه او بحكم القاضي على البائع برد الثمن الى المشتري بعد طلبه حيث
ثبت الاستحقاق بالبينة او باقرار البائعين مع المشتري اذ لا رجوع في الاستحقاق بمجرد
ثبوت باقرار المشتري وحده وحيث لم ينجح المشتري في الباقي من المبيع بين امساكه بحصته
من الثمن أو رده مطلقا اذا كان ثبوت الاستحقاق قبل القبض لتفرق الصفقة قبل تمامها
وان بعده خسر فيما لا يميز الا بضرر ويورثه الاستحقاق عينا كذا روى كرم وأرض وزوجي
خفوه صراعى باب وقف وفي غيره مما لا يضره التبعض كشو بين وأرضين وعبدتين ومثلي
فلا خيار له في الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا جاءه رجل وغره وقال

ذی القعدة سنة

له یعنی نصفه بكذا من الدراهم لانه لا يساوي الا اياها فاني فارسل له جماعة قالوا له ان
نصفه العقار لا يساوي الا كذا الثمن الذي قاله المشتري فباعه بالثمن المذكور وهو
دون ثمن المثل بكمهم فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون للبائع رد الثمن
واسترداد المبيع جبراً على المشتري ولو كان معه حجة ومضى على ذلك مدة من الايام
(اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك داراً في بلد عن مورثها
غابت بجهة بينا وبين بلد هامة مسافة قصر مدة سنين ثم رجعت فوجدت رجلاً واضعاً يده
على الدار المذكورة فطلبت رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من امرأة بالبلد المذكور
والحال أنها اجنبية ولم يكن لها ملك فيها بوجه شرعي فهل لا ينفذ بهها لها والحال هذه
حيث ثبت انها ميراث لمن كانت غائبة عن مورثها ولم يكن هناك ناقل شرعي ولم يثبت
للبائعة ملك فيها أصلاً (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة لتلك المرأة بالوجه
الشرعي ولم يكن للبائعة ولاية عليها بطريق شرعي لا ينفذ بهها بدون اذن المالك لئلا
يكون موقوفاً على اجازتها في بطلان ردّها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
داراً من آخر وبنائها ثم بعد مدة ظهر انها مسخرة للغير فهل اذا ثبت الاستحقاق فيها بالبينة
بالوجه الشرعي لا باقرار المشتري وحده يكون للمشتري الرجوع بالثمن على بائعه او ورثته
وله اخذ قيمة نقضه مستحقاً للقطع من المستحق ان توافقا على ذلك وان لم يرض المستحق
يكون للمشتري اخذ نقضه المملوك له وقلمه (اجاب) نعم للمشتري الرجوع على بائعه او
ورثته بثلث ما ثبت استحقاقه على الوجه المذكور وله اخذ قيمة نقضه المملوك له مستحق
القطع ان رضى المستحق بذلك والا فله قلمه واخذه وله ان يرجع بقيمة البناء مبنياً على
البائع ان سلمه اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة أرض احدهما
خربة والاخرى فيها بناء فاتفقما بعضهما ان يبادل بينهما فاحضر اجتماع المسلمين وأوقعا
صيغة المبادلة بحضرة بينة شرعية ووضع كل منهما يده على ملك الآخر سنة ثم ان الذي
أخذ الخربة بنى فيها بعض بناء وأراد ان يرجع ثانياً على صاحبه فهل حيث أوقعا
صيغة المبادلة على الوجه الشرعي لا يكون لاحدهما الرجوع على الآخر (اجاب) حيث
وقعت بينهما مبادلة احدي الارضين بالآخرى بصيغة الشرعية المفيدة لتملك العين
ولم يوجد ما يفسدها الا يكون لاحدهما الرجوع ولا فيسخ البيع المذكور بدون وجه
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل بمبلغ معلوم بمقدار
ما ضمنه للمشتري ضمان غرم عما بذمه لرجل آخر وكان عقد البيع قبل رؤية المشتري
المنزل المذكور باطناً وظاهراً والمشتري لا لجل معاينة البيت المذكور ورؤيته
لم يرض به بهذا الثمن فهل اذا كان عقد البيع قبل الرؤية يكون للمشتري الخيار ان شاء
قبل البيع وان شاء رده (اجاب) شراء الطالب أي رب الدين يدينه شيئاً من الكفيل
صحیح وقد صرحوا بان من اشترى شيئاً ولم يره يكون له رد بمخيار الرؤية فله الفسخ ورد

٢٨ ١٢٧٩

ذی الحجة

٢٠ ١٢٧٩

ربيع الاول

١٢٨٠

مطلب في حكم مالوظهر
المبيع مستحقاً بعد البناء
وفيما يرجع به على
البائع

ربيع الثاني

١٢٨٠

١٢٨٠

٧

١٢٨٠

مطلب ذلك المبيع في يد
البائع قبل القبض
ولو بالتولية رجع المشتري
بالبئ

شوال

١٢٨٠

ذى القعدة

١٢٨٠

١١

المبيع بعد الرؤية اذ لم يرض به عندها وكذا له الرد قبل الرؤية في الاصح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك جانباً من البصل موضوعاً على الارض بعد قلعه من أرضه واشتراه
منه رجل جذاً فامن غير كيل ولا وزن بمئتين معلوم ودفع له بعض الثمن وابقى بعضه تحت يد
البائع حتى ياتي له يساقى الثمن فهلك البصل باقية سماوية فهل يكون من ضمان بائعه
ويكون هالكاً عليه ويكون للمشتري استرداد ما قبضه من الثمن (اجاب) حيث
امسك البائع المبيع لقبض باقي الثمن ولم يقبضه المشتري ولم توجد التخلية حتى هلك المبيع
في يد البائع يبطل البيع والمشتري الرجوع على البائع بمادفعه من الثمن والحال ما ذكر
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً ابعادها ملك رقبته بطريق
الشراء باع نصفها من آخر بمئتين معلوم واشترها منه الآخر بذلك الثمن شراءً بالتامستوفيا
شراطة العدة والمزوم ولم يدفع المشتري الثمن الى البائع بل بقي بذمته وذلك بحضور بينة
من العدول وهناك بينة تشهد على اقراره بالبئع المذكور أيضاً ثم بعد مدة استأن
البائع الثاني المشتري الاخير في بيع الابعادية جميعها نصيبه ونصيب المشتري الاخير
بالو كالة عنه لرجل آخر بمئتين معلوم ازيد من الثمن الاول فاذنه بذلك وباعها على هذا
الوجه ثم بعد ذلك اراد المشتري الثاني الذي هو شريك البائع الاخير ان يحاسب البائع
على ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه فانكر بيعه السابق اشركه المذكور وادعى
اختصاصه بالابعادية المذكورة فهل اذا ثبت الشريك المذكور شراءه فصح الابعادية
من البائع له بالبينة العادلة بيعاً بالتامستوفيا شرائط العدة لا يعتبر انكار البائع ويكون
للمشتري الشريك محاسبته على ما يخصه من الثمن الذي باع به باذنه (اجاب) اذا ثبت
البيع المذكور بالطريق الشرعي مستوفيا شرائط العدة والمزوم كما هو مذكور
لا يعتبر انكار البائع والحال هذه ويكون للشريك المذكور محاسبة شريكه لهما دون
بالبئع بطريق الو كالة عنه على ما يخصه من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك حصّة في دار وساقية ونخيل وكلت أخاه في بيعها بمئتين معلوم من الدراهم فباع
الوكيل ذلك لرجل بالثمن المذكور ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على سبع
سنين ثم بعد تلك المدة باع المشتري حصّة الدار المذكورة لآخر فاردت الموكلة المذكورة
أخذها بالشفعة متعللة بانها جارتها فلم تثبت لها الشفعة بالوجه الشرعي لدى القاضي
ومنعهامنها ثم بعد ذلك أنكرت البيع المذكور في جميع ذلك وادعت ان جميع ذلك
وانه باق على ملكها وأنكرت الو كالة في البيع المذكور والحال انه في انشاء تلك المدة
كانت تستاجر ما ذكر من المشتري وتدفع الاجرة فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر من
البيع والتوكيل به بالوجه الشرعي لا تسمع دعواها المملكت في ذلك لا سيما لو قد طلعت
الشفعة في الدار المذكورة واستاجرت ما ذكر من المشتري المذكور ويكون الحق في ذلك
لواضع اليد المشتري المذكور (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر في السؤال بالوجه الشرعي

من انكار المرأة المذ كورة البيع والثو كيل به وتمنع من معارضة المالك المذ كور
 دون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخيه لا يبه وعن ورثته غيره
 يبيع ما كان تحت يد الاخ في البيت المذ كور مشترك بينهما وبين أخيه لا يبه المذ كور
 خمسة قومن جملة ما هو مشترك بينهما جانب ارض فباع الاخ المحي بالارض المذ كور خوفا
 من التلف بسبب طول مكثه بدون اذن باقي الورثة واستولى ثمنه من المشتري ثم بعد
 على مدة طلب باقي الورثة من الاخ البائع المذ كور وما يخصهم من ثمن الارض المذ كور
 من محاسبوه عليه فوعدهم بالمحاسبة عليه ثم ازدادت اسعار الارض فطلب الا ان الورثة
 من الاخ البائع ان يدفع لهم مائة بدار ما يخصهم من الارض عينا او بحاسبهم على ثمنه بحسب
 من المحاسب الا ان فهل ليس لهم ذلك ولا يكف البائع المذ كور الا بما يخصهم من
 ثمن الذي باع به وطلبه والمحاسبة عليه والمحال ما ذكر (اجاب) ان حصلت اجازة من
 في الورثة لبيع الاخ المذ كور الارض المشترك بينهما وبينهم وكانت الاجازة صحيحة لا يكون
 سهمها لثمنه ولا محاسبته الا على مقدار ما يخصهم من الثمن الذي باع به فقط لا على ثمنه
 والمحال الا ان ولا مطالبة بثمنه والا فلهم تضمينه مثله حيث تغذوا سترجاءه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض مملوكة من مال كها على انها كذا ذواغا كل ذراع
 كذا فوجد ما وجدنا استلامها وجدنا نقص مما ذكر فبجاس البيع ثم مات البائع عن ورثة
 فباعوا البيع المذ كور فهل اذا أثبت الشراء الرجل المذ كور على الوجه المذ كور
 وجه الشرعي يكون له اخذ الموجود من الارض المذ كورة بحصته من الثمن او فسخ
 بيع (اجاب) لو باع ثوبا او ارضا كل ذراع بكذا فوجدها المشتري أنقص بذراع أخذ
 باقي حصته من الثمن او رد الكل لتفرق الصفة عليه وكذا اذا وجدها اكثر أخذ الكل
 من الثمن او فسخ البيع لدفع ضرر التزام الزائد لان الذواغ وان كان في الاصل
 من الايقال به شيء من الثمن الا انه صار أصلا باقراره بذكر الثمن هذا اذا زاد ذراعا كاملا
 نقص ذواغا كاملا او زاد نصف ذراع فانه ياخذ الكل بالمسمى من الثمن بلا زيادة في
 النصف ولا خيار له لانه أنفع من اشترى معيما فوجدته سليما فلو نقص نصف ذراع
 كان اشترى الارض على انها عشرة أذرع كل ذراع بكذا فوجدها تسعة ونصف ياخذها
 فقط بلا ايجاب شيء في مقابلة النصف مع الخيار للشترى في رده كله لتفرق الصفة
 فهو قول الامام وجرى عليه أبواب المثلون وعليه الفتوى فاذا ثبت البيع المذ كور
 وجه الشرعي يجري فيه هذا التفصيل والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آلت له
 بالاولاد الشرعي عن والده وهو غائب عن البلد التي فيها الدار المذ كورة مدة تزيد
 على عشرين سنة لم يشاهدها ثم جاءه رجل من ثلاث البلد وطلب شواها منه وأخبره انها
 بالاولاد السقوط وانها لاتساوى الا تسعمائة قرش فباعها له على هذا الوجه ثم بعد شهر
 حضر جماعة من ثلاث البلد وأخبروه بانها تساوى اكثر من التي قرش ثم حضر المغبون

ذى الحجة

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

مطلب في حكم ما لو اشترى
 أرضا كل ذراع بكذا
 فوجدها انقص او اكثر

الى البلد ورفع الامر الى القاضى وأثبت الغبن والتغبر برلديه وحكم له بها واستلم الدار
وباعها لرجل آخر بزيادة عما أخبر به ووضع المشتري الثانى يده عليها مدة تزيد على ثلاثة
أشهر والآن رجع المشتري الاول وأنكر الغبن والغرور المذكور من متعللا بان تلك
الزيادة انما حصلت في ملكه والحال انه لم يجدد فيها شيئا ولم يقم بينة على دعواه فهل
يكون حكم القاضى بما ذكر صحيحا فاذا ولا عبرة بما تعلق به المشتري المذكور (أجاب)
اذا ثبت الغبن الفاحش والتغبر في البيع المذكور بعد دعوى صحيحة بان تحقق بالوجه
الشرعى ان قيمته وقت البيع تبلغ ضعف ما يبيع به فاكثر بناء على تفسير الغبن
الفاحش بذلك وان الثمن الذى يبيع به لا يدخل تحت تقويم المقومين حين البيع بناء على
هذا القول مع اعتبار حال المبيع حين ذلك يكون للبائع فسخ البيع بذلك وعلى القاضى
الحكم له به واذا تم الحكم مستوفيا شرائطه على الوجه المذكور ولا عبرة بانكار المحكوم
عليه ما ثبت عليه بشرع ولا ينقض حكم القاضى بدون وجه شرعى والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض فضاء من رجل آخر بثمن معلوم اراد المشتري
بناءها فغفقه البائع من ذلك مئة مئلا بانه لم يبيع له الارض بل البيع في السباخ ثم صالحه
المشتري على قدر معلوم من الدراهم دفعه له وأقبضها له وصدق له على البيع في الارض
والسباخ واذا البائع المشتري بالبناء فيها بعد التصديق وذلك بحضرة بينة شرعية على يد
القاضى وحكم القاضى بهذه ذلك والآن يريد البائع نقض البيع المذكور والصالح فهل
ليس له ذلك ويكون البيع صحيحا فاذا (أجاب) نعم ليس له ذلك والحال ما ذكر بالسؤال
بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات منها
وترك مكانا ودارا بقرية من القرى وقطعة أرض ملك ابعادية فباعته احدى البنات
ما يخصها بطريق الميراث الشرعى عن أبيها من المكان والدار والابعية لاختيها وامها
بثمن معلوم ثم أبرأتها من الثمن وهى في حال صحتها وسلامتها ثم بعد مدة من الشهور ماتت
البائعة عنهن وعن زوج فانكر الزوج ذلك البيع وعارضهن فيه فهل اذا ثبت البيع
والشراء لمن فيما ذكر يكون البيع صحيحا ولا عبرة بانكار الزوج وليس له معارضتهن
في ذلك (أجاب) اذا ثبت ان المرأة المذكورة باعت ما يخصها فيما ذكر لا معها واختها
بها مستوفيا شرائط الصحة حال حياتها وصحتها بالطريق الشرعى لا يكون للزوج
معارضتهن في ذلك بدون وجه ولا عبرة بانكاره مع الاثبات الشرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابن وبنت له منها وترك دارا ثم غاب الابن غيبة طويلة
وفي انشاء غيبته باعت امه واخته نصيبهما في الدار المذكورة بثمن معلوم فلما حضر الابن
من غيبته ووجد امه واخته باعما ذكر اشتراه عن امه بثمن معلوم ثم بذاهما وكلفها
من ماله لنفسه وصار ما كفاها مدة من السنين ثم ماتت اخته عن ولد لها فطالب الولد
الاخت خاله بحصة امه من تلك الدار فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى ان امه وجدت باعنا

شعبان سنة

١٢٨١

٢٤

ما ذكر من الدار وصار ولد الاخت لاحق له فيها يمنع من منازعة خاله في ذلك منعاً كلياً
 (أجاب) إذا أثبت الابن المشتري المذكور بيعاً اخته نصيبهما من تلك الدار للأجنبي
 بثمن معلوم ثم شرأه تلك المحصة لنفسه كذلك بيعاً مستوفياً شرائط الصحة والأزوم
 بالطريق الشرعي لا يكون لولد البائعة منازعته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وأربع بنات بالغات وثلاث زوجات وترك ما يورث
 عنه شرعاً داراً مشتركة بين الجميع بحسب الارث الشرعي فباع ثلاث من البنات
 وزوجة من الزوجات نصيبهن من تلك الدار شائعاً للرجل أجنبي وقدره أحد عشر قيراطاً
 ونصف قيراط بثمن قدره ألف ومائتان وخمسة وثلاثون قرشاً وذلك بالغرور والغبن
 الفاحش بقول المشتري لمن أن تلك المحصة لا تساوي إلا ذلك القدر المذكور ولما علمت
 البائعات بالغبن الفاحش وإن هن مغرورات من قبل المشتري وإن تلك المحصة المبيعة
 تساوي ضعف هذا الثمن المذكور طالبن منه فسخ البيع ورد المبيع فامتنع وقال تنازلات
 ليكن عن أربعة قيراط ونصف قيراط من تلك المحصة المبيعة ولا تفسخ البيع فلم
 تقبل النسوة البائعات منه ذلك ولم يرضين به وصممن على فسخ البيع فهل إذا ثبت أن
 ذلك البيع بالغرور والغبن الفاحش يكون لمن فسخته ويحجر المشتري على رد المبيع إلى
 البائعات المذكورات (أجاب) إذا تحقق الغبن الفاحش والغرور في البيع المذكور
 بالوجه الشرعي يكون للبائعات فسخه حيث لا مانع وفي الدر من فصل في التصرف في
 المبيع والتمن ويصح الحط من المبيع أن كان المبيع ديناً وإن كان لا يصح لانه إسقاط
 وإسقاط العين لا يصح بخلاف الدين اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة
 آخرها لاخر مدة معلومة اجارة صحيحة ودفع له اجرة مبهلة ثم قبل مضي مدة الاجارة باع
 المال طاحونة المذكور لرجل آخر بغير عذر وبغير وفاة دين فهل يكون البيع
 المذكور وقفاً في حق المستأجر الى انتهاء مدته حيث لم يرض بفسخ الاجارة (أجاب)
 نعم البيع المذكور موقوف في حق المستأجر على تمام مدة الاجارة وليس
 للمشتري نزع العين المستأجرة من يد المستأجر قبل مضي المدة والحال ما ذكر في السؤال
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن امرأة رجل اشترى لموكله ارضاً مملوكة
 الرقبة معدة للزراعة من مالكها بثمن معلوم بقول البائع له انها صالحة للزراعة ومقضية
 ومنخل معظمها وباقيها صالح للزراعة ويرغب بالايجار باجرة ذكرها البائع وانها تساوي
 الثمن المدفوع فيها من قبل الوكيل ولم يرها الوكيل ولا موكله قبل البيع ولا وقتها ثم
 توجه الوكيل به للعقد ليرى الارض ويستلمها فراها بخلاف الاوصاف التي ذكرها
 البائع وانها خرس ومعظمها طال وواط ولم يرضها من زرعها غير خبز يسير متفرق وانها
 لا تساوي الثمن الذي ذكره البائع المدفوع فيها بل هناك فيها غبن فاحش ولم يرض
 الموكلان بشرائها بل رد كل منهما ومن الوكيل المبيع بخيار الرؤية والتقرير والغبن

صفر

١٢٨٢

١

مطلب يصح الحط من
 المبيع أن كان ديناً
 لأن كان عيناً

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٦

ربيع الثاني سنة

٢٨ ١٢٨٢

جادی الاولی

١٠ ١٢٨٢

١٩ ١٢٨٢

جادی الثانية

٢ ١٢٨٢

الفاحش وفوات الاوصاف المرغوبة فهل يمكن له ذلك ويجوز البائع على رد الثمن
(اجاب) كل واحد من الوجة المذكورة بهذا السؤال على انفراد موجبه لتمكن
المشتري من فسخ البيع المذكور واذا خيّر الرؤية كاف في الرد وحمو كذا الغبن الفاحش
مع التعرير وكذا فوات الوصف المرغوب فيه وحيث لا يكون لو كيل المشتري لمما فسخه
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالشراء من ملأ نفسه باعته
لزوجها في حال حياتها وصحتها بيعا صحيحا مستوفيا شرائطه الشرعية بمثل معلوم واربائه
منه وذلك بحضور بيته شرعية وكاتب من طرف القاضي ثم ماتت بالمحادث بعد نحو خمسة
وثلاثين يوما عن ابنها الغائب وزوجها المذكور فهل حيث ثبت ذلك البيع بالبينة
المذكورة على الوجه المسمطور يكون البيت المذكور ملكا للزوج خاصا به وليس لاحد
معارضته فيه بدون وجه شرعي لاسيما وذلك البيع في غير زمن المحادث بل قبل حصوله
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور البيع من تلك المرأة لزوجه حال صحتها وكذا
البراء من الثمن مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ لا يكون المبيع تركه عنها بل يختص به
الزوج المشتري وليس لاحد معارضته في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة شتر كين في تخيل اثنان مات أحدهم عن ابنه ثم مات
الثاني عن بنته وأخيه الشقيق ثم باع الاخ الثالث التخيل المذكور بدون اذن ابن اخيه
وبنت أخيه البالغين وبدون علمهما فاعلم بالبيع ردها ولم يجزهاه فهل اذا ثبت الاشتراك
بينهم في التخيل المذكور ولم يוכל الشريكان البائع في بيع نصيبهما ولم يجزهاه لا ينفذ البيع
في نصيبهما ويطل (اجاب) اذا لم يكن البيع المذكور باذن الشريكين البالغين وبدون ولاية
شرعية للبائع يكون البيع في نصيبهما موقوفاء على اجازتهما فان اجازاه نفذ وان ردها
بطل وهذا بعد تحقق ملكهما لمصلحة من التخل على الوجه المسمطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى بيتا من دار بمنافعه وموافقه بموجب حجة شرعية ذكر فيها ذلك وذكر في تلك
الحجة ان يمر المشتري المذكور من الباب الذي سيفتح على حارة أخرى ولم يكن فتح باب من
تلك الحارة فهل اذا كان البيت المذكور طريق أخرى من دار البائع يكون للمشتري
المذكور المرور منها والحال فده بدون رضا البائع المالك للدار المذكورة وتدخل هذه
الطريق في البيع حيث اشترى البيت بمنافعه وموافقه كما ذكر (اجاب) حيث اشترى الرجل
البيت من تلك الدار بموافقه ومنافعه وكان له طريق منها وقت البيع دخل الطريق
الخاص بالسكان في ملك البائع أو غيره بذكر المرافق وأما طريق المبيع في سكة غير نافذة
أو الى الطريق العام فلا يتوقف على ذكر المرافق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ثوبا
بحضرة اخوته البالغين لرجل آخر بمثل معلوم وقبض البائع الثمن من المشتري واستلم
المشتري الثمن من البائع ووضع يده عليه أربعة عشر شهرا ثم بعد ذلك استقرض المشتري
المذكور من البائع المذكور مبلغا معلوما بموجب سند ثم بعد مدة طلب البائع من

المشتري

سنة

رجب

١٢٨٢

٢٩

شعبان

١٢٨٢

٣

مطلب في حكم بيع الثمر

١٢٨٢

١٢

المشتري المبلغ المرقوم فقال المشتري للبائع أعطني وعهد افل مرض بذلوا اخذ الثور منه
على وجه الرهن على المبلغ المذ كور برضاه وافر البائع المذ كور بانه اخذ الثور على وجه
الرهن حتى يأتي له بالمبلغ المذ كور لذي بينة شرعية تشهد بذلك ثم بعده هذا الاقرار انكر
البائع المذ كور بيع الثور المذ كور فهل اذا اقام المشتري بينة على اقرار البائع ببيع الثور
المذ كور له بالثمن المعلوم يقضي له به ويؤثر المرتهن بتسليمه الثور الى ربه بعد اخذ بينة ولا
يتوقف ثبوت الملك للمشتري على ثبوت أصل العقد (اجاب) اذا اقام المشتري المذ كور
بينته على اقرار البائع له بالبيع بالثمن الذي ذكره يقضي له بملك الثور ولا يتوقف القضاء
بذلك على الشهادة بأصل البيع ويؤثر المرتهن بتسليم الثور الى مالكه بعد اخذ بينة والله
تعالى أعلم (سئل) في بستان مغروس نخيلا واشجارا متنوعة بعضها لورثة ذ كور وانا
بلغ وقصر وبعضه وقف باع أحد الورثة اثمار النخيل والاشجار قبل ظهورها ثلاث سنين
مستقبله في عقد واحد بثمن معلوم لا تخرف هل يكون البيع والحال هذه فاسدا ولو كان البائع
وكيلا عن الناظر وعن باقي الورثة (اجاب) لا خلاف في عدم جواز بيع اثمار الاشجار قبل
ظهورها ولو وجودها اثارنا الخلاف في بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاح وقبل كونها
متعها باولو علفا للدواب لا بشرط القطع فنقل قاضي خان عن عامة المشايخ عدم الجواز
والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال اما لو كان بحيث ينتفع به ولو علفا للدواب
فالبائع حائرا فاق ادل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك عدة الصناعة النحاس سامها لابنه ليستغل عليها وما يتيسر من ذلك يصرفه لثقة
ابيه ونفقة فاستمر الابن يشتغل عليها الرجل مدة واجتمع للرجل المذ كور على الابن
المذ كور مبلغ ما دفعه اليه نظير عمله فباع الابن تلك العدة لرب المبلغ مع بقائها في ملك
ابيه بدون اذنه ولم يكن ضامنا له فيما انخر عليه ولم يجز المالك للعدة المذ كورة يبيع ابنه
مع ان قيمة العدة المذ كورة تبلغ أربعة آلاف قرش وما على الابن المذ كور لا يزيد على
سبع مائة قرش فهل اذا ثبت ان المالك للعدة المذ كور فهو الاب دون ابنه البائع
يكون له والحال هذه فسخ البيع الذي صدر من الابن للرجل المذ كور في نظير ما عليه
من الدين ولو فرض ان الاب ضامن لابنه بل يلزم المدين أو أبوه ان ثبتت كفايته بدفع
ذلك المبلغ (اجاب) نعم لملك تلك العدة بعد ثبوت ملكه لها بالطريق الشرعي فسخ بيعها
للمصدر من ابنه بدون اذنه حيث لم يجزه ويلزم الابن أو الاب ان كان ضامنا بدفع
القيمة الابن لربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا بعضها خراجية وبعضها
عشورية فباع جميعها صفقة بما فيها من الابنية والمهمات والاشجار والمواشي والابورات
والزروع وشرط على نفسه في صلب عقد البيع انه يأتي للمشتري بامر من ولي الامر ان
يكون البلدياتي بها الاطيان عهدة له مثل ما كانت له وجعل هذا الشرط مقارنا للبيع
مع كونه غير موغر المشتري بغبن فاحس لا يتعمله ام يبيع فهل والحال هذه يكون للمشتري

فبيع البيع حيث وقع بهذا الشرط وما حكم الله (أجاب) البيع فيما هو مملوك يفسد بالشرط الفاسد وهو وما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لأحد المتعاقدين أو لثالث هو من أهل الاستحقاق ولم يجز به العرف ولم يرد به الشرع وكان مشروطاً بصلب العقد كما ذكر في السؤال وكذا يكون للشترى الرديء الغبن الفاحش مع التقرير من البائع فيما ذكرنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توافق مع رجل آخر على أن يشتريا وابور السقي الأرض ويوضع في أرض أحدهما بداعي كون الشريك الآخر لم يكن له أرض على الماء يوضع فيها الوابور المذكور وما تعطل من الأرض التي يوضع الوابور المذكور فيها وتجري فيه المياه لغبط الآخر يؤخذ بدن ما يخصه فيها من أرض الآخر التي بحوض معلوم وأن يكلف كل واحد الأرض التي تخصه من أرض الآخر عليه وذلك كله بموجب شرطية محتومة بختم كل منهما من غير اطلاع الحكومة واذن في ذلك من جهة المبادلة في الأرض والحال أن أرض كل منهما خراجية أميرية فهل إذا اشترى الوابور المذكور ووضع في الأرض المذكور أو إلى أحدهما ان يعطى الآخر شيئاً من أرضه الموصولة للماء الوابور لأرض الآخر لا يجبر على ذلك وإذا باع كل منهما حصه لشريكه في الوابور المذكور يكون البيع صحيحاً وما حكم الشرع (أجاب) إذا لم يتم الإسقاط في الأرض الأميرية ولم يستوف شرائطه المعتبرة لا يعول عليه وإذا باع أحد الشريكين نصيبه من الوابور لشريكه ببيعاً بآناً مستوفياً شرائطه يحكم بحكمته بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور أربعة ووزجته باع في صحته لزوجه وثلاثة من أولاده المذكورين ثلاثة أرباع ساقية وداراً وعشرة قراريط في طاحونة بثمن معلوم قبضه البائع المذكور وكان أحد الثلاثة والزوجة حاضرين وقت عقد البيع والاثنتان غائبتان فقبل أخوهما البيع من والده عن نفسه وعنهما مع الإضافة لهما في شطري العقد وقبلت الزوجة عن نفسها فلما حضر الغائبان أجازا الشراء الصادر من أخيهما في غيبتهما واستلم الجميع المبيع ووضعوا أيديهم عليه إلى أن مات والدهم البائع المذكور فهل والحال هذه يكون البيع نافذاً صحيحاً للزوجة والثلاثة ولا شيء لأخيهما الرابع في المبيع المذكور حيث كان ما ذكر كله ثابتاً بالبينّة الشرعية (أجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركين في مائة وخمسة عشر ذراعاً من أرض باعها أحدهم بدون علم بقية الورثة واذنهم وسلمها للمشتري ثم لما علم بقية الورثة بالبيع فبعضهم يحزوه وأجاز به البعض الآخر فهل والحال هذه لا ينفذ البيع في نصيب البعض الذي دونهم يحزونه وينفذ في نصيب البائع وحده من أجاز منه هم (أجاب) بيع بعض الشر كاعتصم الباقي بدون إذنهم وقوف على أجازتهم فمن أجاز البيع منهم نفذ في نصيبه فقط ومن رده بطل في نصيبه حيث لا ولاية للبائع عليه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً من آخر بثمن معلوم وبعد استلامه وسكنه وجد به عيماً ينقص من قيمته كثيراً عند

التخلو فهل يكون للمشتري المذکور فسخ البيع والرجوع بثمنه على بائعه حيث الحال
 ملا كرسما ولم يتحرر بالبيع المذکور حجة من قاض (أجاب) نعم يكون للمشتري فسخ
 البيع بالعيب القديم المذکور بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 من مجلس استئناف مصر في ٦ محرم سنة ٨٣ عن أفادة المحكم الشرعي فيما يأتي
 اضاحه حيث استفتى عنه من حضرة مفتي الاحكام فاعتذر بعيائه وضرورة السؤال في
 المرأة تسمى مريم تلك مكانا خربا به شجونا بالآتربة وبداخله قاعة أرضية فانهدمت القاعة
 على المرأة المذكورة وماتت بسبب ذلك عن وارثين لها أخ وزوج وبوقت وفاتها
 لم يستصل على حجة المكان المذکور بسبب وضع الردم عليها ولا خيها ولد توجه الى
 الحجاز وقت وفاة عمته وأقام مدة خمس وعشرين سنة وحضر في سنة خمس وستين
 فوجد والده وزوج عمته توفيا فاجرى الولد المذکور مع باقي ورثة والده وورثة زوج عمته
 بيع المكان المذکور لشخص بمبلغ ألف ومائتي قرش عمله دار حجة وتحررت الحجة اللازمة من
 المحكمة والمشتري المذکور اجزى فيه بناء ونقل أتربة ثم بعد ذلك اجزى بيع المكان
 المذکور لشخص بمبلغ ٢٨٥٤ قرشا عملة صاغا واشترى الثاني المذکور اجزى بناء في
 المكان المذکور على مقتضى رسم التنظيم وفي سنة احدى وثمانين ظهر رجل وادعى
 بان رجلا اشترى المكان من واريق المرأة المذكورة المذکورين وأبرز حجة الشراء
 في ٢٠ محرم سنة ١٢٤٦ ومعها الحجة التي تشهد بالتكليف الى المرأة المذكورة تاريخها
 ٢٥ شعبان سنة ١٢١٨ ثم المشتري المذکور باع المكان المذکور في ١٥ محرم
 سنة ١٢٥٠ للدعي المذکور بموجب حجة وأعطاه المحكمتين السالف ذكرهما ولما ان صار
 تورية الحج المذکور كورة لورثة ورثة مريم المذكورة اقتنعوا بما فيها وصدقوا ان المكان
 للدعوى كور على المذکور على موجبها وانهم يردون مبلغ ١٢٠٠ قرش عمله دار حجة
 الى المشتري منهم وان المشتري المذکور ومن باع له المذکور يطالبون بقيمة التكليف
 التي اجروها بالمكان المذکور ومن بناء ونقل أتربة فالحكم (أجاب) اذا كان الاستحقاق
 في البيع بالنسبة لمن باع له ورثة الوارثين وللمشتري منه ثابتا بالبيعة الشرعية أو اقرار
 المشتري الاول والثاني يكون للمشتري الاخير الرجوع على بائعه الذي هو المشتري الاول
 من ورثة الوارثين بالثمن الذي دفعه اليه ثم يرجع المشتري الاول المذکور بالثمن الذي
 دفعه لورثة الوارثين عليهم ويكون للمشتري الثاني الرجوع على بائعه بقيمة البناء مبينا
 لا مقولوا أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه ان سلم الانقراض اليه وكان قد بني بانقاضه
 المملوكة له امالو بني بنقض المكان المستحق فلا رجوع له بشئ سوى الثمن كما انه لا يرجع
 بها اتفاق من طين ونحوه ولا بآجرة الباني ونحوه اذا بني بانقاضه المملوكة له ثم المشتري
 الاول يرجع أيضا بقيمة ما بناه على ورثة الوارثين البائعين له ان سلمهم الانقراض التي بني
 بها أيضا ان كان قد بني بانقاضه المملوكة له على الوجه السابق ذكره في المشتري الثاني

محرم

٦

١٢٨٣

مطلب تعتبر قيمة البناء
 في الرجوع بالاستحقاق
 يوم التسليم

محرم سنة

وتعتبر قيمة الانقراض يوم التسليم فان لم يسلم كل من مائه الا نقاض التي بي بها
لا يكون له الرجوع على بائعه الا بالثمن فقط ولا رجوع لا خدمه ما عدا انفقته في نقل
الاثربة او نحوها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف جاموسة من آخر بمن
مع لوم على انها سليمة من القش وان كانت عرجاء لينتفع بتاجها ولبنها ثم ظهر انها
مغشوشة بداء في جوفها قديم وهذا كذا عند المشتري بغير صنعه ولم يوجد منه ما يدل على
الرضا بهذا العيب وكان هلا كها بسبب العيب المذكور فهل اذا تحقق ذلك شرعا يكون
للمشتري الرجوع بنقصان العيب على بائعه حيث لا مانع من ذلك (اجاب) نعم يكون للمشتري
الرجوع على بائعه بنقصان العيب المذكور والحال ما ذكر وطريق الرجوع بالنقصان ان
يقوم المبيع بلا هذا العيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة
رجع بعشر الثمن على انفراده وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا الطريق ولا بد ان يكون
المقوم اثنين يجبران بلفظ الشهادة بحضور البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة كما
في رد المختار في خيار العيب والله تعالى اعلم (سئل) في ابن تربى في حضن أبيه حتى بلغ
وصار يعمل لآبيه في أرضه ومواشيه مدة وهما في معيشة واحدة ثم شاجر معه أبوه وطرده
ولم يعطه شيئا فانفرد الابن من أبيه وصار يكتسب وهو في معيشة وحده حتى حاز بعض
مواش وجبو بامن الزراعة خارجا عن أبيه ثم بعد ذلك تصالحا مع بعضهما واشترى الاب
مواشي وجبو بانه المذكور منه بمن معلوم وكتب الاب عليه لانه ثمن المواشي
والحبوب التي اكتسبها خارجا عن أبيه في سند على يدي بيعة من المسلمين فهل اذا اراد الابن
اخذ ذلك من أبيه يجاب لذلك حيث ان ذلك باق بدمته بدون دفع ولا ابرام ولم يدع الاب
دفع ذلك لولده بل يمتنع عن دفعه طمعا في مال ولده الذي اكتسبه حال انفراده عن أبيه
(اجاب) نعم يجاب الابن المذكور لاخذ ثمن ماباعه من ماله المملوك له من أبيه ويؤثر الاب
بدفعه اليه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا بطريق الارث عن مورثهم هو الحال انهم غائبون فباع أحد الورثة
المذكورين الدار المذكورة بمن معلوم واجاز بعض الورثة البيع المذكور والباقي لم
يجز والحال انهم بلغو قصر سنيهم ولم يكن البائع المذكور وصيا عليهم فهل يكون البيع
صححا فاذا في نصيب البائع ومن اجازهم منهم دون من لم يجيزوا (اجاب) نعم يكون البيع
ناقذا في نصيب من باع ومن اجاز البيع دون نصيب الباقي بدون وكيل وولاية او اجازة
شرعيات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر اغناما معلومة بمن معلوم ثم
ماتت الاغنام عند المشتري بعدما اطلع على عيب قديم فيها كان عند بائعها ويريد
احساب ما نقص بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي ولم يصدر من المشتري
ما يدل على الرضا بالعيب فهل له ذلك واذا برهن البائع على حدوث العيب والمشتري
على قدمه تقدم بيعة المشتري على بيعة البائع (اجاب) نعم للمشتري الرجوع بنقصان

٢٧ ١٢٨٣

ربيع الاول

١٢٨٣

جاءى الاول

٢٢ ١٢٨٣

شوال

١٢ ١٣٨٣

العيب

ذى الحجة سنة
مطلب اختلاف في حدوث
العيب وقدمه فالقول
لمدعى الحدوث والبيضة
لمدعى القدم وقدم
عند التعارض

١٢٨٣

محرم
مطلب الفسخ قبل الرؤية
يصح دون الرضا
مطلب مجرد التوكيل
بالرؤية لا يفيد
مطلب للمشتري حبس
المبيع بعد الفسخ لاسترداد
الثلث
صفر

١٢٨٤

٨

العيب القديم بعد ثبوته شرعا والمحال ما ذكر بالسؤال بعدموت المبيع والقول للبائع في حدوث العيب بيمينه الا ان يقيم المشتري البيضة على قدمه ولو اقام بيضة قدمت بيضة المشتري على قدم العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى اغناما من شخص بثمن معلوم وبعضها ثم تبين له ان بها عيبا قديما عند البائع ينقص ثمنها عند التجار وهلك بعضها في يده بالموت بسبب العيب المذكور وبقي البعض في يده ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالعيب بعد اطلاعه عليه فهل اذا تخاصم مع البائع وثبت عليه ان بالمبيع عيبا قديما عند البائع ولم يوجد منه تصرف في المبيع بعد اطلاعه على العيب ولا ما يدل على رضاه به يكون له رد الباقي من المبيع على بائعه والرجوع عليه بنقصان العيب فيما هلك وبدون فعله على الوجه المشروح (اجاب) اذا ثبت المشتري ان جميع المبيع عيبا قديما عند البائع وقد هلك بعض الاغنام المشتراة بالموت ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بالمبيع بعد علمه بالعيب يكون له رد ما بقي على بائعه ويرجع بنقصان العيب فيما هلك والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أرضا عسورية لازراعة توافقت مع امرأ أخرى على بيعها لما قبعتها المالك المذكور في الأرض فاشترتها منها بثمن معلوم والمحال انه لم يحصل من المشتري المذكور رؤية الأرض لاقبل البيع ولا بعده بل ارسلت وكيلها من طرفها بعد العقد لينظر الأرض المذكور هل هي موافقة أم لا فذهب الوكيل ورأى الأرض المذكور فلم يرض بها ولم يجبه ولم يقبضها فجاء واخبر موكلته بذلك فردت البيع ولم ترض بالشراء المذكور فهل والمحال ما ذكر يكون للمشتري المذكور الفسخ للبيع المذكور ويلزم البائعة رد ما قبضته من الثمن للمرأة المشتري المذكور (اجاب) نعم للمرأة المذكور رؤية خيار الرؤية حيث اشترت ما لم تره هي ولا وكيلها قبل الشراء وهذا حيث لا مانع وفي الدر من خيار الرؤية قوله أن برده اذ ارأه وان رضى بالقول قبله ولو قبضه قبلها صح فسخه في الاصح محرم اه ثم قال وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء للرؤية رسول المشتري وفي رد المختار لو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته فسخه لا يصح ولا يصير رؤيته كروية موكله جامع الفصولين قال في البعير لانه من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا فوض اليه الفسخ أو الاجازة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعقد صحيح من آخر أرضا عسورية بثمن معلوم نقد البائع وقبض المشتري الأرض المذكور ثم بعد مدة تقادمنا البيع المذكور ورأى البائع استرداد الأرض قبل رد الثمن للمدعى قبضه من المشتري فامتنع المشتري من تسليم الأرض المذكور حتى يأخذ الثمن فهل يكون للمشتري حق حبس الأرض المذكور لأجل استرداد الثمن من البائع (اجاب) نعم ذلك والمحال ما ذكر في الدر المختار وحواشيه من باب البيع القاسد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حاريتها الزوج بنتها واستأجرها المشتري المذكور ودفع بعض دراهم من أصل ثمنها إلى المرأة المذكور ثم بعد مدة ستة أشهر أرادت البائعة أخذ الباقي الثمن

٢١ ١٢٨٤

مطلب في كيفية التحالف
عند اختلاف المتبايعين
في مقدار الثمن وشروطه

جمادى الاولى

٢٧ ١٢٨٤
مطلب اذا كان الحد الى
البحر والبحر تارة ينزل
عن جزء لا يدخل في
المبيع
مطلب ساحل البحر لا يملك

جمادى الثانية

٣ ١٢٨٤

من المشتري فاختلفا في مقداره فالباثة تدعى ثنما معلوما والمشتري يدعى اقل منه ولا يئنه
لا حد منهما على دعواه فهل يجري التحالف بينهما بان يحلف كل منهما على ما ادعى
ويفسخ البيع بينهما بالطلب وترجع التجارية الى تلك المرأة المذكورة بعد دفع ما اخذته
من المشتري الثابت بالوجه الشرعي (اجاب) حيث اختلف المتبايعان في مقدار الثمن
والمبيع قائم ولم يحدث به شيء يمنع من وده ولم يخرج عن ملك المشتري ولا يئنه لهما على
دعواه ما ولا لا احدهما ولم يرض احدهما بدعوى الآخر فانهما يتحالفان ويبدأ بيمين
المشتري لكونه المنسكرو بفسخ التقاضي البيع بعد يمينهما ولا يفسخ بمجرد التحالف ولا
بفسخ احدهما لوحده بل بيمينهما او فسخ القاضي ولو بطلب احدهما وايهما كان كل عن
اليمين لزمه دعوى الآخر بالقضاء ويقتصر في اليمين على نفى دعوى الآخر في الاصح كما
في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم (سئل) من مجلس استئناف مصر عما يقتضيه الحكم
الشرعي في المادة الواردة في شأنها افادة المحافظة بتاريخ ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤
التي مضمونها قد علم من افادة المجلس الواردة بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٢٨٤ ان
حضرات السادة العلماء اجابوا عن الارض المواجهة الى بناء ديوان الجرك سابقا من
لجهة الغربية الكائن بمصر القديمة وسبق بيعه الى الخواجا يوسف ميغائيل انه يقتضي
الحجة تكون الارض المذكورة لحد البحر داخله فيما هو محرم بالحجة وحيث من المعلوم
ان في مثل هذه الايام يصير علو النيل الى حدود معلومة وفي اوقات نزول النيل ينحط
الماء عن تلك الحدود فلم يفهم ان كان يقتضي كون الحجة تدخل فيها الارض لحد البحر
يكون ما نزلت عنه المياه في ايام تحريق النيل من ضمن البحر وليس للمشتري للمحل المذكور
فيه حق أم كيف لهذا اقتضى مخامرة سعادتك لاجل من بعد رؤية ذلك بالمجلس العلمي
تتوضيح الافادة الكافية لاجراء اللازم (اجاب) حيث كان حد البحر معلوما يصل اليه
الماء يكون انتهاء الحد اليه ولا يدخل في المبيع المحدود بذلك ما ينزل عنه الماء في بعض
الافاق اذ هو من البحر ولو فرض انه يسمى بحرا في بعض الافاق ولا يسمى بحرا في
بعض آخر لا يدخل ذلك ايضا اذ هو حينئذ مشكوك فيه والاصل المتيقن عدم الملك فلا
يزول بالشك على ان ساحل البحر لا يملك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترت واحدة
في عقار من ملاك كنه بمن معلوم من غير ان يروه قبل البيع ولا وقت البيع بل كان ذلك
على مقتضى اخبار الدالين ثم لما رآوه لم يعجبهم لمغايرته ما سمعوه فهل يكون للمشتري
المذكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤية حيث لم يوجد منهم ما يدل على رضاهم
بالمبيع بعد رؤيته ويكون لهم استرداد العيوب الذي دفعوه من أصل الثمن (اجاب) نعم
يكون للمشتري المذكورين فسخ البيع المذكور بخيار الرؤية وبالحال ما ذكر بالسؤال
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين باعا لبعضهما ما مشروا ببئيلة في أو ان معلومة مغطى
على كل منهما احقية الحال واحدهما اعطى الآخر قدرا من الدراهم نظير الزيادة التي

في محله وبعد تحقق الحال نظر كل الى ما احتوى عليه فرائى الاخذ للدرهم انه مغدور
في ذلك فرجع على المعطى واحضر جمعا من اهل حرقه فراءوا ان المعطى يدفع قدرا
من الدراهم زيادة في ثمن ما اخذه على ما دفعه او لا وتراضوا على ذلك وانعقد البيع
بينهما بعدم معلومية ما يبيع من الجانبين واتفقا على انه يصير خصم تلك الزيادة من اصل
المطلوب للمعطى من الاخذ المذكور بعد ذلك توقف في خصم القدر المعلوم فهل والحال
هذه يجبره الى الخصم حيث وقع الرضا بينهما على ذلك (اجاب) نعم يجبر على خصم ذلك من
دينه او دفعه اليه حيث زاده في الثمن وقبل الاخر في المجلس حال قيام العوضين لهجة
الزيادة حينئذ قال في الهندية الزيادة في الثمن وان ثمن جائرة حال قيامه مساواة كانت
الزيادة من جنس الثمن او غير جنسه وتلتحق باصل العقد ولوندم المشتري بعد ما زاد يجبر
اذا امتنع وفي الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة واذا وادى في الثمن
لا بد ان يقبل الاخر في المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا بطلت كذا في الخلاصة انتهى
والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه في امرأة توفيت عن بنتها القاصرة
من زوج مطلق غائب بجهة البحر الابيض وخرجت من العدة وعن اخواتها لوالدها
ومخلف عن المرأة المذكورة منزل فخص البنت النصف والنصف الاخر للاخوات وقد
اعطى قول من اخوات المتوفاة عن بيع المنزل جميعه بثمن معلوم ووقع السماح من اخوات
المتوفاة في البيع على مقتضى الثمن الراى عليه المزاو في أثناء ذلك توفيت البنت عن
أبيها الغائب وضار النصف حقهما لا يبيها فهل والحال هذه يجوز بيع النصف حق
الغائب قبل معلومية وراثته ولو ان المنزل غير متغرر وقابل للسكنى واستغلال الاجرة
لم لا (اجاب) لا يجوز بيع نصيب الغائب من العقار المذكور والحال هذه بدون
وكيل عنه ولا وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نون معلوما
من المعز بشرط انها بلدية بثمن معلوم من الدراهم مؤجل ثم غاب البائع من وقت البيع
ونبتت انها غير بلدية بل شامية وجبلية ثم اراد الرد على البائع فلم يجده حتى هلك
حتف أنفها في مدة قريية ثم بعد حلول الاجل رجع البائع وطالب المشتري بالثمن فامتنع
من دفعه متعللا بالوجه المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى وكانت البلدية
المحلى قيمة من الشامية يقوم كل صنف بقيمته ويسقط فضل ما بينهما من المشتري
ويرد الباقي (اجاب) اذا شوط في البيع وصف مرغوب فيه فتبين خلافه غير المشتري
بين اخذه بكل الثمن او رده فلو امتنع الرد بسبب ما كهلالك المبيع هنا قوم مع الوصف
المرغوب فيه ومع عدمه ورجع المشتري بالتفاوت فان كان مقدار العشر رجع بعشر
الثلث وان كان باقل او اكثر فحسابه كما يستفاد من الدرر وحاشيه فيسقط ذلك من الثمن
هنا والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في المبيع بعقد صحيح اذا قبضه المشتري
ودفع الثمن الى البائع ثم فسخ عقد البيع فهل يكون للمشتري حق حبس المبيع الى أن

١٢٨٤

١٤

مطلب في الزيادة في الثمن
والثمن وشروطها

رجب

١٢٨٤

١

١٢٨٤

٦

مطلب اذا فات الوصف
المرغوب فيه وهلك
المبيع في يد المشتري
يرجع بالتفاوت

ث

مهدية

ف

٢٣

ر

رجب سنة

٣٢ ١٢٨٤
مطلب للمشتري حبس
المبيع بعد الفسخ إلى
استيفاء الثمن وهو
أحق من سائر الغرماء

شعبان

٢١ ١٢٨١

٢١ ١٢٨٢
مطالب فيما قبل في
ميراث الفسخ بخيار
الغبين والتعريض وعدمه
وخيار العيب وفوات
الوصف المرغوب فيه

يقبض الثمن الذي دفعه نقدا إلى البائع ويكون المشتري أحق بعين المبيع من سائر
غرماء البائع إذا كان عليه ديون لغيره ومقدم عليهم كالرهن الصحيح حتى يستوفي الثمن
الذي دفعه إلى البائع حال التبايع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للمشتري المذکور
حبس المبيع إلى استيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع حال العقد بعد الفسخ وهو أحق
بالعين من سائر الغرماء ومقدم عليهم كالرهن الصحيح كما في الدرر وحواشيه من البيع
الفاقد والاجارات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك له دارا
مشملة على طاحونة لا شريك له في الدار المذکورة ثم أخذ الابن إلى خدمة الميرى وهو
قاصر ومكث في خدمة الميرى خمس عشرة سنة ثم بعد حضوره للبلد وجد جماعة يطعنون
في تلك الطاحونة فسألهم عن ذلك فادعوا أنهم اشتروا سبعة قرايط من علي فلان
وأظهروا بذلك حجة وادعوا أنه مضى على ذلك عشرون سنة فلم يجز البيع المذکور وقال
ليس لعمى فيها حق فهل إذا أثبت الابن المذکور أن الدار المشتملة على الطاحونة
تلقاها بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى حيث كان معذورا بغيثته المذکورة مسافة
القصر وانعم به البائع لولاء الجماعة لاحقه في الطاحونة لا يصح بيع عمه المذکور
ويمنعون من معارضتهم له في القراريط المذکورة أفيدوا الجواب (أجاب) إذا أثبت
الابن المذکور استحقاقه جميع الطاحونة بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى ولم يكن هناك
مانع من سماع دعواه بها على الجماعة المذکورة ولم يجز بيع عمه ماباء - منها ولم يكن
لعمه ولاية ببيع ذلك بطريق شرعى يبطل البيع وتوهم الجماعة بتسليم المدعى به إلى
المالك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قدرا معلوما في أرض بها
أشجار فباع الرجل المذکور ذلك القدر المعلوم لرجل معلوم بثمن معلوم واشتراه منه
بالغبين الفاحش الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين مع الغرور واستلم المشتري ذلك
المشتري ووضع يده عليه ثم مات البائع المغبون عن ورثة ثم بعد مدة قامت الورثة
بنازعون المشتري ويريدون استرداد المبيع منه بسبب الغرور والغبن الفاحش
المذکورين فهل والمحال هذه ينتقل الرد بالغبن الفاحش والتغيرير إلى الوارث أم لا
أفيدونا الحكم الشرعى في ذلك ولكم الثواب (أجاب) هذه المسئلة لا نص عليها في أصل
المذهب وإنما اختلف المتأخرون فيها فبعضهم أفى بأن الوارث ينتقل إليه الرد بالتغيرير
مع الغبن الفاحش وبعضهم أفى بعدمه وهو الأرجح لكون ذلك من الحقوق المجردة
فلا يورث بخلاف خيار العيب فيخلقه الوارث فيه لانه يورث خياره لان المستحق فيه جزء
فأنت ففسقط ما يقابله وكذا أفوات الوصف المرغوب فيه فانه بمنزلة جزء من المبيع فيقابلة
جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فاق يفسقط ما يقابله تخيار العيب وحكم
المسئلة مستفاد من الدرر والمختار من خيار الشرط وأجواب المراجعة والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك بين شخصين أجزأ أحدهما حصته منه من شريكه الآخر مدة

وتعذر من أجزائها فهل اذا باع المؤجر المذكور المحصة المستأجرة من رجل آخر قبل مضي
 مدتها الاجارة ولم يحجز الشرع للمستأجر المبيع المذكور يتوقف البيع الى تمام مدتها ولا
 يحجز المستأجر على قبض أجرة المدة الباقية من اجارته وتسليم المحصة المذكورة فليست ريبها
 للجمال وهل اذا كانت المسئلة بمحالها وباع المؤجر المحصة المستأجرة من شريكه المستأجر بعد
 ما باعها من غير المستأجر يجوز البيع من المستأجر المذكور ويكون نقض البيع الاول
 من غير المستأجر افيديو الجواب (اجاب) نعم يتوقف البيع في حق المستأجر على اجازته
 او مضي المدة اذا لم يكن البيع له ذردين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن العين المستأجرة
 واذا باع المؤجر المستأجر من رجل ثم باعه من المستأجر قبل الاجازة الاول ولم يكن باذنه
 جاز البيع من المستأجر وينتقض البيع الاول على ما في الهندية ونور العين مقتصر عليه
 ومثله في جامع الفصولين الا انه ذكر فيه اختلاف الافتاء في جواز البيع الاول او الثاني
 مقدم لجواز البيع الثاني بالعزو الى افتاء صاحب المحيط ونصه من الفصل الثاني
 والثلاثين باع الرهن رهنه بلاذن مرتبه ثم باعه من المرتبه جاز البيع من المرتبه
 وينقض البيع الاول وكذا المؤجر لو باع المستأجر من رجل بلاذن المستأجر ثم باعه من
 المستأجر جاز البيع من المستأجر وهو نقض للبيع الاول وكذا في البيع الجائر المعروف
 ببيع الوفاء اذا باعه البائع من رجل باذنه المشتري ثم باعه من المشتري ببيعاً تافه
 البيع الثاني وبطل الاول وهذا لان الاول موقوف والثاني بات فيطله كذا اقي
 صاحب المحيط وقال غيره من المتأخرين ينفذ البيع الاول وبه اقي خ راجع الى قاضي خان
 وقال واحد من الثقات رأيت رواية انه ينفذ البيع الاول لا الثاني انتهى والله تعالى اعلم
 (مثل) في رجل غاب عن بلده مدة سنين وله فيها بيت فتوفي في غيبته وتلك الغيبة تزيد
 على سافة القهر والحال ان له ولداً كان معه فبعد وفاة أبيه رجع لبلده للاقامة والمكث
 في بيت أبيه فوجد عمته تصرف فيه بالبيع والحال انهم لم يكن لها فيه حق لا بارث ولا غيره
 وليس للولد ولي فصارع الولد في ابطال البيع وهو وصي واستمر النزاع الى الآن فهل
 وبالحال هذه له بعد بلوغه رد البيع المذكور ام لا فيديو الجواب (اجاب) اذا ثبت الولد
 المذكور واستحقاقه البيت المذكور عن أبيه خاصة في وجه المشتري بالوجه الشرعي ولم
 يكن للبائعة ولا يه بعه ولم يحجز البيع اجازة صحيحة يحكم برده اليه حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (مثل) بافاده وارادة من حضرة وكيل المصالح السنية مؤرخة ١٤ رسة ٨٥ بطلب
 الافادة عما يرغبه حضرة قاضي ولاية المنصورة فيما مضمونه وردت افادة المدبرية بتاريخ
 ١٢ شهره تتضمن انه صادر دفع مبلغ ١٨٥٣٦ قرشا وعشرين فضة ثمن ٦٨٩٨
 فواتح التيج وجدت زيادة بشون وواو ومحلة دمنسا والبراح الذي امامه ومحل ديوان
 الجمالك وترغب ايتاع صيغة البيع الشرعي في الارض المرقومة باسم الحضرة الخديوية
 وان الوكيل في قبول الشراء حضرة مة ش جفلك الدهلية وتوضيح بافادة المدبرية

٧
 ١٢٨٥
 مطالب وقف بيع المستأجر
 لغير ذين على اجازة
 المستأجر
 مطلب باع المستأجر
 بلاذن مستأجره ثم باعه
 من مستأجره هل يفسخ
 الاول وينفذ الثاني اولا
 خلاف

ربيع الثاني

١٢٨٥

٣

المذكورة ان ذلك يكون بعد اعطائه افادة عن مقدار الرسم وحصول سداده كالأصول
ومع عدم المانع الشرعي وحيث ذلك والأرض المرقومة حق الميرى كما هو واضح
بالأوراق وليس لاحد التصرف فيها بالبيع شرعا سوى سعادة افندينا الخديوى الاعظم
والوكيل عن سعاده في بيع الأرض الاميرية المماثلة لذلك سعادة افنديناظر المالية
ومفتش عموم الاقاليم المأذون لمحضرة من قبله بالبيع لمن يشتري والمرغوب الآن هو
الشراء باسم المحضرة الخديوية والأصول الشرعية في مثل ذلك أن يكون البيع أولا من
وكيل المحضرة الداورية لاجنبي بالثمن الذي جرى دفعه بمحسبات الميرى وبعد تمام عقد
البيع واستيفائه يشتري من الاجنبي باسم المحضرة الخديوية ليكون ذلك واقعا للأصول
الشرعية وتكون الحجج والحال هذه مستوفية شرعا والذي يلزم حينئذ رسم وعوائد عن
البيع الاول باعتبار المائة خمسة ورسم وعوائد البيع الثانى كذلك فاذا وافق ذلك
واستصوب فيها والاذا كان لا بد من صدور البيع من حضرة المدير بالوكالة عن سعادة
افنديناظر المالية ومفتش العموم الوكيل عن سعادة افندينا الخديوى الاعظم
والمشتري هو حضرة مفتش جفالك الدقهلية بالتوكيل عن سعادة افندينا الخديوى
الاعظم كما هو صريح ما فى الأوراق فيستل من حضرة مفتى افندينا المحروسة أو حضرة
مفتى افندي الاحكام عن موافقة ذلك من عدمه وعلى حسب ما يفيد احدهما يتبع
الاجراء بوجبه ولهذا لم تجزيره (اجاب) ما افاده حضرة قاضى المنصورة هو الموافق شرعا
اذا ما ذكره هو الخيل في شراء سعادة ولى الامر لنفسه من وكيل بيت المال ما آل لبيت
المال مع مراعاة المسوغ لبيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع لآخر بضاعة
بمن معلوم بيعا باصحا ونقلها المشتري وسافر بها الى بلدة وأرسل للبائع جوابا يخبره
فيه بان البضاعة المذكورة لم يحصل فيها بيع ولا رغبة لاحد فيها عندنا ويطلب منه
الاقالة فيها فارسل له البائع جوابا يخبره فيه انك ان ارسلتها لنا قبل مضي عشرة ايام
نقبلها وان اخرتها عن المدة المذكورة فلا يلزمنا قبولها وضى به ذلك نحو ثلاثين يوما
ولم يرسلها للبائع فى المدة المذكورة مع كونه من ذلك فهل يؤمر المشتري والحال هذه
بدفع ثمن البضاعة المذكورة للبائع المذكور ولا تكون هذه اقالة صحيحة للتعلق
المذكور (اجاب) مجرد ما ذكر لا تصح الاقالة به فانها لا يصح تعليقها بالشرط وان كانت
لا تنفس بالشرط الفاسد فاذا كان البيع المذكور ثابتا صححنا يؤمر المشتري بدفع الثمن
الى البائع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا من آخر بمن
معلوم بمقتضى بيعة تشهد له بذلك وسند شرعى من نائب بلدهم وأقام فيها مدة معلومة نحو
ثمان سنين ثم مات المشتري عن ورثته وأقاموا فيها نحو اثنتى عشرة سنة بلا منازع ولا
معارض لهم فى المدة المذكورة ثم بعد ذلك ادعى البائع على ورثة المشتري بان الدار
المذكورة لم يبعها للمورثين وانها باقية فى ملكه ووضع يده على بعضها وهدم جدارا منها

١٥
١٢٨٥
مطلب فى الطريقة التى
يجوز بها شراء والى
الحكومة عقار بيت
المال لنفسه

رجب
٨
١٢٨٥
مطلب لايصح تعاقب
الاقالة بالشرط وان كانت
لا تنفس بالشرط الفاسد

جمادى الاولى سنة

١٢٨٦

١

شوال

١٢٨٦

١١

ذى الحجة

١٢٨٦

٧

مطاب في حكم بيع الملك
المضموم الى الوقف

فهل اذا ثبت شراء مورثهم للدار المذكورة منه بالوجه الشرعي وانتقالها لهم بالارث
يمنع البائع المذکور من المعارضة والمنازعة ويؤثر بتسليمها لهم أم كيف الحال افيدوا
الجواب (اجاب) اذا ثبت الورثة المذکورون شراء مورثهم تلك الدار من مالها
المذکور وانتقالها لهم بالارث عنه بالوجه الشرعي يؤثر البائع بتسليمها لهم وعدم
معارضتهم فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى كوامع بعضهم
في احداث تحت لعصر الزيتون في دار أحدهم ثم بعد ذلك جاء رجل آخر واشترى منهم
جميع آلات التخت بشرط أن ينقله من تلك الدار التي هو فيها وأخذ مهلة من صاحب
الدار مدة سنة فأراد صاحب الدار أن يختص بداره وأن ينقل المشتري تحتها فامتنع صاحب
التخت من نقله متعللاً بأن عليه عوائد الميرى فهل والحال هذه حيث لم يكن مال الكا
للارض التي عليها التخت بل يملك الآلة التي اشتراها فقط يحجر المشتري المذکور على
نقل التخت المذكور من الدار ولا عبرة بتعلله كما لا عبرة باستمهاله في ابقائه في الدار
المذکورة افيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤثر المشتري بنقل آلات تحتها التي اشتراها من دار
أحد البائعين له حيث لاحق له في وضعه فيها ولا عبرة بتعلله المذکور والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بناءً مكان قائماً على أرض محتكرة من جهة وقف لرجل
آخر بمن معلوم بعبابا تاو أجل الثمن لاجل معلوم وحرر بالثمن سنداً اعلى المشتري واستلم
المبيع بعد رؤيته وصاروا ضاعداً عليه وانتفع به فبات البائع قبل تحرير الحجة عن
ورثة غائبين ثم حضر أحد الورثة وطلب من المشتري الثمن عند حلول أجله فاعترف به
وادعى ان البائع توفي قبل تحرير الحجة وطلب منه ومن باقي الورثة التصديق على بيع
مورثهم فصدق الوارث المذکور على ذلك وذهب معه الى القاضي ليصدق له على البيع
وطلب منه الثمن فادعى المشتري ان أرض المسكان المذکور وقف بمذكورة وأنه لا يعلم
بذلك قبل هذا الوقت فلم يصدق الوارث على ذلك أي على عدم علمه وطلب منه الثمن فاني
عن الدفع ويريد رد المبيع على الورثة بهذا العيب فهل على فرض كون المشتري لا يعلم
ان الارض محتكرة بعد هذا الوقت الذي ادعى فيه ان أرض المسكان المذکور محتكرة
ابتداءً السكنى في المسكان المذکور وطلب من الوارث ان يحزر له الحجة ببيع مورثه ما ذكر
وان يدفع له الثمن ان يكون ذلك رضا منه بهذا العيب على فرض عدم علمه بذلك وقت
البيع ويكون ذلك مانعاً من الرد بهذا العيب واذا حدث منه عقد اجارة في المبيع بعد علمه
بذلك العيب يكون ذلك مانعاً من الرد بالعيب أيضاً افيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت
بالدانة الشرعية وجود ما يدل على رضا المشتري بالمبيع بعد اطلاعه على العيب الذي هو
كون أرض المسكان المذکور محتكرة كسكناء فيه ابتداءً بعد علمه بالعيب وطلبه من
وارث البائع تحرير الحجة بالمبيع وان يدفع له الثمن او احدث اجارة في المبيع بعد العلم لا يكون
الاشترى المذکور كورالدينه بالبيع المذکور الا انه اذا تحقق ان البيع المذکور صدر

من المورث فی الارض الموقوفة والبناء ما بذلک الثمن وظهر ان الارض وقف یصح البیع فی البناء الموضوع علی تلك الارض المختصة بحصته من الثمن المسمى فی العقد ویبطل البیع فی الارض علی ما مضی علیه صاحب الجرح لا قالما اُفتی به المولی ابو السعود من فساد البیع فی الملك المضوم الی الوقف فی البیع وبناء علی ذلك یسقط عن المشتري ما قبال الوقف من الثمن والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات وترك منزلاً معلوما وورثة معلومین فباع بعض الورثة نصيبه من ذلك المكان لرجل اجنبی بثمان معلوم ومات المشتري بعد وضع يده علی المبیع المذکور والتصرف فی به بالهدم والبناء وغيره مدة ثمان عشرة سنة عن ورثة فوضعو ایدیهم علی المبیع بعده ورثتهم نحو ثلاث سنین فانکر البائع البیع فی نصيبه لمورثهم وادعی ان نصيبه باق علی ملكه ولم توجد حجة یدل علی الورثة مكتوبة بالبیع فهل اذا اقام ورثة المشتري بینة علیه بالبیع وبقبض الثمن يمنع المدعی من دعواه ولا عبرة بانكاره والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت ورثة المشتري شراء مورثهم نصيب المدعی من ذلك المكان بثمان معلوم حال صحته مسـتوفيا شرائط الصحة وال لزوم وانتقاله الیهم بالارث عنه بالوجه الشرعی يمنع البائع من معارضتهم فی بدون وجه شرعی ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل توفي الی رحمة الله تعالی عن ثلاثة اولاد ذكور وبنین وثلاث زوجات وترك لهم جلة اما كن متفرقة بعيدة عن بعضهما ام انا لهم نفس كل ولد خمسة قراير وربع قیراط وخص كل بنت قیراطان ونصف قیراط وثمان قیراط وخص كل زوجة قیراط واحد فباع احد الاولاد الذکور ما خصه فی مكان واحد وهو خمسة قراير وربع قیراط عن نفسه وباع ایضا قیراطا واحدا عن احدی زوجات المتوفی بطریق التوكیل الثابت عنها شرعا لرجل اجنبی لیس من الورثة بمبلغ معلوم قبضه منه لنفسه ولموكلته وكتب له بذلك صكا بخطه وأشهد علی نفسه شهودا ثم بعد مدة قواطاً البائع مع باقی الورثة علی انه یختص بمكان واحد من الاما كن المورثة عن مورثهم فاصدا بذلك فمخ البیع الذی صدر منه فی نصيبه ونصيب موكلته فی المكان الذی باع ما خصهما فیـه واتفقوا علی تقدير قيمة الاملاك المورثة عن مورثهم مكانا مكانا واختص الوارثان البائعا مكانا واحدا من الاما كن التي تركها لهم المورث فـلـ والحال هذه یكون البیع الذی صدر من الوارثین المذکورین حالة كونهما بائعین عاقلین راشدين صحیحین اذ شرعا لیسوا بمالكین ملکهم ما عوت مورثهم مالم یكون جمیع الاما كن المورثة عن مورثهم انتقلت الی الورثة بموت وصار كل وارث بمالك التصرف فیما یخصه شرعا بكل مكان مورثه ولا یعتبر توافق الورثة الا فی الاما كن المشتركة بینهم فقط واما المكان الذی صدر فی بیع من وارث لاجنبی غیر وارث فذلك مشترك بین باقی الورثة والاجنبی لابین الورثة اجماعین فلا یكون داخل فیما اتفقوا علیه من قسمة الاختصاص بل یكون خارجا عنها لان مالکة

سنة جادى الثانية

١٢٨٧

٤

لعله حال جواز بيعه وقبض ثمنه والوارث شرعاً يملك فى كل مكان مورد وحينئذ يكون
 البيع الصادر من الولوث قبل القسمة صحيحاً نافذاً شرعاً يجزى البائع على تسليمه للمشتري
 ومنع من معارضته متى ثبت ذلك شرعاً (اجاب) اذا ثبت صدور البيع المذكور قبل
 توافق الورثة على القسمة المذكورة مستوفياً شرائط الصحة والزم بالوجه الشرعى
 ولم يكن هناك مانع يفسد ولا يمنع من نفاذه صدور القسمة على الوجه المسطور بعد ذلك
 ويكون للملك فى تلك الحصة المتنازعة من قبل مالكيها بيعاً بالتسرى المذكور ويكون
 هو المشرى بلباقى الورثة فى ذلك المكان والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر
 فى ٢٧ شوال سنة ٨٧ تتضمن طلب مطالعة ما هو موضح بافادته حضرة رئيس
 مجلس مديرية المحيزة فى ١٩ شوال سنة ٢٨٧ بخصوص مادة الغيط النخيل والاطيان
 القنصرية مشترى حضرة محمد كامل بك وكيل مديرية الروضة سابقاً من خليل افندى
 منيب والاسقاط له من قبله فى الاطيان الخراجية واعطاه المحكم الشرعى فيما هو حاصل
 فيه النزاع من الاطيان الخراجية وارادة ردها الى المسقطه على الوجه المبين بتلك
 الاوراق المعلوم منها أنها المأخوذة على مقتضى المديرية اجاب بقوله حيث ان هذه المادة من
 انتم الملاك والتعريف فى المواد الشرعية من الواجبات فى لزوم اطلاع حضرة الاستاذ
 شيخ الجامع الازهر ومقتضى مصر على صورة الوارد بالسجل من البيع والاسقاط وبورود
 الافادة من حضرته عن صحة ذلك من عدمها يجزى العمل بمقتضاها فلذا أرسلت الى
 هذا الطرف (اجاب) قد صار اطلاعى على افادة حضرة رئيس مجلس المحيزة المؤرخة
 فى ١٩ شوال سنة ٢٨٧ ومامعها من الاوراق التى من جملتها صورة الوارد بالسجل
 من البيع والاسقاط الصادر من حضرة خليل افندى منيب لحضرة محمد كامل بك
 ومحمورية فى جـ له اطيان عشورية وخراجية ونخيل وسواق المبين ما يقابل المبيع
 مقابل منفعة الاطيان المسقطه من النفود كالمبين بصورة التسجيل المؤرخ ٢٧
 شوال سنة ١٢٨٢ وفهم من تلك الافادة ان حضرة البك غير قابل لبعض الاطيان
 المسقطه البالغ قدر هذا البعض مائة فدان وسبعة باطيان الملق وان نتيجة ارتكان
 حضرته فى ذلك على قوله انه لم يعين الاطيان وانه اتضح له ان بداخلها اطيانات تعلق
 الخاص وليست قطعة واحدة كالشروط المحررة بينهم وان البائع اجاب برؤية
 الاطيان المذكورة من المشتري وكذا الاطيان التى بداخلها عن يدمد كورين وقد صار
 من استشهد بهم البائع ومن له اطيان بداخل المتنازع فيه وسئل منهم فأجابوا
 ان حضرة المشتري عين الاطيان وقبلها واخبر ان الداخل فيها يجزى شراؤه من اربابه
 بحرقه وبمطالعة صورة الشروط المذكورة لم يوجد فيها التصريح ببيان المسقط قطعة
 واحدة بل بينت فيها الحيطان والموض الواحد عادة وما اشتمل على جملة اطيان
 لا عدد كثيرة والافادة عن هذه المادة ان الاسقاط المذكور اذا وجدت فيه شروطه

ذى القعدة

١٢٨٧

٢

المعتبرة حسب المقرر بالاوامر المختصة به مع تحقق ما ذكر تلك الافادة فلا وجه للتوقف فيه
ويكون نافذا لا ينقض بدون موجب ولا شعاعا على الاقتضاء لزم تحريره والله تعالى أعلم
(سئل) في امر اتملك دارين باعتهما واشترت مع زوجها قطعة أرض خربة ببلدة اخرى
وبنيها او كفاهها على ان يكون لها الثلثان فيها والثلث لزوجها بحضرة بينة شرعية ووضعها
أيديهما على هذا الوجه مدة تزيد على سنتين ونصف ثم باع الزوج جميع الدار لرجل
آخر والحال انه لم يكن وكيل عنها في ذلك البيع فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
يكون البيع في حصتها موقوفا على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل ويمنع
المشتري عن معارضتها (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة ملكها لثاني الارض
المذكورة ونسائها بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها بذلك لا ينفذ
بيع زوجها في نصيبها بدون ولاية شرعية عليها ولا اذن بذلك منها حيث كان ملكها
لذلك باقيا الى وقت البيع ويكون موقوفا على اجازتها فاذا ردت به بطل والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جاموسة بثمن معلوم قبضه منه بشرط انها حامل في ثمانية
شهور واشترط المشتري على البائع انها ان نقصت شهر او احدا من الثمانية شهور يقتطع
قدر معلوم من أصل الثمن وان ظهرت غير حامل يكون البائع ملزوما بدفع الثمن للمشتري
وذلك بموجب بينة شرعية تشهد بما ذكر فهل اذا مكثت عند المشتري المدة المذكورة
ولم يظهر بها حمل وردها المشتري على البائع بموجب هذه الشروط فلم يقبلها منه ويدعي
انها طرحت عند المشتري ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعي يؤثر البائع بقبولها وورد الثمن
للمشتري ويكون هذا بيعا فاسدا والحال ما ذكر (اجاب) بيع الدابة بشرط انها حامل
بيع فاسد لوجود الغرر في بيع الجاموسة المذكورة على الوجه المسطور فاسد يجب على كل
من المتبايعين فسخه فان لم يفسخ حتى علم به القاضي فسخه جبرا عليها حقا لا شرعا حيث
لا مانع واذا حدث نقص في المبيع فاسدا في يد المشتري بغير فعل البائع وتحقق ذلك شرطا
فعل المشتري ضمانه فيحاسب عليه عند الرد من أصل الثمن المدفوع الى البائع والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار بطريق الميراث الشرعي عن أبيها باعته
ببعايا تأمحل القيمة لرجل في صحتها وسلامتها من الموانع الشرعية وقبضت منه نصف
الثمن والنصف الآخر دين في ذمته ثم ماتت البائعة المذكورة عن ورثة فأخذوا بعض
النصف الباقي من الثمن المذكور لمورثتهم بعد موتها وبعد مدة أرادوا نقض بيع مورثتهم
وأخذ نصف الدار من المشتري متعللين بان البيع المذكور صدر من مورثتهم بالغبن
الفاحش فهل والحال هذه اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة يكون لازما شرعا ولا
يكون مجرد دعوى الغبن فيه دون التقرير من المشتري موجبا للفسخ ويكون الحق في
هذه الدار للمشتري ويلزم بدفع ما بقي من الثمن الى الورثة البائعة (اجاب) المقضي به انه
لا يرد البيع بمجرد دعوى الغبن الفاخش بدون تقرير على فرض تحقق الغبن المذكور لظن

١٢٨٨

٩

شوال

١٢٨٨

١٩

مطالب اذا حدث نقص
في المبيع فاسدا عند
المشتري بغير فعل البائع
ضمنه المشتري

ذی القعدة

١٢٨٨

١٤

ليرة البائعة الرد بمجرد الغبن العا حش بدون التغير على المفتى به ولو قلنا بقيام الورثة مقام مورثهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مصلحة بيت المال في ٨ محرم سنة ٨٩ بناء على ما ورد لها أخيراً بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في بيع ابعادية بملاوكة الورثة غائبين عن مورثهم وكلوا وكيلًا في استلامها ثم وكلوا آخر فادعى الاول الشراء انفسه منهم وبيعهما الاخر ثم حكم برد المبيع ثم مات الوكيل الثاني فوكلوا ثالثًا ثم مات الثالث ايضًا ثم دخل بعض الابعادية في حوشة لمحمة الخديوي واريد شراؤها وطلب ارسال وكيل المديرية المنية لاجراء ذلك هذا حاصلها (اجاب) لم يظهر في هذه المحادثة وجه شرعي لنقض بيع تلك الابعادية بدون مباشرة ملائها او وكيل عنها في ذلك واجازتهم ببيعها والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بافادة واردة في ربيع الثاني سنة ٨٩ مضمونها المقصود بطلان حضرته كم ما في هذه الافادة الواردة من المالية وما في الاوراق التي معها ومعلومية ما ترغبه المالية من طلب الاستفتاء عن التبايع الصادر من وكيل عاصب المعتقة للرحومة قمردين في اثني عشر قيراط مع كون الذي يرثه العاصب ثمانية قرايط فقط أن يكرم بافادة ما يتراهي لحضرتهكم في ذلك لاجراء اللازم (اجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة انه اذا ظهر ان بائع الاثني عشر قيراطا المذكورة لا يملك منها الا ثمانية قرايط ينفذ البيع بالنسبة له في مدة دار ما يملكه فقط ويكون بيعها زاد ووقوفه على اجازة من يملكه وقت البيع فان اجازها المالك نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) من بيت مال مصر بافادة واردة في ١٧ شوال سنة ٨٩ مضمونها انه وقت وفاة المرحومة فاطمة هانم بنت المرحوم عزيز افندي قيل انها توفيت عن زوجها وامها وأخيه الامها واختها لا يباها حاضرة واخت لا ببالاشاعة تسمى فتنة غير محققة وكان للمتوفاة حصه قدرها ثلاثة قرايط في منزل خرب مهدوم فصار بيع حصه الزوج والاخت لا بوالام والاخت الحاضرين المذكورين من ذلك مباشرة بأنفسهم ومن ما توفيت عن زوجها من متلا افندي في حصه الاخت المفقودة التي ليست بمحققه وتحسرت المحبة اللازمة للشترى بذلك والآن ثبت وفاة المتوفاة المذكورة عن زوجها واختها لا يباها والله تعالى أعلم (سئل) من غير شريل بمقتضى اعلام شرعي من محكمة البرلس مؤرخ غرة رجب سنة ٨٩ وعليه تصديق من حضرة مفتي المديرية بمحمة مضمونه وحيث مقتضى الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك لزم تحريره لحضرتهكم توصيل ورود الافادة (اجاب) ان كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من ما توفيت عن زوجها في نصيب الاخت لا ب التي قيل انها من جملة الورثة وهي غير محققة لم يوجب خوف الفساد في عقار المفقود ثم تبين انحصار الارث في الورثة الموجودين سواها ولين لا وارث للمتوفاة سواهم فحكمه أنه موقوف على اجازة الورثة المستحقين لتلك الحصه قل يقدرون نصيبه فيها فان اجازوه نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

١٠

شعبان

١٢٨٩

١٧

سنة رمضان

٢٤ ١٢٨٩

ربيع الاول

٦ ١٢٩٠

جمادى الاولى

١٤ ١٢٩٠

رجب

٧ ١٢٩٠

اشترى من آخر عقار معلوما بجن أقبض بعضه المشتري للبائع وقبض العقار ووضع يده عليه ثم استحق بعض العقار لرجل أجنبي بالبيعة الشرعية وحكم به له فهل والحال هذه يكون المشتري مخيرا بين امسالك الباقي من العقار بمقابلته من الثمن وبين رده على البائع وأخذ الثمن الذي دفعه له حيث لم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا وليس للبائع جبر المشتري على دفعه له الباقي من الثمن أفيد والجواب (اجاب) نعم اذا ثبت استحقاق بعض العقار المبيع بالبيعة الشرعية لا بالاقراء يكون المشتري مخيرا بين أخذ الباقي بمقابلته من الثمن المسمى ومحاسبة البائع على ما دفعه له من الثمن ورد الباقي على ياتعه حيث لا مانع ولا يجبر على ايقامه ما كان باقيا بذمته من باقي الثمن الاصلى بتمامه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه له وكتب بذلك سند على يد نائب الناحية وصار المشتري واضعا يده علىها مدة تزيد عن عشرين سنة ثم بعد ذلك ادعى البائع انه لم يبيع له الدار المذكورة وانما اشترى المبيع عند القاضي فسأل القاضي المشتري فادعى شراءها منه بذلك الثمن فهل للقاضي سماعها والحكم له بالشراء اذا توفرت الدعوى والشهادة شرانظهما الشرعية عند اقامة المشتري بيته على انه اشتراها منه بذلك الثمن ويمنع البائع من معارضته للمشتري في الدار المذكورة حيث كان البيع ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت المشتري المذكور وشراء الدار المذكورة من ياتعه المالك لها المنكر للبيع بالوجه الشرعي يقضى له بالبيع ويمنع المعارض له فيها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة باعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه البائع من المشتري واستمر البائع واضعا يده على المبيع نحو شهر حتى هلك عنده فهل يبطل البيع ويكون للمشتري الرجوع بالثمن سواء هلك المبيع بفعل البائع أم بآفة سماوية (اجاب) اذا هلك المبيع في يد ياتعه بغير فعل المشتري قبل قبضه ولو بالتخلية بحيث يتمكن من قبضه مع الاذن به على ما في الاجناس يبطل البيع ويرجع المشتري على ياتعه بالثمن والا فلا رجوع له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ناقته لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه واجل الباقي اجلا مجهولا وقت العقد وقبض المشتري الناقه المذكورة برضا ياتعه ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاثة أشهر ماتت الناقه في يد المشتري فادى البائع مطالبته بباقي الثمن فامتنع منه لاعتدائه عندده وبطلان البيع فهل يكون البيع المذكور فاسدا لجهالة الاجل ويكون المبيع مضمونا على المشتري بقيمته ولا يكون البيع باطلا (اجاب) البيع باجل مجهول فاسد فاذا قبض المبيع المشتري برضا ياتعه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه بقيمته يوم قبضه حيث تعذر رده بهلا كه في يد شتره كما هو مصرح به وحينئذ لا يكون المشتري المذكور ملزوما ياتعه بدفع تمام قيمة الناقه المذكورة يوم قبضها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة باع اثنان منهم الى ثالثهما ما خصهما من الدار المذكورة حالة كونه معلوما للبائعين والمشتري

فی المكان المذکور بالاجرة من قبله بئن معلوم قبضه منها وسلم لها المكان وحررها سندا
 بذلك وسلم لها الحجج الاصلية ثم ان المشتري الاولی التي تعاضت البیع مع البائع انكرت
 الاقالة وأرادت أخذ المبيع وتحرير الحجة لها بالبیع فهل اذا اثبتت المشتري الثانية بعد
 دعواها أو دعوى وکیاها صدور الاقالة بین المشتري الاولی وبائعها المذکور بالینة
 العادلة وصدور البیع لها بعد ذلك مستوفيا كل منهما شرائطه المعتبرة لا يعتبر انكار
 المشتري الاولی لاسيما والبائع يصدق المشتري الثانية على دعواها الاقالة المذکور
 ويقر بالبیع من الثانية بعدها وتمنع الاولی من معارضة الثانية في ذلك بدون وجه شرعی
 (أجاب) نعم لا يعتبر انكارها الاقالة المذکور بعد تبوتها بالوجه الشرعی وتمنع من
 معارضة المشتري الثانية في ذلك المكان بدون وجه شرعی اذا تحقق ما هو مسطور
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى مكانا لنفسه من مالكه بئن
 معلوم من ماله الخاص به قبضه معظمه في الخامس وجميع الثمن حال ووعده بدفع الباقي
 و بعد مضي شهر ادعى المشتري المذکور ان الشراء فيه غبن فاحش وان الشراء كان
 لا يتم قصر حيلة منه في فساد العقد فهل اذا كان اضاف العقد لنفسه حين صدوره ولم
 يكن هناك غرور لا يكون له فسخ العقد المذکور بعد صدوره صحیحاً باناً ولو تحقق ان في
 الثمن غبناً فاحشاً بدون غرور من أحد المشتري في ذلك ويجبر على دفع باقي الثمن (أجاب)
 لا يفسخ البیع المذکور بمجرد تحقق الغبن الفاحش فيه ما لم يتحقق حصول التعریر فيه
 أيضاً بل ينقذ على المشتري المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور على ما عليه الفتوى
 ويجبر المشتري على دفع باقي الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل يملك
 منزلاً باعته لرجل معلوم بئن معلوم يباعه شرعياً مستوفياً شرائطه بعد المعاينة له من
 المشتري وحضور أهل الخبرة واستلم المشتري ذلك المشتري ووضع يده عليه وتقدم بعض
 الثمن وما بقي كتب به سنداً شرعياً واجله الى أجل معلوم ثم بعد مدة قام المشتري المذکور
 يدعى ان شراءه المذکور بالغبن الفاحش ويريد رد المنزل المذکور على البائع بسبب
 الغبن المذکور وأخذ بعض الثمن الذي دفعه للبائع فهل والمحال هذه لا يمكن من ذلك
 حيث يدعى الغبن فقط دون الغرور (أجاب) لا رد في البیع النافذ البات بمجرد الغبن
 الفاحش و يبقى بالرد ان غره على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشترى
 اشترى بالوكالة عن امرأة ارضاً عشورية مملوكة للزراعة من مالكها بئن اتفاقاً عليه ولم
 الارض قبل الشراء لالو كيل ولا لوكلة ولم يستعمل البیع ولم يحرره بجهة ثم لما عرفت
 الارض بعد الشراء ظهر ان أغلبها غير صالح للزراعة وانه سباح وثلاثها لا يتفح به أصلاً
 وباقيها لا يساوي ربع ثمنه بل في هذا البیع غبن فاحش وغرور أيضاً لوكيل فهل اذا
 تحقق ما ذكر يكون لالو كيل والموكلة فسخ البیع جبر الوجود المثبت للفسخ في هذا
 البیع وهو كل من خيار الرؤية والعيب والتعريض مع الغبن الفاحش واذا تغلب البائع

١٢٩٢

١٤

ربیع الثاني

١٢٩٢

١٢

جمادی الاولى

١٢٩٢

١٨

٣١

١٢٩٣

فزوج الموکلة عين الارض المبيعة المذکورة قبل الشراء وعلم ما فيها من العيوب ولم
تکثر کيلا في الشراء ولا في معاينتها لا يعتبر تعمله بذلك ولو اقام عليه بينة (اجاب) نعم
تستوي فتح البيع المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور لوجود ما يقتضيه من خيار
رؤية العيب والغبن الفاحش مع التغرير اذ كل واحد منها كاف في ثبوت حق فسخه
فثبت لا مانع ولا عبرة لما تعلل به البائع من دعواه رؤية زوج الموکلة المبيع على فرض
ببونه والحال ما ذكر بالسؤال والله اعلم (سئل) بافادة من ما مورق المبيعة
في ١١ بسنة ٩٣ مضمونها في ناحية منية السبرج قليوبية ابعادية عشورية تخلفه
عن يعقوب بك وزوجه ولما آل استحقاق سعادة حلیم باشا فيها للحضرة الخديوية
وطريق المبيعة التي من شروطها استحقاق كل ما كان يظهر اعطاه من سعادة البائع ولم
يخرج به حجج شرعية الى الجناب العالي ووجد حصول ادعاء من مذکورين عتقاء للزوجة
المذکورة وغيرهم بالشراء والاياف وقد نظرت هذه المادة في المجالس الهلية وصدرت
مضبطة اخيرا باستحقاق ولي النعم لمصلحة سعادته دون المدعين المذکورين ودون كل
احد على هذا فند طلب حضرة قاضي مديرية القليوبية بافادته اطلاق حضرة تكم على
الاعلام المحرر في هذه المادة وعلى الصورة المتقولة من مضبطة المحكمة واعطاء الافادة
مما يتبع وحيث ذلك فاضبطة المحكي عنها الصادرة بالتحكم في هذه المادة مرسله ايضا مع
الاعلام والصورة الامل الاطلاع عليها والتفضل بالافادة التي يتبع الاجراء بموجبها في
توقيع المسوغات الشرعية للحضرة الخديوية فيما يستحقه سعادة البائع المشار اليه من
هذه الابعادية كطلب القاضي الموماليه (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة حضرة
قاضي ولاية القليوبية المطلوب فيها اطلاع هذا الطرف على الاعلام الصادر من المحكمة
الكبرى بمصر المؤرخ ١٠ ربيع الاول سنة ٨٧ المتضمن منع الحاج يوسف محمد الحلبي
من دعواه بوقف جميع اطيان كائنة بمنية السبرج قليوبية من قبل حرم المرحوم يعقوب
بن الخليفة تلك الاطيان عن البك الموماليه لتناقضه المعين في دعواه المذکورة
النسبة الى حصتها في الاطيان المذکورة التي قدرها سبعة قراريط ولعدم نفاذ الوقف
فيما زاد عن حصتها بالارث عن زوجها المذکور وينتهامنه في الاطيان المذکور وعلى
محورة المبيعة المقيدة بمضبطة محكمة مديرية القليوبية المؤرخة ٢٧ ذي الحجة سنة ٨١
المتضمنة بسبع ستة عشر قيراطا ونصف وربع سبع قيراطا من تلك الاطيان من قبل
وكيل سعادة عبد الحلیم باشا عن موكله وعن محجورتيه بنتي اخيه المرحوم محمد علي باشا
الصغير بمالسعادته من الوصاية عليهما للسوع المذکور فيها ووكيلي والدته المرحوم محمد
علي باشا الصغير المذکور وابنه المرحوم اسمعيل بك وزوجه بالتمن المعين على الوجه
الموضح في هذه الصورة المبينة على اذن المديرية وانه اذا تراهي ان المنع المذکور في
هذا الاعلام يرفع هذا البيع ويكون لبعض حضرات الورثة المذکورين التصرف

رجب
١٧

١٢٩٣

في حصصهم السابق بيعهما من الاطيان المذكورة من بيع وغيره يفاد عن ذلك لاجراء
صفة المبايعة منه للحضرة الخديوية وتحريج ايلولة لباقي الورثة والذي يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك انه بعد صدور البيع صحيحا وتقييده بمضبطة القاضي لا يرتفع بمجرد
منع أحد المشتريين من دعواه بعد ذلك بوقف سابق بالنسبة لغير المدعي المذكور وهم
التسعة اشخاص المشتري لهم في جميع حصصهم اذ لم يوجد منهم اعتراف بوقف صحيح
يوجب عدم صحة البيع لهم كما انه لا يرتفع البيع السابق بالنظر للمدعي أيضا بدعواه
الوقف ومنعه منها لما تقدم ذكره بالنسبة لما عدا حصتها التي لم ينفذ فيها الوقف وأما
ما آل له بالشراء من ضمن السبعة قرار يربط التي تخص حرم المرحوم يعقوب بك المذكور
واعترف بوقفهما من قبلها قبل موتهما فيؤاخذ في حق نفسه بكونها وقفا ولا يصح شراؤه
لجزء منهما معاملة له باقراره وان منع من دعواه المذكورة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك عقارا وله ورثة أخذ كل منهم نصيبه ثم باع احدهم
نصيبه لآخر وقبض البائع الثمن وسلم المبيع الى المشتري وكتب بذلك وثيقة بينهما
بشهادة بينة شرعية وتصرف فيه المشتري بالسكنى ثم مات وورثه أولاده بعده وتصرفوا
فيه والمدة الماضية من تاريخ العقد الى الآن تريد على عشرين سنة فيعد ذلك أراد
البائع ان ينازع وورثة المشتري مدعيان في البيع غبنا فاحشا ويريد ابطاله بمجرد ذلك
فانكروا دعواه ولم يدع غرور فهل على فرض ثبوت الغبن الذي يدعيه لا يكون له فسخ
البيع المذكور الماعترف به بمجرد الغبن بدون تحقق الغرور بوجه شرعي (اجاب) نعم
لا يكون للبائع المذكور فسخ هذا البيع بعد صدوره صحيحا بائنا بمجرد الغبن الفاحش فيه
بدون تغرير والحال ما ذكر على فرض ثبوت الغبن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجلين مشتهرين في مكان باع أحدهما نصيبه من أجنبي بثمن معلوم وصرة مجهولة فقبض
البائع الثمن وصرفت الصرة المذكورة في مجلس المبايعة من غير ان يعلم قدرها وكتب
بذلك صك المبايعة مشمولاً بمختم البائع وجميع من الحاضر من فطلب الشريك النصف
فمنع بسبب جهالة الثمن ثم باع المشتري الحصة المذكورة من الشريك وكتب بذلك صك
كذلك ثم طلب من البائع الاول النصف التي تشهده بملكية الحصة المذكورة كورة لاجل
اخراج النصف الشرعية بالبيع فتوقف متعللا بأنه باع وهو مديون وبذلك لا ينفذ بيعه فهل
لا عبرة بتعلله المذكور ويكون بيعه نافذا لا سيما ولم يثبت عليه دين ولم يحجر عليه شرعا
بل ولو ثبت عليه دين لا يعتبر تعلله المذكور شرعا (اجاب) بعد صدور البيع الاول
صحيحا لازما لا يعتبر مجرد تعلل البائع المذكور بكونه باع وهو مديون ولو فرض كون
الدين ثابتا بدون حجر عليه اذ مجرد الدين لا يمنع صحة البيع المستوفى شرائطه المصنوع للزوم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع دار شائعا بالطريق الشرعي والربع الثاني ملك
لزوجته والنصف الآخر ملك لقصر لهم وصى باع هذا الرجل الربع المذكور شائعا لامرأة

١٢٩٤

١٢٩٤

صفر

٢٨

بقدر معلوم من الدراهم دفعته له امام بيعة شرعية نقد او اقر بقبضه جميعه وتحررت
بذلك جهة شرعية من المحكمة ثم سافرت المرأة المذكورة قبل استلامها الربيع المذکور
وبعد نحو ستة أشهر حضرت وأرادت ان تسكن في الدار المذکورة بقدر حصتها فامتنع
البائع من ذلك متعللاً بأنه باق له مبلغ كذا من أصل ثمن المبيع فهل والحال هذه اذا كان
قصره الثمن واقراره ثابتاً بالوجه الشرعي لا عبرة بتعلله المذکور ويلزم البائع بتسليم
الربيع الذي باعه الى المشتري وليس له منعها عن انتفاعها به بالوجه الشرعي واذا ادعى
عليها ان له مبلغاً ديناً عليها غير ثمن المبيع لا يكون له رهن حصتها المشتراة عليه شرعاً
حيث لم يقع بينهما عقد رهن به على فرض ثبوته ويلزمها اذا ثبت دفعه اليه عند المسرة
وما الحكم (اجاب) اذا ثبت بالبيعة العادلة دفع جميع ثمن الحصة المبيعة لبايعها لا يكون
له منعها من المشتري بعد تمام البيع ولزومه بدون وجه شرعي وبفرض ثبوت دين آخر
على المشتري للبائع لا يكون مجرد ذلك موجباً لعدم تسليم الحصة المبيعة اليها والحال
ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شريكين فيما تحت ايديهما ولهما ديون
مشتركة بينهما بذمة اشخاص مات احدهما الاخوين عن اولاده المذکورين وزوجته فاستمر
عهم في معيشة واحدة ثم بعد مدة باعت زوجة الميت وأولاده لعمهم المذکورين
ما يخصهم من تلك الديون وتنازلوا له عن نصيبهم فيها قبل قبضها من الغرماء في نظير مبلغ
معلوم هو اقل من نصيبهم دفعه لهم لتكون جميع الديون التي بذمة اربابها له خاصة
ومروا بينهم سنداً بذلك على يد بيعة فهل لا يصح هذا البيع ولا هذا التنازل وتكون جميع
تلك الديون المشتركة بينهم وبين المذکورين مناصفة على حسب اصلها في الاشتراك
وجميع ما يتحصل منها يكون للفرقين وللمذکورين بحسبهم على المبلغ الذي دفعه اليهم
نظير نصيبهم في تلك الديون والحال هذه (اجاب) اذا كانت تلك الديون مشتركة بين المذکورين
ورثة أخيه المذکورين لا يصح بيع الورثة المذکورين نصيبهم فيها للمذکورين بعوض
ولا التنازل له عنه وتكون باقية على الاشتراك بينهم كما كانت اذ تملك الدين من غير من هو
عليه قبل قبضه لا يصح الا اذا وهبه له وسلطه على قبضه فقبضه الموهوب له فينتد تصح
البيعة واذا لم يصح التملك يكون للمحاسبة وورثة أخيه على ما قبضوه منه نظير حصتهم من
تلك الديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مقداراً معلوماً من الذرة موضوعاً
في حجر رجل آخر فباع الرجل المالك الذرة المذکورة جميعها بثمن معلوم وسمى جلة
مسيحاتها وأشاد الى مكانها المعلوم وسمى لكل صاع ثمنها معلوماً وقبض ثمن كل صاع من
المشتري وقبل المشتري منه ذلك ثم عرض للبائع المذکورين سفيراً الى جهة اخرى فوكل
صاحب البئر الذي فيه الذرة المذکورة بتسليمها الى المشتري بحضور جماعة من المسلمين
وسافر البائع الى مقصده فلما اراد ان يكيل بالتسليم ان يسلم الذرة حين طلبها المشتري
فاوضها ابو البائع في ذلك واراد منه ما من التسليم والتسليم ادعى فاساد البيع لعدم

١٢٩٤

١٤

١٢٩٤

١٧

٢٧ ١٢٩٤

شوال

٢٦ ١٢٩٤
مطلب يدخل البناء
والشجر في بيع الارض
بلا ذكر

مطلب باع أرضاً
بحدودها ولم يسم
لكل ذراع ثمانية
زائدة الأذرع فهي
للمشتري بلائش زائد

جمادى الاولى

١٩ ١٢٩٥

رؤية المشتري ما اشتراه ليكون مستورا تحت الارض غير مرقى وقت البيع مع اعترافه
بملك ابنه ما باعه واعترافه بالبيع وبأمر صاحب البئر بالتسليم ولم يكن الابن وكيلاً عن
ابنه في الخضومة او غيرهما فهل لا تقبل هذه المعارضة بدون وجه شرعى ويكون البيع
والحال هذه صحيحاً لا تتوقف صحته على الرؤية (أجاب) ليس لأبى البائع معارضة
المشتري والوكيل المذكور في تسليم المبيع الذى فى يد الوكيل والحال ما ذكر بدون
ولاية ووكالة شرعية عن ابنه الغائب والمذكور والحال هذه صحيح حيث سمي
جمله الصيغان وأشار الى مكان الذرة المخصوص وسمى ثمن كل صاع مع بيان جملة الثمن
ولا تتوقف صحته على رؤية المبيع والحال هذه وان تخير المشتري لو ظهر المبيع أقل مما
سمى فلوزاد عند التسليم كانت الزيادة للبائع كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل اشترى من رجل أرضاً عشرة بنين معلوم فباعه اياها وقبض الثمن والمشتري
استلم الارض وحازها لنفسه وتحررت حجة شرعية شاهدة لهما بالبيع والشراء ثم تنازع
البائع مع المشتري بدعوى انه مغرور فى تلك الارض شجر وفيها ساقية مبنية ولم يتعين
ذلك بحجة التبايع وانه باقى فى ملكه ويطلبه بئس آخره ولم تستثن فى تلك الاشجار
والساقية من الارض فهل يكون للبائع حق فى ذلك او هو داخل فى البيع وللمشتري أن
يملكه مع الارض ولو لم يتعين فى الحجة (أجاب) يدخل الشجر والبناء فى بيع الارض
تعايدون ذكره ما فى البيع لانصالها بها اتصال قرار فتكون الاشجار والساقية
المذكورة داخلة تبعاً فى البيع المذكور وما سلك للمشتري بهذا الشراء والحال ما ذكر
فى السؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من مدرج جافى ١٣ جاسنة مضمونها
ان شخصاً باع فى حال صحة عقله وجواز تصرفه شرعاً الى زوجته وبعض أولاده منها جميع
منزل محدود بحدود أربعة مبنية حدوده فى الحجة المحررة من محكمة معتمدة ومقيدة
بسيما وثابته المضمون بئس معلوم ومذكور فى الحجة لمن جملة ذراعانه ستمائة ذراع
وثلاثة أذرع ثم بعد مدة توفى الى رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاده منها المذكورين
وعن أولاد الباقين من زوجة اخرى وبحضور أولاده البالغين مع وصى الايتام ووكيل
الزوجة ذكروا ان مساحة المنزل المبيع المذكور نحو ألف وثلاثمائة وخمسين ذراعاً
وينازعون فى ذلك فعارضهم الوصى بان البيع وقع فى جميع المنزل بحدوده الأربعة
لاعلى الأذرع ولم يقل كل ذراع بكذا وبرز قوى من الفاضل الشيخ عبد الرحمن افندى
باسيوط مضمونها ان المبيع اذا كان محدوداً بحدود أربعة ولم يقل كل ذراع بكذا
فانبيع يقع على ما تناولته الحدود وان كان أكثر ذراعاً وتحت الزيادة للمشتري بلائش ولا
تجمع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذراعان المنزل عن المبلغ المسمى فى حجة البيع
حيث لم يقل كل ذراع بكذا افندى من حضرتم الافادة عما يقتضيه الوجه الشرعى فى
ذلك (أجاب) ما تضمنته هذه الفتوى من وقوع البيع على جميع ما تناولته حدود

المنزل

المزول المبيع وان كان أكثر ذرعانا مما سمي من الذرعان وقت العقد وملك المشتري
الزيادة بلائح زائد اذا لم يسم لكل ذراع ثمنه وافق للشرع وحينئذ فلا منازعة لباقي
الورثة مع المشتري من هذا الوجه حيث تحقق صدور البيع حال صحة البائع مستوفيا
شرائط اللزوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصه معلومة في حانوتين من
ثلاث نسوة بثمن معلوم مع صرة مجهولة القدر مشار اليها شراء صحبها شرعا الذي بيته
شرعية والثن المعلوم قدره خلاف الصرة المذكورة ثمن مثلها وبعده مضى أربعين يوما
ظاهر من يرغب عناد في المبيع المذکور بزيادة على ثمن مثل المشتري به فادعت النسوة
البائعات الغبن الفاحش والقرو فيه رغبة في فسخ البيع فهل والحال هذه حيث وقع
البيع صحبها مستوفيا لا ركانه وشروطه الشرعية وكان الثمن المدفوع في المبيع المعلوم
لديها ثمن مثله ولم يوجد فيه غبن فاحش ولا غرور لا يكون لمن فسخته بمجردها حق ما ذكر
بدون اثباتها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يكون لمن فسخ البيع المذکور اذا كان
الواقع ما هو مسطور اذ من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجردها بدون اثباتها بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجلين قطعة أرض من ضمن أرض
كبيرة يملكها البائعان فباعاها للقطعة المذكورة أولا فحدودها الاربعه منها حدان
لباقى الارض المبيع منها ذلك المملوك للبائعين والحدان الباقيان لعتا رآه لربابه وكتب
بذلك البيع حجة شرعية ولم يذکر في تلك الحجة ولا في عقد البيع طريق لتلك الارض
البعية ولا انها باعاهما له بحقوقها ولا بموافقتها وما أشبه ذلك بل الذي وقع في عقد البيع
وفي تلك الحجة ان المشتري المذکور اشترى تلك القطعة التي قياسها كذا واحدودها كذا
كما تقدم ذكره من أصل قطعة أرض مساحتها كذا بثمن كذا مقبوض بيد البائعين بدون
زيادة على ذلك ثم ان المشتري بنى القطعة الارض التي اشترى المذکور كورة دازا وفتح لها بابا
يبرمه في باقى الارض التي هي ملك للبائعين ليتوصل الى الشارع اذا لا يمكنه الوصول الى
الشارع الا من باقى الارض المذکور كورة او من العقار المجاور لها ومات المشتري وأحد
البائعين فهل اذا اراد ورثته مع البائع الآخر البناء في أرضهم ليدفعوا بها يمكنون من
ذلك وتمنع ورثة المشتري من المرور فيها الى دار وورثهم لكونه لم يشتر لها طريقا من باقى
الارض لانصا ولا يذکر الحقوق والمرافق حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم لهم
ذلك ويمنعون ورثة المشتري من المرور في أرضهم المملوكة لهم خاصة بدون وجه شرعي اذا
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محكمة المنصورة
في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٨ حاصها هذه الاوراق تحتص بمادة ثلث وربع وثمان فدان
وجبة من اطيان عشورية من ضمن الاوسية المخالفة عن المرحومة ربوشة بمنية طمنا تقدم
ورودها بافادته من مديرية الدقهلية بضمون انه سبق طلب القدر المذکور لطائفة الاروام
بالمقصود لاسم مدفن المولى الطائفة المذکور كورة ولما عرض لنظارة الداخلية عن عدم

١٢٩٦

٢٢

مطالب اشترى أرضا
ولم ينص على طريقها
ولم يذکر الحقوق
والمرافق ليس له المرور
في أرض البائع

ذی الحجة

١٢٩٦

١

ذى القعدة سنة

الامتثال وكيل البطر تكانه بسداد مبلغ ٢٧٦٢٠ قرشاً قيمة الثمن الذي تقدر قد صدر امر
ناظرها بصرف النظر عن تخصيصه الى آخر ما فيها من انه اذا لم يوجد مانع شرعى لتحرير
الحجة اللازمة فيجوز تحريرها بعد توقيع الصيغة الشرعية بتوكيل سعادة المدير لماعلم
من الاوراق من أن تلك الاطيان آيلة لمجته الميرى والتوقف فيما اذا كان ما يماثل
ذلك مما تقبل المساحة في ثمنه بهذه الكيفية من عدمه قد تأشر لمحضرة مفتى افندي
المديرية بالاطلاع على الاوراق المذكورة والافادة من حضرته عما تقتضيه الاصول
الشرعية فيها واقيدهن حضرته ان هذه المادة مشككة عليه ورغب رفعها لسعادتك
فبناء عليه لم يحرر له سعادتك ثم نؤمل الافادة بما تقتضيه النصوص الشرعية فيما (اجاب)
اذا آلت تلك الاطيان لمجته بيت المال ففحة بيع رقبته لمن يريد تملك عنها شرعا
يتوقف على وجود مسوغ شرعى من مسوغات بيع عقار الينيم فلو صح البيع بثمن معلوم
لوجود المسوغ الشرعى المذكور فالبراءة عن باشر البيع المذكور للشترى من الثمن صحيح
اصيلا كان المباشر للبيع أو وكيله لا يكون الوكيل بالبيع اصيلا في الحقوق المتعلقة
به فيضمن لمجته بيت المال قدر الثمن ويجب في ماله كالمصدر ذلك من وصي الينيم أو
وكيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقيتين كل منهما بوجهين كائنتين في
أرض خراجية يملك منفعتها فاسقط جانباً معيناً معلوماً من تلك الأرض من رجل آخر
ينتهي حدها اسقطه له من الأرض الى نصف ساقية من الساقيتين وهو الوجه الشرقي
منها فباع ذلك النصف من هذا الرجل الذي اسقط له منفعة تلك الأرض المعلومة وكل من
ذلك الاسقاط والبيع بثمن معلوم واستوفى ذلك شرائطه المعبرة وتحرر بالاسقاط
المذكور حجة شرعية من محكمة المديرية وتحرر ببيع نصف الساقية الشرقي المذكور
سنداً بضامورخ ٢ رجب سنة ١٢٨٧ فوضع المسقط له المشتري يده على ما ذكره وانتفع
به بالزرع وادارة وجه الساقية المذكورة وبقي باقي الأرض واحدى الساقيتين ذات
الوجهين ونصف الساقية الثانية وهو الوجه الغربي منها في تصرف المسقط البائع الى سنة
١٢٩٢ فاسقط باقي الأرض المذكورة وباع الساقية ذات الوجهين ونصف الساقية
الآخري التي باع نصفها الشرقي أولاً من رجل آخر وحرره بذلك حجة بينت فيها الحدود
والمقاس الا انه ذكر الكتاب فيها انه اسقط له أرض كذا سوى اثنتى عشرة قصبة بحارة
الشرقي خارج عن عقد الاسقاط وباعه ساقيتين احدهما بوجهين والآخري بوجه
واحد وتلك الحدود وهذا المقاس يخرج عنه نصف الساقية وهو الوجه الشرقي الذي
باعه أولاً من الرجل الاول ووضع المشتري الثاني يده على ما اسقط له واشتراه على هذا
الوجه كما كان المشتري الاول وضع يده على ما اسقط له واشتراه على هذا الوجه فصار كل
منهما يستعمل ما اشتراه من وجه الساقية المذكورة نحو السنتين ثم بعد ذلك باع المشتري
الاول المسقط له ما اشتراه من نصف الساقية المذكورة واسقط ما اسقط له من الأرض

٢٧
١٢٩٨
مطلب ابرو وكيل بيت
المال من ثمن ما باعه
من جهة بيت المال
صح وضعه كبراء
الوصى والوكيل

من رجل آخر وحوله بذلك السند اللازم فوضع المشتري الاخير يده على ذلك وتصرف فيه بالزرع وادارة ذلك الوجه وذلك البيع والاسقاط ووضع السيد والانتفاع بحضور ومشاهدة المشتري لباقي الارض ونصف الساقية الثانية بلا منازعة ولا معارضة مع قدرته على النزاع حتى مضت سنة وكل يتصرف فيما حوله على هذا الوجه ثم لما تنازل على التذيل احتاج المشتري الاخير الى نقل عدة وجه الساقية التي يملكها ليستقي به من ماء النيل من ترعة بجواره فوضع المشتري الثانى آلة جديدة على وجه الساقية الشرقى المذکور بدون اذن من مالكه حال غيبته فلم يعلم بذلك ناؤه ومنعه فادعى ان ذلك الوجه داخل في شرائه الذى اشتراه بتاريخ متأخر عن شرائه بائع المشتري الاخير متعللاً بما ذكر في حجه من قول الكاتب باعه ساقيتين احدهما بوجهين والاخرى بوجه واحد وذكرا ان الاخرى المعبر عنها بذات الوجه الواحدة هى الساقية الثانية التى اشترى منها المشتري الاول نصفها الشرقى الداخلة ارضه في حدود ومقاس ما سقط للاول من الارض المذكورة وانكر بيع المالك الاصلى ذلك النصف للمشتري الاول وارتفاع الحكومة وبالتحقق اتضح ان الوجه الشرقى خارج عن مساحة ارض المشتري الثانى وواقع في مساحة الاقصاب المستثناة من عقد الاسقاط وداخل فيما سقط للمشتري الاول فهل اذا ثبت بيع المالك الاصلى نصف الساقية المذكورة من المشتري الاول بيعاً صحيحاً بتاريخ سابق وثبت بيع المشتري الاول من المشتري الاخير هذا النصف واستلمه ووضع يده عليه وتصرف فيه في حضور ومشاهدة واطلاع المشتري الثانى الذى هو جاره لا تسمع دعوى المشتري الثانى ويحكم بذلك النصف للمشتري الاخير ولا يعتبر انكار المشتري الثانى الاّن ولا عبرة بتعلله بما ذكر في حجه على هذا الوجه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يحكم للمشتري الثالث من المشتري الاول بنصف الساقية المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ويمنع المشتري الثانى من منازعته بدون وجه شرعى ويؤمر تسليم ذلك المالك المذکور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بعضهم بالغ بعضهم قاصر لا وصى له ورواد ارام مقربة عن ابيهم ولم يعدم انتفاعهم بها وقد رتبهم على خيارها باع البالغ منهم جميع الدار المذكورة من رجل آخر بمن المثل ووضع المشتري يده عليها بد قبضهم الثمن المذکور بدون ولاية شرعية على القاصر المذکور فهل لا ينفذ البيع في نصيب القاصر ويتوقف على اجازته بهد البلوغ واذا بالغ ولم يجز البيع المذکور واداد اخذ نصيب باقي الشر كاه بالشفعة يقضى له به ويجوز للمشتري على تسليمها اليه ورفع يده عنها حيث لم يكن له وصى وما الحكم (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاخوة الباقين في نصيب القاصر بدون ولاية شرعية وبلا اذن قاض ولو كان البيع بمن المثل بل يكون موقوفاً والحال هذه لان له مجيز حال صدوره وهو القاضى فاذا بالغ القاصر جد الرشد يكون له الفسخ والاجازة حيث لا مانع كما ان له اخذ نصيب باقي اخوته في تلك

١٢٩٩

٤

١٣٠٠

رجب ١٨

الدار المبيعة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لا وصى له ولم يجز البيع في نصيبه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من كاتب ديوان خاصة خديوية في ربيع الاول سنة ١٣٠١ بمالفة في شخص باع جلة عقارات لا تخر بائعاً مع مئومة صار تسديدها الى البائع ثم بعد مدة ظهر شخص يدعى ان له من ضمن تلك العقارات شيئاً معيناً كان يملكه بطريق الهبة من قبل البائع وانه انشأ فيه ابنية لنفسه وانه لما علم بذلك في البيع الذي أجراه الواهب الاصلى طلب ثمن ذلك من البائع وما ذاك الا التسليم في بيعه ورضاه به فادعى البائع بما يقيس دسداً ذلك من طرفه اليه ولم يصل اليه شيء ويريد الا أن الرجوع على من انتقل الملك في ذلك اليه من قبل المشتري لتلك العقارات فهل على فرض ثبوت دعواه الملك واجازته للبيع الصادر من الواهب المذكور وطلبه الثمن من البائع وعدم وصول ذلك اليه يكون له الرجوع على البائع بالثمن لا على المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبل المشتري ولا خصوصاً له فيما ذكر على من انتقل الملك اليه بعد حصول الاجازة الشرعية وتسديد الثمن لمن باع افيدها والجواب (أجاب) صرح علماً بان الاجازة اللاحقة كالو كالة الـ ابقية فاذا تحقق وصول ثمن ما ذكر الى البائع من قبل المشتري فاجازا لما لك اجازة شرعية على فرض تحقق ملكه ما حصل من البيع فيما يملكه وقبض الثمن نفذ البيع وبرئ المشتري من ضمان الثمن بدفعه المذكور ويكون الثمن امانة في يد البائع للمالك المذكور ولا يكون للمالك المطالبة به على المشتري ولا على من انتقل الملك اليه من قبله والحال ما ذكر ولا خصوصاً له معهما في شأن ذلك وانما خصوصيته مع البائع في ذلك لبراءة ذمة المشتري بدفع الثمن للبائع واجازة المالك على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً لك رقبعة محدودة بمحدود أربعة وليس له أرض مجاورة لها وهي مائة ذراع مثلاً باعها لا تخر بثمن معلوم ولم يسم في البيع المذكور لكل ذراع ثمن وقبض البائع ثمنها وسلمها الى المشتري وتحررت له بها حجة شرعية وحين ذرعها ظهر انها تزداد عن مقدار الارض التي سميت في العقد فوضع المشتري يده عليها بمحدودها المذكور وقت العقد ووضي على ذلك خمس سنين والآن يريد البائع ان يرجع على المشتري بقيمة ما زادت الارض المذكور من الارض عما سمى في العقد معللاً بسمية مقدار اذرعها التي سميت وقت البيع مع كون الحدود التي ذكرت على أصلها فهل ليس للبائع الرجوع على المشتري بقيمة ما زاد من الارض المذكور كوردة ولا خيار له حيث لم يسم لكل ذراع ثمن والعبارة للعدو حيث لم تتغير (أجاب) اذا باع أرضاً محدودة على انها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراع ثمناً فوجدت تزيد في الارض عما سمى والمحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق ثمن ما زاد عن المسمى قضاء قول واحد الا ان الذرع وصف لا يقابل شيئاً من الثمن الا اذا كان مقصوداً كأن سمى لكل ذراع ثمناً كما صرحوا به وتكون الزيادة داخله في البيع معلومة للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر

١٣٠١

٢

شعبان

١٣٠١

١٥

مطلب باع أرضاً على أنها مائة ذراع مثلاً فظهر أنها أكثر فالزيادة للمشتري بلا ثمن حيث لم يسم لكل ذراع ثمناً

من الا فرغ زیادة ملك للبائع داخـ لا فی حدوده اما اذا كانت الزیادة خارجة عما یملكه فلا
تكون بمجرده هذا البیع داخلة فی ملك المشتري ویلزم للبائع ایضا مطالبة بشئ فی مقابلتها
والله تعالی اعلم (سئل) من خضرة قاضی محكمة قسم ثانى جیزة فی اخوین یملكان منزلا
فی بلدة من بلاد الاريا فباعاه لجماعة بثمن معلوم من الدراهم وشروط الغریقان فی صلب
العقد شروطا منها ان الثمن یدفع على أربع سنین بعد المسدد من المشتري فی كل سنة فی أول
شهر محرم ربیع وفى نهاية القسط الاخیر تقرر لهم الحجة الشرعیة وتسلم لهم الحجة الاصلیة
التي باسم البائعين ومنها انه اذالم یحصل تسديد باقى الثمن فی الاقساط المسد كورة
فللبائعين ان لا یملکوا المشتري المنزل المبیع المذکور ویصیر حسابانه علیهم بالاجرة
فی كل شهر من تاریخ البیع المذکور وتجررت بذلك ورقة شروط عادیة مؤرخة فی
خامس شهر محرم سنة ١٣٠٢ ولم یحصل قبض المبیع الى الآن فهل یفسد
البیع المذکور بتلك الشروط لاسما وقد شرط فیہ خيار نقد الثمن فی مدة الاربع
سنین ولم یحصل قبضه بتمامه فی ثلاثة ایام من حین تاریخ العقد المذکور أعلاه
ویكون للبائعين الانفراد بفسخه بعلم المشتري بدون رضاهم منع الفساد ویكون
للپائعين المذکورین التصرف فی المنزل المذکور بالبیع وغيره لغير المشتري المذکورین
افیدوا الجواب ولکم الثواب من الملك الوهاب (اجاب) فی الدرم باب خيار الشرط
فان اشترى شخص شیا على انه اى المشتري ان لم ینقذه الى ثلاثة ایام فلا بیع صحیح
استحبنا خلافا لرفر فلو لم ینقذ فی الثلاثة ففسد فذم عتقه بعدها لوفی یده فلیحفظ وان
اشترى كذلك الى اربعة ایام لا یصح خلافا لهما فان نقد فی الثلاثة جاز اتفاقا لان خيار
النقد لم یق بخیار الشرط انتهى وقوله الى اربعة ایام لیس قیسا بابل المارادیه تسمیة
مدقة معلومة تزيد على الثلاثة كأربع سنین كما هنا وما شرط فی صلب عقد البیع فی
حالة السؤال من انه اذالم یحصل تسديد باقى الثمن فی الاقساط المذکورة للپائعين
ان لا یملکوا المشتري المنزل المبیع الى آخره من هذا المعنى فیکون من هذا القبیل
فیکون من خيار النقد فیما زاد على ثلاثة ایام ففسد به البیع عند الامام وأبى یوسف
خلافا لهما مدولا ینقلب صحیحا لمضى الايام الثلاثة من وقت العقد قبل نقد باقى الثمن
وحيث فسد البیع ولم یقبض المشترون المبیع یكون للبائعين بل علیهم ما فسخه بعلم
المشتري بلا توقف على رضاهم اعدا ما للفساد كما یكون ذلك للمشتري واذا تم الفسخ
یکون للبائعين بیعه ثانیاً بیعا صحیحا لهم أو لغيرهم كما صرحوا به فی حکم البیع الفاسد
والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشترى قطعة أرض معلومة بثمن معلوم بشرط فاسد
وقد سلمها للبائع للمشتري فقبضها ودفع له الثمن ثم بعد ذلك حصلت متاركة بینهما هذا
البیع ثم بعد هذه المتاركة ومضى نحو ثلاثة أشهر ونصف عقد العقد البیع المذکور
صحیحا خالی عن الشرط الفاسد المذکور وتجررت بهذا البیع حجة شرعیة من محكمة

١٣٠٢

٢

مطلب بیاع على انه ان لم
ینقد الثمن الى اربعة
ایام فاكثر فلا بیع فسد
البیع

سنة جادى الثانية

١٣٠٢

٥

مصر الكبرى وتصرف المشتري المذكور في المبيع تصرف المالك في املاكهم واحداً
 في الارض المذكورة بناء جسيماً وصار يستغل ريعه مدة من البسنيين طال حياته
 وورثته من بعده ومنفى على ذلك نحو ثمان وثلاثين سنة ثم قام البائع المذكور يدعى
 على المشتري المرقوم بفساد عقد البيع المذكور بناء على مجرد وقوع العقد الاول الفاسد
 المذكور فهل حيث كان الحال ماذ كرى يحكم بفساد البيع لوجود العقد الثانى المذكور
 الذى تحررت به الحجة المرقومة واتصل بالمبيع حق للمشتري بسبب ما احدثه من البناء في
 الارض المذكورة ام كيف المحكم افيدوا الجواب (اجاب) اذا صدر البيع الاول
 فاسد بوجود الشرط الفاسد فيه وقبض المشتري المبيع باذن بائعه ملكه بقيمته لا بالتأمن
 المسمى وقته ويمتنع فمقتضى باحداث المشتري البناء فيه بعد القبض لكن لو حصلت
 متاركة من المتبايعين لهذا البيع وعقداه صححاً بدون هذا الشرط صح البيع بالتأمن
 المسمى وعلى كل فليس للبائع نزع المبيع من يد المشتري سواء قلنا بقاء العقد بصفة
 الفساد لوجود القبض باذن البائع واحداث هذا البناء لانه حق المشتري بتسليم البائع
 فيه تمتع الفسخ لحق الشرع الا انه يملكه المشتري بقيمته يوم القبض او قلنا بانقلابه صححاً
 بتعديده بعد الاول والمتاركة فيملكه المشتري حينئذ بالتأمن المسمى والله تعالى اعلم
 (سئل) في هذه المحادثة ثانياً بما صورته ثم اذا كان من جملة ما شرط في البيع الفاسد
 الاول المذكور من قبل البائع على المشتري انه لا يحدث في الارض المشتراة المذكورة
 بناء ثم حصلت متاركة من هذا العقد وعقد ثانياً عقداً خالياً عن الشروط المفسدة
 وعن شرط عدم البناء في الارض وتحررت به حجة شرعية فبنى المشتري المذكور بناء
 لنفسه فيما اشتراه لا يضر بحيرانه ضرراً يئنا ولصرف فيما اشتراه وبناء المدة المذكورة
 وقدمات البائع والمشتري والآن قامت ورثته يكافون ورثة البائى قطع ما بناء متعللين
 بمباشر في العقد الفاسد الاول من ان المشتري لا يبنى فيما اشتراه بناء لنفسه فهل ليس
 لهم مطالبه ورثة المشتري برفع البناء معاملة لهم بما شرطه مع مورثهم البائع والحال ماذ كر
 (اجاب) حيث جدد عقد البيع المذكور بصفة الهبة بعد حصول المتاركة فمن
 المتبايعين للبيع الاول وكان التعديداً خالياً عن شرط عدم البناء من قبل المشتري فيما
 اشتراه شراء صححاً كما هو مذكور فلا وجه حينئذ لتسكين ورثة البائع ورثة المشتري
 برفع هذا البناء بناء على شرط عدمه في البيع الاول المتروك شرعاً والله تعالى اعلم

* كتاب الكفالة *

وجب

١٣٠٣

١

(سئل) في رجل ضمن آخر في مال معلوم ومات الضامن والمضمون موجود على فهل
 لرب المال الرجوع على ورثة الضامن حيث كانت الضمانة في حياة الجميع (اجاب)
 لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل به ولا تبطل الكفالة بموت الكفيل فلو
 الدين أخذ دينه من التركة ان كانت له تركة وكانت الكفالة ثابتة والله تعالى اعلم

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٦

مطلب لا تبطل الكفالة
بموت الكفيل

(سئل)

(سئل) في جماعة من الفلاحين انكسروا في الاموال الاميرية فطلب شيخهم اعليهم
فاجتمع مع عدد اهل البلد واتفق رأيهم على توزيعه على المقتدرين فوزعوا ما عليهم كل
نفس بحسب طاقتهم والتزموا ذلك ودفعوه الى الديوان والا ن كل من التزم بشئ ودفعه
الى الديوان يريد الرجوع به على المكسورين فهل لا يجاب في ذلك (اجاب) اذا كان
الالتزام والدفع بدون امر المدفوع عنه لا يكون للدافع الرجوع عليه بما دفعه عنه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخراجا من البضاعة ليخبر فيه والريح بينهما مناصفة
وكتب رب البضاعة على العامل وثيقة بذلك ضمان شخص آخر للعامل فهل اذا باع
العامل البضاعة وتعذر قبض الثمن من المشتري لها وتلف شئ منها او اراد رب البضاعة
مطالبة الضامن بالتالف والمتعذر تحليصه من الثمن لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
المذكورة فيكون الضامن المذكور باطلا (اجاب) الكفالة بالامانة باطلة فلا يطالب
الكفيل المذکور بما هلك في يد المضارب من مالها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
اعطيت لامرأة أخرى مبلغا معلوما على ان ترسله الى بلادها فلان الفلاني ليشتري لها به
عقار فلما رسلت بعض المبلغ ولم ترسل باقية واستهلكته فلما تبين ذلك لصاحبة الدراهم
طلبت الباقي ممن اعطته فما قالت عندي وبذمتي اوفيه لك ثم توفيت المديونة فضمن
وارتد عنها المبلغ لصاحبه مؤجلا الى ثمانية اشهر ومضى الاجل فهل اذا اعترفت
لشروطها باقى المبلغ بذمتها وماتت عن تركته تنفي به وضمن وارثها ذلك المبلغ يكون
لدارثها مطالبة الضامن بعد حلول الاجل به (اجاب) نعم لرب الدين المذکور مطالبة
الكفيل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سروج له ابن عم اراد ان
يدخله معه في خانوته وصناعته فادخله معه ومن العادة ان تؤخذ ضمانه لشيخ الطائفة
على من يدخل في صناعته خوفا وقوع الخلل من الداخل فيما يتعلق بتلك الصناعة
فكتب السروجي المذکور ورورقة ضمانه لابن عمه لشيخ الطائفة ومكث معه مدة
واثني عشر يوما لا يتعلق له بتلك الصناعة وفهراريا من البلدة لا يعلم له مكان فطلب
رب السروجي ديونهم من الضامن فهل لا يصح هذه الضمانة ولا تكون شاملة للديون
للكفيل ولا يرضى لاربها مطالبة الضامن المذکور بها شرعا (اجاب) لا مطالبة على
الكفيل المذکور بما ادعى به من الدين على ابن عمه والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في ولد بالغ رشيد وكل اباه في عقد نكاحه وتولى ذلك الاب عقد نكاح ابنه
المذکور وعقد له وكتب الصداق على الاب بدون امره لكون عادتهم ان يكتبوه على
الاب لكونه متولى العقد والحال ان الاب لم يلتزم به بصيغة من صيغ الالتزام ولم يضمنه
ولم يرض بكتابته عليه ولم يوجد منه ما يفيد الرضا بذلك ثم مات ذلك الاب فهل يكون
الصداق في ذمة الابن ولا يؤخذ من تركته الاب لكونه لم يلتزمه ولم يضمنه (اجاب) نعم
يكون الصداق بذمة الزوج والزوجة مطالبة به وليس لها المطالبة في تركته الاب بدون

١٢٦٤

٢

مطلب الالتزام والدفع
بدون امر المدفوع
عنه لا يوجب الرجوع
مطلب الكفالة بالامانة
باطلة

١٢٦٤

١٥

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٥

محرم

•

محرم ١٤
سنة ١٢٦٥
طالب لرب الدين مطالبة
كل من المدين والكفيل
ولو من تركته

١٤ ١٢٦٥

ذى الحجة ٢٣
١٢٦٥

مطالب لا تصح الكفالة
بلا قبول ولا مع جهالة
المكفول له

٢٣ ١٢٦٥
مطالب ليس للدين
مطالب المدين باعطاء
كفيل به

محرم ١٤
١٢٦٦

كفالة شرعية والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى
حساب يدينه ما فاض منه شخص فيه وكتب على نفسه وثيقة به بموجب بينة شرعية ودفع
الضامن معظم الدين الذى ضمنه ثم مات الضامن المذكور عن ورثة فهل يكون لرب
الدين أن يطالب بباقى دينه المعين أو الرجوع على تركه الضامن جبراً على ورثته حيث
كان الضامن ثابتاً بالبينّة الشرعية وما الحكم (أجاب) الكفالة بالمال لا يبطل بموت الكفيل
وحيث كانت الكفالة به ثابتة يكون لرب الدين المطالبة في تركه الكفيل كما أن له مطالبة
المدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقتضى الأمر سفرها إلى بلاد الأفرنج في م كتب
الدار لأجل تغيير المهور أو صحة بدنّها وقد بلغها أن زوجها مدين يمكن منعه من السفر
معه بموجب سند عليه ودعاوى فرهنت المرأة المذكورة حجة عقارها في محل حكمها
الكائن بغير اسكندرية وأخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه أقامت لها وكيلاً
وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الأمر ويخلص الديون المذكورة وإذا
كان عندنهاية ذلك يظهر أن زوجها باقى عليه ديون فالحرمة المذكورة التزمت وكلفت
بذفع الدين المذكور من عقارها المرقوم على يده وكيلها مع جهالة المكفول له وعدم القبول
فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في
العقار المذكور لو فاء الدين أم لا (أجاب) الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة
أفركها لا يحجب والقبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له ورهن حجة العقار
لا يوجب ارتهاً بالعقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة
الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع
العقار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع بضاعة من رجل بعد المعاينة والتقليب
وكتب بذلك وثيقة شرعية لأجل أحد وتسعين يوماً واستلم المتساع البضاعة فبعد
الاستلام أراد البائع طالب كفيل غارم فهل له ذلك بعد الاستلام وانعقاد البيع أم لا
(أجاب) ليس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به على الظاهر كفى فتاوى مؤيد زاده
ولا يجبر على ذلك كما أفتى به قارى الهداية وأقره في معين المفتى وصاحب المنع حتى ادعى
في خلاصة الفتاوى الإجماع عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر
قدراً معلوماً من الدراهم سلفة بضمن شخص له فيها ويديره الدراهم تمسك بذلك فهل
إذا ما طل المقترض رب الدراهم ولم يدفع له شيئاً منها يكون لربها مطالبة الضامن سواء
طالب المقترض أو حضر حيث كان ضمانه ثابتاً بالبينّة الشرعية (أجاب) إذا كان كل من
الدين والكفالة به ثابتاً يكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما جام وستان شركة أراد كل منهما بيعهما وقسمه
الثن بينهما فقال أحدهما للآخرانى كنت ضمننت أبالك في مبلغ معلوم من الدراهم
لقلان ويريد أخذ نصيبه من الثمن عن دين أبيه وهو حى فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه

١٢٦٥

١٦

مطلب لا يلزم الابن بدفع دين
ابيه بدون كفالة به

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٨

صفر

١٢٦٥

مطلب ابراه من الدين
ثم اقر له به بطل الاقرار
بخلاف الاقرار بالدين
بعد الابرأه العام

دفع دين ابيه لاسيما وكل منهما معزول عن الآخر وفي معيشة على حدة (اجاب) ليس
الشرع يأخذ بشيء من ثمن نصيب شريكه بمجرد دعواه المذكور ولا يلزم الابن بدفع دين
والده بدون كفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ارسل مشتريا بالتاجر ليديعه جانب
بضاعة بثمن يتفقان عليه على ان المرسل ضامن للثمن فاعطاه التاجر البضاعة فكتب عليه
سندا بالثمن لاجل معلوم ودفعه المشتري بعد الاجل ثم بعد ذلك توجه المشتري في عام آخر
واخذ من التاجر بضاعة أخرى بثمن في ذمته بدون علم المرسل أولا وبدون ضمانه فهل
لا يضمن المرسل أولا ثم ما اشتراه المشتري ثانيا بدون علمه وضمانه (اجاب) نعم لا يضمن
المرسل عن ما اشتراه المشتري ثانيا بدون ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه
دين لا آخر عن بضاعة فطالبه رب الدين به فاعبر بدفعه واحضر له رجلا تكفل عنه الدين
المذكور له وكتب التكفل على نفسه وثيقة بالدين المذكور وانه ضامن له ثم بعد مدة
طلب رب الدين دينه من التكفل فادعى ان المدين بعد الكفالة دفع لرب الدين الدين
الذي تكفل به ووفاه له في ضمن بضاعة صدرت بينهما بعد الكفالة وانكر رب
الدين قبضه من الدين الكفالة المذكور فهل اذا لم يثبت ان المدين دفع الدين المذكور
لرب الدين لا يبرأ التكفل عن المطالبة به ويجبر على اداء الدين لصاحبه حيث اختار مطالبة به
ولا جبره بدعواه دفع الدين من قبل المدين من غير اثبات شرعي (اجاب) لا يبرأ التكفل
بالمال عن المطالبة به بمجرد دعواه ايفاء المدين الدين له بدون اثبات ذلك بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له زيد مثلاله في ذمة عمرو مبلغ معلوم
في كفالة بكر بالمال والزمه به بموجب سند شرعي لميعاد أربعة أشهر وبعدها سافر زيد
وعقب مدة وبعدها توفي عمرو ومفلسا فارسل زيدوكيلا ومطالب بكر التكفل بالمبلغ
فوجئ طالب الوكيل التكفل بحضور جماعة من المسلمين اجاب بكر بان المبلغ
عندي وفي ذمتي ولكن انما رض فامهلني بعد القيام من المرض ثم توفي بكر التكفل
وحين بلغ زيد اوفاه بكر ارسل وكالة شرعية الى ولده بقبض المبلغ من ورثة بكر وادعى
ورثته بكر بنعم كان المبلغ في كفالة والدنا وبعده ضي خمسة عشر يوما من تحرير السند بلغ
زيد ان عمرامفلس فطلب حقه فدفع له الثلثين وابرأ واسقط ذمة عمرو وذمة بكر التكفل
من الثلث واشهدوا بينة بذلك فادعى الوكيل بانه كيف يكون ذلك من بعد اقرار بكر
والعراق به بالمبلغ فاجاب المحاكم بان الساقط لا يعود ثم ادعى الوكيل من حيث اقر واعترف
الوكيل بالمبلغ لدى البينة فيلزم ورثة بكر الثلثان ولا يكون بينة زيد بينة اثبات وفيه ذمة
ورثة بكر بينة نفي فهل تقدم بينة زيد على بينة التكفل وهل يثبت المبلغ بتمامه او
الثلثين بعد ثبوت ما ذكر شرعا (اجاب) اذا ثبتت كفالة بكر في صحته بما على عمرو حال
حياته وثبت اقرار التكفل ببقاء دين الكفالة وانه لم يدفع الى رب الدين يحكم لربه باخذه
من تركه التكفل وما ثبت ابراه من الدين منه التكفل والاصيل لا يصح اقرار التكفل

به وفي تنقيح المحام - دية من الاقرار اقر بالدين بعد الابرأ منه لا يلزمه اشباه في الاقرار
وفي الساقط لا يهودا قول وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد أن أبرأه خصمه ابرأه عاما
فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما اقر به من العين لا يمكن تحدد الملك فيها مؤاخذه له
باقراره وتصحح الكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابله لذلك بخلاف الدين لكونه
وضعا قد سقط فلا يعود كذا افاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام اه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج باقى عن بيت وكفله به آخر ودفعه عنه ثم طالبه به
فامتنع متعللا بأنه بغير أمره فهل اذا أنكر المكفول ولم يثبت عليه الاذن بالبينة يكون
للمكفيل تحليفه واذا امتنع عن اليمين ونكل عنه يلزم بمادفعه عنه ذلك المكفيل
(اجاب) الكفالة بالمال ان كانت بامر المطلوب بشرط قوله عني أو على أنه على توجب
الرجوع وان كانت بغير أمره فاذا جحد المطلوب الامر فان اثبت المكفيل بالبينة قضى
له بالرجوع والا كان له تحليف المطلوب على عدم الامر فان نكل قضى عليه بالنكول
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب منه آخر فرسا فوجد المغضوب منه شيخ القبيلة
التي منها ذلك الرجل الغاصب للفرس فاخبره بذلك فاجابه ذلك الشيخ بان الرجل
الغاصب من قبيلته وأنه غصب الفرس وأنه ضامن له تلك الفرس ضمان غرم بحضرة
بينة عادلة فهل والحال هذه يلزم الضامن المذكور الفرس أولا (اجاب) تصح الكفالة
بالمغضوب لانه مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه الضمان اذا القيمة تقوم مقامه
فيمكن ايجابه على المكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر من مصر الى
بلده فكتب له شيخ طائفته وثيقة بالضمان للديوان حكم العادة التجارية واعطته
تذكرة وسافر ثم بعد مدة حضرت زوجته من بلده وادعت بان لها الى زوجها المذكور
دينا وتريد اخذه من شيخ الطائفة المذكور متعللة بأنه ضمنه للديوان عند السفر فهل
لا تجاب لذلك ولا يكون لها مطالبة بهدينها الذي تدعي به على زوجها حيث لم يضمن لها
وما الحكم (اجاب) جهالة المكفول له مانعة من صحة الكفالة فليس لزوجة الغائب
مطالبة الضامن المذكور بما تدعيه من الدين على زوجها الغائب والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل خبا زمنه آخر فيما يأخذه من غلة الميرى ضمان غرم ولكنه
شرط عليه انه يحسب له في كل ارب قرشين بسبب انه ضمنه فهل لا يعمل بهذا الشرط
ولا يكون له مطالبة الخبز بما تجمد عليه بعد الشرط المذكور وما الحكم (اجاب)
ليس للضامن المذكور مطالبة الخبز بما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفل
عن آخر مبلغا من الدين باذنه لربه ثم دفع الكفيل في غيبة المكفول عنه الدين ثم بعد
حضوره من غيبته طالبه الكفيل بمادفعه عنه لرب الدين فامهله في الدفع فلم يرض الكفيل
المذكور فكفله له رجل بالمبلغ فهل اذا غاب المدين يكون للمكفيل الاول مطالبة
كفيل المدين الثاني بالدين الذي كفله له ويلزم بدفعه له أم لا (اجاب) اذا كانت

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٢

مطلب تصح الكفالة
بالمغضوب

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

١٣

شعبان

١٢٦٥

٢٢

سنة رمضان
مطلب اذا ادى الكفيل
بالامر الدين ملكه فاذا
كفل به شخص صح

١٢٦٥

١١

شوال

١٢٦٥

٢٨

ذى القعدة

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

لكفالة بامر المطلوب بشرط قوله عنى اوعلى أنه على رجع عليه بما ادى ولا يطالب كفيل
بلاعمال قبل ان يودى الكفيل عنه لان تملكه بالاداء بحيث كانت الكفالة بالامر
بإي الكفيل ملك الدين فكان كالمطالب فاذا كفل به شخص للكفيل صح وكان
لاول مطالبة الثانى حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى
جل ضمن آخر فى مبلغ بامر فطلب منه رب الدين دينه فدفع له قدر ما علم ما من دينه
م ارااد الرجوع على المضمون باكثر منه متعللا بأنه اعطى لرب الدين رجعة لبراءة نفسه
مطوفيا أكثر من ذلك القدر فهل لا يرجع الا بالقدر المدفوع ولا يجاب للرجوع بالاكثر
أجاب) لا رجوع للكفيل المذكور على الدين الا بما دفعه منه والله تعالى اعلم (سئل)
رجل باع لآخر جانب حرير بثمن معلوم وجاء رجل آخر وضمن المشتري الى البائع فى
ثمن وكتب على نفسه وثيقة بالثمن ثم ان الضامن المذكور أفلس ولم يدفع ما ضمن به
الى البائع وعند البائع بينه وبين الذى اشترى الحرير المضمون لا الضامن فهل يلزم المشتري
بثمن الحرير الى البائع ولو كان دفع الى الضامن ولا عبرة بالكتابة المذكورة (أجاب)
بأن مطالبة كل من الكفيل والاصلح حيث لم تكن حوالة ولا يبرأ المدين بدفع الدين
لكفيل والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل دفع لآخر قدرا من الدراهم غارقة على ارض
راعى معلومة ووضع المرتهن يده عليها بزرعها مدة من السنين ثم اخذها شيخ البلد وردها
براهن رب الارض ثم مات المرتهن قبل قبض دين الغارقة وله ابن فطالب الراهن بدين
الغارقة فادعى الراهن انه شرط وقت الرهن ان شيخ البلد ضمان لدين الغارقة اذا
كان صاحبه يطالب به ويده وثيقة بذلك وادعى شيخ البلد على ولد الميت ايضا بان اياه
برأوا سقط حقه من الدين لشيخ البلد ويده وثيقة بذلك فهل يكون لابن رب الدين
بالسبة الراهن بدين الغارقة ولا يسقط الدين عن الراهن ولو ثبت ان رب الدين ابرا
عن البلد عن الدين واسقط حقه عنه ويجبر المدين على دفع الدين والحال هذه (أجاب)
بأن الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فلو ادرث رب الدين المذكور مطالبة المدين بما عليه
من الدين الثابت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه لآخر مبلغ من الدين طالبه
رب الدين وتنازع معه فى شأنه فحضر رجل وكفله لرب الدين باذن المدين وكتب على
الكفيل وثيقة به فهل اذا دفعه المدين لرب الدين ثم ادعى بعد ذلك رب الدين على
الكفيل بالدين المذكور وطالبه به فى غيبة المدين ثم حضر واثبت انه دفعه له وخلصه به
شهادة البينة الشرعية يبرأ الكفيل ويمنع رب الدين من المطالبة به ولا عبرة بالوثيقة
الكتابة بالدين المذكور والى على الكفيل (أجاب) الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
كما ان حوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة وحيث كفل الرجل المذكور وكفيل على
نفسه وثيقة بالدين فان لم يشترط براءة الاصيل لا يكون لرب الدين مطالبة الكفيل به
محقق اداء الاصيل بالوجه الشرعى وكذا واشترط لاستيفاء حقه بالتبرع من المحيل والله

٢٣ ١٢٦٥

صفر

١٥ ١٢٦٦

جادی الاولی

٩ ١٢٦٦

١٠ ١٢٦٦

مطالب لا تصح الكفالة
بمال الشركة الا اذا
انقلب دينها بها

مطلبا

تعالى اعلم (سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه لربه وثبتت كفالته على يد القاضي ثم بعد ذلك حضر رب الدين عند الكفيل وفكّكه من الكفالة وقاله بحضرة بينة شرعية فهل تنفسخ كفالة الكفيل بذلك وليس لرب الدين مطالبة بعد ذلك بشئ من الدين (الجواب) ببرأ الكفيل عن الكفالة ببراءة رب الدين له منها والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان المدارس عن حادثة حصلت لها ان رجلين معاولين لتوريد الحجر الدبش لعمارة المحصورة التزاما ليري بتوريد كذا كذا قنطارا من الحجر في كل يوم لهذه العمارة والمراد ان يضمهما رجل في هذا التوريد وهذه المساواة ضمان غرم فهل تكون هذه ضمانا شرعية أولا (أجاب) قد اطلعنا على ما سطر به هذا الرقيم والافادة عن ذلك ان هذه الكفالة على هذا الوجه غير صحيحة بمقتضى اصول الشريعة الغراء لان ما ذكره عقد فاسد واجب النقض شرطا وليس على الاصيل بسببه وجوب التسليم ولا ضمان العين المبيعة على هذا الوجه حتى ياتر منه الكفيل اذ من شروط الكفالة كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يحير الاصيل على تسليمه كما في الهندية عن الذخيرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في نظيرة وق النكاح وفي تفسير نحوه لها باولاده منها الذين لم يبلغوا سن الخامسة مدة معلومة وضمنها لطلقها رجل ضمان حضور محضر هاله هي واولاده منها وقت الطلب فهل اذا حبست في دين عليها في غير بلد المطلق وطلب منه المطلق احضارها باولادها وتغذر عليه ذلك كليا لا يكون لطلقها تسكينه بشئ يجز عنه بل يذهب معه الى المحل الذي حبست فيه ويعلم به واذا خرجت من الحبس بعد ذلك وبحت وفتش عليها فلم يجدها بعد البحث والتفتيش عليها غاية جهده لا يلزمه شئ سوى ذلك لاسيما ولم يكن عليها دين لطلقها ولا يعلم مكانها ولا يلزم الضامن المذکور احضارها حيث كان مكانها غير معلوم (أجاب) ليس للزوج مطالبة الرجل المذکور باحضار مطلقة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه لاخر مبلغ من الدراهم ضمنه اخوه لرب الدين ضمان غرم وكتب بالضمانة وثيقة مضمونها اقروا شهد على نفسه فلان بن فلان انه ضمن وتسكفّر أخاه فلانا بن والده الى فلان في مبلغ وقدره كذا واذا تأخر فلان في قرش واحد من المبلغ يكون مطلوبا منه واشهد على نفسه جماعة وشمل الوثيقة باسمه وختمه فهل اذا قبل رب الدين الكفالة ثم مات الضامن وترك بيتا معلوما له يكون لرب الدين أخذ المبلغ المكفول به من تركته ويساع البيت لو فاء دين الكفالة حيث لا وفاء لدين الكفالة الا من البيت المذکور ويقدم دين الكفالة على اللزوة (أجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل به ويقدم دين الكفالة على الارشفت بتحقت الكفالة بالمال شرطا يكون لرب الدين استيفاء دينه من تركته التكفيل مقدما على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شريكين ادعى احدهما على رجل لبعني به ضمن له شريكه بمبلغ معلوم من المال المشترك بينهما ضمان غرم وان المضمون قفما

فليس الاثر كذا و يريد تعريم الضامن للبلغ المذكور والمحال ان الضامن مفلس ايضا ولا
 قيل له فهل لا يكون هـ هذه الكفالة صحيحة ولا يطالب الكفيل بشئ من هذا الدين
 والمحال هذه (اجاب) مال الشركة في يد الشريك امانة فلا تصح الكفالة به الا اذا انقلب
 دين في ذمة أحد الشرى يكن قبل الكفالة به فكفله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية فطلبه منه فجوز عن دفعه لربه فضمنه آخر على
 أنه يدفع له كل شهر قدر ما معلوما ضمن الضامن رجل آخر على أنه اذا لم يوف الضامن
 الاول يدفع الضامن الثاني ما سقط عليه هـ ثم دفع الضامن الاول بعض الدين ومات قبل
 دفع الباقي والمحال ان الدين المذكور معلوم للضامن الاول والثاني وكذلك التقسيط
 معلوم للضامن الاول والثاني فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن الثاني يباقي
 التقسيط اذا ثبت ذلك (اجاب) اذا وقعت الكفالة بالمال صحيحة يكون لربه مطالبة
 الكفيل وكفيله به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكيل يقبض له اجرة
 اما كنه فرفعه من التوكيل وله عنه ماله من اجرة التي قبضها فدخل رجل
 بينهما بالصلح واستأجر الوكيل من موكله الامكنة المذكورة وتعهدها الرجل المصالح
 بالوكيل المذكور وتكفل بيده للوكل وتعهده الوكيل المذكور انه مادام على قيد الحياة
 ومستأجر الامكنة المذكورة يدفع المستأجر ما عليه من الاجرة مقسطا كل شهر منه كذا
 وما يقبضه من الاجرة المستقبلية يدفعه للمالك شهر ابراهيم وان تأخر عن دفع ذلك ترفع يده
 عن الامكنة ويقوم المستأجر المذكور بدفع ما عليه من جميع الاجرة القديمة والحديثة
 للمالك المذكور فهل اذا تأخر عليه شئ من الاجرة ولم يوف بدفعها الا من القديمة ولا من
 الحديثة ورفع المالك يده عن الاماكن المذكورة وأمر الرجل الذي كان سديا في الصلح
 بقبض الاجرة من السكان وصار يقبضها ويدفعها للمالك كما حكم أمره ثم بعد نحو سنتين
 اراد ان يطالبه بما تأخر على وكيله من دين الاجرة متعللا بأنه كان سديا في الصلح بينهما على
 الوجه المذكور لا يكون له ذلك حيث لم يثبت انه ضمن له شئ مما عليه من دين الاجرة
 غم انه تكفل له بيده ضمان حضور (اجاب) ليس لرب الدين مطالبة الكفيل
 المذكور بدينه اذا لم يثبت انه كفيل به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدر ما معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والرجح بينهما وكفل العامل رجل
 لرب المال بمادفعه للعامل المذكور فهل اذا اتى المال تحت يد العامل وأراد رب
 المال الرجوع به على الكفيل لا يجاب لذلك ولا تكون الكفالة بمال المضاربة صحيحة
 (الاجاب) مال المضاربة في يد المضارب امانة ولا تصح الكفالة بعين الامانات فليس لرب
 المال مطالبة الكفيل بما هلك من المال في يد المضارب بناء على هذه الكفالة والله
 تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشتروا بضاعة من رجل بثمن في الذمة على ان كلا
 منهم يدفع ثلث الثمن فدفع أحدهم بعض ما عليه وبقي البعض بذمته فضمنه أخوه فيه

٢٦
 ١٢٦٦
 مطلب لرب الدين مطالبة
 الكفيل وكفيل الكفيل

جمادى الثانية
 ١٨
 ١٢٦٦

ذى القعدة
 ١٠
 ١٢٦٦
 مطلب لا تصح الكفالة
 بعين الامانات ومنها
 مال المضاربة
 ربيع الاول
 ١٤
 ١٢٦٧

فهل اذا حصلت مما طلة منهما الرب الدين يكون له الرجوع على عميله ومطالبة بمباقي له بذمته (اجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بعد تحقق الكفالة بالمال شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على أشخاص ديون فطلبها منهم وجسهم عليها فجاء شخص وضمن الديون ضمان غرم وكتب على نفسه وثيقة بذلك مكملة الشهود على العادة فأتى رب الدين فطلبت ورثته الضامن بذلك المبلغ فطلب الضامن الوثيقة فلم توجد فلما تحقق عنده ضياعها أنكر ذلك والحال ان الشهود موجودون يشهدون بطبق ذلك وانه ضامن لتلك الديون ضمان غرم فهل والحال هذه يكون ملزوما بما ضمنه بعد شهادة الشهود العدول عليه بطبق ذلك (اجاب) لورثة الدائن مطالبة الكفيل المذكور بما ضمنه من الديون بعد تحقق الكفالة بها بالوجه الشرعي ولا يتوقف الزامه على وجود وثيقة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها مبلغ من الدراهم عند زوجها اقترض كفله به أخوه فهل اذا دفع لها الكفيل بعضه يكون لها مطالبة كل من الاصيل والكفيل بالباقي (اجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بالدين بعد تحقق الكفالة به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر ومات المدين فملا الأثر كفه فهل اذا أراد رب الدين مطالبة أخى المدين بدينه متعللا عليه بانه كان ضمنه له لا يجاب لذلك لعدم صحة الكفالة والحال هذه او يكون له مطالبة به (اجاب) الرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل اذا ثبتت الكفالة عليه بالوجه الشرعي حال حياة المكفول اموال كفله أخوه بعد موته فملا فلا مطالبة عليه لتصرحهم بعدم صحة الكفالة ولومن الوارث عن ميت مفلس لسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين عند أخرى يدل على كانت استهلكته هذه الأخرى وعوضتها بدله على يدوكيها او التزمت لها بدفعه طائفة مختارة بتراضها على ذلك وضمنه لما زوج الأخرى وتكفل لها بدفعه ثم مات الضامن الكفيل المذكور عن تركه ورثة فهل يكون لصاحبة الدين المذكور مطالبة كل من المرأة التي عليها الدين وورثة الكفيل (اجاب) اذا تحققت الكفالة يبدل ما استهلك يكون للمكفول له مطالبة كل من الاصيل والكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وامها واختها وقسمت تركتها بينهم وخرج في شأن ذلك دفتر قسام بنجم القاضي بعد ان أخذ كل ذي حق حقه وغاب الزوج ولم يعلم مكانه فادعى رجل على الام بانه كان تزوج بنتها التي ماتت وقسمت تركتها من نحو خمس عشرة سنة وطلب منها احضار الزوج الغائب لاجل ان يدعى عليه بما أخذه من تركتها فهل لا تجبر على ذلك ولا يلزمها احضاره بدون ثبوت كفالة لاسيما وقد تزوجت بنتها المذكورة بقهر ثلاثة من الأزواج والبعض طلقها والاخير ماتت معه وأخذ ميراثها منها والمذمومة موجودة عالم بذلك وساكت لم يدع ولم ينزع في شيء من ذلك المدة المذكورة من غير مانع شرعي

(اجاب)

ربيع الثاني سنة

١٢٦٧

٢

جادي الاولى

١٢٦٧

٢

شوال

١٢٦٧

٥

ذي الحجة

١٢٦٧

٢٢

منايا لا تصح كفالة
الوارث عن ميت مفلس

١٢٦٧

٢٣

ربيع الاول
سنة ١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٥

جداى الثانية

١١٦٨ ١١

محرم

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٢٤

مطلب الكفالة بلا اذن
او اجازة لا توجب الرجوع
بما اداه الكفيل

ربيع الثانى

١٢٦٩ ١٨

(أجاب) لا تجبر الام على ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على جماعة تكفل له به رجل وكتب عليه به وثيقة شرعية بخطه وخته فهل يكون لرب الدين مطالبة كل من الكفيل ومن عليهم الدين بدينه المذكور (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بدينه حيث ثبتت الكفالة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال عليهم دين لا آخر بموجب تمسك بتخصيص كل منهم بما عليه من الدين وضمن كل منهم للآخر ضمان غرم وان كل من حضر منهم يدفع ماعلى الآخر فدفعت أحدهم ماعليه من الدين فهل لرب الدين مطالبة بما على الآخرين من الدين بحكم الكفالة كماله المطالبة عليهم بما اوضحا حيث كانت كفالة كل منهم للآخر فائتة بالبيعة الشرعية (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل به حيث ثبتت الكفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كفل آخر في دين عليه لربه ثم بعد مدة ابرأ الرب ذمة الكفيل من الكفالة بالبيعة الشرعية يبرأ الكفيل من الكفالة (أجاب) اذا ابرأ الرب الدين الكفيل من الكفالة برى دون الاصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين شرعى على آخر كفل به رجل له بدون اذن واجازة من المدين فهل اذا أدى الدين لربه بهذه الكفالة لا يكون له الرجوع على المكفول منه والحال هذه (أجاب) الكفالة بلا اذن او اجازة المكفول عنه في المجلس قبل قبول الطالب وان صحت لا توجب الرجوع بما اداه الكفيل ويكون متبرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجلين بضاعة بثمن معلوم لا رجل معلوم وكتب عليهم ما سند بذلك فالقيه المطلوب من الواضعين اسماءهم واختامهم فيه مبلغ معلوم وقد دره كذا الاجل كذا معينا ثم بعد ذلك طلب البائع منهما ان يكتباني السند بانهما متضامنان متكافلان فاجابه أحدهما وامتنع الآخر من ذلك فهل اذا ترتب على من كتب على السند بانهما متضامنان متكافلان متكافلان مبالغ وأراد البائع ان يطالب به للآخر الذي لم يكتب على السند لا يجاب لذلك حيث لم يثبت بوجه شرعى ضمانه لما على الآخر (أجاب) ليس لرب الدين المذكور مطالبة أحد مدينه بما على الآخر حيث لم يثبت كفالاته به شرعا نعم لو كان الدين المطالب به ببعض المكفول به من احد الرجلين يكون لربه المطالبة به عن تحققت منه كفالاته دون الآخر الذي لم يكفل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر اقر له به بحضرة بينة شرعية وطلب من رب الدين ان يمسكه عليه وان يحضر له ضامنا به فاجابه رب الدين لذلك وضمنه له رجل ضمان غرم وضمن الضامن له رجل ايضا ودفع الضامن بعض الدين لرب الدين باذن المدين فبعد مدة انكر المدين الدين بر يدبذلك ابطال الضمان فهل اذا تصادق كل من المدين والضامين على الدين وانهما ضامنان به بشهادة البيعة الشرعية ودفع احد الضامين بعض الدين لا يعتبر انكار المدين ذلك ويكون لرب الدين مطالبة كل من المدين والضامين والحال

جادی الاولی سنة

٤ ١٢٦٩

مطلب علی الکفیل
بالنفس احضار المكفول
اذا علم مكانه والا فلا

١٣ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

جادی الثانية

٩ ١٢٦٩
مطلب بحاصص رب
الدين غـ رماء الکفیل
في تركه
ذی الحجة

١٨ ١٢٦٩

محرم

١٥ ١٢٧٠
مطلب تعليق الكفالة
بشرط متعارف صحيح

هذه (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيلين بدينه اذا أثبت مدعا ذلك
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه انه ضمن رجلا الى
ان تتم دعواه التي بينه وبين رجل آخر على انه ان فر هذا الرجل المضمون هارباً يكون
ملزوماً باحضاره وكفل هذا الرجل الذي ضمن رجل آخر فاذا يكون الحكم في هذه
الكفالة هل يحكم بحمتها أولاً واذا قلتم بحمتها وفر المضمون هارباً ولم يعلم مكانه وتعد على
الكفيل احضاره فهل يحكم باحضاره أولاً (أجاب) تصح الكفالة بالنفس وعلى
الكفيل احضاره للمكفول له اذا كان مكانه معلوماً والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
في كفيل عن وارث ميت بما يظهر على تركه مورثه من الدين فجاء رجل يدعي الوكالة
عن شخص وان موكله ديناً على الميت المذکور فهل اذا لم يثبت ذلك الوكيل وكالته مودين
موكله لدى المحاكم الشرعي لا يطلب من الكفيل شيء من الدين (أجاب) لا المطالبة على
الكفيل المذکور والمحال هذه على ان الكفالة لا تصح مع جهالة المكفول له او المكفول
عنه ولا يضر جهالة المال المكفول به بخلاف النفس المكفول بها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل قال لا خير بيع فلانا القدر الفلاني من الطرابيش بالقدر الفلاني من
الثن وعلى ضمانه فباعه وبعد البيع قال على ضمانه بالثن المذکور ثم أقلس المضمون
ومات الضامن وله تركه فهل اذا أثبت البائع المضمون له الضمان بالبينه الشرعية
يكون له المطالبة في تركه الضامن المتوفى واذا كان على الميت الضامن دين آخر يكون
للمضمون له محاصصة الغرماء (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من مدينه ومن الضامن
حيث ثبتت الكفالة بالوجه الشرعي واذا مات الكفيل بالمال لا تبطل الكفالة فرب
الدين المطالبة في تركه الكفيل وبخاصص فيها كباقي غرمائه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ضمن آخر في مبلغ معلوم من الدين ودفع منه جانباً ثم مات الضامن عن ورثة
وتركه فهل يكون لرب الدين أخذ ذباقي دينه من تركه الضامن وتجبير الورثة على دفعه
من التركة حيث كان المضمون مفلساً لا مال له (أجاب) لا تبطل الكفالة بالمال بموت
الكفيل ولرب الدين أخذ دينه من تركه بعد ثبوت الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في ضمانه حاصلها قد ضمنت جناب المعلم منقربوس في كونه يوفى المبلغ
في هذا الميعاد واذا ما أوفاه ولم أحضرته في الميعاد فكون ملزوماً بأداء المبلغ المعين
بجوابه فهل اذا عجز المديون عن الوفاء وأحضر ولم يوفى يكون الضامن بهذه الألفاظ
ملزوماً أم لا (أجاب) تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح وما تفسيده هذه الألفاظ
بحسب مدلولها مع ما فيها من اللحن كادخال لم على الفعل الماضي في قوله اولم أحضرته
ورفع خبراً ككون ان الضامن يكون ملزوماً بالمال عند عدم ايفاء المديون ولو أحضر
المكفول لانه علق الزام نفسه بالمال على أحد الشرطين وهما عدم ايفاء المديون
والاحضار في الميعاد فاذا وجد أحدهما الصادق بعدم ايفاء ولم يوجد الآخر وهو عدم

الاحضار

الاحضار بان وجد الاحضار تحقق الجزاء وهو لزوم المال لوجود الشرط فكأنه قال ان لم يوجد الايفاء منه فانه لم يزوم وان لم يوجد الاحضار فانه لم يزوم فقد الزم نفسه بالمال عند تحقق احد الشرطين كما تفيد اوائلي لا احد الشئين فان جعلت اوجه في الواو وكان ذلك في مثل هذا المقام متعارفا بحيث لا يفهم منها الا معنى الواو عرفا برئ الضامن باحضار المضمون وان وجد عدم الايفاء لانه يكون معلقا كفالته بعدم الايفاء من المديون وعدم احضاره فلا يصير كفيل بالمال الا اذا وجد الشرطان معالان المعلق على شئين لا يتحقق بوجود احدهما فقط لكن هذا يتوقف على تحقق ان هذه الالفاظ لا يفهم منها عرفا الا ما ذكرناه آخره فليست نظروا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر قد فتمت زوجه المدين بعض الدين لربه ونكحت له بالبعض الا آخر محضرة بينة ثم بعد ذلك مات المدين عن زوجته الكفيلة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الكفالة من

١٢٧٠

٢٥

الزوجة بالبينة الشرعية تحجب الزوجة الكفيلة على دفع ما بقي من الدين لربه (اجاب) نعم تحجب على دفع ما بقي بذمتها بسبب الكفالة لربه حيث كانت الكفالة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وعليه ادين له فبعد التزوج بغيره طالبها بالدين المذكور فوض من الذي تزوجها الدين لطلقها وتسكفل به محضرة بينة شرعية فهل اذا

شوال

١٢٧٠

١٦

مطلب برهن على أن هذا المحاضر كفيل عن الغائب بآمره وعلى الدين قضي له على المحاضر والغائب الخ

١٢٧٠

٢١

كان الدين ثابتا وثبتت ذكرا من الكفالة يكون لرب الدين مطالبة كل من الضامن والمضمون به (اجاب) نعم يكون للدائن مطالبة كل من الكفيل والمكفول بالمال بعد تحقق الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه كفيل له مالا معلوما على رجل غائب فادعى المدعي عليه دعواه ويريد ان يقيم البرهان على ان له المال المذكور وعلى المدين الغائب ويطلب الكفيل المدعي عليه به فهل لا تمنع دعواه على المدعي عليه ولا يقبل برهانه حتى يحضر الغائب ويثبت عليه ما يدعي به (اجاب) اذا ادعى رجل على آخر ان له على رجل غائب كذا من المال وان هذا المحاضر كفيل عنه بآمره وبرهن على ذلك قضي له عليه ما ادعى على الغائب الاصيل وعلى المحاضر الكفيل ولو برهن انه كفيل عنه هذا المال بلا أمر الغائب قضي على الكفيل قضا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل وقررها عليه نفقة وكسوة وخافت منه ان يسافر ولا يترك لها النفقة وطلبت منه ان ياتي لها بكفيل يكفله في النفقة والكسوة المقررة فهل يجيبها القاضي الى ذلك (اجاب) نعم يجيبها القاضي الى كفيل بنفقة الى شهر على قول أبي يوسف وعليه الفتوى والتقدير بشهر عند عدم العلم بمقدار غيبته فلو علم انه يغيب أكثر من شهر أخذ بقدرها كما في رد المحتار من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر وكفله به آخر لرب الدين ومات الكفيل عن ورثة فهل يكون رب الدين مخيرا بين طلب ورثة الكفيل والمدين به واذا اختار أخذ الدين من

١٢٧٠

٢٤

مطلب يؤخذ كفيل بالنفقة الى شهر وان علم انه يغيب أكثر أخذ بقدرها ذي القعدة

١٢٧٠

٢٣

مدينه واراد حبسه عليه يجاب لذلك (اجاب) نعم لرب الدين مطالبة المدين وورثة

ذی القعدة سنة

الكفيل من تركه بدینه حيث لا مانع وله حبس المוסر بدینه الحال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ضمن لاخر رجلا ضمان حضور وسلمه له طائعا مختارا بحضرة بينة وبعد
 التسليم اشترى منه نخلا بثمن معلوم وقبضه البائع ووضع المشتري يده على النخل وصار
 يتنفع به هذه والا ن يدعي خصمه ان الضمان كان ضمان غرم وانه باع له النخل بالاكراه ولا
 بينة له على دعواه فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في النخل
 للمشتري (اجاب) لا يقضى لمذع مجرود دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل كفل ماعلى أبيه من الدين لانا س باذنه ودفع عنه الدين لاختصاصه بامره
 ومات الاب عن ورثة وتركه فهل يكون لابنه الكفيل اخذ ما دفعه عنه في هذه الحالة من
 تركته (اجاب) اذا ادى الكفيل بامر المكفول عنه يكون له الرجوع عليه وله اخذ ذلك
 من تركه المكفول عنه حيث لم يأخذه حال حياته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن آخر ضمان غرم لاخر بقدر معلوم من الدين ثم
 بعد مدة حضر رب الدين الى الضامن وطالبه بحضور المضمون ثم احضر الضامن
 المضمون لرب الدين وسلمه له واقاله من الضمانة بشهادة بينة شرعية فهل يبرأ الضامن
 باقالة رب الدين له وليس له مطالبة الضامن بشيء بعد ثبوت ذلك لدى المحاكم الشرعية ولا
 عبرة بانكار رب الدين ذلك (اجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك اذا تحققت البراءة من
 الكفالة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد منفرد في معيشة
 وحده وله أم منفردة في معيشة وحدها فنزح الرجل المذكور امرأته ودخل بها ومكث
 معها مدة من السنين فبعد ذلك اخذ الرجل المذكور بعض حلى من زوجته وبعض
 دراهم وغاب غيبة لا يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وتريد الزوجة المذكورة أن تطالب
 أم الزوج بما اخذه من زوجته فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك بدون ضمان
 وكفالة شرعية (اجاب) نعم لا تجاب الزوجة لذلك اذا كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل موسر له ابن في عائلته لا مال له ولا كسب فزوجه الابن من ماله امرأته
 وتكفل بنفقة الاب ودخل بها الابن في بيت أبيه ثم بعد ذلك طاب الابن ولم يعلم له محل
 فهل والحال هذه يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه الغائب حيث تكفل بها (اجاب) اذا
 تحققت كفالته عن ابنه بنفقة زوجته بالوجه الشرعي يكون لها مطالبة بها مع غيبة
 الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع عمه وأبيه في معيشة واحدة ولم يكن للرجل
 المذكور مال خاص به زوج العلم المذكور ابن اخيه المذكور بامرأة على صداق معلوم
 القدر والترم العلم بالمقدم والمؤخر من الصداق بحضرة بينة شرعية فدخل الزوج بالزوجة
 المذكورة وعاشا مدة ثم مات عنها وعن عمه وأبيه فهل يجبر العلم المذكور على دفع
 مؤخر الصداق لزوجة ابن اخيه المذكور حيث التزم به عند العقد اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) اذا ثبتت الكفالة بالمهر عن الزوج من العلم يكون للزوجة مطالبة الكفيل بما

٢٨
محرم
٢٦
مطلب أدى الكفيل
بامر الكفول عنه له
الرجوع عليه وأخذه
من تركه

٢٧

صفر
٢٠

٢٤

جادی اولی

١٢٧١

كفل

كفل به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابط خانه بما حاصله انه من مقتضى الافادة الواردة من ديوان المهمات بخصوص محمد الضاحى الخزنجى الذى ظهر عليه عجز مبلغ جسيم وصدر الحكم من مجلس العسكرية بديوان الجهادية ببيع املاك الضامن له عبد الاطيف الخيمى بسبب انه لم يوجد عنده ما يجزى تسديد ما على الخزنجى وما يبق بعد ذلك يطلب سداده من المصدقين عمال بما تدون بالاوامر الصادرة ولما انتهى فزاد الحصة التى للضامن بحمام منقر حصل التوقف من الضامن بقوله انه قدم عرضا للاعتاب بالتظلم ولم يصدر امر بفسخ الحكم الاول ويريد حضرة ناظر المهمات طلب الدلائل وصاحب الحصة والمشتري ومن يلزم من الشريعة لاجل تحرير حجة المبايعين ومخاطبة الشريعة ووردت الافادة بان مثل هذا الاستفتاء عنه من خصائص خبر تكم وليكون الضامن لادبون متوقفا فى السماح للمشتري وهو مديون للبى اقتضى الحال الاستلام هل يوجد وجه لتقرير المبايعه من الشريعة للمشتري بدون سماح من صاحب الحصة اذ هو مديون للبى وقصد بذلك الممارعة عن قادية الحق (اجاب) لقد اطلعنا على خطاب حضر تكم هذا وما به صادمه معلوما ومن حيث ان القصد افادة الحكم الشرعى عن بيع الحصة التى هى عمالو كة للضامن فى الحمام المذكور مقابل ما هو مطلوب منه بسبب هذه الضمانة حيث لم يوجد له ما يوفى منه المطلوب من المضمون للبى فحيث ان ذلك يتوقف على معرفة كيفية الضمانة وصحتها وهل تحقق على المضمون ما يوجب الزام الضامن بدفعه حتى تعطى الافادة عن بيع تلك الحصة بدون رضاه وعدمه اذ الحكم الشرعى انه لا يباع عليه ذلك بدون رضاه الا اذا كانت تلك الضمانة صحيحة شرعية وتحقق على المضمون ما يوجب الزامه والزام ضامنه بدفعه ما عليه من دين صحيح او غصب لمال المضمون له اقتضى الحال تحريره لكي يصير احواله ما ذكر على حضرة ميرزا فتدلى وابطاح حقيقة هذه القضية وكيفية الكفالة وكيفية الزام المضمون والضامن فان تحقق عنده انها كفالة شرعية وان الكفيل والمكفول ملزومان بهذا الامر وان بذمة المديون ديننا صحيحا باع القاضى على المكفول او الكفيل فيما عليه من الدين كل ما لا يحتاج الى به فى الحال لوفاء الدين ان امتنع عن الاداء والبيع بانفسهما وبدأ فى البيع بالاسر فالاسر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين ثاب شرعا فحبسه رب المال فطلب المدين رجلا ليرضه ويخلصه من السجن فضمن الرجل الدين باذن المدين ضمان غرم وكتب بذلك وثيقة على يديينة ثم بعد ذلك مات الضامن وله تركه فهل يمكن رب المال من اخذ ماله من التركة ولا يمنع وترجع ورثة الضامن على المضمون حيث كان الضمان بأمرة (اجاب) اذا كانت الكفالة بالمال ثابته صحيحة ومات الكفيل عن تركه يكون لرب الدين اخذ دينه من تركه الكفيل بالمال وكان له مطالبة له ان المكفول فاذا ادعى ورثة الكفيل الدين عن جهة الكفالة

١٢٧١

٢٥

معاب يباع على المديون
أصلا او كفلا كل
مالا يحتاجه فى الحال
ان امتنع عن الاداء
والبيع بنفسه

شعبان

١٢٧١

محرم سنة

٩
١٢٧٢
مطلب للكفول له مطالبة
كل من الكفيل
والكفول مالم تشترط
براءة المكفول
وبيع الثاني

٢٤
١٢٧٢

جمادى الاولى

١٨
١٢٧٢

رجب

٨
١٢٧٢

يكون لهم الرجوع به على الدائن المكفول حيث كانت الكفالة باجرة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كفّل آخر في دين عليه لرجل وسافر المديون الى جهة بعيدة وغاب مدة
من الزمان قبل وفاء الدين فطلب صاحب الدين من الكفيل وفاء الدين فدفع له مبلغا
منه ومات الكفيل ثم حضر المديون فهل يسوغ لرب الدين مطالبة المدين بما بقى (اجاب)
الكفالة توجب مطالبة المكفول له بدنيته من كل من الكفيل والمكفول مالم تشترط
براءة المكفول فانها تكون حواله فاذا كانت كفالة محضة لا يبرأ المكفول بهاعن الدين
والمطالبة وحينئذ يكون للمكفول له اخذ باقي دينه من مديونه حيث كان حالا كماله ان
يطالب ورثة الكفيل به بعد موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كفّل آخر مبلغ
معلوم من الدراهم ومات المكفول قبل ادائه عن ورثة وعن تركته فهل يكون لرب
الدين مطالبة الكفيل وورثته المكفول بالدين المذكور (اجاب) نعم يكون للدائن
مطالبة كل من الكفيل وورثته المكفول من تركته بدنيته حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن وعليه بعض دراهم لرجل اجنبي ولم يترك تركته اطلاقا فكتب
رب الدراهم وثيقة على ابن الميت ان يدفع له الدراهم عن كل شهر كذا على رضىه انه يلزمه
دين أبيه والحال انه لم يكفل له بالدين قبل موت أبيه فهل والحال هذه اذا ثبت أن المدين
لم يترك تركته اطلاقا لا يكون لرب الدين مطالبة ابن الميت بشئ من الدين ولا عبرة بالوثيقة
التي كتبها رب الدين عليه بعد موت أبيه (اجاب) صرح علما وثابان الكفالة لا تخرج
بدن ساقط ولومن وارث عن ميت مفلس الا اذا كان به كفيل اورهن او ظهر له مال
فتصح بقدره او لمحق الميت دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر بئر على الطريق
فتلف به شئ بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقلة ثبوت الدين
مستند الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة وهذا عند الامام وصحها
مطلقة اظهر له مال أولا كما في الدرر في رد المحتار على قوله الا اذا كان به كفيل
اورهن يعني ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته اورهن
قال في البحر قديما بالكفالة بعد موته لانه لو كفّل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة
وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن الى آخر ما ذكره ومنه يعلم حكم كفالة
الابن المذكور عن أبيه المذكور بعد موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها صغير مفروض لها نفقة مقدرة على الزوج المطلق فتجب مدته على زوجها
المذكور وقد معلوم من الدراهم فرغته لدى قاضي الناحية وجبته فضمنه رجل آخر
ضمان غرم ومات الضامن قبل دفع القدر المضمون فهل والحال هذه يتعلق القدر
المضمون بتركه الضامن يؤخذ منها بعد موته (اجاب) المرأة المذكورة بالخيار ان
شاءت أخذت من تركه الضامن لنفقتها ضمان غرم وان شاءت أخذت دين النفقة من
زوجها المطلق والحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات غن وارث عليه

سنة رمضان

١٢٧٢

١٩

شوال

١٢٧٢

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٢

٢٥

صفر

١٢٧٣

٤

ربيع الاول

١٢٧٣

١

مطلب قال لغيره ادفع
الى فلان كل يوم درهما
على ان ذلك على قدفع
كان عليه الجميع
بمنزلة ما بايعت فلانا
فعلى

دين لا جنبي ولم يترك تركه أصلاً فحضر ب الدين ودفع لوارث المدين قدر ما غلوا من
الدرهم قرصاً وكتب عليه وثيقة به وبما على مورثه من الدين والحال انه لم يتكفل له
بالدين قبل موت مورثه فهل والحال هذه اذا ثبت ان المدين لم يترك تركه أصلاً لا يكون
لرب الدين مطالبة الوارث بشئ من الدين الذي على مورثه ولو التزم به بعد موته وقدمات
المورث مفلساً (اجاب) المصريح به عدم صحة الكفالة ولو من وارث عن ميت مفلس
لنقوط الدين بموت المدين مفلساً والكفالة لا تصح بيد من ساقط والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين عند آخر ارب الدين حبس المدين على دينه فتكفله رجل كفالة حضور
وقت طلبه ولم يتكفل الكفيل بالدين لربه فهل اذا ارب الدين ان يلزم الكفيل بالدين
الذي على المدين لا يجب لذلك حيث كانت الكفالة كفالة حضور لا كفالة مال
(اجاب) لا يلزم كفيل النفس بالمال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له عند آخر مقدار معلوم من الدين وبه سند وضامن ضمان غرم ومات المدين وخلف
تركة وورثه فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن بدينه ان شاء ومطالبة ورثة المدين
(اجاب) لرب الدين مطالبة كل من الكفيل وورثة المدين بدينه اذا كانت الكفالة به
ثابتة بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبداً انجز
عقده لوجه الله تعالى بدون مقابلة شئ وصار المعتق المذكور مالكا لنفسه يتصرف في
اموره كيف يشاء ومضى على ذلك مدة من السنين ثم الا ان غضب المعتق المذكور من
آخر عينا من الايمان وتصرف فيها بالبيع لرجل آخر وقبض ثمنها منه ثم المقتضوب منه
استحقها من يد المشتري وانتهى بالبيعة الشرعية فأراد المشتري الرجوع بثمنها على السيد
المذكور فهل والحال ما ذكر لا يجب لذلك بل يكون رجوعه بالثمن الذي دفعه على
المعتق الغاصب فقط وليس له مطالبة السيد بشئ من ذلك (اجاب) لا مطالبة على المعتق
بما وجب على عتيقه بعد العتق بدون كفالة شرعية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا آخر اذن لرجل ان يدفعه عنه ويرجع به عليه وضمن للدافع ما دفعه
عن الآخر رجل ثالث ثم دفع المأذون له الدين لصاحبه بعد الاذن والضمان فبات
الضامن بعد الضمان والاذن والدفع فهل والحال هذه يصح الدافع ان يرجع على المدين
الاصلي وبين ان يرجع على تركة الضامن (اجاب) نعم اذا تحققت الكفالة الشرعية
بالمال المذكور ودفع المأمور على الوجه المسطور يكون لرب الدين الخيار في مطالبة كل
من المدين وتركة الكفيل ويشهد لذلك ما في رد المحتار عن الحاشية قال لغيره ادفع الى فلان
كل يوم درهما على ان ذلك على قدفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الا ترمي ارجع ذلك
كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما بايعت فلانا فهو وعلى يلزمه جميع ما بايعه وهو كقوله لا راء
الغير كقلت لك بالنفقة ابد ان لم ينفق ابد امدامت في نكاحه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك مواشياً فاستولى الابنان على تلك المواشي وتلفت

ربيع الاول سنة

١٧ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

جمادى الثانية

١١ ١٢٧٣

رجب

١٤ ١٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

المواشى تحت أيديهما بموت وبيع من قبلهما بدون اذن الباقي ولم يوجد من المواشى أثر
لا فى بلد هما ولا فى غيرهما ثم مات احدهما مفلسا ولم يعقب احدا ومات الآخر مفلسا عن
اولاد وحدث هؤلاء الاولاد ما لا من كسبهم فهل اذا ارادت احدى عمتهم اخذ حصتها
من تركه ابيها او قيمتها ولم يوجد من تركه ابيها شئ ولم يترك اخوها شيا من المال
لا تحجب لذلك وتمنع من انتعرض لاولاد اخيها (اجاب) لا تلزم الاولاد بمال ابيها
ابيهم وعهدهم بضممان ما اتلفاه من نصيب اختم المذكورة من مال الاولاد حيث لا تركه
لهم ابدون كفالة صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع فى شراء المواشى
وبيعها فاشترى مواشى من أناس بائعان فى ذمتهم من بلد فيها صهره أبو زوجته وغاب
قبل دفع الامتثال لاربابها ولم يعد والآن تريد ارباب المواشى البائعون مطالبة صهره
بائعان مواشيه من متعلين بان زوجة التاجر عنده والحال انه لم يكن ضامنا ولا كفילה فهل
لا يجابون لذلك شرعا ولا عبرة بتعللهم واذا اخذوا منه بعضا من مواشيه غصبا يكون عليهم
ردها لربها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ليس لارباب الديون مطالبة صهر المدين بدون
كفالة شرعية وعليهم رد ما غصبوا منه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل كفّل آخر
بدين عليه شرعى بمجته الميرى بامرء واذنه له بذلك فهل اذا دفع الكفيل الدين المذكور
من ماله يكون له الرجوع على المدين به حيث كفله وضمنه بالدين المذكور باذنه (اجاب)
اذا تحقق بالوجه الشرعى ان الرجل المذكور كفّل المدين فيما عليه من الدين الشرعى
بأمرء وانه دفع ذات الدين للكفول له يكون له الرجوع على المكفول بذلك والا فلا والله
تعالى أعلم (سئل) فى امرأه تملك بيتا وعليها دين لا تحجبها نصف البيت ب
الدين الذى عليها والآن يريد المشتري أخذ النصف الثانى متعللا بان على مطلقها ديناً
وانها ضامنة له فانكرت دعواه الضمان فهل اذا لم يثبت كفالتها لمطلقها لا يجاب لذلك
ويمنع من من منازعتها فى نصف البيت الثانى بدون وجه شرعى لاسيما وان من عليه
الدين موجود بالخروسة يبيع ويشترى (اجاب) لا تلزم المرأة بدفع دين مطلقها الوبيع
ماتم له لو فاته بدون اثبات انها ضامنة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له ابن
بالغ رشيد تزوج الابن بكذا رشيدة ودفع لها مهمل الصداق ودخل بها ومكث معها مدة
من السنين ثم بعد ذلك انعزل الابن من أبيه وصار فى معيشة وحده مدة ايضا ثم ابرأت
الزوجة زوجها من مؤخر صداقها وطلّقها الزوج على ذلك فادعت الزوجة ان مهمل
الصداق باق فى ذمة الزوج وتريدان التزم والد الزوج به فهل والحال هذه لا تحجب لذلك
ولا ضمان على والد الزوج خصوصاً والزوج يدعى انه دفع لها المهمل (اجاب) اذا سلمت
الزوجة نفسها لزوجها ودخل بها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيلها على المقتضى به لانها
لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهمل كما صرح بذلك كثير من علماءنا وعلى فرض
بقاء مهمل الصداق بذمة الزوج لا يكون للزوجة مطالبة أبيه به اذا لم يكن ضامنا لذلك

والله

١٢٧٣

٢١

ذى القعدة

١٢٧٣

٩

ربيع الاول

١٢٧٤

٥

جاءى الاولى

١٢٧٤

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٤

٢

والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين احدهما مقيم بمصر والثاني مقيم بالسويس وليس
 في معيشة واحدة ولا بينهما شتر كتبوجه من الوجوه كل منهما يتجر بمال نفسه لنفسه
 خاصة فتوفي الاخ المقيم في السويس وعليه ديون وله مخلفات لا تبقى بماعليه من الديون
 أو ادار باب الديون الزام أخيه المقيم بمصر بماعليه من الديون مدعين أن ما بيدهما من
 المال شتر كته بينهما والاخ ينكر ذلك ولا يثبت له ولا يثبت لهم ولم يكن كفيلا فيماعليه من الديون
 المذكورة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا يلزم الاخ بماعلى أخيه من
 الدين والحال ما ذكر (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة والحال ما ذكر بدون
 اثبات بطريق شرعى ولا يلزم الاخ بماعلى أخيه من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرمه علوم القدر مقسط عليه عن كل شهر كذا من
 الدراهم ضمنه به رجل آخر لب الدين ضمان غرم فهل والحال هذه اذا انجز المدين عن دفع
 التقسيط وتجد عليه قدر معلوم من الدراهم من التقسيط يكون لرب الدين مطالبة
 بكل من الضامن المذكور والمدين بدينه المذكور (أجاب) اذا صححت الكفالة بالمال
 فله رب الدين المسكول به مطالبة كل من الكفيل والمكفول حيث لا مانع وان لم يجز
 المكفول عن أدائه والله تعالى أعلم (سئل) في رب مال اخذ من العامل كفيلا لضمان
 غرم القدر الذي اخذه العامل فهل لا تصح هذه الضمانة ولا يكون الضامن ملزوما سواء
 كانت الضمانة تجب على القدر أو بعضه (أجاب) لا تصح الكفالة باعيان الامانات التي من
 جنسها عين مال المضارب بخلاف الكفالة بتسليمها فانها صحيحة فسادا مال المضاربة
 في يد العامل امانة لا تصح الكفالة بعينه مالم يتقلب مضمونا على العامل والله تعالى أعلم
 (سئل) في شرى يمين اشترى بضاعة بثمن معلوم من آخر في ذمه ثما واهما متضامان
 متكافلان لصاحب الدين بدينه ثم مات أحدهما قبل دفع ثمن البضاعة فهل اذا دفع
 الثمن ثمن البضاعة عن نفسه وعن شريكه الميت يكون له الرجوع في تركه بما دفع عنه
 بمقتضى الكفالة بالاذن الصادر قبل الموت واذا كانت المتركة مستغرقة بالديون التي
 عليه يكون ولاية بيع المتركة المستغرقة بالدين للعالم الشرعى لا للورثة (أجاب) نعم له
 الرجوع عما دى عن الميت بطريق الكفالة عنه والحال ما ذكر حيث لا مانع وولاية بيع
 المتركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم
 على شخصين طلب منهما شخصيا ضمنه له ضمان حضور فاحضر ارجلا وضمنه له
 ضمان حضور ثم بعد ذلك بعدة طلبهما من الضامن فاحضرهما له ثم ادعى رب الدين على
 الضامن المذكور انه ضمن له الدين المذكور وضمن غرم فانكر الضامن دعواه فهل
 والحال هذه اذا لم يثبت رب الدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات ويمنع من معارضة الضامن المذكور في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى
 المدعى بدعواه بدون اثبات بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مديونة

قسط ما عليها من الدين لا تجال معلومة برضاها ورضى رب الدين فضمه نارجل في ذلك
 بأمرها ورضى رب الدين بذلك ثم بعد مدة اعسر الضامن المذکور بدفع الدين المذکور
 المقسط فهل اذا تحقق وثبت بالوجه الشرعي لدى القاضي اعساره بذلك بعد حبسه
 لا يكون لرب الدين مطالبته بالتقسيم المذکور حيث ظهر عجزه عن دفع ذلك لفقره وعدم
 ما عليه كما يدفع منه ذلك أو من ثمنه مادام متصفا بهذا الوصف (أجاب) نعم اذا ثبت
 بالوجه الشرعي اعساره يتظر يساره ولا يطالب مادام كذلك غاية الأمر ان لرب الدين ان
 يلزمه بعد ثبوت اعساره قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سبيله أي المدين
 فلصاحب الدين ان يلزمه في الصحيح كما في رد المحتار من فصل الحبس ولا فرق في هذا
 بين المدين والكفيل بالدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين تجارة لا آخر
 مقسط عليه كل شهر كذا وكفله باصل الدين كفيل غارم ثم عجز المدين عن دفع المقسط
 عليه مدة من الشهر وطلبه لدى كـم سياسي والزمه باحضار كفيل آخر غير الاول
 فاحضر له كفيل آخر غارما وكفله به وقسط عليه تقسيط انقص من الاول وابرأ الدائن
 الكفيل الاول من كفالاته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين ابرأ الكفيل الاول
 من كفالاته ليس له مطالبته ويكون له الطلب على المدين والكفيل الثاني حيث الحال
 ما ذكر (أجاب) اذا ثبت ابراء الدائن الكفيل الاول من كفالاته بالوجه الشرعي لا يكون
 لرب الدين مطالبته بموجبه ولا يبرأ بذلك الاصيل ولا الكفيل الثاني والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له دين على شخص ثم توفي المدين وله تركه وأولاد قصر فاراد صاحب
 الدين ان يبيع التركة ويستوفي حقه ففعله أخواته وتكفل والتزم بالدين في ذمته
 وكتب على نفسه سند بذلك وقسطه ودفع منه ما يريد على نصف الدين المذکور كور حسب
 ما توافقا عليه من التقسيط ثم بعد ذلك امتنع من دفع الباقي من الدين متعللا بأنه لا يلزمه
 شرعا فهل حيث التزم وتكفل بما على أخيه من الدين المذکور كان متوفيا عن تركه
 تبقى بالدين وزيادة ليس له الا امتناع به بذلك من دفع باقي الدين ويحجر عليه اذا امتنع
 (أجاب) نعم يلزم الكفيل بدفع باقي الدين الذي كفله به كفالة شرعية حيث كان ديناً
 قويا لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء وكان غير ساقط كما هو مذکور بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة حضرت عند القاضي لتطلب ضمانتها على ما بانها استعارت
 منها خلق ذهب وزنه ستة عشر مجرا وتوجهت به لمولود سيدى احمد البندوى فضاغ منها
 المخلق المذکور فلما بلغ زوجها حضور زوجته يجلس القاضي حضر بنفسه والزم نفسه
 دفع قيمة المخلق لها حبه بعد مضي ثلاثة أشهر وبعد مضي سبعة أشهر طلبت منه صاحبة
 المخلق قيمته فعرف انه لا يلزمه شيء لكونه لم يأذن لها في العارية اضرتها فهل يقبل
 رجوعه عما التزم به واذا قلتم يرجوعه فهل اذا اعترفت الضرة المدعى عليها يلزمها دفع
 قيمة المخلق المذکور (أجاب) العارية أمانة في يد المستعير فاذا ضاعت بدون تعد

٢٩
 مطلب لرب الدين
 ملازمة المدين بعد
 ما خلى القاضي سبيله

شوال
 ١٤
 ربيع الثاني

١٥

صفر
 ٣٠

محرم
مطلب الكفالة بالعارية
بعدها كمالا بضح مالم
تنقأب مضمونة

ولا تغريط تضيق على مالكها ولا ضمان على مستعيرها حينئذ وإذا ضمن قيمتها في هذه
الحالة شخص لا يلزمه شيء إذا أصبح ضمان الأمانة ولا يلزم الوفاء بها إلا إذا تحقق أن
الأمانة انقلبت مضمونة بالتمسك والاستهلاك وصارت قيمتها أو مثلها ديناً في ذمة
المستعير فإذا ضمن ذلك بعد تحقق ما ذكر شخص بأن التزم بإدائه عوضاً عن الشخص
الذي استقرت في ذمته فإنه يؤخذ بإداء البذل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من
آخر مبلغاً على أن يعمل فيه والرجح بينهما وكفل بالمبلغ شخص فعمل الرجل فيه واكتسب
فأخذ رب المال الرجح على حسب ما اشتراط مع بعض أصل المال ثم مات العامل المذكور
فقام رب المال بطالب الكفيل المذكور بما بقي له من المأبأة ضمنه له فهل الكفالة بمال
بالمضاربة غير صحيحة ولا بطالب الكفيل بشيء منه حيث الحال ما ذكر (أجاب) الكفالة
بمال المضاربة لا تصح لأنها أمانة فلا يطالب به أو ببعضه الكفيل بناءً على هذه الكفالة
أما لو كفل بتسليمها الرهاق صحح ويؤثر بالتسليم ولو بالتولية بين رب المال وبين المال
مادامت تلك الأمانة قائمة فلوها كنت لا يجب دلي الكفيل شيء كالكفيل بالنفس والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن رجلاً لا تخفى قدره من ضمان غريم ثم مات المدينون
وله تركه فطالب رب الدين ماله من الضامن فامتنع من الدفع ويريد تحويله على التركة
ورب الدين لا يرضى بالتحويل على التركة فهل والحال هذه يجبر الضامن على دفع المبلغ
من ماله ولا يجبر رب الدين على التحويل على التركة (أجاب) لرب الدين الصحيح الشرعي
مطالبة الكفيل بدينه حيث صححت الكفالة له سواء بقي المذکور أو مات وله أيضاً مطالبة
ورثة غريمه بدينه من تركته فهو بالخيار ولو لمات الغريم مفلساً فله أخذ دينه من الكفيل
أيضاً ولا يضيغ عليه شيء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي على آخر بدين معلوم له
ويبرهن عليه وعلى أن فلاناً كفله بدينه المذكور وأن أباه المدين كفل ابنه للضامن المذكور
بذلك الدين ولرب الدين أيضاً فهل إذا اثبت دعواه بدينه شرعية يكون له مطالبة كل
من الضامن والمدين وأبيه الكفيل لرب الدين أو كيف الحال ويرجع الضامن بما يغرمه
من الدين المذكور على المدينون إذا كان الضامن باذنه (أجاب) إذا ثبت الدين الشرعي
الصحيح وأن كلاماً من الأجانب وأبي المدين ضامن به لربه على التعاقب يكون لرب الدين
مطالبة كل من المدين والضامن بذلك الدين فإن أدى أحد الضامين المال يكون له
الرجوع عما أداه على المدين ولو الكفالة بأمرة والأفلا أمالو كفلا الدين معافاته يطالب كلا
منهما بنصفه ونقاهما في تنقيح الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضمن أباه بدينه
ضمان غريم في دين عليه لربه مؤجل إلى أجل معلوم ومضى الأجل ولم يطالب رب
الدين به ثم مات المضمون عن تركه وعن ورثته فهل إذا طالب رب الدين الضامن ودفع
الدين المذكور له يرجع الضامن بذلك على التركة (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي
كون الكفالة بأمر المضمون بأن قال له كفيل عني الدين المذكور لربه مثلاً فإدى

١٢٨١ ٣

جادی الثانية

١١٨٢ ١٤

١٢٨٣ ١٥

مطلب للطالب مطالبة
كل من المدين والضامن
على التعاقب فلو ضمهما ما
طالب كلامهما بالصف

رمضان

١٢٨٣ ٢٢

سنة

محرم

مطلب الكفالة بالدين
الساقط بالابراء لا تصح

١٢٨٤

٩

جادی الثانية

١٢٨٤

١٤

مطلب تصح الكفالة
عن ميت ترك ما لا يقدره

١٢٨٤

٢١

الكفيل الدين له قبل موت المكفول أو بعده يكون له الرجوع في تركه بما آذاه بحكم
الكفالة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
فلما طال به ذكرك له المدين انه لا قدرة له على دفعه كله وتوسط بينهما المسلمون فأبى
رب الدين مدينه من بعضه ابراءه منجزا عن طوع مع اتصافه بما يوجب تفاد تبرعائه
وطالب المدين بالباقي فدفعه له ثم رجع في ابرائه السابق وطالب المدين بباقي ما كان
عليه قبل البراءة متعللا بانه رجع في اسقاطه له بعض الدين فامتنع المدين سابقا من أداء
شيء منه له محتجا عليه بالابراء المذكور مع اقراره به وطال النزاع بينهما قوسط بينهما
ثالث لقطع المنازعة بينهما والتزم لرب الدين بما ابرأته المدين بدون اذن منه ثم الآن
طالب المبرئ الضامن المذكور بما التزم به بدون اذن عن كان مدبونا على الوجه المستطور
مع اقراره بالابراء المذكور وامتناع المدين من ادائه شيء فهل الكفالة والالتزام بالدين
الساقط لا تصح ولا يكون لرب الدين المذكور المطالبة به من المتزم المذكور لانه التزام
مالا يلزم وليس له الرجوع على المدين بما ابرأته أصلا (أجاب) نعم الكفالة بالدين
الساقط على الوجه المستطور لا تصح فليس للمبرئ المذكور مطالبة كل من المتزم والمدين
المذكورين بما ابرأه منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وتركة وعليه دين لا آخر ضمنه له رجل بعد الموت وضمن الضامن رجل بالدين لربه وكتب
على نفسه سند بالضمان ودفع الضامن الاول لرب الدين جانباً منه ثم بعد ذلك امتنع
الضامن الاول من الدفع وقال لربه ارجع به على الورثة فهل لا يكون للضامن الاول
الامتناع من الدفع ويؤثر بدفع باقي الدين لربه والحال هذه حيث كانت تركة الميت
تفي بجميع ديونه (أجاب) نعم لا يكون للضامن الاول الامتناع من دفع باقي ما ضمنه من
الدين المطلوب من الميت حيث كانت تركة تفي بديونه لجهة الكفالة والحال هذه لما في
الهندية ان من الشروط ان يكون قادرا على تسليم المكفول به اما بنفسه او بنائبه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف
ومحمد رحمهم الله تعالى تصح كذا في البدائع والهيكم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في الزاد ولوترك ما لا يقدره كذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى جانب شبل جبال بعد المعاينة اللازمة شرعا بمن معلوم من مال له باجل
سنة كاملة وكتب له سند بذلك وأحضره المشتري ضامنا غار ممليا بالتمن المذكور
والتزم الضامن انه بعد مضي الميعاد يقوم بدفع المبلغ المذكور للبايع من دون تأخير واشهد
على نفسه بذلك ثم ان مدة السنة مضت ومضى ستة شهور بعد الميعاد فهل يجبر الضامن
الغارم على دفع المبلغ للبايع المذكور والحال ما ذكر (أجاب) لرب الدين المذكور مطالبة
كل من المدين والضامن بدينه له الخيار في ذلك واذا اختار مطالبة الضامن يجبر على ادائه
ما ضمنه لرب الدين ولو لمع وجود المدين حيث صحت الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل

جادی الثانية سنة

١٢٨٤

٢٣

رجل له دين على آخر ثمن بضائع أجله عليه الى أجل معلوم وكفله آخر كفالة غرم فهل اذا
عجز الاصيل عن دفع الدين يكون له به مطالبة من الكفيل ويكون ملزوما به (اجاب) ان
صح الكفالة يكون لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه لا فرق بين عجز الاصيل عن
الاداء وقد رتبته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد عاقل بالغ راشد منفرد
عن أبيه في معيشة وحده أخذ الولد المذكور من رجل دراهم معلومة وتصرف فيها
واستهلكها ويريد الآن صاحب الدراهم المأخوذ منه مطالبة ابي الولد بالدراهم
واجباره على دفعها والمحال ان الاب المذكور لم يكن كفيلا بالدراهم المذكورة ولا
بنفسه ولا غير ذلك فهل لا يكون لرب الدراهم مطالبة ابي الولد بها ولا الزامه بدفعها
وليس للحاكم الشرعي اجباره على ذلك افيصدوا الجواب (اجاب) لا يطالب الاب
بدين ابنه بدون كفالة بذلك او وجه شرعي فلا يجبر الاب شرعا على دفع الدين المذكور
من ماله والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرفه كفله به
رجل بائن المدين ثم مات المكفول عنه الدين عن ورثة ولا ترك له فهل يكون لرب الدين
مطالبة الكفيل بالدين المذكور حيث كانت الكفالة ثابتة بالوجه الشرعي افيصدوا
الجواب (اجاب) نعم لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه والمحال ما ذكر اذا ثبتت
الكفالة مستوفية شرائط الصحة وله استيفاءه من الكفيل حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل كفّل آخر بماعليه من المال لرجل ومات الكفيل والمكفول
من ورثته وترك قبل دفع الكفيل الدين وتريد ورثة الكفيل مطالبة ورثة المكفول
بالدين المذكور فهل لا يجابون لذلك والمحال هذه حيث لم يؤدوا الدين بحكم الكفالة
افيصدوا الجواب (اجاب) نعم ليس لهم مطالبة ورثة الاصيل قبل الاداء كما ليس
لمورثهم ذلك لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين الى جهة ضمنه
فمروجه رجل آخر بامرهم ثم باع المضمون عقارا يملكه الى الضامن بثمن معلوم يزيد على الدين
الذي ضمنه فيه وامر البائع المشتري بدفع بعض الثمن في دينه الذي ضمنه فيه ثم ان رب
الدين لم ير المضمون المديون من بعض الدين المذكور وقبض الباقي من الضامن فاقصه
من بعض ثمن عقار باعه فهل لا يكون للضامن محاسبة المضمون الا بقدر ما سدده من
دينه وليس له محاسبته على ما ارباب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور (اجاب)
نعم ليس للضامن محاسبة المضمون بامر الا بقدر ما سدده من دينه وليس له محاسبته على
ما ارباب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له على آخر دين فطالبه الدائن بوفائه فادعى عدم اقتداره على وفائه حالا
فاجنبه وقسط عن كل شهر كذا او ضمنه في ذلك الدين اخوه ضمان غرم وانه اذا لم يوف
لدين التقيسيط حين الحلول يكون الضامن ملزوما بوفائه وضمن الضامن المذكور في
ذلك رجل آخر ضمان حضور وغرم وكتب بذلك سند اشتد على شهود من المسلمين

رجب

١٢٨٤

١٧

محرم

١٢٨٦

٢٥

شوال

١٢٨٦

١٣

شعبان

١٢٨٩

١٨

محرم سنة

مطلب الكفالة بالدين
الساقط بالابراء لا تصح

١٢٨٤

٩

جادی الثانية

١٢٨٤

١٤

مطلب تصح الكفالة
عن ميت ترك ما لا يقدره

١٢٨٤

٢١

الكفيل الدين له قبل موت المكفول أو بعده يكون له الرجوع في تركته بما اذاه يحكم
الكفالة المذكورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
فلما ما البسه ذكر له المدين انه لا قدرة له على دفعه كله وتوسط بينهما المسلمون فابرا
رب الدين مدينه من بعضه ابراه منجزا عن طوع مع اتصافه بما يوجب تفاد تبرعائه
وطالب المدين بالباقي فدفعه له ثم رجع في ابرائه السابق وطالب المدين بباقي ما كان
عليه قبل الابراء متمعلا لانه رجع في اسقاطه له بعض الدين فامتنع المدين سابقا من اداء
شيء منه له محتجا عليه بالابراء المذكورة مع اقراره به وطال النزاع بينهما فتوسط بينهما
ثالث لقطع المنازعة بينهما والتزم له بالدين بما ابرأته المدين بدون اذن منه ثم الا
طالب المبرئ الضامن المذكورة بالتزم به بدون اذن عن كان مديونا على الوجه المستطور
مع اقراره بالابراء المذكورة وامتناع المدين من اداء شيء فهل الكفالة والالتزام بالدين
الساقط لا تصح ولا يكون لرب الدين المذكورة المطالبة به من الملتزم المذكورة لانه التزام
مالا يلزم وليس له الرجوع على المدين بما ابرأته أصلا (أجاب) نعم الكفالة بالدين
الساقط على الوجه المستطور لا تصح فليس للمبرئ المذكورة مطالبة كل من الملتزم والمدين
المذكورة بما ابرأته والتمسك هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وتركة وعليه دين لا آخر ضمنه له رجل بعد الموت وضمن الضامن رجل بالدين له وكتب
على نفسه سند بالضمان ودفع الضامن الاول لرب الدين جانيما منه ثم بعد ذلك امتنع
الضامن الاول من الدفع وقال لربه ارجع به على الورثة فهل لا يكون للضامن الاول
الامتناع من الدفع ويؤثر بدفع باقي الدين له والتمسك هذه حيث كانت تركة الميت
تفي بجميع ديونه (أجاب) نعم لا يكون للضامن الاول الامتناع من دفع باقي ما ضمنه من
الدين المطلوب من الميت حيث كانت تركة تفي بديونه لهصحة الكفالة والتمسك هذه لما في
الهندية ان من الشروط ان يكون قادرا على تسليم المكفول به اما بنفسه او بئائه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى تصح كذا في البدائع والهمم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في الزاد ولوترك ما لا جاز يقدره كذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى جانب شبلك جمال بعد المعاينة اللازمة شرعا بثمن معلوم من مال له باجل
سنة كاملة وكتب له سند بذلك واحضره المشتري ضامنا غار مامليا بالثمن المذكورة
والتزم الضامن انه بعد مضي الميعاد يقوم بدفع المبلغ المذكورة للبائع من دون تاخير واشهد
على نفسه بذلك ثم ان مدة السنة مضت ومضى ستة شهور بعد الميعاد فهل يجبر الضامن
الغارم على دفع المبلغ للبائع المذكورة والحال ما ذكر (أجاب) لرب الدين المذكورة مطالبة
كل من المدين والضامن بدينه فله الخيار في ذلك واذا اختار مطالبة الضامن يجبر على اداء
ما ضمنه لرب الدين ولو لمع وجود المدين حيث صححت الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل

جادی الثانية سنة

١٢٨٤

٢٣

رجل له دين على آخر ثمن بضائع أجله عليه إلى أجل معلوم وكفله آخر كفالة غرم فهل إذا
عجز الاصيل عن دفع الدين يكون له به مطالبة من الكفيل ويكون ملزوما به (أجاب) أن
صححت الكفالة يكون لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه لا فرق بين عجز الاصيل عن
الاداء وقد رتبته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد عاقل بالغ راشد منفرد
عن أبيه في معيشة وحده أخذ الولد المذكور من رجل دراهم معلومة وتصرف فيها
واستهلكها ويريد الآن صاحب الدراهم المأخوذة منه مطالبة إلى الولد بالدراهم
واجباره على دفعها والحال أن الأب المذكور لم يكن كفيلًا بالدراهم المذكورة ولا
بنفسه ولا غير ذلك فهل لا يكون لرب الدراهم مطالبة إلى الولد بها ولا الزامه بدفعها
وليس للحاكم الشرعي اجباره على ذلك أفيدوا الجواب (أجاب) لا يطالب الأب
بدين ابنه بدون كفالة بذلك أو وجه شرعي فلا يجبر الأب شرعا على دفع الدين المذكور
من ماله والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فكفله به
رجل بائن المدين ثم مات المكفول عنه الدين عن ورثته ولا ترك له فهل يكون لرب الدين
مطالبة الكفيل بالدين المذكور حيث كانت الكفالة ثابتة بالوجه الشرعي أفيدوا
الجواب (أجاب) نعم لرب الدين مطالبة الكفيل بدينه والحال ما ذكر إذا ثبتت
الكفالة مستوفية شرائط الصحة وله استيفاؤه من الكفيل حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل كفّل آخر بما عليه من المال لرجل ومات الكفيل والمكفول
من ورثته وترك قبل دفع المكفول الدين وتريد ورثة الكفيل مطالبة ورثة المكفول
بالدين المذكور فهل لا يجابون لذلك والحال هذه حيث لم يؤدوا الدين بحكم الكفالة
أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس لهم مطالبة ورثة الاصيل قبل الاداء كما ليس
لمورثهم ذلك لو كان حيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين إلى جهة ضمنه
شخص رجل آخر بأمره ثم باع المضمون عقارا يملكه إلى الضامن بثمن معلوم يزيد على الدين
الذي ضمنه فيه وأمر البائع المشتري بدفع بعض الثمن في دينه الذي ضمنه فيه ثم أن رب
الدين أبرأ المضمون المديون من بعض الدين المذكور وقبض الباقي من الضامن فأصصه
من بعض ثمن عقار باعه فهل لا يكون للضامن محاسبة المضمون الا بقدر ما سدد منه
دينه وليس له محاسبته على ما أبرأ رب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور (أجاب)
نعم ليس للضامن محاسبة المضمون بأمره الا بقدر ما سدد منه دينه وليس له محاسبته على
ما أبرأ رب الدين المضمون الاصل من دينه المذكور بدونه وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له على آخر دين فطالبه الدائن بوفائه فادعى عدم اقتداره على وفائه حالا
فأجمله وقسط عن كل شهر كذا أو ضمنه في ذلك الدين أخوه ضمان غرم وأنه إذا لم يوف
للدائن التقيسط حين الحلول يكون الضامن ملزوما بوفائه وضمن الضامن المذكور في
قسط رجل آخر ضمان حضور وغرم وكتب بذلك سنداً مشتملاً على شهود من المسلمين

رجب

١٢٨٤

١٧

محرم

١٢٨٦

٢٥

شوال

١٢٨٦

١٣

شعبان

١٢٨٩

١٨

فهل اذا مات الضامن الثاني وله تركه ولم يكن كل من المدين والضامن الاول مقتدر ا على اداء الدين ولم يوفياه يكون لرب الدين اسقلاؤه من تركه الضامن الثاني بعد ثبوت ما ذكر شرعا (اجاب) تصح الكفالة بالدين الصحيح وان تعددت كأن يكفل الكفيل كفيل آخر به ويكون للطالب مطالبة أيهم شاء فان أدى الآخر المال لم يرجع به على الأصيل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الأصيل لو الكفالة بالامر نص عليه في كافي الحما لم تبطل الكفالة بالمال بموت الكفيل بل يؤخذ من تركته حالا وان كان الدين مؤجلا كما صرحوا به أفاده في رد المحتار من أول الكفالة وحينئذ يكون لرب الدين المطالبة بدينه الصحيح من تركه كفيل الكفيل به اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ولده البالغ من ماله متبرعا بقدوم الصداق فقط ثم طلق الولد زوجته من غير اذن أبيه والحال انه معسر يؤخر الصداق ونفقة العدة فهل والحال هذه لا يلزم الاب يؤخر الصداق للزوجة المذكورة ولا نفقة عدها حيث لم يكن ضامنا لشيء من ذلك (اجاب) نعم لا يلزم ابا الزوج شيء من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ويجب على الزوج والله تعالى أعلم

* (كتاب المحالة) *

(سئل) في وصي على بنت قاصرة من قبل الميت وعلى ما لها تحاسبت معه بعد بلوغها رشيدة على يد وكيلها على ما خصها مما هو لها وثبت لها عنده مبلغ معلوم آخر كل حساب بينهما ما وأحالتها على رجل وقبلت كالحال عليه المحالة وأقر كل انه لم يكن له قبل الآخر حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب وأبرأ كل ذمة صاحبه براءة عامة وكتب في شأن ذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل اذا ارادت بعد ذلك نقض المحالة وادعاهما بلا مسوغ شرعي وان ترجع عليه بها وتدعي عليه بدراهم آخر قبل التخالص والبراء كانت ذكرت عند المحاسبة والمخالصة لا تجب لذلك والحال هذه (اجاب) اذا رضى كل من المحال والحال عليه بالمحالة لا يكون للمحال الرجوع على المحيل الا بالتوى وهو ان يصحح المحال عليه المحالة ويحلف ولا بدنة او يموت المحال عليه مفسدا وليس للبالغة المذكورة الدعوى بما أدخل تحت البراءة منها ومن وكيلها في ذلك حيث كانت الدعوى بدين او عين ذكر عند المحاسبة والتخالص والبراء العام المذکور بخلاف ما اذا وقع البراء العام للوصي عن كان قاصرا او من وكيله في ذلك ثم ادعى شيئا قبل الوصي لم يكن ظاهرا له وقت المحاسبة والبراء ثم ظهر بعد ذلك فان الدعوى بذلك منه تسمع استحضانا لان الابن لا يعرف ما تركه ابوه غالبا على وجه التفصيل فاستحسنوا سماع دعواه بخلاف اقرار بعض الورثة لبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها لا تسمع دعواه وان اقر وأبالتركة أمروا بالرد عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيه عذرا اذا بلغ واقر بالاستيفاء منه لجهله بخلاف

١٥
١٢٩١
مطلب لو أدى كفيل الكفيل المال يرجع به على الكفيل الاول ولا يرجع على الأصيل ويرجع الاول على الأصيل

مطلب يؤخذ المال من تركه الكفيل حالا بموته وان كان مؤجلا

ربيع الثاني

١٢٩٣

٢

ذى الحجة

٢
١٢٦٤
مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعد ابرائه العام وصيه بشئ لم يكن ظاهرا للدعوى أحد الورثة على بعضهم بعد ذلك

بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه
 فلم يذروا لتماقض كما حرره في تنقيح الفتاوى الحامدية من الاقرار والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عليه دين لا آخر وجب سند فحضر في المحروسة وحضر مكتوب من رب الدين
 لا آخر بان مبلغ الدين صار له على سيدل الحوالة لكونه له على رب الدين مبلغ وقد حضر
 المدين الى المحتال وعرفه بحضرة جمع من المسلمين ان ما بذمته الى المدين الاصل صار له
 باحالة رب الدين فقبل الحوالة واستلم من المدين بعض المبلغ وبعد ان رضي المحتال عليه
 بالحوالة رجع وطلب بينة من المحتال على رضا المحيل بالحوالة فهل لا يشترط رضاه ولا
 تطلب بينة من المحتال بذلك (أجاب) لا يشترط في الحوالة رضا المحيل على المختار كما في
 التمر نبالية عن المواهب فاذا رضي المحتال والمحال عليه بالحوالة وثبت ذلك يحكم على
 المحتال عليه بدفع دين الحوالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على
 مدين له وقبل الحوالة ودفع بعض الدين المحتال به للمعتال ومات المحتال عليه مفلسا لا تركة
 له فهل يكون للمعتال الرجوع بيباق دينه (أجاب) لا يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى
 وهو ان يحسمه المحتال عليه بالحوالة ويحلف ولا بينة له أو يموت المحتال عليه مفلسا بغير عين
 ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر
 مديون للمحيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال
 الدين من المحتال عليه وقبض منه أيضا زيادة على الدين المذكور وعلى المحيل ديون للناس
 فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال بالقبضه زائد على دينه (أجاب) لا يكون المحتال
 اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص ولا تبطل الحوالة المطلقة
 بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء المحتال عليه لا من غرماء المحيل فله
 مطالبة المحتال عليه بجميع دينه وثبت للمعتال عليه مثل ما دفعه من دين الحوالة في تركة
 المحيل اذا كانت برضاه له - دم بطلانها بموت كما يستفاد من تنقيح الحامدية اول الحوالة
 وبصير المحتال عليه اسوة لغرماء المحيل - بمنزل ما اداه من دين الحوالة وما بذمته من الدين
 للمحيل تركة عنه فيخاصص غرماء المحيل بقدر ما دفعه بالحوالة ولا دخل لما دفعه الى المحتال
 زائد على ما أحيل به عليه فله المعتال عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على المحتال حيث
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائته بدينه على مدين له وقبل الحوالة
 ودفع بعض الدين المحتال به للمعتال ومات المحتال عليه ناويا مفلسا لا تركة له فهل يكون
 للمعتال الرجوع بيباق دينه على المحيل وبما اخذه من تركة اذامات اولا (أجاب) لا يرجع
 المحتال على المحيل الا بالتوى وهو ان يحسمه المحتال عليه بالحوالة ويحلف ولا بينة له أو يموت
 المحتال عليه مفلسا بغير عين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال آخر بدينه
 الذي له عليه على رجل آخر برضا من المحتال والمحال عليه مع استيفاء اركان الحوالة فهل
 اذا اراد المحتال فسخ الحوالة والرجوع على مدينه الاصل لا يكون له ذلك لسقوط الدين

٢٠
 ١٢٦٥
 مطلب لا يشترط في الحوالة
 رضا المحيل
 صفر

١
 ١٢٦٥

١٦
 ١٢٦٥
 قوله حيث لم تكن الحوالة
 الخ هذا هو الموافق لما
 حرره في تنقيح الحامدية
 من اول الحوالة وان
 خالف نفسه في حاشيته
 رد المختار بفعل المحتال
 اسوة لغرماء المحيل في
 المطلقة كالمقيدة
 فراجعهما اه منه

١٦
 ١٢٦٥

جادی الثانيه سنة

١٢٦٥

١٨

رمضان

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

ذی الحجة

١٢٦٦

١

ربیع الاول

١٢٦٧

عنه بالمحوالة الصحيحة (أجاب) يبرأ الهيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول للعوامل من
 الخصال والمحال عليه فلا يرجع الخصال على الخيل الاباتوى وهو ان يجعد الخصال عليه
 المحوالة ويخلف ولا بينة له او يموت المحال عليه مفسدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل على
 دين لا آخر فاحاله به على مدين له وقبل كل من الخصال والمحال عليه المحوالة ورضي كل منهما
 بذلك وقبض منها البعض فهل اذا اراد الرجوع بعد ذلك على الخيل لا يجاب لذلك حيث
 لم يتوالدين على المحال عليه (أجاب) حيث قبل كل من الخصال والمحال عليه المحوالة
 لا يكون للمعتال الرجوع على الخيل بما احتال به الاباتوى وهو ان يجعد الخصال عليه
 المحوالة ويخلف ولا بينة على المحوالة او يموت المحال عليه مفسدا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عاياه دين لا آخر فاحاله به على رجل له عليه دين بموجب تملك يده ثابت بالبينه
 الشرعية وقبل كل من الخصال والمحال عليه المحوالة فهل اذا اراد الخصال الرجوع على
 الخيل بما احاله به متعلا بعدم الدفع له والمعاطلة لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) حيث قبل
 كل من الخصال والمحال عليه المحوالة لا يكون للمعتال الرجوع على الخيل بما احتال به الاب
 بالتوى وهو ان يجعد المحال عليه المحوالة ويخلف ولا بينة على المحوالة او يموت المحال عليه
 مفسدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واحاله به على رجل يدفعه له
 من اصل استحقاقه الذي هو مستحق عليه له ومات الخيل قبل قبول المحال عليه المحوالة
 فهل يكون لرب الدين الذي هو الخصال اخذ دينه من تركه الخيل اذ لم تتم المحوالة عليه
 (أجاب) لا تتم المحوالة ولا تلزم بدون قبول المحال عليه ورضاه فله الدين اخذه من
 تركه مدينه والمحال هذمه حيث لم ينقل عن ذمته الى موته والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر بضاعة بثمن معلوم واحال المشتري البائع بالثمن على رجل له دين
 عليه ورضي كل بذلك وقبض المحال بعض الدراهم من المحال عليه ووعد بدفع الباقي
 حين حضوره فينته وسفرها ثم حضرت وسافرت فهل اذا ثبت ذلك يجبر المحال عليه على
 دفع ما بقي بذمته للمحال (أجاب) نعم يجبر الخصال عليه على دفع ما بقي بذمته من دين المحوالة
 حيث كانت صحيحة تامة ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احال آخر دينه على
 مدين له فلم يقبل المحال عليه المحوالة ولم يدفع له شيئا من الدين المحال به فهل يكون للمحال
 الرجوع بدينه على الخيل واخذه منه (أجاب) نعم ولا تتم المحوالة بدون رضا المحال عليه
 وقبوله للعوامل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر احاله به على مدين
 له بمقتضى وثيقة شرعية مكتوبة بالدين على المحال عليه سلمها الخيل للمعتال وقبل الخصال
 عليه المحوالة وقبض منه الخصال بعض الدين المحال به وبعد مدة جاء الخصال للصيل وقال له
 اني قبضت بعض الدين المحال به من المحال عليه وارجع عليك الباقي لكون المحال عليه
 مات وعليه دين لانا غيرى وقد اخذت مع الديانة بعضا آخر من الدين وتركت الباقي
 لكون تركته لم تف بدينه فلم يصدق الخيل في دعواه وقال له رد على السند المكتوب على

المحال

للمحال عليه الذي سلمته لك وخذمني مافيه ان كنت صادقا في دعواك فلم يمثل لذلك ولم
يرض فقبل اذ لم يثبت المحال دعواه ولم يسلم له السند المذكور ولم يصدق المحيل في
دعواه هذه لا يلزمه دفع شيء مما يطلبه منه المحال المذكور (اجاب) اذا صححت الحوالة
برئ المحيل من الدين والمطالبة باقبول من المحال للحوالة فلا يرجع المحال على المحيل
الا بالتوى أى الهلاك وهو باحد أمرين ان يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة او
يموت المحال عليه مقلدا بغير عين ودين وكفى وهذا على فرض عدم البراءة من المحال
المحال عليه من باقي دينه والاستعانة بغيرهم بمقتضى ابرائه المحال عليه ولا يرجع على المحيل
وان كانت بأمره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر بثمن معلوم
ودفع بعضه وأحاله بالعض الآخر على ذي بموجب تمسك المشتري على ذلك الذي يعاد
فأخذ البائع منه التمسك بعد مضي المدة ذهب للذي به فإلى الدفع له ورده متعللا بأنه
لم يحصل منه اجتماع بين البائع والمشتري فهل لرب البضاعة المتباعدة مطالبة المشتري
بباقى ثمن بضاعته ورد التمسك لربه حيث لم يررض المحال عليه بالحوالة (اجاب) نعم لرب
البضاعة مطالبة المشتري بباقى الثمن حيث لم يررض المحال عليه بالحوالة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عليه دين لا آخر حاله على دين له وقبل كل من المحال والمحال عليه
الحوالة فهل اذا قبض المحال معظم دينه من المحال عليه وتجاوز له عن بعض الدين وأبرأه
منه وقبض المحال الباقي حالا يصح ذلك ولا يكون للمعال الرجوع بعد ذلك فيما أبرأه منه
(اجاب) الحوالة تنقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه بحيث ثبتت الحوالة
الشرعية لا يكون للمحال الرجوع بما تحقق البراءة عنه من الدين على هذا الوجه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما طلب دراهم قرضا من الآخر مبلغا وقدره مائة
جنيته فأحاله على رجل وكيل له بالمبلغ المذكور فتوجه الى المحال عليه وقبض منه
ذلك المبلغ فبعد مدة طلب رب الدين دينه من الذي قبض المبلغ المذكور فإلى ان يدفع
لرب الدين دينه وقال اني أخذت ذلك المبلغ واسكن لى مثله عليك فهل اذا كان الرجل
المحال مقررا بما أخذه وهو المائة جنيته ولم يكن معه بينة تثبت دعواه يؤخذ منه هذا
المبلغ قهرا عنه وليس له الامتناع من دفع الدين لربه حيث لا يجوز لعدم الدفع شرعا سيما
وهو مقر بالدين لربه (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقررا بالاحالة وأخذ المبلغ
المذكور من المحال عليه يؤمر برده مثل ما قبضه من المحال عليه للمحيل ولا اعتبار بدعوى
المحال ان له على المحيل مثل ما أحاله به بدون اثبات ذلك بالوجه الشرعي والقول للمحيل
ببينته على نفي ذلك لا نكاره اذ لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة ففي الدرر الحوالة
وان قال المحيل للمحال احتلتك على فلان بمعنى وكنتك لتقبضه لى فقال المحال بل احتلتني
بدين لى عليك فالقول للمحيل لانه منكروا لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة اه وهنا
من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على امرأة ثمن بضاعة أحالته به

٨

١٢٦٧

جادی الاولی

٩

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

رجب

٩

١٢٦٧

مطلب لفظ الحوالة يستعمل
في الوكالة

شعبان ٢٧ سنة ١٢٦٧

جادی الاولی

٢٤ ١٢٦٨
مطلب أحاله وضمنه
مال المحوالة بصح

رمضان

٢٥ ١٢٦٨

زوجها وقيل المحال عليه المحوالة ثم مات المحال عليه مفسا قبل أدائه دين المحوالة فهل يرجع المحتال بدينه على المحيل أم كيف المحال (أجاب) اذا تمت المحوالة لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا باتوى وهو ان يجعد المحال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة او يموت المحتال عليه مفسا بغير عين ودين وكفيل فاذا تحقق الافلاس على هذا الوجه يكون للمعتال الرجوع بدينه على المحيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين احال رب الدين على مدين له به وقيل المحوالة ودفع له بعضه ثم أراد المحتال الرجوع على المحيل متعللا بكتوب أرسله له يترجاه فيه بامهال المحتال عليه معضمونه انكم وعدتم من عليه الدين بالشككية والمحال انه ما قصر معكم بل وعدكم بالراحة وحين وصولكم اليه تاخذون المتيسر منه وراحتته وراحتكم فليستاهل لا عبرة بتعلله بذلك المكتوب ولا يلزمه بما ذكره من الدين المحال به (أجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول من المحتال والمحتال عليه للعوالة فلا يرجع المحتال على المحيل الا باتوى أى هلاك المال وهو واحد أمرين ان يجعد المحال عليه المحوالة ويحلف ولا بينة له او يموت المحتال عليه مفسا بان لم يترك عينه ولا دينه ولا كفيل للجميع المال المحال به وصرحوا بان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة كمال الكفالة بشرط براءة الاصيل فاذا لم يتحقق في المحوالة المذكورة اشتراط عدم براءة الاصيل ولم يوجد من المحيل كقالة للمال بعدها ما صرحوا به من صحة كقالة المحيل المال المحال به لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا باتوى ففي تنقيح المحامدية من المحوالة عن الحنافية رجل له على رجل مال فقال الطالب ادني بمالي عليك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله ان ياخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل المحوالة كقالة لان المحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة اه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي له دين على مسلم وهذا المسلم كان مستخدما عند ضابط والضابط المذكور قبل الدين على نفسه وتعهده بسداده له صاحب الدين بلار رجوعه على المدين وشرح على هامش سند الدين بختة به بان الدين صار في ذمته مع ما هو طرفه للذمي المذكور وقيل كل ذلك والآن يريد الذمي المذكور ان يرجع على المدين الاصيل قائلا ان الضابط توفي ولم أقبض منه المبلغ المذكور فهل يجب الذمي لذلك (أجاب) به صدور المحوالة صحيحة برضا الكل لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل الا باتوى أى هلاك وهو ان يجعد المحال عليه المحوالة ولا بينة للمعتال ويحلف المحال عليه او يموت المحتال عليه مفسا فاذا كان للمال عليه المذكور تركه لا يكون للذمي الرجوع على المحيل بما احتال به من الدين وله المطالبة في تركه المحال عليه بدينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله تركه وعليه ديون تفي بها التركة فاحتال رجل له دين على الميت على أني الميت بدينه ورضي كل من المحتال والمحال عليه ووارث الميت بالمحوالة وكتب المحتال على المحال عليه سند بالدين المحال به ثم الآن يريد المحتال الرجوع

سنة	شوال	على ورثة المدين بما احتمال به متعللاً بان المحال عليه أفلس ولم يأخذ منه شيئاً من الدين فهل حيث كان الاحتمال معتبراً بالمحالة والمحال عليه حتى موجود لم يتحقق أفلاسه لايجاب الاحتمال لذلك ولا يكون له الرجوع والمحال هذه (أجاب) نعم لايجاب لذلك ولا رجوع له على الخيل ان كان الاثر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حال آخر بدواهم معلومة على آخر ورضى كل من المحال والاحتمال عليه بذلك ثم سافر لجمعة وأقام بهامدة طويلاً وبعد رجوعه من السفر أراد المحال الرجوع على الخيل فهل ليس له الرجوع بعد ما ذكر سيماءه قبض من الاحتمال عليه بعض الدراهم (أجاب) بعد صدور المحالة مستوفية شرائط الصحة لا يكون للعتال الرجوع على الخيل الا بالتوى وهو ان يجعد المحال عليه المحالة ويحلف ولا يئنة او يموت المحال عليه مفلساً او يحكم المحاكم بأفلاسه على قول الصحابين فيئنه ذلك كون له الرجوع على الخيل وفي رد المختار من المحالة وظاهر كلامهم متوناً وشروحاتاً تصحیح قول الامام ونقل تعبه العلامة قاسم ولم أر من صحیح قوله ما نعم صححه في صحة الخبر على السفه صيانة لماله كما يساقى في بابيه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم على آخر فاحاله به من عليه الدين على أبي الخيل وقبل المحال عليه المحالة وطلب رب الدين دينه بعد موت المحال عليه من تركته وأخذ من ابن الميت الذي هو الخيل فادعى ان الميت مات مفلساً لتركته فهل اذا ثبت وتحقق موت المحال عليه تاو يا يكون لرب الدين مطالبة الخيل والرجوع عليه به (أجاب) يبرأ الخيل من الدين والمطالبة جميعاً بالقبول فلا يرجع الاحتمال على الخيل الا بالتوى وهو عند الامام باحد أمرين أن يجعد المحال عليه المحالة ويحلف ولا يئنة او يموت المحال عليه مفلساً بغير عين ودين وكفيل وقالاهم ما وبأن فإفساه المحاكم فاذا تحقق واحد مما ذكر يكون للعتال الرجوع بدينه على الخيل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا عرف حال المدين رب الدين على جماعة فلم يقلوا المحالة منكرين لدينه فهل لا تصح تلك المحالة واذا مات الخيل يكون للمعال الرجوع على تركته المدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) اذا لم تصح المحالة لفقد شرطها كقبول المحال عليه يكون لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين بعد ثبوت ما ذكر بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدراهم ثمن بضاعة فطلبه منه فاحاله به على رجل آخر فرضي كل منهما بذلك ولم يدفع المحال عليه شيئاً من مال المحالة لربه ثم بعد ذلك ظهر لرب الدين أن المحال عليه مفلس وثبت أفلاسه لدى المحاكم الشرعي فهل يكون لرب الدين الرجوع بدينه على الخيل والمحال هذه (أجاب) اذا صحت المحالة لا يرجع الاحتمال على الخيل الا بالتوى وهو ان يجعد الاحتمال عليه المحالة ويحلف ولا يئنة او يموت المحال عليه مفلساً وقال الصحابان بهما وبأن يفسله المحاكم الا أن المصحح هنا قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر قدر معلوم من الدراهم ديناً فاحال المدين الدائن بالدين
١٢٦٨	٨	ربيع الثاني
١٢٧٠	١٧	شعبان
١٢٧٠	١٣	ذى القعدة
١٢٨٠	٣٠	

جمادى الثانية سنة

٢٠ ١٢٧١

الذي بذمته على رجل ورضى المحتال والمحال عليه بالحوالة ثم بعد مدة أقبل المحال عليه
وثبت أفلاسه وحكم القاضي بأفلاسه فهل والمحال هذه يكون لرب الدين الرجوع بدينه
على المحيل (أجاب) إذا صححت المحوالة لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل إلا بالتوى وهو أن
يحدد المحال عليه المحوالة ويخلف ولا يبنه أو يموت المحال عليه مقلبا وقالا بهما وبأن عليه
أنما لم فعلى قوله ما يكون له الرجوع إلا أن المصحح هنا قول الإمام والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تاجر باع لآخر بضاعة معلومة بثمن معلوم حال دفع المشتري بعضه للبائع واستلم
جانبه من البضاعة والجانب الآخر ابتاعه المشتري طرف البائع إلى حضور باقي الثمن
فحضر رجل له دين على البائع وطالب منه أن يحيله بدينه على المشتري وكتب سنداً
بالتحويل بخطه حسب مرغبه وأعطاه للمحيل ليختمه له فختمه له وأحال بدينه على المشتري
وقبل المحوالة ورضى بها في المجلس وأخذ المحتال السند وأرسله صحبة ولده البالغ إلى المحال
عليه وأرسل المحيل رسولا من طرفه للمحال عليه أيضا ليبلغه المحوالة وإذا بولد المحتال جاء
بالسند إلى المحال عليه بمحضرة رسول المحيل وسلم المحال عليه السند فقبل المحال عليه المحوالة
ورضى بها ما ثمنها مختاراً وكتب على سند التحويل بالقبول ووعد المحتال بدفع المبلغ
ورضى المحتال بذلك ثم بعد قبول المحوالة من المحتال والمحال عليه على الوجه المذكور
حضر المحال عليه إلى المحيل واستلم باقي بضاعته المرهونة طرف المحيل على دفع باقي الثمن
فهل والمحال هذه إذا أراد المحتال الرجوع على المحيل بدين المحوالة بدون وجه شرعي
بعد قبوله لا يكون له ذلك حيث كان معترفاً بالمحوالة وهو والمحال عليه ولم يفسد المحال
(أجاب) نعم لا يكون للمعتال الرجوع على المحيل بدين المحوالة بعد صحتها ولزومها بدون
التوى وقد صرح في الحائنه وغيرهما بعدم اشتراط حضور المعتال عليه في مجلس المحوالة
بل الشرط قبوله حين علمه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حال غريمه على مدين له
بمبلغ معلوم وقبل المحتال المحوالة في غيبة المعتال عليه وكتب المحيل للمعتال عليه خطاباً
يعرفه بالحوالة وكتب له المحال أيضاً جواباً بذلك وأرسلهما المحتال إلى المحال عليه فلم
يقبل المحال عليه المحوالة فوردها فهل لا تصح إلا بقبول المعتال عليه وحيث ردها يكون
للمعتال الرجوع بدين المحوالة على المحيل حيث لم يتم (أجاب) يشترط لصحة المحوالة رضا
المعتال عليه فإذا ردها ولم يقبل لا تصح فيكون للمعتال أخذ دين المحوالة من المحيل والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر حال به غريمه وقال له أحلتك على فلان بدينى الذى
عليه وقبل الكل المحوالة وقبض المعتال من المحال عليه بعض الدين وقبل استيفائه
جميع المال المحال به مات المحيل وعليه دين فهل تبطل المحوالة بموت المحيل ويكون المحتال
أسوة غرماء الميت حيث كانت المحوالة مقيدة لاسيما إذا ثبت أفلاسه المحال عليه وحكم
القاضي بأفلاسه (أجاب) نعم تبطل المحوالة المقيدة بدين للمحيل على المحال عليه أو عينه
عنده بموت المحيل ويكون المحتال أسوة لغرماء المحيل في ذلك الدين وصرح في الحاوى

مطالب لا يشترط حضور
المحتال عليه محل
المحوالة بل الشرط قبوله
حين علمه بها

شوال

٣٣ ١٢٧١

ذى القعدة

١٠ ١٢٧١

شوال

١١ ١٢٧٢

مطالب تبطل المحوالة

المقيدة بموت المحيل ويكون المحتال أسوة لغرماء المحيل

الزاهدى

ربيع الثاني سنة

١٢٧٣

١٢

مطلب رد المبيع
بعيب لا سطل المحالة
المقيدة بالتمن

شعبان

١٢٧٣

٧

شوال

١٢٧٤

٧

الزاهدي بعود المطالبة اذا مات المحيل الى تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لا آخر جارية بثمن معلوم قبض منه بعض ثمنها واحال البائع على المشتري رجلاه على البائع دين يباقي الثمن وقبل قبض المحال الدين ظهر بالمحالة عيب قديم وردت على البائع بقضاء القاضي فهل تبطل المحالة بذلك ولا يحير المشتري على دفع باقي الثمن المحال به (اجاب) في الدرر قلا عن الاشباه رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مستثنين احدهما لو احال البائع بالتمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل المحالة قال في حواشيه رد المختار صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع احال غرضه على المشتري حوالة مقيدة بالتمن فبات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن او رد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط او بخيار عيب قبل القبض او بعده لا تبطل المحالة استحسننا اه ومنه يعلم عدم بطلان المحالة المذكورة في السؤال اذهى مقيدة بما بقي من الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عند زوجها مبلغ معلوم من الدين من اصل مهرها وخلافه وله عند أم زوجته مبلغ معلوم من الدين قرض شرعي ويده وثيقة شرعية وبينه شرعية تشهد بذلك وهي مقررة به أيضا فهل اذا احال زوجته الذي عليها لها على أمها من اصل دين القرض الذي عليها له وقبلت البنت كاهما المحالة يبرأ المحيل بذلك حيث ثبت الدينان وأقر كل به بشهادة البينة الشرعية (اجاب) المحالة اذا استجمعت شرائط الصحة هل توجب البراءة من الدين المصحح نعم وفي التارخانية وعليه القوي وقيل توجب البراءة في المطالبة فقط واتفق القولان على عود الدين الى ذمة المحيل بالتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم دين على رجل آخر فطلبه منه فاحاله المدين بالمدين المذكور على رجل آخر ليستوفي دينه منه فرد المحتال عليه المحالة ولم يقبلها فهل والمحال هذه يكون لرب الدين الرجوع بدينه على المدين المذكور ويحجب لذلك حيث لم يقبل المحتال عليه المحالة وترد برده (اجاب) بشرط الصحة المحالة رضاه المحال عليه فاذا لم يوجد منه ذلك يكون الدين متعلقا بذمة المحيل فلربه مطالبة به والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون فأحاله به على آخر ثم تبين ان المحال عليه مفلس ولم يدفع له منه شيئا ثم مات المحال عليه تاويا ولا تركة له فهل لرب الدين الرجوع بدينه على المحيل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) موت المحال عليه مفلسا بغير عين او دين او كفيل بما عليه يوجب رجوع المحتال على المحيل بالمدين الذي أحاله به عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضائع بثمن معلوم نسبية ثم أحال المشتري البائع بثمنها على رجل آخر بشرط عدم براءة المحيل وضمن المحيل المذكور المحتال عليه للبائع بمبلغ الثمن المذكور وبعد مدة مات المشتري المحيل الضامن المذكور وعن تركة باءوفاء بثمن البضاعة المذكورة فهل يكون للبائع أخذ ثمن بضاعته من تركة الميت

سنة رجب
١٢٧٥
٦
مطلب شرط المحتال
الضمان على المحيل صح
وتكون كفالة

جادی الاولی

١٢٨٤ ١٧

صفر

١٢٨٦ ٤

شوال

١٢٨٦ ٢٣

ربیع الثانی

١٢٨٧ ٢

ذی الحجة

١٢٩٤ ٢

حيث الحال ما ذكر وكان بها وفاء (أجاب) نعم يكون له ذلك والحال ما ذكر قال في الدر المختار لو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطلب أي شاء لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة ثانية انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين ويريد السفر إلى الحج قبل أداء دينه فطالبه بدينه فأحاله به على أخيه من غير حضوره وعدم قبوله الحوالة وسافر من عليه الدين فحضر المحتال إلى أخى المحيل وطلب منه الدين فلم يقبل الحال عليه الحوالة وأخذ برأيه لم يكن للمحيل عليه دين ومات هذا المحيل عن ورثة وتركة فهل يكون لرب الدين طلب دينه من تركته ولا يكون له مطالبة الحال عليه حيث لم يقبلها ولم يكن للمحيل دين عنده (أجاب) نعم لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين وليس له مطالبة الحال عليه والحال هذه لعدم صحة الحوالة به فقد ذكرناه وقبول الحال عليه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين معلوم لرجل أحاله به على مدين له وقبل الحال عليه الحوالة ودفع للمعتال بعض الدين وبعد ذلك امتنع الحال عليه من دفع باقي الدين متعللاً بأن المحيل نهاه عن الدفع للمعتال وقبض منه باقي الدين فهل يجبر على دفع باقي الدين للمعتال ولا عبرة بتعلله المذكور حيث وجدت الحوالة صحيحة لازمة ودفع الحال عليه بعض الدين للمعتال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يجبر المال عليه على دفع باقي دين الحوالة المذكورة لربه والحال ما ذكر بالسؤال ولا عبرة بتعلله المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بأفائدة واردة من المحافظة في ٢٠ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها وردت هذه الأفادة من قنصل أيتاليا بتاريخ ١٦ الجاري مرغوباً بها استفتاء حضرتكم عن شخص له دين على آخر أجرة عقار مملوك لرب الدين فهل لرب الدين أن يحيل شخصاً آخر بمقداره هذا الدين على مديونه مقابلة ما عليه للمعتال بدون رضا الحال عليه الذي هو المدينون الأصلى الساكن في العقار أو يتوقف على رضا الحال عليه المذكور شرعاً (أجاب) لا تصح الحوالة شرعاً بدون قبول الحال عليه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قوى شرعى أحاله به المدينون على شخص آخر بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك وقبل المحتال عليه الحوالة المذكورة في المجلس ورضي كل من المحيل والمحتال والحال عليه بذلك ثم مات المحتال عليه وترك تركته تنفي بالمبلغ المذكور وزيادة فهل يوفى الدين المذكور من تركته بعد دنيوت ما ذكر شرعاً (أجاب) نعم لرب الدين أخذ دينه من تركته الحال عليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال على آخر فأحاله على شخص وقبل المحتال الحوالة والحال عليه لم يقبلها فهل والحال هذه للمعتال طلب ماله من المحيل حيث الحال عليه لم يقبل الحوالة (أجاب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) في رجل يستحق فدان طين فلاحه عن أبيه كان يداين عمه له فأخذه منه على يد

القاضي

٢٣ ١٢٦٤
مطلب احكام القضاء
نصان عن الا كفاء
والابطال
جادی الاولی

٣٠ ١٢٦٥

جادی الثانية

٤ ١٢٦٥

مطلب المراد بالعشر
الذي يستحقه القيم من
مال الوقف أجرو مثل عمله

القاضي بعد اقامة البينة وشهادته له به من مدة أشهر والآن يريد الرجوع ونقض الحكم
ثانيا متعللا بان البينة تقول الآن قولاً مغايراً لما شهدت به بعد الحكم به لديه فهل اذا
كان حكم القاضي به صحيحاً لا ينقض حكمه ولا عبرة بتعلله المذکور (أجاب) احكام
القضاء نصان عن الالغاء والابطال فاذا صدر الحكم مستوفياً شرائطه الشرعية لا يسوغ
تخصه ولا عبرة بما عمل به المحكوم عليه مما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
بقيمة بماله خاصة في حال انفراده عن اخوته ثم اختلط معهم وصاروا في معيشة واحدة
ثم اختلفوا فهل لا يقاسمونه في هذه البهيمة لسكونه اشتراها في حال انفراده بماله واذا
حكم قاض باشتراكهم فيها ينقض حكمه (أجاب) لا مشاركة للاخوة فيما اشتراه اخوهم
من ماله لنفسه حال انفراده بدون ما يوجب شركتهم فيه بطريق شرعي فحكم القاضي
الحكم يستوف شرائطه الشرعية لا يكون نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قاض
بشيء انه نقل من الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ
عشر ما يتولى من مال الايتام والاوقاف وفي الخانية للثو في العشر في مسئلة الطاحونة
قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ الاجر به كان كاح
طغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول واما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما
لكن الكتابة لا تلزمهما وتعامه في شرح الوهبانية اهـ هكذا نقل من شرح الدر المختار
فهل ما ادعاه هذا القاضي صحيح ومتعمد به - جل به في أخذ هذا المعلوم من مال الايتام
والاوقاف ام لا (أجاب) نص عبارة الاشياء قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء
ما نقله وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شيء من بيت
المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والاوقاف ثم بالغ في الانكار اهـ ولم أر
هذا الاصح بالنسبة في الخانية ذكر العشر لثو في مسئلة الطاحونة اهـ وعبارة الخانية
رجل وقف ضبعة على مواله فأتوا وقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل
القيم عشر الثلاث وفي الوقف طاحونة في يدرجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم
واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة لان
القيم لا يأخذ الا بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اهـ والمراد بعشر
الثلاث ما جعل للقيم في هذا الوقف أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله ود الزائد كما قاله
الفاضل البيري في حواشي الاشياء وقول الاشياء ثم بالغ في الانكار قال العلامة خير الدين
السيوطي في الانكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى على عشرين ألفاً مثلاً ولم يلحقه فيها مشقة
فيما إذا استعمل عشرها خصوصاً بالنسبة لمال اليتيم وقد جاءت القواطع بحرمته فما هو الا
بيان على الشرع وظلمة غطت ابصارهم اهـ وبهذا ظهر عدم حل أخذ القاضي شيئاً
من مال الايتام والاوقاف بما قلناه هذا القاضي غير صحيح عندنا فلا يعتمد عليه ولا يجوز
أكل أموال اليتامى بناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم خانوت أجروه لا تحر

مدة سنتين ونصف فلما مضت المدة أرادوا إخراجهم من الخانوت فادعى ان امهم كانت
 اجرة له قبل هذه المدة سنة وأذنته أن يبني فيه ويعمره ويكون مبلغ العمارة غاروقه
 على الخانوت يدفعها له من يخرج منه ويده حجة بذلك فعارضوه وادعوا أنهم كانوا وقت
 إيجار الام قاصرين والام لم تكن وصيا وطلال النزاع بينهم لدى قاضي نغراسكندرية ثم انه
 أرسل أهل الخبرة ووقوموا اجرة الخانوت ومبلغ العمارة في هذه المدة بمبلغ بقول أهل
 الخبرة وشهدت البيعة بذلك لدى القاضي المذكور فزاد المدعى عنده مبلغ فتركه له الورثة
 في تطير ما ادعاه على الام واستلموا الخانوت وتفرقوا وخرج لهم بذلك سند من الحاكم
 الشرعي وحكم بمنعه عنهم بحضرة العلماء والمفتين فهل اذا أراد الآن ان يرجع ويديعي
 ان التقويم الذي حصل كان بالغبن ويريد اقامة الدعوى ثانيا لا يجب لذلك والحال
 ساذكر (أجاب) أحكام القضاة تنان عن الالغاء والابطال فاذا حكم القاضي باجرة مثل
 عقار القصر على من استولى عليه حال صغرهم بدون اجارة شرعية صادرة عن له ولاية
 ذلك وكان حكمه صحيحا بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر لا يكون للحكوم
 عليه ولا لغيره نقضه ويمنع من معارضة المحكوم له حيث لا مسوغ والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على أرض زراعية فيها بعض نخيل وعيون ماء ودور
 مدة من السنين فادعى جماعة على واضعي اليد ان النخل والعيون والدور ملك لهم عن
 مورثهم وترافعوا معهم على يد الحاكم الشرعي فادعى واضعو اليد انهم يملكون
 ذلك بطريق المبة من مورث المدعين في تطير مائة ريال وسبعة اريالة ويدهم وثيقة
 مقطوعة الثبوت فطلب الحاكم الشرعي من واضعي اليد بيعة فحجزوا عن ذلك فحلف
 المدعين اليمين وحكم لهم بذلك بموجب حجة شرعية ووضع المدعون أيديهم على جميع ذلك
 فهل اذا أراد المدعى عليهم الرجوع في ذلك بدون اثبات المبة بالبيعة الشرعية من مورث
 المدعين لا يسوغ لهم ذلك ويمنعون عن معارضتهم (أجاب) المقتضى عليهم في تلك الحادثة
 بعد صدور الحكم صحيحا لا يكون لهم معارضة المحكوم لهم بدون اثبات الانتقال اليهم بوجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ذي شامى الاصل عن أبيه وجدته مولود بالشرق ومربي به
 وصار وكيل قنصل لاحدى جهات الشرق ثم تزوج بنتا شامية من رعيته على حسب
 أصول زواج الشرقيين وأقام معها مدة من السنين ثم اعتراه مرض فساقر لاجله بلاد
 الاقرب مع زوجته المذكورة وأقام بها أربع سنين وصار افرنجيا مثل من يكون مولودا ببلاد
 البلاد ثم حضر مع زوجته الى محل وطنهما بالشرق وأقام فيه اياما ومات عن اخ واخت
 وزوجته المذكورة فاراد الاخ والاخت منع زوجته من الارث متعللين بان الميت افرنجي
 وعلى شريعته أن الزوجة لا ترث من زوجها شيئا الا بوصية منه لها فهل اذا ترافعوا الى
 الشريعة المحمدية تقسم تركته هذا الميت بين الجميع ام لا (أجاب) يجوز للقاضي ان يحكم بين
 اهل الذمة اذا تظالموا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

طالب للقاضي ان يحكم

بين اهل الذمة اذا تظالموا وترافعوا اليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام

فان

فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض
اسأفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمون ان يحكم بينهم في النظام مثل ان يمنع وارث
وارثه حقه وما شبهه اذ ارضى المتظامان بذلك واما المخرج والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه
كذا في معين الحسكام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت قاصرة وزوجة وأم
وأخوات وله حصّة في دار وعليه ديون للمرى وللزوجة وللأم وللأخوات فارتفعوا على
ببقاض فباع القاضي حصته في الدار وسددهم الدين الذي عليه للمرى بن المثل ثم بعد
عشرين سنة ارادت البنت ان تدفع ما دفعه المشتري وتأخذ حصّة أبيها في الدار فهل
لا يمكن من ذلك ويكون بيع القاضي صحيحا نأخذ حيث كانت التركة مستغرقة بالدين
(أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة حيث باع القاضي حصّة
عقار الميت لوفاء دينه الشرعي الثابت والحال هذه لا يكون لاحد من ورثته بعد ذلك نقض
البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون كثيرة وتركه لا تفي بها فهل
تسكون ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للوارث واذا نصب القاضي من
بيعهما يكون بيعه ما صححنا حيث كانت مستغرقة بالدين وعلى فرض عدم استعراق
الديون لها وامتنع الوارث من بيعها وقضاء الدين يكون للقاضي جبره على ذلك (أجاب)
التركة اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلا
يكون لهم ولاية البيع كما في الدرر وغيرها من معتبرات المذهب وصرح في الاشباه بان
الدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقعة وفي حواشي الدر المختار نقلا عن الزاوية مانعه
ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء الدين قيل ينصب وصيا وقيل لا وياورثة
بالبيع فان اوجبهم حتى يبيعوا فان حبسوا ولم يبيعوا نصب وصيا يبيع او باع بنفسه
له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين ثابت بالوجه الشرعي فحبسه ورثته رب
الدين عليه لدى المحاكم الشرعي مدة ايام والحال انه معسر ظاهرا لا عسار فهل اذا شهدت
بينة باعساره يكون للعالم اطلاقه واظهاره الى الميسرة (أجاب) للقاضي قبول البينة على
الاعسار بعد حبس المديون واطلاقه بعد تحقق الاعسار بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) من بيت المال عن قضية محصلها ان رجلا توفي وعليه ديون ثبتت بالوجه
الشرعي وأخذ اربابها بعضها من مدة طويلة مضت وهناك اشعار من الخارج بان لبعض
المساكر ديون عليه ايضا لم تثبت ولم يحضروا الاثبات وقد مضت مدة طويلة ولم تثبت فما
الحكم في اعطاء دراهم الميت للديانة الذين اثبتوا مع عدم دعوى غيرهم الا ان (أجاب)
حيث اثبت ارباب الديون ديونهم على يد القاضي بالوجه الشرعي حسب الموضح بهذا
القيم ولم يظهر احد يدعي دينا ويثبتنه ومضت مدة تزيد على مدة التلوم الشرعية يكون
لارباب الديون الثابتة بالوجه الشرعي اخذ باقي ما ثبت لهم من الدين والله تعالى أعلم
(سئل) في خربة مورثة جماعة خسر بعضهم منها قيراط ونصف وذهب له جماعة حصصا

١٢٦٦ ١٩
مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي
لا للورثة

١٢٦٦ ٢١
مطلب لو امتنع الورثة
عن بيع التركة
وقضاء الدين قيل
ينصب القاضي وصيا
وقيل يامر الورثة
بالبيع الخ
نجاى الاولى

١٢٦٦ ٢١
مطلب يعطى لارباب
الديون ما أثبتوه من
بوذهم بعد مدة التلوم
اذ لم يثبت غيرهم دينا

١٢٦٦ ٢٩

حتى استكمل له بالارث والهبة احد عشر قيراطا وعشرة اسهم ثم بعد القبض وهب جميع ما خضه بالارث والهبة البالغ قدره المقدار المشروح لحاله وخرج للموهوب له الثانى اعلام من قاضى شلسلمون والآن قام بعض الواهبين للموهوب له اولاً يريدون معارضة الموهوب له ثانياً وانزاع ذلك منه متعللين بان هبتهم فاسدة لسكونها فى مشاع يقسم ولم يقسموه وقت الهبة فحكم القاضى بمنعهم نظراً الى انها صدرت فى مشاع لا يقبل القسمة فهل يكون هذا الحكم صحيحاً ولا مساع لنقضه (اجاب) القضاء يصان عن الالغاء والابطال حيث لم يوجد ما يبطله شرعاً فثبت صدور حكم القاضى صحيحاً مستجماً لشرائطه الشرعية فلا مساع لنقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل سافر الى بلدة بعيدة وله منزل فوكل انساناً فى قبض اجرة ذلك المنزل فجاء رجل آخر وادعى ان له حصة فيه وقبض بعض الاجرة من المستاجر من غير ان يثبت ذلك بالوجه الشرعى فهل لو كيل اخذها منه ولا تسمع دعواه حيث كانت على غائب (اجاب) لا يقضى على غائب ولا له الاجمور نائبه حقيقة كوكيله فى الخصومة ووصيه ومتولى الوقف أو شرع كوصى القاضى او حكماً بان يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على المحاضر والو كيل فى قبض الاجرة ليس واحداً من هؤلاء فلا يكون خصماً عن الغائب فى اثبات ملك العين لغيره كما ان المستاجر كذلك ومطالبة الو كيل بقبض الاجرة عن المالك انما تكون على المستاجر لا على من قبضها منه بغير وجه شرعى اذ لا تبرأ ذمته الا بالدفع للزوج أو وكيله والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مسجون بالشرع على دين معلوم وهو مسجون وموجود بينة من المسلمين تشهد باعساره وقد حبس فى السجن خمسة وثلاثين يوماً فهل تقبل بينة الاعسار ويفرج عنه (اجاب) تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبسه بما يراه وللقاضى اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا فسخ ما لى نكاح امرأة فى غيبة زوجها فهل لا يكون لقاضى الناحية ان يحكم بفسخ ذلك لان القضية مأمورون بتنفيذ الاحكام على مذهب الامام اى حنيفة ومذاهب لا يرى ذلك ولا تقام الدعوى على غائب واذا اراد الحاكم اللوم على من فعل ذلك لكونه خالف امر الحاكم الا امر بالنهى عن ذلك وكان قبل ان يفسخ النكاح حضر عند قاضى الناحية واستأذنه فى فسخ النكاح ومنعه القاضى المذكور وقال له ان كنت تفعل ذلك افعله بعيد اعنى فظن المالكى ان ذلك اذن منه بالفسخ لا يتوجه اللوم على القاضى وانما اللوم على المباشر لذلك (اجاب) لا يسوغ الفسخ على زوجة الغائب والقضاة والمفتون ممنوعون عن فعل مباشرة ذلك فمن باشر ذلك كان عليه التعزير باللائق بحاله والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بنحو ثلثمائة قرش باقى ثمن مبيع مما كان تعاطاه منه قديماً لى الحاكم الشرعى وأثبتها عليه وجبته عليها واحمال انه معسر ظاهر الاعسار ولا يملك شيئاً وعنده بينة من اهل محله يشهدون باعساره وبانه لا يملك شيئاً فى الدين به وانه طاهر عن

١٥ ١٢٦٦

١٥ ١٢٦٦
مطلب لا يقضى على غائب
ولاله الاجمور نائبه

٣ مطلب تقبل البينة على
اعسار المدين بعد حبسه
بما يراه القاضى

فجب

٢١ ١٢٦٦
مطلب لا يسوغ الفسخ
على زوجة الغائب
وعلى من باشره التعزير
اللائق بحاله

شعبان
١٤ ١٢٦٦

سنة	شوال
١٢٦٦	٢٣
	ذى القعدة
١٢٦٦	١٣
	مطلب لا ينعزل القاضي
	بغزل نفسه قبل علم من
	ولاه
١٢٦٦	٢٧
	مطلب يعمل بخلاف البيع
	فيما عليه فيما له
	ربيع الاول
١٢٦٧	٦
١٢٦٧	١٧

نقطة نفسه ويتكفف الناس في الحبس فهل اذا ثبت اعساره بشهادة البينة الشرعية وجبه القاضي مدة يعلم فيها انه لو كان له مال لا يظهره لوفاء دينه واتضح حاله وكن ظاهر الاعسار يكون للقاضي اطلاقه وينتظر اخصامه يساره (اجاب) تقبل البينة على اعسار المدين بعد حبسه والقاضي اطلاقه بعد تحقق اعساره لديه والله تعالى أعلم (سئل) من من ديوان كتحداى عن حادثة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد تلى علينا ما صار في قضية نصب الشيخ احمد الشطي في وظيفة قضاء سيوط وعزل سلفه احمد افندي الذي كان قاضيا بمدة من الزمان والمضطر المكتتب وما صار من ترضى الاهالى عن كل من الشيخ احمد الشطي وعن القاضي سافه احمد افندي وما ياورق تلك القضية صار معلوما وقد طلب منا الجواب عن الحكم الشرعى في عزل احمد افندي المولى قبل الشيخ احمد الشطي هل هذا العزل وافق اصول الشريعة أم لا فنقول قال في جامع الفصولين مانصه القاضي قال عزلت نفسه او أخرجت نفسه عن القضاء او كتب به الى السلطان ينعزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا ينعزل القاضي بعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه اه كلام جامع الفصولين وبناء على هذا انص لا ينعزل احمد افندي بعد عزل نفسه بالاسوة فغاء ولو ذلك منه عن طوع واختيار والا اذا علم من ولاد القضاء وقلده اياه وقد اضطر ب كلام الاهالى بالتشكي والترضى أولا وثانيا وكان الواجب عليهم سلوك طريق الحق اما بالترضى فقط او بالتشكي فقط فوقع منهم من التناقص غير لائق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرفط له منه فادعى الاعسار فاخذ له العاكم الشرعى فوضع عليه الدين مدة أيام وهو معسر بادائه فهل اذا ثبت الاعسار لدى القاضي بالبينة يكون للعالم اطلاقه وانظاره (اجاب) تقبل البينة على الاعسار بعد حبس المدين والقاضي اطلاقه بعد ظهور اعساره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من التجار عليه دين لرجل مكتوب في دفتره المحفوظ بيد ورثته وبخطه مات عن ورثتهم قاصر والبالغ منهم التزم بالدين وكتب على نفسه به وثيقة لاجل معلوم ومضى الاجل ولم يدفع شيئا منه فهل اذا لم يوجد في تركه امانة نقدية في منه الدين وله عقار وامتنعة والدين مستغرق للتركة تمكون ولاية البيع فيها للعالم الشرعى وقضاء الدين من ثمنها وهل يعمل بدفتر الممت المذكور فيما عليه من الدين (اجاب) صرح علماء اوثان بالولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي وبانه يعمل بخلاف البيع فيما عليه لا فيما له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وثلاثة أولاد ذكور وأنثيين وتركت بيتا ملكا لها وعليها ديون لanas معلومين فهل لورثتها المذكورين بيعه لوفاء دين مورثتهم حيث كان الدين ثابتا (اجاب) يتعلق الدين بعد ثبوته شرعا بالتركة وبيع العقار لوفاء الدين حيث لا وفاء له الامنة وولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي وله اذن بعض الورثة بذلك كما يكون للورثة البيع لوفاء الدين عند عدم الاستغراق والله تعالى أعلم (سئل) في

مطلب لا ينفذ المحكم
بالطلاق على الزوج
الغائب بشهادة البينة

١٢٦٧ ٢

امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واحضرت بينة فسقة مشهورين بنفسه هم عند
قاضي بلدها في غيبة زوجها فحكم بطلاقها منه فهل لا يكون المحكم بذلك نافذا في غيبة
زوجها المدعى عليه والمحال هذه (اجاب) نعم لا يكون المحكم بما ذكرنا نافذا والمحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وبنتين وترك تركة لا تفي بدينه
المستغرق لما فقومت التركة على الذكور بمعرفة القاضي بحضور البننتين بمثل معلوم
ودفعوا ماعلى والدهم من الدين وصاروا في معيشة واحدة يكتسبون الى ان غا المال
الذي بأيديهم ثم بعد مدة مات أحدهم عن ذكرين وزوجة ثم مات الآخر عن بنت وزوجة
ثم مات الثالث عن بنت وزوجة أيضا وكل من مات منهم بقي ورثته مع المحي في معيشة
واحدة الى ان مات الثالث فاراد الورثة قسمة التركة بينهم فعند ذلك ادعت بنتا الرجل
الميت اول الذي دينه مستغرق لتركته بان لها نصيبا فيها بطريق الميراث فهل اذا ثبت
ان التركة المذكورة قومت على الذكور بمثل معلوم دفع في دينه المستغرق لتركته
لا تجابان لذلك (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة فاذا قوم
القاضي هذه التركة على ابناؤه الثلاثة بمثل معلوم لوفاء الدين كان ذلك بيعا منه لهم
فيهم وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوارث استبقاؤها لنفسه ودفع
ماعلى المورث من الدين فاذا تحقق ان بعض الورثة استبقى التركة لنفسه بالوجه
الشرعي ودفع ماعلى مورثه من الدين لا يكون لباقي الورثة مشاركة فيما استخلصه
لنفسه بالوجه الشرعي ففي رد المحتار من المجلس عن جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة
استخلاص العين من التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى وارث آخر اه وقوله باداء
قيمتها الخ قال الرملي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين
لو كان زائدا على التركة فلهم استخلاصها باداء دينه كله لا بقدر تركته كقن حتى يذهب
مولاه بارشه اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين عند انسان اثبتته بالبينة
الشرعية على المدعى عليه وزكيت تلك البينة وحكم القاضي بشهادتها والآن المدعى
عليه يدعي ان أحد البينة كاتب السند الذي فيه الدين ويقول لا قبل شهادته فهل
لا يلتفت لدعواه وتقبل شهادة الكاتب للسند المذكور لانه زكى وكان وقت ادائه الشهادة
اهلها (اجاب) اذا صدر حكم القاضي بالدين المذكور من توفيا شرطه الشرعية فلا
سبيل الى نقضه ولا عبرة بتعلل المدعى عليه بمجرم ما ذكر والمحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت شقيقة واختين لام وترك ما يورث عنه
شرعا فهل اذا كان عليه دين مستغرق للتركات ثابت بالوجه الشرعي تقدم ارباب الدين
على الورثة واذا تصرف احد الورثة في شيء من التركة ببيع قبل القسمة ووفاء الدين
لا ينفذ تصرفه والمحال هذه (اجاب) يقدم الدين الثابت شرعا على الميراث وقدر حوا
بان ولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي والله تعالى اعلم (سئل) في زيد له دين على عمرو

جمادى الثانية

١٢٦٧ ٢٣

مطلب لاحد الورثة
استخلاص العين من
التركة باداء قيمته
الى الغرماء لا الى وارث

آخر

رجب

٣

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

مطالب احد الورثة
يقتصب خصما عن
الباقين في دعوى
العين بشروط ثلاثة وفي
الدين لا يتوقف على
كونه ذاب

من مدة سنين وعمر والمذكور الآن معسر والآن يريد زيدا أن يجبس عمرا المذكور
لأجل دينه فهل إذا حبسه القاضي بما يراه لدين زيدا المذكور وبعد ذلك ثبت اعساره
بالبينة الشرعية للقاضي أن يطلقه من الحبس أم كيف الحال (اجاب) نعم وللقاضي قبول
البينة على أفلاس المديون بعد حبسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ثبت عليه دين
شرعي لزوجه لدى المحاكم الشرعي وحبه عليه وطال حبسه فهل إذا مضت مدة يتضم
فيها حاله وثبت بالبينة اعساره يسوغ للمحاكم إطلاقه (اجاب) إذا ظهر للقاضي اعسار
المدين بعد حبه مدة تراها ساغله إطلاقه وينظر إلى الميسرة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل توفي وترك حصة في دار وعليه دين ثابت بالشرع مستغرق لتركة ولم يكن له سواها
فباع المحاكم الشرعي حصته في الدار لأخي المتوفى وأخذ أصحاب الديون حقوقهم ثم بعد
مدة تر يدعى خمس وأربعين سنة قام أولاد المتوفى على عمهم المشتري يطلبون حصة
أبيهم في الدار فهل إذا كان البائع المحاكم الشرعي كما ذكر لا تسمع دعواهم حيث ثبت
البيع على الوجه المذكور بشهادة البينة الشرعية خصوصا والمشتري يتصرف بالخدم
والبناء فيها وهم حاضرون مشاهدون لذلك المدة المذكورة (اجاب) إذا صدر من المحاكم
الشرعية بيع تركه الميت المستغرق بدينه الثابتة شرعا وكان ذلك مستوفيا لشرائط
الصحة لا يكون لأولاد الميت معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) عن انتصاب أحد الورثة خصما عن الباقي فيما يدعى على الميت بموجب خطاب
من مأمور تركه المرحوم أحد باسطا طاهر مضمونه أن زوجة المرحوم طاهر باشتادعى
على ورثة المرحوم أحد باسطا طاهر باستحقاقها من تركه زوجها وأن استحقاقها باق عند
أحد باسطا طاهر إلى حين وفاته وأن بعض ورثته امتنعوا عن الحضور للدعوى عليهم بذلك
(اجاب) بما نصه قد سبق منا جواب عن هذه القضية على خطاب حضر من الديوان
الكتختا في فيه إجمال في الاستفهام وأفدنا عليه مقتضاه وأن الأولى حضور جميع الورثة
أو من يقوم مقامهم وحيث توضح بهذا الخطاب تفصيل القضية فالجواب عنها ما ذكره
أئمتنا من أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي فيما يدعى على الميت بشروط ثلاثة
الأول كون العين كلها في يده الثاني أن لا تكون مقسومة بين الورثة الثالث أن يصدق
الغائب أنها رثت عن الميت كما نقله في حواشي الدر المختار عن الشريفة المجوى وعليه
فتصح الدعوى على أحد الورثة وينتصب أحدهم خصما عن الباقي بالشرط المذكور
ويكون القضاء عليه قضاء على الكل وهذا في دعوى العين لما دعوى الدين فينتصب
أحدهم خصما عن الباقي وإن لم يكن في يده عين التركة لأن حق الدائن شائع في جميع
التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شهدا في حادثة على رجل وحكم القاضي بشهادتهما
للمشهد له بعد التزكية فهل إذا طعن المشهد وعليه في الشاهدين بأنهما مستأجران على
الشهادة من طرف المشهد له لا يسمع طعنه بذلك ولا ينقض حكم القاضي بمجرد المشهد

عليه في الشاهد دين بما هو مذكور سيما ولم يكن للدعي عليه بينة تثبت ذلك (اجاب)
لا ينعض حكم القاضي بعد صدوره مستوفيا شرائط المحكة بمجرد تعلل المدعي عليه بما
ذكره المحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن تركه مستغرة هل
يجوز لامين بيت المال بيع تركه المتوفى بغير حضور باقي الورثة (اجاب) ولا يبيع
التركه المستغرة للقاضي فاذا كانت تركه المتوفى مستغرة كما هو مذكور يكون لامين
بيت المال بيعها باذن القاضي ولا يتوقف البيع على اجازة الورثة البالغين والمحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته و اخ عاصب وترك بيتا فوضع الاخ يده
عليه حتى مات هن وورثته وماتت البنت ايضا عن ورثته ولم يقسم البيت المذكور الى
الآن فهل والمحال هذه اذا ثبت بالبينه الشرعية ان البيت مخلف ومتروك عن الميت
الاول يكون الحق في البيت المذكور لاولاد الاخ واولاد البنت بطريق الميراث (اجاب)
يقضي لورثة البنت المذكور بما يخصهم مما آل اليها بالميراث عن أبيها في البيت
المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مدين لايملك شيئا حلة كافيته
وكل ذي حق يطالبه بحقه فهل لا يكون لاصحاب الديون سجنه لانه يعجز عن قوت نفسه
بالسجن فضلا عن قوت عياله و يلزم اصحاب الديون الصبر عليه مع اقرارهم بعسر تعالى
حين اقتداوه على أداء حقوقهم (اجاب) اذا كان الرجل المذكور ظاهرا لعصاره مقرر له
به لا يجبس وينظر الى المسيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخا ببلد وصار الآن
اعمى ضريرا فاذا ان يتولى قضاء بلدته والمحال انه جاهل لا يعرف شيئا في الاحكام
وغيره فهل والمحال هذه لا يصح للاعمى ان يتولى القضاء (اجاب) لا يولى الرجل
المذكور القضاء والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعمى في بلدة من بلاد
الريف اراد قاضي الولاية ان يجعل الاعمى نائبا عن القاضي في البلدة المذكورة بالقهر
عنه فهل والمحال هذه لا يصح للاعمى ان يتولى القضاء وليس لقاضي الولاية تجبره
على ذلك (اجاب) الاعمى لا يصح قاضيا ولا نائبا للقضاء والله تعالى أعلم (سئل) قد
رجل يملك حجارة نجت عنده فضاعت منه من نحو سنة فوجدها عند آخر فطلبها منه
على يد القاضي فادعى واضع اليد انه اشتراها من نحو ثلاثة اشهر ولم يعلم بائعه فطلب
القاضي من مدعي النتائج بينة فاحضرها وشهدت له بانها حجارته بنت حجارته ضاعفت
منه من نحو سنة ثم بعد ذلك رجع احد الشاهدين عن الشهادة قبل الحكم بها
فاحضر شطرا آخر وشهد له بانها حجارته بنت حجارته ضاعت منه من نحو سنة فيحكم
القاضي له بذلك فهل والمحال هذه يكون الحكم صحيحا فاذا ويجبر واضع اليد على تسليم
الحجارة للدعي المذكور حيث ثبت الملك له فيها بالبينه الشرعية (اجاب) تقدم بينة
الدعي هنا على النتائج على بينة ذي اليد المدعي الثراء من مجهول فاذا صدر الحكم
القاضي مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا فلا سبيل الى نقضه بدون وجه شرعي وجعل

ربيع الاول سنة

المقضى عليه بموجب موافقة تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخرط طلب منه فجهز
 عن أدائه بسبب اعساره فرفعه لدى المحاكم الشرعي ومجته عليه مدة شهرين
 وزيادة فهل اذا كان المدين معسرا ظاهرا لاعساره لا عليك شيئا أصلا لا من مواش ولا
 غيرها وثبت اعساره بالبينة الشرعية يكون للحاكم اطلاقه وانظاره الى الميسرة (اجاب)
 للقاضي قبول البينة على الاعسار بعد حبس المدين وله اطلاقه بعد ظهور الاعسار والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر يدعى شرعية عند القاضي بلدهم وأثبتها
 عليه بالبينة الشرعية وحكم بها القاضي بعد تزكيتها لديه وبعد مدة طعن خصمه في أحد
 الشهود بأنه شيخ مرفه هل يكون حكم الحاكم نافذا ولا عبرة بطعن خصمه المذكور طعننا
 مجردا (اجاب) أحكام القضاة تصان عن الالغاء والابطال فاذا صدر حكم القاضي
 صحيحا لا يسوغ نقضه بدون وجه شرعي ومجرد طعن المدعى عليه بما ذكر لا يبطل الحكم
 الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون
 للناس مستغفرة فجميع تركته فاستولى عليها جماعة من أرباب الديون واقتسموها في
 غيبة باقيهم فهل اذا حضر باقي من لهم الديون يكون له المطالبة بدنيه مع الغرماء بحيث
 كان ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المذكورة للقاضي وتقسيم بين
 جميع الغرماء على قدر ديونهم وليس لبعضهم الاختصاص بها بدون محض شرعي
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده القصر وترك تركة من مواش وأمتة
 وغير ذلك فاستولى أخو الميت على تركة أخيه وعلى القصر من غير وصاية من قبل الميت
 ومن غير ولاية شرعية من القاضي ثم مات المم عن أولاده وترك تركة تحت يد أولاده
 فادعى عليهم أولادهم بعد كل واحد منهم بتركة أبيهم على يد قاضي بلدهم وأثبتوا دعواهم
 وحكم لهم بها وكتب بذلك اعلام شرعي فهل يؤمرون بدفع ما ثبت عليهم لأولادهم من
 تركة أبيهم وليس لهم الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) يقضي لأولاد
 المم المذكورين بما ثبت لهم في تركتهم وليس لأولاده معارضتهم في ذلك بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قاض وضع مال قاصرين عند أمينة يحفظه لهم ثم
 بعد مدة مات القاضي فطلب المال من وكيل القاضي فادعى دفعه الى القاضي قبل موته
 وأنكر ورثة القاضي ذلك فهل لا يكون قول الامين المذكور حجة في الزام ورثة القاضي
 بذلك المبالغ من غير اثبات منه او من صاحب المال ان المال وصل الى القاضي خال
 حياته بعد اعتراف الامين انه كان تحت يده ولا مطالبة للورثة في تركة القاضي بذلك
 بناء على ما أخبر به الامين المذكور (اجاب) لا مطالبة للقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد
 في تركته القاضي بمجرد دما ذكر حيث كان المحال ماهر ومسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في تاجر يباع كتب بدفته ان عليه لقان مقدار كذا وكذا فهل يعمل بخطه فيما عليه
 حيث كان خطه معروفا بين الناس (اجاب) يعمل بخطه فيما عليه ما صرح به علماءنا

١٢٦٩

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

١١

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠

شوال

١٢٦٩

١٣

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٨

جمادى الاولى

١٢٧٠

١٢

مطالب فيمن يعمل بخطه

من انه لا يعول على الخط ولا يعمل به الا في مسئلة كتاب الامان ودفعه ببيع وصرف
وسمى الله تعالى اعلم (سئل) في شريكين في مواش لاحدهما ثلاثة ارباعها
وللآخر الباقي فلما مات الاول وبقيت المواشي تحت يد الثاني اريدت ورثته اخذها كان
لمورثهم فيها وهو ثلاثة ارباعها فاقرا الشريك بالنصف وانكر الربع فانبتته الورثة
عليه بالبينة لدى ما كثر عي في حكم عليه بما ثبت بالبينة الشرعية بعد التعديل والتركية
والزمن ايضا ما استهلكه من زوائد الشريعة المنفصلة ثم بعد حكم الحاكم واخذ كل ذي
حق حقه اراد الشريك المحكوم عليه رفع الدعوى لدى ما كثر آخر ونقض حكم الحاكم
المذكور ويجرح في شطر من الشهود بان رجلا من قبيلة هذا الشطر قتل رجلا من
قبيلة المشهود عليه من مدة سبعين سنة ولم يكن المشهود عليه وارثا للقتول على فرض
تحقق القتل من اخذ قبيلة الشاهد ولم يثبت ذلك بطريق شرعي ولم تظهر بينهما عداوة
فهل والحال ما ذكر لا يجب لذلك ولا يقبل هذا الجرح المذكور ويضي حكم الحاكم
بما ذكر ولا ينقض (اجاب) بعد صدور حكم القاضي صحيحا لازما لا يكون للقضي عليه
ابطاله بمجرد تعمله بما ذكر والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر
على وقف ذي يد على محدود تحت تكلمه بجهة الوقف ادعى عليه رجل انه جاري مملوك
وطالبه برفع يده وتسليمه فانه ذكر فقام المدعي ببينة شرعية شهدت بما ادعى وحكم له بذلك
ثم بعد الحكم عليه اقام بينة انه وقف من جهة واقفه هل ينقض الحكم السابق ببينة
الخارج ويحكم به بجهة وقف ذي اليد (اجاب) لا ينقض الحكم السابق باقامة بينة ذي
اليد المذكور اذا البينة ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز
نقضها باقامة بينة ذي اليد كما لا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صام ومضيا عليه
في حادثة لا تسمع دعواه بعده في تلك الحادثة وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء
استوفى شروطه وترد ولا تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة سلمت لرجل امانة ثم
طلبته منه فجعلها ففحصت معه لدى قاض في شأن ذلك وادعت عليه بها فانكر دعواها
فكلفت البينة لاثباتها فوعدت بالمحضور ثم بعد ذلك طلبته وادعت عليه فكلفت البينة
فاحضرتها وشهد الشهود طبق الدعوى وزكاهم القاضي في وجه الخصم وحكم لها
بتضمينه تلك الامانة فهل اذا كان الواقع ما هو مرسوم واراد بعد ذلك المدعي عليه
استئناف الدعوى واعادتها بعد صدور الحكم مستوفيا شرائط الصحة لا يجب لذلك حيث
صار مقضيا عليه في تلك الحادثة ولا يجب لنقض الحكم بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
ليس له ذلك والحال ما ذكر وقد صرح علماء وانا بان القاضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه
في تلك الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن اصولهم
مات احدهم عن ابن قاصر فوضع بعض الورثة يده عليها وبعد بلوغ القاصر طلب اخذ
نصيبه بالفريضة الشرعية فنفعه واضع اليد منكر الحق فرفع امره لدى القاضي وادعى

۱۷
مطلب من صار مقضيا
عليه في حادثة لا تسمع
دعواه بعده فيها

رجب

۲۷
مطلب الشهادة اذا
تضمنت نقض قضاء
استوفى شروطه وترد

ذی القعدة

۳۰
۱۲۷۰

بمقتضى كذا الدار وحدودها وأقام بيعة طبق دعواه وذ كرت البيعة الدار وحدودها حكم
 ادعاء المدعى وحكم القاضي للمدعى بحقه به بعد شهادة البيعة الشرعية والتز كية وكتب له
 حقه فهل يكون المحكم صحيحا نافذا واذا نسي الكاتب ولم يذ كرت الحدود الدار في الحجة
 لا يضر في المحكم واذا تعطل واضع اليد بان حدود الدار لم تذ كرت في الحجة او بطول المدة لا عبرة
 به الله حيث شهدت البيعة طبق دعوى المدعى (اجاب) العبرة بالواقع في نفس الامر
 لا بما كتبه الكاتب فاذا استوفى القضاء بالحق المذكور شرائط الصحة وتحقق ذلك
 لا يكون لاحد قضاة يدون وجهه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا ادعى انسان
 وقفية ارض واراد اثبات ذلك بحجة مقطوعة الثبوت لا قيد لها في سجلات المحكمة فهل
 لا يقضى بها ولا يعول عليها بل لابد من ثبوت مضمونها بالبيعة الشرعية (اجاب) حجج
 الشرع الشريف ثلاث البيعة والاقرار والنكول ولا يعول شرعا على صل مقطوع
 الثبوت ولو كان عليه خطوط القضاة الماضين فلا يثبت بها وقف ولا ملك سيما اذا لم
 تكن مقيدة بسجل القاضي وحينئذ فلا اعتبار بهذه الحجة على هذا الوجه ولا يعول عليها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دعوى شرعية على يد قاضى بلدهم
 فانكر المدعى عليه دعواه فطالب القاضي من المدعى بيعة على دعواه فاحضر بيعة وشهدت
 عند القاضي المذكور على طبق دعواه فاراد المدعى عليه تحليف الشهود بعد أداء الشهادة
 والمحكم بها فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له تحليف الشهود بعد أداء الشهادة
 الشرعية (اجاب) المصرح به في الكتب المعتمدة في المذهب كالتحلية والبرازية
 انه لا يمين على الشاهد كقوله العلامة المقدسى وجرى عليه في الاشياء حيث قال ان الامام
 لو امر قضاة بتحليف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضاة لك
 الى امر يلزم منه سخطك ان خالفوك او سخط الخناق اذا وافقوك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ من الدراهم واقام شاهدا واحدا على دعواه
 شهد بمضمون خط نفسه ولم يعان الشهود به وعجز عن اقامة الشطر الثاني فعند ذلك طلب
 القاضي من المدعى يميناً على دعواه فحلف المحكم له القاضي بالمبلغ الذى ادعاه وذ كرت انه ثبت له
 على المدعى عليه فهل كان المحال كما ذ كرت في السؤال لا تقبل شهادة الفرد المزبور وان
 انضم اليها يمينه ويكون حكم المحاكم المزبور باطلا (اجاب) القضاء على الوجه المذكور
 غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضمونه ان رجلا مات
 في اسكندرية عن ورثة غائبين وترك نقودا وميورث عنه شرعا فحفظت تركته ووضع
 تحت يد رجل من اتباعه بموجب حجة شرعية من قاضى اسكندرية مامور فيها بان يوصل
 تركته لورثته في مصر وكان ذلك في سنة ١٢٣٢ وفي سنة ١٢٦٩ بعد وفاة ورثة المتوفى
 حصل تداع من وارث بعض الورثة انه استلم التركة ولم يوصل مورثه ما يخصه بجهة الارث
 فيسئل الذى استلم التركة المذكورة فاجاب بانه سلم ذلك لبعض الورثة بامر الوزير الاعظم

٢٣ ١٢٧١
 مطلب العبرة بالواقع لا
 لما كتبه الكاتب

٢٣ ١٢٧١

ربيع الاول

١٥ ١٢٧١
 مطلب لا يجوز تحليف
 الشهود

مطلب لا ينفذ القضاء
 بشاهدوين
 ربيع الثاني

١٤ ١٢٧١

بدون حضور أناس تشهد بذلك فبذلك حكم على المدعى عليه بدفع ما يخص وارث بعض الورثة المدعى وتحريم ذلك اعلام شرعى ثم بعد ذلك توفي المدعى عليه وضبطت تركته في بيت المال فظهر له وصى واثبت وصايته وتوكله عن ورثته المتوفى بالوجه الشرعى فمثل الوصى المذکور عن ذلك فانكر دعواه ذلك فهل تسلم تركته المتوفى للوصى المذکور أم تسلم للمدعى المذکور (اجاب) اذا انكر الوصى الوكيل عن ورثته المتوفى المحكم على المتوفى بالزامة نصيب من ادعى عليه بما يخصه في تلك الاعيان من قبل المحاكم الشرعى كلف من الزم له المتوفى باثبات مضمون حكم المحاكم الشرعى على المتوفى المذکور بذلك بالوجه الشرعى حيث كان حكم المحاكم السابق مستوفيا شرائط الصحة وبعد ذلك يقوم الوصى المذکور باداء ما ترتب على تركته المتوفى المذکور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها ارض زراعة ابعادية ملك لها وواضعة يدها عليها مده تزد على خمس عشرة سنة وهى تتفع بها بالزراعة والاجارة وغيرها المدة المذكورة فهل اذا ماتت عن زوجها يكون له النصف فيها وفي جميع ما تركته حيث لم يكن لها فرع وارث ولا يكلف الزوج اثبات ملك الزوجة في الارض المذكورة ولا بيان طريق تملكها لها بل يكفي وضع يدها عليها المدة الطويلة من غير منازع لها ولا معارض (اجاب) اليد من اقوى ما يستدل به على الملك ما لم يثبت بوجه شرعى خلاف ذلك والقول لورثة ذى اليد بلا يئنه يمينهم وحيث ماتت الزوجة عن زوجها فالتحقق انه ملك لها شرعا يكون ميراثا عنها فالزوج نصفه فرضا حيث لم يوجد لها فرع وارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر منذ ست عشرة سنة بثمن معلوم من الدراهم بموجب وثيقة بذلك بيده وهوية صرف فيها بالمسدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة مع اقامة البائع بالبلد وسكونه ومشاهدته لذلك والاشهاد بشكر البائع ويريد نزعهما من يد المشتري وابطاله فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى حيث كان هناك بينة تشهد بالشراء وان لم تكن اسماؤها مذكورة في حجة الشراء (اجاب) اذا اثبت المشتري المذکور شراء هذه الدار من بائعها المذکور بالوجه الشرعى يمنع البائع من معارضته فيها بدون وجه شرعى ولا يتوقف الحكم بالشراء على شهادة من ذكر اسمه في حجة التبايع شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرط له عند المحاكم الشرعى ويخفيه مدة شهر والحال انه معسر وفقير لا يملك شيئا ومعه بينة تشهد باعساره من جيرانه عن يعرف حاله فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون للحاكم اطلاقه من السجن وامهاله الى اليسار (اجاب) اذا تحقق اعسار المدين عند القاضي بعد حجة بالوجه الشرعى أطلقه والغريم ان يلازمه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن اولادها البالغين وتركها مواشى تحت يد زوجها فطالب الاولاد بما يخصهم في المواشى المتروكة عن أمهم وترافعوا معه على يد نائب القاضي فاقرا الابان المولى

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٧

مطلب اليد من اقوى
ما يستدل به على الملك
والقول لورثة ذى اليد
بيمينهم

رمضان

١٢٧١

١٧

شوال

١٢٧١

٣٠

سنة ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

متروكة من أهمهم بحضرة بينة شرعية فتم القاضي لهم بذلك فهل والحال هذه يكون
الحكم صحيحا نافذا حيث كان مستوفيا شرائطه الشرعية ويجبر الاب على دفع
ما يخص الاولاد في المواشي المتروكة عن أهمهم اليهم (اجاب) لا ولا المرأة المذكورة
الاستيلاء على ما خصهم من تلك المواشي بطريق الارث عن أهمهم وينفذ القضاء
المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال
في رجل يملك رقبة جارية مريضة وضعها تحت يذو وجته وتوجه الى السفر للغازاة
ثم بعدت وجهه ماتت الزوجة عن ورثة معلومين ووضع يده وكيل أمين بيت المال
على متروكات زوجه فهل لو كيل بيت المال بيع الجارية وابقا ثمنها الى حين حضور
سيدها من غيبته أو حضور وكيل عنه ثابت الوكالة شرعا أو تبقى الجارية تحت يدا أمين
واذا بقيت تحت يدا أمين من الذي ينفق عليها وليس للقائب شيء ينفق منه على الجارية
المذكورة (اجاب) قال في الدر المختار ليس للقاضي تزويج أمة غائب ومجنون وعبد هما
وله أن يكاتبهما ويبيعهما له ومنه يعلم جواز بيع القاضي الجارية المذكورة
ويحفظ ثمنها عند أمين الى أن يظهر حاله أو يمحي حيا أو يוכל من يأخذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل من التجار المشهور بن توفي وعليه دين لا يخرج مكم وبأخطه في صلح
محفوظ تحت يده الى وقت الموت ووجد الدين المذكور أيضا بدفته بخط كاتبه المسلم
المختص به الامين فهل اذا كان خط التاجر معروفا ومشهور للناس يعمل به فيما عليه
سيما وان الدين المذكور مقيم بدفته كما ذكر (اجاب) المصريح به انه لا يعتمد على الخط
ولا يعمل به الاخط السمسار والبيع والصراف كما خرم به في البحر وغيره وفي المجتبى وأما
خط البائع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معذونا ظاهر بين الناس وكذلك
ما يكتبه الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف انتهى وفي خزنة الاكل صراف
كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات وجاء غريم
يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته
ان ثبت انه خطه وقد ثبت العادة بين الناس بمثله حجة انتهى فاذا كان ماله خط التاجر
المذكور محفوفا عنده يقوم مقام البينة فيما عليه اذا ثبت انه خطه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على جماعة واضعين ايديهم على نخل بانه ملك له عن مورثه
وطالب رفع يدهم عنه لدى حاكم شرعي فاعطوا وثائق بالبيع من مورثه لهم لم يثبت
مضمونها شرعا بشهادة بينة شرعية فهل اذا حكم له بالنخل ورفع ايديهم عنه وممكنه من
نخل مورثه يكون الحق له في ذلك وليس لهم معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) اذا حكم بان ذلك النخل لو ارث المالك لعدم اثبات البيع الذي ادعاه واضعو
اليه حكما صحيحا وممكن الواوثة منه لا يكون لهم معارضته بعد ذلك بدون اقامة بينة شرعية
ثبتت دعواهم البيع المذكور او وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع

١٢٧١

٢٨

مطالب ليس للقاضي
تزويجه أمة غائب ومجنون
وعبد هما وله أن يكاتبهما
ويبيعهما
صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢١

جمادى الاولى سنة

يده على قطعة أرض مملوكة له من أراضي البلاد وبني بهادارا من احدى وعشرين سنة
وسكن بها مدة سبع عشرة سنة ثم سافر من البلد ومن مدة ستة احدى جماعة من أهل
البلد وضع أيديهم على تلك الدار وقصروا لها بابا من جهة أخرى فلما جاء الرجل الاول الباني
للك الدار من غيبته اراد منعهم عنها واعادتها ليه كما كانت حيث كان وضع يده
السابق ثابتا شرعا واحداث الجماعة المذكورين يدهم عليها معلوم فهل يؤمرون بتسليم
تلك الدار الى واضع اليد السابق المذكور واذا ادعى الجماعة المذكورون ملكيتها لهم
بطريق الارث عن اصولهم وادعى جماعة آخرون بان الارض ملكهم وورثوها عن اصولهم
ايضا واقام كل من الجماعتين بينة شهدت بانهم سمعوا من آباء المدعين ان الارض التي بها
تلك الدار ملك لهم لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى لهم بها وتبقى الدار في يد واضع اليد الاول
والحال هذه مع انكار واضع اليد الاول دعواهم ومجدها مجدا كليا (اجاب) نعم يؤمرون
بتسليم تلك الدار للرجل المذكور والحال هذه حيث كان وضع يده عليها سابقا قال في نور
العين عقار بيده احدث آخر يده لا يصير به ذا يد ولو علم به قاض يأمر برده ولو ادعى انك
أحدثت اليد عليه وكان بيدي فانكر يحلف ولو برهن انه بيده مذهب عشرين وهذا أحدث
يده عليه يؤمر برده عليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن انه ملكه
تقبل اه ولا تقبل شهادة شهود الجماعتين المذكورين على هذا الوجه المذكور
بالسؤال ولا يقضى بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له حصة في
العقار الذي بيده بمو جب حصة من قاضي ناحيتهم مشمولة بحتمه ويريد اثبات دعواه
بالحجة المذكورة فهل لا يقضى له بالحجة المذكورة التي لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية
حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذكورة (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار
والنكول فلا يعول على صلح لم يثبت مضمونه شرعا ولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل)
في شخص توفي وترك ورثة وأملا كافادعى ذى على الورثة بان مورثهم يباع له بعض
العقارات في حال حياته والورثة يجمعون ذلك فهل اذا ابرز الذى ورقة متضمنة لشراؤه
ذلك من مورثهم بها شاهد واحد لا يقضى بشهادة الفرد ولا بورقة المذكور المجردة
عن شهادة العدول (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا
على كاعلم يثبت مضمونه بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة
أرض زراعة رهنها عند آخر فاروقه وكتب له بها وثيقة ثم مات الراهن والمرتهن فطلب
وارث الراهن ان يدفع دراهم الفاروقه التي على طين مورثه وياخذ الطين فاطهر وارث
المرتهن حصة بيده يذ كرفها دراهم زيادة على ما أخذ مورثه ولم تصدق عليها ورثة
الراهن مكتوبا فيها اسماء بينة ماتت فهل لا يقضى بها وتسكون باطله سيما وانها غير
مسجلة به سجل القاضي (اجاب) حجج الشرع الشريف ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا
يعول شرعا على مجرد الخط ولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا

٢١
مطلب عقار بيده أحدث
آخر يده لا يصير به ذا يد

٢١
١٢٧

شعبان

١٠

١٢٧٢

سوال

٢٩

١٢٧٢

بالميراث

بالميراث عن أبيه وعمه واضع يده عليها مدة تزد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازع له ولا لآبيه وعمه فيها ولا أن يدعى رجل من أهل البلد مشاهد للتصرف بأن أباه كان اشترى نصيب عم الوارث منه منذ ستين سنة متعللاً بالبورقة القديمة بيده مقطوعة الثبوت مذ كور فيها أسماء أشخاص ماتوا سابقاً ومتعللاً بأن عنده بينة تشهد بالسماع فانكر الوارث دعواه فهل لا يجب لذلك ولا يقضى بالوثيقة المذكورة إذا لم يثبت مضمونها شرعاً ولا عبرة بتعلله بشهادة البينة بالسماع وينع من منازعة الوارث المذكورة فيماتر كماله أبوه وعمه إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يقضى بالوثيقة المقطوعة الثبوت إذا لا يعمل شرعاً على مجرد الخط ولا عبرة بشهادة السماع في مثل ما ذكر على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وخرجت غضبانة فأرسل لها زوجها صندوقاً لها بمقتضاه مع رجل آخر فأقامت في المحل الذي هي غضبانة فيه يومين وبعد ذلك رجعت إلى محلها وصحبها الصندوق وبعد رجوعها إلى بيتها ادعت على المرأة التي كانت عندها أنها أخذت من الصندوق بعضاً من الدراهم فهل لا يعمل بدعواها والحال هذه (أجاب) من المعلوم أن من ادعى على شخص بدعوى كلف إثباتها بعد صحتها وانكار الخصم فإن أثبتها بالطريق الشرعي قضى له بما ادعاه والا فلا يقضى له بشئ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنيتين بالتقنين منها وعليه دين مستغرق لتركته فهل يكون ولاية البيع وقسمة أمثاتها على أرباب الدين للحاكم الشرعي فإذا حضرت أرباب الدين لديه وأثبتوها بالوجه الشرعي تقسم التركة عليهم بما يقتضيه الحال ولا تكون ولاية البيع للورثة إلا بأذن الحاكم (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعاً للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم وفي حواشي الدرر هذا مقيد بما إذا لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فانفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وإنفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك اه المراد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حصّة في دار ونخل البعض بطريق الشراء والبعض بطريق الهبة بموجب وثيقتين بذلك ثم مات البائع عن وارث فأراد الوارث الرجوع على المشتري متعللاً بأنه غير وثيقة البيع بوثيقة أخرى فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من مورث المدعى قبل موته بالبينة الشرعية يكون صحيحاً فافذاً ولا عبرة بتهلله بتغيير الوثيقة (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنسكول فلا يعمل على مجرد الكواعد والعبرة لما في الواقع لما سطر من الوقائع فإذا ثبت بالبينة العادلة بيع المورث ما ذكر مستوفياً شرائط الصحة وال لزوم لا يكون للوارث معارضة المشتري فيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وأربع بنات منها أقصر وعن عاصب ادعت زوجته المذكورة بعد وفاته أنها كانت

١٢٧٢ ٣٠

١٢٧٢ ٣٠

ذى الحجة

١٢٧٢ ٢١

مطلب إذا تنفقت الورثة على أداء كل الدين المستغرق من مالهم لتبقى التركة لهم فلهم ذلك وكذا في الوصايا

١٢٧٢ ٢٦

وكلته حال حياته في قبض استعاقها من تركه والذهب المتوفاه في بلدة أخرى وإنه قبض
 مالها من التركة المذكورة وهو يلق بدمته إلى الآن فانكر العاصب جميع ذلك فهل
 تكلف اثبات دعواها التوكيل والقبض مع بيان عين المقبوض وقدره بالبينة الشرعية
 واليهين ولا يثبت حقها الا بذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعي فلا يقضى لازوجه المذكورة بما ادعته على وورثة زوجها ما لم تثبت
 دعواها عليهم أو على أحدهم اثباتا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
 بناحية وغاب عنها مدة فباعه شيخ الناحية في غيبته فلما حضر طلب واضع اليد عندها كم
 شرعي فاعترف واضع اليد ان المنزل ملك المدعى والذي باعه شيخ الناحية في غيبته في حكم
 الحاكم برد البيع فهل اذا ادعى بعد ذلك واضع اليد ان صاحب المنزل كان حاضرا ساكنا
 لا تسامع دعواه لا عترافه بحضرة البينة ان صاحب المنزل كان غائبا وحضر الآن ولا
 ينقض الحكم (اجاب) مجرد سكوت المالك عند بيع الفضولي لا يكون رضا كما صرح به في
 الاشياء وغيرها وحينئذ فلا ينقض الحكم بدعوى واضع اليد ما ذكره والمحال هذه والله تعالى
 أعلم (سئل) في ان شخص واضع اليد عليهم على قطعة أرض ملك لهم وورثوها عن أبيهم وهو
 عن أبيه وهكذا بالتسلسل إلى رابع جد والآن ظهر لهم شخص من اهالي بلدهم يدعى
 بان القطعة الارض المذكورة وهما جدهما المالكين إلى جده كما بلغه خبر بذلك من بعض
 الناس اذ إلى البلد ويريد الآن اخذ القطعة الارض المذكورة من المالكين رغم انهم
 يزعمون انه يقيم بينة تشهد بجماع انها جدهم فهل يسلم له في اخذها حيث لم يكن عنده
 حجة شرعية ولا اعلام يده يثبت حقيقة ذلك مع ان البينة الشاهدة له بالسماع سبق منها
 مشاجرة مع اصحاب الارض المذكورة وكانوا يريدون اخذها منهم ومنعوا بالثريعة
 على يد قاض ويقصدون الآن ان يثبتوها للمدعى بشهادتهم مكيدة فهل ترد شهادة البينة
 المذكورة ولا تسمع دعوى المدعى مع وضع يد المالكين اربعة اجيال خلفا بعد خلف
 والمدعى مقيم معهم في البلد ولا مانع له من الدعوى المدة المذكورة بل هو مشاهد
 لتصرفهم فيها وابوه من قبله وجده (اجاب) لا يقضى للمدعى والمحال ما ذكره ولا تقبل
 شهادة السماع في مثل ذلك على فرض صحة الدعوى وسماعها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واضع يده على أرض مشتملة على نخيل واشجار تلقاها عن ابيه مدة تزيد على
 اربعين سنة بهد وضع يد ابيه عليها مدة من السنين وهو يتصرف فيها كما يشاء تصرف
 المالك من غير منازع له ولا لابييه فيها تلك المدة ثم الآن ظهر رجل يدعى انه ينفق
 نصف الارض والاشجار من قبل جده إلى ابيه على ان بعض النصف المذكور وقف
 عن الجدة وبعضه ملك وورثه عنه ولم يبين في دعواه حدود الارض التي ادعى نصفها
 مقدار الوقف والمالك مع مشاهدة تصرف واضع اليد مدة اربعين سنة من غير منازع
 مانع شرعي وكذا ابوه وجده ترك كل منهما الدعوى بذلك مع حضورهما بالبلد

١٢٧٢

٢٧

محرم

١٢٧٣

مطلب محرد سكوت
 المالك عند بيع الفضولي
 لا يكون رضا

١٢٧٣

٦

ومشاهدتهما

ومشاهدتهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع فهل والحال هذه اذا ادعى المدعى بالدعوى المذكورة بين يدى قاضى البراس على هذا الوجه ولم تستوف دعواه شروطها المتبعة شرعا على فرض كونها مسموعة وانكر الخصم وشهدت للمدعى بينة لم تستوف شروط الشهادة الشرعية ايضا وحكم القاضى للمدعى بدعواه على الوجه المذكور لا ينفذ حكمه ولا ينزع شئ من يد المدعى عليه الا بوجه شرعى (اجاب) نعم لا ينفذ حكم القاضى المذكور على هذا الوجه المستور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حصاة من داره من امرأتين شراء صحيحا شرعيا ثم مات ذلك الرجل عن ابنتين ومعهما صك بشراء ابيهما المحصاة المذكورة ثم الا ان ادعى رجل على الابنتين المذكورتين انه اشتراها من هاتين المرأتين ويده صك متأخر تاريخه عن شراء ابيهما فهل والحال هذه اذا ثبت شراء الاب المذكور بالوجه الشرعى لا عبرة بالشراء الثانى المتأخر (اجاب) حيث ادعى كل الشراء من المرأتين وأرخ قدم الاسبق تاريخا عند الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) فى نظار على وقف ادعى على ذى يد بامكنة وقف تخص وقفهم وانه واضع يده عليها بغير وجه شرعى وطلبوا تسليمها لهم ورفع يده عنها وادعى انها ملكه فهل اذا ابرزوا لمن أيديهم كتاب الوقف المتضمن لذلك أو ثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية وزكيت فى وجهه طبق دعواهم واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتداعى لديه بجهة وقفهم بذلك يكون حكمه واقعا وموقعه الشرعى واذا أقام ذواليد بينة بملكه لا ينفذ الحكم السابق بها لان بينة الخارج اولى ولا سيما بعد الحكم المذكور (اجاب) دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج على بينة ذى اليد فى ذلك فاذا حكم على ذى اليد بان ماذكر وقف بعد استيفاء الدعوى والشهادة لا ينفذ الحكم باقامة ذى اليد بينة على الملك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر معلوم طلبه منه فامتنع من أدائه فرفعه الدائن لدى الحاكم الشرعى وطلبه منه فانكر المدين الدين فطلب من الدائن بينة تشهد له طبق دعواه فحضر عن احضارها لكونها غائبة فحلف المدين اليمين الشرعية وقضى القاضى بمنع المدعى فهل اذا وجد الدائن بينة بعد قضاء القاضى المذكور تسمع دعواه وتقبل بينته (اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد عين المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء بالنكول خاتبة عند العامة وهو الصحيح وكان فائدتها الاتعدى الى غيره لان النكول اقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البينة كما فى رد المحتار من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) فى ناظر وقف ادعى على رجل ذى يد بان من الجارى تحت نظارته مكانا من الوقف وان ذا اليد وضع يده عليه بغير وجه شرعى وطلب رفع يده عنه فانكر دعواه وكلف المدعى اثبات دعواه فابرز من يده كتاب الوقف المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة فى وجهه طبق دعواه واستوفت الدعوى شرائطها وحكم الحاكم المتداعى لديه بجهة

١٢٧٣

١٩

مطلب ادعى الشراء
من واحد أو آخر
الاسبق

١٢٧٣

٢٤

مطلب دعوى الوقف
من قبيل دعوى الملك
المطلق فتقدم بينة
الخارج

شوال

١٢٧٣

١٤

مطلب تقبل البينة
بعد عين المدعى عليه
كما بعد القضاء بالنكول

١٢٧٣

٢٠

وقف المدعى بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى واذا أقام ذوا اليد بينة لا ينقض الحكم السابق بها لان بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور ووضع المدعى يده عليه وبنائه وتعميره لجهة وقفه (أجاب) العبرة في اليد لا سبق ولا تعتبر اليد المأذنة ودعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فان تحقق بوجه شرعى سبق اليد للناظر كان ذايد ومدعى الملك خارج فتقبل بينته على الناظر ان المسكان ملكه ولو كانت اليد وقت الدعوى للمدعى الملك حيث تحقق حدوث وضع يده فتقدم بينته على بينة الناظر أنها وقف لان بينة الخارج أحق عند عدم التاريخ وان لم يتحقق سبق اليد لجهة الوقف وكان مدعى الملك هو ذا اليد قدمت بينة الناظر على بينته اذ هو خارج فاذا أقامها بطريقها الشرعى وحكم بها لا ينقض الحكم اذا استوفى شرائط الصحة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا من الدراهم في ذمته فانكر المدعى عليه دعواه ذلك قائلا لم يصلني هذا المبلغ ولم يثبت في ذمتي بوجه من الوجوه فقال للمدعى انه ثابت في ذمتك ووصل الى يدك بموجب دفتر مشمول بختمك وبينة تشهد بذلك فقال المدعى عليه للمدعى انك ابرأتني من هذا المبلغ وخلافه ابراء عاما ولم يبق لك عندي شيء لا قليل ولا كثير فهل اذا برهن المدعى عليه على المدعى بانه ابراء عامة من هذا المبلغ وخلافه وانه لم يبق له بذمة المدعى عليه شيء لا من قليل ولا من كثير يسمع برهانه ولا يعد هذا تناقضا ولا تسمع دعوى المدعى بهذا المبلغ بعد نبوت البراء العام ولا عبرة بالدفتر المشمول بختم المدعى عليه وشهود المدعى حيث ثبت بعد ذلك البراء العام (أجاب) صرح علماؤنا بان من ادعى على آخر ما لا وقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ان له عليه ألة او برهن المدعى عليه على الابقاء او الابرأ ولو بعد القضاء قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا لمخضومة وان زاد كلمة ولا اعرفك ونحوه كإرأيتك او ما جرى بيني وبينك معاملة او خاطئة او لا خاطئة معنا او لا أخذ ولا عطاء او ما اجتمعت معك في مكان لا يقبل لتعذر التوفيق لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على بئر ساقية ونخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وبعد ذلك ادعت عليه امرأة بان لها حق في الساقية والنخل بالارث عن أبيها وأثبتت دعواها الارث لدى الحاكم الشرعى وتطالب واضع اليد بما يخصها في الساقية والنخل بالفرصة الشرعية فهل تجاب لذلك ويجري التوارث في الساقية والنخل (أجاب) اذا أثبتت المرأة المذكورة دعواها الارث فيما ذكره بالوجه الشرعى بعد بيان عدد الورثة لو كانوا متعددين ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها لذلك يقضى لها بنصيب الأيل اليها من قبل أبيها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد الصعيد مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك عقارا بيده فوضع جماعة أيديهم على العقار مدة من السنين في غيبة الوارث ثم حضر

٢٨
١٢٧٣
مطالب لا تعتبر اليد
الحاذنة والعبرة في اليد
للاسبق

صفر
١٩
١٢٧٤
مطالب قال المدعى عليه
ما كان لك على شيء
قط فبرهن المدعى على
دعواه وبرهن المدعى
عليه على الابرأ أو
الابقاء ولو بعد القضاء
قبل بخلاف مالوزاد
نحوه ولا اعرفك
ربيع الثاني
٨
١٢٧٤

الابن الوارث من غيبته واستلم العقار من واضعى اليد بعد اقرارهم واعترا فتم له بالملك
فيه من مورثه على يد قاض هناك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ادعى
الاثن جماعة آخرون ذميون أنهم يملكون العقار المذكور وانهم كانوا واضعين أيديهم
عليه قبل وضع يد مورث واضع اليد الآن فانكر واضع اليد دعواهم فهل والحال هذه
اذا لم يثبت الملك في العقار المذكور للذمين المذكورين بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواهم ومنعون من معارضة ذى اليد المدعى عليه (اجاب) اذا لم يثبت الذميون
المدعى كورون ملكهم للعقار المذكور بطريق شرعى لا يحكم لهم به الا انه اذا ثبت سبق
وضع أيديهم عليه عن وضع يد مورث الوارث المذكور فحينئذ يثبت وضع اليد عليه
الاثن بتسليمه اليهم الا ان يثبت ملكه فيه بطريق الارث عن مورثه لانه حينئذ يكون
خلوفاً وهم واضعى اليد اذا لا تعتبر اليد اتحاداً والبينة لا يثبت الملك تطلب من الخارج
لامن ذى اليد والله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار على شئمة قاصرة يتصرف عليها
وعلى ما لها بالولاية الشرعية والقاصرة المذكورة ملك في عقار واشجار بطريق الشراء
الشرعى بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بمحدوده الملوثة ثم بعد موت البائع أنكر احد
الورثة بيع المورث وتدعى مع الوصى لدى كما شرعى وطلبت البينة من الوصى واقام
بينة شهدت له على طبق دعواه وغلطت في المحدود ورددها المحاكم الشرعى فهل اذا كان
مع الوصى بينة اخرى واقامها وشهدت على طبق دعواه للقاصرة وعرفت المحدود والمعلومة
على طبق الدعوى تقبل ويقضى بها ولو كانت البينة غير ما في الحجة (اجاب) لا يتوقف
قبول البينة والقضاء بها على كتابة اسمائها في حجة الشراء والله تعالى اعلم (سئل)
في ورثة آل لهم عقار بالارث الشرعى عن مورثهم بعد ان وضع مورثهم يده على العقار
المدعى كورمدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم بالهدم
والبناء وغيره من غير منازع ولا معارض له في ذلك ووضع ورثته يدهم عليه بعد ذلك
مدة سبع سنين فهل اذا اراد احد الورثة بيع نصيبه من ذلك لاخر يكون له ذلك ولا يمنعه
من ذلك عدم وجود سند وحجة شرعية من ايلولة او غيرها ووضع يده ويد مورثه من
قبله من أقوى الحجج (اجاب) اذا كان ملك البائع فيما يريده ثابتاً لا يتوقف صحة
بيعه والحال ما ذكر على وجود حجة تحت يده بذلك اذا لم يكن هناك مانع ويكتفى بوضع
يده شرعاً في كونه مالكاً اذ وضع البس من الحجج والقول لذى اليد بيمينه فيما بيده عند
المنازعة لم يثبت خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الارث
عن مورثهم باعوها الرجل اجنبى بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة ثمان عشرة
سنة وزيادة ثم مات المشتري عن وارث فوضع الوارث يده عليها وهو يتصرف فيها بانواع
التصرفات الشرعية مدة اثنتى عشرة سنة وزيادة والاثن انكرها بالبائعون البيع فهل

١٢٧٤

٧

مطلب اذا لم يثبت الخارج
الاثن دعواه الملك في
العقار الا أنه أثبت
سبق وضع يده عليه
يكون ذائد وذو اليد
خارجاً فتقدم بيئته

رمضان

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٩

إذا أقام وارث المشتري بينة شرعية بشراء مورثه وثبت بالوجه الشرعي يقضى له بها
وتقبل شهادة البينة ولو كان بعضهما لم يكن مكتوباً في صلح البيع (أجاب) نعم حيث
لأمانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الحيزة في مدع ومضى عليه تنازاعاً في قطعة
أرض أميرية اعترف كل منهما بأنها كانت مستحقة لوالد المدعى وادعى كل منهما
الاسقاط من قبل المستحق الذي هو والد المدعى لنفسه واختلاف في التاريخ وتاريخ المدعى
أسبق وعنده بينة طبق دعواه بثبوت الاسقاط له والقبض فالحكم (أجاب) حيث
اعترف كل من المدعى والمدعى عليه باصل الاستحقاق في تلك الاطيان لوالد المدعى
وادعى كل الاسقاط من قبل المستحق المذكور لنفسه واختلاف في التاريخ وكان تاريخ
المدعى أسبق فإن بينته تقدم على بينة المدعى عليه وحيث أقام بينة طبق دعواه وأثبت
الاسقاط له وأنه قبض الأرض المسقطه ووضع يده عليها فإنه يحكم له بها حيث لم يثبت
ما يفيد سقوط حقه منها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على تركه ميت
ديناً أقام دعواه عند قاضى بلده والقاضى المذكور نصب وصياً من عنده عوضاً عن
الميت المدعى عليه والحال أن الميت ابناً غيباً ليست غيبة انقطاع وليس له وارث
غيره فهل يجوز نصب ذلك القاضى والحال هذه على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
أم لا (أجاب) قال العلامة البيرى في شرحه يجب على القاضى نصب الوصى في حق من
مات ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثاً وان كان الميت ورثة كبار في بلد آخر وماله وتركة
حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقاً وأمواً الا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن
البلد الذي توفي فيه نصب وصياً وان لم يكن منقطعاً لا ينصب كفى في شرح الادب والخصاصة
انتهى ومثله في ادب الاوصياء نقل عن ادب القاضى للخصاف مع تفسير البلد المنقطع
بقوله بحيث لا يصل اليه العير ولا يجي منه ثم قال قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما
اذا لم يعلم بالدهم أيضاً لانه منقطع حكماً انتهى ومثل ذلك في تنقيح الفتاوى المحامدية
حيث قال ان الميت اذا كانت تركته في بلدة موته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم
والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة او صغار فالقاضى ينصب وصياً عن الميت ويثبت
الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلافهم وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينتهم الى ان
يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيراً ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه ويقضى دينهم
بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيأ منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتالوا بديونهم على
احد ولم يعتاضوا منه على شئ ثم يقبضهم من التركة انتهى ومن ذلك يعلم جواب حادثة
السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بناها ما كان واسكنها
من الناس على وجه العارية وكلها احتاج مالها كها وكذا وارثه من بعده لبيع بعض
بائع ونقل من كان ساكناً في المبيع ومضى على ذلك مدة من السنين والآن ادعى
رجل عن كان ساكناً في جهة من القطعة الأرض المذكورة بان الذي هو ساكن فيها

١٢٧٤ ٢

محرم ١٦ ١٢٧٥

صفر ٢٩ ١٢٧٥

مطلب ينصب القاضى
وصياً للخصومة مع صغر
الورثة أو غيبتهم اذا كانت
غيبتهم منقطعة والافلا
مطلب البلد المنقطع
بحيث لا يصل اليه
العير ولا يجي منه

هو وغيره من السكان ملكه عن أبيه والحال أن أباه كان مقرراً بالملك للمالك تلك الأرض ولوارثه من بعده إلى أن مات من مدة لم تبلغ تسع سنين مع كون السكان الواضحين أيديهم على غير ما هو ساكن فيه معترفين بالملك لمن ذكر فهل لا يقبل قوله في غير ما هو تحت يده بل يكلف إثبات ملكه فيه عن مورثه حسب دعواه حدث كان واضعاً اليد معترفين فيه بالملك للمالك الأصلي ولوارثه من بعده إلى الآن وإذا أثبت وراثت المالك ملكه لجميع تلك الأرض وما فيها من البناء بالأرض عن مورثه وأثبت أقرار مورث خصمه الذي يزعم ملكيته لما ذكر جميعه بالأرض عن أبيه أن جميع ما ذكر من أرض وبناء ملك لمورث المالك الآن في الواقع ونفس الأمر ولوارثه من بعده بالوجه الشرعي ولم يمس على الأقرار المذکور مدة تبلغ تسع سنين كما ذكر يؤثر الرجل المعارض برفع يده عما ذكر وتسليمه للأورث المالك حيث لا بناء له فيها ولم يوجد هناك مانع من سماع دعواه شرعاً (أجاب) نعم لا يقبل القاضي قوله فيما ليس تحت يده بل يكلفه إثبات ملكه إياه وإذا أثبت وراثت المالك الأصلي أقرار مورث المعارض المدعى المذکور بأن جميع تلك الأرض وما فيها ملك لمورث الوارث المذکور ولوارثه من بعده ولم يمس على الأقرار المذکور خمس عشرة سنة يمنع المعارض من دعواه ويؤمر بتسليم ما يبيده للملك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين تشاركا على قدر معلوم كل منهما في جهة وصارت المراسلة من الجانبين فبعد مدة أخرج أحد الشريكين قائمة من دفتره منظوبة على الوارد له من شريكه والمرسل إلى شريكه منه وختمها ووضع فيها شهادة الكاتب الذي أخرجها وأرسلها إلى شريكه فنظر فيها وقابلها على دفتره فوجدتها في غاية الصحة من الجانبين وعادت المراسلة بينهما كما كانت أولاً ثم بعد مدة يسيرة حصل لخروج القائمة توهل فاحضر جماعة من المسلمين وأشهدهم على نفسه أن حساب شريكه فلان الذي بالجهة الفلانية مقيد بدفترى أموله وخصومه فالعمل في حسابه على ما في دفترى ولم يعين قدر معلوماً ثم بعد مدة توفي فهل والحال هذه يكون دفتر المتوفى حجة عليه في المطلوب منه لا سيما وأنه أشهد على أن ما في دفتره من حساب شريكه ماض عليه ومع وجود القائمة المرسله منه وموجود فيها أن المسطر لها شاهد بحجة ما فيها خصوصاً أن الشريك الموجود مصدق على الدفتر والقائمة ولم يحصل بينهما خلاف في شيء (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والأقرار والنكول فلا يعمل على الخط ولا يعمل به الا فيما استثناء المتأخرون وهو خط سمسار وبيع وصراف فيما عليه لا فيما له حيث كان محضاً فاعمل بخط من ذكر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة على هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ملك عن أبيه وجدته وبها نخيل دفعها لجماعة يزرعون فيها كل سنة بقدره بلوم مما يخرج من زرعها واستمر وأعلى ذلك مدة سنين والآن طلب رب الأرض رفع أيدي المستأجرين عنها

١٢٧٦

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٠

سنة ربيع الثاني

٢٦

١٢٧٦

شعبان

١٣

١١٧٦

شوال

٣٠

١٢٧٦

لكونهم لم يدفعوا له أجرة الأرض مدة ثلاث سنين فاستعوا وادعوا الملك فيها فهل إذا دفعهم على يد قاضي بلادهم وأقام رب الأرض البينة على أنها ملكه عن أبيه وجده بالميراث وانها بيدهم الآن على سبيل الاجارة يجوز له معلوم مما يخرج منها حكم عادتهم واصطلاحهم يقضى له بها وترفع أيديهم عنها لاسيما والأرض المذكورة ليست خراجية (أجاب) إذا ثبتت الرجل المذكورة ملكه لتلك الأرض بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع يحكم له بها وترفع أيدي الجماعة المذكورة عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ملكا لجماعة من ملاكها بثمن معلوم بحضرة بيعة شرعية ووضع يده عليها بعد دفع ثمنها ووضعي على ذلك احدى وعشرون سنة وهو يتصرف فيها ومات بعض البائعين عن وارثه الذي هو من جملة بعض البائعين الآخر ومات الوارث أيضا الذي هو من جملة البعض المذكورة عن وارثه وبقي بعض البائعين والآثر ينكر الموجود من البائعين صدور البيع منه ووارث البائع الميت يعترف بذلك فهل إذا شهدت البينة على المنكر ببيع نصيبه بثمن معلوم وعدلت البينة بالوجه الشرعي بعد دعوى المشتري ما ذكر لا يعتبر انكاره ويحكم عليه بالبيع ولو كان بعض البينة غيره مذكورا اسمه في حجة الشراء المحررة من نائب القاضي لتكون بعض شهود تلك المحجة مات وقد حضر الشاهد مجلس الشراء وسمع عقد البيع من المتبايعين أفيدوا الجواب (أجاب) إذا ثبت بيع المنكر نصيبه بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره لذلك ولا يشترط في قبول القاضي شهادة الشهود ذكر اسمائهم في صلح البيع حيث كانوا عدولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا واضع يده عليها مدة من السنين ادعى عليه ابن أخيه ان له حصصة فيه ابطل يرق الشراء من عمه المذكورة كور بموجب صلح شرعي بذلك مشتمل على ذكر الحدود واسماء الشهود فأنكر دعواه فطلب من المدعي بيعة على دعواه فاحضر تلك البينة فلم تعرف الحدود ولا عين المبيع بل شهدت بوقوع صيغة البيع منهما من غير معرفة المبيع فهل لا يقضى له بتلك الشهادة وتطلب منه بيعة غيرها ثبتت دعواه بالوجه الشرعي فإن عجز عنها يترك المبيع في يد المدعي عليه أو تكفي هذه الشهادة والصلح المذكورة ليس حجة من فاض ولا مسجلا عنده (أجاب) مجرد شهادة الشهود ببيع العقار بدون تحديده أو معرفة عينه لا تكفي في ترتب الحكم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا لدى وكيل محكمة معين من طرف من يسوغ له توليته لفصل الأحكام الشرعية في شأن مبلغ دين شرعي عينه المدعي فادعى ان المدعي عليه ضمن رجلا آخر في المبلغ المذكورة ويجوز للمدعي عليه الضمان وعجز المدعي عن البرهان رتب الوكيل المذكورة للبئتين الشرعية على المدعي عليه بطلب المدعي فامتنع المدعي عليه عن الحلف وكرره عليه الطلب فما زال يمتنع فاقضى عليه بالنكول وثبوت المبلغ والكفالة به وجرأ على ما شرع عليه بيد صاحب الحق فرفعه الى حاكم السياسة بعد عزل الوكيل فطلب من القاضي المولى أن

يغيد عن الحكم الشرعي المسطر بالاعلام فتعرض القاضي لنقض الحكم المذكور الواقع
من الوكيل قائلان الحكم المسطر بالاعلام لم يسطر بالمضبطة الموضح بها صورة تداعيها
فهل اذا كان مع المحكوم له شهود بوقوع الحكم من الوكيل وهو بالحكمة يجبر الضامن على
دفع مبلغ الضمان ولا ينظر لما استند اليه القاضي في النقص من عدم تسجيل الحكم لان
عدم تسطير الحكم في المضبطة لا ينافي حصوله خصوصا والاعلام المحرر به الحكم عليه
خطوط العدول الشاهدين بما جرى من التداعي (اجاب) اذا كان من تراذع اليه مولى
للقضاء من قبل من له ولاية ذلك وحكم على المدعي عليه بضمان الدين بشكوله عن
الحلف بعد الهجر عن البيعة وصددور الدعوى مستوفية شرائطها الشرعية وطالب
المدعي تحليفه وكان الدين المدعي به صحيحا لا يسقط الا بالاداء أو البراء يكون حكمه
نافذا ولا يقدح في ذلك عدم تسطيره في المضبطة كما هو مذكور بالسؤال فاذا اثبت المحكوم
له صدور الحكم على هذا الوجه بعد تقدم دعوى شرعية بالبيعة المادلة يقضى له بالزام
الضامن بالدين والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال
في ٤ ش سنة ١٢٧٧ عن حادثة مضمونها ما تقدم توفي شخص يسمى عبد الرحمن افندى
فركى المدينى عن وورثة وصار ضبط متروكا له منزلا أيضا بدرب سعادة بطن الدرب
الاجر وبمناسبة ان المذكور عليه مبالغ ديون المذكورين والتركة المحصورة لا تبقى بها عملت
قائمة مزاد عن المنزل واستقر العطاء فيه بمذ كفى ايدى الراغبين بمبلغ ثلاثين ألف قرش
عملة صاغوا وادار بيعه بهذا القدر لا يبقى بالديون أيضا فهل جائز بيع المنزل شرعا ام كيف
وحيث من اللزوم حصول المخاطرة مع حضر تكمن عن هذا القبيل اقضى تحريره بمحض تكمن
لكي من بعد معلومية ما توضح ترد الافادة ليكون العمل على موجبها (اجاب) المصريح
به ان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين اى الثابت شرعا للقاضي لا للورثة وقيل ان
القاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فاذا اذن
القاضي للورثة في هذه الحادثة ببيع عقار تلك التركة المستغرقة لوفاء الدين الثابت
بالوجه الشرعي يكون ذلك عملا بالقولين وتوفيقا بينهما كما ذكره في رد المحتار عن التركة
في فصل الحبس من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة قصر وبلغ
وعليه دين لرجل وهن به عنده ارض خارجة ولا مال للورثة في الدين سوى دار متخرجة
فهل اذا ثبت الدين المذكور بين يدي القاضي بالوجه الشرعي في وجه الوصى المنصوب
على القصر وفي وجه البالغ من الورثة يأمر القاضي الوصى والبالغ ببيع الدار المذكورة أو
بعضها لوفاء الدين الثابت ودفع الثمن لرب الدين واذا لم يف ثمن بعض الدار بالدين يباع
جميعها على قدر الدين ويكون ذلك مسوغا للبيع حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك العقار ولم
تكن الارض المذكورة تركة عنه يتعلق بها دينه لكونها سلطانية (اجاب) نعم يأمر القاضي
الوصى والبالغ ببيع الدار أو بعضها لوفاء الدين حيث لا وفاء له الا من ثمن ذلك وثبت

٢٥

١٢٧٧

سؤال

٢٤

١٢٧٧

محرم

١٣

١٢٧٨

الدين بالطريق الشرعي وهو من جملة المسوغات لبيع دقار القصر كالتخريب فانه مسوغ
 للبيع أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن ابن أخيها وترك
 جانب اطميان ابعادية ليست أميرية وترك غير ذلك مما يورث عنها شرعا ولبنت
 المتوفاة المذكورة ديون ثابتة بالوجه الشرعي لدى الحاكم الشرعي على المتوفاة استغرقت
 جميع التركة وزادت عليها فذلك ابن الاخ البنت المذكورة ماتت كته المتوفاة في بعض
 الدين باذن القاضي بطريق البيع وسلمها اياه ووضعته يدها على ذلك وتحجرت بذلك حجة
 شرعية واستمرت كذلك مدة حتى نما وزاد فاراد ابن اخي المتوفاة الآن ان يجعل
 المتروك مع نمائه ميراثا عن المتوفاة ليكون ما يريده من الدين بواسطة النمو ميراثا بينه
 وبين بنت المتوفاة المذكورة فهل اذا كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي وثبت تملك
 التركة للبنت من قبل ابن الاخ في مقابلة بعض دينها وجب المحجة الشرعية قبل النمو
 ووضع يدها على ذلك لا يكون لابن الاخ معارضة البنت في النماء المذكور ويكون
 خاصا بها حيث ظهر النماء بعد التملك الشرعي (اجاب) نعم ليس لابن الاخ والحال
 ما ذكر بهذا السؤال معارضة بنت المتوفاة في نماء تملكته من التركة في مقابلة دينها
 الثابت شرعا بعد تحقق ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من المعينة
 بتاريخ ٢١ ر سنة ٢٧٨ بما ضمنونه انه لما تحرر الى محافظ رشيد في غرة ص سنة ٧٨
 بالنظر فيما انتهى عنه قبر صلي حسين اغا بخصوص تظلمه من اثبات طلاق زوجته منه
 والعقد عليها بعد ذلك لزواج آخر قبل وفاة العدة وما اشيع من كون المرأة المذكورة
 وضعت مولودا ولم تظهر حقيقة امره وانكرت له سيفين وصندوقا قيمه ملبوس ومبلغ
 خمسة وعشرين الف قرش وتوضح له فيما تحرر برؤية ما يدعيه شرعا والآن وردت هذه
 الافادة من المحافظ الموما اليه رقم ٧ ر سنة ٧٨ واصحابا حقيقة ما صار في مادة
 اثبات الطلاق وانه لا يقبل للمدعي مطعن بعد الحكم وتزكية الشهود وحيث من الاقتضاء
 النظر فيما توضح بجواب المحافظ طرف حضرتمكم لزم شرحه لكي من بعده مطالعة ما افاده
 المحافظ الموما اليه ترد الافادة عما يترأى محضتمكم في ذلك بالوجه الشرعي ينظر فيها
 ويجري الا لازم (اجاب) بالاطلاع على خطاب حضرة محافظ رشيد وجد ان ما تضمنه من
 افادة حضرة قاضي الثغور والعلماء من ان ابتداء العدة من وقت الطلاق وانه حيث كان
 وقوعه في رجب والعقد في خمسة من شوال فقد مضت مدة تصدق فيها بانقضاء عسرتها
 وحيث يكون العقد عليها صحيحا باجماع اهل المذهب في محله اذا كانت العدة بالجنس
 لانه يقبل قولها في ذلك بعض ستين يوما على المقتضى به وباقل من الستين على غيره وكذا
 ما افاده من عدم قبول طعن المحكوم عليه في الشهود بعد تزكية البينة والحكم بشهادتها
 على الوجه الحق فهو صحيح اذا لم يكن الطعن بوجهه بوجوب عدم نفاذ الحكم بشهادتهما
 ككون الشهود كفارا أو محدودين في قذف او ارقاء ولاجل الاشهاد تحرر هذا الجواب

٢٧٨

٧

ربيع الثاني

٢٧٨

٢٩

المقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في دعوى أقيمت من رجل على وكيل امرأه بالخصوصة لدى القاضي وسمع بينهما ولم يزل كمال الوكيل ان موكلتي عزلتني من التوكيل فهل اذا وكلت غيره للقاضي تزكية البينة الشاهدة في هذه الدعوى في وجهه هذا الوكيل ولا تستأنف الدعوى ولا إقامة البينة عليها حيث وقعت الدعوى صحيحة والشهادة مستوفية ولا يكون عزل الموكلة وكيلها بالخصوصة بعد ذلك موجبا للاستئناف المذكور وان كانت قاصدة ذلك اتعابا بالخصمها واضرارها (أجاب) عزل الوكيل بالخصوصة لا يوجب استئناف الدعوى والشهادة التي سمعت في وجهه الوكيل المذكور سواء حضرت الموكلة بنفسها بعد ذلك أو وكلت آخر فاذا تزكيت البينة في وجهه الوكيل الثاني يقضي بالبينة التي أقيمت في وجهه الوكيل الاول بالوجه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وفي رد المحتار من المحبس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتلك البينة وكذا يقضي على الوارث ببينة قامت على مورثه اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر بمناحية الزقاق يقي بينه وبين تاجر آخر من أهل المحروسة أخذوا عطاء وبيع وشراء في أصناف البضاعة أخذ من تاجر المحروسة جملة من البضاعة معلومة الصنف والأثمان وصارت المعاملة بينهم تجارية الى ان مات المقيم بالزقاق يقي عن ورثة والحال ان ما أخذه من تاجر المحروسة بموجب سندات بخطه وختمه ذلك على انه مطلوب منه لتاجر المحروسة كذا وأيضا مقيد بدفتر التاجر لاخذ بخطه انه مطلوب منه لفلان كذا فهل يكون للتاجر المأخوذة منه هذه البضاعة المطالبة بمن ذلك في تركه التاجر المتوفى ويعمل بخط التاجر الميت وختمه بخطه المقيد بدفتره المقيد ذلك كله انه مطلوب منه الى تاجر المحروسة كذا ويكون للقاضي الحكم بخط الميت فيما عليه ولا يتوقف ذلك على الاثبات بالبينة حيث حلف التاجر المدعي بهذا المبلغ وثبت انه خط الميت ودل اذا كان بعض هذا المال مأخوذا على وجه المضاربة والشركة في الربح يكون مضمونا في تركه الميت أيضا كسائر الديون ويعمل بخطه في ذلك أيضا حيث مات مجهلا لهذا المال (أجاب) يعمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة فيؤخذ بذلك ويحكم القاضي بالدين على الميت المذكور اذا شهدت العدول على ان ذلك خطه وكان دفتره محفوظا بعد تحليف المدعي عمن الاستظهار ومال المضاربة يضمن بالتجهيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أخوة وأخت أشقاء وترك مكلنا اقتسموه بالتراضي وأخذ كل حصته منه وباع كل منهم حصته وغاب الا واحد لم يبيع ولم يغب ثم بعد ذلك ظهر على الميت دين محيط وزائد عن قيمة المكان فهل لا ينفذ بيع الورثة بدون اذن واجازة من أرباب الدين وترد القسمة ويقضي دين الميت من ثمنه بعد ثبوت الدين بالوجه الشرعي على يد الحاكم الشرعي وما يبق من الدين بعد ذلك لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة به من ماله من حيث لم يترك الميت غير المكان

١٢٧٨

٢٣

مطلب برهن على
الموكل فغاب ثم حضر
وكيله أو على الوكيل
ثم حضر موكله يقضي
بتلك البينة وكذا
يقضي على الوارث ببينة
قامت على مورثه

محرم

١٢٧٩

٩

مطلب يعمل بخط التاجر
في دفتره المحفوظ فيما
عليه ويقوم مقام البينة

١٢٧٩
١
مطلب انقسم الورثة
التركة ثم ظهر دين
محيط بها تنقض القسمة
الا ان يقضوا الدين
من عند أنفسهم

المذكور ولا يلزم أحد الورثة الذي لم يبيع حصته دفع شيء من الدين عن اخوته الغائبين
بدون وجه شرعى (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا
للقاضي لا للورثة اذ لم تنفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم كما في رد المحتار من
الجمبع عن جامع الفصولين فلو باع الورثة او بعضهم التركة او بعضها المستغرقة بالدين
بدون اذن القاضي او رضا الغرماء لا ينفذ كما ان الورثة لو اقسموا التركة بينهم ثم ظهر
دين محيط بها تنقض القسمة اذ لا ملك لهم فيها مع وجود الدين المستغرق لها الا ان يقضوا
الدين من عند أنفسهم كفى الدر من الخارج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
في بلدة واضع يده عليها فها ربا من تحمل الاشغال ومكثت عند ابنته عمه في بلدة اخرى حتى
ماتت عن بنته وعن ابن وبنت عمه الشقيق ثم ماتت البنت عن ابن وابنته عم ابنتها
المذكورين ثم مات ابن العم عن اخته المذكورة وهما غائبان ايضا واستمرت ابنة العم
المذكورة في محل اقامتها مدة تزيد على أربعين سنة ثم توجهت لتأخذ حقها في الدار
المذكورة بالارث الشرعى فنفى عنها من ذلك رجل اجنبى مدعى بالان والى واضع يده على الدار
المذكورة بالشراء الشرعى من مورثها المتوفى الاول ازيد من أربعين سنة فترافعا للقاضي
وطالب منه حجة الشراء والبينة الشرعية لاثبات ما ادعاه فحضر عن ذلك حكم القاضي بتسليم
الدار للمرأة المذكورة كورة باقراره لمورثها باصل الملك وبكونها وارثة له ثم مات المدعى
عليه قبل التسليم عن ولد فوضع يده عليها نحو سنة واراد منع المرأة عنها بعد حكم القاضي
لها بالدار المذكورة كورة على مورثه بدون وجه شرعى مدعى فيها الارث عن مورثه ومنكر
اقرار ابنته باصل الملك لمورث المرأة ولدعواه الشراء المذكور ولم يتقرر من طرف القاضي
حجة شرعية بالحكم المذكور كورسها لانه فهل اذا ثبتت المرأة المذكورة مضمون حكم
القاضي لها بتلك الدار على الوجه المستطوع بعد الدعوى العجيبة واقرار مورث واضع اليد
بأنها وبملك مورثها السابق ولم يثبت الشراء بطريق شرعى يحكم على الوارث برفع يده عن
الدار المذكورة كورة لتلك المرأة ويؤمر بتسليمها لها حيث لم يوجد ما يمنع من ذلك (اجاب) نعم يحكم
لتلك المرأة بالدار المذكورة كورة اذا تحقق ما هو مستطوع بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في ناظر وقف ادعى على آخر كان ناظرا قبله على هذا الوقف أنه كان يقبض غلة الوقف
وانه باق عنده منها مبلغ قدره كذا مستحق صرفه في خيرات عيها الواقف ويدينها المدعى في
الدعوى وأنه يريد الاستيلاء منه على هذا المبلغ لمجهة الوقف ليصرفه في مصارفه المذكورة
فان الواقف وقف وقفه على خيرات عيها كصالح زاوية والقرء والفقراء وغير ذلك فان
بقى شيء يصرف على المستحقين من ذريته وهذا المبلغ لم يرد عن الخيرات بل صرفه مستحق
لها فاجاب المدعى عليه بالاعتراف بالمبلغ وانكر انه وقف على خيرات وقال انه وقف أهلى
من اول الامر وأنه حاز المبلغ لنفسه في مقابلة استحقاقه لانه من ذرية الواقف فامر القاضي
هذا الناظر المدعى باحضار بيعة تشهد له طبق دعواه فاحضرها وشهدت بانه وقف

سول

١٢٧٩

١٤

خيرى

خيرى فينفذ حكم القاضي بان الوقف خيرى وب تسليم المدعى عليه المبلغ المذكور للمدعى وأمره بصرفه في مصالحه فهل هذا الحكم نافذ أولا (اجاب) اذا استوفيت الدعوى شرائطها ووجدت الشهادة بعد مطابقة لما وحكم القاضي بما ذكر بعد التعديل نفذ الحكم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من ناظر وقف القصر مورخة في ٢١ صفر سنة ١٢٨٠ مضمونها من ضمن المدينين لمصلحة وقف القصر شخص يسمى الحاج على بن اسمعيل مطالب منه مبلغ ٣٢٩٧ قرشا وتوفى الى رحمة الله تعالى عن ورثة بالغ وقصر وخلف منزلا له منه في أرض حضرة الاستاذ الشيخ السادات بدون اذن من صاحب الارض ولدى المكتبة محضرته عن ذلك وردت منه افادة المذكور بها انه لا رغبة له في شرائه وأوضح ان لا مانع من بيعه بمعرفة هذا الطرف لمن يرغب ويقرر على المشتري المحكم اللازم لوقف حضرة حيث انه تعلق أيتام قصر فهل ليس للورثة حق في تركته قبل وفاء ما عليه من الديون واذا كان كذلك والمورث المذكور قبل وفاته لم يقم وصيا على أيتامه القصر فكيف تباع تركته لو فاء الدين وماذا يصير اجر او ثمن افادة المحكم الشرعى (اجاب) من المعلوم ان الدين الشرعى الثابت بالوجه الشرعى مقدم على الميراث فلا تسحق الورثة شيئا من تركته مورثهم الا بعد وفاء الدين المذكور ومن التركة وما فضل يكون لهم على حسب الفريضة ان لم يكن هناك وصية من الميت بثلث المال واذا كان في الورثة قاصر وبالع ولم يكن للميت وصي وهنالك من يدعى على التركة دينيا ويراد بيع اعيان التركة لو فاء الدين فالطريقة في ذلك ان يرفع الامر الى القاضي لينصب وصيا على القاصر بطريقه الشرعى ثم يدعى رب الدين أو نائبه في ذلك على الوصى أو أحد الورثة البالغ ويثبت الدين بالطريق الشرعى وبعد الحكم به يامر القاضي الوصى والبالغ من الورثة بوفاته فان لم يكن في التركة شيء من جنس الدين يبيع الوصى والبالغ من الورثة مقداما يقوم بوفاء الدين من التركة ولو كان عقارا أو يبدل الوصى بالاسير فالاسير والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في شخصين بينهما اداع وجرى تحقيق قضيتهما وبعد رؤيتهما ونظر اوراقهما حكم لاحدهما بمبلغ على الآخر لكن المحكوم عليه غائب في بلدة بعيدة ولم يترك وكلا شرعا بدلا عنه والمحكوم له يرغب اجراء منطوق الحكم فهل مع غيبة المحكوم عليه يجوز قبول طلبه أم كيف أفيدوا الجواب (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعى انه لا يقضى ولا ينفذ الحكم على غائب ولا له بدون نائب عنه على ما هو المعول عليه في مذهب الامام الاعظم ولا يتأتى استيفاء الحق على فرض ثبوته بطريق شرعى الا من حاضر فلصاحب الحق ان ينتظر حضور غيره أو يتبعه ليستوفي حقه منه على فرض كونه حقا ثابتا شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من مجلس الاحكام مورخة في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الجواب منا ومن حضرات العلماء المعتاد حضورهم بمجلس مصر عما اوضحه حضرة مفتى مجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠

مطلب في طريق بيع
التركة واثبات الحق
وفي الورثة بالغ وقاصر
بلاوصى

مطلب لا يقضى على
غائب ولا له بدون نائب
عنه

في شأن الافادة المسطرة من مجلس مصر بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٠ وضورة الجواب
 المعطى من حضرة مفتى مجلس الاحكام المصرى به عند علمائنا في كتبهم ان نهى
 السلطان بطل بموته ولم يجد في كلامهم بعد التتبع والمراجعة التصريح بان امر السلطان
 بطل بموته بل افاد في حواشى الدر عند قول مصنف التنوير نائب القاضى المفوض اليه
 الاستنابة نائب عن الادب الخ مانصه قال في الخلاصة التحليف اذ مات وله عمال و امرأ
 فهم على حالهم انتهى و ذكر في رد المحتار عند قول الدر ولا يموت السلطان مانصه اى
 لا يعزل النائب به كما لا يعزل المسئب بخلاف موت الموكل فانه يعزل به الوكيل
 والفرق كما في وكالة الزبائى ان السلطان عامل للمسلمين فلا يعزل بموته القاضى الذى
 ولاه هو واولاه القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فينعزل وكياله بموته لبطان حقه
 انتهى فقد استقيد من ذلك ومن عبارة الخلاصة ان امر المرحوم سعيد باشا لعموم
 المديرين والمحافظين ووكلائهم بسماع الدعاوى التى تتعلق ببيت المال قيماله او عليه
 وجعل ذلك وظيفة لهم لم يطل بموته لاسيما وسعادة الباشا محافظ مصر المحروسة حفظه الله
 تعالى وابقاه حياة طيبة الذى صدر له الامر على الوجه المسطور في مدة المرحوم سعيد باشا
 باقى في تلك الوظيفة الى وقت تاريخه هذا ما ظهر لنا في هذه القضية حسب القول
 المشروحة وعلى ذلك فلا حاجة الى تجديد الامر بالمعنى المذكور وعلى كل فاذا ظهر
 لحضرة العلامة مفتى المحروسة مع باقى اهل المجلس العلمى ما يفيد ان امر الوالى بطل بموته
 و ينعزل بذلك عماله و امرأه الذين منهم المحافظون ووكلاء بيت المال و أمثالهم من
 القضاء والمفتين فلا مانع من العمل به والاجراء بوجهه والله تعالى أعلم (أجاب) عن ذلك
 مشمولاً باسماء واختتام حضرات العلماء المعتمدين حضورهم بمجلس مصر قد صار الاطلاع
 على ما افاده حضرة مفتى مجلس الاحكام بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٨٠ فظهر من جوابه انه
 قد سلم وخزم بطلان نهى السلطان بموته وتوقف في بطلان الامر بموته وذكر انه لم يجد في
 كلامهم بعد التتبع والمراجعة التصريح بان امر السلطان بطل بموته وذكر بعض نقول
 تفيد عدم انعزال القضاء والعمال والامراء بموت الخليفة وكذا النواب من قبل المفوض
 له الاستنابة وجعل ذلك دليلاً على عدم بطلان امر المديرين والمحافظين ووكلائهم
 عند غيبتهم بالخصوصة من قبل سعادة والى مصر سابقا في قضايا القتل الذين لا وارث لهم
 مع من يكون متهماً بالقتل الذى هو عبارة عن توكيله لهم بذلك مع ان الكلام في بطلان
 التوكيل بموت الموكل في خصوص الخصوصة بدعوى القتل لا في انعزال القضاء والنواب
 والعمال والامراء بموت الوالى أو السلطان وهناك فرق بين هذا وذاك ولم يتعرض أحد
 لانعزال من ذكر بموته ولا نقول به (والافادة عن ذلك) انه حيث خرم حضرة المفتى المذكور
 ببطلان النهى بموت السلطان الناهى فيلزمه أيضاً القول ببطلان الامر المخصوص
 كتوكيل المذكور بموته اذ لا فرق في ذلك بين النهى والامر على ان النهى عن الشيء
 أمر بصدده

هذا فرق بين انعزال
 الوكيل بشئ خاص
 بموت الموكل وبين
 انعزال القضاء والنواب
 والامراء والعمال بموت
 الوالى أو السلطان
 مطلب النهى عن الشيء
 أمر بصدده

أمر بضده كما هو معلوم والاستدلال على دعواه بما ذكره غير صريح في إثبات عدم بطلان التوكيل المذكور إذ يفرق بين الولايات العامة وبين التوكيل الحادث بعد التولية في شيء خاص على أن الوجه فينا على بطلان النهي بالموت كما جزم به يكون بطلان الأمر المذكور أولوياً كما هو ظاهر بالتأمل وسـ يأتي ما يؤيده وقوله لم يتجدد في كلامهم بعد التبع والمراجعة التصريح بأن أمر السلطان يبطل بموته فقد وجد في كلامهم التصريح بذلك قال في رد المحتار على الدر المختار من باب الجمعة عند قول الشارع وقد صدر إذن عام مانعه قوله إذن عام أي لكل خطيب أن يستنبد لكل شخص أن يخطب في أي مسجد أراد حلبي أقول لكن لا يبقى إلى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن بذلك الا اذا أذن به أيضاً سلطان زماننا نصره الله تعالى كما بينته في تنقيح الحامدية وسند كوفي باب العيدين شرح المنية ما يدل عليه أيضاً فتبينه انتهى بلفظه ثم قال في باب العيدين عند تكبيرات الزوائد بعد كلام مانعه وجه الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حملناه عليه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لأمر أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أماناً في زماننا فقد زال والعمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية ثم قال تنبيه يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم إلى آخره أن أمر الخليفة لا يبقى بعدم موته أو عزله كما صرح به في الفتاوى الخيرية وتوابعه أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبقى نهي به بعد موته انتهى بلفظه فهذا كله صريح في بطلان الأمر بموته وإن بطلان النهي بالموت الذي جزم به حضرة المفتي المذكور به بنى عليه لأن هناك فرقاً بينهما ولأنه لا وجود له في كلامهم هذا والداعي لمخاطبة سعادة رئيس مجلس مصر لسعادة رئيس مجلس الأحكام بخطابه المحرر بظاهره جواب حضرة مفتي الأحكام بطلب تجديد الأمر بالتوكيل في قضايا القتل حصول المذاكرة بمجلس مصر في هذا الخصوص شفاهاً فنظر الحصول الاضطراب في هذه المادة وتغيير معظم المأمورين بالتوكيل في غالب المديريات والمحافظة استحسن تجديد الأمر بالتوكيل عمومًا من قبل سعادة ولي الأمر خروجه من الشبهة في هذا الخصوص ولا يشك في استحسنه والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من المحافظة في ١٢ ربيعاً سنة ٨٠ مضمونها الأوراق المرفوعة مع هذا وردت إلى الديوان بإفادة من مديرية الغربية مؤرخة ٨ شهره بقصد الاستفتاء من حضرة تكم عمارة غيبة حضرة قاضي أفندي طنتندابجوابه المحرر بحضر تكم ضمن الأوراق فتؤمل بعدم مطالعة ما فيها الإفادة عما هو مرغوب (وصورة جواب حضرة قاضي طنتندا) أنه صدر لنا أمر من المديرية بسماع قضية تظلم حضرة مصطفى أفندي وكيل مزرعة المحلة الكبرى من حضرة قاضي أفندي المحلة المذكورة بأنه عزله بتغيير وجه شرعي ولم يسع دعواه المخرج في الشاهد من قطب صورة ما صار على يد حضرة القاضي وشرح عليه من حضرة مفتي مجلس طنتندابجهة ما قاله

حضره القاضي من عزل مصطفى افندي من الوصية فهل القاضي الموما اليه مصدق في قوله في الصورة عرفت مصطفى افندي بانه مع زول من الوصية ولو بدون اثبات ذلك وتصديق حضره مفتي مجلس طنتدا واقع موقعه ولا اعتبار بما ثبت به مصطفى افندي من الكتابة التي بيده بختم القاضي بطلبه ليعرفه الحكم ولم يحضر والفتوى التي بيد مصطفى افندي وقوله انه في أثناء التداعي اعترفت له الحرمة مدعية الوصية بانه وصي ويكون ذلك من باب قولهم الدعوى اذا فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعداد وهذا الحكم في حق القاضي المتداعي لديه وانقطع الحكم لديه او تسمع الدعوى ويكون من باب قولهم واذا رفع اليه حكم قاض آخر الى آخر ما قاله الخواشي ولا منافاة بين ذلك وهذا وحيث ان حضره مصطفى افندي لم يقنع والمديرية امرت بالسماع ولا يصير ما فعله القاضي متروكا مجانا الا بعد الوقوف على الحقيقة فتؤمل الاطلاع على الصور المشروحة بهذا واقناع الجميع بنفع الله بعلومكم المسلمين (اجاب) قد صار الاطلاع على مخاطبة حضرة قاضي افندي طنتدا لهذا الطرف والافادة عنها انه اذا صدرت الدعوى صحيحة بين يدي القاضي وشهدت البينة للدعي وزكيت وذكر القاضي انه حكم على المشهود عليه يقبل قوله في ذلك بلا ثبوت اذ هو مصدق في ذلك مادام قاضيا كما يستفاد من كتب المذهب ما لم يثبت ما يناقضه بطريق شرعي وتجرح الشهود بما ذكر في صورة الفتوى المجاب عليها من حضرة الشيخ الرافعي وحضره الشيخ القطب من قبيل المجرح المجرذ فلا اعتبار به حيث زكيت الشهود قال في تنقيح المحامد يقولوا قام المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة او زناة او استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة واقر الشهود انهم شهدوا بباطل او زورا وان ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل بينته انتهى المراد منه وما ذكره المدعي عليه من الدفع حسب المسطر بسؤال الفتوى المذكورة من قوله ان المدعية المذكورة اعترفت بعدم موت الموصي بان المدعي عليه وصي مختار وليس هناك وصي خلافا لا كما ذكر في خطاب قاضي طنتدا مما يفيد ان اعترافها بذلك في أثناء التداعي فهذا الدفع الذي ذكر في سؤال الفتوى اذا صدر بعد الحكم على فرض كونه مفيدا ولم يتعرض له في الدعوى الاولى فالقاضي لا يسمعه بناء على التخصيص الوارد ضمن لائحة القضاة على انه على حسب المذكور بصورة الفتوى المحكي عنها أولا لا يفيد لان ذلك على فرض ثبوته يكون تناقضا من المدعية في موضع الحفاء لاحتمال عدم علمها بالعزل وباقامتها وصيا ببدله فاقرت بوصايتها ثم لما علمت بعزله وباقامتها ادعت به لان ذلك مما ينفرده الموصي والتناقض في موضع الحفاء عفو وليس ذلك محصورا بل صرحوا بنظر ذلك في دعوى الوصية قال في نور العين ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الوصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصي أوصى ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلما أخبر

١٢٨٠

٧

مطلب اذا ذكر القاضي
انه حكم بعد اقامة
الدعوى والشهادة
والتركية يقبل قوله
مادام قاضيا
مطلب لا اعتبار للمجرح
المجرذ بعد التركية
مطلب التناقض في
موضع الحفاء عفو
وليس محصورا

ادعى الرجوع والتناقص في مثله لا يضر انتهى وفي الاشباه بعد ذر الوارث والوصى والمتولى للجهل قال في حواشي الدرر المعجل بجهله بما فعل المورث والموصى والمولى والمحصل انه اذا صدرت الدعوى صحيحة وذكر تعريض الميت بما يميزه عن غيره على حسب ما صرحوا به من تعريضه بذكر جده الا اذا كان مشهورا ومتميزا بدون ذلك وشهدت البيعة وزكيت بالطريق الشرعي وحكم لا ينقض الحكم بعد تحقق صدوره بدون وجه يوجب نقضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركه وعليه دين لرجل بمقتضى سند شرعي بيده فهل اذا ثبت دينه بعدموته بالبرهان الشرعي بين يدي المحاكم الشرعي يقضى له باخذه من تركته ولو من ثمن عقار الميت ويبيع في دينه ولو في الورثة قصر وتكون ولاية بيع التركة لوفاء الدين للورثة لا للقاضي اذ لم تكن مستغرقة بالدين (اجاب) الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي مقدم على الميراث فيسده فان لم يوجد في تركته ما هو من جنس الدين يباع الايسر فالايسر يبدأ بالمنقول ثم بالعقار بقدر الدين الثابت لا ما يزيد عليه على المفتي به في حق وصي القيم فان لم يكن للقاصر من الورثة وصى من قبل أبيه أقام القاضي له وصيا ثم يامر مع الورثة البالغين ببيع ما هو مشغول بالدين من العقار بعد تفاد المنقول ولا يمنع وجود القاصر حيث شئ من بيع ذلك المقدار من قبل الوصي وباقي الورثة والولاية في بيع التركة ان لم تكن مستغرقة للورثة مع ولى اليتيم لوفاء الدين ما لم يمتنعوا عن أدائه والبيع لا يفاؤه فيبيع القاضي جبرا عنهم والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت المال في ٢٢ ر سنة ١٢٨١ مضمونها شخص توفي بالفن وتتركته ضبطت بعرفة المديرية وقيل ان الوارث للتوفي المذكور زوجته وغاصب المعتق والزوجة والتسهود الذين شهدون بوراثة ما قيمون بذلك الطرف فهل يتوقف اثبات وراثتها على حضورها وشهودها الى محل وجود الوارث الاخر او يصح اثبات وراثتها في محل وجود التركة بمديرية الفن ولو كان الوارث المشارك لها في التركة موجودا بالمحروسة (اجاب) ثبوت الزوجية يتوقف على حضور خصم شرعي فان وجد صح الثبوت والا فلا ولا فرق في ذلك بين محل وجود التركة او غيره وليس صحة ثبوت الوراثة منحصرا في الدعوى على وارث آخر محقق الوراثة ان حضور غيره من نحو غريم الميت او مودع الميت او الوصي يكفي في صحة الثبوت للارث غير ان الوارث الاخر لو أنكر الثبوت والوراثة يحتاج الى اثبات مضمون القضاء بذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ديوان المحافظة مؤرخة ١٧ ج سنة ٢٨١ مضمونها مطلوب بافادة مدير الغريسة المسطرة يمينه بتاريخ ١٢ الجارى التحرير لمحضرتكم ليعطى القول الكافي عما شتمت عليه الاوراق المرفوعة معه وعما يعتمد اجاؤه فيما فيها (اجاب) هذه القضية لم يسمع فيها حضرة قاضى طنتدا دعوى المدعى على خصمه حتى يظهر الحكم فيها بانها مسموعة ويترتب عليها صحة الحكم للمدعى بالشفعة بعد اثباتها اولاهل دعواه

١٩
مطلب ولاية بيع
التركة النير المستغرقة
للورثة وولى اليتيم لا
للقاضى ما لم يمتنعوا
عن ايفاء الدين والبيع
لاجله

ربيع الثانى

٢٩ ١٢٨١

جداى الثانية

٢٠ ١٢٨١

مطلب سلم الشفعة
بناء على أن الثمن كذا
فظهر أقل لاستقط
شفعة

١٤
مطلب لا يجبر بعض
الورثة على تحرير
التركة بمعنى ضبطها
وبيعها بمعرفة بيت المال
والقاضي برغبة أحدهم

صفر
٢٣
١٢٨٣

مطابقة لسؤاله الذي رفعه محضرة مفتي اسكندرية سابقاً لا فيقتضى انه عند ترفع
الخصمين لديه في هذه المادة يسمع كلام المدعى فان صح دعواه ووجدت موافقة لسؤال
الفتوى المذكورة يكلفه اثباته ويحكم له بالشفعة اذا لم يوجد هناك مانع كظهور مسقط
للشفعة وتسليم الشفيع الشفعة بناء على ان الثمن كذا لا يسقط شفعة فيها ان علم انه
أقل فله الشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها لان التسليم كان لاستكثار
الثمن كما هو مصرح به والله تعالى أعلم (سئل) من بيت مال عموم مصرفي ١٤ راسنة
٨٢ بمضمونه رجل توفي عن ورثة قصروا مبلغ وفي حال حياته أقام أحد أولاده البالغ
وصيا على التركة وعلى القصر ثم توفي أحد الورثة البالغ من قبل أخذ حصته من تركة
والده عن قاصر وبالغ والحال كما شرعى أقام وصي المتوفى الاول على القاصر ولد المتوفى
الثاني وصيا ووارث المتوفى الاخير البالغ رغب تحرير التركة كتمين المذكورين بمعرفة
القاضي وبيت المال ليأخذ نصيبه على يدهما فهل للقاضي وبيت المال أن يجبروه لذلك
أم ما هو الحكم الشرعى (اجاب) لا يجبر باقي الورثة ووصي الميت الاول الذي أقيم وصيا
على ولد المتوفى الثاني شرعاً على تحرير التركة المذكورة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة
بيت المال والقاضي بمجرد رغبة أحد الورثة البالغ في ذلك فقط بدون رضا باقي الورثة
المذكورين انما يكون لهذا الوارث المذكور مطالبة من له يدعى التركة التي آلت له
حصته منها بنصيبه واستخلاصه منها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
وعليه دين لا آخر أثبتته ربه في وجه الورثة بالوجه الشرعى وبعض الورثة قصر مقام عليهم
وصى شرعى ولم يكن شئ يوفى منه الدين سوى عقار فهل يباع ذلك العقار جميعه ان
استغرقه الدين وبعضه ان لم يستغرقه ويوفى الدين من ثمنه حيث لم يقتصر الورثة امسك
العقار ووفاء الدين من ماله لم يوجد نقد ولا منقولات تباع لا يفاء ذلك من ثمنها (اجاب)
نعم يباع عقار الميت لا يفاء ما عليه من الدين المستغرق له أو بعضه بقدر الدين ان لم
يستغرق اذا كان ديناً شرعياً ثابتاً بطريقه الشرعى وامتنع الورثة من ايفائه من ماله
وامسك العقار ولم يوجد ما يوفى منه الدين سواء يكون ذلك من مبيعات بيع عقار
القاصر والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصرف مؤرخة ٧ جادى الاولى سنة
١٢٨٣ مضمونها هذا الانتهاء تقدم من شخص يدعى الحاج ابراهيم الغندور يدعى انه
ابن عم المرحومة سريّة أم حسن ولكونه أثبت وراثته لها بموجب اعلام شرعى ولم
يكن لها وارث خلافاً يلمس الافراج له عن تركتها المحصورة ببيت المال ولما طلب
الكشف اللازم فما توضح علم ان المرحومة في حال حياتها حررت حجة ايقاف بالملك
تعلقها موضع بتلك الحجة انها سريّة بنت بدوى جلي بن عبد الله وبالاعلام الشرعى
الصادر من المحكمة بشيوت تورث مقدمه المذكور ذكر انها سريّة بنت بدوى الغندور
ابن عيسى الغندور وحيث مقتضى النظر في ذلك بطرف حضر تكم بمرور الافادة عما

مطلب تعدد الاسم جائز
والغلط فيه لا يضر

بقضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) مجرد ذكر نسب الواقعة في كتاب الوقف انما
سرية بنت بدوي بن عبد الله لا يترتب عليه انه حكم بنسبها على هذا الوجه ولا يترتب
عليه أيضا منع من اثبات استحقاقه في ميراثها بعدموتها ونسبه لها مع ذكر ان اسم جدها
عيسى الذي وقع الغلط فيه وحكم المحاكم الشرعي له بذلك مع كونها هي المتنازع في ميراثها
لا احتمال كون الغلط فيما ذكر في كتاب وقفها وكثيرا ما يعبر عن جهل اسمه بعبد
الله اعتبارا للوصف لا للاسم الذي هو العلم أولا احتمال ان يكون لجدها المذكور اسمان
وتعدد الاسم جائز وقد صرح علماؤنا بان الغلط في الاسم لا يضر قال في التتارخانية غلط
الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى
على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أجد لا تبطل الدعوى لجواز
أن يكون لجده اسمان وفي البرازية اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك
الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان
تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع
الدعوى بعدماعرفها بذلك التعريف ولا انه يجوز ان لها اسمين كما افاده في التنقيح من
الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مصلحة بيت المال عن حادثة سئل عنها حضرة
مفتي الاحكام بما صورته في تاريخه جاسنة ٨٢ رجل توفي عن زوجته وبيت المال فادعى
على تركته رجل بدين مرون عليه عين معلومة من حلى النساء وبعد ثبوت دينه صرف
له من التركة وأخذت العين المرهونة منه ثم ادعت الزوجة بان العين التي كانت
مرهونة جارية في مملكتها وكانت سلمتها لزوجها البرهنا ويردها اليها بعد قضاء حاجته
وكلفت نبوتها وحول الامر في ذلك على الشريعة فحضر الاعلام بثبوت الملك لها وانها
كانت سلمتها لزوجها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ كما نص بالاعلام وهذا التاريخ كان
فيه الرجل المدعى على تركته متوفى فأحضرت الشهود في المصلحة وسئل كل منهم على
اقراره فاجاب كل منهم بما قاله الابان شهادته التي اداها في المحكمة على ان تاريخ تسليم
العين للتوفى من زوجته هو ٢٥ شعبان سنة ١٢٨١ لسنة ٢٨٢ وان كتابة التاريخ
في الاعلام ٢٥ شعبان سنة ٨٢ ربما كانت غلطا أو سهواً ممن كتب الاعلام فهل ما قاله
الشهود اخيرا يعول عليه ويكتفى المحال ولا يعول على التاريخ المنصوص بالاعلام ويكتفى
بالحكم بقطع النظر عن ذلك التاريخ أم كيف يكون الحكم فافاد حضرة مفتي الاحكام بما
صورته الذي رأيناه في هذه القضية انه لا بد من مشاركة حضرة العلامة مفتي أفندي
المحروسة في اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فكذب لهذا الطرف من بيت مال مصر بما
صورته المقصود بعدمطالبة ما تحرر بهذا الحضرة مفتي الاحكام وما أجابه باحالة النظر في
هذه المادة على حضرة تكم وما تجويه الاوراق المرفوعة بهذا يكرم بالافادة عما يكون
في ذلك (أجاب) مجرد ذكر الشهود بعد الحكم حين سؤلهم بمصلحة بيت المال أن التاريخ

الذي شهدوا به هوسنة احدى وثمانين وان ذكر سنة اثنتين وثمانين في الاعلام وقع غلطاً
من الكتاب اوسهوا لا يوجب نقض الحكم كما ان ذكره في جوابهم حين السؤال من
مصلحة بيت المال بعد الحكم ان الزوج مات سنة احدى وثمانين لا يوجب منع من ادعى
حقا عليه في تاريخ متأخر لدى القاضي واثبت حكمه لربه فقد صرح علماً واثبت بان يوم
الموت لا يدخل تحت الحكم ولا يحكم به فلو حكم بموته في وقت مخصوص ثم جاء مدعى ادعى
حقا على من حكم بموته في تاريخ متأخر قبل منعه اعدم دخول تاريخ الموت تحت القضاء
والحكم بل يجعل الحكم بموته مجردا عن التاريخ كأن التاريخ لم يذكر وعند عدم ذكر التاريخ
لا تناقض وهذا اذا لم يكن موته في التاريخ السابق مشهورا مستقيضا عند كل عالم وجاهل
وكبير وصغير فلو كان كذلك وادعى شخص حقا بتاريخ متأخر لا يقضى له القاضي للتيقن
بكذب المدعى لالكونه قضى بتاريخ الموت كما افاده في رد المحتار عن العلامة خير الدين
في حاشيته على البحر وهذه المادة ليست كذلك فلم يظهر ما يبطل الحكم المسطر بالاعلام
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد مع آخر عقدا مغارسة في أرضه عقدا فاسدا ولم ياذن رب
الارض في احداث ساقية في أرضه للرجل الاخر لا مكان سقى الغرس بنقل ماء قريب
او حفر بئر في مكان قريب من الارض بلبناء فتعدى الرجل الاخر وحفر ساقية في تلك
الارض وبنائها بدون اذن ربه اثم ترفع الى حاكم شرعي واعترف المحدث بعدم الاذن من
صاحب الارض فحكم القاضي بفسخ عقد المغارسة المذكور وأمر المحدث بقطع بناء الساقية
وتسليم الارض لربها فارغة بطلبه وبوجوب أجر المثل لرب الارض المشغولة بالغراس فهل
يكون حكم القاضي بنقض بناء الساقية المحدث بلا اذن صاحب الارض مع اعتراف المحدث
بذلك وطلب ربه صحيحا والمحال ما ذكر حيث لم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الارض
مع قيام صاحب الارض بمنازعتها في الاحداث وعدم الترتك اختيارا (أجاب) نعم
يكون حكم القاضي بنقض البناء المحدث بلا اذن رب الارض والمحال ما ذكر بالسؤال
صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٩ محرم سنة ٨٤
مضمونها هل يجوز بيع ابعادية المرحوم محمد سليم بك ابن المرحوم رستم بك المستغرقة
تركة بالدين بثمن مثله ولو لم ترث الورثة بالسالفون أم لا (أجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي كون المتوفى مديونا ذميا شرعيا لانا لا ناس ولم يوجد في تركة ما يفي بالدين من
المنقولات والنقود واستغرقت التركة بالديون الثابتة شرعا وكان بعض الورثة قاصرا
وقد امتنع الورثة البالغ من بيع العقار فان القاضي ينصب وصيا في التركة لبيع عقار التركة
بثمن مثله لو فاهما عليه من الديون لاربابه ولا يتوقف البيع حينئذ على رضا البالغ من
الورثة حيث لم يوفوا الدين من مالهم وامتنعوا عن البيع وان لم يكن الدين ثابتا شرعا لا يباع
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من قومسيون المجلس الخصوصي في ٢١ جمادى الآخرة سنة
٨٤ بما صورته يقتضى ان حضرات السادة العلماء يتفضلون بالاملاء على هذه الفتوى

مطلب محل قوله يوم
الموت لا يدخل القضاء
اذا لم يكن تاريخ الموت
مستقيضا عند الكل
والا فلا يقضى القاضي
لمن ادعى حقا بهذا
التاريخ للتيقن بكذبه
لالكون الموت لا يدخل
تحت القضاء

١٢٨٣

١١

محرم

١٢٨٤

٤٤

مطلب ينصب القاضي
وصيا في التركة
المستغرقة بالدين
ليبيعها حيث امتنع
الورثة من ايافائه

المسطرة باطلته المحررة من حضرة السيد علي أفندي البقلي مفتي مجلس الاحكام وما يرون فيه المصلحة للحكم على الغائب شرعا تفضلون بالجواب به (وصورة الفتوى المذكورة) ما قبلكم دام فضلكم في قاض قضى على غائب في غيبته من غير حضوره مجلس القضاء هل يكون قضاء القاضي المذكور نافذا شرعا ولا يجوز نقضه ولو كان القاضي المذكور لا يرى صحة القضاء على الغائب وما حكم الله في ذلك أفيدوا الجواب الحمد لله وحده المصريح به عند علمائنا انه لا يقضى على غائب بولاله ولكن لو قضى القاضي عليه بلانائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا كما في التنبير وشرحه لانه فضل مجتهد فيه وقال في فتاوى المرحوم علي أفندي مفتي الاستانة العلية نقلا عن الفصول الاستروشنية في الفصل الثاني القاضي اذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا ينفذ وقال أبو يوسف ينفذ وذكر القاضى قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعليه الفتوى انتهى وقال في رد المحتار على الدر المختار مانعه قد اضطربت آراؤهم ويؤيدونهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتأمل في الوقائع ويحتمل ويلاحظ المخرج والضرورات فيبقى بحسبها جوازا وقسا داما لوطلق امر أنه عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يجز عن احضاره او عن ان تسافر اليه هي او وكيلا بعده او لما منع آخر وكذا المديون لو غاب وله تقبيل في البلد او نحو ذلك في مثل هذا البرهن على الغائب وغلب على ظن القاضي انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي ان يحكم عليه وله وكذا الملقى ان يفتي بجوازه دفعا للمخرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاث وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه راى جانب الغائب ولا يفرط في حقه انتهى نقلا عن جامع الفصولين وأقره في نور العين قال المحشى قلت ويؤيده ما ياتي في ريبا في المسطر وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه فحكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه انتهى قال المحشى بعده قلت وظاهره ولو كان القاضي حنفيا ولو في زماننا انتهى والله أعلم الفقير على محمود البقلي المحشى مفتي الاحكام

حاشية هذا ومع ذلك لو حضر الغائب المقضى عليه من غيبته وأبدى دفعا شرعيا يفيد بطلان الحكم السابق عليه أوجرح في الشهود بمرحوم مواعيد عال لا يكون القضاء السابق عليه في غيبته ما نعاله من قبول ما أبداه من الدفع والمخرج في الشهود كما ذكر ولا فرق في هذا بينما اذا طالت مدة الغيبة أو قصرت ولهذا لم يزم التحشية (أجاب) مشمول أيضا بأسماء كل من حضرة شيخ الجامع الأزهر الشيخ مصطفى محمد العروسي والشيخ محمد الدمنهوري الشافعي والشيخ عبد القادر الراعي مفتي الاوقاف والشيخ مصطفى القرشي أمين الفتوى بقوله القضاء على الغائب ليس مذهبا لابي حنيفة بل مذهبا لابي حنيفة لا يعتمده

فروع مذهب جميعها مفرعة على انه لا يقضى للغائب ولا عليه نعم القول بالقضاء على الغائب هو مذهب الاثثة الثلاثة فلا يفتى على مذهب أبي حنيفة بانه يقضى على غائب اوله وكان الشيخ الامام ظهير الدين يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز والنفاد كي لا ينظر قوا الى هدم مذهب أصحابنا رجهم الله تعالى كما ذكره في الهندية فلو صدر القضاء على الغائب من قاض من القضاة في صحته ونفاذه اضطراب والذي عليه العمل والفتوى هو عدم النفاذ ولم نرا احدا من اهل العصر ولم نسمع عن قبلهم الاقتناء بنفاذ القضاء على الغائب من حنفى مقلد قال في التنوير وشرحه لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على المفتى به بحر قال السيد انطعماوى قوله أى لا يصح قال في البحر اشبه على كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ اعم من كون القاضى شافعي اياه او حنفيا لا يراه والظاهر انه في حق من يراه لاجماع الحنفية انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القاضى ولو كان اعم للزم هدم مذهب أصحابنا أو انه انما قالوا بان الفتوى على النفاذ فيما اذا قضى المفقود لا في مطلق الغائب انتهى ثم نقل عن البحر والذي ظهر لي من كلامهم ان المذهب عن أصحابنا عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضى الذي يراه اذا قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف في نفس القضاء وما عدا هذا من الاقوال من تصرفات المشايخ انتهى وأما قول التنوير وشرحه ولو قضى على غائب بلانائب ينفذ في اظهر الروايتين عن أصحابنا وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد في المنية والبرازية وجميع الفتاوى وعليه الفتوى ويرجع في الفتح توقفه على امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتمد ان القضاء على المفسر لا يجوز الا لضرورة وهي في خمس مسائل الى آخرها فقد ذكر في حاشية رد المحتار قوله ولو قضى على غائب الى آخره أى قضى من يرى جوازه كشافعي لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء كذا حققه في البحر والحاصل انه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في انه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ اوله لا بد من امضاء قاض آخر رأيت نحو هذا منقولا عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه ظهر ان قول المصنف فيما رواه لا يقضى على غائب يدل على محكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الى آخره حكاية للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقى ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى انه ياتى فيه الكلام المار فيما لو قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التجهيز انتهى المراد منه وحاصل ما ذكر من التفصيل وال ترجيح المار في قضاء القاضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه ان المفتى به علم نفاذ القضاء في ذلك مطلقا عامدا او ناسيا عندهما والاثثة الثلاثة وقيل بالنفاذ يفتى وفي شرح الوهبانية للشرنبلالى قضى من ليس بمجتهد كحنفية زماننا بخلاف مذهب علم لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهما انتهى فاذا انقضى زماننا لا ينفذ قضاؤهم بخلاف

مذهب أبي حنيفة اتفاقاً في صورة عدم النسيان لمذهبهم كما هو الموضوع وإنما الخلاف بين الإمام وصاحبيه في صورة النسيان وقد رد المختار هناك بعد كلام هذا كله في أنقاض المذهب أما المقلد فأنشأ ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولاً بالنسبة إلى ذلك المحكم انتهى قال الشرنبلالي عن البرهان وهوذا صريح الحق الذي يعرض عليه بالنموذج على هذا فنقول في رد المختار لو قضى المحقق بذلك ياتى فيه الكلام المثار واختلاف التصحيح يكون القول بالنفاذ قاصراً على قاض مجتهد قضى بذلك ناسياً مذهباً وهذا المنظور في تجويز نفاذ القضاء على الغائب في هذا الزمن الذي كثرت فيه التزاور والخيال والمجراة على شهادة الزور من المفاسد ووضياع حقوق كثيرة ما لا يخفى اذ هذا الأمر واقع مع حضور المتخاصمين وشدة حرص كل على منع الضرر عن نفسه فبالك عند غيبة أحدهما ويترب على ذلك أشكال كثيرة وزيادة المشغولية للحكومة ولو فرض أن المحكوم عليه بعد الحكم يبدى ويثبت ما ينفي الحق عن نفسه أن قيل بذلك فلا يترب على هذا إلا زيادة المنازعات وكثرة الخصومات وعدم قطع المشاكل وفي زيادة اشتغال الحكومة ومع ذلك فلا يتيسر هذا في كل جزئية من الخصومات اذ الدفع في الابتداء أسهل من الدفع بعد الانتهاء كما لا يخفى فيضيع بذلك كثير من الحقوق وهذا ما استحسن في الجواب والله تعالى أعلم بالصواب (سئل) في رجل مات عن ابن وابنت وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وخبيل وعين ماء فوضع الابن يده على ذلك ومضى بعد وضع يده مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت البنت المذكورة عن ابن ثم مات الابن وأضع البنت المذكورة عن ابن مفقود وبنت فوضعت البنت المذكورة يدها على ما ذكر فهل اذا طلب ابن بنت الميت الاول نصيب أمه من بنت ابن الميت الاول المذكورة واضعة اليد على ذلك يجاب لذلك أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثبت ابن البنت استحقاقه بالارث عن أمه في متروكات أبيها المذكورة في وجه بنت ابن المورث الاصل المذكورة واضعة اليد بالوجه الشرعي ولو لمع فقد أخيه اذا أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي في أعيان التركة اذا كانت الأعيان في يده ولم يوجد مانع من سماع دعواه كضي ثلاث وثلاثين سنة بقضى له بنصيبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من ديوان المحافظة بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٤ بناء على افادته الواردة من مديرية سيوط بتاريخ ١٥ شوال سنة ٨٤ ومعها مخاطبة من طرف حضرة قاضي سيوط للمديرية بتاريخ ١١ شوال سنة ٨٤ يلتبس بها الاطلاع على صورة حادثة وارادة مع الافادات المذكورة وافادته المحكم الشرعي فيها ومضمونها ما تقول سادتنا الاعلام بنجوم الهدى ومصابيح الظلام في رجل كان ادعى لدى قاض من قضاة المسلمين على آخر بان جده لأمه فلان يملك منزلاً بناحية كذا وحده بمحدوده الاربعه ومات وانحصر ارثه في زوجته وبنته وولدى عميه الشقيقين هما والد المدعى عليه ورجل آخر

وترك المنزل ميراثا لهم ثم توفي ولد العن ورثة منهم المدعى عليه وتوفيت والدته المدعى
واحدى بنتى مالك المنزل الاصلى وانحصار ارثها فى والدتها وزوجها وأولادها منهم
المدعى وتوفى بعض الاولاد عن ورثة يخص المدعى فيه حصة معلومة عينها فى الدعوى
والمدعى عليه واضع يده ليهابغى طريق شرعى وطالبه برفع يده عنها وسأل جوابه
وبسؤاله بعد ثبوت وضع يد المدعى عليه أجاب بعد تصديقه على موت التوفين
المذكورين وانحصار ارث كل فى ورثته المذكورين بان المحدود ملك لوالده مات عنه
وتركه ميراثا له ولبقية ورثته وكان واضعا يده عليه بلا منازع ولا معارض ووضع هو
يده عليه بعد مدة عشرة سنين وكان يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيرهما مع مشاهدة
المدعى المذكور وعدم معارضة له بلا مانع شرعى وبأن المدعى كان طلب المدعى عليه
على يد قاضى بلدة كذا وادعى بدعواه المذكورة فجدها فاحضر بينة شهد بعضها
بالمالك شهادة غير مطابقة وبعضها شهد بانه يسمع ان المحدود من أوقاف أحد أصول جد
المدعى لاه وسماه باسمه فرجع المدعى الى تصديق شاهد السماع وعرف انه وقف
على جميع الذرية وان جده لاه المذكور منهم وانه لا يعرف عامود النسب الموصل
للاوقف وان والده كان ادعى على والد المدعى عليه لدى بعض القضاة بذلك فصدقه على
كونه وقف واادعى ايقافه على خصوص المذكور من ذرية الاوقف وليس هناك كتاب
وقف يرجع اليه فلما سمع المدعى ذلك صدق على الهدم المذكور وعرف بانه لم يكن حاضرا
وحدد اقراره بالوقف لدى القاضى المذكور حكم تعريف المدعى عليه بذلك فهل حيث
كان الامر كذا كرو كان ذلك مقيدا بمضبطة الدعاوى لا يعتبر جحود المدعى المذكور بدعوى
الوقفية ويكون ذلك تناقضا مع دعوى الملكية بعد دعواه الوقف عملا بما فى مضبطة
الدعاوى اولاد من اثبات ما هو مقيد بالمضبطة بالطريق الشرعى ومع العجز عنه تسمع
دعوى الملكية أفيدونا (اجاب) تتوقف معاملة المدعى المذكور بما فى المضبطة المحكى
عنها على اقراره بما تضمنته أوقيا بينة عليه بذلك حيث انكروا لا يعمل بمجرد الخط
الموجود فى المضبطة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) بافاداة واردة من مصلحة
عموم بيت مال مصر مؤرخة غاية ذى الحجة سنة ٨٤ مضمونها فيما تقدم توفيت امرأتى
عيوشة بنت عبد الله السيوفى وكانت قد أوصت بثلاث ما هو مخالف عنها التجهيزها
وتكفينها ونحوه مما هو لازم وتركت بنت أختها المرأة اسماء هى المرأة زوجه بنت
المرحوم السيد محمد قاسم القباني الغائب وبواسطة غيبتها صار ضبط ما هو مخالف عن
الموت وفاة والاآن حضرت زوجه الوارثة المذكورة ورغبت الاقراج لما عن التركة والعقار
المخلف عن المرحومة فن بعد الكشف واجراء التحقيقات اللازمة صار حالة القضية على
المحكمة وأثبتت وراثتها للمرحومة بدفتر قسام تاريخه غرة ب سنة ٨٤ مذكور به عيوشة
بنت عبد الله السيوفى ولما ان صار ثلاثا وجع العقار وجد المسطور فيها ان والده المتوفاة

١٢٨٤

١٠

يسمى عبد المتعال السيوفى لانه مذكور فيها عيوشة بنت عبد المتعال السيوفى ولوجود
هذا الاختلاف سئل من الوراثة المذكورة عن السكيفية فاجابت بان عبد الله والد
المتوفاة هو عبد المتعال الوارد بالحج وان حقيقة اسمه هو عبد المتعال ولكنه مشهور بين
الناس بعبد الله ومخاطب بهذا الاسم واحضرت شخصين شهدا شهادة مطابقة لقولها
ثم بالكشف من دفاتر المحلة عن ختم المرحومة وجدت بصمته عيوشة بنت عبد الله
وبسبب ان الوارد في دفتر الضبط هو عيوشة بنت عبد الله وثبتت الوراثة كذلك وبصمة
الختم عيوشة بنت عبد الله السيوفى ايضا والمسطور بحجج العقار عيوشة بنت عبد المتعال
السيوفى اقتضى تحريره محضر تك والاوراق المتعلقة بهذه القضية مع الدفاتر القسام وحجج
العقار مسجلة من طيه فن بعدم معلومية الواقع ترد الافادة عما يعتمد لينظر ويجرى اللازم
(اجاب) وجود اسم والد المتوفاة المذكورة في جميع الاملاك عبد المتعال مع ذكر
المدعية ان اسمه كذلك وانه اشهر بين الناس بعبد الله حسب ما صدر وقت ثبوت
النسب ومطابقة الشهود لها على ما ذكرته مع موافقة صورة ختم المتوفاة لما ذكر في
الرافعة وثبتت الوراثة من انها عيوشة بنت عبد الله لا يكون ذلك محلا بالحكم بوراثتها
شرعا لجواز تعدد الاسماء والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان الروزنامه
مؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها قد صدر امر المسالية المفيد اسأل الحجة المحررة
بختم قاضي المنية المتضمنة اعطاء الستة أفدنة وكسور الى ورتة على أنا ابن موسى في
مقابلة الاطيان الماخوذة من على أغا المذكور للدفعة السنية والمتضمنة ايضا ثبوت
وراثته على أغا المذكور والحجة القديمة والتقسيم وقائمة التجديد الى حضر تك للنظر
فيها لكي اذا استحسن بمعرفة حضر تك الاكتفاء بذلك بدون تحرير اعلام شرعى فيها والا
فترد الافادة بالحكم الشرعى لاجراء ما يلزم (اجاب) اذا كانت وراثة الورد المذكورين
محققة ولم يكن هناك ما يوجب اثبات وراثتهم وانحصار الارث فيهم شرعا فانه يكتب بما
تحرر تلك الحجة المحكي عنها وأما اذا كان الامر بخلاف ذلك فلا يكتب في ثبوت النسب
بغير ما ذكره القاضي في آخر تلك الحجة من قوله المنحصر ارضه فيهم بشهادة شاهدى
التوكيل المذكورين اذا لا يقتضى بمجرد ذلك اثبات نسب الورد للورث المذكور وانحصار
ارضه فيهم شرعا بل يتوقف ذلك على شهادة شرعية في وجه خصم شرعى بعد المرافعة
والحكم بذلك من القاضي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة خليل أغا
سعادة والده خديوى مصر مؤرخة غاية محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها ان رجلا كان
أعطى رجلا آخر من التجار المعتبرين مبلغ نقدي ليحفظه له على وجه الامانة بمنزله وأخذ
بذلك سند بخط كاتبه المعروف وعليه ختمه المشهور بين الناس ثم توفى الاخذ الى رجة
الله تعالى غير ان هذا المبلغ لم يكن مقيدا بدفاتره ولم يكن السند المذكور متموقا ولم يكن
عليه شهود سوى كونه محتوما بختم المتوفى ونزغ الوقوف على الحكم الشرعى في ذلك هل

١٢٨٥ ٤
مطلب يجوز تعدد الاسماء

١٢٨٥ ١٨

يعمل بهذا السند اذا شهدت شهود عدول على ان هذا الختم ختم المتوفى وهذا الخط خط كاتبه
حيث انه من التجار ولولم يكن مقيدا بدفاتر المتوفى أم لا ولذا اقتضى تحريره لفصاحةكم تؤمل
الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنسكول
فلا يعمل شرعا على الخط ولا يقضي به الا فيما استثنى ومنه خط السمسار والبيع والصراف
كفي الاشياء تبعالما في قاضي خان والبرازية وجزمه في البحر وكذا في الوهبانية وحققه
ابن الشحنة وكذا الشر بن لالي في شرحها وأقضى به التمر ناشى صاحب التنوير ونسبه العلامة
البيري الى غالب الكتب فتكون خطوط من ذكر حجة فيما عليهم وتقوم مقام البينة اذا
ثبت انه خطهم بالبينة أو بالاقرار هذا هو المنصوص فاذا وجد خطهم بها كتبوه على
أنفسهم وثبت انه كذلك بعد موتهم فانه يقضى على ورثتهم بالحق بعد حذف المدعى عمن
الاستظهار وفرعوا على ما ذكر العمل بما يوجد في دفاتر هؤلاء ان عليهم مبلغ كذا الفلان
مثلا لانهم لا يكتبون في دفاترهم شيئا على سبيل التجربة للخط أو اللهو والالعاب بل لا يكتبون
الا ما لهم أو عليهم قال العلامة ابن عابدين بعد كلام ويجب تقييده أيضا اذا كان دفتره
محفوظا عنده فلو كانت كتابته فيها عليه في دفتر خصمه فافا اهرانه لا يعمل به خلافا لما
بحته المخطاوى لان الخط مما يزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال
كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه اذا أنكره أو ظهر ذلك بعد
موته وأنكرته الورثة خلافا لما ذكر في عصرنا بذلك الذي ادعى على ورثته تاجر ونص
ما بحته السيد الطهطاوى المذکور الذي لم يرتضه العلامة ابن عابدين ومثل ذلك فيما
يظهر أى مثل العمل بخط من ذكر في دفتره ما لو كان له كاتب معلوم المخطاوى كان يكتب
بنفسه أم لا فانه يعمل به انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في تاجر توفى عن ورثة وترك لثركة
وقبل وفاته جعل عليها وصيا من قبله فوضع الوصى المذکور يده على جميع التركة وعلى
دفتر المتوفى مدة والآن يدعى على رجل يدين للتركة بغير بينة ولا سند شرعي بل غاية تعالاه
استناده في دعواه على دفتر المتوفى الذي تحت يده وليس الدين المدعى به بخط المدعى عليه
ولا بخط المتوفى والمدعى عليه ينكر ذلك فهل والحال هذه لاعتبره باستناد المدعى وتعالاه
بدفتر المتوفى فيما يطلبه للتركة ولا يسوغ للقاضي الحكم على المدعى عليه بشئ من المدعى به
نجمر دما ذكر بغير ثبوت شرعي أم كيف الحكم الشرعي في ذلك افيدوا الجواب (أجاب)
دفتر التاجر انما يكون حجة فيما اعليه لا في فيما له على فرض كونه محفوظا بخطه والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ١٠ صفر سنة ١٢٨٥ مضمونها
وجعل مات اسمه عباس بن اسمعيل بن محمد بن فوات امرأة وادعت انها زوجة له وأخرى
ادعت انها اخته واقامت ادعوى شرعية بين يدي المحاكم الشرعية وثبت ان الميت المذکور
مات عن اخته وزوجته من غير شريك ولا وارث له غيرهما وان والد الميت المذکور
هو ابن محمد بن جده ثم بعد مدة قدرها ست عشرة سنة جاء رجل وادعى انه ابن عم الميت

مطلب يعمل بخط التاجر
فيما عليه اذا كان
محفوظا عنده وفيه
بيان ما قبل في خط
كاتبه

١٢٨٥

٣

المذکور

المذكور وانه هو مصطفي بن يوسف بن حسن وكان ذلك الاعتراف لدى المحاكم
السياسية فهل لا تسمع دعواه ولا يتقض الحكم الاول حيث اتصل به القضاء وثبت ان جد
الميت محمد خلاف المجد الذي يدعيه المدعي المذكور او كيف تؤمل النظر في ذلك وورود
الافادة عن المحكم الشرعي (اجاب) اذا حصلت المرافعة في هذه الحادثة بين يدي المحاكم
الشرعية وادعى المدعي المذكور انه ابن عم الميت الشقيق اولاد وذ كرتسبه ونسب
الميت الى ان التقي الى جد واحد فان ذكر ان جد الميت فلان غير ما ثبت أولا وأقام البينة
على ذلك لا تقبل بينته حيث اتصل القضاء بالبينة الاولى التي ثبت بها ان جد الميت فلان
غير ما قامت عليه بينة المدعي الآن لان احدي البيتين اذا سبقت واتصل القضاء بها
لا تنقض قال في الدرر من فصل الاستسراء ادعى العصبية وبين النسب وبرهن الخصم ان
النسب بخلافه فان قضي بالاول لم يقض به والاتساق لالتعارض وعدم الاولوية انتهى
أما اذا لم يذكر المدعي المذكور ذلك او قال ان جد الميت هو ما ثبت أولا وله اسم آخر فلا
مانع من قبول بينته ان وافقت دعواه لجواز تعدد الاسماء قال في تنقيح المحامدية نقلا
عن التتارخانية غلط الاسم لا يضر لجواز ان يكون له اسمان وفي صور المسائل عن
الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أحمد
لا تبطل الدعوى لجواز ان يكون مجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من
الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري
الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيف البان تصح الدعوى ان قال
استحققت الجارية التي اشترى بها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعدما عترفها بذلك
التعريف لانه يجوز ان لها اسمين انتهى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
ديوان الخارجية مؤرخة ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٥ صورها مرسل لطف حضر تكم طي
هذا ورقة محتوية على بعض أجوبة منقولة من بعض البطارقة وعليها افتتاح من حضرات
العلماء في شأن دعوى واقعة بين اثنين عيسويين منظورة باحد المجالس الهلنية وقد صار
اوسالها المجلس الاحكام للنظر فيها بطرف حضرة مفتيه فحضرت افادة من المجلس ومعها
فتوى من الموماليه وهاهي ايضا مـ له طيبه لاجل ان يصير اطلاع فضيلتكم عليها
ويعطى رأى من حضر تكم في ذلك وعند الانتهاء ترسل الاوراق لنا لاجل النظر فيها
والعمل بمقتضاها (وصورة افتتاح حضرات العلماء المحكي عنهم) ما قولكم دام فضلكم في
ذميين تخاصم في ميراث لهما فترافعا قاضي ملتهم المولى من طرف سلطان أهل الاسلام
ليحكم بين الذين بشر يعتهم فكم بينهم ما على حسب شر يعتهم ثم بعد الحكم أراد احد
الخصمين تعض ذلك الحكم والترافع الى قاضي الاسلام فهل ليس له ذلك ولا يتقض حكم
القاضي المذكور فايدوا الجواب بالمجدد وحده ذكر في الفتاوى الهندية وفي شرح
الزيلعي على الكنز وفي الدر المختار وحواشيه انه يصح تقليد السلطان منصب القضاء

١٨
مطلب ذكر ان جد
الميت فلان غير ما ثبت
أولا وأقام البينة لا
تقبل حيث اتصل
القضاء بالاولى

مطلب احدي البيتين
اذا سبقت واتصل
القضاء بها لا تنقض

مطلب في حكم القاضي
الذي بين أهل الذمة
بشر يعتهم

للذي يحكم بين أهل الذمة وحينئذ لا يجوز للقاضي المسلمين نقضه إذا ترفعوا إليه لجهة
التولية إذا قضى بينهم بشر يعتهم والله تعالى أعلم - الفقير مصطفى عابدين الحنفى
(وصورة افتاء مفتى الأحكام المحكي عنه) قد صار الاطلاع على الجواب الوارد
من ديوان الخارجية المؤرخ في ٢٤ ج سنة ١٢٨٥ على صورة الافتاء المكتوبة من
حضرة الشيخ مصطفى عابدين المتضمنة عدم جواز نقض حكم القاضي الذي المولى من
طرف سلطان أهل الاسلام يحكم بين الذميين بشر يعتهم (والافادة عن ذلك شرعا) انه لو
فرض وولى سلطان المسلمين أو نائبه قاضيا من أهل الذمة ليحكم بينهم صح فلو حكم بينهم
بشر يعتهم ورفع حكمه تقاضى المسلمين بشرطه الشرعى ورآه مخالفا لشرعية الاسلام فله
نقضه ولا يحكم الا بشرعية الاسلام والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
في ٢٤ ب سنة ١٢٨٥ الفقير اليه سبحانه على محمود البقى الحنفى مفتى الأحكام
(أجاب) قد علم ما حواه خطاب سعادتك المسطر عيظه والورق تان المرفوق تان معه
وتريدون اعطاء الرأى من هذا الطرف في هذه المادة والمحال ان الحكم بين أهل الذمة
بحكم شرعية الاسلام من قبل المواريث من قاضى المسلمين انما يكون عند ترفع الخصمين
معالدى الحاكم الشرعى ورضا الفريقين بحكمه لما ذكره علماء اوانه يجوز للقاضى ان
يحكم بين أهل الذمة إذا تقالوا وترفعوا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام
لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم وانظروا في هذه المادة عدم رضا الخصمين معا بحكم
الاسلام بعد الحكم لاحدهما بحكم شرعته وحينئذ فلا يتأتى الحكم بينهما بشرعية الاسلام
من قاضى المسلمين لانعدام شرطه فترحمهم وما يدينون والله تعالى أعلم (سئل) في تابع
مات وعليه ديون من قرض وغيره كتبها في دفتر بخطه وهو محفوظ عنده فهل يعمل
بخطه فيما عليه اذا كان معروفا انه خطه فيقوم مقام البينة افيدوا الجواب (أجاب)
يعمل بخط الباع فيما عليه لا فيما له على ما استثناه المتأخرون اذا كان ذلك في دفتره
الحفوظ عنده وتحقق انه خطه فيقوم مقام البينة على ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
من مجلس استئناف مصر عن منازعة واقعة بين قاضى شين ومفتى مجلس بنها في دعوى
دفع دين لليت في وجه الوارث حكم فيها القاضي بعد البينة بدون تحليف مدعى الدفع
فنازعه المفتى بانه يقتضى التحليف احتياطا ورد ذلك القاضي وأحيل الامر الى مجلس
استئناف مصر للاستفتاء عن ذلك (أجاب) هذه المادة لانص فيها عن أئمة المذهب
بوجوب التحليف او عدمه وانما الموجود فيها هو بحث لصاحب البصر من انبغاء التحليف
احتياطا في دعوى دفع الدين لليت وناقشه فيه تلميذه خير الدين الرملى بما يقتضى عدم
لزوم الاحتياط في ذلك واستوجهه في رد المختار فاذا حكم القاضي في هذه الجزئية حكم
صحيا بعد دعوى شرعية وشهادة معتبرة بدون تحليف لانجزم ببطلان الحكم للبحث
الذكر لما صرحوا به من ان أحكام القضاة تحصل على السداد وتصلح عن الإبطال

مطلب لورفع لقاضى
المسلمين حكم قاضى
الذميين ينقضه ولا
يحكم الا بشرعية الاسلام

٢٥ ١٢٨٥
مطلب انما يحكم قاضى
المسلمين بحكم الاسلام
بين أهل الذمة اذا
ترفعوا اليه ورضوا
بحكمه

رمضان
٤ ١٢٨٥

شوال
٨ ١٢٨٥
مطلب ادعى دفع
الدين لليت وأقام
البينة هل يحلف فيه
كلام

والانقضاء مهمما أم كان فيصرف النظر عن لزوم التحليف في تلك المسألة حيث صدر الحكم فيها انما لا باس من التنبيه باجراء التحليف في المواد المماثلة لذلك في المستقبل احتياطا هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة رقم ١٢ محرم سنة ١٢٨٦ مضمونها الاوراق المرفوقة بهذه واردة بافادة مديرة المنية وبني مزار بناء على المحرر من قاضي أفندي المنية بقصد الاطلاع عليها والافادة اللازمة عما يراد وصوره افادة قاضي المنية من خصوص القاصر سليمان بن تدرى تر كمان فان الذي يظهر من مذهب الامام الاعظم انه يقام عليه وصى من القاضي يدعي بحقه من التركة على من هي بيدهم وهم يدعون اسلام أمه قبل حملها به واستمر ادها على الاسلام الى وضعه ويشتون ذلك شرعا وبذلك يتم حرمانه لكن حيث ان المذكور ابن صلب وحرمانه أم صعب جدا لاسيما مع ثبوت وراثته قبل ذلك باعلام شرعي من هذه المحكمة واذا أقيم الوصى المذكور فليس القصد من اقامته الا التوصل لمحرمان الابن المذكور فاقضى تحريره تؤمل الاستئذان من حضرة استاذنا مفتي المحروسة عن طريق اثبات اسلام أم القاصر المذكور وعمما وأقرت والدته باسلامها وقتئذ فيا تترتب على اقرارها ليعتمد ما يرد من حضرتها في هذا الشأن حيث ان الاجراء فيه من أصعب الاشياء والرأى للمحكمة ولا اخطار حرر في ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ (أجاب) الافادة عن سؤال حضرة قاضي المنية المسطر على احدى الاوراق بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ٨٥ انه اذا ادعى احد الورثة الذي يتغير استحقاقه من جهة الارث من تركته تدرى تر كمان بوجود ولد المتوفى المدعى سليمان القاصر وارثا حين موت أبيه بعد ان ثبتت وراثته سابقا ضمن دعوى لم الميت بأنه مسلم تبعه لأمه قبل موت أبيه الذي هو سيدها وانه لا ميراث له وبسبب ذلك يكون استحقاق المدعى كذا بالارث الى آخر ما يلزم ايضاحه ولم يكن للقاصر ولي شرعي تقام الدعوى بحسب حرمانه من الميراث في وجهه فلا مانع من اقامته وصى شرعي عن يملك ذلك على القاصر المذكور له يدعى في وجهه بذلك فان ادعى بدعوى صحيحة وأثبت اسلامه تبعه لاسلام أمه قبل موت أبيه باقامة البينة العادلة المزكاة على اسلامها قبل الموت أو باقامة البينة على اقرارها قبل موت سيدها المذكور بالاسلام المعتبر يحكم بعدم ميراثه لاسلامه تبعه لأمه عند موت الاب وأما اقرار الام الآن بانها كانت مسلمة قبل موت سيدها فلا يسرى على ابنها القاصر بالنسبة لحرمانه من ميراث أبيه على فرض حصوله كما ان من أقر من الورثة بوراثته هذا القاصر لا يبيعه بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ مضمونها امرأة اسمها الحاجة مسعودة السوداء توفيت عن معتقها السيدة بدرة هانم والدته حرم سعادة كاتب ديوان الخديوى وثبتت وراثته للموما اليها المتوفاة من غير شريك ووجد طرف المتوفاة حجة تحتوي على كمال المنزل كائن بباب الخلق موضح فيها ان

ربيع الثاني سنة

١٢٨٦

١٧

ذى القعدة

١٢٨٦

٤

اسمها الحاجة مسعودة الجزائرية بنت محمد عبد الله وحيث ان وكيل الوارثة مطالب بالحجج والاعلام لم يذ كرفيه اسم والدها فلزم تحريره لمحضرتكم للافادة عما يصير اعتمادها (اجاب) حيث ثبتت وراثته المومة اليها المتوفاة المذ كورة بالوجه الشرعى ووجد طرف المتوفاة حجة تحتوى على المذ كورة فلما منع شرعا من تسليمها لوكيل الوارثة لها وعدم ذكرا اسم الى المتوفاة فى الاعلام لا يمنع من التسليم بعد كونها هى وكون الثبوت مستوفيا شرائطه التى من جلتها حصول التعريف للمتوفاة المذ كورة شرعا تعريفا كافيا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها قدورد للاحكام افادة من مجلس استئناف اسكندرية مؤرخة ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ ومعهما أوراق تشتمل على مواد تدعى حضرة الشيخ على العلايلى من علماء دمياط فى حق قاضيا وحاصل ما توضع بها انه لما صار احالة النظر فى الالوجه الشرعية المختصة بالقاضى المومة اليه على حضرات العلماء بالاستئناف افيد من حضراتهم بان القضية المذ كورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات المجسمة واستنسبوا احوالها للنظر فيها بالاحكام اوعلى حضرتكم ولذا المجلس المذ كور ارسل اوراقها ورغب اجراء اللازم وحيث مقتضى اطلاع حضرتكم على اوراق هذه المادة بالاتحاد مع حضرة مفتى الاحكام واعطاء الافادة اللازمة عنها من حضراتكم بما يترأى فيها شرعا فلزم ترقية محضرتكم والاوراق مرسله لورود الافادة بما يترأى (اجاب) مشمولاً بنجتم مفتى الاحكام ايضا انه بناء على مخاطبة مجلس الاحكام الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ بطلب اعطاء الافادة عن الالوجه الشرعية المختصة بقاضى غردمياط التى كان اخيل النظر فيها على حضرات العلماء فى استئناف اسكندرية وقيل من حضراتهم بان القضية المذ كورة طال فيها النزاع وتعد من المشكلات المجسمة واستنسبوا احوالها للنظر فيها بالاحكام اوعلى هذا الطرف وذلك بالاتحاد مع حضرة مفتى الاحكام وتلك المواد هى الخمسة المبينة فى اواخر قرار مجلس المنصورة المرسل ضمن اوراق هذه القضية لهذا الطرف وقد صار الاطلاع على ما ذكره اعطى الجواب عن هذه المواد كاليمين ادناه (الاولى) مادة القطعة الارض المبيعة من قبل حضرة الشيخ العلايلى سنة ٥٨٠ المقول من القاضى ان توقفه فى تسليمها لمن هى له بالنظر لعدم وجود مستند تملك للشيخ العلايلى وشهرتها بانها من ارض الميرى (الجواب عنها) انه لا مانع شرعا من جواز بيع تلك الارض حيث كانت فى ملك البائع ويده بلاوجه يمنع بيعها شرعا واما تحرير حجة بذلك للمشتري عند عدم وجود حجة للبائع فبحسب المنشور يتوقف ذلك على التحقيقات السياسية حسب الجارى بمصر (الثانية) مادة الحجة المتطلب تحريرها حضرة الشيخ العلايلى على مقتضى حجة الايولة التى بيده واقتاد حضرة مفتى الديار المصرية يتوقف فى تحريرها القاضى اعلم مستند التملك طبق المنشور (الجواب عنها) ان التبرع

لا يمنع من تحريرها عند تصديق الورثة المستحقين لتلك العقارات بالارث عن مورثهم على
 التهمة بمقتضى السندات الشرعية الدالة على ملكهم التي من جلتهما اية الابلولة وذلك
 بعد تحقق موت المورث وعدد الورثة ولا مخالفة في ذلك للنشور أيضا اذ موضوعه في
 تحرير حجج التملك المبينة على مجرد وضع اليد بدون سند بذلك (الثالثة) مادة الاذن
 المحرر من القاضي مباشرة عقد المرأة المتوفى عنها زوجها بانقضاء عدتها بالاقرار المقول من
 حضرة الشيخ الموماليه ان حضرة القاضي المذكور اخطأ فيه ولم يعترف بذلك
 (الجواب عنها) ان الاذن المذكور بناء على ما يفهم من الفاظه لم يصادف العهدة وان كان
 حضرة القاضي المذكور أجاب بان تلك الزوجة مبانة من المتوفى المذكور في مرض
 موته وان أجل انقضاء عدتها بأربعة أشهر وعشر قد مضى مع انه يحتاج الحال لمحضها
 ثلاثا بناء على مذهب الامام الاعظم من كون عدة طلاق امرأة الفارأ بعد الاجلين وهذا
 غير معلوم والله تعالى أعلم (الرابعة) مادة القصور الشرعي الذي تراه في دعوى محمد
 الوزى (الجواب عنها) انها دعوى غير صحيحة والشهادة التي فيها غير مقبولة حيث كانت
 على الوجه المسطر بصورتها المحررة بأحدى الاوراق على جواب مفتي مجلس المنصورة
 المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ الا انه لم يحكم فيهم فيما من حضرة القاضي المذكور
 (الخامسة) مادة ما وجد مخالفا للشرع أيضا في تخريجات ديون تركه محمد فرحات المتوفى
 (الجواب عنها) ظاهر اذ حصلها حسب ما ظهر عند التفتيش لمصلحة حضرة القاضي
 المذكور بمعرفة مفتي مجلس المنصورة ومن كان معه انه وجد استئصال مقدار دين لشقيق
 الميت المذكور ومن أصل التركة بغير وجود دعوى وانبات شرعيين مقيدين بالمضبطة
 وبأحد اجرة حضرة القاضي المذكور المؤرخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٥ ذكر ما يفيد
 حصول ذلك في الواقع من غير كتابة اقتصارا في الكتابة واكتفاء بالتأشير وحسب
 التركة ووجه ظهور الحكم في ذلك انه لا يخفى ان استئصال ذلك الدين من التركة جائز
 شرعا ان كان بعد الثبوت بالبينة المزكاة واليمين وتقديم الدعوى الصحيحة بذلك وانه لا
 يجوز ذلك عند عدم ما ذكر لا سيما مع وجود القصر من الورثة في هذه التركة والله تعالى أعلم
 (ممثل) بإفادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ مضمونها المأمول
 اطلاع حضر تكم على الاوراق والاعلام الصادر بنحتم نائب محكمة طائفة المؤرخ ١٩ ذى
 القعدة سنة ١٢٨٦ الموضح به ورثة محمد افندي القاوي وبقادان كان الاعلام المذكور
 يقتضي ثبوت وراثته زوجة المتوفى فقط أو وراثته جميع ورثته وبمقتضاه يصرف لهم
 ما يكون تحت يد بيت المال ومخلفات المرحوم (أجاب) بمطالعة هذا الاعلام المحكي
 عنه وجد يتضمن ثبوت وفاة المتوفى المذكور وانحصار ميراثه في والديه وابنته القاصر
 وزوجته المدعمة حسب الموضح به من غير شرك بل وهو كاف في ثبوت وراثته الورثة
 المذكورين شرعا وان كان المدعى هي زوجته المذكورة فقط اذ خصومة أحد الورثة

١٢٨٦

١٩

مطلب أحد الورثة خصم
 عن الميت فيما يستحق
 له وعليه

كافية في اثبات الذنب الى الميت قال في نور العين من الفصل الرابع ادعى بيتا وارثا لنفسه ولاخوته الغائبين وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البينة في ثبوت الذنب للميت اذا أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها الذي قاضي ناحيتهم بأنه حلف بالطلاق الثلاث ان لا يتزوج عليها ما دامت في عصمته وأنه الا ن تزوج عليها فانكر الزوج المذكور الحلف المذكور فقامت المرأة بينة شهدت طبق دعواها فطعن الزوج المذكور في شهادتهم بان أحدهم ابن شيخ طائفة ينوب عن أبيه في بعض الاحيان والثاني بينه وبينه خصومة من مدة ثلاث سنوات ولم يثبت دعواهما بما ذكره حكم القاضي المذكور بوقوع الطلاق المذكور فهل يكون حكمه نافذا وليس له ان يرجع عنه ويحكم بالزوجة ثانيا على فرض ثبوت ان أحدهم ابن شيخ طائفة وان خصومته مع الثاني ليست مما تجب رد الشهادة ولا تحل المرأة المذكورة لزوجها المذكور الا بعد زوج آخر أفيد والجواب (اجاب) اذا ثبت هذه البينة سرا وعلا وادعى المذكور القاضي بالطلاق الثلاث صح حكمه واذا حكم حكما صحيحا لا يكون له الرجوع عنه به بدون وجه شرعي يوجب بطلان الحكم وليس كل من خاصم شخصاً في حق يصير عدواً له بل العداوة الدنيوية المناعة من قبول الشهادة انما تثبت بنحو القذف والقتل وقطع الطريق والجرح كشهادة المقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والجروح على الجارح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أرباب البيع والشراء اقترضه آخر بمبلغ معلوم ما كتب المقرض سنداً بخطه وختمه ثم بعد مدة طلب الدائن دينه فانكره وأنكر خطه فهل اذا اقام المقرض شهوداً شهدوا بان خط السند بخط المقرض وطعن فيهم المقرض بانهم اخضامه ولم يبين وجه الخصومة ولم يثبت قوله لا يلتفت لقوله ولا تثبت الخصومة بمجرد قوله (اجاب) في خيانة الا كل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله هـ انتهى وصرحوا انه اذا ادعى رجل مالاً وأخرج بالمال خطاً وادعى انه خط المدعى عليه فانكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله ويستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمساراً أو صرافاً أو نحو ذلك يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان افاده البيهقي ويدخل فيه نحو البيع ثم قال في رد المختار ويحب تقييده بما اذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافاً لما بحثه الطحاوي لان الخط ما يروونه بعلم جواب المحادثة واذا آل الحال للعمل بالخط فيها وقد أنكر الديون كون الخط خطه فثبت

١٢٨٦

١

صفر

١٢٨٧

مطلب فيمن يعمل
بخطه وشرط ذلك

المدعى ذلك بالبينة وطعن الخصم فيها بظعن شرعى لا يلتفت الى مجرد دعواه بدون اثباتها شرعا على فرض بيان الطعن وصحته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر له دفتر محفوظ في خانوته مكتوب فيه ماله وما عليه قال فيه مطلوب منى لفلان مبلغ كذا من ثمن بضاعته التى اشترى بها ومطلوب منى لوالدى كذا من الدراهم وبين فيه أصنافه ومات فهل اذا مات صاحب الدين عن ورثة وله وصى ادعى بقدر زائد على القدر الذى هو مذكور في دفتر الميت تطلب منه بينة شرعية عليه ويعمل بدفتر الميت فيما عليه لا فيما له حيث كان ذلك الدين بخطه المعروف (أجاب) لا يقضى بما زاد من الدين المطلوب من الميت على ما كتبه على نفسه في دفتره المحفوظ بدون اثبات الزائد بطريقه الشرعى ودفتر التاجر بخطه المحفوظ يقوم مقام البينة في العمل به فيما عليه عند المتأخرين من أهل المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة مؤرخة ١٣ محرم سنة ٨٨ بخصوص الاسنة فهم عن الحكم الشرعى فيما ورد للمحافظة من قنسلاتو اليونان ومضمون ما ورد من القنسلاتو في ٨ محرم سنة ٦٩ شخص يونانى توفى مديونا بمبالغ كثيرين وبناء على الخلاصات الواردة في بيع أطميانه لسداد ديونه جارها بها بالمزاد العمومى ومنظور حصول التوقف من الورثة في اجراء اللازم لتحرير الحجة الشرعية باسم من يرعى عليه العطاء فاقضى تحريره لسعادتكم نرجو به الافادة عما اذا كان مع ما توضحه توجد طريقة لاجراء الحجة الشرعية باسم المشتري بناء على تعريف القنسلاتو ام كيف يكون الحال وما هو الجارى في امثال ذلك في الحكومة المصرية ليعلم ويجرى المقتضى (أجاب) قد فهم ما حوته صورة افادة قنسلاتو اليونان رقم ٨ الجارى المستطرد يمينه والحكم الشرعى في ذلك انه يلزم ابتداء قبل بيع ممتلكات المتوفى لوفاة ما عليه ان تثبت الديون في وجه أحد ورثته أو وكيلهم او من يكون وصيا من قبل الميت أو القاضى على أيتامه بعد دعوى صحيحة بدين شرعى وبحكم القاضى به فان لم يوجد في التركة ما ينفى بالدين من النقود أو المنقولات يأم القاضى الورثة الباقين أو الوصى ببيع العقار كالدور والمحوانات أو الاراضى ان كانت مملوكة الرقبة للميت اذ هى التى تتعلق بها ديونه فان لم يبيع هؤلاء ما ذكره الحال هذه يأم القاضى ذلك أو اذن لغيره ببيعه عند امتناع الورثة وحرر الحجة لمن يشتري وكذا الحكم لو كانت الورثة كلهم كبارا مقربين بالدين الشرعى المذكور ولا يترتب شرعا على مجرد تعريف القنسلاتو بالدين يبيع القاضى ما ذكر بدون اثبات شرعى وللعلومية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بأفادة واردة في ١١ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للمحافظة من بطريرك الارمن بمصر في غرة ربيع الاول سنة ٨٩ ان تركة المتوفى موسى كركور التبرزى مستقرقة بالدين ونظر القيسة بعض ورثته متعسر على البطريرك بخانه يبيع الابعدية تعلقه وانه اذا كان يجوز ان حضرة قاضى مديرية البحيرة يبيع الابعدية

١٢٨٧

٢٠

محرم

١٢٨٨

١٤

كافية في اثبات النسب الى الميت قال في نور العين من الفصل الرابع ادعى يتاوارثا لنفسه ولاخوته الغائبين وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البينة في ثبوت النسب للميت اذا أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها الذي قاضي ناحيتهم بانه حلف بالطلاق الثلاث ان لا يتزوج عليها مادامت في عصمته وانه الا ن تزوج عليها فانكر الزوج المذكور الحلف المذكور فاقامت المرأة بينة شهدت طبق دعواها فطعن الزوج المذكور في شهادتهم بان أحدهم ابن شيخ طائفة ينوب عن أبيه في بعض الاحيان والثاني بينه وبينه خصومة من مدة ثلاث سنوات ولم يثبت دعواه بما ذكره حكم القاضي المذكور بوقوع الطلاق المذكور فهل يكون حكمه نافذا وليس له ان يرجع عنه ويحكم بالزوجة ثانيا على فرض ثبوت ان أحدهم ابن شيخ طائفة وان خصومته مع الثاني ليست بما توجب رد الشهادة ولا تحل المرأة المذكورة لزوجها المذكور الا بعد زوج آخر أي دوا الجواب (اجاب) اذا ذكيت هذه البينة سرا وعلنا وحكم القاضي بالطلاق الثلاث صح حكمه واذا حكم حكما صحيحا لا يكون له الرجوع عنه به بدون وجه شرعي يوجب بطلان الحكم وليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له بل العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة انما تثبت بنحو القذف والقتل وقطع الطريق والجرح كشهادة المقتوف على القاذف والمقتورع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أرباب البيع والشراء اقترضه آخر مبالغ معلوما وكتب المقرض سنداً بخطه وختمه ثم بعد مدة طلب الدائن دينه فانكره وأنكر خطه فهل اذا اقام المقرض شهودا شهدوا بان خط السند بخط المقرض وطعن فيهم المقرض بانهم اخضامه ولم يبين وجه الخصومة ولم يثبت قوله لا يلتفت لقوله ولا تثبت الخصومة بمجرد قوله (اجاب) في خزانة الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد حرت العادة بين الناس بمثله هجة انتهى وصرحوا انه اذا ادعى رجل ما لا وأخرج بالمال خطا وادعى انه خط المدعى عليه فانكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والعلماء انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله ويستثنى منه ما اذا كان الكاتب سميا او صرافا أو نحو ذلك يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان افاده البيهقي ويدخل فيه نحو البياع ثم قال في رد المختار ويجب تقييده بما اذا كان دفتره محفوظا عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافا لما بحثه الطحاوي لان الخط ما يزور ومنه يعلم جواب المحادثة واذا آل الحال للعمل بالخط فيها وقد أنكر المديون كون الخط خطه فثبت

١٢٨٦

١

صفر

١٢٨٧

مطلب فيمن يعمل بخطه وشرط ذلك

المدعى

المدعى ذلك بالبينة وطعن الخصم فيها بطن شرعى لا يلتفت الى مجرد دعواه بدون اثباتها شرعا على فرض بيان الطعن وصحته شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تاجر له دفتر محفوظ فى خانوته مكتوب فيه ماله وما عليه قال فيه مطلوب منى لفلان مبلغ كذا من ثمن بضاعته التى اشترى بها ومطلوب منى لوالدى كذا من الدراهم وبين فيه أصنافه ومات فهل اذا مات صاحب الدين عن ورثة وله وصى ادعى بقدر زائد على القدر الذى هو مذكور فى دفتر الميت تطلب منه بينة شرعية عليه ويعمل بدفتر الميت فيما عليه لا فيما له حيث كان ذلك الدين بخطه المعروف (أجاب) لا يقضى بما زاد من الدين المطلوب من الميت على ما كتبه على نفسه فى دفتره المحفوظ بدون اثبات الزائد بطريقه الشرعى ودفتر التاجر بخطه المحفوظ يقوم مقام البينة فى العمل به فيما عليه عند المتأخرين من أهل المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة مؤرخة ١٣ محرم سنة ٨٨ بخصوص الاستفهام عن الحكم الشرعى فيما ورد للمحافظة من قنسلاتو اليونان ومضمون ما ورد من القنسلاتو فى ٨ محرم سنة ٦٩ شخص يونانى توفى مديونا بمبالغ كثيرين وبناء على الخلاصات الصادرة فى بيع أطميانه لسداد ديونه جاراشهارها بالمزاد العمومى ومنظور حصول التوقف من الورثة فى اجراء اللازم لتحرير الحجة الشرعية باسم من برسى عليه العطاء فاقتضى تحريره لسعادتكم نرجو به الافادة عما اذا كان مع ما توضح توجد طريقة لاجراء الحجة الشرعية باسم المشتري بناء على تعريف القنسلاتو ام كيف يكون الحال وما هو الجارى فى امثال ذلك فى الحكومة المصرية ليعلم ويجرى مقتضى (أجاب) قد فهم ما حوته صورة افادة قنسلاتو اليونان رقم ٨ الجارى المسطرة بيمينه والحكم الشرعى فى ذلك انه يلزم ابتداء قبل بيع مستروكات المتوفى لوفاة ما عليه ان تثبت الديون فى وجه أحد ورثته أو وكيلهم او من يكون وصيا من قبل الميت أو القاضى على أيتامه بعد دعوى صحيحة بدين شرعى ويحكم القاضى به فان لم يوجد فى التركة ما ينفى بالدين من النقود أو المنقولات يامر القاضى الورثة البالغين أو الوصى ببيع العقار كالدور والمحوانات أو الاراضى ان كانت مملوكة الرقبة للميت اذ هى التى تتعلق به ديونه فان لم يبيع هؤلاء ما ذكر والحال هذه باع القاضى ذلك أو اذن لغيره ببيعه عند امتناع الورثة وحرر الحجة لمن يشتري وكذا الحكم لو كانت الورثة كلهم كبارا مقربين بالدين الشرعى المذكور ولا يترتب شرعا على مجرد تعريف القنسلاتو بالدين ببيع القاضى ما ذكر بدون اثبات شرعى وللعلومية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بافادة واردة فى ١١ ربيع الاول سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للمحافظة من بطريق الادرن بمصر فى غرة ربيع الاول سنة ٨٩ ان تركة المتوفى موسى كركور الترسى مستغرقة بالدين ونظر القيسة بعض ورثته متعسر على البطر فيقناه ببيع الابعادية تعلقه وانه اذا كان يجوز ان حضرة قاضى مديرية البحيرة يبيع الابعادية

١٢٨٧

٣٠

محرم

١٢٨٨

١٤

سنة ربيع الاول

١٢٨٩

١٤

المرقومة نيابة عن الورثة الغيب بتصديق الزوجة والاخ الموجودين لامانع من ذلك الى آخر ما تضمنته وبناء عليه لزم شرحه لمخضرتكم نؤمل الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي (اجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي لا للورثة ادم ملكهم لها حينئذ وقيل انما يبيع القاضي التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها فلذا القضاة الا ان ياذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركه بالدين يبيعها الوفاء دينه توفيقا بين القولين وعملا بهما كما افاده في الدرر وحاشيته رد المحتار فاذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها ويوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بافادة واردة في ١٧ جمادى الاولى سنة ٨٩ مضمونها ما وردت افادة حضرتكم في ١٤ راسنة ٨٩ بخصوص قضية الديون المطلوبة من تركه المتوفى موسى كركور التريزى كتب عن ذلك الى بطرئكانة الارمن والا ان وردت افادتها في ١٠ جاسنة ٨٩ على صورة ما اجيب من وكيل دائني تلك التركة بان ما تجر به البطرئكانة في ذلك يعتبر شرعا وانه صار اجراؤه على يد القاضي وان دين التركة المرقومة ثبتت عندها بمحاضر عملت ويرغب مكتبة مديرية البحيرة بتوقيع بيع الابعادية تعلق التركة الكاثنة بالمديرية والبطرئكانة ترغب اجراء ما يلزم بخود ذلك لاجل حصول الدائنين على حقوقهم وحضر معها صورة المحضر المذكور مع صورة رضا وقبول اصحاب الديون بتوكيل الوكيل المرقوم وبناء عليه لزم شرحه لمخضرتكم الامل بعلمية ما ابداه ذلك الوكيل والبطرئكانة يكرم بالا فادة لاجراء ما يلزم (اجاب) قد ذكرنا بجوابنا السابق المحرر بتاريخ ١٤ راسنة ٨٩ المسطر في كتاب القضاء من هذه الفتاوى بالتاريخ المذكور انه اذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى حضرة هذا القاضي اعني قاضي مديرية البحيرة بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة المذكورين يبيعها او يوفي الدين من ثمنها فلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفي الدين من ثمنها حيث لامانع هذا حاصل ما ذكر في الجواب المحكي هنه وحينئذ لا ينظر شرعا الى ما افاده وكيل الدائنين بافادته من ان ما تجر به البطرئكانات معتبر شرعا وقد سبق اثبات الدين عن يد البطرئكانة بحضرة بموجب محاضر عملت اذ ذلك الى آخر ما ذكر اذ لا يكون للقاضي المذكور ولاية بيع التركة صلى انها مستغرقة بالدين الا اذا ثبت لديه الدين الشرعي المستغرق لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ١٨ ربيع الآخر سنة ٨٩ مضمونها سابق ورود افادة من مديرية البحيرة في ٢٨ جمادى الثانية سنة ٨٨ ومعها مضبطة قيد الوقائع الشرعية بمحكمة المديرية من ابتداء ١٣ جاسنة ٨٤ لغاية محرم سنة ٨٥ وجدول

جمادى الاولى

١٢٨٩

١٢

مطلب في قضية
المطاعنة التي صدرت
في حق قاضي البحيرة

واستحقاقه العزل من مدمه

بختم

بجتم حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوى مفتي المديرية والمجلس يحتوى بيان ما ظهر
 لحضرة من الخطا في الاحكام الواردة في المضبطة المذكورة عند تميشها بقصد النظر في
 ذلك بمعرفة حضرات المفتين ولما تحولت رؤية ذلك على حضرة مفتي الاحكام في غرة
 رجب سنة ٨٨ وحضرة القاضي الذي هو الشيخ حسين الطرابلسي تظلم بما اجره حضرة
 مفتي المجلس والمديرية وبطريق الجشني سأل حضرة مفتي الاحكام الذي هو حضرة
 الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى في عشر قضايا من خمسين قضية التي استخر بها حضرة
 مفتي المديرية ليجيب عنها ومن وقتها للآن ما اجاب الا عن ست قضايا فقط ومع
 مكاتبة المديرية عن بعث اجوبة باقى المسؤل عنه ما كان يرسله لحضرة مفتي الاحكام
 والآن قد وردت اجابته من حضرة مفتي الاحكام غرة ٦٢ على الست قضايا التي اجاب
 عنها حضرة القاضي بايضاح ما تراهى لحضرة وان منها أربع قضايا احكامها
 خطأ صرف وبتتبع جميع القضايا الندرجة بجداول مفتي المديرية يظهر زيادة عن ذلك الى
 آخر ما توضح بالاجابة يعلم لحضرة تكمن المطالعة وحيث تراهى للاحكام موافقة احالة
 النظر في تلك المادة على فضيلة تكم فرسل المضبطة داخل مطروف محتوم عليه بالسمع
 الاجر والمجدول المحرر بجتم حضرة مفتي المجلس والمديرية المحتوى للاجابة المعطاة من
 القاضي عن الست قضايا وعليه اجابة من حضرة مفتي الاحكام وما تراهى لحضرة وافادة
 المديرية البادية ذكرها وافادتان من المفتي والقاضي للمديرية حتى من بعد اطلاع حضرة تكم
 على ما اشتملت عليه وما اجيب من كل طرف يكرم بالافادة عنه ليجرى ما يقتضى (اجاب)
 لما ورد لهذا الطرف افادة المجلس المؤرخة ١٨ رسة ٨٩ ومعها الاوراق ومضبطة محكمة
 مديرية الجيزة المختصة بالنقضة المحاصلة في بعض قضايا صادرة من حضرة قاضياها
 ومن ضمنها الست قضايا التي اجاب عنها حضرة القاضي الموما اليه ويعرضها على
 حضرة مفتي الاحكام سلم اثنتين من الست المذكورة ناقض في اربع منها حسبما
 اوضحه بجوابه في ٩ ربيع الاخر سنة ٨٩ الى ان قال وان البند العشرين من لائحة
 القضاة يقضى بعزل من يتحقق منه الخطأ ولو في قضية واحدة ورغب المجلس اطلاق هذا
 الطرف على ما اشتملت عليه الاوراق والاجابة بما يترامى لاجراء مقتضى صاير الاطلاع
 على ما سطر بهذه المضبطة من القضايا الست المذكورة وما ذكر فيها من قبل حضرة مفتي
 المديرية والمجلس وحضرة القاضي وحضرة مفتي الاحكام والذي تبين ان القضيتين
 اللتين سلمهما حضرة مفتي الاحكام لاشي فيهما على حضرة القاضي المذكور وهما قضية
 المرأة سيدة بمقدم صداقها ومؤخره المقيدة بنمرة ١٨ وقضية المرأة سكيته على زوجها
 على البكرى يماقى بمقدم الصداق المقيدة بنمرة ٦٤ وأما القضايا الاربع التي ناقض فيها
 حضرة مفتي الاحكام فالقضية الاولى منها وهى قضية اجد افندى على محمد هيبه في شان
 طلاق زوجته المقيدة بنمرة ٤ فبالنظر لما اجاب به حضرة القاضي عنها بانه حكم بالطلاق

وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابة ذلك فقد أفاد عدم تأخير المحكم الواجب وأنه
أجراه وانما جاء التقصير من جهة الكتابة وحيث كان كذلك فلا حيل شرعاً ولا مؤاخذة فيها
وأما الثلاث قضايا الباقية من الست وهي قضية أجد رجب وأخيه خضر على سعودى
بنسبهما بنوة العم للمرأة المقيمة بنبذة ٣١ وقضية المرأة فاطمة بنت مبروك على إبراهيم
رجب الوصى بمؤخر صداقها وطوق فضة وحلق المقيمة بنبذة ٣٧ وقضية سعد دهممة
على على كشك المقيمة بنبذة ٤٠ فبالأمل في تلك القضايا الثلاث وجدت غير مستوفاة
شرعاً بالنظر لما هو مسطر بمصططها هذا ما يتعلق بالاحكام الشرعية في القضايا الستة وأما
ما يتعلق بعزل القاضي وكون البند العشرين من لائحة القضية يقضى بعزل من يتحقق
منه الخطأ ولو في قضية واحدة فإني عن ذلك أنه لا يترتب على قاض من القضية استحقاقه
العزل بمجرد الخطأ منه في بعض قضايا شرعية بلائمه المحكم بخلاف ما يقتضيه الشرع
الشرعي وليس البند المذكور موجبا لذلك بل لفظ البند المذكور الذي يوجد منهم
على خلاف الكيفيات التي بينت بهذه اللائحة ويتحقق منه المخالفة للطريق الشرعي
المستقيم يصير اجراء جزائه ولا يصير استخداً به بعد ذلك في القضاء فعلى عدم استخداً به في
القضاء عقوبة شرعية له على أمرين أحدهما وجوده على خلاف الكيفيات المبينة بهذه
اللائحة وذلك بخروجه ومخالفته لما سطر بنودها من الامور اللازمة اجراءها عليه شرعاً
والثاني مخالفة للطريق الشرعي المستقيم ولا تكون المخالفة للطريق الشرعي المستقيم
المستحق عليهم العقوبة الشرعية إلا بتعمد القاضي الجور والظلم في الاحكام الشرعية
حيث ان هذه اللائحة رتب بمعرفة علماء الدين فيلزم ان تكون مخرجة على ما يقتضيه
الشرع المتين ولا يخفى على أحد من أهل البصيرة ان الانسان غير معصوم من الخطا وأنه
غير مؤاخذ به عقوبة وقد صرح علماءنا بان القاضي لو أخطأ في الحكم لا يضمن ما لم يتعمد
الجور وان استحقاقه العزل بتعمده الجور في الاحكام والفسق لا يصدر دوراً منه خطأ
سهواً أو سبهاً أو حينئذ فيتعين حمل ما ذكر في هذا البند على ذلك على أنه لم يعلق في البند
المذكور عدم الاستخداً على مخالفة الشرع وحده بل على ذلك مع وجود القاضي على
خلاف الكيفيات المبينة بهذه اللائحة والمعلق على شيئين أو أشياء لا يوجد بجميع
ما علق عليه كما هو مقرر معلوم كيف لا نقول بذلك مع انالوجياً على استحقاق القاضي
العزل بمجرد الخطا ولو بقضية واحدة لاستحقاق قضاء جميع القطر العزل اذا لا يخلو واحد
منهم من الخطا في بعض القضايا واختل نظام الحكومة واجراأت المجلس وكثيراً ما ترد
اعلامات من سائر القضاة الى المجلس ويظهر في بعضها الخطأ ويكتب عليهما من حضرة
مفتيه بأنها غير مستوفاة وترد الى قاضيهما للاستيفائها ولا يتعرض حضرة مفتي المجلس
والاحكام المجلس لعزل القاضي المذكور مع انها خطأ وساذك الاتحكم لا يليق بشان
عدالة الحكومة لو قلنا باستحقاق العزل بمجرد الخطا في مسألة اذ لم تقيد اللائحة العزل مع

مطلب لا يترتب على
القاضي استحقاقه
العزل بمجرد خطئه في
بعض الاحكام بلا
تعمد

مطلب لو أخذ القاضي
في الحكم لا يضمن ما لم
يتعمد الجور
مطلب المعلق على
شيئين أو أشياء لا يوجد
بدون جميع ما علق عليه

المخالفة للشرع لو قيل بذلك بوقت دون وقت ولا بحال دون حال ولا يليق نسبة المحكومة الى ذلك هذا والذي استحسنه قطعاً للشبهة في نظائر هذه المسئلة انه ان روي موافقاً بعد المداولة بالمجلس ان يجعل قرار صريح فيما يتعلق بعزل القاضي خلاف البند العشرين المذكور وعوضاً عنه بان يقال ان القاضي اذا تحقق منه الجور في الاحكام الشرعية بان يتعمد المحكم بخلاف الشرع في قضية أو قضايا أو تحقق عليه ارتكاب المحرم من أخذ الرشوة يستحق العزل ولا يستخدم بكونه قاضياً الا اذا تاب وحسنت سيرته بين الناس وكذا لو تبين بعد توليته قاضياً انه كثر خطؤه وزاد ولم يستند في قضايا الى الفتاوى الشرعية ولم يجر في قضايا العباد وظهور فشاضره في البلاد وكثرت فيه الشكوى فانه يستبدل بغيره بعد صدور الاذن من سعادة ولى الامر بذلك ولا يولى وظيفة القضاء الا اذا تاهل بعد ذلك بمعرفة الاحكام الشرعية وطرق القضاء وشهدت فيه أهل المعرفة بالتاهل لذلك والى يقطع لما هنالك فينبذ لا مانع من استخدامه عند الاقتضاء وفي وظيفة تليق به فان استحسن ذلك وجرى تنفيذه من محل الاقتضاء يتبع الاجراء بمقتضاه ومع ذلك فالامر مفوض للمارى والله تعالى أعلم (وصورة ما كتب من هذا الطرف في القضايا الست المذكورة قضية احمد افندى على محمديه من ضمن الاربع قضايا التي ناقض فيها حضرة مفتى الاحكام) بمطالعة ما في المضبطة نمرة ٤ وما ذكره حضرة مفتى المجلس والمديرية فيها من خلل المرافعة من المحكم ومناقضة حضرة القاضي بصدور الحكم بالطلاق وأمره الكاتب بكتابه وجواب حضرة مفتى الاحكام بان جوابه خطأ لا يفيد شيئاً لمخلو المضبطة عن الحكم فيها (والافادة عنها) انه حيث صرح القاضي في جوابه بانه حكم بالطلاق وفرق بين الزوجين وأمر الكاتب بكتابه ذلك فقد أفاد عدم تأخير الحكم الواجب وانه أجابوا بما جاء التقصير من الكاتب بعدم كتابته ما أمر به من طرفه واذا كان كذلك فلا خلل شرعاً (قضية مطالبة المرأة سيدة زوجها بمقدم صداقها ومؤخره المقيدة في المضبطة نمرة ١٨ التي ناقض فيها حضرة قاضى المديرية ما ذكره حضرة مفتىها وسلم ذلك حضرة مفتى الاحكام لعدم مناقضته) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرة المذكورة لم يتضح خلل فيها من قبل حضرة القاضي وان كان ما ذكره حضرة مفتى المديرية موافقاً للنصوص عليه الا انه حيث ادعى الزوج دفع بعض المهر بعد الدخول بالزوجة وقد أقر ببقاء جميع المهر بذمته الى حين الدخول يخرج عن الموضوع (قضية احمد رجب وأخيه خضر على سعادى ببنوة الم للزوجة أمانة ضمن دعواهما بالعقار والمال الذى ذكره فى دعواهما المقيدة بنمرة ٣ التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتى المجلس والمديرية ثم ناقض حضرة مفتى الاحكام ما ذكره حضرة القاضي حسب ما أوضحه كل فى جوابه) بمطالعة ما في المضبطة المتعلقة بها ظهر أن الحكم الصادر فيها غير مستوف شرائطه لكن لا من حيث عدم ذكر الجور فى الدعوى كما ذكره حضرة مفتى المديرية لوجوده فيها

ولامن حيث عدم ذكر الجهر في الشهادة كما ذكره حضرة مفتي الاحكام لعدم الشهادة
بالمسال أصلا حتى يحتاج الشاهدان لذكر الجهر بل شهدا بمجرد النسب وليس هو محل
اشتراط ذكر الجهر فيصرف النظر عن هذا الوجه وكذا عدم ذكر انساب أصحاب الحدود
الى الجهد بالنسبة للمدين المنسوين الى محمد الجور بجي الذكير بالمقام الاجدى في
تحديد المنزل المخرب الكائن بالجيزة بالدرب المعين في الدعوى اذا كان الواقع انه مشهور
بما ذكر في تلك البلدة ولدى القاضي يكون ذلك كافيا لا يوجب الخلط في الواقع شرعا
فتصح الدعوى بالنسبة لذلك المنزل فقط اذا لم يكن هناك خلط آخر لكنه موجود كما
سيأتي وأما الدعوى بنصف المدق فغير صحيحة أصلا ولو كان ابراهيم افندي أو هره مشهورا
كما ذكره القاضي لعدم ذكر البلدة التي فيها المدق ولا الخلطة أيضا وذلك بشرط ومحل الخلط
عدم صحة دعوى النسب والشهادة به على الوجه المسطر في المضبطة لعدم ذكر نسب أم
الاخوين الشقيقين في الدعوى وعدم ذكر الأم المذكورة في الشهادة أصلا فضلا عن
ذكر نسبها وذلك بشرط كما أشار له حضرة مفتي المديرية والمجلس وما ذكره حضرة القاضي
جوابا عن ذلك لا يفيد دلولا وجود النصوص المتعددة في معتبرات المذهب باشتراط ذلك
صراحة ولم يوجد نص صريح في النقيض وما يوجد في بعض العبارات المطلقة لا يعارض
النصوص المصرحة بالاشتراط فيعمل المطلق على المقيد (قضية فاطمة بنت مبروك
على ابراهيم رجب التاجر التي ناقض فيها حضرة القاضي ما ذكره حضرة مفتي المديرية ثم
ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي المقيدة بنمرة ٣٧) بمطالعة المضبطة
المتعلقة بها ظهر ان حضرة القاضي تساهل في الحكم بالثمانية مجر والخمسة عشر ربالا
بدفع عينا اذا الواجب على حسب المسمى في العقد هو المصوغ الموصوف وربما زاد قيمة
أو نقص عن التقدين المحكوم به مما مع عدم ذكر جد الميت ولا بد منه عند عدم التمييز
بمجرد ما ذكر فيه عن غيره في بلدته (قضية سكيكة على زوجها على الكومى المقيدة بنمرة
٤٦) لا مؤاخذه على حضرة القاضي فيها وانما مناقضة حضرة مفتي المديرية بناء على فهمها
ان قول الزوج في جوابه ان أصل الصداق المذكور ألف قرش أى أصل المهر جميعه
المسمى صدقا في العقد هو ألف قرش يمكن قد أوضح حضرة القاضي ان المراد بقوله
أصل الصداق المذكور أى المقدم من المهر الواقع فيه النزاع فخالف موضوع مناقضة
حضرة المفتي الموما اليه وصاحب الدار أدري مع وضوح ذلك من سياق العبارة
(قضية سهده هومة على كشك المراكبي التي ناقض فيها حضرة قاضي المديرية
ما ذكره حضرة مفتيهم ناقض حضرة مفتي الاحكام ما ذكره حضرة القاضي المذكور
المقيدة بنمرة ٤٥ وتماها بنمرة ٤٦) بمطالعة ما في المضبطة بالنمرتين المذكورتين
المتعلقة بها وجد الحكم فيها غير صحيح بناء على ما سطر في هذه المضبطة لعدم استيفاء ما يلزم
لما أبداه حضرة مفتي المديرية وعدم ذكر جد الميت في الدعوى أيضا وعدم الجهر بنقله

سنة رجب

مطلب في مناقضات
وقت بين قاضي بربر
ومفتيها وقاضي كردفان

١٢٨٩

١٠

مطلب يحكم بالطلاق
في وجه الزوج أو وكيله
بالخصومة لافي وجه
وكيله للنقل وتعتبر
البينة في وجهه في
حق منعه من نقلها

مطلب يبعث القاضي
لأحضار المدعي عليه
الغائب أن أقام
المدعي بينه على دعواه
ولو مستورة

على أن لفظ وباقي هذا المبلغ بذمة المدعي عليه غير ثابت للشطب عليه ونحو ذلك من عدم
تعيين نسبة الأولاد الخمسة المتوفى وما أظن ذلك الاقتصير من السكاكين الكتابية
والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في ٦ رجب سنة ٨٩
مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير كوردفان حاصل ما فيها ان شخصا
من تجار المديرية يقال له محمد الحاج حمد عبد الحفظ القاطن بيندرا لايبض انتهى
للك المديرية بان له زوجة في عصمته تسمى الحاجة فاطمة بنت عبد العزيز تركها في
منزله وتوجه ببضاعة الى المحروسة وبعوده وجد المرأة المذكرة اخذت بعض اشياء
وتقدية له اوضح عنها وولت فارة الى ناحية شدي التابعة لمديرية بربر واقامت بطرف
خالها ولكنها في عصمته وخرجت في غيبته بدون اذنه واخذت تلك الاشياء بلمس
جلبها معها لاجل اقامتها بطرفه وهو بناء على ذلك جرت المكاتبات بين مديرية بربر
وقاضيه وقاضي كردفان ولما نسبة الاختلاف الذي وقع في تلك المادة بين القضاة مع
بعضهم كما هو موضح في تلك الافادة والاوراق ابرام النظر في ذلك ولم يذا اقتضى شرحه
لحضرتكم ليكرم بالافادة (اجاب) صار الاطلاع على ما تضمنته اوراق هذه القضية
من طلب الزوج المذكرة رجوع زوجته الى منزله لخروجها بدون اذنه في غيبته بما
معه لاجل اقامتها معه في منزله محل العقد والتوطن وما قيل في هذه المادة من الاجوبة
والمناقضات بين قاضي كردفان وقاضي بربر ومفتيها مما غلبه خارج عن الموضوع
والافادة عن ذلك ان الزوجة المذكرة ليس لها الخروج من منزل زوجها بغير اذنه
كما اقرت بذلك بعرضها المصدق عليه من قاضي بربر في سنة ٨٨ بعد ان ذكرت أولا
في جواب المذكرة التي علمت معها في سنة ٨٧ انه طلقها وهذا اذا أوفاهما الصداق
المجمل لانها ناشرة وهو معصية فلا تقر عليه لكن اذا كان بينها وبين مسكن زوجها
الذي انتقلت عنه مسافة سفر تؤثر بالعود اليه اذا كان هناك محرم يسافر معها أو حضري
الزوج بنفسه لينقلها معه أو وكيله المحرم فان اقامت البينة على البينة فان كانت
بحضرة الزوج أو وكيله بالخصومة يحكم بالطلاق وان كانت بحضرة وكيله لنقلها فقط
لا يحكم بالطلاق مع غيبة الزوج بل تعتبر اقامة البينة في مجرد منعه من نقلها هذا ما يتعلق
بنقلها وعودها الى مسكنه المذكرة اما بالنظر لدعوى الاموال المذكرة كورد في بعض هذه
الاوراق فتدخل القضية في باب الدعوى فان حضرت الزوجة الى مسكن زوجها وزال
النشور يتحاصمان لدى قاضي تلك البلدة وان لم تحضر بسبب ما كاثبات الطلاق
قبل حضورها شرعا ودعى الزوج المذكرة بتلك الاموال لدى قاضي بلده فان اقام
بينة طبق دعواه حال غيبة المدعي عليها وكانت الشهود مستورين وظهر أنه محق في
دعواه فحينئذ يبعث القاضي المذكرة كورد لأحضار المدعي عليها وتقام الدعوى والشهادة
في حضرتها ثانيا بالوجه الشرعي وبمحكم بالحق مستقمة وتجبر حينئذ على الحضور والظهور

لحضرتهكم بالنظر فيما اجرت به بطرئكانه الارمن بخصوص تركه المتوفى موسى بن كزور
التركي المستغرق بالدين وانه نظر الغيبة بعض الورثة متعسر على البطرئكانه ببيع
الابعادية تعلق المتوفى السكينة بمديرية البحيرة ووردت افادتان احدها ما في ١٤
و بيع الاول سنة ٨٩ بان ولاية بيع التركة المستغرق بالدين الشرعي للقاضي
لا للورثة لعدم ملكهم لها وانه اذا كان الدين الشرعي المستغرق لهذه التركة ثابتا لدى
القاضي بالوجه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة ببيعها ويوفى الدين من ثمنها وانه لو
حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضي ويوفى الدين من ثمنها والثانية في ٢١
جاسنة ٨٩ وكلتا هاتين في كتاب القضاء من هذه الفتاوى في التاريخين المذكورين
بانه لا يكون للقاضي ولاية بيع التركة على انها مستغرق بالدين الا اذا ثبت لديه الدين
الشرعي المستغرق لها بالوجه الشرعي وبمقتضى ذلك كتب الى البطرئكانه فوردت
افادتها في ٢٣ شوال سنة ٨٩ بالاستفهام عما اذا كانت الديون المطلوبة من
التركة يوافق ثبوتها بمحكمة مصر او بمحكمة مديرية البحيرة وان كان يجوز ثبوتها
بمحكمة مصر فيقرر الى حضرة من لا افسدى بارسال ما ذون من طرف حضرته الى
البطرئكانه لثبوتها عن يده بالوجه الشرعي لاجل السهولة فبناء عليه دعت الحالة للخبرة
حضرتهكم عما اذا كان ثبوت الدين الذي على التركة لدى حضرة من لا مصر او ما ذونه
وصدر بذلك اعلام شرعي يجوز شرعا لقاضي ولاية البحيرة اذن الموجود من الورثة ببيع
الابعادية ووفاء الدين من ثمنها واذا امتنعوا يبيعها القاضي الموماليه او لا بد ان يكون
ثبوت الدين على يده حتى يجوز له شرعا اجراء ما ذكرتم بالافادة (اجاب)
مقتضى ما تحرر من هذا الطرف الموضع عنه بافاده حضرتهكم ان تحقق الولاية للقاضي في
بيع التركة المستغرق بالدين الشرعي يتوقف على ثبوت هذا الدين لديه بطريق
شرعي وحيث ان ثبوت الدين المذكور لدى حضرة قاضي مصر لا يكفي في ثبوت
ولاية البيع لقاض آخر بدون تحقق ذلك لدى هذا القاضي الا ان يوجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهل اليمن مات عن زوجته وعن ثلاثة بنين وثلاث
بنات منها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقد وانحصر ميراثه الشرعي فيهم ولم تقسم
تركة بينهم ثم ماتت الزوجة المذكورة عن اولادها المذكورين وانحصر ميراثها
الشرعي فيهم ولم تقسم تركتها ثم مات ولد وبناتان في البعد دفعة واحدة وانحصر ميراثهم
في اخوتهم ولم تقسم التركة ثم مات احد الولدين عن اخيه وأخته فقط ولم تقسم التركة ثم
ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبناتها من ولد هاتين ايضا وعدم ثبوتها طلب
زوجها نصيبه ونصيب اولاده كالتسوية الشرعية عنهم من اخيه لكونه واضعا يده على
جميع التركة بغير حق من اول الامر لدى قاضي المدينة ببندر اليمن وبعد امتشاق
الدعوى وبيان المدعى به من نقود وعقار البيان الشرعي بين المدعى والمدعى عليه لدى

١٢٨٩

١٢

القاضي ادعى المدعى عليه أن أخته مستوفية منه من النقود جميع ما خصها بالارث من أبيها وأنها فقط وإن العقار لم يقسم فامر القاضي بقسمته وأخذ كل ذي حق حقه بالفريضة الشرعية وطلب القاضي من المدعى عليه بيعة تشهد بان أخته استوفت حقها من النقود من أمها وأبيها فأحضر بيعة وشهدت بان فلانة استوفت حقها من أمها وأبيها فقط ولم يزيدوا على ذلك ولم يبينوا مقدار النقود ولا مقدار ما خصها ولم يعرفوها باسم أبيها وجدها ولا باسم زوجها بل ذكروا اسمها فقط فهل والحال هذه تكون هذه الشهادة غير مقبولة شرعا وإذا حكم القاضي بجهتها يكون حكمه غير نافذ شرعا ويكون للزوج وأولاده أخذ نصيبهم من النقود المتركّة وليس لآخي الزوجة معارضته وأولاده في ذلك بدون وجه شرعي أفيدوا الجواب (أجاب) الشهادة المذكورة على هذا الوجه غير مقبولة شرعا لعدم استيفائها شرائط الصحة التي منها بيان المشهود به والمشهود عليه الميت فحكم القاضي بها غير معتبر إن كان الواقع ما هو مسطر بهذا السؤال وللزوج وأولاده الاستيلاء على استحقاقهم بالارث عن مورثتهم ومطالبة من هو تحت يده به ما لم يمنع منه مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة وأولاد أقصر أو هو يملك عقارا وعليه ديون شرعية ثابتة فهل إذا ثبتت الديون المذكورة بالوجه الشرعي في وجه وصي التركة ولم يوجد لليت ما يفي بتلك الديون خلاف العقار يأمر القاضي الوصي ببيع العقار المذكور بثمن مثله حيث استغرقه الديون المذكورة لا يفاء بأرباب الديون حقوقهم بثمنه (أجاب) صرح علما وبأن ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصي تركة مستغرقة لبقيمتها وليس للغرماء إبطاله كإفي رد المختار من القضاء فإذا باع الوصي المذكور هذا العقار المستغرق بديون الميت بثمن مثله لو فاء الديون الثابتة شرعا والحال ما ذكر ينفذ على هؤلاء الورثة وغيرهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من بيت مال مصري ١٤ اذى القعدة سنة ٩١ مضمونها الاوراق المرفوعة معها مختصة بمادة تركة المرحوم أحمد بك مفتش فر شوط سابقا الشهير بابي صباغ ومن ضمنها اعلان صادران من محكمة مصر ومن محكمة البحيرة ومما ذكر بهما ان اسم والد المتوفى على وحيث بمراجعة ما قبل يوم الوفاة والموضح بالحجة المحررة باسمه بتلك منزلا كائنا بشارة ساحل الغلال اتضح ان اسم الاب مصطفى وبحضور من قال ذلك يوم الوفاة والاستيفاء منهم عن هذا الاختلاف أفادوا ما يعلم بالطلاعة وغاية ما ارتكذوا عليه ان يكتب في بمانت شرعا ليكون الشهود الذين شهدوا بالبحيرة ما شهدوا الا بالحقبة وان شهرة المتوفى كافية عن ايضاح اسم الاب والمجدوان المتوفى المذكور ورثته أسماء زوجته وابنه منها محمد قناوى القاصر من دون شريك والتركّة المضبوطة بما فيها المنزل المذكور والمحرر به الحجة المذكورة بخلفه عنه دون خلاف فلم يشرح محضر تكمل الامل من بعده مناظرة ما ذكر وما بالاوراق يفاد ان كان

١٢٩٠

٢١

صفر

٨

١٢٩١

مطلب يصح بيع الوصي
تركة مستغرقة لو
بقيمتها وليس للغرماء
إبطاله

ذى القعدة سنة

١٤ ١٢٩١

يكتفى بما ثبت شرعا بالشهرة الموضح عنها كما أوضح المذكورون وتعطى التركة والمنزل
للزوجة الوصى على القاصر المذکور وأختلاف اسم الأب بين الحجة المحررة في حياة
المرحوم والأعلامين الصادرين بعد وفاته يضر ويمنع الاعضاء أم كيف لا أجل أنه بورود
الافادة يجزى ما يلزم (أجاب) بعد صدور القضاء بموت المتوفى المذکور المسمى أحمد بك
مفتش فرسوط سابقا المشهور بابي صباغ ابن علي بن عمر وانحصار ارثه في زوجته وابنه
المذکورين بشهادة الشاهدين المعدلين شرعا مستوفيا شرائطه المعتمدة لا يكون مجرد
اخبار من أخير وقت وفاته ان اسم أبي الميت مصطفي بناء على كون اسم أبيه كذلك
مسطر بالحجة تملكه للنزل المذکور مانعا من استحقاق الوارثين المذکورين متروكات
مورثهم والتصرف فيها على مقتضى الشرع لان مجرد الغلط في الاسم لا يضر شرعا في
مثل ذلك ولا احتمال تعدد الاسماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا
بداخله قصر وفيه شبائيك لأجل النور والظل مشرقا على وسط دار جاره من مدة تزيد
على عشرين سنة والاحمال ان الاشراف المذکورين يمكن على محل جلوس النساء
ولا قرارهن فهل والحال هذه اذا أراد الجار المذکور سد الشبائيك المذکور متعللا
بالاشراف المذکور لا يمكن من ذلك ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك منعاً كلياً
بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كانت تلك الشبائيك لا يطلع منها على داخل محل النساء
وقرارهن من بيت جاره بل على ساحة الرجال لا يكون في فتحها ضررين ولا يجرى مالها
على سدها والام بذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ٢١ جا
سنة ٩٣ مضمونها الاستغناء عن الحكم الشرعي في بيع عقار يخلف عن امرأة عليها دين
لزوجها المتوفاة عنه وعن عصبة معتقها بطالب الزوج ذلك لوفاء دينه وما بقي ياخذ منه
حصته بالارث الثابت لجميع ذلك شرعاً مع عدم حضور العصبة او نائب عنه فالحكم في
ذلك شرعاً (أجاب) مع وجود الورثة البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق
التركة بالدين يتوقف بيع شيء من التركة لقضاء الدين على اذنهم واذن وكيل عنهم
والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من أمين عموم بيت مال مصر في ٧ جادى الآخرة سنة
٩٣ بما ورد من حضر تكم باطنه بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ توضيح انه مع وجود الورثة
البالغين وعدم انقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة بالدين يتوقف بيع شيء من
التركة لقضاء الدين على اذنهم واذن وكيل عنهم والى ان الافادة المحررة لمحضرتكم
باطنه هي عن مسئلة المرحومة كلفدان معتقة السلطان محمود المتوفاة عن زوجها
وعاصب المعتق وثبتت لزوجها دين مطلوب له منها وقدره عشرون ألف قرش عملة صاغية
ولكون تركتها المضبوطة وهي المنقولة تجزئية لا نقي بالمطلوب منها وبهذه المناسبة من
الضرورى بيع العقار الخلف عنها فستلزم الحال للوقوف عما يكون في توقيع المايعة
اذ اصار اشهاره مع تعمير حضور العاصب او من ينوب عنه وحيث من الاقتضاء هو

ذى الحجة

١ ١٢٩١
مطالب مع وجود الورثة
البالغين وعدم انقطاع
غيبتهم وعدم استغراق
التركة لا تباع التركة
الا باذنهم
جادى الاولى
٢٢ ١٢٩٣

الافادة

جادی الثانية سنة
١٢٩٣ ٩

الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فلازم شرحه لمضرتكم ليكرم بالافادة للاجراء
(أجاب) الحكم الشرعي في هذه المادة هو ما أفدناه سابقاً بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ المتقدم ذكره
قبل هذا في هذه الفتاوى في هذه الترجة وان كان من الضروري بيع بعض عقار التركة
لوفاء ما يبقی من الدين بعدم نفوقها عند عدم استغراق الدين بجميع التركة مع وجود عصبه
المعتق الوارثين بجهة الاستانة فينفذ يتوقف بيع هذا العقار على اذن الورثة وان
تغير حضورهم لحل التركة اما مع استغراق الدين الثابت شرعاً لجميع التركة فولاية
البيع للقاضي فليست يجرى لكل حال مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من
قاضي طنتاني ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ مضمونها ارجو الافادة عن الحكم الشرعي
في تركة مستغرقة بالديون الثابتة شرعاً يريد احداً رباب الدين شراء منزل من التركة
الذ كورة بقيمة مثله الا ان من الورثة مقابلة بعض دينه الثابت شرعاً فهل يجوز ذلك ولا
مانع في ذلك وتكتب له حجة شرعية بالمنزل المذ كورام كيف وأيضا ارجو الافادة عن
الحكم الشرعي في واقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على زوجته الى آخر
ما هو مكتوب في كتاب الوقف وشرط لزوجه المذ كورة النظر بعده وشرط لها الشروط
العشرة التي منها الابدال والاستبدال فهل لازوجه المذ كورة استبدال اطيان الوقف
المذ كور من والديها باطيان اخرى انفع لجهة الوقف وقيمتها أكثر من قيمة الاطيان
الموقوف ولا يمنع من الاستبدال المذ كور كونه لوالديها أو كيف الحكم ارجو الافادة عن
هذين المسئلتين وارجو الاسعاف (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين
للقاضي لا للورثة على ما في التنوير الارضا الغرماء حتى لو باع الوارث بدون رضا الغرماء
لا ينفذ ما لم يبيع القاضي او ياذن به واذا باع القاضي بعضها لبعض الغرماء فالثلث مستحق
لجميعهم على حسب ديونهم الثابتة كما باقى التركة وليس للمشتري الاختصاص بهذا
الثلث بدون رضاهم لانه من المشترك بينهم والتاظر المشروط له الاستبدال لا يملك البيع
من لا تقبل شهادته له كامه الا اذا كان ذلك الاستبدال خيرا للوقف وفسرت الخيرية
في العقار بالتضعيف بان يبيع ما يساوي عشرة بعشرين مثلاً والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ناظر المحقانية والخارجية في ٢٠ جادی الاولى سنة ١٢٩٥ مسطرة بظاهر
ورقة فتوى شرعية مكتوب فيها من أمين عموم بيت المال الوصي مخاطب به ناظر المحقانية
وصورة سؤال الفتوى المخاطب فيها سهادة ناظر المحقانية بحسب اقتضاء المصلحة مستلزم
الحال للاستفتاء من حضرة مفتي الديار المصرية وشيخ الجامع عن حادثة وقعت وهي ان
ورقة تمت بلغا وقصر اقام القاضي عليه جميعا قباله السعة البالغ وبعد مدة أثبت بعض
البلغ رشده ضمن دعوى صحفية شرعية وعزل القيم المذ كور من قيامته على جميع
الورثة ولم اعرض ذلك على سعادة ولي الامر بعد مدة من الزمن يمكن فيها عروض
البلغ حجر عليه مولى الامر لتحقق سفههم لديه حجر شرعيا وأقام قيما آخر وأمر بان

ذی القعدة

١٦ ١٢٩٣

مطلب اشترى بعض

الغرماء شيئا من التركة

المستغرقة فالثلث

مستحق لجميعهم

مطلب المشروط له

الاستبدال لا يملك

البيع من لا تقبل

شهادته الا بالخيرية

يتصرف في كل التركة بما في ذلك من نصيب البلغ المذكورين بقوله لا تسلم لهم أموالهم
وليس لهم التصرف فيها بل لك ذلك دونهم حتى يظهر ويتحقق بالاختبار حسن تصرفهم
وصار إعلان الحجر لهم ولأولادهم ثم إن القيم المذكورين آجروا من أراضي الودثة
البلغ تنفيذ الامر على الامر به - ده آجروا من الودثة البلغ المذكورين تلك الارض عينها الغير
الذى استأجروا من القيم فهل يعد ما صدر من ولى الامر الذى يملك ذلك حجر اشريعيا
كحجر القاضى ويكون ما فعله القيم المذكورين نافذا وما فعله البلغ المذكورين غير نافذ
أم كيف (أجاب) اذا صدر الحجر على من ذكر من سعادة ولى الامر الذى يملك ذلك
بعد مضي مدة يتصور فيها عروض السفة الطارئ بعد ثبوت الرشد وتحقق سفةهم لديه
حجر اشريعيا وأقام عليهم قيما آخر وجرى اعلامهم بالحجر بطريقه الشرعى بنفذه حجر كحجر
القاضى واقامة القيم عليهم - والمحال ما ذكر وحينئذ فاجارة القيم المذكورين آجروا من
بأجر المثل اجارة صحيحة هي النافذة دون اجارتهم الصادرة بعد ذلك ويملك ولى الامر الحجر
واقامة القيم اذا كان يملك القضاء بان يكون هو الخليفة او المفوض اليه تولية القضاء من
قبل الخليفة فملك القضاء الذى منه اقامة القوام والحجر على السفهاء مع وجود قاضى
البلد المولى من قبله فقد ذكر في الاشياء وحواشيها بان قضاء الامير المفوض اليه نصب
القضاء مع وجود قاضى البلد المولى من قبله جائز اه لمختصا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
من الداخلية في ١٧ ذى الحجة سنة ٩٥٠ هـ حاصلها وردت للداخلية افادة من مديرية الشرقية
بان لطيفة خاتون زوجة المرحوم على اغاوقف سبعين فدانا وثلاثا طيانا عشورية بناحية
شبلجاش شرقية وجرى تسجيل الوقفية بسجل مديرية البحيرة وبالتحرير لمحضرة قاضى افندى
بتحريم حجة الوقفية افيد منه أن الواقعة توفيت وليس هناك مانع لتحرير الحجة الا أنه توقف
في تحريره لعدم معرفته ان كان يجوز تحريره من طرفه او من طرف القاضى
الذى صدر لديه الوقف ومع التحرير اليه بان المنشور السابق صدوره يقضى بان
صاحب الملك يعرض للمديرية القرية اليه بما يريد وقفه ويؤخذ اقراره بالسجل
وبعد تسهيله ترسل صورته للمديرية الموجود فيها ملاكه ومتى ثبتت صحة تملكه ولم يوجد
مانع لخراج حجة الوقف فيجوز تحريره بعد استيفاء الشرائط الشرعية فلم يرز يعطى
افادة بالنظر في ذلك في الداخلية ورغب استفتاء حضر تكم عن ذلك وحيث الحالة هكذا
لزم تحريره ثم - افادة المحكم الشرعى في ذلك (أجاب) لا يتأتى لمحضرة قاضى مديرية
الشرقية تحرير حجة بالوقف المذكورين دون وقوع الشهادت عليه بالوقف من الواقعة
أو وكيل عنها في ذلك شرعا حال حياتها الا بتصديق بمن انحصر فيه ميراثها الشرعى بعلم
وفاتها ان كان من أهله التصديق فان لم يحصل ذلك او كان غير متأت فان ادعى من
آل اليه نظر هذا الوقف بصدور الوقف من الواقعة حال حياتها ونفاذ تصرفاتها على الوجه
الذى صدر وأثبت ذلك بطريقه الشرعى في وجه خصم شرعى فان القاضى يحكم بالوقف

٢١
١١٩٥
مطلب حجرولى الامر
الذى يملكه بعد
تحقق السفة لديه
واقامة قيم ينفذ

مطلب لا قضاء الامير
المفوض اليه نصب
القضاء مع وجود
قاضى البلد المولى
من قبله جائز

ذى الحجة

١٨
١٢٩٥

صفر سنة
مطلب لو ثبت أن
القاضي قضى بشهادة
الاجير الخاص
لمستأجره والفلاح
لشيئته لا ينفذ قضاؤه

٢٣ ١٢٩٦

وأفاد في تكملة رد المحتار
من باب القبول وعدمه
ان المصنف حقق عن
يعقوب باشا عدم صحة
قبول القاضي شهادة
العدو على عدوه بسبب
الدنيا والاجير لمستأجره
وعلاه بعدم الاجتهاد
فيه وصرح في الحيزية عن
يعقوب باشا بعدم نفاذ
القضاء بشهادة العدو
على عدوه بسبب الدنيا
وشهادة الفلاح لشيئته
علة عدم قبولها الجهل
والميل خوف منه والظاهر
مساواتها لشهادة العدو
على عدوه اه منه

على الوجه الذي ثبت لديه شرعا ويجوز بذلك حجة الحكم على وجهه بعد استيفاء ما هو
مقتضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دينه له عليه وأشهد عليه شخصين
أحدهما خادم للمدعى وما هيته تصرف له كل شهر من طرف المدعى والثاني من ضمن
الأشخاص الذين هم تحت إدارة المدعى وشيأخته ووقت سماع الدعوى عند القاضي
طعن المدعى عليه في الشهود بما ذكر فبمجرد ما أبداه من الطعن تناول القاضي على
المدعى عليه وحكم على ذلك المدعى عليه بناء على شهادة من ذكر فهل لو ثبت بالوجه
الشرعي تناول القاضي على المدعى عليه قبل الحكم وان الشهود ليسوا أهلا للشهادة
حيث الحال ما ذكر يكون الحكم في غير محله وعلى المدعى ان يأتي بشهود غير من ذكر
(أجاب) شهادة الاجير الخاص مشاهرة او مسانعة مستأجره لا تقبل وكذا لا تقبل شهادة
الفلاح لشيئته الذي له ولاية عليه لمخوفه منه فاذا تحقق بطريق شرعي ان القاضي
المذكور قضى بشهادة من ذكر لا ينفذ قضاؤه والله تعالى أعلم (سئل) من مصلحة بيت مال
مصر بافادة مؤرخة ١٦ ربيع الاول سنة ٩٦٦ حاصلها سابقة وفاة المرحوم محمد جالي باشا
وثبوت وراثته زوجته اليه شرعا بمقتضى اعلام صدر من محكمة اسكندرية ثم بعد الادعاء
من بعض الأشخاص بالوراثته وادعاء خديجة والدة الزوجة بان المرحوم كان أوصى لها
بثلث ممتلكاته من عقار وأطيان ومنقولات والتماسها الحصول على تنفيذ هذه الوصية
عرض للداخلية عن ذلك وصدر أمرها بناء على ما تراءى للجلس الخصوصي بعدم
التعويل على سند الوصية فيما يختص بالعقارات بالنظر لعدم تسجيلها واما المنقولات
فبما انه ظهر من الاوراق وجود بعض الأشخاص مدعين الوراثه وما حضر فيكون من
المقتضى انه بحضور الوراثه ينظر في تداعي المدعية بجهة الاختصاص عن خاصة المنقولات
بمواجهة المدعى عليهم ويجرى ما تقتضيه القواعد المرعية والاصول المتبعة وبعد ذلك
لما حضرت مدعية الوراثه ونظرت دعواها في المجلس المحلى وصدر في خصوصها مضبطة
محكوم فيها باحالة ثبوت الوراثه على المحكمة عرض منها ومن الزوجة باقرارهما على تنفيذ
الوصاية في جميع ما تخلف من عقار وأطيان وعرض من الموصى لها أيضا بطلب احالة
ثبوت الوصاية على المحكمة ولما كتب لبيت مال اسكندرية بان اللازم الآن هو احالة
ثبوت الوراثه فقط وبحصول الثبوت يفاد بالنظر في الوصاية وردت الافادة وعدم ثبوتها
المحكمة طلبت ارسال سند الوصاية الموجود في بيت المال لاجراء ما هو لازم شرعا وانه
لما كتب لها بالنظر في مسئلة الوراثه فقط افادت بانه صار الاطلاع على المضبطة ووجد
من ضمن ما هو موضح فيها ان فاطمة ذكرت في تقريرها المقدم للجلس ان المتوفى أوصى
الى خديجة بثلث تركته وانها هي والزوجة لم يكن لهما معارضة في تلك الوصية وعلى
انه لكونهما مازالتا مصدقين عليها الى الآن فسماع دعوى الوراثه لا يكون الا
مع ذكر الوصية المعترف بها لانه مع اعترافهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالثلثين ولا

يتأتى الحكم لما بكل التركة وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لأن ذلك عند انكار الورثة وفي هذه التحادثة اقرار والمقر يعامل باقراره ولو كان اقراره قبل الحكم بوراثة وعلى ان قرار الخصوصي الصادر في شأن الوصية هو فيه اذا كانت الورثة منكرين وفي هذه الحالة مدعى الوارثة معترفان بالوصية فلا يمكنهما ان تدعى بجميع المال اذ نأمع اعترافهما بما بالوصية بالثلث وان الوصاية المذكورة اذا ثبتت اولم تثبت فلا تترتب عود على بيت المال الى آخره وتوضح من محكمة وبيت مال اسكندرية وحيث فضلا عن ان قرار الخصوصي الصادر عليه الامر العالي في شأن الوصية بعقارات او اطميان يقضى بعدم نفاذها ما لم تكن مسجلة ولم يكن مصرحاً فيه بأنه اذا اقر الورثة على الوصية يصير تنفيذها كما اوضحته محكمة اسكندرية فلدى اطلاع حضرة مفتي افندي بيت المال على الاوراق تقر منه ان نتيجة كلام المحكمة ان ما يقضى به لمدعى الوارثة اما كل التركة او ثنائها ولا سبيل الى الاول لاعترافهما بالوصية ولا الى الثاني الا بذكر الوصية فالتعرض للوصية الممنوع منه من طرف بيت المال لا مفر عنه واذا تقرر هذا فسامر اذ المحكمة بقولها لا بد في سماع دعوى الوارثة من ذكر الوصية المعترف بها فان كان ذكرها في مجلس القضاء من مدعى الوصية كما يفيد قوله وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية فلا يلزم ذلك بل يجوز شرعاً سماع دعوى الوارثة بدون حضور مدعى الوصية في مجلس الحكم وان اقر مدعى الوارثة بالوصية ويكون الحكم له بالاستحقاق في التركة على حسب دعواه وابشائه كالحكم بالثلثين للزوجة وبنت الاخت هنا وبذلك لا يقال ان القاضي سمع دعوى الوصية بل مسمع الادعى الوارثة التي مدعيها معترف بالوصية المذكورة وان كان المراد به ذكرها في عبارة مدعية الوارثة لتحيت انها معترفة بما حكم هو المتبادر فقد علم انه لا يضر وانه لا يقال ان القاضي سمع دعوى الوصية والحال ما ذكر وبالمجلة فطريق السير في سماع دعوى الوارثة وحدها واضحة الدليل كما تعلم التفصيلات من شريف الاوراق بانوار المطالعة وحيث لهذه المناسبة قد استدعت الحالة لعرض هذه المسألة على سعادتكم حتى من بعد احاطة شريف علم فضيلتكم بما اشتملت عليه الاوراق وما اجاب به حضرة مفتي افندي الديوان يكرم بالافادة عن رأي حضرة تكم في ذلك لينبع الاجراء بمقتضاه (اجاب) وردت افادة حضرة تكم ومأمعها من الاوراق المتعلقة بمادة اثبات ثبوت وارثة بنت اختم محمد جالي باشا على محكمة اسكندرية بعد ان نظرت في محاسن محل الجهة المذكورة بدون سماع دعوى الوصية بالعقار لكونها غير مسجلة دون المنقول بناء على ما تراهي للمجلس الخصوصي وانه اذا اثبتت من تدعى الوارثة وراثتها المتوفى مع الزوجة السابق ثبوت وراثتها ينظر في دعوى الوصية بالمنقول في محل الاختصاص ولما اُحيلت دعوى وراثتها من تدعى انها بنت اختم المتوفى فقط على حضرة قاضي افندي اسكندرية دون الوصية فنظر الوجود تقرير مكتوب عن لسان بنت

الاخت المدعية والزوجة السابق ثبوت وراثتها يتضمن اقرارهما بالوصية لوالدة الزوجة بالثلث في جميع التركة المذكورة التي من جملتها العقار وطلب حضرة القاضي الموما اليه سند الوصية المذكورة من مصلحة بيت مال اسكندرية لأجراء اللازم شرعا الى آخر ما أبداه حضرته من ان الزوجة وبنت الاخت المذكورتين لهما ونهما ما زالتا مصدقتين على الوصية المذكورة لأن فسماع دعوى الورثة لا يكون الا مع ذكر الوصية المعترفتين بها لانه مع اعترافهما بالوصية لا يقضى لهما الا بالثلثين وهذا ليس من قبيل ما هو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لان ذلك عند انكار الورثة وفي هذه المحادثة اقراروا المقر يعامل باقراره ولو قبل المحكم بوراثة وقرار المحض في ما اذا كانت الورثة منكرين الى آخر ما توضح بافادة المصلحة ويرام الافادة عن رأى هذا الطرف في ذلك لا تباع الاجراء بمقتضاء وحيث ان القصد الآن هو اثبات وراثته بنت الاخت فقط بعد سماع الخصومة فيها فبالمرافعة في هذا الخصوص لدى حضرة القاضي الموما اليه لو ذكرت من تدعى انها بنت اخت الميت نسبها اليه وانحصار الارث فيها وفي الزوجة السابق ثبوت زوجيتها في هذه المحكمة بمقتضى الاعلام المحرر منها وطالبت المدعى عليه بدين مثلا بثلاثة ارباع ثلث الدين لكون المتوفى اوصى بثلث تركته لام زوجته وأثبتت دعواها بالنسب وانحصار الارث فيها وفي الزوجة بالطريق الشرعي فانه يقضى لها بالنسب وحصر الارث فيها وفي الزوجة حيث لا مانع وبؤثر المدعى عليه بدفع ثلاثة ارباع ثلث ما تدعى به بنت الاخت المذكورة حسب طلبها لاقرارها في هذه الحال باستحقاق الثلث للموصى لها بطريق الوصية ولا يقال حينئذ ان القاضي سمع دعوى الوصية وحكم بها ولا ينافي ذلك القرارات والمنشورات على فرض كونها شاملة لمحالتي الاقرار والانكار ولا اشكال في ذلك وان كان ما أفاده حضرة القاضي الموما اليه من ان مدعيتي الورثة مع اعترافهما بالوصية بالثلث لاجني لا يقضى لهما بكل التركة في محله لكون الاقرار حجة على المقر يعامل بمقتضاه وما ذكره حضرته ان موضوع القرار الصادر في شأن الوصية هو فيما اذا كانت الورثة منكرين ينبغي ان يكون كذلك انزع الاعتراف والاقرار الصادر من جميع الورثة الذين هم من أهل الاقرار بوصية لا يحتاج الى مرافعة وحكم اذا اقراره لم ينفه والقضاء معه اعانة فلا يتوقف اثبات الحق عليه وحيدته فلا ضرورة الى طلب سند الوصية وان كان لو أرسل محضرته لنظره لا يضر وبعد ثبوت حصر الارث في المرأتين المذكورتين المعترفتين بالوصية المذكورة وطلبهما مع الموصى لها المقر لهما منهما باستحقاق الثلث بطريق الوصية فمصلحة بيت المال تسلم لمن التركة حسب استحقاقهن بجهة الارث والوصية بعد استيفاء الاصول حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة رشيد في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٦ مضمونها حيث ان حضرة قاضي أفندي رشيد يرغب ارسال الاوراق المتعلقة بمادة تدعى سليمان محمد بتركة

مطلب الاقرار ملزم
بنفسه والقضاء معه
اعانة

المرحوم عثمان أغا إلى سيادتكم للنظر فيها والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعى في هذه
المادة لزم شرحه لمخبركم ومن طيه الاوراق المذكورة للنظر فيها والافادة بما يقتضيه
الوجه الشرعى في ذلك ليحبرى المقتضى بموجبها (أجاب) ورد لهذا الطرف شرح عزكم
ومادته من الاوراق المتعلقة بتركه المرحوم عثمان أغا وطوبجى باشا سابقا برشيد بن سليمان
ابن ابراهيم بن عبد الحليم الذى ادعى بوراثة له سليمان محمود من ضمن تلك الاوراق
صورة المرافعة والحكم في وجه المدين الصادر من حضرة قاضى نغردشيد بهدافنا حضرة
مفتيه أولا المقيدة في غاية ربيع الاول سنة ٩٥ المتضمنة للحكم بوفاة عثمان أغا المذكور
وانحصار ارثه في زوجته معقته خديجة السودانية وأخته شقيقة أمينة بنت سليمان بن
ابراهيم المذكور وابن أخيه شقيقه سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذكور ومن
غير شريك المرزوق كل من عثمان أغا المتوفى المذكور وأخته أمينة وأخيه محمد ولله
سليمان ابن أخيه المذكور ولوالدهم سليمان بن ابراهيم بن عبد الحليم من زوجته بخارية بنت
عبد الله بن عبد الله وكذا صورة المرافعة الاخيرة الصادرة من حضرة الشيخ عبد القادر
المحارم توكيله عن سليمان بن محمد المذكور الصادرة أيضا في وجه مدين بين يدي حضرة
قاضى النغرد المذكور المتضمنة هذه المرافعة الاخيرة ان أمينة بنت قاسم بن عبد القهار
منذ ثلاث سنين وانحصار ارثها الشرعى في أخيها الامهات بن عبد الله بن عبد الله هو
عثمان أغا وطوبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذكور لا وارث لها سواء وان من نحو سنة
مات عثمان أغا وطوبجى باشا ابن سليمان بن ابراهيم المذكور من غير عقب ولا عصب
وخلف من الورثة زوجته خديجة الحبشية بنت عبد الله بن عبد الله وابن أخيه لامة بهار
المذكور وهوسليمان أغا محمد بن محمد بن قاسم المذكور لا وارث له سواء وما بعد سؤالي
المخصم عنها اقيمت البينة على التوكيل ثم على الموت وانحصار الارث على هذا الوجه
وبرام اعطاء الحكم الشرعى عن هذه المادة بناء على احالة حضرة مفتى النغرد وقاضيه
على هذا الطرف والذي يقتضيه الحكم الشرعى ان هذه المرافعة الثانية بعد تحقق
صدور الحكم في الاولى مستوفيات شرائطه على الوجه السابق لا يصح الحكم فيها بهذه الشهادة
على هذا الوجه الثاني بعد ثبوت موت عثمان أغا المذكور أولا وانحصار ارثه في شقيقته
أمينة المذكور وهوسليمان ابن أخيه شقيقه سليمان بن محمد بن سليمان بن ابراهيم المذكور
وزوجته خديجة السودانية المذكور ولناقضته لما ثبت أولا والحكم بالنسب حكم على
الكافة حيث ثبت ان أمينة أخت شقيقة لعثمان وانها وارث له وان كانت طائفة
بدعوى زوجة الميت وثبتت حياتها حين موت المورث ضمن هذا الحكم اذا احدى الورثة
ينتصب خصما في اثبات النسب عن الباقي وبعد القضاء بكونها اختا شقيقة وو ولانها
للزوفى لا يبطل القضاء بمجرد مثل هذه الدعوى والشهادة الثانية كما يستفاد من كلام
علمائنا على ان الذى عليه العمل ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء قال في البرهان

مطلب الحكم بالنسب
حكم على الكافة

ادعى ان فلان مات وترك هذا ميراثا لامي وماتت وتر كنه ميراثا الى وقضى له بالينة فقال
المدعى عليه ان امك التي تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات أولا
واقام بينة لم يصح الدفع انتهى وكتب عليه محشيه عزمي زاده بعد ان حال له وقيل يندفع
انتهى وليس في العمل بالدعوى والتمهاده الثانية اقتصار على دخول يوم الموت تحت
القضاء بل فيه نقض لما قضى به أولا من كون امينة اختا شقيقة وارثة لعثمان بلاد دعوى
خصم اقرارها قبل ان يقضى لها بما يناقض ذلك قبل هـ ذاق قد ابطال سليمان محمد
المذكور والقضاء له بكونه ابن أخ شقيق لعثمان المذكور باقراره وكيله عـ الى فرض
ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكور ومع ذلك فبالأمل فيما
ادعاه الوكيل عنه حين تفصيله الانساب في دعواه يظهر منه ان موكله بالنسبة لامينة التي
ادعى موتها أولا وانحصار ارثها في اخيها لامها عثمان المذكور وعلى زعمه ابن أخ شقيق
لها لانه ذكر انه سليمان بن محمد بن قاسم المذكور اعني قاسما والدة امينة وبضميمة كون
سليمان المذكور على زعمه ابن أخ لام بالنسبة لعثمان المتوفى التي هي بهار ام امينة أيضا
يكون قد اجتمع كل من عثمان وامينة ومحمد والسليمان الموكل في بهار المذكورة وانفرد
عثمان بكون أبيه سليمان بن ابراهيم وانفرد محمد والسليمان الموكل وامينة بكون أبيهما
قاسم بن عبد الله فعلى هذا يكون سليمان بن محمد المذكور ابن أخ شقيق لامينة فكيف
على فرض موتها أولا قبل اخيها الامها عثمان ان يقال انحصار ارثها في اخيها الامها لا وارث
لها سواء مع وجود سليمان بن محمد الموكل وهو ابن أخ شقيق فعلى فرض صحة ذلك يكون
لعثمان من تركه امينة السدس فرضا لكونه أخا لام والباقي لابن أخيه العاصب
المذكور تفصيلا فتناقض كلامه أيضا من هذه الجهة والله تعالى أعلم بالصواب
(سئل) من قاضي رشيد باقادة في جادى الثانية سنة ٩٦٦ شرع على ظاهر ما اجيب به من
هذا الطرف لمحافظة رشيد في ٢٦ جادى الاولى سنة ٩٦٦ السابق قيده في كتاب القضاء من
هذه الفتاوى بهذا التاريخ مضى ونها من ضمن ما توضح باقادة حضر تكم ان سليمان محمد
المذكور ابطال القضاء له بكونه ابن أخ شقيق لعثمان أمّا المذكور باقراره وكيله عـ الى
فرض ثبوت وكالته عنه فيما ذكر بكونه ابن أخ لام لعثمان المذكور وروحيث لم يثبت
توكيل الوكيل المذكور شرعا فيما ذكر قبل المرافعة الثانية التي لم تصح بل فقط حضر
شاهدى التوكيل المذكورين في المرافعة الثانية المذكورة ولم يقض بشهادتهما فهل
لذا طلب سليمان المذكور ما يخصه وهو الربع على كونه ابن أخ شقيق بمقتضى المرافعة
الاولى المذكورة يجب لذلك ولا يكون ما توضح بالخطابات ومضبطة المجلس من أنه ابن
أخ لام مانعا من ذلك حيث لم يثبت شرعا بالحكمة أم كيف الحال (اجاب) لا يخفى ان
البحارى بحسب الرسوم المعتادة الا ان في شأن تسليم استحقاق من يكون غائبا عن قطر
مورثه حين موت المورث ثم يأتي من الجهة التي كان غائبا فيها الطلب الميراث ان يحضر

معه حجة تتضمن ثبوت نسبه وارثه و بيان جهة الارث من المورث وسليمان المذكور
 قد اضر حجة ومضبطة متضمنتين انه ابن اخ لأم ونازع بمقتضاها ما موجود في أوراق
 هذه القضية أيضا مما هو منسوب لحضر تكم وحضرة مفتي النعمان في اقراره بانه ابن
 اخ لأم بالنسبة لعثمان اغا المة وفي الواقع النزاع في تركته وان امينة أخت شقيقة
 لعثمان اغا المذكور وكذا الدعوى التي نظرت في مجلس ابتدائي اسكندرية تتضمن
 اقراره بانه ابن اخ لأم حيث انتهى للجلس المذكور بذلك بمطابقة المحجة والمضبطة اللتين
 احضرهما مع من خارج القطر وان كان تاريخهما متأخر عن تاريخ المحكم الصادر من
 حضر تكم بوفاته عثمان اغا عن ورثته وهم زوجته خديجة وأخته شقيقة امينة وابن
 أخيه شقيقة سليمان المنازع الآن ثم ادعى حضرة الشيخ عبد الفتاح الحارم لدى
 حضر تكم بوالته عن سليمان المذكور في الدعوى والخصومة والاقرار وغيره بالوكالة
 العامة التي شهد بها الشاهدان عليه على هذا الوجه لدى حضر تكم في وجه الخصم بعد
 الدعوى وان لم يحكم بالوكالة المذكورة من حضر تكم للاستنباه الحاصل فان حصل ذلك
 في الواقع ونفس الامر يكون ذلك مانعا من اجابته لما يخصه وهو الربيع على كونه ابن اخ
 شقيق بمقتضى المرافعة الاولى حيث تحقق ما ذكر وان لم يحكم بالوكالة المذكورة من
 حضر تكم سابقة الما لوقطع النظر عن ذلك جميعه ولم يتحقق شيء منه ماعدا الثبوت والحكم
 الاول الصادر من حضر تكم فانه يستحق الربع من هذه التركة حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) من طرف نائب محكمة سيوط بافادته منه الى المديرية ومنها الى ضبطية مصر
 بقصد ارسالها لهذا الطرف لاعطاء الجواب للعمل بمقتضاه ومن الضبطية اُرسل بافادته لهذا
 الطرف في ٢٠ شوال سنة ٩٦ و صورة السؤال المذكور في رجل اقر لدى
 القاضي انه باع لفلانة منزلا محدودا بثمن معلوم قبضه منها واقرت المرأة ان المنزل المبتاع
 لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله وكتب القاضي بذلك حجة سجلها بسجله المحفوظ
 كتب في صدرها اقرار الرجل ببيع المنزل للمرأة بثمن كذا قبضه منها وكتب في عجزها
 اقرار المرأة بان المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان المرقوم وان الثمن من ماله ثم ماتت المرأة
 بعد مدة عن ابنها المذكور وعن ابن مفقود وبنتين وقد تخرب المنزل فسد الابن المشتري له
 بابيه واغلاقه وبعد مدة اراد دفعه لاصـ لاجه فبين ان رجلا من جيرانه نقب حائطه وفتح له
 نقبا من ظهره في منزله وصار يتفعبه ولما عارضه زعمان البنين باعائته الى ابن
 احدهما بناء على انه تركه عن أمهما والابن باعه له ولما علم الابن المشتري له بذلك
 تنازع معه لدى القاضي مدعيان شراء والدته للمنزل كان بامر واستشهد على ذلك بالحنة
 المذكور فقول يعمل بها حيث كان للحنة رسوم في السجل فلما كان ويكون اقراره بان
 المنزل المبتاع لها الى ابنها فلان وان الثمن من ماله اقرارا بانها اشترته له بامر هو يقبل قول
 الابن في ذلك شرعا أم لا - دونا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنسكول

فلا يعمل بالخط ولا يعول عليه في اثبات الحق شرعاً ولو كان حجة مسجلة الا فيما استثنى
ولست تلك المحجة في هذا الموضوع المفهوم من السؤال المذكور من قبيل ما دون
بلائحة القضاة فتتظر هذه المادة بالوجه الشرعي بين المتنازعين ويعول فيها على الاثبات
بالبيينة أو الاقرار أو النكول ممن يطلب منه ذلك شرعاً طبق دعواه بعد تصحيحها والله
تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة رشيد في ١٧ ربيع الثاني سنة ٩٧ مضمونها
منظور بهذا الطرف قضية تدعى زنوبة الحصرية الناطرة على وقف صاري عمر
الاسكندراني على ورثة محمد الحوشي باراض ونخيل سبت الفتوى فيهما من حضرة مفتي
افندي الاوقاف وحيث ان المدعى عليه طلب اقناعه باحد وجهين اما عقد مجاس
علمي بالمحافظة لتتظرف فيه القضية أو الاستفتاء فيها من حضر تكم وقد صارت تلاوتها
بمجلس علمي واعطى عنها قول باستصواب عرض القضية المذكورة على حضر تكم
للتظرف فيها لانها مجردة عن الترافع الشرعي من الجهتين فتؤمل النظر فيها وورود الافادة
بما يرى لمسم موجباً للشكوى وتظلم الطرفين (وصورة فتوى مفتي الاوقاف)
حيث انتهت مدة الاجارة الى محمد الحوشي سنة ١٢٨١ صار لاحق للورثة في الارض
وعليه م أبر المثل من سنة ٢٨٢ وكذا النخيل الموجود فيها حق الوقف ما عدا الست
نخلات الخارجة بنفسها ان اثبتت الورثة بالوجه الشرعي لنفسهم ويلزمهم أيضاً قيمة ثمر
النخيل تعاق الوقف المرقوم للمستحقين وتنزع الارض منهم بجهة الوقف ان لم يثبتوا
استحقاقهم القرار بالوجه الشرعي أو لم يرتضوا بدفع أبر مثل الارض للوقف ولا اعتبار
بدعواهم الملك مادامت حجتهم شاهدة بالاستتجار كانه مادام بكتاب الوقف ان النظر
للا رشد فلا يصح لقول المستحقين في عدم تراضيه على احدهم بل لحضرة قاضي
الجهة تعيين الارشاد بالبيينة كشرط الاوقف اما ارض المنشأ المستأجر للبري مادامت من
ارض الوقف واستيلاء أبرته بمعرفة محمد الحوشي كان بوكالته عن محمد الاسكندراني
الناظر وورثته استولتاه من بعده فتجربى محاسبتهم على ما استولوه وتحصيله منهم وضمنه
أيضاً لجهة الوقف (أجاب) حيث فهم مما اشتملت عليه أوراق هذه المادة انكار
وكيل بعض ورثة محمد الحوشي ما يدعى وقفه من قبل صاري عمر الاسكندراني مع
دعواه الملك فيما ذكر لموكلته ومن يشار كهنا بالارث عن مورثهم فلا يمكن شرعاً مع
تحقق وضع يدهم وتصرفه في المتنازع فيه الزامهم والحال هذه بما تضمنه جواب حضرة
مفتي الاوقاف بمجرد افادة حضرة القاضي فهم ذلك من قيودات المحكمة ولم توجد به حجج
شرعية مع انكار الوكيل المذكور جميع ما ذكر بدون تحقيق ما يقتضي ذلك بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من ضبطية مصر في ٢٨ شوال سنة ٩٧ مضمونها
قد وردت مكتابة المالية بناء على الوارد لها من محافظة مصوع وسوا كن في شأن مسألة
ديون ومتروكات المزحوم الشيخ آدم محمد بركوي من أهالي مصوع المتوفي سنة ٨٨

٢٣ ١١٩٧
مطلب لا ينزع شيء
من في يده بجهة الوقف
بمجرد افادة القاضي
بفهم ذلك الوقف من
قيودات المحكمة
وانكار واضع اليد

وايضاح ما حصل من الاختلاف في الاحكام الشرعية التي وقعت فيها من قاضي تلك
الجهة تارة بعدم جواز بيع املاك المتوفى من عقارات وغيرها اسداً لديون المطلوبة
منه كسابقه وهو ما كان حكمه من القاضي السلف وانرى بجواز ذلك ولهذا اطلب
الورثة استئناف القضية باعادة النظر فيها شرعاً وروغوا بحالها على حضرة مفتي
الاحكام ولهذا ذكر بافادته المالية انه لا تنصاح بعدم وجود مغاب بالاحكام الآتية تروم
المالية احواله ذلك على حضرة مفتي الضبطية وحيث ان هذا مما ينظر فيه بطرف
سـ يادكم لزم شرحه والاوراق مرسلة الامل بعد الاحاطة بما في ذلك نكرم بالافادة
(اجاب) مما تحرر في هذه الاوراق ظهر ان الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه
القضية انه ان ثبتت وكالة ابي الميت الاول بالخصوصة عن باقي ورثته جميعهم وهم
بالقون مكلفون وكالة عامة وانه صدق جميع ارباب الديون على ما يدعونه من الدين
بذمة المورث الاول المذكور وعند القاضي لا يكون لباقي الورثة معارضة ارباب الديون
في استيلائهم ما يستحقونه في تركته من ديونهم الثابتة باقرار الوكيل العام المذكور بل
تقسم تركته بين غرمائه كل منهم بقدر دينه وان لم تثبت الوكالة على هذا الوجه فنأمر له
الورثة بدينه يعامل بموجب اقرارهم ويكلف الباقي اثبات دينه بالوجه الشرعي كقائمة
المدينة العادلة واليمين وعلى فرض عدم تحقق الوكالة المذكورة فليس لوارث ابي الميت
الاول معارضة من قبض دينه منه وأداءه اليه باختياره لان دفع بعض الورثة دين
مورثه باختياره بمنزلة القضاء عليه به في حق نفسه والاعلام الموجودة في الاوراق المحرر
بذمت دين محمد بك الشناوي ليس صحيحاً شرعاً لعدم استيفائه وعدم تحليف اليمين بعد
اقامة المدينة الذي هو شرط في القضاء بالدين على الميت الا انه فهم من بعض الاوراق ان
شخصين من ورثة احدى الزوجتين مصداقاً على هذا الدين بخصوصه فنحقق
تصديقه من الورثة بهذا الدين أو غيره يعامل بموجب اقراره في حق نفسه بقدر حصته
من التركة على ما عليه العمل فيقتضي اعادة الاوراق لحل الواقعة للنظر في هذه المادة
والاجراء فيها على ما يتحقق حسب ما تقتضيه الاصول الشرعية اذ لم يوجد في هذه الاوراق
اعلامات شرعية تبضح منها تفصيل الامر وحقيقة ته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
مديرية المنوفية بافادته في ٢٢ ربيع الاول سنة ٩٨ مضمونها ان شخصاً يسمى
محمد احشادا واخته يدعيان ديناً على تركته المرحوم على حشاد وفي يوم وفاته لم يحصل
الاشهاد لهما بالدين المذكور ولما صار حصر تركته بهذا الطرف بناء على شكوى جدة
ابنته القاصرة تقدم كشف من المدعين المذكورين وغيرهما بعمالهم من الدين على
المتوفى قبل مضي سنة من تاريخ وفاته الى تقديم الكشف المذكور ولكنهم لم يحضروا ولم
يدعوا دعوى شرعية على احد من ورثة المتوفى البالغ حتى مضى على ذلك سنة وزيادته
ولكون اطيان المتوفى في الخراجية تحت ايدى بطريق الرهن من المتوفى حال حياته ولم

ينقل تكليفها عليهم ولم تكن سندات الرهن التي تحت أيديهم مسجلة بمحكمة من المحاكم الشرعية أرادت المديرية تزعمها من أيديهم بناء على تقصيرهم في المطالبة بأيديهم بالوجه الشرعي والسياسي في ظرف سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولعدم اعتبار الرهن المذكور بمقتضى لائحة الاطيان والاوام الصادرة عن ذلك وقرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ بعدم سماع دعوى الدين والميراث على أي تركة من التركات بعد مضي سنة تضرروا من ذلك وعرض كل من محمد حشاد وأخته الى نظارة الحفانية بالتظلم من معاملتهم بمقتضى القرار المذكور وانه قد انقضى وجاءت هذه لائحة المحاكم الشرعية مصرحة بسماع الدعوى الى خمس عشرة سنة فيما عدا الارث والوقف والتمس التصرح بسماع الدعوى منهم ما على مقتضى اللائحة فصدر على عرضهما أمر سعادة ناظرهافي ١٠ رمضان سنة ٩٧ لهذا الطرف بإجراء مقتضى الاصول واللائحة ولا شبهة الامر عايناه في سماع وعدم سماع هذه الدعوى قد تشاورنا مع حضرة مفتي المديرية في ذلك وسألناه عن الاطلاق الوارد في البند الرابع عشر من لائحة المحاكم هل هو اطلاق عام يشمل سائر الدعاوى السابقة على اللائحة الداخلة في أحكام القرار أم لا فاجاب بان هذا الاطلاق شامل لما اذا كانت الدعوى على تركة أو غيرها بدين أو عين بسبب سابق على اللائحة أو متأخر كان مشهودا به يوم الوفاة أو لا وان الدعوى على أي حالة من هذه الاحوال تسمع الا ان شرعاً لم يكن مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعي من المرافعة وعدم العذر الشرعي الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي كما هو نص البند المذكور وحينئذ تسمع الدعوى في واقعة الحال من كل من محمد حشاد وأخته بالدين المرقوم على تركة على حشاد حيث لم يكن مضي عليها خمس عشرة سنة وان لم يكن مشهودا به يوم الوفاة هذا وبعرض تفصيل ماذ كر على نظارة الحفانية بناء على شكوى جدة بنت المتوفى صدر امرهافي ٢٨ ص سنة ٩٨ بان لائحة المحاكم الشرعية لم تكن نافذة لقرار الخصوصي السابق صدوره عن مواد الديون المدعى بها على التركات ولم تذكريوم الوفاة والمحاكم الشرعية من قبل صدور اللائحة كانت مختصة برؤية مثل هذه المسئلة بقيد سبق نظرها سياسية وحينئذ تبس القرار وباعادة الاستفهام من حضرة المفتي اجاب بانه اذا كان عندنا شبهة في ذلك بنديها الى نظارة الحفانية ونطلب منها الافادة عنها وانه وان كانت نظارة الحفانية هي العموم للمحاكم الشرعية لكن حيث ورد في اللائحة ان ما يستشكل على المحاكم الشرعية يرجع فيه الى فضيلتكم عن لنا ان نخاطب سعادتكم قبل العرض لنظارة الحفانية ثانياً فنقول ان مقتضى القرار المشار اليه ان ما يحصل من التداعي بدين أو ميراث على أي تركة من التركات وكانت الدعوى به قبل مضي سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود يوم الوفاة فهذا مع

سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولاً بالطريق السياسي ثم يسمع بعد ذلك شرعاً
بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعاً خاص بما شهدت به الشهود يوم الوفاة
وكانت الدعوى به قبل مضي السنة وانه اذا مضت السنة المحددة للسمع ولم تحصل
المطالبة عن يكون موجوداً في جهة الوفاة متمكناً من الدعوى لا تسمع دعواه مطلقاً
سواء شهدت بها الشهود أم لا ثم انه قد ورد في لائحة المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر
بالاجراء والعمل بموجبها انها ناسخة لما قبلها من اللوائح والاوامر والمنشورات المتعلقة
بالمحاكم المباشرة لما فيها من سياتكم الافادة عن الاطلاق الوارد فيها بالسمع
هل يشمل القضايا التي افادها حضرة مفتي المديرية ام لا الى آخره (اجاب) وردت لائحة
حضرتكم بها ترغيبون الافادة من هذا الطرف عن نسخ لائحة المحاكم الشرعية الجارية
بها العمل الآن لحكم القرار الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٢٩١ المذكور باللائحة
حضرتكم انه متضمن ان ما يحصل من التداعي بين ائمة او ميراث على أي تركتكم
التركات وكانت الدعوى به قبل مضي سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهد به الشهود
يوم الوفاة فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولاً بالطريق السياسي ثم يسمع بعد
ذلك شرعاً بالكيفية الموضحة بالقرار وان ما يسمع من ذلك شرعاً خاص بما شهدت به
الشهود يوم الوفاة وكانت الدعوى به قبل مضي السنة وانه اذا مضت السنة المحددة
للسماع ولم تحصل المطالبة عن يكون موجوداً في جهة الوفاة متمكناً من الدعوى لا تسمع
دعواه مطلقاً سواء شهدت بها الشهود أم لا والمذكور لهذا الطرف ان لائحة المحاكم
المذكورة المصريح فيها بانها تـكون ناسخة لما تقدم عليها من اللوائح والاوامر
والمنشورات المتعلقة بجميع اجراءات المحاكم الشرعية المناقضة لما بين هذه اللائحة
تنسخ حكم هذا القرار بالنظر لاجراءات المحاكم الشرعية في دعاوى الديون والموارث
التي لم تمض عليها المدة الممنوعة بمضيها القضاة من سماعها حسب الميعين بنسبة أربعة عشر
من اللائحة المذكورة حيث صرح في بنسبة ثلاث وخمسين من هذه اللائحة باختصاص
المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في كافة المواد الشرعية فدخل في منطوق هذا العموم
مع مراعاة منع القضاة المصريح به في بنسبة أربعة عشر المذكور دعاوى الديون والموارث
في التركات التي لم تمض عليها المدة المقتضية للسمع من السماع في ذلك البنود ولوزادت المدة
عن سنة من تاريخ الوفاة وان لم يذکر ما يدعي به من ذلك يوم الوفاة فصارت هذه اللائحة
بعموم منطوقها مناقضة لهذا القرار من حيث المنع من السماع في ذلك فتكون ناسخة
لهذا وقد صارت المذكرة في هذا الخصوص من هذا الطرف شفاهاً مع نظارة المحفانية
وسيجري اللزوم بمعرفة هذا في ذلك فنطرح طرف حضرتكم يجري الاستعظام من الظلقة
المشار اليها عند الاقتضاء والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من مديرية سيوط في ٨ رجب
سنة ٩٨ عما يرغب الاستعظام عنه حضرة مفتي المديرية فيما حكم به أحد القضاة على

١٥
١٢٩٨
مطلب في نسخ لائحة
المحاكم الشرعية لما
سبقها من اللوائح
والاوامر والمنشورات
المباشرة لما فيها
نص فيها

سنة

رجب

مدین بدین شرعا بحضور وارثه بافاده المقتی فی التاریخ المذکور خطا بالمدیر وهی الذی
 نبذیه لسهاده تسکیم انه بتفتیش علیه بعض قضاة المدیریة وجد فیها ان شخصه ادعی علی
 وارث میت دیناوا اثبته شرعا وحکم القاضی علی المیت بحضور وارثه مع ان المصر حبه
 فی حواشی الدر المختار عند قوله ولا یقضى علی غائب ولاله وفی جامع الفصولین ونور
 العین والفتاوی الحناییة والفتاوی الانقروبیة وغیرهما من کتب المذهب انه یقضى علی
 الوارث ببینة قامت علی مورثه حتی قالوا اذا کان الوارث غائبا غیبة منقطعة ینصب
 القاضی وکیلا یطلب الخصم ویحکم علیه ویكون مانقه صاحب الدر المختار فی مسئلة
 القضاء علی الغائب من أن القاضی یحکم علی المیت بحضور وصیه وعلی الموکل بحضور
 وکیله الی آخر ما ذکره محتصا بما ذکره فی هذا الموضع وحتی حصل عندنا اشتباه فی ذلك
 والعلم امانة فی اعناق العلماء وبنده ٢٢ من لائحة القضاة یقتضی انه اذا اشتبه امر علی
 المقتی فین ذلک یحرم بطالب الافتاء عما صار الاشتباه فیه من حضرة مفتی افندی السادة
 الحنفیة وبمقتضی ما تصدر به فتواه ینکون العمل فالزم العرض لسهاده انکم تؤمل عرض هذا
 علی حضرة استاذنا شیخ الاسلام بالجامع الازهر ومفتی الدیار المصریة وبما تصدر به افادته
 ینکون العمل (اجاب) الذی ینظر ان قضاء القاضی بالذین علی المیت بحضرة وارثه بعد
 استیفاء ما یلزم لهجة المحکم شرعا صحیح کالقضاء علی الوارث لافرق بینهما فی الیهة اذ
 القضاء فی الحقيقة فیمایتعلق بالمیت انما هو ولیت أو علیه بحضور نائبه الذی هو الوارث
 أو الوصی والمألزم من القاضی ظاهر اهو النائب المذکور فلو قضى علی المیت بحضرة
 وارثه أو علی الوارث ای من حیث کونه نائباً عن المیت صح ویشهد للاول قولهم کفی
 الدر ولا یقضى علی غائب ولاله الا بحضور نائبه ای من یقوم مقامه حقيقة کوکیله
 ووصیه ومتولی الوقف افاد بالاستثناء ان القاضی انما یحکم علی الغائب والمیت لا علی
 الوکیل والوصی فیکتب فی السجل انه حکم علی المیت وعلی الغائب بحضرة وکیله
 وبحضرة وصیه جامع الفصولین وافاد بالکاف عدم المحصر فان أحد الورثة كذلك
 ینتصب خصما عن الباقین الی آخره انتهی ای فی مال المیت أو علیه فالوارث قائم مقام
 المیت الذی هو غائب عن المجلس ادخلته الکاف فتقتضی العبارة انه یقضى علی المیت
 بحضوره کالوصی والوکیل کما ان قولهم انه یقضى علی الوارث ببینة قامت علی مورثه
 وعلی الوکیل ببینة قامت علی موکله وبالعکس فیدان انه یقضى علی الوارث والوکیل وان
 کان موضوع هذه العبارة ان البینة قامت علی المورث بحضوره ثم مات وحضر وارثه
 او قامت علی الموکل فغاب وحضر وکیله أو بالعکس فانه حیثئذ لا یحتاج لاعادة البینة
 سواء کان قبل التعدیل أو بعده بل یقضى بتلك البینة علی الذی حضر من وارث أو وکیل
 أو موکل وقد ذکر محشی الدر العلامة عبدالحلیم بن محمد المعروف بابخی زاده انه لافرق
 بین المحکم علی الاصل أو من قام مقامه فی المال یعنی ان القضاء علی الاصل الذی تعلق

١٢٩٨

١٥

مطلب القضاء علی المیت
 بحضرة وارثه بعد
 استیفاء اللازم صحیح
 کالقضاء علی الوارث

مطلب ینکب فی السجل
 انه حکم علی الغائب أو
 المیت بحضور وکیله
 أو وصیه

مطلب یقضى علی
 الوارث ببینة قامت
 علی مورثه وعلی الوکیل
 ببینة قامت علی الموکل
 وبالعکس

مطلب القضاء على أحد
الورثة قضاء على الميت

به القضاء في الحقيقة ونفس الامر كالميت بحضور وارثه أو وصيه والقضاء على من قام
مقامه كالوارث والوصي من حيث كونه نائبا عن الاصيل على حد سواء وفي فتاوى
مؤيد زاده عن الصغرى ادعى على ميت ديناً فاحضر أحد الورثة وبرهن بالقضاء عليه
قضاء على الميت انتهى فيفيد صحة كل وان القضاء على الميت هو الاصل وعبرة معني
الدرر المذكور نصها قوله لا بحضور نائبه حقيقة ظاهر المتن ان القضاء قضاء على
الغائب أو الميت لا على الوكيل أو الوصي وقد صرح به في جامع الفصولين حيث قال
ويكتب في السجل انه حكم على الغائب أو الميت بحضور وكيله أو وصيه وقوله في الشرح
فيذهب الحاضر خصما عن الغائب الى آخره يعني به قول الشارح ويصير القضاء عليه
كالقضاء على الغائب الى آخره ظاهره ان القضاء على الحاضر فيكون القضاء عليه كقضاء
على الغائب وقد صرح المحندي في فوائده به حيث قال قامت بينة على وكيل فغاب وحضر
موكله وبالعكس او على مورث فأت وحضر وارثه أو على وارث فغاب وحضر وارث آخر يقضي
على الذي حضر بتلك البينة وسيصرح المصنف في آخر التحكيم هكذا أقول لا فرق بينهما في
المآل ولا فرق لاحدهما دون الآخر تدبر كما لا يخفى انتهى فلا يظهر ان كون القاضي
يحكم على الميت بحضور وصيه وعلى الموكل بحضور وكيله مختصا بما ذكر بل يقال نظيره في
الوارث وقد علمت صحة القضاء على الوارث أيضا ويدل لما قلنا من أن القضاء في الحقيقة
فيما يتعلق بالميت انما هو للميت أو عليه الى آخره ما ذكره في الهندية قبيل باب الحبس
والالزام بعد كلام بقوله لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يتحقق له عليه
دينا كان أو عينا لان المقضي له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح
خليفة عنه في ذلك انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم هذا وبناء حضرة مفتي مديرية سيوط
الاحالة على هذا الطرف فيما ذكر لاشتباه حضرة عند تفتيش عملية هذا القاضي الذي
صدر منه هذا الحكم على بند ٢٢ من لأئحة القضاة الذي موضوعه انه عند اشتباه القاضي
في حكم من الاحكام الشرعية في حال نظر الدعوى قبل الحكم فعليه ان يستفتي من مفتي
المديرية فان كان مع ذلك اشتبه الامر عليه بعد فتواه أو اشتبه الامر على المفتي نفسه في ذلك
فيستفتي من مفتي مصر غير مناسب لاختلاف الموضوع والله تعالى أعلم (سئل) بافاد من
نظارة المحفانية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ م مضمونها بعد الاحاطة بما اشتملت عليه
افادة قاضي أفندي الاسماعيلية والعرض المرفوع معها المتضمنة امتناع القاضي
الموما اليه من سماع دعوى ابراهيم منتصر بحقوق له طرف المرحوم حسين أغا رسول
بالنسبة لما تراءى له من عدم استيفاء الاعلام الشرعي الصادر من محكمة بورسعيد
بتوريث المرأة زبيدة للتوفي المذكور وتوكل التكرم بالافادة عما اذا كان يسوغ للقاضي
عدم سماع دعوى المدعي بالدين الى الوارث الحاضر ما لم تثبت وراثته شرعا للتوفي أم
كيف (أجاب) وردت افادة سعادتك المرغوب بها الافادة من هذا الطرف عما اذا كان

مطلب المقضي له وعليه
انما هو الميت في الحقيقة

يسوغ للقاضي عدم سماع دعوى المدعى بالدين على الوارث الحاضر ما لم تثبت وراثته شرعاً للمتوفى وذلك نظر لما أفاده حضرة قاضي أفندي الاسماعيلية في إفادته بأن الاعلام المحرر بوراثة زوجة المتوفى التي يريد المدعى بالدين المطالب من المتوفى اثبات دينه عليها غير مستوفى وليس محكوماً فيه بوراثة هذه الزوجة والذي يقتضيه الحكم الشرعي أنه لا يتوقف سماع دعوى بدين على ميت إذا حضر المدعى شخصاً يدعى أنه أحد ورثته وأنه توفي عنه وعن غيره مثلاً وادعى بدينه المطالب له من المتوفى على الذي أحضره وصحح دعواه على كون ذلك المدعى عليه محكوماً بوراثة قبل ذلك بل لو ادعى رب الدين بذلك على الوارث الذي أحضره فلا يخلو ما إن يقر هذا الوارث بالموت والوراثة أو ينكر فإن أقرب بذلك سأل القاضي عن دعوى الرجل على المورث بالدين فإن أقرب به يستوفيه من نصيبه من التركة وقيل يستوفى منه قدر ما يخصه في الدين ولو أنكر وأقام المدعى بينة على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لأن نصيب هذا الوارث ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعد تحليف عيّن الاستظهار ولو أنكر الموت والوراثة يكلف المدعى اثبات ما أنكره من ذلك حتى يكون خصماً هذا ما يفهم من كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ٢٠ جاسنة ١٣٠٠ مضمونها فيما تقدم وردلها إفادة من ديوان عموم الاوقاف تاريخها ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالنظر شرعاً في دعوى عتيقات المرحوم خورشيد باشا محافظ نغراسكندرية سابقاً على زينب دليبر بشأن حقوقهن في ربيع الاطيان الموقوفة من قبل معتهقن المشار اليه وما فعلته المذكورة من الامور المغيرة لشرط الواقف الموجبة لغرضهن من النظر على الوقف المرقوم واذا ذاك عينت شخصاً يقال له شعبان أفندي محمود كيلا عنهما واذن للشيخ محمد عبد المنعم الجرجاوى بالخصوصة وحصلت المرافعة فيهما من الطرفين بشأن ما فعلته الناطرة المذكورة مما يخالف شرط الواقف وفي الاثناء عزل نفسه الوكيل المذكور وودعت هي بتوكيل خلافة ثم سافرت الى اسكندرية وتكررت المكاتبة بطلبها هي أو وكيل عنها لاتمام القضية فما كانت تحضر ولا تمتثل لتعيين الوكيل بل طلبت احالة النظر في هذه المسألة على محكمة اسكندرية وتصادف ورود إفادة أخرى من ديوان الاوقاف بتاريخ سادس ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ومعها عرض مقدم من عتيقات الاوقاف المودع اليه يتضمن ان الواقف شرط النظر على وقعة هذا المن تكون أكبر جاهاً ورشيده منهن وان زينب دليبر وضعت يدها عليه مجاناً وتصرفت فيه بالاجارة وأضرت به وبصالحهن مع ان أكبر جاهاً والرشيده عن كافة الموقوف عليهن هي فردون احداهن ولا يرغبن ناظرة سواها ويلمسن تعيينها في النظر وأشير في الافادة المحكي عنها الى أنه متى تحقق ذلك شرعاً يقرر لها التقرير بالنظر على الوقف المذكور وان كانت زينب المرقومة غائبة ولو لم يكن

مطلب في كيفية ما يصير
اجراؤه لو أحضر غريم
الميت رجلاً يدعى أنه
وارث الميت وان له عليه
كذا

متصرفه في الوقف المذکور قد كان تحرر لمحافظة اسكندرية باعلانها بذلك وتقسيمها بانها
ان لم تحضر للمحاكمة أو ترسل وكيلها عنها حتى اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها
في المجلس الشرعي وحضرت فريدون أو وكيلها ينظر في ذلك ويجري ما تقتضيه الاصول
الشرعية بدون التفات لمحضور زيب المذکور فوردت افادة من المحافظة ومعهما
مكتابة واردة لها من زيب المرقومة بمضمون انها ناظرة على الوقف المذکور بشرط
الواقف لكونها زوجته وتعلت في المحضر باقامتها بنفرا اسكندرية وانها هي الذي
عليها ولا تحجة اجراء المحاكم الشرعية مقر في سماع الدعوى بالمحكمة المقيم
بدانها المدعى عليه الى ان طاب من الاستفتاء من هذه المسئلة من سيادتكم وانه قد
صدرت الفتوى بالزاهها بالتوجه ترسل لها الاوراق الموجودة بدوان الاوقاف لتعبر
من يقبل التوكيل وبعد اطلاعه عليها والتروى فيها ينوب عنها في المرافعة بالمحكمة
المختصة بذلك ثم وردت افادة من المحافظة ايضا بتاريخ ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠
ومعهما عرض مقدم لها من اقبال در بل احدى العيقات المذکورات بانها لا ترغب
اقامة ناظرة خلاف زيب دلبر المرقومة لانه لا يصلح للنظر على الوقف المذکور سواها وان
العرض المقدم منها ومن رفيقاتها لدوان الاوقاف بطلب ناظرة بدلا عن زيب
المذکور لا تقر عليه لكونه مبني على الاغراء والاتحاد مع شخص يدعى الحاج عثمان
عبد الله الوكيل ورغبت المحافظة النظر في هذا وما سلف ذكره ولما لم يكن هذا مانعا من
سماع دعوى فريدون المذکور وانه لا يتوقف سماعها على حضور زيب المرقومة
لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعى عليها وان الواقف لم يشترط النظر للزوجة كما
قيل منها بل شرطه لا الكبرى جاها والارشاد من الموقوف عليهم وان المراد من طلبها انه
اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها في المجلس الشرعي كسب للمحافظة في ١٨
ربيع الثاني سنة تاريخه تفهيم زيب المذکور بذلك وبانه قد تحدد لها ميعاد ثلاثون
يوما من ذلك التاريخ واذا مضى الميعاد المرقوم ولم تحضر هي ولا وكيل عنها يجري
ما يقتضي لرؤية هذه القضية والفصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعي وان يصبر
تفهمها ايضا بان الدعوى الاولى التي كانت فيها بصفة مدعى عليها كانت رؤيتها منذ
اقامتها بمصر وحصلت المرافعة فيها مع وكيلها كما سلف الذكر وانه من الضروري
حضورها أو حضور وكيل عنها لتفهمها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو عن
المرافعات التي لم يسبق نظرها لا فيما تظر بحضور الطرفين ومقتضى تسميته ومما ورد من
المحافظة علم انه كتب من المحافظة لمحضرة موسى بك ناظر ترسانه اسكندرية الذي هو زوج
المذکور بتفهمها بذلك والآن وردت افادة أخرى ومعهما اجابه من زيب المرقومة
بالاصرار على ما ابدته بافادتها الاولى وانها لا تتحول عنها ولا تقبل الميعاد الذي تحدد لنظر
الدعوى قبل اطلاعها على أوراقها وانها لم تزل تطلب احالة المادة على سعادتك وان

المحافظة تخبرت مع حضرة مفتي أفندي اسکندرية عن ذلك وحضرته أفادها بموافقة
 احالتها على سيادتك كطلب زينب المذكورة فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتك
 والاوراق المتعلقة بهذه المخبرات قادمة لصوب عنايةكم لنشرها بالمطالعة وما يترأى
 لسعادتك في هذه المسئلة يكرم بالافادة عنه لاجراء ما يقتضى (اجاب) وودت مكاتبة
 فضيلتكم وما معهما من الاوراق وما فيها علم ويرام الافادة عما يترأى بهذا الطرف في هذه
 المادة وحيث انه تراءى للعكمة الكبرى الشرعية ان مادة نظر الدعوى من المأذون
 بالمخصومة من قبل فضيلتكم الصادرة في شان ما نسب الى زينب من المخالفات المقتضية
 للعزل السابق نظرها بالمحكمة المذكورة في وجهه من وكلته المدعى عليها المذكورة عنها
 في المخصومة منذ اقامتها بمصر وبعد حصول المرافعة في ذلك عزل نفسه الوكيل المذکور
 ووعدت هي بتوكيل خلافة ثم سافرت الى اسکندرية وان من الضروري حضورها او
 وكيل عنها لتميمها وان نص اللائحة المتعلقة بها انما هو في شان المرافعات التي لم يسبق
 نظرها الا فيما نظر بحضور الطرفين حال اقامتهما بمرکز المحكمة المنظورة فيها الدعوى
 ومقتضى تميمها انه وفي محله فعند ارادة تميم هذه المخصومة بطرف فضيلتكم لا يرى
 هناك مانع من تسكينها او وكيل عنها بالمحضور من أجل ذلك اما نظر الدعوى الثانية
 المتعلقة باستحقاق النظر على هذا الوقف طبق شرط الواقف في وجه خصم شرعى على
 وجه ما توضح بافادته فضيلتكم المذكورة وانه لا يتوقف سماعها على حضور زينب
 المذكورة لكونها في هذه الحالة غير مدعية ولا مدعى عليها فذلك شئ آخر وبذا زمت
 الافادة واذا تراءى لفضيلتكم اخطارها بما ذكره من أخرى لقطع الاعذار
 وزيادة الحرص على صيانة الحقوق فكل ما يوافق يجرى به العمل والله تعالى أعلم
 (سئل) بافادته من قاضي مديرية المنوفية في ١٩ سنة ٣٠٠ مضمونها مرسل محضرتكم
 الاعلام المرفوق طى هذا المتضمن دعوى المرأة اسامى بنت رسلان البدوى
 زوجة المرحوم أحمد حبيب من اهل اسمرمس على على التجار من منشأة بخاني وحكم
 بمنع المدعية من دعواها المذكورة في الاعلام لعجزها عن البينة المثبتة لدعواها وباطلاع
 حضرة مفتي أفندي استئناف بحريء لم يمه أفاد بمصورتها بالاطلاع على الاعلام وجد
 الحكم بمنع المدعية المذكورة موافقا شرعا ولا بأس باعادته لنا لتخليف المدعى عليه نظرا
 لحق القصر المذکورين واقامة وصى لتخليفهم والله أعلم فبناء على ما ذكره من
 حضرة مولانا الاستاذ المشار اليه بعد نشر يف الاعلام المذکور بانوار المطالعة التكرم
 بالافادة هل التخليف المذکور لازم شرعا أم لا واذا كان لازما فهل للقاضي التخليف
 للقصر بدون اقامة وصى أم لا بد من اقامة وصى لاجل طلبه التخليف وهل يحلف كل
 من المدعى عليهما أو المدعى عليه بالقتل فقط (اجاب) صار الاطلاع على الاعلام المحكي
 عنه بافادته حضرتكم المؤرخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ فوجد متضمنا للدعوى من زوجة

١٣٠٠

١

شعبان

١٣٠٠

٢٠

المدعي قتله على على النجار فقط بقتل زوجها بعد المطالبة وحده بما ترتب لها شرعا قبله
بسبب قتله زوجها المذكور المخصر ارضه في زوجته المدعية وأولاده منها القصر الخمسة
ولم يذكر انها وصى على القصر ولم يوجد من احد دعوى بالولاية عليهم غير ها ولما أثبتت
وفاة الميت وانحصار ارضه فيها وفي أولاده منها المذكورين عجزت عن اثبات دعواها القتل
ولم تلتزم بمين المدعي عليه فغنت فهذا كاف بالنسبة لدعواها المسطرة بهذا الاعلام
بالاحالة عن نفسها فقط فلا تخالف بالنسبة لهذه الدعوى وان كان حق القصر في الدعوى
باقيا حتى لو وجد وصى عليهم في المستقبل يكون له الدعوى ويرتب عليها ما تقتضيه
كما انهم لو بلغوا أو بعضهم يكون لهم الدعوى كذلك ويرتب عليها ما تقتضيه بحسب
حالتها ولا يتبقى التحليف بالنسبة للقصر الا بعد دعوى بالولاية عليهم تقتضى التحليف
والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من قاضى مديرية بنى سويف مؤرخة ٤ جمادى الاولى سنة
١٣٠١ اوقيدت في منه مضمونها صورة المرافعة المرسله مع هذه صدرت لدى حضرة الشيخ
خايل عثمان نائب المحكمة سابقا مذ كونا غائبين باجازة وصار نسطها وعرضها على حضرة
مفتي المديرية للاستفهام عما اذا كان للقاضى ان يبنى على ما سمعه النائب أولا ويصير
استئنافا وبهذا اطلاع حضرة على ما حوته كتب عليها ما تراءى لحضرة ومن مقتضاها
حصول الاشياء له ونزوم عرضها على مسامع فضيلكم فلهاذا وجب عرضها للتركز علينا بما
هو لازم فيها (وصورة ما كتب من المفتي المذكور شرعا على صورة المرافعة المذكورة)
بالاطلاع على هذه الصورة وحدثت متضمنة صورة دعوى صدرت من سعد خطاب عن
نفسه وبوكالته عن زوجته لعج وولايته على أولاد ابنه المقتول وهم صبيح ويدر و أم النصر
القاصرون ومن المرأة حفيظة بنت محمد عيسوى عن نفسها على رجل يدعى الشيخ احمد
الهجان بانه قتل مورثهم عيسوى لدى حضرة الشيخ خليل عثمان نائب محكمة بنى سويف
سابقا ومطلوب الاستفهام مني عما اذا كان حضرة القاضى له ان يبنى على ما سمع النائب
أولا ويصير استئنافا الى آخر ما وردلى من حضرة القاضى والحال انه وان كان ما ذكره
في الدر المختار بما نصه ويقضى النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه وهو قضاء
الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضى ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب
وعكسه خلاصة اهـ هذا يفيد بظاهره ان القاضى له ان يبنى على ما سمعه النائب
وعكسه على انى قد فهمت منه ان المراد بالنائب هو من ينييه القاضى بدليل قوله
باخبار النائب وما ذكره في الهندية بما نصه ولو ان قاضيا عزل عن القضاء ثم رد بعد ذلك
الى القضاء فانه لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه الاول من القضاء لانسان على انسان
اذا لم يتذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عند ائى حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما اقامه
اذا قامت البينة بحق عنده لانسان على انسان فقبل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء
فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدعى يكلف اعادة البينة تذكر او لم يتذكر كذا في

مطلب يقضى النائب
بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه
مطلب لو عزل القاضى
عن القضاء ثم رد لايقتضى
بشئ مما كان في ديوانه
ان لم يتذكر اجماعا وكذا
لو تذكر عند الامام

مطلب لو عزل القاضى
بعد اقامة البينة ثم اعيد
فرفعت اليه تلك
الخصومة يكلف المدعى
اعادة البينة تذكر أو لا

جمادى الاولى سنة

١٣٠١

١٥

مطلب لو أن قاضيا قلد
القضاء وأذن بالاستخلاف
فأمر رجلا لسمع الدعوى
والشهادة ويسأل عن
الشهود وسمع الاقرار
ولا يحكم بذلك بل
يكتب الى القاضي لم
يكن لهذا الخليفة أن
يحكم وإذا رفع الامر الى
القاضي لا يقضى بما وقع
بل يامر باعادة البينة

مطلب ما وجدته في ديوان
قاض قبله لا يعمل به

محيط السرخصى اه وهذا يفيد ان القاضى ليس له ان يبنى على ما سمعه النائب فقد
حصل عندي من عبارتي الدور الهندية اشتباه في صحة بناء القاضى على ما سمعه النائب
في هذه القضية وذلك فضلا عما حصل عندي من الاشتباه ايضا في خلل هذه الدعوى
من وجوه فيستل عن ذلك من سعادة صاحب الفضيلة استاذنا شيخ الاسلام مقفى أفندي
عموم الديار المصرية وأرخه في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (اجاب) حيث كان
سماع هذه القضية بمعرفة النائب السابق قبل عزله من هذه الوظيفة ولم تتم حتى
عزل وكان من الازوم نظرها والمحكم فيها بطرف حضرتمكم ومن المعلوم ان النائب
المذكور كان مولى القضاء على حسب ما هو مخصص لنواب المحاكم وقد عزل قبل اتمامها
فالذى يقتضيه المحكم الشرعى استئناف سماعها منكم وبعد استيفاء ما يلزم يحكم فيها حسبما
يقتضيه الوجه الشرعى وهذا على فرض كون النائب مخصصا له في اصل توليته سماع
مثل هذه القضية وان لم يفوض القاضي اليه ذلك عند غيبته وليس مخصصا له المحكم
بالقصاص وليس للقاضى التفويض له به بل ينفرده القاضي كما هو المتبادر من بند ٤٩
من لائحة المحاكم الشرعية فيكون حكم هذا النائب حينئذ حكم استخلاف القاضي
رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويستل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم
بذلك وقد ذكر في الهندية من الباب الخامس من القضاء عن الخاتمة لو أن الامام قلد
رجلا للقضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة
ويستل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب الى القاضي وينهى
اليه حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وإنما يفعل ما أمره القاضي
وإذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع
المدعى والمدعى عليه ويامر باعادة البينة فاذا شد هدا وبذلك بحضور الخصمين حينئذ
يقضى القاضي بتلك الشهادة قال وهذه مسئلة يغاط فيها القضاة فان القاضي يستخلف
رجلا لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى
القاضي انهم شهدوا عندى بكذا او يكتب الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه
أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده فلا يصح هذا القضاء
لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار
الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا
الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يكذب فعول له شهودا الا أنهم غير عدول
وقد لا تتفق الفاظهم ففوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة اه وكذا على فرض
كونه أى النائب يملك المحكم في مواد القصاص ايضا وقد عزل قبله بعد سماع الدعوى
والشهادة فان غيره يستأنف لما في الهندية من الباب الثالث عشر من القضاء وما وجد
القاضى في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينفذه

حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسى واجمعوا انه لا يعمل بما يجدي
ديوان قاض قبله وان كان محتوما كذا في البرازية اهـ والوجه التي أشار اليها حضرة
مفتي المديرية في خلال ما سبق نظره في مدة النائب السابق بعد المذاكرة منكم في شأنها
مع حضرته وتوضيها يجري التفرز عنها حال استئنافها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة
من نظارة المحقانية مؤرخة ١٧ رجب سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص سمي حسين عوض
من اسكندرية أنهى للعقانية بان بنته زينب كانت متزوجة بالشيخ محمد الملاح وتوفى عنها
وعن أولادها منها ومن أخرى تدعى مريم السوداء مستولته وبأحالة ثبوت الوراثه من
بيت المال على محكمة اسكندرية الشرعية بشخص يدعى ابراهيم الملاح ادعى أن
المستولدة المذكورة زوجة لآل في المحكي عنه وصار سماع شهادة الشهود الذين
أحضرهم المدعى على غير حقيقة الى آخر ما أورده وبالإستعلام من المحكمة المذكورة
عن الكيفية وردت افادة قاضيهام مع ضرورة المرافعة التي حصلت بها في القضية المذكورة
تتضمن الحكم بانحصار ارث المتوفى المرقوم في زوجته زينب ومريم وأولادها منها فبناء
عليه وعلى ما تدون بالفقرة الثانية من البند الثالث من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية
هاهي تلك الصورة مع الاربعة أوراق مرسلة طيه تؤمل النظر فيها والتسليم بالافادة
(ومضمون المرافعة) حضر بالمجلس الشرعى بين يدى القاضى واعضاء المجلس المشار
اليه ابراهيم الملاح بن ابراهيم بن صالح الملاح والحاج حسين عوض من اسكندرية
ابن المرحوم أحمد بن عوض العدوى وبعد التعريف عنهما ادعى ابراهيم الملاح بوقوله
ادعى بطريق توكيلى عن كل من الحاجة مريم بنت عبد الله زوجة ومعتقة المرحوم
الشيخ محمد الملاح بن عبد الرزاق الملاح ابن السيد اسمعيل الملاح وبنتيهام آمنه
ومحبوبة البالغتان المرزوقتان لهما من زوجها المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور الو كالة
العامنة المفوضة لرايه وقوله وفده لى كل شئ يصح التوكيل فيه شرعا ما عدا بيع
العقار ورهنه وهبته ووقفه والاقرار بذلك وقبل ذلك من وتحرر بذلك اعلام
شرعى من هـ هذه المحكمة فى ٢١ صفر سنة ٣٠٢ وسجل بخره ١٢٨ على الحاج
حسين عوض المذكور هذا وهو الوكيل الشرعى العام عن بنته زينب زوجة
المرحوم الشيخ محمد الملاح المذكور وانه فيما قبل تاريخه توفى المرحوم الشيخ محمد
الملاح ابن المرحوم الشيخ عبد الرزاق ابن السيد اسمعيل الملاح وانحصر ميراثه
الشرعى فى كل من زوجته المصونة الحاجة مريم بنت عبد الله السوداء معتقة المرحوم
الشيخ محمد الملاح المذكور اراتى أعتقها وهو يملكها والمصونة زينب كريمة الحاج
حسين عوض المدعى عليه هـ هذا وفى بنتيه من الحاجة مريم المذكورة هما محبوبه وآمنة
الموكلتين المذكورتين وفى ولديه من زينب المذكورة هما محمود ومجدة من غير شريل
ولا وارث له سواهم وان من جملة ما هو مخاف عن المتوفى المذكور تحت يد موكلة المدعى

عليه

عليه زينب المذ كورة هذا الريال أبو مدفع الحاضر بهذا المجلس وأشار إليه بيده الموروث
عن المتوفى المذ كورة للورثة المذ كورين بالقريضة الشرعية وبين نصيب مال كل من
الورثة المذ كورين منه وطالب المدعى عليه برفع يده موكلته عما يخص موكلاته الثلاث
المذ كورات في هذا الريال وبينه وسال سؤاله عن ذلك وسئل من المدعى عليه فاجاب
بالاعتراف بتوكله عن بنته زينب المذ كورة على الوجه المسطور وبوفاة المتوفى المذ كور
عن زوجته زينب موكلته وفي ولديه منها المذ كورين وفي بنتيه من مستولديه الحاجة مريم
المذ كورة هما محبوبة وأمنة المذ كورتان من غير شر يك وبوضع يده موكلته زينب
المذ كورة على هذا الريال وانه من ضمن ماتر كه المورث المذ كور وأكرتو كيل المدعى
المذ كور وعق الحاجة مريم المذ كورة العتق المنجز من المتوفى المذ كور وزوجيته له
ثم كلف المدعى اثبات دعواه فاحضر الحاجة مريم المذ كورة فحشد التعريف عنها بشهادة
الشهود صدقت على توكل المدعى المذ كور عنها على الوجه المسطور ثم يلى جميع دعواه
المذ كورة وأقام شاهدين على توكله عن محبوبة وأمنة المذ كورتين حسب الدعوى
وقبوله ذلك وأحضر أيضا شاهدين شهدا بتوكل زينب المذ كورة لوالدها المدعى عليه
حسب الدعوى وقبوله ذلك وزكيت الشهود سرائم علنا فيكم القاضي والعضوان
بالتوكيل المذ كور على الوجه المسطور بحضور المدعى والمدعى عليه ومريم والشهود
والمزكين للوكيلين عن موكلاتهما ثم أحضر المدعى شاهدين شهدا كل منهما بأن المورث
المذ كور توفي وانحصر ميراثه الشرعى في كل من زوجته زينب بنت حسين عوض
المدعى عليه المذ كور هـ هذا ابن أحمد بن عوض والحرملة الحاجة مريم بنت عبد الله
السودانية معتقة وزوجة المتوفى المذ كور التي أعتقها وهو يملكها وفي ولديه من زينب
المذ كورة محمد ومنجدة وفي بنتيه من زوجته مريم المذ كورة هما محبوبة وأمنة من غير
شر يك ولا وارث له سواهم وأحضر أيضا شاهدا آخر وشهد في وجه المدعى عليه مثل
شهادة الأولين وأحضر شاهدا رابعا قدم في وجه المدعى عليه بأن الحاجة مريم بنت
عبد الله السودانية كانت مملوكة للمتوفى المذ كور مملوكا صحيحا وأنه في حال حياته وصحته
وسلامته أعتقها وهو يملكها اعتقا منجزا وعقد عليها عقد نكاح صحيح شرعى فطعن المدعى
عليه في أحد الأولين وفي الثالث والرابع بانهم مدائرون صيغ ويجلسون في القهاوى
فزكيت الشهود سرائم علنا بالمرىق الشرعى فحكم الحاكم الشرعى وأعضاء المجلس للورثة
المذ كورين هـ على موكلة المدعى عليه بحضور وكيلها المذ كور وفي وجهه بوفاة المورث
المذ كور وانحصار ارثه الشرعى في زوجته زينب بنت المدعى عليه المذ كور ومريم
السودانية التي أعتقها وهو يملكها وفي بنتيه من مريم هما محبوبة وأمنة وفي ولديه من
زينب هما محمد ومنجدة من غير شر يك وأمر الوالد المدعى عليه المذ كور برفع يده موكلته
عما يخص موكلات المدعى المذ كور في هذا الريال وبين ذلك القدر وتسليم ذلك للمدعى

الوكيل ليحوز له مولاته المذكورات تفاضلا بينهما وبين مالكل منهن حكما وأمر
صحيحين تأمين للسبب المشروح بحضور الخصمين والشهود (أجاب) وردت مكاتبة
الحقانية عينه ومأمعها من صورة المرافعة والحكم الصادر من محكمة اسكندرية
بوراثة ورثة الشيخ محمد الملاح وانحصار ارثه فيهم وهم أولاده الاربعة وزوجته زينب
ومريم عتقته التي ثبتت عتقه لها وهو يملكها وتزوج بها حال حياته المحرر بذلك اعلام
شرعى مسجل حسب ما استفيد مما ورد للنظارة من المحكمة المذكورة ضمن هذه الاوراق
التي منها التثبيتي الصادر من حسين عوض والد احدى الزوجتين المدعوتين زينب
للحقانية وحيث ان مجرد الشكوى على الوجه الذي ذكره بعد صدور الحكم مستوفيا
شروط العتق وتحرير الامم لان وتسجيله بما هو المقصود ومن اثبات وراثة مريم وعتقها
من معة حال حياته لا يقتضي بطلان الحكم لزم تحريره للعلومية والله تعالى اعلم
(سئل) بافادته من نظارة الحقانية بتاريخ ٢٨ محرم سنة ٣٠٣ مضمونها شخص يدعى
خالد افندي فهمي بصفة كونه وكيل عن سرور اغا ناظر وقف المرحوم محمد قفطان باشا
مقام عليه قضية في محكمة مصر الكبرى الشرعية من زينب هانم بنت رستم بك بشان
استحقاقها في الوقف المرقوم وقد اكثر الشكوى لنظارة الحقانية في جانب المحكمة
المشار اليها من جهة تكليفه باحضار شاهد يزعم عدم تكليفه به شرعا مستدلا بنصوص
وفتاوى قدم صورتها وطلب استفتاء فضيلتكم في هذه المادة وحيث انه بالنظر لذلك
طلب من المحكمة المذكورة صورة المسجل بها في هاته القضية ووردت بافادته رقم ٤ محرم
سنة ٣٠٣ فلهذا اقتضى ترقيته لفضيلتكم وارسال الصورة المرقومة وأوراق
التشكيات بما فيها صورة الفتاوى وقد راجع جميع بالمحافظة خمس عشرة طلى هذه فالاكمل
النظر فيها والتكرم بافادته النظارة عما يقتضيه المنهج الشرعى في تلك القضية وما ل
هذه المادة دعوى اخراج الواقف بماله من الشرط جملة أشخاص من وقفه المذكور
منهم زينب هانم بنت رستم بك عتيق الواقف من قبل خالد افندي المذكور بالوكالة
عن سرور اغا ناظر الوقف المرقوم في وجهه وكيلها الشرعى بعد دعواه باستحقاقها بطريق
الوكالة عنها في الوقف المذكور حسب الشروط وتكليف خالد افندي المذكور اثبات
دعواه الانحراج بعد انكاره وقد أتى بشهود متعددين فردت شهادة البعض لعدم
المطابقة وقد كفي شأن شهادة أحدهم المدعى حسنا شعبان البرادعي انه طلب احضار
شاهد آخر خلاقه مع مطابقة شهادته وشهادة آخر للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهم
الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته فعارض في ذلك خالد افندي المذكور
واحتج على حكام الشرع المذكورين بعبارات من كتب الفقه من جملتها ما في الفتاوى
الهندية في الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي ان يفعل وما لا يفعل
قال في الاصل اذا ارتاب القاضي في أمر الشهود ففرق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم

مطلب فيما اذا ارتاب
القاضي في أمر الشهود

صفر
سنة
مطلب الشهادة لا ترد
بمجرد التهمة

١٣٠٣

٧

مطلب فيما ترد به الشهادة
ولو عرف القاضي
الشاهد بجرح أو عدالة
لا يسأل عنه

مطلب فيما يشترط
مجاوزة التعديل

ذی الحجة

١٣٠٣

٣

أيضا أين كان هذا ومتى كان هذا ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وإن كان لا يجب هذا على الشهود في الأصل فإذا افرقهم فإن اختلفوا في ذلك اختلافا يفسد الشهادة ردها وإن كان لا يفي - دها لا يرد ها وإن كان يتهمهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة هذا آخر مناقلة المعارض وفيها من الباب المذکور بعدما ذكر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا اتهمتم - م ورأيت الريسة فظننت أنهم شهدوا الزور أفرق بينهم وأسألهم عن المواضع والاسباب ومن كان معهم - م فإذا اختلفوا في ذلك فهو ذا عندي اختلاف أبطل به الشهادة كذا في المحيط انتهى (أجاب) وردت مكتوبة المحقانية هذه وما تضمنته هي وباقي أوراق هذه المادة علم والذي رؤي بهذا الطرف أن يتحرر من طرف نظارة المحقانية إلى المحكمة الشرعية الكبرى بمصر بأن تطلبها الحضور شاهد آخر خلاف حسن شعبان البرادعي الذي شهد شهادة مطابقة للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهم الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته المذكورة عندهم أن كان ذلك جاء من الاخبار سر اجبا ينافي عدالتهم أو كان القاضي عرف هذا الشاهد بجرح لما في البحر عن الملقط القاضي إذا عرف الشهود بجرح أو عدالة لا يسأل عنهم انتم - م كفي تكملة رد المختار من أوائل الشهادات فلا مانع منه كالمحقق في هذا الشاهد ما يفسد شهادته ولا ينافي ذلك ما استند إليه خالدا فندى المذکور وإن لم يوجد شيء من ذلك فعلى حضراتهم التقصص عن حال هذا الشاهد سر اتقصصا تاما فإن عدل عن له اختلاط به ويعرف أحواله من أهل الثقة والامانة ممن يعرف الشاهد بأنه ملازم للجماعة صحيح المعاملة في الدينار والدرهم مؤد للامانة صدوق الانسان مجتنب للكباثر وللأصرار على الصغائر وما يخل بالبروكة قبلت شهادته بعد تزكية العلانية أيضا ولا يحتاج إلى شاهد آخر بدله ولا طلب من المدعي شاهد عوضه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من نظارة الداخلية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ مضمونها أنه ورد للداخلية الأوراق التي مع أفادتهما من مديرية أسنا بأفادة منها وعلم منها أنه لما صار ثبوت وفاة محمد باشا حسن مأمور مالية الخرج طوم تحرر بذلك أعلاما شرعيان أحدهما من محكمة أسوان محكوم فيه بالتحصار ميراثه الشرعي في ولده القاصر المسمى بالحارث المرزوق له من مستولديه كرفدان من غير شريك والثاني من محكمة أسنا محكوم فيه بمصر ميراثه في زوجته كلفدان الحجر كسيرة وابنها أجد الملقب بالحارث ولا اختلاف الحكم في الأعلامين صار أحالة نظره - م على حضرة مفتي المدربة فرغب مرض هذه المادة على سيادتكم وما يصدربه الحكم يتبع اجرائه وهذا الزم ترفيحه لفضيلتكم والأعلامان مع باقي الأوراق عدد ٢٩ مرفوعة معها لورود الافادة بما يقتضي (أجاب) قد فهم ما تضمنته مكتوبة الداخلية يمينه المؤرخة ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ م مضمون ما فيها من الأوراق والذي يقتضيه الحكم الشرعي أنه لا مانع من العمل بما تضمنته اعلام قاضي أسوان من ثبوت وفاة المتوفى وأقامته وصحيا مختارا

من قبله ووراثته ابنه القاصر له وما تضمنه اعلام قاضي اسف الماتر من ثبوت زوجية
كفدان أم الولد القاصر المذكور ووراثته الزوجها المتوفى المذكور أيضا اذا استوفى
كل من المحكمين المذكورين شرائط العتقة ولا يضر في ذلك الاختلاف بين الاعلامين
المذكورين بالتصريح في الاول منهما بحصر الارث في الابن المذكور في دعوى الوصي
المختار وشهادة شهوده لجملة على عدم العلم بوارث آخر وبالتصريح في الثاني بزوجة
الزوجة المذكورة وبنوة الابن وكونهما الوارثين له فتقبل شهادة شهودها بعد الحكم
الاول لعل على علمهم بذلك فينفذ كل منهما ولو كانا من قاض واحد حيث اختلف
تاريخ المحكمين واستوفى كل منهما شرائطه والتحقيقات السياسية التي اخرجت بمعرفة
مدير اسنا بعد صدور الحكم الشرعي وماتراى له من مخالفة شهادة الشهود
الاول لما قرر به لديه بعد الحكم لا يقتضي بمجرد نقض الحكم الاول شرعا كما ان حصول
الاختلاف في اسم جده المتوفى بكونه لا في الاعلام الاول وعبد في الاعلام الثاني
مع كون المتنازع في شأنه واحدا معروفا لا يضر لجواز تعدد الاسماء والله تعالى أعلم

(كتاب الشهادات)

مطلب لا يضر الاختلاف
في اسم الجسد مع كون
المتنازع فيه واحدا معروفا

(سئل) في رجل كان واليا على بلد ويطالب منها المطالبين فوقعت بينه وبين اهل
البلد عداوة دنيوية وسبوه وقذفوه ثم حصل بينه وبين رجل دعوى فاراد خصمه ان
يتيم عليه بينة من الجماعة الذين حصل منهم القذف والسب فهل لا تقبل شهادتهم عليه
واذا كان مع المدعى بينة هم اخوته تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا (اجاب) لا تقبل
شهادة العدو على عدوه ان كانت العداوة دنيوية والاقبلت وشهادة الاخ لاختيه
مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووجهة بيت المال
وعليه ديون وخلف تركه بمكان سكناه مع زوجته فادعت زوجته باشياء من تركه انها
ملكها وادعى وصيه انها ملك الميت وعنده بينة من عتقائه المتوفى تشهد له بانها
ملك المتوفى الى حين وفاته فهل تقبل شهادة العتقاء بان الاشياء المذكورة ملك معتقهم
واذا تعللت الزوجة أو وكيلها بان بينها وبين العتقاء عداوة بسبب انه وقع بينها وبين
العتقاء خصامة ومشاركة لا عبرة بهذا التعلل ولا يكون ذلك قاذحا في شهادتهم (اجاب)
صرحوا بقبول شهادة العتقاء لمعتقهم والطعن بطلاق الخصامة لا يكون موجبا لرد الشهادة
ولا تثبت العداوة التي ترد بها الشهادة الا بنحو قذف وجرح وقتل ولى كما في الدرر النافذة
ثبت بالوجه الشرعي ما يمنع قبولها وادت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
نصف بيت وباقيه لمطلقة استأجرته منه بقدر معلوم لكل شهر فترتب له عندها مدة
معلوم مدة أشهر ماضية طلبه منها فادعت انه كان سكن معها مدة أشهر وهي على نصيبه
قبل ملكه لنصف البيت المذكور وقد غي عنها شرط عليه السكنى منه بالاجرة وبيع
أخوها عليه بينة بذلك بعد انكاره شرط السكنى معها بالاجرة فهل اذا ثبت بالبيت

مطلب لا تقبل شهادة
العدو على عدوه ان
كانت العداوة دنيوية
٢٥ ١٢٦٤
مطلب تقبل شهادة
الاخ لاختيه

ذى الحجة
٢٧ ١٢٦٤
مطلب لا تثبت العداوة
التي ترد بها الشهادات
الا بنحو قذف وجرح
وقتل

سنة

محرم

١٢٦٥

•

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٨

الشرعية ان بين الشهود والمشهود عليه عداوة ذنبوية بخوف قذف في ضمن مخصوصة
وتعصب يدينهما لا تقبل شهادتهما ويحكم عليهما بدفع مبلغ الاجرة المعترقة بها لمطلقها
المذكور (اجاب) ليس كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه يصير عدوا له كما توهمه
بعض المتفقهة ولا ترد الشهادة بمطلق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا
كشهادة المقتول وولييه على القتال والمجروح على الجراح والمقذوف على القاذف
والمقطوع عليه الطريق على القاطع كافي حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق عنده ثلث بقرة بنتا جها رثاعا عن أبيه فانكر
واضع اليد دعوامه وطلب من المدعي بينة فجهز ثم بعد مدة اراد اقامته بينة بينها وبين
المشهود عليه عداوة بخوف قتل فهل لاتصح شهادتهما عليه ولا تقبل (اجاب) صرحوا بانه
ليس كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة ولا
ترد الشهادة بمطلق العداوة انما ترد اذا كانت العداوة لاجل الدنيا كشهادة المقتول
ولييه على القتال والمجروح على الجراح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق
على القاطع كافي حواشي الاشباه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
بنوا في سوق الباعة بناء على وجه أن هذا الموضع ملكهم وتعضدوا ببقية استند في اثبات
ملكيتهم القدر الذي بنوه من الشارع بان جماعة من البلد كتبوا محضرا متضمنا أن
ما بنوه ملكهم مستندين في ذلك الى أن من كانوا يجلسون في هذا الموضع للبيع والشراء
في السوق كانوا يدفعون الاجرة الى أصول البائنين فعارضه فقيه آخر بانه يشترط في الشهادة
بالفقار التحديد واستناد الشهود الى أصول البائنين كانوا يأخذون الاجرة من الجالسين
فيه للبيع والشراء لا يفيد الملك ولا يعد بذلك من بني واضعا يده لان الشارع لا يملك
وأخذ الاجرة ممن جلس فيه للبيع والشراء ظالم فمن الحق منهما (اجاب) الشارع المعد
لمصالح العامة لا يملك بمجرد هذه الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض
موته فسل عند اشتداد المرض في بيان ماله فقال مالي كذا وكذا وعين قدومه الحامل
له على ذلك أخوه وأبوه ثم مات والناس الكثيرون يشهدون بان جميع المال الذي في حاصله
والد كان وبيته مشترك بينهما وبين أخيه فهل اذا كان له وارث غير الاب كزوجة وابن
منه ياخذان مافرض لهما شرعا من تمام نصف المال المشهود بانه مشترك ولا يقرض
ارثهما على ما عينه المريض (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان للميت المذكور مالا آخر
سوى ما عينه في مرضه يكون تركته عنه يقسم بين جميع الورثة بحكم القرينة الشرعية
ولا يمنع من ذلك قول المريض مالي كذا كذا اذا لا يثبت بذلك ملك لغيره فيماعداه شرعا
واقبه تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاعا معلوما طلبته منه زوجته فاعطاه لها على سبيل
الرديعة بحضرة بينة تشهد بذلك فاخذته الزوجة وبقى تحت يدها أمانة الى أن مات الزوج
عن ورثة فهل اذا أنكرت الزوجة وشهدت البينة بان هذا المصاع المذكور والحاضر

صفر سنة

١٢٦٥

ربيع الاول
١٨

١٢٦٥

جادی الاولی

١٢٦٥

٢٩

فی مجلس القاضی و دیعة عندها یكون تركه و یقسم بین جمیع الورثة و یحكم بهذه الشهادة
ولولم یعلما ورنه و هل اذامات رجل عن و رثته قاصرین و غیرهم فادعت الزوجة بمهر
جسیم قبل الزوج المیت فاعترف به البائعون فهل یلزم ما اعترفوا به فی نصیبهم ولا یلزم
القاصرین لاسیما و هنالك بینة تشهد بان المهر المدعی أقل مما ادعته المرأة المذکورة
(أجاب) اذا كان المصاغ المذکور حاضرا بالمجلس تنکفی الإشارة الیه فی الدعوی
والشهادة و اذا تم نصاب الشهادة من الورثة البالغین و أدیت بلغظها سری علی جمیع
الورثة و یمنع منها ما تعورف تبجیله من ذلك حیث دخل بها و فی الدر من الاقرار أحد الورثة
أقر بالدين المدعی به علی مورثه و جده الباقون یلزمه الدین کله یعنی ان و فی ما ورثه به
و قبل حصته و اختاره أبو الیث دفعا للضرر و لو شهد هذا المقدم مع آخر ان الدین كان علی
المیت قبلت اه ای یؤتی علی الجمیع والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشتری دارا
بمئ معلوم و وضع یدیه علیها فحوس و ثلاثین سنة و تصرف فیها بالهدم و البناء ثم مات
البائع فانكروا رثته البیع فهل اذا كان عند المشتري بینة تشهد له بالشراء تقبل ولا یشرط
فی صحة الشهادة ذکر اذرع الدار و تنکفی إشارة الشاهد لمابدون ذکر الاذرع (أجاب)
اذا أشار الشاهدان الی الدار فی شهادتهما کفی ولا یشرط ذکر اذرعها ولا بیان حدودها
و الحال ما ذکره والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل اشتری طاحونة من رجل آخر و وضع یدیه
علیها مدة من السنین ثم فی سنة تار یخه طاحونة من اهل الی الناحية الی فیها
الطاحونة و ادعوا علی واضع الید المذکور بان الطاحونة ملکهم و ملک باقی و رثته
والدهم و أعمامهم و سئل من المشتري واضع الید المذکور عن ذلك فعرف انه اشتری
الطاحونة المذکورة من مدة خمس سنوات تقدمت علی تار یخه من الرجل البائع له
وان الرجل البائع له و رثتها من والده وان والده اشترىها من المدعی و شرکائهم
بمئ معلوم فی سنة ١٢٤١ علی ید قاضی الناحية و تصرف فی ذلك مدة حیاته
بالادارة و الاجارة و قبض الاجرة و بالهدم و البناء و الترمیم الی ان مات و تولى بعده علی
ذلك ولده و تصرف فیها ایضا الی ان باعها له و أقام بینة شهدت بیع المدعی و شرکائهم
للطاحونة المذکورة لوالد البائع لواضع الید المذکور فی سنة ١٢٤١ بمئ معلوم
مقبوض یدهم کل منهم یدیه ما یخصه علی ید قاضی الناحية و لم تفصل البینة نصیب
کل من البائعين بل ذکروا الثمن اجمالا انه مقبوض ید البائعين کل یدیه ما یخصه
بعرفة القاضی فهل تكون هذه الشهادة صحیحة و یثبت البیع أولا (أجاب) حیث
شهدت البینة بیع العین المشترکة صفقة واحدة من ملاکها بمئ معلوم بعد الدعوی
بذلك کذلك فلا مانع من قبولها و المحکم بها والله تعالی أعلم (سئل) فی وکیل عن زوج
أخيه و ولده البالغ و الوصایة الشرعیة علی بقیته القاصرة یدعی ان أخاه كان یروی غیظا
فارادجاره حرا لاسیما منه فتشاجر اخوه مع جاره فخر ابن الجار من البلد و معه فرارقی فیسق

سنة جمادى الاولى

مطلب الشهادة ان
وافقت الدعوى قبلت
والالا
مطلب شهادة الاقارب
لبعضهم مقبولة ماعدا
شهادة الاصل لفرعه
وعكسه

٣٠ ١٢٦٥
مطلب يجب موافقة
الشهادتين لفظا ومعنى
عند الامام واكتفا
بالموافقة معنى

جمادى الثانية

٥ ١٢٦٥
مطلب برهن على انه لم
يكن في ذلك اليوم في
ذلك المكان بل في مكان
كذا لا تقبل

حر به فضر به أبا المدعى عمدا في جنبه اليسار ولم تنفذ الحر به منه بين الظهر والعصر
في شهر مسرى سنة ١٢٦٠ ومات بسبب ذلك في ضحوة اليوم الثالث وطالب المدعى
عليه بما يترتب عليه شرعا وأنكر ذلك ابن الجمار المذکور فأحضر المدعى شاهدين
فشهد أحدهما بان ابن الجمار المذکور ضرب المتوفى بمزراق فيه حربة سوداء اللون
في جنبه اليسار ولم تنفذ الحر به من جنبه ومات في اليوم الثالث بسبب ذلك وشهد
الآخر بان ابن الجمار المذکور ضرب المتوفى المذکور بمزراق فيه حربة طرفها أبيض
في سرة المتوفى وقاربت النفوذ من ظهره ومات في ظهر اليوم الثالث بسبب ذلك فهل
هذه الشهادة موافقة للدعوى أم مخالفة لها لكون المدعى يدعى أن الضرب في
الجنب اليسار وان الموت في ضحوة اليوم الثالث واحد الشاهدين شهد أن الضرب في
سرتة وأنه مات في ظهر اليوم الثالث أم لا وهل اذا طعن المدعى عليه بان بلدهما
نصفان سعدو حرام وان الشاهدين من النصف الآخر وثبت ذلك وان أحد الشاهدين
قريب المتوفى ترد شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت
والالا ويجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى بطريق الوضع عند الامام واكتفا بالموافقة
المعنوية قال الشهادة على الوجه المذکور لا يثبت بها القصاص واذا تحققت العصبية
الموجبة لتهمة الشاهدين بين يدي القاضي لا يكون له قبول الشهادة وشهادة الاقارب
لبعضهم مقبولة ماعدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات قبلا عن ورثة بالغين فادعوا على رجل آخر انه ضرب المقتول المذکور عمدا حال
حياته بمحرقة من الحديد رمى على مزراق من الحشب فاصابته في عينه اليمين وغاص
الحديد فيها مقدار قيراطين فوقع على الارض مغشيا عليه ومكث بعد ذلك ثلاثة أيام
ومات بذلك في تاريخ معلوم في محل معلوم فسئل المدعى عليه عن ذلك فجهده كليا فبرهن
ورثة المقتول على دعواهم المذكورة فقبل تركية الشهود وحكم القاضي ذكر المدعى عليه
انه كان في التاريخ المذکور غائبا ولم يكن حاضرا فيه ومعه بينة بلغت حدا لتواتر فهل
اذا شهدت بينة المدعى عليه بانه لم يكن حاضرا في التاريخ المذکور وبطلت حدا لتواتر
تقبل ولا يحكم على المدعى عليه بالقتل ولا بالدية (أجاب) في البرازية من نوع الشهادة على
المنفى ما نصه شهد انه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا كذا فبرهن على انه لم
يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي
صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكره في النوازل عن الثاني شهدا
عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو
قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه انه لم يكن يومئذ في مكان لا تقبل لكنه قال
في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع
الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات

جمادى الثانية سنة
مطلب شهادة النفى
المتواترة مقبولة

لا يدخلها الشك اه وفي شرح الدر المختار شهادة النفى المتواترة مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) فى رجل معاملاً لرجل آخر والآخر ذو شوكه فارسل معاملة رسولاً من طرف المحاكم
أحضره فى بيته وادعى عليه بقدر من الدراهم فانكر المدعى عليه وطالب ان يحاسب
المدعى فلم يجبه لذلك وكتب عليه وثيقة بالمدعى به من غير علم من المدعى عليه واشهد
عليه فى الوثيقة خادم المدعى ورجلاً آخر شيخ بليدين وبين المدعى معاملة ورجلاً آخر ذمياً
وهو الذى كتب الوثيقة ورجلاً عليه دين للمدعى فهل لا يلزم المدعى عليه شئ الا بعد تحقيق
الحساب بينه وبين المدعى ولا عبرة بكتابة الوثيقة واشهاد الشهود والمتهمة لكون المدعى
عليه لم يقرب شئ من ذلك (أجاب) شهادة شيخ البالد لا تقبل كما لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لستأجره ولا شهادة الذى على المسلم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك ثمانية أفدنة طيناً
وما بهامن النخل وهو واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة يتصرف فيها لنفسه
فالا ن ادعى رجل ان المالك فيها ويريد نزاعها من هى تحت يده مع حضوره ومشاهدته
لتصرف ذى اليد وسكوته تلك المدة ولم ينزع ولم يعارض فهل لا تسمع دعواه ولو أقام
بينة تشهد له بالسماع بان المالك فيها ويقضى بها الذى اليد (أجاب) لا تقبل الشهادة
بالتسامع الا فى مسائل ليس ما ذكر بحادثة السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة
أدعوا على رجل بقطعة أرض خربة بانها لهم آلت لهم عن مورثهم فانكر دعواهم
وادعى انها ملك لابيه بالشراء من آخرين وبيده وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت وانه ورثها
عنه فهل اذا طلب قاضى بلادهم من المدعين بينة على دعواهم وعجزوا عن اقامة البينة
وحلف المدعى عليه اليمين الشرعية ثم بعد ذلك أقام المدعون البينة على دعواهم تسمع
الدعوى وتقبل البينة ولا يكون حلف المدعى عليه اليمين مانعاً من سماع الدعوى
(أجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد ديمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى بين يدي قاضى ناحيته على رجل آخر بانه اخذ منه
مبلغاً خمسة مائة فرانسه الى حضوره بنصف سنة كذا فى شهر ذى الحجة يوم الجمعة بعد صلاة
العصر فانكر المدعى عليه فاحضر شاهدين شهدا على انه استلم المدعى عليه من المدعى فى
حضرتهما المبلغ المرقوم بموافقة هذا التاريخ وانما صار منهما الاختلاف فى اليوم
الذى كورفى كونه بعد صلاة العصر فالمدعى يقول بعد صلاة العصر والشاهدان يقولان
بعد صلاة الظهر فى ذلك أبطل شهادتهما القاضى فالحكم فى ذلك وبعد ذلك ادعى
المدعى بان معه بينة تشهد على اقرار المدعى عليه باخذ المبلغ الذى كوروانه عنده وأمهله
الى ما يقوم المحكم دارفهى عنده امانة الدراهم الذى كورة فشهدا ثمان بعد ان سكا
المدعى عليه أيضاً اقراره واعترافه بذلك شهدا احدهما انه سمع من المدعى عليه يقول
بعد طلب المدعى منه المبلغ الذى كور مبلغك عندي وحين يقوم المحكم دار أسلمك ذلك
المبلغ وانه سمع منه اقراره بذلك فى هذا الديوان وشهدا الاخر بانه سمع منه فى الديوان

١٠ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

شعبان

١١٦٥
مطلب تقبل البينة
لو أقامها المدعى عليه
بعد ديمين المدعى

رمضان سنة

الثاني أحدهما قال سمعت الاقرار في الديوان البراني وقال الآخر سمعت اقراره في الديوان المجواني في هذا المحل فهل تقبل هذه الشهادة ولا يمنع صحة الاقرار باختلاف المكان وما المحكم في ذلك ثم ادعى المدعى عليه ان المدعى اقربانه زور عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه الذي عليه وسبعة ابقار اخذها منا وادخلها في الديوان وصار منه الكلام أمس وقت الظهور وهذا الكلام بلغني بالليل بعد ماقت من المجلس فاحضر شاهدين بعد انكار المدعى فقال كل منهما كنا بحضرة فلان أس قبل الظهور وسمعناه يقول رميت عليه المبلغ بسبب ما اخذ منه ثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه وسبعة ابقار اخذها منه وادخلها في الديوان واحضر الشاهد الثالث الذي قال عنه كنا بحضرة فلان فاجبر بقوله سمعنا منه يقول برضى عامل فيها بالاعتداء بسبب ما اخذ منه من الثلثمائة قرش واعطاها الشخص في دينه الذي عليه واخذ منها سبعة ابقار وتسلم في الديوان فانما جقان من شان ذلك وعملت ذلك عنادا كذلك رد شهادتهما للقاضي فما المحكم (اجاب) يؤمر بدفع ما اقربه واختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غير مانع من قبول الشهادة لمجواز تعدد الاقرار كما صرحوا به ولا اعتبار بما تسلم به المدعى عليه على الوجه المستطوع مع عدم تعيين المبلغ في الدفع الذي ادعاه ولا في شهادة شهوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فذهب صاحب الدين وادعى على المدين بذلك الدين فانكره فتعسر على رب الدين احضار البينة التي تشهد له بذلك فتعمل جماعة آخرون شهادة تلك البينة وأرادوا اداءها فهل يسوغ للقاضي قبول شهادة البينة التي تشهد على شهادة غيرهما أو لا يسوغ له ذلك (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة الا في حدود وشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كنف الثاني بغيبته بحيث يتعذر ان يبيت باهله وعليه القموى او كون المرأة مخدرة لا تخاطب الرجال وان خرجت لم حاجة وجام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أكرهه الحماكم على بيع داره من رجل بثمن معلوم فباعها المكره لذلك الرجل فهل اذا ثبت الاقرار بالاكره بالبينة لا يكون البيع نافذا وينتضي له باخذها ممن هي تحت يده واذا ادعى المشتري ان رب الدار اقرب ببيعها له وقبض ثمنها طاعة مختارا أو اقام بينة بذلك لا تسمع بينته وتقدم بينة الاكره في الاقرار على غيرها (اجاب) ٣ بينة الاكره في الاقرار أولى من بينة الطوع ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلفا اولم يؤثر خافية الطوع أولى على ما اعتمده صاحب المنع كما في الدر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة رجلا من عساكر الجهادية فمات عنها وكشف من دفتر الجهادية عن موته فوجد صحيحا وايضا هناك بينة تشهد بالموت على السماع فتزوجت رجلا آخر بعد ان اعتدت عدة وفاة فهل ليس للقاضي ان يفرق بينهما والحال هذه (اجاب) للقاضي المحكم بالموت بشهادة القسامع ولو فسر الشاهدان وقالوا خبرنا بذلك من تنق به على الاصح في الدوام

٤
١٢٦٥
مطلب اختلاف الشاهدين
في مكان الاقرار غير
مانع لمجواز تعدد الاقرار

٢٢
١٢٦٥
٣
مطلب بينة الاكره في
الاقرار أولى من بينة
الطوع ان ارخا واتحد
التاريخ والافينة الطوع
ذى القعدة

١٥
١٢٦٥

١٥
١٢٦٥

مطلب أخبرها عدل بموت زوجها فصدقته وتزوجت ثم أخبرها آخر بحياته لا يبطل نكاح الثاني ولا يفرق بينهما

الشهادات لكن نقل محشيه ع باعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة المتون وغيرها فاذا حكم بالموت ساغ للمرأة التزوج بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة وفي جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر نفي اليها خبر زوجها فتزوجت ثم أخبرها آخر أن زوجها حي فلو صدقت الخبر الاول لا يمكنها تصديق الخبر الثاني ولا يبطل نكاح الثاني وسعها المقام معه وقيل لو كان الخبر الاول عدلا ولا كبر رأيها صدقه لا يفرق بينها وبين الزوج الثاني اه فلو أخبر المرأة المذكورة شاهدان بموت زوجها وصدقتهما فاعتدت وتزوجت بغيره بناء على شهادتهما ما لديها بذلك ولم يتحقق خلافه لا يكون للقاضي التفريق بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة عدول تحملوا شهادة بطلاق عن اثنين شاهدين به تعذر انتقاهما لمحل الاداء فهل يسوغ لهم في هذه الحال تحملهم بنقل هذه الشهادة أو ادأؤهم لها ويقبل منهم الاداء ويعمل بمقتضاه ويسوغ لهذه المرأة التزوج لمن أراد نكاحها ويمنع المعارض لها عن معارضته (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حد وقود بشرطه تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر او كون المرأة مخدرة عند الشهادة ويشترط شهادة عدد عن كل أصل فاذا ثبت طلاق المرأة المذكورة بشهادة القروع في وجهه الزوج أو وكيله في ذلك كان لها التزوج بآخر بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة ومعاشر لها مدة طويلة ادعى عليه جاعة بانه طلقها ثلاثا وأرادوا ان يشهدوا عليه بذلك والحال انهم حاضرون مشاهدون معاشرته لها معاشرته الا زواج مدة طويلة ولم يعارضوه ولم ينازعوه فهل اذا أخر شاهد الحسبة شهادته لا تقبل (أجاب) شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عدل خمسة أيام مع علمه بالمعاشرته معاشرته الا زواج ردت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أهل بيته ودخل بها وعاشرها معاشرته الا زواج مدة تزيد على أربعة أشهر ثم وقع بينه وبين شيخ البلد خصومة ونزاع في أمر فسلمه الغيظ على انه يدعي على الزوج المذكور بان زوجته محرمة عليه بالمصاهرة بداعي ان الزوج المذكور فيما سلف من الزمان تزوج أمها ودخل بها لاجل تحليها للزوج من الطلاق الثلاث وأنكر الزوج والزوجة وأهلها دعواه وأراد شيخ البلد اثبات ذلك بشهادة بيعة من أهل البلد الذين من خزبه والحال ان من يعرض نفسه للشهادة حاضر في البلد من ابتداء التزوج والدخول وعالم بذلك وبالمعاشرته فهل لا تقبل شهادة البيعة على الزوج والزوجة بشهادة الحسبة وحرمته الزوجة بالمصاهرة وليس لقاضي الولاية ولا النائب في البلد قبول هذه الشهادة حيث أخر وشاهداتهم لدى القاضي بلا عذر مع العلم بالتزوج وعيشهما عيش الا زواج (أجاب) متى أخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد في البحر عن القنية اجاب بعض المشايخ في شهوده هدا وبالحرمه الغليظة بعدما أخر وشاهداتهم خمسة أيام من غير عذر انها لا تقبل ان كانوا طامنين بأنهم يعيشان عيش الا زواج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها مات وعندها

٢٣ ١٢٦٥
مطلب تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حد وقود لتعذر حضور الاصل لموت او مرض الخ ذى الحجة

٣٠ ١٢٦٥
مطلب في شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عدل

محرم ٢٦ ١٢٦٦

سنة	صفر	بينة تشهد لها بذلك فهل اذا شهدت لها بذلك عند المحاكم الشرعية وفُسرت في شهادتها بالسمع تقبل واذا قلتم بذلك وقبلها القاضي وحكم بها يكون لها ان تعتمد من وقت الموت وتزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا شهدت البينة بموت الزوج في وجه خصم شرعي وحكم القاضي بموته جاز للمرأة التزوج بغيره بعد عدة الوفاة واذا فسر شهادا الموت للقاضي ان شهادتهما بالسمع تقبل اذا قالوا اخبرنا به من نثق به على الاصح على ما في الدر من الشهادات لكن نقل محشيه ع ب اعتماد خلافه تعويل على ما في عامة المتون وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا ترمثت في دفتر الميت المحفوظ ومقر به فيه فاثلاثان عليه لفلان كذا من الدين واحضر الدفتر ووارث الميت وصاحب الدين لدى قاضي بلده سم والزمه بدفع الدين بعد ان صدق عليه الوارث ودفع للوارث معظم الدين وتوقف بعد ذلك في دفع الباقي من كرا كون الدين على مورثه فهل لا يعتبر انكاره بعد ثبوت اعترافه ودفعه معظمه ويجبر على دفع الباقي والحال هذه ولا عبرة بانكاره لاصل الدين بعد ذلك ولا بقوله انه يقيم بينة بان مورثه خلاصه به قبل ذلك لاسيما والبينة المذكورة بينها وبين الشهود عاوية وعداوة ذنوية وخدمة واجراء عند المدعي المذكور وخصام به (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة بسبب الدنيا كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على الجارح والمقتوف على المقاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفقهة كما في البحر ولا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجره مسانحة او مشاهرة وهذا على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وامه وأولاده فادعى بعض الورثة على احدي الزوجتين باشيء من تركه الميت فانكرت وطلب منه البينة على ما يدعيه فهل اذا اقام عليها بينة من خدمه الخاصين به او من مشايخ القرية لا تقبل هذه الشهادة ولا يحكم بها واذا لم يكن عنده بينة سوى من ذكر تصدق الزوجة بيمينها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجره كما لا تقبل شهادة مشايخ القرية والقول للزوجة بيمينها يصلح للزوجين من متاع البيت وما هو خاص بالمرأة بعد موت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بقرة تعدى عليها رجل وضربها بسبب انها نزلت الزرع فانت بالضربة المذكورة لوقتها غطى برب البقرة اقامة الدعوى على يد فقيه فطلب من رب البقرة ومن البينة التي تشهد بالضرب خمسين قرشاً معلوما له فامتنعت البينة من الشهادة على يده خوفاً من طلب المعلوم منها فترافعا لدى فقيه آخر وشهد بالتعدي وبالضرب فهل تقبل شهادة البينة المذكورة ولا يضر امتناعها والا من الشهادة بسبب طلب المعلوم منها مع رب البقرة واذا كان احد الشاهدين ابن عم تقبل شهادته له (اجاب) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد تقبل كما تقبل شهادة ابن عم المدعى له واذا كان امتناع الشهود بمعنى تاخيرهم اداء ما فاما
١٢٦٦	١٤	
١٢٦٦	١٧	
مطلب لا تقبل شهادة الاجير الخاص ولا شيخ القرية	ربيع الاول	
١٢٦٦	١٢	
١٢٦٦	١٣	

ربيع الاول سنة

يكون التأخير مفسقا بعد الطلب اذا كان لغير عذر وهنا على ما في السؤال وجد العذر ففي الهندية من الفصل الثاني من الباب الرابع من الشهادات قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان في حقوق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد لشهده فاجاز من غير عذر ظاهر ثم ادى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لان التأخير من غير عذر صا وفسقا كذا في الظهيرية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها في العدة وعاشا معا عشرة الازواج وهما يجتمعان اجتماع الازواج مدة ثلاثة اشهر ومات بعد ذلك عنها وعن وارث آخر فادعى الوارث الاخر بعد موت مورثه بانه كان طلقها ثلاثا ويريد اقامة شاهدين بذلك بعد موته فهل اذا كان الشاهدان المذكوران حاضرين شاهدين للزوجين وهما يجتمعان اجتماع الازواج واخراشهادتهما المدة المذكورة يفسقان وترد شهادتهما بذلك ولا يقبلها القاضي وترث من زوجها ويحكم لها بالميراث (اجاب) متى اخرشاهدان خمسة شهادته بلا عذر خمسة ايام فاكتمل معهما معاشرتهما معاشرة الازواج فسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متولى حكومة بلاد كورة وشكاه بعض عمد مشايخ البلاد وادعوا عليه بدعواى فرفعه المديون من البلاد المذكورة وصار لا يبدله عليها ثم ادعى عليه عمد المشايخ المذكورون بالدعواى المذكورة لدى نائب الشرع فانكره افا قاموا عليه بينة من حصصهم ومن حصص مشايخ غيرهم من بلدهم فعمل المدعى عليه بان الفلاح لا يسعه مخالفة شيعة من خوفه منه وتسلمه عليه كما هو مشاهد اذا دعاه لشهادة او لغيرها واما الشهود الذين من غير خصمة المدعى من حصص باقى مشايخ الناحية فكان المدعى يطلب من مشايخه المطالبين ويضرب المشايخ المذكورين وفلاحهم فهل ترد شهادة الفلاح لشيعة خصوصا اذا كان الشيخ المدعى عهدة البلد وكبيرها ويكون داخل في قوتهم امير كبير ادعى فتمدت له عماله ونوابه ورعاياهم لا تقبل ام لا (اجاب) صرح العلامة الرملى بان شهادة الفلاحين لشيخ بلدهم وشهادة الرعية لمحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدما عند آخر ثم بعد مدة خرج من عنده فادعى عليه سيده بدين تعديا منه بدون وجه شرعى واخذ ما كان يملكه من نقد وخيل وعبيد بعد ان حبسه مدة وكتب عليه ورقة بالتخلص وهو فى السجن فهل لا يجاب لذلك يلزمه رد جميع ما اخذه بالتعدي ان كان قائما وقيمته ان هالك او اذا شهد السيد بينة يدينه او بالتخلص بينة من اتباعه المستاجرين له لا تقبل شهادتهم وما كتب عليه وهو مسجون لا يعول عليه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاجره وعلى الغاصب رد ما استولى عليه تعديا بالملك حيث ثبت الغصب والتعدي بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وديعة عند رجل فمات رجل فمات رب الوديعة قوله وارث فطلب الوديعة من المودع مدعيان ان مورثه قدمات فامتنع المودع من دفعها له لكونه لم يصدق في دعواه فهل اذا رفعه للمحاكمة

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

ربيع الثاني

٢٤

الشرعى

جادی الاولى سنة

١٢٦٦

١٤

٣ مطلب لا یقدح فی شهادة

الشاهد أن لا مشهود

عليه دعوى عليه

بشيء آخر

جادی الثانية

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢٧

الشرعي وأثبت موته لديه بشهادة بينة شرعية ناقلة الشهادة عن بينة أخرى عاينت موته يكون للما لم الشرعي أن يحكم بموته ويأمر المودع بدفع الوديعة لو ارث الميت حيث توفرت شروط الشهادة وانتفت موانعها وكانت في وجه خصم شرعي (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة الا في خدو قود بشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرافعة مخدرة عند الشهادة وبشرط شهادة عدد من كل أصل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض يزرعها من مدة تسع سنوات فجاء آخر وادعى عليه أن تلك الأرض ملك له وأنت تزرعها على سبيل الغصب فأنكر المدعي عليه ذلك وأجاب بأنه وضع يده على تلك الأرض بطريق الشراء ودفع الثمن للبائع وأقام على ذلك بينة فهل إذا كانت البينة مدعى عليه - شيء آخر من طرف المدعي المشهود عليه لا يقدر في شهادتهم ويعمل بها بعد تزكيتهم أو لا بد من بينة أخرى (أجاب) ٣ نعم لا يقدر ما ذكر في شهادة الشاهد العدل ولا يوجب ردّها والله تعالى أعلم (سئل) في معيقة ملكها سيدها بمقامه معلوم من الدراهم وقبضته فبعده موت المعتقد أخذ منها ابنه قرضاً وكسب لها وثيقة بذلك وختمها وعليه بينة بذلك أيضاً لكن لم يكتبها في الوثيقة ثم بعد مدة طالبته فاعترف بان الخط خطه والختم ختمه وأنكر المبلغ المذکور فشهدت البينة عليه بقبضه فادعى أنهم اخصامه بسبب شتمه وضاربة جرت بينهم وليس بينه وبين البينة قتل ولا قذف ولا جرح فهل تكون هذه الشهادة صحيحة ولو فرض أن هناك مضاربة ومشاعة بدون ما ذكر (أجاب) تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدين بخلاف العداوة الدنيوية كشهادة المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وياه على القاتل والمجروح على الجارح والزوج على امرأته بالزنا إذا كان قذفها أولاً فالعداوة ليس كما يتوهمه بعض المتفهمة أو الشهودان كل من خاص شخصاً في حق وادعى عليه أن يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا وفي القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسد بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرّة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه والله تعالى أعلم (سئل) في شهادة الفلاحين لشئ بلدهم أو لحاكمهم أو لعاملهم أو لمن له عليهم نوع ولاية هل هي صحيحة أولاً (أجاب) شهادة الفلاحين لشئ قريتهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز على ما صرح به العلامة الرملی والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذكر خرج من بلده الى بلدة أخرى بعيدة ومكث بها مدة من السنين حتى مات في البلدة الأخرى وشهد رجلان بموته وبموت ولديه من قبله فتعمل أربعة رجال شهادتهم بما بذلك وانحصر ارثه في عمه العاصب له فهل إذا كان شخص واضح ما يده على تركته يؤمر برفعها للعاصب المذکور ولا عبرة بتعلل واضع اليد بأنه حين خرج الرجل المذکور كان له ولدان حيث شهدت القروع بموته وموت ولديه من قبله نقلاً عن شهادة الاصول وانحصر

شعبان سنة

١٢ ١٢٦٦

رمضان

٢١ ١٢٦٦

مطلب رجوع أحد
الشاهدين في مجلس
القاضي بعد القضاء
لا يبطل القضاء
ويضمن النصف
مطلب لا يتوقف ضمان
الشاهد بالرجوع بعد
القضاء على قبض المال
على المفتي به
شوال

١٢ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

ارثه في عمه المذكور واذا كان مع واضع اليد بينة بانه كان له ولدان حين خروجه لا يعمل
بها أيضا حيث شهدت الفروع بذلك كله (أجاب) اذا ثبت وفاة الغائب المذكور
ولديه بالوجه الشرعي كان مآثره لعاصبه حيث لا وارث له سواء والله تعالى أعلم
(سئل) فيما اذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته بخمسائة قرش قرصة في مجلس
القاضي بعد شهادته مع آخر شهادة مستوفية وبعد الحكم بها مستوفية فهل لا يكون
رجوعه مبطلا لقضاء القاضي ويضمن ما اتلفه على المدعي عليه وما يلزمه برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي بعد الحكم بها (أجاب) يضمن أحد الشاهدين برجوعه عن
الشهادة في مجلس القاضي ما اتلفه على المشهود عليه ولا يبطل الحكم برجوعه بعده
فيضمن الشاهد المذكور نصف المال المحكوم به للمحكوم عليه سواء قبض المال أو
لم يقبض وقيل الضمان مقيد بما اذا قبض المال وعلى الأول الفتوى كفي تنقيح الحمادية
من الشهادات والحكم ماض وعليه التعزير الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى على آخريان بينهما وبينه شركة في البلم السبوي وأنه أرسل له جانباً منه مع فلان
وجانباً من الدراهم مع فلان قد رد كذا فأنكر دعواه فكيف بعد ذلك أظهر له المدعي وثائق
باسمه وختمه وبرهن على مدعاه فاعترف له بذلك بعد الانكار وادعى أنه دفع له ذلك فهل
لا تقبل دعواه بعد الانكار واذا أقام عليه بذلك بينة من مشايخ القرى والعربان لا تقبل
شهادتهم عليه لاسيما وبينهم وبين المشهود عليه عداوة ذنوبية وللمدعي أخذ نصيبه من
مال الشركة رأس مال ورر بحجبه بعد تحققها بالوجه الشرعي (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة عدو على عدوه اذا كانت العداوة ذنوبية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل أفرنجي باع جانب بضاعة لرجل مسلم آخر بموجب سند مشمول بختمه وباسماء
شهوده المندرجين بالسند المذكور ثم توفي المشتري المذكور فطالب الأفرنجي حقه من
ورثة المشتري المتوفى المذكور ورر فهم لدى حضرة قاضي البلدة الذي وجد بهاتركة
المتوفى المذكور فكلف الأفرنجي باحضار البينة المذكورين في سند البيع فاحضرهم
وشهدوا على المتوفى المذكور بضمون السند الذي كتب فيه مبلغ الثمن على المتوفى
فعارضه الوصي على أولاد المتوفى بدعواه أن أحد البينة كان خادماً للأفرنجي مع أن
الشاهد المذكور حين شهادته على المتوفى المذكور كان خالياً عن خدمة الأفرنجي من
مدة سنين عديدة وأنه عتمد شهر في التجارة والآن هو خال عن الخدمة فهل يجوز
ادأؤه الشهادة على المتوفى ولا ينظر لقول الوصي المذكور في دعواه أم كيف (أجاب) انظر
لم يكن الشاهد المذكور أجيراً خاصاً للمدعي الدين وقت الشهادة فلا مانع من قبول
شهادته حيث كان عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً عن دورهم
باع أحدهم نصيبه لآخيه بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيده من الحاكم الشرعي ثم
مدة من السنين أنكر البائع البيع فترافع لدى الحاكم الشرعي واثبت المشتري دعواه

مطلب ادعى رجوع
الشهود عند غير القاضي
وبرهن لا يقبل

١٢٦٦

٢٥

الشراء بالوجه الشرعي وحكم المحاكم بعهدة البيع ونفاذه فهل اذا رجعت الشهود عن
الشهادة وقالت اكثرنا فلان على الشهادة لاعتبار رجوعهم بعد حكم المحاكم الشرعي
بعهدة البيع ونفاذه (اجاب) شرط الرجوع عن الشهادة مجلس القاضي ولو غير الاول
حتى لو ادعى المشهود عليه رجوعها عنه غير وبرهن لا يقبل لفساد الدعوى وصرحوا
بانه لا يفسخ الحكم برجوع الشاهد عن شهادته بعده والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
قليوب عن امرأة ادعت على زوجها وقوع عيمين بالطلاق الثلاث منها عليه وانه اقر بذلك
لدى بيعة شرعية وتلك العيمين كانت بطريق التعليق بخعد المدعى عليه ما ذكر جدها
كلما فاحضرت المدعية بيعة لدى القاضي وشهدت طبق دعواها فعند ذلك قال المدعى
عليه لاحد الشاهدين انما قلت ذلك ولا اقرر به فرد عليه الشاهد وقال له انما زور يا
خاسر يا ابن الكلب وضربه على صدغه بالكف في مجلس القاضي فما الحكم في هذه
الحادثة وشهادة الضارب على المدعى عليه قبل الحكم (اجاب) في الدر عن الخزانة
تخصاص الشهود والمدعى عليه تقبل لو عدوا اه قال في حواشيه للطعطاوى نقلا عن
البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يساعدوا المدعى في الخصومة او لم يكثر ذلك منهم توفيقا اه
وما ذكر من الشاهد المذكور فسق ومخاصمة كثيرة فعلى القاضي رد شهادته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجلين احدهما يملك بقرة والاخر جاموسة فباع كل منهما بهيمة للآخر
بشمن معلوم بمحضرة بيعة شرعية وقبض كل منهما بهيمة الاخر فسرت الجاموسة من
عند المشتري فادعى بائع البقرة عدم البيع وان ابنه باعها من غير اذنه لاجل ابطال
البيع الصادر منه فانكر المشتري دعواه ذلك فهل اذا كان هناك بيعة تشهد بان رب البقرة
هو الذي باعها دون ابنه لا عبرة بانكاره ولا يمكن من ابطال البيع واذا كانت البيعة غائبة
مسافة سفر وتعذر حضورها يصح تحمل الشهادة عنها وكل اثنين يتعملان شهادة شاهد
(اجاب) لا عبرة بانكار المالك البيع بعد ثبوت صدوره عنه صحيحا لازما تقبل الشهادة
على الشهادة في مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت طاحونة من مدة ست
عشر سنة ثم ماتت وورثها ابن اخياها ومن بعد موتها الى هذه السنة ادعى ذلك الوارث
على المشتري بان هذه الطاحونة وقفها والد الباثة عليها ثم على من برنها وهو على كمالها
حين الوقف واحضر شهودا فقالوا ما حضرنا حين الوقف وانما سمعنا انها وقف فعرف
المشتري انها ملك للباثة وانه اشتراها على يد قاضي الناحية بموجب حجة من ذلك القاضي
وكتب ذلك القاضي على هامش حجة الباثة ان هذه الطاحونة اشتراها فلان دون ما في
باطنها من باقى المقار وقد باعت في حال حياتها بعض الاملاك التى في الحجة التى يدعى ذلك
الوارث ان الذى فيها وقف والحال ان ذلك الوارث باع عقارا مما في باطن تلك الحجة
والآن ذلك الوارث وكيل حاكم السيادة فهل لا تقبل بيئته اذا اقامها بمن هو وكيل
عائهم (اجاب) قد افادوا ما لاخير الدين الرملى ان شهادة الرعية لحاكمهم وعامهم ومن

ذى القعدة

١٢٦٦

٤

مطلب تخصاص الشهود
والمدعى عليه تقبل
لو عدوا لا مال يساعدوا
المدعى او يكثر منهم ذلك

ذى الحجة

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

له نوع ولاية عليهم لا تجوز على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده
على خشب مدة تزيد على ست سنين مع التصرف فيه بالنشر وغيره فاصحى عليه رجل بأن
هذا الخشب مشترك بينهما وأنه دفع جميع الثمن فقال له انك دفعت بعض الثمن فقط
وبعد الشراء لم ترض بالشركة وفسخت الشركة وأخذت ما دفعته وذلك بموجب علم بختم
المدعى ومع المدعى عليه بينة شرعية على ذلك وأحضر المدعى بينة تشهد أن الشراء له
فقط فهل لا عبرة بينة المدعى حيث خالفت الدعوى وتقبل بينة المدعى عليه على فسخ
الشركة والتخلص منها (اجاب) الشهادة اذا خالفت الدعوى لا تقبل واذا أثبت المدعى
عليه فسخ الشركة في الخشب المذكور يبيع نصيبه منه لشريكه لا يكون للمدعى فيه
ملك ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
فرار جى أخذ منه رجل فرار جى دراهم على سبيل الشر كة وأشهد عليه ناس من أرباب
صناعته على تسليمه المبلغ وذلك لاجل ادارة عمل الفراح ويكون الرجح بينهما
فذهب الذى أخذ الدراهم واشتغل بها فى العمل ومضى مدة ولم يرجع لصاحب المال
لا بالرجح ولا برأس ماله فطلب صاحب المال ماله منه فجعل لاخذ فطلبه على يد الشرع
الشريف فامر باحضار بينة تثبت ما ادعاه فاحضرا اثنين من الذين حضروا تسليم المال
وشهدا انه أخذ منه المبلغ على يده ماعلى سبيل الشر كة فهل اذا كان الشهود عدولا
وزكوا سر او علنا ولو كتمهم من أرباب الصناعة تقبل شهادتهم ويؤمر بالاخذ بدفع ما اخذه
لربه (اجاب) تقبل الشهادة المذكورة اذا لم يكن الشاهد شرى كالمدعى فيما شهد به ولم
يكن اجيرا خاصا عنده ولم يكن للمدعى ولاية عليه ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اوصى لابن ابنه بوصية فلما مات الموصى نفذ وارثه الوصية باعطائها لمستحقها واخذ
عليه وثيقة باستلامه ثم بعد موت ذلك الوارث ادعى الموصى له على وارثه بها فاقام وارثه
المنفذ شاهدا وكاتب هذه الوثيقة فهل تقبل شهادته ولا عبرة بتعلل نائب الشرع عليه بانه
كاتب الصل فلا تقبل شهادته (اجاب) لا يمنع من قبول شهادة العدول كتابة الوثيقة
فتقبل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصر
ما ورث عنه شرعا فى حال صحته على يد قاضى البلد وأوصى منه بجزء معين ثم مات عن ولدين
وقسم الحاکم الشرعى بينهما ذلك ثم بعد سنين ادعى احدهما انه اخفى عن اخيه دراهم
وغيرها وأنه وضعها عند آخر قاضى المدعى عليه ذلك فهل اذا اتى بينة من خدمه لا تقبل
شهادتهم له (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة بمصر وسافر بها الى قرية من قرى الريف واقام معها مدة ومات عنها
وعن ورثة غيرها والحال ان لها عليه دينان بقية صداقها وغيره بموجب بينة موجودة
فى بلد العقد فهل اذا ارادت اخذ دينها والرجوع به على تركه اميت على يد القاضى هناك
وتعذر حضور البينة بمحل اقامة الدعوى يكون للبينة أن تحمل شهادتها لربعة كل اثنين

نى الحجة سنة
مطلب الشهادة اذا
خالفت الدعوى لا تقبل

١٧ ١٢٦٦

محرم ١٩ ١٢٦٧

مطالب تقبل شهادة
كاتب الوثيقة حيث
كان عدلا

٢٣ ١٠٦٧

صفر ٤ ١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٠ ١١٦٧
مطلب في قبول الشهادة
على الشهادة وما يعتبر فيها

٣ ١٢٦٧

جادی الاولی

٢ ١٢٦٧
مطلب تحمل الصبي
العاقل الشهادة وادائها
بعد بلوغه قبلت

٩ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

جادی الثانية

٤ ١٢٦٧
مطاب من موانع قبول
الشهادة العصبية الخ
رجب
٩ ١٢٦٧

عن شرط ولا يشترط ان يكون التمثل على يد القاضى بل يكفي من الاصل للفرع وما
الحكم (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة فيما عدا الحدود والقود بشرط تعذر حضور
الاصل بنحو مرض او سفر واكتفى ابو يوسف بغيبته بحيث يتعذر ان يبيت باهله
واستحسن قوله غير واحد من علمائنا وعليه الفتوى كما في السراجية وغيرها فيصح
الشهادة فيما ذكر بهذا السؤال ولا يشترط حصوله على يد قاض والله تعالى اعلم (سئل)
عن حادثة مضمونها شهد رجلان على شهادة رجلين آخرين بموت زوج المرأة بمكة المشرفة
في وجه خصم شرعي فهل يحكم بالموت بالشهادة على الشهادة (اجاب) تقبل الشهادة على
الشهادة فيما عدا الحدود والقصاص فاذا شهد كل من الفرعين المذکورين على
شهادة كل اصل بموت الزوج المذکور شهادة شرعية حكم بموته وعلى الزوجة عدة وفاة
من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم من بلاد الجزائر تتبع الفرنساوية
له دين على امرأة دالة فطالبا بالدين فانكرت فاقام عليها بينة من بلده مسلمين والحال ان
الجميع مقيمون بالخرموسة فهل تقبل هذه الشهادة اذا استوفيت الشروط ولا عبرة بتعلل
المرأة ان البينة من بلده (اجاب) نعم لا عبرة بتعلل المدعى عليها بما ذكر وتقبل شهادة
الرجلين المذکورين حيث كانا عدلين والله تعالى اعلم (سئل) من الضابط خاتمة بما
مضمونه ان شخصاً عمره عشرون سنة شهد في قضية حصلت قبل اربع عشرة سنة فهل يعمل
بشهادته ام لا (اجاب) يشترط لاداء الشهادة البلوغ ولا يشترط ذلك للتمثل بل الشرط
هو العقل والكامل فاذا تحمل الصبي العاقل الشهادة وادائها بعد بلوغه قبلت منه
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في شهود احدى اصل والاخران فرع فهل اذا شهدوا
شهادة لدى حكم شرعي واجتمعت فيهم شروط الشهادة يحكم بها ولا يضر كون احدى
اصل والاخرين فرعاً (اجاب) نعم يحكم بهذه الشهادة بعد استيفاء الشرائط والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات عن ابنين احدى غائب عن البلد فوضع الابن
الثاني يده على الدار مدة ثم مات قبل حضور اخيه عن ورثة ثم حضر الابن الغائب
واراد اخذ نصيبه من دار والده فادعى ورثة الاخ بيان مورثهم اشترى الدار المذکورة من
والده فانكر دعواهم ولا سند بايديهم ولا بينة سوى رجلين قالوا اناس معنا من اخيك بان
اشترى الدار المذکورة من والده فهل لا تصح تلك الشهادة ويكون للابن المذکور
اخذ ما يخصه من دار والده بالقرينة الشرعية حيث لم يثبت شراءهم بالبينة
الشرعية (اجاب) الشهادة على الوجه المذکور غير مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل حاكم ببلدة قاهر جميع اهلها في سداد اموال الميرى وتادية كامل المطالبين مثل
اشخاص الجهادية وخلافها حكم الاوامر الصادرة له فادعى شخص بامور على الحاكم
المذکور واستشهد بالحكم عليهم فهل تقبل شهادتهم عليه أم لا تقبل حيث تعصبوا
وأظهروا العصبية (اجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخبرية مانع وفي

رجب سنة

مطلب انما يعتبر المانع
من قبول الشهادة وقت
الاداء لا وقت التحمل

٢٥ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

شعبان

١ ١٢٦٧

معين المحاكم قال ومنه العصبية وهو ان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من
قبيلة كذا اه وعليه فلا تقبل شهادة من تحقق منه التعصب بالوجه الشرعي والاقبلت
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في شاهدين شهدا بالتجربو صاية مختارة من قبل
الاب على اولاده الصغار وبوكالة مفوضة مطلقة عن شخص بالغ وحكم قاضي مصر بثبوت
الوصاية والوكالة ونفذ تصرفه في حق القصر فهل اذا طعن الموكل المشهود عليه بالوكالة
في احد الشهود بعد تصرف الوكيل بانه كان خادما للشهود له وقت تحمل الشهادة
لا عبرة بطعنه بذلك ويكون المحكم الصادر من القاضي بعد الدعوى والشهادة صحيحة
لا يفتقض بطعن المشهود عليه بان احدث شهود الوصاية والوكالة كان خادما كما هو مذكور
(اجاب) اذا لم يكن الشاهد اجيرا خاصا للشهود له وقت اداء الشهادة تقبل شهادته حيث
كان عدلا ولا والله تعالى أعلم (سئل) في مشايخ قري يدعون ان لهم شركة في
اطيان مع شخص فانكر دعواهم الشخص المذكور على يد قاضي الناحية فطلب
القاضي من المشايخ المدعين شهودا تشهد لهم طبق دعواهم فاحضروا اشخاصا شهدوا
لهم بذلك والمحال ان الاشخاص المذكورين من داخل شياخة المدعين يدفتر عدية
النفوس وزيادة على ذلك يزعمون في ارضهم ويعطون لهم الاجرة فهل تقبل شهادة
الشهود بل انيخهم ام لا (اجاب) لا تقبل شهادة الشهود المذكورين لمشايخ القري اذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مع ابن عم لها لمكان دارا خربة
بالميراث الشرعي باعها رجل ثمن معلوم بموجب هبة شرعية ثابتة المضمون بالبينة
الشرعية فبعد ان وضع المشتري يده عليها وبفادها ومضى على ذلك نحو عشرين سنة ومات
عن ورثة اراد كل من المرأة وابن العم الرجوع على ورثة المشتري واخذها منهم منكرين
البيع ومتعللين بان بيعة الشراء من اقارب المشتري لا تشهد عليهم فهل لا يجابان لذلك
ولا عبرة بتعللهم المذكورين ولا معارضة لهم مع ورثة المشتري في الاداء المذكور بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخته بدون وجه
شرعي وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ما عدا شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ثم بعد مدة سنوات وجد الورثة بصندوق مورثهم
حجة ببلغ دراهم لا توفي على شخص ذكر بالحجة اسمه واسم بلده ولم يذكر اسم ابيه ولا حرقته
ولم يكن لهذا الاسم وجود في محل اقامة الورثة ووكلاهم وكلا ليبحث عن هذا الاسم
ويخلص لهم الدراهم بموجب حجة ثمن الوكيل وجد هذا الاسم بقرينة فطلبه عندهما كم
شرعي واقام عليه الدعوى فابي المدعى عليه واخبر انه كان بهذا البند رجل يشابهني
في الاسم والبلد وتوفي من مدة سنين ولكن حرفتي غير حرفته وابي غير ابيه فلما اتى
المدعى عليه طلبه من الوكيل بيعة تشهد عليه فاحضر شاهدا وشهد بان هذا الرجل
بعينه هو المدعى عليه بالبلغ المذكور بالحجة لوالد الورثة فقبلت شهادته وطلب منه

شاهد

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

مطلب لا تقبل الشهادة
في نسب بنو العجم مع
عدم ذكر الجدة الجامع
ذی القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٧

شاهد ثان فهل والحال هذه اذا حضر اثنين فحاملين عن واحد وشهد امثل ما شهد
الاول الاصلى تقبل شهادتهما وتضم الى شهادة الاول (اجاب) اذا صحت الدعوى واقام
المدعى شاهد ادعى دعواه الدين لمورث موكله وآخرين على شهادة آخر بذلك
واستوفت الشهادة والشهاد الشرائط المعتبرة شرعا يقضى بالدين على المدعى عليه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من زوجته مصاغاذه بما فاستهلكه فمات فاقامت بينة
رجلا وامرأتين لتأخذ حقه من تركته فهل تقبل شهادة المرأتين مع الرجل (اجاب) نعم
تقبل شهادة المرأتين فيما ذكر مع الرجل المذکور وللقاضى الحكم بهذه الشهادة بعد
الحصة والتركية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولاد ذكور واثلاث
قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى ولده الكبير ان اياه قبل موته جعله وصيا على
القصر واستثنى هديرجلين خادمين لايهيه وله من بعده مختصين به فهل اذا ثبت ما ذكر
تسكون هذه الشهادة باطلة ولا تثبت الوصية بها (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص
وقت الاداء المستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قطعة أرض بطريق
الاستقاط بثمن معلوم فجاء آخر وطلب من الآخر ان يرضع سنة واحدة ويدفع
المال فاذن له الآخر في زرعها سنة واحدة ويدفع المال وزرعها ثم بعد ذلك ادعى
المستعير انه اشترى من الآخر نصف الارض واقام بينة اثنتين أحدهما شيخ بلد والثاني
اجير عند المدعى فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ البلدان ولا شهادة
الاجير الخاص المستأجره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وترك
ما يورث عنه شرعا من دار وغيره فادعى رجل بانه ابن عم للبنت فأنكر ورثته دعواه
فهل اذا قام بينة فذكر اسم الميت واسم ابيه فقط وسئلت عن الجدة الجامع فقالت
لا تعرفه لا يعتمد تلك الشهادة ولا يقضى له بها (اجاب) نعم لا يقضى بتلك الشهادة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور البعض معه في المعيشة والبعض منفرد فبعد
موته ادعى من كان معه في المعيشة بان المواتى المتروكة له امكنه شيخ بلد وذاشوكه
ويشهد على ذلك اناس من الفلاحين الذين تحت يده وفي حصته فذكر باقي الورثة
دعواه فهل لا تصح شهادة الفلاح شيخ بلده ويكون جميع ما تركه الاب مشيتر كابين
اولاده يقسم بينهم بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا تقبل شهادة
الفلاح لشيخ بلده الذي له عليه ولاية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشهدت على
نفسها عسدا ولا من المسلمين حال غيبة زوجها بانها وكلته في بيع عقارها الفلاني
وقبض ثمنه ثم باع الزوج المذکور العقار المذکور وسلم المبيع وقبض الثمن بعد
ثبوت وكالته عنها شرعا وقد مضى على ذلك مدة طويلة فبرزت الآن المرأة المذكورة
تدعى على المشتري المرقوم انها كانت مكرهة من زوجها على توكيلها اياه في بيع ما باعه
من عقارها ولم تذكر ذلك تاريخا وتريد أن ترد المبيع والمشتري ينكر دعوى الاكراه

ويُدعى عليها الطوع فهل لو أقام كل واحد منهما بيعة على ما يدعيه تكون بيعة الطوع مقدمة على بيعة الاكراه والحال هذه أم لا فإذا قلتم نعم والحال ان المرأة المذكورة وزوجها ساكنان في مصر كبر حيث هو مقر الحكومة لا سيما حين ما شهدت على نفسها بانها وكلت زوجها في بيع عقارها المذكور وقبض ثمنه وأمرت الشهود أن يشهدوا عليها بذلك لم يكن زوجها حاضر الا يتحقق معنى الاكراه من الزوج المذكور ولا تسمع دعواها بذلك (اجاب) بيعة الاكراه أولى من بيعة الطوع ان اردنا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يثبت تاريخ بيعة الطوع أولى وفي الهندية من كتاب الاكراه واما شرطه أى الاكراه فان يكون الاكراه من السلطان عند أى حيفه وجهه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي ومن السلطان فهو اكراه صحيح شرعا كذا في النهاية وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بصر المكره بزل الاكراه عليه فلا يتحقق الاكراه من الزوج على التوكيل مع غيبته والله تعالى أعلم (سئل) فى وصى اعلى قاصر له حصّة فى مكان متغرب باعها الوصى للسوق الشرعى بقيمة المثل وتداولتها لباعة الى ثالث بائع مات عن ورثته ادعى عليهم القاصر بعد كماله بالحصّة المذكورة وأنكر بيع الوصى بمقتضى الحجة التى بيدهم لكون البيعة التى فيها ماتت فهل اذا شهدت لهم بيعة بالبيع الصادر من الوصى وبعضهم الحجة يحكم بالحصّة لو اضى اليد ومنع المدعى من دعواه ولو لم تكن هذه البيعة اسماءؤها فى حجة البيع (اجاب) تقبل الشهادة ببيع الوصى عقار الصغير باحد المسوغات الشرعية وان لم تكن أسماء الشهود مذكورة فى صك التبائع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين اتهمهما المحاكم بقتل شخص بالتبوت والقائمة فى البحر الاعظم وضررهما ضررا شديدا بالكرابج مرار بعد وضعهما فى الآلة المسماة بالقماطة مرارا أيضا حتى أقر كل منهما فى حالة الضرب ووضعها فى القماطة بانه قتله مع الآخر بالتبوت والقاه فى البحر الاعظم فهل لا يصح هذا الاقرار واذا ادعى الحاكم بان اقرارهما كان وهما طائعان مختاران فيه واقام على ذلك بيعة واقام كل منهما بيعة على الاكراه بما ذكره على الاقرار بقتله تقدم بيعة الاكراه على الاقرار المذكور على بيعة الطوع والاختيار فيه (اجاب) قال فى التنوير وشرحه بيعة الاكراه فى اقراره أولى من بيعة الطوع ان اردنا واتحد تاريخهما فان اختلفا ولم يثبت تاريخ بيعة الطوع أولى ملحقا وغيره واعتمده المصنف وابنه وعزى زاده اه ومنه يعلم جواب ما لو ادعى ولى القتل ان الاقرار كان طوعا وادعى المقرانه كان مكرها فى اقراره والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة استعارت من ابويها حلييا تلبسه على سبيل الزينة بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك ماتت المرأة عن ابويها وعن زوجها فاراد الزوج ان يجعل الحلي ميراثا عن زوجته فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية انها استعارته من ابويها على سبيل الزينة يحكم به له ما ولا يكون ميراثا عنها وهل تقبل شهادة الاخ لاخيه اذا كان كل منهما فى معيشة على حدته أولا (اجاب)

٢٤ ١٢٦٧
بالب لا يتحقق الاكراه مع غيبة المكره

ذى الحجة

٢٦ ١٢٦٧

محرم

٣ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

تقبل شهادة الاخ لاختيه حيث كان الشاهد عدلا وما تحقق انه عارية عند المتوفاة
بالوجه الشرعي لا يكون ميراثا عنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر
رهن به جانبان الطين الى ان يقدر على دفع ما عليه من الدين فهل اذا كان رب الدين
احد مشايخ البلد وادعى انه اخذ ذلك الطين اسقاطا و اقام على ذلك بينة عن تحت امارته
لا تقبل دعواه ولا بينته حيث كان له سلاطة عليهم (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية
على الشاهد لا تقبل شهادته له فلا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته حيث كان له ولاية
عليه كما أوضحه العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على
شخص آخر بدعوى شرعية و اقام بينة خفراء ديوان وهم ايضا فلا حواه وله ادارة عليهم
فهل والمحال هذه لا تقبل شهادة من ذكر (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية على الشاهد
لا تقبل الشهادة كما لا تقبل شهادة الفسقة واعوان الظلمة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين سرقا من آخر بعض دارهم فامسكهما ذوشوكة واخذاهما منهما ووضع عليهما
السجن فبعد مدة حضر صاحب الدراهم وطلبهما من ذى الشوكة فاعترف لهما وادعى
انه سلمهما لرجل شيخ بلد مع الرجلين المتهمين بالسرقه فانكر شيخ البلد ذلك وادعى انه
ما اخذ الدراهم ولا استأماهما من السارقين الا صاحب الشوكة مع رجل قباني من أتباعه
استلماها سووية فاحضر صاحب الشوكة القباني فشهد بان صاحب الشوكة هو الذي
دفع الدراهم لشيخ البلد واحضر صاحب الشوكة ايضا وجلا قوا من الرجلين
المتهمين بالسرقه فشهد بان القباني هو الذي سلم الدراهم لشيخ البلد فهل والمحال هذه
لا تصح هذه الشهادة ولا يعمل بها ويحير صاحب الشوكة على دفع بدل الدراهم لربها
حيث اعترف لهما بها (اجاب) لرب الدراهم مطالبة ذى الشوكة المقر باستلامها وقد
صرحوا بعدم قبول شهادة أعوان الظلمة فلا تقبل شهادة الفاسق واعوان الظلمة ولا
شهادة الرجل لمن له عليه ولاية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ
معلوم من الدراهم تطيرا اسقاطه له حقه من قطعة أرض زراعة كانت رهنًا تحت يده
فانكر المدعى عليه فهل اذا اقام المدعى بينة بينها وبين المشهود عليه عداوة بسبب دماء
ومضاربة كانت بينهما وما ومن فلاحيه الذين له عليهم ادارة ومن خدمه ايضا يشهدون
له بما ادعى لا تقبل الشهادة والمحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه
اذا كانت العداوة دينوية ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره على فرض كون الدعوى
مسموعة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في المحلة الكبرى ادعت
امه ان لها النصف في المنزل المذكور واشترته من زوجها والد ابنا المذكور و حال حياته
وترافعت معه امام الشريعة لدى قاضي الناحية المذكورة ثم اصطلمت مع ابنا بترك
دعواها وبعد موت ولدها عنها وعن زوجته وبنته وعليه دين ادعت الام بما ادعت به
اولا وتذكر في دعواها انها اشترت النصف من زوجها سنة ستين ومائتين وألف واحضرت

١٢٦٨

١٩

١١٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢

شاهدين شهد أحدهما أنها اشترت سنة إحدى وستين أو سنة اثنتين وستين والثاني شهد بان الشراء ما بين سنة اثنتين وستين أو ثلاث وستين ومع ذلك سئل أحد الشاهدين عن والد زوجها الذي تدعى الشراء منه فذكر ان اسمه حسين الدباغ والحال ان اسمه محمد المخزندا فهل تكون هذه الشهادة مخالفة فلا يصح للقاضي ان يحكم بها واذا شهد شاهدان بغيبة الخصم لا يكون للقاضي الحكم بهذه الشهادة لغيبة الخصم (اجاب) لا بد من مطابقة الشهادة للدعوى وعدم اختلاف الشاهدين في الشهادة وخضوع المشهود عليه أو من يقوم مقامه وقت أداء الشهادة بين يدي القاضي الا انهم صرحوا بان اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو انشاء واقرا في القول المحض كالبيع والرهن لا يمنع قبول الشهادة كما في تنقيح الحامدية من الشهادات وأما الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع فذكر في الفتاوى المذكورة أيضا عن البحر عن فتح القدير لو ادعى الشراء وأرخته فشهدوا له بلا تاريخ تقبل لانه أقل أى لأن الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهر ان فارخوا شهر اتقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقبله لا اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد ادعى على شخص بدعوى شرعية واقام بينة على اثبات دعواه مشايخ بلده اخرى فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للشيخ المذكور والحال هذه (اجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ القرى كما هو منصوص في كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت عليه بانها تملك بقرة معلومة وانه أقر لها بالبقرة المذكورة فاحضرت بينة بعد انكاره بانه أقر لها بالبقرة المذكورة وبجاموسة أيضا وقالت المرأة المذكورة ان الجاموسة كانت تحت يدي وماتت فلذلك لم اذكرها في الدعوى فهل تقبل الشهادة المذكورة على البقرة ويحكم بها (اجاب) الشهادة باكثر من المدعى باطلة بخلاف الاقل للاتفاق فيه كذا في الدر المختار قال في حواشيه والتسكيلة لان المدعى مكذب لهم الا اذا وفق ثم قال في التسكيلة ولو ادعى دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ووراثتها شهدوا انها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه الا اذا وفق فقال كنت بعت هذا البيت منها فتقبل كذا في فتح القدير اه وفي الدراياض وتقبل على ألف في شهادة أحدهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعى الاكثر الاقل الا ان يوفق باسنياء أو ابراء ابن كمال اه والمدعية هنا ذكرت ما يكون توفيقا بين الشهادة والدعوى فتقبل حينئذ حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يريدون ان يشهدوا على رجل وزوجته بانه طلقها ثلاثا من مدة ثمانية أشهر تقدمت والحال انهم حاضرون موجودون معهم في حارة واحدة وبيت واحد ومشاهدون لما شرتهم معاشرة الزوج المدة المذكورة وأنروا الشهادة والرفع الى القاضي من غير عذر فهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه

١٦
١٢٦٨
مطلب في حكم الاختلاف
بين الدعوى والشهادة
في تاريخ البيع
مطلب اختلاف الشاهدين
في الزمان أو المكان أو
الانشاء والاقرار في نحو
البيع لا يضر

ربيع الاول

١٢٦٨ ١

٤
١٢٦٨
مطلب الشهادة باكثر
من المدعى باطلة بخلاف
الاقل للاتفاق فيه الا
اذا وفق
مطلب شهد أحدهما
بالف والاخر بالف
ومائة تقبل ان ادعى
الاكثر الاقل الا ان يوفق

(اجاب)

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

٤
مطلب في الاعذار التي
تقبل بها الشهادة حسبة
مع التأخير

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٦

جمادى الاولى

١٢٦٨

٤

جمادى الثانية

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٦

(اجاب) شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لغير عذر ردت وفي شرح هبة الله البعلی علی
الاشباه فی تأخیر شاهد الحسبة شهادته لعذر ومن العذر علمه بعدم قبول القاضي شهادته
أو كان في مكان بحيث لو حضر محامس الحكم وشهد لا يمكنه الرجوع لاهله أو كونه وحده
في الشهادة وعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده ثم قال وفي البيرى نقلا عن خزنة المفتين
يشترط لفسقه بالتأخير بعد العلم بالحكمة من غير عذر ظاهر تعينه لاداء الشهادة أه
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يتجزون في شراء الخشب ويبيعه فيعد أن ذهبوا الى بلدهم
وأرادوا المحاسبة ادعى بعضهم على رجل منهم بان عنده كذا وكذا من أصل عن الخشب
فانكر دعواه وادعى المدعى عليه بدراهم له عندهم كذلك فانكروا فهل اذا أقام المدعى
على المدعى عليه شاهدين فقال أحدهما أنا أسمع من الناس بان عنده كذا وكذا وقال
الثاني له حق في المدعى به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح ولا يحكم بها (اجاب) نعم لا عبرة
بهذه الشهادة ولا يحكم بها على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار
قطعة أرض من آخر ليزرعها فوضع يده عليها المستعير وزرعها سنة فبعد ذلك طلب
المعير أرضه فادعى بان المعير اسقط حقه منها وأقام على اثبات دعواه مشايخ البلديينة
فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للرجل المذكور والمحال هذه (اجاب) شهادة مشايخ
القرى والبلدان لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعي
ثم طلقها اخرى وخرجت من عدته وجدد عليها العقد النكاح وصار يعاشرها مدة بالوطء
وغيره والآن ادعى عليه أهلها بانه طلقها ثلاثا قبل ان يجدد عليها العقد من الطلاق
الثاني وأراد جماعة من أهل حارته المشاهدين لمعاشرته اياها بعد تجديد العقد عليها ان
ينهدوا عليه بانه طلقها ثلاثا قبل العقد والمعاشره فهل لا تقبل هذه الشهادة والمحال هذه
(اجاب) الطلاق مما تقبل فيه الشهادة حسبة وقد صرحوا بان شاهد الحسبة اذا أخر
شهادته لغير عذر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى
شرعية وأقام المدعى بينة على اثبات دعواه مشايخ بلد فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد
للرجل المذكور والمحال هذه (اجاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان غير مقبولة
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث الشرعي عن أبيهم من
مدة أربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيه من غير منازع لهم فيه المدة المذكورة والآن
يدعى رجل أجنبي من أهل البلد مشاهد لتصرفهم المدة المذكورة بان له في النخل
المذكور الربع والمحال انه ساكت هذه المدة ولم يدع ولم ينازع فانكروا دعواه انكارا
كليما فهل لا يجب لذلك ومنع من معارضة الورثة في ملكهم بدونه وجه شرعي واذا أقام
ذلك المدعى بينة وقالت انا نسمع ان له فيه الربع لا تقبل تلك الشهادة ويكون الحق فيه
للملاكة (اجاب) لا تقبل الشهادة بالتسامع فيما ذكر على فرض سماع الدعوى والقضاء
ممنوعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى والله تعالى أعلم

جادی الثانية سنة

١٣
مطلب افي بعضهم
بجهة اقرار السارق
مكرها وهو محمول على
العهدة في حق الضمان

١٥
١٢٦٨

وجب

٤
١٢٦٨

(سئل) في رجل اتهمه آخر بسرقة وقتل واحضره عند ذي شوكة وضر به ضربا مبرحا
مرارا لا جل ان يقرب ذلك فن شدة الضرب أقربا بسرقة والقتل فهل اذا لم يتقدم له سابقة
بالسرقة أصلا ولم يعلم ذلك الا باقراره من شدة الضرب والمحبس لا يكون مؤاخذا بذلك
ولا يكون اقراره بذلك من شدة الضرب موجبا للضمان شيء من ذلك واذا احضر خصمه
بينه من خدمه وناس بينهم وبين المشهود عليه عداوة ذنيوية لا تقبل شهادتهم عليه
(اجاب) اذا كان الا كراه الشرعى على الاقرار بالقتل ثابتا بالوجه الشرعى لا يكون
الاقرار والمحال هذه معتبرا واما الاقرار بالسرقة مكرها ففي شرح الدرر وردا لمحتار انه
باطل ومن المتأخرين من أفتى بجمته كافي الظهيرية وهو محمول على صحته في حق الضمان
وقد صرح علماؤنا بعدم قبول شهادة الاجير الخاص المستاجر مسانعة او مشاهرة
وصرحوا أيضا بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول وولي
على القاتل والمجر وح على الجارح والمقتدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على
القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفهمة أفاده
في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أثر عن أبيه نحو
عشرة قراريط ونصف مغروس في جانب منها بعض اشجار فاسقط حقه منها لا تحرق
مقابلة مبلغ من الدراهم وباع له الاشجار بثمن معلوم قبضه من المسقط له بموجب وثيقة
بيد المسقط له فبعد مضي نحو ست سنين مات المسقط عن ابن فاراد منازعة المسقط له منكر
للاسقاط والبيع بسبب موت الشهود التي في الوثيقة سوى رجل منهم والكتاب
للوثيقة فانهم احياء فهل تقبل شهادة كاتب الوثيقة مع الرجل المذكور بالاسقاط
والبيع ويمنع ذلك الابن من معارضة المسقط له حيث لم يكن الكاتب قاضيا ولا نائب
قاض ولا صناعته كتابة الصكوك (اجاب) اذا ثبت الاسقاط في الارض المذكورة
والبيع في الاشجار لا يكون لابن المسقط البائع معارضة المسقط له المشتري للاشجار
وتقبل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ابرات زوجها ما كان لها عنده من بقية مقدم الصداق ومن مؤخره المعلومين لها في حال
صحتها وسلامتها بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة ماتت عن زوجها المذكور وعن اولاد
منه واولاد من غيره فاراد وصي الاولاد الذين من غيره مطالبة الزوج بما أبرأت منه في
حال حياتها فهل لا يجب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بالبينّة الشرعية واذا كان أحد
البينّة أختا للزوج وكان في معيشة وحده تقبل شهادته بالبراءة لا أخيه (اجاب) لا مطالبة
على الزوج بما ثبت ابراء زوجته له عنه ابراء صحيحا حال صحتها وشهادة الاخ لا خيه مقبولة
حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف بحرية عبده ثم بعد مدة أنكر
الاعتراف بالحرية فترافعا عند الحاكم فطلب الحاكم بينة تثبت الاعتراف فاحضر العبد
شاهدين فشهد كل منهما ان سيده حلف انه غير ان احدهما قدم في الزمن والثاني آخر

سنة	رجب	فانكر السيد ذلك واقام بيعة تنفي شهادة بيعة العبد في الزمن فقط فهل والحال هذه تقدم بيعة العبد وينجز عتقه ولا يضر الاختلاف في الزمن (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة بان المولى أقر بحرية عبده اثر دعوى شرعية قضى عليه بالعتق بعد تزكية الشاهدين واختلاف الشاهدين في تاريخ الاقرار بذلك لا يقدح في قبول شهادتهما ولا عبرة بالشهادة على النفي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم على يد بيعة من المسلمين تشهد له بالبائع وقبض الثمن وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام البائع المذكور على المشتري وانكر قبض الثمن والدار المذكورة ويريد اقامة بيعة تشهد له بعدم قبض الثمن فهل تقدم بيعة المشتري وتسمع ولا عبرة بدعوى البائع (اجاب) نعم تقدم بيعة المشتري على دفع الثمن للبائع ولا عبرة لانكاره القبض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في حاكم على قرية ادعى عليه رجل اعشى انه ضرب قريبا له بنبت خشب وسجنه ومات في ليلته ولم يعين الزمان والمكان واقام بيعة شهدت بان المدعى عليه ضربه بالنبت وسجنه ولم يعين الزمان والمكان وخالف المدعى في وجهه من الوجوه بان قال المدعى مات في ليلته والشاهد ان قال مات بعد ايام وقالوا انهم لم يعلموا هل مات بسبب الضرب المذكور ام بغيره فهل تقبل شهادتهما ام لا واذا كان المدعى عليه بينه وبين الشهود عداوة ظاهرة لكونه حاكما عليهم وضربهم حتى جرحهم سابقا في حادثة تتعلق بالحكومة بغير مقتضى شرعي تقبل شهادتهما ما بذلك أم لا (اجاب) الشهادة على هذا الوجه لا تقبل وصرحوا بانه اذا كان بين الشاهد والمشهد عداوة دنيوية ردت شهادته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة زرعها بيزره انفسه وحصده فبعد الحصاد ادعى عليه أخوه بان البذر والزرع له واقام بيعة على اثبات دعواه رجلا من له عليهم اداة من فلاحيه ورجلا آخر بينه وبين المشهود عليه عداوة بسبب قذف ومخاصمة فهل والحال هذه لا تقبل شهادتهما للرجل المذكور (اجاب) لا تقبل شهادة العد وعلى عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ولا شهادة الفلاح لشيعته الذي هو تحت ولايته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية فانكر المدعى عليه وطلب من المدعى اثبات دعواه فهل اذا أقام بيعة شرعية وشهدت له طبق دعواه وكان من جملة البيعة التي شهدت له زوج بنت شريك المدعى تقبل شهادته له والحال هذه (اجاب) نعم تقبل شهادة الرجل المذكور حيث كان عدلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعى عليهم بقتل رجل واقام المدعى بيعة على دعواه وشهدت عند القاضي ثم ذكر المدعى عليهم ان المدعى قتله سئل هل ضربك هؤلاء الجماعة فقال لم يضربني احد منهم وما لي اؤثر ضرب وان ما لي مرض من الله تعالى واقامت بيعة على ذلك وقبل القاضي شهادتها وكتب بذلك حجة شرعية مشهولة بختم القاضي وامضائه من مدة ست عشرة سنة وزيادة فهل اذا اراد المدعى الآن نقض الحكم والدعوى على هؤلاء الجماعة ثانيا
١٢٦٨	٧	
١٢٦٨	١٢	
١٢٦٨	٢٤	شعبان
	ذى القعدة	
١٢٦٨	١٠	
١٢٦٨	١٠	مطلب الطعن في الشهود بعد التزكية والمحكم بانهم مستاجرون على الشهادة غير مقبول شرعا

١٢٦٨ ١٥

محرم

١٢٦٩ ٥

مطلب لا بد من بيان
التمن في الشهادة على
الشراء
مطلب شهدا بالبيع
وقبض التمن ولم يسميا
التمن تقبل

١٢٦٩ ٢٠

صفر
٨

١٢٦٩

مطلب لا يعمل بالخط

الافى مسئلة كتاب الامان ويلحق به البرا آت السلطانية الخ

وصراف

متعللا بان البينة المتى شهدت باقرار الميت حال حياته بانه لم يضر به احد منهم وأن الذي به مرض من الله مكتراة على الشهادة لا يحجب لذلك ولا يسمع منه ذلك ويعضى حكم القاضي على الحق (اجاب) الطعن في الشاهدين بما ذكر بعد تزكيتهما والحكم بشهادتهما غير مقبول شرعا فلا تسمع دعوى المدعى بذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين احدهما ساكن فيه باذن شريكه ثم مات الشريك الساكن فيه عن وارث فطلب الشريك الآخر الاستيلاء على نصيبه فادعى الوارث ان مورثه اشتراه منه قبل موته واقام بينة على يد نائب القاضي احدهما شهد بان الشريك قال لشريكه بعث لي نصف البيت فقال له بعته لك ولم يعين له ثمننا والاخر شهد بانه ساه على ان يسكن فيه فقال له بعته لشريكى فلان ولم يعين الثمن وأقر كل منهما على يد نائب القاضي انهما لا يعلمان قدر الثمن ولا قبضه فالحكم في هذه الشهادة (اجاب) صرح علما وبانه لا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح وعليه فلا يثبت الشراء بالشهادة المذكورة نعم لو شهد بالبيع أو بالقرار به وقبض التمن تقبل بلا احتياج الى بيان الثمن في المخبرية من الدعوى ضمن جواب وقال في البرازية وفي الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض التمن تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر اه فلا شك في قبول مثل هذه الشهادة المذكورة لاتفاقهما على قبض التمن فلا حاجة الى بيانه والحال هذه اه وفي رد المحتار من باب الاختلاف في الشهادة عن المبسوط فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمننا ولم يشهدا بقبض التمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذا لم يكن التمن مسمى وان قالوا أقر عندنا بانه باعها منه واستوفى التمن ولم يسميا التمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالملك للمدعى دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء التمن اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل بانه سرق منهم كذا وكذا أعيانا وان الذي أخبرهم بذلك زوجته لكونه تزوج عليها واستولوا على دراهم كانت له وأخذوها قهرا عنه في نظير ما ادعوا عليه به بدون وجه شرعى فهل اذلم تثبت عليه السرقة بالبينة الشرعية يؤمرون برد ما أخذوه منه قهرا ولا عبرة باخبار زوجته بذلك بدون اثبات بينة شرعية أو اقرار معتبر شرعا أو نكول في حق الضمان (اجاب) لا تثبت السرقة بمجرد اخبار امرأه وليس للجماعة المذكورة من الاستيلاء على شئ من مال المدعى عليه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من مدة أربع سنين عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا والآن يدعى حاكم بلده بدين له عليه متعللا بان يمهده سند بخطه وختمه فان ذكر الورثة دعواه فهل لا يحجب لذلك ولا عبرة بما عايناه واذا أقام بينة من الفلاحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيه لا تقبل شهادتهم له (اجاب) لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البرا آت السلطانية ودفعه يبيع

وصرف اوسمسار فلا يقضي بالخط والحتم فيماعدا ما استثنى واذا كان للشهود له ولاية
على الشاهد لا تقبل شهادته له لجهله وميله خوفا منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
أوصت له ذات رجه بالثلث الجائز ووقفت عليه بيتان يبيتها ثم على ذريته طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ثم بعد انقراضهم يكون وقف على مسجد سيدي
عبد الوهاب الشعراني وأعتقت جارية ووقفت بيتا آخر عليها ثم على ذريتها ثم على امرأة
اخرى ثم على ذريتها ثم يؤل الى مسجد سيدي عبد الوهاب المذكور فادعى الرجل
الذكر كور والجار به المذكور ان ذلك وقع في حال صحته واولادها وادعى الوارث وهو
نورحم اقرب من المذكور ان ذلك وقع في مرض موتها المانع لها من التصرف في
الزيادة على الثلث واقام كل بينة على ما يدعيه فهل تقدم بينة العمة او بينة المرض
(اجاب) تقدم بينة العمة لخالفها الظاهر وهو ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته
والبينة بينة من ثبت خلاف الظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في شهادة شيخ سوق
المجسانية والاجر الخاص هل لا تقبل شهادتهما حيث كان شيخ السوق المذكور من
المعرفين في البلاد والاجر بينه وبين المدعي عليه خصومة دينوية (اجاب) لا تقبل شهادة
مشايخ الحرف والمعرفين ولا شهادة لاجر الخاص لمستأجره والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اشترى من رجلين نخلا وكتب حجة بالشراء بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليه مدة
اثنين وثلاثين سنة وهو ينتفع به ويدفع خراجها لجهة الديوان المدة المذكورة ثم مات
البائعان وانكروا روثهما البيع فهل اذا ماتت شهود حجة البيع واقام واضع اليد بينة
تشهد على اقرار البائعين قبل موتها بالبيع لواضع اليد بالثمن المذكور في الحجة يكون
الحق في النخل لواضع اليد ولا عبرة بانكار الورثة البيع (اجاب) تقبل شهادة الشاهد
وان لم يكن اسمه مكتوبا بصلح لتبايع بلافق بين ان يشهد بعقد البيع او الاقرار به
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين بدعوى شرعية على يد قاضي بلدهم
ويريد اثبات دعواه عليهم بجماعة بعضهم اجراء خاصون عنده والبعض الاخر بينه وبين
المشهود عليه عداوة دينوية فهل اذا تحققت العداوة الدينوية بينهم وبين المشهود عليه
بالنسبة للبعض وكونهم اجراء خاصين عنده بالنسبة للبعض الاخر شهادة البينة الشرعية
لا تقبل شهادتهم والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة لاجر الخاص لمستأجره ولا شهادة
العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نصراني
ادعى على رجل مسلم ان عنده دراهم فجحد المدعي عليه ذلك فاقام المدعي رجلين مسلمين
حرفه رجل منهما يبيع الخمر وحرفه الثاني خادم لقنصل فهل لا تقبل شهادتهما (اجاب)
لا يحكم بالمال المدعى به بشهادة الرجلين المذكورين وفي خدمة المسلم الذي تفصيل
واختلاف في الهندية من الباب السادس عشر من الاجارة واذا استأجر ذي مسلمان يعمل
له خمر ولم يدره ليشرب او قال ليشرب بجازت الاجارة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب تقدم بينة العمة
على بينة المرض

٨ ١٢٦٩
مطلب لا تقبل شهادة
مشايخ الحرف والمعرفين
والاجر الخاص

١٦ ١٢٦٩

١٨ ١١٦٩

٢٢ ١٢٦٩

ربيع الثاني

٢٤ ١٢٦٩
مطلب في اجارة المسلم
نفسه من الذي وفي
اجارة الاما كن منهم

خلافا لهما ثم قال ولو استاجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجروه لينقله الى مقبرة البلدة جازعنا لكل وان استأجروه لينقل من بلد الى بلد قال محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الحال انه حقيقة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان اذا استاجر الذي من المسلم بيئاليبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في المضمرات ثم قال واذا استاجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا باس بذلك وان شرب فيها الخمر او عبيد فيها الصليب او ادخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك باس لان المسلم لم يؤجرها لذلك اغا آجرها للسكنى كذا في المحيط ثم قال واذا استاجر الذي مسلما ليحمل له ميتة او دما يحوز عنه منهم جميعا ثم قال ولو استاجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب ان يكون على الخلاف كفى الخمر ولو استأجروه ليبيع له ميتة لم يجز هكذا في النخبة مسلم آجر نفسه من مجوس ليوقد له النار لا باس به كذا في الخلاصة ثم قال وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن آجر نفسه من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويذكر ان يؤجر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في المحاوي للفتاوى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشترى ملك آخر في ساقيتين واستولىا عليه مدة ثم مات أحدهما واستولى اولاده بعده مع بقاء الآخر ثم بعد ثلاثين سنة من هذا الشراء جاء وارث البايع يدعى استحقاق والده وينسك بيعه ومع المستولين بينة تشهد لهما بالشراء غير انها لم تعين وقته لطول المدة فهل يقضى بتلك البيعة لهما (اجاب) اذا ثبت بيع المورث لما ذكر حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا يكلف لاشهاد بيان التاريخ حيث شهد أن البيع كان حال حياة البايع والله تعالى اعلم (سئل) اني رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام على اثبات دعواه بينة من له عليه ادارة وولاية من فلاحيه واتباعه فهل لا تقبل شهادتهم للرجل شيخ البلد المذكور (اجاب) نعم لا تقبل شهادة البينة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ قرية بينه وبين أهل بلده عداوة دنيوية بسبب أخذهم وأخذ أولادهم في الاشتغال وبسبب قذف ومشاتمة حاصلة بينهم ادعى عليه رجل بدعوى شرعية لدى قاضي بلده وأراد ان يقيم عليه بينة من أهل البلد الذين بينهم وبين المتهود عليه العداوة الدنيوية وبعضهم أجبر وخادم عند المدعى خاصان به فهل لا تقبل شهادة من ذكر عليه حيث تحققت العداوة المذكورة (اجاب) لا تقبل شهادة الاجبار الخاص لموجوه ولا شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة الدنيوية المانعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك مكانا فوضع يده عليه بعض الورثة دون البعض الآخر ومات البعض الآخر قبل أخذه ما يخصه من المكان المذكور عن مورثه وطلب وارث من مات

١٢٦٩

٢٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٨

اجادی الثانية

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٣

شعبان

١٢٦٩

٢٠

ثانياً أخذ حصته من المكان عن مورثه فانكروا وضع اليد ملك الميت الاول لذلك المكان
فأقام وارث من مات ثانياً بينة تشهد بملك الميت الاول لذلك المكان وانه مات وهو ربا
على ملكه فهل يقضى له بأخذ نصيبه عن مورثه من المكان المذكور حيث شهدت البينة
له بذلك المورث الاول له ملكاً مطلقاً لذلك المكان ولا يشترط في شهادة البينة معرفة سبب
ملك الميت الاول لذلك المكان هل كان بشراء أو وارث (أجاب) يقضى للوارث المذكور
بما يخصه في تركه مورثه بعد ثبوت الملك له فيه بالوجه الشرعي والشهادة بالملك المطلق
تقبل كالدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تعصبوا وتحزبوا على رجل وادعوا
عليه بدعوى شرعية وأرادوا اثباتها عليه بشهادة جماعة بينهم وبين المشهود عليه عداوة
دنيوية فهل لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا تحققت العداوة (أجاب) لا تقبل شهادة
العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية مما تمنع القبول والاقبلت والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون داراً عن أبيهم بالميراث الشرعي من مدة تحسین سنة وهم
يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيها واقتسموها بينهم بالفريضة
الشرعية وأخذ كل نصيبه منها ولا أن تدعى امرأة أجنبية مشاهدة لتصرفهم فيها بأن
الدار أصلها لأبيها فانكر الورثة دعواها فهل اذا أشهدت على دعواها رجلين أحدهما
شيخ ببلد والثاني أعمى لا يصير لا تقبل شهادتهما ويكون الحق في الدار للورثة المذكورين
مالم تثبت دعواها بالبينة العادلة (أجاب) لا تقبل شهادة الأعمى ولا مشايخ القرى
والبلدان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصدق معلوم دفع لها ما تدعوى
تجمل به وقت العقد وبعد الدخول بها ومعاشرتها مدة تشاجر معها فادعت بأنه طلقها
فانكر دعواها الطلاق فهل اذا أقامت رجلين على دعواها أحدهما بينة وبين المشهود
عليه عداوة دنيوية بسبب أنه كان تشاجر معه قبل ذلك وضر به ضرباً شديداً حتى جرحه
لا تقبل شهادته عليه اذا تحققت ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ثم اثبتت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل ولي لا بمخاصمة فاذا ثبت
تطليق المذكور زوجته بالبينة العادلة قضى به والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على جماعة بأن مورثه يملك المكان الفلاني وأنهم واضعوا أيديهم عليه
بغير وجه شرعي فانكروا دعواهم وورثته شهدت له بينة شرعية بالورثة وصدق الورثة
المدعى عليهم له بالورثة فقط فهل اذا أقام بينة شرعية شهدت له بأن المكان المذكور
ملك مورثه ملكاً مطلقاً يقضى له به بمقتضى شهادة البينة ولا يطلب منهم بيان سبب الملك
لحيث ادعى ملكاً مطلقاً (أجاب) الشهادة بالملك المطلق تقبل حيث لا مانع فاذا
طابقت الشهادة الدعوى قبلت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ ببلد ادعى
على امرأة بدعوى شرعية وأراد أن يقيم بينة على اثبات دعواهم عن له ولاية عليه وتحت
إدارته فهل لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين ببلدهم المذكور (أجاب) صرح الرمي

وغيره بان شهادة الفلاح الشيخ بلده الذى له عليه ولاية لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) فى امر آتلك أربعة عشر قيراطا ونصفا فى بيت باعت لزوجهما اثني عشر قيراطا منها بثمان معلوم فى حال صحتها وسلامتها بحضرة جمع من المسلمين وأقامت رجلا وكيلاعنها فى الاقرار بالبيع لزوجهما وبعد العقد ساحت زوجها من الثمن وأمر أنه منه بحضرة ما أذن القاضي وخرج بذلك حجة شرعية فهل اذا حصل لهما مرض وماتت به بعد مدة أشهر عن ورثة واراد وراثتها جعل ما باعته تركه عنها لا يجابون لذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية أنها باعته فى زمن الصحة والسلامة (أجاب) نعم لا تجاب الورثة لجعل ما بيع على الوجه المذكور تركه عن البائعة وتقدم بينة الصحة على بينة المرض عند الاختلاف فى كون ما ذكر فى مرض الموت والله تعالى أعلم (سئل) فى قضية شرعية بين رجلين طلب من المدعى بينة لدى القاضي فاحضر وثيقة مضمونها شهادة رجلين ليست مكتوبة على يد قاض يطلب المشهود عليه احضار البينة باشخاصها لتؤدى الشهادة باللسان فلم يمكنه القاضي من احضار البينة وحكم للمدعى بمجرد حضور الوثيقة لديه فهل لا يصح ذلك المحكم واذا حضر الشاهدان المذكوران واعترف بما يقتضى فسقهما لدى القاضي يطلب من المدعى بينة عادلة غيرهما اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) لا يقضى بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا وليس للقاضي قبول شهادة الفاسق والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكيل عن امرأة ادعى على زوجها بأنه أخذ منها برضاها خلق الماس وزوج أساور وعقد لؤلؤ لتصرف فى ذلك بالبيع ويصرف ثمنه فى شؤون نفسه ويعوضها غيره مثل ذلك الثمن وأنه تصرف فى ذلك وقبض ثمنه من ذلك ما هو من الأساور ٢٢٥ قرشا وما هو من العقد اللؤلؤ ٦٥٩ قرشا وما هو من الخلق ٧٥٠ قرشا جملة ذلك ٢٠٣٤ قرشا واستهلكه فى شأنه وأنه قرر لها على نفسه نفقة كل يوم من ابتداء جمادى الآخرة سنة ١٢٦٨ قرشين ويطالبه بمثل ثمن المصاغ المذكور وبما تجمد عليه من النفقة المذكورة وان الزوج المذكور أقر بذلك بحضرة بينة شرعية وسئل منه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك وكلف المدعى بينة فاحضر شاهدين شهدا فى وجه المدعى عليه بأنه فى جمادى الاولى سنة ١٢٦٩ أقر المدعى عليه بأنه أخذ من زوجته موكلة المدعى وعين اسمها واسم والدها وجدها الاصناف المشروحة أعلاه برضاها وتصرف فى ذلك بالبيع بالاثمان المذكورة باذنها وقبض ثمنه ليعوضها بديل ما استهلكه فى شؤونها وأحضر شاهدين آخرين شهدا بأنه فى جمادى الاولى سنة تار يخه أقر المدعى عليه بأنه قرر لزوجته المذكورة موكلة المدعى فى نظير نفقتها كل يوم من ابتداء جمادى الثانية سنة ١٢٦٨ قرشين وأنه يرسل اليها ذلك أولا بأول ثم طعن المدعى عليه فى شهادة الشهود المذكورين بأنهم من جملة العساكر الجهادية الذين فى ادارته فهل ما أبداه المدعى عليه المذكور لا يكون طعنا فى شهادة الشهود المذكورين وتقبل شهادتهم وأعمال هذه وتعضي

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٧

بها حيث كانت الشهادة للزوجة الموكلة بالوكيل (أجاب) إذا كان الشاهد عدلاً ولم يكن للشهود له ولاية على الشاهد تقبل الشهادة ويقضى بها بعد تزكيتها وقد صرح العلامة الرملي بأن شهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز لجهلهم وميلهم خوفاً منه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي المجيزة عن حادثة قتل شهد

١٢٦٩

٢٤

فيها مشايخ القرى هل تقبل شهادتهم أولاً (أجاب) صرح علماً بأن عدم قبول شهادة مشايخ القرى والبلدان فليس للقاضي قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آل له حصة في عقار وغيره عن مورثه طلب أخذهما من باقي الورثة فأنكر واحصته من ذلك

١٢٦٩

٣٠

فهل إذا حضر رجلين يشهدان له بذلك ناقلين للشهادة عن رجلين تقبل هذه الشهادة حيث توفرت شروطها (أجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وإن كثرت في كل حق على الصحيح إلا في حد وود بشرط تعذر حضور الأصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة محدرة لا تتخالط الرجال عند الشهادة عند القاضي وبشرط شهادة عدد من كل أصل كما في التنوير من الشهادة على الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجد عند زوجته في بيته رجلاً أجنبياً فتشاجرت معه هي وأهلها من أجل ذلك منكرين عليه فقال على الطلاق الثلاث أني وجدت الرجل المذکور عندها وأنكرت هي وأهلها دعواه ورفعوه عند قاضي بلدهم وأحضر وأعليه بينة شهدت على الزوج وهو غائب بانه أقر انه وجد الرجل المذکور خارج البيت لا عندها وسمعها منهم في غيبة الزوج فهل يكون القول قول الزوج في ذلك ولا تقبل شهادة البينة عليه في غيبته ولا يحكم عليه

ذى الحجة

١٢٦٩

٤

بوقوع الطلاق في هذه الحال وإذا قلتم بذلك ورفعنا على يد القاضي المذکور وأحضر وابينة تشهد عليه بذلك وكان بينهما وبين المتهود عليه عداوة ذنبوية بنحو قذف لا تقبل إذا ثبتت العداوة المذكورة بالوجه الشرعي (أجاب) إذا كان بين الشاهد والمشهد عليه عداوة ذنبوية بنحو قذف لا تقبل شهادته وصرح علماً بأن بانه لا يقضى على غائب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بقتل رجل فقام عليه المدعى بینه من خدمه واتباعه ومن تحت إدارته فهل لا تقبل شهادتهم على الرجل المدعى عليه والحال هذه (أجاب) صرح علماً بأن عدم قبول شهادة الأجير الخاص لمستأجره

١٢٦٩

٢٩

مسألة أو مشاهرة فإذا تحقق بالوجه الشرعي كون الشاهد أجيراً خاصاً للمشهد له لا تقبل شهادته كما لا تقبل الشهادة لمن له ولاية على الشاهد إلا بئب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية ومعه بينة شرعية على إثبات دعواه فهل إذا

محرم

١٢٧٠

١٩

كان أحد الشهود أخاً شقيقاً للمشهد عليه وشهد تقبل شهادته على أخيه المذکور (أجاب) نعم تقبل شهادة الأخ على أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شاهدين بدعوى شرعية وهما غائبان فوق مسافة القسوة وتعذر حضورهما لا أداء الشهادة لدى القاضي فهل إذا تعذر حضورهما وتحملها غيرهما عن كل رجل رجلان

صفر	سنة
١٣	١٢٧٠
ربيع الاول	
٤	١٢٧٠
١٠	١٢٧٠
ربيع الثاني	
٢٩	١٢٦٩

شاهدان لادائهم لدى القاضى فى محل الحكم وتوفرت شروط الاشهاد تقبل ويقضى بها
 شرعا (اجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان تعددت استحسنانى كل حق على الصحيح
 الا فى حدود وقود بشرط تعدد حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر أو كون المرأة مخدرة
 لا تخالط الرجال وشهادة عدد عن كل أصل كما هو منصوص عليه فاذا توفرت شروط
 الشهادة على الشهادة قبلت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة
 ذكر ورواثة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما ترك جاموسة فادعت احدى
 البنات من الورثة ان الجاموسة ملك لها وتريد ان تثبت دعواها برجلين احدهما شيخ بلد
 والثانى بينه وبين المشهود عليهم م عداوة ذنبية بسبب قذف وضرب ومخاصمة لدى
 المحاكم السياسية فهل والحال هذه لا تقبل شهادتهما للمرأة المذكورة (اجاب) نعم لا تقبل
 هذه الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجبزة بما مضى منه ادعى رجلان من جملة
 ورثة مورثهما بان لهما مع باقى الورثة ربع ساقية معينة حولها نخسون شجرة اثل وفى
 الورثة قاصر وزوجة وباقى الساقية لاعمماهما الثلاثة على وكيل آخر بان أحدا اعمماهما
 باع لموكاه جميع الساقية والشجر بمبلغ معين بالتعدى وردا لشركاء البائعون البيع ولا
 ولاية للبائع على القدر وانما ما يريد ان أخذ نصيبهما ونصيب باقى ورثة والدهما بوضع
 يد موكاه بغير حق واجاب الوكيل بعد اعترافه باصل الملك على الوجه المذکور بانهما
 وباقى اخوتهم وعمين من اعمماهما ووكيل ورثة عمهم الثالث باعوا جميعا تلك
 الساقية وشجرى جيز وقطعتى أرض معينة بالمبلغ المعين المذکور وخصم لهم ذلك فى
 مقابلة ما هو مطلوب منهم من مال الميرى فلم يصدقا فكلف اثبات دعواه ثم حضروا
 معهم احد الاعمام وطلب المذکور ما يخصه من ذلك ايضا فدعى عليه الوكيل بما ذكر
 اولوا وانكر العلم المذکور ايضا فاقى الوكيل شاهدين شهدا طبق دعواه غير انهما قالا
 لا نعلم قبض الثمن للبائعين ولا عديمه فالحكم (اجاب) اذا شهدت الشهود
 وزكيت بعد صدور الدعوى صحيحة بان المدعين المذکورين باعوا نصيبهم المعين
 فى الساقية المذكورة بثمن عينه مدعى البيع يقضى على المدعين المذکورين
 بالبيع ولا يضر فى ذلك عدم معرفة الشهود قبض الثمن ويؤمر المشتري بدفع الثمن للبائعين
 اذا لم يثبت دفعه اليهم بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصانا
 باعه ابنه فى غيبته لرجل شيخ بلد صاحب شوكة من غير اذن ابيه المالك ومن غير
 اذارته ثم حضر الاب المالك ولم يجز البيع وطلب المشتري على يد نائب قاض قاضى
 المشتري انه اذن لابنه بالبيع والتصرف ويريد ان يقيم بينة من اتباعه وأهل ادارته
 وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذکورين وليس للقاضى قبولها
 (اجاب) اذا كان المشهود له شيخ القرية وله ولاية على الشهود لا تقبل شهادتهم له والله
 تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مواشى من البقر طلب زوجته لتسافر معه الى بلدة
 فامتنعت وتشاجرت معه وادعت بانها اشترت بقرتين منه فانكر دعواها وعجزت عن

اثباتها بالبيعة الشرعية ثم بعد ذلك احضرت رجلين فقال كل منهما شهد بان الرجل قال ان المواشى للحريم مع حضور المواشى مجلس التداعى ولم يبينوا صفتها من بقر أو غيره ولا ذكورة ولا أنوثة فهل لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لاسيما وانها لم تطابق دعواها ويكون الحق في البقرتين مع تناجها الميراث ما وتمنع من معارضته في ملكه بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لزوجة المدعى عليه بالبقرتين بمجرد هذه الشهادة على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثنتين من زوجتيه وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما ما يورث فادعت احدى الزوجتين بان ضررها مطلقة مع معاشرته لمعاشرة الأزواج وأشهدت رجلين فقال كل منهما سمعنا من الناس انها خالصة ولم يبينان كان الطلاق بائنا أو رجعيًا فهل لا تجاب لذلك ولا تقبل تلك الشهادة ويكون لها مشاركة الورثة وأخذ نصيبها بالقرينة الشرعية (اجاب) لا يثبت الطلاق بهذه الشهادة على الوجه المسطور وللزوجة المذكورة مشاركة الاخرى في الميراث اذ لم يثبت عليها ما يوجب عدم ارثها بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصّة في دار لها من متزوج امرأة باعت زوجة الابن حال غيبته المحصة المذكورة لرجل اجنبى بثمن قبضته منه بدون وكيل من المالك ولا اجازة ثم مات الابن عن بنت بعد موت والدته فقالت بنت الابن الوارثة لمجدتها بواسطة أبيها مع من اشترى المحصة لدى القاضى وطلبت استردادها لكون البيع لم يصادف وجهًا شرعيًا وأقر المشتري باصل المالك وادعى الشراء من زوجة ابن المالك حال حياتها وان المالك اجازت بيع زوجة ابنها بالفعل حال حياتها وانها وكلت ابنها في اجازة البيع المذكور بالقول واجازة ايضا فانكرت البنت دعوى المشتري الاجازة المذكورة فكاف القاضى المدعى عليه اثبات دعواه فاحضر رجلين في غيبة البنت عن مجلس الحكم شهد أحدهما على اجازة ابن المالك بعد حضوره من غيبته لكنه بعد موت المالك ولم يشهد باجازه المالك بالفعل وشهد الثاني باجازه الابن ولكن قال لا اعلم كان ذلك حال حياة المالك ام بعده وموتها ولا يعلم الاجازة بالفعل فهل لا عبرة بهذه الشهادة ولا يحكم بها ولو حكم بها على الوجه المذكور لا يصح الحكم وترد المحصة المذكورة لورثة المالك حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثتهم ولم يثبت انتقاله عن ملكها بناقل صحيح شرعى (اجاب) نعم لا يحكم للمشتري بالمحصة المذكورة بهذه الشهادة وترد المحصة لورثة المالك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في بقرة مده من السنين باعها احد الشرىكين باذن الآخر واشترى بدلها على الشرىكة باذن الشرىك بقرة اخرى من ثمن الاولى ثم بعد مدة ماتت تلك البقرة ولا فحل الشرىكين الذى كانت تحت يده عجلة اخرى حمراء اللون فادعى عليه شرىكه بانها انتاج البقرة المشتركة المشتراة للشركة وان له فيها النصف فانكر المدعى عليه دعواه وادعى

١١٧٠

١١

١٢٦٩

رجب
١٨

شعبان

٢

١٢٧٠

سنة شوال

بان الجحلة المذ كورة ملكه اشتراها لنفسه ولم تكن نتاج المشتري كة مع اقراوه أى مدعى
 التركة بانه لم يكن عندى سوى المشتري كة المشتري اطلب من المدعى بيعة تثبت دعواه
 ان الجحلة المذ كورة نتاج البقرة المشتري كة وان له فيها النصف بسبب ذلك فاحضر
 شاهدين شهدا بان الجحلة المذ كورة نتاج بقرة كانت عند المدعى عليه وانها
 لا يعلمان انها نتاج البقرة المشتري كة بينهما او نتاج غيرها فهل والحال هذه لا تقبل هذه
 الشهادة لاثبات دعوى المدعى المذ كورة لعدم المطابقة او تكون مقبولة على هذا
 الوجه (اجاب) نعم لا يحكم بهذه الشهادة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل شيخ بلد ادعى على رجل بانه يملك قطعة ارض زراعية اميرية كان اسقطها له وهو
 واضح يده عليه او يريد رفع يده عنها واظهر بذلك حجة بيده باسم المدعى عليه فانتكر
 واضح اليه المدعى عليه دعواه ذلك ويريد المدعى اقامة بيعة تشهد له من اتباعه
 وتحت ادارته على اثبات دعواه ذلك فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذه البيعة
 المذ كورة حيث كانوا من اتباعه وتحت ادارته سيما وان المدعى المذ كور والشهود
 لم يعلموا حدود الارض المدعى بها ولا مقدارها (اجاب) نعم لا يقضى بهذه الشهادة
 والحال ما ذكر وقد نصوا على عدم قبول شهادة اهل الارض لو كيل الرعية والشفعة
 والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي قلوب
 بما مضمونه ادعى رجل بطريق الاصله عن نفسه والوكالة من باقى شركائه فى الارث
 على رجل انه قتل موزتهم عمدا بسكين تحت نزه الاسير وكان القتل بارض لابي المدعى
 عليه فانتكر المدعى عليه دعواه وذكر انه قبل تاريخه ادعى المدعى المذ كور بين يدي
 قاض خرم على رجلين آخرين بما صورته انه قتل بارض أحدهما رجل يدعى سليمان
 حلاوة ولم يعين القاتل ومنع عن دعواه بسبب ذلك فصدق المدعى على ذلك وطلب
 منه بيعة تشهد له بدعواه المذ كورة بعد أن عين ان القتل فى غاية محرم سنة ١٢٦٨
 فى الساعة الخامسة من اليوم المذ كور فاحضر ثلاثة رجال شهد كل منهم بانه من مدة ثلاث
 سنين تقدمت على تاريخه الذى هو عاشر ذى القعدة سنة ١٢٧٠ ما بين الظهر والعصر
 ولا يعلمون فى أى شهر ولا أى يوم سمعوا أصواتا فذهبوا فوجدوا المقتول مطروحا
 بارض أبى المدعى عليه مجروحا فعرّفهم المقتول بان الذى ضرب به بالسكين هو المدعى
 عليه ولم يعانوا حصة ذلك ثم احضر رجلين آخرين أحدهما ولد أحد الورثة
 المقتول الذى هو من جله موكل المدعى ورجل آخر وشهدوا بالوارث انه من مدة ثلاثة
 سنين لا تزيد ولا تنقص فى يوم لا يعرفه من شهر لا يعرفه المدعى عليه ضرب المقتول
 بالسكين تحت نزه ومات بسبب ذلك وشهد الآخر كشهد الاول غير انه قال جعل قاتله
 من مدة ثلاث سنين الا شهرين فالغنى القاضى تلك الشهادة سيما وقد ظهر ان رجلين من
 الشهود الاول من فلاحى المدعى فطلبت بيعة اخرى من المدعى وعرف انه لم يكن معه

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١١

بينة الائمة تشهد عن لسان المقتول بان الذى قتله هو المدعى عليه فى الحكم (اجاب)
لا يقضى على المدعى عليه بشئ بهذه الشهادة والحال ما ذكر بل لا تصح الدعوى بالقتل
فلا تسمع مع الاختلاف فى المكان المتباعد للتمناقص والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
اشترى ربع نورج من مالكة بثن معلوم ووضع يده عليه مدة بالتصرف تزيد على ثلاثين
سنة ثم بعد تلك المدة انكر المالك الشراء فهل اذا حضر المشتري رجلين أحدهما شهد له
بالبيع منه والاخر باقراره بالبيع منه أيضا تقبل هذه الشهادة ويقضى له بها (اجاب)
اذا شهد احد الشاهدين بالبيع والاخر بالاقرار به تقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار
فيقضى بتلك الشهادة بعد تعديل الشهود حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى
خسة اخوة يستحقون أرض زراعة أميرية أثرا تعدى عليهم رجل عهدة بلد وأخذ منهم
جانباً من الأرض المذكورة بالقهر والغلبة عنهم واستولى عليها مدة خمس سنين الى ان
عزل من التبعه فاستولى المستحقون على ما غصبه منهم من الأرض وزرعوها ثم بعد
ذلك ادعى الغاصبان احد الاخوة اسقط له ما كان مغصوباً تحت يده بدون اذن باقى
الاخوة فانكر الاخ المدعى عليه ذلك فابرز المدعى وثيقة بخطه وختمه ويريد ان يقيم بينة
بعضها مشايخ بلده والبعض من أتباعه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين
وليس له معارضة المستحقين فى ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ
القرى ولا شهادة الاجير الخاص لمستاجر ولا ينفذ اسقاط أحد الشر كاه فى حق نصيب
غيره بدون اذنه او اجازته والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ذميمة تدعى على امرأة
مسلمة بأنها ضرت بها كسرت ذراعها واتت بجماعة من الذميين يشهدون لها بدعواها
والحال أنها عاجزة من قديم ولم يكن عندها بينة من المسلمين يشهدون لها بدعواها هذه
فهل لا يحكم بهذه الشهادة شرعاً واذا عجزت عن البينة من المسلمين تصدق المدعى عليها
بيمينها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى (اجاب) لا تقبل شهادة أهل
الذمة على المسلمة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد قصر وترك ما يورث عنه
شرعاً فادعى رجل أجنبى على تركه الميت بان له ديناً على الميت فأنكر وصى الميت دعواه
ذلك فهل اذا أقام المدعى بينه لا تعرف اسم ابى الميت ولا جده لا تقبل شهادتهم حيث
لم يكن للميت شهرة باسمه واذا تعلل المدعى بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون لا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعى ولا بالوثيقة التى بيده التى لم يثبت مضمونها شرعاً (اجاب)
حيث لم يتعين الشهود عليه الميت بذكر الشهود اسمه لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بوثيقة
لم يثبت مضمونها شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) فى وقف هو من حقوق الله تعالى هل
تصح الشهادة عليه بدون الدعوى وتقبل حسبة وللحاكم الشرعى سماعها والحكم بها اذا
استوفت شرائطها الشرعية وكان الشهود عدولاً مرضي الشهادة أم لا (اجاب) نعم
تقبل الشهادة حسبة لا ثبات أصل وقف هو من حقوق الله تعالى كما هو مذكور

دى الحجة

١٢٧٠

مطلب شهد أحدهما

بالبيع والاخر بالاقرار

به تقبل

محرم

١٢٧١

٢٠

مطلب لا تقبل شهادة

أهل الذمة على المسلمة

١٢٧١

٢٣

مطلب اذا لم يتعين المشهود

عليه الميت بذكر اسمه

لا يكتفى بذلك فى الشهادة

صفر

١٢٧١

١٠

مطلب تقبل الشهادة

حسبة لا ثبات أصل

وقف هو من حقوق

الله تعالى

١٢٧١

٢٠

فللقاضي سماع شهادة العدول في وجه الخصم الواضع اليد المنكر للوقف وان لم تتقدمها
الدعوى من الناظر على الخصم المذکور ويحكم باصل الوقف بعد استيفاء شرائط القضاء
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجه معتقة وابن
معتق معتق والده وترك ما يورث عنه شرعا فطلبت زوجته المذكورة ما يخصها من تركته
فانكرت الورثة عتقها وزوجيتها فهل اذا شهدت بينة شرعية على اقرار المتوفي في حال
صحته بانه اعتقها وعقد عليها وانها زوجته بالنكاح تكون مقبولة شرعا وتأخذ
ما يخصها من التركة ولا عبرة بانكار الورثة ذلك مع اقرارهم بملكيتها له (اجاب) اذا
ثبت بالوجه الشرعي عتق الامة المذكورة والتزوج بها بعد صحيح يكون لها اخذ ما يخصها
بطريق الارث عن زوجها حيث مات وهي على عصمتها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد قاضي بلدهم واحضر بينة عدول تشهد
له طبق دعواه فامتنع القاضي من قبول شهادتهم متعللا بانهم منعوا اخواتهم البنات
من اخذ نصيبهن في ارض الزراعة الاميرية بطريق الميراث عن آبائهن فهل والحال
هذه لا عبرة بعمل القاضي بذلك ولا تبطل شهادتهم بسبب ذلك حيث كانت الشهود
عدولا (اجاب) اذا ثبتت عدالة الشهود وبالوجه الشرعي وجب على القاضي قبول
شهادتهم حيث لا مانع ويجوز دمنهم الاناث من اخذهن بعض الاطيان التي التلبيت
المال بطريق الارث لا يسقط عدالتهم بعد تحققها اذا لم يجزى التوارث في ارض الزراعة
الاميرية كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملا الشهادة على شهادة
شاهدين آخرين على وقف بان ذلك الوقف موقوف على ذرية الواقف الذكور دون
الاناث فهل تقبل شهادتهم عند تعذر شهادة الاصول لغيبة او موت بعد التحمل واستوفى
التحمل شرائطه الشرعية (اجاب) تقبل الشهادة على الشهادة وان كثرت استحقاقا
في كل حق ومنه الوقف الا في حد وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموت او مرض او
سفر كما صرحوا به فاذا توفرت شرائط التحمل والاداء حكم بموجبها فيما ذكر والا فلا والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده ولكل منهما مال خاص به فدفن
احدهما الرجل اجنبي قدر ما علموا من الدراهم لي تجر فيه في شراء البر ويبيعه فيعطيه
أنكر العامل المبلغ وحده جدا كليا فاقام رب المال بينة بما دفعه له من الدراهم فطلب
العامل ابطال شهادتهم متعللا بان رب المال اخافا ثم مقامه على البلد التي منها البينة فهل
لايجب لذلك بل تقبل شهادتها حيث كانت موافقة لدعوى المدعي ولا عبرة بتعلله اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كانت الشهود عدولا ولا تهمة في شهادتهم
ولم يكن للشهود له عليهم من نوع ولاية تقبل شهادتهم له حيث لا مانع والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات منذ سبع عشرة سنة عن ابن والآن يدعي شيخ البلدة لابنه
دين على أبي ذلك الابن ولم يبين وجهه متعللا بتمسك بيده فانكر ذلك الابن دعواه

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٦

جادي الاولى

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٦

١١٧١

١٩

١١٧١

١٥

١٦٧١

١٧

الذين فهل اذا اراد ان يقيم شيخ البلد بينة من اتباعه الذين تحت ادارته وأمره ونهيه
لا تقبل شهادتها ولا تسمع دعواه حيث كان الاب بالبلد ولم يدع بذلك الدين ويمنع من
منازعة الابن المذكور (اجاب) من المعلوم المقرر ان الدعوى التي مضى عليها خمس
عشرة سنة قد منع القضاة من سماعها الا فيما استثنى وعلى فرض سماعها فشهادة الفلاح
لشيخ القرية الذي له ولاية عليه غير مقبولة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل شيخ بلد ادعى على آخر بدعوى شرعية ويريد اثباتها باقامة بينة من اتباعه
وفلاحيه ممن له ولاية عليهم فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده ولا ممن له
ولاية عليهم (اجاب) قد صرحوا بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على ورثة زوجها بانها تستحق بذمة زوجها
على سبيل الدين مبلغا قد دونه ستة اكياس بثلاثة آلاف قرش فانكرت الورثة دعواها
ذلك فاحضرت شاهدين لدى قاضي ناحيتهم شهدا بان الميت اقربان بذمته لزوجه ستة
اكياس وانهما لا يعرفان الا كياس هل هي اكياس قطن او قماش او غير ذلك فهل
اذا حكم القاضي المذكور بلزوم التركة به هذا المبلغ يكون حكمه غير نافذ ام يكون
المدعية المذكورة لم تبين سبب الدين وكون الشاهدين لا يعرفان الا كياس سيما وان
الميت يجبر في الا كياس القطن وغيرها (اجاب) نعم لا ينفذ حكمه حيث الحال ما ذكر
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق منفعة قطعة ارض اميرية مغروس
فيها ثمان نخلات واضع يده على ذلك مدة من السنين تزيد على خمس وثلاثين سنة يستغل
ثمر النخل لنفسه ويدفع ما عليه لجهة الديوان المدة المذكورة من غير معارض ادعى عليه
رجل الا ان ذلك النخل دون الارض ملك له بطريق الارث عن امه آل اليها بطريق
الميراث عن ابيها ويريد رفع يده واضع اليد على ذلك النخل فانكر المدعى عليه دعواه ذلك
وللمدعى المذكور بينة اقامها لدى نائب الشرع شهدت بان جد المدعى كان حال حياته
غرس نخلات في تلك الارض التي ليست في استحقاقه لكن لا يعلمون مقداره ما غرسه
فيها ثم بعد مدة غرس رجل آخر في تلك الارض نخلا لا يعلمون عدده ايضا ثم غرقت
تلك الارض وتلف ما فيها من النخل وهلك وبقي منه الثمان نخلات المذكورة لا يعلمون
ان كان الباقي من غراس جد المدعى او من غراس الرجل الآخر الى ان رجعت الارض
الى مستحقها الاصل الى ولا يعلمون غير ذلك مع انكار المدعى عليه ذلك فهل على فرض
سماع الدعوى لا تقبل هذه الشهادة على الوجه المسطور ولا تثبت للمدعى ملكا في
النخل الموجود في الارض المذكورة ويمنع من معارضة المدعى عليه حيث لم تكن
عنده بينة تشهد شهادة صحيحة (اجاب) نعم لا يحكم للمدعى بهذه الشهادة ولا تقيد بشيء
ويمنع من معارضة المدعى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى عجلة بقر من آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها وفي

نتاجها نحو خمس عشرة سنة من غير منازع له فيها ولا مشاركة له في التصرف فيها والآن ادعى البائع بان الجملة مشتركة بينهما للمشتري النصف وللبائع النصف الاخر وادعى المشتري بانه اشترى الكل واقام اخويه شاهدين فهل اذا كان كل من الاخوين في مديونة وحده لا يجبران بشهادتهما نفعا لغيرهما تقبل شهادتهما ويقضي بها الا لاخ المذكور (اجاب) حيث كان البائع مفكرا بيعه جميع البقرة المذكورة للمشتري واثبت المشتري شراءه جميعها منه بشهادة اخويه المذكورين بالوجه الشرعي تقبل شهادتهما حيث كانا عدلين لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك لهما قداما ونصفا وحصه في ساقية فتعدي شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر فبعد بلوغهما طلبا دفع يده عن الارض والحصه المذكورة فخنعهما منه متعللا بانه دفع ما عليهما من البواقي وانهما اسقطا حقهما له فانكر ادعواه فهل اذا اقام بينة من القلائد الذين تحت ادارته وامره ونهيه واشهدوا على دعواه لا يجاب لذلك ولا تقبل شهادة الفلاح لشيخه ويكون لهما اخذ حقهما منه حيث كان الحق ثابتا لهما في الارض وحصه الساقية ولا عبرة بتعلله (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قومه الذي له ولاية عليه والله تعالى اعلم (سئل) في شهود على اسقاط منفعة قطعة ارض كانت جارية في اسحقاق رجل من بلدة هو الا الآن شيخ في تلك البلدة لرجل آخر من بلدة اخرى ليس شيخا فيها الا ن ولا ولاية للرجل الاخر على الشهود الا ن حال اداء الشهادة بل بعض الشهود نسيب للمسقط ولا مشيخة للمسقط له في بلدة الشهود الا ن ولا شركة له بل كان في سابق الا زمان شيخا على بلدة الشهود ثم عزل وغرب وحصلت له اهانة ولم يعد للشيخ الى الا ن وقد كتب بذلك الاسقاط الذي صدر عن اختيار من صاحب الحق المسقط حجة شرعية مسجلة في سجل قاض لا ولاية للمسقط له على بلدة ذلك القاضي أصلا ولم يكن بعض الشهود من فلاحي المسقط له وقت الاسقاط بل أحدهما شريف والثاني امام مسجد تلك البلدة فبعد عزل المسقط له وتغريبه أنكر المسقط الاسقاط وجحد الحجة واختلسها واخفاها واحتاج الحال الا ن الى المرافعة بين يدي قاض في شأن ذلك وطلب من المسقط له بينة تثبت دعواه الاسقاط فهل اذا شهدت تلك الشهود به وكانوا عدولا لا ولاية للشهود له عليهم الا ن ولا تهمة فيهم حال الاداء ولم يسبق أنهم شهدوا في تلك الحادثة وردت شهادتهم فيها للتهمة تقبل شهادتهم اذا طابقت الدعوى ولو فرض أنهم كانوا سابقا تحت ولاية المشهود له لكونه كان شيخا وقت التحمل ثم زال ذلك بما ذكر حيث لا مانع وتعتبر الاهلية وقت الاداء لا وقت التحمل (اجاب) المصرح به ان المعتبر في قبول الشهادة اهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل وهو كافر أو صبي مميز أو رقيق أو فاسق أو زورج للشهود له فادى بعد الاسلام لو البلوغ أو العتق ولو لمعتقه أو التوبة أو الطلاق وانقضاء العدة تقبل شهادته وفي قاضي خان لو أن

١٢٧١ ١١

١٢٧١ ٢٨

ذى الحجة

١٢٧١ ١٩
مطلب المعتبر في قبول
الشهادة أهلية الشاهد
وقت الاداء لا وقت
التحمل

ذى الحجة سنة
مطلب لو ان القاضى لم
يرد شهادة الاجير الخاص
منه لا حتى زال المانع من
قبولها فاعاد الشهادة
جازت الثانية
مطلب كل شهادة ردت
فى حادثة لا تقبل بعد ذلك
ابدا

٢٣ ١٢٧١
مطلب الشهادة اذا
كانت على غائب او ميت
فلا بد لقبولها من نسبه
الى جده الا اذا كان
يعرف باقل من ذلك
مطلب المتعبر حصول
المعرفة وارتفاع الاشتراك

٢٥ ١٢٧١
مطلب تقبل شهادة المعتق
وابنه على عبده بطلاقها
ثلاثا حسبة

محرم

١٢٧٢

القاضى لم يطل شهادته أى الاجير الخاص ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة
الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لأم أنه فلم يرد القاضى شهادته حتى أبانها
ثم أعاد اشهادته جازت شهادته ولو كان القاضى رد شهادته الاولى ثم أعادها بعد البينة
لا تقبل شهادته لان شهادته ردت فى هذه الحادثة وكل شهادة ردت فى حادثة لا تقبل بعد
ذلك أبدا اه ومن هذا يعلم انه اذا لم يوجد فى الشهود المذكورين حال اداء الشهادة
ما يمنع قبول شهادتهم من فسق او تهمة او كونهم تحت ولاية المشهود له الا ان أويدهم
وبين المشهود وعليه عداوة دنيوية او تعصب او رد القاضى شهادته - م حال قيام التهمة
او نحو ذلك تقبل شهادته - م والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة
فوجدوا تامة كبا بن مورثه - م على فلان كذا من الدراهم فسألوه عن الدراهم المذكورة
فادعى انه دفعها لمورثهم بمحضرة بينة ومطلب السند من مورثهم فادعى مورثهم ضياعه
فانكر الورثة دعواه ذلك فهل اذا أقام المدعى عليه بينة بالدفع لمورثهم تعرف اسمه واسم
أبيه ولقبه وكان مشهورا بذلك تقبل شهادتها ويحكم بها (أجاب) الشهادة اذا كانت
على غائب او ميت فلا بد لقبولها من نسبه الى جده فلا يكتفى ذكر اسمه واسم أبيه
وصناعته الا اذا كان يعرف بها أى بالصناعة لا بحالة بان لا يشاركه فى المصر غيره فلو
قضى بلا ذكر الحمد نفذ فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او
بلقبه وحده كفى كفى جامع الفصولين والمثلث وغيرهما وفى المتن فالحاصل ان المتعبر
انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اه فان عرف المورث وتميز عن غيره بذكر
اسمه واسم أبيه ولقبه قبلت شهادة البينة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
يملك امة استولدها سيدها وبعد الولادة منه زوجها سيدها من عبد رقيق له فأت منه بولد
ثم نكح السيدة عقبها وبعد ذلك طلقها الزوج المذكور ثلاثا بمحضرة سيده وابن سيده
البالغ فنفعه سيده عنها وافرقت بينهما وقوع الطلاق المذكور فهل والحال هذه اذا شهد
السيده وابنه البالغ بوقوع الطلاق من الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعى تقبل
شهادتهما ولا يلزم حضور الجارية المذكورة وقت حكم القاضى بالتفريق بينهما (أجاب)
تقبل شهادة السيده وابنه البالغ على عبده الحاضر عند القاضى بطلاق معتقته ثلاثا
حسبة حيث كانا عديلين ولم يؤخرا شهادتهما بالطلاق الثلاث خمسة أيام فاكثر بعد
علمهما بالعاشرة بغير عذر والشرط حضور الزوج لاحتضار المرأة والله تعالى أعلم
(سئل) فى قوم بينهم عداوة دنيوية ادعى بعض منهم باغراء شيخهم على آخر ان
عليه دراهم معلومة وغيرها واراد هذا البعض المدعى اثبات ذلك ببينة من المتعصبين
معه فهل لا تقبل هذه البينة حيث كانت من جملة المتعصبين مع المدعى المذكور على
المدعى عليه أو كيف الحكم (أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة
المقتول ولبه على القاتل والمجروح على الجارح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه

محرم سنة

مطلب لا يكفي شهادة رجل
على شهادة الشاهد الاصيل

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ١٤

١٢٧٢ ٢٧

الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض
المتفهمة كما أفاده في البحر وقد صرحوا أيضا بعدم قبول شهادة من ثبت تعصبه في
الخيرية عن معين المحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو ان يبغض
الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا أو الوجهه في ذلك ظاهر وهو ان تكلم
المحرم في الحديث ليس منا من دعا الى عصبية أو قاتل عصبية وهو وجوب للفسق ولا
شهادة لم تسميها انتهى والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط المحروسة بما مضى منه رجل
سرق ساعة فبعد مدة وجدها ما لكها بيد رجل فطلبها منه فادعى انه اشتراها من رجل
من طنتدافان ذكر المدعى دعواه ذلك فاقام المدعى عليه رجلا شهد بانه اشتراها واقام رجلا
آخر شهد بانه تحمل عن شهادة شاهد الاصل فهل تقبل شهادة الرجل الذي تحمل الشهادة
وحده أم لا (أجاب) لقبول الشهادة على الشهادة شروط مقررة في كتب المذهب لا تقبل
بدونها من جملتها ان يشهد شاهدان على شهادة الشاهد الاصيل ولا يكفي شهادة رجل
على شهادة الشاهد الاصيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى
شرعية ويريد ان يقيم بينة بينهما وبين المشهود عليه عداوة ذنوية ظاهرة بينهما وبين
المشهود وعليه جميع الناس فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء وليس للقاضي قبولها
(أجاب) لا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه كشهادة المقتول وليه على القاتل
والمجروح على الجراح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع
فليس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدوا له كما توهمه بعض المتفهمة كما أفاده في
البحر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاد منها ذكور واناث وترك
ماورث عنه شرعا فادعى أحد اولاده الذكور ان أباه قبل موته قد أقر له بانه وصى على
تركته وعلى اخوته القصر واقام رجلين مستخدمين له وليت قبله شهدان له بالاقرار
فهل اذا كان الرجلان مستأجرين له تكون شهادتهما على الاقرار لاغية ولا تثبت بهما
الوصاية حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنات قصر منها وعن أخ شقيق وأقيم الاخ
وصيا على بنات أخيه فادعى رجل على كل من وكيل الاخ الوصى ووكيل الزوجة بان
المدعى المذکور يستحق في ذمة المتوفى المذکور مبلغا قدره ٧٢٣٩ قرشاً من بضائع
أخذها منه المتوفى حال حياته وانه في ١١ جادى الثانية سنة ٧١ تحاسب مع المتوفى
المذکور على ذلك فظهر له عليه المبلغ المذکور وروان موكل المدعى عليهما المذکور
واضعان أيديهما على تركته المتوفى وطالب بهما بذلك من تركته وسئل من المدعى
عليهما عن ذلك فاجابا بعدم العلم بدعوى المدعى وكلف اثبات دعواه فاحضر شاهدين
شهد كل منهما على انفراده بمعرفة المتوفى المذکور وانه حال حياته في شهر ربيع الآخر
سنة ١٢٧١ تحاسب مع المدعى المذکور في حاقوته على ماله بذمته فظهر للادعى قبل

المتوفى

المتوفى مبلغ ٧٢٣٩ قرشا وأقر المتوفى لكل منهما بذلك وأشهده على نفسه بذلك
 وأنه توجه مع المدعى المذكور إلى المتوفى في بيته في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٧١
 وأقر له المتوفى بذلك وكتب للمدعى تمسكا بذلك يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك فما
 المحكم في هذا (أجاب) لا مانع من قبول هذه الشهادة حيث شهد الشهود بعد الدعوى
 الصحيحة بأقرار المدين بذلك الدين في تاريخ المحاسبة التي ذكرها المدعى وما ذكر في
 شهادتهما من زيادة المحاسبة والأقرار بتاريخ سابق لا يوجب خللا في شهادتهما مع
 وجود المطابقة بين الدعوى والشهادة لكونها زيادة لا يحتاج إلى اثباتها قال لا تقروى
 نقلا عن القاعدة الشهادة لو خالفت الدعوى زيادة لا يحتاج إلى اثباتها أو نقصان
 كذلك فإن ذلك لا يمنع قبولها انتهى هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 وأضع يده على أرض زراعة أثر له عن أبيه فعدى عليه شيخ البلد وزرعها ستين بالقهر
 والغلبة من صاحب الأثر وأدعى أن صاحب الأرض أسقط حقه في جانب منها له فأنكر
 المسحق ذلك ويريد شيخ البلد أن يقيم بينة من فلاحيه وأهل إدارته وولايته فهل لا تصح
 شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (أجاب) نعم لا تقبل شهادة
 الفلاح شيخ قريته حيث كان له ولاية على الشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أقر في حال صحته وسلامته لكل من زوجته وابنته بتدريعه معلوم من الدين لهما عليه قرضا
 وكتب لهما بذلك وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فبعد مدة مات عن ورثته وعليه دين
 لأناس أجنب نازعوا كلاً من الزوجة والبنت وأدعوا بأن أقرار الميت بالدين لهما كان
 في حال المرض وعند البنت والزوجة بينة تشهد بانه كان في الصحة فهل تقدم بينهما بذلك
 ويحكم لهما بأخذ دينهما ولا عبرة بدعوى كون الأقرار في المرض (أجاب) المصرح به أن
 الدعوى بناء على الأقرار لا تسمع نعم لو استوفت الدعوى شرائط الصحة من خصم على
 خصم وأدعى أن الميت أقر في الصحة وأقام بينة على دعواه فبينت الصحة أولى من بينة المرض
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من النقود فأنكره المدعى
 عليه فطلب من المدعى بينة فاحضرها وزكيت ثم أن المدعى عليه طعن في البينة بأنهم
 يتوسطون في الأسواق بين البائع والمشتري لأجل المنفعة لأنفسهم فهل يكون ذلك مخلا
 بالشهادة وترد شهادة البينة المذكورة (أجاب) التوسط في الأسواق بين البائع والمشتري
 أن كان معناه مجرد عرض المبيع على المشتري أو إخباره بأن فلانا يبيع كذا في محل كذا
 فإن اردت شراءه أذهب معك إليه لتشتري منه مثلاً وهو المعبر عنه بالسمسار لا يكون
 ذلك طعناً في الشاهد أصلاً حيث لم يعلم القادح فيه ولم تكن شهادته فيما يباعه كالدلال
 وإن كان المراد منه السعي بين المتبايعين بالنقش والتليس يكون ذلك من قبيل الطعن
 الجرد لانه موجب للفسق وقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل
 والتركية فلو قبله قبلت على ما فيه من النزاع والكلام والله تعالى أعلم (سئل) في

١٨
 ١١٧٢
 مطلب لو خالفت الشهادة
 الدعوى زيادة لا يحتاج
 إلى اثباتها أو نقصان
 كذلك لا يمنع قبولها

٢٣
 ١٢٧٢
 مطلب الدعوى بناء
 على الأقرار لا تسمع
 مطلب بينة الصحة أولى
 من بينة المرض
 ربيع الثاني

١٧
 ١٢٧٢

٢١
 ١٢٧٢
 مطلب شهادة السمسار
 العدل مقبولة ما لم تكن
 فيما يباعه كالدلال
 مطلب لا تقبل الشهادة
 على جرح مجرد بعد
 التعديل وفيما قبله نزاع

مطلب لا حاجة الى بيان
الجنس والقدر والنوع
والوزن في الشهادة مع
الاشارة

٢٥ ١٢٧٢

جادی الاولی

٢٤ ١٢٧٢

شعبان

٢٣ ١٢٧٢

مطلب تقبل الشهادة
بالتسامع لا ثبات أصل
الوقف دون شروطه

دخل وهب لبنته القاصرة مصاعاً في حال محنته وسلامته بحضرة بيته ثم بعد ذلك مات
الواهب عن البنت وورثته آخرين فأنكر الورثة الهبة فهل اذا رفعت الدعوى لدى
القاضي وشهدت الشهود بان هذا هو المصاع الذي وهبه الواهب لبنته المذكورة يكفي
في الشهادة ولا يلزم الشهود ببيان قدره ووزنه حيث كان الموهوب موجوداً في مجلس
القاضي مشاراً اليه وقت اداء الشهادة (أجاب) الشرط في دعوى المنقول والشهادة عليه
الاشارة اليه في الدعوى والشهادة ان لم يتعذر احضاره لان الاعلام باقضى ما يمكن شرط
وذلك بالاشارة في المنقول كما صرحوا به ومنه يعلم انه لا حاجة الى بيان القدر والجنس
والنوع والوزن في الشهادة حيث وقعت الاشارة فيها الى المشهود به والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية اميرية عن ابيه مدة تزيد على عشرين
سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها والآن يدعي رجل اجنبي بان له حقاً فيها عن جده فانكر
واضع اليد دعواه فهل اذا اقام ذلك المدعى بينة قالت نسمع ان لجده المدعى فيها حقاً ولم
تبين قدر الحق المدعى به لا تقبل تلك الشهادة ولا تصح لجدها القدر الذي تشهد به
ولا يحكم بها (أجاب) لا عبرة بقول البيعة على هذا الوجه ولا يحكم بقوله والله تعالى أعلم
(سئل) في بيت تحت يد جماعة اشتره انه وقف عليهم وعلى من يخلفهم في طريقهم من
واقف معلوم ومضى على ذلك مدة تزيد على اربعين سنة ثم ادعت ورثته ذلك الواقف ان
البيت المذکور تركه فهل تقبل شهادة الشهرة في ذلك والحال هذه وهل اذا صدق
وكيلهم في التداعي على الوقف المذکور لدى المحاكم الشرعية لا تسمع دعوى ثانية
(أجاب) اختلف عماؤنا في قبول الشهادة بالتسامع على الوقف وقد اطلق اصحاب
المتون في قبولها قال في الكنز ولا يشهد بما يعاينه الا في النسب والموت والنكاح
والدخول وولاية القاضي واصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الابصار وفي الهداية وما
الوقف الصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه لان أصله هو الذي يشتهر
وكل من هؤلاء اطلق فعم المتقادم وغيره لكن الصحيح ان محل القبول ما لم يفسر الشاهد انه
سمع من الناس قال في الحانية والخلاصة والبرازية ولو قالوا شهدنا بذلك لاسمنا من
الناس بذلك لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي انه يشهد
بالتسامع لا الخ هذا هو الصحيح ثم قال ومعنى التفسير ان يقولوا شهدنا لاسمنا من الناس
انتهى وهو الذي عول عليه العلامة خير الدين في فتاواه حيث قال بعد نقل ما سبق وغيره
وينبغي ان لا يعدل عن كلام قاضي خان الذي قدمناه في صدر الكلام وفي التنقيح
فتلا عن فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا له
فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على اولاده من غير ان يترضوا انه شرط في
وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة الفلانية كذا والجهة
الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشتهر انما هو أصل

الوقف

الوقف وانه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشترط فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع انتهى وقد صرح علماؤنا بهذه اقرار الوكيل بالخصوصة لا بغيرها على موكله عند القاضي دون غيره استحسانا في غير الحدود والقصاص فيعامل الموكل باقراره وكيه بالخصوصة والمحال هذه حيث لا مانع فاذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يعتبر انكار الموكل الوقف من قبل مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض زراعية اميرية وفيها بعض نخيل تلقى ذلك عن ابيه وجده مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل عهدة بلد أنه يستحق في ذلك حصة عن جده فانكر واصل اليد دعواه ويريد المدعي أن يقيم بينة من اتباعه واهل ادارته وولايته فهل والمحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المدكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) المصريح به عدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده عند شرعي ولو فرض سماع الدعوى فلا تقبل شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في خمسة رجال يملكون دارا بطريق الارث عن اصولهم لكل منهم الخمس فيها واحد منهم شيخ بلد فادعى شيخ البلد انه يملك فيها النصف عن مورثه واستولى عليه بالقهر والغلبة عن باقي الشركاء ويريد ان يقيم بينة بذلك بعضها شيخ بلد والبعض الآخر من فلاحيه وتحت ادارته وولايته فهل والمحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المدكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم ليس للقاضي قبول شهادة من ذكر اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق أرض زراعية اميرية رهنا عند شيخ قرية على قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها مدة سنة فاراد الرهن دفع دراهم الرهن وياخذ ارضه من الشيخ المذكور بعد السنة المذكورة فادعى ان الرهن اسقط حقه منها في ظن الدراهم المذكورة ويريد ان يقيم على ذلك بينة من خدمه واجرائه الخاصين به فهل لا تقبل شهادة هؤلاء الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم ويؤثر تسليم الارض لما لكها والمحال هذه (اجاب) نعم لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستأجره ولا الشهادة لمن له على الشاهد ولاية والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو شهدت على شخص بينة بشئ فاردت تجريحها بتركها الصلاة وكشف العورة ونحوهما مما لا يترتب عليه حد شرعي ولا حق لخلق قبل تعديها فهل يسمع منه ذلك فاذا انبته ترد شهادتها (اجاب) لا تقبل الشهادة على جرح مجرد بعد التعديل ولو قبله قبلت اى الشهادة كما اعتمدت صاحب التنوير بتعالما قرره صدر الشريعة واقره من لا خسر وواطلق ابن الكمال رد الشهادة على الجرح المجرد تعال العامة الكتب وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة لكن يزكى الشهود دسروا وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزاه للضمرات وذكر السائحاني أن من قال تقبل الشهادة على الجرح المجرد او اد

٢٩ ١٢٧٢

شوال ٢٠ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

ذى القعدة

٥ ١٢٧٢

مطلب لا يلتفت القاضي
لشهادة على الجرح
المجرد ولو كان يزكى
الشهود فان عدلوا
وعلمنا قبلت شهادتهم

انه لا يكفي في ظاهر العدة ومن قال ترداد ان التعديل لو كان ثابتا وان ثبت بعد ذلك لا يعاوضه المخرج المجرد فلا تبطل العدة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض خالية عن البناء وصار يتصرف فيها التصرفات الشرعية مدة تزيد على اربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الان شيخ البلد انه يستحقها عن جده وهو حاضر ومشاهد للتصرف تلك المدة ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايتيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبولها (اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ بلدهم الذي له ولاية عليهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من اهل مصر يستحق قطعة ارض زراعية امير يدها عند شيخ بلده على قدر معلوم من الدراهم ووضع شيخ البلد يده عليها ثم مات الراهن عن ورثة فارادوا دفع دراهم الرهن واخذوا الارض المذكورة من الشيخ المذكور فادعى ان مورثهم اسقطها له ويريد ان يقيم بينة من اتباعه وعن له ولاية عليه على دعواه فهل لا تقبل شهادة الجماعة المذكورين لشيخ بلدهم المذكور وليس للقاضي قبول هذه الشهادة (اجاب) نعم لا تقبل شهادتهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض امام مقبرة فادعى رجل عليه انها ملكه ورثها من مورثه الباني للمقبرة واقام البينة وادعى صاحب اليد انها وقف واقام البينة فهل بينة الخارج اولى واحق من بينة ذى اليد (اجاب) بينة الخارج على الملك المطلق اولى من بينة ذى اليد على الوقف كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يستحقون قطعة ارض زراعية اميرية اثر اعران ابيهم تحت يد شيخ بلد فطلبوا منه فادعى ان عهدهم الميت وهبها واسقط حقهم منها له بحضرتهم وانه واضع يده عليها اربع سنين واقام بينة من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايتيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) اذا ثبت على الجماعة المذكورين ما يفي بسقوط حقهم من تلك الارض كتركهم اياها باختيارهم سنين يسقط حقهم منها والا فلا وأما شهادة الاتباع لمن له ولاية عليهم فلا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان وكيل في قضية ثم خرج عن الوكالة بعد ان صار خصما فيها ثم بعد ذلك اراد ان يشهد فيما وكل فيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادته حيث كان منهما وخصم بالفعل في هذه القضية (اجاب) لا تقبل شهادة الوكيل بعدما خرج من الوكالة ان خصم اتفاقا كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ بلد صاحب شوكة ادعى على رجل آخر من بلدة اخرى بدعوى شرعية ويريد ان يقيم بينة من اهل بلدة الذين هم من فلاحيه واهل ادارته وولايتيه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ قريتهم المذكور والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

٨

ذى الحجة

١٦

مطلب بينة الخارج على الملك المطلق اولى من بينة الخارج على الوقف

٢٩

محرم

٢٤

مطلب لا تقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه ان خصم

٢٨

سنة صفر

١١٧٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

١٤

مطلب بينة المشتري
انك بعت مني بعد
بلوغك اولى من بينة
البائع انه قبله لاثباتها
العارض

١٢٧٣

٢١

مطلب بينة الخارج اني
اشتريته من ابيك منذ
عشر سنين اولى من بينة
ذي اليد ان اباه مات
منذ عشر سنين
ربيع الثاني

١٢٧٣

٤

مطلب بينة ان زوج
فلانه مات او قتل اولى
من بينة انه حي

اسقط حقه له في قطعة ارض زراعة اميرية في نظير كذا فان ذكر المدعى عليه دعوى المدعى
فاقام المدعى رجلين بينة تشهد له فهل اذا كان احد الرجلين المذكورين تحت ادارة
المشهود له وولايته لا تقبل شهادته له (اجاب) نعم لا تقبل اذا كان للمشهود له ولاية على
الشاهد بحيث يخاف منه كشهادة الفلاح لشيخه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمي
يستحق قطعة ارض زراعة اميرية اسقط حقه منها لذي آخر طائعا مختارا في نظير قدر
معلوم من الدراهم ومكنه الحاكم من زراعتها ووضع المسقط له يده عليها وصار يزرعها
ويدفع ما عليها من الخراج مدة تزيد على خمس عشرة سنة الى ان مات المسقط والمسقط له
عن اولاد كور ذميين فوضع اولاد المسقط له يدهم عليها بعده مدة خمس عشرة سنة وهم
يزرعونها ويدفعون ما عليها للجهة بيت المال ثم الا ان اراد اولاد المسقط المذكور اخذ
الارض المذكورة من واضعي اليد المذكورين منكرين اسقاط مورثهم لمورث واضعي
اليد المذكورين فهل والحال هذه اذا اقام اولاد المسقط له بينة ذميين على اسقاط مورث
الجماعة المذكورة من تقبل شهادة الذميين على بعضهم ولا عبرة بانكارهم بعد ذلك حيث
استوفى الاسقاط للاب شرائط الصحة (اجاب) نعم لا عبرة بانكارهم بعد ذلك وتقبل
شهادتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة
مميزة من ملائكة الذين هم ثلاثة اخوة رجال راشدون فباعوه جميع الدار ببيعها صحيحا
شرعيا بثمن معلوم على يد نائب القاضى وبحضرة بينة تشهد بذلك وكتب به حجة بخط
النائب ثم وضع المشتري يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى والعمارة نحو عشر
سنين والا ان يدعى احد البائعين على المشتري انه كان قاصرا حال البيع فهل اذا كان
عند المشتري بينة تشهد بانه كان بالغاً وقت البيع تقدم بينته ويمنع المدعى المذكور
عن المعارضة ولو فرض انه له بينة على ان البيع كان قبل البلوغ (اجاب) بينة المشتري
انك بعت مني بعد بلوغك اولى من بينة البائع انه قبله لاثباتها العارض اهـ من تتقبح
لحامدية فاذا اثبت المشتري ان البيع صدر بعد البلوغ يمتنع المدعى عن المعارضة والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بآعه لا تخرب ثمن معلوم ثم بعد مدة بآعه المشتري
ثمان منذ عشر سنين بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون والا ان يريد ان البائع
الاول فسخ عقد البيع واخذ النخل من واضع اليد منكر البيع ويؤتمن للابان اباه كان
مينا قبل ذلك فهل اذا ثبت ان اباه كان حيا واباه يباع بنفسه للمشتري الاول لا يجاب لذلك
ولا عبرة بتعلل ويمنع من منازعة واضع اليد بالشراء الثاني اذا تحقق ما ذكر بالوجه
الشرعى (اجاب) قال في تتقبح الحامدية بينة الخارج اني اشتريته من ابيك منذ
عشر سنين اولى من بينة ذي اليد ان اباه مات منذ عشر سنين وفيها بينة ان زوج فلانة
قتل او انه مات اولى من بينة انه حي الا اذا اخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وقد صرحوا
بان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فاذا اثبت المشتري ان المورث باع النخل جال حياته

بالوجه الشرعي لا عبرة بدعوى الوارث انه مات قبل ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل شخ على بلد ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين يشبان دعواه
 أحدهما ممن له ولاية عليه وادارة وثانيهما فاسق مشهور فهل والحال هذه لا تقبل شهادة
 الشاهدين المذكورين (أجاب) نعم لا تقبل شهادتهما ان كان الواقع ما هو مسطور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية واقام شاهدين
 شهدا على طبق دعواه فادعى المدعى عليه ان الشاهدين عدواه يفرحان لحزنه ويحزنان
 لفرحه يريد بذلك رد شهادتهما فهل يكون قد حاط في شهادتهما وتردبه الشهادة من غير
 اثبات سبب العداوة الدنيوية (أجاب) ليس مجرد الطعن بدون اثبات بوجه شرعي
 مقتضيا الرد الشهادة على انهم قد صرحوا بأنه ليس كل من خاصم شخصاً في حق او ادعى
 عليه يصير عدواً له بل انما تثبت العداوة الدنيوية بنحو قد فوج وجرح وقتل ولي
 لا بمخاصمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على رجل بان مورثه قبل موته اودع
 عنده قدر ما علموا من الارادب القول وانه باعه وقبض ثمنه فانكر المدعى عليه دعواه
 ذلك ويحدها فاقام المدعى على ذلك رجلين أحدهما قريب له أجبر خاص له والشاهد
 الآخر أجبر خاص عنده أيضاً فهل والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين
 (أجاب) لا تقبل شهادة الاجبر الخاص لمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له أربعة ذكور وبنات واحد الذكور في معيشة وحده دون أبيه وللأب ابن كبير في
 عائلته شخ على البلد ثم مات الأب عن أولاده المذكورين وترك ما يورث عنه شرعاً فادعى
 الابن المنفرد وحده ان ياخذ ما يخصه من تركته أبيه فادعى الاخ الكبير ان أباه كتب
 له جميع خلفاته قبل موته ويريد ان يقيم بينة من فلاحيه واتباعه وأهل ادارته وولايته
 فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهم
 (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الفلاحين المذكورين لشغب بلادهم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ترك داره وسافر إلى جهة ومكث فيها مدة من السنين ثم رجع من سفره فوجد
 رجلاً أخذ باب داره وركبه على باب داره فطلبه منه فانكره فترافع معه على يد نائب قاض
 هناك وطلب منه بينة فاحضر شاهدين عدلين وشهد كل منهما على حدته بالملك في الباب
 للمدعى المذكور فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى دعواه الملك في الباب المذكور
 بالبينة الشرعية يحكم له به ولا تكف البينة بان المدعى عليه أخذه من دار المدعى في أي
 شهر وفي أي يوم (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور
 وأثبت ملكه لذلك الباب بالبينة العادلة فيقضى له به وفي الاشياء الرأى الى القاضي في
 مسائل ذكر منها السؤال عن المكان والزمان قال في حواشيه للسيد المحمدي قال في
 البرازية ولو سألهم ما عنهما فقالا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفاه اه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك جاموسين دفعهما لرجل آخر ليحفظهما له في نظير استعماهما في اشغاله

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٥

١٢٧٣ ٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣ ٢

٩
 مطلب سألهم القاضي
 عن الزمان والمكان
 فقالا لا نعلم تقبل

جادی الثانية سنة

ومؤنتهما على المالك وسمنهما وجبنهما وليهنما للمالك فاستمرتا عند الرجل المذكور
مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك طلب الحجام وستين ماله لهما من الرجل المذكور فانكر المالك
فيهما للمالك وادعى انهما ملكه ومع كل منهما بينة فهل تقدم بينة الخارج أو تقدم
بينته واضع اليد (اجاب) اذا تنازع اثنان في شيء كل منهما يدعيه ملكا مطلقا ولم يؤرخا
أو أرخا تاريخا واحدا يقضي بينة الخارج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وزوجة فادعت ان لمادينا معلوما على زوجها كان اقترضه منها زوجها حال حياته
وصحته وأقر لها به كذلك وأظهرت وثيقة شرعية بذلك فهل والحال هذه اذا قامت
أى اشهدت الزوجة المذكورة ابن أخيها وابن عمها وشهدا بضمون ما في وثيقتها طبق
دعواها تقبل شهادتهما حيث توفرت فيهما شروط الشهادة وكان كل منهما في معيشة
وحده (اجاب) نعم تقبل شهادتهما والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك بيتا باعته في حال صحتها وسلامتها لابن اختها بتمن معلوم وسأحتته
وابرات ذمته منه بموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة بذلك ثابته المضمون ثم بعد
مدة ماتت عن أولاد ابن ذكور واناث فادعى وصيهم بان البيع في مرض الموت لأجل
إبطاله والمشتري يدعي انه في زمن الصحة فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة مدعي
الصحة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) بينة كون البيع في الصحة أولى من بينة كونه في
المرض على ان البيع لو فرض انه صدر في مرض الموت لتغير الواو لا يكون باطلا وكذا
الابرا غير انه ينقذ من الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شح ببلد ادعى على آخر
بدهوى شرعية ويريد ان يقيم بينة بعضها مشايخ ببلد من بلدة أخرى والبعض الآخر من
أهل ادارته وولايته فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي
قبول شهادتهم (اجاب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ أهل القرى ولا شهادة الفلاح لشح
بلده الذي له ولاية وادارة عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في أما كن
معلومة بالميراث عن زوجها وأبيها فباعت تلك المرأة نصيبها شائعا لابنها البالغ بتمن
معلوم في حال صحتها وسلامتها بموجب حجة شرعية بيده ثابته المضمون ثم ماتت المرأة عن
ابنها المذكور وعن بنت بالغة والآن تريد البنت ابطال البيع متعالة بصدوره من
امها في مرض الموت فانكر الابن دعواها فهل اذا أقام كل منهما بينة تقدم بينة الصحة على
بينته المرض (اجاب) بينة الصحة أولى من بينة المرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة عن امرأته وابنه منها وترك ما ورث عنه شرعا
ثم مات الابن المذكور عن امه المذكورة من مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت
المرأة المذكورة عن ابن أخ شقيق من مدة خمس سنين فوضع ابن الاخ المذكور يده
على تركتها تلك المدة والآن ادعى رجل عليه بانه ابن عم للرجل الميت أولا ويريد اقامة
بينته يشهدون بالسمع على انه قريب لليت فقط فهل اذا لم ينسب الشهود الميت الى

١٢٧٣

٢

٣ مطلب يقضى بينة
الخارج في الملك المطلق
ان التحديد التاريخ ولم
يؤرخا

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

٢٧

شعبان

رمضان	سنة
١١	١٢٧٣
مطاب يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه	
شوال	
٧	١٢٧٣
١٧	١٢٧٣
٢٥	١٢٧٣
مطاب في تفصيل حكم الشهادة بالموت	
ذى الحجة	
٦	٢٧٣

المجد المجامع للمدعى لا تقبل هذه الشهادة سيما مع تفسيرهم بانهم شهدون بالسماع (أجاب) شهادة الشهود بان المدعى المذكور قريب لليت غير معتبرة شرعا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدق من السنين تلقاها بالارث عن عمه له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار اكثر من نصفها بطريق الميراث عن اصوله ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على واصل اليد على الدار المذكورة نصفها ويريد اقامة بينة على ذلك فهل اذا لم تعرف الشهود حد دود الدار المذكورة لا عبرة بها ولا تقبل (أجاب) يشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما في العلاء وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعة أميرية واصلين أيديهم عليها وهم يتصرفون فيها مدة من السنين والآن ادعت عليهم امرأة قرية لهم بانهم وهبوا لها حصّة شائعة في الأرض المذكورة لم يقسموها لها ولم يقبضها منهم وتر يد الآن قسمة الأرض واقرارها واخذ ما وهبوه لها منهم وهم ينكرون دعواها فهل اذا اقامت بينة من مشايخ القرى ومن اتباعها الخاصين بها لا تقبل شهادتهم (أجاب) شهادة المذكورين والحال ما ذكر لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وبنت وأخت شقيقة وابناء عم شقيق فوضع أحد الورثة يده على التركة والآن ادعى أولاد المذكورون ان لهم حصّة في التركة المذكورة بطريق الاوث عن الابن الغائب المذكور مدعين انه مات في غيبته المذكورة عنهم وعن الاخت والبنت المذكورتين فهل والحال هذه اذا اقاموا بينة تشهد بالتسامع من الثقات انه مات تقبل تلك الشهادة حيث كان موته مشهورا بين الناس (أجاب) اذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين اما ان يطلعا الشهادة اطلاقا ولم يبينان شيئا او يوقولا لم يعان موته وانما سمعنا من الناس ففي الوجه الاول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بلا خلاف وان كان موته مشهورا ذكر في الاصل وكتاب الاقضية انه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب القاضي وقد نقل بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدوق والشهيد حسام الدين وفي الغيبة هو الصحيح وان قالوا لا تشهد ان فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته عن يوق به جائز شهادتهما كذا ذكر في الاقضية افاده في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قراريط في بيوت مشتركة وله بيوت كاملة توفى عن ورثة ادعى بعضهم ان جميع ذلك وقفه المتوفى ويقسم بينة لا تعرف الحدود ولم يسموا من المتوفى فهل والحال هذه لا يحكم بنبوت الوقف بتلك الشهادة ولا يسوغ الاعتدال بها (أجاب) الشهادة بالعقار بدون معرفة عينه على قول واحد ودعه على آخر غير معتبرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نخلا من مالكة بثمن معلوم ووضع المشتري يده

عليه مدة خمس عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى أخو المشتري على أخيه
المسد كوربان النخل المذ كور ملك لاييه كان رهنه عند البائع المذ كور ويريد أخذ
نصيبه منه فانكر الاخ المشتري دعواه ذلك وادعى المشتري ان أباه كان باع النخل
المذ كور قبل موته للبائع له المذ كور ويريد أن يقيم بينة على ذلك فهل والحال هذه
يقضى للمشتري بينته ويحكم بها أم لا (اجاب) نعم يقضى بينة المشتري الذي أقامها على بيع
أبيه لبائعه حيث اقيمت بوجهها الشرعي وتقدم على بينة أخيه على الرهن ففي تنقيح
الحامدية من مسائل مهمة ترجع فيها احدي البينتين على الاخرى من ترجمة الهبة بينة
مدعى الهبة المشروطة بعوض اولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت
المسئلة على أن بينة البيع اولى من بينة الرهن اه وبيننة الوفاء اولى من بينة البتات
استحسننا ومثل في الدرر تكملة رد المحتار من باب القبول وعدمه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له قطعة ارض زراعة اثر رهنها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات
الراهن عن اولاده المذ كور البالغين فاراد الاولاد ان يدفعوا دراهم الرهن وياخذوا
الارض من المرتهن فادعى المرتهن أن مورثهم اسقط حقه فيها له ويريد ان يقيم بينة
احدهما شيخ البلد والاخر بينه وبين المشهود عليهم عداوة دينوية ظاهرة بجميع الناس
فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هذين المذ كورين وليس للقاضي قبول شهادتهما
(اجاب) لا يقضى القاضي بشهادة الرجليين المذ كورين والحال ماذ كر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل أقام آخر وكيل عنه في حياته ووصيا على اولاده بعد ماته ثم بعد مدة
مات عن ورثة بعضهم قصر وكان ذلك في غيبة الوصي المذ كور فاقام القاضي وصيا على
القصر فلما حضر الوصي المختار ترفع مع الوصي المذ كور في المحكمة فطلب من المدعى
المذ كور بينة فاحضر شاهدين شهد كل منهما بما ادعاه الوصي المختار المذ كور ويعرفه
الموصي باسمه ولقبه وبلدته وخدماته بالميرى التي يتميز بها عن غيره ولا مشارك له فيها
فهل تقبل شهادة الشاهدين المذ كورين بعد تزكيتهم شرعا وثبت للدعى المذ كور
الوصاية المذ كورة ومنع الوصي المذ كور من طرف القاضي ولا عبرة بتعاليه بعدم معرفة
الشاهدين لابي الموصي المذ كور (اجاب) نعم ثبت بشهادتهما على الوجه المسطور أن
المدعى وصي مختار من قبل الميت ومنع منسوب القاضي من التصرف حيث كان
الوصي المختار أمينا لم يثبت عليه ماوجب عزله ولا يشترط ذكر اسم أبي الموصي وجسده
والحال ماذ كر بالسؤال اذا المدا على التعريف ومنع الاشتباه لا على تكثير الحروف
والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت له شركان يدعيان على الورثة بعدم موت
المورث ان عليه دينهما احدهما يدعى بمائة وثمانين قرشا والاخر باربعة اكياس
والورثة منكره لذلك فترافع الينا نائب القاضي بالناحية فطلب من المدعين بينة على
دعواهما فاحضر ارجلين احدهما يشهد بان المورث عنده اربعة اكياس ولم يعرف

١٢٧٤

٤

مطلب بينة البيع والهبة
بعوض اولى من بينة
الرهن وبغير عوض
بالعكس وبيننة الوفاء
اولى من بينة البتات
استحسننا

٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٢

سبها والاخر يشهد بانه سمع المورث في حياته مع شريكه يذكر ان اربعة اكياس ولم
يتحقق انها عند واحد منهما فهل اذا لم يكن عند مدعى الاربعة الا اكياس شطرنج غير
هذا ولم يكن عند مدعى المائة والثمانين قرشا بينة لا عبرة بدعواه وما يمنع ان من
منازعة الورثة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي وشهادة الشاهدين على الوجه المسطور غير كافية في الاثبات والله تعالى اعلم
(سئل) في ارض كان بها حوانيت جارية في وقف حصل فيها نزاع ودعوى قاذى
وكيل الناظر انها وقف من قبل فلان الواقف ولم يذكر انها وقفها وهو يدعيها ولم يكن
الوقف قديما وذكر الخصم دعواه ايضا وكان الحكم الشرعي في هذه الحادثة ان
الشهادة على الوقف المذكور بعد استماع الدعوى والشهادة شرانطها الشرعية تقدم
على بينة الخصم لو اقام كل بينة على ما ادعاه ثم في مجلس آخر تمهيد وكيل الناظر دعواه وذكر
ان ملك الارض والدكاكين التي كانت عليها ملوكة للواقف المذكور ووقفها وهو
يملكها على الوجه الذي عينه في المحاسن الاول حتى صحت بذلك دعواه وتمت فهل والحال
هذه تطلب منه البينة التي تثبت دعواه التي هي مقدمة شرعا على بينة الخصم ولا يضرب في
ذلك عدم ذكر ملك الواقف في المجلس الاول ولا يكون ذكره ما ذكر ثانيا تناقضا مبطلا
لدعواه على الوجه المذكور (اجاب) نعم تطلب منه البينة على دعواه المذكورة والحال
هذه حيث صححها بذكر ما هو لازم ولا يضرب في ذلك ذكر ملك الواقف في مجلس آخر ولا
بعد ذلك تناقضا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على رجل اجني بدعوى شرعية
لدى القاضي فانكر المدعى عليه دعواها وجدها وتريد ان تقيم شطرين على اثبات
دعواها احدهما زوجها الذي هي بذهمه والثاني خادم اجير خاص بها مشاهرة فهل
والحال هذه لا تقبل شهادة الرجلين المذكورين للمرأة المذكورة وليس للقاضي قبول
شهادتهما على دعواها (اجاب) لا تقبل شهادة الزوج لزوجته ولا الاجير الخاص
لمستأجره كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض
زراعة اميرية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يزعمها ويدفع خراجها من غير منازع
له فيها تلك المدة والآن يدعي رجل انه نزل له عنها باختياره متعللا بوثيقة بيده فانكر
رب الارض دعواه التزول بالاختيار فهل اذا اقام مدعى التزول بينة تشهد بان واصل اليد
نزل عنها باختياره والحال ان البينة لا تعرف الارض ولا الحد ولا تقبل شهادتها
(اجاب) اذا لم يعرف الشاهد عين العقار المشهود فيه ولا حدوده لا تقبل شهادته والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بدعوى شرعية لدى الحاكم الشرعي وتريد ان
تقيم اخويها على اثبات ما تدعى به على زوجها فهل والحال هذه تقبل شهادة الرجلين
المذكورين لاختهما المذكور (اجاب) تقبل شهادة الاخ العدل لاخته حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف تحت يد ناظره ادعى عليه رجل بان له فيه حصة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٥

ربيع الاول

١٢٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

١٩

ملكاً عن مورثه ولا حجة ولا سند بيده ويريد إقامة بيته على دعواه الملك والناظر يقيم بيته
على الوقف فهل تقدم بيته من يدعي الملك أو بيته من يدعي الوقف (اجاب) تقدم بيته
الخارج منهما والله تعالى اعلم (سئل) في ابن أخ بالغ ضمه عمه الى معيشته مدة تزد على
سنة ثم خرج في معيشة وحده ثم بعد مدة رجع وادعى ان له فيما عنده الثلث وأقام
رجلين على دعواه أحدهما فاقد البصر والاخر مدلول المذكور عداوة ذنبوية فهل
والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يحجب ابن الاخ لذلك ولا عبرة بالبينة
المذكورة (اجاب) لا تثبت الدعوى بشهادة الشاهدين المذكورين اللذين أحدهما
اعمى والاخر مدلول للشهود عليه عداوة ذنبوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من أخيه نصف حاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده على نصف الحاموسة مدة من
السنين ثم بعد تلك المدة أنكر الاخ البيع لأخيه فهل اذا كان هناك بيته تشهد بالبيع
يكون البيع صحيحاً فاذا ولا عبرة بانكاره مع وجود البينة واذا تعلل البائع بان احد البينة
نسب شيخ بلد ويقضي له اشغاله لا عبرة بتعلله بذلك وتصح شهادتهم حيث لم يكن شيخ بلد
(اجاب) اذا ثبت البيع المذكور مستوفياً شرائط الصحة بالبينة العادلة المذكورة لا يعتبر
انكاره ولا تقبل شهادة اعوان الظلمة فليتنظر في حال الشاهد المذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وأثا وترك ما يورث عنه شرعاً من التخييل
وغيره ووضع الورثة أيديهم عليه مدة تزد على أربعين سنة وهم يتصرفون فيه من غير
منازعة لهم فيه في المدة المذكورة والآن تدعى ورثة جماعة من أقاربهم بان لهم حقاً فيه
عن جدهم فأنكروا دعواهم فهل اذا أشهد جماعة فقالوا نسمع بأنه لا بعد لا عبرة بتلك
الشهادة ويمنعون من منازعة الورثة فيه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة
بالتشهادة المذكورة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
تابعها من آخر وبناها المشتري مكاناً ثم بعد ذلك أراد السفر لجهة بعيدة فوق مسافة القصر
فأسكن في المكان المذكور امرأة وسافر الى تلك الجهة وأقام بهامدة ثمان سنوات ثم حضر
من سفره وأراد أخذ المكان من المرأة المذكورة فادعت انها اشترت ارضه من البائع له
بتاريخ متأخر فهل اذا مات البائع عن ابنين وشهد ابنيهما للرجل بالتاريخ السابق
تقبل شهادتهما ويضاهى بها ولا يمنع من ذلك كونهما ابني البائع (اجاب) تقبل
شهادة ابني البائع على بيع ابنيهما بتاريخ سابق على شراء تلك المرأة المدعيه اذ لم يقيم بهما
مانع أو باحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بتر كمية شبل ويريد أن
يقيم عليه بيته من اتباعه وخدمه الخاصين به يشهدون عليه بها فهل لا تقبل شهادتهم
والحال هذه حيث كانوا خاصين به وله اذاعة عليهم (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لاستجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القصر وترك ما يورث عنه
شرعاً فوضع رجلاً اجنبياً يده على مال القصر بدون وصاية شرعية وللقصر هم اقامه

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٧

رجب

١٢٧٤

مطلب تقبل شهادة

ابني البائع على بيع

أبيهما

١٢٧٤

١٤

شعبان

١٢٧٤

١٧

والدهم قبل موته وصيا على اولاده القصر وعلى حفظ مالهم فاراد الم نزع مال القصر من
يد الرجل المذ كور فادى الرجل المذ كور انه وصى على القصر وعلى حفظ مالهم من قبل
ابيه م ويريد ان يقيم بينة شهودا على دعواه فهل لا تقبل شهادة الاولاد المذ كورين
لابيهم ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويجبر الرجل المذ كور على دفع مال
القصر اعمهم حيث كانت وصاية الم ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا تقبل شهادة
الفرع لاصله ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من
قاضي المتصورة بما مضمونه امرأة ادعت على رجل بان عنده قدر معلوما من الدراهم
لزوجها وان زوجها غرق في البحر الملح وهو متوجه الى الحجاز وانه مات عنها وعن زوجة
اخرى وعن اولاد قصر منها ومن زوجته الاخرى فاقر الرجل المذ كور بالقدر المذ كور
وانكر موته فاقامت المدعية المذ كورة رجلين شهد كل منهما بان كان بمكة وسال عن زوج
المدعية من جماعة فاخبروه ان زوج المدعية كان بمكة وفلان وانها غرقت بمافيها ومن
جملة من فيها زوج المدعية المذ كورة وانه مات بسبب ذلك فهل تكفي هذه الشهادة
في ثبوت موت زوج المدعية المذ كورة وللقاضى ان يحكم بموته (اجاب) لا يحكم بتلك
الشهادة الصورية والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تحملا الشهادة عن آخرين ثم مات
الاصلان فهل تجوز شهادة الفرعين عند القاضي في ثبوت الموت (اجاب) تقبل الشهادة
على الشهادة في غير حدود وقود بشرط تعذر حضور الاصل بموته او مرضه او سفره او كون
المرأة مخدرة وهذا ما جرت عليه ارباب المتون وصرح به في الخانية من باب الشهادة على
الشهادة خلافا لما ذكره صاحبها من باب كتاب القاضى الى القاضي من انه اذا مات
الشاهد الاصل لا تقبل شهادة الفرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
خربة بالميراث عن اصوله من مدة مديدة والآن يدعى رجل اجنبي بانها ملكه وان جده
اشترها من جد المالك فانكر بها دعواه والمحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك
فهل اذا اقام بينة قالت نسمع بان جد المدعى اشترها من جد المالك لا تقبل تلك
الشهادة ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات حيث لم يكن هناك بينة بنقل الملك لمجد
المدعى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ يلد ادعى على
رجل آخر من حصة غيره انه دفع له اربعة اكياس غارقة على فدان وثلاث من ارض
زراعة اميرية مدة سنتين ويبيده سند ليس فيه خط المدعى عليه ولا ختمه والمحال ان
الارض تحت يده متحققة بزرعها ويدفع مالها وهو منكر لتلك الدعوى فهل اذا لم يكن
عند شيخ البلد الا شهود من فلاحيه واهل ولايته لا تقبل شهادتهم ولا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن اختها شقيقة لها وعن بنت اخيها لابيها
وتركت ما يورث عنها شرعا ومن جملة ما تركته نصف بيت وحصه في امكنة اخرى ادعى

١٥
مطلب شهادتان جماعة
اخبر وهما بغرق م ك ب
ومن فيهم او منهم فلان
ومات بسبب ذلك لا تقبل

شوال
٢٧
ذى القعدة

١٤
مطلب تقبل شهادة
الفروع بعد التحمل اذا
اديت بعدهم الاصول

١٥
١٢٧٤

٢٣
١٢٧٤

مطلب القول لدى
الحجة والبينة لدى
اللمعة حيث فسرهما

١٢٧٤

٢٢

صفر

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٥

١

ابن اختها بعد موتها ان مورثته باعت له نصف البيت والحصة الاخرى في الامم كنة
المذكورة بمن معلوم وأقرت بقبض الثمن في صحتها وأنكرت بنت الاخ دعواه وادعت ان
البيع والاقرار بالثمن كان تلمئة ومواضعة فمن يكون القول قوله ومن تكون البينة
بينته (اجاب) اذا وقع الاختلاف في كون البيع صحيحا أو تلمئة فالقول قول مدعى الحجة
بمينته والبينة بينة مدعى التلمئة حيث فسرهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون قطعة أرض بها تخيل بأعوهم الرجلين آخرين في تضير مبلغ معلوم من الدراهم
ووضع المشتريان يدهما على البيع المذكور مدة تزيد على سنتين ونصف وهما يتصرفان
فيه بأنواع التصرفات الشرعية والا ن أرادوا فسخ البيع المذكور مدة علمين بانه كان
بالغبن الفاحش والغرور من المشتريين المذكورين وأنكر المشتريان دعواهم قائلين انه
كان بحضور أهل الخبرة وانه عمل القيمة فهل والحال هذه تقدم بينة البائعين انه كان
بالغبن الفاحش والغرور فان عجزوا عنها بقي بيدواضعي اليد (اجاب) ان لم يثبت الجماعة
المذكورة مما يجوز لهم فسخ البيع المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لهم فسخه بدون
وجه شرعي وعند تعارض البينتين فيبينة الغبن أولى من العكس كما في التنقيح والله تعالى
أعلم (سئل) في نصف منزل موقوف على خيرات وله ناظر من قبل الواقعة له من نحو
عشرين سنة فبرز الا ن واث الواقعة يدعي ان نصف المنزل المذكور باق على ملك
الواقفة وانها ماتت وتر كته ميراثا له فهل اذا أقام الناظر بينة على وقفها ذلك على الوجه
المستطور تقبل شهادتها سيما والوقف محرره بجهة شرعية ومحكوم به والحجة مجلبة بالسجل
المصان ولا يمنع من قبول شهادتها عدم ذكر اسمائها بالحجة حيث كانت البينة مشاهدة
لصدور الوقف منها وهي من العدول ومات بعض البينة المذكور اسمائها بالحجة
وبعضها غائب (اجاب) نعم تقبل شهادة تلك البينة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالارث عن أمها باعها رجل اجنبي في غيبتها
بدون اذنها بسبعين قرشا لرجل آخر فهل اذا حضرت المرأة المذكورة وادعت على
المشتري لدى القاضي بان تلك الدار ملك لها عن أمها فلانة بنت فلان بن فلان ماتت
وتر كتهاميراثا لها وان ارثها انحصر فيها وطابت من المشتري رفع يده عنها لكون البيع
لم يكن باذنها وانها ردت البيع المذكور واقامت بينة تشهد بان تلك الدار لا مهورا وعرف
الشهود الام المذكورة بذلك ابيه ساوجدها وذكروا انها ماتت وتر كت الدار المذكورة
ميراثا لبينتها المذكورة وان ميراثها انحصر في البنت المذكورة تقبل شهادتها ولا
تكلف البينة ذكر نسب المدعة من قبل أبيها حيث كانت حاضرة بالمجلس مشارا اليها
ويسوغ للقاضي المحكم لتلك المرأة بالدار المذكورة حيث بينت حدودها في الدعوى
والشهادة أيضا ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها ولم يثبت انها اذنت بالبيع
المذكور ولا اجازته بعد وقوعه (اجاب) نعم تقبل بينتها والحال ما ذكر بالسؤال ولا

جاءى الثانية سنة
مطلب لا تكلف البينة
الى ذكر نسب المدعية
وهى حاضرة مشار
اليها

٣٠ ١٢٧٥
مطلب القول لمدعى المضاربة
والبينة لمدعى القرض
رجب
١٧ ١٢٧٥

رمضان
٤ ١٢٧٥

ذى القعدة
٢٢ ١٢٧٥

تكلف البينة الى ذكر نسب المدعية المحاضرة بالمجلس مع الاشارة اليها اذا الاشارة
كافية في التعريف عن ذكر النسب من قبل الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخرين قدرا معلوما من الدراهم ليتعروا فيه ويكون له الربح في الربح وتلاثة
ارباعه لهم فالتجروا مدة وحصل ربح فطلب رب المال ما يخصه في الربح فادعوا ان المال
قرض فانكر دعواهم وادعى انه دفعه لهم مضاربة فهل والحال هذه اذا خلف العامل
ورب المال من يكون القول قوله ومن تقدم بينته (اجاب) القول لمدعى المضاربة بيمينه
والبينة بينة مدعى القرض والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ بلد ادعى على رجل يدعى
شرعية وأراد ان يقيم بينة من فلاحيه وعن له عليه ولاية وادارة بما يدعى به على الرجل
المدعى كور فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده ولا عن له ولاية
عليه وادارة وليس للقاضي قبول تلك البينة (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلده
الذي له ولاية عليه وهو تحت ادارته لميله اليه خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين
شقيقين في معيشة واحدة وكسب واحد ومنزل واحد وزراعة واحدة استمرا في معيشة
واحدة حتى مات أحدهما عن أولاد ذكور واثلاثين معهم في المعيشة من غير قسمة
الى الآن والآل طلب أولاد الاخ القسمة من عهدهم وأخذت نصيبهم فادعى العمة بانه لاشئ
لهم فطلبت منهم البينة على ما يدعونه فاقاموا بينة شهدت على طبق دعواهم لدى القاضي
وزكيت عنده بحضور الخدم وقبل شهادتها وأخر الحكم فيها مدة أشهر والآل يريد
العم الطعن في البينة المذكورة وتجريحها جرحا مجرد الاجل ابطال شهادتها فهل لا يجاب
لذلك شرعا ولا تبطل تلك الشهادة ولا يقبل الطعن فيها ولا ترد شهادتها (اجاب) اذا
استوفت تلك الدعوى والشهادة شرائط الصحة وزكيت الشهود والتزكية الشرعية ثم
طعن الخصم في الشهود بالجرح المجرد لا يلتفت القاضي لذلك بعد التعديل ولا يقبل
من الخصم الجرح المجرد والمحال هذه ويجب على القاضي الحكم بموجب تلك الشهادة
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين بجماعة دفع رجل أجنبي شيخ
بلد الدين الذي عليه لاربابه وأخذ من المدين بهائم وهنأ على دينه الذي دفعه للجماعة
المدعى كورين وبقي عنده مدة ثم قدر المدين على دفعه له وأراد أخذ البهائم منه فادعى انه
اشتراها منه فهل اذا أقام بينة من أتباعه ومن تحت ادارته وفلاحيه على ذلك لا تقبل
شهادتهم له ويكون للرجل المذكور دفع الدين له وأخذ البهائم بالوجه الشرعي (اجاب)
نعم لا تقبل شهادة من ذكر لشيخ البلد اذا خلف من ذكر البيع على نفيه يكون له اخذها
من يد المرتين بعد دفع دين الرهن لربه اذا لم يثبت الشراء بطريق شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخته شركة فانكرتها فطلب منه نائب الشرع عما خفيته
بينه فاحضر اخاه لانه وآخر شهد ان بالشركة عليها فهل يقضى بهذه الشهادة ولو كان أحد
الشهود أخا للشهود له لامة وللشهود دعواها شقية حيث كان الاخ المذكور عدلا ولم يكن

سنة ١٢٧٥ ذى الحجة ٢٨

جادی الثانية

١٢٧٦ ٢٨

رجب

١٢٧٦ ٢٩

ربیع الاول

١٢٧٧ ٢٤

ذی الحجة

١٢٧٧ ٢٤

شريك للشهود له فيما شهد به ولم يكن مع المشهود له في معاش واحد (أجاب) نعم تقبل
شهادة الاخ المذکور لاخيه اذا كان عدلا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام
المدعى رجلا من اجرائه الخاصين به لعمله وبأكل وشرب معه ويكسوه لا تقبل شهادته
حيث لم يحكم بها قاض (أجاب) نعم لا تقبل شهادة الرجل المذکور لمستأجره اذا تحقق ما هو
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من ضبطية مصر بافادته مضمونه دعوى رجل
على امرأته ببلغ بموجب سند وشهد عليها شاهدان قطعت في احدهما بانه كان خادما
عندها وبانه اختلس منها نحو أربعة آلاف قرش وفرها ربا وهذا فضلا عن كونه قريب
المدعى فهل الطعن بكونه كان خادما جائز أو غير جائز (أجاب) الطعن من المشهود
عليها ان كان بمجرد ان أحد الشهود كان خادما لا يمنع من قبول شهادته بعد فرض
تصحيحها وان كان الطعن بما ذكره قولنا انه اختلس منها مبلغ كذا كما ذكر في جوابها فان
بينت المبلغ الذي اختلسه منها الشاهد وطلبت استرداده منه واثبت ذلك بالبينة
العادلة بالوجه الشرعي يكون ذلك من قبيل المخرج المركب انضمنه حقا لا بعد فيقبل
منها ذلك وبثبوته على هذا الوجه ترد شهادة الشاهد المذکور على فرض تصحيحها شرعا
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه كسر سنه من مدة خمس سنوات
ويريد اقامة شهود بينا وبين المدعى عليه خصومة وعداوة دينوية فهل اذا ثبت أن بين
المدعى عليه والشهود خصومة وعداوة دينوية لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على
عدوه بسبب الدنيا كشهادة المقتول ولبه على القاتل والمجروح على الجارح والمقذوف
على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليس كل من خاصم شخصا في حق
يصير عدوا له كقوله - بعض المتفقهة أفاده في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ادعت على زوجها الذي حاكم ببلغ معلوم بعضه قرض والبعض الآخر دفعته له
ليشترى لها به شيئا معلوما ولم يشتره فانكر زوجها ما ادعته به واحضرت رجلا شهد بانه
سمع أن المرأة اعطت زوجها المبلغ المدعى به المذکور فهل اذا لم تقم المرأة المذكورة ببينة
تشهد طبق دعواها وعلى اقرار الرجل بذلك لا يلزمه غير اليمين والشهادة على هذا
الوجه غير معتبرة شرعا ولو تعددت ام كيف (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد
دعواه بدون اثباتها بوجه شرعي والبينة على المدعى واليمين عند العجز عن المنكر ولا
عبرة بشهادة الشاهد بالسماع من غير من عاينه الحق في دعوى الدين والله تعالى أعلم
(سئل) في اخوين اجتماع بعضهما في معيشة واحدة بعد موت أبيهما وصارا
يكسبان في صنعة واحدة متويزة مدة مديدة الى أن تحصل بسعيهما مال معلوم من عقار
وغيره فزاد على المال والعقار الموروث عن أبيهما ما واهما ثم مات أحدهما المدعى وسيد
احمد عن ابن وبنت قاصر بن وعن زوجتين له ومات هذا الابن بعد بلوغه عن بنته وعن

أخته شقيقته وعن أمه ثم مات الأخ الثاني المدعى عبد الله عن زوجته وعن ابن وبنتين
 قصر فطلب ورثة الأخ الأول مع ورثة ابن الابن ما يخصهما من العقار والامتنعة والنقود
 الموروثة ذلك عن سيد احمد أحد الأخوين المذكورين بحق النصف في ذلك كله فامتنع
 وصي أولاد الأخ الآخر مع زوجته من التنازل لهم في ذلك وأدعيان جميع العقار والنقود
 وغير ذلك ملك لمورثهم وهو الأخ الثاني خاصة فهل حيث ادعت ورثة الأخ الأول مع
 ورثة ابن الابن المذكورين بالعدالة قار المذكورين وغيره وأن ذلك جميعه مشترك بين الأخوين
 المذكورين مناصفة بالسوية وأن بعض ذلك حاصل للأخوين من كسبهما معا وبعضه
 موروث لهما من والدهما وأما هما وأن كلا من الأخوين مات وترك نصف ذلك لورثته
 تسمع هذه الدعوى بعد بيان العقار بحدوده وحضور الامتنعة لدى القاضي ويحكم بالشركة
 على هذا الوجه اذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية وهل اذا شهدت البينة الشرعية على
 اقرار الأخ الآخر بعد موت أخيه سيد احمد المذكورين جميع ماتحت يده وما ينسب
 اليه من عقار وامتعة وغير ذلك مشترك بينهما وبين أخيه سيد احمد المذكورين وبعضه
 حاصل من كسبهما معا والبعض الآخر موروث لهما من والدهما ولهما ما وان لأخيه
 النصف في جميع ذلك وأنه مات وترك ميراثا لورثته تقبل هذه الشهادة ويحكم بها شرعا
 ولا تتوقف صحة الشهادة على الاقرار بهذا الوجه على التتصيل وبيان العقار بحدوده
 افيدوا الجواب (أجاب) اذا صدرت الدعوى المذكورة مستوفية شرائط الصحة وشهدت
 العدول بأقرار الأخ المذكورين جميع ماتحت يده وما ينسب اليه من عقار وامتعة وغير
 ذلك مشترك بينهما وبين أخيه سيد احمد المذكورين إلى آخر ما هو مسطور بالسؤال
 طبق دعوى المدعين مع البيان المعتبر في الدعوى تقبل هذه الشهادة ويقضى بها بعد
 التزكية وان لم تبين الشهود في شهادتهم مفردات ما اقربه ولا يقال انه مجهول بل هو على
 هذا الوجه عام فجميع ما كان موجودا تحت يد المقر وقت الاقرار يحكم بنصفه لأخيه
 فيقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية فان اختلفا في شيء هل كان موجودا وقت الاقرار
 او حدث بعده فالقول لورثة المقر والبينة على ورثة المقر له نعم لو اضاف المقر ما اقربه الى
 ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء
 فيشترط فيه ما يشترط في الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أرضا
 بما فيها من التخييل وبين حدودها الشرعية وأنواع التخييل وعددها فلم يجيبوه عما سألهم عنه كلياتها
 لانعرف مقدارها بالافدنة فردشهادتهم بذلك فهل لاترد شهادتهم بذلك بعد بيانهم
 الحدود الشرعية وأنواع التخييل وعددها وعلى القاضي قبولها ولا يلزمهم بيان قدرها
 (أجاب) الشرط في دعوى العقار ذكر بلده ثم المحلة ثم السكة او ما يقوم مقام ذلك في

٢٤
 ١٢٧٨
 مطلب الاقرار بان
 جميع ماتحت يده وما
 نسب اليه مشترك ليس
 من باب الاقرار بالمجهول
 بل هو عام
 مطلب اختلاف في شيء
 هل كان وقت الاقرار
 او حدث بعده فالقول
 لورثة المقر والبينة على
 ورثة المقر له

ربيع الاول

١٢٧٩

١٣

أرض

رمضان سنة
مطلب شهد الشهود
وذكر واحد الارض
ولم يذكرها
او ذكره فظهر اقل او
اكثر او قالوا انها يندر
فيها كذا فظهر اكثر
او اقل تقبل كاللعوى
فيما يضر

١٢٧٩ ٨

محرم
١٧

١٢٨٠

جمادى الاولى

١٢٨٠ ١٣

أرض المزارع وان يذ كر حدوده الاربعة واسماء أصحاب الحدود ونسبهم الى الجد ان لم
يشهر الرجل صاحب الحد أو أميان مقدار الأرض المدعاة فليس بشرط قال في الهندية
ولو ادعى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشرة جرب فكأنت أكثر
من ذلك لا تبطل وكذا قال هي أرض يندر فيها عشر مكاييل فاذا هي أكثر من ذلك او
اقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل
التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضي خان انتهى والشهادة فيه كاللعوى
اذا فرق بين ما في ذلك فيما يظهر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بشئ
معلوم واثبتوه عليهم ببينة فادعى المدعى عليهم بان البينة أقارب المدعين والمحال ان
اقربهم الى المدعين ابن عم الاب وليس معهم في معيشة واحدة فهل والمحال هذه تقبل
شهادتهم ام لا (أجاب) مجرد القرابة على هذا الوجه لا يمنع من قبول الشهادة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكر وباع لاحدهم دارا وستة قرار يربط في ساقية
وقيراطا في طاحونة بثمن معلوم على يدي بينة وقاضي البلد وكتب بذلك حجة ثم اسقط
حقه لولده المذكور في فداني طين من غير عوض ثم كلفهما الابن المذكور باسمه في
الدوان وصرار بزرعهما ويدفع ما عليهم - ما لجهة الديوان ووالده بحال الصحة والامة مدة
تسع سنين ثم مات الاب المذكور فراد الاخوة ان يجعروا ذلك ميراثا ويدرج في ضمن
ما خلفه الوالد واقاموا الدعوى لدى قاض فاقام المدعى المذكور بذلك شاهدين فادعوا
ان احدهما لا تقبل شهادته عليهم بسبب عدوانته ولم تحصل بينهم وبين المذكور
عداوة فهل اذا انكر المدعى وشهده العداوة المذكورة لا عبرة بدعواه ام اياها مالم
يقم عليهم ببينة واذا لم تثبت بطريق شرعي يحكم القاضي للمدعى بشهادتهم بعد التزكية
(أجاب) لا ترد شهادة البينة بمجرد طعن الخصم بعد ادعائهم بدون اثباتها بطريق شرعي
واذا لم تثبت يحكم القاضي بشهادتهم بعد التزكية اذ لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل استأجر ابعادية بناحية شبرا الخيمة من شخص بواسطة شخص يسمى
ابراهيم بدر احد مشايخ شبرا الخيمة المذكورة والشيخ المذكور صار ضامنا للمستأجر فقط
والمستأجر صار يتصرف في الابعادية بالزراعة لنفسه بدون مدخل المذكور وبواسطة
الضامن صار المستأجر يعطى الضامن تقديرات وارزاقا ساقية على يدي بينة والضامن
المذكور توفي الى رحمة الله تعالى والمستأجر طلب حقه من اخي المتوفى فادعى ان اخاه
المتوفى كان شرىكا للمستأجر واراد اقامة بينة على ذلك من فلاحين بلده لكونه شيخا عليهم
ومعلوم ان مشايخ البسلامة يتبعهم الفلاحون في كل ما قالوه فهل تجوز شهادة الفلاحين
لغيرهم (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته الذي له ولاية عليه والاقبلت اذا
كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر مع زوجته فغضبت منه في بيت
اعلمها فذهب اليها زوجها فالتصافا فامتنعت فحلف باطلاق الثلاث ان لم تتوجه معه

وتعبد عنده فلا يعود اليها يطلب صلحها مدة حياته حتى تاتي اليه بنفسها وذلك المحلف
قبل العيد الصغير بخمسة ايام ثم بعد العيد بسبعة ايام ذهب ليصالحها فامتنعت وأرادت
اثبات طلاقها فسئل الزوج عن ذلك فأنكر المحلف بذلك كما يقر بأنه طلب صلحها
بعد العيد مراراً فطلب منها القاضي البينة على دعواها فسمعها وزكاهما وطعن الزوج في
البينة بقوله اثنان منهم اولاد عمها والثالث ملازم لها في الذهاب والاياب ويريد ثبوت
طلاقها لاجل ان تزوج باحد اقاربه فهل يحكم بوقوع الطلاق بشهادة البينة المذكورة
ولا عبرة بما قاله الزوج المذکور (أجاب) مجرد كون الشاهدين اولاد عم للشهود لها
لا يعد طعناً ترد به شهادتهما لهما كما أن مجرد ما ذكر في حق الثالث لا يعد طعناً شرعياً
فيقتضى شهادتهم بعد التزكية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من الشيخ اجد
ابراهيم عيسى الانصارى السنارى بما لفظه كما هو معلوم لحضرته كم أن صاحب الدر
المختار ذكر في باب الوقف نقلاً عن الاشباه ما صورته لنا شاهد حسبة في اربعة عشر
وليس انما مدع حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف الخ ما هناك ثم ذكر ابن
عابدين في حاشيته هنا في آخر عبارة حكاهما عند قوله فالاجنبى اولى ما صورته ثم لا يخفى
ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما قبل
فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا يناق ما رعن الاشباه
الا أن يكون مراده انه لا يسمي مدعياً وان مدعى الحسبة لا يحلف له الخصم عند عدم
البينة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا انقضاء فليتأمل انه بحروفه وقد نزلت باموالاً
نازلة وهو ان شخصاً لزمه الطلاق الثلاث وجد ذلك ووافقه زوجته على الجحود لام
اقتضاء الحال فقام أخو الزوجة المذکور مخاضماً في الطلاق الموصوف مدعياً بطريق
الحسبة لكي يشهد هو وغيره على الزوج بلزوم الطلاق المذکور وما حضر مجلس القاضي
وقرر له دعوى الحسبة واراد أن يشهد بما ادعاه وأن يحضر من يشهد معه بذلك لما
أن الشهود غير موجودين وقت النزاع فامتنع القاضي عن سماع دعوى الشاهد المدعى
بالحسبة ولم يوافق على قبول ما ذكر ولا على احضار الشهود الغائبين متمسكاً بما حكى
عن صاحب الاشباه ولم يلتفت لما ابداه ابن عابدين في حاشيته حسب ما توضح أعلاه فبعقلنا
القاصر وفهمنا الفاتر تظاهراً لنا جواز سماع الدعوى حسبة في هذه النافذة وان كلام
الاشباه مؤول ومحمول على نفي احدى المحالين اللتين ذكرهما بالحاشية المذكورة لا على
عمومه فقرة كلامه كادت أن تصرح بما ذكرنا وما دام حضر تكلم منتهى كشف المهمات
وتوضيح العضلات خصوصاً التماساً على الفروج بما لا يجوز اثم عظيم وعلا جسيم
وجنابكم أهل الحماية والوقاية بالرفع والمنع لما ينافي أصول الشريعة الطاهرة فظننا
لذلك قدر فغننا هذه الفتوى وأوضحنا حقيقة الفتوى كي تغيدوا عبدكم هل يقتضى
كلام حاشية ابن عابدين المذکور يجوز دعوى الحسبة مطلقاً بحمل كلام الاشباه على

جمادى الاولى سنة

١٢٨١

٤

مطلب لا بد لشاهد
الحسبة أن يدعى ما يشهد
به عند عدم وجود مدع
غيره
مطلب ليس المراد بقولهم
ليس لنا مدع حسبة أنه لو
ادعى الشاهد حسبة
ترشادته

الوافق كما يستفاد من كلام الحاشية المذكورة أولاً تجوز الدعوى حسبة الا فيما ذكره
صاحب الاشباه فروم البيان الكافي والقول الشافي شرعاً على هذه الشقة وإكم الفضل
والمنة بايضاح منهاج السنة ادام الله لكم البقا والتقى (أجاب) الشهادة في الطلاق
تقبل حسبة من الاخ المذكور مع غيره حيث توفرت شرائط القبول ولا يمنع من قبولها
مخاصمة الزوج في الطلاق ودعواه به عليه بل ربما يكون ذلك مؤكداً لقبولها بناء على
ما يشعر به عبارة العلامة ابن عابدين بقوله ثم لا يخفى ان شاهد الحسبة لا بد ان يدعى
ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وأما جواز دعوى الحسبة في هذه الحادثة وعدمها فلا
يترتب عليه فائدة في المقصود اذ قد نفوا الدعوى حسبة في سائر الحوادث حتى من
الموقوف عليه اصل الوقف الابدية على المفتى به كما صرح به في الدر المختار نقله عن
الاشباه أيضاً لكن لما كان شاهد الحسبة اذا لم يوجد مدع غيره شأنه ان يدعى ما يشهد
به كافي هذه الحادثة استشكل العلامة ابن عابدين بما فاته لما في الاشباه واجاب عنه
بجوابين أحدهما حمل ما في الاشباه على نفي تسميته مدعياً أى بل يسمى شاهداً والثاني
انه لا يطلق عليه مدع بحيث يترتب على دعواه التعليف عند العجز عن البينة أى كما هو
شأن سائر الدعاوى أى فلا ينافى انه يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى كل فيلزم
القاضي في هذه الحادثة قبول شهادة الاخ اذا استكمل نصاب الشهادة والحال هذه
ولا يضر كونه ادعى على الزوج بالطلاق ولا تمسك له بقولهم ليس لنا مدع حسبة اذ ليس
معناه انه لو ادعى الشاهد حسبة ترد شهادته كالأفائدة بالتمسك بعبارة الشيخ ابن عابدين
المذكورة في هذا المقام لاثبات تسمية الاخ المذكور مدعياً حسبة تسمية اصطلاحية عند
الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من النقود المجنبيات على سبيل
الامانة بحضرة شاهدين عدلين ثم طلب مبلغه من المودع فانكر أخذه منه ثم فرار بهما
والشهود الاصول يريدون السفر الى بلاد الروم فوق مسافة القصر فهل اذا جملوا
شهادتهم لرجلين عدلين واستوفى التكميل شرائطه الشرعية وسافر الاصول الى ما ذكر
ووجه الغريم وأقيمت الدعوى وأدى الشهود الفروع شهادتهم وبينوا التكميل
عن الاصول واستوفت الشهادة شرائطها تقبل الشهادة على الشهادة في تلك الحادثة
لعذر سفر الشهود الاصل حسبما سبق توضيحه (أجاب) نعم تقبل الشهادة على الشهادة
فيما ذكره والحال هذه اذا استوفت شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة ماتت عن ولدي أخ ثبت نسبهما لها بعد دعوى شرعية بشهادة بينة شهدت بنسبهما
وانه لا وارث غيرهما ثم ان رجلاً الا أن يدعى الزوجية مع انه طلقها قبل موتها باثنتي
عشرة سنة على يد جمع مات معظمهم ولم يبق سوى من شهد بالنسب وان له لا وارث غيرهما
فهل تقبل شهادتهما في الطلاق أيضاً (أجاب) مجرد كون شاهدي الطلاق شهدا
ولا ينسب ولدي الاخ وان له لا وارث للزوجة غيرهما لا يمنع من صحة شهادتهما بالطلاق

محرم

١٢٨٢

١٣

شعبان

١٢٨٢

٢٠

سنة

شعبان

فتقبل اذا كانت شهادتهم مأمونة في هذه الحادثة منع الزوج من الارث ولم يكن هناك مانع آخر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت من أخيها أربعة قراريط ونصفا من بيت معلوم بثمن معلوم قدره على يديينة والبائع المذكور في حال الصحة والسلامة وقبض الثمن منها على يد البينة المذكورة واستولت المرأة المذكورة على المبيع المذكور ثم ان البائع أخبر اثنين معلومين بالمبيع المذكور وبقبضه الثمن من أخيه وبعد مدة مات البائع عن ورثة فخاضت ورثته وأرادوا أن يستولوا على المبيع المذكور فغضبهم المشتري المذكور وادعت انها اشترت المبيع المذكور من أخيها في حال صحته وسلامته بثمن معلوم وأقبضته لأخيها على يديينة البيع ثم ترائع الجميع لدى القاضي فطلب القاضي منها البينة ففقدت بيينة البيع لموتها فاقامت بيينة اقرار البائع بالمبيع وقبض الثمن وشهدت البينة المذكورة بذلك عند القاضي فهل تكفي البينة المذكورة في ثبوت البيع ويعمل القاضي بمقتضاها ولا يتوقف الامر على بيينة العقد (أجاب) ثبت البيع بأقامة البينة على العقد المذكور وأوعى اقرار البائع بالمبيع وقبض الثمن فيحكم به اذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطهما بالافرق بين الشهادة على البيع أو على الاقرار به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تصرف لبعض ورثته وزوجه المطلقة بالمبيع في عشرة قراريط بما كفاها في عشار بثمن معلوم وبالا سقاط في خمسة أفدنة وبثمن من أطيان زراعتهم بمعوض وأقر بقبض الثمن والمعوض ثم بعد مدة مات وترافع باقي ورثته مع البعض المذكور في شأن ذلك لدى القاضي وادعى بعض الورثة والمطلقة بذلك بعد استيفاء اللازم لهذه التصرف وحالة مدير الجهة الامر في ذلك على الحاكم الشرعي ان هذا التصرف والاقرار كان من المورث حال صحته بتاريخ سابق وادعى باقي الورثة انه كان في مرض موته بتاريخ لاحق فهل اذا أقام كل منهما بيينة على دعواه تقدم بيينة من ادعى انه كان في الصحة على بيينة من ادعى انه كان في مرض الموت اسكونه منكرًا وذلك مدعى والسبق تاريخ مدعى الصحة (أجاب) اذا تعارضت بيينة الصحة والمرض فيبعض الورثة والمطلقة ان هذا العقد كان في الصحة مرجحة على بيينة باقي الورثة انه كان في مرض الموت لان بعض الورثة والمطلقة مدعيان وباقي الورثة منكر والبيينة للادعى للمنكر والسبق التاريخ كما صرح بذلك علمنا ونافى ظناؤه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة من مدة سنين وهو معاشر لها من غير معاوض والا آن ظهر جماعة يدعون عليه بطلاقها منه ثلاثا من سنة ١٢٧٩ وانهم يشهدون بذلك حسبته ويذكر ذلك والحال ان الجماعة المذكورين يشهدون بمعاشرته لها معاشرة الأزواج وعالمون بها وطلعون عليها ومن تاريخ دعواهم الطلاق الى الآن وهم يشهدون بذلك وساكتون على الزوج ولم ينكروا عليه ولم يطالبوه في اثبات هذه المدعة مع عدم العذر لهم في التاخير وعدم المسانعة الشرعي لهم من طلبه فهل والحال هذه يفسقون بتاخيرهم طلبهم

١٢٨٢

٩

١٢٨٢

٩

سنة رمضان

١٢٨٢

١٠

ذى القعدة

١٢٨٢

٤

مطلب في حادثة رفعت
من طرابلس الغرب الى
تونس وأجيب عنها
من مقامها واستفهم
عما قيل فيها

مطلب شهد رجلان أن
زوج فلانة قتل أو مات
وشهد آخران أنه حي
كان شهادة الموت والقتل
أولى

مطلب كون شهادة
الحياة إذا أرخت بتاريخ
متأخر أولى محله الديانة
لا القضاء

والشهادة عليه بغير عذر فلا تقبل منهم إلا أن دعوى ولا شهادة بذلك وزوجة الرجل
بعضته (أجاب) نعم يفسقون بذلك إن كان الام كذلك اذا تأخير شاهد الحسبة شهادته
مدة خمسة أيام مع اطلاعه على معاشرته الزوج لها معاشرته الأزواج بلا عذر موجب لرد
شهادته بنفسه والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ قرية له اماره وولاية على أهلها ادعى
على وصي ان له حقا معلوما على موصيه وأقام بينة من فلاحيه الذين له ادارة وولاية
عليهم فهل تكون هذه البينة مقبولة أو لا بد من بينة من غير أهل تلك القرية حيث كان
هو المتكلم على أهلها جميعهم ولم يكن فيها شيخ آخر خلافة (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح
لشيخ القرية الذي له اماره وولاية عليه لمجهله وميله خوفا منه والله تعالى أعلم (سئل)
بالغلة الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فقد رفع من طرابلس
الغرب الى محروسة تونس سؤال حاصله هل بينة الموت مقدمة على بينة الحياة فأجاب عنه
مفتيها المحنفي الشيخ مصطفى يرم بمأنه ان الاصل تقديم بينة الموت على بينة الحياة
لأنها ثبتت أمر عارضا كما هو الاصل في البيئات في الفصل الثالث عشر من العمادية
اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل أو مات وشهد آخران أنه حي كان شهادة الموت والقتل
أولى لان بينة الموت أثبتت العارض انتهى نعم في تنقيح الحمادية بينة ان زوج فلانة
قتل أو مات أولى من بينة أنه حي الا اذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وأجاب أيضا
خاتمة المحققين الشيخ معاوية المفتي المحنفي بالبلد الموما اليها بمأنه وبعد فالجواب عن
السؤال أعلاه هو ما أجاب به الشيخ أعلاه دام عزه وعلاه فبمثله أجيب وبه نقول لمافي
من القواعد الاصول والتعاليل والنقول ولما في الذخيرة البرهانية أيضا نقلا عن فتاوى
الفضلي لوشهد انسان بموته أو قتله وشهد آخران أنه حي فشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة
أمر إة الغائب اذا أخبر هارجل بموته ورجلان بحياته فان شهد الاول انه عاين موته أو
جنازته وكان عدلا وسعها ان تعدد وتزوج هذا اذ لم يؤثر خا فان أرخا وتاريخ شهود
الحياة متأخر فشهادتهم أولى انتهى قلت لكن هذا في الاخبار والديانة والاحتياط لافي
الشهادة والقضاء وكذا ما نقله رعا الله تعالى عن تنقيح الحمادية من الاستثناء كما يشعر
به تعبير التنقيح بأخبر وتعبير الخاتمة بأخبرها وسعها فتعبرهما مع البينة والشهادة
تساع منها وما في الشهادة والقضاء فبينه الموت أولى مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم له
وتوجيهه الجازي مطلقا عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره وتقدمه وهذا توفيق بين
الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق اطلاقا في محل التقييد والله تعالى
أعلم هجوابه حفظه الله تعالى بحرفه وأجاب عنه أيضا المفتيان المسالكيان بهان بينة
الموت هي التي يتعين القضاء بهان سلمت من الطعن كافي البرنامج وغيره من كتب
المذهب فقاموا اذ تنازعكم الله تعالى ورعاكم في هذا التوفيق الذي أشار له العلامة
للمحقق خاتمة المحققين الشيخ محمد معاوية هل هو صحيح متعين فيجب المصير اليه والعمل

بمقتضاه في الفتوى والقضاء أو يجب العمل والفتوى بظاهر ما في التنقيح من الاستثناء
وان عبر فيه بالخبر ويحمل المطلق عليه وان كان على خلاف القاعدة من ان البيئات
انما شرعت لاثبات خلاف الظاهر وان النفي لا عبرة به مع الاثبات وشهادة الحياة
الغرض منها نفي ما ثبت بشهادة الموت واذا قلتم بجهة التوفيق المشار اليه ووجوب العمل
بمقتضاه فاذا حكم كما بتقديم بينة الحياة عند تأخر تاريخها اغترار بظاهر ذلك الاستثناء
الذي في التنقيح هل يصح حكمه وينفذ أو يجب نقضه لخالفته القواعد اجيبوا توجروا
وترجوا والسلام عليكم من كاتبه بطرابلس الغرب في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٢ وهل لفظ
أخبر في التنقيح مبنى للفاعل أو المفعول ومن الخبر ومن الخبر أفيدوا رحمكم الله تعالى
(أجاب) قد تأملت ما اشتمل عليه هذا السؤال من الاجوبة وراجعت عبارة تنقيح
الفتاوى الحمادية فظهر ان ما فيها من مسائل ترجيح احدي البيتين على الاخرى في هذا
المحل هو ملخص ما في كتاب الشيخ غانم البغدادي حيث قال ورايت في كتاب تعارض
البيئات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف قصدت تلخيص
ذلك الكتاب حالة الكتابة في هذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٨٦ فناء تليخيصا
بوجيزة وأقتصرت منه على ما فيه من ترجيح احدي البيتين على الاخرى وقصدت
ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فأقول نسكاح الى ان
قال شهادات وذكري في الفرع الثاني من هذه الترجمة مانصه بيينة ان زوج فلانة قتل او انه
مات أولى من بينة انه حي الا اذا أخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى المقصود منه وراجعت
هذا الكتاب المخلص فوجدت عبارته من الشهادات في الفرع الثاني المذكور شهداثنان
ان زوج فلانة قتل او مات وشهد آخر ان انه حي كانت شهادة الموت والقتل أولى وان
أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها اثنان بحياته ان كان الذي أخبرها بالموت
أخبرها بمعاينة الموت أو أخبر انه شهد جنازته حل لها ان تتزوج آخر وان كان اللذان
أخبرا بحياته جا ابتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضلي فشهدا هما أولى
من شهادت قاضي خان انتهى اذا علمت ذلك تعلم ان عبارة التنقيح المذكورة آفا
الملخصة من هذا الكتاب هي ما ل عبارة قاضي خان وان جميع ذلك صريح في كون
هذا الحكم في الديانة والاحتياط وحل اقدام الزوجة على النكاح وعدمه وان أخبر
بالافراد في عبارة التنقيح أصله أخبر ابا التمنية حسب أصله فسقطت الالف من التامخ
وان الخبر هما الشاهدان والخبر هي المرأة وانه بالبناء للفاعل وانه يتعين المحل الذي أفاده
الحقق الفهامة الاستاذ الشيخ معاوية حقه الله تعالى اذ جميع المذكور في تقديم بينة
الحياة مع تأخر تاريخها مما ذكر أصله لقاضي خان ومثل ذلك ما في الهندية من العدة ونحوه
امرأة النائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبر رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد
انه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها ان تعتد وتزوج هذا اذا لم يورخا ما اذا أرخا

١٢٨٣

١

وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهما أولى كذا في فتاوى قاضي خان انتهى وهو صريح في كون ذلك في الديانة أخذ من موضوع العبارات والتعبير بأخبارها ووسعها وحل لها وكثيرا ما يعبرون في جانب الاخبار للزوجة بشهد عند ها وان لم تكن شهادة عن دعوى لدى القاضي ولم تقف على نص صريح يفيد تقديم بينة الحياة مع تأخر التاريخ في جانب القضاء على بينة الموت فتقف عند النصوص الواردة بتقديم بينة الموت على بينة الحياة المطلقة التي لم تقيد بكون ذلك عند عدم التاريخ المتقدم أو المتأخر أو المساوي أو عند وجوده عملا بالقواعد المأخوذة من كلامهم والتعليقات المقيمة لرامهم ولا تقضي بينة الحياة مع تأخر تاريخها إلى ان تقف على ما يفيد ذلك من عباراتهم المنقولة وتصر بحجتها المقبولة والفقه نقل لاعة على وهو امانة في أعناق الرجال ويرشع ذلك ما صرحوا به من ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو قامت بينة على موت شخص في سنة كذا في شهر كذا في يوم كذا وقضى بموته ثم ادعت امرأة من لابان من شهد بموته تزوجها في تاريخ متأخر عن تاريخ الموت تقبل بينهما و يقضى لها بالنكاح والارث لانه لم يدخل التاريخ المذكور في شهادة الموت تحت القضاء فعلم منه الغاء التاريخ رأسا و كانه لم يذكر وعند عدم ذكره يقضى بالبينتين بينة الموت وبينة النكاح ويحمل على وقوع النكاح سابقا على الموت ولا نظر للتاريخ المذكور بخلاف تاريخ القتل فانه يدخل تحت الحكم كما هو مبسوط في كتب المذهب فحيث ان تاريخ الموت رأسا في جانب القضاء بقي معنا بينة الموت وبينة الحياة متعارضتين في حادثتين بلا تاريخ للو فتظننا بينهما فوجدنا بينة الموت أكثر اثباتا ومثبتة للعارض وللخلاف الظاهر فبرجها على بينة الحياة التي هي مثبتة للاصل الذي كان قابضا غير محتاج الى دليل اذا الاصل بعد الاتفاق على وجود الشخص حياته فالقول بالحياة استصحاب للاصل غير محتاج الى بينة فتلغى لعدم الحاجة اليها هذا ما ظهر لي في الجواب والله تعالى الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب (سئل) في رجل وهب لابن ابنته الفقير القاصر الذي في عياله اميت أبوه حصه شائعة في عقار وأمة لا يقبلان القسمة ونورج وقبض له جده فهل تصح هذه الهبة وتكون جائزة واذا كتب له وثيقة بذلك ومات شهودها وكان هناك بينة استشهدوهم عليهم قبل موتهم وقالوا لهم اشهدوا علينا باننا شهدنا بهذه الهبة المذكورة ونحن نشهد بها تقبل هذه الشهادة ويحكم بمقتضاها بعد توفرها وانتفاء موانعها (اجاب) الهبة في المحصة الشائعة التي لا تقبل القسمة لابن ابنته الذي تحت ولايته وحجره صحيحة بمجرد الايجاب تامة اذا كان الموهوب في يد الواهب وقت الهبة أو يد أمينه وتقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى عدوقه اذا توفرت شرائط الشهادة على الشهادة وانتفت موانعها ولا يمنع من قبولها موت الاصل على ما صوبه في الدورجرت عليه انتون خلافا لما في الخاتمة من القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واثنا عشر وبلغ فجعل

مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

١٢٨٣

١٣

مطلب تقبل شهادة الفروع بعد موت الاصول الخ

احد اولاده المسى بكذا و هو عاقل بالغ وصيا على القصر من اولاده ثم مات الوصى
مصر اى ذلك وقبل الوصى له الايصاء بعدم موت المذ كور ثم ان الوصى المذ كور حضر
عند القاضى وادعى على غريم الميت انه وصى الميت المذ كور وطلب دين الميت منه
فاقر المديون بالدين وانكر كون هذا وصيا من قبل رب الدين فعند ذلك طالب القاضى
من الوصى المذ كور بينة تثبت وصايته فاحضر الوصى المذ كور شاهدين هما
زوجا بنتى الميت ابى القاسم واخى الوصى المذ كور المذ كور بنى عن عياله ومعاشه
فشهدا عند القاضى بعد استشهادهما بان الميت المذ كور فى حال حياته جعل هذا المذ كور
وصيا على اولاده القصر وقبل الايصاء بعدم موته فعند ذلك حكم القاضى بشهادتهما بعد
تركيتهما شرعا فهل والحال هذه حكم القاضى بشهادة الشاهدين المذ كور بن صحيح ولا
يمنع من قبول شهادتهما بالايصاء كونهما متزوجين بنتى الوصى المذ كور ابى القاسم
وكونهما زوجى اخى الوصى اليه المذ كور المنفردتين عنه كما تقدم (اجاب) مجرد
كون الشاهدين بالايصاء لابن الميت زوجى بنتى الميت اللتين هما اختا المشهود له
بالايصاء لا يكون مانعا من قبول شهادتهما بالايصاء مع دعواه به استحسانا فقبل
شهادتهما والحال هذه حيث لا مانع وفى الدر من شهادة الاوصياء وكذا ابنا الميت اى
لا تقبل شهادتهما اذا شهدا ان اباهما اوصى الى رجل لجرهما فغالبنا نصب حافظا للتركة
وهذا هو ينكر ولو يدعى تقبل استحسانا اه ومنه يعلم قبول شهادة زوجى بنتى الوصى مع
دعوى الوصى الايصاء اليه استحسانا بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن
اربعة بنين وتركت بيتا ولها اخت ادعت على ورثة اختها بانها اشترت منها قبل موتها
نصف البيت المذ كور بنى من معلوم وطلب منها اثبات دعواها فحجرت ومنعت ويعلم عند
ادعت انه وجد لها بينة تشهد لها بما ذكر واحضرت البينة وشهدت لها بالشرع على طبق
دعواها غير انها سئلت عن بيان حدود البيت فحجرت فهل يتوقف نفاذ البيع على
معرفة الحدود (اجاب) اما نفاذ البيع فلا يتوقف على معرفة الشهود حدود المبيع
اذا كان المبيع معلوما عند المتبايعين نعم يتوقف قبول الشهادة بالاعتراف على تحديد
الشهود له او كونهم يعرفون المشهود به بعينه ويشيرون اليه على يدا أمين القاضى فان
وجد احدهما قبلت الشهادة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حلف بالطلاق
الثلاث انه اخذ من فلان الدراهم المدعى بها ناسيا وتحقق له بعد الحلف انه اخذها
ثم بعد ذلك سافر بلده ولم يعاشر زوجته فلما سافر شهود الطلاق لجهة بعيدة عاشرها
واقام معها فهل اذا حضر الشهود من مفردهم وشهدوا عند قاضى ناحيتهم بحضور الرجل
المذ كور قبل مضي خمسة ايام من وقت حضورهم من السفر وعلمهم بان الرجل المذ كور
معاشر زوجته للقاضى ان يفرق بينهما ولا يضر فى ذلك طول مدة غيبة الشهود وولى
المخولف عليها ان يرفع امرها للقاضى حيث كان امر ادين ايام كيف (اجاب) نعم

٤
١٢٨٣
مطلب لا تقبل شهادة
الابنين بان اباهما اوصى
الى رجل لو ينكر لجرهما
نفسا فلو ادعى تقبل
استحسانا

محرم

١٢٨٤

رمضان

١٢٨٤

٢٨

جمادى الاولى سنة

مطلب قال الشاهدان
انهما لا يعرفان اسماء
اصحاب الحدود و يعرفان
الحدود اذا وقفوا عليه
فتوجهها اليه مع امين
القاضي وأشار اليه
فوجد طبق الدعوى
تقبل

١٢٨٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٨٥

١٠

نرد شهادة شهود الملاق اذا حصل منهم تأخير الشهادة به خمسة أيام بعد العلم بالمعاشرة
بلا عذر شرعى اما بدون ذلك فتقبل شهادتهم بعد التعديل حيث لم يوجد مانع آخر ورفع
ولى الزوجة الامر الى القاضي لا يتوقف عليه قبول الشهادة اذا لا يتوقف القبول على
الدعوى فى مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك حصة فى منزل ومجاعة باقيه
فباع احد الشر كاه نصيبه فيه لاجني فطلب الشريك الآخر اخذا المبيع بالشفعة فور العلم
بالبيع والتمن طلبا مستوفيا شر ائطه الشرعية وأشهد من كان حاضر المجلس المقعد على
ذلك وأقيمت الدعوى لدى القاضي وحدد المدعى المنزل المشفوع فيه وادعى بهاد دعوى
صحبة فامر المدعى عليه بالشراء ومالكية المدعى لما يشفع به وأنكر طلب الشفعة فور العلم
وكلف القاضي المدعى بينة على طلب الشفعة فاحضر المدعى جماعة شهدوا له بذلك طبق
للدعوى وذكر ان منهم انهما يعرفان الدار التى فيها المحصة المذكورة بعينها و يعرفان
حدودها اذا وقفوا عليها الا انهما لا يعرفان اسماء اصحاب الحدود فهل اذا ارسل القاضي
مع الشاهدين امينين من طرفه وأشار الى الدار المحدودة فوجدت طبق الدعوى تقبل
شهادتهما بعد الترتيب الشرعية وهل اذا طعن المدعى عليه فيهما بانهما كانا سماعا مقدار
الحصة من شاهد آخر قبل شهادتهما فشهدا بها عن تلقين منه لا يكون ذلك مبطلا
لشهادتهما أفيدوا الجواب (اجاب) نعم تقبل شهادتهما بذلك على هذا الوجه ولا عبرة بما
ذكره المدعى عليه فى طعنه على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
أوصى لاولاد ولده بسدس ماله فى حال حياته ولزوجة ابنته شئ لا يزيد على الثلث
بانضمامه للسدس المذكور وأقام وصيا مختارا على القاصرين من أولاده ثم مات بعد ذلك
فطلب الموصى لهم الموصى به من وصى القاصرو وكيل البالغ فادعى ان الموصى رجع عن
الوصية قبل موته بشهرين وأقام بينة شرعية شهدت بذلك طبق دعوى الوصى المختار
فطعن الموصى لهم فى البينة بالتزوير بدون اثبات عليها وتعللوا أيضا بان احدث طرى
البينة كان عليه دين قضاء عنه الوصى فشهد له بغير حق مكافأة لقضاء دينه عنه وتعللوا
بان الموصى لو كان قد رجع قبل موته لآخذ سندات الوصية من الموصى لهم قبل موته فهل
والحال هذه لا عبرة بطعنهم هو ولا بتهالهم ويثبت الرجوع فى الوصية بشهادة البينة
المذكورة بعد تزكيتها سار او علنا حيث كانت مستوفية شرائطها المعبرة واذا أقر أحد
الورثة بعدم الرجوع عن الوصية من الموصى لا يسرى اقراره على القاصرين ومن لم يقر
بذلك أفيدوا الجواب (اجاب) نعم يحكم بشهادة البينة المذكورة بعد تزكيتها سار او علنا ولا
يغير الطعن المذكور مع الترتيب حيث كانت الشهادة مستوفية شرائط الصحة والاقرار
هبة قاصرة على المقر فلا يسرى على الغير والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى سيوط فى
قروى تزوج امرأتين قروية أخرى ونقلها الى داره وقربته وعاشرهما مدة ثم تزوج عليها
امراة أخرى ثم أخرج الاولى من داره وقربته فلمقت بدار أهلها وأقامت بهامدة تزويد على

خمس عشرة سنة وهو تارك لها كبتها ومعاشرتها ثم مات عن زوجته الثانية وأخ وترك ما يورث عنه شرعا فقامت الحديثة الاخ في تركه زوجهما قامت عليها القديمة تريد مقاسمتها في فرض الزوجة وهو الربع وادعت انها باقية على عصمة زوجها من وقت نكاحه لها الى موته لم يتخلل بين ذلك طلاقها وانه كان يرسل لها نفقتها ويتردد عليها في بعض الاحيان ويطؤها ويقر ببقاء عصمتها ثم اراد عديده في مجالس مختلفة التواريخ وادعت الحديثة انه كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وأخرجها من داره وكان يقر بطلاقها المذكور مرار عديده في مجالس مختلفة واقامت على ذلك بينة شهدت بالطلاق الثلاث والاقرار به مرارا في مجالس مختلفة بلا بيان تاريخ واقامت القديمة بينة ببقاء زوجيتها بلا تاريخ ايضا فهل يعمل بينة الطلاق والاقرار به كما صرح به في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعي وتبعه في الهندية من السادس في الدعوى وصاحب لمحا القضاة من الطلاق والتنقيح من الشهادات أم بينة القديمة كما يقتضيه صنيع ما في الخاتمة قبل ما مر عنه في فصل تخالف الشهادة افيدونا (اجاب) اذا كان موضوع الحادثة ان الزوجة الحديثة اقامت بينة ان زوجها كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وكان يقر بطلاقها المذكور مرارا في مجالس مختلفة واقامت بينة على ذلك بلا بيان تاريخ واقامت القديمة بينة ببقاء زوجيتها بلا بيان تاريخ ايضا بدعوى كل منهما بما يطابق بينته كان ذلك مما وقع الاختلاف فيه وقد ذكره الامام قاضي خان في الموضوعين المذكورين في السؤال وصرح بتصحيح تقديم بينة الطلاق من باب ما يبطل الدعوى قبل القضاة أو بعده وذكره في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعي وما لا تدفع به بالعز والى قاضي خان ايضا وذكره في التنقيح من اواخر كتاب الشهادة في ترجمة الطلاق فيما يخصه من كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادي المسمى لمحا القضاة مصر حافيه بالتصحيح واما اذا ذكر تاريخ للنكاح والطلاق وكان تاريخ النكاح مؤخر افا انه تقدم بينة الزوجة القديمة كما اذا ادعت اقرار زوجها في مرض موته بانها حلال له وكانت ضرتها ادعت الطلاق قبل ذلك فقط ويشهد له ما ذكره في التنقيح ايضا من تلك المسائل في ترجمة الدعوى حيث قال بينة المرأة انها كانت حلالا وقت الموت الاولى من بينة الورثة انها كانت حلالا قبل موته بسنة وذكره ايضا في تعارض البينات المذكور وعزاه بعسذ كر فروع الى القنية من باب البينتين المتضادتين ورأيت في القنية ايضا اقرارا بشم الى شمس الائمة المكي وذكرا ما وافقه في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعي قبل الفرع السابق حيث قال ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد جرهما على نفسه قبل موته بسنين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهى وبو يد ما ذكرنا ما ذكره الانقروى في فتاواه من ترجيح البينة شهدا ان فلانا مات وكانت زوجته وآخرا ان انه كان

٢٠
١٢٨٧
مطلب في الاختلاف
في تقديم بينة النكاح
وبينة الطلاق وتفاصيل
هذه المسئلة

طلقها قبل الموت قال الفضلي بينة الزوجية اولى ويجعل كانه طلق ثم تزوجها وقال
 السعدي بينة الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها او هي
 تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي
 انتهى فجعل تكرار العدة بمنزلة تاخر تاريخ النكاح عن الطلاق وصرح بان الفتوى
 على قول الفضلي عند دعوى العقدين المنزل منزلة وان الفتوى على قول السعدي عند
 عدم ذلك الموافق للموضوع هذا ما تحرر في هذه المحادثة وامثاله فليكن التعويل عليه
 وقد اطلعت سابقا على فتوى من حضرة العلامة الشيخ محمود أمين الدين الدويري في
 هذه المحادثة عول فيها على تقديم بينة النكاح واستدل بمبارة قاضي خان الاولى
 المذكورة في فصل في الدعوى تخالف الشهادة المصرح فيها بالاختلاف بين الامام
 الفضلي والسعدي اخذ من تقديم قاضي خان فيها القول الفضلي وموضوع الاختلاف
 المذكور عند عدم التاريخ وقد علمت ان قاضي خان صرح بتصحیح تقديم بينة الطلاق
 في هذا الموضوع من باب ما يبطل الدعوى المذكور الا ان موضوع السؤال المرفوع
 الى حضرة الاستاذ المشار اليه المذكور فيه ما يفيد ان تاريخ النكاح متاخر حيث قيل
 فيه فما زعمتها ضرتها بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على
 ذلك فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهانها على بقائها بعصمة زوجها المذكور الى
 حين موته وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها
 هو المقدم شرعا على برهان ضرتها بالطلاق وجبئذ فلا تخالف بين جوابنا المستطور وما
 اجاب به حضرة الاستاذ المذكور في المحكم لكن قد علمت ان موضوع الخلاف بين
 الامام الفضلي والامام السعدي عند عدم ذكر التاريخ وان المصحح في ذلك تقديم بينة
 الطلاق واما عند ذكر التاريخ فكاه وموضوع السؤال المرفوع الى حضرة فلا يستدل
 بهذه العبارة بل بما نقله في التمهيد في ترجمة الدعوى وذكره في الهندية أولا من الباب
 المذكور ويدل له ايضا آخر عبارة الانقروية المذكورة الذي يصلح أن يكون توفيقا
 والله سبحانه وتعالى اعلم (وصورة الفتوى المعطاة من حضرة الاستاذ الشيخ محمود أمين الدين
 الدويري الحنفى السابقة نصها) في رجل تزوج بامرأة واقام معها مدة ثم تزوج عليها باخرى
 فلما رأت زوجته الاولى تعاق زوجها بامرأته الثانية طلبت من زوجها الاقامة بمنزل
 والدها الكائن ببلدة قريمة من بلدة الزوج المقيم بها منعا للشقاق بينها وبين ضرتها
 فاجابها لذلك وصار يجري عليها النفقة اللازمة من مؤنة وكسوة وتردد عليها حتى انه
 من مدة قريبة نقلها الى منزله الكائن بالمديرية ومكثت معه فيه مدة وحملت منه
 واسقطت جنينا ميتا ثم ان الرجل المذكور توفي الآن الى رحمة الله تعالى عنها وعن
 ضرتها المذكورة وعاصبه فطلبت الزوجة المذكورة استحقاقها بالفريضة الشرعية
 فما زعمتها ضرتها بدعوى انها مطلقة منه من مدة تزيد على عشرين سنة وبرهنت على ذلك

فهل اذا اقامت الزوجة المذكورة برهانها على بقائها بعصمة زوجها المذكور الى حين موته
وان الزوج المذكور اقر قبل موته بانها في عصمته وانها زوجته يكون برهانها هو المقدم
شرعا على برهان ضررتها بالطلاق او كيف الحال (اجاب) الحمد لله اذا اقامت المرأة
المذكورة بينة على طلاق الاخرى واقامت الاخرى بينة على بقائها في عصمته الى يوم موته
فالذي عليه الامام الفضلي ان البينة الشاهدة يبقائها في عصمته الى يوم موته اولى وقال
الامام السعدي بينة الطلاق اولى وقد ذكر القولين صاحب الحاشية ثم ذكر ان ما قاله
الفضلي له وجه اذ يحتمل انه طلقها ثم عقد عليها فهذا دليل منه على ترجيحه سيما وقد
قدمه على قول السعدي في الذكرو عاداته انه اذا ذكر قولين يقدم ما هو الاقوى والاظهر
كما صرح بذلك في اول فتاواه المذكورة ولا يخفى ان قاضي خان من اجل من يعتمد على
تصححاته وما بحثه في جامع الفصولين من انه يفتي بتقديم بينة الطلاق رده صاحب نور
العين ولذلك اقتصر عليه صاحب الاشباه ولم يذكر مقابله فليكن هو المعول عليه في
الفتوى وهذا الخلاف عند عدم وجود اقرار من الزوج بالزوجية متأخر عن تاريخ
الطلاق والا فالبينة الشاهدة به مقدمة على بينة الطلاق قول واحد كما افاده في الهندية
ونور العين وغيرهما من معتبرات المذهب حيث ذكر واما نصه لوقالات الورثة ان ابانا
حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت الزوجة ان زوجها اقر في مرض موته اني حلال
عليه فهذا دفع صحيح انتهى ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال وبعبارة الحاشية المذكورة
نصارحنا ان شهدا ان فلانا قدمنا وهذه كانت امراته وشهد آخر ان انه كان طلقها قبل
الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شهود الزوجة اولى وقال القاضي
الامام على السعدي شهود الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي
الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج انتهى بحروفه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة بانها ضمنت له زوجها ضمان حضور وغرم فيما تاجر
عليه من اجرة مكان يملكه المدعي فانكرت دعواه فهل اذا اقام عليها بينة من اجرائه
وخدمه الخاصين به لا تقبل شهادتها والحال هذه (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص
لمستاجر في حال المدااة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه ان جدته والدة
المدعي عليه باعت له حصة معلومة من دارها حال حياتها وصحتها ونفاذ تصرفاتها بثمن
معلوم قبضته منه واقرت بذلك لدى بينة شرعية وقد استولى على الحصة المذكورة
بالسكنى في الدار فانكر عمه البيع وقبض الثمن والاقرار به بعد تهيج الدعوى وتوضيح
المحدود فهل اذا اقام المدعي شاهدين شهدا طبق دعواه في وجه الخصم وكل منهما يعرف
الدار بعينها ويعرف حدودها واحدهما جار مقابل للدار المذكورة الا انه لا يعرف اسماء
أجداد ارباب المحدود والثاني لا يعرف اسماء ارباب المحدود قال للقاضي ان تعرف الخبر
بعينها ونشير الى حدودها اذا ذهبنا اليها يكون للقاضي ان يرسل معها آمنة لا تثنى

١٢٨٧

١٦

اليها فاذا وقفوا عليها وأشارا الى حدودها ووجدت مطابقة للدعوى وشهد الامينان عند
القاضي بذلك أو كان ذلك بحضور القاضي نفسه تقبل شهادتهما بحضرة الخصمين بعد
تركيتهما ويحكم بهما بعد اليمين الشرعية ولا يمنع من ذلك عدم معرفتهما أسماء أصحاب
الحدود الى الجحد (أجاب) إذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف
على حدودها إذا مشينا اليها لكن لا نعرف أسماء أصحاب الحدود فإن القاضي يقبل ذلك
منهم إذا عدلوا وبعث معهم المدعى والمدعى عليه وأميناً له لتقف الشهود على الحدود
بحضرة أمين القاضي فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعى
يرجعون الى القاضي ويشهد الامينان انهما وقفوا وشهدا وأشارا الى الحدود فيخبر القاضي
القاضي بالدار التي شهدا بها شهادتهما ما وكذا هذا في القرى والمخاويث كذا في جامع
القصولين وقتاوى ابن عبد العال كفى تنقيح الحامدية من الشهادات ومنه يعلم قبول
شهادة الشاهدين المذكورين في هذه الحادثة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف محافظة مصر بتاريخ ١٠ ش سنة ٨٨ شرحا على افادة
بما حاصله الامل بعد الاحاطة بما توضيح هذا الانهاء الوارد بشرح مديرية المنية وبنى مزار
وما أفيد من حضرة قاضي مديرية المنية بخصوص التداعي الواقع بين عبد الله القنوي
وعلى العسقلاني ترد الافادة بما تراءى لمحضرتكم لاخطار المديرية وصورة شرح قاضي
لمنية الى المديرية في غرة ش سنة ٨٨ مقدمة ادعى في قطعة أرض بناحية طره على الرجل
على العسقلاني من الناحية انما له ولباقي ورثة أبيه بطريق الميراث واستوفى دعواه شرعا
وسئل على العسقلاني واستوفى منه الجواب الشرعي ثم طلبت بيعة من المدعى مقدمه
فاحضر شاهدين وبعد أن شهدا بالملك للمدعى بوجه الارث كما ادعى طعن المدعى عليه في
شهادة أحدهما بأنه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة ووجداه لا كما طعن ثم أتى
المدعى بشاهد آخر فطعن فيه المدعى عليه بأنه جاهل كما ذكر ووجد كذلك وهذا المظن
شرعي حيث انه لا تقبل شهادة الشاهد مع الجهل المذكور خصوصا وقد طعن الخصم
بذلك لكن هذا باب واسع اذا تمسك به الخصوم يتعسر تمام الشهادات واثبات الحقوق وقد
سبق في غير هذه الدعوى طعن بمثل ذلك وتمسك الخصم به وتكرر احضار الشهود وهو
يطعن بذلك ولم يتيسر اثبات الحق عليه به بحال وهناك كلام آخر لبعض المشايخ في قبول
شهادة الجاهل خلاف ما عليه العمل فان اقتضى رأى الحكومة مخاطبة من يلزم في
هذا الشأن وإجراء طريقة تسهل هذا الامر الموجب لما ذكرنا فيها ونعمت والافارأى
للحكومة (أجاب) الافادة عما توقف فيه حضرة قاضي المنية ان طعن الخصم في
الشاهد في مجلس الخصومة والشهادة بأنه جاهل بما يجب في العبادة المفروضة من باب
الطعن المجرد فلوسئل القاضي الشاهد عما طعن به فيه فافقر الشاهد بذلك فلا يسوغ
له بعد ذلك الحكم بشهادته لاقراره على نفسه بالنسب الا انه لا يجب على القاضي هذا

١٢٨٧

٨

رمضان

١٢٨٨

٧

السؤال بل له ان لا يلتفت الى هذا الطعن ويطلب تركية الشهود سوا علسا فان حصلت التركية والتعديل كذلك عن لهم خبرة وعلم بحالهم بان شهدوا فيهم بانهم عدول مقبولوا الشهادة وجب عليه المحكم بالحق لمن هو له حيث لا مانع وان لم تحصل تركيتهم يطلب من المدعى غيرهم وبذا لا يكون في المسئلة تعسروا لا تضيع الحقوق ولا اشكال والله تعالى اعلم بالحال (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها وحي وانت طالق بالثلاثة وهو بحال الصحة والسلامة وتوجهت الى بيت أبيها ثم بعد مدة تزيد على عشرين يوما توفي فادعت المرأة المذ كورة انها زوجته وباقية على عصمته وأنكرت الطلاق المذ كور فقامت ورثته بينة والبيئة المذ كورة أقار بهم من جهة انهم أولادهم أبيهم على أنه طلقها ثلاثا قبل موته وهو بحال الصحة والسلامة فهل اذا كان الحال ما ذكر لا تسمع دعوى المرأة المذ كورة وتقبل البيئة المذ كورة وتمنع من الارث (اجاب) اذا ثبت تطليق الرجل المذ كور زوجته المذ كور ثلاثا فالحال صحته وسلامة عقله بالبيئة الشرعية العادلة التي لم يقر بها مانع من القبول يحكم بمنهما من الميراث ويجرد كون الشهود أولادهم أبي الورثة لا يمنع من قبول شهادتهم والله تعالى اعلم (سئل) في شخى بلدة ادعى على زوجة أبيهما المتوفى انه طلقها ثلاثا حال حياته في صحته فأنكرت فقاما شاهدين على دعواهما الطلاق كلاهما من الفلاحين الذين تحت ولايتهما وادارتهما ومن حصتهما واحد هما خفي أيضا والثاني اجبر خاص عندهما فهل لا تقبل شهادتهما والحال هذه (اجاب) اذا تحقق كون الشاهدين المذ كورين بهذا الوصف لا تقبل شهادتهما للمدعين المذ كورين شرعا تصريحهم بعدم قبول شهادة الفلاح لشخى قريته الذي له ولاية عليه وعدم قبول شهادة الاجير الخاص لمستأجره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لاختيه نصف دار وأقر بالبيع والاستيفاء لدى بيته شرعية شهدت بذلك وعند أداء الشهادة اتفقا على الاقرار بالبيع والاستيفاء واختلغا في الزمان فهل تكون الشهادة المذ كورة جائزة وتقبل ولا يضر الاختلاف المذ كور لانهما اختلغا فيما لم يكلفاه (اجاب) مجرد اختلاف شاهدي الاقرار بالبيع والاستيفاء في زمانه لا يمنع من قبولهما كما صرحوا به وكذا الوشهاد بالبيع واختلغا في الزمان أو المكان تقبل الشهادة مع ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحق لدى حاكم شرعي وطلب سؤاله عنه فجعله محدا كليا فطلب من المدعى ان يبرهن على دعواه فاحضر شهودا شهودا طبق دعواه فطعن المشهود عليه علنا في احدهم بأنه شارب خمر وفي ثانيهم بأنه تارك صلاة وفي ثالثهم بأنه يعامل الاروام وسكت عن الرابع وبرهن على ما ادعاه في الثلاثة بشهود شهدوا بذلك علنا فهل لا يبعد مجرد ما ذكر في الثالث طعنا أصلا وإذا ذكر كل من الشاهد الثالث المذ كور والرابع المسكوت عنه سرائم علنا التركية والتعديل الشرعي من تقبل شهادتهما ورضى بها كما انه لو ذكر كل من الاول والثاني

مطلب للقاضي أن
يسئل الشاهد عما طعن
به فيه طعنا مجردا فان
أقربه رد شهادته وله ان
لا يسئل ويطلب التركية

١٢٨٨ ١٧

صفر

١٢٨٩ ١٣

جمادى الثانية

١٢٨٩ ٦

جمادى الثانية سنة

١٢٩٠ ٣

مطلب اذا ذكرى الشهود
بعد الطعن المجرد واقامة
البينة علنا تقبل شهادتهم

بعد الطعن المجرد والشهادة به علنا التزكية والتعديل الشرعيين تقبل شهادتهما ايضا
حيث لم يحصل تخرج لاحد من الشهود حال التزكية السرية (اجاب) نعم لا يكون
مجرد قول المدعى في الشاهد الثالث انه يعامل الاروام جرحا وموجبا لرد الشهادة ولا عبرة
بالجرح المبهم فاذا ذكرى كل من الشاهد الثالث والرابع المسكوت عنه بلا طعن أصلا سرا
ثم علنا التزكية الشرعية تقبل شهادتهما ويقتضى بها والحال هذه حيث لا مانع كما انه
لوزى كل من الاول والثانى سرائم علنا بعد الطعن المجرد بما ذكر فيهما واقامة البينة
علنا على ذلك تقبل شهادتهما حيث لا مانع اذا الطعن فيهما بما ذكر والشهادة به علنا
لا يمنع من قبول الشهادة بعد التزكية الشرعية كما تقدم وان كان الطعن المذكور ووجب
التوقف في قبول شهادتهما قبل التعديل والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة
مصر مؤرخة ٨ محرم ١٢٩١ مضمونها وردت افادة من مجلس الاحكام للمحافظة في
مادة قتل الشخص اليونانى المنظورة بمجلس سيوط الموكل فيها القنصل وهو وكل عنه
الخوارجا انطولو وكيل قصص الاتو الدولة المحكى عنها والقاضى والمفتى بذلك الطرف افادا
لزوم ثبوت توكيل القنصل عن وارث المقتول وثبوت توكيل الخوارجا عن القنصل
بشهود مسلمين على الوكالتين ولم يفهم ان كان مع تعدد وجود شهود مسلمين يشهدون
بذلك يجوز اثبات الوكالتين المحكى عنها بشهود غير مسلمين أولا يجوز كليا فالامل
الافادة عما توضح (اجاب) علم ما بافادة سعادتك وما بافادة مجلس الاحكام الصادرة
للمحافظة المتضمنة طلب شهود مسلمين على الوكالتين المذكورين كما اتيد من حضرة
قاضى ومفتى سيوطا لاصول على تميم قضية قتل ولد الخوارجا بنى مار كومن رعايا اليونان
وترغب سعادتك افادة الحكم الشرعى عن ذلك والحال انه اذا كان المدعى عليه بالقتل
مسلم لا يكون اللازم شرعا كون الشهود بالوكالتين في الخصومة او بالقتل مسلمين
عدولا اما اذا كان المدعى عليه بالقتل غير مسلم فلا مانع من قبول شهادة غير المسلمين
عليه اذا كانوا عدولا في ديانتهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل خطب بنتا بالغة
رشيدة من وليها الغيرة ووكّل المخطوب له غير الخاطب فى عقد نكاحها ووكلت
البنت وليها فى العقد عليها للمخطوب له وعقد الوكيلان لموكليهما المذكورين
بشهادة عدول وبعد العقد طلب الزوج الدخول بزوجه فامتنعت مدعية انها
انما وكتلت فى العقد عليها للخاطب وان العقد قدما كان الالى الخاطب ووافقهما على
دعواهما وكيلاهما واحضرت بينة تشهد لهما بتوكيلهما وليها بتزويجهما من الخاطب
وحصول العقد المذكور عليها منه والخاطب ينكر حصول توكيلها بتزويجهما منه
وينكر كون هذا العقد له عليها ويدعى حصول ما ذكر للمخطوب له والمخطوب له يدعى
حصول توكيلها بتزويجهما منه وصدر هذا العقد من وكيلها الولي له عليها ويقيم بينة
على ذلك فن تقدم بينته من الطرفين مع اتحاد العقد والتوكيل فى دعوى الزوجة

محرم

١٢ ١٢٩١

مطلب لا تقبل شهادة
غير المسلم على المدعى
عليه المسلم وتقبل شهادة
غير المسلم على مثله اذا
كان عدلا فى دينه

ربيع الاول سنة

١٢٩٢

مطلب بينة فيديانها

زوجته اولى من بينتها

انها ام امة عمر والمنكر

جمادى الثانية

١٢٩٦

١٦

والرجلين المذكورين حيث لم تكن مدخولا بهما من أحدهما ولا تحت يد أحدهما
 (أجاب) تقدم بينة المخطوب له المدعى النكاح لنفسه والحال هذه في الهندية من باب
 دعوى الرجلين رجل ادعى على امرأته أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة
 على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة اه وفي
 تنقيح الحامدية من ترجيح البينات وآخر الشهادات في ترجمة النكاح بينة زيد أنها امرأته
 اولى من بينتها انها امرأته عمر والمنكر اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخبر حال
 صحته أنه طلق زوجته فلانة ثلاثا منذ كذا وسافر ثم عاد ومات ومن وقت الاخبار الى
 وقت الموت ثلاثة وعشرون يوما فهل اذا شهد من أخبرهم بذلك قبل شهادتهم ولو كانوا
 اخوته وأولاد اخوته الذين ليس لهم حرم منعة بهذه الشهادة ولا دفع ضرر بها ولم يقمهم
 مانع من قبولها ولا يكون لما حق في ثمن الزوجات (أجاب) نعم اذا شهد من ذكر باقرار
 الزوج حال صحته بطلاق زوجته المذكورة ثلاثا في غير مرض الموت بعد الدعوى
 الصحيحة ولم يكن بالشهود المذكورين مانع من قبول شهادتهم قبل وتمنع هذه المرأة من
 الميراث والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من الضبطية في ذى الحجة سنة ٩٦٠ حاصلها
 منظور بقلم دعاوى الضبطية قضية تدعى محمد افندي صادق اليوزباشى على بحر افندي
 أحمد باشا كاتب الحجة سابقا بعبص جزء من المنزل تعلق حرمه مشرقة بحر افندي المذكور
 والمدعى يطلب الاستفتاء عن الثلاثة أوجه الموضحة أعلاه والاوراق المقدمة من المدعى
 بالدعوى التي كانت مقامة في المحكمة وصورة شهادة الشهود مرسلة تؤمل الافادة عما
 يقتضيه الحكم الشرعى وبيان الاوجه المذكورة (أولا) متى حصل تركية الشاهدين
 المذكورين وعدم صدور طعن شرعى في حقهما أو في شهادتهما ثبت الغصب أم لا (ثانيا)
 هل ما أبداه الخصم عقب شهادة شهود المدعى بالسكيفية التي أوصفها مقبول شرعا أم لا
 (ثالثا) هل باستيلاء المدعى على الجزء المغصوب من بعد ما ثبت وقال الخصم ما قاله في
 حق الشهادة يعتبر ذلك الاستيلاء تركية للشاهدين الذين شهدا بالغصب أم لا ومضمون
 ما تضمنته الاوراق المذكورة ان محمد صادق افندي المذكور بالوكالة عن زوجته
 ادعى على بحر افندي المذكور بان بناء المكان الذى حدده كان مشتركا بينهما والزوجة
 الربع وللخصمها الباقي وانها ما اقتسمت ذلك بتراضيه واختصت الزوجة بجزء عينه
 وحدده وبين مقاس طول كل واحد من الخصم بجزء آخر عينه وحدده أيضا على هذا
 الوجه ثم بعد ذلك غصب المدعى عليه جزءا ما اختصت به زوجته عين مجموع مسطحة
 بالامتار وعين حدوده الاربعه وبين طول كل حد بحيث يتميز ولما سئل الخصم أنكر
 وقوع القسمة بهذه السكيفية بل على الوجه الذى استولى نصيبه منه ولما طلبت البينة
 شهد شاهدان بانهما اقتسما ذلك ولم يبيننا القسمين في شهادتهما وذكرا ان الخصم
 غصب بعد ذلك جزءا من قسم الزوجة ذكر اجماله مسطحة بالامتار وذكر اجماله

الاربعة

ذی الحجة

١٤

سنة

١٢٩٦

جمادی الاولى

٢٩

١٣٠٠

الأربعة إلا أنهم لم يبينوا أيضا طول كل حد بحيث يتميز الجزء المقصوب كافي الدعوى ولم تحصل إشارة أيضا فظعن الخصم في شهادتهما بما طعن (أجاب) بمطالبة إفادة سعادتك هذه مع الأوراق المذكورة فيها ظهر أن الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك أن شهادة الشاهدين المستطرة بأحدى الأوراق لا يطلب عليها التزكية الشرعية فلا يحكم بمجردها بالغصب المدعى لقصورها ويستغنى بذلك عن الإجابة عن الوجه الثاني والثالث على أنه لا يقال إن استيلاء المدعى على ما ادعى غصبه يعد تزكية للشاهدين والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أمر أنه تستحق قدرا معلوما بالارث الشرعي عن والدتها بقي تحت يد أخيها إلى أن ماتت عن ولديها وبنتها وزوجها فطلبوا ذلك من أخي المتوفاة فأنكر ووكّل ولدا المتوفاة وبنتها والدهم زوجها المذکور في المرافعة شرعا مع أخي المتوفاة وتخليص حقوقهم منه وقبل الوكيل ذلك وبعد ثبوت توكيله وتحرير الاعلام الشرعي له بذلك أقر أخو المتوفاة له بذلك ووعده بتسليمه له ثم ما طل فرغه للقاضي ولعدم معرفة المدعى دعواه شرعا منه القاضي حتى يجمع دعواه ثم صححها وطلبت منه البينة بعد انكار المدعى عليه فأحضر بينة ومنعها القاضي لعدم موافقة شهادتها للدعوى وكافه اعضاء غيرهما فوجدوا غير ما خفف القاضي اعلاما شرعيا يتضمن عدم صحة البينة التي أحضرها لعدم موافقة شهادتها للدعوى والآن أحضر المدعى البينة التي وعد باحضارها فهل يكون له أن يقيمها وعدم حضورها عند عدم موافقة شهادة البينة الاولى للدعوى لا يكون مانعا من سماعها شرعا أو ما حكم الله في ذلك (أجاب) مجرد عدم احضار بينة موافقة للدعوى وقت طلبها لا يمنع من إقامتها بعد ذلك بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من قاضي بورسعيد مؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ مضمونها رجل يقال له وسيلي باسطولى اليوناني من رعايا الدولة العلية وسكان بورسعيد حضر لدينا من غير خصم ولا نائب عنه وأنهى بان رجلا حرا بالغا قلا يدعى اسطاورون وبياوتى اليوناني من رعايا الدولة العلية أيضا وصى له بثلاث جميع ماله في حال حياته وصحته وثبات عقله وجواز تصرفاته ونفاذها طائعا مختارا ليس محجورا عليه ولا سفيها وان وسيلي المذکور قبل من الموصى المذکور هذه الوصية لنفسه قبولاً شرعيا وانها آخر وصية أوصى بها الموصى ومات وهو مصر وثابت عليها من غير رجوع عنها وصارت ثلث جميع تركته للموصى له المذکور بحكم هذه الوصية وإن الموصى له ليس وارثا للموصى المذکور وإن البينة على ذلك والتمس ضبط أنها المذکور وقبول احضار البينة المذكورة بالجلس ليعملوا شهادتهم إلى شخصين ينوبان عن البينة المذكورة في أداء تلك الشهادة في وجه خصم شرعي لدى قاضي ازميز ونواحيها محل إقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من السادة القضاة ونوابهم لتعذر الجمع بين البينة الأصلية وبين خصمه لبعده المسافة بعدا ينافى فوق مسافة القصر

فنظر الاشتباه الامر على ما في ذلك وعلا بما يقتضيه في بوند ٢٢ من لائحة اجراءات
المهام الشرعية حررنا المحضرة مفتي افندي مديرية الشرقية افادة في ١١ جادى الآخرة
سنة ١٣٠٣ وبسطن المحضرة الكيفية وينال وجه الاشتباه وطلبنا منه الافادة لاجراء
العمل بمقتضى فتواه الشرعية ولعدم ورود افادة حضرته وتضرر صاحب الشأن من
ذلك حررنا له افادة ثانية في ٢ رجب سنة ١٣٠٣ بطلب الافادة فوردت الافادتان
المدكورتان مكتوبتا عليه جامنه بما يفيد عدم ظهور مطالبنا وعدم جواز اجراء ما ذكر
حيث قال ان الشهادة لا بد لها من تقدم دعوى شرعية على خصم شرعى ولا يقال ان هذا
اشهاد على شخص ولا يلزم له تقدم دعوى وكذلك ليست المحاكم مكلفة بضبط كلام كل
من يريد ضبطه من غير مسوغ شرعى ك هذه المادة الى ان قال وخلاصة القول ان الخصم
المدكور اذا اراد اثبات وصيته المدكور فيصير تفهيمه بانه يتوجه الى قاضى جهته
وبرقته البينة التى تشهد له وهناك تصد رمنه الدعوى التى يريد اقامتها على خصم شرعى
وحيث ان حضرة المفتى لم يقل بجواز تحمل الشهادة كما يؤخذ من مكاتبة المستورة
فان كان كذلك فلما ذكرنا ان الفقهاء عقدوا لذلك بابا مخصوصا للشهادة على الشهادة وما
هو تحمل الشهادة المعنية في بوند ٤١ من تعريفة اللائحة المدكور فانه اذا كان
الجمع متعذرا بين البينة الاصلية وبين الخصم كفى هذه الحادثة فبأى وجه يتمكن
الموصى له من اثبات هذه الوصية وما دام ان ما ورد من حضرة المفتى الموصى له لم
يكن مزبلا للاشتباه المحاصل لنا المبين باحدى الافادتين فلماذا اقتضى عرضه لسيادتك
وطيه الافادتان المحكى عنهما بما عليه مما من كتابة المفتى ترجوا الافادة لاتباع الاجراء
بمقتضاها (اجاب) علم ما بافادة حضرتكم المؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ التى صدر
الاطلاع عليها فى عشرين الشهر المدكور مع المكاتبين المحررتين من حضرتكم المحضرة
مفتي افندي مديرية الشرقية احداهما فى ١١ جادى الآخرة سنة ١٣٠٣ متضمنة
صورة الانتهاء الصادر من الشيخ الذى يدعى وسيلى باسطولى اليونانى من رعايا
الدولة العلية المعرف بالتعريف المدكور فيها بان رجلا بالغا قلا يدعى اسطورو
بناوبى اليونانى من رعايا الدولة العلية المعرف بالتعريف المدكور فيها ايضا وصى له
بثلث جميع ماله فى حال حياته ونفاذ تصرفاته طائعا وان وسيلى المدكور قبل من
اسطورو والموصى له المدكور هذه الوصية لنفسه قبول لا شرعى الى ان قال ومات وهو مريض
على وصيته المدكور وصار ثلث جميع تركته لوسيلى الموصى له المدكور بحكم هذه
الوصية وان وسيلى المدكور ليس واثار للموصى وان له البينة على ذلك والتمس ضبط
انهاؤه واحضار بينته المدكور بانه لم يسمع الشرحى ليعملوا شهادتهم الى شخصين بنوا
عن البينة المدكور فى أدلة تلك الشهادة فى وجه خصم شرعى لدى قاضى جهته
ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كل من يصل اليه ذلك من الساحة

١٣٠٣

٢٠

القضاء ونوابهم لتعذر الجمع بين البينة الاصلية المذكورة وبين خصمه لبعده المسافة
فوق مسافة القصر وذ كرت فيها انه اذا كان الحال ماذ كر فهل يشترط اسلام بيينة
الاصل الشاهدة على هذه الوصية او لا واذا قلتم بجواز قبولها على هذا الوجه من
الذي فهل يشترط اسلام شاهدي الفرع اللذين ينوبان عن شهود الاصل في
اداء هذه الشهادة بوجهما الشرعي واذا كان كذلك فهل يلزم شهود الاصل معرفة
ورثة الموصي المتحصرا رثه فيهم أولا يلزم وهل ليس علينا تركية هؤلاء الشهود
ولا بعضهما وان التزكية تكون من خصائص من يسمع دعوى الوصية المذكورة
والشهادة ويحكم بها والثانية بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠٣ استجبالا لطلب الافادة من
حضره المفتي الموما اليه فاجاب حضرته بمضغون ما نقل عنه في الافادة المحررة لهذا الطرف
بتاريخ ٨ الحارثي (والجواب عن ذلك) ان الشهادة على الشهادة مقبولة وان
كثرت استجسانا في كل حق على الصحيح الا في حدود و جاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل
الابشرط تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو غيبة مسافة سفر أو كون المرأة أي
الشاهدة محدرة لا تحاط الرجال عند القاضي بشرط شهادة عدد نصاب ولورجلا
وامرأتين عن كل أصل ولو امرأة ولا يشترط تغاير فرعي هذا وذاك وكيفيتها ان يقول
الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي أنني أشهد بكذا ويقول الفرع أي عند اداء
الشهادة لدى القاضي الذي يترافع اليه الخصمان بعد الدعوى الصحيحة الشرعية أشهد
ان فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك واذا لم يعرف شاهد
الفرع عدل للشاهد الاصل لا ينبغي ان يشهد على شهادته ويكفي تعديل الفرع لاصله في
ظاهر الرواية لانه من أهل التزكية اذا عرف الفروع وبالعدالة والالزم تعديل الكل
أي عند القاضي الذي يترافع لديه الخصمان ولا يشترط اسلام بيينة الاصل الشاهدة على
هذه الوصية حيث كانت من ذمي ورثته ذميون ولو كان الموصي له مسلما ولا يشترط
ايضا اسلام شاهدي الفرع اذا كان شاهدا الاصل ذميون فلو كانا مسلمين يشترط في
قبول شهادة الفروع اسلامهم ولو كان المشهود عليه وهو الميت والورثة والمشهود له
ذميون لانهم ما شاهدان على أصلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الذي على المسلم
كما لا تقبل شهادة الذميين على القضاء الذي على ذمي اذا كان القاضي مسلما لان
شهادتهما على القاضي واذا كان الذي يصير اجراؤه من قبيل تحمل شهادة الفروع
لشهادة الاصول على الوجه السابق لا من قبيل كتاب القاضي للقاضي لا يلزم شهود
الاصل معرفة ورثة الموصي المتحصرا رثه فيهم بل يعرف الموصي باسمه ونسبه يعرف
شرعا وعند الخصومة لدى القاضي الذي يترافع لديه الخصمان ان لم تكن وراثته ورثة
الموصي ثابتة بالبينة الشرعية يلزم المدعي اقامة بيينة على موت المورث وورثته
وانحصار رثه فيهم بالوجه الشرعي وبناء على ماذ كر لا يتوقف تحمیل الاصول لشهادتهم

للفروع على كتابة من القاضي نعم لو حضر والذى قاض واشهدوا على شهادتهم على الوجه
المقدم وكتب بصورة اشهادهم ورقة لضبط الواقعة وتذكر الفروع كيفية الشهادة
على الشهادة بالوجه الشرعي لا بأس به لكن ليس هذا من قبيل كتاب القاضي الى
القاضي المقرر في كتب الفقه وأما ان كان القصد ان هذه المادة يكون الاجراء فيها من
قبيل ما يحرم فيه كتاب القاضي الى القاضي فلا بد ان المدعي يحضر لدى القاضي الذي
يريد الكتابة الى قاض آخر ويدعي بدعوى صحيحة مستوفاة شرائطها الشرعية ويذكر
كيفية الوصية وقبولها وموت الموصي مصرعها عن ورثة وهم فلان وفلان وبين
جهة الارث وعدم المانع وانحصار الارث فيهم وان المتوفى المذکور حال حياته ونفاذ
تصرفاته أو وصى له بثلث ماله الى آخره وبين التركة أو شيئا منها معيناً بشرعاً وأنها
تحت يد الورثة المذکورين وأنه يطالبهم بثلث ما يعينه من التركة بحكم الوصية وقيم
البينة على ذلك كله فاذا استوفت الدعوى والشهادة الشرائط المعتبرة التي منها
التركية سرائم علمنا ما عدا حضور الخصم المدعي عليه يكتب هذا القاضي المدعي لديه
كتابه الى قاض آخر الى آخر ما أوضح في كتب المذهب وسلمه الى شاهدين يقرؤه عليهما
ويعلمهما بما فيه ويشهد هما انه كتابه الى قاضي كذا مثلاً في وجهان به مع هذا المدعي
الى القاضي المكتوب اليه الغائب مسافة السفر ليحضر الخصم ويتم ما يلزم للقضاء عليه
بعد شهادة شهود الكتاب بضمونه بحضور الخصم المدعي عليه فيقضى عليه بما تضمنه
هذا الكتاب للمدعي ويشترط في هذه الحالة اسلام شهود الكتاب وتعديلهم اذا كان
القاضي الكاتب مسلماً سواء كان شهود الاصل الذين شهدوا لدى القاضي الكاتب
مسلمين او ذميين لانها شهادة على فعل القاضي المسلم والله تعالى أعلم

(كتاب الوكالة)

(سئل) في امرأة من المخدرات ولا تحسن الدعوى طلبت من زوجها على يد وكيلها
مسكنة اشترعوا وان تاكل معه بالنفقة وان يعاشرها بالمعروف فامتنع من قبول وكالة
الوكيل ويطلب احضارها بمجلس القاضي فهل يكون للقاضي فرض النفقة في وجه
وكيلها ولا تكاف المحضور الى مجلس القاضي حيث كانت من المخدرات ولا تحسن
الدعوى (اجاب) اذا كانت المرأة مخدرة وهي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة
لا يتوقف لزوم وكيلها بالخصوصة على رضا خصمها والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تاجر له شريك آخر ببلدة بعيدة فاوكل له جانباً من البضاعة مع شخص متوجه الى
جهته واعطاه جانب دراهم معلوما قدره من اصل مصاريفه على البضاعة وأمره بأنه
يصرف كل ما لزم اليها من المصروف ويحضره فائمه ويحاسبه بها فتوجه بالبضاعة وصار
يصرف عليها ويقيده في القائمة كل ما صرفه بوقته أو لافا ولا حتى وصلت الى الشريك الآخر
فطلب الشخص من الشريك المرسل له ما زاد له من المصاريف التي في القائمة فاني ان

يعطيه شيئا وقال له انهم تساوا الثمن الذي عترف به شريكي في جوابه وقال ان انا لم اخبر شريكي
 بارسال هذا الصنف الى ولا امرت بارساله مع المطالب بما يزيد له فاراد المطالب بعد ذلك
 ان يبيع جانبنا من البضاعة على يد المرسل له لاجل استخلاص حقه فاني ايضا بل حفظ
 ما اودسل له ولم يرض ان يدفع له ماصرفه ولا اعطاه جوا ابوصولها ولا بمحاسبته بما صرفه
 فحضر الى الشريك الذي سلمه البضاعة وطلب منه ما زاد له فلم يعطه له ايضا فهل يكون له
 الرجوع حيث هو الاذن بالصرف من عنده ليرجع به عليه ومضى على ذلك مدة سنة
 وكسور (اجاب) اذا ثبت الاذن بالصرف ليرجع بما صرفه وانه صرف مقدار ما علم ما من
 ماله يكون له الرجوع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخر في كتابة على معصرة
 ووكله في بيع ما يخرج منها من الزيت باجرة معلومة كل شهر واذن له في البيع لاجل فباع
 بالمال وبالاجل ثم اراد الاجير الخروج من المعصرة فسلم لربها دفاتره ونسكات بالمبيع مؤجلا
 فاستخلص بعض ثمنه وبقي البعض الاخر ثم بعد اربع سنين اراد المالك ان يلزم البائع بما
 بقي من ثمن المبيع مؤجلا فهل لا يجاب لذلك حيث كان بالاذن (اجاب) لا يجبر الوكيل
 بالبيع على دفع ثمن ما باعه للموكل من مال نفسه وفي الهندية من الباب الثالث في الوكالة
 بالبيع الوكيل بالبيع لا يطالب باءاء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضي خان ولا يجبر
 على التقاضي والاستيفاء فان تقاضى وقبض فيها والا يقال له احل الموكل على المشتري
 او وكله بالتقاضي فان قال الوكيل بالبيع انا التقاضي وقال الموكل انا التقاضي فالتقاضي
 الى الوكيل ولا يجبر ان يحيل الموكل على المشتري هذا اذا كان وكلا بغير اجر فاما اذا كان
 وكلا باجر نحو السمسار والدلال والبيع فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط ولا يملك
 الموكل وان كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة انتهى ومنه يعلم جواب حكم
 تفاصيل المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر من الخدرات خطبها رجل من اكبر
 اخوتها اشقاها فعهقده عليها بعد ان اقامته وكيلا عنها باهدي عدل ثم لما دخل بها
 صار يضارها ويقتري الانفاق عليها فتضررت من ذلك وغضبت في بيت اخ لها قريب
 من بيت زوجها مدة شهور فقامت اخاها وكيلا عنها في طلبه لدى الحاكم الشرعي ليقرر
 لها عليه النفقة والكسوة فهل اذا طلب الزوج حضور الزوجة لتطلب ذلك بنفسها
 وكانت من الخدرات اللاتي لم يخرجن لا يجاب لذلك ويكون لها ان توكل من تشاء ولو
 غير اخوتها (اجاب) للخدرة وهي التي لا تتخالط الرجال وان خرجت لم حاجة وحمام ان
 توكل في حق زوجها بدون رضا الخصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام غيره في
 ثوب زراعتة ووكله بالتصرف فيها فيما يلزم له من الخدمة وغيرها وخدمة المواشي
 ومراعاة شؤونها وانه لا يتصرف فيها ولا يستعملها الا في شؤون زراعة الموكل فبعد ذلك
 اخذ الوكيل جلا من المواشي الموكل على شؤونها واستعمله في مصالح نفسه وجعله وارسله
 الى جهة لا تعلق للموكل فيها والحال انه غير مأذون له في ذلك فهل الجمل في اثناء الطريق

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

مطلب لا يجبر الوكيل
 بالبيع على دفع ثمن ما باعه
 للموكل من مال نفسه
 مطلب ولا ية قبض الثمن
 في البيع للوكيل به
 دون الموكل
 مطلب لا يجبر الوكيل
 بالبيع على تقاضي الثمن
 وله احالة الموكل به الا
 ان يكون باجر

محرم

١٢٦٥

٢

فهل يكون مضمونا عليه بالقيمة (أجاب) حيث تعدى الوكيل المذكور واستعمل المحل في مصالح نفسه بدون إذن وهلاك بسبب ذلك يكون مضمونا عليه بقيمته والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل إذا توكل عن شخص في خصومة مع شخص آخر في شأن عقار تنازعا فيه فأحدهما يدعي أنه له وواضع اليد ينكر دعواه وفي حال المنازعة حصل من الوكيل نوع من الأقرار بحيث لو صدر هذا الأقرار من موكله يؤخذ به فهل يصح إقرار الوكيل على موكله ويؤخذ موكله بما أقربه وكيه في الدعوى والخصومة إذا كان أقراره عند القاضي أو يصح إقراره في حق موكله مطلقا ولو لم يكن عند القاضي (أجاب) يصح إقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي فيما عدا الحدود والقصاص استحضانا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أرض زراعية ومواشي وما يتعلق بذلك من آلات الزراعة فوكلت زوجها في زراعة تلك الأرض واستسلم ما ذكره تصرف في الزراعة مدة واشترى مواشي لاحتياج الزراعة بمقتضى الوكالة له في ذلك فهل يسوغ لها عزله عن الوكالة وإذا عززته عنها يكون عليه تسليم جميع المواشي وجميع ما استغله من ربح الأرض بعد محاسبته له على الأيراد والمصرف مدة وضع يده على الأرض بطريق التوكيل والنظارة عليهما من طرفها أم لا (أجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فله موكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وعلى الوكيل تسليم ما استغله من ربح الأرض لموكلته كما يلزمه تسليم المواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل على تركه من قبل امرأة وأخرج له القاضي اعلاما شرعيا بذلك فخلص الوكيل بعضا من الدواهي - م وسلمه إلى موكلته ثم بعد ذلك أراد الوكيل المذكور عمل حساب مع موكلته فأقرت بوصول شيء وأنكرت بعض شيء فما الحكم (أجاب) القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه لموكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال شركة بيد رجل آخر ويده سندات على شريكه فوكل صاحب المال رجلا في خلاص ماله من شريكه وأعطى السندات للوكيل ليدفعها لشريكه حين دفع المبلغ وأخذ صاحب المال من الوكيل سندًا فأذا لم يحصل الوكيل المبلغ ترجع السندات وبعدها كلفه فوض رب المال الوكالة في القبض والخصومة للوكيل وكتب بينهما حجة شرعية بذلك فلما حضر الوكيل للشريك ترافعا لدى المحاكم الشرعي والسياسي ولم يثبت عند الشريك إلا بعض المبلغ وصرف الوكيل مبلغا مما اعتيد صرفه في باب القضاء على هذا البعض الثابت فلما أن حضر الوكيل لرب المال طالبه بباقي المبلغ والسندات فادعى الوكيل ضياعها وامتنع صاحب المال عن الامتثال لحسبان المبلغ الذي صرفه الوكيل فهل يلزم رب المال المصروف الذي صرفه الوكيل حيث فوض له في مثله وكان الصراف من مال الموكل ولا يلزم الوكيل استيفاء السندات (أجاب) القول للوكيل بيمينه في قدر ما قبضه ولا يضمن ما افترقه في استخلاص المال على الوجه المستطوع كما لا يضمن ما ضاع من يده من تلك السندات إذا كان

٢٨
مطلب يصح إقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي

صفر

١
مطلب للوكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

١٢
مطلب القول للوكيل بيمينه في دفع ما قبضه للوكل

ربيع الاول

كان ضياعها بدون تعدمه أو تفریط لانها امانة في يده والقول قول الامين في ذلك
بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم وأمره ان
يشترى له به اخشابا أو يستلمها منه الآخر بوزن معلوم فاشترى وسلم المأمور ما أمر بشرائه
من الاخشاب بمقتضى الوزن المعلوم بينهما بقدر الدراهم التي استلمها منه فهل اذا ادعى
الآخر بانه بقي له دراهم تحت يده المأمور المذكور ويريد أخذها أو اخذ خشب بلدها
بمقتضى طلبه بالوزن المعلوم بينهما وانكر المأمور دعواه وادعى انه لم يكن له عنده شيء مما
ادعاه يكون القول قوله بيمينه ويصدق في دعواه انه اوصله الاخشاب المذكور بقدر
ما قبضه منه (أجاب) القول للمأمور المذكور في ذلك بيمينه اذا لم يثبت اعترافه ببقاء شيء
من المال المدفوع له بذمته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مسلمة اسرتها النصراني فامت
رجلا مسلما بان يقتديها بقدر معلوم من الدراهم منهم يدفعها عنها من ماله وهي تدفعه
له بعد وصولها للبلد فاقتداها بما أمر به ودفعه عنها واقتسكها وذهبت الى بلدها فهل
اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية يكون له مطالبتها بما دفعه باذنها في فكها من الاسر
جبر اعليها (أجاب) اذا قال الاسير لا آخر خلصني فخلصه رجوعه بلا شرط الرجوع على
الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال حضروا من بلدة بعيدة لبلدة أخرى
فوجدوا فيها زرافتين عند رجل فارادوا شرائهما منه فعرض لهم رجل رابع وقال
انا اشتريهما لكم ويكون اكل من الربع خوفا من ان يحصل من كل منهم زيادة في الثمن
فتبلغنا جسيما فعين الجماعة المذكورون للرجل المذكور قدروا ما يشترينها به وقالوا
له اشترهما بسبعين او بخمسة وسبعين او بثمانين او بتسعين او بمائة ريال ولا تزد على ذلك
مما سمينا لك واشترهما لنا بقدر ما عيناه لك فذهب الرجل واشترهما من المالك
بخمسة وثمانين ريالا لنفسه خاصة فهل يقع الشراء للجميع ولا يختص بهما المشتري
(أجاب) الوكيل بشرأى شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل وحيث وكوه
بشراء الزرافتين المعينتين وعينوا له جنس الثمن وقدره واشترهما حال غيبة الموكلين
لنفسه بمعاينته من الثمن لا يكون الشراء له خاصة ويكون الشراء للجميع حسب
الامر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في تخليص أملاك لها تحت يد الغير
فما كان من المذكور بعدم ان اقام البينة الشرعية على ان الاملاك لموكلته الا انه أبرأ
الواضع يده على الاملاك المذكورة قامت بتمتع موكلته من الابرأ حيث انها لم توكله الا على
تخليص أملاكها فهل للموكلته ذلك أم يحكم بالبراءة الوكيل (أجاب) للمرأة المذكورة
المطالبة بما لا كها ولا يكون ابراءه وكيلها المذكور مانعا لها عن دعواها بذلك على ان
البراءة عن الاعيان لا يصح وان صح عن دعواها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استقرض من آخر قدرا من الدراهم ثم بعد مدة أرسل له رب المال بان يرسل له جانبان من
البضاعة بمعاينته من الدين ولم يعين له رب المال كون البضاعة من عنده أو يشتريها

٢١
مطلب قال الاسير لا آخر
خلصني فخلصه رجوع
بلا شرط على الصحيح
ربيع الثاني

٨ ١٢٦٥

٢٨
مطلب الوكيل بشراء
شيء بعينه لا يملك شراءه
لنفسه عند غيبة الموكل

٢٨
جمادى الاولى ١٢٦٥

من غيره بل أطلق له في الارسال فأرسل له المدين جانباً من البضاعة وتلف في الطريق
بالغرق فهل تكون البضاعة تالفة على المدين وفي ضمانه حيث كانت من مال المدين
وهلكت قبل قبض رب المال وقبل قبض وكيل من طرفه وإذا ادعى المدين أن رب
المال وكل أخا للمدين بقبض البضاعة منه وانها هلكت في ضمان رب المال حيث
هلكت بعد قبض الوكيل فأنكر رب المال الوكيل من طرفه بقبض البضاعة يكون
على المدين اثبات دعواه بأن رب المال وكل أخاه بالاستلام والقبض منه وإذا ادعى المدين
انه اشترى البضاعة من غيره يريد بذلك الفرار من ضمانها حيث كان مأموراً بالشرائه
والارسال وهلكت فلا تعدوز كدرب المال ان البضاعة من عند المدين ومن ماله
وهلكت هلاك المبيع قبل قبضه يكون لرب المال تحليف المدين على ان البضاعة
أو بعضها لم تكن من مال المدين حيث لا بدنة لرب المال على ما يوجب ضمان المدين
بكون البضاعة من ماله (أجاب) إذا أمر رجل مدبونه بأن يشتريه بدينه الذي له عليه
شيء وعينه بأن قال هذا العبد مثلاً أو عين البائع بأن قال اشتري من فلان كذا صاع
وان لم يعين لا يصح وينفذ المبيع على المأمور فهاك المبيع حينئذ على المأمور كما أفاده
في الدر من باب الوكالة في البيع والشراء فإذا أرسل المدين البضاعة من ماله الى الآخر
وهلكت قبل تسليمها لرب الدين أو لو كيله يكون هلاكها على المدين البائع والقول
للمترض في عدم توكيل أخى المدين مع اليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجة وعنه أخ شقيق معتوه وعن أخت شقيقة بالنة متزوجة برجل أقامه الميت
قبل موته وصياً على أخيه المعتوه وأقامت الزوجة لها وكيلاً من طرفها وقت بيع تركته
الميت فبعد أن بيعت ممتلكاته دون العقارات الزوجة من وكيلها عين الغدر والخيانة
فعرزته ورفعته عن التوكيل وأقامت وكلاً آخر غيره ونائب القاضي اعلم المقتضى ان
الزوجة قد عزلت وكيلها ووكلت آخر غيره فقال انه لا ينعزل ورده المقتضى وجعله وكلاً
كان واقعت عليه دعوى الدار المملوكة للميت التي اشتراها باسمه بمقتضى حجب من
القاضي المذكور ثم هدمها وأنشأها وصيرها ثلاث عتبات من ماله الخاص به وأخرج حجة
انشاء أيضاً باسمه دون غيره وادعى الوصى بين يدي المحاكم الشرعية بان الدار المذكورة
لم تكن للميت المذكور بل هي ملك لأخى الميت وأخته المذكورين اشتراها الميت لها
من مالهما الخاص بهما وأنشأها لهما من مالهما الخاص بهما وأنه باق لهما في ذمته مبلغ معلوم
يريد أن يشترى لهما به طاحونة وعنده بيعة تشهد على اقرار الميت بذلك وأخبر
البيعة وقال كل واحد منهما في أداء شهادته أشهد بالله أني سمعت من الميت المذكور يقول
حين سأله فلان ونحن جلوس في بيت فلان ان جاءك أحد من الذوات وكسبك في الدار
كأن كدس من الدراهم على ما اشتريتها به وصرفته عليها أتبيعها له لا ان الدار لم تكن
وانها ملك لأخيه وأخته المذكورين اشتريتها لهما من مالهما الخاص بهما ثم أقيمت

الدعوى بمجلس العلماء بحضرة القاضى وسمع المفتى المذکور ما سطر في الضبط فقال ان هذه البينة قد خفي حالها واورثت شبهة ولكن صالحوا الزوجة بخمسة آلاف قرش من مال الاخوين الخاص بهما خارجة عما يخصهما من التركة وخارجة عما يثبت لهما من الدين فاخبرها الوكيل المذکور بذلك فلم ترض الزوجة بالصلح المذکور وقالت له اني قد عزت لك من قبل اقامة الدعوى في الدار المذکورة وافادت ان اقرار الزوج المذکور كان في مرض موته وهو غير نافذ فهل لا يكون هذا الصلح نافذا عليها حيث ثبت بشهادة البينة الشرعية انها عزلته قبل اقامة الدعوى في الدار المذکورة عند القاضى ولها اخذ ما يخصهما من مخلفات زوجها الميت من الدار وغيرها بالقرينة الشرعية او كيف الحال (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالملوك العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم قال في البحر ثم يطرد الى الوكالة للزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في العقد او بعده على الاصح فتلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اخذ ما للمطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت الوكالة من غير التماس الطالب او من جهته لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويباشر الخصومة وله ان يتركها بالسكينة اه كذا نكته له في حواشي الدر المختار ومنه يعلم ان للراثة عزل وكيلها المذکور فاذا عزلته وعلم بالعزل وياشر عقد الصلح بعد العزل ولم تجز ما صدر منه من الصلح لا يكون نافذا عليها ولا صحة لخصومة الوصى المذکور حيث كان مقاما من قبل اخي المعتوه ولم يكن الاخ المذکور وصيا على المعتوه وصاية بصرها الا بصاء من قبله لغيره على المعتوه لعدم ملك الوصى وهو الاخ لخصومة عن المعتوه وبدون وصاية شرعية فاذا لم يصح الدعوى من الوصى المذکور كالم تصح خصومة من كان وكيله عن الزوجة بعد عزله وعلم به لا تسمع شهادة البينة التي اقيمت على هذا الوجه لعدم وجود الدعوى الصحيحة ومن شرط قبول البينة تقديم الدعوى الصحيحة والاقرار لاوارث في مرض الموت موقوف على اجازة وتصديق باقي الورثة سواء كان بعين او دين كما في الاشياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل لآخر وكالة مطلقة في البيع والشراء فاشترى صنفا بضاعة ونقد الثمن من مال الموكل وخلى بينه وبين البضاعة وقبضها فهل تكون البضاعة للموكل واذا امتنع الموكل عن قبضها من الوكيل لمكون سعرها رخص الآن عن وقت شرائها لا يجاب لذلك (اجاب) اذا كان التوكيل بالشراء ثابتا تكون البضاعة المذکورة للموكل وليس له الامتناع من قبولها بما تعلل به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنفا بضاعة لا يخر بطريق الوكالة

١٢٦٥

٧

طلب للموكل العزل متى

شاء ما لم يتعلق به حق

الغير

مطلب في مسائل يطرد

فيها على الوكالة للزوم

١١٦٥

٩

بالشراء ونقد الثمن من مال الموكل فهل اذا اراد التقايل مع البائع فيما اشترا منه
 لموكله لا يملك ذلك لانه علق حق الموكل بالمشتري له واذا صدر التقايل من الوكيل والحال
 هذه لا ينفذ على موكله حيث انتهت وكالته بالشراء ويكون التقايل موقوف على الاجازة
 (اجاب) الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة لما في رد المختار من الاقالة عن جامع الفتاوى
 والبرازية والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء اه واستثنى من
 صحة اقالة وكيل البيع مسائل او ضحاها في الدور وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة
 في معيشة واحدة ولهم سفينة واحدة متصرف في امر معاشهم باذنهم وتوكلهم له
 فظهر عليهم دين وادار المتصرف ان يدفع الديون لاربها من املاكهم ومن ربح
 السفينة فرضى بعضهم وامتنع البعض الاخر وادعى الممتنع ان فائض السفينة في سنة
 كذا سد تلك الديون وادعى المتصرف انه صرف ذلك الفائض في جهة مصلحةهم فهل
 يصدق في ذلك ويجبر الممتنع على دفع ما يخصه من الديون (اجاب) القول للوكيل مع
 اليمين فيما دفعه من مال موكله الذي بيده في مصالح موكله في ذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تزوجة برجل ولها منه ولد قاصر ولها اب غائب فانت المرأة المذكوورة عن
 زوجها وولدها المذكوور وابوها وضبطت تركتها واخذ كل من ابها وزوجها نصيبه
 واستولى ابوها على نصيب ولدها القاصر وهو معترف بذلك فهل يكون لابي القاصر اخذ
 ما خص ولده المذكوور من ابي امه ووضع تحت يده الى بلوغ القاصر (اجاب) ولاية
 التصرف في مال القاصر المذكوور وحفظه لابييه دون ابي امه اذا لم يقيم بالاب مانع شرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بانه صرف مبلغا معلوما من ماله في عقبات
 امرأة بامرها ويريد الرجوع عليها بما صرفه فانكرت دعواه الصراف وادعت انها لم تلمسه
 بذلك ولم يكن عنده بينة على دعواه فهل يكون القول قولها في ذلك واذا كان عليه دين
 فما ثابت باليمين الشرعية على يد القاضي وكفته به زوجته يكون لها مطالبة كل من
 الاصيل والكفيل به أولا (اجاب) اذا لم يثبت الاتفاق بالامر لا يكون لمدعيه الرجوع
 ولرب الدين مطالبة كل من الاصيل والكفيل بدينه حيث تحققت الكفالة بشرط
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له وكيل في جهة من الجهات صرف مبلغا من ماله
 في اجرة وجارك بضاعة موكله وامره الموكل باخذ ماصرفه من رجل وبعد قبضه ذلك
 من الرجل المذكوور غرقت به السفينة وضاع ماله معه من المال وما قبضه من اصل
 ماصرفه في الجمارك والاجرة ويريد ان يرجع على موكله بما ضاع منه فهل لا يكون له
 ذلك والحال هذه (اجاب) اذا اعترف الوكيل بايصاله ماصرفه على بضاعة الموكل تارة
 لا يكون له ان يرجع عليه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل على مال مشترك
 بين ورثة فاخذ الوكيل مالا من المال المشترك واشترى عقارا لنفسه بذلك المال
 وكتب حجته لنفسه فهل يكون للشركاء اخذ حقهم فيما دفعه من المال المشترك

١٢
 ١٢٦٥
 مطالب الوكيل بالبيع
 يملك الاقالة الا في
 مسائل بخلاف وكيل
 الشراء

١٢
 ١٢٦٥

١٦
 ١٢٦٥

رمضان

١٠
 ١٢٦٥

شوال

١٥
 ١٢٦٥

١٢٦٥

١٢

المذكور (أجاب) يضمن الوكيل المذكور ما دفعه في ثمن ما اشتراه لنفسه من مال موكله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى بدعوى وحقوق على ورثة ميت منهم القاصرو البالغ وتريد أن توكل عنها بالخصومة والدعوى رجلًا بينه وبين المدعى عليهم حرازة وخصومة في حقوق انتزعوها من يده بوجه الحق والحال أن المرأة المذكورة ليست من المخدرات بل تخرج لسقى المواشي ونقل المياه من الخارج على رأسها كما هي عادة الفلاحين المخاطين للرجال فهل لا يجبر أحد من المدعى عليهم على الرضا بوكالة الشخص المذكور ولا غيره حيث لم تكن مخدرة خصوصًا وقد سبق لها أنها أخذت حقوقها بنفسها وخاصة في ذلك بنفسها لكونها تحسن الدعوى والكلام مع الأجنبي لا سيما ولم تكن مريضة ولا بينا وبين المدعى عليه مسافة قصر بل كل بلدة واحدة (أجاب) الذي مشى عليه أرباب المتون للزوم الوكالة بالخصومة اشتراط رضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضًا لا يمكنه حضور مجلس الحكم بغيره أو غائبًا مدة سفر أو مريضة أو مخدرة لم يتخلف الرجال أو طائفة أو نفسها أو حماهم بالمجبور إذا لم يرض الطالب بالتأخير أو محبوسا من غيرهما كم هذه الخصومة أو لا يحسن الدعوى والمختار لا تقوى تفويضه للعاكم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت زوجها على وكيل وصي تركته باعيان معينة أنها لم يملكها وبأن لها بذمة زوجها مبلغا معلوما صدقاتها وغيره وأنه كره وكيل الوصي دعواها ووكلت عنها رجلا بالخصومة وعمت له التصرف بقوله وفعله فصدق الوكيل على الأعيان المدعى بها ملك الميت واشترأها من التركة لموكلته وصدق الوكيل على براءة ذمة الميت وأنه لاحق لموكلته ولا دعوى ولا طالب قبل الميت لا يعين ولا يدن كل ذلك بمجلس نائب القاضي بمحض جمع من المسلمين فهل إذا ادعت الآن بما كانت تدعى به أولا لا تسمع دعواها حيث ثبت توكيل الوكيل المذكور عنها وثبت تصديق الوكيل المذكور على ما هو مذكور كما هو مسطور (أجاب) يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي حيث أقر الوكيل المذكور على موكلته عند نائب القاضي لا يكون لها المعارضة فيما ثبت اقرار وكيلها به والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر من قبل أبيهم ولهم أخوة بلغ وكلا الوصي وكالة مفوضة في بيع التركة والتصرف فيها وحفظ ثمنها وفي استغلال مستغلات لهم فصار يتصرف في التركة بحكم الوكالة والوصاية ويقبض ما يرد من المستغلات والتركة ويقيم في دفتر عنده ثم بعد ذلك أراد الموكلون محاسبته على ذلك وكذبوه في قدر ما في دفتره وادعوا أنه قبض أكثر مما في الدفتر ولم يكن معهم اثبات فهل يكون القول قول الوكيل المذكور في قدر ما قبضه بيمينه على موجب دفتره (أجاب) القول لا وكيل بيمينه في قدر ما قبضه مما وكل بقبضه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه في دار ببلدة غير القاطن بها فوكل رجلا من أهل البلدة التي بها الدار في بيع

ذى الحجة

١٢٦٥

١٩

مطلب في شرط لزوم
الوكالة بالخصومة بدون
رضا الخصم

١٢٦٥

٣٠

محرم

١٢٦٦

٢٦

الحصة المذكورة ولم يعين له ثمنًا للبيع فباعها لاجل واخبر الموكل انه باعها لبازيد من قيمتها والموكل يحجل ثمن المالك في البلدة التي بها الدار ثم بعدمضي اقل من سنة توجه الموكل الى البلدة المذكورة فظهر له ان الوكيل باع الحصة المذكورة بغبن فاحش فهل يكون اخباره تغري الموكل المذكور وله ابطال البيع حيث كان بغبن فاحش وتغري خصوصه او ان باقى الدار يبيع القيراط فيه باضا عافى عن القيراط في الحصة المذكورة (اجاب) يصح بيع الوكيل بالبيع المطلق بما قل او كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقود وبه يقضى فعلى ما به الفتوى لا ينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تصرف في امتهنة زوجته وباعها بغير علمها واذنها وهى مريضة وادعى انها امرته ووكلته في بيعها فهل على فرض اثبات دعواه لا ينفذ بيع امتهنتها حيث كان البيع بغبن فاحش ويتقيد البيع منه بمثل القيمة اذا ثبت انها وكتبه ببيعها بلا زائد على ذلك (اجاب) يصح بيع الوكيل بالبيع المطلق بما قل او كثر وخصاه بالقيمة وبالنقود وبه يقضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف مكان ووكل رجلا في نقضه وبيعه وجعله نصف الربح بعد تحصيل الثمن وصار الوكيل يعمل في النقض بالبيع الى ان وفى الثمن وظهر الربح ودفعه للموكل فجمعه الموكل وادعى عدم استيفاء الثمن من الوكيل فهل يصدق الوكيل بالبيع في دفع ثمن ما باعه للموكل يمينه (اجاب) نعم يصدق الوكيل بالبيع في دفع ثمن ما باعه لموكله يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحسن الدعوى وليست من المخدرات واعتادت الخروج والبروز في دعاويها عند المحاكم وغيرها بنفسها امرار اوردت ان تقيم رجلا وكيلا عنها في اقامة دعوى لها على اخصامها بدون رضاهم فهل يكون للقاضي طلبها واحضارها وسماع الدعوى منها حيث لا عذر وامكن ذلك بلا مشقة (اجاب) لا تلزم الوكالة بالخصوصة بدون رضا الخدم الا ان تكون المرأة الموكلة مخدرة لا تتخاطب الرجال ولا تحسن الدعوى على قول أبي حنيفة الذي جرى عليه ارباب المتون والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما دعوى شرعية اقام احدهم او كيلا اجنبيا عنه واقام الآخر ولده وكيلا عنه في اقامة الدعوى على يد القاضي فتدعى الوكيلان واقامت الدعوى فخرج الوكيل الاجنبى سندات كانت بيد موكله تشهد له فقبلها ولد الموكل وصدق عليها وتحررت حجة شرعية بذلك القبول والتصدق وتفرقا على ذلك ثم بعد مدة مديدة مات والد الوكيل الذي قبل السندات وصدق عليها وانتقل الارث له فهل اذا اراد ابطال الحجة اتى حررت على يده بتصديقه حين كان وكيلا عن والده لا يجب لذلك (اجاب) اقرار الوكيل وتصديقه على موكله في مجلس القاضي صحيح وليس للموكل ولا لوارثه بعد وفاته نقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد معه في معيشة واحدة فوكل احدهم في التصرف على العائلة وكالة مفوضة فتدين الوكيل دينًا باذن والده

محرم سنة
مطلب يتقيد بتفادي بيع
الوكيل بالبيع المطلق
بالقيمة وبالنقود على
المقضى به

١٢٦٦ ٢٨

صفر
١٤

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

ربيع الاول

١٢

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

جادی الاولی سنة

١٢٦٦

١٤

لمصلحة العائلة فهل يصدق الوكيل بيمينه فيما أنفق في شؤون أبيه وفيما تداينه
 (أجاب) لرب الدين مطالبة من استبدان منه لعدم صحة التوكيل بالاستقراض وإذا
 أثبت المأمور بالاستدانة وانفاق ما استدان على أبيه ما ذكر بالوجه الشرعي يكون
 له الرجوع بما أنفق حسب الأمر والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مقدارا من الدراهم وأمره بشراء عبد لزوجة الآخر ببعضه وينفق عليها الفاضل من
 ذلك فاشترى العبد وسلمه لها وأنفق عليها الباقي حكم أمره له بذلك فهل إذا مات الآخر بعد
 ذلك عن ورثته وأنكرها اذن الآخر وأمره بالشراء والافتراق وأقام المأمور بينة على ذلك
 تمنع ورثة الآخر من المطالبة والمحال هذه (أجاب) لا مطالبة للورثة على المأمور حيث
 ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت مكانا من رجل
 وكييل عن المال يمكن للمكان المذکور ثابت الوكالة عنهم في شأن ذلك شرعا وقبض
 ثلث عن المكان المذکور من المشتري به المذکور وأجلها بالثلثين باقي الثمن لأجل
 معلوم ووضعت يدها على المكان المتباع فهل إذا تعطل المال يكون المذکور بعدم قبض
 باقي الثمن أو تعطلوا بوجه آخر وأرادوا فسخ البيع المذکور الصادر من وكيلهم المرقوم
 يسوغ لهم ذلك (أجاب) إذا صدر البيع من الوكيل المذکور صحيحا لا زاملا يكون
 للموكل فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة خربة
 غير دائرة دفع له رجل أجني قدرا معلوما من الدراهم ليعمرها به ويستأجرها منه بعد
 العمارة ففي أثناءها أخذ الحاكم السياسي من يديها رها بعد العمارة وأرسله مع
 التسحيين لبلده وإلى الآن لم تتم عمارتها ولم يضع الرجل المذکور يده عليها فهل إذا
 كان له أخ ووكله قبل سفره في خلاص الدراهم التي دفعها الرب الطاحونة يجب لذلك
 ويكون له أخذها منه حيث كان توكيله ثابتا بالبينة الشرعية لا سيما وأنه دفع له القدر
 المذکور على سبيل القرض ليستقطع منه الاجرة بعد وضع يده عليها وإدارتها (أجاب)
 لو كدل المقرض مطالبة المستقرض ببدل القرض حيث كان باقيا بذمته وثبت
 التوكيل بقبضه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين دفع لهما مشايخ
 بملهما مبلغا من الدراهم ليسلماه إلى رجل وأمرهما الحاكم بالتوجه والتسليم إلى ذلك
 الرجل وأخذ عليهما سندا بالمبلغ ففعلا كما أمرهما واحضرا سنداً من الرجل بوصول جميع
 المبلغ إليهما وسلماه للحاكم وسلمه الحاكم لرجل من مشايخ البلد فبعد مدة طلب الحاكم
 أحدهما الرجلين ببعض المبلغ فقال أناسلمته جميعه كما أمرتني واحضرت لك سنداً من الرجل
 فيه تسليم الجميع له فاحضر الحاكم شيخ البلد الذي كان سلم له السند وسأله عنه فاعترف
 بأنه استلمه وأنه ضاع منه فهل والحال هذه لا مطالبة على الرسول شيء من المبلغ حيث كان
 رسولا بالتسليم واحضرا سنداً وسلمه للآخر (أجاب) نعم لا مطالبة على المأمور المذکور
 بما ادعى دفعه والقول له بيمينه في الدفع بالنظر لبراءة ذمته والله تعالى أعلم (سئل) في

جادی الثانية

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٥

رجل متزوج بامر أمه وولد من غيره متكفلة به فامرها ان تردده لابه فامتنعت وانثت
 للزوج المذكور في صرف قدر معين على الولد المذكور ليرجع به عليها فهل اذا صرف
 الزوج القدر المأذون فيه بشرط الرجوع عليها وثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون له
 الرجوع عليها ولا يعد متبرعا (اجاب) نعم اذا ثبت الاذن بالاتفاق ليرجع يكون
 للمأمور الرجوع بما ثبت انه انفق على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 حصة في مكان وباقيه لغيره ساكن فيه رجل بالاجرة فترتب عند المستاجر مبلغ من
 منه صاحب المحصة فيه والوكيل عن باقي الشركاء في القبض فامتنع من دفعه وتبرأ
 وكالته عن باقي الشركاء فهل اذا كان أحد الشركاء ثابتة وكالته وصديق له المستاجر
 بالوكالة ودفع له الاجرة من عديده ومرارا ثم المستاجر بدفع ما ترتب عنده من الاجرة
 ولا عبرة بانكاره المذكور وأعمال هذه (اجاب) اذا كان توكيل الرجل المذكور
 بقبض الاجرة من المستاجر ثابتا بالوجه الشرعي لا يكون للمستاجر الامتناع عن الدفع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع خمرتين مشتركتين بين ورثة رجل توفي لهما
 بقدر معلوم من الثمن قبض بعضه وقسط بعضه الى ستمين يوما في عقد البيع وكتب
 وثيقة مشموله بخرجه بذلك حجة شرعية من القاضي والحال انه ليس بوكيل
 عن احد من الورثة ببيع العقارات ونحوها وليس بيده وثيقة منهم بذلك وبذلك باع
 وكيل جميع الورثة بالبيع والتصرف الخمرتين لاخر على يد مأذون القاضي فهل
 يكون البيع الثاني صحيحا ولا يصح البيع الاول والحال هذه وليس للشريفة المذكور
 معارضة المشتري من الوكيل بالبيع والتصرف وقنع شرعا من ذلك (اجاب) شراء
 المرأة على الوجه المأثور غير نافذ والبيع الثاني الصادر من الوكيل به صحيح فليس له
 معارضة المشتري الثاني في الخمرتين المذكورتين وترجع بما دفعته من الثمن على البائع
 وقد صرح إمامنا بالوكيل بالبيع انما يملك البيع نسبية اذا كانت الوكالة للتجارة
 اذا كانت للحاجة فلا يملك البيع نسبية وبه يفتي فعلى فرض ان البائع لما وكيل بالبيع
 ثابت الوكالة شرعا لا يسوغ له البيع باجل سواء كان التاجيل لكل الثمن او بعضه
 حيث لم يكن بيعه لذلك لاجل التجارة على ما هو المقتضى به في مذهب امامنا النعماني
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة وكلوا رجلا في خلاص دين لهم على آخرين فباعوا
 توكيلهم له تبين لهم انه لم يكن أمينافزروه قبل تصرفه في الموكل فيموا علموا
 وكلوا رجلا آخر وسافروا الى جهة فخلص الوكيل الثاني الدين فنارعه الوكيل
 المعزول ويريد اخذ ما خلصه من الدين فهل اذا ثبت العزل للوكيل الاول قبل ان
 الموكل فيه ليس له معارضة الوكيل الثاني فيما خلصه للموكلين (اجاب) ان
 عزل الموكلين للوكيل المذكور لا ينفذ تصرفه فيما وكل فيه ويمنع من معارضة
 الثاني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ارسل الى آخر جلا لبيعه وعرضه على

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٠

شعبان

١٢٦٦

٧

مطلب انما يملك الوكيل
 البيع بالبيع بالنسبة
 اذا كانت الوكالة
 للتجارة

١٢٦٦

٢٨

سنة	رمضان
١٢٦٦	٢١
	شوال
١٢٦٦	١١
	ذى القعدة
١٢٦٦	١٠
	١٦
١٢٦٦	٢٤
	ذى الحجة
١٢٦٦	٤
	مطلب الوكيل بشراء
	شيء بعينه لا يملك شراؤه
	أنفسه بل يقع للوكيل

الرسول أن لا يدفع الثمن لاحد حتى يحضر هو وياخذ ثمن جله فباعه الوكيل وجعل ثمنه
في حزم مثله فضاغ فهل لا يلزمه حيث كان من غير تقصير منه (اجاب) لا يضمن الوكيل
بالبيع ما ضاع في يده من ثمن الجمل المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي والتفريط في
حفظه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل احد اولاده وكالة مطالعة بصيغة شرعية
على ان يتصرف في جميع ماله بسائر انواع التصرفات الشرعية وجعل له في نظير ذلك
شيئا معلوما فهل اذا رجع الموكل المذكور في توكيله وتوقف في شيء مما فعله الوكيل
المذكور يمنع من ذلك وينفذ ما فعله الوكيل لاسيما اذا كان فيه مصلحة (اجاب)
ينفذ تصرف الوكيل فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقام
ولده وكيل عنه في بعض مصالحه وقضاء اشغاله فهل اذا أراد عزله يكون له ذلك شرعا
جبرا عليه وهل اذا ادعى الابن المذكور صرف شيء في الدار ولم يصدقه الاب يلزمه
اليمين على ما صرفه (اجاب) يقبل قول الوكيل فيما أنفق من مال موكله بيمينه حيث
كان وكيله في الانفاق وللموكل عزل وكيله متى شاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اعطى لآخر مبلغا من الدراهم موكله في شراء بضاعة له بثن محدود فلم يتيسر له هذا
الوكيل ان يشتري هذه البضاعة بداعي انه وجدها اتريد عن الثمن المحدود له فلما عاد
بلاشرا سلم الدراهم الى ربه فهل اذا مات رب المال وادعت على الوكيل الورثة به
يصدق بيمينه لانه امين أم لا (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور بيمينته والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة لها حصة في حوائث مملوكة لها فاذاعها الشريك من قبل السكنى
في الحوائث المذكورة فوكلت وكيله لمفاوضة بالتصرف بالايجار والاستبجار بينهما وبين
شريكها بموجب سند شرعي بيده فهل اذا ثبت التوكيل بالبيعة الشرعية يكون صحيحا
ناقذا ولو للوكيل التصرف في ذلك بالايجار كيف شاء (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه
حيث ثبتت الوكالة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من الديوان السكتة في عن
حادثه مضمونها في امر او وكالت زوجها في شراء حصة في عقار معين تلك بعضه شائعا
بثن معلوم فاشترى لنفسه بذلك الثمن حال غيبته واولئك العقار جارم لاصق اخذ تلك
الحصة بالشفعة فما الحكم في ذلك الشراء وفي الشفعة (اجاب) بقوله الافادة عن ذلك
أنتمنا الخفية صرحوا بان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراؤه لنفسه حال غيبة موكله
فيقع الشراء للموكل حيث لم يخالف في الثمن فاذا تحقق توكيل الزوجة لزوجها بذلك
لا يكون شراؤه لنفسه نافذا بل يقع للموكة الشريكة فلا يتم امر الشفعة للجار المذكور
لتأخر الجار عن الشريك في الشفعة مع ثبوتها من اشترى أو اشترى له وعلى فرض صحة
شراؤه لنفسه وطلبت زوجته الشريكة في العقار الشفعة يقضى لها بها بعد استيفاء
الشرايط الشرعية وانتفاء المانع هذا ما لزم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
عن امرأة في متعلقاتها ومصالحها مدة سنين فطلبت محاسبته على ما عطاها من متعلقاتها

٢٠ ١٢٦٦

محرم

٦ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

مطلب عين لوكيل
بالشراء ثمنًا وخالف
ابن زيادة وقع الشراء
للوكيل٣ مداب القول لا آمر
في تعيين الثمن وإن برهنا
قدم برهان المأمور

١٤ ١٢٦٧

٢٨ ١١٦٧

فادعى صرف قدر من مالها فيما يتعلق بهما من مصالحها المأمور بصرفه فيها من قبلها
فهل يكون القول قوله فيه بيمينه ويصدق في ذلك (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه
في قدر ما صرفه من مال موكلته الذي يسده حيث صرفه فيما أمرت به وكان لا تنها
لا يكذب فيه ظاهر الحال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت أن تجعل رجلا
وكيلاً عنها في الخاصة مع زوجها والحال أن ذلك الرجل بينه وبين الزوج عدة دنوية
ثابتة ويريد بذلك التعت على الزوج فهل لا يصح توكيله حيث كان قاصداً بذلك
التعت على الزوج في الخاصة (أجاب) يصح التوكيل بالخصوصة ويلزم الخصم عند أبي
حنيفة وجوزة صاحبها بلارضاه يعني أنه لا يتوقف على رضا المحرم وليس له الرد به
قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في النهاية والختار
للفقوى تفويضه للعا كم تكفي الدر عن الدر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر
آخر أن يشتري له قرصاً بالفي قرش فأتى المأمور بذلك القرص وادعى أنه زاد من عنده
الفا فلم يصدق له الأمر في تلك الزيادة وأطلع عليه أهل الخبرة فوجدوه لا يساوي ما ادعاه
المأمور فهل القول للأمر في أنه أنما أمره بالعين فقط دون المأمور في دعواه الإطلاق أو
الزيادة والقرص المذكور يلزم المأمور وخاصة ويرد ما أخذه من الأمر (أجاب) حيث
عين الموكل للوكيل بالشراء ثمنًا وخالف الوكيل بزيادة في الثمن عما عينه موكله وقع
الشراء له فقد صرحوا بأن الشراء إذا لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور ٣ والقول للأمر
في تعيين الثمن وإن برهنا قدم برهان المأمور لأنها أكثر أثباتاً تكفي الدر من الوكالة
بالباع والشراء وليس صرحوا به من أن الأصل في الوكيل كالة الخصوص وفي المضاربة
العموم فلو ادعى الموكل التقييد بثن فالقول له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته
بنته البالغة الرشيدة في عقد نكاحها على ابن أخيه الذي في عائلته وفي قبض صداقها
وتجهيزه ففعل الوكيل ذلك حكم أمر موكلته ثم بعد مدة طلقها الزوج وتزوجت غيره
فأرادت الزوجة مطالبة الزوج المطلق لها بالصدق مدعية هي وأما هان الجهاز الموجود
عندها من أمها والمطلق يقول قد دفعته لوكيلك وجهزك به حسب ما وكلته والوكيل
المذكور يقول ذلك أيضاً فهل إذا ثبت التوكيل بالبيئة الشرعية فيمأ ذكر كله يصدق
الوكيل في قوله وتمنع من مطالبة الزوج المذكور لا سيما والام لا برهان لها في أن الجهاز
من عندها (أجاب) إذا كان التوكيل على الوجه المذكور ثابتاً وأثبت الزوج دفع
الصدق للوكيل لا يكون للزوجة مطالبة زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
متزوج بأمرأة تملك داراً فوكلت زوجها في بيعها بحضرة بيعة تشهد بذلك فباعها الزوج
بثن معلوم هو قيمتها أو أزيد وقبض الثمن ودفعه لها بينة وبينها ثم بعد مدة حصل بينهما
مشاجرة فانكرت التسليم إليها فهل يصدق الزوج الوكيل في دفع الثمن لها بيمينه بلا بيعة
(أجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في دفع الثمن لزوجته الموكله بيمينه والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في رجلين يملكان عقارا وكل الاصغر أخاه الا كبر في قبض أجرته واجارته وعمارته وأمره ان ينفق عليه في كل شهر كذا قدر ما معلوما يخصم هذا القدر من أجرة العقار بشرط ان لم توف الأجرة هذا القدر وزاد عليه شيء يرجع به عليه بحضرة بيعة فصار الا كبر يتصرف حكم أمر الاصغر وينفق عليه القدر المذكور في كل شهر وعمر في العقار ومضى على ذلك مدة ثم تحاسبا فظهر للا كبر مبالغ وأراد الرجوع به حسب الشرط المذكور فخذ الاصغر التوكيل والامر فهل اذا ثبت التوكيل والامر المذكور بشرط الرجوع يكون للا كبر الرجوع فيما زاد والقول له في قبض الأجرة والصرف في العمارة حيث كان لا ثقا (أجاب) اذا ثبت أمر الاصغر الا كبر بانفاق قدره معلوم في كل شهر ليرجع به عليه وانفق يكون له الرجوع بعد تحقق الامر والاتفاق ولا اعتبار بانكار الاصغر التوكيل في العمارة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على بنت أخيه بانه اشترى لها جهازا من ماله بثمن معلوم بامرها فاعتبرت بذلك لكنها انكرت بعض الثمن وادعت انه اقل مما ادعاه وهو يدعي الزيادة فهل يكون القول قولها والبيعة بينته او يكون القول قوله في ذلك بعد ثبوت امره (أجاب) اذا أمر شخص آخر بشراء معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشترته بكذا وقال الآخر بنصفه تحالف الوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف وهذا عند عدم البيعة فان حلف يفسخ العقد ويلزم المبيع المأمور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أمتعة وتقود وحلي من قبل أمها تحت يد أبيها لم يكن لها كانت صغيرة وقت دخول ما ذكر في ملكها فهل اذا زوجها أبوها لرجل ونقلها الزوج لبيته وطلبت الاشياء المذكورة من أبيها وولدت زوجها في ذلك وفي الخصومة معه لدى المحاكم في الاشياء المذكورة وأخذها من أبيها بعد ان بلغت يصبح توكيلها لزوجها وله ان يخصم أباه زوجته موكلته في ذلك وليس للاب الامتناع من قبول وكالته خصوصا وان البنت لم تحسن الدعوى وتعلل الاب بان الزوج هو الذي أغرى زوجته على طلب أمتعتها وحقوقها من أبيها وأنه صار خصما بذلك لا يعتبر ويؤمر الاب بالتداعي مع وكيل ابنته التي هي زوجته في ذلك حيث رضيت وكذا لو لم توكل غيره والمحال ما ذكر (أجاب) نعم يصبح توكيلها ويلزم حيث كانت لا تحسن الدعوى اتفاقا حتى على مذهب الامام من توقف لزوم الوكالة بالخصومة في حقوق العباد على رضا الخصم الا ان تكون الوكالة مخدرة لمخالط الرجال أو مريضة لا يمكنها حضور مجلس المحكم بنفسها أو غائبة مدة سفر أو لا تحسن الدعوى حيث المحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أرسل أحدهما شريكه ليقبض دراهم من رجل فقبضها وسلمها لشريكه وأنكر شريكه وصول بعضها فهل يقبل قول الرسول بالنسبة لمرسله حيث كان مقررا بالارسال والشركة أو يطلب بينة من الرسول على دفعه لمرسله (أجاب) يقبل قول الرجل المذكور بينة في الدفع

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

مطلب امره بشراء معين
بلا بيان ثمن فقال
المأمور اشترته بكذا
وقال الآخر بنصفه
تحالف الوقوع

ربيع الاول

١٢٦٧

٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

لا ترمه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولادها
وأولاد من غيرها فاستولى أحد الورثة على دواهم من تركه والده وصرف على النعم
ما يلزم صرفه عادة وأجازت الورثة ذلك وبعد ذلك طلبت منه امرأة أبيه أن يصرف عليها
من مال نفسه في طعام وملبوس خاص لنفسها فدفعت لها بمقتضى أمرها ما طلبته منه فهل
يكون ذلك ديناً عليهم سافداً إذا طلبها به وامتنعت من دفعه فيجبر على ذلك حيث كان ثابته
(أجاب) في الحامدية عن العمادية مانعه الأمر بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الآخر
قال بعضهم يوجب الرجوع إذا اشتراطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه
وهو الأصح اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً آخر في بيع جارية له
فباعها الوكيل بثمن حال معلوم وأقبضه المشتري بعضه وبقي عنده البعض الآخر فسلم
الوكيل ما قبضه من الثمن لموكله ثم عاد يطلب من المشتري الباقي فقضاه جزأ منه فأنكبه
الوكيل وذهب ليسلمه لموكله فسرق منه والآن يطالبه الموكل به فهل والمحال هذه
يصدق الوكيل بيمينه لأنه أمين (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل فيما ذكر بيمينه
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل أمرت وكيلها بقبضه منه فقبضه
ومات قبل تسليمه لها عن ورثة فهل إذا طلبته من ورثته وأنكرها فاقامت بينة على
قبضه وأقراره به وكانوا إخوة لها تقبل هذه الشهادة ويحكم لها بأخذها من تركته
(أجاب) إذا مات الوكيل مجهلاً مال موكله يضمن وتقبل شهادة الاخ لاختيه إذا كان
عدلاً والله تعالى أعلم (سئل) في شخص حصل له مرض فوكل آخر بمحضرة بينة شرعية على
الصرف عليه وعلى عائلته ودفع له الف قرش فصرف منها عليه وعلى عائلته من اجرة بينة
وغيرها ألف قرش وماتين ثم مات الموكل فهل يصدق الوكيل فيما صرفه على موكله
وعائلته حال حياته بيمينه حيث كان المصروف لا تقاب المحال وكان توكله ثابتاً بالبينة
الشرعية (أجاب) نعم يصدق الوكيل فيما ذكر من الصرف بيمينه ان كان الواقع ما هو
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورثه من ماله
فوكل البالغون من الورثة أحدهم في التصرف في التركة وفي الاتفاق عليهم وعلى
لوازمهم من المال الموروث فصرف عليهم مائة على لوازمهم من ماله مائة مائة من مال
ومشرب وغير ذلك من ضروراتهم حسب تقوى يرضون له وأمرهم بذلك بموجب طاعة
يده بالبيان فهل لا يكون الوكيل المذکور متعبداً ولا ضامناً لما صرفه على موكله من
ماله بقدر اللائق ويصدق في ذلك شرعاً وإذا أنكروا والمحال أن يده حجة شرعية
ثابتة المضمون لا عبرة بانكارهم لذلك (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله
مقدار ما صرفه على موكله مما كان تحت يده من ماله حيث كان لا تقاب المحال ولا
ضامناً لما صرفه عليهم والمحال ما ذكر ولا عبرة بانكارهم الوكيل كالة وأمره بالاتفاق
نبوت ذلك عليهم بالوجه الشرعي لا بمجرد الصلح المذکور والله تعالى أعلم (سئل)

١١ ١٢٦٧
مطلب الأمر بالاتفاق
من مال نفسه في حاجة
الآخر يوجب الرجوع
على الأصح بلا شرط

١١ ١٢٦٧

١٧ ١٢٦٧
مطلب إذا مات الوكيل
مجهلاً مال موكله يضمن

جادي الاولى

٣٠ ١٢٦٧

رجب

٨ ١٢٦٧

رجل ادعى على آخر انه ضرب ولده بنبوت بسبب تهمة سرقة وكان بصحبته في هذا الضرب رجل معاون له غائب الآن ومات ولده المضروب نحو ثمانية ايام ومات بسبب ذلك عن كل من زوجته وولدها منه ووالده المدعى ووالدته المشمولة الزوجة والدة بوكالة الاب المذکور فيما يأتي ذكره فمثل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالانكار وطال النزاع بينهما لدى حاكم السياسة مدة ثم حضر الاب المذکور عند القاضي واسقط حقه وحق موكلتيه في الدعوى والطلب في شأن ذلك لكل من المدعى عليه الحاضر والغائب وانه لاحق له ولا لموكلتيه قبلهما من غير مقابل وقبل الحاضر لنفسه فهل والحال ما ذكر يكون هذا الاسقاط مانعا للدعوى والطلب بعد ذلك وحق المثل باق الى انقصه وبلوغه (اجاب) حيث ابرأ المدعى المذکور المدعى عليه الحاضر والغائب عن نفسه وعن موكلتيه بعد نبوت وكالته عنهما في ذلك عما يدعيه عليهما كان ذلك البراءة مانعا له ولموكلتيه من الدعوى بمواقع البراءة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية قراريط فوكل رجلا في بيعها فباعها بثمن بخس اقل من ثمن المثل فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية يكون للموكل فسخ البيع ورد الثمن للشئري ولا يكون للموكل التصرف في مال الغير الا بالمصلحة (اجاب) بتقيد بيع الوكيل بالبيع المطلق بالنقد وبمثل القيمة على قولهما المقتضى به فاذا باع الوكيل المذکور المحصة المذكورة بالغبن الفاحش لا يكون بيعه نافذا والا كان نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكن وكيلاني قبض امواله على أشخاص من بلدة وزرعان بهائم حاسبه بعد مدة فظهر عند الوكيل مبلغ من الدراهم من مال موكله وطالبه به فعرّفه ذلك الوكيل ان عند جماعة من تلك الناحية مبلغا من المال الموكل فيه فهل اذا ابرأ هذا الوكيل الجماعة من ماله وكنه بحسب الاصل بعد عزله لا يصح هذا البراءة ويكون لرب الدين مطالبة الجماعة للذکورين بما عليهم من الدين المبرأ منه (اجاب) الوكيل بقبض الدين لا يملك البراءة عنه بدون اذن موكله في ذلك ولو كان ابرأه عن ذلك قبل عزله ولموكل اخذ دينه من غرمائه بعد عزله وكياله في قبضه او قبله والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل بالدعوى والخصومة بين يدي المحاكم الشرعية اذا اراد عزل نفسه قبل تمام الدعوى والخصومة فيما وكل فيه ولم يكن الموكل حاضرا هل لا يملك العزل والحال هذه (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فكل من الموكل والوكيل العزل متى شاء بشرط علم الاخر ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة عن المطلوب بطلب المدعى عند غيبة المطلوب قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة لزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في العقد او بعده على الاصح فبأنه كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب والله تعالى

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

٣٠

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٩

ذی القعد سنة

أعلم (سئل) في رجلين بينهما تداع في قضية فاقام أحدهما وكيلًا عن نفسه فلم يرض
 الآخر وطلب حضوره بنفسه لمجلس التداعي فهل يجاب لذلك خصوصًا ومطالب التوكيل
 متعنت (أجاب) مذهب الامام الذي مشى عليه أرباب المتون اشتراط رضا الخصم
 للزوم الوكالة بالخصوصة فيماعدما استثنى واختير للفتوى تفويضه للمعا كوالله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر شقة مشتملة على جواهر والماس ليبيعه له ببلغ
 معلوم من الدراهم ولم ياذن الدافع للدفع له هذا القدر في عمل فيه فبعد أن استلمه
 المدفوع له من الدافع عمل فيه عملاً متلفاً بالتغيير والتبديل لذلك القدر فهل والحال
 هذه يضمن المدفوع له ذلك للدافع ما تلفه بعمله في ذلك القدر من غير اذن من الدافع
 في ذلك العمل (أجاب) نعم يضمن الرجل المذکور ما تلفه بعمله فيما ذكر والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً في بيع بعض غلال وقول وبرز كنان
 وأرسل ما ذكر في مركب وأرسل عليه أميناً من طرفه على أن يوصله للوكيل في البيع
 ليبيعه ويسلم ثمنه للأمين ليأتي له به فغصب من الأمين قبل وصوله لو كيل البيع فهل
 لا يلزم وكيل البيع شيء لعدم وصول المبيع له ولا ضمان عليه (أجاب) لا ضمان على
 الوكيل المذکور ولا على الأمين إن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل وكل على زراعة رجل آخر باع جانباً من الغلال بثمن معلوم بماله من الوكالة
 الشرعية وأراد الوكيل أن يسلمه الثمن المرار العديدة فامتنع الموكل من ذلك فوضع
 الوكيل الثمن في حواصل العزبة لا يدخله أحد فسرق مفتاح الحاصل منه
 وسرقت الدراهم من الحوز المذکور من غير تعد ولا تفریط من الوكيل فهل إذا أراد
 الموكل أن يطالب الوكيل بها لا يجاب لذلك بل تضيع على ربه إذا تحقق ما ذكر (أجاب)
 لا ضمان على الوكيل المذکور حيث سرقت الدراهم المذكرة من حوز مثلها ولم يوجد
 منه تعد أو تفریط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بينها وبين مطلقها دعوى شرعية
 لها ابن عم تريد أن توكله في دعواها لأجل التقاصم والتشاجر فهل إذا لم يرض به الخصم
 ولم تكن ممن يحتج من الرجال في بلدها وكانت تحسن الدعوى بنفسها يكون له منع من
 التداعي معه بل تدعى بنفسها أو توكل غيره من أهل بلدها (أجاب) يصح التوكيل
 بالخصوصة في حقوق العباد ويلزم رضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور
 مجلس الحكم بقدومه أو غائباً مدة سفر أو مريداً أو مخدراً لم تخالط الرجال ولا يحسن
 الدعوى فيشترط رضا الخصم عنده أي حنية فيماعدما استثنى والمختار للفتوى
 تفويضه للمعاكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته فوكلت الزوجة
 أباه في استخلاص ما خصها من زوجها بالميراث وفي قبضه لها وكالة مفوضة وقبض ذلك
 وسلمه لها ثم بعد مدة تزوجت آخر وماتت على عصمة وأراد زوجها مطالبة الابن بما كان
 قبضه لها واستخلصه من تركته زوجها ليه يكون ميراثاً عنها فهل إذا ادعى الأب دفعه لبيته

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

ذی الحجۃ ٢٦

موكاته قبل موتها وقبل تزوجها بالزوج الثاني يصدق في ذلك يمينه وإذا أثبت الأب
بشهادة البينة الشرعية ان له ستة آلاف فضة على بنته كانت أقرت له بها قبل موتها
في حال صحتها وسلامتها يقضى له باخذها من تركتها (اجاب) كل أمين ادعى ايصال
الامانة الى مستحقها قبل قوله يمينه كما ودع اذا ادعى الرضا والوكيل والناظر وسواء
كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت
الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين
كذا في التنوير من العارية وزاد في الدر بعد ذلك قلت وظاهره انه لا يصدق لافي حق
نفسه ولا في حق الموكل وقد أفتى بعضهم انه يصدق في حق نفسه لافي حق الموكل وجل
عليه كلام الولوالجية فليتأمل عند الفتوى اه وفي رد المحتار على قوله وأفتى بعضهم
وذكر الرمي في حاشيتها أي المنع انه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام ائمتنا ما يشهد
اغيره وللشربلالي في هذه المسئلة رسالة حاصلها تصديق الوكيل بعد الموت في حق براءة
نفسه لافي حق براءة المديون الابينة وتصديق الورثة نظير ما ذكره العلامة خير الدين
في حاشيته المذكرة و بذلك أفتى في تنقيح الحامدية وذكر حاصلها وإذا أثبت
الأب ان له على ابنه المبلغ الذي ادعاه بالوجه الشرعي يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في صانع اجبر خياط باجرة معلومة كل يوم فترجى امرأة وامر الاسطبا بالصرف
على الزواج من ماله ليكون ديناً عليه ويقطعه من اجرة فصرف الاسطبا مبلغاً في ذلك
من ماله حكم امره و بعد ذلك تمحاسب معه عليه واقرب له وكتبه عليه في سندوا شهد عليه
بذلك بينة شرعية واقطع بعض المبلغ من اصل اجرة وكتبه في ظهر السند المذكرة ورفعه
ذلك امتنع من الدفع متعللاً انه كان وقت ذلك قاصراً وتارة يدعى انه كان مكرها فهل
يؤمر بدفع ما التزم بدفعه بعد ثبوت امره واشهاده على نفسه بالصرف وبالمبلغ المذكرة
وهو بالغ مكلف مختار ولا عبرة بدعواه المحردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم يؤمر
الرجل المذكرة كور بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال هذه حيث صدر الامر منه طائعا
مكلفا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بعقد السلم وبقبض المسلم فيه فعقد
السلم على قطن وسمسم من جديد عامه ولم يسلم رأس المال وقت العقد بل بعده بأيام
وضمن ذلك الوكيل المسلم فيه لرب المال فهل والحال هذه لا يصح ضمان هذا الوكيل
ولا يكون لرب المال مطالبته بشئ (اجاب) ضمان الوكيل المذكرة كور للوكل بالسلم
فيه على الوجه المسطور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته امرأة بقبض
اجرة بيت لها واعطائها لشخص مخصوص عينته له وأباحث له ان يسكن في محل وقف
تستحق سكناه بمفردها من بيت آخر وسافرت الى الحجاز فسكن الوكيل المذكرة كور في
ذلك المحل وصار يقبض اجرة البيت المذكرة كور ويقبضها من عينته له ومضى على ذلك
مدة ثم جاءت بنت الموكل تدعى موت امها وتطالب الوكيل باجرة المحل الذي سكنه فهل

١٢٦٨

٢٣

مطلب كل أمين ادعى
ايصال الامانة الى
مستحقها يقبل قوله
يمينه

مطلب يقبل قول الوكيل
بقبض الدين بعد موت
الموكل في حق نفي
الضمان عن نفسه لافي
براءة المديون

صفر

١٢٦٨

٢٢

وبيع الاول

١٢٦٨

١١

ربيع الاول سنة

١٩ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨
مطلوب وكيل التقاضي
لا يملك الصلح ولا التبرع
مالم يفوض له ذلك

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢

والحال هذه اذا ثبت بالبينة ان الموكلة اباحت له السكنى في ذلك المحل لا يلزم للوكيل
شي ولا تستحق البنت المطالبة باجرته (اجاب) يبطل كل من الوكالة والاباحة بموت الموكل
والمبيع ولا مطالبة للوارث باجرة مدة سكناه على جهة العارية حال حياة اللورث والحال
ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في شراء حصاة من دار واشترى لها
الوكيل بئس معلوم في الذمة فلما طالبه البائع بالثمن دفعه عنها باذنها ثم طالها زوجها
المذكور بالثمن الذي دفعه فادعت أنها دفعته له فهل لا يقبل قول المرأة الموكلة
المذكورة الا ببينة شرعية واذا عجزت عن البينة يلزمها دفع الثمن المذكور (اجاب) للوكيل
مطالبة موكلته بمادفعه من ثمن ما اشتراه لها والقول له بيمينه في عدم وصول الثمن له
حيث لا بينة للموكلة على مدعاها اياها له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
شراء خاتم الماس وكالة مفوضة فاشتراه له بئس معلوم واخبره بالثمن وسلم اليه الخاتم
واستعمله مدة ولم يدفع له الثمن وبه مدة أنه كره الموكل الوكالة عنه في شراء الخاتم المذكور
وادعى انه اشتراه منه بئس أقل من ذلك فهل اذا ثبت عليه الوكيل المذكور الوكالة
بالبينة الشرعية يجبر على دفع الثمن الذي اشترى به الوكيل المذكور (اجاب) للوكيل
مطالبة الموكل بئس ما اشتراه له ولا عبرة لانكار الموكل الوكالة بعد ثبوتها عليه بالوجه
الشرعي كما لا عبرة بمجرد دعوى الشراء من الوكيل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طاهر
ولها اب اجره لرجل لكونه كان وكيلاً عنها فهل اذا عزلته التوكيل قبل الاجارة وبطلت
العزل ولم ترض باجارته للبئر ولم تجزها لالتسكون الاجارة والحال هذه نافذة لا سيما وقد
وقعت بدون اجرة المثل ويكون لها اجارته بنفسها او بوكيلها غير الاب لمن شاءت (اجاب)
اذا ثبت العزل عن الوكيل كالة قبل الاجارة بالوجه الشرعي لا تسكون اجارة الوكيل نافذة
والاجارة اذا وقعت على استهلاك العين قصد الاتصاف الا اذا جرى التعامل بها كاستئجار
القطر والله تعالى اعلم (سئل) في غائبة وكلت رجلاً في تخليص ما يخصها من ميراث أخيها
فموتت له الامر في ذلك فخاصم عنها بقية الورثة وصالحوه على ترك بعض حق الغائبة
فترك فلما بلغها الخبر بذلك ائتمته فهل لها طلب ذلك لانه لا يملك التبرع عنها (اجاب)
وكيل التقاضي لا يملك الصلح ولا التبرع مالم يفوض له الموكل ذلك فلا موكلة المذكورة
المطالبة بما تبرع به وكيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل رجلاً في خلاص دين
له على آخر من غلال ودرهم فلم يأخذ الوكيل شيئاً من المدين ثم بعد ذلك حضر الموكل
والوكيل والمدين وعزل الوكيل نفسه من الوكالة وقال لموكله هذا خصمك فموتت
منه فهل اذا ثبت ما ذكره او اراد الموكل ان يلزمه بشي من الدين بعد فسخ الوكالة
لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة لها ودعة عند آخر فوكلت رجلاً في الخصومة والدعوى بها فامتنع المدين
عن قبول التوكيل منها والحال انها من المخدرات وبها مرض يمنعها عن الذهاب

١٢٦٨

٤

الآن فهل يصح التوكيل منها ولم ولا يشترط رضا الخصم بالتوكيل ولا يخرج عن كونها مخدرة بأخراج الحاكم القهري لها سابقا للدعوى لعدم من توكله في ذلك الوقت (أجاب) نعم يصح التوكيل من المرأة المذكورة ويلزم والحال هذه وان لم يرض الخصم بذلك على ان بعض علماء ثناصر حبان الفتوى على قول الصاحبين بعدم توقف لزوم التوكيل بالخصومة على رضا الخصم مطلقا وان لم تكن المرأة مخدرة ولا مرضية ولا قام بها عذر شرعي يمنع من حضورها مجلس القاضي واختير للفتوى تفويضه للحاكم عند عدم العذر والله تعالى اعلم (سئل) في امر آتسملت وجلال آخر دراهم على جهة الامانة ثم طلبتها منه فانكر فرفعته الى الحاكم كم الشرعي وادعت عليه بها فجحد فكلفت الاثبات فجحزت عن البينة ذلك الوقت ووعدت باحضارها وبقى الامر على ذلك نحو تسع سنين ثم عرضت الى ولى الامر مرارا انها تطالب امانتها من المدعى عليه وأخير او كت عنها وكيل في الدعوى في ذلك واقامة البينة ان أنكر فادعى الوكيل بان لموكلته بذمة المدعى عليه قدر ما علموا عنه كيس كذا ويطلبه بذلك زاعما ذلك الوكيل بانه بمحمود الامانة صارت في ذمته فسئل المدعى عليه فقال ليس لها دين ولا ذمة وطلب بيان اصناف المعاملة من المدعى الوكيل وطلب من الوكيل بينة تشهد بدعواه فاحضر شهودا وقبل تزكية الشهود والحكم بالنسب هادته عزلت الموكله وكيلها ووكلت آخر بالدعوى فادعى ذلك الوكيل بان لموكلته عند المدعى عليه على جهة الامانة مبلغ دراهم عنها كيس كذا كذا قدر او ان المدعى عليه اقر لموكلتي بذلك وهو ينكر واقام بينة على اقرار المدعى عليه بان لموكلته عنده كذا كيس من الدراهم وبعض الشهود يشهد باقراره لا باستلام المبلغ المدعى به وبعضهم يوصوله منها له فهل تقبل هذه الشهادة ويحكم بها ويؤخذ المقر باقراره بذلك وينصرف اليكيس من الدراهم الى المتعارف الآن وهو خمسمائة قرش وتسمع الدعوى من الوكيل الثاني حيث عزلت الاول قبل المحكم في تلك القضية وتسمع الدعوى على يد أى قاض من القضاة ارادت سواء كان الاول أو غيره (أجاب) نعم تقبل هذه الشهادة ويحكم بها ان تم نصاب الشهادة على الاقرار او الوصول وان لم يدع الاقرار قال في جامع الفصولين ادعى الوديعة وشهد ان المودع اقر بالايداع تقبل كفى الغصب اهـ والوكالة من العقود الغير اللازمة فالحاكم عزل وكيله متى شاع لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب المدعى عند غيبة المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امر آتسملت وجلال في بيع حصة لها في قطعة ارض وبثرفاعها الوكيل وأقبضها الثمن فبعد مدة ادعى رجل على واضح اليد المشتري من الوكيل بانه اشتراها من الموكله بعد بيعه وكيلها ويريد منازعته فيها بعد غيبته وكيلها المباشر لذلك فهل بعد ثبوت بيع وكيلها أولا بثمن المنزل وقبضها الثمن واجازتها بشهادة البينة الشرعية لا تسمع دعوى المدعى المذكور ولا بينته بذلك على فرض ثبوتها حيث كان بيعه وكيلها

١٢٦٨

٤

مطلب ادعى الوديعة
وشهد أن المودع اقر
بالايداع تقبل كفى
الغصب

سابقاً على بيعها وثابتاً بشهادة البينة الشرعية على الوجه المذكور (اجاب) اذا ثبت
واضح اليده دعاه الشراء من وكيل المالكه بتاريخ سابق على مباشرتها البيع بنفسها
لا تخلا يكون البيع الثاني نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ابن وبنت قاصرين وترك ما يورث عنه شرعاً فهل اذا كانت الزوجة وصياً على ولديها واه
رجل أجنبي أقام لها وكيلاً عنها يخلص لها مال زوجها من الدين على الناس وجعل له العشر
في جميع ما يخلصه من الدين ورضيت بذلك فخصر ابن خالته من غيبته وجعله وكيلاً
عنها في خلاص الديون التي لزوجها على الناس ورضى بالوكالة عنها وخلص الدين من
غيره مقابل لكونها تضررت باخذ الوكيل الاول العشر عما يخلصه من الدين وفي ذلك
ضرراً أيضاً على الايتام يكون لها عزل الوكيل الاول وليس لمن جعله وكيلاً عنها ولا
لوكيل المذكور معارضة لاسيما ولم يخلص الوكيل الاول شيئاً من الدين ولم يثبت شيئاً
منه (اجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالوكالة عزل وكيلها متى شئت في غير
ما تلزم فيه الوكالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلاً في اقامة دعوى على
زوجها والمحال انها بارزة للرجال وتحسن الدعوى وليست من المخدرات وزوجها لم يرض
بهذا الوكيل ولم يقبل توكيله وطلب احضارها لمجلس القاضي فهل اذا كان الأمر كما
ذكر يجاب الى احضارها بنفسها ولا يلزم توكيل الزوجة الا برضاه (اجاب) مذهب
الامام الذي جرى عليه ارباب المتون اشتراط رضا الخصم للزوم الوكالة بالخصوصة اذا
لم تكن الوكالة مخدرة ولم يغم بها عذر آخر واختاروا الفتوى بتفويضه لرأي المحاكم والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بحرة لها بيت ملك لكل منهما النصف والزوجة
المذكورة وكلت زوجها المذكور في بيع ذلك المنزل فباعه وبعد مدة أشهر توفيت
الزوجة المذكورة وطلب الورثة من الزوج المذكور ثمن نصف ذلك المنزل فاعترف
انه كان عليه دين دفعه منه والباقي كله وصرفه عليه وعليها فهل باعتراف الزوج
المذكور لا يلزمه نصف ثمن ذلك المنزل او يلزمه ويضاف الى التركة (اجاب) يعامل
الوكيل المذكور باقراره بحيث ثبت اعترافه باستهلاك الثمن يكون مضموناً عليه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثم مات المدين قبل وفائه عن ورثة
وترك ما يورث عنه شرعاً وتعذر حضور الدائن لكونه مجبوساً فوكل الدائن رجلاً في اقامة
الدعوى وفي قبض الدين وأثبت الوكيل بالوجه الشرعي وتوجهت اليمين على الاصيل
فهل اذا رفعت الدعوى لدى القاضي وحلف الاصيل اليمين الشرعية بعد سماع البينة
المعتبرة شرعاً يقضى له بالدين ويقوم مقامه الوكيل نائباً عنه في تخليص الدين له (اجاب)
اذا ثبت الدين على الميت بالبينة العادلة وحلف ربه اليمين يقضى له به ولو كلف قبضه
استمقاؤه له من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في علقائه وسافر
لجهة بعيدة ثم بعد مدة مات الموكل فوكله الوارث الغائب معه أيضاً ومضى بعد ذلك

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٦

مطلب ليس للوكيل طلب
الاجر بدون شرط اذا لم
يذكر في لا يعمل الا باجر
١٢٦٨ ٢٠

جادی الاولى

٤
١٢٦٨
مطلب يقبل قول الوكيل
بيمينه فيما صرفه حسب
الامر في حق نفى الضمان
عن نفسه

٢٥
١٢٦٨

٢٩
١٢٦٨
مطلب للوكيل تسليط
الموكل على قبض ما وجب
بعقده
رجب

١٨
١٢٦٨
مطلب قال الموكل
أمرتك بنقد وقال
الوكيل أطلقت
فالقول للأمر اذا الاصل
في الوكالة الخصوص

١٩
١٢٦٨

ثم حضر الوارث الموكل وفعل ما كان يفعله الوكيل بنفسه ثم طلب الوكيل منه أجره لما
مضى من المدة فهل اذا لم يشترط للوكيل أجره وليس ممن يؤثر مثله ولا ممن لا يعمل الا باجر
لا يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب الوكيل المذكور لطلب الاجر
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة أقاما رجلا اجنبا وكلا على قبض
ارادوا مصرف سفن مشتركة بينهما مدة ثلاث سنين وهو مشتغل باشغالهما المتعلقة بهما
المدة المذكورة ثم عملا حسابا بينهما ولم يتأخر قبله شيء من مالهما بل له زيادة فهل
يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه من مال موكله (اجاب) نعم يصدق الوكيل
المذكور بيمينه فيما صرفه بامر موكله عما بيده من مالهما في حق نفى الضمان عن نفسه
اذا ثبت الامر بالاتفاق والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية مشتركة بين جماعة وكلوا
رجلا منهم عليها وعلى ما يخرج منها وما يصرفه عليها من بذروا أجر وغير ذلك وهم غائبون
فهل اذا حضر واو اراحوا محاسبة على ما خرج وعلى ما صرف يصدق الوكيل المذكور
بيمينه فيما خرج وفيما صرفه عليها من المال المشترك حيث كان وكلا مفوضا وثبت
ذلك بالطريق الشرعي (اجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فيما قبضه وأنفقه من مال
موكله الذي بيده والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل اذا عزل نفسه من الوكالة بعد أن
أجر أرض زراعة موكله لانه فهل يملك الوكيل عزل نفسه اذا لم تكن وكالته لازمة
ومطالب الموكل من أجر لهم الوكيل باجرة أرضه حيث لم يقبضها الوكيل منهم أو يطالب
بها وكيه (اجاب) للوكيل عزل نفسه عما وكل فيه بعلم موكله اذا لم تكن الوكالة لازمة وله
تسليط الموكل على قبض ما وجب بعقده وحينئذ يكون للموكل القبض والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر بضاعة بمن معلوم ووكله ان يبيعها في بلد كذا وشرط عليه
ان لا يبيعها نسيئة فهل اذا خالف الشرط وباع نسيئة وكتب لنفسه على المشتري به صكا
لا يكون البيع نافذا ويجبر المشتري على رد البضاعة اذا كانت باقية أو قيمتها ان كان
المشتري باعها ولا يمنع من ذلك كتابة الصك (اجاب) صرحوا بان الاصل في الوكالة
الخصوص فان باع الوكيل نسيئة فقال الموكل امرتك بنقد وقال الوكيل أطلقت صدق
الأمر وبانه متى عين الأمر شيئا عين الا في مسائل ليس ما ذكر منها فلا ينفذ بيع الوكيل
المذكور نسيئة حيث نهى الموكل عن ذلك وأمره بالبيع بالثمن الحال والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة من المخدرات التي لا تتخالط الرجال بينها وبين جماعة دعوى شرعية في
طلب أجره عقار لها ولا تحسن الدعوى وتريد اقامه وكيل شرعي عنها في هذه الدعوى
فهل تمكن من ذلك بلا رضا خصمها (اجاب) ان كانت المرأة مخدرة لا تتخالط الرجال
يكون لها ان توكل في الدعوى وان لم يرض الخصم بذلك اتفقا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك عقارا اراد السفر لجهة فوكل رجلا عليه وعلى ايجاره وقبض غلته بحضرة بيعة
شرعية فهل اذا امتنع بعض المستأجرين من دفع الاجرة لا يجاب لذلك ويكون للوكيل

المذكور مطالبة بالاجرة ويجبر الممتنع على دفع الاجرة حيث كان وكيله شرعياً (اجاب)
 للوكيل باجارة عقار الغائب وقبض اجرة مطالبته المستاجر منه بالاجرة ومطالبة من استاجر
 من المالك حيث كان التوكيل بذلك ثابتاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادى
 على بكر بالغة من الاعيان المخدرات التي لا تخالط الرجال بالزوجة وهي منكوبة لمصواه
 ورفع امره للعساكم الشرعي فوكلت عنها شخصاً معيناً من اهل العلم موصوفاً بالبطانة
 والصلاح لو وثقها به فادعى قبول توكيله وقال لا ارضى بتوكيله فهل لا يعتبر رضى
 والمحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبر رضاه والمحال هذه والتقييد بوجود ذلك من الاضرار
 في لزوم الوكالة هو اختيار المتأخرين وعليه الفتوى كما صرح به في فتح القدير وغيره ومنه
 عليه ارباب المتون وتماه في الخيرية من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل
 آخر في شراء مكان بعينه بشمن معلوم من مال الموكل فاشترى الوكيل لنفسه ودفع الثمن
 من مال الموكل فهل يقع الشراء للموكل في هذه المحال لا لا (اجاب) قال في الدرر
 المختار ولو وكله بشراء شيء بعينه غير الموكل لا يشتره لنفسه ولا للموكل آخره لا ولو غيب
 غيبته حيث لم يكن مخالفاً لغير الضرر فلو اشترى بغير النقود وبخلاف مسمى الموكل له من
 الثمن وقع الشراء للموكل لخالفته امره وينعزل في ضمن المخالفة اهـ ومنه يعلم الجواب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شرى بقر في بقره مناصفة احدهما فان والآخر
 مرفوع فوكل المرفوع وكيله عنه في بيع نصف البقرة وتاجها فعند البيع والتمهل
 سأل الموكل الشريك الثاني هل البقرة حاملة أم لا فاجاب بعدم الحمل وقد صافى المال على
 عدم الحمل بثمن قليل والذي اشتراه هو الثاني المذكور وبعد مضي شهر من وقت البيع
 وضعت حملها فهل اذا باع الوكيل نصيب موكله من ذلك بالغبن الفاحش لا يكون
 البيع نافذاً (اجاب) يصح بيع الوكيل بما قل او كثر وبالعرض عند أبي
 حنيفة وخصاه بالقيمة والنقود وبه بقي فاذا تحقق الغبن الفاحش فيما باعه الوكيل
 المذكور لا يكون البيع نافذاً على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل آخر في بيع سلعة وقدر له ثمن معلوم لبيعها به فالف الوكيل وباعها بدون الثمن
 الذي عينه له الموكل وأتى به للموكل واثنى به للموكل ولم يجز البيع فهل والمحال هذه يكون
 البيع غير نافذ سيما والبيع بالغبن الفاحش بدون القيسة (اجاب) نعم لا يتقيد
 الوكيل المذكور ان كان الوافع ما هو مرسوم والله تعالى اعلم (سئل) في امر
 حصة في بيت باعها الاخ بالوكالة عنها ودفع لها ثمنها ثم ماتت بعد مدة من اخيه المذكور
 وعن زوجها ومن اخ ثمان فادعى الزوج على الاخ المذكور بان ثمن الحصة باعها له
 فأنكر دعواه فهل اذا أقرت الزوجة واعترفت قبل موتها في حال حياتها وصحتها
 بحضرة جمع من المسلمين انها قبضت الثمن من الاخ المذكور وانها لا شيء لها من
 الزوج لذلك اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا يحجب

مطاب الوكيل بشراء
 شيء بعينه لا يملك شراؤه
 لنفسه ولا للموكل آخر

ذى الحجة سنة

مطلب لا يثبت الشراء
بمجرد تصديق مدعى
الوكالة به عن المالك
بعدموته

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٤

محرم

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٢

حيث ثبت ما هو مذکور والقول لا وكيل في اتصال ما يسهل الى موكله في حق نفى
الضمان عنه ولو بعدموت الموكل لانه أمين ادعى اتصال الأمانة الى مسقطها والله تعالى
أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال مضمونها انه مقتضى الافادة عن المحكم
الشرعي فيما اذا كان شخص قبيل وفاته باع عنه وكيله شيئا من تعلقاته وقبض بعض
الثلث ولم يقبض الباقي ثم سلم بعض المبيع ولم يسلم الباقي الى المشتري فهل بعد وفاته يكون
هذا البيع نافذا ويسلم الى المشتري باقي المبيع ويصدق في كون هذا من مبيعته بتصديق
الوكيل له ويطلب منه باقي الثلث أم كيف تلزم الافادة عن ذلك (اجاب) اذا ثبت
التوكيل بالمبيع وببيع الوكيل للمشتري شرعا حال حياة الموكل يكون للمشتري تسليم باقي
المبيع بعد دفعه باقي الثلث ولا يثبت الشراء بمجرد تصديق مدعى الوكالة به عن المالك
بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار وكل رجلا في بيعها بحضرة
بينة شرعية فباعها الوكيل من رجل بثمن معلوم عينه الوكيل للموكل قبل البيع ورضي به
الموكل واثن للوكيل ببيعها به ثم باعها المشتري لرجل آخر بالثمن الذي اشتراها به فبعد
مدة من السنين أراد الموكل فسخ البيع مدعيانه بغبن فاحش فهل لا تسمع دعواه
(اجاب) حيث باع الوكيل بما عين له الموكل من الثلث لا يكون للموكل فسخ البيع بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سيف أخذ منه شخص على ان يذهب
به الى راغب ليشتريه فذهب به ومضت مدة ولم يقع بيع ولا شراء ولا تقدير ثمن ثم ظهر
السيف في يد تاجر فطلبه منه مالكه فادعى التاجر انه اشتراه من فلان فاحضر فلان فادعى
انه أخذ منه الشخص الذي استلمه من مالكه وباعه للتاجر بثمن معلوم وأكل ثمنه فلما
أخضر الشخص الاول أقر بتسليمه لذي باعه وأخذ منه مالكه لاجل التفرج ويمنع
المشتري من تسليم السيف لمالكه والحال ان السيف تزيد قيمته على هذا الثلث المعلوم
أضعا فافهل والحال هذه لا يصح البيع على الوجه المذكور ويؤثر المشتري برد السيف
لربه ويفرض ثبوت التوكيل بالمبيع بدون بيان الثلث لا يملك الوكيل البيع بالغبن
الفاحش (اجاب) قال في التنوير وشرحه وصح بيعه أي الوكيل بما قل أو كثر
وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد وبه يغني برازية اهـ ومنه يعلم جواب السؤال بفرض
تحقق وكالة البائع والافهوفصولي فللمالك ابطال بيعه مطلقا ولو يمثل القيمة والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا وكلت أباها في بيعه وقبض ثمنه فباعه بثمن معلوم من
الدراهم قبضه من المشتري ثم بعد مدة مات مجهلا فادعت الورثة انه دفع الثلث لها في حياته
وأبكرت ذلك فهل لا يقبل قول الورثة ان الميت دفع الثلث لموكلته في حياته بلا بينة شرعية
ويكون ثمن البيت المذكور مضمونا في تركه (اجاب) نعم ضمن ولا يقبل قول ورثته
انه دفعه في حياته بلا برهان لانه مجر عن تجهيل تقر في تركه الضمان فلا بد للخروج
من عهده من البيان كذا انتهى العلامة خير الدين الرملي ونقله عنه في تنقيح الحامدية

محرم سنة

١٢٦٩

٢٠

من أو أخوا الو كالة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دعوى شرعية على زوجها وهي
 ممن لا تحسن الدعوى وتريد أن توكل رجلا عنها في إقامة الدعوى والخصومة بينهما وبين
 زوجها فهل تجاب لذلك حيث كانت ممن لا تحسن الدعوى وكانت من المخدرات (اجاب)
 يشترط للزوم التوكيل بالخصومة رضا الخصم عند الامام الاعظم الا فيما استثنى ومنه
 ما اذا كان الموكل لا يحسن الدعوى بان علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان الخصومة
 بنفسه او كان مخدرة وعنه دهما لا يشترط دفع العذر المذكور يلزم التوكيل اتفاقا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لابن ابنة جانب قمع وبذر لبيعه له وياتي له بثمنه وتوجه
 به الى اسكندرية وباعه ورجع فطالبه جده بالثمن فقال له هو باق بذمة المشتري فيعدي مدين
 مات الجدة عن ابنتين و بنت فطالبوا ابن الابن بثن القمع والبذر فانكر استلام القمع
 والبذر من جده على الوجه المذكور وانكر قبض الثمن فاقامت عليه البينة باخذ القمع
 والبذر على هذا الوجه بعد انكاره لذلك بين يدي القاضي فاقتر بالاسلام والبيع وقبض
 الثمن وادعى انه دفع الثمن لجده قبل موته فهل حيث أنكر الاستلام وقبض الثمن بعدموت
 جده لا يقبل قوله انه دفع الثمن لجده حال حياته وما الحكم (اجاب) نعم لا يقبل قوله ولا
 يصدق في دعوى الدفع لجده بعد جوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في
 بيع مقدار معلوم من الفهم بثن معلوم بشهادة بيعة شرعية فباع الوكيل ما ذكر
 واوصل ثمنه لموكله فبعد مدة مات الموكل عن ورثة ومطلبوا الوكيل بثن القمع المذكور
 فادعى انه قبضه وأوصله لموكله قبل موته فهل يقبل قول الوكيل ويصدق في ذلك
 (اجاب) كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى
 الرد الوكيل والناظر وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض
 الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا بيينة كافي
 التمو برأي في حق براءة المدين اما في حق نفي الضمان عن الوكيل فيقبول قوله والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على وقف أهلى أقامت لها وكيل يدعى على رجل انه
 أخذ بعض أمان من الوقف وجعلها ملكا لنفسه بغير مسوغ شرعي ثم انها عزلت هذا
 الوكيل وأقامت عنها وكلا آخر فقال المدعى عليه لا أقبل توكل هذا الرجل فهل
 لا يسوغ له ذلك لاسيما وهو وكيل امرأة من المخدرات ولم يسبق بينه وبين المدعى عليه
 نزاع ولا خصام وهل يسوغ للحاكم الشرعي أن يقبل توكل هذا الوكيل ويسمع منه
 الدعوى ولا التفات لقول المدعى عليه بعدم قبول توكله (اجاب) لا يلزم التوكيل
 بدون رضا الخصم عند أي خيفة الا في مسائل منها ما اذا كان الموكل امرأة مخدرة والله
 تعالى أعلم (سئل) في جنيثة مشتركة بين اخوة ثلاثة تلقوها بالميراث عن أبيهم
 أرادوا تخصيصها باحد منهم بعد تقويمها وان يجروا القرعة فيها وتسكون لمن خرجت على
 اسمها فوكل كل منهم وكلا في تقويمها واجراء القرعة فتقومها الوكيل المذكورون

صفر

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٨

سنة
صفر
٢٢
١٢٦٩
ربيع الاول
٦
١١٦٩
٢٧
١٢٦٩
ربيع الثاني
٢٦
٢٢٦٩
جادی الاولی
١٣
١٢٦٩

كلما كرو خرجت القرعة باسم واحد من الموكلين واستلمها و كيله من و كيلي شر يكيه
بطريق البيع لنصيبهم ما فهل اذا كان التقويم بالغبن الفاحش وان التقويم لم يبلغ نصف
الثلث لا يكون بيع الوكيلين لو كيل الثالث صحيحا حيث كان بالغبن الفاحش (اجاب)
قد اختلف في بيع الوكيل بالغبن الفاحش والقوى على ان الوكيل لا يملك البيع
بالغبن الفاحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ابن منفرد عنه في معيشة
وحده فاحتاج البيت لعمارة فامر الاب ابنه بعمارة من ماله الخاص به وان جميع
ما يصرفه يكون ديناً على ابيه له فصرف قدر ما ملو ما بموجب قاعة بيده ثم مات الاب قبل
دفع الدين لابنه فاراد الابن الرجوع على تركه الاب فغضبه باقى الورثة متعللين بان الاب
لم ياذن له بالعمارة فهل اذا كان الاذن ثابتاً بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون له
الرجوع على تركه ابيه بما صرفه باذنه ولا عبرة بتعللهم المذكور (اجاب) للابن
المذكور الرجوع بما أنفق في عمارة البيت باذنه ليرجع عليه حيث ثبت الاتفاق
والاذن به على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء
بضائع تجارية له واستمر على ذلك مدة من الزمان وبعد ذلك عزله من التوكيل واقام غيره
وكيله عنه في ذلك واستلام البضاعة التي اشتراها وكيله المعزول حال قيام وكالته فاستلم
الوكيل الثاني من الوكيل الاول المعزول بالطوع البضاعة المذكور فوارسلها المستلم
المذكور لموكله وبعد ان استولى عليها الموكل وحازها وتصرف فيها اقر الوكيل المعزول
على موكله بعد عزله بان هذه البضاعة لموكلى فلان وهو غير الموكل الذي عزله فهل
لا يقبل اقرار الوكيل المعزول بعد عزله على موكله لاسماع علمه بوضع يد المقر
عليه عليها وتصرفه فيما اقر به هذا المعزول (اجاب) لا يسرى اقرار الوكيل والحال هذه
على موكله والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن مورثهم باع بعضهم
نصيبه ونصيب باقي الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
بقوله للبائع انه لا يساوى الا كذا وكذا ثم بعد ذلك ظهر للبائع انه مغبون ومغرور في
المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بقول أهل الخبرة يكون البيع
فاسداً ويجبر المشتري على رد المبيع لئلا كره (اجاب) لا يملك الوكيل بالبيع البيع
بالغبن الفاحش على المفتي به ومن باع مملكته بنفسه بالغبن الفاحش والتغرير يكون له
فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها في شراء نصف جاموسة
معينة بثمن معلوم نقدته له فاشتري لها ما ذكر بالثمن المعلوم وبعد مدة تشاجر مع صاحب
النصف الآخر وقال له نزلت لئلا ن نصف الجاموسة نزولاً لشرعيها يعني الذي اشتراه
لاخته فهل لا ينفذ تصرفه فيه لابهية ولا غيرها كاقالة بدون اذن اخته واجازتها (اجاب)
لا يملك الاخ المذكور الوكيل بالشراء التصرف في ملك اخته بهية او نحوها كاقالة بدون
اذنها وفي رد المحتار من الاقالة عن جامع الفتاوى الوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف

الوكيل بالشراء يستوى ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده اه والله تعالى اعلم
 (سئل) في بنت بالغة اقامت لها رجلا وكيلها عنها في اخذ ما يخصها من تركه والدها
 واشهدت بينة على وكالتها فهل وكالتها صحيحة حيث انها بالقول وكيلها المحاسبة واخذ
 ما يخصها من التركة (اجاب) للبالغة الرشيدة توكيل من شاعت في استغلاص ما يخصها
 من تركه والدها ولو وكيلها في ذلك المطالبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وابن منها وامه وترك ما يورث عنه شرعاً ماتت امه وانحصر ميراثها في بنتها
 وابن ابنتها ثم ماتت البنت وانحصر ميراثها في ولدها ثم مات ذلك الولد عن زوجته وابنتها
 القاصر منه ولم تقسم تركة كل عن ذكر فاقام القاضي ام القاصر وصياً عليه بالطريق
 الشرعي ثم بعد ذلك وكالت الوصي المذكور رجلاً في استغلاص ما يخصها وولدها
 من تركه زوجها بالوجه الشرعي توكيلاً مطلقاً شرعياً مفضلاً رايه وقوله وفعله
 به عمل ما فيه المصلحة لمجتها وولدها القاصر بموجب حجة شرعية مشمولة بتختم قاضي
 ناحيتهم فهل اذا ثبت الوكيل المذكور الوكالة بالوجه الشرعي يكون له الخاصة
 فيما ذكر واستغلاص حق الوصي وولدها (اجاب) للوكيل فعل ما وكل فيه بقدر
 ثبوت وكالته حيث لا مانع والوكيل يقبض العين لا يملك الخصومة اتفاقاً وواقعته تعالى
 اعلم (سئل) في ورثة بالغين عيّنوا مبلغاً من الدراهم نفقة ارقاء مورثهم واثباته
 كل شهر وسلموه لزوجته ومورثهم وأذنوها بصرفه على الارقاء والاتباع واستمروا لذلك
 يدفعون لها هذا المبلغ كل شهر وياذنونها بصرفه مدة أشهر فلما أرادوا قسمة التركة
 طلبوا خصم ما دفعوه للزوجة المذكورة على الوجه المسمور من حصتها من التركة فهل
 لا يكون لهم ذلك حيث كانت ما ذنوه من قبلهم بصرفه على الارقاء والاتباع (اجاب) نعم
 لا يكون لهم ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى آخر جانيماً من القمع
 وأمره ان يبيعه ويدفع عنه لرجل آخر بحضرة بينة شرعية فباع المأمور القمع ودفع الثمن
 للرجل الآخر المذكور حكم أمر رب المال ثم بعد ذلك ضاع الثمن من يده ويريد رب المال
 الرجوع على المأمور بالثمن فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت بالينة الشرعية
 انه أمره بالتسليم للرجل الآخر وسلمه له ومنع من معارضة في ذلك (اجاب) لا ضمان
 على المأمور اذا لم يثبت عليه التعدي فليس للأمر المذكور تضمين المأمور ما أمر به
 للآخر حيث ثبت الامر بذلك والقول للمأمور في ذلك يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل وكل آخر في بيع متاع له والحال ان الموكل المذكور مجنون جنوناً تاماً بالينة
 الشرعية فهل اذا كان جنون الموكل المذكور ثابتاً بالينة يكون توكيله في بيع
 (اجاب) لا ينفذ بيع الوكيل المذكور اذا تحقق جنون الموكل وقت التوكيل
 بل صرحوا بانزال الوكيل بجنونه كجنون الوكيل مطبقاً وان لم يعلم إلا بجنونه
 حكماً وحينه فلا ينفذ تصرف الوكيل بعد بطلان الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٨ ١٢٦٩

جادی الثانية

١٩ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

شعبان

٢٢ ١٢٦٩

رمضان

٤ ١٢١٩

مطلب يفرض الوكيل
 بجنون الموكل بجنونه
 مطبقاً وان لم يعلم إلا بجنونه

رجل

رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم سافر المقرض الى بلده وحضر عنده رجل وادعى انه وكيل رب الدراهم في قبض بدلها فاخذ بدل الدراهم بحضرة بيته شرعية ثم بعد مدة رجع المقرض الى بلد المقرض فطلب المقرض الدراهم التي له فادعى انه دفع بدلها وكيله في القبض فلم يصدق برب الدراهم على تو كيله بذلك واخذها منه فهل والحال هذه اذا لم تثبت الوكالة بالبيضة الشرعية في قبضه بدل الدراهم لموكله يكون للمقرض اخذ دراهمه ممن دفعها له (اجاب) في التنوير وشرحه من الوكالة بالخصوصية والقبض ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيها ونعمت والامر الغريم يدفع الدين اليه أي الغائب ثانيا لفساد الادعاء بكاره مع يمينه ورجع الغريم به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله وان ضاع لا الا اذا ضمنه عند الدفع بقدر ما اخذه الدائن ثانيا لا ما اخذه الوكيل لانه امانة لا تجوز بها الكفالة او قال له قبضت منك على أني ابرأتك من الدين وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكيل كالة ودفع له على زعمه الوكيل فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه لموكله صدق الوكيل بخلافه أي في صورة عدم ضمانه اه باختصار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم لشترى بها ربها جاموسة فاشترى بها له الثمن المذكور ووقبضها الموكل وأعجبته في أثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله وماتت فهل تكون الكفالة على المشتري له ولا يلزم الوكيل ولا البائع ضمان شيء (اجاب) ليس للموكل والحال هذه تضمين الوكيل ولا الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية وكل آخر في بيعها فاستولى عليها رجل من الوكيل بدعوى ان له ديناً على موكله ودفعها اليه اسرجي لبيعهها واخذ منها من أصل دينه فهل اذا كان الوكيل وكيلاً خاصاً في بيعها لموكله فقط ولم يعترف له بدعواه لا يكون للمدعي منازعة الوكيل المذكور ولا عبرة بدعواه المذكور من غير ثبوتها بوجه شرعي ويكون للوكيل نزعها واخذها من يد الياسرجي أو غيره (اجاب) لو كبل مالك الامة المذكور نزعها وبيعها بما عين له من الثمن وبيع الغريم الموكل معارضة الوكيل في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض ادعى عليه رجل بدعوى فلم يستطع ان يخاصمه لمسا به من المرض الذي يمنعه من الخصومة وأراد المريض المدعي عليه ان يقيم وكيلاً عن نفسه فهل يسوغ له ان يوكل ولا يمنع شرعاً من التوكيل (اجاب) يصح التوكيل بالخصوصية في حقوق العباد برضا الخصم عند أبي حنيفة لعذر ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس المحكم بقديمه سواء كان مدعياً أو مدعى عليه فلا يتوقف لزوم التوكيل حينئذ على رضاه فاذا كان المريض المذكور لا يمكنه حضور مجلس القاضي بقديمه يكون له التوكيل بالخصوصية وارضى الخصم بالتوكيل

٧
مطلب ادعى الوكالة
بقبض الدين فصدقه
الغريم أمر بالدفع اليه
فلو وجد الموكل ولم تثبت
رجوع دينه على الغريم
وفي رجوع الغريم على
المدفوع اليه تفصيل

١٢٦٩

١٤ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

٤٨ ١١٦٩

محرم سنة

اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر إلى جهة بعيدة فامر زوج ابنته بالسكنى مع بعض أولاده وزوجته تبرعاً منه وأمره ببناء بيت مقرب له والصرف عليه وعلى زوجته من ماله الخاص به ووكاله وكالة مفوضة بمحضرة بينة شرعية فبنى البيت وصرف على الزوجة مدة فهل إذا مات الموكل في غيبته قبل محاسبة الوكيل وأخذ ماصرفه يكون له الرجوع بدينه الذي صرفه على البيت والزوجة على تركه الموكل ولا يلزم الوكيل أجرة السكنى في عقار الموكل مدة حياته إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للأمور بالاتفاق على الزوجة وفي عمارة المنزل من ماله الرجوع في تركه إلا ترمي أنفقته في ذلك حيث ثبت الأمر بذلك والاتفاق ولا أجر عليه والمحال هذه وإن لم يشترط الرجوع على الصحيح كما في رد المحتار من النفقة عن الخاوية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خربة أمر رجلاً ببنائها شريحة ووكاله مفوضة وأذنه بالصرف عليهما من ماله وبشراء جميع ما تحتاجه من الآجر والاختشاب والحجارة والألوان اللازمة لادارتها ففعل كما أمره حتى دارت ثم أجرة ماله مدة الإدارة في كل سنة والآن حصل بينهما مشاجرة فأنكر بها الإذن للمستأجر بشراء الحجارة التي تدور لأخراج الشبرج فهل لا يجب لذلك حيث كان الإذن بالبناء وبشراء ما هو لازم لها من حجارة واختشاب وأجر ثابته ويكون للأذن محاسبة الإذن على جميع ماصرفه وأنفقته في عمارتها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) حيث كان الإذن بالعمارة على الوجه المستطور ثابته بالوجه الشرعي يكون للأمور بها الرجوع على الآخر بما تحقق أنه صرفه في العمارة المأذون به وإن لم يصرح بشرط الرجوع على المصحح من القوانين في الأمر بالعمارة من مال المأمور بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات المجاورة شرعاً مدة ثم مات الموكل عن وريثة وترك ما يورث عنه شرفه هل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما قبضه وصرفه في شؤون الموكل حال حياته (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه في حق برأه ذمته بما بيده من المال المأمور به اتفاقه حيث لم يكن خائناً ولا يكذبه الظاهر فيما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر لبيع داره بثلثين المثل فباعها الوكيل بثلثين فأحش فهل لا يكون البيع صحيحاً حيث قال له الموكل بثلثين المثل فخالف أم موكله (أجاب) نعم لا يجوز هذا البيع والمحال ما ذكر اتفاقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر دعوى شرعية والمدعى عليه لم يعرف اللسان العربي فهل إذا أودا المدعى عليه أن يوكل رجلاً في الدعوى عنه يجب لذلك (أجاب) الوكالة بالخصوص لا تلزم إلا رضا الخصم على قول الإمام إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس المحكم بقدمه أو غائباً مدة سفر أو مريداً أو مخدراً لم تخاطب الرجال أو مجوساً من غير حاكم هذه الخصوصية ولا يحسن الدعوى بان علم القاضي أن الموكل عاجز عن بيان الخصوصية

١٤
مطلب للأمور بالعمارة
والانفاق من ماله
الرجوع وإن لم يشترطه
على الصحيح

١٩
١٢٧٠

ربيع الأول

١
١٢٧٠

١٢
٢٢٧٠

٣٠
١٢٧٠

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٣٠

جاء الاولى

بنفسه كما في الذر وحواشييه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتركين في تجارة
والمال لهما مشترك مناصفة ثم مات أحدهما عن ورثة وجب جميع المال المشترك بيده
فضبط للمال المشترك القاضي بتلك الجهة التي مات فيها أحد الشريكين فوكل الشريك
الثاني رجلا آخر وكالة مفوضة في أخذ ما يخصه من المال المشترك وقبل الوكيل الوكالة
وسافر الموكل الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر فهل اذا ثبت التوكيل بالوجه الشرعي
يكون للوكيل أخذ ما ثبت لموكله من المال المشترك بحضور ورثة الشريك ورضاهم
بوكله الوكيل المذكور (اجاب) لا وكيل بالقبض قبض ما وكل فيه بالوجه الشرعي
حيث ثبتت وكالته ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة مفوضة
في جميع تعلقاته من بيع وشراء وغير ذلك من جميع التصرفات الشرعية بموجب وثيقة
بذلك فتصرف الوكيل مدة ثم بعد ذلك تحاسب مع الوكيل وسلمه ماله الذي بيده
وكتب له سند بخطه وختمه بالتعاليص والآن يجهد الموكل بعض أشياء سلمها له
الوكيل فهل يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرفه وقبضه وفيما سلمه للموكل من
ماله ولا عبرة بمعهوده (اجاب) الوكيل امين فيقبل قوله بيمينه فيما بيده من مال الموكل
في حق براءة ذمته حيث لم يكن خائفاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع
سلعة دفعها اليه باجها له بثمن معلوم ودفعه لموكله ثم ادعى الموكل على وكيله ان
مادفعه له من البضاعة أكثر مما باعه ويريد بذلك تضمينه الزيادة فانكر الوكيل وذكروا
أنه لم يأخذ منه الا القدر الذي باعه ولا يئنة للموكل على دعواه المذكورة فهل لا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويقبل قول الوكيل بيمينه في عدم أخذ الزائد
سيما وهو امين (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الموكل المجردة عن الاثبات شرعا ويقبل
قول الوكيل بيمينه في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة اشترت المرأة المذكورة دارا خربة وأذنت لزوجها المزدكوران يصرف على
عمارتها من مال نفسه ويرجع عليهم المصارف في العمارة وذلك على يد بيعة شرعية من
المسلمين فهل اذا ثبت ما ذكر يكون له مطالبته بالمصارف على العمارة ويجاب
لذلك شرعا (اجاب) نعم يجاب لذلك اذا ثبت ما هو مسطور بالسؤال بل وان لم يشترط
الرجوع على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقام آخر وكيلاً على زراعته
ولو اقره بما يجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون واذنه بالتصرف والبيع والاخذ
والاعطاء وكالة مفوضة مدة سفره ثم بعد ذلك حضر واتهم فيما اذن فيه فهل لا يجاب
لذلك ويصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكله (اجاب)
يقبل قول الوكيل بيمينه فيما بيده من مال الموكل في حق براءة ذمته حيث لم يكن
خائفاً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت عتيقها لصرف على بيتها من كسوة
وغيرها من مالها الذي بيده فصرفت على بيتها قدر ما علموا من الدراهم فهل والحال هذه

يكون الوكيل أميناً يصدق فيه ما صرفه على بيت موكلته من ماله الذي يدهم حيث
لم يكذبه الظاهر (أجاب) يصدق الوكيل فيما صرفه من مال موكلته بيمينه حيث
لم يكن خائناً ولم يكذبه الظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخو على حفظ
انتهى عشرة نخلة يحفظها وبسته فلنمرها ثم غاب الموكل في جهة لا يعلم مكانه فادعى رجل
ان النخل ملكه في غيبة الموكل وأراد نزعه من الوكيل فهل لا يجب لذلك ولا يسمع
دعوى ذلك المدعى على الوكيل في غيبة الموكل ولا يجبر الوكيل على احضار الموكل ولا
ترفع يده عن النخل المذكور مادام الموكل غائباً (أجاب) صرحوا بان وكيل الحق
لا يملك الخصومة فلا تسمع الدعوى عليه حيث تحقق انه كذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دار اخيه امر رجلاً آخر بعمارتها والصرف عليها فيما تحتاجه من طوبى
واخشاب من ماله على ان يسكن فيها بعد العمارة ويرجع عايشه بما صرفه في بيعه تعبيره
لهما بذنه والصرف عليها من سكنها فهل اذا كان الاذن ثابتاً وصرف عليها قدر ما من
الدرهم معلوماً يكون له الرجوع بما صرفه وانفقته في عمارتها اذا ثبت ما ذكر بالظن
الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من المالك للرجل المذكور بالعمارة
ليرجع وثبت صرفه لمقدار معلوم حسب الاذن يكون له الرجوع به قولاً واحداً حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ورثت حصه في عقار عن مورثها وكلت رجلاً
في بيعها فباعها بثمن معلوم ولم يدفعه لموكلته وماتت عن ورثة طابوا وكيلاها بثن الخمسة
فادعى انه بعد البيع أودعه عند رجل فهل والحال هذه يؤمر الوكيل بقبضه عن اودعه
عنده ويدفعه لورثة المرأة المذكورة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور والحال هذه
بتسليم الثمن الى وورثته موكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية هربته
وله وكيل امره بالبحث عنها واحضارها عن هي تحت يده فبحث الوكيل عنها في جهة
فوجدها تحت يد رجل فطلب الوكيل نزعها واخذها عن هي تحت يده فماتت من
تسليمها له وانكر كونها له لكان موكله فهل اذا كان الوكيل مأموراً بالخاصة والتدبير
بها على من هي تحت يده وأقام الوكيل البرهان بملك موكله لها على يد الحاكم الشرعي
يحكم له بأخذها وترفع يد المذكور المذكور والله هذه (أجاب) اذا ثبت للرجل
المذكور كالتسليم بالخصومة عن المالك ضمن الدعوى الصحيحة وأثبت ملكه
للجارية المذكورة بالوجه الشرعي يحكم لئلا يلبسها ويكون للوكيل قبضها من هي
حيث كان وكيلاً بالقبض أيضاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة على رجل
حصل في بعض أمانه كنه خلل فوكلت رجلاً بعه اذنه فصرف من أصل الاصل
قائمة بيده وصدقه فيما صرفه وكنت له بذلك سنداً شرعياً بهذا الحساب
نحو سنتين تريد نقص ما صرفه فهل لا يجب لذلك شرعاً وصدق الوكيل
(أجاب) يصدق الوكيل فيما صرفه في عمارة الوقف المذكور من بيعه

سنة	رجب
١٢٧٠	٢٨
	شعبان
١٢٧٠	٣
	مطلب وكيل الحفظ
	لا يملك الخصومة
١٢٧٠	١٨
	رمضان
١٢٧٠	٧
١٢٧٠	١٠
١٢٧٠	١٤

ظاهر الحال يوجد تصديق الموكل الوكيل فيما صرحه ليس له معارضته بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه دراهم يشتري بها جاه وسته فاشترى لها
بالتن المذكور وقبضها الموكل وأعجبه في أثناء الليل حصل لها آفة سماوية من الله
وماتت فلما رآها الموكل ميتة قبض على الوكيل وقهره على أن يلتزم بنصف ثمنها فامتنع
الوكيل وتنازع معه من الصباح إلى العصر وخوفه بالضرب فلما تبين ذلك منه قال له
مثل ما تعرف عمل لانه في بلد خلاف باده ولو امتنع لضرب لان أهل بلد الموكل كانوا
حاضرين والوكيل منفرد غير يب من هذه البلدة فيمنع كتمه واعليه نصف الثمن فهل
والحال هذه تكون هالكه على الموكل والكتابة التي كتبت باطلا ولا يلزم الوكيل ولا
البائع ضمان شيء في هذه الحال (أجاب) لا يلزم الوكيل بشيء مما ذكره والحال هذه
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ترافعا إلى القاضي في أرض
زراعة أحدهما بطريق الوكالة عن أخيه فبعد ظهور الحق وقبل الحكم به دعاها
القاضي إلى الصلح في غيبة الموكل ثم ان الموكل لم يرض بهذا الصلح ونقض ما فعله الوكيل
وقال لهما التما وكنته لجر د الخاصمة فعزله وقام بنفسه فظهر عليه الحق أيضا ثم رجع يطلب
الصلح مدعيانه لازم وعدم رضاه أو لا غير ناقض فهل حيث كان وكيله بالخصومة فقط
ونسخ الموكل صلحه ولم يرض به لا يكون هذا الصلح لازما ولا يملك الوكيل المذكور
على موكله بدون اجازة منه (أجاب) وكيل الخصومة لا يملك الصلح كما هو منصوص
فاذا وقع الصلح منه كان موقوفا على اجازة الموكل فان رده ارتد لانه والحال هذه فضولي
فيه ويبعد رده من الموكل لا يكون له الزام الخصم عوجه والله تعالى أعلم (سئل) في
متداعيين في حدود أرض أحدهما أصيل والثاني وكيل فهل اذا حضر ابين يدي
الحاكم الشرعي وقال قائل ان هذه الدعوى لا تسمع في وجهه الوكيل الشرعي لا يسوغ له
ذلك لانه سد لباب التوكيل المجمع عليه ومخالفة الاجماع اثم كبير (أجاب) التوكيل
بالخصومة سائغ شرعا لا قائل بعدم جوازها انما الخلاف في لزومه بغير رضا الخصم قال الامام
يشترط على رضاه الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة سفر أو مريدا له أو مخدرا لم تخالط
الرجال أو حائضا أو نفساء والحاكم بالمسجد اذا لم يرض الخصم بالتأخير أو محبوسا من غير
حكم هذه الخصومة أو لا يحسن الدعوى أي فيلزم التوكيل من غير رضا الخصم وجوزاه
بلا رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتاني وصححه في
النهاية والختار للفتوى تفويضا للحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده
أطبان أميرية ادعى عليه رجل بانه يستحقها فأقام المدعى عليه ولده وكى لانه في
الخصومة فتنازع الوكيل معه وصالحه على ثلثها بعد اقرار المدعى بحضرة بينة بانه
لاحق له فيها وكذا والده من قبله فهل اذا ثبت الاقرار المذكور وقبل الصلح بالوجه
الشرعي يكون الحق فيها الواضع اليد عليها ولا عبرة بالصلح الواقع من الوكيل حيث كان

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٨

مطالب وكيل الخصومة

لا يملك الصلح فيرتد بحد

الموكل

ذي القعدة

١٧٠

١٠

وكيل في المخصوصة (أجاب) صرح علماؤنا بان وكيل المخصوصة لا يملك الصلح
اجماعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها قدرا معلوما من الدراهم ووكيلة
بان يشتري لها بها مكانا مينا فهل اذا اشتراه لنفسه بالقدر المذكور من مالها وكتب الحجة
نفسه لا يقع الشراء له ويكون لها بمقتضى التوكيل المذكور الثابت بشهادة البينة
الشرعية (أجاب) الوكيل بشرأشئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه عند غيبة الموكل
مالم يخالف الموكل فيما عينه له فان خافه انعزل عن الوكالة ضمنا ووقع الشراء والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم يشتري له بها اقنية
من المحروسة ووكيله في ذلك وكالة منووضة فاشتري الوكيل له الاقنية كما امره الموكل
ووضعهما بعد الحزم في مركب حسب امره مع اقنيته فبعد ان سافر في البحر نحو يومين وهو
في المركب سرق اللصوص بعض الاقنية ليلا من اقنية الوكيل والموكل من غير تعد
وتفريط منه فهل اذا اراد الموكل الزام الوكيل بما ضاع من اقنيته لا يجاب لذلك بل
تضيع على ربه لا سيما وهنالك بينة تشهد بالسرقه المذكورة (أجاب) نعم لانه ان
على الوكيل المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين وكل واحد في صرف مبالغ معلوم من الدراهم في عمارة منزل لهما من مالهما فصار
الوكيل المذكور يصرف ذلك المبلغ المذكور على عمارة المنزل المذكور وحكم امر موكله
فهو والحال هذه يصدق الوكيل المذكور بيمينه فيما صرّفه من مال موكله على عمارة
المنزل حيث لم يكذب به ظاهر الحال (أجاب) الوكيل أمين فيما بيده من مال الموكل فيقبل
قوله بيمينه في صرف ما أمر به من مال موكله اذا لم يكذب فيه الظاهر ولم يكن خائفا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل واخوته الشقيقة يملكان نخيلا بالارث عن امهم فباع
الرجل المذكور حصته وحصته اخوته بعد افراز كل حصه وتهديد هالرجل اجنبي بقدر
معلوم من الدواهم وأذنت الاخت لاختها في بيع حصتها واجازته ووضع يده المشتري
على الحصتين اثنتين وعشرين سنة ثم بعد موت اخيه تاريد الا ان منازعة المشتري في
حصتها فهل اذا ثبت الاذن والاجازة منها يكون البيع صحيحا فاذا وليس لهما معارضة
المشتري والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي توكيل الاخت لاختها في
بيع حصتها المذكورة نفذ عليها ذلك اذا كان البيع بمثل القيمة حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة سافرت الى بلدة معلومة وتركت دارها وبعض امتعة
تملكها في الدار المذكورة من نحاس وفراش وغيره تحت يد رجل أمين ووكيلة في حفظ
ما ذكر الى ان تحضر من غيبته المذكورة فلما سافرت المرأة المذكورة ارادت تزوجه
ابنها الغائب ان تأخذ الدار المذكورة كدرة بما فيها من النحاس والفراش وغيره من يد الوكيل
المذكور كدور بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث لم يكن لزوجها الاين
فيه حق ولا ملك ولا شبهة ملك وليس لها المخصوصة مع الرجل المذكور في ذلك حيث

١٢٧٠

١٨

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

ربيع الثاني

١٢٧١

١٢

جمادى الاولى

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٦

جادی الاولی سنة

٢٥ ١٢٧١

كانت وكالة الرجل المذکور ثابتة بالبیعة الشرعية لمحض ما ذکر الى ان تحضر المرأة
 المالكة لذلك من غيبتها (أجاب) نعم ليس لزوجة ابن المالكة انتزاع ما تملكه
 ام زوجها من يدوكيها بالمحفظ بدون وجه شرعي واذا أرادت الدهوي على الوكيل
 المذکور بما في يده مع ثبوت وكالة بالتحفظ عن الغائبة لا تجمع دعواها عليه اذ وكيل
 المحفظ لا يملك الخصومة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ناظرة صلى وقف ومسحقة له
 بمفردها بعد الخيرات وكلت رجلا في قبض ربيع الوقف وصرفه على خيرات الواقف على
 حكم شرطه قبض الوكيل المذکور الربيع وصرفه على حكم أمر موكلته وصار على ذلك مدة
 من السنين فهل والحال هذه اذا اتهمته في شيء مما صرفه على حكم أمرها له يكون القول
 قول الوكيل المذکور ويصدق فيه بيمينه اذ لم يكذب ظاهر الحال (أجاب) يقبل
 قول الوكيل المذکور بيمينه في مقدار ما صرفه في خيرات الواقف على حسب أمر موكلته
 اذ لم يكن خائنا ولم يكذب الظاهر فليتنق الله ربه اذا الحساب أمامه والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة من الخدرا ت أقامت معتق زوجها وكيلها على بيتها وعلى ما يصرف فيه وما
 تحتاجه من الماء كل والمشرى والملبس وغير ذلك واذنته بالتصرف والبيع والاخذ
 والاعطاء وكالة مفروضة مدة من السنين والآن خرج من عندها فاتهمته فيما اذنته فيه
 وتريد أن تحاسبه فهل يصدق الوكيل بيمينه في جميع ما صرفه وما قبضه من مال موكلته
 (أجاب) الوكيل اذا لم يكن خائنا يقبل قوله بيمينه في مقدار ما صرفه مما بيده من مال موكلته
 حسب أمره اذ لم يكذب الظاهر والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده
 البالغ وطيه دين فباع أحد الأولاد بطريق الوكالة عن باقي اخوته وبالمباشرة عن نفسه
 جانباً من التخييل المتروك عن أبيهم لا تخبر شمن معلوم ودفعه في دين الابن باطلا عنهم
 واخذهم وكتب للمشتري حجة الشراء على يد قاضي بلدهم وصار يتنفع المشتري بالتخييل احدى
 عشرة سنة والآن قال بعض الأولاد اني لم أوكل أخى ويريد ابطال البيع فهل اذا شهدت
 عليهم البيعة الشرعية بالتوكيل لأخيهم بالبيع عنهم لو فاء دين أبيهم الثابت لأخيه
 بانكارهم ويكون الحق للمشتري في التخييل المذکور (أجاب) نعم لأخيه بالانكار اذا
 ثبت التوكيل بالبيع بالوجه الشرعي والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 تملك نخيلا وكلت رجلا أجنبيا في بيع ثمره دون التخييل فباع الوكيل الثمر والتخييل جميعا
 فهل يكون بيع التخييل المذکور موقوفا على اجازة المالكة حيث لم يكن وكيلها عنها في
 بيع التخييل ولادين عليها ولم تجز البيع ويكون البيع غير نافذ (أجاب) اذا كان التوكيل
 خاصا ببيع الثمر ولم يكن الرجل المذکور وكيلها في بيع التخييل لا ينفذ بيعه لما لم يوكّل فيه
 ويكون موقوفا على اجازة الموكلة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال اخوة يملكون
 ساقية ولهم أطيان زراعة أميرية فوكلوا رجلا في بيع الساقية والاسقاط في الأطيان
 لرجل آخر فباع الوكيل الساقية له بشمن معلوم واسقط وترك له باختياره الحق من

شعبان

٦ ١٢٧١

ذی الحجة

٣٠ ١٢٧١

صفر

٥ ١٢٧٢

الارض باعظ البيع في مقابلة مبلغ مائة لوم من الدراهم منذ خمس وعشرين سنة بموجب
 حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون ثم مات المشتري عن اولاده فوضعوا ايديهم على
 ماتر كه مورثهم من الارض والساقية فطلب الاخوة الآن منازعة ورثة المشتري
 وابطال البيع والاسقاط متعلين بانهم كانوا قصر اوقت التوكيل فانكر ورثة
 المشتري دعواهم فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية أنهم كانوا بالغين وقت توكيلهم وانهم
 وكلوا في البيع والاسقاط لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ولا عبرة بتعليلهم
 اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي أن الموكلين المذكورين كانوا بالغين
 وقت التوكيل بالبيع والاسقاط لا يكون لهم ابطال ما ذكر حيث استوفى شرائط الصحة
 وال لزوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب في جهة
 معلومة فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا وكل الاخ زوجته في اخذ
 ما يخصه من تركه اخيه وأرسل لها حجة شرعية ثابتة المضمون بالتوكيل وانبت المرأة
 ذلك يقضى لها باخذ نصيب زوجها من تركه اخيه الميت (اجاب) نعم يكون للزوجة
 المذكورة اخذ ما وكت بقبضه من تركه مورث زوجها اذا تحقق ذلك بطريق شرعي
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة هي وابنتها البالغة وابنها البالغ يملكون
 دارا بطريق الاوث وكلوا رجلا في بيعها الرجل آخر فباعها الوكيل للرجل المذكور ضمن
 معلوم قبضه منه ثم بعد ذلك اخذ الوكيل عن الدار واشترى به القشة ليتجر فيها فاجبر فيها
 نخسر واراد الوكيل بعد الخسران محاسبة ارباب الدار على الخسارة فهل لا يكون له ذلك
 حيث لم ياذنوا له بالتجارة ولم يشار كونه فيها ويحجر على رد الدراهم كلها لا اربابها (اجاب)
 اذا لم يثبت اذن الموكلين المذكورين للرجل المذكور بالتجارة فيه اهو عنده من ثمن
 الدار لا يكون له شراء تلك القشة فان فعل كان ضامنا ويؤثر بدفع مثله لا يابى
 وليس له محاسبتهم على ما خسره وال حال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له املاك وكل رجلا وكالة مفوضة لرايه في اجارتها وقبض اجرتها ففعل الوكيل
 المذكور للاملاك المذكور كورة جابيا من طرفه بتفويض الموكل له في ذلك فاجبر الوكيل
 المذكور قطعة ارض زراعة منها للرجل باجرة معلومة مسانحة ودفع المستاجر بعض الاجرة
 للوكيل وبعضها للاملاك المذكور باذن الوكيل ثم عزل الجاني وانكر هو والوكيل
 بعض ما دفعه للمستاجر المذكور فهل اذا ثبت دفع المستاجر لهما الاجرة بالبينة الشرعية
 لا يطالب بهما ثانيا وتكون ذمته بريئة مما دفعه لهما (اجاب) اذا ثبت المستاجر المذكور
 دفع الاجرة لمن له ولاية قبضها بطريق شرعي لا يطالب بهما ثانيا والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لا تحرفه فكل المدير رجلا لبيع جاريته التي لم تكن ام ولد له ويدفع الدين
 الثابت على موكله من ثمن افباع الجارية المذكورة باكثر من مقداره فادفع الدين
 ويريد الوكيل اخذ ما زاد عن الدين من ثمن الجارية لنفسه فهل يؤمر بدفع ما زاد

٢٠

١٢٧٢

ربيع الثاني

٢٨

١٢٧٢

جمادى الاولى

١٤

١٢٧٢

جمادى الثانية

٦

١٢٧٢

سنة

رجب

١٢٧٢

٣

جبراعنه ولا يطيب له أخذه لنفسه حيث كان البيع المذكور على ملك مالكها
(أجاب) إذا كانت تلك المجارية باقية على ملك المدين إلى أن باعها الوكيل بطريق
الوكالة عنه ودفع من ثمنها دين الموكل حسب أمره وبقي منه شيء بيد الوكيل يؤمر الوكيل
بدفع ما بقي من ثمنها إلى ربه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون نصف
ساقية بقرية من قرى مصر فوكلوا عنهم وكيلًا في بيع نصف الساقية المذكورة لغيتهم
عن القرية التي بها الساقية المرقومة فباع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
بالغبن الفاحش وقبض ثمنه فهل لا ينفذ بيع الوكيل المذكور نصف الساقية المذكورة
بالغبن الفاحش ويقضى شرعا برده نصف الساقية المذكورة للموكلين المذكورين حيث كان
يبيع الوكيل بالغبن الفاحش ولم يحصل من الموكلين المذكورين رضا بالبيع على الوجه
المرقوم بعد وقوعه من الوكيل (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الوكيل والمحال ما ذكره الله تعالى
أعلم (سئل) في رجل وكل وكيلًا وكلا وكالة مفوضة في تخليص دين له على آخر فأراد الوكيل أن
يسافر إلى جهة فوكل الوكيل وكيلًا آخر في تخليص الدين المذكور فخلص الوكيل
الثاني الدين من المدين ودفعه لموكله بعد حضوره من غيبته فهل والمحال هذه إذا ثبت
كل من التوكيل الأول والثاني بالبنية الشرعية يبرأ المدين بدفع الدين للوكيل
الثاني ويصدق الوكيل الثاني في دفع الدين للوكيل الأول بيمينه (أجاب) الوكيل
لا يوكل إلا بأذن أمره والتفويض إلى رأيه كالأذن كما إذا قال له اعمل برأيك فإذا كان
الوكيل الأول مفوضًا إليه من قبل الموكل فوكل آخر في قبض الدين فدفع المدين إلى
الثاني برئ من الدين إذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة
ميت بلغ وكلا رجلا في استئلاص ما خضعهم من تركته مورثهم من هي تحت يده
فاستخلص الوكيل ذلك ودفعه لموكله ثم بعد ذلك أنكروا أخذه من يد الوكيل
المذكور فهل يكون القول قول الوكيل بيمينه في دفع ما وكاوه في استخلاصه من هي
تحت يده لهم (أجاب) إذا كان القبض ثابتًا بيمينه أو أقرار من الموكلين وإنما المنكر هو
الدفع إليهم من قبل الوكيل فالقول قوله فيه بيمينه سواء كان وكيلًا بقبض دين أو عين
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلاً وكالة مفوضة في استخلاص ما يخصها من
ميراث زوجها من هو تحت يده ثم أرادت عزله وتوكل غيره فهل يكون لها ذلك ومتى
عزله ووكلت غيره لا ينفذ تصرف الوكيل الأول في شيء مما وكلته فيه إذا علم بالعزل
ويكون للموكل قصر يده عن ذلك حيث كانت الوكالة الثانية مستوفية لشروط صحتها
(أجاب) نعم للمرأة المذكورة عزل وكيلها بقبض حصتها من ميراث زوجها وبعد عزله
وعلمه لا ينفذ تصرفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن في عائلته معين له فاذن له
في التصرف فباع الابن بعض مواش من مال أبيه بثمن معلوم واشترى بعض مواش بدله
لأبيه ثم بعده أراد الابن أن يختص بما اشتراه من مال أبيه من المواشي وهو في عائلة

١٢٧٢

٢٢

مطلب الوكيل لا يوكل
الابن آمره وتفويضه
كأهل رأيك

شعبان

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٧

روضان سنة
٧ ١٢٧٢

شوال

٢٠ ١٢٧٢

ذى القعدة

٢٢ ١٢٧٢

مطلب الوكيل بشراء
شيء معين لو شراء
لنفسه بحضوره ووكله
وقع الشراء لنفسه

١٠ ١٢٧٢

أبيه معينه فهل والحال هذه لا يجب الابن لذلك وليس له مشاركة أبيه فيما اشتراه الابن
من مال أبيه وهو في عائلته (أجاب) حيث كان الابن المذكور وكيلًا عن أبيه في
البيع والشراء واشترى ما ذكره من ثمن مباحه بطريق النيابة عنه لا يكون له
معارضة أبيه فيه ما ذكره والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك جارية وابنها أرسلهما لرجل أجنبي مع ثمنه ليبيعه - بمعرفة وهو في جهة بعيدة
فامتنع ذلك الرجل من قبول الوكالة والبيع فتصرف القن المذكور فيه - بمال البيع لا يتر
بشئ بخس له - عدم معرفته بدون إذن من سيده والحال انه رقيق فهل يكون هذا البيع
موقوفًا على اجازة السيد ان اجازة نفذ وان رده بطل (أجاب) اذا لم يكن القن المذكور
ما ذوقناه من قبل سيده بالبيع يكون بيعه المذكور موقوفًا على اجازة المالك والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك أمواله اولاد رجال معه في معيشة واحدة معينين له وكل
أحدهم في التصرف على العائلة ووكله في شراء أشياء معينة معلومة من مواش وأطيان
زراعة أميرية وغيره فاشترى ذلك الوكيل ما أمر به والده من ماله في حياته ثم مات
الاب عن بنيه وعند القسمة طلب الوكيل الاختصاص بما اشتراه بالوكالة عن أبيه
متعللاً بانها باسمه والحال ان اسمه محمد واسم أبيه محمد أيضاً فانكر الاخوة دعواه فهل اذا
أقاموا بينة بان أباه ووكله في شراء الأشياء المذكورة وأنه وكيل عن أبيه لا يجب لذلك ولا
عبارة بتعلله المذكور ويقسم جميع ما تركه الاب بين أولاده المذكور المبالغين من عقار
ومواش وأطيان وغيره ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من التركة بدون خصص
شرعي (أجاب) الوكيل بشرأى بعينه لا يملك شراءه لنفسه فلو اشتراه لنفسه وقع
الشراء موكلاً ما لم يخالف الموكل كما اذا اشتراه بخلاف مسمى الموكل له وهذا اذا وقع
الشراء مع غيبة الموكل فلو كان حاضراً وقت الشراء واشترى الوكيل لنفسه وقع الشراء
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وكانت تملك عقاراً ولها وكيل شرعي كانت
وكتنه في قبض غلات العقارات وغيره بمحض جماعة من المسلمين وكالة مطلقة لربها
وقوله ونفعه وصار بماله من التوكيل الشرعي قبض غلة العقار ويدفعه لها والآن
ورثة الميتة يدعون على الوكيل انه لم يوصل غلة العقار لمورثتهم فهل يكون الوكيل
مصدراً بقوله بلايين في إيصال غلة العقار لمورثتهم - مولا يلتفت الى دعوى الورثة حيث
كانت دعواهم بغير وجه شرعي (أجاب) كل أمين ادعى إيصال الامانة لمستحقها فالقول
قوله في ذلك بيمينه حيث لم يكن خائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشتركة بين
امرأة وابنها وبنتها بالمسرات عن أبيهما فباعت تلك المرأة نصيبها ونصيب ولديها بالوكالة
عن - مال رجل أجنبي بشئ معلوم بالغبن الفاحش والغرور بقول المشتري لها انه لا يسألني
الا كذا من الدراهم فهل اذا ثبت الغرور والغبن الفاحش يكون البيع غير نافذ ويكون
للبياعة المذكورة فسخ البيع واسترداد من المشتري اذا تحقق ما ذكره بالمرئيات

الشرعي

١٢٧٢

٣٠

محرم

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٩

صفر

١٢٧٣

٦

٢٢٧٣

٦

١٢٧٣

٨

الشرعي (أجاب) يتقيد ببيع الوكيل بمثل القيمة على الراجح فإذا تحقق ما هو مسطور
بالؤال بالوجه الشرعي يكون للبائنة المذكرة وموكليها فسخ البيع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وقع في شدة فوكل آخر في شراء عبده وتسلمه لمجهته معينة على أن
يدفع عنه له بعد ذلك ففعل وسلم العبد فهل والمحال هذه يرجع الوكيل بثمن العبد على
الموكل حيث دفع الثمن من ماله حسب أمر الموكل (أجاب) إذا كان المشتري وكلا
عن الرجل المذكرة وفي شراء ذلك العبد ومأمور بتسليمه لمن أمر بتسليمه اليه وقد دفع
الوكيل الثمن من ماله نفسه يكون له الرجوع على موكله بذلك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له أرض خراجية وكل أباه في إسقاطها لغيره بدراهم معلومة ففعل
الاب ذلك ثم بعد سبع سنين ادعى الابن أنه لم يوكل أباه فهل إذا ثبتت الوكالة بالبينة ليس
له المعارضة والاستقاط صحيح (أجاب) إذا ثبتت توكيل المستحق أباه في الاستقاط
المذكرة وبالوجه الشرعي وصدر الاستقاط من الوكيل مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له
معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من
زوجتي وعن ابن وأربع بنات بلغ فوكلت بنتان وامرأة من الزوجتين رجلا في قبض
ما قبضه من تركته مورثتهن فاستخلص ذلك وقبضه عن هو تحت يده وأوصل بعض
ما قبضه لموكلاته ثم بعد ذلك مات الوكيل المذكرة ومجها للما قبضه واستخلصه لموكلاته
فهل إذا كان التوكيل للرجل المذكرة وقبضه لماله ثابته بالوجه الشرعي يكون لمن
أخذ الباقي لمن تركته حيث المحال ماذكر (أجاب) نعم يضمن الوكيل بالقبض
موت مجها للما قبضه من ماله موكلاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن أولاد منها قصر وعن أمه وترك ما ورث عنه شرعا فقام المحاكم الشرعي
أم القصر وصيا على أولادها وضبط بعض التركة على يد نائب من طرف القاضي
واقامت الوصي زوجها وكلا عنها مفضا فادعى على رجل غير وارث ببعض أمتة
تخص اليتام فانكر دعواه فطالب الوكيل إقامة بيعة بما يدعي به فذمه قاتلا لأرضاء
وكلا وطلب أن تحضر الوصي بنفسها للتخاصم معه فهل إذا كان التوكيل ثابتا وكانت
الوصي من المخدرات لا يشترط رضا الخصم بالوكالة ويكون للوكيل المذكرة كورا للداعي
عليه (أجاب) كون المرأة مخدرة مما يوجب لزوم التوكيل على قول الامام والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل أعطى آخر جانبا من الأرباب القمع وأمره أن يبيعها له على سبيل
الوكالة فباعها الوكيل ووضع الثمن في جيبه فنزل عليه لص سرق الثمن من جيبه من غير
تفريط ومن غير تعدفهل والمحال هذه يضيع على ربه خاصة ولا ضمان على الوكيل
المذكرة كور ويصدق في دعواه الضايع يمينه (أجاب) إذا ضاع الثمن من يد الوكيل
بالبيع من غير تعد ولا تفريط فلا ضمان عليه اذ هو أمانة في يده والقول للأمين في حق
خراة فتمه يمينه إذا لم يكن خائسا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار معين في

جهة معينة وكل آخر ببيعته وان يبيعه بمن مثله وان يكون الثمن مقبوضا فباعه الوكيل
من والدته باقل من ثمن المثل بغبن فاحش فهل لا يجوز البيع المذكور والحال هذه لاسيما
والمستري عن نردشهادته للوكيل (اجاب) حيث وكله ببيع ذلك بمن مثله فباعه
الوكيل بغبن فاحش من والدته لا يجوز هذا البيع بل ولو باعه منها بمثل القيمة عند
الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وكل ذميا في اقامة دعوى شرعية فخصه
على يد المحاكم الشرعي فهل يجوز توكيل المسلم ذميا ويقبل القاضي توكيله ام لا
(اجاب) لا فرق بين أن يوكل احد الخصمين في الدعوى عليه اوله مسلما او ذميا غير ان
الوكالة لا تلزم بدون رضا الخصم على قول الامام الا لعذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في قضية شرعية وكالة مطلقة عامة فيما يتعلق بها وفوض له فيها وقبل الوكيل
الوكالة المذكورة فهل للوكيل المذكور ان يوكل غيره في ذلك اذا ثبت التفويض
اليه بالوجه الشرعي (اجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن امره فماعد اما استثنى وهو الوكيل
بدفع الزكاة والوكيل في قبض الدين اذا وكل من في عياله والوكيل عند تقدير الثمن
كفاي الدرمن الوكالة والتفويض الى رايه كاعمل برأيك كالاذن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توجهت عليه دعوى شرعية من خصمه ويريد التداخي معه بنفسه
والحال ان المدعي عليه متوجه للسفر لام ضروري خاص به معلق على السفر لا يخلصه
الا هو بنفسه فهل والحال هذه اذا وكل المدعي عليه عنه شخصا يقوم مقامه في سماع
الدعوى يقبل القاضي منه ذلك حيث كان السفر لعذر شرعي (اجاب) لا تلزم الوكالة
بالخصوصية في حقوق العباد بدون رضا الخصم على قول الامام سواء كان طالبا او
مطلوبا الا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة سفر أو مريدا الى آخر ما ذكره من الاعذار
وفي خزنة المفتين لو قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلوبا لم يكن
يكفل المطلوب لتمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في ارادته السفر
يحلفه القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع جبل فباعه الوكيل بالغبن
الفاحش فهل لا يكون بيعه نافذا بذلك ويكون للموكل استرداده عن هو تحت يده
(اجاب) صح بيع الوكيل بالبيع بما قل او كثر ولو بغبن فاحش عند الامام وخصاه بالقيمة
وبالنقد وبه يفتي وعلى قولهما لا ينفذ بيع الوكيل المذكور بغبن فاحش حيث لم يوجد
من الموكل ما يدل على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا وكالة مطلقة
مفوضة في استخلاص ما يخصها من تركه زوجها الميت عنها وعن ورثة آخر وقبضه
وتسليمه لها لدى القاضي وكتب بذلك حجة شرعية فاستخلص الوكيل المذكور بعض
ما يخصها وسلمه لها فهل اذا ارادت المرأة المذكورة عزل الوكيل المذكور ومحاسبته
على ما قبضه يصدق بيمينه فيما دفعه لها ولا يلزم بيمينه على الدفع لها (اجاب) اذا تصادق
الوكيل والوكالة المذكورة ان على القبض واختلاف في الدفع للموكل فالقول للوكيل

١٢٧٣

٢٥

شعبان

١٢٧٣

٧

رمضان

١٢٧٣

١٠

مطالب الوكيل لا يوكل
لا باذن فيما عدا ما استثنى

شوال

١٢٧٣

١٧

مطالب قال اني اريد
السفر يلزم منه التوكيل
طالبا او مطلوبا لم يكن
يكفل المطلوب

١٢٧٣

١٧

ذى القعدة

١٢٧٣

٢

مطلب تصادق الوكيل
والموكل على القبض

واختلاف في الدفع للموكل فالقول للوكيل بيمينه

بيمينه

شرائه فهل يكون الضامن في ذلك الناظر الذي اشتراه بغير اذن اورب الزراعة (اجاب)
حيث منع رب الزراعة الناظر المذکور عن البيع والشراء ثم امره بشراء فدانين فقط
ودفع ثمنهما له فخالف الامر بشراء ثالث بشمن زائد عن ثمن الفدانين لا يتفقد الشراء فيما
وقعت المخالفة فيه على الاثر بل يقع الشراء للمأمور اذا اطعمه نخيله بدون اذن ربها لا يلزم
بقيمتيه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وكلت ابنها في بيعها فباعها الابن
المذکور لرجل بالغين الفاحش والغرور فهل والحال هذه لا يصح بيع الوكيل المذکور
بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي سيما ان المرأة المذكورة ردت
البيع بعد ذلك ولم تجز (اجاب) اذا غرنا مشرتى البائع وغبنه غنا فاحشا في البيع يكون
ذلك مجوزا للفسخ وبيع الوكيل عند الامام يصح بما قل او كثر وبالعرض والنسيئة ان
التوكيل بالبيع للتجارة عند الامام وخصاه بالقيمة والنقد ودوبه يبقى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك ابعادية وكل رجلا في ايجارها فاجرها الوكيل لآخرين ومات
الوكيل فطلب المالك المستأجرين باجرة الارض فادعوا انهم دفعوها لوكيله قبل موته
واثبتوا الدفع لدى القاضي بشهادة البينة الشرعية فهل يكون لرب الارض الرجوع
باجرة ارضه في تركه الوكيل المذکور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي دفع المستأجرين
الاجرة للوكيل المذکور يكون للمالك مطالبة ورثة الوكيل من تركته بما قبضه او بيده
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف وكل رجلا وكالة عامة مفوضة
في قبض ما يجب له قبضه من مستغلات الوقف وصرفه فيما يلزم صرفه لمجته الوقف
وفيما يلزم للموكل المذکور لا موره الخاصة به من اكل وشرب وغير ذلك فتعاطى الوكيل
قبض ربيع الوقف مائة من الزمان مع اطلاع الموكل على تصرف الوكيل المذکور
وعلمه بكل ما فعله واقراره على ذلك ثم ان الموكل عزل الوكيل المذکور وطلب محاسبته
فصدقه في القبض الذي قبضه من ربيع الوقف وبعض ما نفقه عليه وكذبه في البعض
الاخر فهل يقبل قول الوكيل بيمينه فيما صرفه على الوقف وفيما دفعه وصرفه على
الموكل من مال ربيع الوقف فيما لا يكذب فيه ظاهر الحال (اجاب) يقبل قول الوكيل
المذکور بيمينه فيما ادعى قبضه وصرفه مما وكل فيه اذا كان لا يكذب في ذلك ظاهر
الحال ولم يكن خائفا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وكلت زوجها
وكالة شرعية في بيع حانوتين وقبض ثمنهما فباعهما الوكيل وقبض ثمنهما ودفعه
لموكلته ثم بعد مضي ثمان سنوات انكرت الوكالة التي اخذته من الوكيل
وطالب الوكيل المذکور بالثمن فهل والحال هذه لا تجب لذلك ويصدق الوكيل في
دفعه الثمن لموكلته بيمينه (اجاب) اذا كانت المرأة المذكورة مقررة بالتوكيل فويل
الوكيل قبض الثمن من المشتري وانكرت دفعه اليها وادعاه الوكيل فالقول بيمينه
في ايصاله اليها لانه امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها فيقبل قوله بيمينه

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

محرم

ربيع الاول

ربيع الاول

سنة

يكن خاشا وكذا الحكم لو اقر الموكل بالتوكيل وانكر قبض الوكيل من المشتري والدفع اليه والموكل حي ولو بعد عزل الوكيل فيقبل قول الوكيل بيمينه في حق نفى الضمان عن نفسه وبرائة ذمة المشتري بخلاف ما لو كان الاختلاف بعدموت الموكل فانه يقبل قول الوكيل في حق نفى الضمان عنه لافي براءة المشتري كفي تنقيح المحامدية من الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر وكالة شرعية في جميع تعلقاته من قبض وصرف وغیره مما يتعلق بالموكل فقبض الوكيل وصار يصرف على الموكل المذكور من مال موكله ثم بعد ذلك حاسب الموكل الوكيل المذكور وفيما قبضه وصرفه عليه بالبيان فهل يقبل قول الوكيل المذکور بيمينه فيما قبضه من مال موكله وفيما صرفه عليه منه واذا اراد ان يحاسبه ثانيا لا يجبر الوكيل على ذلك (اجاب) يقبل قول الوكيل المذکور بيمينه فيما قبضه وصرفه من مال موكله عليه حسب امره فيما لا يكذب فيه ظاهر الحال اذا لم يكن خاشا ولا يجبر على اعادة الحساب ثانيا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا عن اصولهم باع احدهم نصيبه عن نفسه ونصيب باقي الثمر كاه بطريق الوكالة عنهم لرجل اجنبي ثمن معلوم من الدراهم هو ثمن المثل ووضع المشتري يده على النخيل المذکور مدة تزيد على سنة والآن اراد بعضهم الرجوع في البيع على المشتري متعللا بان يبيع نصيبه كان بالغين الفاحش والغرور ولا يثبت له ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت التوكيل بالبيع المذکور بالبينة الشرعية ولم يثبت المدعي دعواه الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع نافذا ولا عبرة بدعواه ذلك سيما والبيع المذکور كان بحضرة أهل الخبرة (اجاب) يتقيد ببيع الوكيل به بمثل القيمة على المقتضى به فاذا صدر البيع المذکور بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد تنقذه والانقض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلا في بيع دار لها وكالة شرعية وقبل الرجل المذکور تو كيلها في ذلك فباع الوكيل الدار المذكرة وكبض ثمنها من المشتري ومات عن ورثة فاعترفت الموكلة بالوكالة وانكرت قبضها الثمن منه وتريد مطالبة المشتري به فهل والحال هذه اذا ثبت المشتري المذکور دفع ثمن الدار المذكرة لاو كيل المذکور لا نسكارورثة الوكيل قبض مورثهم اياه من المشتري لا تحبب لذلك ولها ان تطالب ورثة وكيلها به فقط حيث اقرت بالوكالة وبقبض الثمن من المشتري المذکور (اجاب) لا مطالبة للموكلة المذكرة كورثة على المشتري بالثمن الذي اعترفت بقبض وكيلها بالبيع اياه من المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالارث عن مورثهم باع احد الورثة جميع الدار لرجل آخر ثمن معلوم من الدراهم بطريق التوكيل الشرعي عن باقي الورثة البالغين الرشد وبعد مضي اثنتي عشرة سنة كما كثر انكر الموكلون تو كيل الوكيل فهل اذا ثبت تو كيلهم له بالوجه الشرعي يكون بيع الوكيل صحيحا فداو ينعون من معارضة المشتري واضع اليد بدون وجه

١٩

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

ربيع الثاني

٢٦

١٢٧٤

شرعى (اجاب) اذا ثبت التوكيل من باقى الشراء المذكورين للبائع بالبيع
وصدوره من الوكيل بمثل القيمة مستوفيا شرائط الصحة والزوم بالوجه الشرعى يمنع
الموكلون من معارضة المشتري المذكور فيما اشتراه على الوجه المسطور بدون
وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت وتركت ما يورث عنها شرعا فوضع
رجل اجنبى يده على ذلك فاراد وارثها الدعوى على واضع اليد المذكور بماتت كنه
مورثته ويجعل له وكيلا فامتنع واضع اليد من قبول التوكيل فهل اذا كان وارث المرأة
الميتة المذكور لا يحسن الدعوى ويحصل له تلجج بين يدي الحماكم يقبل منه التوكيل
جبرا بالرضا الخصم (اجاب) كون المدعى لا يحسن الدعوى يلزم لقبول توكيله لغيره
فى الخصوصية والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل آخر فى شراء ابعاد ية له من مالها
فاشترها الوكيل لموكله بثمان مائة درهم فدفعه الوكيل من مال موكله فهل يقع
الشراء المذكور للموكل ويكون صحيحا فاذا (اجاب) نعم يقع الشراء للموكل اذا لم يخالف ولم
يكن يغبن فاحش ويكفون صحيحا حيث استوفى شرائطه والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل له رجل اذن آخر فى اجارته لمن يريد تحصيل البضاعة عليه من السويس الى مصر
حين حضور المأذون من السويس الى مصر فاجره حسب امره ثم فى اثناء الطريق بالخطبة
التي يبيت فيها المسافرين على حسب العادة وضع الحمل الذى عليه على الارض وفى اثناء
السير ضاع الحمل المذكور من غير تفریط من المأذون ولا تعدل فله ضمان عليه
والحال هذه سيما ولم يكن اجيرا عند صاحبه بل الاجرة لصاحب الحمل خاصة (اجاب)
لا يضمن المأذون المذكور الحمل الذى ضاع فى يده بدون تفریط منه ولا تعدل الا ضمن
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اعطى غنمه لرجل آخر ليبيعها له ويرسل له ثمنها فباعها
وقبض ثمنها وتعد ذرا رساله لصاحبها ثم أخذ الرجل الذى عنده الامانة للومان واوصى
امرأته على دراهمه ودراهم الامانة فغرقت المرأة وماتت وهوى اللومان فضاعت
دراهمه والامانة ولم يبق له منها شئ فهل والحال هذه لا يضمن الامانة حيث وضعها فى
منزلها ولم يوجد منه تفریط (اجاب) الثمن فى يد الوكيل امانة فاذا ضاع بلا حبس من قبله
عن ربه ولا تفریط ولا تعدل لا يكون ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل رجلا فى
شراء قاعة معينة من دار جار الموكل على حسب ما تبلغه من الثمن فاشترها الوكيل للموكل
حسب ما امره على يد بيته بان الشراء الصادر من الوكيل للموكل ودفع الثمن الوكيل من
عنده فطلبه الموكل ليعطيه الثمن مر او هو يترأخى قائلا لا تكليف بيننا ثم ادعى الوكيل
ان الشراء كان لنفسه فهل لا تعيده دعواه المذكور شيئا ويتم الشراء للموكل لوجود
البيعة على التوكيل بشراء القاعة المعينة للموكل وان الشراء صدر منه لموكله (اجاب)
الوكيل بشراء شئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه فاذا شراءه لنفسه وقع الشراء لموكله حيث
لم يخالفه كان يامره بشراءه بدراهم فاشترها بدنانير او بغير التقدير والله تعالى اعلم (سئل)

شعبان

١٢٧٤

٦

رمضان

١٢٧٤

٧

شوال

١٢٧٤

١٥

صفر

١٢٧٥

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٥

١

ربيع الثاني سنة

١٢٧٥

٣٠

مطالب عمر دار زوجته
لها بما له باذنها فالعمارة
لها والنفقة دين عليها

وجب

١٢٧٥

٦

شعبان

١١٧٥

١٤

صفر

١٢٧٦

٢

رمضان

١٢٧٦

١١

مطلب احد الورثة
ينتصب خصما عن الباقيين
في دعوى الدين على
الميت

في امرأة اُمرت زوجه بعمارة منزلها من ماله ليرجع إليها بما صرفه في عمارة فعمير
وصرف فيه مبلغا من ماله بشهادة بيعة شرعية فهل يكون له الرجوع بما صرفه والمحال
هذه (اجاب) صرحوا بان الزوج اذا عر دار زوجته لها بما له باذنها فالعمارة
والنفقة دين عليها للصحة امرها والاذن بالعمارة التزام للنفقة دلالة كلامه بقضاء الدين
فيكون للزوج المذكور الرجوع بما صرفه على العمارة المذكورة حسب الامر والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في بيع حصص لها في عقار فباعها الوكيل
المذكور بغبن فاحش يزيد على ثلثي قيمتها فهل والمحال هذه اذا ثبت بالوجه الشرعي
كون الوكيل المذكور باع ما ذكر بالغبن الفاحش يكون للمرأة المذكورة فسخ البيع
المذكور (اجاب) قبيد الصاحبان يبيع الوكيل بالقيمة وبه يفتي فلم يكل الفسخ اذا
باع الوكيل بغبن فاحش حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصص في دار
وكلت زوجها في بيع تلك الحصص فباعها الوكيل لرجل آخر بالغبن الفاحش والغرور
بقول المشتري له انها لا تساوي الا كذا فهل اذا ثبت الغبن والغرور يكون البيع غير
نافذ (اجاب) الغبن الفاحش والغرور في البيع يثبتان لمن حصل له خيار الفسخ حيث
لا مانع ويبيع الوكيل بتقديره - ما يمثل القيمة فلا يتقدم الغبن وان لم يوجد غرور
ويقول لما يفتي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صار زوجته من مدة سنتين ولم يقم بها
يلزم لها شرعا ولا ولادها وخدمها فوكلت وكلا لاجل الراحة الشرعية فطلب وكيلها
الزوج الى بيت القماضي في شأن ذلك فقال الزوج لا امتثل الالبحضورها نفسها ووافقه
القماضي على ذلك فهل اذا كانت الزوجة المذكورة من المخدرات لا يلزمها المحضور الى
بيت القماضي ويكتفي بوكيلها في تقرير ما يلزم لها شرعا (اجاب) اذا كان الوكيل المذكور
وكيل خصومة فقد وقع الخلاف في لزوم وكالته بدون رضا الخصم ومذهب الامام انها
لا تلزم بدون رضاه الا لعذر ومنه كون الموكلة مخدرة لا تخالط الرجال والله تعالى اعلم
(سئل) من بيت المال بما مضى منه في شخص توفي وله ورثة وكل بعض - هم وكلاء
في دعوى ديون على الميت وبعض الورثة قاصرون بعضهم بالغ وبعضهم الا ان موجود في
جهة بني سويف والبعض بجهة الحيرة والبعض بالحروسة وتوجه الجميع من مصر الى
هي محل الخصومة الى الجهات المذكورة الا زوجة للميت وبنتاه وهما موجودتان بمصر
فعرزل الوكلاء أنفسهم من الوكالة فهل يصح عزلهم من ذلك او يجبرون على الوكالة لاثبات
ارباب الديون وهل يجوز سماع الدعوى بالديون وثبوتها في وجه الزوجة والبنت
اولا بدمن حضور الكل (اجاب) الوكيل بالخصومة لا يجبر عليها فله ان يمتنع عنها
ويعرزل نفسه بعلم موكله الا اذا كان وكلا عن المدعي عليه بمطلب المدعي وغاب موكله
اذ لو كان له عزل نفسه مع غيبة موكله الذي هو المدعي عليه وكانت الوكالة بالتماس
الطالب الذي هو المدعي لتضرر بعدم تمكنه من اثبات حقه بخلاف ما اذا كان المدعي

ث

مهديه

ف

٥٤

سنة

شوال

عليه حاضر أو كانت الوكالة من غير التماس الطالب لئلا يكتفه من المخصوصة مع المطلوب في الوجه الأول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني إذ هو لم يطلب أو بالدعوى بالديون شرعا في هذه الحادثة فتسمع في وجهه بعض الورثة ولا يشترط لصحتها حضور الكل إذا أحدهم ينتصب خصما عن الباقيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فورا البيعه له وعين له ثمنه وأمره بأن لا يبيعه بائناقص من ذلك فهل إذا باع المأمور بالبيع الفروا المذكور بثمن أنقص مما عينه الأمر له يكون البيع المذكور موقوفاً أن أجازه الأمر نفذ وإن رده بطل وله أخذه عن هو وتحت يده بعد ثبوت ملكه له (أجاب) إذا خالف وكيل البيع أمر موكله فيما عينه له من الثمن لا إلى خير لا ينفذ بيعه على اللوكل ويكون له استرداد المبيع بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلاً في بيع مكان لها فباعه وقبض ثمنه من المشتري وصار الوكيل يدفع لها منه كل شهر مقدار معلوماً منه ثم طلبت أخذ الباقي منه فقال لها لا أدفع لك إلا مؤجلاً كل شهر القدر المذكور فهل إذا كان معتزلاً لها به يؤمر بدفعها حالاً ولا يجاب لذلك حيث كان المبلغ بيده قائماً وكانت رشيدة (أجاب) يؤمر الوكيل المذكور بدفع ما بقي بيده من ثمن ما باعه للموكل المملوك لها المسكان والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع ولا يجاب لتأجيله بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجاته الثلاث وبنيتين قاصرتين وابن بالغ جعله والده قبل موته وصياً على بنته القاصرتين وترك ما مورث عنه شرعاً وبعدموت الرجل المذكور أثبت ابنه وصاية على القاصرتين لدى التقاضي وجعلته الزوجات الثلاث وكيلاً لمفوضاً مطلقاً في جميع شؤونهن وكتب بالوصاية والوكالة المذكورتين حجة شرعية مسجلة فصار الوصي المذكور يتفق على القاصرتين وموكلاته ويعمر بعض الأماكن المشتركة بين الورثة من مال التركة مدة فهل إذا أرادت الزوجات محاسبة الوصي الوكيل المذكور على نصيبهن من تركة زوجهن يصدق فيما أنفق عليهن وفي العمارات حيث كان ما أنفق في ذلك بائناً ويصدق فيما أنفق على القاصرتين ما لم يكذب فيه الظاهر (أجاب) إذا ثبت أن الولد المذكور وكيل عن الزوجات المذكورات في الانفاق عليهن من نصيبهن وعلى عارة نصيبهن أيضاً وأنفق قدراً في ذلك لا يكذبه ظاهر الحال من ما هن يصدق بمسئله في ذلك حيث كان لبراءة نفسه وكذا في حق النفقة على القاصرتين المحجورتين له والحال ما ذكر حيث لم يكن خائناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ببلدة من أعمال مصر وتركها عقاراً وغيره وانحصر ميراثه الشرعي في عاصم معتقه المقيم بمصر فوكل عنه وكيله قبض واستخلاص ما تركة مورثه المذكور عن هوجمته وتحت يده وفي الدعوى والمطالب والمخاصمة بذلك وفي الصلح والابراء والهمة عن شاء ثم عمم توكله عنه بعد ذلك وبيع وكيله ما عاينته في كل شيء يتعلق بهذه التركة وغيرها وكالة مطلقة مفوضة له ليس عليه

١٢٧٦

١٩

مطلب خالف الوكيل
أمر موكله لا إلى خير
لا ينفذ بيده

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٤

محرم

٨

١٢٧٨

سنة

صفر

وقبل الوكيل الو كالة على الوجه المسطور وتحذر له بذلك حجة شرعية ثم بعد استيلائه على هذه التركة بالطريق الشرعي باع منها حصه في منزل لأحد الأعيان بثمن معلوم هو ثمن المثل ووضع يده عليها وتصرف فيها مدة من الزمان والآ أن يريد الموكل انتزاعها من هذا المشتري منه للأبواب البيع غير نافذ لأنه لم ينص له في حجة التوكيل على البيع بلفظه وأنه عزله عن هذه الوكالة حين علمه بالبيع المذكور بعد صدوره واعترف بمضمون الحجة المذكورة أعلاه فهل لا يملك كون له ذلك ولا عبرة بتعلله بما ذكر ويملك هذا الوكيل البيع حيث عم وأطلق الموكل وكالاته وفوض الأمر إليه في كل شيء يتعلق به من هذه التركة وغيرها وعزل الوكيل بعد صدور البيع منه مستوفيا شرائط الصحة لا يمنع صحته ونفاذه على الموكل (أجاب) إذا كانت الوكالة عامة على الوجه المسطر بهذا السؤال يكون للوكيل بيع تلك الحصة على موكله ولو لم ينص له في التوكيل على البيع إذا عزل الوكيل العام يملك المعاوضات فلا يكون للموكل انتزاع المبيع من يد المشتري بعد صدور البيع بثمن المثل مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بمجرد تعلله بأنه لم ينص للوكيل على البيع وأنه عزله حين علمه بالبيع بعد تحقق بيع الوكيل على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في وكيل ادعى بعد ما عزله موكله أنه دفع له ما وكل في قبضه من المال قبل عزله والموكل ينكر بعض ذلك فهل يصدق الوكيل في ذلك بالنسبة لبراءة نفسه بيمينه حيث كان أمينا (أجاب) نعم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من المحافظة مؤرخه ٢٢ ربيع الآخر سنة ٧٩ مضمونها تؤمل اطلاع حضرتكم على هذه الافادة الواردة من بيت المال المؤرخه ٢٥ الماضي وعلى الافادة السابق وردوها والعرض المرفوق معها المحتوى تشكي معاتيق السيدة وسيله رحم المرحوم سليمان أغا السليمان معنقة المرحوم جنتم كان أودينا محمد علي باشا من الحاج بدوي الحباك في عدم اجراء منطوق ووقفية المرحومة والوصية التي أوصت بها وما توضح من بيت المال من انها توفيت عن عصبة معتقها ولها تركة وحررت سند التخمها قبل وفاتها بوضعية وتوكيل كل من عمر افندي في تجهيزها وتكفينها ونحو ذلك من ثمن الخاتم الالماس الذي بطرف يحمي بك والحاج بدوي الحباك في الحاق منزل تعلقها بدرب عجور ناقص العمارة بوقفها السابق صدوره بكافة املا كما في المحروسة واياف الافدنة التي كانت اشترتها من حضرة رفاعه بك بناحية ميت حلقه بالشروط التي أوضحتها الى آخر ما ذكر فيها في قضى اطلاع حضرتكم على ما ذكر واعطاء الافادة عن الحكم الشرعي وهل يجوز وقف الاطيان المحكي عنها لاجراء العمل بموجبيه (أجاب) المفهوم من أوراق هذه القضية ومن جلستها العرض المقدم من العتقاء ان المرأة المذكورة وكلت عنها وكيلا في الحاق الاطيان الاثرية والفدان الا كسور الابادية والمنزل المملوك لها بوقفها وانها أوصت رجلا آخر باخذ الخاتم الالماس وصرف ثمنه في تجهيزها الى آخر ما هو موضح

١٢٧٩

١٩

مطلب الوكيل العام
يملك المعاوضات ومنها
البيع وان لم ينص عليه

ربيع الاول

١٢٧٩

١٥

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢٨

بالكشف المحرر على العرض المذكور والحكم الشرعي انه اذا كان الواقع انها وكلت
الرجل المذكور في الحاق ما ذكر بوقفها على الوجه المذكور بالكشف ولم يحصل من
الوكيل ذلك الى ان ماتت يبطل التوكيل بعوتها ولا يملك الوكيل اجراء ذلك بعده لافرق
في ذلك بين المنزل والاطيان حيث لم يكن ذلك بطريق الايصاء وأما اذا كان الواقع انها
أوصت الرجل باجراء ذلك فان له اجراء الوقف في المنزل والفدان الا كسور الابعاد فقط
حيث كان في ملكها العمة الوصية بوقفه الا انه يعتبر ذلك من ثلث المال كإثر
النوصا يا بعد ثبوت ما ذكر كشرعاً وأما الاطيان الاثرية فيخت كانت أميرة ليست بموكل
الرقبة فلا يصح اجراء ما ذكر فيها بمجرد ايصائها به لكون صاحب الاثر لا يملك ذلك وأما
الايصاء بالتحاقم على الوجه السابق فمصحح بعد تحقيقه شرعاً ويخرج من الثلث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً مشتركاً بينه وبين جماعة أرادوا قسمته فوكل احد
الشركاء رجلاً في القسمة عنه وفي شراء نصيب واحد من الشركاء معين بمن معلوم للموكل
فهل اذا اشتراه الوكيل لنفسه بالثمن المذكور لا ينفذ الشراء لالوكيل ويقع للموكل (اجاب)
نعم يقع الشراء للموكل لالوكيل حيث وكله بشراء شيء معين بمن معلوم وقد اشتراه لنفسه
بذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أخاه في شراء بيت معلوم بمن معلوم
وقبل أخوه التوكيل منه بمحضرة بينة شرعية ودفع الموكل الثمن للوكيل المذكور
فاشتري الوكيل البيت لموكله المذكور ووضع الموكل يده عليه وصار ينتفع به نحو
ست سنين ثم طلب أن يسلمه حجة البيت المذكور فنازعه أخوه في ذلك مدعي انه اشتراه
لنفسه من ماله ولم يكن وكيلاً عن أخيه في ذلك ولم يستلم منه شيئاً فما الحكم في ذلك ان
قامت عليه البينة بانه كان وكيلاً من قبل أخيه في ذلك وانه استلم منه الثمن المذكور
واشتراه به (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الرجل المذكور وكل أخاه في شراء
البيت المذكور كور بالثمن المزبور وانه اشتراه به وانه استلم الثمن منه لا يكون للموكل
منازعة أخيه الموكل في ذلك بدون وجه شرعي ويقع الشراء للموكل ولو اشتراه الوكيل
لنفسه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً يباع ثلثها لآخر بمن
معلوم واذنه ببناء أما كن منها لاجل استغلالها على ان يكون له ثلث البناء كثلث الارض
والثلثان للباقي كثلثي الارض وما صرفه على تلك العمارة يرجع بنصيب الاذن فيه
عليه ويبقى ثمن ثلثي الارض بذمة المشتري المأذون له بالبناء ويستقطع من أصل ما يلزمه
مما صرف في البناء وما يزيد له من المنصرف على ثمن الثلثين يستغله الباقي من اجر الاما كن
التي سيصير احداً منها واذنه أيضاً باجارة تلك الاما كن بعد بنائها فهل اذا بنى المأذون له
بعضاً أما كن في الارض المذكورة حسب الاذن وقبل اتمام باقي الاما كن أجراً مبنياً
واستغل اجرة حسب الاذن له ثم أتم بناء الباقي يكون لصاحب الثلث محاسبته على
ما بذمته من ثمن الثلثين وما استغله من أجر بعض الاما كن التي أجراها لاذن ولو قبل

١٢٧٩

١٥

ذی الحجة

١٢٧٩

١٥

سنة رجب

١٢٨٠ ٢٢

شوال

١٢٨٠ ١٢

ربيع الاول

١٢٨١ ١١

مطلب التوكيل كما
يصح من غير ايصاح معلقا
ومضافا

مع واضح اليد وايضا اليهم وفي الصلح والابرا عند الاقتضاء وفي كل الامور المتوقفة
لذلك وكالة عامة صحيحة شرعية في وجه خصم شرعي ضمن دعوى شرعية فهل هذا
التوكيل يكون خصما في ثبوت الاسقاط اذا ثبت التوكيل بهذا الوجه أو لم يكن خصما
(اجاب) ان التوكيل على الوجه المبين بافادة حضرة نائب محكمة مصر المؤرخة
رجب سنة ٨٠ لا يشمل التوكيل بالخصوصة في دعوى اسقاط أرض أميرية ليست
تحت يد مدعى الاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خربة اذن ابنه الذي
لم يكن معه في معاشه بعمارته لايه بحضرة بينة فعمرها الابن المذكور حسب اذن والده
له وبعد تمام عمارتها اقر الرجل المذكور ايضا بحضرة بينة بما صرفه الابن في عمارتها
فهل اذا مات الاب المذكور عن وريثة أنكر والاذن المذكور وروايت ابنته الابن بالوجه
الشرعي يكون له اخذ ما صرفه من تركته (اجاب) عمر دار غيره باذنه على ان العماره
للمالك فهي له ومبلغ الصرف على العماره دين على المالك الا اذا فبرجع المأمور بما
ثبت بالوجه الشرعي أنه صرفه على هذه العماره والحال هذه حيث صرف بالاذن
فبرجعه قولوا واحدا وبدون شرط الرجوع على اختلاف فيه والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة وارده من مصلحة بيت مال مصر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٨١ مضمونها ان
توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠ وقبل بانها توفيت عن اخوتها الثلاثة وعن وصاية
بثلث التركة ثم بعد ذلك حضر احدا لاختوة يطلب صرف ما يخصه وما يخص اخويه
الغائبين من تركه المتوفاه المذكور بقوله ان اخويه في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وكلاه
في كامل امورهما وشؤونهما وما يتعلق بهما وابرز حجة بيده بختم قاضي اسكندرية تاريخها
٢٩ صفر سنة ١٢٨١ دل مضمونها على ان اخويه وكلاه في شهر رجب سنة ١٢٨٠
باستتلاص ما يخصهما بالارث الشرعي من شقيقتهم المرحومة فاطمة عن ذلك في جهته
وتحت يده وفي كامل امورهما وشؤونهما وما يتعلق بهما وفي الدعوى والمطلب في ذلك
والصلح والابراء والمرافعة والمخاصمة والافرا والانكار تو كيا لاعا امام فوضا لقوله وفصله
ورأيه وقبل منهما ذلك لنفسه وحيث ان المتوفاه توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠
والمذكور بالحجة ان التوكيل كان في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وهذا قبل وفاة المتوفاه
المذكورة بمدة فهل المحكم الشرعي يقتضي استيلاء ما يخص الورثة بناء على
التوكيل المذكور بالحجة المحكي عنها أم ما هو المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) التوكيل
كما يصح من غير ايصاح معلقا ومضافا للزم المستقبل فاذا تحقق ان الاخوين المذكورين
وكلاهما ماتا وكلاهما في سائر شؤنيهما وفي الدعوى والمخاصمة فيما يتعلق بتركة
مورثتهما ولو قبل موتها يصح مع انه قد عزم توكيله عنهما بعد ذلك فاذا ثبت بالشرع
الشرعي يعمل بهذا التوكيل ويكون له الولاية فيما وكل فيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في ثلاثة أشخاص اتفقوا مع بعضهم على انهم يشتركون وابور المنفعة وما بينهما

بشرط

بشرط ان يكون لواحد منهم الثلثان ولو احدى الر بيع ولو احدى قيراطان ثم بعد ذلك اشترى
 احد الثلاثة المذ كورين الذي حصل الاتفاق معهم على ان يكون له الثلثان الوابور
 ودفع ثمنه من ماله واداره على زراعتة مدة من الزمان مع الرجل الذي اتفق معه على ان
 يكون له قيراطان ثم الآن اراد المشتري المذ كور الرجوع على الرجل الثالث الذي
 اتفق معه على ان يكون له الر بيع ثمن الربع المذ كور مع انه لم يوجد منه تو كيل للمشتري
 المذ كور ولم يدفع له ثمنه ولم يعين له وابدأ بال الذي حصل بينهم مجرد الاتفاق المذ كور
 بالشرطية المرقومة بينهم فهل حيث كان الامر ماذ كريس للمشتري المذ كور الزام الرجل
 المذ كور بثن الربع ولا عبرة بالاتفاق ولا بالشرطية المذ كور بن وهل على فرض ثبوت
 التوكيل من الرجل المذ كور للمشتري يكون القول قول الموكل ان الو كيل اشتراه لنفسه
 حيث لم يتقدمه الثمن ولم يعين له وابدأ بمخصوصا (أجاب) على فرض تحقق التوكيل
 بالشرع وقد كان المأمور بشرائه غير معين ولم يكن الثمن منقودا من قبل الأمر والمبيع قائم
 وقد اختلف في الشراء هل هو للأمر أو للمأمور فالقول للأمر يمينه في انه اشتراه المأمور
 لنفسه عند الامام أي حصة لا تهمة باحتمال انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة
 اراد ان يراه للموكل وعندهما القول للمأمور يمينه لانه يملك استئناف الشراء فلا يمين في
 الاخبار عنه أما اذا لم يكن وكلا فالشراء له موقوف على اجازته فان اجازته نفذ عليه وان
 رده نفذ على المباشر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وكان لها ميراث
 خصها من مورتها فوكلته في تخليصه من هو عنده وقدره كذا وذلك في سنة ١٢٦٤
 والآن قد تزوج بزوج وأسسكنها معها وادعت عليه انه قبضه وتطالبه بذلك المبلغ
 والحال انها مقيمة معه ومعاشرها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي سا كته لم تدع عليه
 به من غير مانع شرعي فهل اذا اعترف لها بالتوكيل وادعى انه دفعه لها بعد تخليصه من
 هو عنده ولم يبق لها منه شيء أصلا في ذلك التاريخ يكون القول قوله في ذلك (أجاب)
 نعم يقبل قول الو كيل بالقبض في دعوى دفع المقبوض الى موكله يمينه حيث لا مانع
 لانه أمين ادعى اداء الامانة الى ربهما وبرائة نفسه عن الضمان والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له ناظر على ابعادية مملو كة له أرسل رجلا ياتي له بدراهم من المتحصل من
 ابعاديتها المذ كورة من ناظرها المذ كور فتوجه المرسل الى الناظر فدفع له الناظر مائة مخرج
 ليس لها الى المالك المذ كور وحزله خطابا يتضمن انه سلم المبلغ المرقوم للرجل المذ كور
 من المتحصل ليوصله الى مالكه فجاء بالمبلغ الى صاحبه ودفعه له بعينه وسلمه الجواب
 وحفظه بطرفة ثم بعد مدة تقرب من سنة مات مالك الدراهم المذ كورة ثم بعد موتة بمدة
 عند البحث في أوراقه من قبل مصلحة بيت المال وجد الجواب المذ كور المتضمن ارساله
 المبلغ مع الرسول المذ كور فطلب المبلغ منه ثانيا لعدم وقوفهم على كتابته تدل على ايصاله
 اليه فادعى الرسول دفعه الى المالك فهل يقبل قوله يمينه في ذلك ولا يكلف باقامة

١٢٨٣

٢٤

مطلب القول للأمر في
 ان الو كيل اشتراه
 لنفسه حيث لم يعين
 المبيع ولم يتقدم الثمن
 عنده وعندهما للمأمور

ذی الحجة

١٢٨٣

٢٩

محرم سنة

١٦ ١٢٨٣

مطلب يقبل قول الرسول

بيمينه في اصال الامانة

الى ربها

ربيع الاول

١٠ ١٢٨٣

١٥ ١٢٧٣

رجب

١٦ ١٢٨٣

مطلب المختار ان القاضي

اذا علم بالمدعى تعتافي

اباء التوكيل لا يمكنه من

ذلك ويقبل التوكيل

بالخصومة من الخصم الخ

البينة على اصال الامانة لربها ولا يتوقف ذلك على وجوده بل مكتب بذلك شرعا
 (اجاب) نعم يقبل قول الرسول المذكور بيمينه في دعواه اصال الامانة الى ربها ولا
 يكلف بينة على ذلك ولا يتوقف قبول قوله على كتابة وصل بذلك شرعا والمحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلا على ابعادته في تخضيرها وحصادها بلا اشراف
 ولا اتلاف واجارة بعضها حسب المجاورة لها وتوصل اجرتها ومحصولها الى موكله وحفظه
 البيت بما فيه من البهائم والادوات والقلال ونهاه عن شراء الليف للاستغناء عنه بما يقوم
 مقامه من غير ثمن فلما تولاها جارف فيها بخيائته وخالف في الامور كلها بالاختلاس واهلك
 بعض الاشياء بسببه وضياع البعض الاخر بقرطه مبيعته بعض الاشياء لنفسه بغير
 فاحش فهل يجب عليه ضمان الاشياء المذكورة بعد التحقق شرعا أم لا (اجاب) نعم يجب
 عليه ضمان ما تعدى فيه واتلفه بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في مكان مشترك بين امرأتين قابل لقسمة الافراز لكل واحدة نصفه خصها بالميراث
 وكنت احدهما رجلا بطلب ما خصها من المكان وقسمته وافرأمو بطلب الاجرة التي
 تناولتها شريكتهما من السكان وكالة خاصة فهل اذا باع الوكيل حصته موكلته لشريكها
 بدون اذن واجارة لا يكون نافذا عليها ولها رده لاسيما ولم يخرج حجة بذلك من المحاكم
 الشرعية حيث كان البيع بالدرهم ولم يحصل منه ما وكل فيه من القسمة (اجاب) حيث
 صدر البيع بدون اذن من المالك او اجازة منها لا ينفذ البيع ويبطل بردها حيث لم توكل
 به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاوى يريد اقامة وكيل عنه في دعوى له على مثله جبرا
 على المدعى عليه متعللا بأنه لا يحسن الدعوى فهل اذا تحقق في ذلك الرجل سلامة آلا
 نطقه من الافات وتمكنه من النطق بما هو الواقع في تلك الدعوى في أي مكان كان
 وعلم القاضي منه أنه ليس عاجزا عن بيان الخصومة بنفسه لا يجب لذلك (اجاب) اختلف
 الترجيح في لزوم الوكيل بالخصومة بدون رضا الخصم فذهب الامام الاعظم انها لا تلزم
 بدون رضا الخصم الا بعد ذلك اذا كان لا يحسن الدعوى بنفسه وعليه المتون واختاره
 غير واحد قال في الهندية بناء على هذا القول اذا علم القاضي بان الموكل عاجز عن البيان في
 الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضي خان ومذهب الصاحبين
 لزومها بغير رضا الخصم والفقهاء أبو الليث اختار قولهما للفتوى كذا في خزائن المفتين
 وقال العتابي وهو المختار وبه أخذ الصنفان كذا في البحر الرائق والذي يختار في حقه
 المستل من الجواب ان القاضي اذا علم بالمدعى تعتافي اباء التوكيل لا يمكنه من ذلك
 ويقبل التوكيل من الخصم واذا علم بالموكل القصد الى الاضرار بالمدعى في التوكيل
 لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم كذا في المبسوط افاده في الهندية والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة لها خصومة في أمر من أمورها مع غيرها تريد توكيل زوجها في الخصومة
 وهي من الاشراف المخدرات التي لا تحاط الرجال ولا تخرج عن منزلها الا بالضرورة

فتمنت خصمها عليها وامتنع من قبول توكيلها بقصد الاضرار فهل يكون توكيلها لازما بلا توقف على رضاه حيث كانت من المخدرات وهناك بينة تشهد بانها من المخدرات ويقبل قولها بيمينها لكونها من الاشراف على فرض عدم اقامة البينة على كونها من المخدرات (أجاب) نعم يكون توكيلها بالخصوصة والمحال ماذكر لازما ولا يتوقف على رضا الخصم ويقبل قولها بيمينها في كونها من المخدرات فيرسل اليها القاضي ليخلفها على ذلك مع شاهدين فيشهدان على حلفها عنده حيث كانت من الاشراف مطلقا ولو ثبنا وهذا عند عدم اقامة البينة على كونها من المخدرات والمخدرة هي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة أو حمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل شخصافي بيع عقاره فباع الوكيل العقار المرقوم بماله من الوكالة المذكورة وبعد بيعه لذلك ادعى الموكل انه عزل الوكيل المذكور فهل اذا كان يبيع الوكيل المرقوم وقع قبل علمه بالعزل يكون نافذا على الموكل (أجاب) عزل الوكيل قصدا يتوقف على علم الوكيل بالعزل فلو تصرف قبل علمه بالعزل على مقتضى الوكالة تفذ على الموكل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٨ جاسنة ١٢٨٤ حاصلها تقدمت وفاة شخص يسمى حسين أغا كرد عن زوجة واختين وابن أخ والزوجة ثبت تورثها بمحكمة مديرية المنية وابن الاخ حضر وبيده حجة تاريخها ٢٢ رسة ١٢٧٩ من محكمة مدينة اورفه تحتوي ثبوت تورثه وهو الاختين وتوكيله عنهما وبرؤية ذلك بمحكمة مصر صدر اعلام شرعي من محكمة مصر تاريخه ٢٣ رجب سنة ١٢٧٩ بثبوت وراثتهم وتوكيل ابن الاخ عن الاختين الوكالة المفوضة في القبض والاستخلاص وفي الدعوى والطلب والاخذ والصلح والابراء وايصال وتسليم ذلك لهما وكالة عامة مطابقة صحيحة شرعية على الحكم المعين والمشرع بحجة التوكيل المحكي عنها وبمقتضاها جرى صرف ما كان محصورا في بيت المال الى الزوجة وابن الاخ الوكيل المذكور وتحرر بالمديرية المنية بالصرف والاقرار للذكور بن عماء يكون محصورا بها والاخر حضر ابن الاخ المذكور وقدم هذا العرض يورى به ان المديرية اجرت الصرف له وافرجت له ايضا عن الاطيان والعقارات وتحررت الايلولات اللازمة وانه لما اراد بيع حصه فاطمة احدى الاختين حصل التوقف من محكمة المديرية بالقول انه ليس وكيلا في البيع وانه يحضر اعلاما من محكمة مصر وشهودا ثم ابرز حجة من مدينة اورفه تاريخها ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٣ بتوكيله عن احدى الاختين التي هي فاطمة في استخلاص حصتها من واضي اليد على تركة المرحوم وايصالها وفي الاخذ والقبض والطلب والدعوى والارسال وفي الصلح والابراء عند الاقتضاء وفي كل الامور المتوقفة في الخصوص المذكور وكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية وبالاستقهام منه مشافهة عن الحجة المذكورة بالوكيل عن احدى الاختين دون الثانية بعد التوكيل السابق اورى ان الاخت الثانية توفيت وان وفاة

٢٨
١٢٨٣
د. لم يقبل قول المرأة
بيمينها انها من المخدرات
اذا كانت من الاشراف
ولو ثبنا
ج. ادى الاولى

٤
١٢٨٤
مطلب عزل الوكيل
قصدا يتوقف على
علمه بالعزل

جادی الاولی سنة

١٢٨٤

١١

احدی الموکلتین لاتعلق لهابتوکیل الباقية ومع سابقة ثبوت توکیله عن الاختیار
 لالزوم لاعادة الثبوت الاثن ولا الى الشهود التي صارت تعرفه عنهم في المديرية لیکن
 لمناسبة ما اوضحه من ان محكمة المديرية عرفته بأنه ليس وکیلا في البیع وما هو وارد
 بالحجج والاعلام الصادر من محكمة مصر بان وكالة عامة تقتضي تحريره لمخضرتکم والحجة
 الواردة أولا والاعلام الصادر من محكمة مصر والحجة الواردة اخير امرسلة من طیه تؤمل
 النظر فيما ذكر وما يتراءى بحسب ما وافق الاصول الشرعية بقا دعنه (أجاب) لا مدخل
 لمصلحة بيت المال في صحة بیع هذا الوکیل من عدمه ولا عبرة بمجرد الحجة من غير ائبان
 شرعی فاذا اثبت الوکیل المذکور وكالة بطریق شرعی عن شخص بیع نصیبه في
 العقار او ما يتضمن ذلك کیکونه وکیلا عاما عنه یكون له البیع والا فلا واما ما ثبت
 بمحكمة مصر فلا یفید انه یملك البیع اذا التعمیم الذی في الوكالة المذکورة مخصص
 بالقبض والاستخلاص والدعوى وما عطف علی ذلك والله تعالی أعلم (سئل) في
 رجل وكل شخصا آخر في التصرفات في شؤنه من بیع بعض اراض وغیرها وشراء
 اصناف للتجارة وقضاء ديون علیه والصرف في شؤنه من مال موکله وذلك حال صحته علی
 ید بیته شرعية تشهد بذلك فتصرف الوکیل المذکور وحسب ما وكل به فباع واشترى
 وقبض اثمان ما باعه وصرفه في بعض شؤن موکله حسب توکیله ثم دفع له الباقي ثم
 بعد مدة مات الموكل فقام شخص اقيم وصيا علی بعض الورثة ینازع الوکیل المذکور
 فيما قبضه وصرفه منكر الوكالة بالتصرف علی هذا الوجه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعی
 ان المتوفی في حال صحته وكل الشخص المذکور علی الوجه المستطور یكون القول قوله
 یمینه فيما صرفه حسب الوكالة في ديونه وبعض شؤنه یمنع الوصى من معارضته
 ومطالبته بما قبضه وصرفه علی هذا الوجه (أجاب) نعم اذا ثبت الوکیل المذکور
 توکیله عن موکله فيما ذکر حال صحته بالوجه الشرعی یقبل قوله یمینه فيما ادعی
 قبضه وصرفه حسب التوکیل من مال موکله وفيما دفعه الى موکله من ماله لانه أمين
 ادعی ایصال الامانة الى مستحقها ووکیل ادعی الصرف فيما وكل به فیقبل قوله
 یمینه في حق براءة نفسه والحال هذه وليس للوصی حیثئذ معارضته ومطالبته بما دفعه
 بمقتضى الوكالة بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها قبض
 استحقاقها فيما خصها من تركه مورثها من هی تحت یدیه وفي الداعی والمرافعة وغیرها
 مما يلزم لذلك وكالة مطلقة وقيل الوکیل منها ذلك وصار یخاصم ويتداعی مع اخصامها
 حتی استخلص لها من ذلك مبلغا وسلمه لها والا لآن أنكرت بعض أشياء مما ادعی تلجیه
 لها فهل یكون القول قوله في ذلك یمینه بالنسبة لبراءة نفسه (أجاب) كل أمين ادعی
 ایصال الامانة الى ربها فالقول قوله في ذلك یمینه في حق براءة نفسه حیث لم یکن
 خائنا والمال في ید الوکیل بقبضه امانة في یده فیدخل حکمه فيما ذکر والله تعالی أعلم

جادی الثانية

١٢٨٤

•

رجب

١٢٨٤

٣

(سئل)

(سئل) في رجل له أخ مكث معه شهرين وهو يكسب لنفسه خاصة على قدر كفايته وفي أثناء ذلك تزوج وأمر أخاه بدفع ما تعرف تجهيله من مهر زوجته وما يتعلق بالتزوج من مال أخيه المأمور ليرجع به عليه فدفعت المأمور وحسب الأمر فهل يكون للمأمور الرجوع بما ثبت أنه دفعه عن أخيه بأمره ليرجع عليه به ويجبر الأمر على دفعه إليه وإذا امتنع الأمر من ذلك متعللاً بأنه مكث معه الشهرين المذكورين لأجرة بتعلله حيث لا شركة له معه في مال أو كسب أو عمل أو كيف أئمال (أجاب) نعم يؤمر الأمر بدفع ذلك إلى المأمور إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بمجرد هذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من الدين على رجل وبه سند شرعي وكل صاحب الدين ابنه بقبضه منه وكالة خاصة وقال له أنت وكيلي في قبض هذا المبلغ لي من فلان المدين فهل إذا طلبه منه الوكيل وصدقه على الوكالة ودفع له بعض المبلغ المذكور وتبرع له الوكيل بباقيته على وجه الصلح لا يجوز هذا التبرع ولا يكون نافذاً على الموكل بدون إجازته وللموكل مطالبته مدنيته بباقي المبلغ المذكور والحوال هذه (أجاب) لا ينفذ الأبراء والتبرع ببعض الدين من الوكيل بالقبض بدون إجازة الموكل بمجرد كونه وكيلًا بقبضه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة وأردته من بيت مال مصر مؤرخة ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ مضمونها تقدم لهذا الطرف عرض من الحاج سير بن ابن الحاج أحمد مناف يدعي به الورثة إلى المرحوم حسين أفندي والتوكيل عن باقي ورثته الغائبين بمقتضى مضبطة بيده وحيث ينظر هذه المضبطة وجدت مخالفة للجاري وروده من البلاد الأجنبية مع الورثة الغيب أو وكلائهم ومن اللزوم النظر فيها بطرف حضرتمكم لزم تحرير محضر تمك الأمل من بعد النظر فيها لظهور أنه بموجبها يصح سماع الدعوى من الحاج سير بن المذكور أن ترد الأفادة اللازمة من ذلك ليعمل بموجبها وإن كان لا يصح سماع دعوى المذكور بموجبها يفاد أيضاً تفهيمه ذلك (أجاب) بالاطلاع على المضبطة المحكي عنها المؤرخة في شوال سنة ٨٤ تبين منها أنها كتاب من قاضي بلد نخي من محروسة شبكي إلى القاضي بمصر القاهرة أو نوابه بن الحاج سير بن ابن الحاج أحمد المعروف بحاجي مناف التخوي الشكوى أخ شقيق للحاج حسين أفندي ابن الحاج أحمد وأنه قد ثبت بالمحكمة الشرعية وكالة عن أمه وأخته في أخذ أرثهما من تركة الحاج حسين وأنه وكيل بقبض سدس أمه وما بقي لأخته بالصوبة وبناء على ما ذكر فهو وكيل في قبض ما يستحقه بالارث فإن كان المستحق عيناً لا يكون لهذا الوكيل الخصومة فيها إذا كان وكيل بقبض العين لأهلك الخصومة وإن كان ديناً كان له الخصومة فيه هذا ما يتعلق بخصومته بالنسبة لموكلته مما هو مخلف عن المورث وأما ما يتعلق بنفسه فلا مانع شرعاً من خصومته فيه بالاصالة وكذا ما يتعلق بثبوت نسبته ونسب الغائبين إلى الميت فلا يتوقف على التوكيل بالخصومة إذ لو ادعى بالاصالة عن نفسه فقط أنه أخ لليت وأن إحدى الغائبين

١٢٨٤

١٨

صفر

١٢٨٥

١٥

ربيع الثاني

٤

١٢٨٥

مطلب الوكيل بقبض الدين بملك الخصومة فيه بخلاف الوكيل بقبض العين إلا إذا وكل بها أيضاً

شعبان سنة
مطلب احد الورثة
ينتصب خصما عن
الباقى في اثبات النسب
مطلب اذا لم تكن العين
مجمودة فلا وكيل
بقبضها ولا لاية القبض
بعد ثبوت وكالة
بذلك

ام له والاخرى أخت شقيقة له أيضا وأثبت النسب وانحصار الارث فيه وفي باقى الورثة
يحكم بنسب الجميع اذا حدد الورثة ينتصب خصما عن الباقي قال في نور العين ادعى شيئا
أثر بالنفسه ولاخوته الغيب وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البينة في ثبوت
النسب للميت اذا حدد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الا ترى انه لو ادعى على
الميت دين بمحضرة أحدهم يثبت في حق الكل انتهى من الفصل الرابع ومثله في جامع
الفصولين من الفصل المذکور وحينئذ فلا يتوقف ذلك على توكيل أصلا بالخصومة
واذا ثبتت الوكالة بالقبض بالبينة فان كان الموكل بقبضه ديناملك الخصومة فيه
أيضا وان كان عينه لا يملك الخصومة فيه غير ان العين اذا لم تكن بمجمودة فاللو وكيل
بقبضها ولا لاية القبض وان كانت بمجمودة فلا يملك الخصومة فيها الا اذا وكل بالخصومة
أيضا هذا ما ظهر لي الآن والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت مال مصر
مؤرخة ١٤ ش سنة ٨٥ مضمونها فيما تقدم بلغنا ما يفيد وفاة المرحوم عميد الله باشا
سرجشين بالسودان وانه أقام وصيا من قبله على عياله ومتروكاته ولما تعين من لزوم الاجراء
اللازم في متروكاته قيل انه توفي عن زوجة وبنات أخ شقيق اربع غائبات لا تعلم اسمائهن
وقد ثبت في محكمة مصر وراثه الزوجة بدفتر قسام مذکور فيه وفاته عنها وعن بنات
أخيه المذکورات ثم حضرت صورة اعلام بختم قاضى السودان تضمن ثبوت وفاته عن
زوجة وبنات أخ شقيق اربع واخت لام وقيل حضر الوصى وكتب المديريات بنى مزار
والمنية وسيوط وجرجا بالا فراج عن أطيان وموجودات التركة التي فيها لازوجة
والوصى وبعدها حضر شخص بالتوكيل عن الاخت لام وأثبت بمحكمة مصر وكالة
وانحصار ارث المرحوم في الزوجة والاخت لام من دون شريك وصرف له ما كان
موجودا من التركة في بيت المال وكتب الى المديريات المذكورة بالا فراج له وبعدها
الوكيل المذکور وكل شخص اخلافه من قبله وأقامه مقام نفسه وتوفى هو وثبت ذلك
في محكمة سيوط ثم حضر وكيل من طرف الاخت بدل الوكيل الذي كانت وكلته
أولا وتوفى وأثبت في محكمة مصر وكالة عنها ورغب تسليمه ما يؤهل لوكته من تركة
مورثها ولما سئل الوكيل الموكل من قبل الوكيل الاول عما قاله الوكيل الثاني
اجاب بانه يمثل لما يقتضيه الحكم الشرعى وقد سطر هذا المحضر تكم والاعلام الصادر
من محكمة سيوط بتوكيل من وكل عن الوكيل الاول والاجابة المقولة منه والاعلام
الصادر من محكمة مصر بتوكيل الوكيل الاخير عن الاخت مولات من طيه تؤمل من
بعد النظر فيها أن ترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فيما يخص الاخت المذكورة
يسلم لمن من الوكيلين المذكورين ليعمل بمقتضاه (اجاب) اذا ثبتت بالوجه
الشرعى ان الاخت لام المذكورة أقامت زوجها وكيلها مفوضا عنها في جميع ما يخصها
في تركة أخيها لاهما وقالت له اعمل برأيك ووكلت أمر ذلك اليه وجعلت فعله كفعلها

ذى الحجة سنة
مطلب اذا مات الوكيل
المفوض اليه بعد
توكيله آخر لا يعزل
الثاني بموته ولا بعزله
وينعزلان بموت الموكل
طلب ليس لاحد وكيلاين
وكلا معا الا بقرارد
بالتصرف بخلاف مالو
كان على التعاقب

وتصرفه كمن صرفها وانا بته مناب شخصها كان له البيع والشراء والقبض والتوكيل
والرافعات في جميع الحقوق وان الوكيل المذكور وكل عن موكلته المذكورة شخصا
آخر كوكيله عن موكلته ومات الوكيل الاول يكون الوكيل الثاني وكلا عن الموكلته
ولا ينعزل يعزل الموكلته ولو كملها الاول ولا بموته بل ينعزلان بموت الموكلته وعزلها اياهما
وينعزل أحدهما بعزل الموكل الاصل له واذا وكلت الموكلته المذكورة شخصا آخر بدلا
عن وكيلها الاول بعدم موته بدون عزل لالوكيل الثاني الموكل من قبل الاول في شئها
يكون من وكلة وكلا عنهما ايضا فيجتمع لهما والحال هذه وكيلاين ولهما ولاية التصرف
على حسب وكالتهما ما لم يعزل احدهما نفسه وتسلم الموكلته بذلك أو تعزل الموكلته
احدهما ويعلم الوكيل المعزول بذلك فان نفذ العزل الحقيقي متوقف على العلم
والوكيلان اذا وكلتا على التعاقب ينفرد كل منهما بالتصرف بخلاف ما اذا وكلهما كما
يستفاد من الدر والته تعالى أعلم (سئل) في حادثة هي ان رجلا وكل رجلا آخر تو كيلا
عاما في جميع أموره وكافة اسبابه وشؤنه من صرف على عقار وغيره سواء كان من ماله
أو من مال موكلته ويبيع وشراء وخصومة فقبل الوكيل الو كالة المذكورة للموكل ضيعة
فصرف عليها الوكيل مبلغا من ماله الخاص به في أداء ما عليها من الخراج بموجب الوكالة
المذكورة وما تحصل من غلتها رده الى الموكل فهل يصدق الوكيل فيما ادعاه من رد
الغلة يمينه واذا اقام بينة على دعواه اداء الخراج من مال نفسه يحكم له على الموكل بذلك
أم كيف الحال (اجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في رد الغلة الى موكله واذا ثبت
بالوجه الشرعي أنه أدى مال خراج أرض موكله من مال نفسه يكون له الرجوع على
الموكل المذكور بذلك حيث كان من ضمن المأذون له فيه والله تعالى أعلم
(سئل) في حادثة وهي ان رجلا اراد ان يشتري عقارا معيناً لنفسه فدفعت عنه من ماله
الخاص به الى ابنه الذي هو من جملة عائلته وأمره بشراثة العقار بالوكالة عنه فاشتراه الابن
ودفع عنه من مال الاب ثم حرجة التبايع باسمه دون أبيه والحال انه في ضمن عائلة أبيه
ولم يكن له من الكسب ما يقوم بامر معيشته فضلا عن شرائه العقار ثم مات هذا الابن عن
زوجة وولدو بنت صغيرة فادعى والد الزوجة ان هذا العقار ملك للبنت خاصة حيث
كانت حجة محررة باسمه خاصة فهل اذا اقام الاب البينة على طبق دعواه ثبت له ملك
العقار ولا عبرة بما هو مذكور في حجة التبايع والحال ما ذكر افيدوا الجواب (اجاب)
اذا ثبت ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يكون الملك في هذا العقار للاب الموكل بشراثة
بعينه ولا يقع الشراء لابن الوكيل في غيبة موكله ولو اشتراه لنفسه والحال ما ذكر اذ
الوكيل بشراء شئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه ولا للموكل آخر بالاولى حيث لم يكن مخالفا
كما لو اشتراه بخلاف ما سمي له الموكل والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من بيت مال
مصر مؤرخة ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ مضمونها حضرة مصطفى افندي رضا زوج المرحومة

١٨٥

١٢٨٥

٢٠

شربة عائشة يدعي بمبالغ على تركه زوجته المذ كورة أجرى صرفها على الابعادية تعلقها
المشتركة بينه وبينها بحق النصف قبل وفاتها وبعد الوفاة وهو مستند في ذلك على سند
توكيل بيده صادر من المرحومة له حال حياتها وحيث لم يعلم ان كان باستناده على ذلك
السند يكون له المطالبة بما صرفه قبل الوفاة وبعد ها وعلى مقتضاه اذا كان تدان مبالغ
من الخارج مما يدعي به تكون المتوفاة أو تركتها ضامنة لها ويقبل من المدعي الموماليه
القول فيها أم كيف فلم تحريه والسند بيد الافدى قادم لطرف حضر تكلم الي من بعد
الاحاطة بما توضحه وبما في السند المرقوم ترد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك ثم اذا
كان الزوج تدان من الخارج مبالغ على ذمة الموكلة على مقتضى سند التوكيل الذي
بيده ويطلب التركة بالدين الآن هل يصح التسدين وتسمع دعواه شرعاً أم لا فلزم
التحسية بذلك لفاد عما ذكر (أجاب) قد صار الاطلاع على سند التوكيل المحكي عنه
المؤرخ ٢١ جادى الاولى سنة ٨٢٠ وافادة حضر تكلم المؤرخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٥
والافادة عن ذلك انه اذا ثبت التوكيل المذ كورة على الوجه المبين بالسند المرقوم
شرعاً وثبت أيضاً بالوجه الشرعي ان التوكيل المذ كورة صرف مالزم من المصاريف على
زراعة الابعادية المملوكة واكلته المذ كورة واشترى بها ثم اومهمات أو خلاف ذلك بما
يحتاج الامر اليه للابعادية المذ كورة من مال نفسه سواء كان ذلك المال آل اليه بطريق
الاستقراض من جهة اخرى أو بسبب آخر في حال حياة موكله يكون له الرجوع به في
تركها كسائر الديون الشرعية وأما اذا وجد صرف شيء بعد الموت فلا يكون داخل تحت
التوكيل المذ كورة لبطلانه بالموت وكذا التوكيل بالاستقراض لا يصح ولا مطالبة
شرعاً للقرض على من وكل بالاستقراض انما طلبة على المستقرض والمستقرض لو دفع
المال لموكله على سبيل الدين أو صرفه في شؤنه بالامر كما في هذه الحادثة يكون له الطلب
والرجوع عليه بمثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تجزى لمطالبه بآدائه
وعجز عن ذلك طالب منه رهناً وجعل الدين عليه أربعة اقباط مدة سنتين يدفع في كل
سنة أشهر قسطاً وكتب له حجة برهنية دائرية يملكها أو أعطاها له رهناً على ذلك ووكله
بيدها بمن مثلهما وياخذ دينه من ثمنها اذا مضى قسطان ولم يدفعهما فهل اذا مضى
القسطان ولم يدفعهما حاول باع المرتن الدائرة المذ كورة بغير ثمن المثل بغبن فاحش يكون
البيع المذ كورة غير نافذ ولا رهن رده (أجاب) نعم يبيع التوكيل المذ كورة على الوجه
المسطور غير نافذ ولا رهن رده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج امرأة وامرأة
المذ كورة تملك بيتاً له ولها ما خرافاً فاذنت المرأة المذ كورة زوجها المذ كورة بأن يصرف على
البيت ويعمره من ماله ومهما صرفه في العمارة والتسكايف على البيت المذ كورة ويرجع
بنظيره عليها فعمير البيت المذ كورة صرف عليه من ماله بناء على ما ذكر قد راعى ما علم من
الدواهم والآن يطلب الرجوع على الاذنة المذ كورة بنظيره ما صرفه بالاذن به في شؤنه

١٢٨٥

٢٤

مطالب التوكيل
بالاستقراض لا يصح

صفر

١٢٨٦

٢٧

١١٨٦

١١

الاذن والصرف وقدر المبلغ المعروف بالوجه الشرعي فهل يكون له ذلك وليس للمرأة
 المذ كورة الامتناع والمنازعة في ذلك (اجاب) نعم يكون للزوج الرجوع عليها بما
 ذكره الحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين بسند
 تحت يده وكل آخر في قبضة من هو عليه وسله السند فاستلمه وتوجه وقبض الدين من هو
 عليه ولم يعد الى ربه فتوجه اليه رب الدين لياخذ منه دينه الذي قبضه أو سنده ان لم
 يقبض الدين فانكر الوكيل قبضه من هو عليه وقبض السند من رب الدين فطلبه على يد
 المحامد ادعى عليه بذلك فانكر قبضهما وبعد اقامة الدليل عليه من رب الدين بقبضه
 السند منه وقبضه الدين من هو عليه اعترف بقبض الدين المذ كور واستلام السند
 وادعى انه سلمه للديون ولم يسلم ما قبضه من الدين لربه لكونه تصرف فيه واستهلكه
 فحكم عليه بدفع مثله لربه فهل اذا ادعى بعد ذلك انه سلمه الى ربه وانكر رب الدين ذلك
 لا يقبل قوله في الدفع الى ربه بعد ذلك بيمينه فخر وجهه من الامانة وصيرورة ذلك ديناً عليه
 بما ذكره وان كان ذلك امانة في يده قبل المحجود والتعدي الذي حصل منه ويؤثر شرعا
 باداء الدين الى ربه أم كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) حيث أنكر الوكيل المذ كور
 قبض الدين من هو عليه والسند من ربه ثم اعترف بذلك وانه استهلكه صار ذلك ديناً
 بنعمته وخرج من كونه امانة فاذا ادعى ايصاله بعد ذلك لمستحقه لا يصدق في دعواه
 المذ كورة يمينه بل لا بد من البرهان كسائر الديون والمغصوبات والله تعالى اعلم (سئل)
 بافادته وارده من بيت مال مصر مؤرخة غاية رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها تؤمل مطالعة
 حضر تكم ما كتب من بيت المال لديوان الداخلية بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٨٦ بخصوص
 توكيل يوسف افندي خزّام عن سعادة عبد الحليم باشا وما ورد من الديوان المرقوم
 بتاريخ ٢٩ منه ويقادهل بمقتضى دفتر القسام الصادر من محكمة مصر في غرة
 رجب سنة ١٢٨٤ المتضمن توكيل الافندي المذ كور عن سعادته في قبض ما بول
 اليه بالارث الشرعي بطريق الولاء والعصوبة بالسببية من قبل عتقاء أفندينا الكبير
 والمرحومة نظلا هانم والمرحوم عباس باشا وعتقاء عتقائهم وغيرهم عن ذلك في
 جهته وتحت يده كائنات من كان ويماله وعياله من الدعاوى والمطالبات والمخاضات
 بذلك وبالبيع والشراء والهبة وبكافة ما يتعلق بذلك وترجمة الجواب التركي الوارد لبيت
 المال من سعادته في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٥ عن توكيل المذ كور عن سعادته في
 هذه الخصوصيات لغية سعادته فهل الآن يسرى التوكيل بمقتضى دفتر القسام المذ كور
 الصادر من المحكمة الكبرى مذ كان سعادته حاضرا بمصر لا سيما مع تأكده بالجواب
 الصادر منه للصحة بعد سفره أم لا (اجاب) حيث وكل سعادة عبد الحليم باشا يوسف افندي
 خزّام المذ كور على الوجه المسطور وثبت التوكيل عنه على الوجه المعين بدفتر القسام
 المحكي عنه قبل سفره ثم سافر فهو على توكيله المذ كور وبذلك التصرف والمخضومة

جمادى الاولى

١١٨٦

٢

رجب

١٢٨٦

٣٠

فيمّا وكل فيه حيث لم يقيد التوكيل بزمن وجوده بمصر ما لم يتحقق عزله ولا يكون مجرد سفر الموكل لجهة الاستئانه موجبا لعزل الوكيل عن توكيله لاسيما وقد أكد الموكل توكيله عنه بعد سفره بالجواب الذي حرره بعد سفره بذلك اما اذا كان هناك جود للتوكيل المذكور وحصلت خصومة بالوجه الشرعي فيكلف مدعى الوكالة اثباتها بالبينّة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فيمن توفي عن ورثة وله دين على آخر في بلدة اخرى فوكل الورثة شخصاً بقبض الدين من المدين وفوضوا له التوكيل فساخر الوكيل الى بلد المدين ووكل آخر ورفعه وكيل الوكيل الى المحاكم الشرعي وادعى عليه بدين الميت وبان ورثته وكلوا عنهم الشخص الاول وفوضوا له الوكالة وبما له من التفويض وكله في قبض الدين من المدعى عليه فانكر دعواه وكالة الشخص الاول عن الورثة ووكلته عن الوكيل فابرز السند الذي يدل على توكيل الشخص الاول للوكيل الثاني وأقام بينة على ذلك ولم يثبت توكيل الاول عن الورثة أصلاً لانه ليس للمعاكم الزام المدين بدفع الدين للثاني بمجرد ذلك بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة افيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للمعاكم الزام المدين بدفع الدين لمن يدعي انه وكيل عن وكيل والورثة بمجرد اثبات وكالة عن الاول بدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة في ذلك مع انكار الخصم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحمى ليجسّن الدعوى وكل رجلا في الخصومة لاطهار حقه فخاصم وكيل المدعى عليه مدة لدى حاكم شرعي ثم ظهر له عزله فعزله ووكّل رجلا آخر عوضا عنه ليتم دعوى الوكيل الاول وحضر ووكّل الوكيل الثاني عند المحاكم الشرعي وليس معروفا بالخيل ولا مشهورا بما يجتمع من التوكيل فلما حضر هو ووكيل المدعى عليه بين يدي القاضي للدعوى وأراد أن يدعى بدعوى موكله قال وكيل المدعى عليه لا قبل توكيل هذا الوكيل فهل والحال هذه لا يشترط لزوم التوكيل رضا وكيل الخصم مع كون الموكل اميا لا يجسّن الدعوى ولا يمكنه اظهار حقه الا بنصب وكيل عنه يقوم مقامه في الخصومة افيدوا الجواب (أجاب) من الاعذار الموجبة للزوم التوكيل بدون رضا الخصم كون الموكل لا يجسّن الدعوى فاذا كان الرجل المذكور كذلك لا يتوقف لزوم توكيله الوكيل المذكور والحال ما ذكر على رضا خصمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة معينين وكالة مطلقة مفوضه في قبض واستخلاص ما يخص الورثة المذكورين من تركه مورثهم وفي الدعوى والطلب بذلك بمقتضى اعلام شرعي مسجل بالسجل المصان وبما للوكيل المذكور من ولاية القبض واستخلاص التركة المذكورة قد جرى ذلك وقبض ما يخص موكله مما هو مضبوط ببيت المال ثم ظهر للمتوفى اشياء تخص التركة فاستحصل عليها الوكيل ووضعها لاصل التركة وقسم جميع التركة على الورثة حسب الفريضة الشرعية وأخذ كل في حقه حقه وأقر كل واحد منهم انه اخذ جميعه اخصه من تركه مورثه ولم يكن له لادعوى ولا

١٢٨٦

٢٠

محرم

١٢٨٧

١٧

طلب ولا حق ولا استحقاق قبل الوكيل المذكور ومضى على ذلك مدة ست سنوات
وكسور والآل قام بعض الورثة المذكورين بِنَازِع الوكيل المذكور وبطلب بعض
حقه ونخصه بما قبضه له الوكيل من تركة مورثه فهل اذا كان الوكيل المذكور ثابت
الوكالة شرعا يكون القول قوله في الدفع لبعض الورثة المذكورين حيث انه أمين في ذلك
ولا يكلف اثبات الدفع بالبينة وهل لا تسمع من المدعي الآن دعوى بطلب شيء يخصه
من تركة مورثه بعد اقراره واعترافه بأنه قضى جميع ما خصه من تركة مورثه وما حكم
الله (اجاب) اذا كانت تلك الوكالة ثابتة بالوجه الشرعي يقبل قول الوكيل بالقبض اذا
ادعى ايصال ما قبضه لوكليه اليهم بيمينه ولا يكلف اثبات الدفع اليهم بالبينة شرعا اذ كل
أمين ادعى ايصال الامانة الى ربهما فاقول في ذلك بيمينه حيث لم تخرج عن الامانة
والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من الروزنامة في ١٤ راسنة ١٢٨٧ عن جواز توكيل
الوصي المختار في قبض استحقاق القصر من الورثة وانفرد بالبلغ بقبض استحقاقهم
بانفسهم بلا توكيل الوصي (اجاب) لا مانع شرعا من توكيل الوصي المختار غيره واحدا
أو متعددا في قبض استحقاق القصر عن هوفي وجهته وأما البالغ من الورثة فلهم قبض
استحقاقهم بانفسهم بالا صالة من غير احتياج الى توكيل الوصي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكيلا عن جماعة في بيع سبعة باعها بثمن مثلها وحفظ ثمنها في حزمته ثم ضاع
منه من غير تعد ومن غير تقرير في حفظه فهل لا يكون ضامنا لثمنه والمحال هذه
ويصدق في ذلك بيمينه بعد ثبوت التوكيل منه بالبيع (اجاب) نعم المبيع في يد
الوكيل بالبيع امانة فاذا هلك في يده بدون تعد منه ولا تقرير يهلك على ملاكه ولا
يكون مضموما على الوكيل بدون وجه شرعي ويصدق في ذلك بيمينه والمحال هذه اذالم
يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لما بلغ معلوم من الدراهم آل لها بالميراث
عن زوجها ولها ابن وكتبه في قبضه وأخذته من هوت تحت يده وصرفه في مهماتها ولوازمها
من المأكول والملبس وغيره مما هو ضروري لها فقام على ذلك وقبض وصرف منه في
مهمات وشؤونها ولوازمها مدة ثم بعد ذلك عرض عليها المنصرف في ذلك فكذبت في
بعضه بعد ان صدقته في القبض من هوت تحت يده بوكالتها وكالة عامة فهل يقبل قوله
ويصدق في مقدار ما صرفه فيما لا يكذبه الظاهر فيه او كيف الحال (اجاب) نعم
يقبل قوله بيمينه فيما صرفه حسب التوكيل له اذالم يكذبه فيه بظاهر الحال ولم يكن
خارجا عما وكل فيه ولم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لولدها مبلغا
من الدراهم ووكلته عن الشترى لها به عقارا ببلدة كذا وذلك التوكيل ودفع المبلغ
المذكور بحضرة جمع من المسلمين يشهدون عليه بذلك فاشترى به العقار في البلدة
المذكورة بالمبلغ المذكور وأضاف الشراء لنفسه وكتب في حجة الشراء للعقار المذكور
انه لنفسه من ماله ولم يذكرفيه موكلته أصلا فهل يقع الشراء لها أولا واذا تنازعت معه

١٢٨٧

ربيع الاول

١٢٨٧

محرم

١٢٨٨

١٦

جادی الثانية

١٢٨٨

١٠

في شأن ذلك وطالبت منه ان يملكها من العقار المشترى على هذا الوجه او يدفع لها المبلغ
المذكور الذي قبضه منها وامتنع من ذلك منكر الدعواها وتريد اثبات المبلغ المذكور
واقامت عنها وكيلها ليرافع معه على يد المحاكم الشرعية لكونها لا تحجب الدعوى فحجب
لذلك بوقفة بل منها التوكيل وتسمع الدعوى من الوكيل المذكور والبرهان على ذلك
بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان التوكيل بشراء عقار بعينه يقع الشراء ولو كانت مملوكة
اضافته لنفسه اأما لو كان بشراء عقار بغير عينه فاضاف الوكيل وقت العقد الشراء
لنفسه وماله بان قال اشتريت لنفسى بمالى يقع الشراء له ولو قد غنمه من مال الموكل
ويكون ضامنا للمثل الثمن المذكور بعد ثبوت قبضه من ماله واستهلاكه بالوجه الشرعي
والافلا من الاعذار الملمزة قبول الوكالة بالخصومة في حق الخصم كون المادعى لا يحسن
الدعوى عند الامام الاعظم واهه تعالى أعلم (سئل) في رجل متصرف على اخوته
بأذنهم في القبض والصرف في شؤونهم ثم بعد مدة أرادوا الانفصال وأخذ كل منهم نصيبه
الذي تحت يده أخيه المذكور فادعى الاخ المذكور انه استدان مبلغا من الناس وصرفه
في شؤون اخوته زيادة على ما تحت يده من الاموال المشتركة ويريد الرجوع على كل منهم
بما يخصه من ذلك فأنكروا دعواه فهل لا يصح في دعواه في حق الرجوع عليهم بما
ادعى صرفه من الديون التي يدعى استدانها من الناس بل يكلف اثباتها بالوجه الشرعي
(اجاب) لا يقبل قول المادون بالاتفاق في دعواه ذلك من مال نفسه في حق رجوعه على
اخوته حيث أنكرها وما ذكره يكلف اثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ملكت بالارث قطعة أرض مشتملة على ابنية وآلات بخارية وغير
ذلك وولدت عليها انسانا ثم عرضتها للبيع فتراد الناس فيها ثم كتبت الى وكيلها
المذكور أن يبع الارض المذكورة فلان الفلاني بالثمن الذي اعطاه فيها وقدره كذا وكذا
فباعها له ثم انها باعت ذلك لاسنان آخر بعد أن باع وكيلها لمن اذنت بالبيع فلما بلغ
الوكيل بيعها للآخر ذهب اليها وأخبرها انه باع حين أمرته حلالا فهل اذا ثبت ان بيع
الوكيل متقدم على بيعها يكون بيعه هو النافذ ولا يكون بيعها مبطالا ويكون الحق
للمن باع له الوكيل دون غيره (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور بيع الوكيل
بالبيع حسب أمر الموكل مستوفيا شرائط الصحة والزوم بتاريخ سابق على بيع الموكل
من غير المشتري الاول ولم يوجد مانع يكون بيع الوكيل هو النافذ بشرط ان لا يكون بيع
الموكل ثانيا مبطالا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من باع الدائرة السنية
مؤرخة ٢٣ من سنة ٩٠ متضمنة طلب الحكم الشرعي عن السؤال الاتي ذكره
حيث ان القصد ببيع الاطيان المذكورة فيه للدائرة المذكورة وصورة السؤال المذكور
في رجل تحت يده اطيان عشورية آيلة له بالميراث عن والده وألتوا له بالشرع الشرعي
من شخصين وهما تلقيا بالشرع من مالهما وقد أراد من هي تحت يده الآن التصرف

١٢٨٨

١١

مطلب لا يقبل قول
الوكيل في الاتفاق
من ماله ليرجع بدون
اقامة بينة على ما أنفق

ربيع الثاني

١١٨٩

١٥

ذى الحجة

١٢٨٩

٣

فيها

فيها بالبيع للدائرة السنية وعند توقيع المباينة في تلك الاطيان لزم المحال الى الاستفسار من البائعين الى والدواضع اليد المذ كور فبحضورهما قرر كل منهما بان يبيع الاطيان المذ كورة وقع منها والدواضع اليد المذ كور على يد وكيل من طرفه وبعد بيان الثمن وتحميته وقع البيع منا الى موكله والدواضع اليد وقيل الوكيل ذلك له شفاها غير انه وقت تحرير المسكاتبات لاجل ذلك اخبرهما الوكيل المذ كور بان الشراء في الاطيان المذ كورة والدواضع اليد ولاخ شقيق للوكيل المذ كور وبناء على ذلك تحررت الخطابات للدورية باسمهما حسب اخبار الوكيل المذ كور والمحال أن واضع اليد الآن يقول ان الاطيان المذ كورة هي ملك مورثي خاصة وكل من الوكيل ومن وقع كتب الشراء باسمه واسم والدواضع اليد فائس فهل يسوغ شرعا لواضع اليد المذ كور التصرف بالبيع في الاطيان المذ كورة ولا يمنع من ذلك مجرد الخطابات التي حصلت من البائعين المذ كورين حيث لم يصدق واضع اليد على ذلك ولم يخرج بذلك حجج شرعية تفيد الاشتراك بين مورث واضع اليد وبين من قيل من قبل البائعين بان المسكاتبات والخطابات مذ كور فيها ما يفيد الاشتراك معه وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) مجرد ما ذكر في هذا السؤال لا يوجب اشتراك من كتب الشراء باسمه مع والدواضع اليد بعد صدور البيع من المالكين لمخصوص والدواضع اليد وقبول وكيله البيع له خاصة ببيعاً صحيحاً مستوفياً شرائطه المعتبرة الا انه لو حضر من كتب الشراء باسمه على سبيل الاشتراك وادعى على واضع اليد وقوع البيع له مع والدواضع اليد ابتداء وقبل لهما الوكيل المذ كور بالوكالة عنهما بالثمن الذي عين وأثبت ذلك بالطريق الشرعي يقتضي له بنصيبه ويكون له فيخ البيع لو صدر في نصيبه من الوارث الواضع يده الآن بدون اذنه ان لم يجزه اجازة معتبرة شرعاً ولا يمنع من ذلك قول البائعين المذ كور ولا يكون حجة عليه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف نائب محكمة مصر عن الوكيل وكالة المأخون له بالتوكيل اذا وكل رجلاً ثانياً باع موكله وعم له واذنه بالتوكيل هل يملك الوكيل الثاني ان يوكل ثالثاً كذلك ثم الثالث رابعاً وهكذا ولو عم كل وكيل منهم لمن يوكله واذنه بالتوكيل (اجاب) الذي استفيد من عبارات كتب المذهب ان الجواز قاصر على الوكيل الاول فله ان يوكل بمقتضى التفويض والاذن من موكله بالتوكيل وليس للثاني ان يوكل ثالثاً ولو فوض الوكيل الاول للوكيل الثاني على الاظهر فمن بعده بالاولى في الثانية عشرة ١٠ من الجزء الثالث من فصل التوكيل بالخصوصة بغير رضا الخصم رجل وكل رجلاً بتقاضى دينه او خصوصة أو يسم وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل ان يوكل غيره ولو ان الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره وروى انه ان يوكل غيره انتهى ومثله في فتاوى الانقروى من الجزء الثاني من توكيل الوكيل بغيره ٤٣ بالغزو الى فتاوى قاضي خان المذ كورة ونقل المسئلة في الهندية من الباب الاول

١١٩٠

٢٣

ربيع الثاني

١٢٩١

مطالب في عدم جواز
توكيل وكيل الوكيل
المفوض اليه التوكيل
وكيلاً ثالثاً وروى
جوازه وما في ذلك من
النقل

من الوكالة نمرة ٤٤٢ بالعز والى الخانية المذ كورة مقتصر افيا على عدم جواز توكل
 الثانى وهو صدر العبارة الى قوله لم يكن لا وكيل الثانى ان يوكل غيره حيث قال كذا فى
 قة اوى قاضى خان انتهى وقد ذكر مولانا قاضى خان المذ كور فى اول فتاواه مانصه وفيما
 كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اقتصر فيه على قول او قولين وقدمت ما هو الاظهر
 واقتضت بما هو الاشهر اجابة للطالبين وفى التارخانية من الفصل الثالث عشر فى
 بيان حكم وكيل الوكيل والموكل الاول والموكل الثانى معه نمرة ٥٧٩ مانصه محمد
 اذا وكل رجلا ببيع او شراء وقال له اعمل فيه برأيتك فوكل الوكيل وكلا وقال له اعمل فيه
 برأيتك لم يكن للثانى ان يوكل الثالث نص عليه فى كتاب الشفعة وذكروا فى كتاب المضاربة
 اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيتك فدفعت المضارب المال الى غيره مضاربة وقال
 اعمل فيه برأيتك كان للثانى ان يدفع المال الى غيره مضاربة فن مشايخنا من قال ما ذكر
 فى المضاربة يصير رواية فى الوكيل وما ذكر فى الوكيل يصير رواية فى المضارب فعلى قول
 هذا القائل يصير فى المسئلتين روايتان ومنهم من قال بين المسئلتين فرق وهو الاظهر
 انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر ارسل رسولا من طرفه للمديون
 ليقبض منه بعضا من الدين فاعطاه البعض منه وسلمه الرسول لرب الدين ثم بعد مدة مات
 رب الدين المذ كور عن ورثة انه ذكر واصل ما قبضه الرسول لمورثهم مع اعترافهم بكونه
 رسولا عن مورثهم وبقبضه من المديون فهل يصدق بيمينه فى انه سلمه ما قبضه من
 المديون او يكلف بينة على انه سلم رب الدين ما قبضه من المديون (اجاب) نعم يصدق
 الرسول المذ كور بيمينه فى دعواه تسليمه ما قبضه على وجه الرسالة لمسله ولا يكلف
 اقامة بينة على ذلك لانه امين وكل امين ادعى ايصال الامانة الى ربهما فالقول قوله فى
 ذلك بيمينه فى حق براءة ذمته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكل آخر وكالة شرعية
 فى ايجار عقاراته المملو كة له وفى قبض اجرتها وفى شراء اشياء معينة ودفع ثمنها من الاجرة
 التى يقبضها ثم سافر الموكل المذ كور الى جهة ملوكة فباشروا وكيل ذلك كله فى مدة
 من السنين وكل ما تجمد من الاجرة مع الوكيل يدفعه لموكله المذ كور وكذا كل ما اشتراه
 منها له بالوكالة المذ كورة يدفعه له فى محل اقامته ثم بعد ذلك حضر المالك المذ كور من
 سفره واستلم عقاراته من الوكيل المذ كور وصار يؤثرها ويتصرف فيها بنفسه ثم مات عن
 ورثة ذ كور انا نابلغ مقرب بقبض الوكيل المذ كور الاجرة المذ كورة وبالوكالة عن
 مورثهم بالقبض والشراء المذ كورين وبانه اشترى ما ذكره ومنكرين دفع الوكيل المذ كور
 بعض الاجرة وبعض الاشياء المشتراة فهل والحال هذه يقبل قول الوكيل بيمينه فى ذلك
 ولا عبرة بانكارهم المذ كور سيما ومورثهم قبل موته لم يعين لهم طرفه وكيله المذ كور
 شيئا أصلا وما الحكم (اجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذ كور بيمينه فى دعواه تسليم ما كان
 يسيده من الاجرة التى قبضها بالوكالة وما اشتراه او كاه من ماله بمقتضى الوكالة المقر بها

١٢٩١

١٠

ذى الحجة

١٢٩٢

٢٧

جمادى الاولى سنة

١٢٩٤

١٧

رمضان

١٢٩٤

١٨

مطلب الوكالة ببيع
الرهن لازمة ولا تبطل
بموت الرهن ولا بخروجه
عن الاهلية ولا بعزله

ذى القعدة

١٢٩٥

٢٨

من الورثة المذكورين الى موكله المذكور والمحال ماذ كره حيث لامانع لانه أمين ادعى
ايصال الامانة الى مستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور
والاناث البالغ والقصر فبقي الاولاد مع بعضهم الى ان تزوجت احدى الاناث البالغات
وولدت أحدا وتها في الزواج وقبض المهر وبعد الزواج بالوجه الشرعي وقبض الاخ
المذكور المهر من الزوج أمرت الزوجة أخاها المرقوم بانه يشتري لها اثاثا للجهاز له فأخبرها
بان مهرها لا يفي ثمن الاثياء الراغبة شراء ما فامرته بان يشتري لها الاثياء المذكورة وما
زاد عن المهر يدفعه لبائع الاثياء ثم يرجع به عليها وياخذ من أصل حقها في التركة فهل
والحال هذه اذا اشترى الاخ المذكور الاثياء المأمور بشرائها لاخته الاثياء المذكورة
بزيادة عن المهر بثمن مثله واستلمتها واستعملتها تلزم الاثم قبل ان زاد ولا خيها الرجوع عليها
بالزائد عن المهر جبراعا عليها حيث كان أمره حاله بذلك ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تلزم
تلك المرأة بما زاد من ثمن ما اشتراه لها وكيلها عما في يده من مهرها ان كان الامر كما ذكر في
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقارا تحت يد آخر رهننا شرعا بدين عليه
له ووكل الراهن المرتهن توكيلا شرعيا في بيع الرهن عند حلول اجل الدين في صلب عقد
الرهن وتحرر بذلك حجة شرعية مستوفية جميع الشروط المعتبرة شرعا فهل اذا مات
الراهن لا يبطل التوكيل المذكور ويكون للوكيل بيع الرهن بمقتضى الوكالة الثابتة
له في صلب عقد الرهن (أجاب) الوكالة ببيع الرهن الصادرة في صلب عقده الشرعي
لازمة لا يملك الراهن ابطالها بعزله ولا تبطل بموت الراهن ولا بخروجه عن الاهلية
وفي تسكيلة رد المختار من عزل الوكيل عن البعثر ثم يطرا على الوكالة اللزوم في مسائل منها
الوكالة ببيع الرهن سواء كانت مشروطة في عقد الرهن او بعده على الاصح فتلزم كالرهن
اه فللمرتهن المذكور بيع الرهن بعد موت موكله الراهن عند حلول اجل الدين على
مقتضى وكالته المذكور والمحال ماذ كره والله تعالى اعلم (سئل) في بنتين بالغتين
والدتهما امتلاك اطيانا وصارت حصة البنيتين تتولى على جميع الربيع الذي هو
للبنيتين والدتهما ما تصرف ما يلزم لهن والباقي محفوظ لهن تحت يدها بطريق الاذن
والوكالة منهن لها في ذلك وقد استعملت المجددة المذكورة ما زاد عما أوصلته اليهن
من غلة الارض على الوجه المسطور في شؤونها وصار ذلك دينيا في ذمتها واستمر ذلك مدة
من السنين الى ان توفيت في أثناء بذل الاطيان على هذا الوجه فبعضها بذر قبل الوفاة
وبعضها بعد الوفاة بمعرفة وكيل آخر اقننه والبذر جميعه من أصل الربيع المحفوظ بطرف
المجددة المذكورة قبل عام الموت فهل لهن الاستيلاء على محصولات عام الوفاة الموجود
ومطالبة التركة بما لهن من بدل باقي الربيع المستهلك عن الاعوام الماضية ان تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون لهن الاستيلاء على محصولات ارضهن كل
بقدر ما لهن من الزرع المبدور من قبل المجددة من بذرهن بالوكالة عنهن ومن قبل وكيلهن

لقيام من قبلهن بعد وفاتها ومطالبته الترتيبات قبل المجدة من بدل باقي الربيع
المستهلك مما قبلها عن الاعوام الماضية على الوجه المستطوره اذا ثبت ما ذكر بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر في ١٥ ذی الحجۃ سنة ١٢٩٥
مضمونها ورد شرح مديرية المنية وبني مرار المسطر على احدى الاوراق على ما ورد لها من
مفتي افندي وقاضي افندي المديرية في شأن ما يتعلق بتوكيل الوكيل اللازم عن
زوجة محمد افندي أمين بنجل المرحوم عبد الكريم كاشف من مطالعة حضرتكم
ما اشتملت عليه الاوراق المذكورة تعلم تفصيلات ذلك وحيث مر غوب عرض هذه
المسئلة على حضرتكم لزم تحريرها ثم مل افادة المحكم الشرعي (اجاب) وردت لهذا الطرف
افادة المحافظة المرغوب بها اعطاء الافادة عن المحكم الشرعي في شأن توكيل مهتاب زوجة
محمد افندي أمين بن عبد الكريم كاشف المذكورة حضرت حسين افندي كامل فيما هو
مقتضى اجرائه مع زوجها المذكور بعد الاطلاع على ما فيها والجواب عن ذلك شرعا ان
المصرح به في خصوص التوكيل بالخصومة حصول الاختلاف بين الامام الاعظم
وصاحبيه في لزوم التوكيل بدون رضا الخصم وعدمه فذهب الامام أنه لا يلزم بدون
رضا الاعداء من الاعذار المذكورة في ذلك التي منها كون الموكل من المخدرات التي
لا تحالط الرجال لغير حاجة ولم تجر عاداتها بالحضور الى مجلس القضاء او كونه لا يحسن
البيان في الدعوى أو غائباً مدة سفر فان كان هناك عذر من الاعذار المذكورة لزم
التوكيل بالخصومة ولو بدون رضا الخصم والاتوقف على رضاه وعليه ارباب المتون
واختار غير واحد ورجع دليله في كل مصنف فلم يعمل به ولا سيما في هذا الزمان القاسد
كافي الخيرية وعليه عمل القضاة ومذهب الصاحبين لزومه مطلقا وعليه فتوى ابي الليث
واختاره المتأني وصححه واختار المتأخرون للفتوى تفوضه للعاكم بحيث انه اذا علم
من الخصم التعتت في الالباء من قبول الوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد
الاضرار بخصمه بالتحيل كما هو صنيع وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو
اختيار شمس الأئمة السرخسي كذا في الكافي ونحوه في الزيلعي وبه أخذ الصاوي وهذا
حاصل ما ذكره في مثل هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت منها
رجلا في ايجار املا كما وقبض اجرتها ووزع اطيانها وصرف ما يلزم عليها وشراءها منها
ولم تفوض له التوكيل ولم تجعل له وكلاءا عامين في كل شيء وفي أثناء توكيله عنها على
هذا الوجه الخاص وجد اشخاصا من الفلاحين الكائنين بجهة اطيان الموكلة المذكورة
عليهم جملة من الديون من ايجارات اطيان الموكلة وغيرها وعليهم بعض ديون لا يتقاضى
اجانب لا تدخل للموكلة فيها بوجه ولا تعلق لادارة اشغالها الداخلة تحت التوكيل المذكور
بها فتفق الوكيل المذكور مع ارباب الديون الاجانب المذكورين على احتياطيهم على
من الدين الذي لهم على هؤلاء الفلاحين على دائرة الموكلة المذكورة مقابلة ما يجرى

١٧
١٢٩٥
مطلب في الاختلاف
الحاد في لزوم التوكيل
بالخصومة بدون رضا
الخصم

تخصيله لجهة هذه الدائرة منهم بمقدار ما يحتاجون به على الدائرة المذكورة ويريدون على
 المدينين المذكورين مبلغا نظير تأجيلهم ذلك المدة فاحضر الوكيل المذكور بعض
 المدينين وحررت عليهم سندات بتلك الديون التي عليهم وعلى غيرهم والمحالة على دائرة
 الموكل المذكورة بالاصالة والنيابة عن باقيهم بلا توكيل عنهم وبغيتهم مع كون الباقي
 معظم من عليهم تلك الديون وذلك بالتخفيف من هذا الوكيل وقبل هذا الوكيل
 المحالة على دائرة موكلته بدون اذنها وبدون توكيلها له في ذلك وبدون علمها ولما بلغها
 ذلك ردت هذا الفعل ولم تجزه وعزلت هذا الوكيل عن توكيله الخاص المتعلق بها أيضا
 لاجرائه ما يضرها وباشغالها وانكر المدينون جميعا بعض هذه المبالغ مع عدم رضا معظمهم
 وعدم علمهم بما فعله البعض بدون اذنها - ثم ايضا تم اراد ارباب الدين الزام الموكل بدفع
 الدين لقبول المحالة على دائرتهم من وكيلها المذكور فهل اذا لم يكن الرجل المذكور
 وكيلا عنها فيما اجراه ولم يكن توكيله السابق عنها مفوضا ولا عاما وليس ما فعله من
 التزامه بدفع ديون الغير بالمحالة داخلا تحت توكيله ولم تجزه الموكل بل ردت له لا تجبر
 الموكل على دفع قيمة تلك الديون لاسيما ولم يصلها شيء من المدينين بل لها عليهم مبالغ
 يتعسر استخلاصها منهم - أيضا (اجاب) نعم لا تجبر الموكل المذكور على دفع تلك
 الديون على فرض ثبوتها واستحقاقها على غيرها بمجرد التزام وكيلاها المذكور بدفعها
 لاربابها بطريق المحالة على هذا الوجه حيث لم يكن توكيل الوكيل المذكور عنها شاملا
 لذلك ولم تجزه الموكل بل ردت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام ابنه وكيلا عنه
 في خانوته وجعه له متصرفا عنه بديل شخصه في البيع والشراء وكل ما تحصل من النقود وزيادة
 يسلمه الى والده واجازه بذلك فاستمر الابن على هذا الامر مدة ثم توفي الاب عن ورثته
 ومن جلتهم الابن المذكور فاراد باقي الورثة محاسبة اخيه عن المدة الماضية التي كان
 يتصرف فيها حال حياة ابيه بالوكالة على الوجه المذكور فهل لو ادعوا عليه بمال معلوم
 زيادة على ما هو باق تحت يده مما وصله الى ابيه حال حياته وصححو ادعواهم وادعى
 الابن ايضا ذلك الى ابيه حال حياته يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كانت وكالته
 ثابتة ولم يكن خائفا في مال ابيه ويكون ما بقي تحت يده من مال ابيه هو الميراث يقسم بين
 الجميع بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم يقبل قول الوكيل المذكور بيمينه فيما ذكر
 اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على وقف
 وهي من جملة المستحقين وكانت رجلا ولا وكالة شرعية وكتبت له بها سندا شرعيا ثابت
 المضمون بان يستغل الوقف المذكور ويصرف ريعه فيما يحتاجه من التعمير والترميم
 وما بقي يدفعه لها فتفرغ الوكيل المذكور لذلك مدة من الشهر وسلم نفسه للاحمال
 وصار يتصرف في الربح طبق وكالتها ثم الا ان تريد عزله ومحاسبته على ما قبضه والحال
 ان الوكيل المذكور وصى على حصته احد المستحقين فهل والحال هذه يكون القول

١٢٩٦

٢٢

رجب

١٢٩٦

١٤

قوله يمينه فيما صرفه على عمارة الوقف وما دفعه لموكلته بدون بينة شرعية ويسوغ له خصم حصة القاصر في الربيع مما قبضه (أجاب) نعم يكون القول قوله يمينه فيما صرفه من ربيع الوقف في عمارة الماذون بها إذا كان مصرف المثل ولا يكذبه فيه ظاهر الحال وكذا فيما دفعه إلى موكلته الناظرة في ربيع موله إذا كان وصيا على أحد المستحقين القاصر الاستيلاء على نصيبه من ربيع الوقف الذي قبضه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت ابنها وكالة شرعية فيه أيا بقي ذكره بمقتضى اعلام شرعي بيده ولها أولاد قصر في حضانتها اقامه القاضي وصيا وقما عليهم وللنصر المذكورين بعض عقارات خلاف عقاراتها وهي وأولادها القصر مقيمون في جهة والعقارات في جهة فصرف الوكيل المذكور على عمارة العقارات الضرورية بعضا من المصروفات وأرسل لها بعضا من الدراهم من غلة العقار فتوفيت المرأة والقصر بلغوا رشدهم ورغبوا عمل المحاسبة مع الوصي واستيلاء حقهم فاجرى الوكيل المحاسبة معهم فقبلوها منه ولم يقبلوا بعض المصروفات على العمارة الضرورية المجزية والمبالغ المرسله إلى أمهم الا بينة منكرين ذلك فهل والحال هذه يقبل قول الوكيل الوصي المذكور يمينه فيما أوصله من المبالغ المذكور إلى أمهم وفيما صرفه على العمارة الضرورية من المال حيث كان مصرف المثل لا يكذبه فيه ظاهر الحال ولا يكلف اقامة بينة على ذلك (أجاب) نعم قبل قول الوكيل الوصي المذكور يمينه فيما أوصله من غلة العقار المذكور إلى من له قبضه كما يقبل قوله يمينه فيما صرفه في عمارة الضرورية من غلته حيث لا يكذبه في ذلك الظاهر ولا يكلف البينة على ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر يملك نقودا وعروضا توجه لجهة الحجاز وعند توجهه أقام ارشدا وأولاده مقامه في التجارة ووجد عليه العروض الموجودة في محل تجارته وسلمها له واعطاه جانيبا من النقود أيضا وأذنه بالعمل والتجارة في ذلك بالو كالة عنه كما كان يفعل الأب لا يصرّف من ذلك على نفسه تبرعاً منه وعلى أولاده كذلك وبقية عيال الأب فصار الابن المذكور يصنع كما أذنه أبوه ويصرف على نفسه وأولاده وبقية عيال أبيه المذكورين حسب أذنه من ذلك المال في مدة إحدى عشرة سنة بحيث يستغرق ما صرفه على هذا الوجه قيمة ما سلمه أبوه إليه على هذا الوجه المذكور واستمر على ذلك تلك المدة ولمحقته خساراً ودين من ائتمان ما اشتراه نسيئة في عمل هذه التجارة استغرق ما تجدد بيده من العروض ثم عاد الأب من الجهة المذكورة فتوفي عن الولد المذكور وورثه آخرين فالآن بقية الورثة يطلبون من الولد المذكور ما كان تركه الأب من النقود والعروض التي جردها على الولد المذكور وعند توجهه للعاز فهل إذا كان الواقع ما هو المصور ليس لهم ذلك ولا حق لهم الا فيما تركه الأب المذكور عند وفاته حيث ثبت ان البيع والشراء والصرف على هذا الوجه بان ذن أبيه المورث بالوجه الشرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك ان كان الامر كذلك بدون

وجه شرعي ولا حق لهم الا في ما تر كهم ورثهم عنده موته والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل وكل والدته عن نفسه وكالة مطلقة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل تبطل الوكالة
 بوفاة وينعزل الوكيل ام كيف الحال حيث كانت وكالة المذ كورة لها في جميع
 التصرفات من بيع وشراء واجارة واستئجار وخصومة بغير طلب خصم (اجاب) من
 المعلوم ان كل وكالة غير لازمة كهذه الوكالة تبطل شرعا بموت الموكل بلا توقف على
 العلم بالموت لانه عزل حكمي فلا ينفذ تصرف الوكيل ولا خصوصته بجهة الوكالة
 المذ كورة بعد موت الموكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ارشد عائلته وفيها بلغ وقصر
 واقيم وصيا على القصر من طرف الحاكم الشرعي واقامه البالغ وكيل عنهم في التصرف
 في نصيبهم على حسب رأيه واستمر على ذلك مدة ثلاث عشرة سنة متصرفا بما يلزم مما
 لا غنى عنه والا تان اراد كل واحد ان يختص بنصيبه فهل عند القسمة لهم محاسبته من
 تاريخ تصرفه واذا قلتم بالحاسبة يكون القول له مع يمينه في بيان مقدار ما صرفه مما هو
 اذن فيه حيث كان مصرف المثل ولا يكذب فيه الظاهر (اجاب) نعم لهم محاسبته على
 ما قبضه وصرفه في شؤونهم مدة ولايته وصاياه وكالة ويقبل قوله بيمينه في مقدار
 ما صرفه من الماهم في ذلك مما هو ماذون فيه شرعا في حق برائة ذمته حيث كان مصرف
 المثل لا يكذب فيه ظاهر الحال ولم يكن خائنا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له عمة مقيمة عنده فامره ان يصرف عليها من ماله الخاص به شرعا في
 ما كلفها ومشرها وما يلزم لها كل يوم قدر ما معلوما عينته له وكل ما صرفه في شؤونها على الوجه
 المستطوري يكون دينه له يرجع به عليها وصرف عليها مدة تسع سنين ما امرته بصرفه عليها
 على يد جلة من البينة ثم بعد ذلك توفيت قبل اداء ذلك له وصار اخراجها والصرف عليها
 من طرفه باذن ورثتها مقدار ما معلوما ليرجع به عليهم فهل اذا كان الامر كما ذكر يسوغ
 له شرعا اخذ ذلك من تركه المتوفاة المذ كورة حيث تحقق ما ذكر اما باقرار الورثة
 البالغين حيث لا دين عليها لغيره ولا وصية او بالبينة الشرعية (اجاب) نعم يكون له
 الرجوع بما صرفه عليها حال حياتها في تركتها وما صرفه في مؤن تجهيزها حين موتها على
 الوجه المذ كور اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ماذون له في التصرف في شؤون قوم تصرفا عامما ثم ادعى صرف مبالغ
 خلاف المعهود لم يبين مصرفها مع كون الظاهر يكذب في صرف تلك المبالغ وذلك
 خلاف مصاريقهم المعتادة من كل وشرب وجميع شؤونهم فكذبوه في صرف تلك
 المبالغ الزائدة فهل لا يصدق في دعواه صرف تلك المبالغ الزائدة بيمينه حيث كذبه في
 دعواه المذ كورة ظاهر الحال (اجاب) الماذون بالتصرف العام وكييل ومال آذنيه
 في يده امانة فيقبل قوله بيمينه في صرفه حسب الاذن ما لم يدع ما يكذب فيه ظاهر الحال
 فلا يقبل قوله في ذلك بيمينه وقد ذكر البيرى عن احكام الاوصياء القول في الامانة قول

١٩

١٢٩٨

جادی الثانية

٢٧

١٢٩٨

ربيع الاول

١١

١٢٩٩

٢٠

١٢٩٩

مطلب القول في الامانة
قول الامين بيمينه الا
ان يدعى امرأه كذبه
الظاهر فتزول الامانة
وتظهر الخيانة فلا يصدق

١: ٩٩

٢٩

الامين مع يمينه الا ان يدعى امرأه كذبه الظاهر فيئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق كما نقله في رد المحتار في الوقف عن الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل يبيع الرهن لو باعه بالغبن الفاحش أى بخوثلث القيمة مثلاً هل ينفذ ببيعته أم لا خصوصاً لو لم يذ كر في سند وكالته ان يبيع الرهن بأى قيمة كانت أو بحسب ما يساوى في المزا دبل قيل له اذا حل أجل الدين فانت بع الرهن وسدد من ثمنه الدين الذى على واذا قلت بعدم النفاذ يكون للمالك فسخه ويبقى المبيع رهناً كما كان الى ان يباع بمثل قيمته حيث لم يرض المالك ببيعته بالغبن الفاحش (أجاب) قد وقع اختلاف في بيع الوكيل بالبيع المطلق فذهب الامام نفاذه بما قل وكثر وهو ظاهر الرواية ورجح دليله وخصه صاحبان بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس فيه وبه يقتضى كما فى الدر وحواشيه والانتقروية والمنهنية وغيرهما فعلى قوله ما التفتى به يكون للمالك الرهن فسخ البيع المذكور حيث صدر من الوكيل ببيعته المطلق بغبن فاحش ويبقى رهناً الى أن يؤدى الدين أو يباع بمثل قيمته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له ثلاثة بنين مات واحد منهم فى حياته عن ابن فامضى له جده بثلاث ماله واستثنى من الثلث نفقداً عن البنات عيها ثم مات الجد الموصى المذكور عن ابن ابنه الموصى له وعن ابنه المذكورين فخر قاضى مدينة السيد الخليل اذ ذاك وحكم للموصى له بما بقى من الثلث بعد الاستثناء مشائعاً فى جميع التركة ثم صار الموصى له وعمه يضاربون فى التركة ويعملون فيها ثم مات احد البنين عن ابن قام مقام أبيه فى التركة والعمل فيها كآبىه ثم أراد الموصى له أداء فريضة الحج فطلب من عمه وابن عمه ان يدفعاه فؤنة الحج فدفعاه ففقدوا وبضائع من المال المشترك بلغ مجموعها مائة جنيه مجيدى صرف جميعها فى أداء فريضة الحج ثم خرجت قرعة ابنه فى التمرة العسكرة فطلب من عمه وابن عمه المذكورين ان يدفعاه البدلية فدفعاه عن خمسين جنيه مجيدى ثم أراد الا أن الموصى له المذكور ان يعزل ما بقى من الثلث من المال المشترك مع ما خصه من النماء ولا يحسب عليه ما صرفه فى أداء فريضة الحج ولا ما دفع عن ابنه فى البدلية فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويحسب عليه ما صرفه للجهتين المذكورين جبراً عنه وما الحكم (أجاب) لاشك ان ما دفعه العم وابن عمه للموصى له لقضاء مصالح فريضة حجهم من المال المشترك لا على وجه التبرع له بحسب عليه خاصة وما أمرهم ما دفعه عن ابنه فى البدلية ان أمرهم ما دفع ذلك ليرجعاه عليه أو على ان ذلك عليه من نصيبه فلهم ما حسبانه عليه أيضاً والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة بالغبن عاقلين وكلوا عنهم أخاهم الوكالة العامة المفوضة المطلقة فى جميع امورهم وعامة شؤونهم بايجاب وقبول شرعيين وتحرر بالتوكيل المذكور حجة شرعية من قاضى جهتهم وتصرف الوكيل المذكور تصرفات شرعية عن موكله ثم بعد ذلك عزله عن التوكيل المذكور بحضوره وقبل منهم العزل وأخذوا

شعبان

٩

١٣٠٠

صفر

سنة

١٢

١٢٠١

ربيع الاول

١٦

١٣٠٣

منه حجة التوكيل وسلموه وصلا عليهم - بم بالحجة المذ كورة وتحرر بالعزل المذ كورة وثيقة
 بشهادة جهور من عدول المسلمين فهل يكون تصرف الوكيل قبل عزله نافذا على الموكلين
 وينعزل بعزل الموكلين ولا يملك التصرف عنهم بعد العزل والعلم به واذا تصرف بعدهما
 عن الموكلين لا ينفذ عليهم - بدون رضاهم ولا اجازتهم - (اجاب) تصرف الوكيل
 الشرعى قبل عزله حسم بما يقتضيه التوكيل نافذا على الموكلين حيث لا مانع ولا ينفذ بعد
 العزل والعلم به بدون وجه شرعى حيث صح العزل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من
 ناظر خاصة خديوى مؤرخة ١٥ ربيع الاول سنة ٣٠٣ طلب بها اعطاء فتوى
 شرعية بحسب - بما يقتضيه - نصوص الشريعة الغراء عن السؤال المرسل طيبا واعادته
 لطرفه حسب لزومه ونص السؤال فى رجل بنى لبقية - القاصرتين بماله المتبرع به لهما
 محلا على ارض غيره ثم وكل رجلا آخر عن نفسه فى كل شئ يصح به التوكيل شرعا من
 بيع وشراء ورده - وان - ذوقا وطاقرا روقبض حقوق وأموال وفيما له وعليه من
 الدعاوى والمطالبات والخاص - مات - وغ - يرد ذلك وكالة مطلقة مفوضة عامة واذنه أن
 يوكل من شاء متى شاء كما شاء وثبت التوكيل المذ كورة شرعا وتحرر به اعلام شرعى محكوم
 فيه بذلك حكما شرعيا - محلا بالوكالة الشرعية الكبرى ثم ان الوكيل المذ كورة بماله
 من الوكالة المذ كورة اذن شخصا آخر ببيع بناء المحل المذ كورة بثمن معلوم هو ومن
 المثل ونف - ذالقاضى البيع المذ كورة وحرره بحجة شرعية مسجلة بالمحكمة الشرعية
 الكبرى والمحال ان الوكيل الاذن المذ كورة لم يقبض الثمن المرفوع من المشتري ولا من
 غيره فهل يكون البيع المذ كورة صحيحا نافذا شرعا وتسكون الحجة المحررة به معتبرة شرعا
 وهل لا يكون صامنا بعدم قبض الثمن وهل لا يجبر على طلبه واستيفائه من المشتري
 وهل اذا امتنع الوكيل الاذن بالبيع من طلب الثمن واستيفائه لا يكون ملزما به وما
 المحكم فى ذلك اذ - دوا الجواب (اجاب) البناء المملوك للقاصرون الارض من قبيل
 المنقول في بيعه بثمن مثله من قبل الاب او وصيه صحيح نافذ ولو بدون مسوغ من مسوغات
 بيع الوصى عقار الص - غير والاب ان يوكل بكل ما يفعله بنفسه وتصدق حوا بان التوكيل
 العام صحيح وان يث - مل سائر المعاوزات كالبيع والشراء فلو وكل أبو الصغيرين رجلا آخر
 واقامه مقام نفسه فى كل شئ يصح به التوكيل شرعا وكالة عامة مطلقة مفوضة واذنه
 يا لتوكيل لمن شاء متى شاء حتى فيما يتعلق بمجبروته ساغ لهذا الوكيل بيع البناء وسائر
 منقولات الصغيرين بثمن مثله كما يسوغ لهذا الوكيل توكيل غيره فى ذلك وحينئذ يكون
 الوكيل الثانى وكيلا عن الموكل الاصلى لا عن الوكيل الاول لانه باذن من الموكل
 الاول حتى لا ينعزل بعزل الوكيل الاول بل بعزل الموكل الاصلى - الى فى حواشى الدرر
 للاب والوصى التوكيل فى ملك الصبي بكل ما يفعله وفى الدرايا وان وكل به أى بالامر
 او التفويض فهو أى الثانى وكيل عن الامر وحينئذ فلا ينعزل بعزل موكله او موته

و ينعزلان بموت الاول و بعزله كما في حواشيه و صرحوا بان حقوق البيع ترجع الى
 الوكيل به فله قبض الثمن الا انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا
 يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسماور والبيع لا هم يعملون باجر كما في
 البرازية ومنه يعلم ان الوكيل بالبيع لا يكون ضامنا بعدم قبض الثمن ولا يجبر على طلبه
 واستيفائه من المشتري بل عليه ان يحيل الموكل بالثمن على المشتري أى يوكله بقبضه ان
 امتنع من قبضه بنفسه ولا يكون ملزما بالثمن ان امتنع من طلبه واستيفائه حيث وكل
 الموكل بقبضه من المشتري وكذا الاضمان والزام بشئ من ذلك على الوكيل العام
 الاول بل ليس له ولاية قبض الثمن لكونه لم يباشر البيع بنفسه بل باشره الوكيل
 الثانى الذى وكله فيه الوكيل الاول بالاذن له من قبل موكله الاصلى والله تعالى اعلم

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع اوله كتاب الدعوى)

